

المُهَمَّاتُ الْمُفِيدَةُ فِي شَرْحِ الْفَرِيدَةِ مَعَ حَوَاشِي ابْنِ الْقَرَه دَاغِي

المُتَن:

للإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

و الشرح:

للعلامة محمد بن عبدالرحمن ابن زكري الفاسي

المتوفى سنة ٩٩٩ هـ

الحاشية للشيخ عمر ابن القره داغي الكردي

المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ

اعتنى بها: جنيد بن جلال كريمي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمُهَمَّاتُ الْمُفِيدَةُ
فِي
شَرْحِ الْفَرِيدَةِ
مَعَ حَوَاشِي ابْنِ الْقَرَّةِ دَاغِي

المتن: للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة 911 هـ

الشرح: للعلامة محمد بن عبد الرحمن ابن زكري الفاسي
المتوفى سنة 1144 هـ

الحاشية للشيخ عمر ابن القرة داغي الكردي
المتوفى سنة 1354 هـ

اعتنى به: جنيد بن جلال كريمي

المجلد الثاني

سرشناسه	: ابن زکری الفاسی، محمد بن عبدالرحمن، -۱۱۴۴ق. Ibn Zikri al-Fasi, Muhammad ibn Abd al-Rahman
عنوان قراردادی	: الفریده. شرح
عنوان و نام پدیدآور	: المهمات المفیده فی شرح الفریده/ المتن جلال الدین عبدالرحمن سیوطی؛ والشرح محمد بن عبدالرحمن الفاسی؛ والحاشیه عمر بن القردهاغی الکردی؛ اعداد و تقدیم جنید کریمی.
مشخصات نشر	: مریوان: امام ربانی، ۲۰۲۰ م. = ۱۳۹۹ -
مشخصات ظاهری	: ج : دوم.
شابک	: دوره : 4-76-600-978 : ج. ۱ : 7-75-600-978 : ج. ۲ : 1-696277-600-978
وضعیت فهرست نویسی	: فیپا
یادداشت	: عربی.
یادداشت	: کتاب حاضر شرحی بر کتاب «الفریده» تألیف سیوطی است.
یادداشت	: کتابنامه.
موضوع	: سیوطی، عبدالرحمن بن ابی بکر، ۸۴۹-۹۱۱ ق. الفریده -- نقد و تفسیر
موضوع	: زبان عربی -- نحو
موضوع	: Arabic language -- Syntax
موضوع	: زبان عربی -- نحو -- تاریخ -- قرن ۹ ق.
موضوع	: Arabic language -- Syntax -- History -- 15th century
شناسه افزوده	: قرداغی الکردی، عمر بن عبداللطیف، ۱۸۸۵-۱۹۳۴ م.
شناسه افزوده	: کریمی، جنید، ۱۳۶۵-، گردآورنده
شناسه افزوده	: سیوطی، عبدالرحمن بن ابی بکر، ۸۴۹-۹۱۱ ق. الفریده. شرح
رده بندی کنگره	: PJ۶۱۵۱
رده بندی دیویی	: ۴۹۲/۷۵
شماره کتابشناسی ملی	: ۷۳۵۴۸۱۲
وضعیت رکورد	: فیپا

شناسنامه کتاب:

نام کتاب: المهمات المفیده فی شرح الفریده (جلد دوم)

المتن: للإمام جلال الدین سیوطی رحمته اللہ علیہ

الشرح: للعلامة محمد ابن زکری الفاسی رحمته اللہ علیہ

الحواشی: الشیخ عمر ابن القره داغی الکردی رحمته اللہ علیہ

گردآورنده: جنید ابن جلال کریمی

ناشر: انتشارات امام ربانی

نوبت چاپ: اول ۹۹

تیراژ: ۱۰۰۰ نسخه

شابک : ۱-۲۷۷-۶۹۶-۶۰۰-۹۷۸

حق چاپ و نشر مخصوص مصحح می باشد.

مرکز پخش: مریوان - پاساژ عدالت، تلفن: ۹۸۸۷۳۴۵۲۸۵۱۲ + مردوخی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الْمَفْعُولُ الْمَطْلَقُ ﴾

مفعول المطلق: أي الذي يصدق عليه قولنا "مفعولا" صدقا مطلقا -أي غير مقيد بالجار- بخلاف غيره من المفاعيل، فإنَّ صدق اسم المفعول عليها مقيد بجار، حرفٍ كمفعول به، وله، وفيه، أو اسمٍ كالمفعول معه، بهذا وَجَّهَ ابن هشام وغيره تسميته مفعولا مطلقا^(١).

قلت: وفيه أنه لا يقال فيه في الاصطلاح مفعول، بل مفعول مطلق، فوصف الإطلاق للتقييد ليمتاز عن غيره من المفاعيل لا للإطلاق، فليس كقولهم: الواو للجمع المطلق، بل كقول الفقهاء: يرفع الحدث بالماء المطلق، وإلا لما كان وصفه بالإطلاق لازما في الاصطلاح، وكفى في تمييزه عن غيره قولنا: مفعول.

و جوابه أن المراد كما في تمام العبارة أنه يصدق عليه اسم المفعول صدقا غير مقيد بالجار، وإن كان مقيدا بالوصف، فليس المراد نفي التقييد بالكلية، بل نفي التقييد بخصوص الجار، فالمفعول الذي هو اسم مفعول تامٌّ بالنسبة لهذا المفعول لا يفتقر في صدقه عليه إلى معد، و ناقض بالنسبة لغيره؛ لأنه يفتقر في الصدق عليه إلى معد، و وصفه بالإطلاق إنما هو للتمييز و لبيان عدم الافتقار إلى الجار، و ليس من ضرورة صدق المفعول، و قولنا: "به" و نحوه في بقية المفاعيل من ضرورة اسم المفعول عليها.

(١) سمي المفعول المطلق بذلك لأنه مطلق من القيود، أي غير مقيد، بخلاف المفعولات الأخرى، فإنها مقيدة بحروف الجر و نحوها، فالمفعول به مقيد بالباء، أي الذي فعل به فعل، و المفعول فيه مقيد بفي، أي الذي حصل فيه الفعل، و المفعول معه مقيد بالمصاحبة، و المفعول له أي الذي فعل لأجله الفعل، أما المفعول المطلق فهو غير مقيد. (معاني النحو)

[تعريفه و عامله]

٣٦٤ ﴿ الْمَصْدَرُ اسْمٌ حَدَثٌ ^(١) بِمِثْلِهِ مُنْتَصِباً أَوْ وَصْفُهُ أَوْ فِعْلُهُ ^(٢) ٥

عَرَّفَ المفعول المطلق بأنه: المصدر المنصوب بمثله، أو فعله، أو وصفه، أو ما سد مسده بقرينة ما يأتي، فالمعزف قسمان: أحدهما: تفسيره أنه المصدر المنصوب الخ. و ثانيهما: أنه ما سدَّ مسدَّه المصدر و دل عليه، و سيذكر هذا.

و لما كان الجنس المأخوذ في التعريف - أعني (المصدر) - يحتاج إلى شرح و إيضاح فسَّره بقوله (اسم حدث) فهو تعريف في ضمن تعريف، و جائز في مقام التعريف أن يؤتى باللفظ المجمل و يبين على أثره، أو يبقى كذلك إلى أن يسأل عنه المخاطب فيجيب ببيانه، و هذا إذا كان المخاطب معنا لا غير معين كما هنا. فقلوه (المصدر) خبرٌ مبتدأ مضمَّر يعود على المفعول المطلق.

و الأولى أن يقرأ (منتصباً) بالنصب على أنه حال من (المصدر) تحرَّزه من نحو "أعجبني ضَرْبُكَ زيداً" و "عجبتُ من قيامِك" و "أحببت ضَرْبَكَ عمراً" لأنه و إن كان منتصباً بفعل لكنه ليس فعله.

(١) الفعل "قام" يدل على الحدث، و هو (القيام)، و يدل على الزمن الذي حَدَثَ فيه القيام، و هو: الزمان الماضي، و المصدر يدل على (الحدث) فقط، فتعريف المصدر إذا: هو ما دلَّ على الحدث مُجَرِّداً من الزَّمن. و تعريف المفعول المطلق: هو المصدر الْمُنتَصِبُ. (شرح ألفية)

- قوله (المصدر) إشارة إلى تسميته بالمصدر كما أشار أولاً إلى تسميته بالمفعول المطلق. (الجهوري)
- و إنما بَوَّبَ الناظم للمفعول المطلق، و عرف المصدر، لأن المفعول المطلق يغلب أن يكون مصدراً، نحو: انتصر الحق انتصاراً، و قد يكون المفعول المطلق غير مصدر كما سيأتي. (دليل السالك)
- فإن قلت: هل المفعول المطلق و المصدر مترادفان؟ قلت: لا، بل بينهما عموم من وجه و خصوص من وجه. فقد يكون المفعول المطلق غير مصدر، بل "جارياً" مجراه كاسم المصدر و الآلة، و غير ذلك مما سيذكر. و قد يكون المصدر غير مفعول مطلق نحو: "يعجبني ذهابك". (توضيح المقاصد و المسالك)

(٢) يَبَيِّنُ أن المصدر يُنْصَبُ بأحد أمور ثلاثة، هي:

أ- المصدر، و هذا مراد الناظم بقوله: (بمثله) أي: ينصبه مصدر مثله، كقولك: عجبتُ من ضَرْبِكَ زيداً ضرباً شديداً. فضرباً: مفعول مطلق، ناصبه المصدر: ضَرْبُكَ.

ب- أو بفعله، نحو: تلا القارئ القرآن تلاوةً حسنةً، ف (تلاوةً) مصدر منصوب بالفعل قبله.

ت- أو بوصف، نحو: أعجبني الجالسُ جلوساً حسناً. ف (جلوساً) مصدر منصوب بالوصف قبله. (شرح ألفية * دليل السالك)

و قوله (اسم حدث) بدل من (المصدر). و لو قال: "اسم الحدث" أولى لوجهين:

أحدهما: أن المصادر من أسماء الأجناس العامة، فكل مصدر اسم لماهية حدث ماهيته، لا اسم لحدث ما، و ذلك أن اسم الجنس النكرة حامل لمعنيين: الجنسية، و الوحدة، أي إرادة واحد من آحاد الجنس لا جنس ما من الأجناس، و هذا المعنى غير لائق هنا، و انصرافه لأحدهما لا يكون بمجرد الإرادة بل بقرينة بيّنة كـ "جاءني رجل لا امرأة".

و ثانيهما: أن عطف البيان الثاني مع التعريف هو الملايم لمقام التفسير. فما في الخلاصة حينئذ أحسن. و ما قلنا في حل المتن يقال في حلها، إلا أنها يدخل في عبارتها "أحببت ضربك عمرا" لعدم تقييدها الفعل بأن يكون فعل المصدر. و يمكن أن يراد أن ذلك هو المتبادر من ذكرها له بعد قولها «بمثله»، إذ الواجب حمل المماثلة على عمومها أي في المصدرية و المادة. و بهذا ظهر التمام الكلام و ارتباطه.

و قوله في تعريف المصدر (اسم حدث) غير صادق على اسم المصدر؛ لصراحته في أن مسمى المصدر تعين الحدث و اسم المصدر ليس كذلك، فإن مسماه لفظ المصدر الدال على الحدث، فالدلالة على الحدث مشتركة بينهما، لكن المصدر يدل عليه مباشرة و اسمه بواسطة دلالاته على لفظ المصدر، و قد تبين أن قوله (المصدر) خبر، لا مبتدأ، و قوله (اسم حدث) كقول الخلاصة «اسم ما سوى الزمان» تابع للخبر، لا خبر، انتهى.

تنبيه قول المتن (اسم حدث) أوضح من قول الخلاصة «اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل»؛ لأنه يحتاج في تعيين المراد منه إلى معرفة مدلولي الفعل و لم يتقدم لها ذكرهما. لا يقال تخرج من البحث عنهما فائدة أخرى و هي العلم بمدلوليه، فيكون صنيعها أفيد؛ لأن العلم بهما تقدم ما يستفاد منه صراحة في أول المتن. و جرّ هذا الكلام إلى مسألة ذكرها ابن هشام فقال: كون الفعل يدلّ على الزمان هو مذهب الجمهور، و نازع في ذلك ابن الطراوة و لم أر من أفصح عن مذهبه. و هو عندي متجه و بيانه أن الفعل إنما وضع لإفادة الحدث كما أن المصدر كذلك، إلا أن بين الحدين فرقا به امتاز كل من النوعين عن الآخر، فحدث المصدر مطلق، و حدث الفعل مقيد، فمعنى "قام": (أوجد زيد قياما سابقا

على زمن الاخبار)، و انجز من هذا اي لزم أن يكون ذلك القيام في الزمان الماضي لأن أفعال هذا الفاعل المعين لا تقع إلا في زمان. ومعنى "يقوم" (يوجد قياما موصوفا بالتأخر عن زمن التكلم) و انجز من هذا أن يكون إيقاعه في زمان، و يدل على صحة هذا قولهم: "خلق الله الزمان" فمعناه (أوجد الله خلق الزمان إيجادا سابقا على زمن هذا) و لا يلزم من هذا أن يكون إيجاداه في زمان لأن أفعاله تعالى لا تتوقف على زمان كما أن ذاته المقدسة كذلك، و أما على قول الجماعة فيشكل لأن معناه عندهم (أوجد الله خلق الزمان في زمان ماض) و هذا ظاهر الاستحالة لأداته إلى كون الشيء ظرفا لنفسه، انتهى. و نقله يسن في حواشي الخلاصة و سلمه، و من أجل كون كلام الإمام ابن هشام و تسليم من نقله له تأكد التنبيه على ما فيه خشية الاغترار به في ردّ مذهب الجمهور، و ذلك أن مذهب المتكلمين انتفاء تحقق الزمان، فلا يتصف بالمخلوقية لعدم وجوده، و المخلوقية تقتضي الوجود للمخلوق، و بهذا استدل على أن الموت وجودي بقوله تعالى: ﴿ خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ ﴾ [ملك: ١] و حينئذ فنقول: لا يتكلم بهذا التركيب فضلا أن يستدل به على أنا لو قلنا بوجود الزمان و تحققه و سلمنا صحة التركيب لأجبنا في شرح المقاصد و غيره من أنه يجوز أن يكون من الموجودات ما لا يتعلق وجوده بالزمان و لا يصدق أنه موجود في شيء من الأزمنة كالزمان، و "خلق" حينئذ في التركيب مجرد عن الدلالة على الزمان بقرينة الاستحالة العقلية عرض ذلك لنحو هذا الفعل، و لنحو: علّم الله الأشياء في أزله و سمعها و أبصرها فيه و أراد ما تعلق به علمه فيه و نحو ذلك لهذه القرينة، كما عرض لأفعال الانشاء، فلم يصرح بثبوت فعليتها.

فإن قلت: ما تقول في ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا ﴾ [نوح: ١]، و ﴿ قَالَ مُوسَى ﴾ [الصف: ٥]، و ﴿ عَصَى فِرْعَوْنَ ﴾ [النساء: ١٥٣] إلى غير ذلك؟ ألتزم دلالة ذلك على الزمان الماضي فتعثر في شبهة المعتزلة فقد قالوا: لو كان كلامه تعالى أزليا لزم الكذب في اخباره، فإن الاخبار بطريق المصير كثير في كلامه، و صدقه يقتضي سبق وقوع النسبة، و لا يتصور سبق على الأزل، فيتعين الكذب و هو محال، و ما أجاب به السعد عنها في شرح المقاصد لا يقاومها باعترافه كما يأتي في مبحث إذا.

قلت: التزم دلالة ما ذكر على الماضي و أحل الشبهة بأنها مبنية على أن معاني الآي القرآنية هي الكلام القديم و ليس كذلك، بل الكلام صفة قائمة بالذات كالعلم، و تلك المعاني متعلقاتها، كما حققه

الشهاب القاسمي، و حينئذ فليست تلك المعاني هي الأزلية حتى يمتنع التقييد فيها بالزمان الماضي، و في قياس ابن هشام الأفعال على الذوات شيء فإن الأفعال حادثة كما قال الأشاعرة قالوا: و لا ثبوت لفعل من الأفعال إلا فيما لا يزال، و هذا عين وقوعها في الزمان و إن قلنا إنه يجوز أن يكون في الموجودات إلى آخر ما مر عن شرح المقاصد.

قوله: (بمثله) أي: في المصدرية و اللفظ نحو ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣].
 قوله: (أو وصفه أو فعله) نحو: ﴿وَالصَّاقَاتِ صَقًّا﴾ [الصافات: ١] ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [التساء: ١٦٤]، و أضافهما لضمير المصدر احترازاً من نحو قعدت جلوساً، و قمت وقوفاً، فإن الناصب فيهما مقدر، خلافاً للمازني، و من نحو ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨] فإنه من النائب الآتي؛ لأن فعله "تَبَّلَ" لا تَبَتَّل.

[المصدر أصل للفعل و الوصف]

﴿٣٦٥﴾ وَ ذَانِ فَرْعَاهُ^(١) ❦

الإشارة لأقرب مذكور و هما: الوصف و الفعل، و الضمير المضاف إليه للمصدر. و الكلام في المسألة

شهير.

(١) يريد أن المصدر هو الأصل، و الفعل و الوصف مشتقان منه. (شرح ألفية) + لأن المصدر يدل على شيء واحد، هو الحدث المجرد، فهو بسيط و الفعل يدل على شيئين: الحدث و الزمان، فهو مركب، و الوصف يدل على الحدث و الفاعل، فهو مركب أيضاً، و البسيط أصل المركب. (دليل السالك)

[أنواعه و فوائده]

﴿ ٣٦٥ ﴾ وَ نَوْعاً أَوْ عَدَدَ يَجِيءُ أَوْ مُؤَكِّداً ﴿

و يَتَنَبَّهُ بقوله (و نوعاً ...) فائدة المفعول المطلق و بيان الغرض الذي يجاء به لأجله فذكر أنه تارة يؤتى به:

١- لبيان النوع نحو: سِرْتُ سَيْراً حَسَناً.

٢- و تارة لبيان العدد نحو: ضَرَبْتُهُ ضَرْبَيْنِ.

٣- و تارة لمجرد التوكيد نحو: سِرْتُ سَيْراً.

و (أو) في عبارته كالخلاصة لمنع الخلو لا لمنع الجمع، لأنه قد تجتمع الثلاثة نحو "ضربته ضربتي الأمير" على أن التوكيد لا يفارقه و إن كان للنوع أو للعدد.

و المؤكد به في الحقيقة مصدر الفعل العامل فيه، و كثيراً ما يقولون إنه لتأكيد الفعل توسعاً، و التأكيد المذكور فيه من قبيل التأكيد اللفظي كما صرح به أبو الفتح ابن جني.

و قال الأبدى: ليس من التأكيد اللفظي، بل ممّا يعنى به البيان، لأنه يرفع المجاز و يثبت الحقيقة، و لذا لا يأتي التأكيد في المجاز، و أجاب عن قوله:

بَكَى الْخَزْرَ مِنْ عَوْفٍ وَ أَنْكَرَ جِلْدَهُ وَعَجَبْتُ عَجِيجاً مِنْ جُذَامِ الْمَطَارِفِ

بأنه نادر جاء على سبيل المبالغة. انتهى.

و المعنى أن التأكيد به لرفع المجاز عن المسند، فإذا قلت "ضربت ضرباً" علم أن المراد حقيقة الضرب لا الإهانة و نحوها، خلافاً لما فهمه النيلي.

و ذكره ابن عصفور في شرحه الصغير من أنه لرفع المجاز عن النسبة و أنك إذا قلت "ضرب الأمير ضرباً" فأعلم منه أنه باشر الضرب بنفسه.

[ما ينوب عن المصدر]

[٣٦٥] ﴿..... وَ عَنْهُ سَدَ^(١)﴾

[٣٦٦] ﴿مُضَافُهُ، كُلُّ، وَ بَعْضُ،^(٢) وَ عَدَدَ إِشَارَةً، وَ هَيَاةً، نَوْعٌ يَعْدَ﴾

[٣٦٧] ﴿وَ مُضَمَّرٌ، وَ آلَةٌ، وَ قُتَّ وَ مَا يَنْعَثُ، وَ مَا لِلشَّرْطِ، أَوْ مُسْتَقْفِيهِمَا﴾

المصدر في الحقيقة ضربان: ١- مؤكّد. ٢- ومبيّن. وهذه الأشياء منها ما ينوب عن المؤكّد ومنها ما

ينوب عن المبيّن ف:

١- (كل و بعض) مضافتان للمصدر تبويان عن المبيّن نحو: ضربتُ كُلَّ أو بعضَ الضَّربِ. وليس

المراد خصوص لفظهما بل ما دل على كلفة أو جزئية فيدخل "ضربته جميع الضرب" أو "عامة

الضرب"، و نحو ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٦٠]، ﴿وَلَا تَضُرُّونَهُ شَيْئًا﴾ [هود: ٥٧]،

﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨]، و على هذا فما ذكر يغني عن ذكر ما الشرطية

و الاستفهامية الآتيتين.

٢- و العدد ينوب عن المبيّن أيضا نحو: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾^(٣).

٣- و اسم الإشارة عنه أيضا نحو: "ضربته ذلك الضرب". قال ابن مالك: و لابد من جعل المصدر

تابعاً له في هذه الحالة، و لذا خطيء من حمل قول المتنبي (هَذَا بَرَزْتَ لَنَا فَهَجَبَتْ رَسِيْسًا

...) على أنه أراد هذه البرزة لأن مثل ذلك لا تستحمله العرب. قال الشارح: و هذا خلاف

مذهب سيبويه و الجمهور، و من كلام العرب "ظننت ذلك" يشيرون به إلى الظن، و لذلك

اقتصروا عليه، و على هذا خرج سيبويه.

(١) أي: ينوب عن المصدر بعد حذفه كل شيء يدل عليه. و الأشياء التي تصلح للإنبابة عن المصدر كثيرة منها: ١- لفظ

كُلُّ، و بعض مُضَافِينَ إلى المصدر نحو: جَدَّ كُلِّ الْجَدِّ، و نحو: فهِمْتُ الدَّرْسَ بَعْضَ الْقَهْمِ. و حكم هذا النائب: النصب

دائماً على أنه مفعول مطلق، و لا يقال: إنه مصدر، إذ مصدر العامل المذكور في الكلام قد حذف. (دليل السالك)

(٢) الأولى كلاً و بعضاً، لتلايتهم عطفهما على مضافه و كون العاطف محذوفاً. (ابن القره داغي)

(٣) سورة النور الآية ٤، الشاهد "مجيء" ثمانين" نائباً عن المصدر؛ لأن الأصل: فاجلدوهم جلداً ثمانين

جلدة؛ فحذف المصدر، و ناب عنه عدده. (مصباح السالك)

- ٤- و اسم الهيئة عنه أيضا نحو: "مَاتَ مَيْتَةً جَاهِلِيَّةً"، و "عَاشَ عَيْشَةً مَرْضِيَّةً".
 ٥- و النوع أيضا نحو "رَجَعَ الْقَهْقَرَى"، و "قَعَدَ الْقَرْفُضَاءَ"، ﴿و النازعات غرقا﴾ [النازعات: ١].
 ٦- و المضمر عنه أيضا نحو ﴿لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥] أي ذلك التعذيب الخاص.

٧- و اسم الآلة عنه أيضا نحو: ضَرْبُهُ سَوَاطٍ، و الأصل: ضَرْبَةٌ بِسَوَاطٍ، أو ضَرْبَةٌ سَوَاطٍ، ثم حذف المصدر و خلفت آله^(١).

٨- و الوقت كذلك كقوله (أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرْمَدَا ...) أي اغتماض ليلة أرمد ثم حذف المصدر و خلفه الوقت.

٩- و كذا نعتة نحو: ﴿وَ اذْكُرْ رَبِّكَ كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ٤١] أي: ذكرًا كثيرًا.

١٠- و كذا ما الشرطية^(٢) كقول جرير:

نَعَبَ الْغُرَابُ فَقُلْتُ يَبْنَ عَاجِلٌ مَا شِئْتَ إِذْ ظَعْنُوا لِيَيْنِ فَانْعَبِ

١١- و كذا ما الاستفهامية^(٣) كقول الآخر:

مَاذَا يَغْيِرُ إِنْتَنِي رُبْعٌ عَوِيلُهُمَا لَا تَرْقُدَانِ وَلَا بُوسَى لِمَنْ رَقَدَا

"يغير" مضارع غار بالغيث المعجمة أي نفع، و المعنى: أي نفع ينفعهما عويلهما، و العويل: رفع الصوت بالبكاء.

(عنه) متعلق بـ (سدّ)، و الضمير للمصدر، و (مضافه) فاعل سدّ، و الضمير للمصدر أي المضاف إلى المصدر. و لا يريد خصوص الإضافة اللفظية بل مطلق النسبة في المعنى و يكون في اسم الإشارة على رأي ابن مالك. و (كل) و ما بعدها بدل من (مضافه). و قوله (و ما ينعت) أي: به، فحذف العائد من غير شرط للضرورة. و قوله أو (مستفهما) أي: بها.

(١) أي أقيم المضاف إليه (سوط) مقام المضاف (ضربة) فانتصب. (شرح ألفية)

(٢) مَا الشَّرْطِيَّةُ نَحْوُ مَا شِئْتَ فَقُمَ أَيَّ أَيَّ قِيَامٍ شِئْتَ. (همع الهوامع)

(٣) مَا الاستفهامية نَحْوُ مَا تَضْرِبُ زَيْدًا أَيَّ: أَيَّ ضَرْبٍ تَضْرِبُ زَيْدًا. (همع الهوامع)

و ينوب عن المؤكد ثلاثة أشياء:

- ١- مرادفه نحو: "قعدت جلوساً".
 - ٢- و ملاقيه في الاشتقاق نحو: ﴿أَبْتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧].
 - ٣- و اسم مصدر غير عَلَم نحو: "اغتسلت غُسلاً". و قد فاتته التنبيه عليه.
- و كل هذا و ما في المتن مندرج في عبارة الخلاصة إلا أن المتن أتم تفصيلاً.

[تثنية المفعول المطلق ، و جمعه]

[٣٦٨] ﴿وَأَنْتَ وَاجْمَعْ^(١) عَدَدًا، وَامْنَعْ بِذِي تَأْكُذِبُ، وَالْخُلْفَ فِي النُّوعِ خُذِي ۝

[وَأَنْتَ وَاجْمَعْ عَدَدًا] أي: ما جيء به لإفادة العدد لك أن تثنيه و تجمععه، و هذا متفق عليه، لأنه لواحد من آحاد الجنس، فإذا انضم إليه آخر تثيت، أو أكثر جمعت^(٢).

[و امنع بذى تأكذب]: و ما جيء به للتوكيد لا يثنى و لا يجمع^(٣)، لأنه من أسماء الأجناس العامة كـ "ماء"، و "تراب" فيدل على القليل و الكثير بلفظ واحد و هو متفق عليه.

[و الخلف في النوع خذ]: و اختلف فيما جيء به لإفادة النوع:

فقليل: يثنى و يجمع كالعدي ، لأنه قد يراد نوعان من الحدث أو أنواع، و هو اختيار ابن مالك، كما صرح به في الخلاصة^(٤).

و قيل: لا يثنى و لا يجمع، و هو ظاهر مذهب سيبويه على ما قيل. ويشهد للمجيز قوله تعالى: {و تَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا} [الأحزاب: ١٠].

مفعول (امنع) محذوف، أي: التثنية و الجمع. و الباء للظرفية. و (الخلف) مفعول مقدم بـ (خذ)، و (في) متعلق به.

(١) المفعول المطلق كما عرفنا ثلاثة أنواع، ولكل منها حكم بالنسبة للتثنية، والجمع، وإليك بيان أحكامها. (شرح ألفية)

(٢) نحو: ضربته ضربتين وضرباً. (شرح ألفية)

(٣) بل يجب إفراده؛ تقول: ضربته ضرباً؛ وذلك لأنه بمثابة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع. (شرح ألفية)

(٤) نحو: سرتُ سِرِّيَ القويَّ والضعيفَ، فقولك القوي والضعيف دلالة على اختلاف النوع. (شرح ألفية)

[حكم حذف عامل المفعول المطلق]

﴿ ٣٦٩ ﴾ وَحَذَفَ عَامِلٌ أَجْزُ ﴿ ﴾

(حذف) مفعول مقدم بـ (أجز)، ومقتضي إطلاقه أنه لا فرق بين التوكيد وغيره، خلافا لما في الخلاصة، وارتضاه لبحث بدر الدين ابن مالك مع والده. وقد ارتضاه أيضا ابن هشام في المغني والمكودي. والكلام في المسألة مبسوط معروف. و مثال ذلك قولك "سَيِّراً حَسَنًا" لمن قال لك: كَيْفَ سَيَّرْتُ؟. وقِسْ.

[مواضع حذف عامله وجوبا]

[الموضع الأول]

﴿ ٣٦٩ ﴾ وَ يَلْزَمُ فِي بَدَلٍ مِنْ فِعْلِهِ ^(١)، يَنْتَظِمُ ﴿

﴿ ٣٧٠ ﴾ كَوَيْلُهُ وَ وَيَحَهُ لَبِيكَا سُبحَانَ مَعَ مَعَاذَ مَعَ سَعْدِيكَ ﴿

﴿ ٣٧١ ﴾ وَ عَجَباً مِنْهُ وَ حَمداً شُكْرَا كَذَا كَرَامَةً سَلاماً جِجْرا ﴿

فاعل (يلزم) ضمير حذف العامل، و (في) بمعنى مع، و (بدل) نعت لمحذوف.

و المعنى: يلزم حذف العامل مع مصدر بدل من فعله أي من اللفظ به.

و فاعل (ينتظم) الكاف الاسمية التي بمعنى مثل على حد قوله (و ما هداك إلى أرض كعالمها ...).

أي: ينتظم في ذلك أي ينخرط في سلك المصدر الآتي بدلا من فعله مثل هذه المذكورة، و تدخل

هي من باب أولى.

و في إضافة الويل والويح لضمير الغائب، و التلبية و الاسعاد لضمير المخاطب ما لا يخفى، و فيه

تنبية على أنه لا فرق بين أن يكون العامل مهملا أي غير موضوع و لا مستعمل في كلامهم كويله و ويحه فتقديره: "أحزن الله زيدا ويله" و "أهلكه ويحه".

(١) شرع في ذكر المسائل التي يحذف فيها عامل المصدر في الأساليب الخبرية، وهي خمس مسائل: الأولى: في مصادر مسموعة عن العرب، كثر استعمالها، وحذف عاملها، ودلت القرائن على هذا العامل المحذوف، كقولهم عند تذكر نعمة: حمداً وشكراً لا كفراً، أي: أحمد الله حمداً، وأشكره شكراً، ولا أكفر به. (دليل السالك)

و منه (ليبك) فإنه لا عامل له من لفظه لأن مصدر لَبَّى: تَلَبَّى لا لباً، بخلاف سعديك. ولا يستعمل سعديك إلا بعد لبيك، ولذا أخره عنه. وقد يستعمل لبيك دون سعديك.

و (سبحان الله) أي: براءة و تنزيها له عن كل كمال لغيره، ولا نقول عن السوء و النقص وإن كان صحيحا، لأنه كقولك: الملك ليس بجزار، فافهم.

و (معاذ الله) أي عيادا بالله. و (عجبا لزيد). و (حمدا و شكرا لا كفرا) يتكلم بالثلاثة مجتمعة كما قال ابن مالك. و قال ابن عصفور لا يستعمل كُفراً إلا مع حمدا و شكرا.

و قولهم: (أفعله و كرامة) كأنه قيل أتفعل كذا؟ فقيل ذلك أي أفعله و أكرمك كرامة.

و قولهم: (سلاما) بمعنى: بَرَاءة مِنْكُمْ لَا خَيْرَ بَيْنَنَا وَلَا شَرَّ. وَلَا يَتَصَرَّفُ بِخِلَافٍ "سَلَامٌ" بِمَعْنَى التَّحِيَّةِ فَإِنَّهُ يَتَصَرَّفُ.

و قولهم: (حجرا) بكسر الحاء يقال للرجل أتفعل هذا؟ فيقول: حجرا محجورا أي حراما ممنوعا أو عيادا معادا، كانت العرب تستعيز بهذه الكلمة مما تكرهه و لا يتصرف اللفظ و الحالة.

قال الرضي: الذي أرى أن هذه المصادر و أمثالها إن لم يأت بعدها ما يبينها و يعين ما تعلقت به من فاعل أو مفعول إما بحرف جر، أو إضافة، فليست مما يجب حذف فعله، [بل يجوز] نحو: سقاك الله سقيا، و رعاك رعايا.

و أما ما بين فاعله بالاضافة نحو: كتاب الله، و صبغة الله و سنة الله و وعد الله، و حنانيك و دوايك، أو يبين مفعوله بالاضافة نحو: فضرب الرقاب و سبحان الله و لبيك و سعديك و معاذ الله، أو يبين مفعوله بحرف الجر، نحو: عقرا له أي جرحا، و جدعا لك أي قطعا و شكرا و حمدا لك، و عجبا منك، فيجب حذف الفعل في جميعها قياسا.

و المراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كلي، يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط، و الضابط هنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل أو المفعول لا لبيان النوع، احترازا من نحو قوله تعالى، ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ﴾ [ابراهيم: ٤٦] ﴿وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا﴾ [الاسراء: ١٩].

و إنما حذف الفعل مع الضابط، لان حق الفاعل والمفعول به أن يعمل فيهما الفعل و يتصلا به، فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع إما لأنه قصد الدوام و اللزوم فحذف ما هو موضوع للحدث

و التجدد، نحو: حمدا لك، و شكرا لك، و عجباً منك، و معاذ الله، و سبحان الله، و إما لتقدم ما يدل عليه نحو ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، و ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٨] و: ﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾ [الروم: ٥]، أو لكون الكلام ممّا يستحسن الفراغ منه بسرعة نحو: لبيك و سعديك، فبقي المصدر مبهما لا يدري ما تعلق به من فاعل أو مفعول، فذكر ما هو مقصود المتكلم من أحدهما بعد المصدر قبح اظهار الفعل، بأن لم يجز، و لو ظهر الفعل رجع الفاعل أو المفعول إلى مكانه و مركزه متصلا بالفعل فوزانه وزان ﴿إِنْ أَمْرُوا هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦].

و أما نحو قولهم: حمدت حمده، و قصدت قصده و نحوت نحوه فليس انتصاب الاسم في ذلك على المصدر، بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول، أي قصدت جهته التي ينبغي أن يقصدها من يطلبه، و يجوز أن يكون المعنى: قصدت قصده الذي يقصده، و حمدت حمده الذي ينبغي له و لا يكون مضافا إلى المفعول به بل المفعول به قبله، كالفاعل في قول تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ﴾ [ابراهيم: ٤٦] ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ﴾ [الشعراء: ١٩]، فيكون نحو قوله تعالى ﴿وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا﴾ [الاسراء: ١٩] مضافا لبيان النوع كما في قوله تعالى ﴿وَمَكَرُوا مَكْرَهُمْ﴾ [ابراهيم: ٤٦].

و الجار و المجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على أنه خبر لمبتدأ واجب الحذف أي: هو لك، أي هذا الدعاء لك، و كذا كل ما فيه "من" التبيينية المبينة للمعرفة و أما المبينة للنكرة فهي صفة لها. و قد تبين، أيضا، بعض أنواع المفعول به اللازم إضمار فعله بحرف الجر نحو: مرحبا و أهلا و سهلا بفلان، أي هذا الدعاء له، هذا إن فسرت مرحبا بموضع الرحب، أي أتيت موضعا رحيبا، و إن فسرت بالمصدر أي رحب موضعك رحبا، فهو من هذا الباب.

ثم هذه المصادر إما أن يتوغل في حذف فعلها بحيث لا ينوى قبلها بل يصير المصدر عوضا منه و قائما مقامه كالمصادر الصائرة أسماء الأفعال، كما يجيء في بابها، نحو: هيهات و رويد و شتان، و إما ألا تتوغل في حذف فعلها، بل يقدر قبلها، لينصبها، كالمصادر المتقدمة، و هذه المصادر كأنها قائمة مقام الفعل من حيث لم يستعمل [أفعالها] قبلها، لا أنها قائمة مقامه، إذ لو قامت مقامها لم يقدر قبلها و لم تنتصب، فباتتصابها عرفنا أن الفعل مقدّر قبلها، و ببناء هيهات و نحوه عرفنا قيامها مقام الفعل. و قد يجوز الوجهان في بعض المصادر كرويد .

و الظاهر أن: ويله و ويحه، و ويسه و وييه، من هذا الباب، و أصل كلها: وي على ما قال الفراء، جنى بلام الجبر بعدها مفتوحة بعد المضمّر، ثم خلط اللام بوي، حتى صار لام الكلمة فجاز أن يدخل بعدها لام أخرى، مثل ويله له، لصيرورة الاولى لام الكلمة، ثم نقل إلى باب المبتدأ، فقيل ويل له، ثم جعل ويح، و ويب، و ويس، كنايةات عن ويل. انتهى المراد منه.

و به تتضح المسألة و يظهر وجهها التي لم يتعرض له أرباب التأليف المتداولة، و لذلك نقلناه. و اعراض المتن عن مثال الخلاصة حسن لأنه غير مطابق. و قد اعترضه ابن هشام و ذكر في المسألة تحصيلا حسنا رأيت اثباته هنا زيادة في ايضاح هذه المسألة، و ذلك أنه كتب بهامش ابن الناظم عند قوله: «و الحذف حتم...» الخ: الحكم صحيح و المثل فاسدة، لأنه لا يمتنع انذل نذلاً، وإنما يجب الحذف في مواضع و هي: ما أهمل فعله، و ما كان للطلب و تكرر نحو (فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا...)، و ما أضيف لمعمول الفعل فاعلا كان أو مفعولا، و ما كثر استعمالهم إياه و باب هذا السماع نحو سقيا و رعيا و جذعا، و ما قرن بحرف التوبيخ نحو (... أَلُوْمًا لَا أَبَالِكَ و اغترابا). و المصدر مبين مؤكد في الاصل و أما الأب فإنه صار بمنزلة الذي سد مسده، و ذلك لا يكون مؤكدا و لا مبينا لنوع و لا عدد و في النظم خمس مسائل فتلك عشرة كاملة لأنني أعد قوله مكررا أو ذو حصر واحدة، و إنما اختلف الشرط و أعد كلا من المؤكد لنفسه و غيره واحدة، و الخمسة الباقية المصدر فيها مؤكد في الأصل إلا الأخيرة، خمس للنوع، و العشرة مستثناة من قوله: و حذف عامل المؤكد امتنع، و من مفهوم قوله: و في سواه لدليل متسع و ارتفع التناقض و لله الحمد. انتهى.

قلت: قوله «في الرابع و باب هذا السماع» و كذا قوله في توضيحه «إحداها مصادر مسموعة» فيه نظر لاندراجها عند البيان الذي يجب معه الحذف في الضابط الذي ذكره الرضي و صرح بالقياس معه كما تقدم، غاية الأمر أن غير الرابع له ضابط أخص تحت الأعم الذي في كلام الرضي.

و قوله: «و أما الان» إلى قوله: «و ذلك لا يكون مؤكدا» مع قوله: «و العشرة مستثناة...» الخ متدافع، و كون الاستثناء باعتبار الحالة الأصلية لا معنى له لأن الكلام ليس فيها بل في الحالة الراهنة. ثم إن الناظم قال: المصدر المؤكد جيء به لتقوية عامله و تقرير معناه، و الحذف مناف لهما، و كيف يصح الاستثناء لصور يحكم بجوازها ممّا فيه المنافات، و هذا كله مبني على أن المصادر المذكورة

قامت مقام أفعالها، كما يصرح به قوله و أما الآن الخ و ليس كذلك إنما هي كالقائمة مقامه كما سبق للرضي، و من أجل البناء على ما ذكر قال: و ذلك لا يكون مؤكدا يعني: أنه لا مؤكّد -بالفتح- لقيام المصدر مقامه.

و قوله: «لا مبينا لنوع أو عدد» أي لأنه لا مبين، و حينئذ يجيء إشكال و هو انتقاض حصر فائدة المصدر في الأمور الثلاثة المتقدمة، و قد ذكر "يس" في حاشيته هذا الإشكال عند ذكر فائدة المفعول المطلق فقال: إن ذلك منتقض بنحو ضربا زيدا، فإننا لا نجد فرقا بينه و بين اضرب زيدا و ذلك لا تأكيد فيه.

و أجاب بأن المصدر في الأصل مؤكد فإنه مجامع لعامله في الأصل و بهذا باين اسم الفاعل، و إنما عرض له التجرد عن ذلك بعد وضعه موضع الفعل فافهمه، و إنما يفسر ههنا معناه من حيث هو مفعول مطلق لا من حيث ما يعرض له من النيابة عن الفعل لخروج ذلك عن حقيقته. انتهى.

قلت: أليس المصدر منصوبا، فلا بد من تقدير ناصبه، و لو كان قائما مقام الفعل حقيقة و لم ينو الفعل قبله لزم نصبه بنفسه، و حينئذ فهو مؤكد للعامل المقدّر، و قد تقدم قول الرضي فباتتصابها عرفنا أن الفعل مقدّر قبلها.

و قوله «فإننا لا نجد فرقا» استدلال بعدم وجدانه، و لا يلزم منه عدم ثبوت الفرق في نفس الأمر، و قد وجدنا الفرق الظاهر بينهما، و إن شئت ذوقه فانظر ما بين "رويد زيد" مما توغل فيه المصدر في حذف العامل حتى قام مقامه و لم ينو معه، و "ضربا زيدا" مما لم يتوغل في ذلك و ينوي العامل معه، تجد الأول عاريا عن التوكيد، بخلاف الثاني، و لا التفات لرأي ابن مالك في المسألة، بل نقول هذا مقو لا اعتراض ولده، و قد احوج ابن هشام للرجوع عن ما ذكره إلى كونه مؤكدا هذا الأمر الذي لاعيه عنه بحكم في آخر كلامه بأنه مستثنى من قاعدة امتناع حذف عامل المؤكد فافهم.

و قال في بعض حواشيه على الخلاصة كما في التصريح: الحق أن المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد و هو في معنى الاستثناء من قوله: "و حذف عامل المؤكد امتنع.

و قد خرج بحمد الله لبن خالص من بين فرث و دم فتثبت في هذا المقام فإنه مزلة الأقدام، و قد عرفت كم بين ما في المتن و الخلاصة من التفاوت.

[الموضع الثاني من وجوب حذف العامل]

﴿ ٣٧٢ ﴾ وَنَائِبِ الْفِعْلِ الَّذِي جَاءَ خَبَرٌ عَنْ اسْمٍ عَيْنٍ كَوَّرُوا أَوْ انْخَصَرَ ^(١) ﴿

هذا عطف على مدخول الكاف أي: و كنانب الفعل الواقع خبرا عن اسم عين حال كونه مكررا أو محصورا، و ضابطه أمران:

أحدهما: أن يكون ناصبه خبرا عن شيء لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن إلا مجازا.

والثاني: أن يكون [المصدر] مكررا أو محصورا -أي بعد إلا أو ما في معناها-.

نحو: "أنت سيرا سيرا" ^(٢) و "ما أنت إلا سيرا"، و "إنما أنت سيرا" ^(٣)، و كذا إن دخل على المبتدأ نواسخه نحو: "إن زيدا سيرا سيرا".

قال الرضي: وإنما وجب حذف الفعل، لأن المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه و لزومه له، و وضع الفعل على الحدوث و التجدد، و إن كان يستعمل المضارع للدوام أيضا نحو قولك: زيد يؤوي الضير ^(٤) و يؤمن الخائف، و الله يقبض و يبسط، و ذلك، أيضا، لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعية على الزمان، فلما كان المراد التنصيص على الدوام و اللزوم، لم يستعمل العامل أصلا، لكونه: إما فعلا، و هو موضوع على التجدد، أو اسم فاعل، و هو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم الحذف، فان أرادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا، نحو: زيد سير سير فينمحي إذن عن الكلام معنى الحدوث أصلا، لعدم صريح الفعل و عدم المفعول المطلق الدال عليه. انتهى.

(١) الموضع الثاني: أن يكون المصدر مُكَرَّرًا، أو مَحْصُورًا، وعامله وقع خبراً عن اسم عَيْن. (شرح ألفية)

(٢) مثال للمكرر، والتقدير: أنت يسير سيرا، فُحِذِفَ الفعل (يسير) وجوباً؛ لأنَّ المصدر تكرر فقام مقامه فهو عوض عن اللفظ بالعامل، و العامل (يسير) واقع خبراً عن (أنت). (شرح ألفية بتغيير)

(٣) مثال المحصور و التقدير: ما أنت إلا يسير سيرا، وإتّما أنت يسير سيرا، فُحِذِفَ الفعل (يسير) وجوباً لِمَا فِي الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير، و العامل (يسير) كما ترى واقع خبراً عن اسم العين (أنت). فإِن لم يُكْرَرْ، و لم يُحْصَرْ لم يجب الحذف، نحو: زيد سيرا، و التقدير: زيد يسير سيرا؛ فإِن شئتَ حذفتَ الفعل (يسير) و إن شئتَ ذكرته. (شرح ألفية بتغيير)

(٤) في الرضي « يؤوي الطريد ».

واحترز بقوله (الذي جاء خبر) عن مثل قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١].
 وبقوله: (عن اسم عين) عن ما إذا وقع اسم المعنى مبتدأ، فإن المصدر على الخبرية نحو: أمرك سير
 سير. فإن قلت: مقتضى الاحتراز أن يكون هناك فعل و هو خبر عن اسم المعنى. قلت: هو كذلك و
 المعنى أنه إذا كان كذلك فإنه يستغني عن الفعل و المفعول المطلق برفع المصدر على الخبرية.
 و احترز بالتكرير و الحصر من عدمه فإنه لا يجب حينئذ حذف العامل نحو: "زيد سيرا" خلافا لما
 اقتضاه كلام ابن مالك من امتناع حذف عامل المؤكد.
 قوله (الذي) نعت للفعل، و (خبراً) حال من الرابط، وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة. و (عن)
 متعلقة، و جملة (كرروا) حال من نائب، و الرابط محذوف، إذ الصحيح صحة مجيء الماضي حالا
 بدون قد، و لذا عطف عليه قوله (أو انحصر).

[الموضع الثالث]

﴿ ٣٧٣ ﴾ كَذَا ذُو التَّوْبِيخِ ❧

مبتدأ و خبر، و الإشارة لوجوب حذف العامل ^(١). و فهم من إطلاقه أنه لا فرق بين أن يكون مع
 استفهام أو دونه كما في التسهيل. قال الدماميني: فالثاني كقول الشاعر:
 خُمُولاً وَ إِهْمَالاً؟ وَ غَيْرُكَ مُوَلِّعٌ بِثِيَابِ أَرْكَانِ أَسْبَابِ وَ الْمَجْدِ ^(٢)
 قال الدماميني: و قد يقال: إن هذا على إضمار همزة التوبيخ كما يضمن الاستفهام الحقيقي. و الثاني
 قد يكون فيه التوبيخ لنفس المتكلم كقول عامر بن الطفيل "أَعْدَّةُ كَعْدَةِ الْبَعِيرِ وَ مَوْتًا فِي بَيْتِ سَلُولِيَّةٍ".
 و قد يكون للمخاطب كقوله "أَطْرَبًا وَأَنْتَ قَتْسِرِي". و قد يكون لغائب في حكم حاضر كقولك: و قد
 بلغك عن شيخ يلهوا الهوا ^(٣) و قد علاك الشيب نزلته منزلة الحاضر حين قاطبته. و كلام التسهيل
 يقتضي أنك لو قلت: "و قد علاه الشيب" بالغيبة لم يكن الحذف واجبا لأنك لم تنزله منزلة الحاضر.

(١) نحو: أبخلًا و أنت واسع الغنى؟ حذف عامل بخلا أي: أبخل بخلا؟. (دليل السالك)

(٢) الشاهد فيه قوله "خمولاً" حيث حذف عامله، مع أنه غير مقرون بهمزة الاستفهام [أي أخمولا؟]. (محمد الغزني)

(٣) جاء في تمهيد القواعد: و قد يقصد بمثل هذا غائب في حكم حاضر كقولك و قد بلغك أن شيخا يكثر اللهو و اللعب.

[الموضع الرابع]

﴿٣٧٣﴾ وَالتَّفْصِيلُ ^(١) ﴿٣٧٣﴾

أي: بيان الأنواع التي يحتملها كلام متقدم إما طلب نحو ﴿فَشُدُّوا الْوُثَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ ^(٢) أو خبر كقوله:

لَا جَهْدَنَ فَإِمَّا دَرْءٌ عَاقِبَةٌ تَخْشَى وَ إِمَّا بُلُوغُ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ ^(٣)

قال الرضي: ضابط هذا القسم أن تذكر جملة طلبية أو خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوائد و أغراض، فإذا ذكرت تلك الفوائد و الاغراض بألفاظ مصادر منصوبة على أنها مفعولة مطلقة عقب تلك الجملة وجب حذف أفعالها، و ذلك لأن تلك الأغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون، فيصح أن يقوم ما تضمن ذلك المصدر أعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الأغراض، أي أفعالها الناصبة لها، فلما صح ذلك، و تكررت تلك الفوائد، استثقل ذكر أفعالها قبلها، فالتزم قيام متضمن المصدر مقام متضمناته، فوجب الحذف فقوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الْوُثَاقَ﴾ [محمد: ٤] جملة تتضمن شد الوثاق، و المطلوب من شد الوثاق إما قتل، أو استرقاق، أو من، أو فداء، فقد فصل الله تعالى هذا المطلوب بقوله: ﴿فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤]، و عليه القياس.

(١) الموضع الرابع من مواضع حذف عامله وجوبا قياسا: أن يكون المصدر تفصيلا لعاقبة ما قبله، . + جاء في "دليل السالك": أي: أن المصدر جاء لبيان الغاية و الغرض من مضمون جملة قبله، وذلك بوقوعه بعد أداة التفصيل نحو: "إذا سئمت القراءة فاتركها، فإما جلوساً مع الأهل وإما زيارة للأقرباء والأصدقاء"، فالوقت الذي تترك فيه القراءة مبهم، لا يعرف في أي شيء يُصرف، وتفصيل المراد جاء بواسطة المصدرين (جلوساً) و (زيارة) المسبوقين بحرف التفصيل، وهو (إما). وهما منصوبان بالفعلين المحذوفين وجوباً، والتقدير: فإما أن تجلس... وإما أن تزور... و قد ناب كل مصدره عن فعله المحذوف في بيان المعنى. إهـ

(٢) سورة محمد: ٤، فـ"منا" و"فداء" ذكرنا تفصيلاً وتوضيحاً لعاقبة الأمر بشد الوثاق؛ والتقدير: فإما أن تمنوا منا؛ بإطلاق الأسرى بدون فداء، وإما أن تدفوا فداء؛ والفداء العوض المالي غيره، وهما مصدران منصوبان بالفعلين المحذوفين وجوباً، وقد ناب كل منهما عن فعله في بيان معناه. (ضياء السالك)

(٣) الشاهد فيه قوله (إما درء واما بلوغ) حيث حذف عامل المصدر وجوباً، و ذلك لأن المصدر تفصيلاً لعاقبة: أي: بيان الفائدة المترتبة على ما قبله، و الحاصلة بعده و الجملة هنا خبرية. (محمد الكزني)

[الموضع الخامس]

﴿ ٣٧٣ ﴾ أو مُؤَكِّدٌ لْجُمْلَةٍ قَبْلَ رَأْوَا ٥٤

أي: وكذا المؤكدة لجمله، وهو عندهم ضربان:

١- مؤكد لنفسه وهو ما تقدمت عليه جملة هي نص في معناه بحيث لا يتطرق لها احتمال يزول بالمصدر نحو: "علي ألف درهم اعترافاً"^(١).

٢- مؤكد لغيره وهو ما تقدمته جملة تحتل المقصود وغيره فتصير بالمصدر نصاً في المقصود نحو "زيد قائم حقاً"^(٢) فالجملة محتملة لثبوت مضمونها بحسب الواقع وعدم ذلك والمصدر صيرها نصاً في الأول.

قال الرضي: والمصدر في هذه الحقيقة مؤكد لنفسه، وإلا فليس بمؤكد، لأن معنى التأكيد تقوية الثابت بأن تكرر، وإذا لم يكن الشيء ثابتاً فكيف يقوى.

ثم قال: إن معنى هذا المصدر تدل عليه الجملة السابقة نصاً بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ، وجميع الأخبار لا تدل إلا على الصدق؛ وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ، بل نقيض مدلوله، وأما قولهم: الخبر يحتمل الصدق والكذب، فليس مرادهم أن الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق، بل المعنى أنه يحتمل الكذب من حيث العقل، لا يمتنع ألا يكون مدلول اللفظ ثابتاً.

ثم قال: وإنما قيل لمثل هذا المصدر مؤكد لغيره مع أن اللفظ السابق دال عليه نصاً لأنك إنما تؤكد بمثل هذا التأكيد إذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الأمر و غلب في ذهنه كذب

(١) فاعترافاً: مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: اعترف اعترافاً. وسُمِّيَ مؤكِّداً لنفسه؛ لأنه مؤكِّد للجملة التي قبله وهي نفس المصدر، بمعنى أنها نص في معناه فمضمونها كمضمونه، ومعناها الحقيقي كمعناه، فالمراد من جملة (له علي ألف) هو نفس المراد من (اعترافاً) فالمضمون واحد. ومثل ذلك قولك: أعرف لوالدي فضلها يقيناً، والتقدير: أوقن يقيناً. (شرح ألفية)

(٢) ونحو: أنت ابني حقاً. فحقاً: مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: أحقه حقاً. وسُمِّيَ مؤكِّداً لغيره؛ لأن الجملة التي قبله تصلح له، ولغيره؛ لأن قولك: أنت ابني، يَحْتَمِلُ أن يكون ابنك حقيقة، ويحتمل أن يكون مجازاً (أي: أنت عندي بمنزلة ابني في العطف والخنو) فلما ذكر المصدر، وقال: حقاً، صارت الجملة نصاً في كونه ابنك حقيقة لا مجازاً. (شرح ألفية)

مدلولها، فكأنك أكدت باللفظ النص اللفظ المحتمل لذلك المعنى و لنقيضه؛ فلذلك قيل فيه مؤكد لغيره، و أما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض. انتهى.

و على هذا يتنزل مثال الخلاصة "أنت إبنى حقا" لا على ما ذكره شراحها من أنه يحتمل الحقيقة و المجاز، و المصدر يرفع احتمال المجاز فإنه مبني على قول ابن عصفور المتقدم.

و فهم من قوله (قبل) الواقع صفة لـ (جملة) أن المصدر المؤكد لا يتقدم على تلك الجملة، و لا يتوسط بين أجزائها. و هذه زيادة على الخلاصة، لا يقال يفهم ذلك من تسميتها إياه مؤكدا لأننا نقول: و إن كان مؤكدا فليس من التأكيد الذي هو من التوابع حتى يمتنع تقدمه من حيث كونه مؤكدا و قد نصّوا على جواز تقديم المصدر المؤكد على عامله.

قال أبو اسحاق عند قولها في الحال و لفظها يؤخر: إنَّ هذا الحكم ليس ثابتا للمؤكددة لعاملها التي قدمها بل يجوز تقدمها عليه لأنه لفظي قوي، بل نقول في عبارة المتن زيادة على قول التسهيل، و الأصح منع تقديمهما أي المصدرين المؤكد لنفسه و لغيره، لأنها لا تدل على امتناع التوسط، و قد اعترضها الدماميني بذلك، و علة الحكمين معا أي لزوم حذف العامل و وجوب تأخير المصدر كون الجملة المتقدمة دالة على العامل، و لا يتأتى ذلك إلا بعد تمامها، و تكون حينئذ كالنائبه عنه القائمة مقامه.

قال الرضي: و أنا، لا أرى بأسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل، كما ذكر فلا يتقدم المصدران عليهما لضعف العامل، و لا يكونان، إذن، من هذا الباب.

[الموضع السادس من وجوب حذف العامل]

﴿ ٣٧٤ ﴾ كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بِالْحُدُوثِ لَهُ أَشْعَرَ بَعْدَ جُمْلَةٍ مُشْتَمِلَةٍ ۞

﴿ ٣٧٥ ﴾ لِاسْمٍ بِمَعْنَاهُ وَصَاحِبٍ وَلَا لِعَمَلٍ يَصْلُحُ أَوْ جَابِذَا ۞

مبتدأ و خبر. و الإشارة لالتزام إضمار العامل. و معنى (ذو التشبيه): الدال على إرادة التشبيه^(١): أي تشبيه غيره به فهو مشبه به. و للمسألة خمسة شروط:

أولها: أن يكون المصدر المشبه به مشعرا بحدوث معناه و تجدده، فخرج ما يشعر بثبوت معناه و رسوخه نحو: "له ذكاء ذكاء العلماء" و "له علم علم الفقهاء" و "له هدى هدى الصالحاء"، لأنها ليست بمعنى يفعل كما كان له صوت بمعنى يصوت فلم يجز أن يكون دليلا على المحذوف.

ثانيها: أن يكون بعد جملة، احترازا من نحو "فإذا صوته صَوْتُ حِمَارٍ" فالرفع لا غير.

ثالثها: أن تكون الجملة مُشْتَمِلَةً على اسم بمعناه، احترازا من نحو "فإذا في الدار زيد يُصَوِّتُ صَوْتُ حِمَارٍ".

رابعها: أن تكون مُشْتَمِلَةً على صاحبه - أي فاعله - احترازا من نحو "فإذا فيها صوت صوت حِمَارٍ" فالأكثر فيه الرفع، و وجه النصب على ضعف أنه إذا قيل: فيها صوت فقد علم هناك مصوتا لاستحالة وجود الصوت فكان الفاعل مذكور.

خامسها: أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل احترازا من نحو "فإذا هو مصوت صوت حِمَارٍ" فإنه لا حاجة فيه للإضمار.

(١) أن يكون المصدر مقصوداً به التشبيه بعد جملة مُشْتَمِلَةٍ على فاعل المصدر في المعنى، نحو: لزيدٍ صوتٌ صوتٌ بُلْبُلٍ. فالمصدر (صوتٌ بُلْبُلٍ) مصدر تشبيهي منصوب بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: يُصَوِّتُ صوتٌ بُلْبُلٍ، وقبله جملة هي (لزيدٍ صوتٌ) مُشْتَمِلَةٌ على فاعل المصدر في المعنى، وهو (زيد) فزيد: فاعل في المعنى؛ لأنه هو الذي صَوِّتَ حقيقة. (وليس فاعلاً نحوياً؛ لأنه لا تنطبق عليه شروط الفاعل فهو مسبوق بحرف جر، وليس مسبقاً بفعل، أو شبهه). (شرح الفية)

و مثال ما استجمع الشروط قولهم: "مررت فإذا له صَوْتُ صَوْتٍ حِمَارٍ"^(١)، و "صُرَاخٌ صُرَاخٌ الشَّكْلَى"، و أكثر النحاة على أنَّ هذا المصدر منصوب بفعل مقدّر تدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه و لذلك وجب الحذف، و الأصل: له صَوْتُ يُصَوِّتُ صَوْتٌ حِمَارٍ، أي له تصويت، فاقيم الاسم مقام المصدر، كما في أعطى عطاء و تكلم كلاماً.

قال الدماميني: قال الشارح: إنما لم يجعل صوت هو العامل لأنه لم يرد بقولهم له صوت أنه يعالج الصوت و يخرج به عن هذه الصفة، بل أريد به ما يسمع، و الصوت ليس هو المقدّر بأن و الفعل، و لا الواقع بدلا من الفعل، و إنما يراد به الناشيء عن التصويت.

قال الدماميني: قلت هذا مخالف لقول سيبويه فيما نقله الرضي فإنه قال: و ظاهر كلام سيبويه أن المصدر منصوب بقوله: له صوت، لا بفعل مقدّر. قال: و إنما انتصب لأنك مررت به في حال تصويت و معالجة، و أما دعوى الشارح أن المصدر لا يعمل إلا إذا بمعنى أن و الفعل أو بدلا من اللفظ بفعله فممنوعة. انتهى. قلت: كون المصدر هو العامل خلاف ما ارتضاه الرضي، و نقله عن سيبويه و نصه «و ظاهر مذهب سيبويه أن المصدر منصوب بقوله: له صوت، لا بفعل مقدّر».

قال سيبويه: و إنما انتصب لأنك مررت به في حال تصويت و معالجة، يعني أن هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل و الفاعل، فهي بمعنى يصوت، لأنها تدل على المصدر الحادث و على ما قام به ذلك المصدر، و قد وجد في الجملة ما دل على زمان ذلك المصدر الحادث أي الحال الماضية، وهو لفظ مررت، في مسألتنا، فالمجموع كالفعل و الفاعل و هذا وجه قوي.

و قد قيل: إن العامل في المصدر المنصوب: الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة، لأن المعنى: فإذا له تصويت، و التصويت مصدر يعمل عمله إذا لم يكن مفعولا مطلقا، كما يجيء في باب المصدر، و هو كما تقول: عجبت من ضربك ضرب الأمير، أي من أن تضرب ضرب الأمير.

و في هذا تردد، لأن المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل إلا إذا صح تقديره بأن و فعل منه، و يسمح لو قلت: مررت فإذا له أن يصرخ صراخ الشكلى، بمنزلة له صراخ حاصل لأن معنى له أن يفعل يصح وقوع

(١) فالمصدر (صَوْتُ حِمَارٍ) مصدر تَشْيِيهِي منصوب بفعل محذوف وجوباً، و التقدير: يُصَوِّتُ صَوْتُ حِمَارٍ.

الفعل منه ولا يمتنع، وليس قطعاً بوقوع الفعل، بخلاف له صراخ فانه قطع بحصول الفعل. وعلى هذين القولين الآخرين لا يكون من هذا الباب، لأن عامله ظاهر. انتهى.

فإن قلت: الموافق لقول المصنف فيما تقدم (بمثله منتصب) هو الأخير فكيف خالف؟

قلت: لكل من قوله "بمثله أو فعله أو وصفه" شرط معتبر، و شرط المثل كونه صالحاً لأن يحل محله أن و الفعل كما مرّ في كلام الرضي، و قول يسن عند قول الخلاصة بمثله الخ شرطه إرادة الحدوث، و لهذا قدر الناصب في "فإذا له صوت صوت حمار" فيه أن المصدر هنا مراد به الحدوث و هو أول شروط المسألة كما تقدم و ما توهمه هو عين ما ذكره الشارح و رده الدماميني. و قول الدماميني إن دعوى الشارح ممنوعة بناء على ما في التسهيل من أن الاشتراط أغلبي استدلالاً بمسائل و أجاب هو بنفسه عنها. نعم قال ابن هشام قد يقال اشتراط انحلال المصدر إلى أن و الفعل إنما هو لعمله في المفعول به أما غيره كالمفعول فلا، انتهى. و هو ظاهر و عليه فتشكل المسألة.

و الذي ظهر لي في تحريرها أنني أقول قول الرضي «يسمج لو قلت ..» الخ مبني على أمر غير لازم في المسألة، و هو حل المصدر إلى أن و المضارع، فنقول نحن نحله إليها و الماضي، و يحصل حينئذ القطع بوقوع الفعل فيزول موجب السماجة الذي ذكره، و هو قوله «معنى له أن يفعل» الخ.

فإن قيل: المراد أن له صوتاً حاضراً حالياً لا منقطعاً ماضياً.

قلت: تقدم عند قوله (و رادفت كان كثيراً لم يزل) أن الحق أن الماضي لا يستلزم الانقطاع أو نحل المصدر إلى ما و المضارع و يكون معها حالاً لا مستقبلاً حتى يقتضي عدم القطع المذكور.

فإن قلت: أجد في كلا التقديرين أيضاً سماجة و إن لم يوجد الموجب الذي قاله الرضي و لعل ذلك من جهة أن إذا الفجائية لا يليها كما قال ابن مالك إلا المبتدأ أو أنّ المشددة المفتوحة أو إنّ المكسورة.

قلت: ما قاله معترض كما في محله على أنك لو سلمته لأجبت بما أجاب به الدماميني عن نحو أن ضربك زيداً حسن مع امتناع أنّ أن تضرب من أن اللفظ الذي هو بتقدير لا تلزم صحة النطق معه بذلك التقدير، و إنما القول الفصل في امتناع كون المصدر عاملاً في المسألة أنه حيث قصد التشبيه و كان صوت حمار الواقع مفعولاً مطلقاً مشبهاً به لزم ألا يكون هو عين المفعول المطلق في الحقيقة؛ لأن

فاعل المشبه غير فاعل المشبه به، ألا ترى أنك إذا قلت: فإذا هو يصوت صوت حمار لم يكن صوت الحمار عين فعل فاعل يصوت و قد تقدم أن المفعول المطلق هو المفعول الحقيقي الذي به كان الفاعل فاعلا فلزم أن يكون التقدير: فإذا هو يصوت صوتا مثل صوت حمار.

فإن قلت: قصد التشبيه البليغ فلا يكون الكلام على التقدير.

قلت: التشبيه البليغ ليس مبنيا على إدعاء تناسي التشبيه وإلا صار استعارة، فلا بد من رده إلى ما يفيد التشبيه و تقديره فيه، غاية الأمر أنه حيث حذف فيه ركنان أو أحدهما كان أبلغ ممّا صرح فيه بذلك، و ذلك لا ينافي تقدير ما ذكر، و الكلام في مسألة "زيد أسد" شهير.

ثم نقول: التقدير المذكور لا يتأتى مع المصدر لأن التشبيه البليغ يأسقاط الأداة هو الذي يجري فيه المشبه به على المشبه و يجعل المشبه فيه عين المشبه به حصلت المبالغة و الاجراء غير متعقل مع جعل المشبه مفعولا للمشبه فافهم.

قوله (أشعر) حال من (ذو)، و (بالحدوث) متعلق به، و (له) أي لمعناه متعلق بالحدوث، و الظرف حال ثانية، و (مشملة) نعت جملة، و اللام في (لاسم) بمعنى على، و (صاحب) عطف على اسم، و جملة (لا ... يصلح) عطف على (بمعناه) نعت لاسم، و (لعمل) متعلق ب يصلح.

وَوَكَّلَ في الخلاصة الشروط إلى المثال على عادته.

قوله (أو جاء بدلا) ^(١) عطف على (كذلك) أي: ذو التشبيه نصب في كلامهم بعامل لازم الحذف أو جاء بدلا فتقول: "مررت فإذا له صوت صوت حمار" بالرفع. وهذا مزيد على الخلاصة.

(١) أي و لا جاء بدلا من الاسم المذكور قبله. قاله الجورى.

قال في الشرح: ثم إذا اجتمعت الشروط فإن كان معرفة تعينت فيه المصدرية و إن كان نكرة جاز فيه مع ذلك الحالية، و يجوز الرفع في المعرفة و النكرة على الاتباع بدلا فيهما و هو معنى قولي (أو جاء بدلا). إهـ

﴿ الْمَفْعُولُ لَهُ ﴾

[شروط نصبه]

[٣٧٦] ﴿يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ قَدْ عَلَّلَ فِعْلًا فِي زَمَانٍ اتَّخَذَ﴾

[٣٧٧] ﴿وَفَاعِلٍ، وَالأَقْدَمُونَ مَا رَأَوْا شَرْطُ اتِّحَادٍ.....﴾

(المصدر) نائب فاعل (ينصب)، و (مفعولا له) حال منه ^(١).

و اشترط لنصبه كونه مصدرا، لأن مدلوله وصف من الأوصاف و معنى من المعاني يتعقل قصد التعليل به، بخلاف الذات، فإنه لا يتعقل كونها علة، من حيث إنها ذات، لأن الذوات من حيث هي ذوات متماثلة، فلا يكون بعضها مقتضيا لحكم دون البعض الآخر إلا لاختصاصه بمعنى فيكون ذلك المعنى هو العلة.

فإن قلت: هذا يقتضي عدم التعليل بها مع الجر باللام و قد صرحوا بوقوعه نحو: ﴿وَالْأَرْضُ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: ١٠]، و ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]؟

قلت: إذا تأملت لم يخف عليك أن المعنى لحلول الأنام فيها، و تعميرهم إياها، و انتفاعهم بها، و نحو ذلك مما يلايم المعنى. و كذا الآية الثانية.

و قولهم: «إذا فقدت المصدرية يجر بالحرف» معناه بحسب الظاهر و صورة اللفظ، فخرج من هذا أن اشتراط المصدرية لصحة التعليل، و شرط النصب إنما هو التصريح و التلفظ بالمصدر، اشترط له ذلك لأن التعليل حينئذ واضح لما لم تظهر اللام الدالة عليه اشترطوا وجود ما يتضح بعد، و لا يلتبس على هذا أصل كلامهم و إن لم يقصده من لم يتنبه له لأنه لو أتجنى لقال به.

قوله (قد علل فعلا) حال من (المصدر)، توسط به بين حاله، و لم يسلك به مسلك الشرطية كما في الخلاصة لأنه مشكل من وجهين:

أحدهما: أنه محل الشروط، و محل الشروط لا يجعل شرطا.

(١) أي: ينصب المصدر على أنه مفعول له. (ضياء السالك)

وثانيهما: أن جعله شرطاً للنصب يقتضي أن ما فقدته يجبر باللام وهو غير صحيح، ولهذا اسقط في التوضيح ذكر مفهومه. والذي يظهر لي تصويب ما في الخلاصة، لأنها لم تجعل الشرط إفادة التعليل، بل كونه بينا واضحاً احترازاً ممّا إذا كان خفياً، فإنه يجب ذكر اللام للتنصيص على إرادته كقولك: "جنتك زيدا لقبض ديني منه" لمن يعرف أنه جنته و قبضت الدين منه، ويستبعد أن يكون الباعث على مجيئك إياه قبض الدين لا اعتقاده أنك تجله عن ذلك، وأنت إنما تأتيه للزيارة ونحوها، فلو نصبت والحالة هذه لتوهم أن النصب على المفعولية المطلقة بعامل مقدّر.

قوله (اتحد)^(١) أي ما ذكر من الفعل ومعلله بقرينة أن الاتحاد إنما يكون بين شيئين ولم يتقدم غيرهما. تحرز باشتراط الاتحاد في الزمان من نحو قوله (فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا ...) (٢)، و باشتراط الاتحاد في الفاعل من نحو قوله (وَإِنِّي لَتَعْرِونِي لِذِكْرِكِ هِرَّةٌ ...) (٣).

و الأولى أن يكون ضمير (اتحد) للفعل لتكون الجملة صفة له كما هو المتبادر. وفي الكلام حذف أرشدت إليه القرينة أي مع المفعول له.

وما ذهب إليه الأقدمون من عدم اشتراط الاتحاد فيهما^(٤) اختاره الرضي أما في الزمان فلأن المعلن - بالكسر - قد يكون تفصيلاً وتفسيراً للمصدر المجمل نحو "ضربته تأديباً"، وليس ههنا حدثان في

(١) قوله (اتحد) المراد من الاتحاد في الزمان: اتصال آخر أولهما بأول آخرهما وبالعكس و وقوع المفعول في زمن الفعل فيشمل نحو: (ضربت للتأديب)، و (جنتك خوفاً)، و (قعدت جُبناً). (ابن القره داغي)

(٢) "لنوم" جر بلام التعليل؛ لأن زمن النوم متأخر عن زمن خلع الثياب، فلم يتحدا في الوقت. (ضياء السالك)

(٣) "لذكراك" جره باللام، وهو علة لعرو الهزة، لاختلاف الفاعل؛ لأن فاعل العرو الهزة، و فاعل الذكري، هو المتكلم. (مصباح السالك)

(٤) أشار إلى هذا بقوله (وَ الْأَقْدَمُونَ مَا رَأَوْا شَرْطَ اتِّحَادٍ). قال ابن القرداغي: قوله (و الأقدمون...) و تمسكوا بقوله تعالى: {يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَ طَمَعًا} [الرعد - ١٢] [ففاعل الإرادة هو الله تعالى و الخوف و الطمع من الخلق]، و أوجب بالتأويل بالإخافة و الإطماع. و لك أن تجعلهما حالين من المخاطبين، و ليس لك أن تقول هما مفعولان للرؤية المتضمنة في (يريكهم) إذ لا يظهر كون الخوف باعثاً على الرؤية، لأنهم لا يرون لأجل الخوف بل الله يريهم هذا. (ابن القره داغي) ثم إنه مثل للمفعول له بـ (ضربت للتأديب) واعتراض بأنه تعليل الشيء بنفسه لأن التأديب عين الضرب؟ و دفع بأن المراد بالتأديب أثره أي إرادة التأديب أو للتأديب و ان اشتراط الاتحاد و فيه أن الضرب علة التأديب فيلزم جعل المعلول علة المفضى إلى تقدم الشيء على نفسه، و يدفع بأن وجود الضرب علة له، و تصورها علة للضرب كما هو شأن العلة الغائية مع المعلول. (ابن القره داغي)

الحقيقة حتى يشتركا في زمان، بل هما في الحقيقة حدث واحد، لأن المعنى: أدبته بالضرب، فالضرب هو التأديب، و العلة ههنا في الحقيقة ليست هي هذا المصدر المنصوب، لأن الشيء لا يكون علة في نفسه، بل هي أثره، أي ضربته لتأدبه، لكن لو صرحت بما هو العلة لم ينتصب عند المتأخرين لعدم المشاركة في الفاعل و في الزمان، و أما في الفاعل فلمثل قول الزجاج:

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُنْهُورِ مَخَافَةً وَ زَعْلَ الْمَخْبُورِ
وَالْهَوْلُ مِنْ تَهْوُلِ الْقُبُورِ

فإن الهول بمعنى الافزع، لا الفزع، و الثور، ليس بسفزع بل هو فزع، انتهى.
و لم يجعل الهول بمعنى الفزع لأنه عين المخافة و لأن إطلاق لفظ الهول على الافزع أظهر.

[حكم جر المفعول له]

[٣٧٧] وَ أَنْجِرَازَهُ قَفَّوْا ﴿١﴾
[٣٧٨] لِفَقْدِ شَرْطٍ مَا خَلَا أَنْ وَ أَنْ وَ جَرُّهُ مَعَ الشُّرُوطِ مَا وَهَنْ ﴿٢﴾
[٣٧٩] وَقَلَّ فِي مُجَرَّدٍ وَ شَاعَ فِي ذِي أَلٍ وَ الْإِسْتِواءِ مَهْمَا تُضِفِ ﴿٣﴾

(و انجرآزه قفوا لفقد شرط ما خلا أن و أن) ^(١): (انجرآزه) مفعول مقدم بـ (قفوا)، و اللام ^(٢) متعلقة به. و قد تقدمت أمثلة ما فقد شرطاً من الشروط السابقة. و أطلق في الجار إيماء إلى أنه لا تتعين اللام بل ما يفيد التعليل كالباء و مِنْ و فِي. و استثنى (أَنْ وَ أَنْ) من ذلك لأنه يجوز إسقاط الجار معهما باطراد تقول: أزورك أنك تحسن إلي، و أن تحسن إلي، و إن فقدت المصدرية و الاتحاد في الفاعل و الزمان.

(١) إذا قُفِدَ شرط من الشروط المذكورة أوجب النحاة جره بحروف التعليل وهي: اللام، و مِنْ، و الباء، و فِي، فامتنع نصبه، مثال ما قُفِدَ المصدرية، قولك: جِئْتُكَ لِلْعَسَلِ. فالعسل ليس مصدراً؛ ولذا وجب جرُّه. و مثال ما قُفِدَ الاتحاد مع عامله في الوقت، قولك: سافرتُ لِلْعِلْمِ. فالسفر زمنه ماضٍ، والعلم مستقبل. و مثال ما فقد الاتحاد مع عامله في الفاعل، قولك: جاء زيدٌ لِإِكْرَامِ عَمْرِو غداً. (شرح الفية)

- و لا يعرب في حالة الجر مفعولاً له؛ على الرغم من أن معناه في حالتي نصبه و جره لا يختلف. (دليل السالك)

(٢) في النسخة «أو اللام».

(و جزه مع الشروط ما وهن و قل في مجرد، و شاع في ذي أل، و الاستواء مهما تضاف):
 نبه به على أن الشروط المقدمة ليست شروطا لوجوب نصبه بل لجوازه، فيجوز معها الجر أيضا، و
 ليس ذلك بضعيف^(١)، ف (جره) مصدر مبتدأ، و جملة (ما وهن) - أي ما ضعف - خبره.
 ثم ما يجوز فيه الجر و النصب ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- ما يترجح فيه النصب و هو المجرد من أل و الإضافة، و عليه نه بقوله (و قل) أي: الجر (في مجرد) أي من أل و الإضافة بقرينة ما بعده، و شاهد القليل فيه قوله: (مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فَيَكُم ظَفَر ...)^(٢).

٢- و ما يترجح فيه الجر و هو المقترن بأل، و عليه نه بقوله (و شاع) أي: الجر (في ذي أل)، و شاهد القليل فيه قوله (لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ ...).

٣- و ما يستوي فيه الأمران و هو المضاف نحو: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ "خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ"﴾ [الإسراء: ٣١] ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤]، و عليه نبه بقوله (و الاستواء) مبتدأ محذوف الخبر أي: لهما - أي: الوجهين المتقدمين - (مهما تضاف) المفعول له.

و قد رفع إلي سؤال عن وجه التفصيل المذكور فإنهم لم يتعرضوا له، فأجبت بأن القصد من المفعول له بيان علة الفعل و ذلك حاصل بالنكرة، فكان الأصل تنكيره كالحال، حتى ذهب الرياشي و الجرمي و المبرد إلى أن المفعول له لا يكون إلا نكرة، و أن أل فيه زائدة، و إضافته غير محضة، لكن كان بعض العلل حدثا مقيداً لزمته إضافته إلى قيده سواء كان القيد نكرة أو معرفة، و يتعرف المضاف حينئذ خلافا لمن تقدم، ثم إنهم قصدوا الجنس في بعض المواضع فعرفوه بأل الجنسية كالجبن في البيت المتقدم فما جاء نكرة على الأصل لا يخفى فيه قصد التعليل فقلّ التصريح معه بما يفيد و ما تعرف بأل، و خرج عن الأصل بذلك احتيج معه إلى التصريح بما يوضح المراد منه و المضاف الحدث فيه مقيد، و كثيرا ما

(١) فيقال: ضربت زيدا للتأديب، أو تأديباً له.

(٢) الشاهد: قوله: "لرغبة" فإنه مصدر قلبي مجرد من أل و الإضافة، قد جر بحرف التعليل على قلة، والكثير نصبه. (ضياء السالك)

يراد التعليل بالحدث المقيد فلا يخفى معه المراد لكنه شارك العرف بأل في التخصيص فاستوى لذلك اي لظهور المراد والمشاركة المذكورة الوجهان -والله تعالى اعلم-.

[حكم تقديم المفعول له]

﴿ ٣٨٠ ﴾ وَ جَوُزُوا التَّقْدِيمَ فِي الْمُعْتَمَدِ ﴿

أي: جوزوا تقديم المفعول له على عامله^(١)، وهذا رأي الجمهور.

و منع من ذلك ثعلب في آخرين، و يرد عليهم قول الكمي:

طَرِبْتُ وَ مَا شَوْقاً إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَ لَا لَعِباً مِنِّي وَ ذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ^(٢)

و قول جحدر: (فَمَا جَزَعاً وَ رَبَّ النَّاسِ أَبْكِي ...)، و غير ذلك مما ورد به السماع، و لهذا قال (في

المعتمد) ردّاً على من ذكر. و هذه المسألة مفهومة من مثال الخلاصة.

[حكم تعدد المفعول له]

﴿ ٣٨٠ ﴾ وَ الْمَنْعُ فِي الْحَالَيْنِ لِلتَّعَدُّدِ ﴿

أي: يمتنع تعدد المفعول له في حالتي نصبه و جره. ف (المنع) مبتدأ و (للتعدد) متعلق به فهو لغو،

و (في الحالين) خبر فهو مستقر، و ذلك لأن المنع إنما يحكم عليه مضافاً إلى شيء و الممتنع هنا هو

التعدد فقوله (للتعدد) من تمام المحكوم عليه، و لا يمنع من ذلك الفصل لأن المعمول ظرف و الفاعل

غير أجنبي.

و هذه المسألة ذكرها المصنف في كتابه تبعا لأبي حيان في الارتشاف من غير توجيه و لاتمام ما

تستحقه من التفصيل و هي مسألة غريبة، و لي فيها كلام ذكرته فيما لي من التفسير عند قوله تعالى ﴿ مَا

(١) فيقال: للتأديب ضربت.

(٢) الشاهد فيه قوله (شوقاً ... أطرب) حيث تقدم المفعول له و هو شوقاً على عامله و هو (أطرب) و هذا استشهاد على جوازه. (محمد الكزني)

أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى، إِلَّا تَذَكُّرٌ لِمَنْ يَخْشَى ﴿طه - ١﴾ وقد رأيت إثباته هنا ليتم شرح المتن و نص المراد منه كل من قوله {لتشقى} و {تذكرة} مفعول له إلا أن الأول منفي و الثاني موجب.

فإن قيل: قد نص السيوطي و غيره على أنه لا يجوز تعدد المفعول له مجرورا كان أو منصوبا، و قال أبوحيان في الارتشاف: لا يجوز أن يكون للعاقل منه - أي من المفعول له - اثنان إلا على جهة البدل أو العطف، سواء جزا بحرف السبب أو أحدهما، أم نصبا، و أما قوله {إلا تذكرة لمن يخشى} فمنصوب بفعل مضمر قاله الفارسي انتهى، و من هنا قال البيضاوي: لا يجوز أن يكون {تذكرة} مفعولا له، فإن الفعل الواحد لا يتعدي إلى علتين.

قلت: الذي أرى أن المنع مقيد بما إذا لم يختلفا نفيا و اثباتا، فإن اختلفا كما هنا فلا منع؛ لأن وجه المنع و إن لم يذكره أنك إذا قلت: "قمت إجلالا لزيد من ضيق المجلس" اقتضى عدم الجمع و التشريك؛ لأن العلة أحدهما فقط، و كل واحد منهما يدفع الآخر، و ذلك لأن الأصل عدم تعدد علة الشيء الواحد، حتى قال في جمع الجوامع: و الصحيح القطع بامتناعه أي: تعليل الحكم الواحد بعلتين عقلا مطلقا للزوم المحال من وقوعه كجمع النقيضين، قال المحلي: لأن الشيء باستناده إلى كل واحد من علتين يستغني عن الأخرى، فيلزم أن يكون مستغنيا عن كل منهما و غير مستغن عنه، و ذلك جمع بين النقيضين، و أجيب من جهة الجمهور المجيزين فإن المحال المذكور إنما يلزم في العلل العقلية المفيدة لوجود المعلول فأما الشرعية التي هي معارف مفيدة للعلم فلا، انتهى. و هذا الجواب غير جار في اللغوية لأنها غير معرف للأحكام، بل المراد منها بيان الأصل الذي استند إليه الشيء و ترتب عليه، و تعدد الأصل المذكور و إن لم يلزم منه محال لكن كل أصل يقتضي أن المعلول مستند إليه و مرتب عليه على جهة التمام و الاستقلال، لأن الكلام في العلة، لا في جزء العلة، فيدفع بعض الأصول بعضا، لأن الغالب عند تمام الأصل و استقلاله الاستغناء عن غيره، و إن كان غير لازم، و من ثم لم يلزم المحال عند التعدد، ألا ترى أنك قد تزور الشخص لا بتغاء معروفة و لتعلم العلم منه، و يكون كل منهما في قصدك باعثا مستقلا بحيث لو انفرد لاستدعى منك الزيارة، و كثيرا ما يقال لو لم يكن لي في مواصلة فلان إلا كذا لكفى فكيف و لي فيها كذا، و كذا فثبت للأغلبية المذكورة أن الأصل عدم تعدد علة الشيء الواحد، و هذا هو الفارق بين المفعول له و الخبر و الحال و النعت، حتى جاز التعدد في الثلاثة بالعطف و غيره

دون المفعول له، فنقول حينئذ إذا وجد ما يقتضي الجمع و التشريك كان صريحا في قصد التعدد فيعمل بمقتضاه و إلا حمل الثاني على البدل و لو غلطا، لاستبعاد التعدد مع فقد ما هو صريح فيه، و هذا إنما يتأتى في المتفقيين نفيا و اثباتا، أما المختلفان فالثاني منهما يؤكد ما أفهمه الأول من الاستقلال، و يرشدك إلى الوثوق بهذا ما تقدم في عبارة الارتشاف من استثناء مسألة العطف، فإن من جزئياتها اللهم اجعلني أعبدك ابتغاء مرضاتك لا رياء و لا سمعة، اللهم إنك لم تأمرنا بقراءة العلم للمباهات و الافتخار بل لتحصيل معرفتك و تصحيح عبارتك، و إنا لِعَفَلْتنا و غلبة الشهوة علينا لم نقرأه لمحض هذا لكن لمحض ذلك أولهما فأمئن علينا بالتوفيق لما يرضيك، فانظر كيف ساغ ذلك ممّا العاطف فيه غير مشرك معنى للتخالف المذكور، و في معنى العطف بلكن الاستثناء يالا، حتى ذهب الكوفيون إلى أنها من حروف العطف على أنها في المنقطع كهذا موزولة بلكن عند البصريين.

و في الكشف: و كل واحد من {تشقى} و {تذكرة} علة للفعل إلا أن الأول وجب مجيئه مع اللام، لأنه ليس بفاعل الفعل المعلن ففاته شريطة الانتصاب على المفعولية، و الثاني جاز قطع اللام عنه و نصبه لاستجماعه الشرائط. انتهى.

قلت: معنى قوله "ليس بفاعل الفعل" ليس حاصلًا بفاعل الفعل المعلن أي: فلم يتحد الفاعل، و فيه أن {تذكرة} كذلك، فإن النبي ﷺ هو المذكر بالقرآن كما هو في تفسير الآية أي: ما عليك إلا أن تبلغ و تذكر و ليس عليك أن يؤمنوا، فإن ادعى أن المعنى: إلا لتذكر به على لسانك قلنا: هذا و إن أمكن ليس في الكلام ما يعين الحمل عليه حتى يتعين النصب على أن شرط النصب ليس خصوص الاتحاد الحقيقي، بل مثله الحكمي كما ذكره في قوله تعالى: ﴿يُرِيكُمْ بُرْقَ خَوْفًا وَ طَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢] أي: يجعلكم ترون، و المعنى هنا: ما أنزلناه عليك لتشقيقك بل لنجعلك مذكرا، فجرّ الأول غير لازم. انتهى المراد منه.

﴿ الْمَفْعُولُ فِيهِ ﴾

[تعريف الظرف] ^(١)

[٣٨١] ﴿الظَّرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضُمْنَا فِي بِاطْرَادٍ ^(٢).....﴾

من الواضح أنه ليس المراد لفظ الوقت و المكان، بل مساهما و مدلولهما، فالمعنى حينئذ: دال وقت أو مكان، لأن الكلام في الظرف الاصطلاحي النحوي، و هو: اللفظ الدال على ما ذكر، فيدخل كل ما يدل عليهما دلالة أصلية أو عارضة كأسماء العدد المميزة بهما، و ما أفاد كلية أحدهما أو جزئيته، و ما كان صفة لأحدهما، أو مضافا إليه أحدهما ثم خلفه بعد [حذفه].

و خرج عن الجنس نحو ﴿وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَكْحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] إذا قدر بفي. و بقوله (ضمنا في) نحو ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]. و بقيد الاطراد نحو "دخلت الدار" و "سكنت البيت". و الكلام في البيت تكفل به شروح الخلاصة.

(١) المفعول فيه، تسمية الكوفيين، أما الظرف فتسمية البصريين.

(٢) المفعول فيه: هو الاسم الذي يدل على الزمان، أو المكان، مُتَضَمِّنٌ معنى "في" باطراد (أي: إنه يَتَضَمَّنُ معنى في مع سائر الأفعال) ويسمى ظرفا نحو: سافرت ليلاً، و التقدير: سافرت في الليل. و نحو: مَشَيْتُ يَمِينَ الطريق، و التقدير: مشيت في يمين الطريق. احترز بقوله (ضَمَّنَ) مما لم يَتَضَمَّنْ من أسماء الزمان، أو المكان معنى في نحو: يوم الجمعة يوم مبارك، فكلمة يوم في المثال الأول ليست ظرفاً لأنها لم تَتَضَمَّنْ معنى في فهي واقعة مبتدأ و كذلك الأخرى فهي خبرٌ للأولى. و احترز بقوله: (باطراد) من نحو: دخلت البيت، و سكنت الدار، فإن كل واحد من البيت، و الدار متَضَمِّنٌ معنى (في) ولكن تضمَّنه ليس مُطَرِّداً فهي متضمنة معنى (في) مع الفعلين (دَخَلَ، و سَكَنَ) وليست متضمنة معنى (في) باطراد (أي: مع سائر الأفعال) فلا يصح أن تقول: نَمْتُ الدارَ، و لا: جلست البيتَ، بل يجب ذكر (في) معها؛ لأنها أسماء مُخْتَصَّةٌ (أي: مُحَدَّدَةٌ تدل على مكان معيَّن مُحَدَّد) كالبيت، و المسجد». (شرح ألفية)

- قوله (ضمنا) إن كان الضمير راجعا إلى أحد الأمرين المستفاد من (أو) فالألف للإطلاق، وإن كان راجعا إليهما فالألف للثنائية. و (أو) الفاصلة بمعنى (الواو) الواصلة. قوله (باطراد) احتراز عن نحو {وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَكْحُوهُنَّ} [النساء - ١٢٧]، إذ التضمن لخصوص المادة لا يقال يخرج بقوله: (وقت، أو مكان)، لأننا نقول النكاح مكانٌ وهمي. (ابن القره داغي)

- معنى التضمن أن يكون الحرف مقدراً في الكلام. و معنى الاطراد هو أن تتعدي إليه سائر الأفعال، مع بقاء تضمَّنه لذلك الحرف. (معاني النحو)

[انصب ظرف الزمان ، و بيان العامل فيه]

﴿ ٣٨١ ﴾ وَ انْصَبْنِ الْأَزْمِنَا ۞

﴿ ٣٨٢ ﴾ بِنَاصِبِ الْمَصْدَرِ مُطْلَقاً وَ لَوْ مُقَدَّراً ۞

(مطلقاً) نعت لمصدر محذوف أي: نصباً مطلقاً (أي: غير مقيد بابهام) كما في المكان.

و المعنى: أن أسماء الزمان كلها صالحة للنصب على الظرفية، سواء في ذلك مبهمها و هو: ما دل على قدر من الزمان غير معين كوقت، و مختصها و هو خلاف الأول، فيشتمل المعدود، و غيره كالمحرم، و سائر أسماء الشهور، و الصيف، و الشتاء، و أسماء الأيام، و ما بصفة، أو إضافة، أو دخول آل عليه^(١).

قوله (بناصب) يتعلق بـ (انصب) أي بكل ما يصح إعماله في المصدر^(٢) من مصدر و فعل و وصف^(٣). و هو أوضح من قول الخلاصة «بالواقع فيه».

و لا فرق بين أن يكون العامل ظاهراً مذكوراً، أو مقدراً على صفة الجواز كقولك: يوم الخميس، جواباً لمن قال لك: متى صمت؟، أو الوجوب نحو: زيد عندك. و هو معنى الاغيا في المتن^(٤). و (مقدراً) خبر كان محذوفة مع اسمها بعد (لو) أي: و لو كان الناصب مقدراً.

(١) ما تختص بالإضافة كيوم الجمل، أو بأل كالיום و الليلة، أو بالصفة كقعدت عندك يوماً قعد فيه عند زيد. (المطالع السعيدة)

(٢) أي: في المفعول المطلق.

(٣) و إليك الأمثلة على ذلك :

أ- المصدر ، نحو: عَجِبْتُ من ضَرْبِكَ زَيْداً يَوْمَ الجمعةِ عِنْدَ الأمير . فيَوْمَ ، وعندَ : ظرفان، والنَّاصِبُ لهما المصدر (صَرَبَ) ونحو : القراءةُ صباحاً مفيدةٌ .

ب- الفعل ، نحو : ضَرَبْتُ زَيْداً يَوْمَ الجمعةِ أَمَامَ الأمير ، ونحو : قرأتُ القرآنَ يَوْمَ الجمعةِ تحتَ الشجرةِ .

ت- الوصف ، نحو : أنا ضاربٌ زَيْداً اليَوْمَ عندك ، ونحو : أنا جالسٌ غداً أَمَامَ البيتِ . (شرح ألفية)

(٤) أي: قوله (و لو مقدراً).

[ما يقبل النصب من أسماء المكان]

- [٣٨٢] وَ فِي مَكَانٍ قَدْ أَبْوَا ﴿١﴾
 [٣٨٣] إِلَّا الَّذِي أَنبِهِمْ وَ الْمُشْتَقَّا وَ قِسَهُ إِنْ كَانَ لِفَعْلٍ وَفَقَا ^(١) ﴿٢﴾
 [٣٨٤] كَذَاكَ مَا دَلَّ عَلَى مِقْدَارٍ كَالْمِيلِ وَ الْفَرْسَخِ وَ الْأَقْطَارِ ﴿٣﴾

مفعول (أبوا) مقدر أي النصب على الظرفية بقرينة ما قبله، و (في) متعلقة به. و ما بعد

(إلا) مستثنى من مجرور (في).

و المعنى: أنهم منعوا النصب على الظرفية في أسماء المكان إلا في أربعة أنواع:

أولها: المبهم: و هو الذي لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف إليه مع صلاحيته لكل بقعة، كـ "مكان، و ناحية، و أسماء الجهات الست" ^(٢)، بخلاف داخل و خارج و باطن و جوف و ظاهر، فإنها و إن لم تعرف معانيها إلا بالإضافة لكن فيها اختصاص ما، إذ لا تصلح لكل بقعة.

الثاني: المشتق كمقعد و مجلس و مرمى.

قال في التسهيل: فيلحق بالظروف قياسا إن عمل فيه أصله أو مشارك له في الفرعية، و سماعا إن دل على قرب أو بُعد نحو: هو مئى منزلة الشغاف، و مناط الثريا. انتهى.

و به يتضح ما في المتن و يعلم أن انتصاب هذا النوع و إن كان مقيسا بالشرط المذكور خلاف الأصل و إنما هو بطريق اللاحاق، و ذلك لأنه لا يطرد تعدي الأفعال التي يصح تسلط معناها عليه على معنى في، و إنما ينصب كذلك ما شاركه في المادة، لكن يلزم حينئذ إشكال التعريف السابق لعدم شموله له، و قد

(١) (و المشتقا و قسه إن كان لفعل وفقا) الثاني: ما دل على محل الحدث المشتق هو من اسمه، و هو مقيس بشرط أن يكون العامل فيه أصله المشتق هو منه، كـ مقعد و مصلى، نحو: قَعَدْتُ مقَعَدَ زيد، و لا يجوز أن يعمل فيه غيره، فلا يقال: ضحكت مجلس زيد أي فيه، و ما سمع من نصب ذلك يقتصر فيه على السماع. (المطالع السعيدة) - قوله (وفقا) و لم يكتف بالموافقة معنى كما في "قعدت جلوساً" عند من لم يفرق بينهما لكون النصب هنا خلاف قياس بخلافه. (ابن القره داغي)

(٢) نحو: {أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَا} بنصب "فوقهم" لابهامه.

اعترض بذلك الشاطبي وابن هشام على الخلاصة، وهو اعتراض متجه، وما أجاب به الشهاب من أنه مستثنى من اعتبار الاطراد ليس بشيء، لأن الاستثناء لا يدخل التعاريف لاخلاله بعكسها.

قال الدماميني: والظاهر أن هذا من قبيل المختص، وهو ظاهر كلام ابن مالك، وبه صرح غيره ونحوه لابن قاسم وهو صريح عطف المضيق له على المبهم. وهو عندي مشكل: لأنه إن اعتبر فيه التخصيص الحاصل بالإضافة فليعتبر في النوع الأول نحو فوق زيد وتحتة، ولا يفهم مبهم مع الإضافة، وإن اعتبر أصله دون الإضافة العارضة فهو مبهم، ولا فرق بينه وبين ما تقدم من أسماء الجهات وغيرها، وهذا الاعتبار هو المتعين، إذ به يتعقل الابهام في الجهات، ولأن المختص كالدار والبيت دال على المكان المخصوص بنفسه، فمقابله هو الذي لا يدل على ذلك بنفسه سواء أفاده بالغير أو لا، وحينئذ فما أحسن قول الخلاصة «و ما صيغ من الفعل» عطفًا على أمثلة المبهم كما هو الظاهر، وجعله معطوفاً على مبهم ما الواقع حالاً لا يصح إلا مع جعل ما نكرة موصوفة وهو وإن أمكن خلاف التبادر.

قوله (و قِسه) أي نصبه على الظرفية المفهوم من الكلام. و (وفقاً) بمعنى موافق أي: إن كان موافقاً للفعل الناصب له في مادته. وهو أخص من قول الخلاصة «لما في أصله معه اجتمع» إذ لا يخرج عنها إلا المصدر. وأجاب المصنف عنها بأن المصدر يفهم منها بالاحروية. ويجب أن يجاب عن المتن بأن المراد الفعل أو وصف أو مصدر بقرينة ما مرّ له في الناصب.

و الثالث: أسماء المقادير كميل وفرسخ^(١) وبريد و غلوة^(٢). قال الجوهري: الميل من الأرض: مَدّ البصر. و الفرسخ: ثلاثة أميال. و البريد: أربعة فراسخ. و الغلوة: مائة بَاع. و ظاهر المتن أنها من المختص و فيها اختلاف مشهور.

(١) نحو: سرت فرسخاً.

(٢) هذا معنى قوله: (كَذَاكَ مَا دَلَّ^(٢) عَلَى مِقْدَارِ كَالْمِيلِ وَالْفُرْسَخِ وَالْأَقْطَارِ). قال ابن القره داغي: قوله (كذلك ما دل) هذا مبني على مذهب من قال بكونه من المعين لأنه معلوم المقدار، أو على مذهب من قال بأنه مبهم حكماً إن أريد بالمبهم في السابق الحقيقي، و أما على مذهب القائل بإبهاميتها لكونه مجهول الصفة فلا حاجة إلى ذكره. (ابن القره داغي)

[٣٨٥] وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ بِأَطْرَادٍ مَصَادِرٌ نَابَتْ، عَنِ اسْتِنَادٍ ^(١)

[٣٨٦] كَزَنَةِ الْعَرْشِ كَذَا وَزُنُ الْجَبَلِ نَصٌّ عَلَيْهِ سَيَبُويه فِي الْجَمَلِ ^(٢)

الرابع: ما جرى مجرى ما هو للمكان باطراد و هو نوعان:

أحدهما: صفة المكان نحو: قريبا منك و شرقي ^(٣).

و الثاني: مصادر قامت مقام مكان مضاف إليها تقديرا نحو: "قُرْبَ الدَّارِ، وَوَزْنَ الْجَبَلِ، وَزَنَتْهُ" أي مكان مُسامتته.

و المراد بالاطراد: أن لا تختص ظرفيته بعامل ما كاختصاص ظرفية المشتق.

قال الشارح: و فرق سيبويه بين "وزن الجبل" و "زنته"، فزعم أن "وزن الجبل" ناحية توازيه أي تقاربه قريبة منه كانت أو بعيدة، و "زنة الجبل" أي: حذاه أي: ما اتصل به. انتهى.

قوله: (مصادر) خبر لمبتدأ محذوف أي: و هو. و (نابت) صفته. و قوله (عن استناد) كأنه إشارة

لوجه النيابة. و (عن) للتعليل أي: نيابة نشأت من استنادها أي: انتسابها للمنوب عنه لانحصارها، كما

تقدم في الصفة و المضاف إليه، و كل منهما منتسب لما قبله، فصح لذلك أن يخلفه لذلك الارتباط.

تنبيه ذكر المصنف في الشرح: أنه سئل عن وجه النصب في قوله ﷺ «سبحان الله عدد خلقه و رضى نفسه و زنة عرشه و مداد كلماته» فأجاب بأن الكلمات الأربع منصوبة على الظرفية على أن التقدير: قدر زنة عرشه، و كذا البواقي، فلما حذف الظرف الذي هو "قدر" قام المضاف إليه مقامه في

(١) قوله (مصادر نابت عن استناد) أي مثل مصادر نابت عن المستند أعني المضاف، لا هو مصادر حتى يشمل الصفة كـ "جلست طويلا"، والعدد كـ "عشرين سنة"، والكل والبعض المضافين إلى الظروف كـ "كل اليوم أو بعضه". (ابن القره داغي)

(٢) (نص عليه سيبويه في الجمل) أي: على أن انتصاب زنة العرش و وزن الجبل على الظرفية، و هذا هو الاستناد المذكور. (عن استناد) أي هذا الحكم ناش عن السند و الدليل. (الچورى)

(٣) نحو: هم قريبا منك، و شرقي المسجد. (همع الهوامع)

إعرابه، قال فاعترض عليه القاصرون بأن تلك الكلمات ليست من الزمان ولا من المكان، وأغرب من ذلك تقدير "قدر"، فإنه لم يصرح أحد بأنه ظرف.

ثم ردّ عليهم بنصوص الأئمة على أن المصدر يستعمل في معنى الظرف، ونصّ المرزوقي والتبريزي على ذلك في خصوص مقدار و قيد بمعنى قدر، و سيبويه في زنة الجبل و وزن، و ذكر نصوصهم و شواهدا. و قال المتكلمون على الحديث في حديث «-إِنَّ مُوسَى- سَأَلَ رَبَّهُ أَنْ يُذَيِّتَهُ مِنَ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ زَمِيَّةً حَجَرٍ»^(١): إن رمية نصب على الظرف بتقدير "قدر" أي قدر رمية بحجر.

ثم قال: وبهذه الواقعة و أمثالها أخذت عن أهل مصر جانبا، و تركت كلامهم على ما هو عليه لا مفيد لهم و لا منبه على خطأ. انتهى.

قلت: الاعتراض صحيح و التشنيع في ردّه في غير محله، فان "قدر" و نحوه من المصادر إنما ينصب على الظرفية إذا ناب عن زمان أو مكان كما تقول: جلست قرب زيد و زنة الجبل أي مكان قربه و مكان زنته، و كما تقول: انتظرتك قدر حلب شاة أي: زمانا قدر زمان ذلك، و لما مثل في التوضيح بقولهم "انتظرتك حلب شاة" لما حذف فيه اسم الزمان و خلفه، و قال شارحه: الأصل مقدار حلب شاة.

قال يسن: لعل المقدار هنا عبارة عن الزمان حتى يكون بعد حذفه ممّا ناب فيه المصدر عن الزمان، و المعنى: وقتا قدر وقت حلب شاة، فلا بد من النياحة إما بطريق حذف المضاف و قيام ما بعده مقامه أو بإرادة الزمان بنفس الأمر.

و بالجملة فالظرف لابد فيه من معنى الوقت أو المكان بدلالة أصلية أو عارضة، كما تقدم في التعريف، و لا معنى لإرادة الزمان أو المكان في ألفاظ الحديث كما هو غير خفي، نعم إرادة المكان في الحديث الثاني بينة، فمن ثمّ صح نصب "رمية" على الظرفية، و إنما النصب في ألفاظ الحديث المتقدم على المفعولية المطلقة، و الأصل سبحانه الله تسييحا مثل عدد خلقه و مثل زنة عرشه و مثل مداد كلماته، ثم حذف الموصوف و خلفته صفته نحو ﴿وَ أَذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ٤١] ثم المضاف و خلفه المضاف إليه كقولهم "ضربته ضرب الأمير اللصّ".

(١) راجع صحيح البخاري رقم (٣٤٠٧).

قال في التوضيح: وكذا ابن مالك أصله: ضربته ضرباً مثل ضرب الأمير اللص فحذف الموصوف ثم المضاف، ولك أن تقدر بدل مثل "قدر".

وفي "الورالنشير في تلخيص نهاية ابن الاثير" للمصنف في معنى «مداد كلماته» أي مثل عددها، وقيل قدر ما يوازيها في الكثرة بمعيار كيل أو وزن أو عدد، أو ما أشبهه من وجوه الحصر والتقدير، وهذا تمثيل يراد به التقدير لأن الكلام لا يدخل في الكيل والوزن بل في العدد. انتهى.

قلت: القول الثاني الذي حكاه لا يصح في صدر الحديث للتصريح فيه بلفظ عدد، والأصل في اللفظ الثاني: سبحان الله تسبيحا رضى نفسه، و (الرضى) بالقصر مصدر، وبالمد اسم مصدر، وعلى كل فالظاهر أنه بمعنى اسم المفعول أي: تسبيحا مرضيا في نفسه أي مرضيا عنده.

فإن قيل: كلمات الله تعالى لا تنتهي فما معنى تقدير التسبيح الحادث من المتكلم بها؟

قلت: ضرب بذلك المثل للدلالة على الكثرة والزيادة.

ولنا أن لا نقدر "مثل"، بل نقول: سبحان الله تسبيحا كثيرا، ثم حذف المصدر النوعي وناب عنه عدده، و سبحان الله تسبيحا لائقا مناسبا، ثم حذف المصدر النوعي، وناب عنه مصدر فعل آخر يفيد النوعية بالإضافة، و سبحان الله تسبيحا عظيما، ثم حذف المصدر النوعي، وناب عنه مصدر فعل آخر كذلك، و سبحان الله تسبيحا متزايدا مسترسلا ثم فعل به كذلك. و أشار بعضهم إلى أن زنة عرشه و مداد كلماته باعتبار الثواب والأجر، و هو بعيد من مقاصد الكمل -والله تعالى اعلم بالصواب-.

والأنواع الأربعة التي في المتن كلها في الخلاصة صراحة، والرابع في قولها «و قد ينوب عن مكان

مصدر».

[الظرف المتصرف، و غير المتصرف]

- ﴿ ٣٨٧ ﴾ وَ ذُو التَّصَرُّفِ الَّذِي ظَرْفًا يَرِدُ وَ غَيْرُهُ، وَ مَا بِظَرْفٍ يَنْفَرِدُ ﴿
 ﴿ ٣٨٨ ﴾ فَغَيْرُ ذِي تَصَرُّفٍ

كل من ظرف الزمان و المكان قسمان:

١- متصرف.

٢- و غير متصرف.

فالمتصرف منهما هو: الذي لا يلزم الظرفية، بل يخرج عنها فيستعمل فاعلا، و مفعولا، و مبتدأ، و خبرا، و مضافا إليه، كـ (يوم) من ظروف الزمان^(١)، و (يمين و شمال) من ظروف المكان. و غير المتصرف هو: الذي يلزم الظرفية بآلا يخرج عنها أصلا كـ (قط و عوض)، أو يخرج عنها إلى خصوص الجبر بمن كـ (عند و قبل و بعد).

قوله (و ذو التصرف) مبتدأ، و (الذي) خبره، و (يرد) صلة الذي، و (ظرفا) حال من فاعل (يرد). (و غيره) عطف على (ظرفا).

و (ما) مبتدأ، و (ينفرد) شرطها، و الباء متعلقة به، و لا يقدر في هذا كون (ما) واقعة على الظرف، لأن المعنى: و الظرف الذي ينفرد بالظرفية عن سائر الاستعمالات أي: تلازمه الظرفية. و (غير) خبر لمبتدأ مضمرة أي فهو، و الجملة في محل جزم على أنها جواب الشرط، و خبر ما جملة الشرط أو الجواب، أو هما على الخلاف المعروف. و علم أن الجبر بمن لا يخرج الظرف عن عدم التصرف من عده من الظروف الغير المتصرفة ما تدخل عليه من كعند و لدن و غيرهما كما يأتي.

(١) فَإِنَّ (يوم) يستعمل ظرفاً نحو: سرت يوماً، ولا يستعمل ظرفاً، كما إذا وقع مبتدأ نحو: يوم الجمعة يوم مبارك، أو وقع فاعلاً، نحو: جاء يوم الجمعة. (شرح ألفية)

[الظروف غير المتصرفة]

[سوى]

٣٨٨ | وَ مِنْهُ سِوَى لَدَى الْجُمْهُورِ، وَ اضْمُمْنُهُ ٥

٣٨٩ | وَ اَمْدُدْهُ مَفْتُوحاً وَ مَكْسُوراً، وَ مَنْ رَأَاهُ يَجْرِي مِثْلَ غَيْرِ مَا وَهْنٍ ٥

(منه) خبر مقدم، و الضمير لغير ذي التصرف، و (سوى) مبتدأ مؤخر.

و القول بظرفيتها رأي جمهور البصريين، و منهم سيبويه، فإنه صرح بأن استعمالها غير ظرف لا يحتمل إلا في الشعر. و صرح أيضا بأنها بمعنى غير، و اعترضه ابن مالك بأن كونها بمعنى يستلزم نفي الظرفية كما هي منفية عن غير، فإن الظرف في العرف: ما ضمن "في" من أسماء الزمان و المكان، و ليس "سوى" كذلك، و لو سلم فلا نسلم لزومه للظرفية كيف و الشواهد قائمة على خلافه نظما و نثرا. انتهى.

و أجاب ابن قاسم في شرح الخلاصة عن جميع ما ذكره فلينظر، و استدلل لظرفيتها بوقوها صلة كقولهم: جاء الذي سواك، و تقدم في باب ظن و أخواتها أن سوى بعد الموصول لا يصح أن يكون للاستثناء فراجع.

قال الرضي: و عند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية فتصرف رفعا و نصبا و جرا كغير، و ذلك لخروجها عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء. انتهى. و هذا رأي قوم منهم الرماني و العكبري.

فالأقوال فيها إذن ثلاثة: ١- قول الجمهور. ٢- و قول ابن مالك، و سبقه إليه الزجاجي. ٣- و قول الكوفيين، و الظاهر أن المصنف أشار بقوله (و من رآه يجري مثل غير ما وهن) إلى الثالث أي: و من رآه لا يلزم الظرفية و يجري كغير ما ضَعُفَ قَوْلُهُ. و قد رجح هذا القول ابن هشام و ابن قاسم. و قال الدماميني أنه أقرب الأقوال.

قوله: (و اضممنه) أي: "سوى" - أي سينه - مع الكسر المشهور. و (امدده) أي "سوى" حال كونه أي كون سينه (مفتوحا و مكسورا) ^(١)، و الكسر مع المد أغربها، و قلّ من ذكره. و هذا اعتذار عن إسقاط الخلاصة لها.

(١) في سِوَى أربع لغات هي: ١- سِوَى وهذه أشهر اللغات. ٢- سَوَى. ٣- سَوَاء. ٤- سِوَاء. (شرح ألفية)

[عند]

[٣٩٠] ﴿وَمِنْهُ عِنْدَ لِمَكَانِ الْقُرْبِ فِي حَسٍّ وَمَعْنَى، وَزَمَانًا قَدْ تَقَيَّ﴾^(١)

مبتدأ وخبر، و (لمكان القرب) خبر آخر، أو حال، أو خبر مبتدأ محذوف، و (في حس) حال من (القرب)، و الواو الداخلة على (معنى) بمعنى أو.

فمثال القرب الحسي ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ﴾ [النمل: ٤٠].

و مثال المعنوي ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُضْطَّغِينَ﴾ [ص: ٤٧].

و في التسهيل و المعنى: أنها تكون للحضور الحسي و المعنوي، و القرب كذلك، و الفرق بينهما أن الحضور أخص. و يصح التمثيل للحضور بالآيتين. و بهما مثل له الدمايني.

و بالجملة فالقرب لا يستلزم الحضور، و لذلك تقول: عندي مال، و إن كان غائبا، لكن في الرضي ما نصه: «إن "عند" تستعمل في الحاضر القريب، و فيما هو في حرك^(٢) و إن كان بعيدا». انتهى. فيرد على ما ذكره.

و قد تأتي [عند] لزمان الحضور أيضا^(٣) نحو: «الصبر عند الصدمة الأولى»، و «جنتك عند طلوع الشمس»^(٤).

(١) قوله (لمكان القرب) أي: غير البعد فيعم الحضور و القرب، و كل إما حسي أو معنوي، فالأقسام أربعة نحو: ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ﴾ [النمل: ٢٠]، ﴿وَلَقَدْ رَأَاهُ نَزْلَةً أُخْرَى عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَى﴾ [النجم: ١٢-١٤]، و ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [النمل: ٤٠] ﴿رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ﴾ [التحريم: ١١]، و في الأمثلة لف و نشر مشوش بالنظر إلى الشقين الأولين و مرتب بالنظر إلى الأخيرين. (ابن القره داغي)

(٢) في النسخة «حوزك». و في الرضي «حرزك».

(٣) هذا معنى قوله (و زمانا قد تقي).

(٤) أي وقت طلوع الشمس.

الدى

[٣٩١] ﴿كَذَا لَدَى لِكْنَهَا لَيْسَتْ تُجَزَّ وَلَمْ تَجِئْ ظَرْفًا لِمَعْنَى اسْتَقَرَّ^(١)﴾

مبتدأ وخبر، والإشارة للطرفية، وكونها بمعنى عند، كما قال في الشرح، إلا أن هذا يوهم أنها تكون للقرب الغير الحضورى كعند، وليس كذلك.

قال في المغني: "عند" أمكن من "لدى" من وجهين:

أحدهما: أن تكون ظرفاً للأعيان والمعاني تقول: "عندي مال"، و"هذا القول عندي صواب"، و"عند فلان علم"، ويمتنع ذلك في لدى.

وثانيهما: أنك تقول: "عندي مال" وإن كان غائبا، ولا تقول: "لدي مال" إلا إذا كان حاضرا، قاله الحريري، و ابن هلال العسكري و ابن الشجري.
و ذكر المصنف أنها تفارق "عند" من جهتين:

أحدهما: أنه لا تجر بمن بخلاف عند، فإنها كثيرا ما تجر بها نحو: ﴿وَأَتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا﴾ [الكهف: ٦٥]. فقلوه (ليست تُجَزَّ) يقرأ بالبناء للمفعول.

وثانيهما وهو الأول وجهي الأمكنية الذين في المغني: أن "عند" تكون ظرفاً للأعيان كما تقدم و للمعاني نحو ﴿الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ﴾ [التَّمُل: ٤٠]، و يمتنع ذلك في لدى تقول: هذا القول عندي صواب، و لا تقول: لدي، ذكره ابن الشجري في (أماليه)، و مبرمان في حواشيه.

(١) قوله (كذا لدى) و مما يفرق به بينهما أن "لدى" مختص بالحضور دون "عند"، فلا يقال: لدي مال، إذا لم يحضر، ويقال (عندي) بشرط كونه في حمايتك. (ابن القره داغي)

الدين

﴿٣٩٢﴾ أَمَّا لَدُنْ فَإِنَّهَا مَبْنِيَّةٌ لِلْإِبْتِدَاءِ فِي نَوْعِي الظَّرْفِيَّةِ ^(١) ﴿٣٩٢﴾

﴿٣٩٣﴾ أَضِفْ لِفَرْدٍ وَسِوَاهُ ﴿٣٩٣﴾

تقدم تحرير توجيه بنائها في مبحث الشبه المعنوي فراجع.

و ليست اللام في قوله (للابتداء) لتعليل البناء متعلقة لـ (مبنية) لوجهين:

أحدهما: أن لزومها لمعنى الابتداء غير كاف في إيجاب بنائها لأنه كثيرا ما يصرح معها بحرفه فلا تكون متضمنة له، نعم يذكر مقويا للموجب كما تقدم في محله.

و ثانيهما: أن مدخول اللام هو شرح مسماها، و بيان معناها، فهو محط الفائدة العظمى، و الخبر الحقيقي الذي تبني عليه أحكامها، فاغهم.

و لا يلزم من كونها للابتداء حرفيتها للقاعدة المشهورة المتقدمة في تحرير التفرقة بين معنى الحرف و الاسم، فقول بعضهم إنما قال في التسهيل لأول غاية زمان أو مكان و لم يقل للابتداء لأنها اسم لا حرف فيه نظر فهي ملازمة لمبدأ الغايات.

و قوله (في نوعي الظرفية) أي الظرفية الزمانية و المكانية نحو: نحو "الصبر لدن الصدمة الأولى"، و "جنت من لدن زيد"، و هذا حيث لم تضاف للجملة، و إلا تمحضت للزمان، لأنه لا يضاف للجملة من ظروف المكان إلا "حيث" كما في الرضي.

(أضف لفرد و سواه) أي: أضفها -أي: لدن- للفرد، كما سبق، و للجملة اسمية كقوله: (و تذكر نعمة لدن أنت يافع ...)، و فعلية كقوله: (لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَابِّ ...).

(١) أي: لدن من الظروف المبنية و هي لأول غاية من زمان أو مكان. (المطالع السعيدة)

- قوله (أما لدن...) بنيت لتضمنها معنى (من). و من الداخلة عليه في الصورة تأكيد و ليس لك أن تقول لأن وضع بعضها وضع الحرف لعدم جواز تفرع بناء الأصل على الفرع لأنه حاصل بعد بنائه. و قيل لأن الواضع إنما يضع وضع الحرف ما كان يعرف أنه يكون في التركيب مبنيا لمشابهة الحرف فهو لا يصلح وجهها للبناء، و دفع بالمنع لجواز أن يكون الوضع لطلب الخفة و مبنيا عليه. (ابن القره داغي)

و قال ابن الدهان: لا تضاف للجملة أصلاً، و أما نحو قوله (لَدُنْ شَبٍّ) فتقديره: لدن أن شَبٍّ، و هو قول سيبويه. قال الدماميني و لهذا قال في "مِنْ لَدُنْ شَوْلًا": إن التقدير: مِنْ لَدُنْ أَنْ كانت.

[أحوال (غدوة) بعد لدن]

﴿٣٩٣﴾ وَ سَمِعَ فِي غُدْوَةٍ مِنْ بَعْدِ نَصَبٍ، فَاتَّبَعَ ^(١) ❧

أي: سمع في (غُدْوَةٍ) بعد "لدن" النصب ^(٢)، فـ [في نصبها خلاف]:

١- قيل: إنه على التمييز، لأنها لأول زمان مبهم، ففسروا ذلك الزمان بغدوة. و قال الرضي: على التشبيه بالتمييز.

٢- و قيل: على التشبيه بالمفعول به. و على هذه الأقوال نهى غير مضافة، و جواز إفرادها عن الإضافة مخصوص بما إذا كان بعدها هذا الاسم.

٣- و قال ابن مالك غدوة خبر لكان محذوفة مع اسمها، و عليه فهي باقية على ما عهد لها من الإضافة. و المتن محتمل للأقوال كلها كالخلاصة، و تكون الباء فيها على الرابع بمعنى مع.

[حكم المعطوف على (غدوة) المنصوبة بعد (لدن)]

﴿٣٩٤﴾ وَ اعْطِفْ عَلَى غُدْوَةٍ حَتْمًا وَ انْصِبِ ^(٣) وَ مَنْ يَقْلُ بِالْجَرِّ لَا تُصَوِّبِ ^(٤) ❧

هذا الفرع من زوائد الكافية على التسهيل قال فيها:

و جوز الأخفش جرّ ما عطف من بعد نصب "غدوة" و لم يحف

و النصب أيضاً قد رأى سعيد فيه و عندي نصبه بعيد

قال في شرحها: النصب بعيد من القياس، لأنه لم يرد نصب غير (غدوة) بعدها.

و قال أبوحيان: الذي اختاره أنه لا يجوز في المعطوف إلا النصب لأن (غدوة) عند من نصب ليس في

(١) عرفنا أن لدن ملازمة للإضافة؛ ولذلك يجزّ ما بعدها على أنه مضاف إليه إلا كلمة (غُدْوَةٍ) فلها بعد لدن النَّصَب. (شرح ألفية)

(٢) نحو قول الشاعر: (لَدُنْ غُدْوَةٌ حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبٍ) فقد وردت (غدوة) منصوبة بعد (لدن). (شرح ألفية)

(٣) إذا عطف على غدوة نحو: "لدن غُدْوَةٌ وَ عَشِيَّةٌ" وجب في المعطوف نصب. (المواهب الحميدة)

(٤) قوله (لا تصوب) إذ هو من العطف على التوهم إذ ليس (غدوة) في محل الجرّ. (ابن القره داغي)

محل جرّ لاسيما على مذهب من نصب بكان مضمرة، و لا يلزم أن يكون (لذن) انتصب بعدها ظرف غير (غدوة)، و هو غير محفوظ فيها، لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل. انتهى. أي: إنما يمتنع نصبها لغير (غدوة) مباشرة لا بالتبعية، و هو ظاهر، و لذا ارتضاه ابن هشام. قوله (حتما) معمول (انصب) على أنه نعت لمصدره لا اعطف. و مفعول (تصوّب) محذوف أي: قوله. و هذا كمسألة عند و لدى من الزوائد على الخلاصة.

امع

﴿ ٣٩٥ ﴾ وَمِنْهُ مَعَ لَوْقَتِ الْإِجْتِمَاعِ أَوْ مَكَانِهِ، وَ جَرُّهَا بِمِنْ حَكَا (١)

﴿ ٣٩٥ ﴾ وَ خَبَرًا وَ صِلَةً حَالًا (٢) يَقَعُ وَ سَاكِنًا عَلَى الْبِنَاءِ مَا امْتَنَعَ

(و منه مع لوقت الاجتماع أو مكانه و جرّها بمن حكا) مثالها لوقت الاجتماع: "جنتك مع صلاة العصر"، و لمكانه: "دار زيد مع دار عمرو". و مثال جرّها بمن: "ذهبت من معه" حكاه سيبويه، و قريء ﴿ هَذَا ذِكْرٌ مِّنْ مَّعِي ﴾ (٣) [الأنبياء: ٢٤] و هو كتوينها في نحو "جاء معا" دليل اسميتها. قال ابن مالك: و كان حقها أن تبنى لشبهها بالحرف في الجمود المحض و ملازمة وجه واحد من الاستعمال، إلا أنها أعربت في أكثر اللغات، لمشابهتها عند في وقوعها خبرا، و صلة، و حالا، و دالا على حضور و على قرب نحو ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الشرح: ٥] ﴿ وَ نَجِّنِي وَ مِّنْ مَّعِي ﴾ [الشعراء: ١١٨]، و "جاء زيد و بكر معا"، و هذا معنى قوله: (و خبرا و صلة حالا يقع).

و معنى قوله (و ساكنا على البناء ما امتنع) (٤): أنها لم تمتنع من البناء بالكلية بل سكنت في بعض اللغات للبناء و هي لغة ربيعة و غنم، قال الرضي: قال بعضهم: هي على هذه اللغة حرف جر، إذ

(١) من الظروف العادمة التصرف "مع"، و هي اسم لمكان الاجتماع أو وقته. (المطالع السعيدة)

(٢) قوله (حالا) بمعنى جميعا، و فرق بينهما بأن (معا) تدل على اتحاد الوقت بخلافه و ذلك عند عدم القرينة فلا يرد قول امرئ القيس: (مِكْرٌ مَّقَرٌّ، مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعًا...). (ابن القره داغي)

(٣) بكسر ميم "من"

(٤) قوله: (و ساكنا) لو قال: (... بِنَائِهَا عَلَى السُّكُونِ مَا امْتَنَعَ) لكان أوضح. (ابن القره داغي)

لا موجب للبناء على تقدير الاسمية إلا كونها موضوعة وضع الحرف، و الحق أنها من الأسماء الثلاثية المحذوفة اللام. قال: وهذا القول هو الحق. انتهى.

قلت: الصواب أنها متضمنة لمعنى حرف المصاحبة لدالاتها على الاجتماع، فنقول: كان من حقها أن تبني، وإنما أعربت في أكثر اللغات لمشابتها "عند" فيما تقدم، ولغلبة إضافتها لفظاً، ولأن المنفردة في معنى المضافة، فمعنى "جاءا معاً": جاء كل منهما مع صاحبه، غاية أنه لما تقدمها المصطحبان لم يبق ما تضاف له. ولنا فيها كلام في مبحث المعرب والمبني من حاشيتنا تبغي مراجعته.

قوله (ساكننا) حال من فاعل (امتنع)، و (عن) متعلقة به قدم على ما النافية للضرورة.

[نيابة المصدر عن الظرف]

[٣٩٧] ﴿وَمُضَدَّرٌ يَنْوِبُ عَنْ مَكَانٍ وَشَاعَ هَذَا الْحُكْمُ فِي الزَّمَانِ﴾^(١)

قد علمت أن قوله فيما مر (و ما جرى مجراه باطراد) مصور بما إذا حذف الموصوف و خلفته صفته، أو المضاف و خلفه المضاف إليه، وبهما صورته الدمايني، و حينئذ فالشطر الأول تكرير إلا أن يكون أبعاد خصوص مسألة الإضافة للتنبيه على الفرق بين المكان والزمان، و الفرق بينهما أن الزمان مشارك للحدث في دلالة الفعل على كل منهما بالتضمن، فلذا كثرت نيابة المصدر عن الزمان نحو "جئتك صلاة العصر" و "قدوم الحاج"، و الأصل: وقت صلاة العصر و قدوم الحاج، بخلاف المكان فإن الفعل إنما يدل عليه التزاماً، فمن ثم قلّت نيابة المصدر عنه -و الله تعالى اعلم-.

و سوغ الابتداء بقوله (مصدر) الصفة المنوية أي: مصدر مضاف إليه بقرينة (ينوب)، فإنه صريح في أن أصله غير ذلك فافهم.



(١) يكثر حذف ظرف الزمان المضاف إلى مصدر وإقامة المصدر مقامه فيعرب بإعرابه، وهو النصب على الظرفية، نحو: أخرج من المنزل شروق الشمس. أي: وقت شروق الشمس، فحذف الظرف الزماني (وقت) وقام المصدر مقامه. وأعرب ظرفاً بالنيابة. أما ظرف المكان فينوب عنه المصدر بقلّة، نحو: جلست قرب زيد، أي: مكان قرب زيد، فحذف الظرف المكاني (مكان) وقام المصدر مقامه، وأعرب ظرفاً بالنيابة. (دليل السالك)

﴿ الظُرُوفُ الْمَبْنِيَّاتُ ﴾

إِذَا

﴿ ٣٩٨ ﴾ مِنْ ذَاكَ غَيْرَ مَا مَضَى إِذْ جُمِعَا مِنْ مُبْهَمٍ أَضِيفَ أَوْ مَا قُطِعَا ^(١) ﴿

﴿ ٣٩٩ ﴾ لِلْمَاضِي إِذْ، وَرُجِحَ الْمُسْتَقْبَلُ ظَرْفًا وَ مَفْعُولًا بِهِ وَ بَدَلًا ﴿

﴿ ٤٠٠ ﴾ مِنْهُ ﴿

(من ذاك) خبر مقدم، و (إذ) مبتدأ مؤخر. و (غير) حال من (إذ) و ما عطف عليه. و (جُمِعَا) عطف على (مضى). و (من مبهم) بيان لـ (ما). و (أضيف) صفة له يشير به إلى قوله في مبحث المعرب و المبني:

و الزمن المبهم إن أضيفا لجملة أو ذي بنا تعريفا

قوله (أو ما قطع) عطف على (أضيف)، و (ما) صلة يشير به إلى قوله في ذلك المبحث أيضا:

..... ثم ضم اطرده فيما نوى إضافة لفظا فقد

من الظروف مثل قبل أول و بعد و الجهات غير و عل

قوله (للماضي) حال من (إذ) أي: هي اسم للزمان الماضي، لا متعلق بظرفا، إذ ما عطف عليه يمنع من ذلك. و دليل اسميتها التنوين و الإضافة.

و اختلف هل تجيء للمستقبل؟ فقل: نعم لقوله تعالى ﴿يَوْمَئِذٍ تَحْدُثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤].

و قال الجمهور: لا، و المستقبل في الآية منزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه.

قال في المغني: و قد يحتج لغيرهم بقوله تعالى ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذْ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠، ٧١]

فَإِنْ يَعْلَمُونَ مُسْتَقْبَل لفظا و معنى، لدخول حرف التَّنْفِيسِ عَلَيْهِ، وَ قد عمل في (إذ) فَيَلْزَمُ أَنْ

تكون بمنزلة إذا. انتهى. و لهذا قال في المتن (رُجِحَ المستقبل) أي: و رجح القول بمجيئها له.

(١) لَمَّا وَقَعَ الْكَلَامُ فِي الظُّرُوفِ الْمَعْرَبَةِ اسْتَطَرَدَّتْ إِلَى الظُّرُوفِ الْمَبْنِيَّةِ، وَ قَدْ تَقَدَّمَ مِنْهَا عِنْدَ جَمْعِ الْمَبْنِيَّاتِ فِي بَابِ الْمَعْرَبِ وَ الْمَبْنِيِّ نَوَاعَانُ: ١-الزمن المبهم المضاف لجملة أو لمبني. ٢- و الظروف المقطوعة عن الإضافة. و بقي أشياء غير ذلك فمنها إذ ... الخ. (المطالع السعيدة)

قوله (ظرفا ...) الخ حال من (إذ) من حيث هي، لا التي للمستقبل كما قد يتوهم، فهي على هذا غير ملازمة للظرفية. وهذا رأي الزجاج، والأخفش، وابن مالك، واختاره الرضي.

مثال مجيئها ظرفا ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة: ٣٠]. ومفعولا ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَتَرْتُمْ﴾ [الأعراف: ٨٦] أي: اذكروا ذلك الوقت. وبدلا ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذْ اتَّيَبَت﴾ [مريم: ١٦]، ﴿وَاذْكُرْ أَنَا عَادٍ إِذْ أُنذِرْتُ﴾ [الاحقاف: ٢١].

وقال الجمهور: لا تكون إلا ظرفا أو مضافا إليها اسم زمان نحو: يومئذ وحينئذ، وإنها في نحو ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦] ظرف لمحذوف (أي: واذكروا نعمت الله عليكم إذ كنتم قليلا)، و في نحو {إذا اتبذت} ظرف لمضاف إلى مفعول محذوف (أي: اذكر قصة مريم إذا اتبذت).

قال في المغني: ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في نحو ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً﴾ [آل عمران: ١٠٣].

[أحوال "إذ"]

- [٤٠٠] ﴿... مَبْنِيَّةٌ، وَبِالزَّمَانِ، وَأَضِفْ لَجُمْلَةٍ، وَالْجُزْءُ رَبَّمَا حُذِفْ﴾
 [٤٠١] ﴿أَوْ كُلُّهَا فَنُؤِنْتُ مُعَوَّضًا وَلَا يَلِيهَا اسْمٌ يَلِيهِ مَا مَضَى﴾

١- [مبنية]، بنيت للوضع على حرفين، والافتقار المتأصل للجمل، فإنها لازمة للإضافة إلى الجمل، كما أفهمه الأمر.

٢- [أو أضف لجمله]، وفهم من إطلاقه في الجملة أنه لا فرق بين الاسمية نحو: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦] والفعلية نحو: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦].

٣- [والجزء ربما حذف]، قال في المغني: وقد يحذف أحد شطري الجملة فيظن من لا خبرة له أنها أضيف إلى المفرد كقوله:

هَلْ تَرْجِعُنَّ لِيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا وَ الْعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانُ
 أي: إذ ذاك كذلك.

قوله (مبنية) حال أخرى من (إذ).

و الظاهر أن قوله (بالزمان) متعلق بمحذوف أي: أخصصها بالزمان، و لا تجز إطلاقها على المكان.

و مفعول (أضف) محذوف أي: أضفها.

(و الجزء) مبتدأ أي: جزء الجملة، و (ربما حذف) خبره.

٤- [أو كلها فنونت معوضاً]: (كلها) عطف على نائب فاعل (حذف) أي: قد تحذف الجملة كلها

فيعوض التنوين عنها^(١)، فتعويضه مسبب عن حذفها و مرتب عليه، و لهذا قرنه بفاء السببية،

عكس ما توهمه الخلاصة.

و قد اعترضها بذلك الشاطبي، و أجاب بأن عبارتها على إضمار القصد أي: و ان يقصد الاتيان

بالتنوين تفرد عن الإضافة، و تكسر الدال حينئذ للالتقاء الساكنين نحو ﴿وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ﴾

[الواقعة: ٨٤] أي: حين إذ بلغت الروح الحلقوم.

قوله (معوضاً) حال من التنوين المفهوم من (تَوْنَتْ) فهو بصيغة اسم المفعول.

٥- [وَلَا يَلِيهَا اسْمٌ يَلِيهِ مَا مَضَى] ^(٢): إذا أضيفت [إذ] إلى الجملة الاسمية جاز أن يكون خبرها

اسماً و فعلاً مضارعاً، قال في التسهيل: و يقبح أن يليها اسم بعده فعل ماض و نحوه لابن

الحاجب، قال في شرح المفصل: إنما قبح "إذ زيد قام" لأنه إن أريد الاسمية فليقل: إذ زيد قائم، إذ

هو الأصل في الخبر، أو الفعلية فليقل: إذ قام زيد.

فإن قيل: أريد الاسمية و التنبيه على المضي. قلنا: المضي مستفاد من (إذ).

فإن قيل: فيلزم مثله في "إذا زيد يقوم" فيكون مستقبها و لا قائل به.

(١) كقوله تعالى {فَلَوْلَا إِذْ بَلَغَتِ الرُّوحُ الْحُلُقُومَ، وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ} أي وأنتم حين إذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون. (جامع الدروس العربية)

(٢) قوله (و لا يليها اسم يليه فعل) أي: و يقبح في الاسمية أن يكون عجزها فعلاً ماضياً. (ابن القره داغي)

قلنا: "يقوم" مفسرٌ، لا خبر، فليس أصله الأفراد، وإنما الجملة الاسمية فعلية لا اسمية.

فإن قيل: يلزم من جواز إضافتها إلى الجملة الاسمية أن يستقبح ذلك.

قلنا: يقوم على هذا لم يقصد به المستقبل بل الحال المحكية فصار مجينه لمعنى مقصود لا استفاد

من (إذا)، ولهذا حسن "إذا زيد يقوم"، لأن الفعل مفيد لمعنى لا تفيد (إذا). انتهى.

و اعترضه الرضي بأن مثل "إذا يقوم زيد" فعل له كذا مقصود به القيام الاستقبالي، و حكاية الحال

المستقبل لم تثبت في كلامهم كما تثبت حكاية الحال الماضية. انتهى.

قوله: يلزم من جواز إضافتها -أي إذا- إلى الجملة الاسمية عند القائلين بذلك و هم الكوفيون، و

الأخفش، و الحاصل أن (إذا) عند سيبويه و الجمهور داخلة على "يقوم"، و عند غيرهم ليست داخلة

عليه.

قال الرضي: و لا مخلص لأهل هذا المذهب عن استقباح مثل هذا أعني "إذا زيد يقوم" و الحق أنه

أيضا قليل قبيح. انتهى.

قلت: إذا اعتبرنا استفادة المضي من (إذ) و الاستقبال من (إذا) لزم قبح "إذ قام زيد" و "إذا يقوم زيد" و

دائما كنت استشكل هذا المحل عند مُروري به، و الذي ظهر لي الآن في توجيه المسألة أن (إذ و إذا)

لما كانا للزمان الماضي المبهم و المستقبل المبهم التزموا إضافتهما إلى ما يعين المراد منهما، و يفسر

المقصود بهما، فإذا قلت: جئتكَ إذ قام زيد فكأنك قلت: وقت قيام زيد، فيعرف عين الوقت بذلك كما

يعرف مدلول الموصول بصلته، فإن إضافة اسم الزمان إلى الجمل محضة مفيدة للتعريف على الصحيح،

هذا مقتضى الترتيب الطبيعي في التقييد حيث قيد الوقت بالنسبة إلى القيام المقيد بالنسبة إلى زيد،

فأخر قيد المقيد حينئذ عن القيد، و جيء بالماضي ليطابق التفسير المفسر، فلا يعدل عنه إلا لمقتض

كما في ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَخْزَنُ﴾ [التوبة: ٤٠] لقصد حكاية الحال الماضية احضارا لذلك الأمر

العجيب، و (إذ زيد يقوم) و (إذ زيد قائم) بالفصل يفيد القيد بين المقيد و القيد لمثل ذلك، و لتأكيد

ذلك الاحضار بتقوية الاسناد في مقام يحتاج فيه لذلك، و لو قلت: (إذ زيد قام) لزم الفصل المذكور

الموقع في مخالفة الترتيب الطبيعي لغير داع، و من ثم يمجه الذوق السليم عند عرضه عليه، أما انتفاء

حكاية الحال مع التعبير بالماضي فواضح، و أما انتفاء فائدة التقوية فلأن أصل مضمون الجملة يجب أن

يكون معلوماً في نفسه ليوضح به التوقت المبهم، وإذا كان كذلك فلا حاجة لتقويته، نعم قد تقصد تقوية إحضاره عند قصده فافهم، وقس على هذا مسألة (إذا) إلا أن فائدة وضع الماضي موضع المستقبل غير فائدة العكس، وقد تبين أن الثابت للمسألة المتكلم فيها القبح، والمتن يوهم المنع، فاطلاق الخلاصة في الجملة صحيح، لأن المراد بيان ما تضاف إليه أي ما تصح فيه الإضافة وإن لم يحسن فلا يرد عليها اعتراض الشاطبي. قوله (يليه) في محل رفع صفة لاسم، و (ما) فاعله.

[معاني "إذ"]

[٤٠٢] ﴿وَعَلَّلْتَ حَرْفًا وَقِيلَ ظَرْفًا وَلِلْمُفَاجَاةِ^(١) بِخُلْفٍ يُلْفَى﴾

١- (وعللت حرفاً وقيل ظرفاً): الفاعل ضمير "إذ" أي: أفادت التعليل وجاءت للدلالة عليه

نحو: ﴿وَلَنْ يَفْعَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩].

ثم قيل: إنها حرف كاللام. وقيل: اسم، والتعليل مستفاد من قوة الكلام.

قوله (حرفاً) حال من الفاعل والمحكي بقيل عللت.

٢- (و للمفاجاة بخلف يلفى): اللام متعلقة بمقدر معطوف على (عللت) أي: ووردت للمفاجاة

بالقصر للوزن، نص على ذلك سيبويه.

قال في المغني: وهي الواقعة بعد (بيناً) و (بينما) كقوله (... فَيَنْتَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ).

وهل هي حينئذ ظرف مكان أو زمان، أو حرف لمعنى المفاجأة، أو حرف مؤكد أي زائد؟ أقوال، انظر

بسطها^(٢)، وإلى ذلك أشار بقوله (بخلف يلفى)، والباء للمصاحبة أي: ترد كما ذكر مع خلف فيما

ترجع إليه وفي إعرابها، و (يلفى) صفة (خلف).

(١) قوله (و للمفاجاة) أي: بعد بينا وبينما كقوله: فَيَنْتَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ. يستفاد منه أنه حين كونه للمفاجاة قيل بكونه زائداً وليس كذلك، فالصواب أن يقول: بعد المفاجاة أقوال، ثم يقول: وقيل: ليست للمفاجاة بل هي زائدة. (ابن القره داغي)

(٢) اختار أبوحيان أنها حرف بمعنى المفاجأة، واختار ابن مالك أنها حرف مؤكد.

[إذا]

[٤٠٣] ظَرْفٌ لِلْإِسْتِقْبَالِ وَالشَّرْطِ إِذَا^(١) وَقِيلَ أَنْ تَخْرُجَ عَنْ أَفْرَادِ ذَا

(ظرف للاستقبال والشرط إذا): (ظرف) خـ لـ (إذا)، ويستفاد حينئذ أنها من الظروف المبنية

المتروكة لها. ويصح أن يكون خبر (إذا) (من ذاك) تقدم في إذ.

و يقرأ (ظرفا) بالنصب على الحال، أو الرفع على الخبرية لمحذوف.

و عبارة المعربين في (إذا) قولهم إنها ظرف لما يستقبل من الزمان.

و عبارة المغني تكون ظرفا للمستقبل، وهي كقول جمع الجوامع ترد ظرفا للمستقبل.

و يرد عليهم اقتضاء ذلك أن المستقبل مظروف وهي محل له، وليس كذلك.

و أول الدماميني عبارة المغني بأن المراد أنها ظرف للحدث المستقبل زمانه يعني أن مدخول اللام في الظاهر ليس هو مدخولها في التحقيق بل موصوف مقدر، ولما كان الحدث لا يوصف بالاستقبال حقيقة جعل الضمير المستتر في الوصف خلفا عن مضاف محذوف، وهو متكلف كما قال الشمني، واختار هو عدم التزام أن مدخول اللام هو المظروف بل مدلول الظرف، و اللام متعلقة بظرف لما فيه من معنى الوضع.

قلت: وهذا التأويل الثاني لا يجري في استعمالها للماضي والحال إذا قيل إنها ظرف لهما لأنها ليست موضوعة لهما، وإلا لزم الاشتراك، والمتعين أن استعمالها في المستقبل حقيقة وفي غيره مجاز، لأن القاعدة عند الأصوليين أن اللفظ الذي هو حقيقة في معنى إذا احتمل أن يكون في غيره حقيقة أو مجازا، فالمجاز أولى، وإن مما يعرف به المجاز تبادل غيره إلى الفهم لولا القرينة، ومن الواضح أن المتبادر من (إذا) عند الإطلاق هو الاستقبال، ولا يسبق إلى الفهم سواه يعرف ذلك بمراجعة الوجدان عند تصحيح التراكيب، ولا يسمح الذهن بحملها على الماضي والحال إلا لقرينة ودليل، وهذا شأن المجاز على أنهم لا يقولون (إذا) ظرف للماضي، والحال إنما الواقع في عباراتهم تجيء

(١) "إذا" ظرف للمستقبال، وفيها معنى الشرط غالبا، ولذلك وجب أن تليها الجملة الفعلية ودخول الفاء على جوابها نحو: {إذا جاء نصر الله والفتح} - إلى قوله {فسبح} - (المواهب الحميدة)

للماضي كما في المغني، و ندر مجيئها للماضي و الحال، كما في جمع الجوامع و نحو هذا، ثم ظهر لي أنه يصح التعبير بما ذكر، و يجري فيه التأويل الثاني رعيًا للوضع النوعي الثابت للمجاز، وإنما يلزم الاشتراك لو عبر بالمسمى عن الماضي و الحال.

و عبارة التسهيل (إذا) للوقت المستقبل. و لم يتكلم عليها الدماميني، و لا يأتي فيها التأويلان معًا، بل يتعين فيها الثاني.

إذا تقرر هذا فعبارة المتن خارجة عن تلك العبارات كلها، و لا يجري فيها واحد من التأويلين على ظاهرها، و الظاهر أنها على تقدير مضاف أي: لزمان الاستقبال، و ترجع حينئذ لعبارة التسهيل. قوله (و الشرط) عطف على (الاستقبال)، و هي دالة عليه لتضمنها لمعنى إن.

[وَقَلَّ أَنْ تَخْرُجَ عَنْ أَفْرَادِ ذَا] ^(١): و قلَّ خروجها عن آحاد الضابط المذكور بأن تستعمل للماضي أو للحال أو لمجرد الظرفية بدون إرادة الشرط فمن مجيئها للماضي قوله تعالى ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا﴾ [التوبة: ٩٢] و كذا ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١] فإن ذلك فيهما إخبار بقضية مضت، فتكون (إذا) للماضي. و أولهما محيى الدين ناظر الجيش بتأويل متكلف.

وهنا إشكال و هو أن استعمال (إن) و ما ضمن معناها كإذا في الماضي مشكل؛ لأن المقصود منها الدلالة على ما هو شرط عند المتكلم وقت التكلم نحو: إن جاءني أكرمته، فالمجيء عند المتكلم شرط

(١) و قد تخرج عن كل من الظرفية و الاستقبال و معنى الشرط، فمن خروجها عن الظرفية و وقوعها مفعولاً به قوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها «إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ رَاضِيَةً عَنِّْي وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضَبِي» و ذلك أنه يعلم زمن الرضا و الغضب لا أنه يعلم شيئاً حل في زمن الرضا و الغضب، و الجمهور على أنها لا تخرج عن الظرفية. و قد تخرج عن الاستقبال فتستعمل للمضي كقوله تعالى «وَقَالُوا لَاخَوَانِهِمْ إِذَا صَرَبُوا فِي الْأَرْضِ» لأن قالوا ماضٍ مستحيل أن يكون زمانه مستقبلاً. و قد تجرد للظرفية فلا تتضمن معنى الشرط نحو: {وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى} . (معاني النحو)

- قوله (و قل أن تخرج..) إهـ نحو قوله عليه الصلوة والسلام لأم المؤمنين عائشة - رضي الله تعالى عنها - «إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ رَاضِيَةً عَنِّْي» ، وقوله تعالى: {وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً} [الجمعة: ١١] ، وقوله تعالى: {وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى} [الليل - ١] ومن أنكر الخروج عن الظرفية قال (إذا) في الحديث ظرف لمحذوف (أي اعلم شأنك إذا)، الحديث. (ابن القره داغي)

الآن في الإكرام، و يفهم منه عدم وجوده الآن لاقتضاء الشرط الفرض، كما قال الرضي، و لا يعرض ما هو موجود ثابت، و قولهم القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع و لا عدمه معناه في المستقبل، فمعنى الشرط حينئذ توقف حصول الإكرام في المستقبل على حصول المجيء فيه، و الظرفان للحصول لا للتوقف لثبوته الآن، و إذا كان كذلك فلا يتصور في مدخول (إن) و ما ضمن معناها و المرتب عليه إلا الاستقبال، و إنما صح استعمال "لو" في الماضي لدالاتها على امتناع الثاني لامتناع الأول، و ذلك يتضمن شرطية الأول للثاني أي: أنه كان معتبرا عند المتكلم في الثاني على جهة الشرطية، فهي تدل على ما كان شرطا سواء بقى اعتبار شرطيته أم لا، و هذا إنما يقتضي استقباله عند اتصافه بالشرطية لا الآن و بقاء الشرطية في بعض الصور لا دلالة لـ "لو" عليه، و إنما تدل على ما كان معتبرا فيه فيما مضى فقط، فظهر أن "لو" لما كان شرطا و غيرها لما هو شرط الآن، و هذا فرق واضح، فلذا ساغ استعمال "لو" في الماضي دون غيرها.

و الجواب و الله تعالى أعلم أنه كما ساغ استعمال "لو" في الماضي لذلك الوجه ساغ استعمال غيرها فيه لوجه آخر كقصد الحكاية تقول: "كان زيد إذا رأى عالما عظمه و إذا جاءه فقير أعطاه" فتستعمل الأداة لما كان شرطا مستقبلا لقصد الحكاية لا لما هو شرط الآن، لا يقال (إذا) هنا لمجرد الوقت خارجة عن الشرطية لأننا نقول: كثيرا ما يقصد المتكلم بذلك الشرطية و التوقف كما إذا كان زيد لا يحصل منه التعظيم و الاعطاء إلا عند الرؤية و المجيء فقد كانا معتبرين عند الذي قصدت حكاية حاله على جهة الشرطية فيما بعدهما، و كان الجميع إذ ذاك مستقبلا و عند الحكاية صار ماضيا، و استعمال (ان) في الماضي نص عليه الرضي.

و من مجيئها للحال قوله تعالى ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ [الليل: ١]، ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾ [النجم: ١]. قال في المغني: لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفا لفعل القسم؛ لأنه إنشاء لا إخبار عن قسم ثان؛ لأن قسم الله سبحانه قديم، و لا لكون محذوف هو حال من {الليل} و {النجم}، لأن الاستقبال و الحال متنافيان، و إذا بطل هذان الوجهان تعين أنه ظرف لأحدهما على أن المراد به الحال انتهى. و الصحيح أنه لا يجوز التعلق بـ "أقسم" الإنشائي لأن القديم لا زمان له لا حال و لا غيره بل هو سابق على الزمان و أنه لا يمتنع التعليق بكائنا مع بقاء إذا على الاستقبال بدليل صحة مجيء الحال المقدرة بالاتفاق. انتهى كلام المغني.

و اعترضه الشمني بأنه إن أراد القسم اللفظي فحادث، و إن أراد النفسي فالكلام النفسي صفة واحدة ليست منقسمة إلى أقسام الكلام التي من جملتها القسم إلا عند حدوث المتعلقات، قال: ويمكن أن يجاب بأنه أراد اللفظي و مراده ما ليس بآت لا مالا أول لوجوده أو النفسي و هو قديم في حد ذاته و مع قطع النظر عن صيرورته قسماً عند حدوث التعلق انتهى.

فصريح كلام السغني أنها لا تجيء للحال رأساً، لأنه قيد مجيئها له بما إذا كانت بعد القسم ثم رده بما تقدم و هو المتعين.

و قول المحلي في الآية: فإن الغشيان مقارن لليل ظاهره الاستدلال على مجيئها للحال، و هو مشكل، فإن ما ذكره إنما ينتج الحال بالمعنى الاصطلاحي و هي تجماع كلا من الأزمنة الثلاثة لا الحال المقابل للماضي و الاستقبال المراد هنا، و قد استشكل عبارته بهذا العبادي، فإن ادعى أن أل في {الليل} للحضور فهو مع كونه مجرد مردود بما حققه في المغني من أن القسم النفسي القديم في حد ذاته لا زمان له، و بهذا يفسد معنى الحال الاصطلاحية و إن أجازها ابن الحاجب، و قدروا ليل حاصلًا وقت غشيانته، لأن المعنى: أقسم بالليل في حال حصوله وقت غشيانته لكن إنما يلزمه ذلك إن أراد الحال المحققة لا المقدرة لصحتها، كما تقدم للمغني، ثم الحق بعد هذا كله جواز التعلق بأقسام الانشائي، و في رد المغني على قائله و إن لم يتعقبه الشمني إلا بما أجاب عنه كما تقدم، و لم يعترضه الدماميني إلا من جهة أنه مشترك للزام للزوم مثله في الخبر نظر من وجهين:

أحدهما: أنه لا قديم إلا الذات العلية و صفاتها الجلييلة السنية، و أما المعاني التركيبية المدلول عليها بالآي القرآنية فلا شيء منها بقديم، إذ التركيب لا يجامع القدم و النسب كلها انشائيتها و خبريها اعتبارات لا وجود لها في الخارج و من ذلك النسبة الانشائية في أقسم.

فإن قلت: قد صرح الشهاب القاسمي بأن المعاني المدلول عليها بعبارات القرآن متعلقات للكلام القديم و صرح غيره بانقسامها إلى حادث و قديم.

قلت: إنما يصح الانقسام المذكور في المدلولات الافرادية و إجراء بعضهم له في التركيب فيه بجعل الحكايات و الانشاءات قديمة بعد رده لكلام "القرافي" في المسألة مبني على رأي ابن الحاجب من أن الكلام هو النسبة، و قد اعترضه المحققون بأنها متأخرة عن المنتسبين و لا يعقل ذلك في الحادث.

قال الإمام المنجور رحمه الله: هذا إن قلنا إن النسبة موجودة في الخارج، فإن قلنا بمذهب الأشاعرة أنها معدومة فكذلك، لأن الكلام النفسي موجود في الأعيان، ولا شيء من النسب بموجود في الأعيان فلا شيء من الكلام النفسي بنسبة. انتهى. و لظهور هذا و عدم خفائه على مثل ابن الحاجب رحمه الله حمل الشيخ أبو العباس ابن زكري رحمه الله تعالى في نظمه المشهور عبارته على حذف مضاف أي الكلام ذو نسبة.

فإن قيل: إنما قال في المغني لا يصح التعلق بأقسام الانشائي فكلامه إنما هو في المدلول الفرادي للفعل و جعله قديما لما تقدم عن الشمني.

قلت: الانشاء من عوارض النسب دون المعاني الفردية.

فإن قيل: قوله الانشائي وصف طردي لا يتوقف منع التعلق عليه و مراده لا يصح التعلق بالفعل لدلالته على المعنى القديم .

قلت: يلزم عليه ألا يصح تعلق ظرف بفعل دال على معنى قديم في كلامه تعالى ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٤] و هو خلاف الواقع على أن تعلق المعمولات بالأفعال لا يتعقل في نفس الأمر باعتبار مجرد معانيها بل باعتبار انتسابها على أن الفعل نفسه يدل على النسبة كما صرح به غير واحد.

و ثانيها: أن الكلام القديم إنما يمتنع اتصافه بالزمان في الأزل، قال السعد في شرح مقاصده: لعدم الزمان إذ ذاك، و يتصف بذلك فيما لا يزال بحسب المتعلقات و حدوث الأزمنة و تحقيق هذا مع القول بأن الأزلي مدلول اللفظ عسير جدًا، و كذا القول بأن المتصف بالمضي و غيره إنما هو اللفظ الحادث دون المعنى القديم. و هذا الكلام هو الذي وعدناك بذكره في صدور المفعول المطلق و بمراجعة ما سبق هناك تعرف ما فيه.

فالصواب أن القديم يوصف بكونه مع الزمان عند ثبوت الزمان لا بوجوده فيه، و يمكن أن يقال في مسألتنا ليس المراد من الظرف تقييد الوجود بخصوص ذلك الوقت بل لبيان أن معنى القسم مصاحب كما هو مصاحب لغيره، و منفرد عن الجميع، و تكون الظرفية حينئذ مجازية، و اعتبرت مصاحبة لخصوص ذلك الوقت لظهور الآية المعجبة فيه بذهاب ضوء النهار و خلف ظلام الليل له في أقرب

زمان، فإن ذلك من الآيات العظام، قال تعالى ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧] وأظهر من هذا التوجيه في الآية قول السعد إذا فيها لمجرد الوقت بدل من الليل، وهو مسبوق به، وقد حكاه الرضي واعترضه من وجهين: أحدهما: من حيث إن إخراج (إذا) عن الظرفية قليل. والثاني: أنه تعالى لا يقسم بالوقت بل بالليل ونحوه مصاحبا له.

قلت: جواب الأول أنه لما ظهر المانع من جعلها ظرفا إلا مع التكلف فلا محذور في جعلها لغير الظرفية وإن كان قليلا. وجواب الثاني أنه لا مانع من أن يكون المقصود بالذات هو القسم بوقت الغشيان لأنه محط العظمة المسوقة للقسم كما سبق.

و اختار الرضي أن (إذا) متعلقة بمضاف مقدّر أي: وعظمة الليل إذا يغشى. وفيه أن الغالب القسم بالشيء العظيم لعظمته لا بنفس عظمته لأن العظمة مصححة للقسم بالشيء إذ لا يقسم إلا بعظيم، و قل أيضا خروجها عن الظرفية، وقد تقدم الآن مثاله على الجملة، وانظر المغني.

[حكم إضافة (إذا) إلى الجملة الفعلية، وعامله]

[٤٠٤] ﴿وَأُلْزِمَتْ إِضَافَةٌ لِلْفِعْلِ لَوْ مُقَدَّرًا، وَ النَّاصِبَ الشَّرْطَ رَأَوْا^(١)﴾

(وألزمت إضافة للفعل لو مقدّراً): نائب الفاعل ضمير "إذا"، و (إضافة) مفعول ثان، واللام متعلقة به، وفي قوله (للفعل) تجوز، إذ هي مضافة للجملة بأسرها، والغالب أن يكون الفعل بعدها مذكورا، وقد يكون مقدّراً، خلافا للأخفش والكوفيين في قولهم إنها داخلة على الاسم. سرّ اختصاصها بالجملة الفعلية من جهة المعنى، فانظر الكلام على قول التخليص: ولكونهما (أي ان و إذا) لتعليق أمر بغيره في الاستقبال كان كل من جملتي كل فعلية استقبالية.

(و الناصب الشرط) مفعولان مقدمان على (رأوا) أي: النحاة - أي محققوهم - أي: اعتقدوا، فإن الصحيح أن "رأى" بمعنى اعتقد تتعدي لاثنين كما قال اللقاني، وهذا جمع بين أمرين متدافعين، وذلك

(١) والاعتراض بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف مدفوع بمنع الإضافة حينئذ والأكثرون على أن العامل هو الجزاء، ولا يرد أن اقتران الجواب بالفاء وإذا مانع لأن الظرف يتوسع فيه. (ابن القره داغي)

أن يقول إن العامل الشرط و هم المحققون لا يقول باضافتها، لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف كما في المغني، و من يقول باضافتها يقول: إن الناصب جوابها و هم الجمهور، و في المتن زيادة على هذا ردّ قول الجمهور بتعريف مفعولي الرؤية اللذين هما جزء الابتداء المفيد للحصر، و الكلام في هذه المسألة طويل صعب، و التحقيق فيها ما عند الرضي و هو أن "إذا" إذا تضمنت معنى الشرط حقيقة بأن شك في شرطها نحو "إذا جنتني فأنت مكرم" و المتكلم شاك في مجيء المخاطب فهي بمعنى متى، و العامل شرطها، و هي غير مضافة له، و الوقت مبهم كما في متى. و إن لم تضمن نحو "إذا غربت الشمس جنتك" تريد "أجبتك وقت غروب الشمس" فالعامل الفعل الذي في محل الجزاء، و إن لم يكن جزءا على الحقيقة، و ما بعدها قطعي، و معنى أن الدال على الفرض في هذه على شرف الزوال، و لهذا لم تجزم "إذا" إلا في الشعر، و الجملتان معها مرتبتان ترتيب الشرط و الجزاء، و إن لم يكن شرطا و جزءا، ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الأولى و الاستدلال من جانب المحققين على كون الشرط هو العامل بمجيء الجواب في بعض المواضع بعد ما لا يعمل ما بعده فيما قبله كان و الفاء و اللام نحو إذا جنتني فأنك مكرم أو فأنك لمكرم لا يتم، لأن الاسم و هو إذا إنما قدم لغرض، و هو تضمنه لمعنى الشرط الذي في الصدر، فمن ثم اغتفر ما ذكر، و معنى التضمن لمعنى الشرط ما سبق من إرادة اللزوم و كذا الاستدلال بقوله تعالى ﴿أَئِذَا مَا مِثُّ لَسَوْفَ أَخْرَجَ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦] فإن الجواب لو كان عاملا لكان المعنى: لسوف أخرج وقت الموت، لأن المعطوف مع واو العطف محذوف في الآية للقرينة أي: أنذا ما مت و صرت رميما أبعث كما قال تعالى ﴿أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا أَوْ لَفَى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد: ٥]، و كذا الاستدلال بنحو "إذا جنتني اليوم أكرمتك غدا" لأن "إذا" هذه بمعنى متى فالعامل شرطها أو المعنى: إذا جنتني اليوم كان سببا لإكرامي لك غدا، و هي في هذه الحالة مضافة لشرطها، و بذلك تخصص الوقت الذي دلت عليه إذ لا مخصص هنا إلا الوصفية أو الإضافة، و الوصفية باطلة لعدم الرابط، و أيضا فإن الصفة لا تعمل في الموصوف. و قال ابن الحاجب خصصت بذكر الفعل بعدها كما تقول: جنتك زمانا طلعت فيه الشمس. قال الرضي: لو كان مجرد ذكر الفعل بعد شيء يفيد تخصيصه لتخصصت "متى" في: متى قام زيد، و أما مثاله فالجملة فيه صفة.

[إذا المفاجأة وأحكامها]

﴿٤٠٥﴾ وَ لِلْمُفَاجَاةِ فَقِيلَ حَرْفَا أَوْ لِمَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ ظَرْفَا ﴿٥﴾

﴿٤٠٦﴾ وَ تَلَزَمَ الْفَاءُ، وَ لَا يَلِيهَا فِعْلٌ وَ قِيلَ جَارٌ مَعَ قَدْ فِيهَا ﴿٥﴾

(و للمفاجأة) عطف على قوله (ظرف للاستقبال) ^(١)، و (حرفا) حال من مقدر أي: فقيل جاءت لها حرفا، و قيل: جاءت لها ظرفا لمكان، و قيل: للزمان. و هي مختصة بالجملة الاسمية و لا تحتاج لجواب. و القائل بحرفيتها الأخفش، و يرجحه قولهم: "خرجت فإذا إن زيدا بالباب" بكسر إن لأنها لا يعمل ما بعدها فيما قبلها. و زعم الشلوين أن العامل حينئذ معنى الكلام الذي فيه إن. و القائل بمكانيتها المبرد. و بزمانيتها الزجاج.

(الفاء) فاعل (تلزم)، و المفعول محذوف أي: تلزمها - أي إذا الفجائية - الفاء الداخلة عليها. ثم قال المازني: هي زائدة للتوكيد، و قال مبرمان: هي عاطفة لجملة إذا على الجملة التي قبلها. و (فعل) فاعل (يلي)، و سبق غير مرة أنها مختصة بالجملة الاسمية، و قال قوم: يجوز دخولها على الجملة الفعلية المقرونة بقد ^(٢)، و تقدم توجيهه عن المغني.

[الآن]

﴿٤٠٧﴾ الْآنَ وَ قُتْ حَاضِرٌ وَ الْمُرْتَضَى إِعْرَابُهُ كَقَوْلِ بَعْضِ مَنْ مَضَى ﴿٥﴾

(الآن) مبتدأ على تقدير مضاف أي: معنى الآن، و (وقت حاضر) خبر. و (المرتضى) مبتدأ، أي: من الخلاف في بنائه، و خبره (إعرابه).

و هو كما قال في التسهيل لوقت حضر جميعه أو بعضه، و ظرفية غالبية لا لازمة، مثال الأول قولك: "بعت الآن" تريد إنشاء البيع، و مثال الثاني: ﴿الآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٦]، ﴿فمن يستمع

(١) "إذا" على وجهين: ١- أن تكون للمفاجأة فتختص بالجملة الاسمية و لا تحتاج إلى جواب نحو: خرجت فإذا الأسد. ٢- أن تكون لغير المفاجأة فالغالب أن تكون ظرفا للمستقبل ضمن معنى الشرط. (مختصر مغني اللبيب)

(٢) نحو: خرجت فإذا قام زيد.

الآن﴾ [الجن: ٩]. و مثال خروجه عن الظرفية قوله -عليه الصلاة والسلام- لما سمع وجبة: «هَذَا حَجَرٌ رُمِيَ بِهِ فِي النَّارِ مُنْذُ سَبْعِينَ خَرِيفًا فَهُوَ يَهْوِي فِي النَّارِ الْآنَ حِينَ انْتَهَى إِلَى قَعْرِهَا»^(١)، أعرب ابن مالك «الآن» مبتدأ، و «حين انتهى» خبره.

و هو مبني عند الجمهور، ثم قال الزجاج لتضمنه معنى الإشارة إذ معناه: هذا الوقت. قال الرضي: وفيه نظر، إذ جميع الاعلام هكذا متضمنة معنى الإشارة أي المعنوية. و قال أبو علي لتضمنه معنى حرف التعريف، و اللام الظاهرة زائدة، إذ شرط اللام المعرفة أن تدخل على المنكرات فتعرفها و "الآن" لم يسمع مجردا منها. و ضعفه ابن مالك بأن تضمين اسم معنى حرف اختصارا ينافي أن يزداد فيه ما لا يعتد به هذا مع كون المزيد غير المتضمن معناه فكيف إذا كان إياه.

و قال السيرافي: لشبه الحرف، بلزومه في أصل الوضع موضعا واحدا و بقائها في الاستعمال عليه، و هو التعريف باللام، و سائر الأسماء تكون في أول الوضع نكرة، ثم تعرف، ثم تنكر، و لا تبقى على حال واحد، فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لأن الحروف لا يتصرف فيها. انتهى. و اختاره الرضي، و أقره الدماميني، و يرد عليه الأسماء التي لزمها اللام، و أنه لو كانت مخالفة اسم لسائر الأسماء موجبة لبنائه لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره.

و قال في التسهيل: لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد. قال الشارح: لأنه لا يثنى، و لا يجمع، و لا يصغر. قال أبوحيان: و هو مردود بلزوم بناء كل اسم كذلك.

و ذهب بعضهم إلى أنه معرب، و فتحته إعراب على الظرفية، و استدل بقوله: (كأنهما ملآن لم يتغيرا ...) أراد: من الآن، فحذف نون (من)، و كسر نون (الآن) لدخول من عليه.

قال ابن مالك: و في الاستدلال بهذا ضعف لاحتتمال أن تكون الكسرة بنائية، و يكون في بناء (الآن) لغتان: الفتح و الكسر إلا أن الفتح أكثر و أشهر. قال الدماميني: وفيه نظر. انتهى. و وجهه ظاهر.

(١) أخرجه: مسلم ٨/١٥٠ (٢٨٤٤) بلفظ "الآن حَتَّى انْتَهَى".

[أَمْس]

[٤٠٨] ﴿أَمْسٍ لِّمَا يَوْمُكَ تَالٍ فَإِنْ نَكَّرْتَ أَوْ عَرَّفْتَهُ لَمْ يَنْبَنِ﴾

(أمس) مبتدأ، و (لما يومك تال) خبره أي: هو اسم لما يليه يومك، وفيه أن هذا لا يجمع قوله: (فإن نكرت)، فالصواب أنه اسم لكل يوم قبله يوم آخر. قال الرضي: كل يوم متقدم على يوم آخر فهو أمسه، و الجواب أن هذا التفسير من المصنف إنما هو في المبني الذي الكلام فيه، فمعنى قوله (فإن نكرت): إن أردت به يوما مبهما لا ما يليه يومك، (أو عرفته) أي: تعريفا ظاهرا بآل الظاهرة، أو الإضافة الصريحة، هذا معناه وإلا فالمبني معرف لكن بغير أداة ظاهرة.

و الحاصل أن له ثلاث حالات:

١- التنكير، فيعرب اتفاقا.

٢- و التعريف الصريح فيعرب أيضا اتفاقا^(١).

٣- و التعريف بغير أداة ظاهرة، فإن كان ظرفا بني على الكسر اتفاقا نحو: جئتكَ أمس، وإلا ففيه ثلاث لغات:

أ- لغة الحجازيين بنائه على الكسر لتضمنه معنى أل.

و لم يبنوا "غدا" مع قصد غد [يوم] التكلم تفضيلا لتعريف الداخل في الوجود على تعريف المقدّر وجوده، و ذلك لأن التعريف فرع الوجود، و وجود عند ذهني، فكذا تعريفه، بخلاف (أمس)، فإنه قد حصل له وجود، و إن كان منتفيا عند التكلم.

ب- و لغة بعض التميميين إعرابه في حالة الرفع إعراب ما لا ينصرف، للعلمية المقدّرة، و التأنيث باعتبار المدة أو القطعة من الزمان.

ت- و لغة بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقا أي رفعا و نصبا و جرا.

هذا حاصل ما عند الرضي و الدماميني. و يقرأ (فإن) بكسر النون.

د

(١) مثال التنكير نحو: "كُلُّ غَدٍ يَصِيرُ أَمْسًا"، مثال التعريف نحو: "كان الامس طيباً".

و بهذا التقرير تميزت الحال التي لا يبنى فيها و إلا فيقال لا واسطة بين التنكير و التعريف اللذين حكم فيهما بانتفاء البناء فافهم.

[حيث]

[٤٠٩] ﴿ حَيْثُ مَكَانٌ وَ أَضِفْ لِلْجُمْلَةِ ^(١) وَ قُلْ أَنْ تَخْرُجَ عَنْ أَفْرَادِ تِي ^(٢) ﴾

فهم من ذكره لها في الترجمة أنها مبنية، و من نطقه بها مضمومة أن بنائها على الضم، أما بنائها فلمشابهة الحرف بلزوم الافتقار إلى الجملة، و أما كونه على الضم فلمشابهتها للظروف المنقطعة عن الإضافة، لأنها منقطعة عن الإضافة الأصلية التي هي الإضافة للمفرد.

و هي موضوعة للمكان، و قد ترد للزمان كقوله:

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدُمُهُ

و فهم من إطلاقه في الجملة أنها تضاف للفعلية و الاسمية، لكن الفعلية أكثر، كما في المغني.

و ندرت إضافتها للمفرد كقوله: (....) بِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِي الْعَمَائِمِ).

و أندر منه عدم إضافتها لفظاً بأن تضاف إلى جملة محذوفة كقوله: (إِذَا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ ...)، أي من حيث هبت.

و إلى هذه الأمور المخالفة للأصل فيها أشار بالشرط الأخير، و المعنى: و قلّ خروجها عن آحاد هذه الحالة.

(١) قوله (و أضف لجملة) و شرط الاسمية ألا يكون خبرها فعلاً و لكونه استحسانياً بدليل جواز الرفع في (جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدًا أَرَاهُ) مع ترجيح النصب لم يذكره. (ابن القره داغي)

(٢) كأن لا تضاف لفظاً بل تضاف إلى جملة محذوفة عوض عنها ما، أو تضاف لمفرد، أو تكون للزمان، أو تكون غير ظرف. (الچورى)

[عَوْضٌ، قَطْ]

[٤١٠] ﴿عَوْضٌ لَوْفَتِ قَابِلٍ قَدْ عُمِّمَا وَقَطٌّ لِلْمَاضِي وَنَفِيًّا لَزِمَا﴾

(عوض لوقت قابل قد عمما): من الظروف المبنية أيضا "عوض" وهو لوقت قابل بمعنى مقابل أي: غير حاصل، وهو المستقبل، عام فهو لاستغراق المستقبل^(١).
و قل مجيئها للمضي كقوله: (قَلَمَ أَرَعَامَا عَوْضَ أَكْثَرَ هَالِكَا...).
و قد يضاف إلى العائضين، يقال: لا أفعله عوض العائضين أي: دهر الداهرين فيعرب.
و بني لتضمنه معنى لام الاستغراق. و بنائه إما على الضم كقبل، أو على الفتح للتخفيف، أو الكسر على أصل التقاء الساكنين.

(و قط للماضي ونفيا لزما): و من الظروف المبنية أيضا "قط"، وهي لاستغراق الماضي^(٢)، و بنيت لتضمنها معنى لام الاستغراق، و بنائها على الضم كقبل.
و لا تستعمل "عوض" و "قط" إلا بعد النفي. و ربما استعملتا دون النفي.
قوله (عوض لوقت) قد علمت إعرابه من نظائره، و كذا ما بعده. و (نفياً) مفعول مقدم بـ (لزما)، و ألف (لزما) فاعل عائدة على عوض و قط.

(١) لا أفعله عَوْضٌ "أي لا أفعله أبداً. (جامع الدروس العربية)

(٢) القط: القطع، فمعنى ما فعلته قط: ما فعلته فيما انقطع من عمري لأن الماضي انقطع عن الحال و الاستقبال، و لا تقول لا أفعله قط. (معاني النحو)

[كيف]

[٤١١] ﴿كَيْفَ تُرَى مُسْتَفْهِمًا عَنِ الْخَبَرِ وَالْحَالِ ظَرْفًا نَصٌّ لَكِنْ مَا اسْتَقَرَّ﴾

ظاهر ذكره لها هنا بل صريح قوله (ظرفا) أنها من الظروف. و قد روي ذلك عن سيويه.

و قال ابن مالك: لم يقل: إِنَّ (كيف) ظرف، إذ ليست زمانا و لا مكانا، و لكنها لما كانت تفسر بقولك على أي حال لكونها سؤالا عن الأحوال العامة سميت ظرفا، لأنها في تأويل الجار و المجرور، و اسم الظرف يطلق عليهما مجازا.

قال في المغني: و هو حسن و يؤيده الاجماع على أنه يقال في البديل كيف أنت أ صحيح أم سقيم؟ بالرفع، و لا يبدل المرفوع من المنصوب. انتهى. و إليه أشار بقوله (لكن ما استقر).

و الغالب أن تكون استفهما إما حقيقة نحو: كيف زيد؟، أو غيرها نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨]، فإنه خرج مخرج التعجب.

و يستفهم بها عن الخبر فتقع خبرا قبل ما لا يستغنى نحو كيف أنت؟ و كيف كنت؟ و كيف ظننته زيدا؟ و كيف أعلمته؟، لأن ثاني مفعولي ظن و ثالث مفعولات أعلم خبران في الأصل قاله في المغني. و يستفهم بها عن الحال فتقع حالا قبل ما يستغنى نحو كيف جاء زيد؟ أي: على أي حالة جاء زيد.

قوله (كيف) مبتدأ، و جملة (تُرى) بضم التاء خبره، و (مستفهما) أي: بها مفعول ثان، و (عن) متعلقة به، و (الحال) عطف على الخبر، و (ظرفا) حال من نائب فاعل (تري)، و (نصّ) بالبناء للمفعول أي عليه أي: أن ظرفيتها منصوص عليها لكن ما استقر ذلك النص على ظاهره بل أول بما تقدم.

﴿الْمَنْصُوبُ عَلَى التَّوْسِعِ﴾

وجه المناسبة بينه وبين الظرف يَتَن، و قَل من عقد لهذا بابا من النحاة، و قد عقد له ابن السراج بابا في كتابه الأصول.

[التَّوْسِعُ فِي ظَرْفِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْمَصْدَرِ]

[٤١٢] ﴿تَوَسَّعُوا فِي مَصْدَرٍ وَظَرْفٍ مُصَرَّفٍ فَأَضْمَرُوا لَا مَغَ فِي﴾

[٤١٣] ﴿وَنَصَبُوهُ وَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ﴾

أي: توسعوا في المصدر المتصرف فنصبوه نصب المفعول به نحو: الكرم أكرمته زيدا، ذكره أبوحيان. و توسعوا أيضا في الظرف المتصرف فنصبوه نصب المفعول به مجازاً، و يسوغ حينئذ إضماره غير مقرون بقي نحو: اليوم سرتي، و قوله: (وَيَوْمَا شَهِدْنَاهُ سَلِيمًا وَ عَامَرًا ...) ^(١).

فقوله (مصرف) نعت لـ (ظرف) و حذف من الأول لدلالة الثاني عليه. و قوله (فأضمروا لا مع في) أي: أتوا بالظرف ضميرا بدون في، و لا يجوز ذلك في المنصوب على الظرف، بل إذا أضمر وجب التصريح بقي. قال الدماميني: و هنا سؤالان:

أحدهما: أن يقال هلا جاز التوسع في المفعول له فأجيز الأكرام جنته أي جنت له.

و جوابه أن الظروف في الاستعمال أكثر فكانت بالتوسع أجدر، و أيضا التوسع فيها قد ثبت بما لم يثبت في غيرها من الفعل و التقديم.

الثاني: أن يقال إذا نصب مع التوسع على المفعول به فهلا قيل "شهدناه و سليما و عامرا" بالعطف لأنه لا يتعدي عامل إلى أكثر من معمول من جنس واحد إلا بالتبعية.

و جوابه: أن الاتساع في ذلك من جهة اللفظ، و أما من جهة المعنى فهو مفعول فيه.

قال الرضي: و قد اتفقوا على أن معناه متوسعا فيه و غير متوسع فيه سواء.

(١) الشاهد فيه قوله "و شهدناه" حيث وقع ضمير اليوم منصوبا بشهد تشبيها بالمفعول به اتساعا و مجازا: و المعنى شهدنا فيه. (محمد الكرنى)

و اعلم أنه يجوز في الظرف حالة التوسع الاضافة و الاسناد إليه كقوله: (يا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ ...)، و قولهم: سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ.

و فهم من إطلاقه في الظرف أنه لا فرق بين الزماني و المكاني، و هو كذلك.

و جملة (و هو مفعول به) حالية، و قد علمت أن ذلك من جهة اللفظ.

[شروط التوسع خمسة]

[٤١٣] ﴿..... لَا مَعَ حَرْفٍ عَامِلٍ أَوْ شَبِيهِهِ﴾

[٤١٤] ﴿أَوْ كَانَ أَوْ مَا لِثَلَاثٍ عُدِّيَا قِيلَ أَوْ اثْنَيْنِ وَبَعْضُ رَضِيَا﴾

و تقدم أن من شروط التوسع: التصرف، و أشار إلى بقيتها بقوله (لا مع حرف عامل أو شبهه)^(١)، و

(أو) بمعنى الواو أي: و لا مع شبهه أي شبه الحرف، و هو الاسم الجامد، لأنهما لا يعملان في المفعول به، و المتوسع فيه شبهه به.

[أو كان]: و يشترط أيضا ألا يكون العامل "كان" أو إحدى أخواتها حذراً من كثرة المجاز، لأنها إنما رفعت و نصبت تشبيها بالفعل المتعدي، و هذا هو الذي يقتضيه النظر، كما قال الدماميني.

و قال ابن عصفور: يجوز الاتساع مع الفعل الناقص، و نقله الرضي عن النحاة، و لم يذكر غيره، فانظره.

[أو ما لثلاث عديا]^(٢): و يشترط أيضا ألا يكون العامل متعديا لثلاثة، لأنه يستلزم مشبها دون مشبه

به، إذ ليس لنا فعل يتعدي إلى أربعة.

و قيل بجوازه و هو رأي سيبويه و الجمهور، لأن تعدي الفعل للظرف اتساعا غير متعد به، و لولا أنه غير متعد به لم يجز في قام و نحوه ممّا لا يقتضي مفعولا.

قوله (أو كان) عطف على (حرف)، فهو مدخول للنفي أي: و لا مع كان، و كذا ما بعده، فـ (أو)

بمعنى الواو، و (لثلاث) متعلق بـ (عدي) المبني للمفعول.

(١) ألا يكون العامل حرفا و لا اسما جامدا. (المطالع السعيدة)

(٢) قوله (أو ما لثلاث...) إهـ إذ لم يسمع المتعدي لأربعة حتى يجعل مشبها به. (ابن القره داغي)

[قيل أو اثنين]^(١): و قيل يشترط أيضا ألا يكون الفعل متعديا لاثنتين، إذ ليس لنا فعل يتعدي إلى ثلاثة بطريق الأصالة، لأن باب أعلم و أرى متعد بالنقل فهو فرع فلا يحمل عليه.
و صحح ابن عصفور هذا القول.

و قيل يجوز ذلك في المتعدي لاثنتين، و هو مختار ابن مالك، و ينسب إلى المبرد، و زعم ابن عصفور أنه قول أكثر النحاة.

قوله (قيل أو اثنين) معناه: قيل و لا مع ما لاثنتين عدي و المسوغ للابتداء ببعض الإضافة المنوية أي: و بعض النحاة.

و ما شرحنا به النظم هو تقرير ما قالوا.

قال الرضي: و الذي أرى أن جميع الظروف متوسع فقولك: "خرجت يوم الجمعة" كان في الأصل: خرجت في يوم الجمعة، فتوسع فيه بحذف الجار قياسا. و كذا المفعول له هو في الحقيقة مفعول به متوسع فيه بحذف اللام، فهذان البابان قسمان من المفعول به خصا بهذين الاسمين مع الضوابط المعينة لكل منهما، ثم سأل كيف قيل ذلك، و حذف الجار ليس بقياس في المفعول به لا يقال في مررت بزيد: مررت زيدا، و أجاب بأنه لما توفرت شرائط المفعول فيه و المفعول له صار الحذف قياسا كما كان قياسا في الاتفاق إذا كان أنّ و أنّ، و ذلك لقوة الدلالة في البابين على الحذف. قال: و أما قول ابن الحاجب: إن الضمير لا يجوز أن يكون مفعولا فيه إذ هو لا يكون إلا ظرف زمان أو مكان فمنقوض بنحو "خرجت هذا اليوم"، و لفظ «هذا» هنا ظرف اتفاقا، بدليل صفته، و قوله: إن الزمان في ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَ النَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] و "يا سارق الليلة" ليس مفعولا فيه و إلا انتصب و المضاف إليه المصدر لا يكون إلا فاعلا أو مفعولا به، قلنا^(٢) على ما أصّلنا إن جميع المفعول فيه هو مفعول به لا يجب نصبه، فإن المفعول به ينجر بالإضافة نحو: ضارب زيد، فكذا تقول في "سارق الليلة". انتهى.



(١) قوله (أو اثنين) إذ المتعدي إلى ثلاثة فرع، فلا يجعل مشبها به للأصل . (ابن القره داغي)

(٢) قلنا في الرد على المصنف: و مقول القول ، هو لا نسلم ... الخ. (تحقيق على شرح الرضي)

﴿ الْمَفْعُولُ مَعَهُ ﴾

[تعريف المفعول معه ، و ناصبه]

[٤١٥] ﴿ يُنْصَبُ تَالِي الْوَائِ مَفْعُولًا مَعَهُ بِسَابِقِ الْفِعْلِ ^(١) وَ شَبْهِ فِي السَّعَةِ ^(٢) ﴾

عزّفوه بأنه: اسم فضلة تالٍ لواو بمعنى مع تاليةً لجملة ذات فعل ^(٣)، أو اسم فيه معنى الفعل و حروفه ^(٤). أما الفضلية فعلمت من كون كلامه في الفضلات، فيخرج عن ذلك نحو: "عمرو" من قولك: اشترك زيد و عمرو. و يخرج من تالي الواو تالي نفس مع. و أما كون الواو بمعنى مع فمستفادة من قوله (مفعولا معه) فيخرج نحو: "رأيت زيدا و عمرا قبله، أو بعده". و كون الواو تالية للجملة يستلزمه كونه فضلة، إذ لا يكون مع ذلك من أجزاء الكلام الذي لا يكون إلا جملة.

و كون الجملة ذات فعل الخ يعرف من قوله (بسابق ...) الخ . ففي قوله (ينصب ...) الخ ذكر الحكم مع التصور و لا ضرر فيه. و (مفعولا) حال من نائب فاعل (ينصب)، و (بسابق) متعلق [بـ] (ينصب). و ما ذكره من أن العامل فيه هو الفعل و شبهه هو الصحيح، و فيه أقوال آخر مردودة.

و فهم من قوله (بسابق) أن المفعول معه لا يتقدم على عامله، فلا يجوز "و الخشبة استوى الماء"، لأن أصل هذه الواو عاطفة، و هذا ظاهر على أن المصاحب يشترط فيه أن يكون فاعلا، كما يأتي، أما إذا لم نشترطه فلا وجه للمنع إذا تأخر عن المصاحب نحو: "زيدا و عمرا رأيت".

و تحرز بقوله (في السعة) من الضرورة.

(١) قوله (بسابق الفعل) فيه ردّ على من يقول أن الناصب الواو، و ذلك لأن كل حرف مختصّ بالاسم و لم يكن كالجزم منه لم يعمل إلا الجزّ كحروفه. و في هذا البيت إيماء إلى وجوب تقديم الناصب عليه و عدم الفصل بين الواو و مدخوله لأنهما بمنزلة الجازّ والمجرور. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (في السعة) أي قياس و ليس يختص بالشعر و قيل سماع فلا يقاس في الباب. (الجوري)

(٣) [نحو] سِيرِي والطريق مسرعةً. فالطريق: مفعول معه منصوب بالفعل (سيري) والواو فيه بمعنى: مَعَ (أي: سيري مع الطريق). (شرح ألفية)

(٤) و شبه الفعل هو: ما أشبه الفعل في العمل، كاسم الفاعل نحو: زيدٌ سائرٌ والطريق، وكالمصدر نحو: أعجبنى سيرُك والطريق، وكاسم المفعول نحو: الثَّاقَةُ متروكةٌ وفَصِيلُهَا. (شرح ألفية)

[شرط نصب المفعول معه]

[٤١٦] ﴿إِنْ صَلَحَ الْعَطْفُ^(١) وَ لَوْ مَجَازاً وَ كَوْنُ هَذَا جُمْلَةً مَا جَازَا﴾

(إن صلح العطف و لو مجازاً) أي: شرط صحة نصب الاسم على أنه مفعول معه أن يكون صالحاً للعطف على ما قبله، و هذا مذهب ابن جنبي، و الأخفش، و السيرافي، و الفارسي، و الشلوين، و ابن الضائع، و ابن عصفور، بل نقل ابن الباذش الإجماع عليه، فلا يجوز "جلس زيد و السارية" و لا "ضحك زيد و طلوع الشمس"، مراعاة لأصل الواو، و رُدَّ هذا الرأي.

قال ابن مالك: أنكر على ابن جنبي و هو بالانكار خليف بدليل قولهم: "استوى الماء و الخشبة"، و "ما زلت أسيرُ و التَّيْلُ"، و "أنت أعلم و مالك" أي: مع مالك كيف تريده، و مالك معطوف في اللفظ، أي و مفعول معه في المعنى، و لا يجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، لأن المال لا يخبر عنه بأعلم، و أجيب بأن هذه المثل متأولة.

قال الرضي: استوى ليس بمعنى استقام، و هو ظاهر، و لا بمعنى ارتفع، كما توهم المستدل، بل بمعنى تساوى، و المعنى: تساوى الماء و الخشبة في العلو، أي وصل الماء إلى الخشبة فليست الخشبة أرفع من الماء، و الخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته.

قال: و للأخفش أن يقول: إن السير استعير لجري النيل، لما اقترن بما يصح منه السير، كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَ الْأَرْضِ طَوْعاً وَ كَرْهاً وَ ظِلُّهُمْ بِالْغُدُوِّ وَ الْآصَالِ﴾ [الرعد: ١٥] و لا يجوز النصب في قولك: أنت أعلم و مالك، لأنك لا تقصد به مصاحبة المخاطب في العلم لماله، و التقدير الأصلي فيه: أنت أعلم بحال مالك فانت و مالك، ثم خفف بحذف مفعول أعلم، و حذف المبتدأ المعطوف عليه مالك، لقيام القرينة على كلا المحذوفين، فهو مثل: كل رجل وضيعته، أي: فانت و

(١) قوله (إن صلح العطف) إن أراد أن نصب المفعول معه قياس حين صحة العطف كما هو مذهب ابن جنبي ففيه أنه ينتقض ب كل رجل وضيعته حيث يتعين العطف، و بما صنعت وزيدا لتعين النصب. و إن أراد أنه قياس حين صحته مع المعية لا يفصح به قوله (وحيث لا يصلح مع والعطف) [أي في الشطر الأول من البيت الآخر في هذا الباب] ففيه أنه يلزم ألا يكون النصب في الثاني قياساً، تأمل. (ابن القره داغي)

مالك مقترنان، و المعنى: لا أدخل بينك و بين مالك و لا أشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت أعلم بما يصلحه. انتهى.

قال الدماميني: و الذي يظهر أن الإقتران ليس هو المصحح لاستعارة السير للجري، بل الاستعارة صحيحة بدون هذا الإقتران. انتهى.

قلت: ما قاله ظاهر في استعارة السير للجري لا في استعارة السير مجرى النيل المراد هنا، و ذلك أنه لو قيل جرى النيل بالتعبير بالجري لكان مجازا كجري النهر، كما في التلخيص و غيره، فاسناده الجري إلى النهر كالنيل لما كان على خلاف الأصل، و الحقيقة بعدت استعارة السير له فاحتيج لما يقربها، و يلزم حينئذ أن يكون لفظ المسند مستعملا في حقيقته، و مجازه بالنسبة للمعطوف عليه و المعطوف، و إلى هذا الجواب أشار الماتن بقوله (و لو مجازا) يعني: أن العطف المشترك في الصحيح المفعول معه ليس خصوص الحقيقي بل ما يعمه و المجازي.

قلت: إذا اعتبر المجازي فباب المجاز متسع مبني على علاقة ما تصححه، و ذلك متأت في عين ما احترزوا عنه من نحو: (مات زيد و طلوع الشمس)، و (ضحك زيد و طلوع [الشمس]) و (جلس زيد و السارية)، فينسب الموت لطلوع بموت زيد لغرض من الأغراض كان الضوء قد ذهب بذهابه، كما أنه قد يراد هذا المعنى مع الاعتراف بطلوع كقول جرير، يرثى^(١) عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه:

فالشمس كاسفة ليست بطالعة تبكي عليك نجوم الليل و القمر

أي: ليست بكاسفة النجوم و القمر أي: سائرة لهما لعدم ضوئها، أو كان الزمان انقرض بانقراضه من باب قول القائل:

فَإِذَا وَلَّى أَبُو دُكْفٍ وَلَّتِ الدُّنْيَا عَلَى أَثَرِهِ

و ينسب الضحك لطلوع الشمس بضحك زيد لغرض من الأغراض، و هذا واضح مبتذل. و ينسب الجلوس بمعنى الاستقرار و السكون، و ذهاب الروع إلى الأمكنة بجلوس شخص فيها، أو إليها، كما ينسب لها ضد ذلك بفقده كما قال:

(١) في النسخة «يندب»، و في الكتب النحوية «يرثى».

فأصبح بطنٌ مَكَّةً مُقَشَّعِراً كأنَّ الأرضَ ليسَ بها هِشامٌ

و المعنى في المثال أن السارية التي هي عمدة في المكان و دعامته و الحاملة كأنها إنما استقرت و سكنت عند استقرار زيد و سكونه، و قد يجاب بأنه يتصور أن يقال: مات زيد أو ضحك و العصر و الظهر و نصف النهار و ثلث الليل و وقت قيامك إلى غير ذلك مما لا ينحصر جوابه بالنصب على المعية، و لا يحسن فيه ما ذكر و لا يظهر للتجوز فيه وجه، و لكنه لا يقال لما تقدم من الاشتراط.

و قوله (إن صلح...) الخ شرط حذف جوابه لدلالة ما قبله عليه أي ينصب المفعول معه قياساً، و قد سبق أن رأي ابن مالك عدم الاشتراط، و لهذا مثل في الخلاصة بـ "سيري و الطريق" ممّا لا يتأتى فيه العطف على ما قال، و "مسرعة" في مثاله حال من فاعل الأمر، و فيه التنبيه على نكتة فاتت المصنف، و لم ينبه عليها شراح الخلاصة، و هي أنه إذا وقع بعد المفعول معه حال ممّا قبله أو خبر عنه نحو: كنت زيدا قائماً، و سرت و زيدا راكباً، فحكمه في مطابقة ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه.

قال الرضي: و قد يجوز أن يعطي حكم ما بعد المعطوف، فيقال: كنت زيدا منطلقين، و سرت و زيدا راكبين، نظراً إلى المعنى، وإلى أصل الواو، أي العطف. و منع ذلك ابن كيسان. انتهى.

(و كونُ هذا) -أي: المفعول معه- مبتدأ، و (جملةٌ) خبره من جهة نقصانه، و جملة (ما جاز)

خبره من جهة ابتدائيته. و أشار بهذا لرد على صدر الأفاضل، فإنه أجاز مجيء المفعول معه جملة، و خرج عن ذلك قولهم "جاء زيد و الشمس طالعة" و فر من جعلها حالاً لأن الجملة الحالية لا بد من صحة تأويلها بالوصف، إذ هي صفة لصاحبها، و أجاب بعضهم بأنها مأولة بالحال السببية أي: جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه، و الصواب أنها مأولة من جهة المعنى.

[أقسام المفعول معه]

[أ- وجوب العطف]

[٤١٧] ﴿وَالْعَظْفُ بَعْدَ مُفْرَدٍ^(١) وَبَعْدَ مَا لَمْ يَتَّضَمَّنْ شِبْهَ فِعْلٍ حُتِمًا^(٢)﴾

مسائل هذا الباب على خمسة أقسام:

الأول: ما يجب فيه العطف، وذلك شيان:

أحدهما: أن لا يتقدم الواو إلا مفرد نحو: أنت ورأيتك، و "كل رجل وضعته".

وثانيهما: أن يتقدم الواو جملة ليس فيها ما يصلح للعمل في المفعول معه نحو: "أنت أعلم ومالك فـ مالك عطف على "أنت" لفظاً، وتجاوز في نسبة العلم إلى المال أو على الخبر، والأصل: أنت أعلم بمالك، فجاء بالواو موضع الباء، وقد مر ما قاله الرضي، وهذا الذي ذكره المصنف في التسهيل، ولم يتعقبه الدماميني، والصواب أن العطف يتعين أيضاً في نحو اشترك زيد وعمرو ممّا بعد الواو فيه عمدة، وفي نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده ممّا الواو فيه لغير المعية.

قوله (و العطف) مبتدأ، و (حتماً) بالبناء للمفعول خبره، و (بعد) متعلقة به، و (ما) واقعة على الجملة بدليل عطفها على المفرد.

(١) قوله (و العطف بعد مفرد) بيان للقسم الأول من الأقسام الخمسة للباب وهو ما يجب فيه العطف لأن الجعل عمدة أولى من الجعل فضلة، ولأن الأصل في الواو العطف نحو {اشْكُرْ أَنْتَ وَرَوْحُكَ الْجَنَّةَ} لا يقال هو معمول لمحذوف لأن الأمر لا يعمل الرفع في الظاهر أي ليسكن لأننا نقول يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع. في الشرح نحو: (كل رجل وضعته)، أقول هذا إنما يصح إذا قدر الخبر "مقترنان" إذ لو قدر مقترن قبل وضعته فإن قيل: (كل رجل موجود هو وضعته) جاز النصب، وإن قيل (موجود وضعته) وجب. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (لم يتضمن شبه فعل) نحو (أنت أعلم ومالك) وليس لك أن تقول (اعلم) عامل فيه لأنه شبه فعل لأن المراد به شبهه في العمل بشرط صحة عمله في المفعول به. (ابن القره داغي)

[ب- وجوب النصب]

٤١٨ | وَ النَّصْبُ حَتْمٌ بَعْدَ مُضْمَرٍ وَصِلٍ لِغَيْرِ نَصْبٍ لَمْ يُؤَكِّدْ مُنْفَصِلٌ^(١) ❦

القسم الثاني: ما يجب فيه النصب على المعية، وذلك أن يتقدم الواو جملة فعلية أو اسمية متضمنة معنى الفعل، وقبل الواو ضمير متصل مجرور أو مرفوع لم يؤكد منفصل نحو: "ما لك وزيدا"^(٢)، و "ما شأنك وزيدا". مثل بهما المصنف في الشرح تبعاً، و "ما صنعت وأباك" مثل به في الشرح أيضاً. أما المثال الأول فمنع العطف فيه مذهب أكثر البصريين، خلافاً للأخفش والكوفيين في إجازة العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض.

و أما الثاني فقال الدماميني: لا يخفى أنه تجوز فيه أوجه ثلاثة:

- ١- الجر على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على حاله.
 - ٢- والرفع على حذفه وخلف المضاف إليه له في إعرابه.
 - ٣- والنصب على المعية، وليس في الجر الخلاف المذكور في "مالك وزيدا" بل هو جائز عند الجميع، و حينئذ فأين وجوب النصب في هذا عند الأكثر.
- و أما الثالث فمنع العطف فيه هو رأي البصريين، خلافاً للكوفيين وابن الأنباري في تجويز العطف على المرفوع المتصل بلا فاصل.

قوله (و النصب حتم) مبتدأ وخبر، و (بعد) متعلقة بـ (حتم)، و (وصل) صفة (مضمر)، وكذا (لغير نصب)، و تحرز بذلك من المظهر، و المنفصل، و المتصل المنصوب، فإن العطف عليها جائز بلا شرط. وكذا أيضاً قوله (لم يؤكد منفصل) و الرابط مقدّر أي: لم يؤكد، احترازاً ممّا إذا أكدّه، فالعطف سائغ، و كان من حقه أن يقول: لم يأت بعده فاصل، لأن الشرط في صحة العطف ليس هو خصوص التوكيد بالمنفصل بل مطلق وجود الفاصل، كما يأتي إن شاء الله تعالى.

(١) قوله (و النصب حتم) أي الثاني: ما يجب فيه النصب . (ابن القره داغي)

(٢) يَمْتَنِعُ الْعَطْفُ، وَيَتَعَيَّنُ النَّصْبُ، لَعَدَمِ صِحَّةِ الْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ. بدون إعادة الجار. (مجمع القواعد العربية) + تقديره ما تصنع وزيدا، يعني: چه کار خواهی کرد بازید.

[ت- ترجيح العطف]

- [٤١٩] ﴿وَالْعُطْفَ رَجَحَ بَعْدَ ذِي رَفْعٍ فُصِّلَ أَوْ ظَاهِرٍ جُرٍّ، وَبَعْدَ مَا نُقِلَ﴾
 [٤٢٠] ﴿وَكَيْفَ نَصَبٍ مُضْمَرًا كَوْنٌ نَقَضٌ^(١)﴾

القسم الثالث: ما يختار فيه العطف على النصب على المعية، وذلك بعد ضمير الرفع المنفصل نحو: (ما أنت و زيد)، و بعد الظاهر المجرور نحو: (ما لزيد و عمرو)، و (ما شأن زيد و عمرو)، و لا مفهوم للرفع و الجر، بل و كذلك ضمير النصب المنفصل، و الظاهر المنصوب و المرفوع، بل نقول مفهومهما أخروي، لأنه إذا ثبت ذلك في صورة المنع المتقدم لتبدل الاعراب، ففي غيرها أولى.

و قال ابن الحاجب: يتعين العطف فيما يمكن فيه بلا تكلف كما تقدم، لأنه الأصل، فلا يصار لغيره لغير ضرورة. قال الرضي: و ليس بشيء، لأن النص على المعية هو الداعي إلى النصب، و قد يكون [الداعي إلى النصب] ضروريا، و لو سلمنا أنه لا يضطر إلى هذا قلنا: لم لا يجوز مخالفة الأصل لداع؟ و إن لم يكن ضروريا. و قال غيره: العطف هو المختار مع جواز النصب، و الأولى أن يقال: إن قصد النص على المصاحبة و جب النصب وإلا فلا. انتهى. و به يظهر لك انتفاء إطلاق الماتن.

و كذا يترجح العطف أيضا في قولهم (ما أنت و زيد) و (كيف أنت و زيد)، و يجوز فيهما النصب بكان مقدرة، إلا أنه في المثال الأول يتعين أن تكون ناقصة، لأن "ما" لا تكون حالا، قاله الدماميني. و ظاهر إطلاق أنها لا يتعين نقصانها. و قد نص ابن هشام في الحواشي على أن ما فيه على تمامها مفعول مطلق، و في المثال الثاني تحتمل التمام فتكون كيف حالا، و النقصان، فتكون خبرا، و اختار الشلوين تمامها، و أبوحيان نقصانها، و عليه مَرَّ الماتن، و بهذا يتبين الجواب عن ما يقال إن المثاليين لم يتقدم فيهما على المفعول معه فعل، و لا ما يشبهه.

قوله (و العطف) مفعول مقدم بـ (رجح)، و (بعد) متعلق به، و (ظاهر) عطف على (ذي) و جملة (جر) صفة له. و (نصب) نائب فاعل (نقل)، و (بعد) متعلق به، و (ما) مضاف إليه، و (كيف) عطف عليها، و (كون) فاعل (نصب) أضيف المصدر لمفعوله، و كمل بفاعله، و جملة (نص) صفة كون.

(١) معنى قولي: (و بعد ما نقل و كيف) أي: نقل النصب بعد (ما) و بعد (كيف) يا ضمير فعل الكون، قال أبوحيان الصحيح أنها الناقصة، و أنها تعمل هنا، فكيف خبرها، و كذا ما، و إلى هذا أشرت بقولي: (كون نقص). (المطالع السبعة)

[ث - ترجيح النصب]

﴿٤٢٠﴾ وَ النَّصْبُ رُجْحٌ حَيْثُ شَرْطُ الْعَطْفِ نَصٌّ ﴿٥﴾

﴿٤٢١﴾ وَ خِيفَ فَوْتُ الْقَصْدِ لِلْمَعِيَّةِ ^(١) ﴿٥﴾

القسم الرابع: ما يترجح فيه النصب على العطف، وذلك إذا اجتمعت شروط العطف، ولكن خيف بسببه فوات المعية المقصودة نحو: "لا تغتذ بالسّمك واللّبن" ^(٢).
و كذا إذا ^(٣) ما يرجح العطف نحو "مالك و زيدا" على رأي غير الأكثر ^(٤).
قوله (نص) خبر (شرط) أي: كان شرط العطف حاصلًا لها.

[ج - جواز العطف والنصب]

﴿٤٢٠﴾ وَإِنْ تَوَكَّدَ جَاَزَ بِالسَّوِيَّةِ ^(٥) ﴿٥﴾

القسم الخامس ^(٦): ما يستوي فيه الوجهان، وذلك الواقع بعد ضمير الرفع المؤكد نحو: ما صنعت أنت و أباك.
و هذه أمكن فيها العطف بلا ضعف، فالظاهر أنه يترجح فيها، وهذا القسم مفقود عند صاحب التسهيل، كما ذكره الدماميني.

(١) قوله (و خيف فوت القصد ...) يفهم منه أن واو العطف لمطلق الجمع، و واو المفعول معه للمعية و من وجوه الفرق وجوب المشاركة في الحكم في الأول دون الثاني كـ (استوى الماء و الخشبة)، و وجوب عدم الفصل بين الثاني و المفعول بخلاف الأول و المعطوف. (ابن القره داغي)

(٢) أي مع اللّبن، لأن النصب يبين مُراد المُتَكَلِّم والعطف لَا يُبَيِّنُهُ. (همع الهوامع)

(٣) في النسخة «إذ».

(٤) تقدم في بيت ٤١٨ أن نحو "مالك و زيدا" يجب فيه النصب على المعية.

(٥) قوله (و إن توكّد جاز ...) أي: الخامس: ما يستوي فيه العطف والنصب. (ابن القره داغي)

(٦) سقط «الخامس» في النسخة.

[نصبه بفعل مضمرا]

[٤٢٢] ﴿وَحَيْثُ لَا يَصْلُحُ مَعَ وَالْعَطْفُ أَضْمَرَ فِعْلٌ صَالِحٌ لِيُقْفُوا﴾ العرب

لم يعد هذا قسما سادسا لخروجه عن مسائل الباب، وذلك أنه إذا تعذر النصب على المعية لعدم صحة المعنى معها، والعطف لعدم المشاركة تعين النصب بعامل مضمرك قوله: (... وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا)، فإنه لا يصح نصب (العيون) على المعية لأن مصاحبة (الحواجب) للعيون أمر معلوم لا فائدة في الاخبار به، ولا يصح عطفه على ما قبله لعدم مشاركته له في مضمون العامل، إذ الترجيح أي التدقيق و التطويل مختص بالحواجب لا تشتركها فيه العيون، فالنصب للعيون حينئذ مضمرا أي: وَكَحَلْنَ الْعُيُونَ.

قوله (حيث) متعلقة بـ (أضمر) المبني للمفعول، و جملة (لا يصلح) مضاف إليها (حيث)، و (مع) فاعل يصلح، و (العطف) عطف على (مع) المسكنة العين، و المعنى: حيث لا معية و لا مشاركة. و لا يخفى ما في المتن من الزيادة على الخلاصة.

﴿ الْمُسْتَثْنَى ^(١) ﴾

قال في الشرح: عبرتُ بالمستثنى كابن مالك في التسهيل خلاف تعبير النحاة و ابن مالك في الألفية بالاستثناء، كما ترجم في بقية الأبواب بالمفعول و الحال دون المفعولية. انتهى. و في المسألة كلام أنظره في حاشيتنا.

(١) قوله (المستثنى) و هو المخرج يالا أو إحدى أخواتها تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك لفائدة. و المراد بالمخرج: المظهر الخروج يالا فهو من ذكر العام وإرادة الخاص، لأن عموم مرادتنا ولا لا حكماً، وقرينته لفظية لا من العام المراد به الخصوص حتى يكون مجازاً. (ابن القره داغي)

- الاستثناء، هو: إخراج ما بعد أداة الاستثناء من حكم ما قبلها، نحو: نجح الطلاب إلا طالباً. فطالباً، هو المستثنى أخرج من حكم التجاح. و أركانه ثلاثة: ١- المُسْتَثْنَى مِنْهُ ٢- أداة الاستثناء ٣- المُسْتَثْنَى .
- تعريفات لبعض الأمور المتعلقة بباب الاستثناء:

الاستثناء التام فهو الذي ذكر فيه المستثنى منه، نحو: قام القوم إلا علياً.

الاستثناء المفرغ فهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه نحو: ما قام إلا علي.

الاستثناء الموجب فهو الذي لم يسبق بنفي و لا بشبه نفي نحو: قام القوم إلا عبد الله.

الاستثناء غير الموجب فهو المسبوق، بنفي أو بنهي أو باستفهام نحو: ما حضر الرجال إلا عبد الله.

الاستثناء المتصل فهو ما كان المستثنى فيه من جنس المستثنى منه نحو: قام الرجال إلا محمداً.

الاستثناء المنقطع هو ما كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه تقول قام الطلاب إلا فاطمة، ومنه قول الله عز وجل: مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ؟ [النساء: ١٥٧] لأن اتباع الظن ليس من العلم، فهذا مما يعد من الاستثناء المنقطع. و هذه أمور كما ذكرت لكم، لا بد من بيانها أولاً. (شرح الأجرومية لحسن حفظي)

[انصب المستثنى وجوبا]

[٤٢٣] ﴿ مَا اسْتَثْنَيْتَ إِلَّا مُوجِباً تَمَّ بِهَا فَانْصَبْ ^(١) ﴾

(ما) شرطية مفعول مقدم بـ (استثنيت)، و (إلا) فاعل، و (موجبا) حال من محذوف -أي: حال كون الكلام المشتمل على الاستثناء موجبا-، لا من (ما) كما قد يتوهم، و جملة (تم) حال ثانية، أو صفة، و (بها) متعلق بـ (انصب)، و هو جواب الشرط.

و المعنى: أن المستثنى يالا يجب نصبه بشرطين:

أحدهما: أن يكون الكلام موجبا أي: لم يتقدم فيه نفي و لا شبهه.

و ثانيهما: أن يكون تاما أي: ذكر فيه المستثنى منه. فقول الخلاصة «مع تمام» فيه حذف أي: و إيجاب بقرينة قولها: «و بعد نفي» الخ.

و مفهوم إطلاقه أنه لا فرق حينئذ بين أن يكون متصلا أو منقطعا، و هو كذلك ^(٢).

و كون الناصب للمستثنى هو إلا صححه ابن مالك، و عزاه لسيبويه و المبرد و الجرجاني، و حجتهم أنها حرف اختص بالاسم، و لم يكن كالجزم، فاستحق الاعمال. و رَدُّ بآنا لا نسلم الاختصاص بدليل "ما تأتيني إلا قلت خيرا" و قولهم: "نشدتك الله إلا فعلت"، و بأن مقتضي الاختصاص إن سلم عمل الجر، و بأن الضمير لا يتصل بها.

و أجيب عن الأول بأن الفعل بعدها مؤول بالاسم، و المعنى في المثال الأول: إلا قائلا خيرا، و في الثاني: ما أسألك إلا فعلك، فهو نظير "يوم قام زيد". و عن الثاني بأن حروف الجر توصل معاني الأفعال إلى الأسماء، و هذه تسلبه. و عن الثالث بأنه لم يتصل بها في التفريغ لإهمالها، و التزم في الباب طردا

(١) قوله (فانصب) أي: وجوبا بناء على أنه الأصل في الأمر. و اعترض بجواز الإبدال في قوله تعالى: {فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ} [البقرة- ٢٤٩] بالرفع؟ و دفع بأن الكلام منفي فإنه في معنى (لم يكونوا مني إلا قليل) بقرينة {فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي} [البقرة- ٢٤٩]، و فيه أن النفي التأويلي غير معتبر كما سننقله، فالأولى أن يقال: (قليل) مبتدأ، خبره (لم يشربوا) المحذوف. (ابن القره داغي)

(٢) مثال المتصل نحو: جاء القوم إلا زيدا، مثال المنقطع: نحو: جاء القوم إلا حمرا.

له، و أيضا فإن إياه اختصار لجملة فلو اختص الضمير باتصاله لزم الاجحاف، وإنما أهملت وجوبا في التفرغ لئلا يبقى العامل الأقوى بلا معمول، وإنما أهملت جوازا في نحو "ما قام أحد إلا زيد" لقصد التشاكل اللفظي الحاصل بالتبعية. وفي عامل المستثنى أقوال أخر. وما في المتن هو المأخوذ من قول الخلاصة «يكن كما لو إلا عدما»، ومن قولها: «و ألغ إلا».

[الاستثناء المتصل و المنقطع]

[٤٢٣] وَ تَالِ نَفِيًّا أَوْ مَا أَشْبَهَا ۞

[٤٢٤] ۞ مُتَّصِلًا يُتَّبَعُ^(١) لَا إِنْ يَسْبِقُ وَلَا إِذَا يُقْطَعُ هـ، ذَا مَا انْتَقَى ۞

الاستثناء: ١- متصل. ٢- و منقطع. و ضابط الأول عند الأكثر أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه. و الثاني عكسه. و يأتي ما فيه.

ثم الأول كما قال الرضي مشكل باعتبار معقوليته، لأن المستثنى إن لم يكن داخلا في حكم المستثنى منه فهو خلاف الاجماع على أن المتصل مخرج، و إن كان داخلا ثم حكم له بمنافي حكم المستثنى منه كان تناقضا، فقال بعضهم: نختار أنه غير داخل، و أن المستثنى منه عام أريد به خاص، و الاستثناء قرينة إرادة الخصوص، و هو نقض للاجماع المتقدم، و أيضا يلزم أن يريد المتكلم بعشرة في نحو "له علي عشرة إلا واحدة" تسعة، و هو باطل لأن ألفاظ العدد نصوص في غير ما هي موضوعة له. و قال عبد الجبار: لا دخول ولا إخراج، و قولك "له علي عشرة إلا واحدا" بمنزلة قولك: "له علي تسعة" لا فرق بينهما، و هذا نقض للاجماع، و أيضا ف (عشرة) في التركيب الأول تدل على تلك العدة و لا تفيد الاستثناء، و (واحدا) مخرج، و (تسعة) في التركيب الثاني لا تفيد شيئا من هذه المعاني.

(١) قوله (يبدل) [كذا في نسخة] بدل بعض. و اعترض بأنه مثبت، و متبوعه منفي مع أنه يجب التطابق بين البدل و المبدل منه ليصح وضعه موضعه؟ و دفع تارة بأن البدل هو المقصود بالنسبة و الاختلاف بهما اختلاف في الحكم، و أخرى بأن البدل مجموع إلا زيد مثلا و هو يصح إحلاله محل المبدل منه و لا يرد أن الرابط مفقود هنا مع أنه محتاج إليه لأن (إلا) رابط و خصوص الضمير غير لازم. و أورد أنه لا معنى لإبدال جزء كلام من جزء كلام آخر، و دفع بأنه ليس الكلام بحسب اللفظ إلا واحدا و الاتينية بحسب المآل و البدل أمر لفظي. (ابن القره داغي)

و قال آخرون: و هو الصحيح الذي يندفع به الاشكال، إنما يلزم ذلك لو كان الحكم منسوباً إلى المستثنى فقط، و ليس كذلك، بل إليه مع المستثنى، فالمجيء في نحو "جاءني القوم إلا زيدا" منسوب إلى قولك: القوم إلا زيدا، و مجموعهما هو المسند إليه، فالدخول و الإخراج إنما كان قبل إسناد الفعل أو شبهه، و المعنى: القوم المخرج منهم زيد جاءني. انتهى. و قد تقدم نقله و إيضاحه في صدر باب المعرفة و النكرة فراجع.

قال الدماميني: و هو كما تراه يقتضي أنّ الإخراج من الاسم الشامل لا من الحكم، و هذا إنما يتمشى على قول الكسائي أن المستثنى مسكوت عنه لم يحكم له بحكم المستثنى منه، و لا بانتفائه. و ذهب الفراء إلى أن المستثنى ليس مخرجاً من المستثنى منه، بل حكمه مخرج من حكمهم. و ذهب سيبويه و جمهور البصريين إلى أن الأداة أخرجت الاسم الثاني من الأول و حكمه من حكمه.

ثم إن أصل الجواب لابن الحاجب رحمه الله و هو من القائلين إن الاستثناء من النفي اثبات و بالعكس، و هو إنما يتأتى على مذهب الكسائي لا على مذهبه الذي عليه بنى الجواب، كما أن قولهم في حد الاستثناء هو الإخراج من مذكور أو متروك مبني على مذهب الكسائي. انتهى.

قلت: و لي في الجواب السابق الذي ارتضاه الرضي و كثير من المحققين إشكال آخر، و هو أنهم صرحوا بأن المستثنى منه في "جاءني القوم إلا زيدا" و ما كان مثله عام، و الاستثناء مخصص له، و صرحوا بأن مدلول العام كليّة، و ذلك إنما يصح باعتبار الحكم بالجملة، فالتخصيص الذي يفيد الاستثناء فرع العموم الذي يفيد المستثنى منه، و لا تتحقق تلك الإفادة بدون اعتبار الحكم، و إنما قلنا في جاءني القوم و ما كان مثله احترازاً من "له عليّ عشرة إلا واحداً" فإن المستثنى منه فيه ليس عاماً، لأن ألفاظ العدد و إن استغرقت ما تصلح له، لكن تفيد مع ذلك الحصر.

و لي فيه أيضاً إشكال آخر و هو أن المتكلم قد يريد ثبوت حكم المستثنى منه لجميع أفراد، ثم يبدو له في آخر نطقه إخراج فرد فيستثنيه متصلاً، و ينفعه ذلك في الشرع، بل صرح الفقهاء بأن الحالف حالة حلفه و نطقه بآخر الجملة إذا قال له شخص: قل إلا كذا، فقال ذلك متصلاً ينفعه ذلك على مشهور مذهب مالك، و المسألة عند من لا يشترط الاتصال في الاستثناء أوضح و أبين، فالتكلم في الفرض

المذكور ليس مراده إلا جميع الافراد وإن لم تتعرض نيته مطابقة لخصوص الفرد الذي حدثت له نية إخراجها، وهذا ممّا يجده الانسان في نفسه، والذي يظهر لي في الانفصال عن المسألة وارتضيه وإن لم أره منصوصاً أنه إنما يلزم التناقض لو أقر الحكم السابق بالنسبة للفرد المخرج، ونحن لم نقره، بل أبطلناه بالأدات، وإذا بطل أحد النقيضين بقي الآخر، فليس للفرد المخرج إلا الحكم الثاني، وقولهم "إلا" إبطال للنفي أو للإيجاب كالتصريح بهذا، وإن لم يتفطن له من تكلم على المسألة، فإن قيل: ولم يحكم المتكلم على المستثنى بحكم باطل في اعتقاده ثم يبين إبطاله، قلت: بدا له الإخراج ولم يكن في نيته أولاً فلم يكن فاصلاً في اعتقاده كما تقدم، وأما إذا قصد الإخراج من أول وهلة فلا إخراج في الحقيقة، بل نقول قد يكون المتكلم حال نطقه بالمستثنى منه مستحضراً للفرد الذي يستثنيه ولحكمه ويكون المستثنى منه حينئذ عاماً أريد به خاص، والاستثناء قرينة إرادة الخصوص، وحينئذ فقولهم الاستثناء إخراج لا يصح على إطلاقه بل انفصل، ونقول إن عرض للمتكلم قصد الإخراج فالاستثناء إخراج وتخصيص، وإن كان عارفاً بحكم المستثنى مستحضراً له فالاستثناء ليس بإخراج ولا تخصيص، بل لفظ المستثنى منه أريد به أولاً الخصوص كقولك "زيد العالم لا عالم في البلد إلا هو" فبوصفك لزيد بالعلم علم أنه عالم بحكمه، وبتقديك لذكره وإتيانك بالحديث لأجله علم أنك مستحضر لذلك غير غافل عنه، فلا يتأتى مع ذلك أن تريد بلا عالم الاستغراق الشامل لزيد.

[ترجيح الإتيان على النصب في الجملة التامة المنفية]

أو تال نفياً أو ما أشبهها متصلاً يبدل: قوله (و تال) مبتدأ، و (نفياً) مفعوله، و (أو ما) عطف عليه، و المبتدأ في الحقيقة موصوف مقدر أي: أو اسم تال أو مستثنى تال، و (متصلاً) حال، و جملة (يتبع) خبر، و لا يريد به وجوب التبعية، بل أرجحيتها، لأن قوله بعد هذا (ما انتقى) يرجع لهذا.

و المعنى: أن المستثنى إذا كان واقعا بعد نفي صريح نحو "ما قام أحدٌ إلا زيد"^(١) أو مؤول نحو "هل في البلد عالم إلا فلان"، و منه ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]، ﴿وَمَنْ يَقْنَطْ مِنْ

(١) فزيد: يجوز فيه وجهان: ١- النصب، ٢- ويجوز إعرابه: بدل بعض من كل، وهو بذلك تابع للمستثنى منه. وإعرابه (بدل) هو الأرجح والأفصح، ومن ذلك أيضاً قولك: هل مررت بأحدٍ إلا زيد، ولا تسأل أحداً إلا زيدا. (شرح ألفية)

رَحْمَةً رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴿٥٦﴾ [الحجر: ٥٦]، و "أيّ الناس يترفع على الفقراء إلا الجاهلون"، وفي شرح الجزولية لابن معط في باب كم تقول: "كم مالك إلا درهمان"، ف (كم) هنا استفهامية، و (درهمان) بدل من خبر كم و هو (مالك)، و "إلا" موجبة، فصارت كم في هذا المعنى مثل "هل" في قوله عليه الصلاة و السلام «هَلْ أَنْتَ إِلَّا إِبْصَعُ دَمِيَّتٍ»^(١)، و ما أشبه النفي هو النهي الصريح نحو "لا يدخل القوم عليّ إلا العلماء" أو ما في معناه كقول عائشة رضي الله عنها أم المؤمنين «نَهَى عَنْ قَتْلِ حَيَّاتِ الْيُثُوتِ، إِلَّا الْأَبْتَرُ، وَ ذِي الطُّفَيْتَيْنِ»^(٢) فإنه بمعنى (قال لا تقتلوا)، فإنه يترجح اتباعه للمستثنى منه على أنه بدل بعض عند البصريين، و عطف نسق يالاً عند الكوفيين، فإنها عندهم تكون من أدوات العطف، و يجوز مع ذلك نصبه على الاستثناء، و إنما ترجحت التبعية لما فيها من التشاكل اللفظي.

[نصب المستثنى المتصل المنفي المقدم وجوبا]

(لا إن يسبق) أي المستثنى على المستثنى منه، فإنه لا يتبع، بل يجب نصبه، لأن التابع لا يتقدم على المتبوع كقوله:

وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً وَ مَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ^(٣)
هذا هو المختار و لغة الجمهور، و بعضهم يجوز التبعية مع التقدم و عليه قول حسان - رضي الله عنه - [عنه]:

لأنهم يرجون منه شفاعاة إذا لم يكن إلا النبيون شافع^(٤)
على أن المستثنى منه عام مقدّر قبل المستثنى و شافع المؤخر أريد به خاص و هو بدل من المستثنى بدل كل. فقوله (هذا ما انتقي) يرجع لهذا أيضا.

(١) رواه البخاري (٢٨٠٢).

(٢) رواه أحمد (٢٢٨٨٣).

(٣) فقد نصب الشاعر المستثنى، وهو قوله (إلا آل أحمد) وقوله (إلا مذهب الحق) لأنه متقدّم على المستثنى منه والكلام منفي. (شرح ألفية)

(٤) فالشاعر رفع المستثنى (النبيون) مع أنه متقدّم على المستثنى منه (شافع) والكلام منفي. (شرح ألفية)

[نصب المستثنى المنقطع وجوبا]

(وَلَا إِذَا يُقَطَّعُ) أي: فإنه لا يتبع، بل يجب نصبه في لغة أهل الحجاز نحو: ما قامَ القومُ إلّا حماراً. وأجاز بنو تميم فيه الاتباع على أنه بدل بعض مجازاً، فقلوه (هذا ما انتقي) يرجع لهذا أيضاً، وتقدم الضابط المشهور للمتصل والمنقطع، ويرد عليه نحو "جاءني بنو زيد إلا بني خالد"، فإن الاستثناء فيه من الجنس مع أنه منقطع، قال بعضهم: فالصواب أن المتصل هو ما كان فيه المستثنى بعض المستثنى منه، ويرد عليه نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٨]، و﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان: ٥٦] فإن الاستثناء فيهما منقطع، فالصواب في ضبطهما أن يقال: الاستثناء المتصل هو أن تحكم على بعض ما حكمت عليه أولاً بنقيض ما حكمت به أولاً ومتى انخرم القيدان أو أحدهما كان الاستثناء منقطعاً، فمثال انخرام الأول المثل الأول، و مثال انخرام الثاني الآيتان، و مثال انخرامهما: "سافرت القافلة إلا حمار زيد".

[منع صدارة المستثنى، وتعدد]

[٤٢٥] ﴿وَسَبْقُهُ صَدَرَ الْكَلَامِ وَالْعَدَدُ أَيُّ بِأَدَاةٍ مَنَعُوا فِي الْمُعْتَمَدِ﴾

(سبقه) - أي المستثنى - مفعول مقدم بـ (منعوا)، و (صدر الكلام) منصوب على الظرفية المجازية. (و العدد) عطف على (سبقه) أي: منعوا تعدد المستثنى، فال خلف عن الضمير، و التاء في (أداة) للوحدة أي: بأداة واحدة. و (في المعتمد) راجع للمسألتين.

أما المسألة الأولى: وهي تقدم المستثنى على المستثنى منه و المنسوب إليه معاً بأن يقع صدر الكلام نحو: (إلا زيدا قام القوم) فالجمهور على منعها، لعدم السماع، ولأن "إلا" مشبهة بلا العاطفة، و واو مع، و هما لا يتقدمان. و جوزها الكوفيون و الزجاج.

و مفهوم قوله (صدر الكلام) أنه يجوز تقدمه على المستثنى منه وُخِذه كما تقدم، و هنا مسألة و هي أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه و عامله، لكن يتوسط بين جزئي الكلام نحو: (القوم إلا زيدا جاءوا) حيث يجعل زيد مستثنى من الضمير في جاءوا.

قال الدماميني: قال الشارح: و في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

- ١- المنع مطلقا سواء كان العامل متصرفا أو جامدا.
- ٢- و الجواز مطلقا، قيل: و هو الصحيح.
- ٣- و الثالث التفصيل بين أن يكون متصرفا فيجوز، أو لا فيمنع، قيل: و هو المختار، لأن السماع إنما ورد في المتصرف.

و استدل المجيز لتصدير المستثنى بقول الشاعر:

خلا الله لا أرجو سواك، وإنما أعد عيالي شعبة من عيالك

و إذا جاز في خلا مع أنها فرع فليجز في الأصل بالأولية. و أجاب المانع بشذوذه.

و أما المسألة الثانية و هي استثناء متعدد بأدات واحدة، فمذهب الأكثرين المنع، لضعف أداة الاستثناء، إذ الأصل فيها "إلا" و هي حرف، فلا يستثنى بها شيان لا على وجه البدل، و لا على غيره، فلا تقول: في البدل^(١) "ما سخي بشيء إلا عمرو بدرهم"، و لا تقول في غير البدل: "ما سخي أحد بشيء إلا عمرا الدينار".

و يجوز مطلقا عند جماعة. و بعضهم فصلوا:

إن كان المستثنى منهما المذكورين و المستثنى بدلين جاز، و ذلك لأن البدل واقع موقع ما أبدل منه فكأنه ليس مستثنى.

و إن كان المستثنى منهما مقدّرين نحو: (ما ضرب إلا زيد عمرا) أي: أحد أحدا، أو كان أحدهما مذكورا أو مذكورين معا لكن المستثنى ليسا بدلين لم يجز.

فإن استدل من أجاز مطلقا بقوله تعالى: ﴿وَمَا تَرَكَ أَتْبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِادِّىَ الرَّأْيِ﴾ [هو ٢٧]، فإنه لم يذكر المستثنى منهما، و التقدير: (ما نراك أتبعك أحد في حالة إلا أراذلنا في بادي الرأي)

(١) في النسخة «فلا تقول في البلد».

فلغيرهم أن يعتذروا بأنه منصوب بفعل مقدّر أي: اتبعوا في بادي الرأي، أو بأن الظرف يكفيه راحة الفعل.

والمسألتان مزيديتان على الخلاصة. و مفهوم (بأداة) أي: واحدة الجواز مع تعددها، و تقيد المسألة بما إذا لم يكن ذلك بطريق العطف، و إلا جاز اتفاقا نحو: (قام القوم إلا زيدا و عمرا).

[الاستثناء المفرغ]

[٤٢٦] ﴿وَأَلْغِ إِلَّا إِنْ تُفَرِّغَ قَبْلَهَا لِيَتَلَوْهَا.....﴾

أي: لا تعملها في المستثنى و لا تنصب بها إن تُفَرِّغَ ما قبلها له. (قبل) صلة لما محذوفة.

و معنى تفريغ ما قبلها: عدم اشتغاله بالعمل في المستثنى منه، و ذلك بحذف المستثنى منه، فالاستثناء المفرغ هو الذي حذف فيه المستثنى منه و سلط عامله على المستثنى، فيعرب المستثنى بحسب ما يقتضيه ذلك العمل من رفع نحو "ما قام إلا زيد"، و نصب نحو: "ما رأيت إلا زيدا"، و جر نحو: "ما مررت إلا بزيد". و قد علمت وجه تسميته مفرغا.

و لا يجوز التفريغ عند الأكثر إلا في نفي أو نهي أو استفهام نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦] ﴿فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾ [الاحقاف: ٣٥].

و قال ابن الحاجب: الاستثناء المفرغ يقع بعد الايجاب بشرطين:

أحدهما: أن يكون فضلة لا عمدة.

و الثاني: أن تحصل به فائدة، فلا يجوز (ضربتُ إلا زيدا)، إذ من المحال أن يضرب جميع الناس إلا زيدا، و يجوز (قرأتُ إلا يوم كذا) لأنه يجوز أن يقرأ في جميع الأيام إلا في ذلك اليوم.

احكم المستثنى إذا تكررت إلا

- [٤٢٦] ﴿..... أَوْ إِنْ تُؤَكِّدُ مِثْلَهَا﴾
 [٤٢٧] ﴿وَإِنْ تُكْرِرُ لَا لِتُؤَكِّدَ فَإِنْ فَرَّغْتَ أَوْ أَخَرْتَ نَصْبُهَا يَبْنِ﴾
 [٤٢٨] ﴿لَا وَاحِدًا، فَاجْعَلْ لَهُ الَّذِي اقْتَضَى وَنَصْبُ كُلِّهَا مُقَدِّمًا رَضَى﴾

(أو إن تؤكد مثلها): فاعل (تؤكد) إلا، و ذلك بأن تكرر، و لها في التكرير حالتان:

[الحالة] الأولى: أن تكرر للتأكيد، فتجعل كأنها زائدة لم تذكر، و هو معنى إلغائها، و يكون ذلك في

بابي العطف و البدل ^(١)، و قد اجتمعا في قوله:

مَالِكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ، وَإِلَّا زَمَلُهُ ^(٢)

(و إن تكرر لا لتوكيد فإن فرغت أو أخرت نصبها يبن لا واحدا فاجعل له الذي اقتضى):

الحالة الثانية: أن تكرر لا للتوكيد بل لإفادة التأسيس و في هذه الحالة حالتان:

١- أن يفرغ العامل لما بعدها، و الحكم حينئذ نصب جميع المستثنيات إلا واحدا منها، فإنه يعطى

حكم المنفرد نحو: "ما قام زيدٌ إلا عمرا إلا خالدا" ^(٣) ترفع واحدا على الفاعلية و تنصب ما

سواه. و هذا معنى قوله (فإن فرغت).

(١) مثال البدل نحو: ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ إلا أخيك . فأخيك: بدل من زيد، ولم تؤثر فيه (إلا) شيئا؛ لأنها ملغاة فلم تُفد فيه استثناء مُسْتَقْلًا، فكأنك قلت: ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ أخيك. مثال العطف نحو: قام القومُ إلا زيدا وإلا عمرا، والأصل: قام القومُ إلا زيدا وعمرا، وتكرر إلا للتأكيد . (شرح ألفية)

(٢) الشاهد: إلا عمله إلا رسيمه وإلا رمله . وجه الاستشهاد: اجتمع في هذا الشاهد تكرر إلا في البدل، وفي العطف . فرسيمه: بدل من (عمله) ورملة: معطوف على (رسيمه) وتكرر إلا فيهما توكيدا؛ و لذلك أُلغيت فلم تُفد فيهما استثناء مستقلا. (شرح ألفية)

(٣) في هذا المثال تكررت إلا لغير التوكيد؛ وذلك لأن التوكيد يكون في العطف والبدل، ولا عطف ولا بدل هنا، والاستثناء في المثال مُفَرَّغ؛ ولذلك شُغِل العامل (قام) بالعمل في المستثنى الأول (زيد) فرفعه على أنه فاعل له، وبقيت المستثنيات الأخرى منصوبة . (شرح ألفية)

٢- أن يكون الكلام تاماً، وفي هذه الحالة حالتان:

أ- أن تتأخر المستثنيات عن المستثنى منه، والحكم فيها كالحكم في التي قبلها نحو: "ما قام القوم إلا زيد إلا عمراً إلا خالداً" ترجح في واحد التبعية، و تنصب غيره. وهو معنى قوله (أو أخرت ...).

و نائب فاعل (تكرر) ضمير إلا، و (لا) عاطفة على مقدّر أي: لغير تأكيد. قوله (فإن فرغت) شرط ثان، و (أخرت) ثالث، و القاعدة أنه إذا اجتمع شرطان و عطف الثاني بالفاء فالجواب للثاني، و الثاني و جوابه جواب الأول. قال ابن عقيل: و تخرج الفاء حينئذ عن العطف، و إن عطف الثاني بأو فالجواب لأحدهما، و جواب الآخر محذوف، لدلالته عليه، و قد اجتمع هنا الأمران، فقوله (نصبها بين) جواب أحد المتعاطفين، و يرد من الفاء مع كونه جملة اسمية ضرورة و هو و جوابه جواب الأول. و الضمير المضاف إليه (نصب) يعود على المستثنيات المفهومة من تكرير إلا.

و قول الخلاصة في المسألة الأولى: «و ليس عن نصب سواه مغني» و في الثانية: «و انصب لتأخير» في وجوب نصب غير واحد. و (واحداً) مفعول بمقدّر أي: لا تنصب واحداً أي: النصب المتقدم، و هو الواجب، و لما لم يفهم من إخراجه من الحكم السابق عين حكمه بيّنه بقوله (فاجعل له الذي اقتضى) بالبناء للمفعول أي: طلب لشيء من الأسباب المتقدمة^(١).

(١) قول الناظم: (و إن تكرر لا لتوكيد) فائدة، الاستثناءات المتعددة إن تعاطفت فهي للمستثنى منه أولاً، و إلا فكلّ لما يليه ما لم يستغرقه و إلا فإن استغرق كل بطل و إن استغرق غير الأول ما يليه عاد الكل إلى الأول و إن استغرق الأول فالأقيس بطلانه و العبرة بما بعده، و الظاهر أنه إذا استغرق غير الأول ما يليه و المستثنى منه الأول لا يعود كل إليه بل ما قبل المتفرق فقط و هو باطل و كذا ما بعده إن استغرق و إلا فالأقيس صحته و المستثنى الأول في الكلام الموجب واجب النصب كالأوتار و القياس في الشفع النصب و الرفع على البديل عند الوضع لأنه غير موجب، و رده عصام بما قاله من أن النفي التأويلي لا يعتبر فلا يجوز (مات الناس إلا الأنبياء) بالرفع بتأويل لم يعيش و من أن المستثنى لا يبدل غير مرة فيتعين النصب في ما عدا الأول هذا. ثم في الكلام المنفي يكون بالعكس. (ابن القر داغي)

ب- أن تتقدم المستثنيات على المستثنى منه نحو: "ما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا خالدا القوم"، و الحكم فيها وجوب نصب الجميع^(١). قوله (و نصب كلها) مبتدأ، و (مقدما) حال من كل، و جملة (رضى) خبر.

[حكم الفصل بين النعت والمنعوت بإلا]

[٤٢٩] وَلَا يَلِيهَا نَعْتُ مَا قَبْلُ، وَلَا يَعْمَلُ مَا يَسْبِقُهَا فِي مَا تَلَا

[٤٣٠] وَلَا عَكْسُهُ وَلَا
 (و لا يليها نعت ما قبل) أي: لا يلي "إلا" نعت ما قبلها^(٢)، وهذا رأي الأخفش وأبي علي، وذلك لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، فلا يفصل بينهما، خلافا للزمخشري.

قال في التسهيل: و كل ما أوهم ذلك فحال أو صفة بدل محذوف فالأول نحو: "ما مررت بأحد إلا زيد خير منه"، فجملة (زيد خير منه) حال، و الثاني نحو: "ما مررت برجل إلا قائم"، فيقدر لـ (قائم) موصوف محذوف أي: إلا رجل قائم، و رجل بدل من الأول، و قائم صفة البدل.

(و لا يعمل ما يسبقها في ما تلا و عكسه): قال في الشرح: و لا يعمل ما قبل "إلا" في ما بعدها، و لا ما بعدها في ما قبلها، فلا يقال: ما ضرب إلا زيداً عمراً، و لا: ما زيداً إلا أنا ضارب، لأن الاستثناء في حكم الجملة المستأنفة. انتهى.

و في هذه العبارة شيء، و عبارة التسهيل كالمغني: لا يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى نحو: ما قام إلا زيد، أو مستثنى منه نحو: ما قام إلا زيدا أحد، أو تابعا له نحو: ما قام أحد إلا زيدا فاضل؟. انتهى.

و أسقط الرضي ذكر تابع المستثنى منه. و المسألة تحتاج إلى تحرير انظره في باب الفاعل من حاشيتنا.

قوله (و عكسه) مبتدأ محذوف الخبر أي: ممتنع كما يدل عليه ما قبله.

(١) هذا معنى قوله: (و نصب كلها مقدماً رضى).

(٢) فلا يقال: جاءني رجل إلا راكب. (المطالع السعيدة)

اوقوع الفعل بعد إلا في كلام منفي

١٤٣٠ ﴿..... وَبَعْدُ فِي النَّفْيِ تَلَا مُضَارِعٌ، وَالْمَاضِي إِنْ فَعَلَ خَلَا^(١)﴾

أي: و بعد إلا، و الظرفان متعلقان بـ (تلا)، و (مضارع) فاعل تلا، لو قال: (ياها في النفي تلا مضارع) لكان أحسن.

و المعنى: أنه يجوز أن يلي "إلا" في النفي فعل مضارع، سواء تقدمها فعل أو لا، و يكون التالي لها إما خبر مبتدأ نحو: "ما زيد إلا يقوم"، أو حال نحو: "ما جاءني زيد إلا يضحك"، أو صفة نحو: "ما جاءني منهم رجل إلا يتبسم".

و اشترط كون الفعل مضارعا لمشابهته الاسم، و قد علمت مما سبق أنه مؤول بالاسم. و يشترط أن يكون ذلك في التفرغ لتكون "إلا" ملغاة عن العمل، فيسهل دفعها عن ما هو مقتضاها من الدخول على الاسم لانكسار شوكتها بالالغاء.

قوله (و الماضي) ليس عطفًا على مضارع، لأن ذلك يوهم مشاركته له في قيده -و هو تقدم النفي- و ليس كذلك، لقولهم: نَشَدْتُكَ اللَّهَ إِلَّا فَعَلْتُ، بل هو فاعل بمحذوف يدل عليه ما قبله أي: و تلاها الماضي بشرط أن يسبقها فعل سواء كان السابق: ماضيا نحو قوله عليه الصلاة و السلام: «مَا أَيْسَ الشَّيْطَانُ مِنْ بَنِي آدَمَ إِلَّا أَتَاهُمْ مِنْ قَبْلِ النَّسَاءِ»^(٢) أي: ما أيس منهم من جهة غير النساء إلا عازما على اتيانهم من جهة النساء جعل المعزوم عليه كالحاصل. أو مضارعا نحو قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الحجر: ١١]. و كذا يليها الماضي أيضا إذا كان مقترنا بقد، و إن لم يتقدمها فعل، كما في التسهيل نحو: "ما زيد إلا قد قام"، و إن تقدم في هذه الحالة فعل فلا بد من اقترانه بالواو نحو: "ما زرته إلا و قد زارني"، كما قال الدماميني. و هذه المسائل مزيدة على الخلاصة، لكن فاته التنبيه على ما فيها من حكم المستثنيات المتعددة باعتبار المعنى المقصود.

(١) قوله (إن فعل خلا) أي: سبق إلا نحو {مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ}، و لم يشترط في دخولها على المضارع شيء، لأنه مشابه للاسم، والأصل في إلا دخولها عليه. و اشترط في الماضي إما تقدم فعل منفي نحو: ما أنعمت عليه إلا شكرا، أو اقترانه بـ "قد" ليقربه عن الحال المشابه للاسم نحو: ما الناس إلا قد عبروا. (ابن القر داغي)

(٢) و الحديث في مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح بلفظ "إلا أتى".

[غير، سوى]

[٤٣١] ﴿وَاسْتَشْنِ مَجْرُورًا بغيرِ وَسِوَى وَلِيُعْرَبَا كَمَا تَلَا إِلَّا سِوَى﴾

من أدوات الاستثناء "غير" و "سوى"^(١)، ويستثنى بهما اسم مجرور باضافتهما إليه، وتعربان بما يستحقه المستثنى يالا في ذلك الكلام [وهو كالاتي]:

فيجب لهما النصب في الكلام الموجب التام نحو: "قام القوم غير زيد، و سواه"^(٢).

و يترجح الاتباع في التام الغير الموجب نحو: "ما قام القوم غير زيد، و سواه"^(٣) بالاتباع راجحا و النصب مرجوحا.

و يجب النصب عند الأكثر في المنقطع نحو: "ما سافرت القافلة غير حمار، و سواه"، و في السابق نحو: "ما جاءني غير زيد، أو سواه أحد".

و يعطي لهما في التفرغ ما يستحقه العامل و المتقدم عليهما نحو: "ما قام غير زيد و سواه" بالرفع، و "ما رأيت غيره و سواه" بالنصب^(٤). و سبق الكلام على ظرفية سوى.

قوله (مجرورا) نعت لمحذوف أي: اسما، و الباء متعلقة بالأمر.

و نائب الفاعل بـ (يعربا) عائد على (غير) و (سوى). و مجرور الكاف مقدر، و الجار و المجرور صفة لمقدر أي إعرابا بإعراب ما تلا "إلا".

و (سوى) بالفتح و القصر للضرورة حال من المشبه و المشبه به أي حالة كونهما مستويين تحقيق للمراد، لأنه لا يلزم من التشبيه المساوات.

(١) أدوات الاستثناء أربعة: أحدها: حرف مثل إلا. ثانيها اسم مثل غير و سوى. و سيأتي ثالثها، و رابعها.

(٢) فغير: مستثنى منصوب وجوبا، و زيد: مضاف إليه مجرور؛ فأعربت (غير) إعراب المستثنى يالا في قولك: قام القوم إلا زيدا. وكذلك (سوى) إلا أن سوى لا تظهر عليها الحركات؛ لأنها مقصورة. (شرح ألفية)

(٣) فغير: مستثنى مرفوع، و زيد: مضاف إليه مجرور؛ و بذلك تكون (غير) قد أعربت إعراب المستثنى يالا في نحو قولك: ما قام أحد إلا زيد. وكذلك "سوى". (شرح ألفية)

(٤) فغير: فاعل في المثال الأول، و مفعول به في الثاني و ذلك هو إعراب المستثنى يالا في نحو قولك: ما قام إلا زيد، و ما رأيت إلا زيدا. (شرح ألفية)

[لَيْسَ ، لَا يَكُونُ]

﴿٤٣٢﴾ لَا يَكُونُ لَيْسَ ^(١) نَصَبٌ حِيْمَا ﴿٤٣٢﴾

من أدوات الاستثناء "ليس" و "لا يكون"، والمستثنى بهما واجب النصب على أنه خبرهما، واسمهما ضمير مستتر عائد على البعض المفهوم من كلية الكلام السابق، أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق نحو: "قام القوم لا يكون زيداً أو ليس زيداً".

قوله (نصب) مبتدأ و المسوغ الإضافة المنوية أي: نصب المستثنى، و جملة (حتماً) خبر، و الباء متعلقة بنصب، و إن كان مصدراً مؤخراً، لأن الظرف يغتفر فيه ذلك، و ليس معطوفة بأداة مقدرة.

[خَلَا ، عَدَا]

﴿٤٣٢﴾ كَذَا خَلَا عَدَا ^(٢)، أَوْ اجْرَزُ بِهِمَا ﴿٤٣٢﴾

﴿٤٣٣﴾ وَ بَعْدَ مَا انْصَبَ وَ انْجَرَّ نَدْرَا وَ ذَانِ فِعْلَانِ إِذَا لَمْ يَجْرُ ^(٣) ﴿٤٣٣﴾

(كذا خلا ...) مبتدأ و خبر، و الإشارة راجعة إلى نصب المستثنى بهما، لا بقيد التحتم بدليل قوله (أو اجرر بهما) المعطوف على قوله (كذا ...) الخ لكونه في معنى انصب بهما فتقول: "قام القوم خلا أو عدا زيداً"، و القول فيهما كالقول في ليس، و لا يكون، أو "عدا زيد" بالجر، و هل هما أي خلا و عدا- متعلقان أو لا؟ قولان.

و جواز الوجهين مقيد بما إذا لم تتقدم عليهما ما المصدرية، فإن تقدمت وجب النصب نحو: (أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ ...) و نحو: (ثُمَّلُ النَّدَامَى مَا عَدَانِي؛ فإتني ...)، و هو معنى قوله (و بعد ما انصب)، (و انجراز) مبتدأ سوغ ذلك الإضافة المنوية أي: و انجرار المستثنى بهما، و جملة (ندر) خبر

(١) ذكر القسم الثالث من أدوات الاستثناء، وهو ما كان فعلاً. (دليل السالك)

(٢) ذكر القسم الرابع من أدوات الاستثناء، وهو ما كان متردداً بين الفعلية والحرفية. (دليل السالك)

(٣) كُلٌّ من الأذاتين (خَلَا، وَعَدَا) تَكُونُ فعلاً، و حرفاً. فإن كانتا فعلين نُصِبَ المستثنى بعدهما على أنه مفعول به نحو: قام القوم خلا زيداً، وقام القوم عدا زيداً، وفاعلهما ضمير مستتر وجوباً تقديره (هو) يعود على البعض المفهوم من القوم، والتقدير: خلا بعضهم زيداً، وعدا بعضهم زيداً. وإن كانتا حرفين كان المستثنى مجروراً بهما على اعتبار أنهما حرفاً جرّ نحو: قام القوم خلا زيد، وقام القوم عدا زيد. (دليل السالك)

أي و الموضوع بحاله و هما بعد ما لكنها حينئذ زائدة. و (ذان) -أي خلا و عدا- مبتدأ، و (فعلان) خبره، و الجملة دليل جواب قوله (إذا لم يجزرا)، و احترز به ممّا إذا جرّا فإنهما حينئذ حرفا جر.

[حَاشَا]

[٤٣٤] ﴿ وَكَخَلَا حَاشَا حَاشٍ وَمَا لَا تُصْحِبْنَ وَأُولُنَّ مُوهِمَا ^(١) ﴾

و (كخلا حاشا...) مبتدأ و خبر، و التشبيه في أن المستثنى بها يجوز فيه الوجهان ^(٢).

و فيها ثلاث لغات: إثبات الألفين. و إسقاط الأولى. و إسقاط الثانية. و ظاهره كالخلاصة أن هذه اللغات في الاستثنائية، و ليس كذلك، بل تنزيهية الآتية، لكن قال الدماميني: إنه جاء الاستثناء بمحذوفة الألف الثانية قليلا كقوله:

حشى رهط النبي، فإن فيهم بحوراً، لا تكدرها الدلاء

و نبّه بقوله (و ما لا تصحبين) على أن "حاشا" تفارق خلا و عدا في أنها لا تدخل عليها ما، ف (ما) مبتدأ، و (لا تصحبين) بنون التوكيد الخفيفة خبره، و الرابط مستتر، و المفعول مقدّر أي: لا تصحبينها - أي: حاشا- و إن جاء ذلك أول كقوله:

رأيتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قَرِيشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالَا ^(٣)

قال في الشرح اللمحة: "حاشا" فيه فعل متعد متصرف من حاشيته بمعنى استثنيته، و اشتقاقه من الحاشية، كأن المراد أنك أخرجته منه، و عزلته عنه. انتهى.

و أما حديث «أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ» ^(٤) ف "ما حاشا فاطمة" ليس من كلامه عليه

(١) أي: أن "حاشا" شبيهة بـ خلا في كل أحكامها، لكن لا تجيء "ما" قبل حاشا -و ما ورد أول-، ثم ذكر أن فيها

لغات: (حشا) بحذف الألف الأولى، (و حاش) بحذف الألف الأخيرة. (دليل السالك)

(٢) حاشا تُستعمل فعلا فينتصب ما بعدها على أنه مفعول به، وتستعمل حرفا فيَجَرُّ ما بعدها؛ يقولون: قام القوم حاشا زيدا، و حاشا زيدا. (شرح الفية)

(٣) الشاهد فيه: قوله "ما حاشا قريشا" حيث دخلت "ما" المصدرية على "حاشا" و ذلك قليل، و الأكثر أن تتجرد منها. (محمد الكزني)

(٤) مسند احمد ٥٤٤٩.

الصلاة والسلام، وإنما هو من كلام الراوي، وما نافية بدليل أنه في معجم الطبراني: «ما حاشا فاطمة ولا غيرها». وهذا معنى قوله (وَأَوَّلَنَّ موهما) بالنون المشددة.

[استعمال حاشا فعلا متصرفا]

[٤٣٥] وَقَدْ يَجِيءُ فِعْلًا لَهُ تَصَرُّفٌ وَاسْمًا كَتَنْزِيهِهِ^(١) بِنَاهُ يُؤَلَّفُ ۞

فاعل (يجيء) حاشا، و (فعلا) حال منه، و جملة (له تصرف) صفة فعل. أي: قد تجيء حاشا في غير الاستثناء فعلا متصرفا تقول: حاشيته بمعنى استثنائه، و منه قول الراوي: «ما حاشا فاطمة»، و قول النابغة: (... و لا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ)^(٢).

[استعمال حاشا اسم مصدر]

قوله (و اسما) عطف على (فعلا)، و (كتنزيه) نعت له، و التشبيه في المصدرية و المعنى. و هذه هي التي فيها اللغات الثلاث^(٣)، و قد قرئ بها في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا حَاشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ١٦]. و ذهب المبرد إلى فعليتها. و يدل على اسميتها قراءة ابن مسعود "حاش الله" بالإضافة مثل سبحانه الله، و قراءة أبي السَّمَّال "حاشاً لله" بالتنوين، مثل رعيًا لزيد، فالوجه في قراءة من لم ينون أنها مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظا و معنى، و هذا معنى قوله (بناه يؤلف).

(١) قوله (و اسما كتنزيه) و زعم بعض أنه اسم فعل بمعنى (انبرء) أو (برئت). و ردّ بأنها يعرب في بعض اللغات بدليل لحوق التنوين بها، وفيه أنه فليكن للتذكير كما في صه. (ابن القره داغي)

(٢) الشاهد فيه قوله: "أحاشي": حيث جاء بالفعل المضارع من "حاشى"، فدل على أنه فعل متصرف. (محمد الكزنى)

(٣) تأتي "حاشا" على ثلاثة أحوال:

- أ- استثنائية: وهي فعل جامد، وقد تأتي حرفا وقد سبق الكلام عليها.
- ب- تنزيهية: تدل على التنزيه الخالص وتبرئة ما بعدها من سوء. والصحيح أنها اسم مرادف لكلمة "تنزيه" التي هي مصدر "نزه".
- ت- أن تكون فعلا متعديا متصرفا بمعنى أستثني. و تكتب ألفها الأخيرة ياء في هذه الحالة. (مصباح السالك)

[بَيْدًا]

[٤٣٦] ﴿وَبَيِّدَ فِي مُنْقَطِعٍ كَغَيْرِ عَنْ لَازِمٍ نَصْبٍ وَإِضَافَةٍ لِأَنَّ﴾

(بيد) مبتدأ، و (كغير) خبر، و (في منقطع) متعلق بالاستقرار، نته به على أنها وإن كانت كـ "غير" إلا أنها أخص منها، لأن غير تستعمل في الاستثناء المتصل والمنقطع، و "بيد" لا تستعمل إلا في المنقطع. قوله (عن) أي: عرض ذلك فيها، أشار به إلى أن ذلك غير لازم لها، لأنها قد تستعمل بمعنى من أجل كقوله:

عمدا فعلت ذاك بيد أتي أخاف إن هلكت أن ترني

قوله (لازم نصب) خبر ثان، و النصب حال من المنتقل للظرف، و صريحه مع قوله (كغير)، و هو ظاهر كلام غيره .

قال الدماميني: و قد كنت قديما أقول: لو قيل: إنها حرف استثناء كإلا لم يبعد حيث وقفت على توضيح المصنف الموضوع للكلام على إعراب مشكلات البخاري فوجدته قال فيه: و المختار عندي في (بيد) أن تجعل حرف استثناء و يكون التقدير في قوله ﷺ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ بَيِّدَ كُلِّ أُمَّةٍ أَوْثُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا»^(١) على هذه الرواية «إلا كل أمة» الخ على معنى لكن، لأن معنى إلا مفهوم منها، و لا دليل على اسميتها، هذا كلامه. و فيه وجه آخر يتنبه له، و هو أن مقتضي ما قرره أن تكون الجملة الاسمية الواقعة بعده في محل نصب على الاستثناء المنقطع، فتزاد في الجمل التي لها محل من الإعراب الجملة المستثناة، كما نته عليه ابن هشام.

قوله (وإضافة) عطف على (نصب)، نته بها على أن (بيد) أخص من "غير" من جهة أنها لا تقع مرفوعة و لا مجرورة، و من جهة أنها لا تقطع عن الإضافة، و من جهة أنها لا تضاف إلا لـ (أن) مع صلتها كقوله ﷺ: «أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ بَيِّدَ أَتِي مِنْ قُرَيْشٍ وَ اسْتَرْضَعْتُ فِي بَنِي سَعْدِ»^(٢). و في البديع أنها في الحديث بمعنى من أجل، و الجمهور على أنها بمعنى "غير" على حد قوله:

(١) رواه البيهقي رقم (٤٤٢).

(٢) ذكره الفتنى في تذكرة الموضوعات (٨٧) و السيوطي في الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة (٢٣).

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سَيُوفَهُمْ بِهِنَ فُلُولٍ مِنْ قِرَاعِ الْكِتَابِ

و نحو قوله عليه الصلاة والسلام « نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَبْدَأُ كُلُّ أُمَّةٍ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا ».

و قد استعملت "غير" مضافة إلى أَنْ و صلتها كما في الرواية المتقدمة، وخرّجها ابن مالك على أن الأصل: يَبْدَأُ أَنْ كُلُّ أُمَّةٍ أَوْتُوا، فحذفت أَنْ، و بطل عملها، و أضيفت (يبدأ) إلى المبتدأ و الخبر اللذين كانا معمولين لأن قال و هذا الحذف نادر، و لكنه غير مستبعد في القياس على حذف أَنْ، فإنها أختان في المصدرية. انتهى المراد من كلامه.



﴿ مَسْأَلَةٌ ﴾

يَبَيِّنُ فِيهَا أَنَّ اسْتِعْمَالَ "غَيْرٍ" فِي الِاسْتِثْنَاءِ عَارِضٌ، وَأَنَّ "إِلَّا" قَدْ تَخْرُجُ عَنْهُ، وَأَنَّهُ قَدْ يُجَابُ مَا بَعْدَ غَيْرٍ وَإِلَّا.

[الأصل في استعمال غير]

[٤٣٧] ﴿ الْأَصْلُ فِي غَيْرِ مَجِيئِهَا صِفَةً ^(١) لِغَيْرِ مَعْرِفَةٍ ^(٢) ﴾

(الأصل) مبتدأ، و (في) متعلقة به، و (مجيئها) خبره، و (صفة) حال، و (لغير معرفة) متعلق بصفة، و ما بينهما اعتراض.

أي: الأصل فيها أن يوصف بها اسم غير معرّف، لأنها تدل على مغايرة ما قبلها لما بعدها. ثم قد يكون الموصوف بها نكرة محضة نحو: ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ [فاطر: ٣٧]. و قد يكون معرفة لفظا نكرة معنى نحو: ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧]، فإن الموصوف بها {الذين} وهم جنس مبهم، لا قوم بأعيانهم.

(١) قوله: (مجيئها صفة) أي: لا للاستثناء عكس إلا و حينئذ يعرب كالموصوف لا كمدخول إلا. (ابن القره داغي)

- استعمال (غير) في باب الاستثناء قليل. والأصل في استعمالها أن تقع صفة.

- والفرق بين (غير) إذا كانت صفة وبينها إذا كانت استثناء، أنها إذا كانت صفة لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئا ولم تتف عنه شيئا لأنه مذكور على سبيل التعريف، فإذا قلت (جاءني رجل غير زيد) فقد وصفته بالمغايرة له و عدم المماثلة، و لم تتف عن زيد المجيء و إنما هو بمنزلة قولك: جاءني رجل ليس بزيد. و أما إذا كانت استثناء فإنه إذا كان قبلها إيجاب فما بعدها نفي و إذا كان قبلها نفي فما بعدها إيجاب لأنها ههنا محمولة على (إلا) فكان حكمها كحكمه. (معاني النحو)

(٢) و لعدم تعرفها بالإضافة لا توصف بها إلا النكرة. (المواهب الحميدة)

[استعمال إلا صفة و شروطها]

- [٤٣٧] وَ حَمَلُوا إِلَّا ﴿١﴾
 [٤٣٨] بِشَرْطِ ذِكْرِهِ ^(١) وَ سَبْقِهِ وَأَنْ يَصِحَّ الْإِسْتِثْنَاءُ حَيْثُ الْوُصْفُ عَنْ ﴿٢﴾
 [٤٣٩] وَ زَادَ قَوْمٌ شَرْطَهُ الْجَمْعِيَّةَ وَ مِثْلُ نَكْرِ ذُو أَلِ الْجِنْسِيَّةِ ﴿٣﴾

قوله (و حملوا إلا) عليها أي: على غير، فوصفوا بها و نقلوا إعرابها لما بعدها، لكونها على صورة الحرف، و للوصف بها شروط:

أحدها: أن يكون الموصوف منكرًا، و علم ذلك من كونها محمولة على غير التي لا توصف بها المعرفة. و ثانيها: أن يكون المذكور، فلا يجوز "جاءني إلا زيد"، و ستر ذلك أن الوصف يالا على خلاف الأصل فاشتراط لموصوفها أن يكون ظاهرًا.

و ثالثها: أن يكون متقدما عليها، فلا يجوز تأخرها عنها، و تنصب هي حالا عنه لعدم أصالتها في الوصفية. و هذا معنى قوله (بشرط ذكره و سبقه).

و رابعها: أن يصح الاستثناء ^(٢) نحو "عندي درهم إلا دائق"، لأنه يجوز إلا دائقًا، و يمتنع إلا جيد، لأنه يمتنع إلا جيدا، و هذا تخالفها فيه (غير)، فيجوز عندي درهم غير جيد.

(١) قوله (و حملوا) أي: حملوا كلمة (إلا) على (غير) إن كان موصولا بغير المعرفة أي النكرة و وجه حمل كل منهما على الآخر اشتراكهما في معنى المغايرة و إن كانت في إلا بالنفي و الاثبات و في غير بالذات و الصفة. قوله (بشرط ذكره) و مما فرق به بينهما أنه يجوز في تابع مدخول (غير) مراعاة المعنى لا للفظ بأن يقال (ما قام غير زيد وعمرو) بالرفع و الجر بخلاف تابع مدخول (إلا) فإنه لا يجوز فيه إلا مراعاة اللفظ و فيه أنه صرح عصام الشارح بجواز مراعاة اللفظ و المعنى في تابع مدخول كل منهما. (ابن القره داغي)

(٢) هذا معنى قوله : (و أن يصح الاستثناء حيث الوصف عن). + و معنى ذلك أنه لا يجوز أن تقع صفة إلا في المواضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء، فلا يجوز أن تقول (أقبل رجل إلا لثيم) بمعنى غير لثيم و لك أن تقول: عندي درهم إلا دائق (لأنه يجوز أن تقول) عندي درهم إلا دائقًا، و يمتنع عندي درهم إلا جيد. و معنى (عندي درهم إلا دائق) بالاتباع عندي درهم كامل أي عندي درهم و ليس دائقًا و الدرهم ليس دائقًا. و على الاستثناء يكون المعنى عندي درهم إلا سدسًا لأن الدائق سدس درهم. (معاني النحو)

قال في المغني: وقد يقال هذا مخالف لقولهم في ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الأنبياء: ٢٢].
يعني: أنهم قالوا: {إلا} فيها صفة لا استثناء، لتعذر فيها من جهة أن النكرة في سياق الإثبات لا يستثنى منها. و النفي المعنوي المستفاد من لو قال ابن الحاجب لا يجري كاللفظي إلا في «قلما» و «قل رجل»، و «أبى» و متصرفاته.

قال في المغني: و شرط ابن الحاجب في وقوع (إلا) صفة تعذر الاستثناء، و جعل من الشاذ قوله:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ

قال الرضي: و مذهب سيبويه جواز وقوع "إلا" صفة مع صحة الاستثناء، قال: يجوز في قولك: "ما أتاك أحد إلا زيد" أن يكون إلا زيد بدلا و صفة، و عليه أكثر المتأخرين، و قوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] قال سيبويه: لا يجوز ههنا إلا الوصف، و لا يجوز الاستثناء يعني للإيجاب. انتهى.
قلت: و الفرق بين "لو" و غيرها ممّا يفيد النفي معنى أن لو تتضمن شرطية مدخولها لما بعده إيجابا، كما تقدم توضيحه في بحث إذا، و بهذا يجاب عن بحث الدماميني مع المغني الذي سلمه الشمني، و قد تبين حينئذ أن الصواب كما هو رأي سيبويه عدم اشتراط صحة الاستثناء أو تعذره.

و خامسها: أن يكون جمعا^(١) أي: ما يدل على الجمعية، سواء كان جمعا كرجال، أو لا كقوم، و رهط، و إنما اشترط ذلك ليوافق حالها صفة حالها أداة استثناء، و ذلك أنه لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظا أو تقديرا، فلا تقول في الصفة: جاءني رجل إلا زيد، بخلاف غير، و ما في المغني من أن ما بعد إلا إن طابق موصوفها فالوصف مخصص و إن خالفه بأفراد أو غيره فمؤكد مبني على عدم اشتراط هذا الشرط، لكنه يخالف ما مرّ عنه من اشتراط صحة الاستثناء، إذ لا يستثنى من المفرد.

فإن قلت: قد تقدم أنه على الاستثناء عندي درهم إلا دانقا. قلت: قال الشمني: المتكلم بهذا مقرر بدرهم كامل، لأن الدرهم لمّا كان ستة دنانق لم يطابق ما بعد إلا لما قبلها فكان الوصف مؤكدا لا مخصصا. انتهى.

و اشترط ابن الحاجب كون الجمع المنكر غير محصور و هو كاشتراط التنكير مبني على اشتراط تعذر الاستثناء فافهم.

(١) هذا معنى قوله: (وزاد قوم شرطه الجمعية).

قوله (شرطه الجمعية) مبتدأ وخبر، و الجملة محكية بـ (زاد)، لتضمنه معنى قال على رأي من يجيز الحكاية بما ذكر، أو يقرأ (شرطه) بالنصب على نزع الخافض .
 و كما توصف النكرة المحضة بإلا يوصف بها المعرف بال الجنسية^(١) لأنه نكرة معنى كقوله:
 أقيمت فالقَتْ بَلَدَةٌ بعد بَلَدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا^(٢)
 و يجوز في البيت أن تكون (إلا) للاستثناء، و ما بعدها بدل من الأصوات، لأن في قليل معني النفي.
 و هذا معنى الشطر الأخير.

[حكم حذف المستثنى]

[٤٤٠] وَ حَذَفُ تَالِي غَيْرٍ أَوْ إِلَّا وَضَحَ مِنْ بَعْدِ لَيْسَ لَا سِوَاهَا فِي الْأَصَحِّ

يجوز حذف المستثنى بشروط و هي:

١- أن يعلم بقرينة. ٢- و أن يكون بعد "غير" أو "إلا". ٣- و أن تكون غير و إلا بعد ليس تقول: "قبضت عشرة ليس غير^(٣)" بالضم والفتح، و "ليس إلا".

قوله (و حذف تالي غير) مبتدأ، (أو إلا) عطف على غير، و هذا أحد الشروط، و جملة (وضح) خبر المبتدأ، و (من بعد ليس) حال من (غير) و (إلا)، و (لا سواها) عطف على (ليس).

و قد اشتهر على السنة المعربين قولهم: يجوز كذا لا غير. و حكى في المغني بأنه لحن، و إلى هذا أشار بقوله (في الأصح). و الصواب أن الأصح جواز ذلك، و قد أنشد عليه ابن مالك في شرح التسهيل:

جواباً به تتجوا اعتمد فورئنا لعن عملي أسلفت لا غير تُسأل^(٤)

(١) هذا معنى قوله (و مثل نُكْرٍ ذُو أَلِ الْجِنْسِيَّةِ).

(٢) الشاهد فيه قوله: "إلا بغامها" حيث وقعت "إلا" اسماً بمعنى "غير"، وهي وصف لجمع شبيه بالنكرة لأنه مقترن بـ "أل" الجنسية. (حسن حمد)

(٣) أي: ليس المقبوض غير ذلك. أو ليس غير ذلك مقبوضاً. (المطالع السعيدة)

(٤) الشاهد في قوله: "لا غير تُسأل" حيث وقعت "غير" منقطعة عن الإضافة لفظاً بعد "لا" النافية، وهذا جائز عند ابن الحاجب والفيروزبادي، و غير جائز عند السيرافي وابن هشام. (حسن حمد)

﴿ الْحَال ﴾

[تعريف الحال]

[٤٢١] ﴿ الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ ^(١) ﴾

قوله (وصف) جنس شامل للمراد وغيره. والمراد بالفضلة ما يأتي بعد تمام الجملة لا ما يستغني عنه، وهو قيد مخرج للخبر في نحو "زيد قائم". و (مفهم في حال) قيد ثان مخرج للنعت والتمييز في نحو "لله دره فارساً" ^(٢)، وفسره المصنف بقوله: مبين لحالة صاحبه أي: الهيئة التي هو عليها. وفيه أن هذا التفسير لا يتناول المؤكدة.

وأسقط قول الخلاصة «منتصب» لما أورد عليه من إفضائه إلى الدور، وقد ذكرنا في باب الفاعل من حاشيتنا تحقيق الجواب عنه بغير ما تكلفه الشروح.

قوله (في حال) هو نظير ما في الخلاصة، وقد قال فيه ابن هشام: هو بغير تنوين على الحكاية. و قال في موضع آخر: حال غير منون، لأن ابنه قال: أي في حال كذا، وقوة هذا تعطي أنه مضاف. انتهى. قلت: هذه الإضافة وإن كان المعنى في الواقع عليها لكن لا حاجة في التعريف إلى اعتبارها.

(١) مثال ذلك: حضر الضيف ماشياً، فـ(ماشياً) حال من الفاعل. وهو وصف، لأنه اسم فاعل، وفضلة: لأنه ليس ركناً في الإسناد، فهو زائد على المسند (حضر) والمسند إليه (الضيف)، ويثنى هيئة الاسم الذي قبله، فيصح، أن يقال: كيف جاء الضيف؟ فيقال: ماشياً. (دليل السالك)

- قوله (فضلة) يخرج النعت والتمييز في نحو "لله دره فارساً"، والمراد بالوصف أعم من الحقيقي والتأويلي فشمّل الجملة والحال الجامد لتأويل كل بالمشتق. والمراد من الفضلة أنه ليس بركن من الكلام، وليس المراد به ما ليس موقوفاً عليه الكلام، فلا يرد قوله تعالى {وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالً} [النساء - ١٤٢]. ولم يزد منتصب لنلا يرد أن هذا التعريف دوريّ لأنه تعريف بالحكم وهو يتوقف على تصور المحكوم عليه حتى يحتاج إلى الرفع بأن الحكم متوقف على تصويره بوجه ما، لا بالحد، أو بأنه خبر مبتدأ محذوف وهو جملة معترضة. (ابن القره داغي)

(٢) ففارساً: تمييز مشتق لا حال - على الصحيح - لأنه لم يقصد به الدلالة على الهيئة، بل المقصود التّعجب من فروسيته فهو لبيان المتعجب منه لا لبيان هيئته. وكذلك في قولك: رأيت رجلاً راكباً. فراكباً: صفة مشتقة لا حال؛ لأنه لم يسبق للدلالة على الهيئة، بل لتخصيص الرجل. (شرح ألفية)

[الغالب في الحال أن يكون مشتقا و منتقلا]

﴿ ٤٤١ ﴾ وَ الْإِسْتِقَاقُ وَ النَّقْلُ قُفِي ﴿

﴿ ٤٤٢ ﴾ فِيهِ كَثِيرًا، وَ اللَّزُومُ شَاعَ فِي مُؤَكِّدٍ

أي: الغالب في الحال أن تكون مشتقة، لأنها صفة لصاحبها، و منتقلة^(١) أي: غير لازمة^(٢). قال في التصريح نقلا عن أبي البقاء: لأنها مأخوذة من التحوّل و هو التنقل. انتهى. قلت: فيه نظر، إذ المأخوذ من ذلك لفظ "الحال" و ليس الكلام فيه، فالصواب أن يوجه ذلك بأن المراد منها التقييد، و إنما يحتاج إلى التقييد بما يوجد تارة و يفقد أخرى، فافهم.

و شاع مجيئها لازمة^(٣) في باب التأكيد^(٤)، سواء كانت مؤكدة لعاملها نحو ﴿ وَ يَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا ﴾ [مريم: ٣٣]، أو لصاحبها نحو: ﴿ لَا مَنَ مَنَ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس: ٩٩]، لَأَنَّ {مَنَ} من صيغ العموم، أو لمضمون جملة قبلها نحو: "زيد أبوك عطوفا".

قوله (قُفِي) بالبناء للمفعول خبر (الاشتقاق و النقل)، أفرد الضمير باعتبار. و الضمير المجرور بنفي للحال، لأنه يجوز تذكيرها و تأنيثها.

(و اللزوم شاع) مبتدأ و خبر، و (في) متعلقة بشاع. و (مؤكّد) بصيغة اسم الفاعل نعت لمحذوف أي: في حال مؤكّد. و قد جاءت لازمة في غير التأكيد نحو قولهم: "خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيَّهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا"، و نحو: ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ [آل عمران: ١٨].

(١) حَالٌ مُنْتَقِلَةٌ (أي: لا تكون ملازمة للمتصّف بها) فهي تُبَيِّنُ هَيْئَةً صَاحِبَهَا مُدَّةً مُؤَقَّتَةً، ثُمَّ تُفَارِقُهُ فَلَيْسَتْ دَائِمَةً الْمَلَاظِمَةَ لَهُ نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا. فَرَاكِبًا: حَالٌ مُشْتَقَّةٌ مُنْتَقِلَةٌ، فَالرَّكُوبُ لَيْسَ مَلَاظِمًا لَزِيدٍ، بَلْ يَتَّفَقُ عَنْهُ بِأَنْ يَجِيءَ مَاشِيًا. (شرح ألفية)

(٢) هذا معنى قوله (و الاشتقاق و النقل قُفِي فيه كثيرا).

(٣) و حال لازمة و هي التي تكون ملازمة لصاحبها لا تكاد تُفَارِقُهُ، نَحْوُ: دَعَا اللَّهَ سَمِيعًا، وَ نَحْوُ: خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيَّهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا. (شرح ألفية)

(٤) هذا معنى قوله: (و اللزوم شاع في مؤكّد).

[مواضع مجيء الحال جامدة]

- [٤٤٢] ﴿..... وَالْإِشْتِقَاقُ يَنْتَفِي﴾
 [٤٤٣] ﴿لِيُوصِفَهُ^(١) أَوْ قُدِّرَ الْمُضَافُ أَوْ دَلَّ عَلَى أَصْلِ، وَفَرَعَ ذَا رَأْوَا﴾
 [٤٤] ﴿مَجِيئُهُ لِسِعْرِ، أَوْ مُفَاعَلَهُ أَوْ نَوْعٍ،^(٢) أَوْ تَشْبِيهِ، أَوْ مُفَاضَلَهُ﴾

(الاشتقاق ينتفي) مبتدأ و خبر، أي: عن الحال، فتكون جامدة في مواضع:

أحدها: أن تكون موصوفة نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]، وهذه هي المعروفة عندهم بالحال الموطنة، فالحال في الحقيقة الصفة.

ثانيها: أن تكون على تقدير مضاف كقولهم: "وقع المصطرعانِ عدلي، غير" أي: مثلهما، ومنه قول المتنبي:

بدت قمراً و مالئت غصنَ بَانٍ وفاحتُ عنبراً ورنثُ غزالا

و يجوز أن يؤول المنصوب فيما ذكر بما يصح كونه هيئة لما قبله أي: متماثلين و مضيئة و معتدلة و هكذا.

ثالثها: أن تدل على أصالة نحو: ﴿أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١] و "هذه جُبَّتِكَ خَزًّا".

رابعها: أن تدل على تفریع نحو: "هذا حديدك خاتماً".

خامسها: أن تدل على سعر نحو: "اشتريت البرّ مدّاً بدرهم" أي مسعراً بذلك.

سادسها: أن تدل على المُفَاعَلَة^(٣) نحو: "يَعْتَهُ يَدًا يَدٍ" أي: متقابضين، و معناه الحقيقي غير مراد.

سابعها: أن تدل على نوعية نحو: "هذا مالك ذهباً".

(١) قوله (لوصفه) أي: عند توصيفه، و مثله الدال على الترتيب ك: ادخلوا رجلاً رجلاً. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (أو نوع) ك: هذا مالك ذهباً، و مثال التشبيه: هذا زيد أسداً، إن جعل التقدير (كأسد)، وإلا ففيه مجاز مرسل من ذكر الملزوم و إرادة اللازم أعني: الشجاع، أو استعارة مصرحة بجعل الأسد استعارة عن الرجل الشجاع، و حمله على زيد قرينة على مذهب السعد، و عدّ مما ينتفي الاشتقاق لأجل كونه دالا على عدد نحو {فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَزْبَعِينَ لَيْلَةً} [الاعراف - ١٤٢]. ثم إنه يمكن تأويل الكل بالمشتق أعني: متصفا بصفات البشر و مماثلي عدلي حمار و متأصلاً و متفرعاً و مصنوعاً و مسعراً و مناجزة و منوعاً و مشبهاً و مطوراً بطور البسر مثلاً و معدوداً. (ابن القره داغي)

(٣) أي: المشاركة من جَانِبَيْنِ. نحو: يَعْتَهُ يَدًا يَدٍ، أي: مُنَاجَزَةً و مُقَابَضَةً، فديداً: حال جامدة. (شرح ألفية)

ثامنها: أن تدل على تشبيهه نحو: "كُرَّ زَيْدٌ أَسَدًا" ولم يذكر هذه في التسهيل، وهو الصواب، لأنها مسألة تقدير المضاف، ولما ذكرها الرضي وابن هشام لم يذكر مسألة تقدير المضاف.

تاسعها: أن تدل على المفاضلة^(١) نحو: "هَذَا بُشْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رَطْبًا".

وبقى على المصنف مسألة العدد نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، ومسألة الترتيب نحو: "أَلْفَتْهُ بَابًا بَابًا"، و"ادخلوا رجلاً رجلاً"، فالمسائل حينئذ عشرة.

قال ابن هشام: يؤوّل بالمشق منها ثلاثة مسألة: التشبيه، والمفاعلة، والترتيب، وإليها أشار في الخلاصة بقوله: «و في مبدي...» الخ، فإن التأويل فيها بالمشق واضح لا تكلف فيه، والسبع الباقية لا تؤوّل، لأن اللفظ في الثلاث الأول غير مراد معناه الحقيقي بخلاف غيرها، فلا حاجة فيها للتأويل، خلافاً لولده، فمسألة السعر حينئذ ليست من أفراد قولها: «و في مبدي...» الخ حتى يستشكل العطف، خلافاً لمن توهمه من الشراح.

و يفهم من قولها «و يكثر الجمود» أن الحال تجيء جامدة في مواضع أخرى قليلة، وأنها لا تؤوّل بالمشق كمسألة السعر، وهذا الذي ذكره ابن هشام من عدم التأويل بالمشق في بعض المسائل نحوه لابن الحاجب، وأقره الرضي، ومذهب الجمهور أنه لا بد من التأويل بالمشق.

قلت: وهو الظاهر فإن نحو ﴿أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١] لا يصدق فيه الحال عند تحقيق النظر على صاحبها، إذ ليس المراد حال كون "من خلقت" عين الطين، بل المراد حال كونه كائناً، أو مصوراً، أو مأخوذاً من طين، على أن الإنسان وإن كان مخلوقاً من الطين لا يطلق عليه اسم الطين، لأنه ضُمّت إليه أجزاء أخرى، والمركب من الشيء وغيره غير ذلك الشيء، واسم الجزء لا يقال على الكل، وكذا نحو: "هذا بسر أطيّب منه رطباً" فإن المحكوم عليه فيه ذات واحدة بحكمين مختلفين باعتبار عروض صفتين مختلفتين، فالتعدد إنما هو في الصفة العارضة، فليس المعنى هذا حالة كونه عين البسر أطيّب من نفسه، لأن البسر والرطب ذاتان متغايرتان، وإنما المراد هذا حال كونه متصفاً بالبصرية أطيّب من نفسه حال كونه متصفاً بالرطوبة.

(١) الدلالة على طور فيه تفضيل وذلك أن يفضل الشيء في حال على نفسه أو على غيره في حال أخرى نحو "الذهب قلادة أجمل منه خاتماً والذهب قلادة أجمل من الفضة قلادة" فقد فضلت الذهب حال كونه قلادةً عليه حال كونه خاتماً وفضلت الذهب حال كونه قلادةً على الفضة حال كونها قلادة. (معاني النحو)

فإن قلت: الفرق الذي أشار إليه ابن هشام بين المسائل كالبديهي.

قلت: الثابت مطلق الفرق لا عين ما ذكره، وتحقيقه أن المسائل الثلاث يتبادر فيها التأويل من خصوص معنى اللفظ، وغيرها ليست كذلك، لكن لا يلزم من ذلك انتفاء مطلق التأويل، فنقول المسائل الباقية تؤول بمشتق من الكون ونحوه لا من مادتها، ولا من خصوص معناها، ونظيره ما ذكره في مسألة أن المفتوحة إذا كان خبرها جامدا نحو "أعجبني أن زيدا أخوك" من أنها مؤولة بمصدر من الكون. قوله (والاشتقاق ينتفي) مبتدأ وخبر، كما مر. واللام متعلقة بـ (ينتفي). والضمير المضاف له للحال. وقد عطف على (وصف) على التأويل أي: لأن وصف أو قدر المضاف قبله. و (ذا) مفعول مقدم بـ (رأوا). و (مجيئه) -أي: الحال- مبتدأ، والخبر محذوف أي: كذا. وقد علمت أن جميع ما في المتن مندرج تحت كلام الخلاصة، لكن زاد المتن عليها بهذا التفصيل البديع.

[ورود الحال مصدراً]

- [٤٤٥] ❖ وَمَا أَتَى مِنْ مُصَدَّرٍ فَأَوَّلِ ^(١) بِالْوَصْفِ أَوْ حَذْفِ مُضَافٍ يَنْجَلِي ❖
 [٤٤٦] ❖ وَلَا يُقَاسُ فِي الْأَصَحِّ إِلَّا أَنْتَ الْإِمَامُ كَرَمًا وَفَضْلًا ❖
 [٤٤٧] ❖ وَبَعْدَ أَمَّا وَزُهِيرٌ شِعْرًا وَكَوْنُهَا لَيْسَتْ بِحَالٍ أُخْرَى ❖

وَرَدَ في كلامهم مجيء المصدر حالا نحو: "قتلته صبراً"، و "أتيتك ركضاً"، و "طلع زيد بغتة"، وهو كثير، و اختلف النحاة تخريج ذلك: فذهب سيبويه و جمهور البصريين إلى أنه مؤول بالمشتق أي: مَضْبُوراً، و راكضاً، و باغتا، أو مُباغتا. و قيل: إنه على حذف مضاف أي: مثل صبر، و اتيان ركض، و طلوع بغتة ^(٢)، هكذا قال المصنف في الشرح.

و فيه نظر لأن النصب على التأويل الثاني على المفعولية المطلقة، فلا يتفرع ذلك على موضوع المسألة و هو مجيء المصدر حالا، فالصواب أن القائلين بأن ذلك على تقدير مضاف يقدرُون ذا أي: قتلت حال كونه ذا صبر، و قس، و هكذا حكاه في التصريح.

(١) قال (فأول) نكرة أو معرفة لكن وقوع الثانية حالا قليل كـ: أَرْسَلَهَا الْعِرَاقُ أي معاركة لا معتركة كما قيل لأن العراق مصدر المفاعلة. (ص ١٠٨، دهم).

(٢) هذا معنى قوله (وما أتى من مصدر فأول بالوصف أو حذف مضاف ينجلي).

قوله (و ما أتى من مصدر) أي: حالا بقرينة أن الكلام فيها، و (ما) الشرطية مبتدأ، و (أول) جواب الشرط.

ثم قال البصريون و الكوفيون لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملت العرب، و لا يقاس عليه. و المبرد القائل بالقياس يقول: إن النصب بمحذوف على المفعولية المطلقة.

و يستثنى من ذلك ثلاثة أنواع جوزوا القياس فيها:

الأول: ما وقع بعد خبر قرن بأل الدالة على الكمال نحو "أنت الرجل عِلْماً" أي: الكامل في حال علم، فيقال أنت الرجل أدبا و نبلا و حِلْماً، و إلى ذلك أشار بقوله (و لا يقاس في الأصح إلا أنت الإمام كرما و فضلا)، و فيه إشارة إلى رد رأي المبرد إلا أنه يوهم أن المصدر عنده حال، و قد وقع هذا الوهم لابن هشام في التوضيح، و نبّه عليه شارحه في التصريح.

الثاني: ما وقع بعد أمّا نحو: "أمّا عِلْماً فعالم" أي: مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم، و إليه أشار بقوله (و بعد أمّا).

الثالث: ما وقع بعد خبر شُبّه به مُبتدأه نحو: أنت زُهَيْرٌ شعراً فيقال: أنت حاتم جوداً، و الأخنف حلماً، و إليه أشار بقوله (و زهير شعراً)^(١). قوله (إلا أنت) أي: إلا في نحو أنت الخ.

و اختار أبو حيان كون النصب في الأول و الثالث على التمييز، لكنه قال في الأول أنه محجوج لتأويل الرجل بالكامل، و قال في الثالث إنه تمييز لما انبهم من مثل المقدر على حدّ قولهم: "على الثمرة مثلها زُبْداً"، و المعنى: أنت مثل زهيرا شعرا.

قال الدماميني: و فيه نظر، لأنك إذا قلت: "على الثمرة مثلها زبدا" فالمثل هو نفس الزبد، و في قولك "هو مثل زهير شعرا" ليس المثل نفس الشعر، فالأظهر تأويل المخبر به فيه بكمال أي: أنت كامل شعرا،

(١) قال (و زهير شعرا) أي بعد خبر مشبه مبتدئه نحو: أمّا علماً فعالم، و التقدير: مهما يذكر أحد في حال العلم فالمذكور عالم. (ابن القره داغي)

و اختار ابن مالك في الثاني أنه منصوب على أنه مفعول به، و التقدير: مهما تذكر علما فالذي وصف به عالم، و إلى هذا أشار بالشرط الأخير^(١).

و قد زاد على الخلاصة بما ذكره من التأويل، و عدم القياس، و الرد على المبرّد، و القياس في المسائل الثلاث، و خروجها عن موضوع المسألة.

[أحكام الحال في التنكير و التعريف]

[٤٤٨] ﴿وَلَا تُعْرِفُهُ^(٢)، وَ أَوَّلُ مَا وَرَدَ مِنْ عِلْمٍ أَوْ مِنْ مُضَافٍ أَوْ عَدَدٌ﴾

من أوصاف الحال التنكير، و هو لازم لها، لأن المراد منها بيان الهيئة، و هو حاصل بلفظ النكرة، و لنلا تلتبس عند التعريف بالنعته إذا كان صاحبها منصوبا، أو خفي إعرابها، و هو معنى قوله (و لا تعرفه).

و أشار بقوله (و أول ما ورد ...) إلى أن الحال قد تجيء معرفة و يجب تأويلها بالنكرة، و قد جاء ذلك [في مواضع]:

- ١- في العلم كقولهم: جَاءَتِ الْخَيْلُ بِكَادٍ أَي متبذرة [يعني متفرقة]، و بداد علم جنس.
- ٢- و في المضاف نحو: "طَلَبْتُهُ جَهْدِي وَ طَاقَتِي وَ وَحْدِي" أي جاهداً و مطيقاً و منفرداً، و "تَفَرَّقُوا أَيادي سباً" أي: مثل أيادي سباً.
- ٣- و في العدد المضاف إلى ضمير ما تقدم من ثلاثة إلى عشرة نحو: "جاء القوم ثلاثتهم" أي: معدودين بهذا العدد، و هذه لغة أهل الحجاز. و بنو تميم يتبعون ألفاظ العدد لما قبلها في الإعراب توكيداً، و هل يجري ذلك في مركب العدد؟ قيل لا، و الأصح الجواز، فيقال: "جاء القوم خمسة عشرتهم" بالنصب.

(١) أي بقوله: (وَ كَوْنُهَا لَيْسَتْ بِحَالٍ أُخْرَى). + قوله (ليست بحال) لمجنيه على خلاف الأصل، و لأنه بمنزلة النعت، و النعت بالمصدر غير مطرد. و اعترض بأن غاية ذلك ارتكاب المجاز و يكفي فيه سماع النوع، و يدفع بأن هذا اصطلاح النحاة لا البيانين و بأنه مبني على اشتراط ورود السماع بالشخص. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (و لا تعرفه ..) إهدل للالتباس بالصفة حال النصب. و الكوفيون قالوا: إن تضمنت الحال معنى الشرط صح التعريف نحو: زيدٌ الراكبُ أحسنُ منه الماشي، و إلا فلا. (ابن القره داغي)

قال ابن الحاجب: في "ضربتُ زيداً وحده" لا بُعْدُ في أن الشيء يكون لفظه لفظ المعرفة ومعناه معنى النكرة بدليل قولهم: مررتُ برجلٍ مثلك أو ضاربَ زيد. انتهى.

قلت: بل هو مشكل، لأن الألفاظ قوالب المعاني فهي على وفقها، ومقام التعريف غير مقام التنكير، ولو جاز التعبير عن المعنى المبهم باللفظ المعرف من غير بعد لما خصت النكرة بمحل، والنكرة بخلافه، ولا نسلم أن "مثلك" و"ضارب زيد" معرفة لفظاً، ولا يلزم ذلك من إضافتهما إلى المعرفة، فإن إضافة الوصف ومثل لا تعرف، كما هو معروف، وحينئذ فيقال: إن التعريف في الأمثلة المذكورة و شبهها مما ورد ضائع وفي غير محله، والجواب عن إشكال ظاهر كلامهم لا عن ابن الحاجب أن التعريف مراد و واقع في محله، ولا يلزم من تأويل اللفظ بالنكرة ذهابه، لأن النكرة المأول بها لما كانت وصفا مشتقا رافعا للضمير الذي كان مضافا إليه في وحدي ونظائره متضمنا للإسناد والنسبة إليه أفاد ذلك مفاد الإضافة على أن الإضافة فيما ذكر ليست على معنى العهد، إذ ليس المراد في قولهم "طلبته جهدي و طاقتي" الجهد الذي يعرفه المخاطب من المتكلم، والطاقة التي يعهدها منه، وإنما المراد أنه طلب بكل ما يمكنه، و يقدر عليه، سواء كان مقدار جهده و طاقته معروفا عند المخاطب، أو لا، فهي مفيدة للتخصيص فقط، و قد نصّ القزويني و السعد على هذا الاستعمال للإضافة، و مثل هذا الجواب جار في "جاء القوم ثلاثهم"، و علم الجنس معروف ما فيه، و أما قولهم: "و جاؤا الجماء الغفير"^(١) قال فيه جنسية، كما قال الرضي.

نعم لو جاء في كلامهم نحو "جاء زيد الراكب فرسا" لم يصح أن يقال: إنه مؤول براكب، لنلا يفوت معنى القيد، لكنه لم يجيء، إن قلت: على الأول تكون الحال معرفة لفظاً ومعنى.

قلت: لأن المقصود التقييد بالمنسوب لضمير المتكلم، و ذلك تقييده النكرة المشتقة و المعرفة الجامدة، فأنابوا الثانية عن الأولى للقريظة الواضحة، و هي أن الحال لا بد أن تكون نفس صاحبها في المعنى، و ظاهر كلامهم لاسيما عبارة الخلاصة و نظيرها أن التعريف صوري و غير مقصود أصلاً، و قد عرفت ما فيها.

(١) مثل عربي، قال في اللسان: أي جاءوا بجماعتهم الشريف والوضيع ولم يتخلف أحد وكانت فيهم كثرة. (تحقيق على مغني لبيب)

اوقوع صاحب الحال نكرة بمسوغ

[٤٤٩] ﴿ وَلَا تُنْكِرْ صَاحِبًا لَهُ بَدَا غَالِبًا إِلَّا بِمُسَوِّغٍ اِبْتِدَا ﴾

لما كانت الحال في المعنى خبرا عن صاحبها أشبه صاحبها المبتدأ فلم يجرز تكثيره في الغالب إلا بشيء من مسوغات الإبتداء بالنكرة كالنفي نحو: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾^(١) [الحجر: ٤]، والنهي نحو:

لَا يَزَكِّنْ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعْدِ مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ^(٢)

و الاستفهام نحو:

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا؟^(٣)

و الوصف نحو:

نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلِكَ مَا خِرَ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا^(٤)

و الإضافة نحو: ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ ﴾ [فصلت: ١٠]. و العمل نحو: "مررت بضارب هنذا قائما". و العطف نحو: "جاء رجلٌ وزيدٌ ضاحكين".

قال في الشرح: و من النادر قولهم: "عَلَيْهِ مَائَةٌ يَبِضًا"، وفيه أن مسوغ الإبتداء بالنكرة هو مسوغ مجيء الحال منها، و هو الإخبار بالظرف، و يسأل لذلك بحديث رسول الله ﷺ «قاعداً و صلى وراءه رجالاً قياماً»^(٥).

و قد ظهر أن المتن أخص من الخلاصة، و أشمل.

و صورة التأخير التي فيها نحو: "في الدار جالسا رجل" المسوغ فيها الإخبار بالظرف المختص.

(١) وجه الاستشهاد: مجيء جملة "لها كتاب معلوم" حالا من "قرية" النكرة لأنها مسبقة بالنفي. (مصباح السالك)

(٢) وجه الاستشهاد: مجيء "متخوفا" حالا من قوله "أحد"؛ وهو نكرة؛ والذي سوغ مجيء الحال من النكرة، وقوع هذه النكرة بعد النهي. (مصباح السالك)

(٣) وجه الاستشهاد وقوع "باقيا" حالا من "عيش" و هو نكرة، و سوغ ذلك وقوع النكرة بعد الاستفهام. (مصباح السالك)

(٤) وجه الاستشهاد: مجيء "مشحونا" حالا من النكرة "فلك" والذي سوغ مجيئها من النكرة: أنها -أي النكرة- وصفت قبل مجيء الحال منها بـ "ماخر". (مصباح السالك)

(٥) رواه مالك.

أنواع صاحب الحال

- [٤٥٠] ﴿تَأْتِي مِنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ^(١) أَوْ مُبْتَدَأً، أَوْ ذِي إِضَافَةٍ رَأُوْا﴾
 [٤٥١] ﴿مُضَافُهُ الْعَامِلَ^(٢) قِيلَ أَوْ يُرَى جُزْءاً لَهُ أَوْ مِثْلَهُ، وَاسْتَنْكِرَا﴾

أي: يجيء الحال من الفاعل و من المفعول^(٣)، و هو واضح.

و تجيء عند سيبويه من المبتدأ نحو: "في الدار جالسا رجل"، و "فيها رجل قائما"، و هو الصحيح بناء على أنه يجوز أن يكون العامل في الحال غير العامل في صاحبها، و هو الصحيح.

و تأتي [الحال] من المضاف إليه، و هو المراد بـ (ذي إضافة) بقرينة ما بعده، و لا يجوز ذلك مطلقا بل في ثلاث صور:

إحداها: أن يكون المضاف صالحا للعمل في الحال نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾^(٤) [يونس: ٤] و "هذا شاربُ السَّويق ملتوتا"^(٥)، و هذا معنى قوله (مضافه العامل).

(١) قوله (و المفعول...) إيه الواو بمعنى أو، و ليس لمنع الخلو لمجيئه من المبتدأ، و لا لمنع الجمع لقولنا: ضربت زيدا قائمين، و لا لهما، و هو ظاهر، فظهر من هذا أن انحصار المنفصلة في الحقيقة و مانعة الجمع و مانعة الخلو باعتبار الاقسام المشهورة إذ قولنا: زيد إما قائم أو كاتب ليس أحدها. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (مضافه العامل) أي من حيث إنه كالفعل، فلا يرد أن كل مضاف عامل فيه على بعض المذاهب. و وجه الاشتراط أن اتحاد الحال وصاحبها عاملا شرط، و على الأول العامل فيهما المضاف، و على الأخيرين عامل المضاف بناء على أنه في حكم المضاف. (ابن القره داغي)

(٣) نحو: جاء زيد ضاحكاً، فضاحكاً حال من الفاعل، ونحو: باع عمرو الحصان مسرجاً، فمسرجاً حال من المفعول به.

(٤) وجه الاستشهاد: مجيء "جميعا" حالا من "كم" المضاف إليه، و مرجع: مصدر ميمي بمعنى الرجوع؛ و هو عامل النصب في الحال؛ ومثله: أعجبني انطلاقك منفردا. (مصباح السالك)

(٥) وجه الاستشهاد: مجيء "ملتوتا" حالا من السويق المضاف إليه، و شارب: اسم فاعل، عامل النصب في الحال. و السويق: ما يتخذ من القمح والشعير، و الملتوت: من لت السويق؛ سحقه وبله وبسه بالماء. (مصباح السالك)

و الثانية: أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه نحو: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾^(١) [الحجر: ٤٧].

و الثالثة: أن يكون مثل الجزء في الصلاحية للسقوط، و الاستغناء عنه بالمضاف إليه نحو: ﴿أَنْ أَتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾^(٢) [النحل: ١٢٣] وهذا معنى قوله (قيل أو يرى جزءاً له أو مثله).
و منع أبوحيان مجيء الحال من المضاف إليه في الصورتين، و قال: إن {إخواناً} منصوب على المدح، و {حنيفاً} حال من ملة بمعنى دين، أو من الضمير في {اتبع}، و إلى هذا أشار بقوله (و استنكر).

قال أبوحيان: و إنما لم تجر الحال في الصورتين الأخيرتين لما تقرر أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها. انتهى.
و قد علمت أن الصحيح جواز الاختلاف، و قد عدّ في المغني قولهم يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها من الأمور التي اشتهرت بين الجمهور، و الصواب خلافها.

و فاعل (تأتي) ضمير الحال.

و جملة (مضافه العامل) حال من (ذي).

و نائب فاعل (يرى) ضمير المضاف المجرور باللام للمضاف إليه.

و (مثل) عطف على جزء.

و نائب فاعل (استنكر) ضمير المصدر المفهوم من (قيل).

(١) وجه الاستشهاد: مجيء "إخواناً" حالاً من المضاف إليه "هم"؛ والصدور بعضه. (مصباح السالك)

(٢) فحنيفاً: حال من المضاف إليه - إبراهيم - والمضاف - مِلَّةٌ - كالجزء من المضاف إليه؛ لأنه يصح الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف بعد حذفه، فلو قيل في غير القرآن - أَنْ أَتَّبِعَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا - لصَحَّ المعنى فالملة لكونها لازمة لإبراهيم فتكون مثل جزئه. (شرح ألفية)

[تقدم الحال على صاحبها وتأخرها]

- ﴿٤٥٣﴾ وَسَبَقَهُ صَاحِبُهُ أَجْزُهُ لَا مَا جُرَّ أَوْ بِالْحَرْفِ ^(١) فِي مَا انْتَحَلَا ۞
 ﴿٤٥٤﴾ وَوَاجِبٌ إِنْ الضَّمِيرُ حَالًا قِيلَ كَذَا إِنْ يَقْتَرِنَ بِإِلَّا ۞

للحال مع صاحبها ثلاث حالات:

إحداها: وهي الأصل: أن يجوز فيها أن تتقدم عليه و أن تتأخر عنه نحو: "جاء زيد راكبا" و ضربت اللص مكتوبا، فلك تقديمها على المرفوع في الأول، و المنصوب في الثاني، و هو معنى قوله (و سبقه ...) - أي: الحال - منصوب بمقدر يفسره (أجز)، و (صاحبه) مفعول به (سبق) أضيف المصدر لفاعله، و كمل بمفعوله.

الحالة الثانية: أن تكون واجبة التأخير عنه، و ذلك إذا كان صاحبها مجرورا إما بالإضافة أو الحرف ^(٢)، فلا يجوز [تقديم مسرعة في] "أعجبني قيام هند مسرعة" لا على المضاف إليه وحده، لما فيه من الفصل بين المتضائنين، و لا عنى المضاف أيضا، لأن نسبة المضاف إليه و المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول فكذا لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف.

و فهم من إطلاقه أنه لا فرق في الإضافة بين أن تكون محضة كالمثال السابق، أو غير محضة نحو: "هذا شارب السويق ملتوتا الآن أو غدا" خلافا لمن أجاز التقديم مع غير المحضة. و لا يجوز تقديمها في نحو "مررت بهند جالسة"، لأن تعلق العامل بالحال فرع تعلقه بصاحبها، بحيث تعدى لصاحبها مع أصالة طلبه له بواسطة كان حقه أن يتعدي إليها بتلك الوساطة من باب أولى،

(١) قوله (أو بالحرف) و التمسك بقوله تعالى {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ} [سبا: ٢٨] مردود بأن (كافة) حال من الكاف، والتاء للمبالغة. ورده ابن مالك بأن إلحاقها لها مقصور على السماع ولا يأتي غالبا إلا في أبنية المبالغة. (ابن القره داغي)

(٢) أشر إلى هذا بقوله (لا ما جُرَّ أَوْ بِالْحَرْفِ فِي مَا انْتَحَلَا).

لكن منع من ذلك أن العامل الواحد لا يتعدي بحرف إلى شينين فجعلوا عوضاً من ذلك التزام تأخير الفرع، وهذا مقيد بما إذا لم يكن الحرف زائداً، لأن وجود الزائد كلا وجود.

و ذهبت جماعة من النحاة إلى تجويز التقديم على المجرور بالحرف استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، و قول الشاعر: (تَسَلَّيْتُ طُرّاً عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ ...)، و اختاره في الخلاصة.

و أجاب الجمهور عن الاستدلال بأن البيت ضرورة، و {كافة} حال من الكاف في {أرسلناك}، و التاء للمبالغة، و اختاره المصنف، و لذا قال (فيما انتُخِلَا) أي: اختير، و (ما) مفعول بمقدّر أي: لا تجز سبقه ما جُزّ. و يحتمل أن تكون (لا) اسماً بمعنى غير صفة لصاحبه، و جملة التفسير معترضة. و فات الخلاصة ذكر وجوب التأخير مع المجرور بالإضافة.

الحالة الثالثة: أن تكون واجبة التقديم عليه، و ذلك إذا أضيف صاحبها لضمير ملابسها نحو: "جاء منقاداً لعمرو صاحبه"، و هو معنى قوله (و واجب ...)؛ خبر لمحذوف أي: و سبقه صاحبه واجب. و قوله (إن الضمير حلاً) غير يبين في المعنى المراد، و عبارة التسهيل: و كإضافته إلى ملابس الحال أي: و كإضافة صاحب الحال.

و كذا يجب تقدمها إن اقترن صاحبها بإلا^(١) نحو: "ما جاء راكباً إلا زيد"، لأن المحصور فيه واجب التأخير، و يأتي فيه خلاف الكسائي و من معه، لظهور القصد معها. و قوله: (قيل) يقتضي تضعيفه و ليس كذلك، و قد تَبَّه الدماميني على مثله في قول التسهيل كاقترانه بإلا على رأي. و المسألتان الأخيرتان مزيدتان على [الخلاصة].

و إن قرأته "قبل" على أنه متعلق بـ (حل) لم يظهر معناه.

(١) هذا معنى قوله (قيل كذا إن يقترن بإلا).

[تقدم الحال على عاملها وتأخرها]

[٥٥٤] ﴿ وَ سَبَقُهَا الْعَامِلُ جَائِزٌ سِوَى جَامِدٍ أَوْ ذِي مَانِعٍ أَوْ مَا حَوَى ﴾

[٤٥٥] ﴿ مَعْنَاهُ لَا حُرُوفَ فِعْلٍ كَكَأَنَّ وَ اسْمٍ إِشَارَةٍ وَ ظَرْفٍ وَ تَمَنٍّ ﴾

للحال مع عاملها أيضا ثلاث حالات:

إحداها: وهي الأصل أن يجوز أن تتقدم عليه و أن تتأخر عنه، و ذلك إذا كان العامل فيها فعلا متصرفا أو صفة تشبهه غير مقترنين بمانع من تقديم ما في حيزهما نحو: "جاءني زيد راكبا"، و "ذا راحل مسرعا" فلك في (راكبا) و (مسرعا) التقديم على جاء و راحل، و هذا معنى قوله (و سبقها العامل جائز) مبتدأ مضاف للفاعل مكمل بالمفعول، و خبر.

الحالة الثانية: أن يكون تقديمها عليه ممتنعا، و ذلك [في مواضع]:

١- إذا كان العامل جامدا نحو: "ما أحسن زيدا مقبلا"^(١) و "زيد أحسن من عمرو قائما"، فإن اسم

التفضيل المجرد غير قابل لعلامة الفرعية فهو جامد بهذا الاعتبار.

٢- و كذا العامل المصحوب بمانع نحو: "لأضبر محتسبا" و "لأعتكفن صائما" لأن لام الابتداء و القسم لا

يتقدم ما في حيزهما عليهما. و هذه مزيدة على الخلاصة، و يدخل هنا نحو: "يعجبني اعتكاف أخيك

صائما" و "تزال مسرعا"، فإن المصدر و اسم الفعل فيهما ما يمنع من تقديم معموليهما عليهما.

٣- و كذا أيضا العامل المتضمن لمعنى الفعل دون حروفه ككَأَنَّ نحو:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ، رَطْبًا وَ يَابَسًا لَدَى وَكْرَهَا، الْعُتَابُ وَ الْحَشَفُ الْبَالِي^(٢)٤- و اسم الإشارة نحو: ﴿ فَتِلْكَ بَيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ بِمَا ظَلَمُوا ﴾^(٣) [النمل ٥٢].

٥- و الظرف و الجار و المجرور نحو: "في الدار جالسا زيد".

(١) مقبلا: حال من زيدا في أحسن زيدا. وهو واجب التأخير عن العامل لأنه غير متصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله بالتقدم عليه. (مصباح السالك)

(٢) وجه الاستشهاد: وقوع "رطبا ويابسا" حالين من "قلوب الطير" والعامل في الحالين، وصاحبهما "كأن" ومعناه أشبه؛ فهو متضمن معنى الفعل من دون حروفه؛ ولا يجوز تقديم الحال على عاملها في مثل هذا. (مصباح السالك)

(٣) وجه الاستشهاد: وقوع خاوية حالا من بيوتهم والعامل فيه اسم الإشارة "تلك" وفيه معنى الفعل. (مصباح السالك)

٦- وليت نحو: "ليت زيدا مقيما عندنا"^(١). وفي قوله (معناه) عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

أوجوب تقدم الحال على أفضل التفضيل

[٤٥٦] ﴿وَاعْتَفِرُوا بَلَّ أَوْجَبُوا تَخَلُّلًا﴾ أَفْعَلُ حَالَيْنِ بِذَيْنِ عَمَلًا ﴿٥﴾

ويستثنى من اسم التفضيل^(٢) ما إذا كان عاملا في حالين لاسمين متحدي المعنى نحو: "هذا بشراً أطيب منه زُطْباً"، أو مختلفة نحو: "زيد مفرداً أنفع من عمرو مُعَاناً"، فيجب توسطه بين الحالين، فـ (بُسرًا) و (مفرداً) حال من فاعل "أطيب" و "أنفع"، و (زُطْباً) و (مُعَاناً) حالان من مجرور (من)، و العامل في الضمير و الفاعل و في مجرور "من" هو اسم التفضيل، فهو العامل في الحالين^(٣).

و (بل) في المتن اضرائية انتقالية لا ابطالية، لأن الاغتفار ثابت مع الوجوب بأن تقديم إحدى الحالين وإن كان واجبا لكن كان القياس منعه، فهو بالنظر لهذا مغتفر إلا أنه لما كان التعبير بالاغتفار يوهم عدم الوجوب أعقبه بذكر الوجوب، و (تخلُّلاً) مضاف إلى (أفعل)، و (حالين) مفعوله. و كان من حقه أن يقيد ذلك بما إذا كانت إحدى مفضلة على الأخرى احترازاً من نحو "زيد راكباً أحسنهم مقبلاً"، فإنه لا يجوز، و مثله وارد على عبارة التسهيل بخلاف الخلاصة، و فاعل (عملاً) ضمير أفعل، و الباء ظرفية، و (ذين) إشارة إلى الحالين -و الله تعالى أعلم-.

و أسقط مسألة نحو "زيد مستقراً في هجر" اختياراً لمذهب جمهور البصريين المانعين لها.

(١) أشار الناظم إلى هذا بقوله (و تمن). + قال ابن القره داغي: قوله (و تمن) و بقى حرف التنبيه والترجي نحو: ها أنت زيد قائماً، والاستفهام المقصود به التعظيم أن جعل جارة في (يا جارتا ما أنت جارة) حالاً لا تمييزاً، والنداء نحو: يا أيها الرجل قائماً، وأما في (أما علماً فعالم).

(٢) تقدم أن أفعل التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة، وذكر هنا أنه يستثنى من ذلك مسألة، وهي ما إذا فُضِّلَ شيء في حال على نفسه، فإن أفعل التفضيل يعمل في حالين إحداهما متقدمة عليه، والأخرى متأخرة عنه. (دليل السالك) + قوله (بل أوجبوا) لئلا يلتبس حال المفضل بالمفضل عليه كما في صورة تقديمهما وتأخيرهما، و مثله زيد قائماً كعمرو قاعداً. (ابن القره داغي)

(٣) و كان القياس في هذا و ما قبله وجوب تأخر الحالين عن "أفعل" لكنهم اغتفروا تقدم الحال الفاضلة، فرقا بين المفضل والمفضل عليه إذ لو أخرها لحصل لبس. (مصباح السالك)

اجَوَّازُ جَعَلَ مَا صَلَحَ لِلْخَبَرِيَّةِ حَالًا

[٤٥٧] ﴿وَإِنْ أَتَى اسْمٌ مَعَ ظَرْفٍ مَا صَلَحَ لِيَخْبَرَ بِالِاسْمِ أَخْبَرَ^(١) فِي الْأَصَحِّ

[٤٥٨] ﴿أَوْ صَالِحٍ قُدِّمَ فَالْحَالُ اخْتَرِ لِلِاسْمِ أَوْ أُخْرِصَ صِلَ لِلْخَبَرِ﴾

أو إن أتى اسم مع ظرف ما صلح لخبر بالاسم أخبر في الأصح: إذا اجتمع اسم و ظرف غير صالح للرفع على الخبرية لنقصانه مع مبتدأ تعين الاسم للرفع على الخبرية نحو: "فيك زيد راغب" فـ "فيك" غير صالح للخبرية، إذ لا يصح "زيد فيك"، فيتعين "راغب" للخبرية، ولا تجوز فيه الحالية، إذ حالته فرع عن استقلال ما قبله، وهو غير مستقل.

ف (ما) في المتن نافية أي: لا يصلح ذلك الظرف للخبرية. وأشار بقوله (في الأصح) لردّ مذهب الكوفيين، فإنهم يجوزون الحالية الاسم، لأن مذهبهم جواز الإخبار بالناقص بشرط وجود مشتق منصوب على الحال، ولا يقدرون المتعلق، لأن النصب في نحو "زيد عندك" في رأيهم على الخلاف، واحتجوا لجواز النصب بقوله:

فَلَا تَلْخُصِّي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَحَاكَ مُصَابَ الْقَلْبِ جَمَّ بَلَايِلُهُ

في رواية من نصب "مصاب القلب". وأجاب البصريون عن ذلك بأن المعروف الرفع، ولئن سلم نصبه فالخبر محذوف للقرينة أي متيم ونحوه، فالحال حينئذ من ضمير الخبر المحذوف.

[أَوْ صَالِحٍ قَدَّمَ فَالْحَالُ اخْتَرِ لِلِاسْمِ أَوْ أُخْرِصَ صِلَ لِلْخَبَرِ]^(٢): وإن كان الظرف تاما صالحا للخبرية

فإن قدم نحو "في الدار زيد قائم فيها" ترجحت الحالية الاسم، وإن أخر ترجحت خبريته، هذا ما في المتن، وفي التسهيل ولا تلزم الحالية في نحو "في الدار زيد قائم فيها" بل ترجح على الخبرية.

(١) قوله (بالاسم أخبر) أي: واجعل الظرف حالا. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (فالحال اختر) أي: واجعل الظرف خبرا، وكان وجه ذكر هذه القاعدة هنا أن أحدهما إن جعل خبرا يكون الآخر حالا، تأمل. (ابن القره داغي)

قال الدماميني: لا فرق بين أن يتقدم الظرف على المخبر عنه أو يتأخر كقوله تعالى ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [هود: ١٠٨]، وقوله: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [الحشر: ١٧] وقلنا بجواز الرفع لقراءة الأعمش {ففي الجنة خالدين فيها} و {أنهما في النار خالدين فيها} ونحوه عند الرضي.

و ذهب الكوفيون إلى إيجاب الحالية في المسألة قالوا لأن الظرف صالح للخبرية وقد قدم وأكد فلو ألغى مع ذلك كان تناقضاً أو كالتناقض.

و قال البصريون: الاسم خبر بعد خبر، و الظرف الثاني متعلق بالخبر، أو يكون الظرف الأول متعلقاً بالخبر الذي بعده، و الثاني تأكيد للأول، و التأكيد غير عزيز في كلامهم، و حينئذ فلا يلزم ما ذكره. قوله (و الحال) مفعول مقدم بـ (اختر)، و (للإسم) متعلق به.

و ما أحسن إبدال مسألة نحو "زيدٌ مستقراً في هَجَرَ" المبنية على ضعف بهذه المسألة الأكيدة.

[حَكْمُ تَعَدُّدِ الْحَالِ]

[٤٥٩] ﴿وَعَدَدِ الْحَالِ لِفَرْدٍ وَعَدَدٌ وَاجْعَلُهُ لِلْأَقْرَبِ إِذَا لَا مَنَعَ صَدٌّ﴾

(عَدَدٌ) فعلٌ أمر، و (الحال) مفعوله أي: أجز تعددها، لأنها شبيهة بالخبر و التعت، و اللام متعلقة بـ

(عَدَدٌ)، و (فرد) أي: منفرد صفة لمحذوف أي: لصاحب منفرد أي غير متعدد ^(١) كقوله:

عَلَيَّ إِذَا مَا جِئْتَ لَيْلَى بِخَفِيصَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا ^(٢)

(١) مثال تعدد الحال و صاحبها مفرد: جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً. (شرح ألفية)

- قوله (و عَدَدُ الحال) لأنه عرض قائم بذاتها كالخبر والصفة، وفيه ردٌ على من زعم أن الحال لا يكون متعدداً زاعماً أن العامل الواحد لا ينصب حالين، و ما يتوهم محمول على الصفاتية أو على الحالية المتداخلة مستثنياً أفعل لأنه كعاملين بتضمنه معنى المفاضلة لأن ما استدل به من قياسها على الظرف مردود بأنه قياس مع الفارق إذ وقوع الفعل الواحد في زمانين أو مكانين محال بخلافه في حالتين. (ابن القره داغي)

(٢) الشاهد في "رجلان حافيا" حيث تعدد الحال وصاحبهما واحد وهو فاعل الزيارة المحذوف. (ضياء السالك)

فهما حالان من ضمير المتكلم المحذوف أي: زيارتي^(١).

(و عدد) عطف على (فرد) أي: و لصاحب متعدد^(٢)، ثم إن اتفق لفظها و معناها ثبت أو جمعت نحو: ﴿و سَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَ الْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾ [إبراهيم: ٣٣]، و إلا فرقت بغير عطف نحو: "لقيت زيدا مُصْعِداً منحدراً"، و تجعل الحال الأولى لثاني الاسمين و الثانية لأولهما، لأن فصلاً واحداً أسهل من فصلين هذا رأي الأكثرين.

و قال قوم من أهل الأحراب و ابن السراج و ابن يعيش: الأولى للأول و الثانية للثاني قياساً على أحسن وجهي اللف و النشر، و حجة الأكثرين ما تقدم من تقليل الفصل، و أن اللف و النشر إنما يكون عند الثقة بفهم المعنى، و بحثنا هذا حيث لا قرينة، فلا بد لنا في الحمل من مرجح، و هو ما ذكرناه، فقد بان بهذا التقرير أن الخلاف فيما يحمل عليه عند التردد، و أما إذا ظهر ذلك فلك أن تقدم و تؤخر كيف شئت باتفاق قاله الدماميني، و هذا معنى قوله (و اجعله للأقرب)، و يدخل فيه نحو "رأيت زيدا راكباً"، فالحال من زيد و إن أردت كون الحال من الفاعل أوليتها إياه، خلافاً للزمخشري في "ضربي زيدا قائماً" فإنه يجوز كون الحال من الأول و من الثاني.

و احترز بقوله (إذ لا منع صد) من نحو قوله: (عهدت سعاد ذات هوى معنى ...) (٣) فإنه يجب فيه جعل الأولى للثاني من الاسمين و الثانية للأول.

(١) كذا في الكتب، و في النسخة «أي: زيارة».

(٢) و مثال تعدد الحال و صاحبها متعدّد: لقيت هنداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً. فَمُصْعِداً: حال من التاء في (لقيت) و مُنْحَدِراً: حال من (هند) و العامل فيهما لقيت. (شرح ألفية)

(٣) الشاهد: مجيء الحاليين على عكس ترتيب صاحبيهما؛ فقد جعل أول الحاليين و هو - ذات هوى - لثاني الاسمين، و هو سعاد-؛ ليتصل بصاحبه، و العكس و القرينة التذكير و التأنيث. (ضياء السالك)

[أقسام الحال]

- [٤٦٠] ﴿وَقَدْ يَجِي مُوْطِنًا مُؤَكَّدًا﴾ لِعَامِلٍ أَوْ جُمْلَةٍ، فَالْمُبْتَدَأُ ﴿﴾
 [٤٦١] ﴿عَامِلُهُ أَوْ مُضَمَّرٌ أَوْ الْخَبَرُ﴾ خُلْفٌ، وَفِي التَّقْدِيمِ خُلْفٌ اسْتَقَرَّ ﴿﴾

[وقد يجي موطنًا] تنقسم الحال باعتبار القصد الذاتي والعرضي إلى:

- ١- مقصودة بالذات وهي الأصل.
- ٢- وموطنة^(١) للمقصود بالذات نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧] كما تقدم.

[مؤكدًا لعامل أو جملة]: وتنقسم باعتبار التأسيس والتأكيد أيضا إلى قسمين:

- ١- مؤسسة،^(٢) وهي الأصل. ٢- ومؤكدة^(٣)، وهي ضربان، لأنها:
 - أ- إما مؤكدة لعاملها سواء وافقه في اللفظ نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩] أو في المعنى فقط نحو: ﴿وَلَّى مُدَبِّرًا﴾ [النمل: ١٠].
 - ب- وإما مؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو: "زيد أبوك عطوفا". ويشترط أن يكون جزء الجملة اسمين معرفتين جامدين، إذ لو كان أحدهما فعلا أو مشتقا لكانت الحال مؤكدة لعاملها، أو نكرة لكانت مؤسسة، ولأن مثل هذه الحال إنما تأتي لشيء قد ثبت واستقر وعرف، وعلى هذا فالشروط مأخوذة من تسميتها مؤكدة للجملة.
- و زاد ابن هشام ضربا ثالثا وهي المؤكدة لصاحبها وقد تقدمت.

(١) "الحال الموطنة"، أي: الممهدة لما بعدها؛ لأنها تمهد الذهن، وتهيئه لما يجيء بعدها من الصفة التي لها الأهمية الأولى دون الحال، فإن الحال غير مقصودة؛ وإنما هي مجرد وسيلة وطريق إلى النعت الذي بعدها، ولهذا يقسم النحاة الحال قسمين: أحدهما: "الموطنة"، وتسمى أيضًا: "غير المقصودة". - نحو: جاءني زيد رجلا محسنا- و ثانيهما: "المقصودة مباشرة"؛ وهي المخالفة للسالفة. (النحو الوافي)

(٢) الحال المؤسسة: وهي التي تفيد معنى لا يستفاد إلا بذكرها، وتسمى كذلك المبينة. (مصباح السالك)

(٣) الحال المؤكدة: وهي التي لا تفيد معنى جديدا، ويفهم معناها بدون ذكرها. (مصباح السالك)

[فالمبتدا عامله أو مضمّر أو الخبر خلف] ^(١): وفي عامل المؤكدة للجملة خلاف:

١- قيل: هو المبتدأ ذهب إليه ابن خروف، و هو بعيد، لأنه يلزم عليه إعمال الضمير في نحو "أنا زيد بطلا"، و هو ممّا لم يثبت في موضع.

٢- و قيل: مقدّر بعد الجملة، و هو مذهب سيبويه، و اقتصر عليه في الخلاصة، تقديره إن كان مبتدأ الجملة متكلمًا: "حق"، و نحوه، لا "أحق"، لما يلزم عليه من تعدية فعل الفاعل المضمّر المتصل إلى مفعوله المتصل، و إن [كان] مخاطبا قدر "أحق" و نحوه، لا "حق"، للمانع المتقدم، و إن كان غائبا جاز الأمران.

٣- و قيل: الخبر مؤوّل بمسمى، و هو رأي الزجاج. قال الرضي: و ليس بشيء، لأنه قبل التسمية بحاتم في نحو أنا حاتم سخيا كان سخيا، و لا يقصد القائل بهذا الكلام ما ذكره، و أيضا لا يطرد ما ذكره في نحو ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ [الأعراف ٧٣] و هذا معنى قوله: (فالمبتدا) أي: مبتدأ الجملة، (عامله) أي: الحال المؤكدة للجملة، و (مضمّر) عطف على المبتدأ، ف (عامله) مبتدأ، و المبتدأ خبر، و (خُلف) مبتدأ خبره مقدّر أي: في ذلك.

[حكم تقديم الحال المؤكدة على عاملها]

و أشار بقوله (و في التقديم خلف) إلى أنه اختلف في جواز تقديم الحال المؤكدة بأنواعها - كما قال في الشرح - على عاملها خلاف، قال: كالمصدر المؤكّد ^(٢). و لم أر من ذكر جواز التقديم في المؤكدة لمضمون الجملة. و في قياسها على المصدر المؤكّد شيء، لأنهم ذكروا أنها انضمت فيها إلى كونها مؤكدة التجوز بالتزام إضمار عاملها. و قد زاد بهذا و بذكر الموطئة على الخلاصة.

(١) قوله (فالمبتدأ عامله ...) الخ و في الكل نظر أما في الأول فلأن عمل الضمير والعلم في أنا أو زيد أبوك مما لم يسع نظيره على أنه يستلزم جواز تقديمه على الخبر مع أنه ممنوع لعدم تمام الجملة، وأما في الثاني فلأنه إن عبر عن زيد أبوك عطوفا بعرفته في حال كونه عطوفا فلا معنى له وإن عبر بعلمته عطوفا يكون مفعولا ثانيا، وأما في الثالث فلأن التسمية في أنا موسى محقا ليس وقت المحقية على أنه يستلزم التجوز وغير جائز في ما هو الحق مصدقا، فالأولى أن يجعل العامل في معنى الجملة. (ابن القره داغي)

(٢) و لفظها [أي الحال] يؤخر وجوبا لعدم جواز تقدم المؤكّد على المؤكّد. (البهجة المرضية)

[تقسيمات أخرى للحال]

﴿٤٦٢﴾ وَقَدْ تَجِي مُقَدَّرًا أَوْ سَبَبِي كَذَاكَ مَحْكِيًا، وَذَا تَرْكُوبٍ ﴿٥﴾

[وقد تجي مقدرًا... كذاك محكيا]: تنقسم الحال باعتبار الزمان إلى:

- ١- مقارنة^(١)، وهي الأصل.
- ٢- ومقدرة^(٢)، وهي المستقبلية كـ "مرزْتُ برجلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَانِدًا بِهِ غَدًا" أي: مقدرًا ذلك، ومنه ﴿اذْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣].
- ٣- ومحكية وهي الماضية نحو: "زيد أمسٍ راكبا".

[أو سببي]: وتنقسم باعتبار حصول معناها لصاحبها ولملابسه إلى قسمين:

- ١- حقيقة^(٣) نحو: "جاء زيد راكبا".
- ٢- وسببية^(٤) نحو "جاء زيد راكبا غلامه".

[وذا تركب]: والأصل في الحال الإفراد، وجاء مركبة في ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها، [وهذه الألفاظ على ضربين]:

- أ- فمنها ما أصله العطف نحو: (شَعَرَ يَغْزُر) أي: مُنتَشِرِينَ، و (شَدَّزَ مَدَّزَ) أي مُتَفَرِّقِينَ، واللفظان مركبان تركيب خمسة عشر، و (تركبت البلاد حيث بيت) أي: مبحوثة، بحث عن أهلها و

(١) (المقارنة) هي التي يتحقق معناها في زمن تحقق معنى عاملها نحو: "أقبل البريء فرحًا، هذا يسوق السيارة الآن محترسًا" فزمن الفرح، والاحتراس، وهو زمن وقوع معنى الفعلين: أقبل، يسوق . (النحو الوافي)

(٢) و (المقدرة) أو المستقبلية: هي التي يتحقق معناها بعد وقوع معنى عاملها. (النحو الوافي)

(٣) (الحقيقة) هي التي تبين هيئة صاحبها مباشرة نحو «وَقَفَّ الْمُصَلَّى خَاشِعًا» فخاشعا حال تبين هيئة صاحبها مباشرة وهو المصلي ولا شأن لها بغيره. (النحو الوافي)

(٤) (السببية) هي التي تبين هيئة شيء له اتصال وعلاقة بصاحبها الحقيقي أي علاقة دون أن تبين هيئة صاحبها الحقيقي مباشرة نحو «وقف المصلي خاشعا قلبه» فكلمة خاشعا حال وصاحبها الحقيقي هو المصلي ولكنها لا تبين هيئته وإنما تبين شيئاً له صلة وعلاقة به هو قلبه فإن قلبه جزء منه. (النحو الوافي)

اسْتَخْرَجُوا مِنْهَا حَيْثُ مِنْ اسْتَحْتِ الشَّيْءُ ضَاعَ فِي التَّرَابِ، وَبَيْتٌ مِنْ اسْتَبْثَاتِهِ اسْتَخْرَاجُهُ بَعْدَ الضِّيَاعِ، وَ (هُوَ جَارِي بَيْتٍ بَيْتٍ) أَي: بَيْتًا لِبَيْتٍ، وَ لَيْسَ أَصْلُ هَذِهِ، الْعُطْفُ، كَمَا قَالَ الدَّمَامِينِيُّ، خِلَافًا لِمَا فِي الشَّرْحِ.

ب- وَ مِنْهَا مَا أَصْلُهُ الْإِضَافَةُ نَحْوُ: أَفْعَلْ هَذَا بَادِيءٌ بَدْءً، أَي: مَبْدُوءٌ بِهِ، وَ تَفَرَّقُوا أَيَادِي سَبَأٍ. وَ هَذَا مَزِيدٌ عَلَى الْخِلَاصَةِ.

اوقوع الحال ظرفاً^(١) و جملة

[٤٦٣] ﴿وَجِيءَ بِهِ ظَرْفًا، وَ جُمْلَةً جَرَتْ مُخْبِرَةً مِنْ حَرْفٍ آتٍ قَدْ عَرْتُ﴾

الأصل في الحال أن تكون اسماً مفرداً كما تقدم، وَ قد تجيء ظرفاً، وَ جاراً وَ مجروراً نَحْوُ: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾^(٢) [القصص ٧٩].

وَ قد تجيء جملة بثلاثة شروط:

أحدها: أن تكون خبرية^(٣)، لأنها صفة في المعنى لصاحبها، وَ أما قوله ﷺ «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا هَا وَ هَا»^(٤)، فهو على إضمار القول أي: إِلَّا قَاتِلِينَ هَا وَ هَا.

و الثاني: أن تكون غير مصدرة بعلامة استقبال، فلا تعرب جملة "سَيَهْدِينَ" مِنْ ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينَ﴾ [الصافات: ٩٩] حالاً.

(١) الحال بهذا الاعتبار تنقسم إلى ثلاثة أقسام، هي: ١- حال مفردة، نَحْوُ: جَاءَ الطَّالِبُ ضَاحِكاً، وَ جَاءَ الطَّالِبَانِ ضَاحِكَيْنِ، وَ جَاءَ الطَّلَابُ ضَاحِكِينَ. وَ المراد بالمفرد، مَا لَيْسَ بِجُمْلَةٍ. ٢- حال جملة، وَ هي نوعان: أ- جملة اسمية، نَحْوُ: جَاءَ الطَّلَابُ وَ هُمْ يَضْحَكُونَ، ب- جملة فعلية، نَحْوُ: جَاءَ الطَّلَابُ يَضْحَكُونَ، ٣- حال شبه جملة، نَحْوُ: رَأَيْتُ الْهَلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ. (شرح الفية)

(٢) "في زينته" جارٍ وَ مجرور في موضع الحال من فاعل خرج المستتر العائد على "قارون". (ضياء السالك)

(٣) (مخبرة) أي جملة خبرية غير تعجبية وَ لا مصدرة بحرف تدخل على المضارع المستق. (ابن القره داغي)

(٤) وَ لفظ الحديث في البخاري (لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، إِلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ) (رقم: ٢٠٦٨).

و مسألة توجيه ذلك من العويصات التي لم يتحرر فيها كلام القوم، و وجهه فيما ظهر لي الآن أن تصديرها بها يوهم الاستئناف كما أن تجريدها من الواو في نحو "جاء زيد و هو يسرع" يوهمه، و لذلك وجبت فيها الواو، كما قال الشيخ عبد القاهر، و يتخرج من هذا التوجيه الجواب عن إشكالين ذكرتهما، و لم يجيبوا عنهما، و هما أن الجملة الحالية قد تصدر بعلامة المضي كلفما الفرق؟، و قد تحشي بعلامة الاستقبال كلفما الفرق بين التصدير و غيره؟

و ههنا مسألة يتأكد التنبه لها و هي: أن تعلم أنه ليس كل مقام يصح فيه الاتيان بالحال مفردة و جملة، بل مقام الأول غير مقام الثاني، فنقول: "جاءني زيد و هو مسرع" إذا أردت تأكيد نسبة الإسراع إليه لغرض من الاغراض ككونه ممن يستغرب اسرعه في سيره، أو في خصوص مجيئه إليك، و لا يحسن هنا أن تقول: جاءني زيد مسرعاً، و تقول هذا في غير مقام التأكيد، و لا يحسن الأول، ففي قوله تعالى: ﴿فَجَاءَهَا بِأُسْتَايَا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٣] أفرد الأولين، لأن مقامها ليس مقام تأكيد، و أتى بالثانية جملة لأن مقامها مقام التأكيد، و وجه ذلك أن النهار يتمكن فيه من التصرف و الدفع ما لا يتمكن بالليل، فالمعنى: جائهم و هم في القيلولة متمكنون من التصرف و الدفع و لم ينجهم ذلك، و يقول أخذ اللصوص القوم و هم منتبهون إذا استبعد في حقهم ذلك، و لا يحسن الافراد هنا، و انظر إذا كان يستبعد منك السفر غير راكب و لا تعهد منك القدرة عليه و وقع منك و أردت الإخبار به لم يقنعك أن تقول: سافرت راجلاً، بل لا يقنعك إلا أن تقول: و أنا راجل، و إذا كان في بلدك جبار طاغية لا يقدر أحد أن يمر عليه راكباً و لا ينزل، أو لا يقدر أحد أن يدخل عليه و هو منتعل فوقع منك معه خلاف ذلك لم يقنعك أن تقول: جرت راكباً على فلان، أو دخلت على فلان منتعلاً بل الذي يقنعك أن تقول: جرت على فلان و أنا راكب، و دخلت عليه و أنا منتعل، و تقول لمن جمع بين أمرين متباعدين لا يليق الجمع بينهما و وقع ذلك منه بالفعل لا تدخل على شيخك و أنت متشمر مثلاً، و لا تكلم أباك و أنت رافع صوتك، و لا تصل و أنت غضبان، بخلاف ما إذا لم يصدر منه ذلك و أردت نهيه عنه فإنك تأتي بالحال المفردة و من هنا و الله أعلم قال تعالى: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَ أَنْتُمْ سُكَارَى وَ لَا جُنْبًا﴾ [النساء:

[٤٣] و لم يقل سكارى ولا جنبا، أو وأنتم سكارى^(١)، أو وأنتم جنبا، فافهم، وتأمل. وقد تلخص حينئذ أن الجملة أقوى دلالة على ثبوت الصفة من المفرد، وأما ما ذكره التاج السبكي في "الاشباه والنظائر" من أنه قد يتغير المعنى عند وضع الجملة موضع الحال قال: ألا ترى أن مَنْ نَذَرَ أن يعتكف يوما صائما لزمه الجمع بين الصوم والاعتكاف المنذرين على الصحيح ولا يغييه الاعتكاف في نهار رمضان بخلاف ما لو قال: وأنا صائما، فإنه لا يلزمه الصوم، وإنما نذر الاعتكاف بصفة، فإذا وجدت صح إيقاع المنذور وهو الاعتكاف فيها، فأقول عليه من أين يلزم أن يكون الصوم في المثل الأول منذورا كالاعتكاف فإن الحال قيد في عاملها و صفة لصاحبها، وليست مشاركة له في جهة تسلط العامل عليه، وإنما يفيد ذلك العطف والمقارنة التي تفيدها الحال المقتضية مطلق الجمع لا تتوقف على المشاركة في الجهة حتى لا يصدق المثل إلا بخصوص الصوم المنذور، ألا ترى أنك تقول: لله علي أن أعتكف أو أحج شابا أو كهلا ونحو ذلك من الصفات اللازمة التي لا معنى لكونها منذورة ويلزم على ما ذكره أنه إذا قيل لشخص اعتكف صائما لا يحصل منه الامتثال بالاعتكاف في رمضان، بخلاف اعتكف وأنت صائم، فإن اعتبر خصوص النذر لم يكن الفرق من جهة أفراد الحال وعدمه على أن اعتبار ذلك لا يعطي الفرق الذي ذكره.

قوله (مخبرة) بصيغة اسم الفاعل أو المفعول على الحذف والإيصال حال من فاعل (جرت)، و جملة (قد عرت) حال ثانية، وقد تبين لك مما سبق أن المشتراط إنما هو غُرْوُها من خصوص التصدر بحرف الاستقبال لا غُرْوُها عنه من حيث هو، ففي المتن شيء والله أعلم.

(١) كذا في النسخة بأو ونصب جنب لعله تجريد والصواب وأنتم جنب كما لا يخفى بالتأمل. (كاتب نسخة (أ) أحمد بن محمد)

[الضمير في الجملة الحالية]

- ٤٦٤] ﴿وَأَلْزِمْتَ ضَمِيرَهُ^(١) إِنْ أَكَّدْتَ أَوْ عَطَفْتَ أَوْ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ^(٢)﴾
 ٤٦٥] ﴿تُبْدَأُ أَوْ مَنفِيٍّ لَا وَمَا اجْزَمَ^(٣) وَأَوَّاقِدُزْ مُبْتَدَأٍ فِي مُوهِمٍ﴾
 ٤٦٦] ﴿كَالْمَاضِي يَتْلُوا أَوْ أَلَا قَدْ وَلِي وَغَيْرُ ذِي الْجُمْلَةِ بِالْأَوَّاقِدِ صِلَ﴾
 ٤٦٧] ﴿أَوْ مُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا﴾

٣- ذكر رحمه الله تعالى أن الجملة الحالية يجب إرباطها بالضمير في سبع صور:

الأولى: أن تكون مؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، ونحو: أبوبكر الخليفة قد علمه الناس، فلا فرق بين الاسمية والفعلية، بخلاف المؤكدة لعاملها نحو: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [البقرة: ٨٣]. وهذا معنى قوله (إِنْ أَكَّدْتَ) بالبناء للفاعل. و نائب فاعل (أَلْزِمْتَ) ضمير الجملة الحالية، والمضاف له ضمير لصاحب الحال.

الثاني: أن تكون معطوفة نحو ﴿فَجَاءَهَا بِأُسْنًا بَيِّنَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٣] . وإليها أشار بقوله (أَوْ عَطَفْتَ) بالبناء للمفعول.

الثالثة: أن تكون مبدؤة بمضارع مثبت نحو: ﴿وَلَا تَقْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، وهو معنى قوله (أَوْ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ تَبْدَأُ)، و جملة (ثَبَتَ) صفة لمضارع.

(١) هذا شرط ثالث للجملة الحالية.

(٢) (أَوْ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ) أي مثبت مبتدأ به، فإن صدر بمعموله ارتبط بالأو (أو إياك نستعين). (ابن القره داغي)

(٣) قوله (أَوْ تَنفِيٍّ بَلَا) أو بـ"ما" لا بـ"لم" و"لما" لأن مدخولهما لإفادته المضي يقرب من الماضي الجائز الاقتران بها . (ابن القره داغي)

- في نسخة (أَوْ يَنْفِيٍّ بَلَا) وفي أخرى (أَوْ مَنفِيٍّ بَلَا).

الرابعة: أن تكون مبدوة بالمضارع المنفي بلا نحو: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤]. وجعل ابن مالك ترك الواو فيه أكثرى، وأنشد على مجيء الواو (... و كنت ولا ينهنهني الوعيد)، وقوله:

أَكْسَبْتُهُ الْوَرِقُ الْبَيْضُ أَبَا وَ لَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبٍ

و نحو هذا في المفتاح.

و قال في الإيضاح: تجوز الواو وتركها على حد سواء، ومن مجيء الواو قراءة ابن ذكوان ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩] بالتخفيف، وإلى هذا أشار بقوله (أو منفي لا) عطفًا على (ثبت).

الخامس: أن تكون مبدوة بمضارع منفي بما كقوله: (عَهْدُكَ مَا تَضُبُّو وَفِيكَ شَبِيبَةٌ ...) وإليها أشار بقوله (و ما) عطفًا على لا. وقوله (اجزم) أي: اقطع بما ذكرته، ولا تغتر بمجيء ما ظاهره خلاف ذلك، فإنه مؤول كقولهم: "قُمْتُ وَأَصْلُكَ عَيْنُهُ"، وقوله: (نجوت وأرهنهم مَالِكًا ...) وتأويله أن يقدر بعد الواو مبتدأ، وتصير الجملة اسمية أي: وأنا أصك، وهو معنى قوله (واوا ...) الخ أي: قدر المبتدأ في موهم الواو أي الارتباط بها، فـ (واو) مفعول مقدم بـ (موهم)، و (مبتدأ) مفعول (قدر).

السادسة: أن تكون مبدوة بماض متلو بأو كقوله: (كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدَلًا ...)، وإليها أشار بقوله (كالماضي يتلوا أو).

السابعة: أن تكون مبدوة بماض تال إلا كقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الحجر: ١١] وإليها أشار بقوله: (أو إلا قد ولي) أي: الماضي، ثم ذكر أن ما عدا هذه السبع يجوز ارتباطه بالواو فقط، وبالضمير فقط، وبهما معًا نحو: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذَّنْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤]. ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦]، ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٤٣].

فإن قلت: كيف تأول جملة ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤] بالوصف؟

قلت: من المعنى لا من اللفظ نظير ما مر في قولهم "جاء زيد والشمس طالعة" أي: لأن أكله الذنب غير مكثرت، ولا مبال بجماعتنا على أن الذنب صاحب الحال أو غير ممنوع بنا، ولا محسن بجماعتنا

على أنه ضمير يوسف عليه الصلاة والسلام بناء على ما تقدم قريبا من رأي الزمخشري في ضربي زيدا قائما، و قد فصل رحمه الله المقام، و تحرز مما توهمه الخلاصة من جواز الأوجه الثلاثة فيما عدا المصدرة بالمشبث لكن ذكروا أن الواو تجب في صورتين:

إحداهما: أن يفقد الضمير كقوله: (فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِتَوْمٍ يَبَابَهَا ...).

والثانية: أن تكون مصدرة بمضارع مقترن بقدر نحو: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعَلَّمُونَ﴾ [الصف: ٥].

قال الشيخ يسن فكان ينبغي لابن مالك أن يقول بعد قوله «و موضع الحال...» الخ:

و أوجب الواو إذا ما انعدما ضمير ربط للذي قدما

و هكذا المضارع المصدّر بلفظ قد و حاله مقرر

قلت: لا أسلم أن لنا جملة يمنع فيها الضمير حتى تجب فيها الواو، غاية الأمر أن المتكلم إذا لم يأت في الجملة بالضمير وجب عليه الاتيان بالواو، و ذلك من فعله، و اختياره، فهذه حينئذ من افراد ما تجوز فيه الأوجه الثلاثة، و أما الصورة الثانية فقد صرح بتقدير المبتدأ فيها بعد الواو، و الجملة الاسمية هي الحال، انظره في شرح التلخيص و حينئذ فما في المتن تام.

[حذف عامل الحال]

[٤٦٧] ﴿..... وَيُحْذَفُ عاملُ حالٍ، وَوُجُوباً يُؤَلَّفُ﴾

[٤٦٨] ﴿لَا مَعْنَوِيَّ..... ﴾

أي: يجوز حذف عامل الحال لقريئة، كقولك للمسافر: راشدا، و للقادم: مسرورا، و راكبا لمن قال: كيف جئت؟ أي: تسافر و رجعت و جئت.

و قد يكون حذفه واجبا و هو معنى قوله (و وجوبا يولف) كما تقدم في مسألة "ضربي زيدا قائما".

و يستثنى من جواز حذف عاملها ما إذا كان معنويا كاسم الإشارة و الظرف فإنه لا يجوز حذفه عند

الاكثرين، فهم أم لا، لفرعيته و ضعفه، و هو معنى قوله (لا معنوي) عطفا على مقدّر.

[منع حذف الحال]

٥٤ | ٤٦٨ | وَ لِحَالٍ مَا حُظِرَ إِلَّا جَوَاباً أَوْ بِنَهْيٍ أَوْ حُصِرَ ٥٤

و (ما) نافية، و نائب فاعل (حُظِرَ) ضمير الحال، و (الحال) متعلق بحظر أي: ما مُنِعَ الحذف للحال، بل يجوز حذفها، إلا [في ثلاثة مواضع فيجب ذكرها، هي]:

١- إذا كانت جواباً نحو: "راكبا" لمن قال كيف جنت؟.

٢- أو كانت بعد نهي نحو: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧].

و في التسهيل يجوز حذف الحال إن لم تتب عن غيرها أو يتوقف المراد على ذكرها، انتهى. فاحترز بالأول من "ضربي زيدا قائما"، و من نحواً قائما و قد قعد الناس، و بالثاني ممّا إذا توقف المراد على ذكرها.

قال الدماميني: و أكثر ما يقع ذلك في النفي و شبهه كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَ مَا بَيْنَهُمَا لِاعْيْنٍ﴾ [الأنبياء: ١٦]، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَ نَذِيرًا﴾ [الاسراء: ١٠٥]، ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَ أَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: ٤٣]، و يأتي في غير ذلك كقوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْثٌ لِّأُولَئِكَ﴾ [هود: ٧٢]، و منه قوله:

إِنَّمَا أَلَمِّيَّتٌ مِّنْ يَّعِيشُ كَثِيْبًا كَاسِفًا بِالْأَلَمِ، قَلِيلُ الرَّجَاءِ

ففي قوله حينئذ (أو نهى) نظر من وجهين: أحدهما: أن الحكم لا يتقيد به. و ثانيهما: أن الحذف لا يجب معه أبداً، إذ ليس ذلك لأجل النهي حتى يدور معه.

٣- و كذا يجب ذكرها إذا كانت محصوراً فيها لما تقدم في باب المفعول به^(١).

[حكم حذف صاحب الحال]

و بقي على المصنف حذف صاحب الحال. قال الرضي: و يجوز حذفه نحو: الذي ضربت مجرداً زيداً، أي: ضربته^(٢).

* * *

(١) هذا معنى قوله: (أو حصر) نحو: ما أحب العالم إلا نافعاً بعلمه.

(٢) لأن حذف عائد الموصول في مثله قياسي. (يوسف حسن)

﴿ التَّمْيِيزُ ﴾

[تعريف التمييز، و عامله]

[٤٦٩] ﴿ اِسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبَيَّنٍ نَكِرَةٍ يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فُسِّرَهُ ^(١) ﴾

[٤٧٠] ﴿ مِنْ عَدَدٍ أَوْ كَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ وَ ذِي مِسَاحَةٍ وَ كُلٌّ مَا يُشَبَّهُ ذِي ﴾

قوله (اسم) جنس، و (بمعنى من) مخرج للحال، فإنها اسم بمعنى في، كما سبق، و (مبين) -أي: المفيد للبيان- مخرج لاسم لا، فإنه بمعنى من الاستغراقية، و (نكرة) مخرج لوجهه من نحو "زيد حسن وجهه" فإن فيه ما في حسن وجهها إلا التنكير.

و حكمه النصب، و ناصبه المميز به إن كان تمييز مفرد، و الفعل و شبهه إن كان تمييز جملة، و كلامه هنا في الأول بقرينة قوله (من عدد...) الخ، و العامل في الثاني يعرف من قوله فيما سبق: (و سبق فعل...) الخ، و مثل هذا يقال في قول الخلاصة «ينصب تمييزاً بما قد فسر» فنحمله على خصوص تمييز المفرد، و نجعل قوله «كشبر ارضاً...» الخ حالاً مقيدة أي ينصب بما فسرّه حالة كونه كذا ^(٢) في كونه تمييز مفرد، و عامل تمييز النسبة يستفاد من قوله «و الفعل ذو التصريف...» الخ، و لا حاجة إلى ما أطلال به شراحها.

قال الرضي: و إنما عمل المميّز في التمييز لأن الاسم إذا تمّ بإضافة نحو "ما فيها قدر راحة سحاباً"، أو تنوين نحو "عندي رطل زيتاً"، أو نون تثنية نحو "عندي منوان سمناً"، أو جمع نحو ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣]، أو شبهه نحو: "عشرين رجلاً" شابه الفعل إذا تمّ بالفاعل فيشابه التمييز الآتي

(١) أي: إن التمييز هو: الاسم النكرة المتضمن معنى "من"، الذي يبين إبهام ما قبله ويوضحه، و أن ناصبه هو ذلك الشيء المبهم، الذي جاء التمييز لإيضاحه. (ضياء السالك)

- نحو: اشتريت رطلاً عسلاً، فـ(عسلاً) تمييز، لأنه اسم، بدليل تنوينه و هو نكرة متضمن معنى (من) التي للبيان، أي: من العسل. و بيّن ما قبله من إبهام، لأن قولك: اشتريت رطلاً، فيه إبهام لأن السامع لا يفهم ما تريد بالرطل، هل تريد عسلاً أو تمرّاً أو سمناً؟. (دليل السالك)

(٢) في النسخة «ككذا».

بعده المفعول، لوقوعه بعد تمام الاسم، كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله.

قال: وقد يكون الاسم تاما بنفسه، لا بشيء، وذلك شينان:

أحدهما: الضمير، وذلك في الأغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب، نحو: يا له رجلا، ويا لها قصة، وما أحسنها فعلة، ولله دره فارسا، ويحه رجلا لقيته، وكذا: نعم رجلا، وبنس عبدا، و: ﴿سَاءَ مَثَلًا﴾ [الأعراف: ١٧٧]، ومنه رب رجلا، إذ هو جواب في التقدير، لمن قال: ما لقيت رجلا، فكأنك قلت: لقيت رجلا أي رجل، ولا ريب في أن التمييز في: نعم، وما بعده: عن المفرد، وهو الضمير فيها لكونه مبهما وإن عرف المقصود من الضمير في رجوعه إلى سابق معين نحو: "جاءني زيد فيا له رجلا"، أو بالخطاب لشخص معين نحو: قلت لزيد: يا لك من شجاع، فالتمييز عن النسبة الحاصلة.

ثانيهما: اسم الإشارة، نحو ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ [بقره: ٢٦] فيمن قال: إنه تمييز، لا حال، وكذا: حبذا زيد رجلا، فالعامل في التمييز في القسمين: هو الضمير، واسم الإشارة بتمامهما ولا يظن أن الناصب في: نعم رجلا وشبهه الفعل بل هو الضمير. انتهى.

قال الدماميني: وهو حسن ولكن فيه أشياء:

منها: أنه صرح أن خمسة وكم تام بتنوين مقدر، فيقال: إن تقدير التنوين مع الضمير واسم الإشارة ممكن بعين ما أمكن في خمسة عشر وكم، إذ الجميع مبني.

ومنها: أنه يصح أن يقال: "زيد نعم رجلا" فيكون الضمير عائدا إلى معين، ويكون التمييز للنسبة ماما أن يلتزم التفصيل، أو يقول: ضمير نعم لا يعود إلى زيد تقدم أو تأخر، وإنما يعود على مبهم عام، ويكون رابط المبتدأ العموم.

ومنها: أنه بني كلامه في التمييز على اسم الإشارة على قول بعض، وهو رأي مرجوح، لأن اسم الإشارة يشار به إلى معلوم، وإنما سمي مبهما من حيث إن مسماه لا يفهم منه، وليس كعشرين في الابهام، كذا قيل، وفيه بحث. انتهى. وهو ظاهر، وما ذكره من تقدير التنوين خالف فيه أبوحيان، و

قال: لا يقدر في مبني وغير منصرف، وهو متجه، كما قال الدماميني، لأنه لا يصلح مع المبني وغير المنصرف شيء من أنواع.

[من عدد، أو كيل، أو وزن، و ذي مساحة، و كل ما يشبه ذي]: و المفرد المبهم المفتقر إلى التمييز أربعة أنواع:

أولها: العدد نحو: "أحد عشر كوكبا".

و ثانيها: المقدار: وهو ما يفيد الوزن نحو: "منوان عسلا"، أو الكيل نحو: "مدبرا"، أو المساحة نحو: "شبر أرضاً".

و ثالثها: ما يشبه ذلك ^(١) نحو ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧]، و "هذا نخي سمناً"، ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩].

ورابعها: ما كان فرعاً للتمييز نحو: "باب ساجاً"، و "توب خراً".

و قد ذكر المصنف أنواع المقادير و ذكر ما يشبهها.

و النوع الرابع فيه خلاف: فقد قيل: إن المنسوب فيه حال، و هو ظاهر مذهب سيويه و صحح، فمن ثم اسقطه، و قد ظهر أن صنيعه أتم من صنيع الخلاصة.

[أحكام تمييز المقادير و شبهها]

[٤٧١] ﴿وَبَعْدَ غَيْرِ الْعَدَدِ اجْزُرْ إِنْ تَضِفْ وَ النَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ قَدْ أُلِفْ﴾

[٤٧٢] ﴿إِنْ كَانَ لَا يُغْنِي عَنِ الْمُضَافِ لَهُ﴾

يجوز جر التمييز بعد المقادير و شبهها إذا أضيفت إليه كـ "شبر أرضي" ^(٢).

(١) ما يشبه المقادير و هو: كل ما أجزته العرب مجرى المقادير؛ ليشبهه بها في مطلق المقدار وإن لم يكن منها؛ لعدم دلالة على مقدار معين محدود، نحو: صببت عليه ذنوباً ماءً، واشتريت كيساً دقيقاً. (شرح ألفية)

(٢) هذا معنى قوله (و بعد غير العدد اجرر إن تضيف).

و احترز بـ (غير العدد) من تمييز العدد، فإنه إما واجب النصب، وذلك إذا كان العدد مركبا، لنلا يلزم تنزيل ثلاثة أشياء منزلة الاسم الواحد، وإما واجب الجر، وذلك تمييز الثلاثة والعشرة وما بينهما، والمائة والألف. والأمر هنا للجواز بقريئة من النصب، ولم يحتج في الخلاصة لاستثنائه، لأنه لم يذكره هنا اعتمادا على ما يأتي له في العدد. وما في المتن أتم، ومفعول (اجرر) محذوف أي: التمييز، والأمر دليل الجواب.

(و النَّصْب) مبتدأ، و (قد أَلَف) خبره، و (بعد) متعلقة به، و (ما) واقعة على المُمَيِّز - بالفتح -، و هو تقييد لما قبله. يعني: أن جواز الجرّ بإضافة المميّز مشروط:

١- بما إذا لم يكن مضافا لغير التمييز، لأنّ الاسم الواحد لا يضاف مرتين كـ ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾^(١) [آل عمران: ٦١]. ولا يرد عليه ما ورد على الخلاصة من اقتضاء امتناع الجر بمن، وإن أجيب عنها بأنّ وجوب النصب المذكور فيها إضافي أي بالنسبة للجرّ بالإضافة الذي الكلام فيه. وقد يقال ما فيها أصرح في المقصود، لأنّ ما هنا لا يفهم منه الوجوب إلا بالخطر لتعذر الإضافة مرتين.

٢- [إن كان لا يغني عن المضاف له]، واسم (كان) ضمير ما أضيف. أي: إن كان المضاف لا يغني عن المضاف إليه كالمثال المتقدم. واحترز بذلك ممّا إذا كان يغني عنه، فإنه لا يمتنع الخفض بالإضافة لصحة حذف المضاف إليه وإضافة الاسم إلى التمييز نحو: "هذا أكرم الناس رجلا".

و كنت استشكل هذا الشرط عند المرور عليه في الخلاصة بأن التمييز في المحترز عنه تمييز نسبة، و هو غير داخل في موضوع المسألة أعني جرّ تمييز المقادير وشبهها بإضافتها إليها، و كأن ابن هشام في توضيحه لذلك ضرب عن شرح قوله إن كان مثل... الخ، ثم رأيت الدماميني قال: لما ذكر هذا الشرط في التسهيل، و مثل للمحترز عنه بانا أكثرهم مالا، هذا عند غيره تمييز نسبة لا المفرد. انتهى. و لا أدري كيف يصح كونه تمييز مفرد.

(١) وجه الاستشهاد: مجيء "ذهبا" تمييزا للملء، ولا يجوز جره بالإضافة؛ لأن "ملء" مضاف مرة، فامتنع إضافته مرة أخرى وإلى ذلك أشار ابن مالك في الألفية: والنصب بعد ما أضيف وجبا. (مصباح السالك)

[حكم التمييز بعد أفعل التفضيل]

﴿٤٧٢﴾ كَفَاعِلٍ بِأَفْعَلٍ الْمُفْضَلَةُ ^(١) ﴿

تشبيهه في وجوب النصب.

و المعنى: أن الفاعل بأفعل - أي بهذه الصيغة - إذا كانت للتفضيل و نسبت لغير ذلك الفاعل فانبهت نسبتها يجب نصبه على التمييز لتلك النسبة، و لا يجوز جره بالإضافة نحو: "زيد أكثر مالاً"، و بهذا تعلم أنه ليس المراد الفاعل اصطلاحاً بل معنى، كما أفصحت به الخلاصة.

و اعترض أبوحيان بأنك إذا أتيت بفعل من مادة اسم التفضيل في مكانه و رفعت ذلك الاسم به لم يصح، لأن الفعل لا يفيد ما يفيد اسم التفضيل من الزيادة. و أجيب بأننا نقول في "أنت أعلى منزلاً" مثلاً أنت علا منزلك علوا زائداً على منزل غيرك، و لا يشترط وجود فعل مساوٍ لاسم التفضيل، بل لا يمكن ذلك، و لم تصح الإضافة فيما ذكر لأن اسم التفضيل لا يضاف إلا لما هو بعضه، و هو فيه صفة لشخص و الشخص غير المال بخلاف ما إذا لم تكن النكرة بعد أفعل فاعلاً في المعنى نحو: "مال زيد أكثر مالاً" فإنه يتعين جرّها بالإضافة، لأن أفعل مضاف إذ ذاك إلى ما هو بعضه.

قوله (المُفْضَلَةُ) بصيغة اسم الفاعل نعت لـ (أفعل) تحرز به من نحو احمر ممّا لا تفضيل فيه.

(١) أي: كما يجب نصب تمييز هو فاعل في المعنى لأفعل و يمتنع جرّه. (ابن القره داغي)

- جاء في شرح ألفية: «التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل: إن كان فاعلاً في المعنى وجب نصبه، وإن لم يكن فاعلاً في المعنى وجب جرّه بالإضافة. فمثال الفاعل في المعنى: أنت أعلى منزلاً وأكثر مالاً. فمَنْزَلاً، و مَالاً: تمييزان يجب نصبهما؛ لوقوعهما بعد أفعل التفضيل، وهما فاعلان في المعنى. و ضَابِطُ ما هو فاعل في المعنى: أَنْ يَضْلُحَ جَعْلُهُ فاعلاً بعد جَعْلِ أفعل التفضيل فِعْلاً، فإذا جعلت أفعل التفضيل في المثالين السابقين فعلاً وقع التمييز فاعلاً؛ فتقول: أنت علا منزلك، وكثير مالك. و كذلك يجب نصبه إذا كان التمييز فاعلاً في المعنى، وأضيف أفعل التفضيل إلى غير التمييز نحو: أنت أعلى الناس منزلاً. و مثال ما ليس بفاعل في المعنى: زيد أفضل رجل، فرجل، يجب جرّه بالإضافة؛ لأنه ليس فاعلاً في المعنى. و ضَابِطُ ما ليس فاعلاً في المعنى: أَنْ يَكُونَ أفعل التفضيل بعضاً من جنس التمييز مع صِحَّة وضع لفظ (بعض) موضع أفعل التفضيل. ففي المثال تقول: زيد بعض الرجال أي زيد بعض جنس الرجال. (شرح ألفية)

[وقوع التمييز بعد التعجب]

﴿٤٧٣﴾ وَبَعْدَ ذِي تَعَجُّبٍ فَمَيِّزاً^(١)

من مميزات النسبة أيضاً الواقع بعد التعجب سواء في ذلك الصيغتان المبسوط لهما نحو "ما أحسنه رجلاً"، أو لا نحو "لله دره فارساً" إذا لم يكن الضمير معلوم المعاد، وذلك لما في التعجب من الإبهام. فإن قلت: كثيراً ما يجري في كلامهم التمثيل بـ "ما أحسن زيداً رجلاً" فما فائدة هذا التمييز وأي إبهام رفع؟ قلت: ظهر لي أنه ليس المراد به معناه الحقيقي أعني الذكر البالغ بل هو كناية عن صفة تناسب المقام الذي يستعمل فيه هذا الكلام، فإنه كثيراً ما يقال على سبيل المدح: "فلان رجل" في ذكر مقام الشجاعة، أو الرأي أو الحزم أو الطاعة والتقوى إلى غير ذلك، أو المراد أن التعجب ليس من صفة مخصوصة فيه كـ "ما أحسنه كريماً" بل من جميع صفاته التي تتضمنها رجوليته.

[جرُّ التَّمْيِيزِ بـ (مِنْ) الْبَيَانِيَّةِ]

﴿٤٧٣﴾ وَجَرُّ مَنْ ذَا عَدَدٍ مَا جُوزَا^(٢)

﴿٤٧٤﴾ كَفَاعِلٍ حُوِّلَ مِنْ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولِهِمْ، وَجَرُّ غَيْرِ ذَا رَأَوَا

قد سبق أن التمييز على معنى من البيانية، وليس المراد أنها مقدرة قبله، بل أنه يفيد ما يفيد من البيانية مع مجرورها من البيان، ولا يلزم من ذلك أن يكون صالحاً لمباشرتها ودخولها عليه، بل منه ما يصلح لذلك كتمييز المقادير وشبهها، ومنه ما لا يصلح، وذلك تمييز العدد، لأنه مفرد لا يصح حمله على العدد. وقاعدة "من" إذا بينت نكرة أن يصلح في موضعها ضمير تلك النكرة، ويجعل مجرورها خبراً عن ذلك الضمير من أجل أن البيان هو المبيّن في المعنى. وهذا معنى الشرط الأول، فـ (جَرُّ) مبتدأ مضاف لفاعله، و (ذا عدد) مفعوله، و (ما) نافية، و الجملة المبني فعلها للمفعول خبر المبتدأ.

(١) أي: اذكر التمييز بعد كل ما دل على تعجب، ويجب نصبه. (دليل السالك).

- نحو: ما أحسن زيداً رجلاً، وأكرم أبوي بكر أباً، ولله دُرْكُ عالماً، وحسبك بزيد رجلاً، وكفى به عالماً.

(٢) ويمتنع الجر بـ (من) في مسائل: الأولى: تمييز العدد، كعشرين قلماً. (دليل السالك)

و كذا تمييز النسبة إذا كان محولا عن فاعل^(١) نحو: ﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾^(٢)، أو مفعول نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^(٣) [القمر: ١٢]، لأنه لا معنى لحمل مجرور من على النسبة.

قال في التصريح: امتنع الجرب من في المحوّل عن الفاعل و المفعول، لأن التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور. انتهى. وأقره محشيه، و لي فيه إشكال و هو أن التمييز ليس لعين النسبة، بل للمنسوب إليه، فإن أصل ﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]: اشتغل شيب الرأس، ثم نسب الاشتغال للرأس الذي ليس هو المشتغل حقيقة، و جيء بالمشتغل الحقيقي مبينا للمراد لغرض الإبهام، ثم التفسير الذي هو أوقع في النفس، و كذا ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢] على قياسه، فشيبا و عيونا ليسا لتفسير النسبة الاسنادية و الايقاعية، بل لتفسير المنسوب إليه كما رأيت، فتعذر حمله على النسبة لا يوجب له حكما إذ ليس هو لها.

(١) ذكر الموضع الثاني و الثالث من مواضع امتناع الجرب (من). هذا معنى قوله (كفاعل حوّل من فاعل أو مفعولهم).

- جاء في معاني النحو: و قد تقول ما الغرض من تحويل الفاعل أو المفعول إلى تمييز؟ و هل هناك اختلاف في المعنى بين قولنا (حسن محمد خلقا) و (حسن خلق محمد مثلا)؟ و الجواب أنه لا يعدل من تعبير إلى تعبير إلا يصحبه عدول من معنى إلى معنى، و أنه يعدل من الفاعل أو المفعول إلى التمييز لقصد الاتساع و الشمول و المبالغة، و ذلك نحو (قولك فاحت الحديقة عطرا) و الاصل: فاح عطر الحديقة، غير أن بينهما فرقا في المعنى، فقولك "فاح عطر الحديقة" معناه أن عطرا في الحديقة فاح، و أما قولك "فاحت الحديقة عطرا" فمعناه: أن الحديقة امتلأت عطرا. و فرق بين قولك (طاب نفس محمد) و (طاب محمد نفسا)، ففي الأول أسندت الطيب إلى النفس مباشرة، و في الثاني أسندته إلى محمد كله، ثم خصصت النفس بالذكر، فقد مدحته مرتين، مدحته كله بقولك طاب محمد، و يدخل في ذلك نفسه ثم خصصت النفس بالذكر فكنت مدحته مرتين. (معاني النحو)

(٢) سورة مريم: ٤، وجه الاستشهاد: مجيء "شيبا" تمييزا محولا عن الفاعل؛ والأصل: واشتغل شيب الرأس، فحوّل الإسناد من المضاف، وهو شيب إلى المضاف إليه، وهو الرأس، فارتفع. ثم جيء بذلك المضاف الذي حول عنه الإسناد فضلا تمييزا. (مصباح السالك)

(٣) سورة القمر: ١٢، وجه الاستشهاد: مجيء "عيونا" تمييزا محولا عن المفعول؛ لأن نسبة فجرنا إلى الأرض مبهمة. و "عيونا" مبين لذلك الإبهام. والأصل: فجرنا عيون الأرض؛ فحوّل المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. (مصباح السالك)

فإن قلت: فحينئذ يكون تمييز مفرد و لا يبقى لنا تمييز نسبة.

قلت: نعم و ذلك هو التعين، و ما خالج فكرك من فهم كلام المختصرات و شروحها على ظاهره جهل و قصور.

و قد قال ابن الحاجب في تعريف التمييز: هو ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة، ثم قال: فالأول عن مفرد، و الثاني عن نسبة، فجعل التمييز كله رافعا للإبهام عن الذات، و فرق بين تمييز المفرد و النسبة بذكر الذات المبهم في الأول و تقديرها في الثاني كما ترى، و هذا خلاف ما تعهده و تألفه من كلام من تعرفه من أن الرفع للإبهام عن الذات إنما هو تمييز المفرد، لكن إذا فهمت ما ذكرناه في الآيتين انعكس اعتقادك، و لم يقبل ذهنك سوى أن تمييز النسبة أيضا كذلك إلا أن الذات معه مقدرة، و أراد ابن الحاجب بالمستقر الذاتي تحرزا من العارض كما في المشترك، و إنما سموا النوع الثاني تمييز نسبة لما ذكره الرضي، و نصه عند قول ابن الحاجب (عن مفرد)، و (عن) نسبة لفظة عن في مثله تفيد أن ما بعدها مصدر لما قبلها و مثبت له، كما يقال: فعلت هذا عن أمرك و عن تقدمك، أي أن أمرك سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد، أي: المفرد، لإبهامه، سبب له، أو عن نسبة في جملة أو شبهها، أي: النسبة سبب له، لأنك تتسبب شيئا إلى شيء في الظاهر، و المنسوب له في الحقيقة غيره، فتلك إذن مصدر و سبب لذلك التمييز. انتهى المراد منه.

و يظهر لك بتأمل "عندي عشرون درهما" و "طاب زيد نفسا" ف (عشرون) وحده هو الداعي للتمييز، و ليس (طاب) وحده أو زيد وحده هو الداعي له، بل نسبة الأول للثاني هي الداعية، و لا يلزم من ذلك أن تكون هي المبيّنة، بل المبين هو الذات المقدرة، و تلك الذات المقدرة هي المبهة المحتاجة للبيان، و يلزم من إبهامها إبهام النسبة، و لما لم تكن ظاهرة نسب استدعاء التمييز إلى النسبة التي سرى الإبهام إليها، فإبهام الذات المقدرة هو السبب الحقيقي، إذ هو سبب المسبب المباشر أعني إبهام النسبة هكذا تفهم معنى قولهم: تمييز النسبة.

فإن قلت: ما ذكرت صحة جر تمييز النسبة بمن لأنه تفسير للذات كتمييز المفرد، فيصح حمله عليها، إذ تقديرها لا يمنع من ذلك؟

قلت: لا يلزم من تفسيره الذات المقدرة إطراد صحة حمله عليها، بل تارة و تارة، فنقول: تمييز النسبة تارة يجوز جره بمن، بل و يترجح، و تارة لا، و ذلك أن تمييز النسبة منتصب عن تمام الاسم، كما سبق، فإما أن يصلح أن يكون نفس ما انتصب عنه، أو لا، و الأول إما أن يصلح أن يكون نفس متعلقه كـ "طاب زيد أباً"، فإنه يجوز أن يريد المتكلم بـ (الأب) نفس زيد، و أن أريد به أباه، أو لا يصلح نحو: كفى زيد رجلاً، فرجل هو زيد لا غير.

و الثاني: إما أن يصلح أن يكون صفة نفسية، أو لا، و الأول إما أن يصلح أن يكون صفة متعلقة أيضاً كـ: طاب زيد أبوة، فيجوز أن يريد المتكلم: أبوته لغيره، و أبوة أبيه له، أو لا، نحو: طاب زيد علماً، و الثاني: نحو: طاب زيد داراً، وإذا أردنا أن نصرح بالذات المقدرة هنا قلنا في كفى زيد رجلاً: كفى شيء زيد رجلاً، و في طاب زيد نفساً: طاب شيء زيد نفساً، أو علماً، أو داراً، فالذات المقدرة هي الشيء المنسوب إليه (كفى) و (طاب)، فإذا أظهرته صار (زيد) في كفى زيد رجلاً بدلاً منه، و في طاب زيد نفساً مضافاً إليه (شيء)، و رجلاً تمييز لشيء المقدّر، و كذا (نفساً) و (داراً)، و (علماً)، فإن قصدنا أن يراد التمييز في هذه الأمثلة كلها إلى أصله حين كان منسوباً إليه الفعل أو شبهه، و يرد الاسم الذي انتصب عنه التمييز إلى مركزه الأصلي جعلنا ما انتصب عنه التمييز، إن كان التمييز نفسه: بدلاً من التمييز، أو عطف بيان له، فنقول: كفى رجل زيد، و طاب أب زيد، و إن كان التمييز متعلقاً بما انتصب عنه، إما وصفاً له أو غير وصف أضفنا التمييز إلى ما انتصب عنه، نحو: طاب أبوة زيد، و أبو زيد، و علم زيد، و دار زيد، و نفس زيد، جعلنا النفس كالتعلق له حتى صحّ إضافتها إليه، قاله الرضي. و قال: قيل هذا، و يعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي أقيم مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك مقامه فضلة كزيد في طاب زيد نفساً، إذا تمهد هذا كل ما كان فيه التمييز نفس ما انتصب عنه في الأمثلة المتقدمة فإنه يصح جره بمن.

قال الرضي: التمييز عن المفرد مقدّر بمن، و كذا إن كان عن نسبة و كان التمييز عن نفس ما انتصب عنه بدليل تصريحهم بها في نحو قال الله عز وجل، و قاتله الله من شاعر.

و قال قبل هذا: إن عرف الضمير برجوعه إلى معين، أو الخطاب لشخص معين نحو: قلت لزيد: يا لك من شجاع، و لله درك من رجل، فليس التمييز عن المفرد، لأنه لا إبهام، إذن، في الضمير، بل عن

النسبة الحاصلة بالاضافة ، كما يكون كذلك إذا كان المضاف إليه فيها ظاهرا، كقوله: لله در أبي شروان^(١) من رجل، و مثله قولهم: قال الله عز من قائل، ولقيت زيدا قاتله الله شاعرا، أو من شاعر. انتهى المراد منه.

و في التسهيل: فإن صحَّ الاخبار به عن الأول فهو أو لملاسه، و جاز كونه حالا، و الأجود استعمال من معه عند قصد التمييز.

قال الدماميني: أي إن صحَّ الاخبار بالتمييز على الاسم الأول الذي هو جزء الجملة نحو: "كرم زيد أبا" فإن الأب صالح لأن يخبر به عن زيد أي في الجملة وإن لم يكن كذلك في الواقع بدليل فهو له أي إذا أريد بالأب نفس زيد أو لملاسه أي إذا أريد به: أبو زيد، و جاز كونه حالا أي إن أريد بالتمييز عين الأول فالأجود الخ حرصا على بيان المعنى المتقدمة. انتهى.

و قد عرفت من كلام الرضي ضابط ما يجرب من و ما لا يجرب.

فما في التوضيح و غيره من أن ما كان محولا لا يجرو غيره يجرب بعيد من التحرير، إذ الأول منقوض بنحو كفى يزيد رجلا، فإن التمييز فيه محوّل كما مر في كلام الرضي، مع أنه يجوز جره بمن، و الثاني لا وجود له إلا في نادر، و أما ما مثل به من نحو "ما أحسن زيدا رجلا" فإن أصله كما قال اللّقاني أخذنا من الرضي: ما أحسن رجلا زيدا، ف (رجلا) مفعول به، و (زيدا) بيان، و ليس من شرط التحويل أن يقدر التمييز في الأصل مضافا إلى الاسم الذي انتصب عنه حتى يمتنع ذلك في المثال، بل تارة يضاف كما إذا كان التمييز متعلقا بالاسم كـ "طاب زيد علما"، و تارة لا يضاف، بل يجعل الاسم بيانا للميز إذا كان عينه، كما في المثال، و ذلك و الله اعلم هو الذي أوقع شارحه، و النادر الذي أشرنا له قولهم "امتلا الإناء ماء" و "تَقَفَّأَ بَكَرٌ شَحْمًا"، قال الدماميني: هما خارجان عن القياس، و قد تبين حينئذ وجه امتناع الجرب بمن فيما امتنع فيه، إذ البيان لا يحمل إلا على عين المبين، و ما أوردناه على التوضيح و غيره هو وارد على المصنف فاعرف مقدار هذه المسألة، فإنك بعد أن تقف على كلام الرضي و غيره و تكون فيك الأهلية لاستخراجها منه لاتصل إلى ذلك إلا بعد التي و اللتيا لاسيما مع ما يسبق للمطالب من الاعتقاد المصمّم على خلافه بالفه كلام من تقدم.

و في ذكر المتن للمفعول فيما يمتنع جره تكتيت على الخلاصة.

(١) في الرضي «انوشروان».

قوله (كفاعل) خبر لمحذوف، أي و ذلك، أي تمييز العدد كفاعل، و الكاف داخلة على المشبه نظير صنيع صاحب المختصر الفقهي، و (حوّل) صفة فاعل، و (من فاعل) متعلق بحول، و المراد بالفاعل الأول المعنوي المحوّل إليه الذي هو التمييز، و بالثاني الاصطلاحي المحوّل، فهو كقول التوضيح، و الثالثة ما كان فاعلا إن كان محولا عن الفاعل صناعة، و (جرّ غير ذا) مفعول مقدم بـ (رأوا)، و قد علمت ممّا تقدم معناه.

[تقديم عامل التمييز]

[٤٧٥] ﴿ وَ عَامِلُ التَّمْيِيزِ حَتْمًا سَبَقًا وَ سَبَقَ فِعْلُ صُرْفِ الشَّيْخِ انْتَقَى ^(١) ﴾

(عامل التمييز) مبتدأ، و جملة (سبق) خبر، أي تقدم وجوبا، و امتنع تأخيرها، أما إذا كان العامل جامدا كـ "رطل" و أسماء العدد فواضح، و أما إذا كان متصرفا كـ: طاب فُعِّلَ بأمور و نُقِضَتْ، و من هنا اختار ابن مالك في التسهيل جواز تقديمه عليه وفاقا للكسائي و المازني و المبرّد، و إلى اختياره أشار المصنف بالشطر الأخير.

فـ (سبق) مفعول مقدم بـ (انتقى)، و هو مضاف للمفعول أي: سبق التمييز فعلا، و جملة (صرف) صفة (فعل)، و (الشيخ) -أي: ابن مالك كما قال في الشرح- مبتدأ، و جملة (انتقى) خبر. و ظاهر قوله في الخلاصة كما قال المكوذي: أن له مذهبا ثالثا، و لم يقل به أحد، و الصواب ما ذهب إليه سيبويه و من وافقه من عموم الامتناع.

و العلة الموجبة للتأخير أن الواجب فيما تضمّن إبهاما و إفهاما تأخر الافهام، إذ لو قدم لضاع الافهام، و لم تنق له فائدة.

و يمتنع الفصل بين التمييز و عامله كما قال الرضي، و الايات التي استشهد بها ابن مالك للجواز منها ما هو شاذ، و منها ما هو مؤوّل.

(١) أي: إن عامل التمييز يجب تقديمه. (دليل السالك) + فلا تقول: نفساً طابَ زيدٌ، ولا: عندي درهماً عشرون. في كلا المثالين لا يجوز تقديم التمييز، وذلك على مذهب سيبويه. وأجاز المبرّد: تقديمه على عامله المتصرف؛ فتقول: نفساً طابَ زيدٌ، وشَيْباً اشْتَعَلَ الرَّأْسُ. (شرح ألفية)

[أحكام التمييز]

﴿٤٧٦﴾ وَحَذَفَ تَمْيِيزَ أَجْزٍ، وَالمُعْتَمَدُ مَجِيئُهُ مُؤَكِّدًا لَا ذَا عَدَدٍ ﴿٥﴾

ذكر هنا ثلاث فوائد:

الأولى: أن التمييز يجوز حذفه ^(١)، وذلك إذا قصد بقاء الإبهام، أو كان في الكلام ما يدل عليه، وقد مثل لحذفه في المغني بقوله تعالى ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: ٣٠] ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥] وتقول: كم صمت أي: كم يوما، قال: وهو شاذ في باب نعم نحو: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتٌ» ^(٢) أي: فبالرخصة أخذ، ونعمت رخصة الوضوء، فيقيد المتن بذلك، فإن امتناع حذفه في باب نعم هو مذهب سيبويه، ونص المغاربة على شذوذ "فبها ونعمت"، وأجاز حذفه ابن عصفور.

والثانية: أن التمييز قد يجيء مؤكدا ^(٣) نحو: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]. وذهب سيبويه والجمهور إلى امتناع ذلك. قال في المغني: ف (شهرًا) مؤكد لما فهم من (إن عدة الشهور)، وأما بالنسبة إلى عامله وهو (اثنا عشر) فمبين. انتهى. وقد نبه على مثل هذا أبواسحاق الشاطبي في باب نعم. ومن أجاز كونه مؤكدا المبرد وابن السراج وتبعهما ابن مالك، وتبعهم المصنف حينئذ فيرد عليه ما ورد على الخلاصة من أن تعريف التمييز غير جامع من أن المؤكد لا يدخل تحت قوله (مبين)، وقد اعترضها بهذا ابن هشام، ويمكن أن يجاب بأن التمييز وإن كان مؤكدا ففيه بيان لعامله، كما تقدم، لكن المجيزون أجازوا "نعم الفتاة فتاة" ونحوه مما لا تبين فيه أصلا.

والثالثة: أن التمييز لا يتعدد ^(٤)، قال في المغني: ولهذا كان خطأ قول بعضهم في (... تبارك رحمانا و موثلا) إنهما تمييزان.

قوله (حذف تمييز) مفعول (أجز)، (والمعتمد) مبتدأ، و (مجيئُهُ) خبر، و (مؤكدا) بصيغة اسم الفاعل حال من المضاف إليه، و (ذا عدد) عطف عليه. وهذه زوائد على الخلاصة.

* * *

(١) هذا معنى قوله (و حذف تمييز أجز).

(٢) سنن أبي داود وابن ماجه.

(٣) هذا معنى قوله (والمعتمد مجيئُهُ مؤكدا).

(٤) هذا معنى قوله (لا ذا عدد).

﴿ مَسْأَلَةٌ ﴾

[حكم تمييز ألفاظ العقود و تمييز العدد المركب]

[٤٧٧] ﴿ يُفْرَدُ مَنْصُوبًا مُمَيِّزُ الْعَدَدِ مَا بَيْنَ عَشْرَةٍ وَ مِائَةٍ فَقَدْ ﴾

ما بين العشرة و المائة شامل للعقود من العشرين إلى التسعين، و للعدد المركب، فيجب لتمييزهما الافراد و النصب نحو: ﴿ وَ وَاَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [التوبة: ٣٦]، هذا مذهب الجمهور.

و أجاز الفراء جمع تمييز المفرد و المركب.

قوله (منصوبا) حال من (مميز)، و (ما بين) بدل من (العدد)، أو حال من العدد بجعل ما نكرة موصوفة أي عددا بين ما ذكر ، و (قد) بمعنى قط .

[حكم تمييز ثلاثة إلى عشرة]

[٤٧٨] ﴿ وَ عَشْرَةٌ فَدُونَهَا جَمْعًا أَضْفُ ﴾

(عشرة) مفعول (أضف)، و (دونها) صفة لما محذوفة معطوفة على (عشرة)، و (جمعا) حال من مقدر، أي: أضف ما ذكر له أي للمميز الذي الكلام فيه حال كونه جمعا هذا شرط، و يشترط فيه أن يكون جمع قلة، و هو يتضمن شرطا ثالثا و هو أن يكون جمع تكسير، إذ هو المنقسم إلى صيغ قلة و كثرة، فتقول: ثلاثة رجال إلى عشرة.

و المعنى: أنه يشترط في تمييز العشرة و الثلاثة و ما بينهما الشروط المذكورة، و يجر بإضافة تلك الأعداد إليه، فالمراد من الدون في كلامه التسعة و الثلاثة و ما بينهما بدليل قوله الآتي: (و لا تمييز واحدا و اثنين)، و قد يقال لم يرد اشتراط الجمعية بل اشتراط التكسير و القلة إن كان التمييز جمعا.

فاحترز بقوله (جمعا) ممّا إذا كان اسم جنس أو اسم جمع، فإنه يجر بمن نحو: ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ ﴾ [٢٦٠: بقرة]، و هذا هو المتعين بالنظر إلى ما في نفس الأمر، و إن كان اللفظ لا يعطيه، و مثله يقال في الخلاصة.

[حكم تمييز المائة وما فوقها]

﴿٤٧٨﴾ وَمِائَةٌ فَصَاعِدًا فَرْدًا أَلْفٌ^(١) ﴿

﴿٤٧٩﴾ وَاجْرُزْ بِذَا الْقِسْمِ بِيَمْنٍ مَا مَيَّزَا ﴿

و (مائة) مفعول بـ (أضف) محذوف لدلالة ما قبله. و يحتمل أن يكون معطوفا على (عشرة)، و اختصاص كل من المتعاطفين^(٢) يقيد لقرينة جاز، و الفصل بينهما بغير أجنبي كذلك. و (صاعدا) حال من مقدّر أي فاذهب صاعدا، و (فردا) حال من مقدّر أي له، أي المميز الذي الكلام فيه حال كونه فردا، و قل مجيئه جمعا كقراءة حمزة و الكساني ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥] بالإضافة.

و أشار بقوله: (فصاعدا) إلى الألف، و هذا الحكم ثابت للمائة و الألف و إن شيا أو جمعا.

(ذا القسم) إشارة لأقرب مذكور، و هو تمييز المائة و الألف، فتقول: ثلاث مائة من السنين، كذا في

الشرح.

و الظاهر أنه لا خصوصية لهذا القسم بهذا، بل يجوز (عندي ثلاثة من الدراهم).

و قد نص ابن قاسم على أن تمييز العدد إذا جمع لم يبق عندهم تمييزا اصطلاحيا انظره عند قول الخلاصة «و اجرر بمن إن شئت غير ذي العدد».

و الباء الداخلة على اسم الإشارة ظرفية، و الثانية للتعدي، و لذا صح تعلقهما بـ (اجرر)، و (ما)

مفعول اجرر، و (ميّز) مبني للفاعل صلتها.

(١) فيقال: مائة رجل، و مائة عام، و ألف إنسان.

(٢) في النسخة «كل من المتعاصفين».

[حكم الفصل بين العدد والتمييز]

[٤٧٩] ﴿..... وَفَضْلُهُ مِنْ عَدَدٍ مَا جُوزَا﴾

و (فضله) - أي التمييز - مبتدأ، و (ما) نافية، و جملة (جوز) المبني فعلها للمفعول خبر، أي: لا يجوز فصل التمييز من العدد المميز به إلا في الضرورة كقوله: (... ثلاثون للهجر حولا كميلا)^(١).
و لا خصوصية للعدد بها، بل لا يجوز الفصل بين التمييز و عامله مطلقا، كما تقدم عن الرضي، و ما في البيت مزيد على الخلاصة.

[حكم الإعرابي في نعت التمييز]

[٤٨٠] ﴿وَنَعْتُهُ يَجُوزُ بِالْوَجْهَيْنِ.....﴾

إذا جيء بعد التمييز بنعت جاز الحمل فيه على التمييز و على العدد نحو: "عندي عشرون رجلاً صالحاً"، أو "صالح"^(٢)، و "عشرون رجلاً كراماً"، أو "كرام"، و هذا إن كان النعت مفرداً أو جمع تكسير كما مثلنا، فإن كان جمع سلامة تعين الحمل على العدد نحو: "عشرون رجلاً صالحون" فتزاد هذه على ما استثنوه من وجوب مطابقة النعت للمنعوت. هذا هو المراد بـ (الوجهين) في المتن.

[لا يحتاج الواحد والاثنان إلى التمييز]

[٤٨٠] ﴿..... وَلَا تُمَيِّزُ وَاحِداً وَ اثْنَيْنِ﴾

و لا يحتاج لفظ الواحد و الاثنين لتمييز استغناء بالنص عن المفرد و المثنى، فيقال: رجل و رجلان، لأنه أخصر و أجود، فلا يقال: واحد رجل، و لا: اثنا رجلين، و شدّ قوله:

كَأَنَّ خُصْيِيَهُ مِنَ التَّدْلِيلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ شَتَا حَنْظَلٍ

و المسألة الأولى مزيدة على الخلاصة و الثانية مستفاد منها.

(١) الشاهد فيه قوله «للهجر» حيث وقع فاصلاً بين «ثلاثون» و تمييزه، و هو «حولا» و هذا لا يجوز إلا في الضرورة. (محمد الكزني)

(٢) ففي "صالحاً" جاز وجهان: النصب بالحمل على التمييز، و الرفع بالحمل على العدد.

[التمييز بجمع كثرة]

﴿٤٨١﴾ وَلَا يَجْمَعُ كَثْرَةً إِنْ أَمَكْنَا ذَوْقِلَةً، وَبِمُضَافٍ اغْتَنَى ﴿٤٨٢﴾

أي: ولا تميز بجمع كثرة إن أمكن جمع القلة، وهذا راجع إلى مسألة الثلاثة والعشرة وما بينهما. واحترز بقوله (إن أمكن ذو قلة) مما إذا لم يمكن لإهمالهم إياه في بعض المواد، ولشدوده قياسا أو استعمالا، فالأول: نحو: ثلاثة رجال، فإن (رجلا) لم يجمع جمع قلة، والثاني نحو: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فإن جمع قُرُوءٍ على أقراء شاذ قياسا، هكذا قالوا، ورد بأن أفعل مطرد فيه، لأنه "فَعْل" اسماً، صحيح العين، والثالث: نحو "أشساع"، فإن (شسع) بكسر الفاء لا يطرد فيه إفعال، ولكنه شاذ استعمالاً، والتاذ منزل منزلة العدم، فبهذا يتأتى نفي الإمكان عنه. و قول الخلاصة في الأكثر بعد قولها «جمعا بلفظ قلة» أفيد، لإمكان رجوع قولها في الأكثر إلى الجمعية، فإن الثلاثة والعشرة وما بينهما قد تميز بالمائة وإلى ما يستفاد من قولها بلفظ قلة من التفسير فإن التمييز قد يكون جمع تصحيح كسبع سماوات وسبع سنبلات.

[الاستغناء عن التمييز]

و فاعل (اغتنى) ضمير العدد^(١).

قال في التسهيل: ويغني عن تمييز^(٢) العدد إضافته إلى غيره. قال الدماميني: لأنك إذا قلت: عشرون فقد خاطبت من يعرف العشرين المنسوبة إليه، ولا تقول: عشروا زيد إلا لمن يعرف زيدا وعشرين، كما أنك لا تقول: غلام زيد إلا لمن يعرف الغلام وزيدا، انتهى. يعني لأن الإضافة على معنى العهد. وهذه المسألة مزيدة على الخلاصة، وقد مر أن الإضافة لا يلتزم فيها ذلك.

(١) يُغْنِي عَنِ تَمْيِيزِ الْعَدَدِ إِضَافَتَهُ إِلَى غَيْرِهِ نَحْوُ خُذْ عَشْرَتَكَ وَعَشْرِي زَيْدٌ لِأَنَّكَ لَمْ تَضِفْ إِلَى غَيْرِ التَّمْيِيزِ إِلَّا وَالْعَدَدُ عِنْدَ السَّامِعِ مَعْلُومُ النَّجَسِ فَاسْتَغْنَى عَنِ الْمُفَسِّرِ. (همع الهوامع)

(٢) في النسخة «عن تميز».

[حكم الأعداد من ثلاثة إلى عشرة باعتبار التذكير ، والتأنيث]

﴿ ٤٨٢ ﴾ وَ عَشْرَةٌ فَذَوْنَهَا لِلذَّكَرِ بِالتَّاءِ وَفِي مُؤَنَّثِ مِنْهَا عَرِيٌّ

(عشرة) مبتدأ، و (دونها) صلة لما محذوفة معطوفة عليها، و المراد به ما تقدم في نظيره من التسعة و الثلاثة و ما بينهما، و (للذكر) حال منهما، أو من الضمير المنتقل للخبر و هو (بالتاء)، و ضمير (عري) لما ذكر من العشرة و ما معها، و ضمير (منها) للتاء، و من و في متعلقان بعري.

و المعنى: أن الثلاثة و العشرة و ما بينهما تقال بالتاء للمذكر، و بالتجرد منها للمؤنث على عكس ما يقتضيه القياس^(١)، و ذلك لأنها أسماء جماعات كفرقة و زمرة و أمة، و ما كان كذلك حقه أن يقال بالتاء مع المؤنث و المذكر، لكنهم أرادوا التفرقة بينهما في العدد حرصاً على البيان، و إزالة للالباس فيما يكثر استعماله و دوره على الألسنة فابقوا التاء التي كانت لازمة بمقتضى ما سبق مع المذكر لسبق رتبته، و جردوا العدد منها مع المؤنث.

[أحكام العدد المركب باعتبار التذكير ، و التأنيث]

﴿ ٤٨٣ ﴾ وَإِنْ أُرِدَتْ فَوْقَهَا اذْكُرْ فِي الذَّكَرِ مُرْكَبًا أَحَدَ مِنْ قَبْلِ عَشْرِ

﴿ ٤٨٤ ﴾ فِي الضَّدِّ إِحْدَى عَشْرَةٍ أَوْ اكْسِرْ شِينًا، وَ خُذْ ثَلَاثَةً لِلْآخِرِ

﴿ ٤٨٥ ﴾ كَمَا مَضَى وَ الْعَشْرَ جُرِّدْ فِي الذَّكَرِ وَ صَلِّهِ بِالتَّاءِ فِي مُؤَنَّثِ تَبَرٍّ

(و إن أردت فوقها اذكر في الذكر مركباً أحد من قبل عشر في الضد إحدى عشرة): أي: و إن أردت ما فوق العشرة من الأعداد فكيفية نطقك بها: أن تذكر "أحد" قبل عشر في التذكير، و "إحدى" قبل عشرة في التأنيث، حال كونك مركباً للفظين فتقول: "عندي أحد عشر رجلاً"، و "إحدى عشرة امرأة". و لما كان الوزن لا يستقيم في الشطر الثاني إلا مع فتح شين (عشر)، و في الثالث إلا مع سكونها اعتمد على ذلك. و أشار للغة ثالثة بقوله (أو اكسر شينا)^(٢) و هي لغة تميم، كما في الخلاصة، و قد عرفت من سبك كلامه إعرابه.

(١) نحو: رأيت ثلاثة طلابٍ و ثلاث طالبات . عندي خمسة رجالٍ و خمس نساء، اشتريت عشرة كُتُبٍ و عشر ساعاتٍ . (شرح ألفية)

(٢) إن بني تميم يكسرون حرف الشين في التأنيث: فيقولون عَشْرَةٌ و الألفصح التسكين و هو لغة الحجاز، و بعضهم يفتحها. (شرح ألفية)

(و خذ ثلاثة للآخر كما مضى و العشر جرد في الذكر و صله بالتا في مؤنث تبر): أي: خذ ثلاثة إلى آخر أخواتها و هو العشرة كما مضى من كونها تذكر مع المؤنث و تؤنث مع المذكر، و ركب معها العشر، و أجزها على القياس مجردها من التاء مع المذكر، و صلها بها مع المؤنث فتقول: عندي ثلاثة عشر رجلا ... إلى تسعة عشر، و ثلاث عشرة امرأة إلى تسع عشرة^(١)، و قد عرفت أيضا إعراب كلامه.

[حكم العدد المركب (١٢) باعتبار التذكير، و التأنيث]

[٤٨٦] ﴿ فِي الذَّكَرِ اثْنَا عَشَرَ الْأُنْثَى اثْنَتَا عَشْرَةً ^(٢)، وَ الصَّدْرُ أَغْرِبْنَ، وَ غَيْرُ تَا ﴾

[٤٨٧] ﴿ يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ سِوَى ثَمَانٍ فَجَوَّزُوا الْحَذْفَ مَعَ الْإِسْكَانِ ﴾

"اثنا عشر" و "اثنا عشرة" كأحد عشر و إحدى عشرة يجري فيهما الصدر و العجز على القياس من التذكير مع المذكر و التأنيث مع المؤنث^(٣)، إلا أن الصدر هنا يعرب إعراب المثنى فيرفع بالالف و ينصب و يجز بالياء^(٤).

فـ (في) بمعنى مع، و الظرف خبر مقدم، و (اثنا عشر) مبتدأ مؤخر، و هما معمولان لـ "اذكر" محذوفاً بقرينة ما سبق. و (الأنثى) مجرور بفي محذوفة، لدلالة ما قبلها. و (عشرة) بسكون الشين. و (الصدر) مفعول (أعربن) قدم عليه مع توكيده بالنون ضرورة.

و (غير) مبتدأ، و (تا) إشارة إلى اثني و اثنتين، و جملة (يبنى) خبر، و ظاهره كغيره أن جزئي المركب معا مبنيان قالوا: لأن الأول تنزل منزلة تاء التأنيث ممّا قبلها، و الثاني تنزل منزلة التنوين، و فيه

(١) و نحو: نجح ثلاثة عشر طالبا و ثلاث عشرة طالبة، سافر خمسة عشر رجلا و خمس عشرة امرأة. (شرح الفية)

(٢) تقدم حكم "أحد عشر" في بيت (٤٨٣) ذكر هنا حكم "اثنا عشر".

(٣) تقول: سافر اثنا عشر رجلا و اثنا عشرة امرأة. (شرح الفية)

(٤) اثنا عشر، و اثنا عشرة، فإن صدرهما (اثنا، و اثنا) يعرب إعراب المثنى، رفعا بالالف، و نصبا و جزا بالياء، و أما عجزهما فيبنى على الفتح؛ فتقول: جاء اثنا عشر رجلا و اثنا عشرة امرأة و رأيت اثني عشر رجلا و اثنتي عشرة امرأة، و مررت باثني عشر رجلا و اثنتي عشرة امرأة. (شرح الفية)

أن حركة ما قبل التاء حركة بُنية لا حركة بناء، فأخر الجزء الأول حشوا ليس محلا للإعراب ولا للبناء هكذا قيل، وقد تقدم البحث فيه أول الكتاب عند قوله (وفي ليسجننن والذي بدا / مركبا ...) الخ ، ورد تعليل بناء الثاني بالمتضائفين، فإن المضاف إليه منزل منزلة التنوين أو النون، وقيل إنما بني الثاني لتضمنه معنى حرف العطف.

قال يسن في حاشيته: فيه أنه إنما يتضمن معنى الواو لو لم يكن له ارتباط إلا من جهة العطف، و حيث كان مضافا إليه فلا يتضمنها، كما لا يقال في غلام زيد: أصله غلام وزيد، إلا أن يقال هذه إضافة نسبية لا تحقيقية لا يلزم فيها ذلك نحو: معدي كرب في لغة من أضافه، وعلى هذا يلغز ويقال لنا إضافة على معنى الواو. انتهى.

قلت: تركيب الاعداد مزجي لا إضافة فيه. ففي ما قاله نظر.

و مما يدل على أنهم بنوا كذلك أنهم يعربون إذا ظهر العاطف كقوله:

كَأَنَّ بِهَا الْبَذْرُ ابْنُ عَشْرٍ وَأَزْبَعُ إِذَا هَبَّوَاتِ الصَّيْفِ عَنْهُ تَجَلَّتْ

قوله (سوى ثمان) استثناء من وجوب البناء الذي اقتضاه الجزم به ^(١)، ولذا قال: (فجوزوا الحذف

مع الاسكان) أي: جوزوا حذف الياء منها وذلك صادق بفتح النون كأخواتها، وبقاء الكسرة لتدل على الياء المحذوفة، وهو أرجح عندهم، ورجح الرضي الأول.

وجوزوا إسكان الياء ثابتة، وتجوز فتحها هو الأصل كما عرف من الاستثناء، فهي أربعة أوجه.

و إنما جوزوا الاسكان من أجل تناقل الكلمة بالتركيب.

وقد تحذف ياء في الافراد، ويجعل الاعراب في متلوها، كما في التسهيل، قال:

لَهَا ثَيَابُ أَرْبَعٍ حَسَانُ وَأَرْبَعٌ فَتَغْرُهَا ثَمَانُ

وفي الحديث «صَلَّى ثَمَانَ رَكَعَاتٍ» ^(٢) بفتح النون.

وهذه المسألة مزيدة على الخلاصة.

(١) وبينان على الفتح إلا: ١- صدر اثنا عشر و اثنا عشر. ٢- و ثمانى عشرة. (المواهب الحميدة)

(٢) رواه النسائي (٤٥٢).

[صياغة العدد من ٢ - ١٠ على وزن فاعِل و فاعلة]

[٤٨٨] ﴿ وَضُغٌ مِنْ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا إِلَى عَشْرَةٍ فَاعِلَةٌ وَفَاعِلًا ^(١) ﴾

أي: ضُغٌ وزن (فاعلة) في التأنيث و (فاعل) في التذكير من اثنين فصاعداً إلى عشرة، فتقول: ثان و ثانية إلى عاشر و عاشرة. و في جعل الصوغ من ألفاظ العدد تجوز، وإنما هو من مصادر أفعال من مادتها فإنه يقال ثبتت الاثنين إذا كنت الثاني منهما إلى عشرت العشرة إذا كنت العاشر منهم.

و أبدل قول الخلاصة «فما فوق» بقوله (فصاعداً) فرارا من إيقاع الظرف المقطوع صلة و إن وقع له فيما يأتي لأن تقليل مخالفة القياس أحسن. و احترز بذلك من "واحد"، فإنه من أول الأمر على وزن فاعل.

[حالات فاعِل المصوغ من العدد و أحكام كل حالة]

[٤٨٩] ﴿ وَأُضِفَ إِنْ تُرِدْ بِهِ بَعْضَ اللَّذَا مِنْهُ بَنَيْتَهُ كَثَانِي اثْنَيْنِ ذَا ﴾

[٤٩٠] ﴿ وَإِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا فَوْقَ فَكَاسِمٍ فَاعِلٍ اِغْمَلْ وَالزِّمَّا ﴾

ثم إن أريد الاتصاف بمعناه مجردا استعمل مفردا عن الإضافة، و إن أريد أن المتصف به بعض تلك العدة التي أفادها اللفظ المصوغ منه استعمل مع موافقه و هو معنى قوله: (و أضف إن تُرد به بعض اللذا منه بنيته كثاني اثنين ذا) أي: أضف اللفظ المصوغ إلى أصله الذي صيغ منه إن أردت به بعض ذلك الأصل أي: واحدا من العدة التي دل عليها الأصل كثاني اثنين إلى عاشر عشرة.

و إنما وجبت إضافته و لم يجز إعماله لأنه لم يقصد به معنى يقع على أصله، كما في الاستعمال الآتي، و لا نقول لأنه ليس مفرعا عن فعل كما قيل بناء على أن الصوغ من لفظ العدد نفسه و انه إنما يكون مصوغا من المصدر إذا عمل بل الوجه أن الصوغ من المصدر مطلقا، و لم يعمل هنا لما ذكرناه.

(١) قوله (وضغ من اثنين...) الخ أي من مادته إذ الاشتقاق من الهيئة معها و إن كان مسلما في الثانية لكنه ممنوع في الأولى، و هو (شي) مصدر (ثبت)، و كذا البواقي. و أفعالها إن كانت لامها حرف حلق فمن باب منع، و إلا فمن باب ضرب. و اعلم أن الاشتقاق هنا لكونه اشتقاقا من اسم الجنس سماعي إن قيل بالاشتقاق من العدد، و إلا فلا. قوله (فصاعداً إلى عشرة...) إهـ و اعلم أن استعمال المصوغ منها مع غير العشرة ثلاثة أشار إليها بالآيات الأول، و معها كذلك أشار إليها بتاليها، و مع العشرين واحد يتنه بالسادس. (ابن القره داغي)

قوله (اللذا) لم أر من ذكر استعماله في المفرد، وليس من لغات الذي فانظره. و ضمير (بنيته) لفاعل. و ضمير (منه) رابط للصلة. و (ذا) مبتدأ و (ثاني اثنين).

(و إن ترد جعل الأقل مثل ما فوق فكاسم فاعل اعمل و الزما) ^(١): هذا استعمال ثالث لفاعل و هو أن يراد به بعض العدد الذي فوق أصله، و أن أصله انتقل إلى ما فوقه بسببه أي هو الذي جعل الثلاثة أربعة مثلاً بانضمامه إليهم، و حكمه حينئذ حكم اسم الفاعل الذي توفرت فيه شروط العمل إذا اعتمد، فيجوز إضافته لما دون أصله و إعماله.

قوله (و إن ترد) أي: بفاعل جعل الأقل الذي هو ما دون أصله مثل ما فوقه الذي هو أصله فاعله كاسم الفاعل، و ربما يوهم قوله (و الزما) أن الإعمال واجب، و ليس كذلك، بل قالوا الإضافة هنا أكثر من الاعمال بخلاف سائر أسماء الفاعلين، فإن إضافتها و إعمالها سواء.

قال الرضي: و إنما قلّ النصب هنا لأن الانفعال و التأثر في هذا المفعول غير ظاهر إلا بتأويل، و ذلك لأن نفس الاثنين لا يصير ثلاثة أصله، و إن انضم إليها واحد، بل يكون المنضم و المنضم إليه معا ثلاثة لكن لما أسقط عن المجموع الأول اسم الاثنين، و صار يطلق على المجموع الثاني اسم الثلاثة، فكانه صار المجموع الأول هو المجموع الثاني. انتهى.

و ظاهر إطلاقه أن هذا الاستعمال جار في اثنين و هو ظاهر الخلاصة، و خلاف ما في التسهيل، و نصّ سيبويه على أنه لا يقال: ثان واحداً، و قال الكسائي بعض العرب يقولونه.

(١) أي: إذا أردت بفاعل أن يكون العدد الأقل مساوياً لما فوقه بدرجة واحدة فاحكم به بحكم اسم الفاعل. (ضياء السالك)

- قوله (و إن ترد جعل الأقل) و الفرق بين هذا الشق و بين السابق في صورة الإضافة أن هذا إضافة إلى المفعول و ذاك إضافة الجزء إلى الكل فيكون المضاف بمعنى البعض و لذا يجب إضافته و لا يعتبر في موصوفه كونه ثالثاً أو رابعاً إذ يبعد في قوله تعالى {ثَلَاثُ ثَلَاثَةٍ} أن يكون المراد كونه في المرتبة الثالثة خلافاً لبعض. (ابن القره داغي)

[أحكام صياغة فاعل من العدد المركب]

﴿١٤٩١﴾ وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ مُرَكَّباً فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ ﴿١﴾

﴿١٤٩٢﴾ أَوْ فَاعِلاً أَضِفْهُ لِلْمُرَكَّبِ أَوْ جِئْ بِحَادِي عَشَرَ الْمُسْتَعْقَبِ ^(١) ﴿١﴾

هذا استعمال رابع أي: إن أردت بالعدد المركب معنى "ثاني اثنين" وهو الدلالة على شيء من المعدود باسم الفاعل محصوراً في عدة ما اشتق منه اسم الفاعل فجيء بأربعة ألفاظ: أولها: اسم الفاعل مؤنثاً مع المؤنث، و مذكراً مع المذكر. و ثانيها: ما اشتق منه اسم الفاعل مؤنثاً مع المذكر، و مذكراً مع المؤنث. و ثالثها و رابعها: (عشر) في التذكير، و (عشرة) في التأنيث.

و التركيب الأول مضاف إلى التركيب الثاني، أو إلى صدره إن كان اثنا عشر أو اثنا عشرة، و في هذا الاستعمال ثلاثة أوجه: أحدها: هذا.

و ثانيها: حذف عجز التركيب الأول و هو معنى قوله (أو فاعلاً أضفه للمركب)، و حينئذ يجب إعرابه لزوال التركيب، و يفتح ما آخره ياء حالة الت نصب نحو: حادي أحد عشر و ثاني اثنين عشر، و يجوز السكون، و أبو علي يختاره للثقل بالتركيب، كما في "رايت معدي كرب".

و ثالثها: الاقتصار على التركيب الأول المستعقب بالتركيب الثاني في أصل هذا الاستعمال، فصريح كلامه أن حادي عشر ليس مقتطعاً من التركيبين، و حينئذ فيجب بناء الجزئين، و أما إن جعل حادي عشر من قولك حادي عشر أحد عشر و حذف العقد من الأول و التيف من الثاني فيجب إعراب الأول، لزوال التركيب و دلالة الإعراب على المحذوف، هكذا ذكر ابن هشام، و هذا الثاني هو الظاهر من عبارة الخلاصة كما في التصريح، و عليه فلك فيه وجهان:

١- إعراب الأول مضافاً إلى الثاني مبنياً، و وجهه أنه حذف عجز الأول فأعرب لزوال التركيب، و نوي صدر الثاني فبني، و هذا الوجه حكاه ابن السكيت و ابن كيسان.

٢- و إعرابهما معاً لعدم نية ما حذف حكاه بعض النحويين مع حادي عشر ثلاثة أوجه في الجملة،

(١) قوله (أو جيء بحادي عشر) في الشرح: باقياً على بنائه، إهـ. و رد يالتباسه بما ليس في الأصل تركيبان، و لذا قال الموضح المحذوف ثاني الأول و أول الثاني والجزئان إما معربان لزوال التركيب الأول بمقتضي العامل، و الثاني بالإضافة، أو الثاني مبني فقط لأن ما حذف منه مقدر و لا يجوز بنائها للإلتباس. (ابن القره داغي)

﴿ ٤٩٣ ﴾ وَفَاعِلًا مِّنْ قَبْلِ مَا عِشْرِينَا بِالْأَوَّلِ خُذْ كَالثَّانِي وَالتَّسْعِينَا ﴿٤٩٤﴾

(فاعلا) مفعول لـ (خذ)، و (ما) زائدة. و احترز بقوله (بالواو) من غيرها من حروف العطف، فإنه لا يذكر في عطف العقد على النيف إلا الواو، كما في المغني، لأنها الموضوعية لمطلق الجمع المراد هنا من غير ترتيب ولا بعض ولا غاية، و فهم من مثاله أنه لم يرد خصوص العشرين بل سائر العقود كذلك.

﴿٤٩٤﴾ وَأَرْخُوا فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ بِمَا مَضَىٰ وَفِي الْبَاقِي أَخِيرًا فَاعْلَمُوا ﴿٤٩٥﴾

من الشهر

إلى النصف

هذا كله إذا كان أول الشهر ظرفا للكتابة، فإن مضت ليلة منه قلت: "كتب الليلة خلت". أو ليلتان قلت: "لليلتين خلتا". أو ثلاث قلت: "لثلاث خَلَوْنَ"، وهكذا إلى "عشر خَلَوْنَ".

ثم لإحدى عشرة خلث إلى النصف منه هذا هو الأولى، وإليه أشار بقوله (في أول الشهر بما مضى)، إذ (مضى) بمعنى "خلا" هنا.

و لك أن تقول: خَلْتُ في مكان خَلَوْنَ، وبالعكس، وإنما كان الأولى ما سبق للقاعدة التي في التفسير من التسهيل و فعلت و نحوه أولى من فعلى و نحوه باكثر جمعه و أقله و العاقلات مطلقا. و عند النصف لك أن تقول: للنصف منه كما سبق، و هو أجود. و لك أن تقول: الخمس عشرة خَلْتُ، أو بَقِيَتْ. ثم تقول: لأربع عشرة بقيت إلى ... عشر بقين إلى ليلة بقيت، ثم الآخر ليلة منه سلخه أو انسلاخه. و هذا معنى قوله (و بالباقي أخيرا) أي: في الأخير منه.

و قد عرفت من هذا أن التأريخ عندهم بالليالي، و ذلك لسبقها على الأيام باعتبار أن شهور العرب قمرية، و التمر إنما يطلع ليلا، و أما قوله تعالى ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠] فقد قيل: المعنى و لا آية الليل و هي القمر تسبق آية النهار و هي الشمس، و لا يزال الأمر على هذا إلى أن تقوم القيامة فيجمع بين الشمس و القمر وصف الشمس بأنها لا تدرك و القمر بأنه لا يسبق لبطيء سير الشمس لأنها تقطع الفلك في سنة، و سرعة سير القمر لأنه يقطعه في شهر.

و ما قال الزجاجي و من تبعه بأنهم أرخوا بالليالي للتغليب و أن ذلك جرى على خلاف الأكثر من تغليب المذكر على المؤنث ردّه في المغنى بأن حقيقة التغليب شيئان أن يجتمع شيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر و لا يجتمع الليل و النهار، و لا هنا تعبير بلفظ أحدهما. و هذه المسألة الأكيدة مزيدة على الخلاصة.

﴿ مَسْأَلَةٌ ﴾

[تمييز كم الاستفهامية]

[٤٩٥] ﴿ مَيِّزْ كَعِشْرَيْنَ كَمْ إِنَّ تَسْتَفْهِمَ وَاجْزُ بِمِنْ مُضْمَرًا إِنَّ جُرْتُ كَمْ ^(١) ﴾

(كم) كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار، فلذلك تفتقر للتمييز، ويجب أن يكون تمييزها مفردا منصوبا كتمييز العقود إن كانت استفهامية، خلافا للكوفيين في إجازة جمعه، وعلل وجوب ذلك بعلل ضعيفة.

قال الدماميني: والتعويل على السماع.

قوله (واجرر) - أي التمييز - بمن حال كون من مضمرا بشرط أن تجر كم نحو: "بِكَمْ دَرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ تَوْبَكَ؟"، هذا رأي سيويه والخليل.

و ذهب الزجاج إلى أنه مخفوض بإضافة كم إليه. و ردّ بوجهين:

الأول: أن (كم) بمنزلة عدد ينصب ما بعده قولاً واحداً.

والآخر: أن الجر لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم.

و في لزوم هذا لزجاج نظر، لأنه نقل عنه أنه يجوز الجر مطلقاً، ومعنى الأول أنها لما كانت للاستفهام كانت مقدرة بعدد مسبق بالهمزة، فصارت بمنزلة العدد المركب، وهذا من جملة ما وجه به نصب تمييزها وإفراده، قال الدماميني: وهو ضعيف.

(١) أي: إن تمييز "كم" الاستفهامية يكون كتمييز "عشرين" وأخواته مفرداً منصوباً، ويجوز جره بمن مضمرة؛ إن وقعت "كم" بعد حرف جر ظاهر. (ضياء السالك) + «نحو: بكم ريال اشتريت هذا؟ والتقدير: بكم من ريال، كما يجوز النصب: بكم ريالاً؟ فإن لم يدخل على كم حرف جر وجب نصب التمييز، نحو: كم يوماً صُنْتُ؟». (شرح ألفية)

- قوله (واجرر بمن) ردّ على الزجاج حيث قال: إنه مجرور بكم. و قيل يجب نصبه مطلقاً. و قيل يجوز جره مطلقاً حملاً على الخبرية. و اعلم أنه يدخل (من) على ميمز كم الاستفهامية والخبرية نحو: بكم من درهم اشتريت، وقوله تعالى {سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ} خلافاً للرضي في الثانية. (ابن القره داغي)

و إنما اشترط جر كم على رأي غير الزجاج ليكون الجار الداخل عليها كالعوض من الجار للتمييز، و لذا لا يجمع بينهما، كما قال ابن هشام، و لم يطلع على ذلك الدماميني، فيتوقف فيه.

و ذكر ابن الحاجب أن من تدخل على تمييز الخبرية و الاستفهامية.

قال الرضي: أما الخبرية فكثير نحو: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ﴾ [النجم: ٢٦]، و أما الاستفهامية فلم أعثر على تمييزها مجرورا بمن، و لا دل عليه كتاب من كتب النحو، و لا أدري صحته. انتهى.

و نقل السعد كلامه في المطول و قال بعده متعبا ﴿سَلَّ يَنْسِي إِسْرَائِيلَ كَمْ لَيْكِنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١] و اعترض عليه لجواز كونها في الآية خبرية، و المقام لا ياباه كما بيناه في الكشف.

و أيضا فلعل كلام الرضي محمول على عدم الفاصل، فلا دليل في تلاوة الآية عليه.

و أيضا ندعي أن من زائدة في المفعول، و كم نصب على المصدرية أي مرة، و قد وجد الشرط في زيادة من و هو تقدم الاستفهام.

و في "إعراب السمين" ما حاصله: أن تمييز (كم) يجر بمن لا فرق بين الاستفهامية و الخبرية، و لا بين أن تكون مفعولة من مميزها بجملة، أو ظرفا، و لا هكذا، ذكره يسن في حاشية مختصر السعد.

قلت: المقام في الآية و إن كان لا يأبى التكرير لكن الأمر بالسؤال يقتضي أن قوله ﴿كَمْ لَيْكِنَاهُمْ﴾ [البقرة: ٢١١] تصدير له، و هو معنى الاستفهام، غاية الأمر أنه في الآية توبيخي، و شرط الاستفهام الذي تزداد بعده من أن يكون بهل خاصة.

قال في "التصريح": و في إلحاق الهمزة بها نظر.

و في "الارتشاف": لو قلت: كيف تضرب من رجل؟ أو متى تضرب من رجل؟ لم يجز.

[تمييز كم الخبرية]

﴿٤٩٦﴾ كَعَشْرٍ أَوْ كِمَاثَةٍ مُخْبِرُ ذَا ﴿٤٩٧﴾

(ذا) إشارة إلى "كم" لا بقيد كونها استفهامية بقرينة قوله (مخبر ذا) و هو مبتدأ، و (كعشر) خبر مقدم، و أشار به و ما عطف عليه إلى أن لكم الخبرية استعمالين:

أحدها: أن تستعمل استعمال عشرة فيكون تمييزها جمعا مجرورا نحو: (كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمْ...) .

وثانيها: أن تستعمل استعمال مائة فيكون تمييزها مفردا مجرورا نحو: (كَمْ لَيْلَةٍ قَدْ بَتَّهَا غَيْرَ آثِمٍ).
و الافراد أكثر و أفصح، و ليس الجمع بشاذ، و الصحيح أن الجر بإضافة كم لا بمن مقدرة، خلافا
للكوفيين.

و (عشر) في المتن بسكون الشين، و (مخبر) حال من (ذا)، أو من الضمير المنتقل للظرف، فهو
بصيغة اسم المفعول، و اسقط تنوينه للضرورة.

[تمييز كآين و كذا]

[٤٩٦] ﴿..... وَ أَنْصِبْ مُمَيِّزِي كَأَيْنٍ وَ كَذَا﴾

و يكتفى أيضا عن العدد بـ (كآين)، و (كذا) بشرط تكرير كذا، و قل أفرادها، و حكم تمييزها النصب
كقوله:

أَطْرُدُ الْيَأْسَ بِالرَّجَا، فَكَأَيْنٍ أَلِمَّا حُمَّ يُشْرُهُ بَعْدَ عَشْرٍ! ^(١)

و قوله:

عِدِ النَّفْسَ نَعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِراً كَذَا وَ كَذَا لُطْفًا بِهِ نُسِي الْجُهْدُ ^(٢)

و كان من حقه أن ينبه على جواز جر تمييز كآين بمن نحو: ﴿وَكَأَيْنٍ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾
[العنكبوت: ٦٠]، و قد نبه عليه في الخلاصة لكن ذكر أن تمييز كذا أيضا يجر بمن، و اعترض عليه في
ذلك.



(١) الشاهد فيه قوله «ألما» حيث وقع تمييزا لـ «كآين»، و هو منصوب، مع أن الأكثر من تمييز «كآين» الجر بمن، و
هو قليل. (محمد الغزني)

(٢) الشاهد فيه قوله «لطفًا به» حيث وقع تمييزا «كذا» و هو مفرد منصوب، مستشهدا به على كون تمييز «كذا» لا
يكون الا مفردا منصوبا. (محمد الغزني)

﴿ تَوَاصِبُ الْمُضَارِعِ ﴾

ذكر المضارع المرفوع مع العمدة وهو ظاهر.
و ذكر المنصوب مع الفضلات نظرا إلى الصورة.
و ذكر المجزومة مع المجزومات نظرا إلى أن الجر مختص بالأسماء و الجزم مختص بالأفعال، وإلا
فالمضارع عمدة دائما، لأنه مسند أبدا.

اكي

[٤٩٧] ﴿ اِنْصَبْ مُضَارِعاً بِكَيٍّ وَصَلًا ^(١) ... ﴾ ﴿

(مضارعا) مفعول (انصب)، و (بـ "كي") متعلق به، و (وصلا) حال من "كي"، و هو مصدر بمعنى
اسم المفعول أي موصولة، و هي المصدرية ^(٢)، تحرز بذلك من التعليلية فإنها إذا دخلت على المضارع
نصب بأن مضمرة بعدها.

و تتعين المصدرية إن تقدمتها اللام نحو ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ [الحديد: ٢٣]، و التعليلية إن تأخرت عنها
اللام أو أن نحو:

كِي لَتَقْضِيَنِي رُقِيَّةٌ مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُخْتَلَسٍ ^(٣)

إذ لو كانت مصدرية لم تقدر أن بعد اللام فيكون الجار داخلا على الفعل لفظا أو تقديرا، و هو ممتنع،
و دخول الجار على الجار حينئذ ألجأت إليه الضرورة كقوله: (فَأَصْبَحَنَ لَا يَسْأَلُهُ عَنْ بِمَا بِهِ ...)، و
نحو: "كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَ تَخْدَعَا"، إذ لا حاجة لدخول حرف المصدر على مثله، و يجوز "أن" إن فقد الأمران
نحو ﴿ كِي لَا يَكُونُ دَوْلَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ ﴾ [٧: حشر] .

(١) قوله (بـ "كي" وصلًا) أي مصدرية، لا تعليلية، فإن النصب بعدها بأن مضمرة. وعلامة المصدرية دخول اللام
عليها، ولا يكون بعدها أن نحو: { لِكَيْلَا تَأْسَوْا } إذ حرف الجر لا يدخل على مثله وإن كانت داخلة على ما
الاستفهامية أو المصدرية، أو مذكورة قبل اللام فتعليلية فهو في { كَيْلَا يَكُونُ دَوْلَةٌ } . (ابن القرداغى)

(٢) نحو: أسلمت كي أدخل الجنة.

(٣) الشاهد: أن "كي" تعليلية لوقوع اللام بعدها، في قوله "كي لتقضييني" والفعل بعد اللام منصوب بأن مضمرة بفتحة
مقدرة على الياء . (ضياء السالك)

النا

[٤٩٧] وَلَنْ بَسِيْطَةً مُّسْتَقْبِلًا وَ أَكْدَنْ^(١)

و (لن) عطف على (كي)، و (بسيطة) حال منها، رَدَ بذلك قول الخليل و الكساني: أصلها (لا - أن) فحذفت الهمزة تخفيفا و الألف للساكنين. و وجه الرد جواز تقديم ما في حيزها عليها نحو: زيدا لن اضرب، و أن الموصول مع صلته مفرد، و لن أضرب كلام تام. و (مستقبلا) حال من المضارع فإذا دخلت عليه تخلص للاستقبال.

و أشار بقوله (و أَكْدَنْ) - أي: اعتقد تأكيد مدخولها و قل بذلك - إلى ما ذكره الزمخشري في "المفصل" و غيره من أن النفي بها أكد من النفي بلا، فإذا قلت (لن أقوم) فكأنك قلت: "لا أقوم لا أقوم"، و الحق الذي ذهب إليه الجمهور أنه لا فرق، و أنه يقال: (لن أقوم) في مقام واحد.

النا

[٤٩٨] وَ أَنْ^(٢) سِوَى مَنْ بَعْدَ عِلْمٍ^(٣)، وَ الَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ فَارْفَعَنْ وَ انْصَبْ بَتِي

(١) قوله (و أَكْدَنْ) رَدَ للزمخشري حيث قال: إنها للتأييد إذ التأييد في مثل قرله تعالى: {لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ} معلوم من الخارج. ويجوز تقديم معمول الفعل عليها، و دفع الاعتراض بأن النفي له صدر الكلام بأنه مخصوص بما، و لا يفصل الفعل منها إلا للضرورة. (ابن القره داغي)

(٢) [و الَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ فَارْفَعَنْ وَ انْصَبْ بَتِي]: يُشير بذلك إلى أَنَّهُ إِنِ وَقَعَتْ (أَنْ) بَعْدَ فِعْلٍ يَدُلُّ عَلَى الظَّنِّ، نَحْوُ: ظَنْ، حَسِبَ، خَالَ (جَازَ فِي الْفِعْلِ بَعْدَهَا وَجْهَانُ: ١- النَّصْبُ، عَلَى اعْتِبَارِ (أَنْ) مُصَدَّرِيَّةً - وَهَذَا هُوَ الْأَرْجَحُ. ٢- الرِّفْعُ، عَلَى اعْتِبَارِهَا مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ، نَحْوُ: ظَنَنْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، وَالتَّقْدِيرُ: ظَنَنْتُ أَنَّهُ يَقُومُ. (شرح ألفية)

- قوله (فارفعن) لقرب الظن من العلم وأما النصب فلأن عدم تحقق المظنون يناسبه الرجاء. و اعلم أن النصب راجع عند عدم الفصل و مرجوح عند الفصل بلا، و ممتنع مع الفصل بـ"قد" و"السين" و"لن". (ابن القره داغي)

(٣) [سِوَى مَنْ بَعْدَ عِلْمٍ] يُشير بذلك إلى أَنَّهُ إِنِ وَقَعَتْ (أَنْ) بَعْدَ فِعْلٍ يَدُلُّ عَلَى عِلْمٍ (أَي: يَدُلُّ عَلَى الْيَقِينِ) نَحْوُ: عِلْمٌ، بَيَّنَّ، تَحَقَّقَ، وَجِبَ رَفْعُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ تَكُونُ (أَنْ) الْمَخَفَّفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ (أَنْ) وَلَيْسَتْ هِيَ أَنْ الْمُصَدَّرِيَّةَ النَّاصِبَةَ. (شرح ألفية)

- قوله (من بعد علم) و ذلك لأن المصدرية للرجاء فلا يناسبه المحقق بخلاف المخففة فإنها للتحقيق فيجب بعد العلم و كذا سائر ما يفيد اليقين. (ابن القره داغي)

(أن) عطف على (كي)، و (بعد) صلة لمحذوف، بدليل ما بعده، أي سوى التي بعد علم، فإنها لا تنصب، لأن الناصبة تخلص للاستقبال الذي يغلب معه جهل الوقوع، و ذلك لا يناسب العلم بالواقعة بعده مخففة لا غير نحو ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠].

(و التي من بعد ظن) عطف على الموصول المقدر المستثنى، و الاستثناء في المعطوف باعتبار وجوب النصب على المستثنى منه على لغة الجمهور الذين لا يهتمونها، و باعتبار الصورة، و ظاهر اللفظ في المستثنى، و إلا فإن الظن إن أول بالعلم تعين الرفع، و أن تكون مخففة، و إن لم يؤول تعيين النصب و أن تكون مصدرية، و قريء بالوجهين نحو قوله تعالى ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧٨] هكذا قالوا، و هو يوهم أن ما قريء بالوجهين يصح فيه معنى العلم و الظن مع أن الواقع في تلك الآيات الظن، و لذلك أخطأ المظانئون فيها، و عوتبوا، فالوجه أن يقال: إن أجرى الظن مجرى العلم رفع الفعل و إلا نصب.

و في "التسهيل" و ينصب بـ (أن) ما لم تل علما أو ظنا في أحد الوجهين.
قال الدماميني: و هو الوجه الذي ينزل فيه الظن منزلة العلم و إلا رجح من الوجهين النصب لأن الأصل عدم التأويل و لذا أجمع عليه السبعة في ﴿أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يَتَرَكَوْا﴾ [العنكبوت: ٢]، فلو قدمه المصنف و أكده عكس ما فعل في الرفع، لكنه إنما أخر النصب ليعلق به قوله (بتي) لأنه ليس مطلوباً لـ (ارفعن)، لأن الرفع ليس بأن. و عبارة الخلاصة أوضح

[إذن]

﴿٤٩٩﴾ وَيَاذَنْ مُصَدَّرًا^(١) مُسْتَقْبَلًا مُوَصَّلًا أَوْ بِقَسَمٍ قَدْ فُصِّلَا ﴿٥﴾

(ياذن) عطف على (بكي)، و ذكر للنصب بها ثلاثة شروط:
أولها: أن يكون مصدرة احترازاً مما إذا وقعت حشواً فإنها تهمل كقوله:

(١) قوله (وياذن مصدراً) و لا يقع مصدراً في ثلاثة مواضع بالاستقراء، و يقع في الحشو و هي وقوعه بين المبتدأ و الخبر، و بين الشرط و جوابه، و القسم و جوابه، و يهمل حينئذ. (ابن القره داغي)

لَيْتَ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَ أَمْكَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا ^(١)

ثانيها: أن يكون المضارع مستقبلا احترازا مما إذا كان حالا فإنه يرفع حملا لها على أخواتها الناصبة فإنها تخلص للاستقبال.

ثالثها: أن تكون متصلة بالفعل احترازا مما إذا فصلت منه بفصل غير القسم فإنها تهمل، و أما القسم فإنه يغتفر الفصل به كما اغتفر الجار والمجرور ومنه قوله: (إِذَنْ وَاللَّهِ تَرْمِيهِمْ بِحَزْبٍ ...). قوله (مصدرا) حال من إذن، و (مستقبلا) و (موصلا) حالان من الفعل، و (فصلا) عطف على (موصلا).

[معنى إذن]

[٥٠٠] ❦ وَ هِيَ جَزَاءٌ وَ جَوَابٌ صَحْبًا فَقِيلَ دَائِمًا وَ قِيلَ غَالِبًا ❦

(و هي) -أي إذن- مبتدأ، و (جزاء) خبر على حذف مضاف أي حرف جزاء، و المراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذي استعملت فيه جزاء لمضمون كلام قبلها.

و (جوابا) مفعول لـ (صحبت) أي: صحب ذلك الجزاء جوابا فتكون للجواب أيضا، و معنى ذلك أن يكون الكلام الذي هي فيه جوابا لكلام آخر، و لا يلزم من ذلك أن يكون مضمونه جزاء، فالجواب أعم، و لذلك ينفرد بالحال. و من هنا اختلف الشلوبيين و الفارسي:

فقال الأول: هي للجواب و الجزاء دائما.

و قال الفارسي غالبا.

و قد تتمحض للجواب نحو (إذن اصدقك) جوابا لمن قال لك: أنا أحبك، تريد: إذن اعتقد صدقك الآن، إذ لا مجازاة في الحال. فما آخره في المتن لأجل القافية هو الراجع. و هذا البيت مزيد على الخلاصة.

(١) الشاهد: إهمال "إذن" في قوله: "إذا لا أقيلها" لعدم تصدرها، و وقوعها حشوا بين القسم و جوابه، ولذلك رفع "أقيلها" و لم ينصبه ياذن. (ضياء السالك)

احكم "إذن" إذا وقعت بعد العاطف

﴿ ٥٠١ ﴾ وَ بَعْدَ عَطْفِ قَلْ نَصَبٌ ^(١) ﴿

أي: إذا وقعت (إذن) بعد عاطف فالأكثر إهمالها ورفع المضارع بعدها لفقد تصدرها. ويجوز النصب قليلاً قاله جماعة من النحويين نحو: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الاسراء: ٧٦] ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣] قرئ شاذاً بالنصب فيهما.

قال في "المغني": و التحقيق أنه إذا قيل إن تزرني أذكرك وإذن أحسن إليك فإن قدرت العطف على الجواب جزمت و بطل عمل إذن، لوقوعها حشواً، أو على الجملتين جميعاً جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف و قيل يتعين النصب لأن ما بعدها مستأنف أو لأن المعطوف على الأول أول، و مثل ذلك زيد يقوم وإذن أحسن إليه إن عطفت على الفعلية رفعت أو على الاسمية فالمذهبان. انتهى. و المراد بالعاطف هنا الواو والفاء.

احكم حذف الفعل وبقاء الناصبة

﴿ ٥٠١ ﴾ وَ الْأَصَحُّ إسقاط فعلٍ دونَ حَرْفٍ لَمْ يُبْحَ ﴿

و اختلف في جواز حذف الفعل المنصوب و بقاء شيء من نواصبه: فالجمهور أن ذلك لا يجوز اختصاراً ولا اقتصاراً، فلو قيل لك: "أَتُرِيدُ أَنْ تَخْرُجَ" لم يجز أن تقول في الجواب "أُرِيدُ أَنْ" وتحذف "أَخْرَجَ".

و أجازته بعض المغاربة مستدلاً بما وقع في صحيح البخاري «فَيَذْهَبُ كَيْمَا فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقاً وَاحِداً» ^(٢) يريد كَيْمَا يسجد، و مثل هذا قولهم: جِئْتُ و لَمَّا، قال أبو حيان و ليس مثله، لأن حذف الفعل بعد لما للدليل جائز منقول في صحيح الكلام، و لم ينقل من نحو هذا شيء في كلام العرب هكذا في الشرح. و قال في "المغني" ما وقع في هذا الحديث غريب جداً لا يحتمل القياس عليه.

قوله (و الأصح) مبتدأ أول، و (إسقاط فعل) ثان، و (لم يبح) خبر الثاني، و الجملة خبر الأول، و الرابط مقدّر فيه.

(١) قوله (و بعد عطف) أي: إن عطفت على ما ليس له محل، و إلا ألغيت قاله بعض الفضلاء، فإذا قلت (إن تذرني أذكرك) فإذن أحسن إليك) إن عطفت على الجواب ألغيت و ينجزم، و إن عطفت على المجموع جاز النصب باعتبار تصديرها في جملتها، و الرفع باعتبار أنه من تمام ما قبلها. (ابن القره داغي)

(٢) رواه البخاري رقم (٧٤٣٩).

أحوال أن من حيث الإضمار والإظهار

﴿٥٠٢﴾ وَ ذِكْرُ أَنْ مِنْ بَيْنِ لَا وَلَا مِ جَزَ حَتْمٌ ^(١) وَ جَازَ الحَذْفِ إِنْ لَا مَا ظَهَرَ ﴿٥٠٢﴾

﴿٥٠٣﴾ وَ بَعْدَ نَفْيِ كَانَ وَاجِباً وَضَحٌ ﴿٥٠٣﴾

لـ (أن) ثلاث حالات:

١- وجوب الإظهار.

٢- وجواز الإظهار والإضمار. وهما المذكوران في البيت.

ف (ذكر أن) مبتدأ، و (حتم) خبر، و الظرف متعلق بالمصدر نحو ﴿لِتَنَلَّا يَكُونَنَّ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ﴾ [النساء: ١٥٦] وذلك لتكون فاصلة بين المثلين.

و جاز الحذف لـ "أن" وإظهارها إن ظهر اللام فقط، فمن الحذف ﴿وَأَمْرَنَا لِنُسْلِمَ﴾ [الأنعام: ٧١] و من الإظهار ﴿وَأَمْرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ١٢].

٣- والحالة الثالثة وجوب الإضمار، وذلك في خمسة مواضع أشار لأولها بقوله: (و بعد نفي كان واجبا وضح) ^(٢) أي: وضح الحذف - أي ظهر وجهه - حال كونه واضحا واجبا بعد كان المنفية، بشرط أن تكون ناقصة، فلا يجب الإضمار مع التامة، لأن اللام بعدها ليست لام الجحود، و علم هذا من إطلاقه، لأن استعمال الناقصة أكثر، و ذكرها في أبواب النحو أشهر، فيحمل الكلام عند الإطلاق عليها. و بشرط أن يكون النافي (ما) نحو ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، أو (لم) نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧] أو (إن) كقراءة غير الكسائي ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦]، و علم هذا من تعبيره بالماضي، فلا يشمل كلامه إلا ما ينفيه، فيتخرج لن،

(١) يجب إظهار أن: إذا وقعت بين لام الجر، و لا النافية، نحو: جنتك لئلا تغضب (أي لأن لا تغضب). (شرح الفية)
- قوله (من بين لا) أي نافية أو زائدة، ولا يفصل بينها وبين الفعل بغيرها لأنها كالعدم ونظيره الفصل بها بين الجار والمجرور. (ابن القره داغي)

(٢) أي بعد مادة كان الناقصة المنفية بما للماضي كما و لم دون لن فلا يرد عدم إدخاله نحو {لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ} [النساء: ١٦٨]. (ابن القره داغي)

لأنها تخص المستقبل، و لا، لأن نفي غير المستقبل بها قليل، ولما، لأنها تدل على اتصال نفي الماضي بالحال. وقد علمت أن الحكم غير مختص بصيغة الماضي، لأن النفي المضاف من عوارض المعاني لا الألفاظ، فلا يقتضي لفظا مخصوصا.

وتسمى هذه اللام لام الجحود أي النفي من باب اطلاق اسم الخاص على العام، لأن الجحود حقيقة إنكار الحق.

و كون النصب بأن مضمرة بعدها هو قول البصريين.

و ذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة لنفسها فهي لا تتعلق عندهم بشيء. و عند البصريين تتعلق بمحذوف هو خبر كان أي: مریدا لأن يغفر لهم، و نفي إرادة الفعل أبلغ من نفيه.

[إضمار أن وجوبا بعد أو]

﴿٥٠٣﴾ وَأَوْ إِذَا حَتَّى أَوْ إِلَّا قَدْ صَلَحَ ^(١)

و أشار لثانيها بقوله: (و أو إذا حتى أو إلا قد صلح) عطف على (نفي كان) أي: ينتصب المضارع بـ (أن) مضمرة وجوبا بعد (أو) بشرط أن يصلح في موضعها حتى نحو "لَأَزِمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي"، أو إلا نحو "لَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ"، قالوا فـ "أو" في ذلك عاطفة للمصدر المنسبك من أن و صلتها على مصدر متصّد من الفعل السابق و المعنى: ليكن مني لزوم لك أو قضاء منك لحقي، و عليه القياس، و لا يخفى ما فيه من تكلف تصيد المصدر و إخراج الكلام الأول عن التمام إلى الأفراد المحوج إلى إدعاء تقدير فعل آخر، و أيضا فإن جعل "أو" عاطفة مخالف لكونها بمعنى حتى و إلا.

و في "الرضي" «معنى (أو) في الأصل: أحد الشيئين أو الأشياء، نحو: زيد يقوم أو يقعد، أي يعمل أحد الشيئين، و لا بد له من أحدهما، فإن قصدت مع إرادة هذا المعنى الذي هو لزوم أحد الأمرين: التنصيص على حصول أحدهما عقب الآخر، و أن الفعل الأول يمتد إلى حصول الثاني التي نصبت ما

(١) الثاني: إذا وقعت (أن) بعد (أو) التي بمعنى حَتَّى، أو بمعنى إِلَّا. فمثال (أو) بمعنى حتى: لأطيعنَّ الله أو يغفر لي (أي: كي يغفر لي) وكي من معاني حتى، و نحو: لأَذْكُرَنَّ الله أو تطلّع الشمس (أي: إلى أن تطلع الشمس) وإلى من معاني حتى». (شرح ألفية)

- قوله (أو إلّا) "أو" لمنع الخلو لصلوحيتها في لأزمنك، أو تعطيني حقي. (ابن القره داغي)

بعد "أو"، فسيبويه يقدرها يالا، و غيره يالى، و المعنيان يرجعان إلى شيء واحد، فإن فسرته بآلا فالمضاف بعده محذوف و هو الظرف، أي: لألزمك إلا وقت أن تعطيني، فهو في محل نصب على أنه ظرف لما قبل "أو"، و عند من فسرته يالى: ما بعده بتأويل مصدر مجرور بأو التي بمعنى إلى. انتهى. و هو ظاهر فتعين -والله أعلم-، و خرج بالشرط نحو ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١].

[إضمار أن وجوبا بعد حتى]

[٥٠٤] ﴿وَبَعْدَ حَتَّى وَ اخْصَصِ الْمُسْتَقْبَلَا وَ اذْفَعْ بِهِذِي حَالاً أَوْ مُؤَوَّلَا﴾

و أشار لثالثها بقوله: (و بعد حتى و اخصص المستقبل ...) عطف على ما قبله أيضا أي: وينصب المضارع بـ "أن" مضمرة وجوبا بعد "حتى" بشرط أن يكون مستقبلا حقيقة أو تأويلا نحو ﴿فَقَاتِلُوا آلَ لَيْسَ حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩] ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] في قراءة نصب.

و أشرنا بالمثالين إلى أنه لا فرق بين أن يكون الاستقبال باعتبار زمن التكلم كالأول أو باعتبار ما قبلها فقط، وإن كان ماضيا باعتبار وقت الإخبار كالثاني.

ويجب رفع المضارع بعدها إذا كان حالا نحو: "مرض زيد حتى لا يرجونه"، أو مؤؤلا بالحال^(١)، و ذلك بفرض ما وقع واقعا الآن ليتعجب منه نحو ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] في قراءة الرفع، و ليس الرفع بحتى. فالباء في قوله (بهذي) بمعنى مع.

(١) هذا معنى قوله (و ارفع بهذي حالا أو مؤؤلا).

مثال الحال: سرت حتى أدخل البلد، إذا قلت ذلك حال دخولك البلد .
و مثال المؤؤل بالحال: سرت حتى أدخل البلد، إذا قلت ذلك بعد دخولك البلد ، وقصدت بقولك هذا حكاية دخولك، فكأنك تحكي و تقول: كنت سرت حتى أدخلها . يتضح من هذا المثال: سرت حتى أدخل البلد، أن النصب، و الرفع في الفعل الواقع بعد (حتى) يكون بحسب الزمان، فإن كان الفعل للمستقبل نصبته، وإن كان للحال حقيقة، أو مؤؤلاً بالحال رفعته. (شرح ألفية)

إضمار أن وجوبا بعد الفاء السببية و واو المعية

﴿ ٥٠٥ ﴾ وَ بَعْدَ فَا وَ وَاوٍ مَعَ مَحْضٍ طَلَبٍ أَوْ نَفْيِهِ أَجِيبَ ^(١) ﴿

و أشار لرابعها وخامسها ^(٢) بقوله: (و بعد فا، و واو مع محض طلب أو نفيه أجيب) عطف على ما مر. و (واو) مضاف لـ (مع)، و (محض طلب) مبتدأ، (أو نفيه) عطف على طلب، و جملة (أجيب) خبر، و الجملة من المبتدأ والخبر صفة لـ (فا و واو)، و الرابط مقدر أي: أجيب بهما أي بالفاء و الواو. و أطلقوا الجواب في جانب الواو توسعا، و لذا وصفها في الشرح بقوله: المجاب بها.

و الطلب شامل لسبعة أنواع:

١- الأمر [مع الفاء] نحو:

يَا نَأَى سِيرِي عَنْقًا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا ^(٣)
و مع [الواو] نحو:

فَقُلْتُ ادْعِي وَ ادْعُوا إِنْ أُنْذِي لَصَوْتُ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ ^(٤)

٢- و النهي، ٣- و الدعاء، ٤- و الاستفهام، ٥- و التمني، ٦- و العرض، ٧- و التحضيض، و

الأمثلة مشهورة ^(٥). و النفي نحو ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران ١٤٢].

(١) و يجب إضمار أن بعد واو المصاحبة و الفاء المجاب بهما محض نفي أو طلب. (المواهب الحميدة)
- و المراد بالنفي المحض، هو: النفي الخالص الذي ليس فيه معنى الإثبات. و الطلب المحض، هو: الطلب بالفعل، لا باسم الفعل، ولا بالخبر، ولا بالمصدر. فإذا كان النفي غير محض وجب رفع الفعل بعد الفاء، نحو: ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا، فالمعنى هنا الإثبات لا النفي؛ وذلك لأن النفي انتقض بـ (إلا) ومن أمثلة النفي غير المحض: ما تزال تأتينا فتحدثنا؛ لأن الفعل (زال) يفيد النفي ودخلت عليه (ما) النافية، ونقي النفي إثبات. و إذا كان الطلب بغير الفعل وجب رفع ما بعد الفاء، نحو: صه فينأم الناس؛ لأن الطلب هنا باسم الفعل (صه) لا بالفعل. (شرح الفية)
(٢) أي: مواضع إضمار أن وجوبا.

(٣) الشاهد قوله: (فتستريح) حيث نصب بأن مضرة وجوبا بعد فاء السببية في جواب الأمر. (محمد الكزني)

(٤) الشاهد: فيه قوله (و ادعوا) حيث نصب بأن مضرة وجوبا بعد واو المعية في جواب الأمر. (محمد الكزني)

(٥) النهي، نحو: لا تضرب زيدا فيضربك. و الدعاء، نحو: ربي انصُرني فلا أُخْذَلْ. و الاستفهام، نحو: هل تُكرِّم زيدا فيكرمك. و التمني، نحو: ليت لي مالا فأصدق على الفقراء. و العرض نحو: ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا. و التحضيض، نحو: لولا تأتينا فتحدثنا. (شرح الفية)

و خرج بإضافة (واو) إلى (مع) الواو التي لصريح العطف نحو: "لا تأكل السمك و تشرب اللبن" بجزم المعطوف، و التي للاستئناف نحو: "و تشرب اللبن" برفع تشرب.
و خرج بجعل الفاء للجواب: التي لصريح العطف نحو ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦]، و التي للاستئناف نحو: (أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّعَاءَ فَيَنْطِقُ ...) بالرفع.

و خرج بإضافة (محض) إلى (طلب) نفي الطلب الغير المحض فإن جوابه يجزم كما يأتي في قوله (و الأمر غير افعّل)، و النفي الغير المحض نحو: "ما تأتينا إلا فتحدثنا" بالرفع لا تتقاضاه بالآلا.

و الفاء و الواو عاطفتان للمصدر المنسبك على مصدر متصّد من الكلام السابق، هكذا قالوا، و لا يخفى تكلفه و بعده. و اختار الرضي أن الفاء متمحضة للسببية و ليست للعطف، قال: وإنما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب لأنهم قصدوا التنصيص على كونها سببية، و المضارع المرتفع، بلا قرينة مخلصة للحال أو الاستقبال: ظاهر في معنى الحال فلو بقي مرفوعا لسبق إلى الذهن أن الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء، فالصرف إلى النصب منه في الظاهر على أنه ليس معطوفا، إذ المضارع المنصوب بأن: مفرد و ما قبل الفاء [المذكورة] جملة، و خلص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية فيكون فيه ^(١) شيان: دفع كون الفاء للعطف، و تقوية كونه للجزاء، فيكون إذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا.

و إنما اخترنا هذا على قول النحاة لأن فاء السببية ليست للعطف وجوبا بل قد تكون و قد لا تكون، و لهذا قال ابن الحاجب في قولهم: "الذي يطير فيغضب زيد الذباب" أن الفاء فيه للسببية لا للعطف، و التي تحتل السببية و العطف لا تعطف مفردا على مفرد بل لا تدخل إلا على الجمل. انتهى. فالتقدير في نحو: سيري متسريحا، فاستراحتك ثابتة، و في ﴿لَا يُفْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦] فموتهم غير واقع. ثم قال الرضي: و كذا نقول في الفعل المنصوب بعد الواو: إنهم لما قصدوا [فيه] معنى الجمعية نصبوا [المضارع بعدها]، ليكون الصرف مرشدا من أول الأمر إلى أنها ليست للعطف، فهي، إذن، إما واو الحال، و أكثر دخولها على الجمل الاسمية، فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر، فمعنى قم و أقوم، أي: قم و قيامي ثابت، أي في حال ثبوت قيامي، و إما بمعنى "مع" وهي لا تدخل إلا على

(١) أي في النصب.

الاسم فلما قصدوا هنا مصاحبة الفعل للفعل، فنصبوا ما بعدها، فمعنى قم وأقوم: أي قم مع قيامي، كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو، ولو جعلنا الواو عاطفة كما قال النحاة لم تكن في الكلام نصوصية على معنى الجمع، بل كون واو العطف للجمعية قليل، نحو: كل رجل وضعته. قال: وإنما شرطوا النصب ما بعد الفاء كون ما قبلها أحد الأشياء المذكورة، لأنها غير ثابتة المضمون أي غير حاصلة المصادر فتكون كالشرط الذي ليس لمتحقق الوقوع، ويكون ما بعد الفاء كجزائها، ثم حملوا ما قبل واو الجمعية [في وجوب كونه أحد الأشياء المذكورة] على ما قبل الفاء التي هي أكثر استعمالاً [من الواو] في هذا الموضع، أعني [في] انتصاب المضارع بعدها، لمشابهة الواو للفاء في أصل العطف، وفي صرف ما بعدهما عن سنن العطف لقصد السببية في إحداها والمعية في الأخرى. انتهى المراد منه.

[حكم الفعل الواقع بعد الفاء السببية إذا حُذفت الفاء]

﴿٥٠٥﴾ وَأَجْزَمُ فِي الطَّلَبِ ۞

﴿٥٠٦﴾ إِنَّ تَسْقُطَ الْفَا لِلْجَزَا^(١) ۞

أي: إذا اسقطت الفاء من المضارع المذكور بعد الطلب و قصد مع اسقاطها معنى الجزاء بالمضارع لذلك الطلب جزم المضارع بشرط مقدّر عند الجمهور، وقيل غير ذلك. و قصد معنى الجزاء متأًت مع الطلب دون النفي، و وجهه أن الطلب قوي الشبه بالشرط لأن المتكلم به غير متحقق الوقوع له، ولا عدمه، بخلاف النفي، فإن المتكلم به متحقق عدم الوقوع معه. و احتراز باشتراط قصد معنى الجزاء ممّا إذا لم يقصد فإن المضارع يرتفع [نحو] ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣] ، فالجملة صفة مخصصة للنكرة، و بقصد معنى الجزاء تتحقق المشابهة للشرط، فمن ثم اشترطوه. و مفعول (اجزم) محذوف أي: المضارع، و (في) بمعنى مع، و (الأمر) دليل جواب (إن تسقط)، و لام الجزاء متعلقة بتسقط أي: إن تسقط الفاء لقصد الجزاء.

(١) إذا حُذفت الفاء السببية جُزم الفعل المضارع الواقع بعدها إذا تحقّق الشرطان الآتيان: ١- أن يُسبقَ المضارع بالطلب، فلا يجوز جزمه بعد النفي؛ فلا تقول: ما تأتينا تُحدّثنا . ٢- أن يُفصّدَ به الجزاء، وذلك نحو: زُزني أُرزك، ونحو: لا تُهمل تتجخ . فالفعل (تجخ) مجزوم بالطلب؛ لأنه وقع جواباً للطلب (لا تهمل) وهو خالٍ من الفاء، وقُصِدَ به الجزاء؛ لأنّ النجاح جزاء لعدم الإهمال . (شرح ألفية)

إشراط الجزم إذا كان الطلب نهياً

﴿ ٥٠٦ ﴾ وَ النَّهْيَ ضَعُ إِنْ قَبْلَ لَا إِنْ يَخْتَلِفُ فَالْجَزْمُ دَعُ ^(١) ﴿

هذا يدل على أنه أراد بالطلب فيما سبق غير النهي.

(و النهي) منصوب بمحذوف يدل على معناه ما بعده. أي: إختبِرَ النهي، ضَعُ (إن) قبل (لا) موضعه، فإن اختلف المعنى بذلك فدعُ جزم المضارع بعده، وإلا فاجزمه، فالأول نحو: "لا تدن من الأسد يأكلك" فإنه لا يصح "إن لا تدن منه يأكلك" ^(٢)، والثاني نحو: "لا تدن من الأسد تسلم"، لصحة "إن لا تدن منه تسلم"، وإنما اشترط هذا ليتأتى قصد معنى الجزاء المصحح للجزم.

إحكم الفعل الواقع بعد الفاء السببية إذا كان الأمر بغير فعل الأمر

﴿ ٥٠٧ ﴾ وَ الْأَمْرُ غَيْرُ أَفْعَلٍ جَوَابُهُ اجْزِمِ ^(٣) ﴿

هذا محترز تقييد الطلب فيما مرّ بالمحض و المعنى: أن الأمر إذا كان بغير إفعَل المدلول عليه باسم الفعل أو بكلام لفظه الخبر فإن جوابه لا ينصب، لأن الطلب في مسألة النصب كما سبق شبيه بالشرط و محمول عليه و لما كان هذا غير محض التزم معه الجزم الذي هو أظهر في قصد الجزاء كقوله: (مَكَانِكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي ...)، و قولهم "إِنْتَقَى اللَّهُ أَمْرًا فَعَلَ خَيْرًا، يَتَبَّ عَلَيْهِ". أي لِيَتَّقَ و ليفعل يتب.

قوله (و الأمر) مبتدأ، أو منصوب بمحذوف يفسر معناه ما بعده، و (غَيْرَ أَفْعَلٍ) حال من الأمر، و

(جَوَابُهُ) مفعول (اجزم)، و المعنى: و الأمر غيرَ أَفْعَلٍ لا تعاملهم معاملة المحض بل اجزم جوابه.

(١) (و النهي) أي: إذا كان الطلب نهياً يجزم الفعل الواقع بعده جواباً له (ضع إن قبل لا) أي: يشترط في جزم المضارع أن يصح في المعنى وضع (إن) الشرطية قبل لا، و ذلك إذا لم يتغير المعنى نحو « لا تُكْفِّرُ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ » ف تدخل مجزوم بالطلب (لا تكفر)، و ذلك لجواز وقوع "إن" قبل لا أي: إن لا تكفر تدخل الجنة، و (إن) يختلف فالجزم دَعُ) أي: و أما إذا تغير المعنى -بوقوع "إن" قبل لا- فاترك الجزم و ارفعه نحو «لا تكفر تدخل النار» ف تدخل مرفوع و لا يجزم، لعدم صحة وضع "إن" قبل لا، إذ لا يصح: إن لا تكفر تدخل النار. (م)

(٢) [أي] فلا يصح في (يأكلك) الجزم لأنَّ مَعْنَاهَا حِينَئِذٍ إِنْ لَا تَدُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ، ففي حالة الجزم يجعل تباعده من الأسد سبباً لأكله، وهذا غير صحيح. (معجم القواعد العربية)

(٣) مراده: أنَّ الأمر إذا كان باسم الفعل، أو بلفظ الخبر لم يجز نصب الفعل بعد الفاء السببية، و لكن لو حذفت (الفاء) جُزِمَ، و لو كان الأمر بغير فعل الأمر نحو: صَهْ أَحْسِنْ إِلَيْكَ، ونحو: حسبك الحديث ينم أبوك. (شرح ألفية)

احكم الفعل الواقع بعد الفاء السببية إذا كان الطلب للترجي

[٥٠٧] ﴿..... وَ فِي جَوَابٍ لِلرَّجَاءِ نَصَبٌ نُمِي﴾^(١)

و (نصب) مبتدأ سوغ ذلك التقييد المراد معنى أي للمضارع بأن مضمرة، و جملة (نمي) خبره، و (في) متعلقة بجواب. و هذا رأي الفراء فإنه ألحق الترجي بالتمني، و ارتضاه ابن مالك، و تبعه المصنف لقراءة حفص ﴿لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابَ الْأَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦]. و ذهب البصريون إلى أنه ليس للرجاء جواب منصوب و تأولوا القراءة بما فيه بعد.

امواضع إضمار أن جوازاً بعد أحرف العطف

[٥٠٨] ﴿وَ اعْطِفْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلاً بِفَا أَوْ وَ أَوْ بَثْمٍ وَ انْصِبْ وَ اخْذِفَا﴾

[٥٠٩] ﴿أَوْ أَثْبِتْ أَنْ﴾^(٢)

هذه أربعة مواضع يجوز فيها إظهار أن و إضمارها تضم إلى ما تقدم من مسألة ما حذف فيه لا و أبقيت لام الجر.

قوله (فعلاً) مفعول (اعطف)، و (على) و الباء متعلقان بـ اعطف، و ما بعد الفاء معطوف عليها.

فالفاء كقوله: (لَوْ لَا تَوَقَّعْتُ مُعْتَرِ فَارْضِيهِ ...) ^(٣).

و الواو كقوله: (وَلُبِسْتُ عَبَاءَةً وَ تَقَرَّرَ عَيْنِي ...).

(١) إذا وقع الفعل بعد الفاء السببية، و كان الطلب للرجاء (لعل) فحكمه النصب، فيعامل في ذلك معاملة التَّمْنَى (ليت). (شرح ألفية)

(٢) و الفعل المعطوف على اسم صريح بالواو، أو الفاء، أو ثم، أو أو، ينصب باضمار أن أو اظهارها. (المواهب الحميدة)

- اسماً صريحاً غير مؤوّل بفعل (أي: غير مقصود به معنى الفعل) وذلك كالمصدر والعلم. (شرح ألفية)

(٣) الشاهد فيه قوله "فارضيه" حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد فاء العاطفة التي تقدم عليها اسم صريح و هو "توقع". (محمد الكزني)

و أو كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَشْرِكَ﴾ [الشورى: ٥١/٤٢].

و ثم كقوله: (إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَغْفَلَهُ....).

و احترز بقوله (خالص) من مؤول بالفعل نحو: "الطائر فَيَغْضَبُ زَيْدُ الدُّبَابُ"، فإنه يجب رفع الفعل عطفا على الوصف الذي بمعناه، و لا يجوز نصبه بأن لأنها لا تخرج الفعل إلى الاسم.

و قال الدماميني: عند قول التسهيل على اسم صريح لا متوهم فيجب فيه الإضمار كما تقدم.

و أخرج به أبو إسحاق من عبارة الخلاصة الأمرين معا.

قال ابن غازي: لما نقل عنه إخراج الثاني لأن المصدر فيه غير خالص بل هو مقدر تقديرا معنويا.

و ما عند الدماميني أظهر منه، و المحترز الأول ذكره الشارح.

و اعترضه ابن هشام بأن المانع فيه من التّصّب بأن إنما هو فساد المعنى، لأن المصدر لا يكون صلة لأل قال فمعنى كلام الناظم أن العطف في هذه المسألة ليس على الاسم المتخيل من معنى الكلام بقصد أن يعلمك بأنّ هذه تخالف ما قبلها فافهمه، و لا تتخذ التقليد مركبا فيكبوا بك كما بالضعفاء قد كبا. انتهى.

و هذا كله كما رأيت مبني على قولهم بتصيد المصدر في المسائل السابقة، و قد عرفت ما فيه، فالصواب ما قاله الشارح، و يوجه بما مرّ من أن المحل لما كان للفعل لم يجز النصب بأن، لأنها تخرج عنه. و ظاهر قوله (و انصب) وجوب التّصّب.

قال ابن هشام: و يشكل عليه القراءة بالرفع "أَوْ يُرْسِلُ"، و الجواب أنه حينئذ مستأنف لا معطوف على الاسم. انتهى. و فيه أن معنى العطف فيه كالبديهي و به يكون من جملة الأوجه التي يكلم بها الله البشر و ينتظم في سلك المستثنيات و أيضا أو لا تكون للاستئناف.

و الذي يظهر لي في القراءة تخريجها على ما قال ابن مالك في شرح التسهيل قد تحذف أن و يرتفع الفعل بعدها و جعل من ذلك: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الروم: ٢٤] قال: فيريكم صلة لأن و حذفت، و بقي يريكم مرفوعا، وهذا هو القياس؛ لأن الحرف عامل ضعيف، فإذا حذف بطل عمله. و قد قال بهذا الأخفش في قوله تعالى ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤]. انتهى. و نحوه في المغني.

قوله (و احذف أو اثبت) متنازعان في (أن).

[حذف أن شذوذاً]

[٥٠٩] ✽ وَ حَذَفُ أَنْ وَ النَّصْبُ شَذُّ فِي غَيْرِ مَا مَرَّ ^(١) وَ مَنْ قَاسَ انْتَبِذُ ✽

(حذف أن) مبتدأ، (و النصب) عطف، و (شذ) خبر، و (في) متعلقة به كقولهم: "خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ" ^(٢) و قوله (وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ ...) و قاس على ذلك الكوفيون. و الصحيح قصره على السماع لقلته.

و قد يفهم من قوله (و النصب) أن حذفها ورفع الفعل ليس بشاذ، و هو ظاهر كلامه في شرح التسهيل.

و في المغني: إذا رفع الفعل بعد إضمار أن سهل الأمر و مع ذلك لا ينقاس. انتهى.
فما ذهب إليه المغاربة من أن حذفها مطلقاً مقصور على السماع لا يفهم منه الشذوذ كما في بقاء النصب.

(١) أي: إن حذف "أن" مع عملها النصب في المضارع بعد حذفها في غير المواضع السالفة. أمر شاذ يحفظ ولا يقاس عليه. (ضياء السالك)

(٢) فقد حذفت "أن" الناصبة في هذه الشواهد، فنصبوا "يأخذك" و هو شاذ يُحفظ ولا يقاس عليه. (ضياء السالك)

﴿ خَاتِمَةٌ ﴾

[المواضع التي تزداد فيها (أن)]

﴿ ٥١٠ ﴾ تَزَادُ أَنْ بَعْدَ إِذَا وَلَمَّا وَ يَبْنِ لَوْ وَقَسِمَ ﴿

ذكر أَنَّ (أَنْ) تزداد زائدة في ثلاثة مواضع:

أولها: [بعد] إذا كقوله:

فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ مُعَاطَى يَدٍ فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرٌ^(١)

و ثانيها: بعد لَمَّا التوقيتية نحو: ﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ ﴾ [هود: ٧٧].

و ثالثها: بين لو و فعل القسم، ثم تارة يكون الفعل مذكوراً كقوله:

فَأُقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَ أَتْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ
و تارة يكون مقدراً كقوله:أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حَرًّا وَ مَا بِالْخُرِّ أَنتَ وَ لَا الْعَرِيقُ
و بقي عليه رابع: و هو بين الكاف و مجرورها كقوله: (... كَأَنْ ظَنِّيَّةٌ تَغُطُّ إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ).
و كأنه أسقطه لقول المغني: و هو نادر.و قال الدماميني: إنه شاذ. و حينئذ فصنيعه أحسن من صنيع التسهيل حيث ذكره و ترك الأول.
و زعم الأخفش أنها تزداد في غير ذلك.و تنصب المضارع كما تجر من و الباء الزائدتان الاسم و جعل منه نحو: ﴿ وَ مَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ
اللَّهِ ﴾ [بقرة: ٢٤٦] و الصواب أن الأصل: و ما لنا في أن لا نقاتل.
و إنما لم تعمل أن الزائدة لزوال اختصاصها بالفعل كما في الأمثلة المتقدمة.

(١) الشاهد فيه قوله (إذا أن) حيث زيدت "أن" بعد إذا، و هو كثير. (محمد الكزني)

اوقوع (أن) مفسرة و شروطها

..... ﴿٥١٠﴾ وَ تُنْمَى ^(١) ﴿٥١٠﴾

﴿٥١١﴾ كَأَيِّ لِتَفْسِيرٍ بِجُمْلَتَيْنِ فِي أُولَاهُمَا الْقَوْلُ وَ لَفْظُهُ نَفِي ﴿٥١١﴾

نائب فاعل (تنمي) ضمير (أن) باعتبار لفظها فقط، و (لتفسير) متعلق به، و كذا (كأي)، و لا تكون تفسيرية إلا بشروط:

أحدها: أن تتقدمها جملة فلذلك غلط من جعل منها ﴿وَ آخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [يونس: ١٠].
و ثانيها: أن تتأخر جملة، فلا يجوز "ذكرت عسجدا": أن ذهباً، بل يجب الإتيان بأي، أو ترك حرف التفسير، و إلى هذين الشرطين أشار بقوله (بجملتين)، و الباء ظرفية فالجملتان كأنهما ظرف لها لتوسطها بينها.

و ثالثها: أن يكون في الجملة الأولى معنى القول، و هو معنى قوله (في أولاهما القول).
و رابعها: ألا يكون فيها حروف القول نحو: ﴿وَ انْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾ [ص: ٦]، فإنه ليس المراد بالانطلاق المشي بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد بالمشي: المشي المتعارف، بل الاستمرار على الشيء. و هذا معنى قوله (و لفظه نفي).

و وقع في "الكشاف" أنه يجوز كونها مفسرة في قوله تعالى ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَ رَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧].

قال في "المغني" و إنما جوزه على أن القول مأول بالأمر أي: (ما أمرتهم إلا بما أمرتني به) و هو حسن، و على هذا فيقال في الضابط: ألا تكون بعد حروف القول إلا و القول مأول بغيره.

قال الدماميني: و ظاهره أن ذلك لا يتقيد بموضع دون آخر، و ليس كذلك، فإن القول في الآية إنما وضع موضع الأمر، كما قال التفتازاني في حاشيته الكشاف نقلاً عن صاحب، رعاية لقضية الأدب الحسن، لئلا يجعل نفسه و ربه معا أمرين، و لإنشاء جعل القول بمعنى الأمر، و على هذه النكتة لم

(١) تسب.

يكن لك أن تجعل كل قول في معنى فعل فيه معنى القول، فتحتمل أن مفسرة، لكن في جعل أن مفسرة
لفعل الأمر المذكور و صلته مثل أمرته بهذا أن قم نظر، اما في طريق القياس فلأن أحدهما مفعن عن
الآخر، و اما في الاستعمال فلأنه لا يوجد. انتهى. و المسألتان مزيدتان على الخلاصة.

* * *

الكتاب الثالث

في المجرورات و المجرزومات

* المجرورات

الحروف

الإضافة

* الجوازم

* الحروف غير العاطفة

❧ اَلْمِثَابُ الثَّالِثُ ❧

❧ فِي الْمَجْروراتِ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهَا وَهِيَ الْمَجْزُومَاتُ ❧

وجه الحمل ما ذكره من أنه لما اختص الاسم بالجر طلب الفعل شيئا يختص به في مقابلته فأعطى له الجزم.

[عامل الجر]

❧ ٥١٢] الْجَرُّ بِالْحَرْفِ أَوْ الْإِضَافَةِ وَازْدُدْ عَلَى مَنْ رَعَمُوا خِلَافَهُ ❧

أي: جر الاسم: إما بالحرف وإما بالإضافة^(١)، ولا جر بغيرهما، خلافا للأخفش في زيادته الجر بالتبعية^(٢)، فإن التحقيق أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع. و الجر بالمجاورة سيأتي الكلام عليه.

و ذكر الاضافة مبني على قول السهيلي وأبي حيان في "النكت الحسان" أن الاضافة هي الجارة للمضاف إليه. و التحقيق و هو رأي سيبويه أن الجار له هو المضاف.

❧ الْحَرْوَفُ^(٣) ❧

[معاني "إلى"]

❧ ٥١٣] إِلَى لِلِانْتِهَاءِ وَمَعْنَى فِي وَمَعَ وَمِنْ وَعِنْدَ وَلِتَبْيِينِ تَقَع ❧

١- في الابتداء بـ (إلى) و بالانتهاء من معانيها تفاؤل بحصوله و التمكن منه أي: تجيء لانتهاه الغاية في الزمان و المكان نحو: ﴿أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(٤) و نحو: ﴿إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾^(٥).

(١) مثال المجرور بالحرف نحو: مرتت بزيد، و مثال المجرور بالمضاف نحو: هذا غلام عمرو.

(٢) كجر الصفة بتبعية الموصوف فيكون عامل التابع [عند الأخفش] معنويا. (الچوري)

(٣) (الحروف) أي: هذا مبحث حروف الجر، و سميت به قال ابن الحاجب: لأنها تجر معنى الفعل إلى الاسم، قال الرضي لأنها تعمل إعراب الجر كما قيل حروف النصب و الجزم. (المنح الحميدة في شرح الفريدة)

(٤) سورة البقرة: الآية ١٨٧، وجه الاستشهاد: مجيء "إلى" مفيدة معنى انتهاء الغاية الزمانية. (مصباح السالك)

(٥) سورة الإسراء، الآية: ١، وجه الاستشهاد: مجيء "إلى" مفيدة معنى انتهاء الغاية المكانية. (مصباح السالك)

و المراد بالغاية في قولهم: "ابتداء الغاية و انتهاء الغاية": جميع المسافة، إذ لا معنى لابتداء النهاية و انتهاء النهاية. و الأظهر كما قال الرضي: عدم دخول "ذي الانتهاء و الابتداء" في المراد، فإذا قلت: (اشتريْتُ من هذا الموضعِ إلى ذاك) فالموضعان لا يدخلان ظاهراً في الشُّراء، و يجوز دخولهما فيه مع القرينة.

- و قال بعضهم: ما بعد (إلى) ظاهره الدخول فيما قبلها، فلا يستعمل في غيره إلا مجازاً.
- و قيل: إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو: "أَكَلْتُ السَّمَكَةَ إِلَى رَأْسِهَا" فالظاهر الدخول، و إلا، فالظاهر عدم الدخول نحو ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. و المذهب هو الأول.
- ٢- و تجيء [إلى] بمعنى في نحو ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [النساء: ٨٧].
- ٣- و بمعنى مع نحو ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢]. و التحقيق أنها بمعنى الانتهاء أي: لا تضيفوها إلى أموالكم. و كذا قوله تعالى: ﴿أَيَّدِيكُمْ إِلَى الصِّرَافِ﴾ [المائدة: ٦] أي: مضافة إليها. و كذا "الدَّوْدُ إِلَى الدَّوْدِ إِبْلٌ" ^(١) أي: مضافة إلى الدَّوْدِ.
- ٤- و بمعنى من الابتدائية كقوله:

تَقُولُ وَ قَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا أَيْسَقَى فَلَا يَرَوِي إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَ ^(٢)

٥- و بمعنى عند كقوله:

أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَ ذِكْرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ ^(٣)

- ٦- و تجيء للتبيين ^(٤)، و هي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا من تعجب أو اسم تفصيل نحو: ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ ۖ﴾ [يوسف: ٣٣].
- و ذُكِّرَ هذه الحروف مع معانيها مغن عن عدّها و حدّها.

(١) من الأمثال: "الدود إلى الدود إبل" أي: إذا جمع القليل إلى القليل صار كثيراً. (ضياء السالك)

(٢) الشاهد فيه قوله "فلا يروى إلي" حيث جاءت "إلى" بمعنى "من"، أي "فلا يروى مني". (تحقيق على الاشموني)

(٣) الرحيق: الخمر. و السلسل: اللينة الباردة. و الشاهد فيه: (أشهى إلي) حيث جاءت (إلى) بمعنى عند. (اللمحة في شرح الملحة)

(٤) تجيء بمعنى "عند"، و تُسَمَّى الْمُبَيِّنَةُ، لأنها تُبَيِّنُ أن مصحوبها فاعل لما قبلها. كقوله تعالى { قال رب السجن أحب إليّ ممّا يدعونني إليه } أي أحبّ عندي. (جامع الدروس العربية)

[معاني الباء]

﴿ ٥١٤ ﴾ البَاءُ لِلْإِلْصَاقِ وَالتَّغْدِيَةِ وَ السَّبَبِيَّةِ وَ الْاِسْتِعَانَةِ ﴿

﴿ ٥١٥ ﴾ وَ مِثْلُ مَعٍ وَ مِنْ وَ عَنْ وَ فِي عَلَى وَ بَدَلٍ وَ زَائِدٍ وَ كَالِي ﴿

١- الإلصاق أصل معانيها، و هو حقيقي نحو: "أمسكتُ بزيد" إذا قبضتُ على شيء من جسمه أو ثوبه. و حكمي نحو: "مررتُ بزيد"، أي: ألصقتُ المروءَ بمكان يقرب منه.

٢- و التعدية بمعنى: توصيل الفعل القاصر لمفعوله ثابتة لجميع حروف الجر، و المراد بالتعدية هنا: معاقبة الهمزة و التضعيف في تصيير الفاعل مفعولا، و هو خاص بالباء نحو: ذهب بزيد^(١).

٣- و السببية نحو: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، و منه: ﴿ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النحل: ٣٢].

و أما حديث «لن يدخل أحدكم الجنة بعمله»^(٢)، فالمنفي فيه هو السببية العقلية المقتضية للاستحقاق، و أما السببية الشرعية فثابتة. و صرح السعد في 'شرح مقاصده' بالاجماع على أن فعل الواجب و المندوب ينتهض سببا للثواب، قال: و إنما المنفي وجوب ذلك على الله تعالى عقلا. و صرح البيضاوي بالسببية في قوله تعالى ﴿ فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَىٰ نَزَلًا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة: ١٩]. و انظر تمام المسألة في شرحنا "النصيحة"^(٣) عند قولها في الطهارة: و اعتقاد أنه متعبد بعمله لا مكتسبا.

٤- (و) باء (الاستعانة) هي الداخلة على آلة الفعل نحو: "كتبْتُ بالقلم. و الفرق بينها و بين التي للسببية أن مدخول هذه ليس هو الحامل على الفعل، بل المصحح له، أي: الذي يقع به الفعل، و مدخول السببية هو الحامل و الباعث و الغرض الداعي في حق الحادث و الحكمة في حق القديم.

٥- و تجيء بمعنى مع نحو: ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾^(٤) [النساء ١٧٠].

(١) أي: أذهبته.

(٢) رواه البخاري: (٥٣٤٩).

(٣) شَرَحَ ابن زكري رحمه الله كتاب "النصيحة الكافية لمن خصه الله بالعافية" للإمام أحمد زروق.

(٤) أي مَعَ الْحَقِّ وَ مُحَقًّا. وَ نَحْوُ: {أهبط بِسَلامٍ} {هود: ٤٨} أي مَعَ سَلام. (جمع الهوامع)

- ٦- و بمعنى من نحو: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦].
 ٧- و بمعنى عن نحو: ﴿يَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالْعَمَامِ﴾ [الفرقان: ٢٥].
 ٨- و بمعنى في نحو: ﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾ [القمر ٣٢]، ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ﴾ [آل عمران: ١٢٣].

- ٩- و بمعنى على نحو: ﴿مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِقِنَظَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥] أي عليه.
 ١٠- و بمعنى بدل كقول عمر رضي الله عنه: «[كلمة] مَا يَسْرُنِي أَنْ لِي بِهَا الدُّنْيَا» أي بدلها. وذكره في الخلاصة.

و ذكر فيها أيضا أنها تكون للتعويض. و أسقطه المصنف ظنا منه أنه تكرير، و قد اعترضه بذلك أبوحيان، و الصواب التي بمعنى بدل هي التي يختار معها أحد الشيتين بحيث لا يسد الآخر مسده و لا تكون معها مقابلة من الجانبين كالمثال السابق، و قوله ﷺ في عائشة رضي الله عنها «ما يسُرُّني أن لي بها حُمْزُ النَّعَمِ»^(١)، و قول بعض الصحابة «ما يسُرُّني أني شَهِدْتُ بَدْرًا بِالْعَقْبَةِ»^(٢). و لا تظن أن ذلك اتفق لأجل النفي كقوله:

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَدَّوْا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا^(٣)
 و قول الآخر:

يَلْقَى غَرِيمُكُمْ مِنْ بَعْدِ عَشْرَتِكُمْ بِالْبَذْلِ بُخْلًا وَبِالْإِحْسَانِ حِرْمَانًا
 و التي للتعويض يسد معها أحد المتقابلين مسد الآخر و تكون معها المقابلة من الجانبين نحو:
 "اشتريت الفرس بألف". و في التسهيل عطفًا على بعض معانيها و للبدل و المقابلة.

- ١١- و تجيء زائدة نحو: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٤) [النساء: ٧٩].
 ١٢- و بمعنى إلى نحو: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ [يوسف: ١٠٠] أي إليّ.

(١) مسند أحمد (٧٦٦).

(٢) رواه البخاري: (٣٩٩٣).

(٣) الشاهد فيه قوله: "بهم قومًا" حيث جاءت الباء بمعنى البدل، أي: بدل قومي. (تحقيق على الاشموني)

(٤) الشاهد مجيء الفاعل "لفظ الجلالة" مجرورًا بالباء الزائدة؛ لأن الأصل: كفى الله شهيدًا. (مصباح السالك)

اَحْتَىٰ

﴿٥١٦﴾ حَتَّىٰ لِلْإِنْتِهَاءِ فِي اسْمِ ظَاهِرٍ وَخُصَّتِ الْآخِرَ أَوْ كَالْآخِرِ^(١) ﴿٥١٦﴾

اُزْبًا

﴿٥١٧﴾ وَزُبٌ لِلتَّقْلِيلِ وَالتَّكْثِيرِ وَخُصَّتِ الْمُنْكَرَ مَعَ ضَمِيرٍ ﴿٥١٧﴾

فالأول: كقوله: (أَلَا زُبٌّ مَوْلُودٌ وَ لَيْسَ لَهُ أَبٌ ...) ^(٢). والثاني: نحو: «يَا رَب كَاسِيَةٌ فِي الدُّنْيَا غَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» ^(٣) إذ المراد منه التهديد و التخويف. وإفادتها إياهما اختصت بالنكرات، لأن معنى المعرفة جزئي معين لا معنى للتقليل و التكثير، و صيغ المثنى و جمع السالم نص في القلة إلا لقرينة، و صيغ التكسير المعروفة منها ما هو نص في القلة، و منها نص في الكثرة كالمعرف بآل الاستغراقية. و (رب) إنما تليق مع المحتمل لهما لتدل هي على أحدهما.

و قد تدخل على الضمير، و هل هو معها معرفة أو نكرة؟ تقدم تحقيق ما يتعلق بذلك في مبحث الضمير فراجع ^(٤). و الإعراب بيّن.

(١) هذا البيت و شرحه غير موجود في النسخة التي بين يدينا. + قال في الشرح: الثالث من حروف الجر حتى، و هي كآلى في انتهاء الغاية، لكن تخالفها في أشياء، منها: أنها لا تجر إلا الظاهر دون الضمير، إلا في ضرورة. و منها أنها لا تجر إلا آخر جزء أو ملاقيا له، إهـ جاء في معاني النحو: نحو "نمت حتى آخر الليل" و "نمت حتى الصباح" لأن آخر الليل هو آخر جزء من الليل و الصباح ملاق لآخره، أي متصل بآخره، و لا يجوز أن تقول (نمت حتى منتصف الليل) و (نمت حتى ثلثه) لأن منتصف الليل ليس آخر الليل و كذلك ثلثه. ف (حتى) تستعمل غاية لآخر الأمر، و لفظها يوحى بهذا المعنى، فإن لفظها يبدو أنها من (الحث) و معنى (الحث) الاستئصال و الاظالة و الخلوص إلى النهاية أي الوصول إلى نهاية الأمر. و (إلى) تستعمل لعموم الغايات سواء كانت آخر جزء من الشيء أم لا فتقول (نمت إلى آخر الليل و نمت إلى الصباح، و نمت إلى ثلث الليل). إهـ.

(٢) وجه الاستشهاد: مجيء "رب" حرف جر شبيه بالزائد، وقد أفادت التقليل؛ لأن المولود الذي ليس له أب قليل جدا، ولا يعرف منه إلا عيسى عليه السلام، و كذا ذو الولد الذي لم يولد من أبوين؛ حيث لم يوجد منه إلا آدم عليه السلام. (مصباح السالك)

(٣) رواه البخاري الشاهد: أن "رب" هنا للتكثير؛ لأن الحديث مسوق للتخفيف، والتقليل لا يناسبه. (ضياء السالك)

(٤) قال في الشرح: الأنصح أن هذا الضمير معرفة جرى مجرى النكرة. إهـ جاء في معاني النحو: هذا الضمير عند الجمهور لا يكون إلا مفردا مذكرا مفسرا بتميز مطابق للمعنى فتقول (ربه رجلين أكرمت) و (ربه رجلا أكرمت) و (ربه امرأة أكرمت) و (ربه نساء أكرمت). و هذا الضمير يؤتى به عند ارادة التفخيم و التعظيم فيضمرون قبل الذكر. إهـ. قال في الهمع: (ربه رجلا) بمنزلة رب رجل عظيم لا أقدر على وصفه. إهـ.

[معاني "على"]

٥١٨١ ﴿ عَلَى تَكُونُ اسْمًا كَفَوْقَ ثُلْفَى وَيُعْطَى الْإِسْتِعْلَاءُ كَثِيرًا حَرْفًا ^(١) ﴾

٥١٩١ ﴿ وَ مِثْلُ عَنْ وَ مَعْ وَ مِنْ وَ اللَّامُ فِي وَ الْبَاءُ وَ لَكِنْ وَ الْمَزِيدَةُ تَفِي ﴾

١- من استعمالها اسما بمعنى فوق قوله: (عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا) أي: من فوقه بدليل دخول من الجارة عليها.

٢- والاستعلاء: حقيقي نحو: "زيد على السطح". و مجازي نحو: "عليه دين"، كما يقال ركب عليه دين، كأنه تحمّل ثقل الدين على عنقه أو ظهره، و منه "علي- قضاء الصلاة"، و "عليه قصاص"، لأن الحقوق كأنها راكبة لمن تلزمه. و كذا قوله تعالى: ﴿كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١] تعالى الله عن استعلاء شيء عليه، و لكنه إذا صار الشيء مشهورا في الاستعمال في شيء لم يراع أصل معناه نحو: ما أعظم الله، و منه: توكلت على فلان، كأنك تحمل ثقلك عليه ثم صار بمعنى وثقت به حتى استعمل في الباري تعالى نحو: توكلت على الله و اعتمدت عليه.

٣- و تكون للمجازاة بمعنى عن كقوله (إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ ...).

٤- و بمعنى مع نحو: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧].

٥- و بمعنى من نحو: ﴿إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ﴾ [المطففين: ٢].

٦- و بمعنى اللام نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ﴾ [الحج: ٣٧].

٧- و بمعنى في نحو: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ﴾ [القصص: ١٥].

٨- و بمعنى الباء نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ﴾ [الأعراف: ١٠٥].

٩- و بمعنى لكن كقوله:

بِكُلِّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يَشْفِ مَا بِنَا عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ

١٠- و زائدة كحديث «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ...» ^(٢) أي: يميناً.

(١) "على" على وجهين: ١- أن تكون حرف. ٢- أن تكون اسما بمعنى فوق. (مغني اللبيب)

(٢) رواه مسلم (١٦) تمامه «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيُكْفَرْ عَنْ يَمِينِهِ، وَلْيَفْعَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ».

[معاني "عن"]

﴿٥٢٠﴾ بِعَنْ تَجَاوَزَ ابْتَدَأَ اسْتَعْلَ ابْدَلِ أَوْ خُذْ كَفِي وَ الْبَاءَ وَ بَعْدَ عَلَّلِ ﴿٥﴾

(تجاوز) و ما بعده صيغ أمر.

١- و المجاوزة هي: بعد الشيء عن مجرورها بسبب إحداث الفعل المعدى بها نحو: "رمى عن القوس". و قولهم: (رويت عنه علما) و (أخذت عنه) مجاز. و (جلست عن يمينه) أي: تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس. و قوله تعالى: ﴿يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣] متضمن معنى يتجاوزون.

٢- و تجيء بمعنى من للابتداء نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [الشورى: ٢٥].

٣- و بمعنى على^(١) نحو: ﴿فَأَتَمَّا يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾ [محمد: ٣٨].

٤- و بمعنى بدل نحو: ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ١٢٣].

٥- و بمعنى في كقوله: (... فلا تَكُ عَنْ حَمَلِ الرَّبَاعَةِ وَايَا) بدليل ﴿وَلَا تَتِيَا فِي ذِكْرِي﴾ [طه: ٤٢].

٦- و بمعنى الباء نحو: ﴿وَمَا يُطِئُ عَنْ الْهَوَى﴾ [النجم: ٣].

٧- و بمعنى (بعد) نحو: ﴿لَتَرْكَبَنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩].

و قال الرضي: أي طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق آخر دونه في الشدة، فيكون كل طبق أعظم في الشدة ممّا قبله، و قوله: {عن طبق} صفة لطبقا، و ليس المراد: طبقين فقط، بل المراد جنس أطباق، كل واحد منها أعظم من الآخر، فهو مثل التشية في لبيك، و قوله تعالى: ﴿كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤]، في أن المراد: التكرير و التكرير، و اقتصر على أقل مراتب التكرير و هو الاثنان، تخفيفا، و كذا قولهم: (ورث السيادة كابرا عن كابر ...) أي: كابرا متجاوزا في الفضل عن كابر آخر، و قال بعضهم: أي كابرا بعد كابر، و الأولى: إبقاء الحروف على معناها ما أمكن. انتهى.

٨- و تأتي للتعليل ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣].

(١) هذا معنى قوله (استعل).

[معاني "في"]

[٥٢١] ﴿وَفِي لَظَرَفِي الْمَكَانِ وَالزَّمَنِ وَكَأَلَى عَلَى وَمَعٍ وَالْبَا وَمِنْ﴾

- ١- [او في لظرفي المكان و الزمن]: اجتمعت الظرفيتان في قوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَذْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بَضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم: ٢].
- ٢- و تجيء بمعنى إلى نحو: ﴿فَرُدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَقْوَاهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩].
- ٣- و بمعنى على نحو: ﴿وَلَا صَلَّيْنَاكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧٨].
- ٤- و بمعنى مع نحو: ﴿ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨].
- ٥- و بمعنى الباء نحو: ﴿يَذَرُوكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١] أي: بسبب.
- ٦- و بمعنى من كقوله:

وَهَلْ يَحْمَنُ مَنْ كَانَ أَخَذَتْ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَخْوَالٍ
أي: من ثلاثة.

[معاني "الكاف"]

[٥٢٢] ﴿بِالْكَافِ شَبَّهَ، زِدٌ، وَ عَلَّلٌ، وَ تَخَّصَّ بِمُظْهِرٍ، وَ اسْمًا أَتَتْ فَاجْرَزُ بِنَصٍّ﴾

- ١- التشبيه: الدلالة على مشاركة أمر لأمر آخر نحو: "زيد كالأسد"، و دليل حرفيتها وقوعها صلة في نحو "جاء الذي كزيد". فإن قيل: هو اسم بمعنى مثل، و المبتدأ محذوف، أي: الذي هو كزيد؟ قلت: قد تقدم أن حذف المبتدأ في صلة غير (أي) إذا لم تطل في غاية القلة، و استعمال "الذي كزيد" سائغ كثير. قاله الرضي.
- ٢- و تأتي زائدة نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. و اختار الرضي و السعد أن الآية من باب الكناية، و الكاف أصلية.
- ٣- و للتعليل نحو: ﴿وَ اذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩١]. و تختص بالظاهر لنلا تدخل على مثلها في نحو "كك"، و حمل عليه غيره.

- ٤- و تأتي اسما فتجر بما دخوله عليها نص في اسميتها كقوله (يُضْحِكُنْ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمَ ...) ^(١) و ظاهر كلامه أن اسميتها مخصوصة بما إذا كانت مجرورة، و ليس كذلك، بل قد تكون اسما مرفوعا كقوله: (و ما هداك إلى أرض كعالمها ...) فهي فاعل، و قوله:
- لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قَلَامَةٍ فَضْلًا، لَغَيْرِكَ، مَا أَتَيْتُكَ رَسَائِلِي

امعاني "كي" و اختصاصها

﴿٥٢٣﴾ وَ كَيِّ لِنَعْلِيلٍ وَ تَخْتَصُّ بِمَا وَ أَنَّ مِنَ الصُّدْرِ وَ مَا مُسْتَفْهَمًا ٥
معناها التعليل، و تختص بـ [أشياء، هي] ^(٢):

- ١- ما المصدرية كقوله: (... يُرْجَى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرَّ وَ يَنْفَعُ) ^(٣).
- ٢- و أن المصدرية كقوله: (... كَيْمَا أَنْ تَغَرَّ وَ تَخْدَعَا) ^(٤).
- ٣- و ما الاستفهامية، يقولون إذا سألوا عن علة الشيء: كَيْمَهُ، بمعنى (لِمَهُ)، حذفت ألف ما الاستفهامية، لدخول الجار عليها، و اجتلبت هاء السكت للوقف.

و إضافة (ما) و (أن) إلى (الصدر) من إضافة الدال للمدلول.

و (مستفهما) بصيغة اسم المفعول أي: بها، حال من (ما).

(١) الشاهد: استعمال الكاف في "كالبرد" اسما بمعنى "مثل"؛ بدليل دخول حرف الجر عليها، وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم. (ضياء السالك)

(٢) فلا تجر غيرها. (المطالع السعيدة)

(٣) الشاهد: دخول "كي" على "ما" المصدرية، و جرها المصدر المؤول. (ضياء السالك)

(٤) وجه الاستشهاد: ظهور "أن" المصدرية بعد "كي" و في ظهورها دلالة على أن "كي" للتعليل، و ليست حرفا مصدريا. (مصباح السالك)

[معاني اللام]

﴿٥٢٤﴾ لِلْإِخْتِصَاصِ اللَّامُ وَالتَّغْدِيَةُ وَالْمُلْكُ وَالتَّوَكُّيدُ وَالصِّيْرُورَةُ ﴿٥٢٤﴾

﴿٥٢٥﴾ وَالْعِلَّةُ التَّمْلِيكُ أَوْ كَفَى عَلَى وَعِنْدَ بَعْدَ مِنْ وَ عَنْ وَمَعَ إِلَى ﴿٥٢٥﴾

١- فالاختصاص نحو: "السرج للدابة".

٢- والملك نحو: "الحمد لله"، وتحتمل الاختصاص.

٣- والتغذية - يقرأ بالتاء - نحو: "ما أَضْرَبَ زيداً لعمرٍ"، وفيها اختلاف^(١).

٤- والتوكيد كقوله: (... مُلْكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٍ)^(٢) أي: أجاز مسلماً.

٥- والصيرورة كقوله:

لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى ذَهَابٍ^(٣)

٦- والتعليل كقوله: (من أمكم لرغبة فيكم ظفر).

٧- والتمليك كـ "وهبت لزيد ديناراً".

٨- وتجيء بمعنى في نحو: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧].

٩- وبمعنى على نحو: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [أسراء: ١٠٩].

١٠- وبمعنى عند كقراءة الجحدري: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ [الأنبياء: ٤٧] بكسر اللام و

تخفيف الميم.

١١- وبمعنى بعد نحو: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨].

(١) "ضرب" متعد في الأصل، فلما بني للتعجب؛ نقل إلى "فعل" فصار قاصراً فعدي بالهمزة إلى زيد وباللام إلى عمرو؛ هذا مذهب البصريين؛ وذهب الكوفيون إلى أن الفعل باقٍ على تعديته، ولم ينقل، واللام هنا لتقوية العامل لضعفه باستعماله في التعجب. (مصباح السالك)

(٢) موطن الشاهد: "لمسلم". وجه الاستشهاد: مجيء "اللام" زائدة لمجرد التوكيد؛ لأن فعل "أجاز" يتعدى بنفسه، وقد تقدم على معموله؛ فهو ليس بحاجة إلى اللام. (مصباح السالك)

(٣) فإن الموت ليس علة الولد، والخراب ليس علة للبناء، ولكن صار عاقبتهم ومآلهم إلى ذلك. ومن منع الصيرورة في اللام ردها إلى التعليل بحذف السبب وإقامة المسبب مقامه. (شرح التصريح على التوضيح)

١٢- و بمعنى من نحو (... وَ نَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ).

١٣- و بمعنى عن نحو: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾ [الأحقاف: ١١]، إذ لو كانت كاللام في قولك: قلت لزيد لا تفعل لقال ما سبقتمونا، وفيه نظر، لما تقدم في حكاية الجمل من أنه يجوز أن تقول: قلت لزيد أنت بخيل، نظرا للمعنى، و قلت لزيد هو بخيل، رعاية للفظ، و عليه جاءت الآية.

١٤- و بمعنى مع نحو:

فلما تفرقنا كأنني و مالكا ل طول اجتماع لم نبت ليلة معا

١٥-^(١)

[معاني "من"]

[٥٢٦] ﴿ مِنْ ابْتَدَأَ بِهَا وَ بَيَّنَّ عَلَّلِ بَعْضُ وَ لِلْفُضْلِ أَتَتْ وَ الْبَدَلِ ﴾

[٥٢٧] ﴿ وَ النَّصُّ لِلْعُمُومِ أَوْ مِثْلَ إِلَى وَ عَنِ وَ فِي وَ عِنْدَ وَ أَلْبَا وَ عَلَى ﴾

١- تكون لابتداء الغاية في المكان نحو: ﴿ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [الإسراء: ١]، و في الزمان نحو: "مطرنا من يوم الجمعة إلى الجمعة"، قالوا أو غيرهما، قال الرضي نحو: "هذا الكتاب من زيد إلى عمرو". انتهى. قلت: لا أتعلل الإبتداء و الانتهاء بدون مسافة، و لا أتعلل المسافة في غير الزمان و المكان، و المعنى في المثال: من عند فلان إلى مكان فلان، و يبين لك المعنى أنك إذا أخبرت بمجيء كتاب فلان إليك قلت: جاءني كتاب من عند فلان، و قد تقول: من فلان على معنى من عنده، و إذا رجعت وجدانك في تعقل معنى (إلى فلان) لم تشك في أن المعنى: إلى مكان فلان، لأنه إلى مكانه ينتهي سفر الكتاب و نقله، لكن لما كثر العلم بمكان المكاتب و المكتوب إليه و صار المقصود بالذات تعيينهما حذف المضاف، و لهذا يضطر إلى ذكره عند جهل المكان المكتوب منه، و إرادة إعلام المكتوب إليه به، فيقال: و كتب لكم من مدينة كذا، و ينص

(١) و تجيء بمعنى إلى نحو: {بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا} أي إِلَيْهَا. و هذا غير موجود في النسخة التي بين يدينا.

- عليه بخصوصه، وكذا إذا أريد تعيين البلد الذي فيه المكتوب إليه، ليعلم بذلك حامل الكتاب أو الواقف عليه خشية حمله أو بعثه لبلد آخر فيقال: بمدينة كذا، أو إلى بلد كذا.
- ٢- و تجيء للبيان نحو: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠].
- ٣- و للتعليل نحو: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤].
- ٤- و للتبويض نحو: ﴿حَتَّى تَتَفَقَّهُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢].
- ٥- و للفصل و هي الداخلة على ثاني المتضادين نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠].
- ٦- و بمعنى بدل نحو: ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً﴾ [آل عمران: ١٠].
- ٧- و للتنقيص على العموم^(١)، و هي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي بعده أو بعد شبهه نحو: "ما جاءني من رجل"، فإن النكرة في سياق النفي ظاهرة في العموم، و محتملة للوحدة احتمالاً مرجوحاً، و من تصيرها نصاً فيه.
- ٨- و بمعنى إلى نحو: "قربت منه" أي: إليه.
- ٩- و بمعنى عن نحو: ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٢].
- ١٠- و بمعنى في نحو: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩].
- ١١- و بمعنى عند قاله أبو عبيدة في ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً﴾ [آل عمران: ١٠].
- ١٢- و بمعنى الباء نحو: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥].
- ١٣- و بمعنى على نحو: ﴿وَنَصْرَتَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٧].

(١) و تسمى الزائدة نحو: ما في الدار من رجل. فهذه تفيد التنقيص على العموم، لأن ما في الدار رجل محتمل لنفي الجنس، على سبيل العموم، و لنفي واحد من هذا الجنس، دون ما فوق الواحد. و لذلك يجوز أن يقال: ما قام رجل بل رجلاً. فلما زيدت من صار نصاً في العموم، ولم يبق فيه احتمال. (الجنبي الداني)

[وقوع "من" زائدة]

﴿٥٢٨﴾ وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشَبَّهَهُ فَخَصَّ نَكِرَةً..... ﴿٥٢٨﴾

و تزداد بثلاثة شروط:

- ١- أن يسبقها نفي أو شبهه، وهو النفي والاستفهام بهل خاصة، كما تقدم في مبحث كم.
 - ٢- وأن يكون مدخولها نكرة، وهذا مستفاد من كلامه.
 - ٣- وأن يكون مدخولها مبتدأ نحو: "هل من حالف غير الله"، أو فاعلا نحو: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَغْلُمُهَا﴾ [الأنعام: ٥٩]، أو مفعولا نحو: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾ [مريم: ٩٨].
- و أدرج غيره الناصة على العموم في الزائدة، و قالوا: معنى زيادتها اعتراضها بين طالب و مطلوب، و إلا فهي لمعنى لا يستفاد بدونها، و ما سلكه المصنف هو الأصل و الأوضح.

[وقوع "من" اسمية]

﴿٥٢٨﴾ وَاسْمًا أَتَتْ مَفْعُولَ نَصٍ ﴿٥٢٨﴾

و تجيء اسما مفعولا قال في الشرح: نحو: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢]، أعرب صاحب الكشف {من} مفعولا به لـ {أخرج}، و {رزقا} مفعولا من أجله، قال: و كذا حيث كانت للتبويض فهي في موضع المفعول به.

قال الطيبي: إذا قدرت "من" مفعولا كانت اسما كعن في قوله (.... من عن يمين الحبيبة نظرة قبل). انتهى.

قلت: و فيما قيدناه من التفسير على قوله تعالى ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ مِنْ رَحْمَتِنَا أَخَاهُ هَازُونَ نَبِيًّا﴾ [مريم: ٥٣] بعد ذكر إعراب الكشف و البيضاوي {أخاه} بدلا من {من} ما نصه الابدال من {من} التي بمعنى بعض متوقف على اسميتها، و هي غير ثابتة، و لما ذكر في التسهيل أن من جملة ما يعرف به الاسم موافقته لثابت الاسم معنى قيد ذلك بانتفاء المعارض، قال الدماميني: احترازا من "من" التبعية، فإنها بمعنى بعض، و بعض ثابت الاسم، لكن عوض ذلك انعكاس الاسناد في نحو: "إن من إخوتك زيد"، أو "إن بعض إخوتك زيد". انتهى. و بهذا يرد قول الطيبي من التبعية اسم، و أيضا التبويض المستفاد لا نجده عند مراجعة الوجدان، و تصفح التراكيب مقصودا لذاته بل آلة لتعريف حال الطرفين أي المعدي والمعدي إليه، و هذه قاعدة معاني الحروف، و عد أئمة النحو لها في الحروف محقق لذلك. انتهى.

[امذ و منذ]

[٥٢٩] ﴿وَمُذٌ وَمُنْذٌ وَلَوْقَتٌ ذَانِ جَرَ كَمِنْ بِمَاضٍ وَكَفِي فِيمَا حَضَرَ﴾

هما مختصان بجر الأوقات، ثم:

إذا كان الوقت ماضيا فهما بمعنى من^(١) كقوله: (أَقْوَيْنَ مَذَّ حَجَجٍ وَ مَذَّ دَهْرٍ...) و قوله: (... و رسمٍ عَقَّتْ آثاره منذ أزمان).

و إن كان الوقت حاضرا فهما بمعنى في نحو: ما رأيت مذ أو منذ يومنا.

و بقي ما إذا كان الزمان معدودا فهما بمعنى من و إلى معا كما في التوضيح نحو: "ما رأيت منذ يومين".

[استعمال مُذٌ ، و مُنْذٌ اسمين]

[٥٣٠] ﴿وَ اسْمَانِ إِن تَلْتَهُمَا الْجُمْلَةُ أَوْ رَفَعٌ، وَ جَرٌّ غَيْرِ مُظْهِرِ أَبْوَا﴾

و يستعملان اسما في موضعين:

أحدهما: أن تليهما جملة فعلية نحو: (مَا زَالَ مَذٌ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ...) أو اسمية نحو: (وَمَا زَلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مَذٌ أَنَا يَافِعٌ...).

و الثاني: أن يليهما اسم مرفوع نحو: "ما رأيت مذ أو منذ يومان"، و هما مبتدآن بمعنى الأمد إن كان الزمان حاضرا، أو معدودا، و أول المدة إن كان ماضيا فلا يقال: ما مسوغ الابتداء بهما، و الاسم المرفوع خبرهما، هذا إعرابهما في الحالة الثانية، و قيل غيره، و هما في الأولى ظرفان مضافان للجملة. و لا يجران الضمير^(٢)، أما ضمير المتكلم و المخاطب فلأنهما لغير الوقت، و كذا ضمير الغائب في أغلب مواطنه، و حمل الأقل على الأكثر. و أيضا فإن جرّه بهما يحوج إلى تقديم اسم الوقت ظاهرا و لا حاجة إلى ذلك في معناهما.

(١) و نحو: ما رأيت مذ يوم الجمعة (أي: من يوم الجمعة).

(٢) هذا معنى قوله (و جرٌّ غيرِ مُظْهِرِ أَبْوَا).

و قد تبين أن صنيع المتن أحسن من صنيع الخلاصة من وجهين: أحدهما: تقديم الكلام على حالة الحرفية الموضوع لها. و ثانيهما: عدم تقييد الجملة الموالية لهما بالفعلية.

و قوله (رفع) بمعنى مرفوع عطف على الجملة أعم من قول الخلاصة «حيث رفعاً»، لأنها نسبت الرفع إليهما فلا تصدق إلا بالقول بإبتدائيهما. و (جرّ) مفعول مقدم بـ (أبوا).

[زيادة (ما) بعد مِنْ ، وَ عَنْ ، و الباء]

[٥٣١] ﴿وَزِيدَ مَا فِي مِنْ وَ عَنْ لَيْسَ يَكْفُ وَالْبَاءُ﴾

أي: تزداد "ما" بعد من و عن و الباء، و لا تكفيها عن العمل لبقاء اختصاصها، بخلاف إن و أخواتها، فإنها تكفيها لزوال اختصاصها نحو: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾^(١) [نوح: ٢٥] ، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠] ، ﴿فِيمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩] . و (في) بمعنى مع، و (ليس يكف) استئناف مقيس لحكم آخر، لا حال، لأن الجملة المصدرة بالماضي الجامد لا تقع حالا في غير الاستثناء.

و هنا فائدة و هي أن ذلك مبني على أن الماضي الواقع حالا لا بد معه من "قد" ظاهرة أو مقدرة، و هو قول جمهور البصريين، و الحق و هو قول الأخفش و الكوفيين عدم وجوب ذلك، و حينئذ فتجوز الحالية، و لا يحتاج لاستثناء الجملة الاستثنائية. و (الباء) عطف على (من).

[زيادة (ما) بعد رَبِّ ، و الكاف]

[٥٣١] ﴿..... وَ فِي الْغَالِبِ رَبُّ الْكَافِ كَفُ﴾

و تزداد "ما" أيضا بعد (رب) و (الكاف) و الغالب أن تكفيهما عن العمل لأن تمكنهما في الجر ليس كتمكن من و عن و الباء، لاختصاصهما بالظاهر، و لأن رَبِّ يزول اختصاصها كقوله: (رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ ...) ^(٢) ، و قوله:

(١) وجه الاستشهاد: مجيء "ما" زائدة بعد "من" الجارة، ولم تمنعها عن العمل في الاسم الذي بعدها، فخطينات مجرورة بـ "من"، و "هم": في محل جر بالإضافة. (مصباح السالك)

(٢) الشاهد: أن "ما" كفت "رب" عن عمل الجر؛ لأنها دخلت على الجملة الفعلية. (ضياء السالك)

(... كَمَا سَيْفٌ عَمَرُو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ) ^(١). و قد لا تكفههما كقوله (رَبِّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ ...) ، و قوله (... كَمَا النَّاسُ، مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَ جَارِمٌ) في رواية الجبر. و في (كف) ضمير يعود على (ما)، و (في الغالب) متعلق به، و (رب) مفعول مقدم به، و يفهم منه أنها لا تكفههما في غير الغالب.

[حَذَفُ رَبٍّ وَ بَقَاءُ عَمَلِهَا]

[٥٣٢] هَلَوُ أَضْمِرْتُ رَبٌّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلٍّ وَاوٍ وَ فَا، وَ هُوَ بَغْيِرُ رَبٍّ قَلٍّ

أي: حذفت رب و بقي عملها، و وقع ذلك في كلامهم [بعد ما يلي]:

١- بعد بل كقوله: (بل بلد ملء الفجاج قَتْمُهُ ...) ^(٢).

٢- و بعد الواو كقوله: (وَ لَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ، أَزْحَى سُذُولُهُ ...).

٣- و الفاء كقوله: (فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَ مُرْضِعَا ...).

و في التسهيل: يجر بـ "رب" محذوفة بعد الفاء كثيرا، و بعد الواو أكثر، و بعد بل قليلا، و نوزع في كونه كثيرا بعد الفاء إلا أن يريد بالنسبة إلى بل، فما في الخلاصة من تخصيص الكثرة بالواو أجود، و به يظهر أن صنيعها أحسن من صنيع المتن.

قوله (و هو) أي: الحذف و بقاء العمل قل في غير رب كقوله: (... أَشَارَتْ كُلَّيْبٍ بِالْأَكْفُفِ الْأَصَابِعِ) ^(٣)، و لا يطرد عند المغاربة إلا في القسم و باب كم على الخلاف. و ذهب ابن مالك إلى إطراده في اثني عشر موضعا ذكرها في التسهيل. و بالجملة فقول الخلاصة «و بعضه يرى مطردا» أفيد منها.



(١) الشاهد: أن "ما" كفت الكاف في "كما" عن الجبر؛ فرفع "سيف" على الابتداء، وهذا هو الكثير فيها. (ضياء السالك)

(٢) الشاهد: فيه قوله "بل بلد" حيث جر بلد برب المحذوفة بعد بل. (محمد الغزني).

(٣) وجه الاستشهاد: جر "كليب" بحرف جر محذوف؛ وحكم هذا الجر الشذوذ. (مصباح السالك)

﴿ حُرُوفُ الْقَسَمِ ^(١) ﴾

(القسم) مصدر غير جار على فعله، و القياس الأقسام.

و حقيقة: جملة إنشائية تؤكد بها جملة أخرى لا على جهة التبعية ^(٢)، و بالقيد الأخير خرجت الجملة الإنشائية الثانية في نحو أكرم زيدا أكرم زيدا.

ثم الجملة الأخيرة المؤكدة بالأولى إن كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف نحو: "أقسم بالله لأقومن". و إن كانت طلبية فهو القسم للاستعطاف، و يقال له أيضا: قسم السؤال نحو: "بالله أخبرني هل كان كذا؟".

[الباء]

[٥٣٣] ﴿ الْبَاءُ وَهِيَ الْأَصْلُ وَ اخْتَصَّتْ بِأَنْ يَجُوزَ مَعَهَا ذِكْرُ فِعْلٍ حَيْثُ عَنْ ﴾

إنما كانت الباء أصل حروف القسم لأنها كما قال الرضي: للإلصاق، فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به، و من ثم اختصت بثلاثة أمور:

أحدها: ما ذكره و هو أنه يجوز معها ذكر فعل القسم و حذفه نحو: ﴿ وَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ [النور: ٥٢]، و حذفه نحو: ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ ﴾ [ص: ٨٢/٣٨]، بخلاف غيرها، فإنه يجب معه الحذف نحو: ﴿ وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٣]، ﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ آتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ [يوسف: ٩١]، و قول الشاعر: (لِلَّهِ يَنْقَى عَلَى الْإِيَّامِ دُو حَيْدٍ ...) .

وثانيها: أنه يجوز استعمالها في القسم الطلبي، بخلاف غيرها، و يأتي هذا في المتن.

وثالثها: أن المقسم به معها يكون ظاهرا و مضمرا، بخلاف غيرها، فإنه لا يدخل إلا على الظاهر.

(الباء) خبر مبتدأ مضمر أي: أولها. و في بعض النسخ: هي الأصل، فتكون مبتدأ، و الجملة خبر. و

(بأن يجوز) متعلق بـ (اختصت)، و الباء داخلة على المقصور.

(١) حروف القسم الجارة: الباء، و التاء، و اللام، و الواو، و أيمن.

(٢) الغرض من القسم تأكيد الكلام و تقويته، فإذا أقسمت على شيء فقد أكدته. و يطلق على القسم اليمين و الحلف أيضا، و لفظهما يفيد معنى القوة. (معاني النحو)

[التاء، و اللام، و الواو]

[٥٣٤] ﴿ وَ التَّاءُ وَ اخْتَصَّتْ بِلَفْظِ اللَّهِ وَ اللَّامُ، وَ الْوَاوُ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ ﴾

[٥٣٥] ﴿ لِظَاهِرٍ ﴾

الثاني من حروف القسم: "التاء"، و تختص بلفظ الجلالة، و ندر "الرحمان"، و "تَحْيَاتِكَ". و الثالث: "اللام". و الرابع: "الواو"، و تختصان بالظاهر، دون الضمير، سواء كان لفظ الجلالة أو غيره. (و الواو) بدل من الباء، و من ثم اختصت. و (التاء) بدل من الواو و من ثم اختصت اختصاصا آخر. و (اللام) فرع الباء، لأنها أقل في القسم منها.

[أَيْمَن]

[٥٣٥] ﴿ مَعَ أَيْمَنِ الْمُضَافِ لِلَّهِ وَ الْكَعْبَةِ ثُمَّ الْكَافِ ﴾

[٥٣٦] ﴿ وَ لِلَّذِي، وَ يَلْزَمُ الرِّفْعَ ابْتِدَاءً ﴾

و من الكلمات الدالة على القسم (أَيْمَن)، و هو اسم بلا إشكال، و قوله في الترجمة: حروف القسم تغليب، و كذا في قوله في الشرح: حروف القسم خمسة، ثم قال الخامس: أَيْمَن.

و في (أَيْمَن) اثنتا عشرة لغة جمعها ابن مالك في قوله:

و همز أَيْمَن و أَيْمُ اكسره أو أم قُلْ أو قلُّم أو مُنْ بالتثنية قد سُكِّلا

و أَيْمَن اختم به، و الله كلا أَضِفْ إليه في قَسَمٍ مُشْتَوٍ ما نُقِلَا

و يضاف [أَيْمَنُ لما يلي]:

١- لاسم الجلالة كقولهم: أَيْمَنُ اللَّهُ لِأَفْعَلَنْ.

٢- و الكعبة قالوا: أَيْمَنُ الكعبة.

٣- و لكاف المخاطب كقول عروة بن الزبير رضي الله عنه: لأَيْمَنِكَ لئن ابْتَلَيْتَ لَقَدْ عَافَيْتَ.

٤- و للذي كقوله ﷺ: «و أَيْمَنُ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ»^(١).

و يلزم الرفع بالابتدائية، و تقدم في مبحث الخبر أن خبره [أي قسمي] واجب الحذف، لأنه صريح

في القسم. ففاعل (يلزم) ضمير أَيْمَن، و (الرفع) مفعوله، و (ابتداء) مصدر مفعول له.

(١) رواه مسلم باب ٥ (رقم ٢٥). بلفظ «أَيْمَنُ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ ...»

[جملة القسم]

﴿ ٥٣٦ ﴾ وَ جُمْلَةُ الْقَسَمِ مَا قَدْ أَكَّدَا ﴿ ٥٣٦ ﴾

﴿ ٥٣٧ ﴾ لِيُخْبِرَ غَيْرَ تَعَجُّبٍ ^(١) ﴿ ٥٣٧ ﴾

تقدم في تعريف القسم أن "جملة القسم" السابقة هي المؤكدة بالكسر-، و الجملة المقسم على مضمونها التي هي الجواب هي المؤكدة بالفتح-، فقلوه (جملة القسم) مبتدأ، و (ما) خبر، و (قد أكد) صلتها، و الفعل مبني للفاعل أي: التي أكدت، و (لخبر) متعلق بالصلة، و مدخول اللام هو الجواب المؤكد بالقسم، و أفهم أنه يشترط فيه أن يكون جملة خبرية، لأن القسم تحقيق، و إنما يحتاج إليه فيما يعرض له الشك، و يدخله احتمال الصدق و الكذب، و هذا واضح في غير قسم السؤال، فمن أدخل في القسم قسم السؤال لم يصح أن يشترط هذا، و لهذا لم يشترطه في التسهيل حيث قال: المقسم عليه جملة مؤكدة بالقسم.

قال الدماميني: و لم يقل خبرية، كما قال غيره، لأنه يرى من جملة ذلك نحو: (يَرْبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلَى ...). و قال الرضي: جواب قسم السؤال أمر أو نهى أو استفهام. و في التسهيل: و قد يكون الجواب أي لقسم غير السؤال قسما.

قال الدماميني: القسم إنشاء، و الجواب خبر فكيف يجتمعان؟ و الجواب أنا لا ندعي في مثاله نحو ﴿لِيُخْلِفَنَّ إِنَّ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى﴾ [التوبة: ١٠٧] أن {ليُخْلِفَنَّ} إنشاء، بل هو خبر قصد به حكاية الإنشاء، و حكاية القسم تنزل منزلة انشائه في الاحتياج للجواب، و أما القسم الانشائي فلا يكون جوابا. انتهى.

قوله (غير تعجب) نعت لخبر، أي: يشترط في المقسم عليه ألا يكون جملة تعجبية، و إن كانت خبرية، و يقال عليه إن أراد أنها خبرية باعتبار الصورة، و الأصل المنقول عنه أحسن، فلا وجه لقصر النظر على ذلك، و قطعه عن المقصود من الجملة، و إن أراد باعتبار المعنى المقصود منها فباطل، لأنها إنشائية قطعا، كما يأتي في بابه، فلا حاجة لاستثنائها من الخبرية، و نظير هذا ما وقع لصاحب التصريح من استثنائها من الجملة الخبرية في مبحث الصلة ثم قال: و قيل لا حاجة لاستثنائها، و اعترض عليه في حكاية هذا بقليل.

(١) القسم جملة فعلية أو اسمية، تؤكد مضمون جملة أخرى، تسمى جواب القسم، و شرطها أن تكون خبرية غير تعجبية. (المواهب الحميدة)

[حكم جواب القسم إذا كان مثبتا]

[٥٣٧] ﴿..... وَفِي إِثْبَاتِهِ بِاللَّامِ أَوْ إِنْ يَفِي﴾

الضمير لخبر الذي هو الجواب، أي: إذا كان جواب القسم مثبتا وجب اقترانه باللام، أو إن المشددة، و المخففة فرعها، فتدخل حيث تدخل نحو: ﴿وَلَا آخِرَةَ خَيْرَ لَكَ مِنَ الْأُولَى﴾ [الضحى: ٤]، ﴿إِنْ سَغَيْكُمْ لَسْتُ﴾ [الليل: ٤]، ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤].

قال في التسهيل: ولا يستغني عنهما^(١) غالبا دون استطالة. احترز به مما إذا كان في القسم استطالة، فإنه يحسن حذفهما كقول ابن مسعود رضي الله عنه «و الذي لا إله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة»، و قول الشاعر:

و رَبِّ السَّمَوَاتِ الْعُلَى وَ بَرُوجِهَا
و الْأَرْضِ وَ مَا فِيهَا الْمُقَدَّرَ كَانِ
و هذه اللام لام الابتداء، كما قال الرضي، دخلت هي أو إن لمناسبتهمما للتوكيد المراد من القسم.

[حكم جواب القسم إذا كان منفيا]

[٥٣٨] ﴿فِي النَّفْيِ مَا وَلَا وَإِنْ، وَ اخْصُصْ بِهَا وَ الْقِيَامَ لَهَا وَ إِلَّا طَلَبَا^(٢)﴾

(في النفي ما ولا وإن): إذا كانت جملة الجواب منفية صدرت بـ [ما يلي]:

١- ما نحو: ﴿وَالضُّحَى﴾ و اللَّيْلِ إِذَا سَجَى ﴿ مَا وَ دَعَاكَ رَبُّكَ وَ مَا قَلَى﴾ [الضحى ١-٢-٣].

٢- أو لا نحو: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾ [التور: ٥٣].

٣- أو إن النافية نحو: ﴿وَلَيْنِ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٤١].

(و اخصص بها و الق به لما و إلا طلبا): تقدم أن الباء تختص بالقسم الطلبي فقوله (طلبا) مفعول

(اخصص)، و (بها) متعلق باخصص، و الباء داخلة على المقصور عليه.

(١) أي عن اللام وإن.

(٢) قوله (و الق به لما و إلا طلبا) أي: أجب القسم بالباء بجواب طلبي، أو بلمّا، أو ببالا. فقوله (طلبا) مفعول (اخصص). (ابن القره داغي)

و يتلقى القسم الطلبي بالطلب أي: بفعل الطلب أو بإفادته، فالأول كقوله:

بِعَيْشِكَ يَا سَلَمَى اِرْحَمِي ذَا صَبَابَةٍ أَبَى غَيْرَ مَا يُرْضِيكَ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ^(١)

و الثاني كقوله:

بِرَبِّكَ هَلْ لِلصَّبِّ عِنْدَكَ رَأْفَةٌ فَيَرْجُوا بَعْدَ الْيَأْسِ عَيْشًا مُجَدِّدًا^(٢)

و يتلقى أيضا يالا كقوله:

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِلَّا قُلْتَ صَادِقَةً هَلْ فِي لِقَائِكَ لِلْمَشْغُوفِ مِنْ طَمَعٍ^(٣)

و المعنى أسألك إلا قلت، و الاستثناء مفرغ من مثبت لفظ منفي معنى، و الفعل مؤول بالمصدر أي: ما أسألك إلا قولك، لأن السبك بدون سابق إذا استمر في باب لم يكن شاذًا كالجملة المضاف لها اسم الزمان.

و يتلقى أيضا بلما المشددة الميم التي بمعنى إلا كقوله:

قَالَتْ لَهُ بِاللَّهِ يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ لَمَّا غَنَيْتَ نَفْسًا أَوْ اثْنَيْنِ

و تأويله كالذي قبله.

و (الق) أي: تلقى القسم الطلبي به أي بالطلب، و (لَمَّا و إِلَّا) عطف على الضمير بدون إعادة الخافض.

[اقتران جواب القسم باللام مع النون إن كان مضارعاً]

﴿٥٣٩﴾ وَ تَلَزَمُ اللَّامُ مَعَ النُّونِ لَدَى مُضَارِعٍ مُسْتَقْبَلٍ ﴿٥٤٠﴾

أي: إذا كان أول الجملة الجوابية مضارعاً مستقبلاً لم تمنعه اللام عن نون التوكيد، بل تلزمه معها نون التوكيد نحو: ﴿و تَاللَّهِ لَا كَيْدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، و لا تنفك فيه اللام عن النون، و لا العكس إلا نادراً عند الكوفيين و الفارسي، و ضرورة عند البصريين.

و احترز بشرط الاستقبال ممّا إذا كان حالاً، فإنه يقترب باللام دون النون، لأنها تخلص للاستقبال كقوله:

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ نُبُوءَتُكُمْ لَيَعْلَمَنَّ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ^(٤)

(١) الشاهد فيه قوله ارحمي حيث جاء جواب القسم جملة فعلية فعلها امر لأن حرف القسم هنا الباء. (محمد الغزني)

(٢) الشاهد فيه قوله لما غنيت حيث جاء جواب القسم الطلبي مصدراً بلما التي هي بمعنى إلا. (محمد الغزني)

(٣) الشاهد فيه قوله "إلا قلت" حيث جاء جواب القسم الطلبي مصدراً يالا. (محمد الغزني)

(٤) الشاهد فيه قوله: "ليعلم" و أصله "ليعلمن" فحذف نون التوكيد. (تحقيق على الاشموني)

و قيل: إن فعل الحال لا يقسم عليه، لأن مشاهدته أغنت عن القسم، حكاه الزجاج عن المبرد، و رده ابن عصفور بأنه قد يعوق عن المشاهدة عائق، قال: و الحق أنه يقسم عليه إلا إذا كان منفيًا نفيًا بما خاصة، و لو كان موجبًا بنيت من الفعل اسم فاعل، و تصيره خبراً لمبتدأ.

و تقسم على الجملة الاسمية لنلا يؤدي إلى الالباس، فإناك إذا قلت: "إن زيدا و الله ليقوم" لم يدر هل "يقوم" خبر لإن، أو جواب القسم؟ فلما ألبس في هذه ترك الجميع.

قال الدماميني: قلت: و الالباس حاصل مع الجملة الاسمية إذا قيل: "إن زيدا و الله لهو قائم" لاحتماله للوجهين المذكور. انتهى. فالصواب أنه يقسم عليه بنفسه.

و كان من حق المصنف أن يزيد غير مقارن لحرف تنفيس، و لا متقدم عليه معموله كما في التسهيل، احترازاً من نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]، فإنه تدخله اللام فقط، و نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨].

[اقتران جواب القسم باللام و قد إن كان ماضياً]

﴿٥٣٩﴾ وَ إِنْ بَدَأَ

﴿٥٤٠﴾ مُصْرَفًا مُثْبِتًا الْمَاضِي جَمَعَ قَدْ، وَ بِمَعْنَى قُدِّرَتْ إِنْ لَمْ تَقَعْ

أي: إذا كان صدر الجواب فعلاً ماضياً متصرفاً مثبتاً لم تمنعه اللام، بل لابد معها من قد ظاهرة أو مقدرة نحو: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف ٩١]، ﴿وَلَيْنُ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ [الروم: ٥١] فتقدر فيه قد.

و احترز بقوله (مصرفاً) من الجامد، فإنه ينفرد باللام، و لا تقدر معه قد، كقوله: (يَمِينًا، لِنِعْمِ السَّيِّدَانِ وَجَدْتُمَا ...). و بقوله (مثبتاً) ممّا إذا كان منفيًا فإنه يقترن بما تقدم فقط.

قوله (الماضي) فاعل (بدا)، و (مصرفاً مثبتاً) حالان منه، و (جمع) جواب الشرط مع اللام قد، و الباء ظرفية، و (قدرت) دليل جواب (إن لم تقع).

و لله در المصنف حيث تعرض لمسألة القسم الأكيدة و لم يغفلها كالخلاصة.

﴿الإضافة﴾

[ما يُحذف من المضاف عند الإضافة]

[٥٤١] ﴿تَنْوِينًا أَوْ نُونًا لِلْإِعْرَابِ اخْذِفِ مَتَى تُضِفْ ، وَالثَّانِي اجْزُزْ^(١) ﴾

(تنوينا) مفعول (احذف)، و المتبادر من التعبير بالحذف أنه أراد الظاهر، و قد تقدم في باب التمييز أن الحق لا تنوين مقدراً فيما لا ينصرف. و (للإعراب) نعت لنون، و ذلك كنون المثنى، و الجمع على حدّه، و ما ألحق بهما، احترز بذلك من نحو نون (بَسَاتين زيد)، و ﴿شَيْاطِينِ الْإِنْسِ﴾ [الأنعام: ١١٢]، فلا تحذف، لأنها ليست علامة إعراب.

و إنما حذف التنوين و النون للإضافة لأنهما علامة لتمام الاسم، و الإضافة تقتضي عدم التمام لافتقار المضاف إلى المضاف إليه الموجب لتنزيل المضاف إليه منزلة جزء المضاف، بخلاف افتقار المبتدأ للخبر في نحو "زيد أخوك" أي: متى تضيف اسماً احذف منه ما ذكر إن كان فيه، فالأول دليل الجواب. و يجزّ المضاف إليه بالمضاف، كما تقدم، و فيه إشكال، لأن الاسم لا يعمل في هذا الباب إلا لنيابته عن الحرف و هو غير منوي في اللفظية كما يأتي، فإذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه. قال الرضي: و يجوز أن يقال عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقي، فتجرده عن التنوين أو النون لأجل الإضافة. انتهى.

و قد تقدم في كلام المصنف أن العامل الإضافة، و قال هنا في الشرح: وجب جر المضاف إليه بالمضاف لما فيه من معنى من أو في أو اللام.

(١) إذا أريد إضافة اسم إلى آخر حُذِفَ ما في المضاف من تنوين ، أو نون تلي علامة الإعراب ، وهي النون في المثنى ، وفي جمع المذكر السالم فهي واقعة بعد الألف ، أو الياء في المثنى ، وبعد الواو ، أو الياء في جمع المذكر السالم ؛ ولذا سَمِيَتْ : تَالِيَةً لِلْإِعْرَابِ .

فمثال حذف التنوين من المضاف : هذا طالبٌ علمٍ ، والأصل قبل الإضافة : هذا طالبٌ .

ومثال حذف النون من المثنى المضاف نحو قولك : هذانِ غُلاما زيدٍ .

ومثال حذف النون من الجمع المضاف [نحو: الجنود حارسوا الوطن، والأصل حارسونَ الوطنِ].

وكذلك تُحذف (أَل) من المضاف ، نحو : الطالبُ ؛ فتقول : طالبُ العلم . (شرح ألفية)

[أقسام الإضافة باعتبار المعنى]

﴿٥٤١﴾ وَ اَنُو فِي ﴿٥﴾

﴿٥٤٢﴾ اَوْ لَامًا، اَوْ مِنْ فِي الَّتِي تَعْرِيفًا اَوْ تَخْصِيصًا اَعْطَتْ ﴿٥﴾

الإضافة على ثلاثة أقسام:

١- منها ما هو على معنى (في) ^(١)، و ضابطه أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف زمانياً ^(٢) نحو:

﴿بَلْ مَكْرَ اللَّيْلِ وَ النَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]، أو مكانياً نحو: ﴿يَا صَاحِبِي السَّخْنِ﴾ [يوسف: ٤١]. و

قدمه الماتن اعتناء به، لأنه قد أغفله الكثير من النحويين مع أنه ثابت في الكلام.

٢- و منها ما هو على معنى (من)، و ضابطه أن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف ^(٣)، و هذا

يتضمن أمرين: صحة إطلاق المضاف إليه على المضاف، فيخرج بعض القوم، و نصف القوم، و

ثلثهم، و يد زيد، و وجهه، فالإضافة فيه بمعنى اللام، لأنك تريد بالقوم الكل، و اسم الكل لا

يطلق على البعض. و صحة إطلاقه على غيره، فيخرج جميع القوم، و ذات زيد، و طور سيناء، و

يوم الأحد، و سعيد كُرز، و مسجد الجامع، فالإضافة فيه بمعنى اللام.

فإن قلت: ما تقدم من خروج "بعض القوم" و "يد زيد" و نحوهما مشكل بأنه يقال: بعض من القوم و

يد من زيد.

قلت: من هذه غير التي تتضمن معناها الإضافة. قال الرضي: التي تتضمنها الإضافة هي المبينة، كما

في خاتم حديد، و شرطها صحة إطلاق مجرورها على المبيّن. انتهى. فتنبه، فقد وقع هذا الغلط لقوم

منهم ابن كيسان فجعلوا الإضافة بمعنى (من) إن حسن تقديرها، و إن لم يصح حمل المضاف إليه على

(١) هذا معنى قوله (و اَنُو فِي). جاء في ضياء السالك: و (انو) أي: تخيل وجود الحرف "في"، [أو اللام]، أو "من". إهـ

(٢) نحو: أعجبتني صَرْبُ اليومِ زَيْدًا (أي: ضرب زيد في اليوم)، ومنه قوله تعالى: {بَلْ مَكْرَ اللَّيْلِ وَ النَّهَارِ} (أي: مكر في الليل). (شرح ألفية)

(٣) نحو: هذا ثوبٌ حريرٍ، وخاتمٌ حديدٍ، والتقدير: هذا ثوبٌ من حريرٍ، وخاتمٌ من حديدٍ؛ لأن الحرير جنس للثوب، والحديد جنس للخاتم. (شرح ألفية)

المضاف، واحتج ابن كيسان بقوله: (... ففَاضَتْ دُمُوعُ الْعَيْنِ مِنِّي صَبَابَةً) فأضاف دموع إلى العين ثم شرح الإضافة بمن.

قلت: لا نسلم أن قوله (مِنِّي) شرح لمعنى الإضافة، بل هو بيان لنسبة العين إليه، فإضافة دموع إلى العين على معنى اللام.

٣- ومن الإضافة ما هو على معنى اللام، وذلك ما تعذر فيه معنى (في) و (من) ^(١)، كما قال في الخلاصة «لما سوى ذينك».

و في التسهيل: و بمعنى اللام تحقيقاً أو تقديرًا فيما سوى ذينك.

و بما ذكرناه في "يد زيد" و نحوه تظهر نكتة الحصر في قول الخلاصة «إذا لم يصلح إلا ذاك»، فإنه يقال مقتضاه أن اللام تقدر فيما لا يصلح فيه (في) و (من) أصلاً، و فيما يصلحان فيه هما و اللام، و إلا بأن كان للام موضع تتعين فيه دون غيرها دائماً، فليقل إذا صلحا من غير حصر، و حاصل النكتة الاحتراز عن نحو يد زيد، فإنها تصلح فيه (من) في الجملة، و الإضافة فيه ليست على معناها، لما تقدم، فالحصر دليل لإرادته من البيانية، و لا يتوقف ثبوت ذلك على وجود مثل ذلك مع في، و لا تتوهم وجوده بتقدير اللام مجازاً، لأنه لا تبقى لك إضافة على معنى (من) أو (في).

فإن قلت: ما يصلح فيه معنى (في) و (من) تصلح فيه لام الاختصاص، لأن بين المظروف و الظرف و النوع و الجنس اختصاصاً، و لذا قيل إن الإضافة كلها على معنى اللام.

قلت: تقدير اللام في النوعين الأولين متكلف لا يهتدي إليه إلا باعتبارات بعيدة، فحكمه حكم العدم، و معنى (في) و (من) واضح بين متبادر، ألا ترى أنك إذا قدرت اللام في "خاتم حديد" و "شاهد المعترك" و نحوهما كيف يبعد و يقرب، و يسمح أو يضطرب الذهن، و يحول في وجوه يلتبس منها ما يقال فيه أحسن من لا شيء، بخلاف ما إذا قدرت (من) في الأول، أو (في) في الثاني، فإنه يظهر وجه واحد قوي لا يخطر غيره معه فيتلقاه الذهن بقبول.

(١) كما في قولك: هذا كتاب محمد، فلا يصلح في هذا المثال تقدير (من) ولا يصلح تقدير (في) ولذا فالمعنى يكون صحيحاً على تقدير (اللام) فتقول: هذا كتاب لمحمد. (شرح ألفية)

و أجاب يسن في حاشية الخلاصة عن السؤال بأن المعنى إذا لم يصلح إلا ذاك بحسب القصد بأن أريد بيان المعنى الظرفين مثلا، و قوله «لما سوى ذينك» بأن لم يراد بيان الظرفية و الجنسية. انتهى.

قلت: الأمثلة كلها محتملة إلا ما قامت فيه قرينة على قصد المتكلم مع أنا نجد بعض الأمثلة لا يتبادر فيه إلا معنى (في) دائما من أي متكلم صدر، و في أي مقام وقع، و بعضها لا يقبل إلا معنى (من) كذلك، فالصواب ما تقدم.

فإن قلت: نصوا على أن الإضافة التي بمعنى اللام لا يلزم فيها صحة التصريح بها، و هذا يرد ما استبعدت به كونها على معناها في "خاتم حديد" و "شهود المعترك".

قلت: إن ذلك و إن لم يشترط لكن لابد من تعقل المعنى المراد، و إن خفي احتيج إلى اختباره بالتصريح مع عين المضاف، أو مرادفه، كما في التصريح، و به يظهر أن الإضافة في "حصير المسجد" و "قنديله" إنما تكون على معنى اللام، كما قالوا إذا أريد المحبسان عليه لا المصروحان فيه، نعم قد يصرح بـ "في" في الصورة الأولى، لأنه لا يلزم من ثبوت التحبيس مراعاته، و ليس هذا بناء على اعتبار القصد، كما تقدم. و قد تبين الجواب عن اعتراض ابن الناظم على أبيه في إثبات التي بمعنى في بأنه يصح تقديرها باللام مجازا، و المجاز خير من الاشتراك، و بأن الإضافة لمجاز الملك و الاختصاص ثابتة اتفاقا كقوله: (إِذَا كَوَّكِبُ الْخَرْقَاءِ لَاحَ بِسُخْرَةٍ ...)، و الحمل على المتفق عليه أولى.

و حاصل الجواب أن المجاز في أمثلة الظرفية بعيد متكلف نظير المجاز في كاتب الأب، و يعرف ذلك بعرضها على الوجدان، بخلاف كَوَّكِبُ الْخَرْقَاءِ، و نحوه.

و قد ظهر لك أن الماتن فاته التنبيه على ما في الخلاصة من تخصيص اللام بغير ما يصلح فيه (من) و (في) لكنه جبر ذلك بفائدة أخرى و هي التنبيه على اختصاص كون الإضافة على معنى الحرف بالمعنوية.

فقوله (في التي) متعلق بـ (انو)، و قوله (أعطت) صلته، و (تعريفا أو تخصيصا) مفعول أعطت.

و تقديرها بحرف مخصوص تفسيرا للنسبة التي بين المتضادين، و إلا فليس قولنا "غلام لزيد" تفسيرا مطابقا لمعنى "غلام زيد"، و إلا لما بقي فرق بين المعرفة و النكرة، فلا يرد ما قال أبوحيان من تساويهما حتى ذهب بسبب ذلك إلى أن الإضافة على معنى العهد، فمن ثم كان "غلام زيد" معرفة، بخلاف "غلام لزيد"، و تحرز بذلك من الإضافة اللفظية نحو "حسن الوجه"، و "ضارب زيد"، فإنها لا تقدر بحرف، كما

قال النحويون، و ذلك لأن حسن هو الوجه، و ضارب مضاف إلى زيد بنفسه لا بحرف جر، كما كان مضافا إليه من حيث المعنى، حيث نصبه أيضا، و لم يحتج في إضافته إليه لا في حال الإضافة ولا قبلها إلى حرف جر، بل قد يدعم اسم الفاعل بحرف جر في بعض المواضع، و إن كان من فعل متعد بنفسه نحو: "أنا ضارب لزيد" لكونه أضعف عملا من الفعل. و ذهب أبو الفتح ابن جني إلى أنها مقدرة بالحرف، فقال حين تكلم على قول أبي الطيب:

تَحِيَّةٌ مِنْ غَامِدَتِهِ ^(١) غَرَضُ الرَّدَى إِذَا زَارَ عَنْ شَحَطِ بِلَادِكَ سَلَمًا

«غرض الردي» لما كان في معنى الصفة حال، و الإضافة غير محضة، و تقديره: غرض للردي، فحذفت اللام، كما تحذف مع اسم الفاعل و اسم المفعول.

قَالَ الشَّلُوبِينَ: و لابد عندي ممّا قاله، و تتأول ظواهر كلام النحويين، فإن خفض إذا كان بالإضافة فلا بد أن تقدر أن الأصل: ضارب لزيد، حتى يكون في الكلام معنى الإضافة، و إن قُدِّر: الأصل: ضارب زيدا لم يكن هناك إضافة أصلا، و إنما يكون فيه المعنى الذي يقتضي به الفعلُ مفعوله. قال: و هذا من أبي الفتح تنبيه عالٍ جداً قلّ من يعرف قدره أو يلقي له باله. انتهى.

قلت: لو كان في الكلام معنى الإضافة كما قال لكانت معنوية، و إنما الإضافة فيه كما يأتي لغرض لفظي فقط، و لم تؤثر في المعنى شيئا، و لا نلتزم أن الإضافة لا تكون إلا لافادة في المعنى، بل تكون بأدنى عرض، و قد عرفت مما مرّ توجيه إطلاق الخلاصة في الجملة.

تنبيه: الإضافة التي بمعنى (من) هي التي يمر على عينك في التأليف و على أذنك في المجالس أنها بيانية، و ما ذكره في ضابطها من أن يكون المضاف إليه جنسا للمضاف أو يكون المضاف بعضا من المضاف إليه و المضاف إليه صالحا للاخبار به عنه لا يفي بحقيقتها، بل هو أعم منها، لصدقه بما إذا كان أخص مطلقا، و المضاف إليه أعم مطلقا، أو ليس من أفرادها، بل لا نقول لا فائدة في إضافة صنف لنوعه، و لا نوع لجنسه، و لا جنس لأعلى منه، بل الإضافة البيانية هي التي يكون بين طرفيها عموم و خصوص من وجه كـ "خاتم حديد" كما ذكر المحققون، و به تعلم ما في قول من عد إضافة اسم الجلالة منها.

(١) في الكتب «من غادرته».

فإن قلت: لم خصصها المحققون بذلك؟ قلت: قد رفع إلي سؤال عن ذلك، ونصه:

الحمد لله سيدي أدام الله النفع بكم: كثيرا ما يشكل علينا ما يذكره النحويون شرطا للإضافة البيانية من العموم و الخصوص الوجهي حسبما ما نص عليه و غيره، فإنه غير مطرد في جميع مواطنها، و أشكل منه ما ذكره السيوطي و غيره من اشتراط الترادف فيهما فأزح عتًا بفضلك هذا الإشكال بايضاح حقيقة حتى يتميز الخبيث من الطيب و الجَهم من الصيب لا زالت عتبتكم محلا لشفاه الاقيال و محطا لرحال الآمال. و السلام من كاتبه محمد بن عبد العزيز الطاهري الحسني الجوطي كان الله له بمنه.

فأجبت عنه بما نصه: الحمد وحده و صلى الله على سيدنا محمد و آله و صحبه و سلم تسليما الجواب و الله تعالى أعلم منع ما ذكر في السؤال من عدم الاطراد و لا يرد عليه نحو شجر أراك؛ لأن الرضي و موافقيه جعلوا الإضافة فيه بمعنى اللام، و لا يعترض على ذلك بأن صاحبي المفتاح و اللباب يقتضي كلامهما في المثال و نظائره كون الإضافة بيانية؛ لأن السيد في حاشية شرح المفتاح ذكر أن محققي شارحي اللباب قَيّدوا عبارته و جعلوا موافقة لكلام الشيخ الرضي قال على أنه يمكن أن يقال من سماها بيانية مراده بحسب المعنى لأنه تمكن تأديته بطريق من البيانية لا بحسب الاصطلاح. انتهى.

و وجه المسألة -و الله تعالى أعلم- أن الأعم و الأخص لهما صورة من الماصدقات يجتمعان فيه، فيصح أن يبين أحدهما بالآخر بذلك الاعتبار.

فإن قلت: و كذا الأعم و الأخص مطلقا لهما صورة يجتمعان فيها فلم لا يبين أحدهما بالآخر فإن رمت توجيهه بأن المبين للشيء معرف له و الأخص مطلقا لا يكون معرفا لما يلزم على ذلك من فساد العكس، و كذا الأعم مطلقا لما يلزم عليه من فساد الطرد وقعت فيما هو أفحش ممّا فررت منه، لأن التعريف بالأخص من وجه يلزمه الفسادان معا، كما هو مقرر في محله .

قلت: المبين للشيء معرف للمراد منه فقط لا لجملة مفهومه من حيث هو، فلا يلزم من تبين الأعم من وجه بالأخص من وجه في صورة الاجتماع شيء من الفساد، و لم يصح تبين الأعم مطلقا بالأخص مطلقا، لعدم صحة حمل الثاني على الأول إلا في مقام إدعاء انحصار الأول في الثاني و هم في الاصطلاح ناظرون لإمكان حمل البيان على المبين -بفتح الياء- كما صرح به ابن هشام و غيره، و قد أشار له السيد في الحاشية المذكورة و لم يصح العكس و إن أمكن حمل الأعم على الأخص مطلقا، لأنه

إنما يتعقل بيان الشيء بمرادفه أو مساويه، أو الأخص منه، و أما الأعم مطلقا فلا معنى لجعله مبينا و مفسرا، و اشتراط السيوطي الترادف بين من جهة أن تفسير الشيء بمرادفه سهل التعقل واضح التصور، و مشكل من جهة أن البيان و إن اتضح جدا في صورة الترادف لا ينحصر فيها، و لعله بناء على أن المبين معرف، و هو لا يكون أعم من وجه كما مر، و لا يمنع من هذا البناء رفضه لفن المنطق، لأنه لا ينازع في المعاني المركوزة في الطباع لكن فيه ما مر من كون البيان أعم من التعريف للمفهوم، و كان من حقه أيضا أن يقيد الرديف الثاني بالاشهرية، لما هو مقرر في محله، فالصواب في المسألة ما ذكره الرضي و موافقوه.

فإن قلت: لم نظروا في الاصطلاح لصحة حمل البيان على المبيّن حتى امتنع بناء على ذلك تبين الأعم بالأخص مع صحته في المعنى و إفادته في التعقل.

قلت: لأن الإضافة المذكورة على معنى من البيانية، و لابد في صحة الاتيان بها من إمكان حمل مجرورها على ما قبلها، و من هنا امتنع دخولها على تمييز العدد، و التمييز المحوّل الموضوع فساد المعنى مع الحمل، و قد نبه على هذا الرضي فقال: إن (من) التي تتضمنها الإضافة هي المبينة، كما في: خاتم حديد، و أربعة دراهم، و شرط (من) المبينة أن يصح إطلاق المجرور بها على المبيّن كما في قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠]. انتهى. و ههنا إشكالان:

أحدهما: أنه لا يتعقل حينئذ ما أشار إليه السيد من الفرق بين الإضافة البيانية الاصطلاحية و المعنوية بخصوص الأولى و عموم الثانية، لأنه مبني على اعتبار صحة الحمل في الأولى دون الثانية، و الثانية هي التي تمكن تأدية المعنى فيها بطريق البيانية، و قد ذكرت عنهم أنه لابد من صحة الحمل مع من البيانية أيضا.

و ثانيهما: أنه يلزم في نحو ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠] حمل الأخص على الأعم. و جوابهما معا: أن المحمول عليه مع ذكر (من) ضمير يؤتى به في محلها يعود على المبين، و عوده عليه ليس باعتبار مفهومه من حيث هو بل باعتبار النوع المحدث عنه، و المراد ذكره في التام الذي يناسبه و هو شيء مخصوص في نفس الأمر بينه المحمول، فقوله تعالى ﴿يُحَلَّلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١] أي: هي ذهب المعنى فيه هي أي الاساور التي تكون حلية لأهل، فالضمير لها لا لمطلق الاساور، و قوله ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ أي: الذي هو الأوثان المعنى فيه الذي هو أي

الرجس المأمور باجتنابه في هذا المقام، فالضمير له لا للرجس من حيث هو، و حينئذ فالحمل فيه حمل الأخص على الأخص، بخلاف ما لو قيل: "الشجر أراك" فاضمحل الثاني، و المعنوية هي التي يتأدى فيها المعنى بمن المبينة، و لا يتوصل لصحة الحمل فيها إلا بذلك، ليحصل الخروج به من حمل الأخص على الأعم بجعل الضمير المحمول عليه لمخصوص كما مر، و الاصطلاحية هي التي يصح فيها الحمل بدون ذلك و إن كانت على معنى من البيانية. و حاصل الفرق أن المعنوية لا يتأتي فيها الحمل إلا بانحلالها للجار و المجرور و الاتيان بضمير المضاف في محل المجرور، لأن المضاف فيها أعم من حيث مفهومه، فلا يتأتي حمل الأخص عليه، فإذا عاد عليه الضمير بحسب المراد منه في نفس الأمر و حمل الأخص على ذلك الضمير صار الحمل من حمل الأخص على الأخص، و الاصطلاحية يتأتي فيها بدون ذلك و إن صح فيها فاضمحل الأول، -و الله تعالى أعلم بالصواب-.

[الإضافة المعنوية]

﴿٥٤٢﴾ وَ هِيَ مَخْضَةٌ رَأُوْهُ

﴿٥٤٣﴾ وَ مَعْنَوِيَّةٌ ^(١)

معنى "مخضة" خالصة من تقدير الانفصال، لأن "غلام زيد" مثلاً ليس في معنى قولك: غلام لزيد، كما تقدم. و سميت معنوية، لأنها أفادت أمراً معنوياً و هو التعريف في نحو "غلام زيد"، و التخصيص في نحو "غلام إمراة".

ثم الإضافة على ثلاثة أقسام:

- ١- منها: ما يفيد تارة التعريف، و تارة التخصيص كإضافة غلام، و هذه مندرجة تحت قول المتن (التي تعريفاً أو تخصيصاً أعطت) بلا إشكال.
- ٢- و منها ما لا يفيد إلا التخصيص، كمثل و غير، لشدة ابهامها.
- ٣- و منها ما لا يفيد واحداً من الأمرين، و هو اللفظية الآتية هكذا قالوا.

(١) أشار إلى أن الإضافة على قسمين: ١- مَخْضَةٌ، ٢- و غير مَخْضَةٌ. فَالْمَخْضَةُ، وَتُسَمَّى الإضافة الْمَعْنَوِيَّةَ، و هي غير إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله. (أي: إنها ليست وصفاً عاملاً يُشبه الفعل المضارع، كاسم الفاعل، و اسم المفعول، و الصِّفَةُ الْمَشَبَّهَةُ)، نحو: كَتَابَ زَيْدٌ، فالإضافة هنا معنوية؛ لأن المضاف (كتاب) ليس وصفاً عاملاً. (شرح ألفية)

و قد ظهر لي أن لها قسما رابعا: وهو ما لا يفيد إلا التعريف كـ "كلا و كلتا"، و المصادر المثناة كـ (البك و سعديك)، فإنها لا تضاف إلا للمعرفة، لا يقال هي بحسب معناها صالحة للإضافة للتكرة لكن التزمت إضافتها للمعرفة سماعا، فلا تخرج بذلك عن القسم الأول، لأنني أمتنع الصلاحية المدعاة، و أقول بل فيها ما يقتضي أن لا يتعلل معناها إلا معرفا كما في مثل، و غير ما يقتضي أن لا يتعلل معناها إلا منكرا، و ذلك أن المصادر المثناة معناها الإجابة المقتضية خطاب معين، و ذلك يقتضي تعيين مدلولها بل يقتضي تعيينا مخصوصا، و من ثم شذت إضافتها للظاهر، و ضمير الغائب، و كلا و كلتا دالتان على التوكيد، و هو لا يكون إلا للمعرفة فذلك مقتضى تعيين مدلولهما.

إذا تمهد هذا فالقسم الثاني و الرابع الذي زدته مندرجان تحت العبارة المتقدمة، و المعنى: التي أعطت تعريفا فقط، أو تعريفا تارة، و تخصيصا أخرى، فإن التعريف صادق بالمعنيين^(١)، و ذلك أن المحكوم عليه في التقسيم قد يكون واحدا تتعاقب عليه حالتان نحو: زيد متحرك أو ساكن، و قد يكون متعددا بتعدد الحكم و مختلفا باختلافه نحو الاستثناء إخراج تحقيقا أو تقديرا، و استعمل هنا في المعنيين لاحتماله لهما و قبوله إياهما، و مثل هذا يجري في عبارة الخلاصة.

و اعلم أنك إذا قلت: "زيدٌ مثلُ عمرو في الشُّجاعة" لم تتعرف مثل، و إن تعيين مدلولها بذكر وجه الشبه، لأن ذلك قرينة خارجة عن الإضافة، نعم إذا قلت: جاء مثلك في مماثل للمخاطب معين عرف و اشتهر بمماثلته له في الشجاعة مثلا أفادت الإضافة التعريف، كما أن (غير) تتعرف إذا وقعت بين متضادين، و قدح ابن السراج في هذا بقوله تعالى ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧] مع أن الذي كنا نعمل ضد الصلاح، فإن عملهم كان فسادا، و بقول الشاعر: (إن قلت خيرا قال شرا غيره)، قال الرضي: و الجواب أنه على البذل لا على الصفة. انتهى.

قلت: لا يجري هذا في ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، لأنها و إن وقعت بين متضادين فكل واحد منهما جنس مبهم غاية الأمر و إن مدلوله متعدد و ذلك المتعدد غير معين، و التضاد بحسب المفهوم لا يستلزم تعيين المصدوق إلا إذا أريد نفس الماهية نحو: الحركة غير السكون لا افراد منها، فيصح في الآية البديلة و الصفة من غير تفصيل، خلافا للّقاني، بخلاف ﴿الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧]، فإنه معهود معروف عندهم، فلا تصح الوصفية، خلافا لمن قال بها.

(١) في الأصل «بالمعنيين».

[الإضافة اللفظية]

﴿٥٤٣﴾ وَأَمَّا فِي الصِّفَةِ فَإِنَّهَا لَفْظِيَّةٌ مُخَفَّفَةٌ ^(١) ﴿٥٤٣﴾

﴿٥٤٤﴾ فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا أَوْ مُشَبَّهَةً وَمَا لِتَغْرِيفٍ أَخِيرَةً جِهَةً ﴿٥٤٤﴾

قوله (و أما في الصفة) عطف على مقدر أي: هذا في غير الصفة، و أما في الصفة أي: و أما الإضافة الكاتنة في الصفة و ذلك بأن تكون الصفة مضافة فإنها لفظية، لأنها لا تفيد إلا أمرا لفظيا و هو التخفيف بحذف التنوين نحو: ضاربُ زيد، أو النون نحو ضاربا زيد، و رفع قبح خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف أو إجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي نحو: جاءني الرجل الحسن الوجه. و هذا معنى قوله (مخففة) بصيغة اسم الفاعل أي: مزيلة لثقل اللفظ.

قوله (فاعلا) -أي: اسم فاعل- حال من (الصفة)، و هو ضبط للإضافة اللفظية بأنها التي يكون المضاف فيها اسم فاعل مضاف لفاعله نحو: كاتب الأب، أو مفعوله نحو: ضارب زيد، أو اسم مفعول مضاف إلى مفعول ما لم يسم فاعله، أو إلى المفعول الذي كان منصوبا كـ "معطى الدار"، أو صفة مشبهة مضافة لفاعله معنى كـ "حسن الوجه".

و هذا الموضع من المباحث الصعبة التي يتحير فيها من له في الوصول إلى التحقيق رغبة، فلا بأس أن نطلق فيه شيئا من عنان القول لينتفي عن المعني إذا تحير فيه الهوس و العول فنقول ذكرها لها الوصف إنما كانت إضافته غير محضة لمشابهة المضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، و أورد عليه الصفة المشبهة فإنها للثبوت لا للحال أو الاستقبال مع أن إضافتها غير محضة على أنه يقال ما الفرق بينهما و بين اسم التفضيل حيث جعلوا إضافتها لفظية و إضافته معنوية مع أنهما معا للثبوت، ثم يقال قد صرحوا بأن الوصف إذا قصد له الاستمرار تكون إضافته محضة و تنعت به المعرفة نحو: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿الفاتحة: ٣- ٤﴾، و هذا يخالف ما حكموا به للصفة المشبهة، و قال بعضهم: إنما كانت إضافة الوصف غير محضة لمشابهة الفعل في العمل، و يرد عليه المصدر فإنه عامل عملي فعلة و

(١) -القسم الثاني من الإضافة:- غير محضة، و تُسَمَّى الإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ، هي: ما كان المضاف فيها وصفاً عاملاً، و يشمل الوصف: اسم الفاعل، و اسم المفعول، و الصِّفَةُ الْمَشَبَّهَةُ. و فائدتها: التَّخْفِيفُ و ذلك بحذف التنوين و حذف النون نحو: خالدٌ ضاربٌ زيدٍ. (شرح ألفية)

إضافته في المشهور محضة، و يرد عليه أيضا الوصف بمعنى الاستمرار، فإنه يعمل مع أن إضافته محضة، و التوجيه الأول هو المفهوم من الخلاصة و إلا لقالت «و إن يشابه المضاف» الفعل و الوصف بمعنى المضي خارج من ذلك .

و الجواب عن التوجيه الأول ما قيدته على سؤال رفع إلى في المسألة من قبل الشريف المتقدم ذكره قريبا نصه: سيدي أدام الله النفع بكم قد اشكل على ذهني الفاتر ما ذكره أئمة النحو من أن اسم الفاعل إذا أريد به الدوام و الثبوت كان إضافته معنوية، و أطلقوا في الصفة المشبهة فقالوا: بأن إضافتها لفظية فأني حرف بينهما؟ مع أن الذي يظهر هو كون إضافة اسم الفاعل مطلقا لفظية، لأنه أقرب إلى مشابهة الفعل التي هي سبب كون الإضافة لفظية، و دلالة على الاستمرار عارضة، بخلاف الصفة المشبهة، و الجواب بالتفصيل الذي ذكره اليميني لا يدفع من البحث شيئا، إذ لا مانع من اعتبار ذلك فيها، و كون ذلك لازما فيها دونه دعوى من غير دليل، إذ هو حالة كونه مرادا معه ما ذكر. انتهى . و هذا السؤال يتنزل على قول المصنف (و ما لتعريف أخيرة جهة) على ما شرحه به و سيأتي نقله عنه.

و نص الجواب إضافة الوصف بمعنى المضي إذا كانت معنوية لصحة اعتبار معنى العهد فيها، فتعلق علم المخاطب بما وقع فيه بخلاف ما بمعنى الحال و الاستقبال لعدم تعلق العلم بما في الحاصل فيهما. فإن قلت: قد يتعلق العلم بالمستقبل نحو: "جاء ضارب زيد غدا" إذا علم المخاطب أن فلانا يضربه غدا.

قلت: العلم المذكور مستند لامارة تدل على وقوع الضرب المخصوص، و هي ماضية باعتبار تحقق العهد، فالمعنى: جاء الذي قال أو قيل فيه مثلاً أنه يضرب، و إذا كان اسم الفاعل للاستمرار فهو على ضربين ما لم يصر من افراد الصفة المشبهة كجاء الليل و ما صار نحو: (ما الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلَامًا وَإِنْ ظُلُمًا ...)، لأن قصد الاستمرار لا يصير الوصف من افرادها مطلقا، بل إنما حذف مفعوله اقتصارا على أصح الأقوال، و لذلك تقول: زيد مكرم بإعماله و أجنبية معموله. إن قلت: فعلى هذا يفسد تعريفهم اسم الفاعل بأنه ما دل على الحدث و الحدوث، قلت: مرادهم فيه بالحدوث وقوع الحدث في أحد الأزمنة الثلاثة وحده، أو مع غيره، لكن مع تغليب على التعبير، فإن اسم الفاعل إذا قصد به الاستمرار قد يغلب فيه جانب المضي فلا يعمل، و تكون إضافته محضة، و قد يعكس فيعكس كما في الكشف، و الصفة

المشبهة حدثها واقع في الجميع فلا تغليب، لأن الدلالة على الثبوت فيها عقلية، كما في الرضي، بمعنى أن الوصف لما أطلق لم يكن بعض الأزمنة أولى به من بعض فوجب حمله على الثبوت، فالأزمنة إذن في الدلالة سواء بخلاف اسم الفاعل، فإن دلالة على الزمان بحسب اعتبار المعبر و ملاحظة المستعمل، فكما جاز أن يستعمله في زمن لخصوص جاز أن يستعمله في الجميع، و يغلب بعضا مخصوصا فيما ذكرناه من صحة تغليب أحد الأزمنة التي من جملتها الماضي في اسم الفاعل دونها يبدوا الفرق بينهما، و بما مهدنا له أولا من صحة اعتبار العهد عند إرادة المضي، و في حكمها تغلبه يعلم أنه لا يصح كون إضافة اسم الفاعل مطلقا لفظية، و بما نقلناه عن الرضي يعلم أنه لا يصح اعتبار التفصيل في الصفة المشبهة، و بما حررناه من التفصيل عند كون اسم الفاعل للاستمرار يعلم أنه ليس عين الصفة المشبهة، و أنهم لم يثبتوا كون الإضافة معنوية إلا لأحد قسميه. انتهى.

و هذا الإشكال المجاب عنه أصله للشيخ يسن في حواشي الخلاصة و لم يجب عنه، و بالجواب ظهر أن ما ذكره للوصف المراد به الثبوت لا يخالف ما ذكره في الصفة المشبهة، و أما إيراد الصفة المشبهة فلا محيد عنه إلا بأن يقال في الضابط ألا يكون الوصف للمضي لا أن يكون للحال أو الاستقبال، و المعنى ألا يكون للمضي وحده أو مغلبا على غيره، فيخرج "ضارب زيد أمس" و الوصف المستمر إذا غلب فيه الماضي، و أما اسم التفضيل فهو وارد على هذا الضابط، فالوجه حينئذ التوجيه الثاني، فإنه يخرج عنه الوصف بمعنى الماضي و المستمر عند تغليب الماضي، لأن إضافتهما إضافة إلى غير معمول في الأصل فتعبيد ما لم يكن حاصلًا، فتعرف تارة و تخصص أخرى، ويخرج أيضا اسم التفضيل، لأنه لا يضاف لفاعله، و ليس له مفعول فإضافته إلى أجنبي لم يكن متما له، و لا مرتبطا به قبل الإضافة، فقد أفادت اضافته ما لم يكن حاصلًا، فتكون معنوية كما هو مذهب سيويه فيها، و أما قول من قال إن إضافته محضة لكونها بمعنى (من)، و الجار و المجرور في الأصل مفعول أفضل مضاف إلى مفعوله، فجوابه أنا لا نسلم أن إضافته على معنى (من) بل على معنى اللام، لأنه لا يضاف إلا لما هو بعضه، فليس أصل قولك "زيد أفضل الناس": زيد أفضل من الناس، بل الثاني لا يقال أصلا، لأن التفضيل يقتضي أنه ليس منهم، إذ المفضل غير المفضل عليه، و لا يلزم على الأول تفضيله على نفسه، لأنك لم تفضله على جميع أجزاء المضاف إليه بل على ما بقي بعد خروجه، و الإضافة التي على معنى اللام لا يلزم أن يصح في تركيبها التصريح بها كما قال الرضي، و بما ذكرناه اعترض ابن هشام قول الخلاصة

«هذا إذا نويت معنى من»، و أما المصدر فقال الرضي مشابهة الصفة للفعل أقوى من مشابهته، فكانت أولى منه بالعمل، فلم يكن لها بد من مرفوع ظاهر أو مضمر بخلاف نحو ﴿إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيماً﴾ [البلد: ١٤] فإنه مجرد عن المرفوع، و كقولك: أعجبني ضربي، فإنه مجرد عن المرفوع و المتصرف، فإضافتها إضافة لمعمولها، لأنها لا تقطع عنه في الأصل، بخلاف المصدر.

ثم قال: فإن قلت: مقتضي هذا: أن يكون عمل الصفة عمل الفعل أقوى من عمل المصدر عمله، و الأمر بالعكس، فإن المصدر لا يحتاج في شرط عمله إلى كونه للحال أو الاستقبال، و لا إلى اعتماد، بخلاف الوصف. قلت: الأمر كذلك إلا أن المصدر المتعدي أطلب للفاعل و المفعول من الصفة لأنه يطلبهما لكونهما من ضرورياته عقلا لا وضعاً فبعد حصولهما له يكفي في عمله فيهما أدنى مشابهة و اسم الفاعل و المفعول يطلبانها لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما يحتاجان إلى مشابهة قوية، فتحصل أن طلب المصدر أقوى و عمله أضعف لكونه بمشابهة ضعيفة، و طلب الصفة أضعف و عملها أقوى لكونه بمشابهة قوية.

قلت: الذي ارتضيه خلاف هذا أي: أن طلب الصفة أقوى من طلب المصدر، لأن المصدر ماهية من الماهيات و جنس من الأجناس يقصد الحكم عليه و الحديث عنه و تعلق النسب به مع قطع النظر عن متعلقاته، فتقول: أعجبني الاعطاء و الإكرام و أحبت الصوم و كرهت الخيانة إلى غير ذلك، و قد قالوا إذا تعلق الغرض بالأعلام بمجرد وقوع الحدث من غير تعيين من أوقعه و لا من وقع عليه جيء بالمصدر مسندا إليه كون عام، فيقال: وقع نهب أو حريق، فيقصد المصدر من غير قصد إلى معموله، و ذلك كثير، بخلاف الوصف كضارب، فإنه كالفعل في إفادة النسبة فلا يكتفي به، بل ينتقي النفس عند سماعه متشوفة لفاعله دائما و مفعوله إن كان متعديا غير منزل منزلة القاصر، و ذلك لأن النسبة لا يتم تعقلها إلا بتعقل المنسوب إليه، و أيضا فإن للوصف ما صدقا موصوفا بالحدث فتتطلب معرفته، فلهذا لم نجعل العمل من ضرورة المصدر، و صح أن نفرضه غير عامل في الأصل، و ان إضافته إضافة لغير معمول، بخلاف الصفة، فكانت إضافته مفيدة لما لم يكن حاصلًا، و هذا معنى كونها (محضة).

و أما قول ابن مالك: إضافة منوية الانفصال بالضمير المستتر فيها فجاز أن ينوى انفصالها من وجه آخر بخلاف المصدر، فينتقض بالوصف بمعنى الماضي.

و أما قوله: الصفة واقعة موقع الفعل وحده، و المصدر [واقع] موقع الفعل و حرف مصدر، و هما محكوم لهما بالتعريف، فمدفوع بأن ذلك في العامل، إذ بإضافته عند السبك للمعمول يتحصل معنى التعريف، و نحن لا نفرضه في الأصل عاملا لما تقدم.

و أما قوله: إن المصدر نعت بالمعرفة في قوله:

إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا مَنْ عَهِدْتُ فِيكَ عَذُولًا
فمدفوع باحتمال أن آل جنسية.

قوله (و ما لتعريف أخيرة) أي: و هي اللفظية (جهة) أي: طريق أي: لا تفيد المضاف تعريفا، و المقصود أخص من هذا و هو أنها لا تفيد أمرا معنويا أصلا لا تعريفا و لا تخصيصا، و بذلك تكون لفظية. فلو قال: و ما لتخصيص أخيرة جهة لكان أحسن، لأن نفي الصلاحية لإفادة التخصيص يستلزم نفي الصلاحية لإفادة التعريف، و لا يرد على ذلك ما اثبتناه من القسم الرابع فيما سبق، لأن معناه أن الإضافة فيه لا تكون مفيدة للتخصيص فقط، بل لما هو أخص منه، فإن التعريف أخص من مطلق التخصيص، فالتخصيص في ضمن تلك الإضافة، و لا تكون له وحده، فافهم، و هذا بخلاف قول الخلاصة «فعن تنكيره لا يعزل» فإن المراد تنكيره الذي كان حاصله له أي المرتبة التي كان فيها، فيفيد أن الإضافة لا تفيد التخصيص.

و قال في الشرح: إنه أشار بقوله: و ما لتعريف الخ إلى الفرق بين اسم الفاعل و المفعول، و بين الصفة المشبهة، و ذلك أن الأولين قد يتعرفان بالإضافة إذا قصد بهما الاستمرار، بخلاف الصفة المشبهة، فالمراد بالأخيرة: الصفة المشبهة، و يفهم من تخصيصها بنفي الجهة أن لما قبلها جهة تعريف، فيكون هذا من الزيادات على الخلاصة.

تنبيه: إضافة اسم المفعول في نحو "زيد مضروب عمرو" محضة، لأنها إضافة لغير المعمول، فإن عمرا ليس مرفوعا به و لا منصوبا في الأصل، و لهذا قيدنا كون إضافته غير محضة بما إذا أضيف للنائب أو لمفعول منصوب في الاصل، و كون الإضافة على معنى اللام هنا لا يقتضي أن الأصل: مضروب لعمرو، ثم أضيف، لأن معنى كونها على معنى الحرف أنه يلاحظ فيها معناه، كما تقدم، و إلا فلنقل أصل غلام إمراة: غلام لإمراة، و التخصيص كان حاصله في الأصل بالصفة.

[حكم دخول (أل) على المضاف]

﴿ ٥٤٥ ﴾ مِنْ ثَمَّ جَارَ وَضُلُّ أَلٍ بِذَا الْمُضَافِ دُونَ سِوَاهُ حَيْثُ جَا بِلاَ خِلَافٍ ۝

(من) متعلقة بـ (جاز)، و (ثَمَّ) إشارة إلى كون الإضافة لفظية، و (وصل أل) فاعل بـ (جاز)، و (ذا) إشارة إلى قوله (فاعلا ...) الخ .

أي: يجوز دخول أل على المضاف في الإضافة اللفظية، لأن الإضافة غير معرفة، و كذا أل في الغالب لأنها موصولة، و قد تكون عهدية، و لا يجتمع معرفان.

و التصريح بهذا التعليل زائد على الخلاصة فإنها لا يؤخذ منها إلا بالنظر للمعنى.

و أشار بقوله (دون سواه ..) إلى أن المضاف في الإضافة المعنوية لا تدخل عليه أل في حال ما بلا خلاف، لئلا يجتمع معرفان. و في هذا عندي نظر لجواز "جاءني الضارباً زيد أمس"، و كذا "المكرم العلماء"، عند قصد الاستمرار و تغليب جانب المضي مع أن الإضافة فيهما محضة كما سبق.

فإن قلت: أما الأول فظاهر و أما الثاني فلأن الوصف الذي للاستمرار أل الداخلة عليه معرفة كما صرحوا به في نحو المؤمن و الكافر فيلزم من دخولها فيما ذكر اجتماع معرفين.

قلت: أجيبك عنه بجواب يتضمن فائدة لم تكن عندك و هي أن تعلم أن الاستمرار غير الثبوت، و لهذا قال الرضي عند قول ابن الحاجب اسم الفاعل ما اشتق من فعل بمعنى الحدوث: تخرج منه الصفة المشبهة لأن وضعها على الإطلاق لا الحدوث و لا الاستمرار. انتهى. و قال هنا: إن اسم الفاعل و المفعول يعملان إذا كانا للحال و الاستقبال أو الإطلاق المفيد للاستمرار. ثم قال: العادة الجارية منهم إذا قصدوا معنى الاستمرار أن يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم الذي أصل وضعه الإطلاق، كقولك: زيد يؤمن بالله، و عمرو يجود بموجوده، أي: هذه عادته، فيعمل الوصف الذي بمعناه. انتهى.

فثبت أن الاستمرار غير الثبوت، و أن لنا فعلاً يدل عليه، فنقول حينئذ الوصف الذي للاستمرار ليس كالصفة المشبهة في عدم قبول الحلول محل الفعل، فلا مانع من كون أل الداخلة عليه موصولة، فقول من قال: إن أل الداخلة عليه معرفة مطلقاً مشكل، و الصواب أن نفصل و نقول: إذا صار الوصف الذي للاستمرار من أفراد الصفة المشبهة كالراحم القلب فال معه معرفة، و إن لم يعرف أن عمل نحو: جاء

المكرم الفقراء المعظم العلماء، أي من هذا دابه، فهي موصولة على التعيين فيهما، وإن أضيف أو أطلق جاز الأمران نظرا لقوة مشابهته الصفة المشبهة، و مطلق قبول حلوله محل الفعل وإن فرضناها معرفة في حال الإضافة قلنا لا ضرر في اجتماع معرفين إذا أفاد أحدهما زيادة على ما يفيد الآخر كما تقدم عن الرضي في باب النداء.

[شروط دخول (أل) على المضاف في الإضافة اللفظية]

[٥٤٦] ﴿إِنْ كَانَ جَمْعًا أَوْ مُثْنِيٍّ أَوْ وَصِلَ يَالثَّانِي أَوْ مَا ذَا بِهِ الْجَزْءُ عَمِلَ﴾

قوله (إن كان جمعا) اسم كان ضمير المضاف.

يعني: أن جواز دخول أل على المضاف المذكور مشروط بما [يلي]:

١- إذا كان جمعا أي على حد المثنى، وهو جمع المذكر السالم كقوله: (الْفَارِجُ بَابِ الْأَمِيرِ الْمُتَّبِعِ ...)^(١) و كان من حقه أن يقيد بذلك احترازا عن جمع التكسير، فإنه لا يقال: الضارب زيد، و عن جمع المؤنث السالم نحو الضاريات عمرو، فإنه لا يجوز. فما في الخلاصة من التقييد متعين.

٢- أو مثنى كقوله: (إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوِطْنَا عَدَنَ ...) ^(٢).

٣- أو دخلت (أل) على المضاف إليه. وهو المراد (بالثاني) ك: الْجَعْدِ الشَّعْرِ.

٤- أو [دخلت أل] على الاسم الذي أضيف له المضاف الثاني ك "الضاربُ رأس الجاني" ^(٣)، و هلم جرا نحو: "الضارب وجه فرس غلام أبي الرجل" كما في الرضي.

(١) استشهد على جواز دخول أل على المضاف بدون شرط، وذلك لأن المضاف هنا وهو قوله "الفارجوا" جمع مذكر سالم، و القاعدة المقررة أن المضاف إن كان مثنى أو مجموعا جمع سلامة لمذكر كفى وجود أل في المضاف ولا يشترط وجودها في المضاف إليه. (محمد الغزني)

(٢) الشاهد: جواز إضافة الاسم المقترن بـأل، إلى اسم ليس مقترنا بها، وهو "عدن"؛ وسوغ هذا: أن المضاف وصف دال على مثنى. (ضياء السالك)

(٣) فالـمضاف (الضارب) دخلت عليه (أل) لأن المضاف إليه (رأس) مضاف إلى ما فيه أل وهو (الجاني). (شرح ألفية)

و إنما اشترط ما ذكر لتظهر فائدة الاضافة، أما إذا كان مشني أو مجموعا ففائدتها التخفيف بحذف النون، و لهذا أخرجوا جمع التكسير و المؤنث، لأنه لا نون فيهما و لا توين، فلا فائدة في إضافتهما، و أما إذا دخلت أل على الثاني أو على ما أضيف إليه فإنه يقبح رفعه، لما فيه من إخلاء الصفة من ضمير الموصوف لفظا، و يقبح نصبه، لما فيه من اجراء الوصف القاصر مجرى الوصف المتعدي. و في الجر بالإضافة تخلص من القبيحين، فهذه فائدتها، فلو لم تدخل أل على الثاني لما قبح رفعه إذا كان مضافا لضمير الموصوف، و لما قبح نصبه على التمييز إذا لم يكن مضافا فلا تبقى للاضافة فائدة.

فإن قلت: لا قبح في النصب على المفعولية في نحو "الضارب رأس الجاني".

قلت: هذه محمولة على الصفة المشبهة كما حملت هي على اسم الفاعل في العمل.

قوله (أو وُصِل) بالبناء للمفعول و نائب فاعله ضمير أل، و (ما) واقعة على المضاف إليه الثاني أي:

الاسم الذي عمل فيه الثاني الجر، ففاعل (عَمِل) ضمير الثاني، و المجرور بالباء التي بمعنى في هو رابط الصلة، و (الجرّ) مفعول (عمل)، و (ما) عطف على (الثاني)، و (ذا) زائدة^(١).

(١) قوله ذا زائدة الأولى أن تكون مبتدأ مشارا بها إلى قوله الثاني المجرور بالباء و جملة عمل خبره لئلا تكون الصلة جارية على غير من هي له بدون الابرار مع عدم أمن اللبس فانظره . (كاتب النسخة احمد بن محمد الرباطي)

[اكتساب المضاف المذكر التانيث من المضاف إليه المؤنث]

﴿٥٤٧﴾ تَأْنِيثًا اكْتَسَبَ أَوَّلًا وَالضُّدَّ إِن يَصِحَّ حَذْفٌ، وَهُوَ كَالْبَعْضِ يَعْنُ ﴿٥﴾

(اكسب) أمر، و (أولا) -أي المضاف- مفعوله الأول، و (تأنيثا) ثان. أي: اكسب المضاف التانيث من المضاف إليه المؤنث كقولهم: "قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ" ^(١).

(والضد) عطف على (تأنيثا) وهو التذكير ^(٢) كقوله تعالى ﴿فَقُلْتُ أَغْنَاؤُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٢٠].

و المسألتان مشروطتان بشرطين:

أحدهما: أن يصح حذف المضاف والاستغناء عنه بالمضاف إليه ^(٣) فلا يقال: جاءني غلام هند ^(٤).
وثانيهما: أن يكون المضاف بعضا أو كـبعض، فلا يقال: أعجبتني يوم الجمعة، وإن صح حذف يوم، هكذا مثل في الشرح، و الصواب التمثيل بـ "أعجبتني يوم عروبة"، لأن اليوم نفس عروبة، بخلاف الجمعة، فإنها كما تطلق على اليوم تطلق على الاسبوع، فلو حذف اليوم وقع اللبس إذ لا يدرى بعد الحذف هل المراد اليوم أو الاسبوع، فهذا خارج من الشرط، أما البعض فقد تقدم تمثيله.
و مثال ما هو كالبعض قوله:

و ما حُبُّ الدَّيَّارِ شَغَفَنَ قَلْبِي وَ لَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا

و فيه فائدة و هي أن المضاف قد يكتسب من المضاف إليه الجمعية فاعرف ذلك.
و زاد بعضهم ما إذا كان المضاف كلا نحو: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ﴾ [آل عمران: ٣٠].
و مسألة الضد مزيدة على الخلاصة، خلافا لما تكلف بعض شراحها كالشرط الثاني.

(١) فصَحَّ تَأْنِيثُ المضاف (بعض) بدليل تأنيث الفعل قبله مع أنه مذكر في الأصل؛ لأنه اكتسب التانيث من إضافته إلى المؤنث (أصابع). (شرح ألفية)

(٢) [يعني] و قد يكتسب المضاف المؤنث التذكير من المضاف إليه المذكر بالشرط السابق كما في قوله تعالى: {إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ} فالمضاف (رحمة) مؤنث اكتسب التذكير من المضاف إليه لفظ الجلالة؛ ولهذا جاء الخبر (قريب) مذكر. (شرح ألفية)

(٣) فـ نحو: قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ صَحَّ تَأْنِيثُ المضاف (بعض) وإِنَّمَا جاز ذلك؛ لصحة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فلا يَخْتَلُ المعنى فتقول: قُطِعَتْ أَصَابِعُهُ. (شرح ألفية)

(٤) لأنه لا يصح أن تقول: جاءني هند، بحذف غلام، لأن المقصود نسبة المجيء للغلام لا للهند.

[امتناع إضافة اسمٍ إلى مرادفه]

[٥٤٨] ﴿ وَلَا تُضِفْ لِاسْمٍ بِمَعْنَى مُتَّحِدٍ كَتَابِعٍ ^(١) ، إِلَّا بِتَأْوِيلٍ تَجِدُ ^(٢) ﴾

أي: لا تضاف لاسم اسما متحدا في معنى معه.

فـ (متحد) مفعول (تضف) وُقِفَ عليه بالسكون على لغة ربيعة.

و المراد بالاتحاد ما يشمل الترادف، فلا يقال: "ليث أسد" بالإضافة، و التساوي فلا يقال "ناطق انسان"، و لا العكس، فلا تضاف حينئذ صفة لموصوفها، و لا بالعكس، لأن الإضافة تقتضي التغير من جهة أن المضاف إليه مقيد للمضاف إليه، و القيد غير المقيد.

و لا أقول لأن المضاف إليه مؤثر في المضاف التعريف أو التخصيص كما قالوا، لأنه قاصر على الإضافة المعنوية، و الحكم المعلن عام فيها و في اللفظية، و لذا قلنا لا تضاف صفة لموصوف، و المضاف إليه في اللفظية مقيد للمضاف وإن كان تقييده له لا يتقيد بالإضافة بل يكون معها و بدونها، لأن أصل "ضارب زيد": ضارب زيدا، فإن المعمول قيد في عامله، سواء كان العمل بطريق الإضافة أو غيرها،

لكن يقال على ما مرّ لمْ لَمْ يكتف بالتغير في المفهوم الذي بين الصفة و الموصوف كما اكتفى به في التخصيص الموصوف بصفته، و ذكر "يسن" في حاشيته هذا الإشكال، و أجاب عنه بما ذكره بعضهم من أن الصفة تابعة للموصوف في الإعراب، فلو وقعت مضافا إليه كانت مجرورة بالإضافة دائما، و لم تتصور متابعة الموصوف في الإعراب، هذا وجه امتناع إضافة الموصوف للصفة، و أما العكس فإن الصفة

(١) [ف] لا يُضَافُ الموصوف إلى صفته؛ فلا يُقال: هذا رجل قائمٌ، والأصل: هذا رجل قائمٌ. (شرح ألفية)

(٢) فإن وردَ في كلام العرب ما ظاهره إضافة الاسم إلى مرادفه وجب تأويله، كقولهم: سعيدٌ كُرْزٌ، فظاهر هذا أنه من إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن المراد بالاسم (سعيد) واللقب (كرز) في هذا المثال شيء واحد فيؤول مثل هذا على أن المراد بسعيد: المُسَمَّى، والمراد بكرز: الاسم، فكأنه قال: جاءني مُسَمَّى كُرْزٍ أي: مُسَمَّى هذا الاسم. و أما إن وردَ في كلام العرب ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته فيؤول على حذف المضاف إليه الموصوف بتلك الصفة، كقولهم: صَلاةُ الأولى، والأصل: صَلاةُ السَّاعةِ الأولى. (شرح ألفية)

يجب أن تكون تابعة للموصوف في الإعراب و متأخرة عنه، فلا يمكن أن تضاف إليه وإلا كانت متقدمة عليه، و لم تكن المتابعة أيضا.

قلت: إنما يترتب ما ذكره على فرض لزوم الإضافة، و الإشكال لا يتوقف على فرض ذلك، بل يترتب على تجويز الإضافة الذي لا ينافي إمكان التبعية، فالإشكال بحاله، بل أقول ذكروا أنه لا فرق بين التقييد بالصفة و التقييد بالإضافة، قالوا فلا فرق بين قولنا "الواو لمطلق الجمع" أو "للجمع المطلق"، خلافا لمن توهم الفرق بينهما من تفرقة الفقهاء بين "الماء المطلق" و "مطلق الماء"، و ذلك اصطلاح لهم لا بسبب اختلاف التقييد، فيتأكد الاشكال. ثم أقول يتخرج من ذلك الاشكال اشكال آخر و هو أنه لا يبقى فرق بين "غلام امرأة" و "غلام لامرأة"، لما مر من أنه لا فرق بين التقييد بالصفة و التقييد بالإضافة، فيقال ما وجه عد الإضافة فيه محضة مع أنهم قالوا إنما سميت الإضافة محضة لأن غلام زيد ليس في قوة غلام لزيد، كما سبق، و أما من علل بأن المضاف فيها ليس متحملا للضمير بخلافه في اللفظية فقد تقدم نقضه.

و الذي يظهر لي في توجيه المسألة استنباط فرق بين التقييد، و لا يشك من له أدنى فهم في أنه إذا سمع "جاءني غلام فاضل" بالتبعية على أن الغلام هو الفاضل، و إذا سمعه بالإضافة علم أن الغلام لفاضل لا أنه هو الفاضل، و هذا قطعا مبني على سبب يستدعيه، و قد ألجأني ابتغاء التحقيق إلى تكلف القوص عليه لاودعه هنا بعد أن استوعبه، فأقول:

تأملت في "غلام زيد" و "غلام رجل" فوجدت المضاف منسوباً له، فإن مقصود المتكلم نسبة الغلام إلى زيد و رجل، لا نسبتهما إليه، و تأملت في "غلام فاضل" بالتبعية فوجدت فاضل منسوباً و غلام منسوباً إليه، فإن الصفة مسندة إلى ضمير الموصوف، ثم تأملت فوجدت المنسوب هو الذي يتعرف أي يتعين أو يتخصص بالمنسوب إليه، فإن الشخص مثلاً ينسب إلى بلده و مذهبه و نحو ذلك ليتعرف حاله، و كذا ينسب الغلام لمالكه و الصاحب لصاحبه و نحو ذلك ليعرف معرفة تامة، و ليس المنسوب إليه هو الذي يتعرف بالمنسوب، فغلام زيد جاء على الأصل، و ما يعهده الطبع و العقل، و غلام فاضل بالتبعية على عكسه، و من أجل ذلك أكدت فيه الدلالة على المقصود تعرفه الذي هو المنعوت فدل عليه بلفظه ثم دل عليه بالضمير الذي يحمله الوصف مع أن للوصف دلالة عليه أيضاً إذ هو واقع عليه و أكدت

الدلالة على النسبة فيه أيضا بالجريان في الإعراب فإن الإعراب في لغة العرب رابطة في النسب التامة فما بالك بالناقصة و باسناد الصفة إلى ضمير الموصوف و لم يحتج إلى شيء من ذلك في الإضافة لما تقدم، و من ثم عمل المضاف في المضاف إليه لأن المنسوب هو المقتضى للمنسوب إليه ليتعرف به، و لم يعمل المنعوت في النعت لأن المنعوت منسوب إليه فهو مقتضى بالفتح- للنعت، و لذلك عمل المنعوت في ضميره فقد دعت ضرورة تأكيد الارتباط إلى تصادق النعت و المنعوت، و لم تبق بينهما مغايرة إلا في المفهوم فاكتفى بها، و لم يدع داع إلى ذلك في الإضافة لم يكتف إلا بالمغايرة التامة بينهما إذ لو اكتفى بمغايرة المفهوم و قيل غلام فاضل بالإضافة لتحمل المضاف إليه ضمير المضاف و كان ذلك بمضيعة.

فإن قلت: هلا استغنيت عن هذا التطويل بأن الإضافة على معنى الحرف فلا يفهم من قولك غلام فاضل معها إلا أن الغلام للفاضل، بخلاف المنعوت و النعت؟

قلت: يبقى معه إشكال غلام إمراة مع غلام لإمراة، نعم ظهر لي بعد هذا أن المقصود من النعت أمران توضيح المنعوت أو تخصيصه و ثانيهما بيان حليته و صفته، فإذا قلت "جاء غلام فاضل" كنت قد خصصت غلام بإخراج من يشاركه في اسمه دون وصفه و بينت مع ذاك أنه متصف بالفضل، و هذا معنى قولهم أن النعت يدل على معنى في المنعوت، و المقصود من الإضافة الأول فقط، دون الثاني، فالمضاف إليه لا يدل على معنى في المضاف أصلا، فهو أجنبي منه و خارج عنه، فلا بد من تمام مغايرته له بحيث لا يصدق عليه، إذ لا يدل على معنى فيه، فظهر وجه امتناع إضافة الموصوف لصفته و بالعكس و افتقرت مسألة الإضافة مع مسألة النعت.

و قد ظهر أيضا الفرق بين (غلام إمراة) و (غلام لإمراة) أي كائن لها، فإن المراد من الأول تخصيص الغلام فقط، و إن لزم من ذلك كونه متصفا بالمملوكية لها، و المراد من الثاني المعنيان معا، و لا ينافي هذا كون الإضافة فيه على معنى اللام لما مرّ في الرد على أبي حيان من أن التركيبين ليسا متطابقين و دلالة النعت على معنى في متبوعه مطابقة حاصلة باسناد الصفة لضمير الموصوف، فلا يتوهم أنها التزامية حتى يتساوي التركيبان، نعم النعت يدل بالالتزام على معنى الحال أي في حال كذا كما قالوا.

و تبين أيضا أنه يصح أن يقال الواو للجمع المطلق (اي الجمع الذي فيه إطلاق) و المراد بالإطلاق الذي فيه عدم وجوب التقييد لا عدم وجود التقييد بالكلية، فيصدق عليها في نحو: جاء زيد و عمرو قبله أو بعده أنها للجمع المطلق، و القرينة على هذا إطلاق ذلك في مقابلة ما تفيده الفاء و ثم من الجمع المقيد الذي فيه وجوب التقييد لا وجود التقييد، فافهم هذه الدقيقة.

و كذا يصح أيضا أن يقال لمطلق الجمع بلا تفرق و إن كان التقييد بالإضافة يفارق التقييد بالصفة كما تقدم، و ذلك لأن إضافة الصفة إلى الموصوف يجب تأويلها برد المضاف إلى جعله نعتا لمحذوف، فمعنى مطلق الجمع شيء مطلق من جنس الجمع فالمعنى واحد، و تفرقة اصطلاحية، فهذا البحث صحيح لكن بنائه على أنه لا فرق بين التقييد بالإضافة و التقييد بالصفة إطلاق في محل التقييد.

قوله (كتابع) تشبيه في المنع، و أدخل فيه في الشرح النعت و التوكيد.

و قد علمت أن النعت يصح دخوله في قوله (متحد) و كذا التوكيد اللفظي، لأنه بالمرادف.

و أما المعنوي فتصح إضافته للمتبوع نحو: نفسُ زيدٍ، و عينه، و كل القوم، و لا يضاف المتبوع إليه. و أما عطف البيان فكالتنع بلا فرق بل لا تتعقل فيه الإضافة أصلا لأن ثاني الاسمين فيه عين الأول. و أما البدل فالمطابق منه كالبيان و البعض و الاشتمال تصح إضافتهما للمتبوع كإضافتهما لضميره الواقعة حال التبعية و لا عكس.

و أما النسق فمختلف، فنحو: "جاءني غلام و زيد" تصح فيه الإضافة، و نحو: "جاءني زيد و عمرو" لا.

قوله (إلا بتأويل) يوهم أنه حيثما وجد السبيل إليه ساغت الإضافة و ليس كذلك إنما الكلام في توجيه شيء مسموع لا يقاس عليه، فعبرة الخلاصة أحسن، و ذلك كقولهم: (سعيد كرز) في المترادفين، فيأول الأول بالمسمى، لأنه المعرض للإسناد إليه، و الثاني بالاسم.

و (مسجد الجامع) في إضافة الموصوف للصفة، فيأول على حذف موصوف الصفة أي: مسجد المكان الجامع.

و (جرد قطيفة) في إضافة الصفة للموصوف، و تأويله بتقدير موصوف الصفة و إضافتها لجنسها أي: شيء جرد من جنس القطيفة. و (يوم يوم) و (ليلة ليلة) في إضافة المؤكد للتوكيد.

[أسماء لازمت الإضافة]

- ٥٤٩ | أَلَزِمَ إِضَافَةَ حُمَادِي فِي آخِرِ وَبَعْضُ هَذَا لَمْ يُضَفْ لِمَا ظَهَرَ ٥
 ٥٥٠ | كَوَحْدَ لَبِّي وَدَوَالِي وَإِلَيَّ مَعْرِفَةٍ ثُنْيِي كَلْتَا وَكِلا ٥
 ٥٥١ | وَلَا تُفَرِّقْهُ بِعَظْفٍ، وَأُولَى أُولَاتِ ذَا إِلَيَّ اسْمِ جِنْسٍ مُعْتَلًى ٥

من الأسماء ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى ^(١) كـ "حمادي" بضم الحاء المهملة بمعنى غاية الشيء، و "قُصاري" مثله وزنا ومعنى. و (في) بمعنى مع، و (آخر) نعت لمحذوف أي: مع أسماء آخر مبينة في التالين المتداولة.

و (بعض هذي) -أي: الأسماء - مبتدأ، و جملة (لم يضاف لما ظهر) -أي: لم يضاف للأسماء الظاهرة - خبر، ففي هذا النوع الخروج عن الأصل مرتين بلزوم الإضافة، و كونها لخصوص الضمير، و ذلك ك: (وحد) الذي تقدم نصبه على الحال، فإنه لا يضاف إلا للمضمر، و لا فرق بين أن يكون المضمر لمتكلم نحو: (وَ الذَّنْبُ أَحْشَاءُ إِنْ مَرَزْتُ بِهِ ... وَ حِدِي) أو مخاطب نحو: (و كنت إذ كنت إلهي وَ حَدَا ... أو غائب نحو: ﴿إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَ حُدَّهُ﴾ [غافر: ١٢].

و ك (لبيك) بمعنى إجابة لك بعد إجابة. و (دواليك) بمعنى تداولا عليك بعد تداول.

و (سعديك) بمعنى اسعادا بعد اسعاد. و (هذا ذيك) بمعنى اسراعا لك بعد اسراع.

و هي مصادر مثناة قصد بها التكثير. و تقدم في باب المفعول المطلق بعض الكلام عليها. و سبق في هذا الباب ^(٢) وجه لزوم إضافتها لضمير المخاطب.

قوله (كلتا وكلا) عطف على (حمادي) أي: الزم "كلا" و "كلتا" إضافة إلى معرفة دالة على اثنين بلفظ واحد نحو: كلا الرجلين، ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٣].

فخرج بالشرط الأول النكرة، و بالثاني المعرفة المفردة و المجموعة، و على هذا نبه بقوله (ثني) أي: لفظاً و معنى كما تقدم، أو معنى فقط نحو: كلانا، و (... و كِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَ قَبْلُ)، كذا في التسهيل،

(١) المراد بالمضاف لفظاً و معنى هو: ما له مضاف إليه مذكور صراحة في الكلام نحو الطالب عند المدير. (شرح ألفية)

(٢) في بيت ٥٤٢.

لكن إذا أطلق المثنى كما هنا لا ينصرف إلا إلى المثنى لفظاً ومعنى.

و خرج بالثالث و هو المنبّه عليه بقوله (و لا تفرقه) ^(١) نحو: (كلا أخى و خليلي و أجدي عَضْداً ...) ^(٢) فإنه لا يجوز إلا في الضرورة.

و (أولى) عطف على (حمادى) أيضاً، و كذا ما بعده، أي: الزم هذه الأسماء الإضافة إلى اسم الجنس، فلا تضاف إلا إلى الظاهر الدال على الجنسية نحو: ﴿لأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [النور ٢٤]، ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ﴾ [الطلاق: ٤]، ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠].

و لعله أشار في المتن إلى اشتراط الظهور بقوله (معتلى)، لأن الاعتلاء يقتضي الظهور، و إلا فلا يخرج ضمير الغيبة من التعبير باسم الجنس، و لهذا قال في التسهيل: و لا يضمن إلا إلى اسم جنس ظاهر.

و منع إضافة "ذي" إلى الضمير هو مذهب أكثر النحويين.

و أجاز ابن سيدي إضافتها إلى مضاف إليه صاحب لأنها بمعناه.

و في "الشرح": المفهوم من كلام أبي حيان أن الجمهور على جواز إضافتها إلى الضمير نحو: "إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذويه"، و هو المختار عندي فلذلك لم اذكر في النظم اختصاصه بالإضافة إلى الظاهر خلافاً لما في الكافية الشافية. انتهى.

قلت: ذكرها مع "أولى" و "أولات" المختصين بالإضافة إلى الظاهر في نفس الأمر يقتضي أنها مثلهما، و هذا فيه يقتضي أنه لم يشتر بقوله (معتلى) إلى الظهور و إلا ليس ما شرحنا به أولاً ليفهم اشتراط الظهور في أولى و أولات، و اشتراطه مع ذي هو مذهب الجمهور كما قال الدماميني، و على هذا فالمسألة مزيدة على الخلاصة، و استشكل بعضهم ما في الحديث أن «تَصِلُ ذَا رَحِمِكَ» ^(٣) بناءً منه

(١) يُشترط في المضاف إليه بعدهما أن يكون لفظاً واحداً، نحو: رجلين، وامرأتين، وكنايين. ولا يجوز إضافتهما إلى ما أفهَمَ اثنتين بتفريق: فلا تقول: جاءني كلا زيد وعمرو. وهذا هو مراده بقوله: "بلا تَفَرِّقْ". (شرح ألفية)

(٢) الشاهد فيه قوله "كلا أخى و خليلي" حيث أضيف "كلا" إلى متعدد مع التفرق و هو شاذ. (محمد الكزنى)

(٣) أخرجه البخاري (١٣٩٦) (٥٩٨٢) (٥٩٨٣)، ومسلم (١٣) من طريق موسى بن طلحة بنحوه.

على أن المراد باسم الجنس النكرة. قال الدماميني: وهو توهم فاقده غاب عن هذا المستشكل مواضع في التنزيل ﴿وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [آل عمران: ٧٤]، ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥]، ﴿ذِي الطَّلُوعِ﴾ [غافر: ٣]، ﴿ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٧٨].

أكل و بعضا

﴿١٥٥٢﴾ كُلٌّ وَبَعْضٌ لَازِمَاهَا فَاُمْتَنَعَ تَعْرِيفُهُ بِاللَّامِ أَوْ حَالًا يَقَعُ ٥
 (كل) و (بعض) يلزمان الإضافة معنى^(١). وقد يفردان عنها لفظا نحو: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] أي: وكل أحد، و على بعض. ولأجل لزومهما الإضافة امتنع دخول آل عليهما^(٢)، فالفاء للسببية، والضمير المضاف له لما ذكر. قال في التسهيل: و شذ تكيره -أي كل- و انتصابه حالا. انتهى. و أجاز ذلك الأخفش نحو: مررت بهم كلا. و وافقه أبو علي في الحلييات و ابن درستويه. و إلى هذا أشار بقوله (أو حالا يقع) بنصب (حالا) على الحال، و إفراده الضمير للتأويل بما ذكر. و هو يوهم أن هذا الاستعمال على هذا الرأي ثابت لبعض، و ليس كذلك، فإن هؤلاء لم يجوزه كما في شرح الكافية، و على هذا فجملة (يقع) عطف على جملة (كل و بعض لازما) أي لازماها غالبا، و قد يقع حالا، و (لازما) يصح كونه تنية اسم الفاعل، و فعلا ماضيا.

و يحتمل أن يكون (يقع) منصوبا بأن مضمرة لعطفه على الاسم الصريح أي فامتنع تعريفه باللام أو وقوعه حالا، و (أو) بمعنى الواو فيكون جاريا على رأي الجمهور.

(١) و المراد بالمضاف معنى دون لفظ، هو: ما له مضاف إليه ولكنه محذوف، واستغني عنه بالتأويل الذي يجيء عوضا عنه، وهو مع حذفه ملاحظ في إتمام معنى المضاف. فتقول: كلٌّ ناجحٌ. فالإضافة هنا بالمعنى دون اللفظ؛ لأن لفظ المضاف إليه محذوف. (شرح ألفية)

(٢) هذا معنى قوله (فامتنع تعريفه باللام).

أي

﴿ ٥٥٣ ﴾ وَلَا تُضِفْ أَيًّا لِعُرْفٍ مُنْفَرِدٍ مَا لَمْ تُكْرَرْ أَوْ بِهَا الْأَجْزَاءُ قُصِدَ ﴿٥﴾

﴿ ٥٥٤ ﴾ فَالْوَضْلُ لِلْعُرْفِ وَلِلنُّكْرِ الصِّفَةِ وَالشَّرْطُ الْإِسْتِيفَهُمَا أَطْلُقَ مُخْلِفَهُ ﴿٥﴾

من الأسماء اللازمة للإضافة معنى (أي)، و تجوز إضافتها للمفرد المنكر، و المثنى و المجموع معرفين و منكرين، و هذه الصور الخمس مفهوم المتن.

و تمتنع إضافتها للمفرد المعرف^(١)، و هذه منطوقه، و إنما امتنع ذلك لأنها مع النكرة بمنزلة كل، و مع المعرفة بمنزلة بعض، فإذا أضيفت إلى النكرة وقعت على جميعها، و إذا أضيفت إلى المعرفة وقعت على بعضها، و يدل على ذلك الضمير الراجع إليها تقول: "أي رجلين جاءك فأكرمهما" و "أي رجال جاءوك" و "أي الرجلين جاءك فأكرمه" و "أي الرجال جاءك"، فالضمير العائد عليها يبين المراد منها، و لزوم إفراده مع المعرفة يدل على وقوعها على بعضها، و مطابقته للنكرة يدل على وقوعها على جملتها فامتنعت حينئذ إضافتها للمفرد المعرف، لأنه لا بعض له تقع عليه بخلاف غيره، و لهذا أجازت إضافتها للمفرد المعرف في صورتين:

إحداهما: أن تكرر مضافة إليه نحو:

فلئن لقيتُك خاليتُك لتعلمنْ أيي وأيّك فارس الأحزاب؟

لأن المعنى "أينا".

والثانية: أن تقصد أجزائها نحو: "أي زيد أحسن" بمعنى: أي أجزاءه أحسن، لأنها فيهما مضافة له صورة، و للثنتين و الجمع حقيقة. و هذا معنى قوله (ما لم تكرر...) الخ أي: على جهة العطف بالواو خاصة كما نصوا عليه. و ليس في المتن ما يدل على أن "أيا" تلزم الإضافة معنى لا لفظا.

(١) هذا معنى قوله: (و لا تضيف أيا لعرف منفرد).

[شروط أي المضافة بأنواعها^(١)]

ثم ما تقدم من جواز إضافتها للمفرد المعرف إنما هو بالنظر إليها في الجملة من حيث هي، و أما باعتبار خصوص المعنى الذي تستعمل فيه ففيها تفصيل و ذلك أنها:

إن كانت موصولة اختصت بالإضافة إلى المعرفة^(٢)، و امتنعت إضافتها إلى النكرة^(٣)، خلافا لابن عصفور.

و إن كانت صفة فالعكس^(٤) نحو: هذا رجل أي رجل، و عالم أي عالم، و جاءني زيد أي فاضل، فالمراد الصفة المعنوية الشاملة للحال^(٥).

و إن كانت شرطية نحو ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ﴾ [بقره ٢١٤]، أو استفهامية نحو: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ﴾ [الجاثية: ٦] جازت إضافتها للمعرفة و النكرة^(٦).

قوله (لعرف) متعلق بـ (تضف)، و هو مصدر بمعنى اسم المفعول، و (مفرد) نعت، و (ما) ظرفية مصدرية، و (أو) عاطفة للأمر المؤول بالخبر، و المجرور بالباء لأي، و هي متعلقة بالأمر الذي قدم مفعوله. قوله (فالوصل للعرف) مبتدأ و خبر، و المصدران بمعنى اسم المفعول و كذا (للكر الصفة).

(١) "أي" أربعة أنواع: استفهامية، وشرطية، وصفة، و موصولة. (شرح ألفية)

(٢) هذا معنى قوله (فالوصل للعرف).

(٣) نحو: يُعجبني أيهم قائم. و ذكر ابن عصفور أنها تُضاف إلى النكرة، ولكنه قليل، نحو: يُعجبني أي رجلين قاما. (شرح ألفية)

(٤) هذا معنى قوله (و للكر الصفة).

(٥) فهي نوعان: ١- ما كانت صفةً لنكرة نحو: مررت برجلٍ أي رجُلٍ. فأَيُّ: صفة للنكرة (برجلٍ)، وهي مضافة إلى نكرة أيضاً. ٢- ما كانت حالا من معرفة، نحو: مررت بزيدٍ أي فتى. فأَيُّ: حال من المعرفة (زيد) وأضيفت إلى النكرة (فتى). (شرح ألفية)

(٦) هذا معنى قوله (و الشرط الاستفهام أطلق مخلفه). + قوله: (مُخَلِّفه) بضم الميم و كسر اللام اسم فاعل من أخلف، و هو مفعول (أطلق)، و الضمير فيه عائد إلى الشرط و الاستفهام، ولكنه أفرد الضمير مع العطف بالواو و هو قليل، و الهاء للسكت أي: مخلفا لهما، و المراد به المضاف إليه، وسماه مخلفا، لأن المضاف يخلف المضاف إليه و يقوم مقامه، هذا ما ظهر لي في هذه اللفظة ضبطا و معنى، و المعنى أطلق ما تضافان إليه لمعرفة أو نكرة معا. (المنح الحميدة في شرح الفريدة)

[حذف المضاف و شرطه]

- ٥٥٥ | وَيُحَذَفُ الْمُضَافُ فَالتَّالِي لِيذَا يَخْلُفُهُ فِي الْحُكْمِ أَوْ جُرَّ إِذَا ٥٥٥
 ٥٥٦ | يُمَاطِلُ الْمَحذُوفُ مَا بَعْدَ عَطْفِ ٥٥٦

(ويحذف المضاف فالتالي لذا يخلفه في الحكم) أي: يحذف المضاف فيخلفه تاليه - أي المضاف إليه - في إعرابه وهو المراد بالحكم نحو ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾^(١) [الفجر: ٢٢] أي: أمره.

قوله (لذا) متعلق بـ (يخلفه) أي يخلفه لأجل حذفه. ولا بد للحذف من قرينة، وسكت عن اشتراط ذلك لظهوره سيما و المضاف المحذوف كثيرا ما يكون عمدة.

(أو جر إذا يماثل المحذوف ما بعد عطف)^(٢): قوله (أو جر) عطف على (يخلفه)، و الماضي مؤول بالمضارع أي: يخلفه في الحكم أو يجر أي يبقى على جره بشرط أن يكون المضاف المحذوف معطوفا على مضاف آخر مثله كنولهم: "ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك" أي: ولا مثل أخيه بدليل "يقولان".

قوله (المحذوف) فاعل (يماثل)، و (ما) مفعوله واقعة على المعطوف عليه، و نائب فاعل (عطف) للمحذوف، فالصلة جارية على غير من هي له، و الرابط المضاف إليه بعد أو المقدر، أي: ما عطف المحذوف بعده عليه، و عبارته توهم رجوع الشرط للمعطوف عليه أيضا، لأن الأصل عدم استبداد أحد المتعاطفين بقيد عن الآخر، فصنيع الخلاصة أوضح.

(١) وجه الاستشهاد: مجيء المضاف محذوفا؛ للعلم به، ونيابة المضاف إليه منابه في إعرابه؛ لأن التقدير: وجاء أمر ربك؛ فلما حذف المضاف؛ وهو فاعل، حل محله المضاف إليه، وأعرب إعرابه على الفاعلية. (مصباح السالك)

(٢) قد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورا كما كان عند ذكر المضاف، لكن بشرط، وهو: أن يكون المحذوف معطوفاً على مُمَاطِلٍ له، كقول الشاعر: (أَكُلُّ أَمْرِي تَخَسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا) فقد أَبْقَى الشاعر المضاف إليه (نَارٍ) مجرورا مع أنه قد حَذَفَ المضاف، وتقديره: وكلُّ نارٍ؛ وذلك لتحقق الشرط، وهو: أن المضاف المحذوف (كُلُّ) معطوف على مُمَاطِلٍ له، وهو (كُلُّ) في قوله: أَكُلُّ أَمْرِي. (شرح ألفية)

[شرط حذف المضاف إليه وبقاء المضاف على حاله]

﴿٥٥٦﴾ وَأَوَّلُ يَبْقَى إِذَا الثَّانِي حُذِفَ^(١) ﴿٥٥٦﴾

﴿٥٥٧﴾ بِحَالِهِ بِشَرْطِ عَطْفٍ قَدْ وَلِيَ أَضَفْتَهُ لِمِثْلِ تَالِي الْأَوَّلِ ﴿٥٥٧﴾

و قد يحذف المضاف إليه و يبقى المضاف على حاله مضافا متروكا تنوينه بشرط أن يعطف على ذلك المضاف اسم عامل في مثل المحذوف، سواء كان مضافا كقولهم: " قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجُلٍ مِّنْ قَالِهَا"^(٢) أي: يد من قالها، أو غير مضاف كقوله: (... بِمِثْلِ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَبِلِ الدَّيْمِ) أي: بمثل وَبِلِ الدَّيْمِ.

قوله (وَأَوَّلُ) نعت لمحذوف هو المبتدأ -أي و اسم أول- و هو المضاف، و جملة (يبقى) خبر.

و (الثاني) نائب فاعل لمحذوف يفسره (حذف).

و (بحاله) متعلق بـ (يبقى)، و كذا (بشرط)، و الباء الأولى بمعنى على.

و (عطف) بمعنى معطوف. و جملة (قد ولي) صفة أي: قد ولي المضاف المذكور.

و جملة (أضفته) حال من (عطف)، و لا يحتاج فيه إلى إضمار قد على الأصح، و الصفة سوغت

مجيء الحال من النكرة.

و (لمثل) متعلق بـ (أضفته).

و (تالي الأول) هو المحذوف، و (الأول) هو المضاف.

و قد عرفت من التقرير السابق ما في التعبير بالإضافة من القصور، و مثله وارد على الخلاصة.

(١) أي يحذف الثاني، وهو المضاف إليه، فيبقى الأول -وهو المضاف- على حاله الأول، حيث اتصاله بالمضاف إليه لا يتأثر بالحذف، وذلك بشرط أن يعطف على هذا المضاف مضاف إلى لفظ مثل الذي أضيف إليه المضاف الأول. (ضياء السالك)

(٢) قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجُلٍ مِّنْ قَالِهَا، فَحُذِفَ المضاف إليه من المضاف الأول (يَدَ) وبقي المضاف على حاله بدون تنوين؛ وذلك لكون المعطوف (رَجُلٍ) مضافا إلى مثل المضاف إليه المحذوف من المضاف الأول، والتقدير: قَطَعَ اللَّهُ يَدَ مَنْ قَالِهَا، وَرَجُلٍ مِّنْ قَالِهَا. (شرح ألفية)

[مواضع الفصل بين المضاف والمضاف إليه]

﴿ ٥٥٨٨ ﴾ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَأُ أَنْ يَفْضُلَا عَامِلُهُ الْمُضَافُ عَنْ ثَانٍ تَلَا ﴿ ٥٥٨٩ ﴾

﴿ ٥٥٨٩ ﴾ كَذَا الْيَمِينُ مَعَ إِمَّا مُتَعَفِّر وَ النَّعْتُ وَ النَّدَا وَ الْأَجْنَبِيُّ نَدَرَ ﴿ ٥٥٩٠ ﴾

يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في السعة على ما هو الحق [في تسعة مواضع]:

١- إذا كان المضاف مصدرا و الفاصل مفعوله كقراءة ابن عامر ﴿ ٥٥٨٨ ﴾ وكذلك زين لِكَثِيرٍ مِنْ

الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴿ ٥٥٨٩ ﴾ ^(١) [الأنعام: ١٣٧] بنصب "أولادهم"، و جر

"شركائهم" أي: أن يقتل شركائهم أولادهم.

٢- أو ظرفه كقولهم: (تَرَكْ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا سَغِيْلَهَا فِي رَدَاهَا) ^(٢).

٣- و كذا إذا كان المضاف وصفا فإنه يفصل بمفعوله كقراءة: ﴿ ٥٥٩٠ ﴾ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ

رَسُولِهِ ﴿ ٥٥٩١ ﴾ [إبراهيم ٤٧] بنصب "وعده" و الإضافة لرسوله.

٤- و بظرفه كقوله عليه الصلاة والسلام: « هَلْ أَنتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي؟ » ^(٤).

و على هذه المسائل الأربعة نبتة بالبيت الأول. قوله (مفعولا أو ظرفا) حالان من فاعل (يفصل)،

فلزم على أن للضرورة، و فاعل (يفصل) ضمير يعود على معمول المضاف بدليل قوله و ليس فيه عود

الضمير على متأخر لفظا و رتبة كما هو بيّن، أو ضمير يعود على اسم الفاعل المفهوم من الفعل أي فاصل.

(١) موطن الشاهد: "قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ". وجه الاستشهاد: رفع "قَتَلَ" على أنه نائب فاعل، لـ "زَيْن" وجر

"شركائهم" على إضافة "قتل" إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله، باعتبار أمرهم به، ونصب "أولادهم" على أنه مفعول به؛ وقد فصل بين المتضايقين. (مصباح السالك)

(٢) الشاهد فيه "ترك يوما نفسك" حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بـ (يوما) و هو ظرفه، و هذا جائز. (محمد الكزني)

(٣) موطن الشاهد: "مخلف وعده رسوله". وجه الاستشهاد: وقوع "مخلف" اسم فاعل متعدّد لاثنتين، وهو مضاف، و "رسوله" مضاف إليه، من إضافة الوصف إلى مفعوله الأول، و "وعده" مفعوله الثاني؛ وفصل به بين المضاف والمضاف إليه؛ والأصل: فلا تحسبن الله مخلف رسوله وعده. (مصباح السالك)

(٤) رواه البخاري (٣٦٦١)، موطن الشاهد: "تاركوا لي صاحبي". وجه الاستشهاد: وقوع "تاركوا" - جمع تارك - اسم فاعل من "ترك"، وهو مضاف إلى مفعوله "صاحبي"؛ بدليل حذف النون من "تاركوا"، و "لي": جار ومجرور متعلق بـ "تاركوا"، وقد فصل به بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن الأصل: هل أنتم تاركون صاحبي لي. (مصباح السالك)

و يصح أن يكون (مفعولا أو ظرفا) معمولا لمحذوف يدل عليه ما بعده أي اعطه، ولا نقول يفسره حتى يطلب الشاغل، فإن باب الدلالة أوسع من باب التفسير، وسيأتي التنبيه على هذا في مبحث الاشتغال إن شاء الله تعالى.

و تحرز بقوله (عن) ما ليس معمولا للمضاف فإن الفصل به نادر، لأنه أجنبي كما يأتي. و بقوله (مفعولا أو ظرفا) عن فاعل المضاف، فإن الفصل به ضرورة، وإن لم يكن أجنبيا كقوله (...) وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبَّ) برفع وجد، و الفرق أن الفصل بالفاعل وصل حقيقي باعتبار اللفظ و الرتبة، لأنه واقع في مركزه بخلاف الفصل بالمفعول.

قوله (المضاف) نعت لعامله، و (عن) متعلقة بـ (يفصل)، المراد بالثاني: المضاف إليه، و جملة (تلا) صفة لـ (ثان) أي: تلا الأول، و هي صفة لازمة لم يحترز بها من شيء.

٥- و أشار بقوله: (كذا اليمين) إلى أنه يغتفر الفصل بين المتضايين أيضا بجملة القسم كقول بعضهم: "هذا غلام و الله زيد".

٦- و [أشار] بقوله: (مع إما) إلى أنه يغتفر الفصل بـ "إما" بكسر الهمزة و تشديد الميم كقوله: (هُمَا خُطَّتَا: إِمَّا إِسَارٌ وَمِئَةٌ ...) ^(١) و هذه زائدة على الخلاصة.

٧- ٨- ٩- [و النعت و الندا و الأجنبي ندر]: و جملة (ندر) خبر عن (النعت) و ما

عطف إليه، أشار به إلى أنه جاء الفصل بالثلاثة في الدور، مثال النعت قوله:

نَجَوْتُ وَ قَدْ بَلَ الْمُرَادِي سَيْفُهُ مِنْ ابْنِ أَبِي [شَيْخِ الْأَبَاطِحِ] طَالِبٍ ^(٢)

يريد من "ابن": أبي طالب شيخ الأباطيح.

(١) الشاهد فيه قوله «خطتا اما اسار» حيث فصل بين المضاف و هو «خطتا» و المضاف إليه و هو قوله «اسار» بالأجنبي و هو قوله «اما» و أصله خطتان حذفت النون للإضافة. (محمد الكزني)

(٢) موطن الشاهد: "أبي شيخ الأباطيح طالب". وجه الاستشهاد: الفصل بين المضاف "أبي"، والمضاف إليه "طالب" بصفة المضاف "شيخ الأباطيح"؛ لأن أصل الكلام: من ابن أبي طالب شيخ الأباطيح. (مصباح السالك)

و مثال النداء:

كَأَنَّ بَرَزْدُونَ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٌ حِمَارٌ دُقٌّ بِاللَّجَامِ^(١)

و المراد بالأجنبي ما ليس معمولاً للمضاف سواء كان فاعلاً كقوله:

أَنْجَبَ أَيَّامٌ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنَعَمَ مَا نَجَلَا^(٢)

أو مفعولاً كقوله: (تسقي امتيأحاً ندى المسواك ريقتها ...) ^(٣).

أو ظرفاً كقوله:

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ^(٤)

و عطف الأجنبي على النعت و النداء من عطف الأعم على الأخص. و في الخلاصة العكس. و ارتكب ذلك في الكتابين لأن النعت من جهة كونه مع المنعوت كالشيء الواحد، و النداء فصل بجملته معترضة، و الاعتراض سائغ كثير يتوهم جواز الفصل بهما في السعة، فنص عليهما بخصوصهما لذلك، إلا أن عطف الأعم على الأخص كالعكس مخصوص بالواو فتكون بمعناها .

(١) موطن الشاهد: "برزون أبا عصام زيد". وجه الاستشهاد: الفصل بين المضاف "برزون"، والمضاف إليه "زيد" بالنداء "أبا عصام"؛ ويجوز أن يكون "أبا عصام" هو زيد، وعلى هذا يكون برزون مضافاً إلى "أبا عصام" على لغة القصر، ويكون زيد بالجر بدلاً منه، ولا شاهد في البيت حينئذ. (مصباح السالك)

(٢) موطن الشاهد: "أنجب أيام والداه به إذ نجلا". وجه الاستشهاد: الفصل بين المضاف "أيام"، والمضاف إليه "إذ نجلا"؛ حيث إن "إذ" ظرف زمان أضيف إلى أيام، والفاصل بينهما أجنبي ليس معمولاً للمضاف، وهذا الفاصل "والداه" فاعل أنجب، ولا علاقة له بالمضاف؛ لأن أصل البيت أنجب والداه به أيام إذ نجلاه فنعم ما نجلا. (مصباح السالك)

(٣) موطن الشاهد: "ندى المسواك ريقتها". وجه الاستشهاد: فصل الشاعر بين المضاف "ندى"، والمضاف إليه "ريقتها" بـ "المسواك"، وهو مفعول "تسقي"، ومعلوم أنه أجنبي غير معمول للمضاف. (مصباح السالك)

(٤) موطن الشاهد: "بكف يوما يهودي". وجه الاستشهاد: الفصل بالظرف يوما بين المضاف "بكف"، والمضاف إليه "يهودي"؛ ومعلوم أن هذا الظرف أجنبي من المضاف؛ لأنه لم يتعلق به، و هو ظرف لقوله "خط"؛ و أصل الكلام: كما خط الكتاب يوما بكف يهودي. (مصباح السالك)

﴿ المضاف إلى ياء المتكلم ﴾

[حكم آخر المضاف إلى ياء المتكلم]

- [٥٦٠] ﴿ آخِرَ ذِي الْيَأِ اكْسِرْ، وَقَدْ يُسْتَثْنَى ذُو عِلَّةٍ وَالْجَمْعُ وَالْمُثْنَى ﴾
 [٥٦١] ﴿ فَالْيَاءُ وَالْوَاوُ بِذِي الْيَاءِ ادْغَمَ وَأَلِفٌ لَا فِي هُذَيْلٍ قَدْ سَلِمَ ﴾
 [٥٦٢] ﴿ وَأَقْلِبْ لَدَى إِلَى عَلَى مَعَ الضَّمِيرِ ﴾

يجب كسر آخر المضاف إلى الياء^(١) لمناسبتها كـ "غلامي"، وهو المراد بـ (ذي الياء)، فإن الإضافة تكون بأدنى سبب. و (يستثنى) من هذا الحكم أربع مسائل وهي: ١- المقصور كـ "فتى". ٢- والمنقوص كـ "قاص". و عليهما نته بقوله (ذو علة)، لكنه يشمل غير المراد من نحو دلو و طبي، وهذا خارج بتمثيل الخلاصة. ٣- والمثنى كـ "ابنين". ٤- والمجموع على حده كـ "مسلمين". و عليهما نته بقوله (و الجمع و المثنى).

فآخر هذه الأربع لا يكسر عند إضافتها للياء، بل الياء في المنقوص و المثنى و المجموع جراً و نصبا تدغم في ياء المتكلم^(٢). و الواو في الجمع رفعا تبدل ياء، و تدغم الياء في الياء^(٣)، و المدغم لا يكون إلا ساكناً. و على هذا نته بقوله (فالْيَاءُ ...) و (ادغم) أمر من الادغام بالتشديد، و الباء في (بذي) للظرفية متعلقة به.

(١) إذا كان المضاف إلى ياء المتكلم صحيح الآخر، أو شبيهاً بالصحيح، و معلوم أنَّ صحيح الآخر يشمل: أ- المفرد، نحو: غلامي، و غلامي. ب- جمع التكسير، نحو: غُلَمَانِي، و غُلَمَانِي. ت- جمع المؤنث السالم، نحو: فَتَيَاتِي، و فَتَيَاتِي. ث- المعتل الشبيه بالصحيح نحو: دَلْوِي، و دَلْوِي؛ و ظَبْيِي، و ظَبْيِي، و كُرْسِيِي، و كُرْسِيِي. (شرح الفية)

(٢) فتقول في المنقوص: قَاصِي، و هَادِي. و تقول في المثنى: رَأَيْتُ غُلَامِي و زَيْدِي، و مررت بِغُلَامِي و زَيْدِي. و الأصل: غُلَامَيْنِ لِي، و زَيْدَيْنِ لِي؛ فحذفت النون للإضافة، و اللام للتخفيف. و تقول في جمع المذكر السالم: رَأَيْتُ زَيْدِي و مُدْرِسِي، و مررتُ بِزَيْدِي و مُدْرِسِي، و الأصل: زَيْدِينَ لِي، و مُدْرِسِينَ لِي فحذفت النون و اللام كالمثنى. (شرح الفية)

(٣) فتقول: جَاءَ زَيْدِي و مُدْرِسِي، و الأصل: زَيْدُوِي، و اجتمعت الواو و الياء، و كانت الواو ساكنة فقلبت ياء، ثم قلبت الضمة التي قبل الواو ياء فأصبح اللفظ (زَيْدِي). (شرح الفية)

[أو ألف لا في هذيل قد سلم]: و الألف في المثنى رفعا و في المقصور مطلقا تجب سلامتها في لغة الجمهور^(١)، و هذيل يجيزون قلب ألف المقصور ياء، و إدغام الياء في الياء كقوله: (سَبَقُوا هَوَى وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ ...) ^(٢). و كلام المتن يوهم جريان لغتهم في المثنى. و الخلاصة سلامة من ذلك. و في التسهيل: إن كان ألفا لغير تثنية جاز في لغة هذيل القلب و الإدغام. قال الدماميني: و انظر هل يجوز قلب ألف المثنى على لغة من ألزمه الألف في جميع الحالات كالمقصور.

قال أبوحيان: يحتاج إلى سماع، و لم ينقل فيه شيئا.

[أو اقلب لدى إلى على مع الضمير]: و تقلب ألف "لدى" و "إلى" و "على" مع الضمير [ياء] نحو: لديه، و إليه، و عليه، و لا فرق في الضمير بين أن يكون لمتكلم أو مخاطب أو غائب. و هذه زيادة على الخلاصة.

يجوز في ياء المتكلم خمسة أوجه^(٣)

[٥٦٢] وَالْيَا سُكُونٌ فِيهِ، وَالْفَتْحُ كَثِيرٌ

[٥٦٣] وَقَلَّ حَذَفٌ مَعَ كَسْرِ مَا تَلَا وَفَتْحُهُ، وَالْيَا إِنْ تَنْقَلَا

١-٢- [واليا سكون فيه و الفتح كثير] أي: يجوز سكون ياء المتكلم و فتحها بكثرة، يعني في غير المواضع التي سبق استثنائها، فإنها فيه واجبة الفتح، و قرينة أن السكون لا يجوز فيها حكمه فيما سبق بالادغام فيها إذا لم يكن قبلها ألفا، و إذا كان ألفا فواضح، لئلا يلتقي ساكنان. و السكون أصل أول، لأنه الأصل في كل مبني، و الفتح أصل ثان، لأنه الأصل فيما بني، و هو على حرف واحد.

(١) فتقول في المثنى: جاء زَيْدَايَ، و غُلَامَايَ.

(٢) الشاهد: قلب ألف المقصور في "هوي" ياء على لغة هذيل، و إدغامها في ياء المتكلم؛ وأصله هَوَايَ، و العرب كافة ييقون ألف المقصور عند إضافته للياء. (ضياء السالك)

(٣) مثال جواز الخمسة: غُلَامِي، غُلَامِي، هذا غلام، هذا غلام، هذا غُلَامَا.

٣- [و قل حذف مع كسر ما تلا]: ويجوز حذف الياء وإبقاء الكسرة قبلها دليلا عليها بقلة كقوله:

خليل أملك مني للذي كسبت يدي وما لي فيما يقتني طمع^(١)
و هذا في غير النداء، و أما في النداء فذلك هو الأفصح كما يأتي.

٤- [و ألفا إن تنقلا]: و قد تقلب الياء ألفا فتقلب الكسرة قبلها فتحة كقوله:

أطوف ما أطوف ثم آوي إلى أما و يروني النقيع^(٢)
و هذا أيضا في غير النداء، و أما فيه فقد جاء في التنزيل ﴿يا حسرتي﴾ [الزمر: ٥٦].

٥- [و فتحه]: و قد تحذف الألف و تبقى الفتحة قبلها دليلا عليها في غير النداء أيضا كقوله:

و لست برأجع ما فات مني بلهف و لا يليت و لا لو أني^(٣)
و هذه زيادة على الخلاصة. و نبه عليها في التسهيل بقوله: و ربما وردت الثلاثة دون نداء، و يعني بالثلاثة: الأوجه.

قال الدماميني: و قد يقال: إن الأصل في البيت الأخير: يا لهف، فحذف حرف النداء.

و (ما) واقعة على ما قبل الياء، و فاعل (تلا) ضمير الياء، و الرابط مقدر أي: تلاه. و (فتح) عطف على (كسر). و (إن تُنقلا) بالبناء للمفعول عطف على (حذف)، و (ألفا) مفعول ثان لـ (تُنقلا)، مضمن معنى تقلب، أي: و قل أن تنقل الياء عن صورة الألف، و هو معنى القلب، و حينئذ ففي قوله (و فتحه) المعطوف على (كسر) من غير أن يتوصل إلى ذلك بقلبها ألفا نظر، لأنه يقتضي في تلك الحالة الياء، و ليس كذلك، بل الألف المنقلبة عنها هي المحذوفة. و هذه زيادة على الخلاصة.

(١) الشاهد فيه قوله «خليل» حيث حذف ياء المتكلم، و بقي الكسرة على آخر خليل دليلا على ياء المتكلم. (محمد الغزني)

(٢) الشاهد فيه قوله «أما» حيث قلبت ياء المتكلم ألفا فالأصل «إلى أُمي». (محمد الغزني)

(٣) الشاهد فيه قوله «بلهف» حيث استغنى عن ياء المتكلم، و قلبت الكسرة فتحة، فالأصل «بِيا لهفا». (محمد الغزني)

[حكم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

[٥٦٤] ﴿ فَإِنْ تَنَادَّ جَارَتِ الْخَمْسُ وَلَا وَالْأَفْصَحُ الْحَذْفُ وَكَسْرُ مَا تَلَا ^(١) ﴾

أي: فإن تناد المضاف لياء المتكلم جازت الأوجه الخمسة المفهومة مما سبق، وهي: ١-٢- اثبات الياء ساكنة أو مفتوحة . ٣- حذفها والاجتزاء عنها بالكسرة. ٤- قلبها ألفا مع فتح ما قبلها. ٥- وحذف الألف والاكتفاء بالفتحة عنها^(٢).

والأفصح حذفها، والاجتزاء عنها بالكسرة نحو: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾^(٣) [الزمر: ٦]. ويجوز إثباتها ساكنة أو مفتوحة نحو: ﴿يَا عِبَادِي لَا خَوْفَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ [الزخرف: ٦٨]. ﴿يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَشْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣]. وفيها ذلك قلب الياء ألفا نحو: ﴿يَا حَسْرَتِي﴾ [الزمر: ٣٩]. ويليه حذفها.

و المنصوب بـ (تناد) عائد على المضاف، وهو قد يكون وصفاً نحو: مكرمي، مع أنه لا يجوز إلا ثبوت الياء مفتوحة، أو ساكنة. وقد يكون معتلاً نحو: فتى وقاض، مع أنه لا يجوز إلا ثبوتها مفتوحة. فما في الخلاصة أتم.

قوله (ولا) بكسر الواو مصدر (والي) قصره ضرورة.

[اللغات في نداء الأب، والأم المضافين إلى ياء المتكلم]

[٥٦٥] ﴿ وَ زِدْ بِأُمٍّ وَ أَبٍ تَعْوِيضَ تَا فَتَحاً وَ كَسْراً، وَ اجْتِمَاعاً شَدَّتَا ﴾

أي: زد على الأوجه الخمسة في "الأب" و "الأم" المضافين للياء إذا نوديا حذف ياء المتكلم، و تعويض التاء منها حال كونها مفتوحة أو مكسورة فنقول: "يا أبت"، و "يا أمت" بفتح التاء وكسرها. و اختلف في الأرجح منهما: فقليل: الفتح، لأن التاء عوض عن حرف لو حرك لم يحرك إلا به. و قيل: الكسر، لأنه الواجب لما قبل الأصل الذي عوضت منه التاء.

(١) (ولا) بكسر الواو مقصور ضرورة، تتميم للصدر لا كبير فائدة فيه. (المنح الحميدة)

(٢) نحو: يا ربّي، يا ربّي، و يا ربّ، و يا ربّا، و يا ربّ.

(٣) وجه الاستشهاد: حذفت الياء من "عبادي" و اكتفي بالكسر. (مصباح السالك)

فـ (تعويض) مفعول (زذ)، و الباء للظرفية متعلقة بـ (زد)، أو للمصاحبة.

و (فتحا و كسرا) مصدران بمعنى اسم المفعول منصوبان على الحال من تاء، و المسوغ ما أرشد له المعنى أي عن ياء، أو ما دل عليه الإطلاق أي تاء التأنيث.

و فاعل (شدّتا) يعود على التاء و الياء. و (اجتماعا) تمييز قدم على عامله المتصرف أي: شد اجتماعهما لما فيه من الجمع بين العوض و المعوض عنه كقوله:

يَا أَبَتِي لَا زِلْتُ فِينَا فَإِنَّمَّا
لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتُ عَانِشًا^(١)

[حكم المندوب المضاف إلى ياء المتكلم]

[٥٦٦] ﴿ وَ نَادِبٍ عَلَى السُّكُونِ جَوْزًا فَتَحًا وَ قَلْبًا، وَ سِوَاهُ أَفْرَزَا^(٢) ﴾

أي: مَنْ نَدَبَ المضاف للياء على لغة السكون جَوَزَ عند إرادة إلحاق ألف الندبة [وجهين]:

١- فتح الياء لأجل الألف فيقول: "وا عَبْدِيَا".

٢- و جَوَزَ حذف الياء و قلب الكسرة لأجل الألف فيقول: "وا عبداً".

و سوى النادب على هذه اللغة و هو من يندب على غيرها أفرز جالفاء - أي عَيَّنَ أحد الوجهين فمن أثبت الياء مفتوحة قال: "وا عَبْدِيَا". و من حذفها و اجتزأ عنها بالكسرة، أو قلبها ألفا، أو حذف الألف قال: "وا عبداً"، لأن الكسرة تبدل فتحة لمناسبة الألف، و الألف تحذف لاجتماعها مع مثلها.

(١) الشاهد فيه قوله: "يا أبتى" حيث جمع بين العوض التاء و المعوض الياء وذلك للضرورة. (تحقيق على الأشموني)

(٢) (سواه) أي سوى سكون (أفرز) بفتح الراء ماض، أي: أفرد أحد الوجهين الفتح و القلب. في الصحاح: فرزت الشيء أفرزه فرزا إذا عزلته و ميزته عن غيره. (المنح الحميدة)

- (وسواه أفرزا) و على سائر اللغات يزيد ألف الندبة و يقول (وا عبدا) أيضا لأفراز الياء و تركها.

(المواهب الحميدة)

- (سواه أفرزا) أي: فصل سواه حتى تعرف حكم قسم من ذلك السوا. (الچورى).

استعمال أسماء الستة إذا أضيفت إلى ياء المتكلم

﴿٥٦٧﴾ وَقِيلَ فِي الْأَسْمَاءِ: أَبِي أَخِي حَمِي هَنِي ابْنُ مِي وَفِي، وَالنُّزْرُ فَمِي ﴿٥﴾

أل في (الأسماء) للعهد، والمعهود الأسماء الستة بقرينة ذكره، خمسة منها في البيت، وأسقط "ذي"، لأنها لا تضاف لضمير المتكلم، ولو على القول لجواز إضافتها للضمير، لأن المضاف إليه معها يشترط فيه كما مر أن يكون اسم جنس، و غير ضمير الغائب لا يصلح للجنسية.

و المعنى: أن هذه الأسماء إذا أضيفت إلى الياء فإن ما حذف منها لا يرد.

و أجاز المبرد أن يقال: أبي. و قاس عليه في التسهيل أخي.

قال ابن هشام: و لا أدري لم خصه بالقياس.

قال الدماميني في "أمالي الكافية لابن الحاجب": معناه أن المبرد وجه السماع في أبي، و قاس عليه

أخي؛ لأنه مثله في لغاته و أصله و كسرة استعماله. انتهى.

و الأكثر في إضافتهم الرد فيقال: في. و قُلَّ "فمي" بلا رد.

و يقال في ابنم: (ابنمي) بابقاء الميم الزائدة. و هذه زائدة على الخلاصة.

و ما بقى في الخلاصة من مسائل الإضافة تقدم بعضه في مبحث البناء، و بعضه في مبحث الظروف.

و فات^(١) الماتن مسألة ابن أم، و ابن عم.

* * *

(١) في النسخة «فاتت».

﴿ خَاتِمَةٌ ﴾

| الجر بالمجاورة و أقوال النحاة فيه |

[٥٦٨] ﴿ مَنْ أَثَبَّتَ الْجَرَ عَلَى الْمُجَاوَرَةِ فِي النَّعْتِ وَ التَّوْكِيدِ فَاقْفُ نَاصِرَهُ ﴾

[٥٦٩] ﴿ وَ مَنْ يَزِدُّ عَطْفًا، وَ مَنْ يَنْفِي، وَ مَنْ خَصَّ بِنُكْرٍ أَوْ سَمَاعٍ قَدْ وَهَنَ ^(١) ﴾

من أثبت الجر بالمجاورة في النعت و التوكيد هم جمهور البصريين و الكوفيون كقولهم في النعت: "هذا جُحْرٌ ضَبٌّ حَرْبٍ" ^(٢) رواه سيبويه. و غيره بالرفع على أنه صفة لجحر، و هو واضح، و بالجر على أنه صفة لجحر أيضا، و لكنه جعل تابعا لضب المجرور، لمجاورته إياه.

و قد لهج الطلبة بالسؤال عن عامل المخفوض على الجوار ما هو؟ فإن العامل في مجاوره لا يصح أن يكون عاملا فيه من حيث إنه ليس له في المعنى، و إنما هو لغيره، و عامل غيره لا يقتضي خفضه، إذ هو غير مخفوض، فـ "خرب" في المثال لا يصح خفضه بجحر، لأنه ليس متسلطا عليه، و لا باسم الإشارة، لأنه طالب لرفع.

(١) تقدم في بيت ٥١٢ أن الجر إما بالحرف أو بالإضافة قال في الشرح: و لا ثالث لهما، و زاد الأخفش الجر بالتبعية و هو ضعيف إحد. ثم ذكر هنا أن جمهور البصريين و الكوفيين أثبتوا الجر بالمجاورة في النعت و التوكيد فتكون المجرورات ثلاثة: مجرور بالحرف، و مجرور بالإضافة، و مجرور بالمجاورة، و ذكر اختلاف النحاة في الجر بالمجاورة ففيه خمسة أقوال:

١- عند جمهور البصريين و الكوفيين الجر بالمجاورة يكون في شيئين: النعت و التوكيد، هذا معنى قوله:

(من أثبت الجر على المجاورة في النعت و التوكيد فاقف ناصره).

٢- عند قوم الجر بالمجاورة يكون في ثلاثة: النعت، و التوكيد، و العطف. أشار إليه بقوله: (و من يزد عطفًا).

٣- عند ابن جني و السيرافي الجر إنما هو بالحرف و الاضافة لا بالمجاورة مطلقا أشار إليه بقوله: (و من ينفي).

٤- عند قوم الجر بالمجاورة في النكرات فقط أشار إليه بقوله (و من خص بنكر).

٥- عند الفراء الجر بالمجاورة سماعي ليس بقياسي أشار إليه بقوله (أو سماع). ثم أشار الناظم بقوله (قد

وهن) إلى أن هذه الأربعة الأخيرة ضعيفة فالأصح قول الأول. (م)

(٢) فـ(خرب) نعت لـ (جحر) وكان حقه الضم، لكنه جُرَّ لمجاورته للمضاف إليه الذي هو (ضب). (شرح الشذور)

و أجاب الدماميني بأن السؤال مبني على أن حركة الخفض على الجوار إعرابية، وهو ممنوع، وإنما هي حركة تناسب فلا تحتاج لعامل، لأنها اجتلبت لمجرد أمر استحساني لفظي لا تعلق له بالمعنى، و حركة الإعراب مقدرة بحسب ما يقتضيه العامل.

و من الخفض على الجوار في النعت قراءة الأعمش ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ﴾ [الذاريات ٥٨] بخفض المتين. و من مجيء ذلك في التوكيد قوله:

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الرِّزْوَاجَاتِ كُلِّهِمْ أَنْ لَيْسَ وَصَلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عَرَى الذَّنْبِ ^(١)
قال الفراء: أنشدني أبو الجراح بخفض "كلهم" فقلت له: هلا قلت "كلهم" يعني بالنصب فقال: هو خير من الذي قلته أنا، ثم استشهدته بإياه فانشدني بالخفض.

و اعلم أن الجر بالمجاورة مشروط كما في التسهيل بشرطين: أحدهما: أمن اللبس. و ثانيهما: ألا يكون هناك رابط يربط التابع بالمخفوض احترازاً من نحو: "هذا جحرٌ ضبٌ خربٌ جُحره" فإن الضمير عائد على المجرور، فـ "خرب" حينئذ للمجرور في اللفظ، و إن لم يكن صفة حقيقة، و الجر حينئذ واجب. و زاد ابن مالك عطف النسق، فقال في شرح العمدة: تتفرد الواو بجواز العطف على الجوار في الجر خاصة كقوله تعالى: ﴿وَأَمْسِعُوا بُرُودًا بِرُؤُوسِكُمْ وَ أَزْجِلْكُمْ﴾ [المائدة: ٦] في قراءة الجر، و قوله: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوَاظٌ مِّنْ نَّارٍ وَ نَحَّاسٌ﴾ [الرحمن: ٣٥] في قراءة ابن كثير و أبي عمرو ^(٢).

و قيل به في ﴿و حورٍ عينٍ﴾ [الواقعة: ٢٢] فيمن جرهما، فإن العطف على ﴿وَلِدَانٍ مُّخَلَّدُونَ﴾ [الواقعة: ١٧] لا على ﴿أَكْوَابٍ وَ أَبَارِقٍ﴾ [الواقعة: ١٨] إذ ليس المعنى أن الولدان يطوفون عليهم بالهور، و قيل العطف على {جئات} و كأنه قيل المقربون في جئات و فأكهه و لحم طير و حور، و قيل على أكواب باعتبار المعنى إذ معنى "يطوفون عليهم و لدان مخلصون بأكواب" ينعمون بأكواب. انتهى. و ذكره الدماميني مسلماً له.

(١) فقوله: (كلهم) تأكيد ل (ذوي) وهو منصوب، فكان حقه النصب لكنه جرّ لمجاورة (الزوجات) المجرور بالإضافة. (شرح الشذور)

(٢) {شواظ} نائب فاعل، و {من نار} نعت لشواظ، و {نحاس} بالرفع - عطف على شواظ، و قرأ ابن كثير {و نحاس} بالخفض عطفًا على النار. (إعراب القرآن للدرويش)

و في الخطاب عند قول المختصر: و غسل رجله الخ أجيب عن آية ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] بأن الأرجل مخفوضة على الجوار، حكى هذا السؤال عن سيبويه و الأخفش و جماعة من الفقهاء و المفسرين، و خالفهم في ذلك المحققون، و رأوا أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف، لأن العاطف جائز بين الاسمين، و مبطل للمجاورة، و رأوا أن الحمل على ذلك حمل على شاذ ينبغي صون القرآن عنه، و قالوا الخفض في الآية إنما هو بالعطف على لفظ الرؤوس، فقليل لهم الأرجل مغسولة لا ممسوحة، فأجابوا بوجهين:

أحدهما: أن المسح هنا هو الغسل الخفيف، قال أبو علي حكى لنا من لا يتهم أن أبا زيد قال المسح: خفيف الغسل، يقال تمسحت للصلاة، و يراد به الغسل، و خصت الرجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح ليقصر في صب الماء عليها، إذ كانتا مظنة الإسراف.

و الثاني: أن المراد المسح على الخفين، و الله تعالى أعلم. انتهى. و به يظهر ما قال في المتن من توهين هذا القول. و زاد ابن هشام في شرح الشذور وقوعه في عطف البيان لأنه كالنعت.

و أما البدل فقال أبو حيان لا يحفظ من كلامهم، و سبب ذلك أنه معمول لمحذوف لا للعامل الأول على الأصح، و لذلك يجوز إظهاره إذا كان حرف حراً بالجماع فبعدت مراعاة المجاورة، و نزل منزلة جملة أخرى قاله ابن هشام.

و نفى السيرافي و ابن جني الجر على المجاورة، و تأولا قوله "خرب" على أنه صفة لـ "ضب"، ثم قال السيرافي: "خرب الجحر" منه بتنوين خرب، و رفع الجحر، ثم حذف الضمير للعلم به، ثم جيء بضمير الجحر مكانه، لتقدم ذكره فاستتر.

و قَالَ ابْنُ جَنِي: الْأَضْلُ خَرِبٌ جُحْرُهُ ثُمَّ أُنِيبَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ عَنِ الْمُضَافِ فَارْتَفَعَ وَ اسْتَتَرَ وَ يَلْزَمُهُمَا اسْتِتَارُ الضَّمِيرِ مَعَ جَرَيَانِ الصِّفَةِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ وَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ وَ إِنْ أَمِنَ اللَّبْسُ. وَ قَوْلُ السِّرَافِيِّ إِنْ هَذَا مِثْلُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبَوَاهُ لَا قَاعِدِينَ مَرْدُودٍ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَجُوزُ فِي الْوُصْفِ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ. وَ بِهَذَا يَظْهَرُ تَوْهِينُ الْمُصَنِّفِ لِلْقَوْلِ فِي النَفْيِ.

و خص قوم ذلك بالنكرة، و يرده قراءة الأعمش المتقدمة.
و خص القراء ذلك بالسَّماع، و منع القياس على ما جاء منه.

﴿ الجَوَازِمُ ﴾

[ما يجزم فعلا واحدا، أو فعلين]

[٥٧٠] ﴿بِلاَ وَ لاَ مِ الطَّلَبِ الْفِعْلُ اجْزِمَا وَلَمْ وَ لَمَّا إِن وَ إِذَا حَيْثُمَا﴾

[٥٧١] ﴿أَيَّانَ أَيَّنَ مَنْ وَ أَيِّ مَهْمَا أَنَّى مَتَى، مَا تَلَوْ إِذَا أَسْمَا^(١)﴾

(الفعل) مفعول (اجزم) المؤكد بالنون المبدل منها الألف، قدم للضرورة، و (بـ "لا") متعلق به، و فيه الحذف من الأول لدلالة الثاني أي: بلا الطلب أي: الدالة عليه احترازا من النافية و الزائدة، و لا فرق بين أن يكون الطلب نهيا نحو: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣]، أو دعاء نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، أو التماسا كقولك لمثلك: "لا تفعل كذا".

و (لام الطلب) كذلك، لكن عوض النهي الأمر نحو: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق: ٧]، و الدعاء نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، و الالتماس نحو: "ليقم زيد".

و هي مبنية على الكسر حملا على لام الجر، لاختصاصها بقبيل كهي، و لم تحمل على الداخلة على الضمير لتفتح، لأن المضارع المدخول لها شبيه بالاسم الظاهر أعني الوصف. و فتحها لغة لبني سليم. و قد تسكن بعد (الفاء، و الواو، و ثم) نحو: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَ لِيُؤْمِنُوا بِي﴾ [بقرة: ١٨٦]، ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾ [حج: ٢٩] في قراءة.

(و لَمَّا و لَمْ) معطوفتان على مدخول الباء. و تشتركان في الحرفية، و النفي، و الاختصاص بالمضارع، و جزمه، و جواز دخول همزة الاستفهام عليهما. و تفترقان في أمور مشهور ذكرها. و هذه الأربعة تجزم فعلا واحدا.

و الجوازم الباقية تجزم فعلين و هي:

١- (إِنْ) نحو: ﴿وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩].

(١) (تلو إذا) أي: الأدوات التسعة التي بعدها (أسما) بفتح الهمزة و قصره ضرورة. قوله (تلو) مبتدأ و (أسما) خبره. (المنح الحميدة)

٢- و (إذما) نحو: "إذما تقم أقم".

٣- و (حيث) كقوله:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ

و سبق في الظروف أنها للمكان في الأغلب، و قد تجيء للزمان كهذا البيت.

٤- و (أَيَّان) للزمان كقوله:

أَيَّانَ تُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ تُذَرِكِ الْأَمْنَ مِثْلًا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا

٥- و (أَيْن) للمكان نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].

٦- و (مَنْ) للعاقل نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

٧- و (أَيَّي) بحسب ما تضاف إليه نحو: ﴿أَيَّامَ الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨].

٨- و (مَهُمَا) لغير العاقل نحو: ﴿مَهُمَا تَأْتِيَا بِهِ مِنْ لَآيَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢].

٩- و (أَتَى) للمكان كقوله:

فَأُضْبِحْتَ أَتَى تَأْتِيَهَا تَسْتَجِرُ بِهَا تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ

١٠- و (مَتَى) للزمان كقوله: "متى أضع العمامة تعرفوني".

١١-^(١)

و هذه الأدوات على ضربين:

أ- منها ما هو حرف و هو اثنان: إن و إذما.

ب- و منها ما هو اسم و هو البواقي. و على هذا نبه بقوله (تلو إذما أسما) جمع اسم، فإن مفهومه

أن "إذما" و ما قبلها حرفان.

(١) و (ما) نحو: {وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ} [البقرة: ١٩٧].

إبيان أحكام ما يجزم بأدات الشرط

﴿٥٧٢﴾ وَإِنْ وَتَالِيهَا لِفَعْلَيْنِ جَزَمَ الشَّرْطُ فَالْجَزَاءُ، وَذَا الْجَوَابِ سَمَ ﴿٥٧٢﴾

﴿٥٧٣﴾ مُضَارِعَيْنِ مَاضِيَيْنِ أَوْ ذَوِي تَخَالَفٍ، وَلِيَأْتِيَا مُسْتَقْبَلَيْنِ ﴿٥٧٣﴾

المراد بـ "تالي إن": ما ذكر بعدها من الأدوات. و جملة (جزم) خبر (إن وتاليها) أفرد باعتبار ما ذكر. و اللام في (لفعلين) مقوية للعامل لتأخره. و ما ذكره من أن هذه الأدوات هي الجازمة للفعلين معا هو مذهب المحققين، و نسب السيرافي لسيبويه، و في ذلك أقوال آخر.

و يسمى أول الفعلين شرطا لتوقف ما بعده عليه. و يسمى ثانيهما جزاء، لتعليقه على ما قبله، و ترتيب مضمونه عليه. و (الشرط فالجزاء) بالخفض بدل من (فعلين). و فهم من عطف (الجزاء) بالفاء التي للترتيب أنه لا يتقدم على الشرط، فإن تقدم ما صورته صورة الجزاء فهو دليل الجزاء، و الجزاء محذوف، هذا مذهب جمهور البصريين، و سرّه أن هذه الأدوات لها صدر الكلام.

قوله (و ذا) -أي الجزاء - مبتدأ. و (الجواب) خبره، أي: يسمى بذلك، لترتيب لفظه على لفظ الشرط. و التسمية بالجزاء و الجواب حقيقة اصطلاحية. و ما أفهم كلامه من أن الجزاء جملة فعلية هو الأصل، و قد يختلف فيجيء جملة اسمية كما يأتي.

قوله (مضارعين) مفعول بمحذوف أي أعني مطلق الفعلين، و لا يكون نعتا (لفعلين)، لأن البدل لا يتقدم على النعت. و يجوز أن يقرأ (الشرط فالجزاء) بالنصب على المفعولية لمضمر، و يكون (مضارعين) نعتا اعترض بينه و بين منعوته بالجملة.

فالمضارعان نحو: ﴿وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩]. و الماضيان نحو: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨].

و المتخالفان نحو: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ [الشورى: ٢٠]. و نحو: «مَنْ يَتَّقْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ»^(١).

(١) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان برقم ٣٥، وأعادته في الصوم برقم ١٨٠٢، ١٩٠١.

و هي على هذا الترتيب في القوة لما في الأولى من ظهور تأثير الأدوات في مطلوبيها و التشاكل، و لما في الثانية من التشاكل، و لما في الثالثة من الخروج من الأضعف إلى الأقوى، لنلا يبقى الأضعف مع التأخير على آخر من، و بهذا ظهر أن تقديم الماتن صورة المضارع أحسن من عكس الخلاصة.

قوله (و ليأتيا ...) أي: الشرط و الجزاء حالة كونهما مستقبلين، فحذفت نون المثنى^(١) للضرورة، كقوله: (قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا ...) في رواية نصب الحيات، أي: القدمان، و قوله:

كَأَنَّ أَذْيِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَتَا أَوْ قَلَمَا مُحَرَّفَا

أي: قادمتان.

أو حال كونهما مستقبلي الزمان، لا اللفظ، فحذفت النون للإضافة، ثم حذف المضاف إليه، و بقي المضاف بحاله بدون الشرط المتقدم على سبيل القلة كقراءة ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [مائدة ٦٩]، أي: فلا خوف شيء عليهم.

و نبه بهذا على دفع ما يتوهم من قوله (ماضيين) و أن معناه: ماضيين بحسب الصورة، و إلا فأدوات الشرط تقلب الماضي إلى الاستقبال، و تخلص المضارع له.

و إنما لزم استقبال الفعل لأن هذه الأدوات موضوعة لتعليق أمر بغيره في الاستقبال، لكن قد يخرج اللفظ عما وضع له، و يستعمل في أعم منه.

قال الرضي: و قد تستعمل (إن) الشرطية في الماضي على أحد ثلاثة أوجه: ١- إما على أن يجوز المتكلم وقوع الجزاء، أو لا وقوعه فيه كقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيضُهُ قَدْ مِنْ قُبْلِ فَصَدَقْتُ﴾ [يوسف: ٢٦]. ٢- و إما على القطع بعدمه فيه نحو: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ﴾ [المائدة: ١١٦]. ٣- و إما على القطع بوجوده نحو: "زيد و إن كان غنيا لكنه بخيل"، و استعمالها في الماضي على خلاف وضعها. انتهى.

و ما ذهب إليه ابن الحاجب من التأويل باضمار الثبوت قال الرضي: ليس بشيء، لأن الغرض أن ذلك ثابت، فلم يعرض ثبوت الثابت، و قد سبق ما يتعلق بايضاح المسألة في مبحث إذا.

(١) أي في (مستقبلي).

[حكم رفع الجواب إذا كان الشرط ماضيا ، أو مضارعا]

[٥٧٤] ﴿ وَبَعْدَ مَاضٍ جَازٍ فِي الْجَوَابِ ضَمٌّ وَغَيْرُهُ ضَرُورَةٌ..... ﴾

إذا وقع الشرط ماضيا و الجواب مضارعا فالأصل جزم الجواب لفظا ، و يجوز رفعه ^(١) كقول زهير:وَإِنْ أَنَا خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ ^(٢)

فأطلق لقب البناء على الإعراب مجازا، و فيه أن شرط رفع المضارع تجرده من الناصب و الجازم، و هذا مدخول للجازم، و جوابه أنه قد اختلف في تخريج الرفع:

فذهب سيبويه إلى أنه على تقدير التقديم و التأخير، و جواب الشرط محذوف، و عليه فلا إشكال.

و ذهب الكوفيون و المبرد إلى أنه على تقدير الفاء، و هو خبر مبتدأ محذوف، و الجملة جواب، و عليه فلا إشكال أيضا.

و قال قوم ليس على التقديم و التأخير، و لا على حذف الفاء، بل لما لم يظهر لأدات الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضيا ضعفت عن العمل في الجواب، و عليه يتنزل الإشكال. و يجاب بأن الأدوات لما ضعفت صار المضارع كأنه مجرد من الجازم.

قوله (و غيره ضرورة) معناه: الضم ضرورة بعد غير الماضي، و هو المضارع ^(٣) كقوله:يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعُ أَخُوكَ تُضْرَعُ ^(٤)

قال ابن قاسم: نصوا على أنه ضرورة، و هو ظاهر كلام سيبويه، فإنه قال: و قد جاء في الشعر. انتهى. و وجه ذلك أن الأدوات قوية بالتأثير في لفظ الشرط، و هذا مما يؤيد التخريج الأخير في المسألة السابقة، و اختلف في تخريج هذه: فذهب المبرد إلى أنها حذف الفاء مطلقا. و فصل سيبويه بين أن يكون قبل فعل الشرط ما يطلب المضارع كأنك في البيت، فالأولى أن يكون على التقديم و التأخير، و بين ألا يكون، فالأولى أن يكون على حذف الفاء و جوز العكس.

(١) فتقول: إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمُ عَمْرُو؛ وتقول: إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُومُ عَمْرُو. (شرح ألفية)

(٢) الشاهد فيه قوله «يقول» حيث جاء جواب الشرط مضارعا مرفوعا و فعل الشرط ماضيا و هو أتاه. (محمد الغزني)

(٣) يعني: إذا كان الشرط مضارعا، و الجواب مضارعا و جب جزم الجواب نحو: إِنْ تَضْرَبُ أَضْرَبُ.

(٤) الشاهد فيه قوله «ان يصرع.... تصرع» حيث جاء جواب الشرط مضارعا مرفوعا، و فعل الشرط مضارع، و هو ضعيف. (محمد الغزني)

[أجوب الفائدة في جملة الجزاء]

[٥٧٤] وَ يَلْتَزِمُ ٥

[٥٧٥] فِيهِ إِفَادَةٌ ٥

أي: يشترط في الجزاء أن يكون مفيدا كخبر المبتدأ، فلا يجوز اتحاده بالشرط^(١). فإن دخله معنى ما يخرج به إلى الإفادة جاز، لأن الاتحاد صوري لا حقيقي حينئذ، ومنه الحديث المشهور «فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ»^(٢)، قالوا أقيم فيه السبب مقام المسبب لاشتغال المسبب أي فقد استحق الثواب العظيم، وعليه فالجزاء الحقيقي محذوف، أو "إلى" في الشرط بمعنى اللام، والثانية على معناها الأصلي أي: فمن كانت هجرته لاتباع أمرهما، وابتغاء مرضاتهما، فهجرته إليهما حقيقة، وعليه فالجواب هو المذكور. وقال سيدي أبو عبد الله بن عباد نفعا الله به في شرح الحكم: هذا من باب حصر المبتدأ في الخبر، كما تقول: زيد صديقي، أي لا صديق له غيري. انتهى.

فإن قلت: من أين جاء هذا اللزوم الذي أشار له؟ قلت: هو -و الله أعلم- من جملة أن من صدق في القصد إلى الله ورسوله جذبه الله إليه، وقربه له، وقد أشار في الحكم لهذه القاعدة بقوله: من علامات النجاح في النهايات الرجوع إلى الله في البدايات، ثم قال: من أشرقت بدايته أشرقت نهايته.

فإن قلت: هذا من جهة المعنى فما طريق الحصر من جهة اللفظ، فإن النظر به فيه تعريف الجزئين بخلاف الحديث؟ قلت: التنظير في استفادة الانحصار فقط، لا في عين الطريق المفيدة له، وطريق في الحديث الحكم على الجنس المضاف للضمير، فإن ذلك يستلزم ثبوت ذلك لكل فرد منه، وهو معنى الحصر نظير ما ذكروا في جملة الحمد له، والمعنى حينئذ: فمن كان أصل هجرته إلى الله ورسوله صارت هجرته إليهما دون غيرهما، لكن في التنظير الذي ذكره رحمه الله شيء، وهو أن معناه على ما يقتضيه الحصر "زيد إنما هو صديق لي فقط وليس صديقا لغيره"، وأما المعنى الذي ذكره فالذي يفيد أنه صديق زيد، ويحتمل أن يكون المراد في الحديث فهجرته هي الكاملة الممدوحة أخذا من تكرير نسبتها إلى الله ورسوله.

(١) فلا يجوز "إن يقيم زيد يقيم"، كما لا يجوز في الابتداء "زيد زيد". (المنح الحميدة)

(٢) رواه البخاري ومسلم.

اقتران جواب الشرط بالفاء وجواباً

[٥٧٥] ﴿..... وَفَاءٌ تَدْخُلُ إِنْ لَمْ يَصِحْ شَرْطاً. وَعَنْهَا يُبْدَلُ﴾

[٥٧٦] ﴿إِذَا بَعِثَ طَلَبِي مَا انْتَفَى﴾

يجب دخول الفاء على الجواب إذا لم يصح جعله شرطاً بفوات شرط ممّا هو معتبر في الشرط، وشرطه أن يكون فعلاً غير ماضي المعنى، متصرفاً غير انشائي، خالياً من قد، ومن حرف التنفيس، ومن أدوات نفي غير لم ولا، فما استوفى هذه الشروط صح جعله شرطاً كذا جواباً^(١).

ووجب تجرده من الفاء لظهور ارتباطه بدونها، وإن ما جاء ما ظاهره اقترانه بها أول على إضمار المبتدأ، خلافاً لابن الناطم. وما فاته شيء منها وجب اقترانه بها في غير الضرورة تصريحاً بالارتباط المقصود، وذلك كما إذا وقع جملة اسمية نحو: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَخِيرٌ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام ١٧]، وأمثلة باقي ما فقدت منه الشروط شهيرة.

قوله (وفاء تدخل) مبتدأ وخبر، والمفعول مقدّر أي: الجواب، وكذا الممرغ أي: وفاء السببية لا العطف على أصح قولين. و(شرطاً) حال من فاعل (يصح) المخفف بحذف ثاني المثليين للشعر، ومفهومه أنه إذا صح كونه شرطاً لا تدخله الفاء، بخلاف قول الخلاصة: «وإقرن بفاء حتماً»، فإنه يوهّم أنه إذا صلح جعله شرطاً لا يتحتم اقترانه بها، ولعل هذا هو الذي غر ولده حتى قال: إنه يجوز اقترانه بها.

(١) هذا معنى قوله (وفاء تدخل إن لم يصح شرطاً). وسيأتي معنى الآتي.

(٢) المواضع التي يجب فيها اقتران جواب الشرط بالفاء؛ لأنها لا تصلح أن تكون شرطاً، هي:

- أ- الجملة الاسمية نحو: إن تجتهد فأنت ناجح.
- ب- الجملة الطلبية، كالأمر، والتّهي، والاستفهام. مثال التّهي: إِنْ تُرِدِ الْجَنَّةَ فَلَا تَعْصِ اللَّهَ.
- ت- الجملة الفعلية المنفية بـ (ما، أو لن) مثال (ما).
- ث- الجملة الفعلية التي فعلها جامد، كعسى، وليس، ونعم، ويش: نحو: مَنْ يُبْ فَعَسَى أَنْ يَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ.
- ج- الجملة الفعلية المسبوقه بـ (قَدْ)، وبحرفي التنفيس (السين، وسوف) والمسبوقه بـ (كأنّما)، وهذه المواضع تكون في محل جزم جواب الشرط. أما إذا كان الجواب يصلح أن يكون شرطاً فيكون مجزوماً، ولا يجب اقترانه بالفاء، نحو: إن تجتهد تنجح. فالفعل (تنجح) يصلح أن يكون شرطاً؛ لأنه ليس واحداً من المواضع السابقة، ونحو: إن تجتهد تَلِلِ الجائزة. (شرح ألفية)

[وقوع إذا الفجائية موقع الفاء]

و قد تَخْلِفُ هذه الفاء في الربط "إذا" الفجائية ^(١) نحو: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، بشرط [الآتي]:

- ١- أن يكون الجواب جملة اسمية غير طلبية احترازا من نحو "إن عصى زيد فويل له".
 - ٢- ولا منفية احترازا من نحو: "إن قام زيد فما عمرو قائم".
 - ٣- ولا مصدرية بـ (إن) احترازا من نحو: "إن قام زيد فإنَّ عمرا قائم".
- و لم يحتج المصنف إلى التصريح بالشرط الأول اتكالا على ما اشتهر من أن إذا الفجائية لا تدخل إلا على الأسماء إلا أنه كان من حقه أن يذكر أنها الفجائية، وبقي عليه الشرط الرابع، وأشار في الخلاصة إلى الشروط بالمثال على عادته.

[حكم الفعل الواقع بعد جواب الشرط]

- ٥٧٦ ﴿..... وَالْفِعْلُ يَنْلُوهُ بِوَإِ وَ بِفَا﴾
- ٥٧٧ ﴿..... ثَلَّثَ﴾

(الفعل) مفعول بـ (ثَلَّثَ) بصيغة الأمر، و جملة (يتلوه) حال من الفعل، و الضمير للجزاء.

و المعنى: أنه إذا جاء بعد الجزاء فعل و اقترن بالواو و الفاء فإنه تجوز فيه أوجه ثلاثة:

- ١- جزمه بالعطف على اللفظ إن كان الجزاء مضارعا، و على المحل إن لم يكن كذلك.
- ٢- و نصبه بأن مضمرة وجوبا، لأن مضمون الجزاء لما لم يتحقق وقوعه أشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام.

٣- و رفعه على الاستئناف. و قد قرئ بالأوجه الثلاثة في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ﴾ ^(٢) [البقرة: ٢٨٤]. و في قوله: ﴿وَإِنْ تُخْفُوها وَ تُؤْتُوها الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَ يُكْفِّرْ﴾ [البقرة: ٢٧٨].

(١) هذا معنى قول الناظم (و عنها يبدل إذا)، و أشار إلى شرطها بقوله (بغير طلبي ما انتفى).

(٢) بجزم (يغفر) و نصبه و رفعه، فالجزم عطفًا على الجواب و النصب بإضمار (أن) و الرفع على الاستئناف. (شرح شذور الذهب)

[حكم الفعل الواقع بين الشرط ، والجواب]

[٥٧٧] وَ تَالِي الْفَا أَوْ الْوَائِ وَسَطُ الْجُمْلَتَيْنِ انْصَبَهُ وَ اجْزَمَهُ فَقَطْ ^(١)

(و تالي الفا أو الواو) مبتدأ، أو منصوب بمضمر، و هو أرجح، و (وَسَطُ) ظرف مضاف للجملتين.

و تحرز بقوله (فقط) عن الرفع، فإنه يمتنع لعدم صحة الاستئناف قبل تمام الجزاء. و فيه أنه وإن امتنع الاستئناف يصح الاعتراض. و من شواهد النصب قوله: (وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا، وَيَخْضَعْ، نُؤْوِهِ ^(٢)).

[حكم حذف الجواب ، و حكم حذف الشرط]

[٥٧٨] وَمَا مِنْ الْجَزَاءِ وَالشَّرْطِ عَرِفٌ يُحْذَفُ

أي: يجوز حذف ما علم من شرط كقوله: (...) وَالْأَيُّغُلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ ^(٣)، و جواب ^(٤) كقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ ﴾ [الأنعام: ٣٥] أي: فافعل.

و قد يحذفان معا كقوله:

[قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ ^(٥)

أي: وإن كان فقيرا معدما فإني. قوله (يحذف) مجزوم على أنه جواب (ما).

(١) إذا وقع بين الشرط ، والجواب فعل مضارع مقرون بالفاء ، أو الواو جاز نصبه ، وجزمه . فالجزم على العطف ، نحو: إِنْ تَقَى اللَّهَ وَتَصَبَّرْ فَإِنَّ لَكَ الْجَنَّةَ . ويجوز (وتصبر) بالنصب بأن مضمرة (ولايجوز الرفع على الاستئناف) لأنه لا يصح الاستئناف قبل الجواب . (شرح ألفية)

(٢) الشاهد فيه قوله: (يخضع) حيث إنه منصوب و قد توسط بين فعل الشرط و جوابه، و الواو هنا للمعية، و يجوز جزم الفعل أيضا. (محمد الكزني)

(٣) الشاهد: إِلَّا يَعْلُ، فَقَدْ حَذَفَ الشَّاعِرُ فِعْلَ الشَّرْطِ، وَذَكَرَ الْجَوَابَ (يَعْلُ) وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّرْطَ مَفْهُومٌ مِنَ الْكَلَامِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَإِلَّا تَطَلَّقَهَا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامَ . (شرح ألفية)

(٤) نحو: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ، فَحُذِفَ الْجَوَابُ لِدَلَالَةِ (أَنْتَ ظَالِمٌ) عَلَيْهِ وَالتَّقْدِيرُ: إِنْ فَعَلْتَ فَأَنْتَ ظَالِمٌ. (شرح ألفية)

(٥) هذا البيت غير موجود في النسخة.

اجتماع الشرط و القسم و بيان حكم جوابيهما

﴿٥٧٨﴾ وَ مَا أَخْزَ جَوَابُهُ حُذِفَ ﴿٥﴾

﴿٥٧٩﴾ مِنْ قَسَمٍ وَ الشَّرْطِ ^(١) لَكِنْ إِنْ سَبَقَ مُبْتَدَأُ فَالشَّرْطُ بِالذِّكْرِ أَحَقُّ ^(٢) ﴿٥﴾

و إذا اجتمع الشرط و القسم استغنى بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر ^(٣) نحو: ﴿قُلْ لَنْ يَجْتَمَعَ النَّاسُ وَ الْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ ^(٤) [الاسراء: ٨٧]، ما لم يتقدمهما ما يحتاج للخبر فيرجح الشرط سواء تقدم أو تأخر ^(٥) نحو: "زيد و الله إن يقيم أقم"، لأن المبتدأ محتاج إلى عمدة يخبر بها عنه، و الشرط مقصود لذاته، بخلاف القسم، فإنه إنما جيء به لتحقيق جوابه.

قوله (أخز) بسكون الزاء للضرورة، و (من قسم و الشرط) بيان لـ (ما آخر)، و جملة (جوابه حذف) جواب ما حذفت منه الفاء ضرورة. و قوله (مبتدأ) يعني في الحال أو الأصل ليدخل اسم كان و نحوه.

(١) (و ما) مبتدأ أي: الذي (آخر) بالسكون ضرورة (جوابه) مبتدأ ثانٍ لا نائب فاعل "آخر" بل هو ضمير عائد على "ما" (حذف) خبر الثاني، و هما خبر الأول (من قسم و الشرط) بيان لما. (المنح الحميدة)

(٢) إذا اجتمع الشرط، و القسم و تقدّم عليهما ما يحتاج إلى خبر كالمبتدأ، أو التواسخ فالأرجح أن يكون الجواب للشرط مطلقاً (أي: سواء تقدّم، أو تأخر) و يحذف جواب القسم؛ فتقول: زيد إن نجح و الله أكرمه؛ و تقول: زيد و الله إن نجح أكرمه؛ و تحذف جواب الشرط (إن) و تحذف جواب القسم؛ وذلك بسبب تقدّم المبتدأ (زيد) عليهما. (شرح ألفية)

(٣) فتقول: إن قام زيد و الله يقيم عمرو، فحذف جواب القسم؛ لأن القسم متأخر، و دلّ عليه جواب الشرط المجزوم (يقيم). و تقول: و الله إن يقيم زيد ليقوم عمرو، فحذف جواب الشرط؛ لأن الشرط متأخر، و دلّ عليه جواب القسم المؤكّد باللام (ليقوم) فالجواب إذاً يكون للمتقدّم منهما، أما المتأخر فيحذف جوابه. هذا الحكم إذا لم يتقدّم على الشرط، و القسم ما يحتاج إلى خبر. (شرح ألفية)

(٤) فجملة (لا يأتون) جواب القسم المدلول عليه باللام، لأن التقدير "و الله لن يجتمع". و جواب الشرط محذوف، دلّ عليه جواب القسم. (جامع الدروس العربية)

(٥) أشار إلى هذا بقوله (لكن إن سبق مبتدأ فالشرط بالذكر أحق).

[حكم الجواب إذا اجتمع شرطان]

٥٨٠] وَإِنْ أَتَى شَرْطَانِ فَالْجَوَابُ لِسَابِقٍ، هَذَا هُوَ الصَّوَابُ ٥

إذا توالى شرطان فإما أن يكون ذلك بغير عطف، وإما أن يكون بالعطف، فالأول يكون الجواب فيه للأول^(١)، والشرط الثاني مقيدا للأول كتقييده بالحال كقول الشاعر:

إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا مِنْهَا مَعَاوِلَ عِزٍّ زَانَهَا كَرَمٌ^(٢)

وقيل غير هذا مما ستعرفه. ومنه قول الفقهاء في أمثلة تعليق الطلاق: "إِنْ أَكَلْتُ إِنْ شَرِبْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ" وقد اختلفوا في الحكم فيها.

قال ابن هشام في الحواشي: مسألة: إذا تكررت الشروط مثل "إِنْ أَعْطَيْتَكَ إِنْ وَعَدْتُكَ إِنْ سَأَلْتَنِي فَعَبْدِي حُرٌّ" زعم الفراء أنه سأل الفقهاء فاختلفوا عليه: فقال بعضهم: يعتق إذا وقعت الشروط مرتبة كترتيبها في الذكر. وقيل بشرط انعكاس الترتيب. وقيل يعتق مطلقا. وقيل بوقوع أي شرط كان. واختار الفراء الثاني، وجهه أنه يكون "فعبدي حر" جوابا في المعنى للأول، فيكون في النية إلى جانبه، ويكون ذلك جواب الثاني، فيكون في النية بعده، ويكون هذه المجموع جواب الثالث، فيكون في النية بعده أيضا، ويعني بهذا الكلام الدلالة على الجواب كما في "أَنْتِ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ" لا أن المتقدم نفسه هو الجواب.

وأما صاحب المذهب الأول فإنه جعل "فعبدي حر" جوابا للأخير، وهو جوابه جواب الثاني على حذف الفاء، وهكذا، وهو خطأ، لأن حذف الفاء مخصوص بالضرورة، فلا يخرج عليه الكلام. وصاحب الثالث جعل "فعبدي حر" جوابا للأخير، ويكون ذلك الشرط جوابا للشرط الأول، ويكون المتوسط قد حذف جوابه، لدلالة ما قبله عليه، وفي هذا أيضا حذف الفاء من الثالث الواقع جوابا للأول.

(١) ويحذف جواب ما بعده أي الشرط الثاني - لدلالة الأول وجوابه عليه، لقيامه مقام ما لا جواب له وهو الحال، لأن الثاني مقيد للأول كتقييده بحال موقعه. (المنح الحميدة)
- ونحو: "إِنْ دَخَلْتَ دَارَ فُلَانٍ إِنْ تَكَلَّمْتَ مَعَهُ فَأَنْتِ طَالِقٌ".

(٢) الشاهد فيه (إِنْ تَسْتَغِيثُوا... إِنْ تَذْعَرُوا تَجِدُوا) حيث اكتفى بجواب الشرط الأول فـ «تجدوا» جواب «ان تستغيثوا» و «ان تذعروا» لا يحتاج إلى الجواب لانه مقيد للأول، والتقدير «ان تستغيثوا بنا معذورين تجدوا». (محمد الكزني)

و صاحب الأخير يجعل جواب كل من الشرطين محذوفا لدلالة ما قبله عليه، و يرده أنه جعل الدليل بعد.
و اعلم أن مذهب الفراء لا يتمشى في نحو "إن تزوجتك إن ولدت لي غلاما إن ارضعته فعبدني حر".
قال بعضهم فيجب هنا تقدير الفاء في الثاني و الثالث. و قلت لا يجب بل يجب ترتيب هذا الكلام ترتيبا
يمشي على ما قال الفراء.

و اقتصر في المغني و كذا ابن مالك في التسهيل على رأي الفراء، و هو أن الجواب للأول، و هو و
جوابه دليل جواب الثاني. قال في المغني: و لكنهم جعلوا من توالي الشرطين قوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَّقِعْكُمْ
نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]، و فيه نظر، إذ لم يتوال في
الآية شرطان و بعدهما جواب، و إنما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الأول، فينبغي
أن يقدر إلى جانبه، و يكون الأصل: إن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي إن كان الله يريد أن
يغويكم، و اما ان يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدما بعد ذلك مقدما إلى جانب الشرط الأول
فلا وجه له. انتهى.

و نقل الدماميني كلام المغني، و قال بعده: فإذا تقرر ما تقدم اتضح لك قول الشافعية: إنها لا تطلق في
مثل "إن أكلت إن شربت فأنت طالق" حتى يقدم فعل ما هو مؤخر في اللفظ و يؤخر فعل ما هو مقدم فيه.
و دخل ابن الحاجب على ابن خلكان لأداء شهادة فسأله عنها قال ابن خلكان: فأجابني بجواب
مختصر ثم ذهب و أرسل إلي بجواب حسن كتبه، قال الدماميني: و حاصله أنه وجد في هذه الصورة
شرطان و ليس فيهما ما يصلح للجواب إلا شيء واحد، فلا يخلو إما أن يجعل جواب لهما معا و لا
سبيل إليه لما يلزم عليه من اجتماع عاملين على معمول واحد، و إما أن يجعل جوابا لواحد منهما، و لا
سبيل إليه لما يلزم من الاتيان بما لا دخل له في الكلام، و ترك ما له دخل فيه و هو بحث، و إما أن يجعل
جوابا للثاني دون الأول و لا سبيل إليه، لأنه يلزم أن يكون الثاني و جوابه جوابا للأول، و حينئذ يلزم
الاتيان بالفاء الرابطة، و لا فاء، فتعين القسم الرابع، و هو أن يكون جوابا للأول، و هو و جوابه دليل
جواب الثاني، و الأصل: إن شربت فإن أكلت فأنت طالق، و هو لو قال هذا الكلام لم تطلق إلا بأن
شربت ثم تأكل.

قال الدماميني: وإنما قصد بهذا الجواب توجيه مذهب الشافعي وإلا فلا يخفى عليه أن مذهب إمامه مالك أنها تطلق سواء أتت بالشرطين مرتبين كما هو في اللفظ أو عكست الترتيب، وبعض أصحابنا يوجه ذلك بأنه على حذف واو العطف كقوله:

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَغْرِسُ الْوَدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

قلت: ولا أدري وجه اشتراط المذهبين فعلها لمجموع الأمرين في وقوع الطلاق مع أنه يمكن أن يكون جواب الأول محذوفا مدلولاً عليه بجواب الثاني، وغاية ما فيه حذف الجواب لقرينة، ولا محذور فيه بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف، والفصل بين الشرط الأول وجوابه بالشرط الثاني، فتأمل. انتهى.

قلت: تقدم رد ابن هشام لهذا بقوله: إن صاحبه جعل الدليل بعد. إهـ لكن فيه نظر ظاهر، لأن الحذف من الأول لدلالة الثاني غير عزيز في كلامهم، وإن كان العكس أكثر، والذي يظهر لي في توجيه امتناعه أنه لو كان من حذف جواب أحد الشرطين لدلالة الآخر لكان الشرطان معا مرادين في تعليق الجواب على كل منهما بانفراده، وذلك إنما يفهم من عطف أحد الشرطين على الآخر، وادعاء أنه على تقدير الواو يحتاج إلى قرينة قوية في مثل هذا الموضع الذي فيه إلزام هذا الحكم الصعب، ولي فيما اختاروه من رأي الفراء نظر فإن ما أرادوه من المعنى لا يتأدى بما جعلوا طريقاً إليه من الوجه الصناعي، لأن جعل الأول وجوابه دليل جواب الثاني يقتضي أن تعليق الجواب على الأول هو الشروط بالثاني، إذ التعليق هو مضمون الشرط وجوابه، والذي أرادوه هو تعليق الطلاق على وقوع أمرين على وجه خاص، أي بأن يعقب أحدهما وهو الأكل الآخر وهو الشرب، وهذا المعنى إنما يتأدى بشرط واحد مركب عطف جزئيه بحرف مرتب، فيقال: إن شربت فأكلت فأنت طالق لا بشرطين علق مضمون أحدهما مع جوابه على الآخر.

وأيضاً فما ذهبوا إليه من انعكاس الترتيب مخالف لظاهر اللفظ، وموقع في فصل الأول من جوابه بالثاني، وهو كالهينة والقطع، لأن الشرط الثاني طالب للجواب المتصل به فجعله لغيره المنفصل عنه فيه من البعد ما فيه، وأيضاً فدلّيل جواب الثاني بعضه تقدم وبعضه تأخر، وذلك موجب لتشيت النظر الموجب لصعوبة فهم المعنى.

و أيضا فلم غلب الشرط المتقدم على الجواب المتأخر، و حكم للمجموع بأنه دليل الجواب، و تجرد من الفاء مع أن العكس أولى، إذ الجواب محط الفائدة، فتبين بهذا بطلان الأوجه المتقدمة كلها، و تعين ما صدرنا به أولا، و هو أن يكون الشرط الثاني حالا، و المعنى: إن أكلت حال كونك شاربة فانت طالق. و به يظهر وجه ما قاله إمامنا مالك رضي الله عنه في المسألة،

فإن قلت: قد ذكر الشيخ يسن عن الشيخ حمدان أن الشيخ قرشي المغربي التونسي شيخ الجماعة لما قدم من بلاد الرّوم إلى مصر المحروسة اجتمعت عليه الفضلاء من كل جانب قال: اشتراط تقديم الشرط الثاني على الأول انفرد به الشافعي، و لم يذهب إليه أحد من الأصوليين، و لا من أهل اللغة، بل كلام العرب صافح بالرد عليه من ذلك ما قاله الشاعر: (إن تستغيثوا بنا إن تذرعوا تجدوا ...)، قال الشيخ حمدان: فأقره أرباب المجلس حتى الشافعية فاتدبت إليه، و أنا أصغر القوم إذ ذاك و قلت: يا مولانا هذا شاهد للشافعي، لأن الاستغاثة لا تكون إلا بعد الذعر، فاشهرني القوم، و قالوا: أنت ترد على الشيخ، و هذا منك سوء أدب، ما طرق الشيخ هيئة، ثم رفع رأسه و قال لهم: الحق معه، فرجع القوم. انتهى. قلت: و إن كان سببا للاستغاثة فهو ثابت معها، و السببية لا تقتضي انقطاع السبب و عدم امتداده حين ثبوت السبب بل تقدم في المفعول له أنه يجب اجتماعه مع معلله في الوقت، و الحالية لا تقتضي إلا مطلق المقارنة الصادق بتقدم ثبوت القيد، و بتقدم ثبوت الحال تقول: جاءني زيد راكبا في قراءة العلم و إن كانت الرغبة متقدمة في الحصول على المجيء، لأنها مسببة، و مثل هذا يجري في كلام المغني في آية ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي﴾ [هود: ٣٤].

و من أمثلة المسألة نحو: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ، فَرَوْحٌ وَ رَيْحَانٌ﴾ [الواقعة: ٨٨]، خلافا لابن هشام في قوله الفاء مؤخرة من تقديم، و الأصل: فأما فإن كان من المقربين فجزائه فروح. و إن كان توالي الشرطين بعطف:

فإن لم تعد الأدوات نحو ﴿وَ إِنْ تُؤْمِنُوا وَ تَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦] فالجواب لهما. و إن أعيدت: فإن كان العطف بالواو فالجواب لهما، و إن كان بـ "أو" فالجواب لأحدهما. و إن كان بالفاء فنصوا على أن الجواب للثاني، و الثاني و جوابه جواب الأول، و فيه نظر، لأن الفاء تخرج حينئذ عن معنى العطف.

[حذف الشرط و الجزاء]

٥٨١] ﴿ وَ الشَّرْطُ وَ الْجَزَاءُ يُحذفَانِ مَعَ إِنَّ ﴾
تقدم مثال حذفهما^(١)، و استفيد من هنا أن ذلك خاص بـ "إِنَّ"، قال أبو حيان: و لا يعرف ذلك في غيرها، و لا يختص ذلك معها بالضرورة، خلافا لابن عصفور، و تبعه في التسهيل.

[حذف أداة الشرط]

٥٨١] ﴿ وَ الْأَدَاتُ حَذْفُهَا هُنَا امْتَنَعَ ﴾
و أما حذف أدوات الشرط فلا يجوز ذلك لا في "إِنَّ"^(٢) و لا في غيرها، كما لم يجوز حذف شيء من حروف الجر و لا حروف الجزم.

[صدارة أداة الشرط]

٥٨٢] ﴿ وَ لِأَدَاةِ الشَّرْطِ صَدْرٌ، فَالْأَصَحُّ تَأْخِيرُهَا لَوْ عَنْ جَزَاءٍ لَمْ يُبَيَّحْ ﴾
ذهب البصريون إلى أن أدوات الشرط لها صدر الكلام، فلا يجوز أن تتأخر عن الشرط، و لا عن الجواب وحده، خلافا للكوفيين، و المبرّد في الثانية.
و لا يقدح في صدريتها تخطي العامل لها في نحو "زيد إن جاء أكرمه" لأن ذلك جائز في العمل المحلي مع أدوات الصدر نحو: (أَمْ الْخَلِيسُ لِعَجُوزٍ ...) على أن الأصل: لهي عجوز، و نحو: ﴿ وَ لَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ [البقرة: ١٠٢].

قوله (صدر) مبتدأ، خبره الظرف، و (الأصح) مبتدأ أول، و (تأخيرها) ثان، و (لم يبيح) خبر الثاني، و الجملة خبر الأول، و الرابط مقدر، أي: لم يبيح فيه أي في القول الأصح و لو عن الجزاء وحده، و إن وجد نحو: "هو ظالم إن فعل" فالمقدم دليل الجواب لا عينه، و الكوفيون يقولون المتقدم هو الجواب.

(١) في بيت ٥٧٨ . + نحو: أنت ظالمٌ إن فعلت، فحذف الجواب لدلالة (أنت ظالم) عليه، والتقدير: إن فعلت فأنت ظالمٌ. (شرح ألفية)

(٢) فلا يقال: تضرب تضرب، بحذف إن.

[إعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام]

- ١٥٨٣] * وَ مُطْلَقاً تُعْرَبُ لِلزَّمَانِ تَجِيءُ أَوْ الْأَخْدَاتِ وَالْمَكَانِ *
 ١٥٨٤] * وَإِنْ تَلَاهَا لَازِمٌ فَمُبْتَدَأٌ وَالْخَبَرُ الشَّرْطُ عَلَى مَا اعْتُمِدَا *
 ١٥٨٥] * أَوْ مُتَعَدٌّ فَهِيَ مَفْعُولٌ بِهِ كَذَاكَ الْإِسْتِفْهَامُ، فَاحْفَظْ تَنْبِيهِ *
 أسماء الشرط مبنية لفظاً، لتضمنها معنى "إن"، سوى "أي"، فإنها معربة لفظاً، لملازمتها الإضافة، و أخواتها و إن بنيت لفظاً فهي معرفة محلاً مطلقاً أي: سواء ما هو منها للزمان، أو للمكان، أو غيرهما، هذا معنى قوله (و مطلقاً تعرب).

و قوله (للزمان) متعلق بـ (تجيء) أي: الأدوات، فتنصب على الظرفية الزمانية كمتى. (أو الاحداث) فتنصب على المفعولية المطلقة نحو: "ما شئت فقم" أي: أي قيام، و قد سبق في باب المفعول المطلق أن "ما" الشرطية تنوب عن المصدر. (و المكان) فتنصب على الظرفية المكانية كآين، و الواو بمعنى أو.

و إن لم تكن عبارة عن زمان و لا مكان و لا حدث فإن كان الفعل الموالي لها لازماً نحو "من يقيم أقم معه" فهي مبتدأ^(١).

و إذا وقع اسم الشرط فهل خبره الشرط وحده؟، لأنه اسم تام، و فعل الشرط مشتمل على ضميره، أو الجواب؟ لأن الفائدة به تمت، و لالتزامهم عود ضمير منه على الأصح أو مجموعهما، لأن قولك "من يقيم أقم معه" بمنزلة قولك: كل من الناس إن يقيم أقم معه، صَحَّحَ في المغني الأول قال: و توقف الفائدة على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية، و ارتضاه المصنف، و إليه أشار بقوله (... على ما اعتمدا).

و اعلم أنا إذا قلنا: الخبر، الجواب كانت الجملة في نحو "من يأتيني فإني أكرمه" في محل رفع، و جزم باعتبارين، كما قال الدماميني.

(١) هذا معنى قوله (و إن تلاها لازم فمبتدأ).

وإن كان الفعل الموالي لها متعديا فإن كان له مفعول غيرها فهي مبتدأ^(١) نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]، وبهذا يقيد المتن، وإلا فإن وقع على ضميرها نحو: "من أكرمه أكرمه" صح فيه الابتداء والنصب على الاشتغال، وإلا فهي مفعول به نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وهذا كله إن لم يكن العامل حرف جر أو مضافا، وإلا كانت في محل جر نحو: "بمن تمرر أمرر" و "غلام من تكرم أكرم"، ولا يتقدم عليها من العوامل سواهما.

وإعراب أسماء الاستفهام كإعراب أسماء الشروط^(٢)، ف"متى وأيان وأين" ظروف. ونحو: ﴿أَيُّ مُنْقَلَبٍ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] مفعول مطلق، لأنها بمعنى: أي انقلاب. ومن في نحو "من قام ومن أكرم زيدا" مبتدأ. وفي نحو "من أكرمت" مفعول به. و "من أكرمه" محتملة للابتدائية والاشتغال. وفي نحو "من أب لك" مبتدأ. و "من زيد" قولان بالابتدائية والخبرية، وهذان الفرعان لا يعقلان في أسماء الشروط، وهذا معنى الشطر الأخير.

قوله (تَنْبِيْهُ) مضارع تَبَّه بالتخفيف ينبه إذا صار نبيها.

ومن قوله (وإن أتى شرطان) إلى هنا فوائد نفيسة زائدة على الخلاصة.

(١) هذا معنى قوله (أو متعد فهي مفعول به).

(٢) هذا معنى قوله (كذلك الاستفهام).

﴿ مَسْأَلَةٌ ﴾

[الو الشرطية وأقسامها]

﴿ ٥٨٦ ﴾ لَوْ حَرَفُ شَرْطٍ فِي الْمُضِيِّ وَيَنْتَقِلُ لَهُ مُضَارِعٌ تَلَاها، وَيَقِلُّ ﴿

﴿ ٥٨٧ ﴾ مُسْتَقْبَلٌ مَعْنَى ﴿

للنحاة في "لو" الشرطية عبارات تكلموا عليها، و لنقصر على عبارة إمام الجماعة سيبويه رحمه الله قال: «إنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره»، و الذي أفهمه من هذه العبارة أنها موضوعة للدلالة على تعليل امتناع وقوع أمر بامتناع أمر غيره، فاللام متعلقة بحرف، لما فيه من معنى الوضع المفهوم من مثل هذه العبارة، و ليس مدخولها هو مدلول "لو"، لأن ما واقعة على الجواب و لا معنى لدلالة "لو" على معناه، لكن العبارة مفيدة لامتناع الجواب، و إن امتناعه لامتناع الشرط، فتأول بقرينة على حذف مضافين، و متعلق أولهما أخيرا لتعليل امتناع ما كان سيقع لا لوقوع غيره بعدم وقوع ذلك الغير، و هذا معنى قول التفتازاني: إنها للدلالة على انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول، و راجع وجدانك مع التثبة فيما إذا قيل لك: لم لم تعط زيدا؟ فقلت: لو جاءني لأعطيته، لتفهم أن تعليل امتناع الاعطاء بامتناع المجيء هو روح معناها، و عليه مدارها، و لأجله جيء بها، فهو مدلولها المطابقي، و تدل مع ذلك بالالتزام على أمرين: أحدهما: نفس امتناع الثاني و الأول. و ثانيهما: اعتبار ثبوت الأول شرطا لثبوت الثاني فيما مضى. و لا يغرنك قولهم: إنها حرف شرط حتى تتوهم منه أن الشرط هو مدلولها المطابقي، و إن شئت ذوق هذا فانظر إلى ما يسبق لذهنك في المثال المتقدم هل التعليل المذكور أو كون الأول باعتبار وقوعا شرطا لوقوع الثاني، و أول المعنيين أقوى قصدا، و أشد إرادة بـ "لو"، و تتبع نظائره و راجع ما تقدم في مبحث إذا من توجيه مضي شرطها.

و قول الدماميني في شرح التسهيل: الذي يتبادر من معنى كلام الإمام أن "لو" تدل بالمطابقة على أن وقوع الثاني كان بسبب تقدير وقوع الأول فيه نظر يظهر لك وجهه ممّا تقدم.

و كذا قوله: مدلول عبارة الإمام عند التحقيق أن "لو" لما لم يقع في الماضي، و لكنه كان في الماضي متوقعا لوقوع غيره لا تحقيق فيه، لما علمت من امتناع حمل العبارة على ظاهرها، و لأنه لا يجب أن يكون الثاني متوقعا، لأن الانتفائين قد يكونان معلومين، لكن جعلت علة أحدهما و هي بحيث يراد

الاطلاع عليها كما في المثال السابق، وقد يعلم الثاني فقط، فيبين بـ "لو" الأول، وأنه علة الثاني، كما إذا قيل: هل جاء زيد؟ فتقول: لو جاء لرأيت، وقد يجهلان معا فيبينان، ويبين أن الأول علة الثاني كما في نحو: لو جاء زيد لأكرمته، تقوله لمن لا علم له بمجيء زيد، ولا عدمه ولا بإكرامه ولا عدمه، هذا بالنسبة للمخاطب، وأما المتكلم فقد لا يكون زيد خطر بباله أصلا، فتقول لم لم تعطه؟ فيقول: لو جاء لأعطيته، وإنما يتوهم التوقع من قصر النظر على قوله: لما كان سيقع، والكلام بآخره فالمعنى: لما "لو" وقع غيره لوقع هو، وهذا المعنى لا يقتضي توقعا. وقوله: السين تدل على التوقع فيه أن دلالتها عليه مخصوصة بما إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه على أن التعويل في ذلك على القرينة، وصریح قول الإمام: كان سيقع لوقوع غيره عدم وقوعهما معا، وأن عدم وقوع الأول هو علة عدم وقوع الثاني، وهو معنى قول غيره: حرف امتناع لا امتناع، وتحقيقه ما تقدم في عبارة التفتازاني من أنها جيء بها لإفادة التعليل لا للاستدلال، وبه يجاب عن اعتراض ابن الحاجب، وبهذا يظهر لك أن اللام في عبارة الإمام للتعليل.

و قال في المغني: قد يقال في عبارة سيبويه إشكال ونقص، أما الإشكال فلأن اللام في الظاهر للتعليل وذلك فاسد، فإن عدم بقاء الكلمات ليس معللا بما ﴿فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ [لقمان: ٢٧] وما بعده بل بأن صفاته تعالى لا نهاية لها، ومثله يقال في آية: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّهُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ١٠٠]، ونظائرهما، والجواب أن اللام للتوقيت مثلها في ﴿لَا يُجَلِّيْهَا لَوُفَّتِهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧] أي: لأن الثاني ثبت عند ثبوت الأول. وأما النقص فلأنه لا يدل على أنها دالة على امتناع شرطها والجواب بأنه مفهوم من قوله "كان سيقع" فإنه دليل على أنه لم يقع. انتهى.

قلت: ما اعترضه به التعليل استعمال آخر لـ "لو" ليس الكلام فيه.

قال في المطول: فإن قيل: لا يصح ما ذكر من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو (نعم العبد صهيبي) ثم قرر ذلك، ثم قال: قلنا قد تستعمل "لو" للدلالة على أن الجزاء لازم الوجود في جميع الأزمنة في قصد المتكلم، وذلك إذا كان الشرط ممّا يستبعد استلزامه للجزاء، ويكون نقيض الشرط أنسب وأليق باستلزام ذلك الجزاء، فيلزم حينئذ استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه. انتهى المراد منه. وما أجاب به عن النقص يقتضي أن قوله: ما كان سيقع هو الشرط، وهو نقيض قوله: في

الجواب الأول أي: ان الثاني ثبت عند ثبوت الأول، وكذا إيراد السؤال الأول يقتضي أن ما واقعة على الجواب.

فإن قلت: يمكن حمل كلامه في الجواب الثاني على أن ما واقعة على الجواب، ويستفاد امتناع الشرط من امتناعه. قلت: إنما يأتي ذلك على قول ابن الحاجب أن الأول هو الذي امتنع لامتناع الثاني، وقد علمت رده، وأيضاً صاحب المغني لم يرتضه، وأيضاً فإنه لم يجعل اللام للتعليل كما تقدم، فليس في الكلام طريق لتعدي الامتناع حينئذ.

و بعد كتبي لهذا رأيت لابن هشام ما نصه: عبارة الإمام ناقصة الدلالة على عدم الوقوع، قيل مستفاد من "كان سيقع" فدل على عدم الوقوع قلنا إن صح فهي فاسدة، لأن الذي كان سيقع هو الجواب. انتهى. وقد عرفت الجواب عن الإمام.

قال الدماميني: وأتى بكان احترازاً عن إن، وأتى بالسين لأنه لو أتى بالمضارع مجرداً عنها احتمل أن يكون واقعا في الماضي، وليس مضمون لو كذلك.

و قد ظهر أن قوله في المتن كالخلاصة (لو حرف شرط في الماضي) معناه: أن لو تفيد شرطية مدخولها في الماضي لما بعده أي: أنه كان شرطاً عند المتكلم فيه مع احتمال بقاء الشرطية وعدمها فإن دلالتها على ذلك لزومية - والله تعالى أعلم -.

وإذا جاء المضارع بعدها فإنه يؤول بالماضي كقوله:

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا خَرُّوا لِعِزَّةِ رُكَّعَا وَسَجُّودَا

أي: لو سمعوا، وهذا معنى قوله (و ينتقل ...)، وفي إثباته بها هنا تكييت على الخلاصة فإنها آخرته عن محله .

[و يقل مستقبل معني]: و قد تجيء [لو] للشرط في المستقبل كقوله:

وَلَوْ أَنَّ لِيَ الْإِخْلَاقَ سَلَّمْتُ عَلَيَّ وَ دُونِي تُرْبَةً وَ صَفَائِحُ
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ أَوْ زَقَى إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ

و أنكر ابن الحاج في نقده على المغرب مجيء "لو" للتعليل في المستقبل ورد عليه.

[اختصاص لو الشرطية]

[٥٨٧] ﴿..... وَبِالْفِعْلِ تَخَصَّ وَأَنْ مُبْتَدَأً لَدَى عَمَرُو بِنَصَّ﴾

أي: هي (أي "لو") مثل إن الشرطية في الاختصاص بالفعل، فلا تدخل على غيره، ويستثنى من ذلك أَنْ و صلتها، فيجوز دخولها عليهما نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾ [الحجرات ٥]، و هي و صلتها عند عمرو (و هو سيبويه) مبتدأ لا يحتاج إلى خبر، لاشتغال صلتها على المسند و المسند إليه.

و قيل: الخبر محذوف: ثم قيل: يقدر مقدما أي: و لو ثبت صبرهم. و قيل مؤخرا. و ذهب الزجاج و المبرد و الكوفيون إلى أن "أَنْ و صلتها" في محل رفع على الفاعلية بفعل مقدر أي: و لو ثبت أنهم صبروا، و رجح بأن فيه إبقاء "لو" على الاختصاص بالفعل. و نائب فاعل (تَخَصَّ) ضمير لو، و (أَنَّ) عطف على (الفعل). و (مبتدأ) حال من (أَنْ)، و (لدى) متعلق به، و كذا (بِنَصَّ).

[حكم جواب "لو" الشرطية]

[٥٨٨] ﴿جَوَابُهَا فِعْلٌ بِلَمْ أَوْ مُبْتَدَأٌ مَاضٍ بِلَامٍ أَوْ بِمَا عَارِ أَتَى﴾

هذه مسألة أكيدة زادها على الخلاصة و هي بيان حكم جواب "لو"، فذكر أنه:

- ١- يكون مضارعا منفيا بلم نحو: "لو لم يَخَفِ الله لم يَغْصِه".
- ٢- و يكون ماضيا مثبتا، و الغالب اقترانه باللام نحو: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ﴾ [الواقعة: ٦٥] و من تجرده منها ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ أَجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠].
- ٣- و يكون ماضيا منفيا بـ "ما"، و الغالب تجرده من اللام نحو: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]، و من اقترانه بها قوله: (وَلَوْ نَعطى الْخِيَارَ لَمَا افترقنا ...).

(١) هذا أثر مروي عن عمر رضي الله عنه؛ وأوله: "نعم العبد صهيبي" و"لو" فيه لا تدل على انتفاء الجواب لانتفاء الشرط؛ فإنه لا يلزم من انتفاء عدم الخوف انتفاء عدم العصيان، حتى يكون قد خاف وعصى؛ لأنه لعدم العصيان أسبابا أخرى غير الخوف الذي هو وظيفة العوام، منها: الإجلال، والإعظام، والمحبة، والحياء، وتلك وظيفة الخواص. والمراد: أن صهيبيًا لو قدر عدم خوفه، لم تقع منه معصية؛ لأنه من الخواص. فكيف وهو يخاف. (ضياء السالك)

قوله (بلم) متعلق بمقدّر أي: منفي بقرينة ذكر لم، ويدل ذكرها مع قوله (ماض) على تقدير صفة أخرى أي: مضارع منفي بلم، و (ماض) عطف على تلك الصفة المقدّرة، و (مثبتا) حال منه ساغ مجيئها من النكرة لتأخرها، أو لأن صاحب الحال في الحقيقة موصوف مقدّر أي: فعل. و الباء في (بلام) بمعنى مع، و باء (بما) متعلقة بحال محذوفة معطوفة على (مثبتا) أي: أو منفيًا بما. و فاعل (أتى) ضمير الماضي من حيث هو، و (عار) حال جاء على حد قوله: (و لو أنّ واشٍ باليَمَامَةِ دَاوَهُ).

[أما الشرطية]

[٥٨٩] ﴿أَمَّا كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ، وَمَا فِعْلٌ يَلِي هَذَا لِمَعْنَى عِلْمًا﴾^(١)
 "أما" تدل على الشرط بدليل مجيء الفاء بعدها، وهي بمعنى (مهما يكن من شيء) بمعنى أنها نائبة عن أداة شرط و جملته، كما قال بعض النحاة، لا بمعنى أنها مرادفة لما ذكر.
 و "يك" في التركيب تامة، و فاعلها ضمير مهما ليرتبط المبتدأ بخبره، و "من شيء" بيان، و فائدة البيان به بيان قصد عمومه أي: مهما يكن من شيء في الدنيا أي أي شيء كان فزيد منطلق، و من هنا قالوا إنها تفيد التوكيد، لأن الدنيا لا تخلو عن شيء، فانطلاق زيد المعلق على ذلك لا بد منه. و لا يليها فعل، لنلا يتوهم أنه فعل الشرط، و لا تعلم حينئذ نيايتها عنه. ف (ما) نافية، و (فعل) فاعل لمحذوف يفسره (يلي)، و (هذي) مفعول بها، إشارة لـ (أما)، و (لمعنى علما) تعليل للنفي.

[اجوب اقتران جواب "أما" بالفاء]

[٥٩٠] ﴿وَفَا لَتَلَوِ تَلَوَهَا الزَّمُ﴾
^(٢)

لا بد من الاتيان بالفاء بعد "أما"، لأنها كما سبق الدالة على الشرطية، و لا بد من تقديم جزء من الجواب يكون فاصلا بين "أما" و الفاء، لاستكراه اتصال حرف الشرط بحرف. و هذان مفهومان من قوله (وفا لتلو تلوها الزم)، و الفاصل إما مبتدأ نحو: "أما زيد ففي الدار"، أو خبر نحو: "أما في الدار فزيد"،

(١) و من أجل كونها في معنى الشرط (ما فعل يلي هذي) أي: أما (لمعنى علم) و هو أنها قائمة مقام حرف الشرط و فعله، و لو وليها فعل لتوهم أنه فعل الشرط و لم يعلم مقامها، لأن فعل الشرط لا يليه فعل إلا إن كان جوابا. (المنح الحميدة)

أو معمول فعل متأخر نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩]، أو معمول فعل مضمّر نحو: "أما زيدا فاضربه"، و يقدر الفعل متأخرا عن الفاء، لأنه لا يفصل بينهما بجملّة تامّة أو ظرف نحو: "أما اليوم فاضرب زيدا"، أو جملة شرط نحو ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ، فَرَوْحٌ﴾ [الواقعة: ٨٨].

[حكم حذف الفاء الواقعة في جواب أمّا]

[٥٩٠] وَيَشْذُ فِي النَّثْرِ حَذْفُهَا بِلاَ قَوْلٍ بُدِءَ
و شذّ حذف الفاء بعدها في النثر نحو: «أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله»^(١). و مفهومه أن ذلك كثير في الشعر و منه قوله: (أَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالٌ لَدَيْكُمْ ...) (٢).

و إنما يشذ في النثر إذا لم يكن هناك قول محذوف، و إلا فلا يشذ، لأنها تحذف تبعاله، و ربّ شيء يصحّ تبعاً، و لا يصحّ استقلالاً نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] أي يقال لهم: أكفرتم.

[لولا الامتناعية]

[٥٩١] لَوْلَا اِمْتِنَاعٌ لِيُوجِدَ، فَالْزِمَا مُبْتَدَأُ، جَوَابُهَا ماضٍ بِمَا

[٥٩٢] أَوْ مُثَبَّتٌ يُقَرَّنُ بِاللَّامِ
.....

"لولا" مبتدأ على حذف مضاف أي: معنى لولا ربط امتناع بوجود أي: هي دالة على تعليل امتناع جوابها لوجود تاليها نحو: "لولا زيد لأكرمك". و تلزم حينئذ الدخول على المبتدأ، و يجب حذف خبره على ما تقدم في مبحث الخبر. قوله (فالزما) أمر مؤكد، و (مبتدأ) مفعوله أي: فالزم معها المبتدأ. و زاد على الخلاصة ببيان حكم جوابها^(٣) [و هو]:

١- فعل ماضٍ منفي بـ "ما" مجرد من اللام بقرينة ما بعده نحو: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: ٢١].

(١) [رواه البخاري] و الأصل: أما بعد فما بال رجال . (شرح ألفية)

(٢) أقوله "لا قتال" حذفت منه الفاء، و هو جواب "أما" مع أنه ليس في الكلام قول محذوف، و ذلك ضرورة. (ضياء السالك)

(٣) زاد بقوله (جوابها ماضٍ بما أو مثبت يقرن باللام).

٢- أو ماض مثبت مقترن باللام نحو: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبا: ٣١]. وقد يأتي مجردا منها كقول ابن مقبل:

لولا الحياء و لوما الدّين عبتكما ببعض ما فيكما، إذ عبتما عوري
و كان هذا الشاعر أعور.

و قد يقترن بقدر كقوله: "لولا رجاؤك قد قتلت أولادي".

٣- و إذا كان جوابها مضارعا نفي بلم كقوله: (... وَ لَوْلَاكَ لَمْ يَغْرُضْ لَأُحْسِنِينَ حَسَنًا).

الولا التحضيضية^(١)

[٥٩٢] وَ إِن تَجِيءَ لِتَحْضِيضٍ فَبِالْفِعْلِ زَكْنَ ٥

و ما تقدم من أن معنى "لولا" ربط الامتناع بالوجود ليس لازما لها، فإنها قد تجيء للتحضيض و هو: الطلبُ بِحَثٍّ و ازعاجٍ، و تختص حينئذ بالدخول على الفعل.

و كثيرا ما يصحبها معنى التوبيخ إذا وليها الماضي نحو: ﴿لَوْلَا جَاؤُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور ١٣]. و إنما اختصت بالفعل لأنها لطلبه، أما مع المضارع فواضح فإذا قلت: "هلا تصلي" فكانت قلت: صل، و أما مع الماضي فمشكل، لأن طلب الفعل بعد مضي وقته مستحيل.

و أجاب ابن الحاجب بأنها لا تنفك عن إفادة معنى الطلب في الوقت الذي كان صالحا له. و يشترط فيما تدخل عليه أن يكون خبرا، و قد رفع إلي في ذلك سؤال عن توجيهه فأجبت: بأن التحضيض لما كان طلبا بِحَثٍّ و ازعاجٍ امتنع دخوله على الطلب، لكون ثاني الطلبين حينئذ لغوا، لاتحاد المطلوب بهما، و على الانشاء لأنه لا يتعقل إلا من المتكلم، و التحضيض متوجه إلى المخاطب، فلا معنى لدخوله على ما ينشئه المتكلم.

فإن قيل: صيغة الطلب كـ "قم" تقتضي الإيجاب على الصحيح فيها، و أدوات التحضيض لا تفيده، فمفاد الطلب أخص، فتظهر فائدته بعد الأدوات المذكورة.

(١) لولا نوعان: ١- حرف امتناع لوجود ٢- حرف للتحضيض. (شرح ألفية بتغيير)

قلت: هذه الأدوات تقتضي مطلوبا مدلولا على طلب بها، فإن دل على طلبه بالصيغة بقيت هي ضائعة على أن التحضيض بمعنى التحريض على الشيء، و الحث عليه و الازعاج له يقتضي الايجاب أو التأكيد المقرب منه، فيحمل على الايجاب في مقام يناسب ذلك نحو: هلا اتقيت الله فيغفر لك هلا تبت و صليت، و على التأكيد القريب منه في غيره نحو: هلا تصدقت هلا أكرمت زيدا العالم. و قد توقف في توجيه المسألة الدماميني في تعليقه على المغني.

[لوما، هلا، ألا]

[٥٩٣] * و مِثْلُهَا لُومًا، وَ تَأْتِي هَلًا حَصًا وَ أَلًا، فَتَخُصُّ الْفِعْلًا * ٥

قوله (ومثلها لوما) ^(١) مبتدأ و خبر أي: في جميع ما سبق.

و تأتي "هلا" للتحضيض، و كذا "ألا"، فتختص بالفعل لما تقدم.

و جعل في التسهيل اختصاصها بالفعل غالبا احترازا عن قوله: (فهلا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا ..). و ظاهر أنه حملة على ظاهره، و هو قول نقله الأبدي.

و خرجه بعضهم على إضمار "كان" الشأنية، و الجملة خبر اسمها. و بعضهم على إضمار "شفعت"، و "نفس ليلي" فاعل، و "شفيعها" على تقدير هي شفيعها.

* * *

(١) أي: مثل لولا "لوما" فتكون حرف امتناع لوجود، فيقتضي حينئذ مبتدأ محذوف الخبر وجوبا على التفصيل المذكور، و تكون للتحضيض، فتختص بالفعل نحو: {لوما تأتينا بالملئكة}. (المنح الحميدة)

﴿الكَلَامُ عَلَى بَقِيَّةِ حُرُوفِ الْمَعَانِي﴾ [الغير العاطفة]

[الهمزة]

﴿٥٩٤﴾ الهمزة الأضَلُ فِي الاسْتِفْهَامِ مِنْ ثَمَّةٌ ^(١) تَخْتَصُّ بِالْإِنْعَادَامِ ﴿

﴿٥٩٥﴾ وَ أَفْهَمَ التَّصْدِيقَ وَ التَّصَوُّرَا وَ دَخَلَ النَّفْيَ وَ عَاطِفَا يُرَى ﴿

أي: "الهمزة" أم أدوات الاستفهام، و من ثم اختصت بأحكام منـ [ها]:

١- جواز انعدامها أي: حذفها، سواء تقدمت على أم كقوله:

فَوَاللَّهِ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ ذَارِيَا سَبْعَ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِشَمَانٍ ^(٢)
أو لا كقوله:

طَرَبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرُبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

٢- و منها أنها ترد لإفهام التصديق ^(٣) نحو: "أزيد قائم". و التصور ^(٤) نحو "أزيد في الدار أم عمرو". بخلاف بقية أدوات الاستفهام، فإن "هل" منها مختصة بطلب التصديق، و بقيتها مختصة بطلب التصور.

٣- و منها أنها تدخل على الإثبات، كما تقدم، و على النفي نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح: ١].

٤- و منها أنها تدخل على حرف العطف متقدمة عليه نحو: ﴿أَوْ لَمْ يَنْظُرُوا﴾ [الأعراف: ١٨٥]، ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ [يوسف: ١٠٩] و ذلك لقوة صدارتها، و سائر أدوات الاستفهام تتأخر عن

(١) (من ثمة...) أي: من هنا أي: من أجل أصلاتها في الاستفهام تختص بجواز حذفها. (المنح الحميدة)

(٢) فقوله: سبع، و حذفت منه همزة التعيين؛ لأن معنى الاستفهام لا يخفى بحذفها فهو مفهوم من السياق، والتقدير: أَسَبْعَ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِشَمَانٍ؟. (شرح ألفية)

(٣) التصديق هو: إدراك نسبة شيء إلى شيء نحو «أفي الدار زيد أم في السوق» فإن السائل يسأل عن النسبة فيريد أن يعرف النسبة. (شرح الصمدية)

(٤) التصور هو: إدراك غير النسبة نحو: أزيد في الدار أم عمرو، فإن المستفهم يعلم بأن شخصا في الدار ولكنه يريد أن يعرف من هو ذلك الشخص فيريد أن يعرف الشخص، لا النسبة. (شرح الصمدية)

العطف، كما هو قياس أجزاء الجملة المعطوفة نحو: ﴿فَأَيُّنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦] ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ﴾ [الأنعام: ٨١] ﴿فَهَلْ يُهْلِكَ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥].
 قوله (و دخل النفي) أي على النفي و على العاطف، و جملة (يري) صفة (عاطفا).

الألف اللينة

٥٩٦ ﴿«الْأَلِفُ اللَّيْنُ» سَاكِناً جَرَى فَضْلاً وَإِنْكَاراً كَذَا تَذْكُراً﴾

"الألف" قسمان: أ- ما يقبل الحركة و يسمى همزة. ب- و ما لا يقبلها، و يمتنع الابتداء به لذلك، و يسمى الحرف الهوائي^(١) و الألف اللينة، و هذه تأتي لمعان:

- ١- منها: الفصل بين المونين نون النسوة و نون التوكيد نحو: "اضربنَّ"، و هذه واجبة. و كذا تكون للفصل بين الهمزين نحو ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، و هذه جائزة.
 - ٢- و منها: الإنكار نحو: أعمراه؟ لمن قال: لقيت عمرا.
 - ٣- و منها: التذكر نحو: "رأيت الثرجلا" إذا أردت أن تقول: رأيت الرجل الذي كان معنا أمس مثلا، فنسيت عند نطقك بالرجل، فأردت مد الصوت لتذكر، و لا تقطع الكلام.
- و الصواب أن لا يعد هذان في معاني الألف، لأن الأولى زائدة للاشباع، و الثانية زائدة للتذكر. و بقي للألف معان ذكرها في المعني^(٢).

[ألا]

٥٩٧ ﴿«أَلَا» لِتَحْضِيضٍ وَ عَرْضٍ صَاح كَذَاكَ لِلتَّنْبِيهِ وَ اسْتِفْتَاَح﴾

(ألا لتحضيض) مبتدأ و خبر، و (صاح) مرخم صاحب أي: يا صاح. و الفرق بين العرض و التحضيض أن العرض طلب بليّن و رفّق، و التحضيض طلب بحثّ و ازعاج. و تختص هذه بالفعل نحو: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢]، ﴿أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣].

(١) في الشرح: تسمى الحرف الهاوي إهـ. و في شرح شافية: وإنما سميت الهاوي؛ لاتساع مخرجه لهواء الصوت به أشد من اتساع مخرج الياء و الواو. إهـ

(٢) ذكر في المعني أنها تأتي: كافة . و علامة الاثنين. و بدلا من نون ساكنة نحو لنسفعا. و للاطلاق .

و تأتي "ألا" للتنبيه، فتدل على تحقيق ما بعدها، و تدخل على الجملتين الاسمية و الفعلية نحو:
﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣] ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨].
قال في المغني: «و يقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها و يهملون معناها» قال: «و إفادتها التحقيق من جهة تركيبها من (الهمزة) و (لا)، و همزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق نحو ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخِيبَ الْمُوتَى﴾ [القيامة: ٤٠] « انتهى. و وجهه كما قال الدماميني أن الهمزة إذا أريد بها النفي جاء الاثبات بطريق اللزوم، لأنه يلزم من رفع النفي ثبوت نقيضه، و هو الثبوت، فهو كدعوى الشيء بيينة. و قد تبين أن التنبيه معناها، و الاستفتاح محلها، و هما مجتمعان أبدا، خلافا لأبي حيان في قوله «هي للاستفتاح أبدا سواء كان معها تنبيه أو لا».

[أما]

﴿أما لغير أول^(١)﴾ [٥٩٨]

(أما) بفتح الهمزة و تخفيف الميم، (لغير أول) أي: لغير العرض و التحضيض مما سبق في (ألا)، فهي حرف استفتاح و تنبيه، و تكثر قبل القسم كقوله:
أما والذي لا يعلم الغيب غيره و يحيي العظام البيض و هي رميم

(١) (أما) بفتح الميم و التخفيف (لغير أول) من المعاني المذكورة لـ "ألا"، فتكون حرف استفتاح و تكثر قبل القسم. و أيضا للعرض، و لا تكون للمعنى الأول و هو التحضيض. قال: في المغني: و زاد المالقي لـ (أما) معنى ثالثا و هو: أن تكون حرف عرض بمنزلة ألا إه ف قوله في النظم (أول) بفتح الهمزة و تشديد الواو مفردا، كما هو مضبوط في النسخ. تنبيه: إنما قرنا كلامه و إن كان قول المالقي غير مسلم لأنه لا يمكن حمل النظم على غير ذلك بوجه على هذا الضبط، لأن غير الأول صادق على العرض فما بعده، ولكنه رحمه الله شرح كلامه في هذا الشرح بمذهب الجمهور قال: أما حرف استفتاح بمنزلة ألا إه فلم يحك قول المالقي أصلا. فيحتمل أن يقرأ قوله (أول) بضم الهمزة و تخفيف الواو، فيكون جمع أولى، و لم يسبق إلا معنيان، فيكون وصف المثني بالجمع، لأن أقل الجمع اثنان، فيكون الكلام جاريا على المشهور و يطابق الشرح و النظم و الله أعلم. (المنح الحميد في شرح الفريدة)

- (أما) بالفتح و التخفيف للعرض و الاستفتاح. (المواهب الحميدة)

أي

[٥٩٨] وَ أَيْ تَرِدُ مُفْسِرًا يَتْلُو بَيَانَ مُنْفَرِدًا

و (أَيْ) بفتح الهمزة و سكون الياء (ترد) حرفا (مفسرا يتلو) ها (بيان) أي: عطف بيان لاسم (منفرد) نحو: "هذا عسجد" أي: ذهب.

و قد تجيء لتفسير الجملة كقوله: وَ تَرْمِيَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ: أَنْتَ مُذْنِبٌ.

[حروف الجواب]

[٥٩٩] إِي لِحَوَابٍ وَ أَجَلَ جَيْرٍ نَعَمْ بَلَى لَهُ بِالنَّفْيِ، إِي قَبْلَ الْقَسَمِ

١- (إِي) - بكسر الهمزة و سكون الياء - تأتي للجواب، فتكون بمعنى نعم، فهي حرف تصديق للمخبر إذا جاءت بعد الخبر، و إعلام للمستخبر إذا جاءت بعد الاستفهام، و وعدا للطالب إذا وقعت بعد الطلب، فتجيء بعد "قام زيد"، و "هل قام زيد"، و "اضرب زيدا" و نحوهن. و لا تقع إلا قبل القسم نحو: ﴿وَ يَسْتَبِينُكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَ رَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [٥٣- يونس]، و هذا معنى قوله (إِي قبل القسم).

٢- و (أجل) للجواب لكنها تصديق الخبر خاصة فتقع بعد "قام زيد"، و "ما قام زيد".

و قال جماعة: هي بمعنى نعم، فتجيء لما تجيء له نعم.

٣- و (جير) - بكسر الراء - على أصل التقاء الساكنين، و بالفتح للتحقيق، كأمس و أين و كيف حرف جواب بمعنى نعم كقوله:

إِذَا تَقُولُ لَا ابْنَ الْعَجِيرِ تَصُدُّقُ لَا إِذَا تَقُولُ جَيْرِ

٤- و (نعم) - بفتحيتين فسكون - للجواب أيضا، و تكون تصديقا للخبر، و إعلاما للمستخبر، و وعدا

للتطالب. قال الدماميني: فإن قيل: كيف ألزم القائل "نعم" لمن قال له "أليس لي عليك ألف درهم؟" بغرم الألف، مع أن "نعم" في جواب المستفهم مقدرة لما سبقها من كلام موجب أو منفي، و القائل أليس لي عليك ألف إنما وقع في عبارته الاستفهام عن النفي، فالمجيب له بنعم كأنه

قال: ليس لك علي ألف. قلت: أجب عنه ابن الحاجب بأن العرف غيّر كلمة نعم في ايجاب نفي معه استفهام، و العرف مقدم على اللغة باعتبار أحكام الشرع، و مستند العرف في إخراج نعم عن معناها الأصلي أن النفي^(١) الواقع بعد الاستفهام للتقرير فيكون موجبا من حيث المعنى.

٥- و (بلى) حرف جواب لكنها تختص بالنفي، و تفيد ابطاله سواء كان مجردا نحو: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُنْعَمُوا قُلْ بَلَى﴾ [التغابن: ٧] أو مقرونا باستفهام حقيقيا كان نحو: "ليس زيد بقاتم" فتقول بلى، أو توييخا نحو ﴿أَمْ يَخْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى﴾ [الزخرف: ٨٠]، أو تقريرا نحو: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف: ١٧٢] أجرى النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى، و لذلك قال ابن عباس: لو قالوا "نعم" لكفروا، و وجهه أن نعم تصديق للخبر بنفي أو ايجاب. و لذلك قال جماعة من الفقهاء: لو قال "أليس لي عليك ألف؟" فقال بلى لزمته، و إن قال نعم لم تلزمه. و قال آخرون: تلزمه، و قد سبق وجهه .

[السين و سوف]

[٦٠٠] ﴿سَوْفَ وَ سَيْنٌ حَرْفٌ تَنْفِيسٍ وَ ذِي أَصِيْقٌ مِنْ سَوْفَ، وَ فَعْلُهَا انْبِذِي﴾

(سوف و سين) مبتدأ، و (حرف تنفيس) خبر مبتدأ محذوف، و الجملة خبر أي: كلاهما حرف تنفيس. و معنى التنفيس: التوسيع، و ذلك أنهما تتقلان المضارع من احتمال الزمن الضيق و هو الحال إلى التخليص الواسع و هو الاستقبال.

(و) زمن (ذي) -أي: السين- (أصيق من) زمان (سوف)، و سوف أوسع نظرا إلى أن كثرة المبني تفيد كثرة المعنى.

و الضمير المضاف إليه (فِعْل) لأقرب مذكور أي: أجز نبذ أي المقمان الفعل المدخول لسوف، و مدخولها في الحقيقة ما بعد الفعل الملقى، و المراد: أن سوف تختص بجواز فصلها عن مدخولها بالفعل الملقى كقوله:

وَمَا أَذْرِي وَ سَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي أَقْوَمُ آلَ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءً^(٢)

(١) في النسخة «ان ان النفي....»

(٢) الشاهد فيه قوله (و سوف اخال أدري) حيث فصل بين (سوف) و مدخولها و هو (أدري) بالفعل الملقى عن العمل. (محمد الكرني)

[معاني "قَدْ"]

١٦٠١ ﴿ قَدْ حَزَفُ تَحْقِيقٍ وَ تَقْرِيبٍ، كَذَا حَزَفُ تَوْقُعٍ وَ تَقْلِيلٍ، خُذَا ﴾

١- (قد) مبتدأ، و (حرف تحقيق) خبره نحو ﴿ قد يعلم ما أنتم عليه ﴾ [التور ٦٤].

٢- و تجيء للقريب أي لتقريب الماضي من الحال نحو: "قد قام زيد".

٣- وكذا تكون حرف توقع نحو: "قد يقدم الغائب" لمن يتوقع قدومه.

٤- و تأتي للتقليل نحو: "قد يصدق الكذوب"، و "قد يوجد البخيل".

و مفعول (خذ) مقدر في معانيها و هو تتميم.

[بيان ما تدخل عليه "قد"]

١٦٠٢ ﴿ وَإِنَّمَا يَدْخُلُ مَا لَمْ يَجْمُدِ مِنْ خَبَرِيٍّ مُثَبَّتٍ مُجَرَّدِ ﴾

و إنما تدخل "قد" حيث هي الفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من الناصب و الجازم و حرف التنفيس.

فاحترز بقوله (ما لم يجمد) من الجامد كنعم و بنس. و بـ (الخبري) من الانشاء و الطلب لأن

معانيها لا تناسبهما. و بالـ (مثبت) من المنفي لمثل ذلك. و بالـ (مجرد) من المدخول لشيء مما ذكر لمثله.

[حكم الفصل بين قد و الفعل]

١٦٠٣ ﴿ وَ فَضْلُهُ مِنْهُ بِغَيْرِ الْقَسَمِ يَقْبُحُ ^(١) ﴾

و (فضله) أي: قد، (منه) أي: الفعل المدخول لها، (بغير القسم) متعلق بفصل. و جملة (يقبح)

خبر. و لو قال يمنع. ففي المغني «قد مع الفعل كالجاء فلا تفصل عنه بشيء اللهم بالقسم كقوله: (أخالدُ قَدْ [و الله] أوطأت عَشْوَةً).

و في التسهيل «و لا يفصل من أحدهما أي الماضي و المضارع بغير قسم».

(١) فلا يقال: قد زيدا رأيت إلا على قبح. (المنح الحميدة)

اِكْلْ

- [٦٠٣] ﴿..... كُلِّ لِلشُّمُولِ قَدْ نُمِي﴾
 [٦٠٤] ﴿لِمُفْرَدَاتِ النُّكْرِ وَالْمُعْرِفِ جَمْعاً وَأَجْزَاءُ مُفْرَدٍ مُعْرِفٍ﴾

(كل) مبتدأ قصد لفظه، و (لِلشُّمُولِ) أي الاستغراق متعلق بـ (نمي) الذي هو خبر المبتدأ أي نسب، و (لمفردات) متعلق بالشمول، و (النكر) بمعنى المنكر مضاف إليه، أي: تكون:

- ١- لاستغراق أفراد المنكر نحو ﴿كُلِّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥].
- ٢- و لاستغراق أفراد المعرف دالة كونه جمعا نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩].
- ٣- و لاستغراق أجزاء المفرد المعرف نحو: "كُلُّ زَيْدٍ حَسَنٌ".

اَكْلَمَا

- [٦٠٥] ﴿وَكُلَّمَا ظَرَفٌ لِتَكَرُّارٍ، نَصَبٌ جَوَابُهُ، وَ مَاضِيَانِ قَدْ وَجِبَ^(١)﴾

إذا دخلت "كل" على "ما" احتاجت إلى جملتين إحداهما مرتبة على الأخرى، و يجب المضي في صدريهما نحو ﴿كُلَّمَا رَزَقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رَزَقُوا قَالُوا﴾ [البقرة: ٢٥]، و يقال في الثاني جواب، و هو الناصب لكل على الظرفية، و هذا متفق عليه، و جاءتها الظرفية من جهة ما، فإنها محتملة لأن تكون حرفاً مصدرياً، و الجملة صلة له، فلا محل لها، و الأصل: كل وقت رزق، ثم عبّر عن معنى المصدر بما و الفعل، ثم أنبها عن الزمان كما أنيب عنه المصدر الصريح في نحو "حيث خفوق النجم". و محتملة لأن تكون اسماً نكرة بمعنى وقت، فلا يحتاج حينئذ إلى تقدير وقت، و الجملة بعده في موضع خفض على الصفة فيحتاج إلى تقدير عائد منها أي: (كل وقت رزقوا فيه)، قال في المغني: وَ لِهَذَا الْوَجْهَ مَبْعَدٌ وَ هُوَ ادِّعَاءٌ حَذَفَ عَائِدَ الصِّفَةِ وَجُوباً حَيْثُ لَمْ يَرِدْ مُصَرِّحاً بِهِ فِي شَيْءٍ مِنْ أُمُثَلَةِ هَذَا التَّرْكِيبِ.

قوله (و كلما) مبتدأ و (ظرف) خبره، و إفادتها لتكرار واضحة، و لهذا ألزم الفقهاء لمن قال: "كُلَّمَا فعلت كذا فعلي كفاة يمين" تعدد الكفاة بتعدد الفعل.

(١) "كلما" اسم منصوب على الظرفية - بمعنى الوقت - يليه جملتان صدر كل فعل ماض و يفيد تكرار ترتب الثانية على الأولى و عامله الفعل الواقع في الجواب . (المواهب الحميدة)

و (جوابه) فاعل (نصب)، و مفعوله ضمير محذوف عائد على (كلما).

و (ماضيان) فاعل بمقدّر يفسره (وجب) أي: وجب معه إعلان ماضيان، وإنما احتيج إليهما لأن ما المصدرية التوقيتية شرط من حيث المعنى، و لم تجعل شرطية لأنها عامة بنفسها، فلا تدخل عليها أدوات العموم، و لأنها لا تجيء للزمان على الأصح، و وجه المضي أن الكثير في فعل صلة ما المصدرية أن يكون ماضيا، و بهذا يظهر لك قوة الوجه الأول.

كَلَا

﴿٦٠٦﴾ كَلَا بَسِيطَةٌ لِرَدْعِ زَجَرٍ وَ كَالًا حَقًّا وَ إِي لِلنُّضْرِ ٥

(كَلَا) عند غير ثعلب بسيطة، و عنده مركبة من كاف التشبيه و لا النافية، قال: و إنما شددت لامها لتقوية المعنى، و لرفع توهم بقاء معنى الكلمتين. قالوا و هي حرف. و قال الفراء: ليست باسم و لا فعل و لا حرف، و إنما هي من الأسماء و الأفعال، فتوقف فيها هل هي اسم أو فعل؟ لتعارض أدلتها عنده كما قال الشاطبي.

و لي فيما أطبقوا عليه من حرفيتها إشكال و هو أن معاني الحروف نسبة غير مقصودة لذاتها، بل تعريف حال الطرفين، كما هو مقرر في محله، و قد سبق منه طرق مبحث الحرف و أفهم ذلك في (إن زيدا قائم) و (أوكد قيام زيد)، فانظر كيف تجد التوكيد في الأول مقصودا من حيث إنه حالة للنسبة التي بين الطرفين، و في الثاني لذاته من حيث إنه مفهوم مستقل، و كذا (يا زيد) و (ادعوا زيدا) مریدا الانشاء تأملها تجد الدعاء في الاول مرادا من حيث إنه حالة بينك و بين المدعو لا من حيث ذاته، و في الثاني على العكس. و بهذا يجاب عن إشكال آخر و هو إنا نجد ألفاظا نابعة عن الفعل [مثل] كان و أخواتها و أدوات النداء و أسماء الأفعال و المصادر فلم حكموا لبعضها بالحرفية و لبعضها بالاسمية مع أن المراد منها واحد. إذا تقرر هذا ف (كَلَا) بمعنى اتته أو أترجي، ك (مه) بمعنى اكفف مما نجد الردع في تراكيبها مرادا من حيث إنه حالة بين شيئين بل من حيث ذاته، و لذا لا تفتقر لشيء يكون مدخولا لها و إن لم تجد في القرآن إلا متوسطة، فهي في معنى المنقطعة عن ما بعدها، بمعنى أنها لا تقتضية على أنه من تتمتها و مظهر لمعناها، و هذا يدل على أنهم أجازوا أبدا الوقف عليها و الابتداء بما بعدها، فالظاهر

أنها اسم فعل، وحينئذ فلا حاجة إلى التكلف الذي ادعوه في قراءة ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ [مزيم: ٨٢] بالتنوين، وهو أنها فيها مصدر كل إذا اعيأ، أو من الكل وهو الثقل منصوبة بمقدّر أي: كلوا كلاً، أو حملوا كلاً، أو حرف ردع تُؤن كما في "سلاسلاً" فإن ذلك خلاف الظاهر المتبادر.

قوله (بسيطة) خبر (كَلَّا)، و (الردع) خبر بعد خبر، و (زجر) بيان أو بدل، ولا معنى لها عند الأكثرين سوى هذا، ولذا أجازوا الوقف عليها والابتداء بما بعدها، وأورد عليهم أن ذلك لا يظهر في نحو ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: ٨] ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [المطففين: ٦] ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة: ١٩]، وإن تكلفوا بما فيه تعسف.

و رأى جماعة أن معنى الزجر ليس مستمرا فيها فزادوا معنى ثانيا، ثم اختلفوا في تعيينه على ثلاثة أقوال:

أحدها: لأبي حاتم ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى ألا الاستفتاحية وهذا معنى قوله في النظم^(١).

وثانيها: للكساني ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى حقا وهو معنى قوله (حقا).

وثالثها: للنضر بن شميل ومن وافقه، قالوا: تكون حرف جواب بمنزلة "إي" و "نعم"، وحملوا عليه

﴿كَلَّا وَالْقَمَرَ﴾ [المدثر: ٣٢] فقالوا معناه: إي والقمر.

و ضعف في المغني قول الكساني بأنه لا يتأتى في نحو ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ﴾ [المطففين: ١٨] لأن

إن لا تكسر بعد حقا، ولا بعد ما كان بمعناها، وتكلم معه في ذلك الدماميني.

ورّد في المغني أيضا مذهب النضر بأنه لا يتأتى^(٢) في ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ، لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ

كَلَّا﴾ [المؤمنون: ٩٩]، و ﴿قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ﴾ ﴿قَالَ كَلَّا﴾ [الشعراء: ٦١-٦٢].

وقول أبي حاتم عندي أولى لأنه أكثر إطرادا.

و إلى رأي النضر أشار في المتن بقوله (و إي للنضر) أي: و كإي عند النضر بن شميل.

(١) قوله (و كالألا).

(٢) في النسخة «لا يتلتنى».

[لَمَّا]

﴿٦٠٧﴾ لَمَّا وَجُودٌ لِيُجُودَ حَزَفَا فيما مَضَى، وَقَالَ قَوْمٌ ظَرْفَا ﴿٦٠٧﴾

﴿٦٠٨﴾ وَجُمَلَتَيْنِ تَقْتَضِي، وَالْعَامِلُ جوابُها، وَحَذَفُهَا مُسْتَعْمَلُ ﴿٦٠٨﴾

أي: معنى "لَمَّا" وجود لوجود أي: الدلالة على مصاحبة وجود جوابها لوجود تاليها، وهي حرف عند الأكثرين. وزعم ابن السراج و الفارسي وابن جني أنها ظرف بمعنى حين. وقال ابن مالك بمعنى إذ قال في المغني: وهو حسن، لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة التي الجملة. وكلام المتن محتمل لهما. و (حرفا) حال، وكذا (ظرفا) أي: وقال قوم هي لذلك حال كونها ظرفا. وهي مختصة بالماضي على الرأيين، فقولاه (فيما مضى) راجع لتقييد الوجود بالوجود غير مختص بالقول بالحرفية.

و تقتضي جملتين ثانيتين مرتبة على الأولى نحو "لَمَّا جَاءَنِي أَكْرَمَتُهُ" ويكون جوابها:

١- ماضيا نحو: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ أَغْرَضْنَاهُمْ﴾ [الإسراء: ٦٧].

٢- و جملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية نحو: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت ٦٥]، أو بالفاء نحو: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢].

٣- و مضارعا نحو: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَ جَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا﴾ [هود: ٧٤].

و قيل: في آية الفاء أن الجواب محذوف أي: انقسموا قسمين، وفي آية المضارع أن الجواب {جاءته البشرية} على زيادة الواو، أو محذوف أي: اقبل يجادلنا.

و الناصب لها على الظرفية جوابها. و رده ابن خروف بجواز "لما أكرمتني أمس أكرمتك اليوم" إذ الواقع في اليوم لا يكون واقعا في أمس، و تقدم في مبحث إذا جواب مثله، و لا تفهم من قولنا تقتضي جملتين و تسمية للثاني جوابا أن لما تدل على معنى الشرط، و لا يغرنك قول التسهيل: فيه معنى الشرط، فقال نظر فيه الدماميني بأننا إذا قلنا "لما جاء زيد جاء عمرو" لم يقتض هذا اللفظ أن وجود الأول سبب لوجود الثاني، بل أن الثاني وجود عند وجود الأول، و هل ذلك لتسبيه عنه أو بطريق الاتفاق لا تعرض في اللفظ لذلك فهي دالة على مجرد الوقت عند القائل باسميتها، و على ارتباط إحدى جملتين بأخرى عند القائل بالحرفية.

قوله (وحذفها) - أي جملة الجواب - مبتدأ، و (مستعمل) خبره، و قد تقدم تمثيله ^(١).

[هَلْ]

١٦٠٩ ﴿لِطَلَبِ التَّصْدِيقِ هَلْ وَمَا تَلَا نَفْيٍ وَلَا اسْمٌ بَعْدَهُ فِعْلٌ جَلَا﴾

و (هل) مبتدأ، و (لطلب التصديق) خبر، و التقدير للحصر أي: فلا تستعمل لطلب التصور.
و (ما) نافية، و (نفي) فاعل (تلا)، و المفعول ضمير (هل) مقدّر بمعنى: أنها مختصة بالدخول على الإيجاب فلا يقال: [هل ما قام زيد] ^(٢)، بخلاف الهمزة في الجميع. و ما ذكره من الامتناع في الأخيرة هو نص المغني، و قيل: المنع بالاختيار، و هو ظاهر كلام سيبويه.
قال الرضي: لا تدخل على الاسم التي خبرها فعل إلا على قبح ^(٣). و لنا في توجيه ذلك كلام في مبحث الاشتغال من الحاشية.

(١) نحو {فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ} فالجواب محذوف، أي: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد و منهم غير ذلك. (مغني لبيب)

(٢) في النسخة التي بين يدينا «فلا يقال: زيد قام»، و الصحيح ما أثبتناه.

(٣) أشار إلى هذا بقوله (و لا اسم بعده فعل جلا). قال في الشرح: لا يدخل "هل" على اسم بعده فعل في الاختيار، فلا يقال: هل زيد قام، بخلاف الهمزة. (المطالع السعيدة)

﴿ نُونَا التَّأْكِيدِ ﴾

- ﴿ ٦١٠ ﴾ أَكْذِبُونِينِ شَدِيدَةً وَ ذِي خَفَّةٍ أَمْرًا وَ الْمُضَارِعَ الَّذِي
 ﴿ ٦١١ ﴾ جَا طَلَبًا أَوْ شَرْطًا إِمَّا قَدْ تَلَا أَوْ مُثَبَّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا
 ﴿ ٦١٢ ﴾ وَ بَعْدَ مَا وَ لَمْ وَ لَا لَمْ يَزَجِحْ وَ غَيْرِ إِمَّا

(أكد) فعل أمر، و (بنونين) متعلق به، و (شديدة و ذي خفة) بدل من نونين، بدل مفصل من مجمل. و قدم الشديدة لأن التوكيد بها أقوى.

[توكيد فعل الأمر و المضارع]

و (أمرًا) مفعول (أكد)، و فهم من إطلاقه أنه يؤكد بهما من غير شرط^(١). و لا يدخل فيه أفعل في التعجب لأنه أمر صورة لا حقيقة على الحق فيه، و شذ قوله: (... فأحر به بطول فقر وأحريا).
 (و المضارع) عطف على الأمر و له حالات^(٢):

أحدها: أن يكون توكيده بهما كثيرا و ذلك إذا جاء طلبا. فـ (الذي) نعت، و (جا) ء صلتها، و (طلبا) حال. و ذلك شامل لأنواع الطلب السبعة، فالأمر و النهي كقوله:

وإِيَّاكَ وَ الْمَيْتَابَ لَا تَقْرَبَنَّهَا وَ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ، وَ اللَّةَ فَاعْبُدَا

هكذا في الشرح، و فيه نظر، فإن الأمر في البيت بصيغة افعل. و قال أيضا: و من توكيد الدعاء قوله (فَأَنْزَلْنٰ سَكِينَةً عَلَيْنَا ...) و فيه ما مرّ فيما قبله. و من توكيده بعد الاستفهام: (... أَقْبَعَدَ كِنْدَةً تَمْدَحُنَّ قَبِيلًا). و بعد التمني (فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلتَقَى تَرَيْنِي ...).

و الحالة الثانية: أن يكون توكيده بهما قريبا من الواجب، و ذلك إذا وقع شرطا لـ "إن" المؤكد بـ "ما" الزائدة نحو: ﴿ فَإِمَّا تَرِينَ ﴾^(٣) [مريم: ٢٦] و من تركه قوله (فإما تريني ولي لمة ...). فـ (شرطا) في المتن عطف على (طلبا)، و (ما) مفعول (تلا) قصد لفظها، و فاعل تلا ضمير المضارع.

(١) مثال الثقيلة (المُسَدَّدة): اذهبن. مثال الخفيفة (الساكنة) نحو: اذهبن.

(٢) و للنون في المضارع أربعة أحكام: كثير، قريب من الواجب، واجب، قليل.

(٣) وجه الاستشهاد: مجيء فعل "ترين" مؤكدا؛ لكونه شرطا؛ لـ "إن" المؤكدة بـ "ما" الزائدة؛ وحكم توكيده قريب من الواجب. (مباح السالك)

و الحالة الثالثة: أن يكون توكيده بهما واجبا، و ذلك إذا كان جوابا لقسم، و هو مثبت احترازا من النفي، و علّلوا عدم توكيده بما فيه تكلف، و الذي يظهر لي أنه إنما امتنع لأن أصل النفي إذا تسلط على مقيد ان ينصرف إلى القيد، فلو أكد المنفي لم ينتف معه أصل الفعل، و لهذا قيل في ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦] معناه بذى ظلم. و أيضا فأنصرف النفي للتوكيد يرفعه فينتقض الغرض.

و يشترط أيضا أن يكون مستقبلا احترازا من الحال، لأنهما تخلصان المضارع للاستقبال. و يشترط أيضا أن لا يفصل من لامة بفاصل احترازا من نحو ﴿وَلَيْنَ مُثُومٌ أَوْ قُتِلْتُمْ لَأَلَى اللَّهِ تُخْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨] و فاته كالخلاصة التنبيه على هذا.

فـ (مثبتا) عطف على (طلبا)، و (في قسم) و (مستقبلا) نعتان، و مثاله "و تالله لأكيدن". و هذا الترتيب على طريقة الترقى أحسن من ترتيب التوضيح على التولي لأن الأصل^(١) عدم وجوب التوكيد، و مثل هذا يقال في صنيع الخلاصة.

الحالة الرابعة: أن يكون توكيدا بهما قليلا بالجملة و لا علينا في تفاوت مراتب القلة، و ذلك إذا وقع بعد [ما يلي]:

- ١- ما الزائدة كقوله: (قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدُنَّكَ وَارِثٌ ...).
- ٢- و بعد لم كقوله: (يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا ...). أصله يعلمن.
- ٣- و بعد لا النافية كقوله تعالى: ﴿وَ اتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]. هذا قول ابن جني و جماعة. و الجمهور يخصون ذلك بالنذور و يؤولون الآية، فمنهم من قال لا ناهية، و الأصل: "لا تتعرضوا الفتنة" ثم أقيم المسبب مقام السبب، و عبر عن التعرض للفتنة بلفظ الظالم تبيها على صفته عند التعرض، و (من) في {منكم} حينئذ بيانية، لا تبعيضية، لئلا ينقسم المتعرضون إلى ظالم و غيره مع أن التعرض للفتنة و الدخول فيها طوعا لا ينفك عن ظلم، و على هذا فالإصابة خاصة بالمتعرضين، و جملة النهي معمولة لقول هو صفة فتنة. و في

(١) في النسخة «لأن أصل ...» .

"الكشاف": الفعل جواب الأمر، و التوكيد حينئذ خارج عن القياس، و التقدير: إن أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة. و ردّه في المغني بأن الشرط إنما يقدر من جنس الأمر، و حينئذ يفسد المعنى.

٤- و كذا توكيده بعد غير إِمَّا من أدوات الشرط كقوله (مَنْ يَثْقَفُ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيٍ ...) ^(١).

قوله (بعد ما) متعلق بـ (يرجح)، و (غير إِمَّا) معطوف عليها.

احكم آخر الفعل المؤكّد بنون التوكيد

﴿٦١٢﴾ وَأَخِيرُهُ افْتَحَ ^(٢) ﴿٦١٣﴾

و (أخيره) مفعول (افتح)، و الضمير للفعل المؤكّد، بني لتركيبه مع النون، و لذا يعرب مع الفصل. و ردّ بأن التركيب ليس من دواعي البناء. و قيل صار آخره بالتركيب وسطا، و الوسط لا حظ له في الإعراب، و ردّ بأنه لا حظ له أيضا في البناء.

و الأولى أن إعرابه مشابته الاسم، و هي مفقودة في المتصل بالنون مع تنزلها منزلة جزئه.

و بني على الحركة دفعا لالتقاء الساكنين، و كانت فتحة للتخفيف.

و قال الزجاج و السيرافي بني على السكون لأصالته، و حرك للساكنين، و فتح صونا للفعل عن الكسر، فالفتحة ليست للبناء، و ردّ برّد الواو في "قومن"، و الياء في "ييعن"، إذ الأغلب عدم الاعتداد بالعارض، قلت: العارض هنا لازم، فأمن بذلك رجوع على علة الحذف، إذ موضوع المسألة المؤكّد بنون، بخلاف لمن يرد إليه ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١].

(١) الشاهد فيه قوله: "من يثقّفن" حيث أكد فعل المضارع الواقع شرطا لمن بنون التوكيد لضرورة الشعر، لأن فعل المضارع لا يؤكد بعد أدوات الشرط و أسماء الشرط إلا بعد "أما". (محمد الكزني)

(٢) إذا اتصلت نون التوكيد بالفعل فهي نوعان:

١- أن تكون مباشرة بدون فاصل فيفتح آخر الفعل فيقال: اضْرِبْنِ، واضْرِبْنِ؛ وَلَا تَذْهَبْنَ، وَلَا تَذْهَبْنَ. هذا معنى قوله (و أخيره افتح) أي: آخر الفعل المؤكّد.

٢- أن يفصل بينهما فاصل كـ (واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة) فله حكم آخر يأتي بيانه إن شاء الله في قوله الآتي: (واشكّله قبل مضمّر ...). (م)

و قد فهم من المتن أن الماضي لا يؤكد ^(١)، و أما قوله (دَامَنَّ سَعْدُكَ إِنْ رَحِمْتَ مَتَيْمًا ...) فسهله أنه للدعاء .

[أحكام آخر الفعل المؤكد بنون التوكيد إذا فصل بينهما ضمير]

٦١٣] ﴿ وَ أَشْكِلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ، وَ الْمُضْمَرُ حَذْفُهُ الزِّمَامُ ﴾

٦١٤] ﴿ لَا أَلْفَا ^(٢) ﴾

هذا تخصيص لعموم قوله (وأخيره افتح) و المعنى ما لم يكن الأخير قبل مضمر، فإن كان فحركة بما يجانس ذلك المضمر من ضم مع الواو، و كسر مع الياء، و فتح مع الألف .
فإن قيل: لأوجب لاستثناء رافع الألف، لأن آخره مفتوح.

(١) فالماضي لا يؤكد بالنون، و الأمر يؤكد مطلقا فتقول: أَذْهَبَنَّ، وَ أَذْهَبَنَّ، و المضارع فيه تفصيل .

(٢) ذكرنا أن الفعل المؤكد إذا اتَّصَلَتْ بِهِ نون التوكيد اتصالا مباشراً بدون فاصل بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ، وَ ذَكَرَ النَّازِمُ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ حَكْمَ الْفِعْلِ الْمَوْكُودِ بِنون التوكيد إذا فصل بينهما ضمير، نحو: وَاللَّهِ لَتَذْهَبَنَّ، وَاللَّهُ لَتَذْهَبَنَّ، وَاللَّهُ لَتَذْهَبَنَّ . فالفاصل في المثال الأول (واو الجماعة) وفي المثال الثاني (ياء المخاطبة) وفي المثال الثالث (ألف الاثنين) .

وإذا تأملت آخر هذه الأفعال وجدت الأحكام الآتية :

أ- حَذَفُ نون الرفع في جميع الأمثلة ؛ لتوالي الأمثال (أي : وجود ثلاث نونات متتالية) إذ أن الأصل : وَاللَّهُ لَتَذْهَبُونَنَّ، لَتَذْهَبِينََنَّ، لَتَذْهَبَانَنَّ .

ب- حَذَفُ واو الجماعة، و ياء المخاطبة ؛ لالتقاء الساكنين، إذ إنَّ الأصل بعد حذف نون الرفع : وَاللَّهُ لَتَذْهَبُونَنَّ، لَتَذْهَبِينََنَّ .

ت- لا تُحذف ألف الاثنين ؛ لِخِفَّتِهَا وَلأنَّهَا تَلْتَبَسُ بِالْمفْرَدِ إِذَا حُذِفَتْ .

ث- وَضَعُ حركة مُجَانِسَةً لِلضَّمِيرِ الْمَحذُوفِ ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ . فَإِنْ حُذِفَتْ (الواو) ضُمَّ الْحَرْفُ الْآخِرُ ؛ يَقُولُ : وَاللَّهُ لَتَذْهَبُ ، وَإِنْ حُذِفَتْ (الياء) كُسِرَ الْحَرْفُ الْآخِرُ ؛ يَقُولُ : وَاللَّهُ لَتَذْهَبِ ، أَمَّا الْأَلْفُ فَيَكُونُ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحاً . (شرح ألفية)

- أشار الناظم إلى الأول و الثاني بقوله (و المضمر حذفه لزما). و إلى الثالث بقوله: (لا ألفا). و إلى الرابع بقوله: (و اشكله قبل مضمر لين بما جانس).

قلت: الفتح في المستثنى منه للبناء، أو للتخلص من السكونين كما مر، و رافع الألف ليس مبنيًا على الفتح، و لا على السكون المقدر، فلا تغر بمن اعترض استثناء ذي الألف.

ثم نقول: إن كان رافع اللين أمرًا نحو (قومن يا زيدون) و (قومن يا هند) و (قومان يا زيدان) فهو مبني على حذف النون و الحركة للتجانس.

و إن كان مضارعًا نحو (هل تقومن) و (هل تقومان) فهو معرب إما تقديرًا كما مثلنا أو لفظًا نحو ﴿فَأَمَّا تَرِينَ﴾ [مريم: ٢٦]، ﴿وَلَا تَتَّبِعَانَّ﴾ [يونس: ٨٩]، و لا فرق فيما ذكر بين الصحيح و المعتل.

فالضمير المفعول به (أشكل) لآخر المؤكد الصادق بالمضارع و الأمر، خلافاً لتقييد الصريح بالمضارع. و لو أسقط كالخلاصة ذكر المضمر ليدخل نحو "هل يقومن الزيدون" مما اللين فيه علامة.

و (لين) نعت (مضمر) و هو وصف مخصص احتريزه من المستتر، و من البارز في نحو (اخشون يا قوم) و (اخشين يا هند)، كذا قيل، و فيه أن آخر الفعل مع البارز حرك بالمجانس فهو من المستثنى، و اللين صادق عليه، و لا تخصصه بالساكن، و أصله لين ثم خفف. ويجوز فيه بعد التخفيف فتح اللام و كسرها.

و (بما جانس) متعلق به (أشكل)، و (المضمر) يترجح فيه النصب بمضمر تقديره أزل، و (حذفه) مفعول (ألزما) أي: لدفع التقاء الساكنين على غير حده، و هو كون أولهما مداً و ثانيهما مدغماً في كلمة واحدة كـ "دابة"، فإن ما هنا كلمتان، و قيل لا يتوقف حده على اتحاد الكلمة، و عليه لما ثقلت الكلمة مع الشدة، و استطالت بالتركيب، و الضمة تدل على الواو، و الكسرة على الياء حذفًا، أما الخفيفة فأمرها واضح.

قوله (لا ألفا) عطف على (المضمر) و لم تحذف لئلا يلتبس الاثنان بالواحد، لا يقال يرفعه الكسر، إذ الكسر إنما يكون بعد الألف، لشبه النون بنون التثنية، و قيل الحذف مع الشديدة بالحمل على الخفيفة، و لم تحذف الألف مع الشديدة، لأن الخفيفة لا تكون بعدها فلا يمكن الحمل.

[حكم آخر فعل المؤكد بالنون إذا كان معتلا]

٦١٤] وَأَخِرَ الْفِعْلِ الْأَلِفُ يَا أَقْلِبْ إِذَا الْأَلِفُ يَرْفَعُ، وَحُذِفَ ٥

٦١٥] إِنَّ يَرْفَعِ الْوَاوُ أَوْ الْيَاءُ، وَاشْكِلْ ذَيْنِ وَجَانِسِ ٥

والمعنى: أن الفعل الذي آخره ألف كـ يخشى إذا أكد فـ [فيه تفصيل]:

١- إن رفع الألف قلب آخره ياء^(١) في نحو: اسعيان^(٢). ولا يقال بعد قلبها تحركت الياء وانفتح ما قبلها فتقلب ألفا، لأن اللام يكف إعلالها بالألف خشية التباس الاثنين بالواحد. و (آخر الفعل) مفعول أول لـ (اقلب)، و (الألف) بدل، و (يا) مفعول ثان، وهذا أحسن من جعل "الألف" مفعول أول و "آخر الفعل" حالا، لأن آخر الفعل هو المحدث عنه والمتكلم عليه فيما سبق، و (يرفع) مجزوم بـ (إذا) على حد (وَإِذَا تُصِيبُكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ)، و (الألف) مفعوله، و فاعله ضمير الفعل.

٢- وإن رفع الواو والياء حذف آخره^(٣)، و تحرك الياء أو الواو بحركة تجانسهما و هو معنى قوله (و اشكل ذين و جانس) نحو (إخشون يا قوم) بضم الواو، و (إخشين يا هند) بكسرها^(٤)، و الأصل: (إخشيوا و اخشي) فتحركت الياء و انفتح ما قبلها فقلبت ألفا، و حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار (إخشوا و إخشي) بالسكون.

(١) و هو معنى قوله (يا اقلب إذا الألف يرفع). و في نسخة: إن الألف.

(٢) فالفعل "يسعى" معتل الآخر بالألف و قد اتصل بـ ألف الاثنين وهي الفاعل، و لذلك قلب حرف العلة (الألف) ياء في كلا المثالين، و فتحت الياء . (شرح الفية)

(٣) و هو معنى قوله (و حذِفْ إن يرفع الواو أو الياء).

(٤) و الأصل: اخشيون و اخشين، حذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وهما الياء والواو في الأول والياء ان في الثاني. و إن شئت قلت: تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا. فحذفت الألف لالتقاء الساكنين وبقي التقاء الساكنين بين الواو والنون المدغمة في الأول و بين الياء والنون المدغمة في الثاني، فلم يجر حذف الواو والياء لعدم ما يدل عليهما، فحركت الواو بما يناسبها و هو الضم، وحركت الياء بما يناسبها و هو الكسر، تخلصا من التقاء الساكنين. (شرح التصريح على التوضيح)

و به تعلم لأمر خلية للتوكيد في حذف آخر الفعل فيهما، نعم تحريكهما بالمجانس إنما هو لأجله، و لما كان ذلك فرع الحذف تكلموا عليه هنا فلا تفهم من ذكرهم له في الترجمة اختصاصه بالمرجم له.

مفهوم قوله (إذا الألف يرفع) و قوله (إن يرفع الواو أو الياء) متعارضان في رافع المستتر كـ (إسعين)، و الظاهر نحو (لِئَسَعِينَ زَيْدًا)، و نون الاناث (لتسعينان يا هندات) و التعويل على الثاني، و الخلاصة سالمة من هذا^(١). لكنها تشارك في المتن في إيهام أن صيرورة الألف ياء في (اسعيان و اسعينان) على ما بيناه من اعتماد الثاني هنا للتوكيد و ليس كذلك، و لا يوجه المتن بأن رافع المستتر و الظاهر مندرج في قوله (أخيره افتتح) لأنه لا يفهم منه القلب، و لذا قال ابن قاسم يدخل في قولها افتتح اسعين بقلب الألف ياء.

فإن قلت: من أين يؤخذ من كلامه؟

قلت: مما سيذكره.

فإن قيل: هذا مشكل لأن الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه و المضارع المعتل يجزم بحذف آخره.

قلت: مضارع اسعين المؤكد لتسعين، و الأمر مبني على ما يبنى عليه مضارعه إن كان مضارعه مبنيًا.

و نائب فاعل (حذف) ضمير الألف و لو على البدلية، إذ البذل هو المقصود، فعود الضمير له أحسن،

و (الواو) و (الياء) مفعول شرط (إن).

(١) تنبيه عبارة الناظم تقتض أن ذاك [أي إذا الألف يرفع] خاص برفع الألف و ليس كذلك و كذلك إن رفع الظاهر نحو لا يخشين زيد، و الضمير المستتر نحو: هل تخشين، و النون نحو: لتخشينان يا هندات و أجود من هذه العبارة عبارة الخلاصة:

فاجعله منه رافعا غير اليا و الواو ياء كاسعين سعيًا

(المنح الحميدة)

احكم وقوع النون الخفيفة ، و الثقيلة بعد ألف الاثنين ، و بيان حركتها |

[٦١٥] ﴿..... وَ الْخَفِيفُ لَا يَلِي﴾

[٦١٦] ﴿لِأَلِفٍ بَلْ أُخْثِهَا، وَ اكْسِرُ^(١).....﴾

(و الخفيف) - أي و النون الخفيف - لأن الحرف يجوز تذكره و تأنيثه، و هو مبتدأ، و (لا يلي)

خبر، و اللام في الألف مقوية، لانفصال العامل بالوقف عليه، و الابتداء بالمعمول.

و علة الحكم التقاء الساكنين على غير حده.

و بين عبارته و الخلاصة فرق؛ لأن البعدية أعم من المولات، و نفي الأعم أخص من نفي الأخص، فمقتضاهما امتناع "هل تضربان"، و سره أنه يجب حذف نون الرفع لاجتماع المثليين مع تعذر الادغام فتبطل المسألة، إذ الخفيفة لا تقع بعد الألف، و يؤيده أنهم منعوا "اضربن" حتى يؤولي بالألف فاصلة بين المثليين، بأن جيء بها بطلب الخفيفة، و مقتضى المتن جواز ذلك، و تبقى نون الرفع لنلا يجتمع ساكنان و الأولى أولى.

و (بل) انتقالية اضربية لا إبطالية، و خبر (أخثها) محذوف أي: يلي الألف، و مفعول (اكسر) ضمير الأخت محذوف، و المعنى بالأخت: الشديدة. و كسرت لشبهها بعلامة الرفع الواقعة بعد ألف الثانية، و الألف هنا شاملة للمضمر و العلامة و الفاصلة.

| احكم آخر الفعل المُسند إلى نون النسوة إذا أكد بنون التوكيد |

[٦١٦] ﴿..... وَ مَعَ نُونٍ إِنَاثٍ أَلِفٌ قَبْلُ اجْتَمَعَ^(٢)﴾

و (ألف) مبتدأ له صفة مقدرة - أي مزيدة - بقرينة قوله (و مع نون إناث) الصريح في أخذ الفعل فاعله، و اسناده الضمير الجمع، فيعلم منه أن الألف ليست ضميرا و لا علامة، و (اجتمع) خبر، و

(١) لا يجوز أن تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف ؛ فلا تقول : اذهباً ؛ بسبب وجود ساكنين . إذا أردنا توكيده فيجب أن تكون النون مشددة مع كسر النون ؛ فتقول : اذهباً . (شرح الفية بتغيير)

(٢) إذا أكد الفعل المسند إلى نون النسوة بنون التوكيد وجب الفصل بين نون النسوة، و نون التوكيد بألف زائدة؛ كراهية توالي الأمثال؛ فتقول: اضْرِبْنَانْ، بنون مشددة مكسورة قبلها ألف زائدة . (شرح الفية)

(قبل) و (مع) متعلقان به، و المضاف له قبل معنى ضمير الأخت، لأنَّ الخفيفة لا تدخل هنا لما مر، و وجبت الألف للفصل بين الأمثال.

امواضع حذف نون التوكيد الخفيفة وجوبا

- [٦١٧] ﴿وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِّسَاكِنٍ تَلَا وَبَعْدَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْوَقْفِ عَلَى﴾
 [٦١٨] ﴿وَزِدَّ مَا لَهَا بِوَضَلٍ حُذِفَا﴾

[واحذف خفيفة لساكين تلا]: و يجب حذف الخفيفة إذا تلاها ساكن^(١) كقوله:

وَلَا تَهِينِ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرَكَّعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

أصله "تهينن"، فدخلت "لا" الناهية، فجزم، و حذفت العين للساكين، ثم أكد، فعرض الفتح لأجل النون، فردت العين التي كانت محذوفة للساكين، فالفعل معرب مجزوم بسكون مقدّر منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتح، لنون التوكيد نظير و لا تتبعان في الإعراب. و لا تقل أنه مبني في محل جزم لأنه إنما يأتي على شذوذ لحاق النون فعل النهي، و سر الحكم أن الخفيفة لا حظ لها في التحريك، و لا فرق بين التي قبلها فتحة كما سبق أو ضمة نحو اضرب الغلام يا قوم، و التوكيد فيهما معروف، أو كسرة كاضرب الغلام يا هند، و يجهل التوكيد فيدل عليه بقرينة، و الفرق بينهما و بين التنوين ثبت و حرك في الأكثر نحو: "محظورا انظر" أنه لتمام مدخوله، بخلافها، و أنه لازم للمعرب العاري من أل والإضافة، و هي قد تعرض.

[و بعد غير الفتح في الوقف على و زدّ ما لها بوصل حذف]: و تحذف الخفيفة أيضا في الوقف إذا كانت بعد ضمة أو كسرة، و يردّ ما حذف لأجلها في الوصل، و هو الواو و الياء، فتقول: (اضربوا) و (اضربي)، و الأصل: (اضربون) و (اضربين) فحذفت الواو للنون، ثم حذفت النون في الوقف، و ردت الواو و الياء لذهاب علة حذفهما، و يجهل التوكيد فيبين بالقرينة.

(١) فتقول في: اضْرِبَنَّ: اضْرِبَ الرجل، بحذف النون، وفتح الباء . (شرح ألفية)

و خَصَّ أبوحَيَّان التوكيد بالوصل قائلًا أنه لا معنى لادخال لمعنى [التوكيد]، ثم حذفها بلا دليل عليه^(١). و يرد عليه حالة الفتح الآتية، و كذا حالة المضارع فإنك تقول فيه (هل تضربون) و (هل تضربين) برد نون الرفع، كما في ابن قاسم، بل ردها أولى كما قال ابن هشام، لأنها حذفت للنون بلا واسطة، و الواو و الياء بواسطة، و تكون نون الرفع حينئذ ساكنة، و لا يضر التقاء الساكنين على غير حده لأنه في الوقف، و يبين في التوكيد بالقرائن.

قوله (ما) مفعول (رد)، و حذف صلتها، و (لها) متعلق به، و الضمير للنون، و كذا (بوصل)، و الباء ظرفية، و إنما لم يرد المحذوف في نحو ﴿وَلَمْ أَكُ بَعِيًّا﴾ [مريم: ٢٠] لأن الحذف هناك جائز، فلم يؤمن من رجوع المحذوف.

إبدال نون التوكيد الخفيفة ألفا

[٦١٨] ﴿..... وَبَعْدَ فَتْحِ قُلَيْتِ ذِي أَلْفَا^(٣)﴾

و إذا كانت [نُونُ الخفيفة] بعد فتحة قلبت في الوقف ألفا كقوله: (.... وَاللَّهُ قَاعْبُدَا)^(٣).

ف (قلبت) مبني للمفعول، و (ذي) إشارة للخفيفة نائب فاعله، و هو مفعوله الأول، و (ألفا) الثاني.

(١) قَالَ أَبُو حَيَّان الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ دُخُولَهَا فِي الْوَقْفِ خَطَأٌ لِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ لِمَعْنَى التَّوَكُّيدِ ثُمَّ يَحْذَفُ وَلَا يَبْقَى دَلِيلٌ عَلَى مَقْصُودِهَا الَّذِي جَاءَتْ لَهُ. (همع الهوامع)

(٢) فَتَقُولُ فِي قَفَسٍ (قَفَا) وَفِي اضْرِبَنَّ (اضْرَبَا) يَبْدُلُ النُّونَ أَلْفَا فِي حَالَةِ الْوَقْفِ؛ وَذَلِكَ لَوُقُوعِهَا بَعْدَ فَتْحَةٍ. (شرح الفية)

(٣) و الشاهد فيه إبدال نون التوكيد الخفيفة في (اعبدا) ألفا للوقف عليها. أي "فاعبُدُنْ".

﴿ خَاتِمَةٌ ﴾

[تعريف التنوين]

﴿ ٦١٩ ﴾ نُونٌ تُرَى لَفْظًا فَقَطْ تَنْوِينُ ﴿

التنوين: نون ساكنة زائدة تلحق الآخر لفظاً لا خطأ لغير توكيد.

فخرج بالقيد الأول نحو "حسن"، وبالثاني الأولى في نحو "ضَيْفَن"، وبالثالث نحو "منكسر"، وبالرابع نحو "العتابن"، وبالخامس نحو ﴿لَنْسَقَعَا﴾^(١) [علق - ١٥].

و من القواعد العقلية أن القيد المتأخر في التعريف أخص من جميع ما قبله مطلقاً في الماهيات الحقيقية و مطلقاً من وجه في الاعتبارية، و لكن لا يراد في التأخر إلا من جهة الخصوص، و الأخص يستلزم الأعم، فيصح الاقتصاص عليه، و يخرج به جميع ما خرج بما قبله، و إن كان ذكر الجميع أتم شرحاً.

فقول المتن (لفظاً فقط) أي: لا خطأ - تخرج به الأصلية، و المتحركة، و المتوسطة، و ذو الترتم، و الغالي، و لما أتى بهذا على ذكر نون التوكيد و لم يذكر شيئاً من معاني أقسامه فيها علم أنها ليس منه فكأنه قال لغير توكيد. و في صنيعة حمل المعرّف بالفتح - على المعرّف بالكسر -، و المعنى بيتٌ. فجملة (تُرَى) أي توجد (لفظاً) صفة مسوغة بالابتداء بنون.

[أقسام التنوين]

﴿ ٦١٩ ﴾ ﴿ فَمِنْهُ تَنْكِيرٌ، كَذَا تَمْكِينٌ ﴾

﴿ ٦٢٠ ﴾ ﴿ وَ عَوْضٌ، وَ ذُو تَقَابُلٍ، وَ لَا تَعُدُّ ذَا تَرْنُومٍ وَ ذَا غَلَا ﴾

١- قوله: (فمنه تنكير) مبتدأ وخبر، على حذف مضاف أي: تنوين تنكير و هو: اللاحق لبعض المبنيات فرقاً بين معرفتها و نكرتها، تقول: "سيبويه" إذا أردت شخصاً ما مسمى بهذا الاسم لا تعرفه على التعيين، أو تعرفه و قصدت الإبهام على المخاطب، فأنت بحيث لو سألك لم تجبه،

(١) وجه الاستشهاد: مجيء التنوين غير مفيد التوكيد؛ ورسمت بالألف لوقوعها بعد فتحة. (مصباح السالك)

و تقوله بلا تنوين إذا أردت معينا اسمه ذلك، فإذا عرفه المخاطب فذاك، وإن منعه الاشتراك سأل فتجيبه فأوهم. و تقول "إيه" إذا طلبت من مخاطبك الزيادة من حديث ما أي حديث كان، و "إيه" بلا تنوين إذا طلبت منه الزيادة من حديث معين.

٢- قوله (كذا) أي: منه (تمكين) مبتدأ وخبر، و هو: اللاحق للاسم المعرب المنصرف للدلالة على تمكنه في الاسم ببقائه على أصله حيث لم يشبه الحرف فيبنى، و لا الفعل فيمنع من الصرف، و على خفته اللازمة لسلامته من الشبهين يتقلب في أنواع الإعراب بخلاف المبني اللازم لحالة واحدة و غير المنصرف الناقص التقلب.

٣- قوله (و عَوْضٌ) مبتدأ حذف خبره لما تقدّم أي: و منه عوضٌ:

أ- إما عن حرف أصلي كـ "جوارٍ" أصله (جوارِيّ) استثقلت الضمة أو الفتحة النائية عن الكسرة على الياء فحذفت، ثم حذفت الياء تخفيفاً لا علة موجبة، و عوض عنها التنوين.

ب- أو زائدة كـ "جندل" فإن تنوينه عوض من ألف (جنادل) عند ابن مالك.

ت- أو من مضاف إليه مفرد كتنوين "كلٍ" و "بعضٍ"، و قد تقدما، أو جملة نحو: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يُفْرِخُ الْمُؤْمِنُونَ، يَنْصُرِ اللَّهُ﴾ [الروم: ٤، ٥].

٤- قوله (و ذو تقابل) أي: و منه ذو تقابل، و هو اللاحق لنحو "مسلمات" في مقابلة نون مسلمين بمعنى أنه قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لأقسام التنوين و هو كونه علامة لتمام الاسم فقط كما أن نون مسلمين كذلك، و انظر تحقيق ما يتعلق بهذا المبحث في حاشيتنا.

قوله (و لا تعد) أي: في أقسام التنوين (ذا ترنم)، و هو اللاحق للقوافي المطلقة التي آخرها حرف إطلاق، و هو الألف و الواو و الياء لإطلاق الصوت معها كقوله:

أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَ الْعِتَابِينَ وَ قُولِي إِنْ أَصْبَحْتُ لَقَدْ أَصَابِنُ^(١)

و ليست إضافته لترنم بمعنى أنه محصل له خلافا لمن قال بذلك ناظرا إلى النون غنة في الخيشوم بل بمعنى أنه مذهب له، و الإضافة بأدنى ملابسة، فإن الترنم هو التغني و هو يحصل بمد الصوت مع حروف الاطلاق، فإذا أنشدوا لم يترنموا و جاءوا بالنون في مكانها.

قوله (و ذا غَلا) عطف على (ذا ترنم) أي: لا تعد من أقسام التنوين أيضا التنوين الغالي، و هو اللاحق للقوافي المقيدة كقوله: (قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَ إِنْ ...) ^(٢).

و وجه النهي عن عدهما في ذلك أنهما يثبتان في الخط و الوقف، و يلحقان الفعل و الحرف و الاسم المَصْدَرُ بَال، و يحذفان في الوصل، و لا شيء من أنواع التنوين كذلك، فهما نونان زائدتان لهما أحكام خاصة بهما.

* * *

(١) الشاهد: في "العتابين، وأصابين": حيث دخلهما تنوين الترنم بدلًا من ألف الإطلاق. والأولى اسم مقترن بَال، والثانية فعل ماضٍ، وذلك يدل على أن هذا التنوين ليس مختصًا بالاسم. (ضياء السالك)

(٢) الشاهد: في "إن" حيث لحقها التنوين في عروض البيت وقافيته المقيدة، زيادة في الوزن، وهي حرف شرط بلا خلاف. وذلك يدل على أن هذا النوع من التنوين لا يختص بالاسم. (ضياء السالك)

الكتاب الرابع

في العوامل

- أنواع الفعل
- نعم و بئس
- صيغتا التعجب
- المصدر
- اسم الفاعل
- صيغة المبالغة
- اسم المفعول
- الصفة المشبهة
- أسماء الأفعال
- أسماء الأصوات
- الظرف والمجرور
- التنازع في العمل
- الاشتغال

❏ الكتاب الرابع في القواميل ❏

الفعل وأقسامه باعتبار التعدي واللزوم

❏ ٦٢١١ ❏ الفعل إما ذو لزوم، أو تعدّ أو ناقص هذا وهذا قد فقد ❏

❏ ٦٢٢٢ ❏ أو وصفوه بهما على الأصح نحو شكرت وقصدت ونصح ❏

❏ الفعل إما ذو لزوم أو تعدّ أي: الفعل أربعة أقسام: أولها: اللازم كـ: خَرَجَ^(١). و ثانيها: المتعدي كـ: ضَرَبَ^(٢).

❏ أو ناقص هذا وهذا قد فقد: و ثالثها: ما فقد اللزوم والتعدي، فلا يوصف بواحد منهما، و هو الناقص كـ: كَانَ، و ذلك لأن التعدي اقتضاء الفعل فضلة ينصبها يتم معناه الكلي بها، و اللزوم انقضاء معنى الفعل بمجرد ذكر مرفوعه، و لا يتنزل واحد من المعنيين على الناقص. و فيه تكييت على الخلاصة و أجيب عنها بما هو مشهور.

❏ أو وصفوه بهما على الأصح نحو شكرت و قصدت و نصح: و رابعها: الموصوف باللزوم و التعدي معا أي: على سبيل التعاقب كـ: شكر، و قصد، و نصح، فإنها تارة تتعدي بنفسها، و تارة باللام^(٣)، هذا مقتضي كلام أبي الفتح في الخصائص و كذا التسهيل.

و قيل: هو متعد، و اللام فيما ذكرت فيه زائدة، و هو رأي التفتازاني، قال: لأن معناه مع اللام هو المعنى بدونها، و هو إيقاع النصح على ما بعد الفاعل، و إذا اتحد المعنى وجب متعد. انتهى.

(١) (الفعل اللازم) هو: الذي يلزم فاعله، و لا يتعدى إلى المفعول به إلا بواسطة حرف الجر، نحو: مررت بزيد، أو ليس له مفعول، نحو: قام زيد. و يُسمّى لازماً، وقاصراً، وغير متعد، و يُسمى متعدداً إذا وصل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر، نحو: مررت بزيد، و نحو: تمسك بالفضيلة. (شرح ألفية)

(٢) (الفعل المتعدي) هو: الذي يصل إلى المفعول به بغير حرف جر، نحو: ضربت زيدا؛ و لوصوله إلى المفعول به بنفسه سمي فعلاً متعدياً، و يُسمّى واقعاً لوقوعه على المفعول به، و يُسمّى مجاوزاً. (شرح ألفية)

(٣) فإنه يقال: شكرته و شكرت له. و قصدته و قصدت له، و نصحته، و نصحت له. (المطالع السعيدة)

قال اللقاني: و لقائل أن يقول إذا كان اتحاد المعنى مع تساوي الاستعمالين يوجب اتحاد الوصف من التعدي و اللزوم فليس كونه متعديا، و اللام زائدة أولى من كونه لازما، و اللام محذوفة توسعا بل قد يرجح هذا بأن دعوى الحذف أولى من دعوى الزيادة. انتهى. قلت: هذا الرد غير يبين لأن صحة المعنى و تمامه مع سقوط الحرف يقتضي زيادته.

و في الرضي: الأولى جعل اللام في "نصحت له" زائدة، لأن المعنى مع اللام هو المعنى بلا لام، و التعدي و اللزوم بحسب المعنى. انتهى.

و قيل: إنه لازم، و اللام محذوفة، و عليه ابن هشام في التوضيح. و صحح المصنف الأول، و قد علمت ما فيه، و بهذا يظهر الجواب على الخلاصة في إسقاطه.

[الفعل المتعدي]

[٦٢٣] ﴿فَالْمُتَعَدِّي مَا اسْمٌ مَفْعُولٌ بُنِيَ مِنْهُ إِذَا عَن حَرْفٍ جَرَّ يَغْتَنِي﴾^(١)

(المتعدي) مبتدأ، و (ما) خبره، و جملة (اسم مفعول بني) صلتها، و الرابط مجرور بمن، و (يغتني) شرط (إذا)، و (عن) متعلقة به، و تقدير الجواب فهو حينئذ علامة المتعدي.

و احترز بالشرط^(٢) من اللازم كـخرج، فإنه و إن بني منه اسم مفعول لكنه غير مستغنى عن الجار فتقول: "زيد مخرج به" أو "إليه"، و لا تقول: مخرج، بخلاف المتعدي تقول: "زيد مضروب". و كان من حقه أن يريد باطراد احترازا من نحو (تَمْزُونَ الدِّيَارَ)، فإنه يقال منه الديار ممرورة^(٣)، لكنه غير مطرد.

و عدل عن العلامة التي في الخلاصة^(٤) لاعتراضها بما هو مشهور، و منه ما لم يجيبوا عنه من إخراج هاء المصدر مطلقا مع أنها إذا كانت لمصدر غير الفعل كما غير المصدر نحو الإكرام أجبتة.

(١) فالمتعدي ما بني منه اسم مفعول بلا افتقار إلى حرف جر، و اللازم بخلافه. (المواهب الحميدة)

(٢) أي بقوله (إذا عن حرف جري يغتني).

(٣) في النسخة «الديار ممرورة». و في الصبان و شرح التصريح «ممرورة».

(٤) قال ابن مالك في الخلاصة: عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي أَنْ تَصِلَ هَا غَيْرَ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلَ

قلت: يرد على ما عده إليه أن معناه: علامة المتعدي صحة بناء اسم المفعول الثاني منه، وإن صح أن يبنى منه الناقص نحو: "مضروب بالسوط" فتقول: السوط مضروب به، وهذا ثابت لكان وأخواتها، لأن مذهب سيبويه صحة بنائها للمفعول أي شبهه، وفي عبارته "الظرف مكون فيه"، وتقول: الصديق مكون في مقام تدل فيه القرينة على إرادة زيد، والأصل: كان زيد الصديق، ثم عين الصديق، ثم جيء باسم المفعول، ثم نقول تمييز المتعدي بهذه العلامة فرع اختصاصها به، وهو منقوض بالقسم الرابع الذي صح اثباته، لا يقال هي لا توجد فيه حالة اللزوم، لأنهم قالوا: المعنى في نصحته ونصحت له واحد، فليست له حالة يتعين أن يكون فيها لازماً.

[فعل اللازم معناه وأوزانه]

[٦٢٤] ❦ وَغَيْرُهُ اللَّازِمُ مَا دَلَّ عَلَى سَجِيَّةٍ أَوْ عَرَضٍ أَوْ فَعْلًا ❦
[٦٢٥] ❦ أَوْ أَفْعَلٌ أَفْعَلٌ أَنْفَعَلٌ أَوْ طَاوَعٌ مَا عُذِيَ لِوَاحِدٍ، قَفَّوْا^(١) ❦

قوله (وغيره اللازم) ليس مبتدأ وخبر، سواء جعلت (غيره) مبتدأ أو خبراً، وسواء جعلت الضمير عائداً^(٢) على المتعدي أو على ما، لإفهامه إنحصار الفعل في القسمين. وقد اعترض في نكته عبارة بذلك، ونبه هنا على أن الأقسام أربعة كما مر، فـ (غيره) مبتدأ و (اللازم) نعت مخصص، و (ما دل على سجية...) الخ خبر، تحرز بالنعت من غير المتعدي الذي هو ناقص.

وفيما عرف به اللازم نظر، لأنه لا يصدق على "نصح" ونحوه في حال من الأحوال. والسجية: ما ليس بحركة جسم من وصف ثابت (أي لازم) كـ "كرم" و "نهم" بمعنى أفرط في اشتهااء الطعام.

و العرض: ما ليس بحركة جسم من وصف ثابت كـ "فرح" و "نهم" بمعنى شبع. وأسقط ما في الخلاصة من ذكر ذي النظافة والدنس، لأن الظاهر أنهما من العرض. ويجب أن المراد بالعرض

(١) (قفوا) تميم للبيت. (المنح الحميدة).

(٢) في النسخة «عائد».

هنا معنى مخصوص، و هو ما تقدم تفسيره، و أفعال الطهارة و الدنس تقتضي حركة الجسم. و أدرجها في الشرح في السجية، و فيه نظر ظاهر. نعم يصح ذلك في المعنويين الباطنين. و كما يستدل على اللزوم بالمعنى ^(١) يستدل عليه بالوزن، فإن لهم أوزاناً لا يكون عليها إلا اللازم و هو:

١- (فَعَلَ) بضم العين كـ "شَرَفَ". و سَرَّ ذلك أنه لا يكون إلا للسجية، كما مرّ، أو شبهها كـ "فَقَّه" لمن صار الفقه كالطبع له، و "شَعُرَ" كذلك، أو المشبه بها كـ "جُنُبَ" شَبَّهوه بنجس الذي حدثه ذاتي لموصوفه كنجاسة الخمر و الخنزير، و وجه الشبه أن في كل منهما نجاسة. و الفرق بين الشبه و المشبه أن الشبه في الأول قوي واضح لا يتوقف اللاحاق فيه على تشبيه مشبه، و الثاني بخلافه إن اعتبرنا الوجه الضعيف فيه شبهناه و ألحقناه، و إلا، فلا، و هذا الضعيف لنا أن نشبه بالأصل و بالشبه، و هو أَمَلِي، لأنه إليه أقرب، و هذا معنى قول التسهيل "ف" فَعَلَ "لمعنى مطبوع عليه ما هو قائم به، أو كمطبوع عليه، أو شبيه بأحدهما، فقول الدماميني: ما هو كالمطبوع عليه هو الشبيه به فقله بعد ذلك أو شبيه بأحدهما عجب، و كان هذا عند الشارح من قبيل الصحيح الواضح فمر عليه و هو عند معرض. انتهى. غفلة عن هذا و من هذا يتخرج الجواب عن الخلاصة في إسقاطه و إن كان ذكره أجيد. و قد يتعدي بالتضمنين و التحويل كما يأتي في أبنية الفعل إن شاء الله تعالى.

٢- (إِفْعَلَّ) بفتح العين و اللام الأولى مخففة، و تشديد الثانية كـ: اقشعَرَّ و إطمأنَّ. و هذا الوزن قيل: مقتضب، و يدل له الإدغام، إذ هو لا يدخل الملحق لتوفيته الموازنة، و هذا رأي سيبويه.

و قيل: ملحق باحرنجم، و استدلل قائله بأن مصدره كمصدره، و المساوات تؤذي باللاحاق، و اعتذر عن الإدغام بأنه ليس في الكلام افعللل مثل اسفرجل حروفه كلها أصول سوى همزة الوصل، و عدّه هنا من افعللل كما في الخلاصة ظاهر في القول بالاقتضاب، لا يقال قد ذكر في الخلاصة افعللل بزيادة إحدى اللامين كاقعنسس، و لم يقتض ذلك الأصالة فيه، لأنني أقول لم يذكره قصداً بل ليعلم المقصود الذي هو احرنجم سواء جعلت اقعنسس فاعل الوصف أو مفعوله، فالمراد ذكره هو موقع الوصف المعطوف على المقصود، فاقعنسس موضح للمراد و متم للمقصود كالمضاف إليه الخارج عن المضاف،

(١) كالسجية و العرض.

و نظيره جاءني زيد و المشابه الأسد، فانظر هل تذوق منه أن الأسد مقصود و مبين للمقصود، و به يظهر ما في قول بعض شروحيها المراد الشيء و شبهه و كأنه قال اقعنسس و مضاهيه . انتهى .

٣- (افْعَلْ) كـ "أحرنجم" مطاوع حرجم المعدي لواحد، و لذا لم يتعد. و معنى حرجم جمع و لام، و رد البعض على البعض. قال المكلاطي: "أفعلنل" حيثما وجد لا يتعدي لأنه لا يكون إلا مطاوع التعدي لواحد. إهـ. و كتب بعض الأذكياء بطرته. فقول ألفية: «كذا افعلن و المضاهي اقعنسسا»، ثم قال: «أو طاوع المعدي» يقال فيه تكرار، إلا أن يجاب بأن الثاني عام. انتهى. لكن في التسهيل "أفعلنل" لمطاوعة فعلل تحقيقاً أو تقديرًا. قال الدماميني: مثال التقدير ابرنشق بمعنى انبسط فرحا و برشق مهمل. قلت: لا حاجة إلى إدعاء أنه مطاوعه حتى يتطلق تقدير شيء مهمل. إهـ. قلت: و الظاهر ما في التسهيل كغيره للزوم اللزوم له، و أغلبية ظهور المطاوعة لواحد فيه فهو كتقدير البناء للفاعل في نحو ظل دمه.

٤- (انْفَعَلْ) رأى أبو علي أنه لا يكون إلا مطاوعا، و هو وجه لزومه، و حينئذ يأتي فيه ما مرّ.

و قال المبرد قد يكون مطاوعا كـ كسرتة و فصلته فانكسر و انفصل، و قد لا كـ انطلق. و هذه زيادة على الخلاصة، و الجواب عنها يتن.

٥- قوله (أو طاوع ما عَدِي لواحد) ^(١) (عُدِّي) بالبناء للمفعول صلة (ما)، و نائبه عائدها كـ دحرجته فتدحرج، و ضاعفت الحساب فتضاعف، و مددت الثوب فامتدّ ^(٢). لا فرق بين كون المطاوع - بالفتح - ثلاثيا أو زائدا عليه.

و معنى المطاوعة أن تريد من الشيء أمرا فيساعدك بفعل ما تريد منه إن كان الفعل يصح منه كـ علمت زيدا فتعلم، أو يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يأتي منه الفعل كالأمثلة المارة.

(١) بعض الأفعال يستدل على لزومه بوزنه و [منه]: كل فعل مطاوع لفعل متعد لواحد نحو: كسرت الخشبة فانكسرت، فإن كان مطاوعاً لفعل متعد لاثنين لم يكن لازماً، بل يكون متعدياً إلى واحد، نحو: علّمت محمداً القرآن فتعلمه، وفهّمت صالحاً المسألة ففهمها. (دليل السالك)

(٢) فالفعل (امتدّ) فعل لازم؛ لأنّه مطاوع للفعل (مدّ) و هذا الفعل متعدّ إلى مفعول واحد فقط . (شرح ألفية)

و احترز بقوله (لواحد) من مطاوع المعدي لاثين، فإنه يكون متعديا لواحد كـ علمته الحساب فتعلمه، و هكذا درجة المطاوع -بالكسر- تحت درجة المطاوع بالفتح-، لأن مفعول ما بالفتح أو الأول صار فاعلا.

[تعديّة اللازم بنقله إلى باب الإفعال و غيره]

﴿٦٢٦﴾ وَ عَدُّهُ بِهَمْزَةٍ^(١) ﴿٦٢٧﴾

الضمير اللازم بالنسبة لمطلوبه، و إن كان متعديا بالنسبة لغيره كـ أَكْرَمْتُ زَيْدًا و أَلْبَسْتُ الثَّوْبَ، و ظاهره أن ذلك قياس، لأنه وكله إلى المخاطب، و فيه مذاهب:

الأول: أنه قياس في اللازم و المتعدي إلى واحد، قاله الأخفش، و هو ظاهر مذهب أبي علي.

الثاني: أنه سماعي فيهما، قاله المبرد.

الثالث: أنه قياس في اللازم سماعي في المتعدي، قاله ابن أبي الريح، و هو ظاهر مذهب سيبويه.

الرابع: أنه قياس في كل فعل إلا باب علمت، و هو مذهب أبي عمرو و جماعة.

[تعديّة اللازم بواسطة حرف الجر]

﴿٦٢٦﴾ وَ حَرْفِ جَرٍ وَ حَذْفُهُ عَلَى السَّمَاعِ يُقْتَصَرُ ﴿٦٢٧﴾

﴿٦٢٧﴾ فَانْصَبْ أَوْ اجْزُزْ بِسَمَاعٍ وَ قِسْ مَعَ كَيِّ وَ أَنَّ أَنْ إِذَا لَمْ يُلْبَسْ ﴿٦٢٨﴾

﴿٦٢٨﴾ وَ فِي مَحَلٍّ ذَيْنِ خُلْفٍ فَالْأَصَحُّ نَصَبٌ، وَ مَنْ يَقُولُ: جَرٌّ، مَا وَضَحَ ﴿٦٢٩﴾

(و حرف جر) هو عطف على (همزة)^(٢) الزائدة على الخلاصة، و ما جرى فيها يجري فيه نحو: "جلس على السطح"، و "ضرب زيدا بالسوط".

(١) (و عده بهمزة) إذا كان الفعل لازما و أريد تعديته إلى مفعول عدي بالهمزة، نحو: ذهب زيد و أذهبته، و جلس زيد و أجلسته، قاله في الشرح. قال المصنف الجوري: و قد يعدي بالنقل إلى باب التفعيل و إلى باب الاستفعال، و إلى باب المفاعلة فتخصيص الهمزة بالذكر لكثرةها، أو أراد بالهمزة الزيادة بوجه من الوجوه الأربعة المشهورة إهـ.

(٢) إذا كان الفعل لازما و أريد تعديته إلى مفعول عدي [بوجهين]: ١- بالهمزة ٢- أو بحرف الجر. إهـ جاء في شرح الفية: نحو: مررت بزيد. فزيد: اسم مجرور وقع موقع المفعول؛ و الأحسن في إعرابه أن يُقال: الجار مع مجروره في محل نصب مفعول به غير صريح. (المطالع السعيدة)

قوله: و حرف الجر إذا كان يمكن اقتضائه لمفعول معنى.

و قول ابن حياره: الأفعال كلها متعدية تارة بغير الحرف و تارة به انتقده ابن هشام بأفعال المطاوعة ك: انكسر. فإن قلت: أقول انكسر بكذا مثلاً. قلنا: ليس هذا مفعولاً به إنما هو بيان لآلة الفعل لا لمن وقع به. اهـ قلت: بخلاف قولك "كسرت بيدي" فإن الباء داخلة على المفعول لأن "كسرت" مقتضى للمكسور و المكسور به، لما فيه من التأثير، بخلاف "انكسر" فإن الذي فيه هو التأثير، و لذا مثلنا للمتعدي لغير مدخول الحرف بنفسه و له بـ "ضرب زيدا بالسوط" فتنبه للفرق.

و أفهم كلامه أن المجرور المعدي إليه هو المفعول و هو الذي في محل نصب و هو ما حققه الرضي.

احكم حذف حرف الجر وإعراب المجرور

قوله (و حذفه) -أي: حذف حرف الجر- مبتدأ، و (يقتصر على السماع) خبر. ثم بعد حذفه قد ينصب المجرور، و قد يبقى على جره، و هو معنى قوله (فانصب أو اجرر). و قوله (بسماع) مستغنى عنه بقوله (على السماع) لأنه إذا كان الحذف من أصله سماعياً فما تفرع عنه كذلك، و هو موافق لقوله آخر الحروف: (و هو بغير رب قل) بخلاف قول الخلاصة «و بعضه يرى مطرداً»، فإنه يعين أن يكون قولها نقلاً راجعاً إلى النصب لا إلى أصل الحذف. و انظر الرد على من زعم خلاف ذلك ممن تكلم عليها في حاشيتنا.

و النصب السماعي ضربان: ١- جاء في السعة. ٢- و مخصوص بالضرورة، فالأول: كـ "نصحته" و قد سبق. و الثاني: كقوله (آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ ...) ^(١).

و مثال بقاء الجر قوله: (...) أَشَارَتْ كَلَيْبٍ بِالْأُكُفِّ الْأَصَابِغِ ^(٢).

(١) الشاهد فيه قوله «آليت حب» حيث حذف حرف الجر و هو «على» في «حب»، و نصب بالفعل «آليت»، فالأصل: آليت على حب، و هو لضرورة الشعر. (محمد الغزني)

(٢) الشاهد فيه قوله «أشارت كليب» حيث جر «كليب» بحرف جر محذوف تقديره: أشارت إلى كليب، و هو شاذ. (محمد الغزني)

[حذف حرف الجر قياسا]

(وقس مع كي وأن إذا لم يلبس) أي: و قس حذف حرف الجر لا خصوص النصب أو الجر بقرينة ما بعده [في مواضع]:

- ١- مع "كي" نحو جنتك كي تكرمني "أي: لكي، وهذا زائد على الخلاصة.
 - ٢- و "أن" نحو: أو عجبتم أن جاءكم "أي: من أن جاءكم^(١).
 - ٣- و "أن" نحو: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨] أي: بأنه.
- وفي التسهيل: فان ورد و كثر قبل و قيس عليه، وإن لم يكثر قبل و لم يقس عليه، فمن الذي كثر قولهم "دخلت الدار والمسجد" ونحوه، فيقاس عليه "دخلت البلد والبيت".
- ومن المقتصر فيه على السماع "ذهب مكة" و"توجه الشام" و"مطرنا السهل والجبل" و"ضرب زيد الظهر والبطن"^(٢) إهـ، فلقياس غير منحصر فيما في المتن.
- و في حواشي ابن هشام يطرد مع الظرف نحو "اعتكفت يوم الجمعة"، و المفعول له نحو "جنتك إكراما لك"، و العامل المتعلق نحو ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩] إهـ. و في الأولين نظر لأن الظرف مضمن معنى في و المفعول له مقيد للتعليل في النصب بنفسه.
- و احترز بقوله (إذا لم يلبس) من نحو "رغبت أن تفعل" في مقام يتبادر منه أنك راغب في الفعل، و مرادك أنك راغب عنه، و بالعكس، فيوافق ما هو مقرر من الفرق بين اللبس و الإجمال، و لا يخالف ما هو مشهور من جواز ارتكاب الإجمال في الكلام، و حينئذ لا يرد عليه ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] و انظر الرد على من فهم الخلاصة على غير هذا، و اعترض في حاشيتنا.

(١) كذا في النسخة قال تعالى: {أَوْ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ} [الأعراف ٦٣].

(٢) في النسخة «ظهر زيد الظهر و البطن».

المحل (أن، وأن) من الإعراب عند حذف حرف الجر

(و في محلّ ذَيْنِ خُلِفْتُ فَأَلْأَصَحَّ نَضَبٌ، وَ مَنْ يَقُولُ: جَرٌّ، مَا وَضَحَ): (و في محلّ ذَيْنِ) أي: أن و أن مع صلتها (خلف) مبتدأ و خبر، فـ [فيه قولان]:

١- الأصح و هو مذهب الخليل و الأكثرين أنه ينصب حملا على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه.

٢- و يجوز سيبويه أن يكون المحل جرا فقال بعد ما حكى قول الخليل: و لو قال إنسان إنّه جر لكان قولاً قوياً و له نظائر نحو "لاه أبوك" و أما نقل ابن مالك أن الخليل يرى أن الموضع جر و أن سيبويه يرى أنه نصب فسهو.

و يشهد لمدعي الجر ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨] ﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [المؤمنون: ٥٢] أصلهما: لا تدعوا مع الله أحدا لأن المساجد لله، فاعبدوه لأن هذه أمتكم، و لا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان أن و صلتها. و يشهد له أيضا قوله: وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلَا دَيْنٌ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ^(١)

روى بخفض "دين" عطفا على محل "أن تكون"، و أجيب بأنه عطف على توهم دخول اللام، و اعترض بأن الحمل على المحل أظهر، و ردّ بأن القواعد لا تثبت بالمحتملات قاله في المغني. و قال في الحواشي: لا يصح كونه عطفا على الموضع لعدم وجود المحرز.

قلت: هذا عند القائل به لفظ لا موضع، و إنما منع من ظهوره البناء، و نظيره أن يقال لا يعطف على هؤلاء في نحو "إن هؤلاء أتوك"، لأن الطالب للموضع مفقود، و لا يخفى سقوط هذا، نعم إذا قلنا الموضع نصب لا يجوز الجر عطفا على الموضع لأن الطالب مفقود و الجر حينئذ لحق الموضع لا مستحق اللفظ لو كانت الكلمة معربة. إهـ

قوله (جَرٌّ) خبر محذوف أي: هو، و الجملة محكية. و (ما وضع) أي: قوله نفى، و الجملة خبر (مَنْ). و هذه زيادة على الخلاصة.

(١) الشاهد فيه قوله "أن تكون" حيث إنه منصوب بنزع الخافض بعد حذف حرف الجر منه، لأن أصله "لأن تكون" بدليل ظهور الجر في قوله "و لا دين" و هو معطوف على "أن تكون"، و يجب مطابقة المعطوف عليه للمعطوف. (محمد الكرنى)

أقسام فعل المتعدي

٦٢٩] وَاَلْمُتَعَدِّي مَا لِوَاحِدٍ وَمَا	لَاثْنَيْنِ ثَانِيهِ لَجَرٍّ اِثْمَى ٥
٦٣٠] وَحَذْفُهُ بِالنَّقْلِ فِي اخْتَارَ أَمْرٍ	سَمَى كَنَى اسْتَغْفَرَ يَهْدِي فِي آخِرٍ ٥
٦٣١] وَمَا إِلَى اثْنَيْنِ بِدُونِهِ كَسَى	وَحَذْفُ ثَانِي ذَا وَ ذَاكَ ذُو اِتْسَا ٥
٦٣٢] وَالْفِعْلُ يَأْتِي ذَا تَعَدُّ وَ قَصَر	بِمَعْنَيْنِ لَا بِمَعْنَى كَفَّرَ ٥

(المتعدي) مبتدأ، و (ما) عطف عليها خبر. و أحسن منه معنى أن يكون الخبر مقدراً أي أربعة

أقسام، و (ما لواحد) مبتدأ حذف خبره أي منه أي:

أول الأقسام: ما يتعدي لواحد كضرب.

وثانيها: ما يتعدي لاثنتين لكن للأول بنفسه، و للثاني بالحرف، و هو معنى (ثانيه) أي ثاني مفعوليه بحرف كـ "اخترت زيدا من القوم". (و حذفه) -أي الجار للثاني- مبتدأ خبره الظرف أي: ثابت بالنقل. و في هذا نظر، لأنه كقولهم في مقام الرد هذا الحكم ثابت بالنقل، فيوهم القياس، فالصواب أن يكون الخبر (في اختار)، و (بالنقل) حال.

و الأمثلة: ﴿وَ اخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾^(١) [الأعراف: ١٥٥]، (أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ ...). "سميتُ ولدي أحمد [و] كنيته أبا الحسن"^(٢)، (أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ ...)^(٣). ﴿هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾^(٤) [الإنسان: ٣]، و الآخر "دعوت ولدي زيدا"^(٥). ﴿زَوَّجْنَاكَهَا﴾ [الأحراب: ٣٧] أي بها، ﴿صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ﴾ [سبا: ٢٠] أي في ظنه. "عيرت زيدا سواده"^(٦).

(١) أي: من قومه. (همع الهوامع)

(٢) أي: بأحمد. (همع الهوامع)

(٣) أي: من ذنب. (همع الهوامع)

(٤) أي: إليه. (همع الهوامع)

(٥) أي: بزيد. (همع الهوامع)

(٦) أي: به. (همع الهوامع)

و ما سبق من قصر ذلك على النقل هو رأي الجمهور. و أجاز الأخفش الصغير و ابن الطراوة القياس فيما لا لبس فيه بأن يتعين هو و مكانه نحو "بريئ القلم السكين"، فإن لم يتعين الحرف نحو "رغبت أن تفعل"، أو مكانه نحو "اخترت قومك الزيدون"^(١) لم يجز.

و ثالث الأقسام: ما يتعدي لاثني بدون حرف الجر^(٢) كـ: أعطى و كسى [نحو]: "كسوت زيدا ثوبا". قوله (و حذف ثاني ذا)^(٣) أي المتكلم فيه، (و ذاك) أي ما قبله، و (ذو اتسا) خبر حذف، فيجوز الاقتصار على الأول، و كذا يجوز العكس، إذ لا فرق. و قال السهيلي لا يجوز الاقتصار على أحدهما. و رابع الأقسام ما يأتي تارة متعديا و تارة قاصرا^(٤) بمعنيين مختلفين كـ "فَعَّرَ فاه" بمعنى فتحه، و "فغر فوه" بمعنى انفتح. و كذا زاد و نقص، أو بمعنى كنصع، و قد تقدم. و هذا كله زائد على الخلاصة.

﴿تَقْسِيمُ آخَرُ﴾

[٦٣٣] ﴿الْفِعْلُ ذُو تَصَرُّفٍ وَ جَامِدٌ فَمِنْهُ قُلٌّ وَ تَعَالٍ وَارِدٌ﴾

أي: الفعل ضربان:

- ١- متصرف: و هو ما تخلف صيغه باختلاف زمانه، و هو كثير.
- ٢- و جامد: و هو بخلافه، و هو ألفاظ معدودة: فمنها ما تقدم في النواسخ و الاستثناء. و منها (قُلٌّ) نحو: قُلٌّ رجل يقول ذلك، بمعنى ما رجل، لا يستعمل إلا بلفظ الماضي. و منها (تعال)، لا يستعمل إلا بلفظ الأمر نحو ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ﴾ [آل عمران ٦٤].

قوله (وارد) خبر لمحذوف أي: هو وارد.

(١) كذا في النسخة. و الظاهر: الزيدون.

(٢) هذا معنى قوله (و ما لاثنين ثانیه لجر انتمی و حذفه بالنقل في اختار أمر سمي كني استغفر يهدي في آخر).

(٣) (و حذف ثاني ذا) أي: باب كسا (و ذاك) أي: باب اختار (ذو اتسا) أي: صاحب اقتداء للأول، فيجوز حذف أحد المفعولين و الاقتصار على الآخر نحو: أعطيت زيدا، و كسوته و اخترت الرجال. (المنح الحميدة)

(٤) أي لازما. هذا معنى قوله (و الفعل يأتي ذا تعدد و قصر بمعنيين لا بمعنى كغفر).

﴿ أَفْعَالُ الْمَذَجِ وَالذَّمِّ ﴾

(١) - نعم. ٢ - بنس |

- [٦٣٤] ﴿ نِعَمَ وَ بِنَسٍ رَافِعًا اسْمَيْنِ بِأَلْ أَوْ مَا أُضِيفَ لِلَّذِي لَهَا اشْتَمَل ﴾
 [٦٣٥] ﴿ أَوْ مُضْمَرٍ فَسَّرَهُ مُمَيِّزٌ ^(١) ﴾

مبتدأ، حذف خبره مقدر، أي ومنه. و دليل فعليتهما اتصال تاء التانيث الساكنة بهما، و ضمائر الرفع البارزة فيمن قال: "نعم رجلين" و "نعموا رجالا"، ثم بعد إسنادهما إلى الفاعل و كونهما كلاما صارت جملتهما بتقدير المفرد كصفة تقدمت على موصوفها نحو: (و المؤمن العائذات الطير...). فصار [معنى] نعم الرجل: رجل في غاية الجود، فكأنه قيل: [رجل] نعم، أي جيد، و لما صارت الجملة بمنزلة المفرد حكيت، و إن لم يسم بها كما في "أنذرتهم"، فكان الأصل تكثير فاعلهما، لأنهما في المعنى خبر المخصوص، لكنهم التزموا أن يكون الفاعل معرفا باللام تعريفا لفظيا لا معنى تحته، أو ضميرا مفسرا بما بعده، و هو أيضا منكر في المعنى، و ليست اللام للاستغراق، كما قال أبو علي و أتباعه، لأن علامتها صحة أن تخلفها "كل"، و لا يقال: زيد كل الرجل، فإن قيل يصح على سبيل المجاز و المبالغة، قلت: امتناع التصريح في مثل هذا بنحو "نعم كل الرجل" دليل على أنه لم يقصد به ذلك المعنى، و أيضا لا تقصد المبالغة المذكورة إلا مع التصريح بكل، و لا يقال: أنت الرجل بمعنى أنت كل الرجل، بل بمعنى أنت الكامل كان من سواك بالنسبة لك غير رجل، و ليست التي للعهد الذهني معرفة، كما قال ابن الحاجب، لما سبق في مبحث المعارف من أن الإشارة إلى ما في الذهن من ماهية رجل مثلا فائدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام التزموا ما ذكر لداع، و هو أنهم غلوا تأخير هذا المبتدأ، ليحصل به

(١) فاعل نعم و بنس ثلاثة أنواع هي :

- أ- أن يكون مُحَلَّى بالألف واللام نحو: نعم الرجل المؤمن، و بنس الرجل الفاسق .
 ب- أن يكون مضافا إلى ما فيه (أَل) نحو: نعم عُقْبَى الكُرْمَا . ومنه قولك : بنس عُقْبَى الفاسقين .
 ت- أن يكون ضميرا مستترا مفسرا بنكرة بعده منصوبة على التَّمْيِيز ، كقولك : نعم حُلُقَا الصدق . ففاعل (نعم) ضمير مستتر وجوبا تقديره (هو) تفسره النكرة (حُلُقَا) وهي تمييز ، والصدق : مبتدأ . (شرح ألفية)

- أشار الناظم إلى الأول بقوله: (بأل). و إلى الثاني: بقوله (أو ما أضيف للذي لها اشتمل). و إلى الثالث بقوله

(أو مضمّر فسرّه مميّز).

التفسير بعد الإبهام، إذ له في النفس وقع، فأوردوا الفاعل في صورة المعرفة، ليكون الكلام المفيد المدح أو الذم في الظاهر على وجه لا ينكر، فإن مدح شخص منكور أو ذمه لا فائدة فيه، و الجملة كما ذكرنا في تقدير الفاعل الموصوف بالفعل، لأنه سلب من الفعل معنى الزمان و الحدوث، فصار معنى نعم: جيد، فكانه صفة مشبهة، فنعم الرجل كجرد قطيفة، و الدليل على ذلك أن المخصوص مبتدأ، و ما قبله خبر، لا خبر مبتدأ محذوف، و إلا لما دخلت عليه النواسخ مقدما على نعم نحو "كنت نعم الرجل" و مؤخرا نحو "نعم السيد كنت" و إذا كان كذلك فلو كان الخبر باقيا على جمليته لوجب فيه العائد، و الاعتذار بالاستغراق ذي اللام تقدم ما عليه، و أيضا استغراق الضمير للجنس غير معهود على أن النكرة المفسرة له في حدّ الايجاب، و الاعتذار بكون ذي اللام قائما مقام الضمير لا يصح، و إلا لكان الضمير إذا قام مقامه راجعا إلى المبتدأ غير محتاج للتمييز في نحو "زيد نعم رجلا"، و الاعتذار بكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون الضمير تقدم ما عليه، و أيضا لا يجوز: زيد ضرب رجل، مع أن (رجل) يطابق كل فرد، فلم يبق، إذن، بعد ابطال الوجوه، إلا أن تكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج إلى الضمير، و يؤيد ذلك دخول حرف الجر على نعم و بنس، مطردا، نحو ما هي بنعم الولد، و ليس ذلك على الحكاية و حذف القول، كما قال بعضهم في قوله (ما لي لي بنام صاحبه)، لأن ذلك في نعم و بنس، مطرد كثير، فيحمل نحو: يا نعم المولى، على أنه منادى، و أيضا يطرد دخول لام الإبتداء و القسم عليهما، و لا يفعل ذلك بالماضي دون (قد)، و هذه الأشياء هي التي غرت الفراء حتى ظن أنهما في الأصل اسمان، و لو كان كذا لم يكن لرفع ما بعدهما وجه، إلا بتكلف، و لكون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين جزأها [لا] ظرف و لا غيره، فلا يقال: نعم اليوم الرجل. قاله الرضى. و نقله الدماميني و قال بعده: و لا يخفاك ما في بعضه من التعسف و الاقدام على مفارقة الجماعة. انتهى.

قلت: ما قاله قريب جدا مما ذهب إليه الكساني. قال ابن عصور ذهب الكساني إلى أن قولك "نعم الرجل" و "بنس الرجل" اسمان محكيان، و هما جملتان في الأصل نقلتا و سمي بهما، إبه و قلنا: قريب منه لأن الرضى لا يقول بالتسمية، كما سبق. و قد ذهب الفراء كما مر عنه إلى اسميتهما، فقد حام الجماعة على هذا المعنى، و يدل له عدم الاكتفاء بهما، و توقف كلاميتها على الخصوص، و ما

دلت الأصول الصحيحة على صحته تعيين المصير له، وإن كان خلاف قول الجماعة، فإن الوقوف مع ما دل الدليل على أن غيره هو الصحيح جمود و تقليد غير محمود، لكن لا يقبل ذلك الأول إلا المتضلع بمعرفة القواعد الثاقب الفهم إلحاد النظر، هذا هو المعول عليه، وما سواه لا التفات إليه.

و في الخصائص لا في الفتح بعد أن ذكر المراد بالاجماع في نحو إجماع البلدين البصرة و الكوفة، و إنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص، و لا المقيس على المنصوص، و إلا فلا، لأنه لم يرو في قرآن و لا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص بذلك في كل الأمة، و إنما هو على علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له عن علة صحيحة، و طريق نهجة كان خليل نفسه، و أبا عمرو فكره، إلا أننا مع ذلك لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها، و تقدم نظرها إلا بعد إمعان و اتقان، انتهى.

و التعسف بحسب الظاهر في قول الرضي لا يقال: أنت الرجل بمعنى: كل رجل، فيحمل على أن ذلك لا يقال إذا لم تكن في الكلام صفة مخصوصة يكون الاستغراق بحسب المتصفين بها حتى لا ينتقض بنحو "أنت الرجل علماً"، و إنما لا يقال فيما ذكر لأن المبالغة حينئذ غلوا خارجاً عن حد القبول -و الله تعالى أعلم-.

و هما لإنشاء المدح و الذم كما صرحوا به، فإذا قلت: نعم الرجل زيد، فإنها تشيء المدح و تحدثه بهذا اللفظ، و لا وجود له في الخارج قبل ذلك حتى تقصد مطابقة هذا الكلام إياه بل تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجاً، و لو كان إخباراً صرفاً عن جودته خارجاً لدخله التصديق و التكذيب، فقول الأعرابي لمن بشره بمولودة و قال، نعم المولودة: و الله ما هي بنعم المولود ليس تكديماً له في المدح، إذ لا يمكنه تكذيبه فيه، بل هو إخبار بأن الجودة التي حكم بحصولها في الخارج ليست بحاصلة، فهو إنشاء جزؤه الخبر، و كذا الإنشاء التعجبي، و الذي في (كم) الخبرية، و: رب.

قال الرضي: هذا غاية ما يمكن توجيه إنشائية ما ذكر به، و لى فيه نظر، إذ يطرد ذلك في جميع الأخبار، لأنك إذا قلت: زيد أفضل من عمرو فلا ريب في كونه خبراً، و لا يمكن أن يكذب في التفضيل، بل في أفضلية زيد، و كذا إذا قلت: زيد قائم فهو خبر، بلا شك، و لا يدخله التصديق و التكذيب من حيث الاخبار، بل من حيث القيام، فكذا قوله: ليس بنعم الولد بيان لأن الجود المحكوم بثبوتها خارجاً ليست حاصلة، و كذا في فعل التعجب، و في كم، و رب. انتهى.

قلت: و نقله كثير من المتأخرين و سلموه، و لى فيه نظر لما نجده من الفرق المبين بين "زيد قائم" و "نعم الرجل زيد"، و هو أن المتكلم بالأول قاصد الاعلام بلا ريب، و المتكلم بالثاني قاصد مدح زيد و الثناء عليه، و إن لزم من ذلك الاعلام بالجودة المعتقدة في نفس الأمر، فإن هذا دأب كل إنشاء، و تلك الجودة المعتقد ثبوتها لم تقصد حكايتها و لا يلزم من إعتقاد ثبوت المعنى المفهوم من اللفظ قصد إفادة اللفظ له مطابقة، و إلا لم يتصور الإنشاء في جملة الحمد و نحوها، لأنّ الحامد في غير مقام التخييل يعتقد اتصاف المحمود بالمحمود عليه في نفس الأمر، و قولهم: الكلام إن كان لنسبته خارج تطابقه أو لا فخير و إلا فإنشاء معناه: تقصد مطابقته لها أو لا تقصد، فالنفي في قولهم: و الا للقصدي دليل أن كل معقولين لابد من نسبة بينهما في الواقع، اما الانتفاء أو الثبوت، و إلا ارتفع النقيضان، لكن قد لا يكون ذلك ظاهرا، فلا يحظر في البال، كما في نحو "بعت"، و قد يكون ظاهرا و يحظر، كما في باب نعم، و ما ذكره في نحو "زيد أفضل من عمرو" جوابه أنه ليس المراد منه الثناء أو ضده، بل الاعلام بزيادة المتصف به على غيره بدليل "هذه الخشبة أطول من هذه" لمن يعتش على طويلة، و "هذا الحصير أكبر من هذا" لمن يتطلب كبيرا في عدة، و "هذه الإناء أوسع من هذا" لمن يحب واسعا، و نظائره لا تحصر، نعم قد يقصد المدح فيما يليق فيه ذلك عرضا و تبعا، فالفرق بين البابين أن المقصود في الأول بالذات المدح و الذم، و الاعلام بالجودة و ضدها مقصود بالعرض، و في الثاني العكس، و عدم الاطراد في الثاني دون الأول شاهد لذلك، و إلا فما يقول في قولك: زيد جيد تريد^(١) مدحه بالجود و الثناء عليه به لا يسما وقع، صرح كما مر في كلامه بأن "نعم الرجل زيد" بمعنى: زيد جيد، و كذا قولك "الجود لزيد" و "الحمد لله"، نعم قد يقال قائل: الحمد لله، لا إشكال في عدم قصده الاخبار، فإنه يقول ذلك إذا أكل أو شرب أو نحو ذلك، و هو وحده، و كذا على سبيل محض الذكر، بخلاف قائل "زيد جيد" و "نعم الرجل زيد"، و جوابه أنه لا يلزم من قصد الاخبار في الجملة كون الجملة خبرية، لأنه قد يكون مقصودا تبعا، كقولك لمن يسألك بيع شيء: بعتكه، ألا ترى أنك تريد^(٢) بذلك إنشاء البيع، و اعلام المشتري بذلك الإنشاء، و لا يلزم من قصدهما باللفظ دفعة تساويهما، بل الاعلام بإنشاء البيع فرع إنشائيته، فهما مرتبان فيما بينهما، و كذا مقصود القائل "زيد جيد" و "نعم الرجل زيد" إنشاء الثناء عليه، و إشاعة ذلك الثناء، و

(١) في النسخة «تريد».

(٢) في النسخة «ترين».

إظهاره بالاعلام به، لكن هنا أمر آخر وهو أن المتكلم بزيد جيد يريد مع ما تقدم الاعلام بوجود زيد، فيقوى جانب الاخبار؟ و جوابه أنه لا سبيل إلى الحكم بأن ذلك مقصوده بالذات في كل مقام، لأنه تحكم و تحجير على المتكلم، فنقول حينئذ: قد يكون ذلك مقصوده بالذات، كما إذا كان يخاطب من يجهل ذلك، و يريد إطلاعه على حال زيد، و تكون الجملة حينئذ خبرية متضمنة إنشاء، و قد يكون مقصوده بالذات الثناء، كما إذا كان يخاطب بذلك من هو عالم بحال زيد مستحضر لها، و هو مستعمل كثيرا يتكلم الشخصان مثلا في شأن زيد من جهة اتصافه بالعلم و تبحره فيه و تحقيقه له، فيقول أحدهما للآخر بعد ذلك: إنه لعالم، فيقول الآخر: نعم هو عالم، و في كلام العامه بالحق هو عالم، و يعود الأول و يقول: اي و الله عالم و نعم العالم، و تكون الجملة حينئذ انشائية بلا ريب، و هذا التفصيل في نحو "زيد جيد"، و أما نحو "نعم الرجل زيد" فليس فيه إلا الثاني، لأنك لا تريد وصفه بصفة مخصوصة كالجود مثلا بل المدح العام الشائع في كل خصلة محمودة على سبيل المبالغة، فتدبر.

و أفهم قوله (بأل) نعت لـ (اسمين) متعلق بكون خاص قرينته التعبير بأل أي معرفين حقيقة و صورة على المتداول المشهور، أو صورة فقط على التحقيق المذكور، كـ "نعم العبد"، و "بئس الشراب". و (ما) معطوفة على (اسمين بأل) أو ما أضيف للمعرف بها كـ ﴿نِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٤]، و ﴿بِئْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل: ٢٩]، و المضاف للمضاف المعرف بها في الحكم المضاف للمعرف بها كقوله (فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ، غَيْرُ مُكَذِّبٍ ...) و (مضمر) عطف على (اسمين) أيضا، و جملة (فسره مميز) صفة نحو: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠].

و تمثيل الخلاصة ليس المراد منه مجرد الايضاح حتى يحسن إسقاطه، بل هو مفيد لأحكام: منها أن هذا الضمير لا يبرز في تثنية و لا جمع إلا في النادر، و إلا لقال: نعموا قوما. و منها أنه ملازم للأفراد، فتمييزه يطابقه معنى فقط، نعم يجب في التمييز أن يطابق المخصوص لفظا و معنى. و منها أن التمييز يشترط كونه قابلا لأل احترازا عن اسم التفضيل المقرون بمن، و من هنا ضعف القول بأن "ما" في (نعمما) تمييز.

و منها أنه ملترم الذكر، فلا يحذف إلا شذوذا، كما تقدم في التمييز.

[حكم الجمع بين التمييز و الفاعل الظاهر في نَعَمْ وأخواتها]

٦٣٥] وَ جَمَعُهُ مَعَ فَاعِلٍ مُجَوِّزٍ ٥

قوله (و جمعه) -أي التمييز- مبتدأ، و الظرف متعلق به، و (مجوز) خبر، و مراده بالفاعل خصوص الظاهر بقرينة (مجوز) لأن جمعه مع الفاعل المضمر لازم كما هو مفهوم قوله (فسره مميز) ^(١)، و منه قوله:

نَعَمْ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هُنْدُ، لَوْ بَدَلْتُ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا، أَوْ يَأْمَاءً ^(٢)

و هذا رأي المبرد و الفارسي. و الجمهور على المنع، و تأولوا البيت و نحوه بأن المنصوب حال مؤكدة، و المسألة ناظرة إلى مجيء التمييز مؤكدا، و قد مرّ ما فيها في مبحث التمييز فراجع.

[إعراب (ما) الواقعة بعد نعم ، و بئس اي: (نعما و بئسما)]

٦٣٦] وَ مَا بِ {بِئْسَمَا اشْتَرَوْا} مُمَيِّزٍ وَ سَيَبَوِّئُهُ فَاعِلٌ، وَ مَيِّزُوا ^(٣) ٥

هذا الخلاف لا يختص بـ "ما" المتلوة بجملة فعلية، كما يوهمه المتن، بل هو جار في:

(١) نحو: نعم رجلاً زيد. (شرح ألفية)

(٢) الشاهد: الجمع بين فاعل نعم الظاهر -وهو "الفتاة" وبين تمييزها - وهو "فتاة" وليس في التمييز معنى زائد على ما يدل عليه الفاعل، ولكن الغرض منه مجرد التوكيد لا رفع إبهام شيء. (ضياء السالك)

(٣) تقع (ما) بعد نعم وبئس، كما في قوله تعالى: {فَنِعِمَّا هِيَ} وقوله تعالى: {بِئْسَمَا}، و اختلف في إعرابها، على النحو الآتي:

أ- قيل: إنها نكرة منصوبة على التمييز، والفاعل ضمير مستتر. وهذا هو مذهب الأخفش.

ب- قيل: إنها اسم معرفة، وهي الفاعل. وهذا هو مذهب ابن خروف، ونسبه إلى سيبويه. (شرح ألفية)

* و على أية حال فإن ما كلمة مبهمّة يؤتى بها لأغراض متعددة فقد يكون الغرض من الاتيان بها الإبهام على السامع نحو أن تقول (بئسما فعلت) فلا تذكر ما فعل، لأنك لا تريد أن يعلم أحد بما فعل عدا المخاطب أو قد يكون الامر معلوما فلا تريد أن تعيد ذكره فتكتفي بالإشارة إليه. (معاني النحو)

* قوله (ميزوا) أي: جعلوها تمييزا في الإبهام فلا تكون مميزا. (المنح الحميدة)

المتلوة بالمفرد نحو: ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]. قيل: نكرة هي تامة تمييز، و الفاعل مستتر، و هي المخصوص. و قيل: معرفة تامة فاعل، و هي أيضا المخصوص.

و كذا غير المتلوة بشيء نحو: "دققته دقا نعمًا". قيل: هي معرفة تامة فاعل. و قيل: نكرة تامة تمييز، و الفاعل مستتر، و المخصوص عليهما محذوف.

نعم القول بأنها تمييز قبل الفعل تحته ثلاثة أقوال، و بأنها فاعل قبله أيضا تحته خمسة أقوال، بسطها ابن قاسم و غيره. و قول الخلاصة «في نحو» يمكن أن يكون إشارة للمتلوة بمفرد و غير المتلوة بشيء.

و القول بأنها فاعل نسبه ابن خروف لسيبويه، و هو معنى ما في المتن.

و ردّ ابن مالك القول بأنها تمييز بأنها تساوي المضمّر في الابهام، فلا تكون تمييزا، قال في الشرح: و إلى هذا أشرت بقولي (و ميزوا)، إه أي: ميزوا هذا القول أي: قول سيبويه عن غيره، أي اعتبروه دون غيره إشارة لترجيحه. و أجيب عن ردّ ابن مالك بأنا لا نسلم تساويهما في الابهام، لأن (ما) بمعنى شيء عظيم، فلا تساوي المضمّر.

قال الرضي: و يضعف قول سيبويه عدم مجيء (ما) بمعنى المعرفة التامة في غير هذا الموضع إلا ما حكى سيبويه "إني مما أن أفعل ذلك"، و أيضا يلزم حذف الموصوف أعني المخصوص وإقامة صفته مقامه في نحو ﴿نِعْمًا يَعْظُكُم بِهِ﴾ [النساء: ٥٨] و هو قليل، إذ التقدير: نعم الشيء شيء يعظكم به.

[موقع المخصوص بالمدح، أو الذم في الكلام]

[٦٣٧] ﴿وَبَعْدُ فَأَلْمَخْصُوصُ لَا مَعَ مُشْعِرٍ مُبْتَدَأٌ أَوْ خَبَرًا لِمُضْمَرٍ﴾

أي: و بعد أخذ "نعم" و "بئس" فاعلهما الظاهر و تمييز المضمّر فالمخصوص يذكر [نحو] "نعم الرجل زيد"، و "بئس رجلا عمرو"، و هذا إن لم يتقدم ما يشعر به، و إلا كفى عنه نحو ﴿نعم العبد﴾ [ص: ٤٤] لتقدم ذكر {أيوب} ^(١) عليه الصلاة والسلام.

(فالمخصوص) مبتدأ و خبره محذوف.

(١) {نعم العبد} أي: (نعم العبد أيوب) فحذف المخصوص بالمدح لتقدم ما يشعر به ويدل عليه. (شرح الفية)

[إعراب المخصوص]

و (مبتدأ) و ما عطف عليه حال يبين به إعراب المخصوص. فإن كان مبتدأ ف خبره الجملة قبله، و إن كان خبراً فمبتدأ محذوف تقديره هو أي الممدوح^(١)، و قد تقدم رده بدخول التواسخ. و أشار بقوله (المضمر) إلى أن مبتدأه على هذا القول واجب الحذف.

و كلامه يوهم امتناع تقديم المخصوص، و ليس كذلك. نعم إذا تقدم فهو مبتدأ لا غير. و قد أورد مثل هذا على الخلاصة، و أجيب بأن قولها بعد حال من قولها (مبتدأ أو خبراً) أي هذا إعرابه حال كونه بعد أي و أما إذا كان قبل فليس إلا مبتدأ، و هذا بعيد جداً في المتن.

[٣ - ساء]

[٦٣٨] ﴿ كَيْئَسَ سَاءٌ ﴾^(٢)
 ٥٢.

"ساء" من أفراد فعل المذكور، و إنما أفردها بالذكر، لقوة مشابهتها بينس، لأنها للزم العام الشائع في كل خصلة مذمومة بخلاف غيرها نحو جهل و بخل، فإنه ذم بصفة مخصوصة.

(١) ففي إعراب المخصوص [وجهان]:

- أ- أن يعرب مبتدأ، والجملة قبله خبر عنه، نحو: نعم الرجل أبو بكر، وينس الرجل أبو لهب. فأبو بكر، وأبو لهب: مبتدآن، والجملة قبلهما من الفعل والفاعل في محل رفع خبر عنهما.
- ب- أن يعرب خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: نعم الرجل هو أبو بكر. (شرح ألفية)

(٢) ساء: تستعمل استعمال (بنس) في إفادة الذم، و في أحكام الفاعل والمخصوص، فيكون فاعلها مقترنا بآل، نحو: ساء الرجل أبو جهل، ويكون مضافاً إلى ما فيه آل، نحو: ساء حطب النار أبو لهب، ويكون ضميراً مفسراً بتميز، ويذكر المخصوص بالذم بعدها. (شرح ألفية)

[٤ - فَعْل]

[٨٣٨] وَ كَنِعْمَ فَعْلًا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ ^(١) ❧

و التشبيه في المعنى و الحكم إلا أن "فعل" مشرب معنى التعجب، و لذلك لا يصاغ إلا مما استكمل الشروط الآتية في التعجب. و التشبيه في الحكم إنما يجري على لغة حكاها الأخفش، و إلا فكثير من العرب يجيزون في فاعل "فعل" هذا انجرار فاعله بالباء بكثرة، و استغناؤه عن أل كحسن زيد، و إضماره على وفق ما قبله، ك (مَرَزْتُ بِأَيَّاتٍ جَادٍ بِهِنَ أَيَّاتًا وَجَدَنَ أَيَّاتًا).

و قوله (من ذي ثلاثة) أي: مطلقا كان مضموم العين أصالة، أو مكسورها، أو مفتوحها، فيحولان إلى فَعْل بالضم، و يفعل به ما ذكر، لكن عبارة المتن كالخلاصة ظاهرة في الأخيرين لا في المضموم، لأن ذلك فعل الثلاثي لا أنه من الثلاثي، لأن الظاهر من كذا التحول عن شيء .

[٥ - حَبْذًا]

[٦٣٨] وَ حَبْذًا اجْعَلَا ❧

[٦٣٩] فَاعِلُهُ ذَا، وَ بِلَا قُلْ ذَمًا ^(٢) وَ أَوَّلِ ذَا مَخْصُوصَهَا أَيَّامًا ❧

[٦٤٠] وَ أَبْقِ ذَا ❧

يقال حَبَّه يَحَبُّه بكسرٍ عن المضارع، و أصل هذا (حَبَبَ) بالفتح، و أما "حَبَّ" من (حَبْذًا) فأصله بالضم، لأنه بمعنى: صار حبيباً، ثم أدغم، و ألزم منع التصرف، لصيرورته كنعم في الدلالة على المدح و الذم حين إيلاء (ذا) إجماعاً، و ليس هذا التركيب مزيلاً لفعلية (حب)، فيكون مع (ذا) مبتدأ، خلافاً للمبرد و ابن السراج و من وافقهما، فهو عندهم كقولك "المحبوب زيد" مبتدأ، و المخصوص خبره.

(١) [مِنْ] الأفعال التي تستعمل استعمال نعم و بشئ كُلِّ فِعْلٍ بُنِيَ عَلَى (فَعْلَ) بشرط أن يكون صالحاً لِلتَّعْجُبِ منه سواء في ذلك ما هو على وزن (فَعْلَ) أصالة، نحو: ظَرَفَ، وَشَرَفَ، وَحَبَّتْ، أو ما كان مُحَوَّلاً إلى هذا الوزن، نحو: صَرَبَ، وَفَهَّمَ . فكل ذلك يجوز استعماله للمدح، أو الذم، و يأخذ أحكام نعم، و بشئ في جميع ما تقدم لهما من أحكام مطلقاً، فنقول: شَرَفَ الرَّجُلُ أَبُو بَكْرٍ، وَلَوْمَ الرَّجُلِ أَبُو جَهْلٍ، وَحَبَّتْ حَظْبُ النَّارِ أَبُو لَهَبٍ، وَشَرَفَ رَجُلًا غَمَرُ . (شرح ألفية)

(٢) يقال في المدح: حبذا زيد كما قيل: نعم الرجل، و الجمهور على أن ذا فاعل حب. (المطالع السعيدة)

قال ابن مالك: وهي مقرون بفعلية حبّ و فاعلية ذا قبل التركيب، وإنهما بعد التركيب لم يتغيرا معنى ولا لفظاً، فلا يتأتى حينئذ ما قالوه. قال الدماميني: ولا أدري كيف وفقاً في هذا.

و ليس التركيب أيضاً مزيلاً لاسمية (ذا)، فيكون مع (حب) فعلاً أي: يصير الفاعل بالتركيب كبعض حروف الفعل و الفاعل المخصوص، خلافاً للأخفش و من وافقه، و فيه تغليب أضعف الجزين، و ادعاء تركيب فعل من فعل و اسم، و لا نظير له مع تجزئته عن الدليل.

قوله (و حبذا) عطف على (فعلاً)، و (فاعله) مفعول (اجعلاً) الأول، و (ذا) الثاني، و فيه ردّ للقولين السابقين.

و إذا أدخلت عليها "لا" صارت بمعنى بنس^(١)، ف (بلا) متعلق بـ (قُل)، و المحكي مقدّر، و (ذَمّا) ظرف على تقدير مضاف، أو مفعول لأجله أي: قل: (لا حبذا) بـ "لا" في مقام الذم، أو لأجله.

[موقع المخصوص و حكم أفراد (ذا) و تذكيرها في حبذا، و لا حبذا]

[و أولِ ذا مخصّوصها^(٢) أيّا ما و أبقِ ذا^(٣)]: و (ذا) مفعول أول لـ (أول) قصد لفظه، و (مخصّوصها) الثاني، و يكون المخصوص مبتدأ مخبراً عنه بالجملة الفعلية، أو خبر مبتدأ لا يظهر، كقوله "نعم الرجل زيد".

و فهم من قوله (أول) أن المخصوص لا يتقدم. و (أيّا) خبر كان محذوفة، و (ما) صفة (أيّا) للتعميم أي: أي شيء كان المخصوص فأول ذا إياه أي: سواء كان مفرداً مذكراً أو مؤنثاً، أو مجموعاً، فـ (أيّا) اسم شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه. قوله (و أبقِ ذا) أي: على حاله من الأفراد و التذكير مع المخصوص المختلف. و سِرّ الأمرين ما في الخلاصة من أن هذا كلام جرى مجرى الأمثال في الفشو و كثرة الاستعمال، فلا يُغَيَّر عن حاله.

(١) تقول: لا حبّذا الكذب. (شرح ألفية)

(٢) يعني: يذكر المخصوص بعد "حبّذا"، و "لا حبّذا" و لا يتقدّم عليهما. (شرح ألفية)

(٣) و يجب أفراد (ذا) و تذكيرها سواء أكان المخصوص مذكراً، أو مؤنثاً؛ مفرداً، أو مثنى، أو جمعاً؛ تقول: حبّذا زيد، وهند، والزّيدان، والهندان، والزّيدون، والهندات؛ فتلزم (ذا) الأفراد والتذكير. (شرح ألفية)

[حكم الاسم الواقع بعد (حَبَّ)]

[٦٤٠] وَمَا سِوَاهَا إِزْفَعُ بِحَبِّ أَوْ جُرَّ بِا^(١)، وَمِنْهُ ضَمُّ الْحَا غَلَب^(٢) ۞

(و ما سواها) -أي ذا- مفعول بـ (ارفع)، و (بحب) متعلق به، (أو جر) عطف على (ارفع)، و (با) نُصب على نزع الخافض أي: بباء، لأن حب هذا حينئذ من باب فعل المتقدم، و قد سبق أنه يجوز رفع فاعله تجزأً من أل و الإضافة لتاليها، وجره بالباء الزائدة كقولك:

حَبَّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ

و في المتن سلامة ممّا في الخلاصة من إدخال العاطف على العاطف.

[حركة حرف الحاء في حَبَّ]

(و منه) -أي من حبّ الرفع لغير "ذا" - متعلق بـ (غلب)، و (ضم الحاء) مبتدأ، و (غلب) خبر، و أمّا مع "ذا" فيتعيّن الفتح، كما قالوا، فقوله في الشرح: و قد لا تضم حاؤها كقوله: (...) فَحَبَّذَا رَبًّا وَ حَبَّ دِينًا) فيه شيء، لكن هذا مقيد كما في التوضيح بما إذا جعلت مع (ذا) كالكلمة الواحدة.

(١) إذا وقع بعد حَبَّ اسم غير (ذا) جاز فيه وجهان:

أ- الرفع، نحو: حَبَّ زَيْدٌ . فزيد: فاعل .

ب- الجرّ بباء زائدة، نحو: حَبَّ بَزِيدٍ . فزيد: فاعل مرفوع محلاً . (شرح الفية)

(٢) و حركة الحاء في حَبَّذَا: وجوب الفتح . فإن وقع بعد حَبَّ اسم غير (ذا) جاز ضمّ الحاء وفتحها؛ فتقول: حُبَّ زَيْدٌ، وَحَبَّ زَيْدٌ . والأكثر الضمّ . (شرح الفية)

﴿ فِعْلًا التَّعَجُّبِ ﴾

اصْيَغَتَا التَّعَجُّبِ ، و إعراب ما بعدهما |

[٦٤١] ﴿ وَمِنْهُ مَا أَفْعَلْ أَفْعَلْ عَجَبًا ^(١) وَ تَلَوْ ذَاكَ انْصِبْ ، وَ هَذَا اجْزُزْ بِهَا ﴾

أي: و من الفعل الجامد ١- (أَفْعَلْ) على صيغة الماضي، و لا يكون إلا مسبوقاً بـ "ما"، ٢- و (أَفْعَلْ) على صيغة الأمر - للدلالة على معنى التعجب.

(و تلو ذاك) - أي: "ما أفعل" - مفعول (انصب)، لأنه مفعول به ^(٢).

(و هذا) - أي: تلوه و هو "أفعل" - مفعول (اجرر)، و (بها) متعلق به ^(٣).

و ما أفاده الكلام من فعلية "أَفْعَلْ" الأول هو رأي البصريين و الكسائي، و ذهب بقية الكوفيين إلى اسميته، و الخلاف مبسوط في التأليف المتداولة.

و أما "أَفْعَلْ" الثاني مجمع على فعليته، و هو و إن كان بصورة الأمر ليس أمراً في الحقيقة على الصحيح، و مدخول الباء فاعله، و هي زائدة، لأن أصل أحسن بزيدي: أحسن زيد أي: صار ذا حسن، ثم حوّل إلى صيغة الأمر، ليظهر الفرق بين الصيغتين، فقبح إسناده إلى الظاهر، فزيدت الباء لزوماً لإصلاحاً لللفظ، و قد يجرد منها إذا كان أن و صلتها كقوله: (... وَ أَحِبُّ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا).

(١) قوله (ما أفعل ...) الخ و لا ينصب فعلاً التعجب المفعول المطلق لأنهما كالجامد، و لا يذكر للمستتر فيه شيء من التوابع. (ابن القره داغي)

(٢) نحو: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، ما: اسم تعجب مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. أحسن: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً، تقديره (هو) يعود إلى (ما) والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر (ما). زيداً: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. ومعنى هذه الصيغة: شيء أحسن زيداً (أي: جعله حسناً). (شرح ألفية)

(٣) نحو: أَحْسَنَ زَيْدٌ! أحسن: فعل أمر للتعجب مبني على السكون. بزيدي: الباء حرف جر زائد مبني على الكسر، وزيدي: فاعل مرفوع بضمّة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة التي هي حركة حرف الجر الزائد. والمعنى: صار زيدٌ ذا حُسنٍ. (شرح ألفية) + و لولا هذه الباء لم يعرف أن المقصود به التعجب، فلو قيل: أكرم خالداً لم يكن فيه معنى التعجب، فالباء عينت أن المقصود به التعجب. (معاني النحو)

[حذف المتعجب منه، والفصل بين فعل التعجب و معموله]

﴿٦٤٢﴾ وَحَذْفُهُ جَازٌ لِعِلْمِهِ، وَصِلَا بِالْفِعْلِ، أَوْ بِالظَّرْفِ ^(١) وَالنُّدَا أَفْصِلَا ﴿٦٤٣﴾

(و حذفه) - أي: تلو الصيغتين و هو المتعجب منه - مبتدأ، و (جاز) خبره، و (لعلم) متعلق به أي: لابد لصحة الحذف من قرينة، و لابد أن تكون واضحة، و مع ذلك فحذفه مستكره، لأنه روح الكلام، و عليه مداره، فقول الخلاصة: «إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِخُّ» أخصّ ممّا هنا، و قوله: «استبّخ» إشارة للاستكره المتقدم، لأنه لا يقال: استباح فلان حمي فلان إلا فيما حقه أن يحفظ و لا يباح أو فيما تصعب إباحته.

و مثال ذلك مع "ما أفعل" قول سيدنا علي كرم الله وجهه:

جَزَى اللَّهُ عَنِّي وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ رِبْعَةَ خَيْرًا: مَا أَعَفَّ! وَأَكْرَمًا! ^(٢)
أي ما أعفهم و ما أكرمهم.

و مع "أفعل" قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ﴾ [مريم: ٣٨] أي: بهم ^(٣). و لابد من كون أفعل مسبوقاً بآخر مثله عاملاً في مثل المحذوف غالباً، و من غير الغالب قوله: (... وَاِنْ يَسْتَعْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرُ) ^(٤) أي به.

و إنما حذف مجرور الباء مع كونه فاعلاً، لأن جره كسائه صورة الفضلة.

قوله (و صِلَا) أمر بالوصل حذف مفعوله لتقدّم ما يدل عليه أي: التلو المنصوب و المجرور، (بالفعل) متعلق به. و سرّه أن الفعل ضعفت بالجمود فلم يفصل بينه و بين معموله لذلك، و لهذه العلة لا يجوز تقدم معمول عليه، كما في الخلاصة.

(١) قوله (بالظرف) و أجاز المازني و الفراء الفصل بالظرف، و المراد به ما يعم المجرور. و ابن كيسان الفصل بلولا الامتناعية نحو: ما أحسن لولا طلقه زيدا. (ابن القره داغي)

(٢) الشاهد: حذف المتعجب منه؛ وهو مفعول فعل التعجب؛ لأنه ضمير يدل عليه سياق الكلام. (ضياء السالك)

(٣) حذف المتعجب منه (بهم) لدلالة ما قبله عليه؛ و ذلك لأن (أبصر) معطوف على (أسمع بهم) (شرح ألفية)

(٤) الشاهد: في قوله "فأجدر"؛ حيث حذف المتعجب منه مع حرف الجر، من غير أن تكون صيغة التعجب المحذوف معمولها، معطوفة على أخرى مذكور معمولها المشابه للمحذوف. (ضياء السالك)

قوله (افصل) المعطوف بأو على (صل)، و (بالظرف) متعلق به كقوله (....) وَ آخِرِ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ
أَتَحَوَّلَا^(١)، و مِثْلُ الظَرْفِ أَخُوهُ الْمَجْرُور.

و هذا بشرط تعلقهما بفعل التعجب، فإن تعلقا بالمتعجب منه [نحو] "ما أحسن معتكفا في المسجد"
امتنع الفصل بهما^(٢).

و زاد على الخلاصة جواز فصله بالنداء، لأنه ورد في الكلام الفصيح كقول سيدنا علي كرم الله وجهه:
أَعَزُّ عَلَيَّ أبا الْيَقْظَانِ أَنْ أَرَكَ صَرِيحاً مُجَبِّلاً^(٣)
أي: يا أبا اليقظان. قال في شرح التسهيل بعد أن مثل به: و هذا مصحح للقول بالفصل بالنداء.

[حكم الفصل بين ما و أفعل]

[٦٣٤] ✽ وَ الْفَصْلُ بَيْنَ مَا وَ أَفْعَلٍ امْتَنَعَ إِلَّا بِكَانَ إِنْ مَزِيدَةٌ تَقَعُ^(٤) ✽

(الفصل) مبتدأ، و (بين) متعلق به، و جملة (امتنع) خبر. و قد تقدم أَنَّ (كان) تراد بين الشئين
المتلازمين كما التعجبية و خبره، و من ذلك قول مادم النبي ﷺ:

ما (كَانَ) أَسْعَدَ مَنْ أَجَابَكَ آخِذَا بِهَذَاكَ، مُجْتَنِباً هَوًى وَ عِنَادَا

و أشار بقوله (مزيدة تقع) إلى رد رأي السيرافي فإنه قال: "كان" خبر ما، و فيها ضميرها، و أفعل
خبرها. قال الرضي: و فيه بُعد، لأنه ليس كان على صيغة التعجب، و فائدة دخولها في التعجب أن فعله
سلب الدلالة على الزمان، لأنه إنشاء، و الغالب دوام الوصف المتعجب منه كالحسن و القبح، فلما

(١) الشاهد: الفصل بالظرف - وهو: "إذا حالت" بين فعل التعجب وهو "أحر" وبين معموله، وهو قوله: "بأن أتحوّلَا". (ضياء السالك)

(٢) فلا يقال: ما أحسن في المسجد معتكفا، لئلا يلزم الفصل بين الفعل ومعموله بمعمول معموله. (ضياء السالك)

(٣) فقد فصل بين فعل التعجب (أعزُّ) ومعموله المصدر المؤول (أَنْ أَرَكَ) بالمجرور، والنداء (عليّ أبا اليقظان)
وهذا يدل على جواز الفصل بالنداء أيضاً. (شرح ألفية)

(٤) قال في الشرح: لا يفصل بين أفعل و ما بغير كان، و أما بكان الزائدة فيجوز الفصل نحو: ما كان أحسن زيدا. إهـ
قال ابن القره داغي: قوله (إلا بكان) الحصر بالنسبة إلى ما هو مقيس فلا ينتقض بنحو "مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا"، وَمَا
أَمْسَى أَذْفَأَهَا". ثم فائدته التنبيه على عدم دوام الفعل المتعجب منه. إهـ

أريدت على الانقطاع في نحو "ما (كان) أَصَحَّ عِلْمٌ مِنْ تَقَدَّمَ؟" جيء بكان، و لا ينتقض هذا بالبيت الذي قبله، لأن المراد فيه من كان معاصرا له عليه الصلاة والسلام وإن كان الحكم غير مختص بهم. و شذ الفصل بأصبح و أمسى في قولهم: "مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا"، و الضمير للغداة، و "مَا أَمْسَى أَذْفَأَهَا"، و الضمير للعشية. و لا يقاس على كان، خلافا لابن كيسان. و مسألة الفصل بكان مأخوذة من الخلاصة في مبحث التواسخ.

[معنى "ما" و إعرابه في ما أفعل]

[٦٤٤] ﴿وَمَا هُنَا مُبْتَدَأٌ عَلَى الْأَصَحِّ نَكِرَةً ذَاتُ تَمَامٍ^(١)﴾، اتَّضَحَ ﴿

(ما) مبتدأ، و (مبتدأ) خبره، و (هنا) إشارة لباب التعجب، و جملة "أفعل" خبر ما، و الرابطة الفاعل، و المنصوب مفعول به، هذا قول سيويو و الجمهور. و ضعفه الرضي بأن استعمال (ما) نكرة غير موصوفة نادر. و أشار بقوله (على الأصح) إلى ردّ قول الأخفش أنها موصولة، و الجملة بعدها صلتها، و الخبر محذوف أي: الذي أحسن زيدا موجود. قال الرضي: وفيه بُعد، لأنه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسدّ مسدّه، و أيضا ليس في هذا التقدير معنى الإبهام الذي يليق بالتعجب. و المسوغ للإبتداء بها على رأي سيويو تضمنها معنى التعجب.

و في قوله أيضا (على الأصح) [ردّ]^(٢) لقول الفراء و ابن درستويه أنها استفهامية، ما بعدها خبرها^(٣). قال الرضي: و هو قوي من حيث المعنى، لأنه كأنه جهل سبب حسنه، فاستفهم عنه، و قد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو: ﴿مَا أَذْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الانفطار: ١٧]. و يأتي الكلام على صوغ فعلي التعجب في الأبنية.

(١) سيويو يرى أن (ما) نكرة تامة، بمعنى: شيء. والنكرة التامة، هي: التي لا تحتاج إلى ما بعدها ليكون صفة لها. وعلى هذا الرأي تكون (ما) مبتدأ، والجملة بعدها خبر عنها. والمعنى: شيء أحسن زيدا (أي جعله حسنا). (شرح ألفية)

(٢) ما بين القوسين ساقط في النسخة.

(٣) وعلى هذا تكون (ما) مبتدأ، و الجملة بعدها خبر عنها، والمعنى: أي شيء أحسن زيدا؟. (شرح ألفية)

﴿ الْمَصْدَرُ ^(١) ﴾

لما ذكر ما له الأصلة في العمل من العوامل شرع يتكلم على ما يعمل بطريق الفرعية، و قدّم المصدر على الصفات، لأنه أصلها من جهة أخذها منه.

و في هذا الأمر الذي راعوه في تقديم أعمال المصدر نظر لا تقتضاه تأخير الفعل عنه.

فإن قيل: قدم لأصلته في العمل. قلنا: فلنقدم أيضا الصفة، لأنها في العمل أقوى من المصدر كما بيناه في الإضافة. فالصواب ما في التسهيل من تأخير أعمال المصدر، و به تعرف ما في قول الدماميني: كان ينبغي تقديمه على الأوصاف، لأصلته، و لعمله في الأزمنة كلها.

[شروط عمل المصدر]

﴿ ٦٤٥ ﴾ كَفَعْلِهِ الْمَصْدَرُ إِنْ حَلَّ مَحَلَّ فِعْلٍ وَأَنْ أَوْ مَا ، مُضَافًا أَوْ مَعَ أَلْ

﴿ ٦٤٦ ﴾ أَوْ لَا فِعْلٍ
.....

١- (كفعله المصدر إن حل محل فعل و أن أو ما) ^(٢): قوله (كفعله) خبر مقدم، و (المصدر) مبتدأ. و التشبيه يفيد أنه يطلب الفاعل فقط إن كان فعله لازماً و مفعولاً واحداً إن كان فعله كذلك، و متعدداً بحسب فعله مُسَرَّحاً و مَقَيِّداً بالجار كما يطلبه فعله.

(١) قوله (المصدر) و عرف بأنه: اسم الحدث الجاري على الفعل بمعنى المذكور بعده المشتق منه معمولا له منصوبا على أنه مفعول مطلق لا الموازن له كما في اسم الفاعل، فيخرج عنه نحو "العالمية"، واسم المصدر، لكن ينتقض جمعا بالمصادر التي لا فعل لها كـ "ويل" و "ويح"، و دفعه بأن المراد بالاشتقاق أعم من الفرضي ينقضه منعاً باسم المصدر، و رسم باسم الحدث الغير الجاري عليه، و ينتقض بالعالمية حينئذ فالأخصر فيهما ترك اسم الحدث. (ابن القره داغي)

(٢) يعمل المصدر عمل فعله، فيرفع الفاعل و ينصب المفعول بشروط: أحدها أن يقصد به قصد فعله من الحدث و النسبة إلى مخبر عنه، و علامة ذلك صحة تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى، فيقدر بأن و الفعل إن كان ماضيا، أو مستقبلا، و بما و الفعل إن كان حالا. (المطالع السعيدة)

- فمثال المضى: عجبت من ضربك زيدا أمس، والتقدير: عجبت من أن صرّبت زيدا أمس. و مثال الاستقبال: عجبت من ضربك زيدا غداً، والتقدير: عجبت من أن تضرب زيدا غداً. ف(ضرب) عمل عمل فعله فنصب المفعول به (زيداً) و ذلك لأنه صَحَّ تقدير المصدر بـ (أن) والفعل. و يقدر المصدر بـ (ما) إذا أُريد به الحال، نحو: عجبت من ضربك زيدا الآن، والتقدير: عجبت ممّا تضرب زيدا الآن. (شرح ألفية)

قوله (إِنْ حَلَّ محلَّ فِعْلٍ وَّ أَنْ أَوْ مَا) يوهم أَنَّ الأصل التعبير بالفعل المصدرى، و أَنَّ المصدر واقع موقعهما، و إنما الشرط أن يكون المصدر قابلاً لأن يحل محله فعل مع حرفٍ مصدرى، فعبارة الخلاصة أحسن. و هذا الاشتراط أن يكون إنما هو إذا لم يكن المصدر بدلاً من اللفظ في الفعل كـ "ضرباً زيداً"، و إلا فالذي يحل محله إذن الفعل وحده.

و لا ينتقض الشرط بنحو "ضربي زيداً قائماً" و "لا رغبة عن ما رغبت فيه"، و "إن ضربي زيداً حسن"، لما مرّ في المفعول المطلق من أَنَّ اللفظ المقدّر بآخر لا يلزم صحة النطق به مكانه، و مثل ذلك مدخول الكاف نحو: ﴿كَذَرِكُمْ لَبَاءُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠] على أنه يحسن تقدير ما، و لخفاء التقدير مع التشبيه المقدّر. قال في الكافية:

كذا إذا سبق لتشبيهه نوي كأضربه ضربَ الحاكمِ اللصّ الغوي

فقول من قال: إن بعض ما يصحّ أن يحل محله فعل مع ما لا يصحّ أن يعمل و هو المطلق لا يصح. و (أن) شاملة للمصدرية، و المخففة نحو: "علمت ضربك زيدا شديداً"، فأن المصدرية لا تقع بعد العلم، و ما تقدّر في موضع يتعين فيه الحال، لأن أن المصدرية تخلص للاستقبال، و انظر ما يتعلق بمسألة "فإذا له صوتٌ صوتٌ حمار" في المفعول المطلق.

[الأحوال التي يعمل فيها المصدر عملَ فعله]

(مُضَافاً أَوْ مَعَ أَلْ أَوْ لَا) ^(١) إعماله مضافاً لفاعله أو مفعوله أكثر ^(٢)، لما مرّ في الإضافة من ضعف إعمال المصدر، فلذا يضاف إلى أحدٍ مطلوبيه، و لا ينصبهما معاً.

و إعماله منونا أقيس، لقوة مشابهة الفعل بعدم التعريف. و إعماله بأل ضعيف في القياس، قليل في السماع. و بهذا تعلم أن ترتيب الخلاصة أحسن، و عبارتها أيضاً أجود، لإيهام المتن أنه يعمل مضافاً مع أَلْ أَوْ بدون أَلْ، و لابد من الإضافة و أن مع أَلْ قَيِّدٌ و النفي بلا راجعٍ إليه.

(١) المصدر العامل يعمل في ثلاثة أحوال، هي: ١- إذا كان مضافاً، نحو: عجبت من ضربك زيداً. ٢- إذا كان مُحَلَّى به (أَلْ)، نحو: عجبت من الضرب زيداً. ٣- إذا كان مجرداً من أَلْ والإضافة (وهو المُنُون) نحو: عجبت من ضرب زيداً. (شرح ألفية) + أشار الناظم إلى الأول بقوله (مضافاً). و إلى الثاني بقوله: (أَوْ مَعَ أَلْ). و إلى الثالث بقوله (أَوْ لَا).

(٢) و أعمال ذي اللام قليل من الآخرين لمنعه التأويل بأن، أو ما مع الفعل الذي هو مدار عمله. (ابن القره داغي)

أبقية شروط إعمال المصدر

١٦٤٦ ﴿..... وَ كَانَ مُفْرَدًا مُكَبَّرًا وَ غَيْرَ مَحْدُودٍ وَ لَيْسَ مُضْمَرًا﴾

أي: ويشترط لإعماله زيادةً على ما مر:

٢- أن يكون مفردا، لا مثني أو مجموعا، لمباينة الفعل بذلك. و سمع إعماله مجموعا لكنه مقصور على السماع كقوله:

قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الْمَجْدَ وَالْفَنَاءَ^(١)

٣- وأن يكون مكبرا، لا مصغرا^(٢)، لأن التصغير قائم مقام الوصف، و الموصوف لا يعمل لمباينته الفعل، إذ الأفعال لا توصف.

٤- و ألا يكون محدودا^(٣)، فإن حدّ بالتاء لم يعمل إلا شذوذا، لمباينته الفعل بالدلالة على الوحدة.

٥- و ألا يكون مضمرا^(٤) لمباينته الفعل أيضا، خلافا للكوفيين. و أجاز ابن جني و الرماني إعماله في المجزوم نحو: "جلوسك في الدار حسن و هو في المسجد أحسن" و العلة مباينة الفعل أيضا. و أجاب الشاطبي عن الخلاصة في إسقاط هذه الشروط بأن اشتراطها حلول الفعل و الحرف المصدري محله يحرزها، و قد أومأنا إلى أن الفعل لا يحل محل المصدر فيما ذكر و أنه مباين له.

قوله (و غير محدود) عطف على خبر (كان)، و كذا (ليس مضمرا) بناءً على أن خبر كان يجيء ماضيا و إلا فالجملة حال.

(١) و الشاهد: إعمال المصدر المجموع عمل الفعل، حيث نصب (أبا قدامة) ب (تجاربهم) و هو جمع تجربة. و هذا قول ابن جني وابن عصفور وابن مالك. (تحقيق على شذور الذهب)

(٢) لأن التصغير من خصائص الأسماء، وتصغير المصدر يبعده عن مشابهة الفعل، فلا يجوز أن تقول: "أميرك مطاع"، تريد أمرك. (مصباح السالك)

(٣) و لا مختوماً بالتاء الدالة على الوحدة؛ أي المرة؛ فلا يجوز: سررت بضربتك الفائزة. أما التاء من بنية الكلمة: كرحمة ورهبة، فلا تمنع؛ تقول: رحمتك الفقراء دليل على مروءتك وحسن خلقك؟. (ضياء السالك)

(٤) فلا يجوز أن تقول: "حبي والدي عظيم وهو أُمِّي أعظم"، فلا يجوز أن تنصب "أُمِّي" بـ"هو". (مصباح السالك)

[بقية شروط إعمال المصدر]

[٦٤٧] ﴿وَحَذْفُهُ^(١) وَفَصْلُهُ مُحْتَظَرٌ وَكَوْنُهُ أُخْرَ^(٢) فِي مَا شَهَرُوا﴾

أي: يشترط لإعماله زيادة على ما مر:

٦- أن يكون مذكورا، لا محذوفا، لضعفه، وبهذا ضعف قول من قال: إن باء البسمة متعلقة بابتدائي مضمرا.

٧- و أن يكون متصلا بعامله، فلا يقال: إن ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ [الطلاق: ٩] متعلق برجعه، للفصل بينهما بالأجنبي.

٨- و أن يكون متقدما على عامله، لا متأخرا عنه. و ما شرحنا به من أن هذه شروط صرح به في التصريح و هو ظاهر. و صنيع المتن كالتهييل يقتضي أن هذه أحكام للمصدر خارجة عن شروطه، لاسيما قول المصنف في الشرح عند شرح قوله (و ليس مضمرا) و إذا اجتمعت الشروط فأكثر ما يعمل مضافا.

ثم بعد ذكره الأحوال الثلاثة من الإضافة و مقابليها قال شارحا لهذا البيت: و لا يحذف المصدر باقيا معموله... الخ، و علة هذه الأمور ضعف إعماله، و لك أن تزيد في منع الفصل و التأخير كونه مؤولا بالموصول الحرفي و صلته، و اختار الرضي جواز تقديم معموله إذا كان ظرفا عليه، لأن المؤول بالشيء لا يلزم أن يحكم له بحكمه، و سهل ذلك في الظرف التوسع له المعروف فيه، و أوما لهذا التفتازاني أي عند قول التلخيص و أكثرها لأصول جمعا، و قد علم من التعليل الثاني أن اشتراط الحلول المذكور يتضمن أيضا امتناع الفصل و التأخير.

قوله (محْتَظَرٌ) بصيغة اسم المفعول خبر المعطوف عليه و المعطوف باعتبار التأويل بما ذكر و حذف مثله مع قوله (و كونه...) الخ للقرينة.

(١) قوله (وحذفه) أي لا يجوز حذف المصدر باقيا معموله. وقيل يجوز. ولا يفصل من معموله بتابع أو غيره. ولا يؤخر عن معموله. وما ورد مما يوهم فمؤول بإضمار الفعل. (ابن القره داغي)

(٢) (أخر) أي عن معموله محْتَظَرٌ (في ما) أي قول شهره، لأن معمول مدخول "أن" و "ما" المصدريتين لا يتقدم عليهما، وهو في تأويل أحدهما مع الفعل، وفيه أنه لا يجب موافقة المؤول مع المؤول به. (ابن القره داغي)

- فلا يصح: أعجبتني المريض مساعدتك". والأصل: أعجبتني مساعدتك المريض.

[تكميل عمل المصدر إذا اضيف^(١)]

﴿٦٤٨﴾ وَإِنْ تُضِفْ لِظَرْفٍ أَوْ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولِهِ كَمَلْ بِمَا لَهُ تَلَوَّا^(٢) ۝

أي: وإن تضيف المصدر لظرف كمله بما يتلوه مما يطلبه نحو: "عرفت انتظار يوم الجمعة زيداً عمراً". وهذه زائدة على الخلاصة.

وإن تضيفه لفاعله كمله بمفعوله نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾^(٣).

وإن تضيف لمفعوله كمله بفاعله نحو ما في الحديث «و حج البيت من استطاع»^(٤)، وليست الآية منه لا تقتضاء ذلك أن حج المستطيع واجب على جميع الناس.

وهذا التكميل جائز لا واجب لقوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾^(٥)، وقوله تعالى ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾^(٦)، و قرينة ذلك تسليط للأمر على ما يشمل العُمدة والفضلة، ومنه يعرف جواز حذف الفاعل في باب المصدر.

(١) المصدر المضاف له ثلاثة أحوال، إما أن يضاف إلى فاعله، وإما أن يضاف إلى مفعوله، وإما أن يضاف إلى الظرف. (شرح الفية)

(٢) قوله (تلوا) بواو الجمع أصله: تلا بالإفراد، ولكنه قلب الألف واوا لضرورة التقفية. (المنح الحميدة)

(٣) البقرة ٢٥١، وجه الاستشهاد: مجيء المصدر مضافاً إلى فاعله "لفظ الجلالة" ثم تبعه مفعوله "الناس". (مصابح السالك)

(٤) صحيح مسلم: ١ / ٤٢، و حج "مصدر مضاف إلى مفعوله؛ وهو "البيت". "من" اسم اموصول فاعله. وقد عدل المصنف عن الاستدلال بالآية: {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا} [آل عمران: ٩٧]؛ لاحتمال كون "من" بدلاً يحتمل أن تكون مبتدأ خبره محذوف؛ أي فعلية أن يحج. وجعلها فاعلاً للمصدر يفسد معه المعنى؛ لأن المعنى يكون حينئذ: ولله على الناس -مستطيعهم وغير مستطيعهم- أن يحج البيت المستطيعن فيلزم تأنيث جميع الناس بتخلف المستطيع؛ فتدبر. (مصابح السالك)

(٥) سورة فصلت: ٤٩، موطن الشاهد: {دُعَاءِ الْخَيْرِ}. وجه الاستشهاد: مجيء "دعاء" مصدراً مضافاً إلى مفعوله "الخير" مع حذف فاعله؛ والتقدير: من دعائه الخير؛ وهذا كثير شائع. (مصابح السالك)

(٦) سورة ابراهيم: ٤٠، وجه الاستشهاد: مجيء "دعاء" مصدراً مضافاً إلى الفاعل؛ وهو ياء المتكلم المحذوفة تخفيفاً؛ و مجيء مفعوله محذوفاً؛ والتقدير: تقبل دعائي إياك؛ وهذا كثير شائع. (مصابح السالك)

[اسم المصدر عمله وأنواعه]

﴿٦٤٩﴾ وَكَهْوَ اسْمُ الْمَصْدَرِ الْمِيمِيِّ لَا ذُو عَلَمٍ، وَالْغَيْرُ ذُو خُلْفٍ جَلَا^(١) ﴿٦٥٠﴾

اسم المصدر ثلاثة أنواع:

١- ما بدأ بميم مزيده لغير المفاعلة كـ "مَضْرَب" و "مُقْتَل" بفتح الأول والثالث، و خرج منع و مطل و مضاربة و نحوها.

٢- و ما كان علماً كـ "فجار" و "محمدة".

٣- و ما هو بزنة حدث الثلاثي لغير الثلاثي كـ "أعطى عطاءً"، فإن قياس المصدر (الإعطاء)، و فعال بزنة حدث الثلاثي كـ "رواح" و "زوال".

فالنوع الأول يعمل اتفاقاً، لشدة مشابهته الفعل كقوله:

أَظْلُومٌ، إِنَّ مَصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً، ظُلُمٌ!^(٢)

و الثاني لا يعمل بلا خلاف لمباينته الفعل بالعلمية.

و الثالث منع البصريون إعماله إلا في الضرورة كقوله: (... وَ بَعْدَ عَطَائِكَ أَلْمَانَةِ الرَّتَاعَا)، لأنه موضوع في الأصل للمفعول، فالعطاء لما يعطى، و الوضوء لما يتوضأ به، و هكذا و ليس بظاهر. و جوزه الكوفيون قياساً، لأنه لم يبق بذلك المعنى حيث سمي به المصدر، و هو ظاهر.

قوله (كهو) خبر، و (اسم المصدر) مبتدأ، و (الميمى) نعت المضاف لا المضاف إليه، و (ذو علم)

اي علمية معطوف على (الميمى)، و (الغير) مبتدأ، و (ذو خلف) خبر.

(١) قوله (كهو اسم المصدر) الأولى: (و مثله) أي المصدر اسم المصدر الميمى أو المنسوب إلى ذلك الاسم لا المصدر نسبة الكل إلى الجزء. قوله (اسم المصدر الميمى) يعني أن اسم المصدر إذا كان ميماً بأن يكون أوله ميم مزيده لغير مفاعلة تعمل كالمصدر إذا لم يكن علماً، وإلا فلا يعمل بالاتفاق. وإذا لم يكن علماً و لا ميميا ففيه خلاف، و البصريون على المنع إلا في الضرورة. (ابن القره داغي)

(٢) فـ"مصاب" مصدر ميمي مضاف إلى فاعله، ورجلاً: مفعول، وجملة "أهدى السلام": نعت رجلاً، وتحية: مفعول مطلق، على حد: قعدت جلوساً، وظلم: خبر "إن"، وظلوم: منادى بالهمزة. (توضيح و تصريح)

و في هذا تكيّف على الخلاصة في إطلاقها. و أجاب عنها الشاطبي: بأنه يعلم منها أن ما اشترط في أعمال المصدر يشترط في أعمال اسمه بالأحروية لانحطاط درجته عنه برعاية الواسطة، و حينئذ فيخرج العلم، لعدم قبوله الشرط، و يدخل ما بزنة حدث الثلاثي على الزاي الراجح فيه. و مسألة اتباع معمول المصدر تأتي في خاتمة التوابع إن شاء الله تعالى^(١).



(١) الفرق بين المصدر و اسم المصدر:

المصدر لا بدّ أن يشتمل لفظاً أو تمديراً على جميع حروف فعله الماضي الأصلية والزائدة، وقد يكون زائداً عليها، ولا ينقص من حروف فعله شيء إلا أن ينقص بسبب علّة صرفية، ثم يُعوّض عن ذلك المحذوف، وقد ينقص منه حرف في اللفظ، ولكنه مُقَدَّر.

فمثال المصدر المشتمل لفظاً على جميع حروف فعله الأصلية، والزائدة: أَخَذَ: أَخَذَ، تَصَافَحَ: تَصَافَحَ، تَعَلَّمَ: تَعَلَّمَ. والمراد بقولنا: لفظاً أي: أن تكون جميع الحروف التي في الفعل موجودة ومنطوقاً بها في المصدر. و مثال المصدر المشتمل لفظاً على جميع حروف فعله مع زيادة عليها: أَكْرَمَ: إِكْرَامٌ، أَسْلَمَ: إِسْلَامٌ فإِكْرَامٌ، وإِسْلَامٌ مصدران فيهما زيادة الألف، وهذه الألف غير موجودة في الفعل.

و مثال المصدر الذي حُذِفَ منه حرف، ثم عُوّض عنه بحرف آخر: وَعَدَ: عِدَّةٌ، أَقَامَ: إِقَامَةٌ، تَسَلَّمَ: تَسْلِيمٌ فَعِدَّةٌ مصدر حُذِفَ منه الواو الموجودة في الفعل وعد وقد عُوّض عنها بالتاء في آخر المصدر. ومثله أقام، وتسلّم فمصدر أقام: إِقْوَامٌ، فحذف حرف العلة، وعُوّض عنه بالتاء فأصبح المصدر إقامة وكذلك سلّم: حذف التضعيف في المصدر، وعُوّض عنه بالتاء في أول المصدر فأصبح تسليم.

و مثال ما حُذِفَ منه حرف في اللفظ، ولكنه مُقَدَّر: قَاتَلَ: قِتَالٌ، ضَارَبَ: ضِرَابٌ. فِقِتَالٌ، و ضِرَابٌ مصدران حُذِفَ منهما الألف الموجودة في الفعل الواقعة بعد الحرف الأول قاتل، وضارب ولم يُعوّض عنها بشيء؛ لأنها موجودة في التقدير؛ ولذلك نُطِقَ بها في بعض اللغات: قِيَتَالٌ و ضِيَرَابٌ، فقلبت الألف ياء لوقوعها بعد الكسرة؛ وسبب حذف الألف من المصدر: التخفيف.

أما اسم المصدر: فهو مُسَاوٍ للمصدر في المعنى، ولكنه لا يشتمل على جميع حروف فعله الماضي، بل ينقص عن حروف فعله من غير تعويض، نحو عَطَاءٌ فإنه مُسَاوٍ للمصدر إِعْطَاءٌ في المعنى، ولكنه مخالف له بنقص الهمزة الأولى لفظاً و تقديرًا من غير تعويض. فلا بدّ في اسم المصدر من نقص بعض حروفه الأصلية، أو الزائدة، وأن يكون النقص من غير تعويض، ومن غير وجود المحذوف مقدراً، و تأمل ذلك فيما يلي: تَوَضَّأَ المصدر: تَوَضُّؤُ اسم المصدر: وَضُوءٌ. قَبَّلَ المصدر: تَقَبُّيلٌ اسم المصدر: قُبْلَةٌ. تَكَلَّمَ المصدر: تَكَلُّمٌ اسم المصدر: كَلَامٌ. أَعْطَى المصدر: إِعْطَاءٌ اسم المصدر: عَطَاءٌ. (شرح الفية)

﴿ اِسْمُ الْفَاعِلِ وَ الْمَفْعُولِ ﴾

[شروط عمل اسم الفاعل]

- ١٦٥٠ ﴿ كَفِعْلِهِ اِسْمُ فَاعِلٍ اِنْ يُعْزَلِ عَنْ الْمُضِيِّ مُكَبَّرًا ^(١)، وَقَدْ وَلِيَ ﴾
- ١٦٥١ ﴿ نَفِيًّا ^(٢) أَوْ اسْتَفْهَمًا أَوْ مَوْصُوفًا أَوْ ذَا حَالٍ أَوْ ذَا خَبَرٍ ^(٣)، كَمَا زَاوَا ﴾

يعمل اسم الفاعل عمل فعله بثلاثة شروط:

أحدها: ألا يكون للمضي، سواء كان للحال أو الاستقبال أو الاستمرار ^(٤)، كما سبق في الإضافة، لأنه حينئذ يشبه بالمضارع في الحركات و السكّنات و عدد الحروف و في المعنى، بخلاف ما للماضي، فإنه يشبه الماضي في المعنى فقط، فهو ناقص الشّبه ^(٥).

و هذا الاشتراط ليس لإعماله مطلقا، بل في خصوص المنصوب على أنه مفعول به، أما المرفوع فطلبه له شديد، فلا يتوقف إعماله فيه على شروط، و أما نحو الظرف و الحال و التمييز فيعمل فيها ما فيه راحة الفعل بلا شرط.

و ثاني الشروط أن يكون (مكبرا)، لأن المصغر بعيد من الفعل، لما مرّ في المصدر، و يعرف منه أنه لا يعمل الموصوف قبل العمل لمثل ذلك، خلافاً للكسائي في الثلاثة. و هذا مزيد على الخلاصة.

(١) قوله (مكبرا) لم يتعرض لعدم كونه موصوفاً إما لأنه ليس بشرط مطلقاً إذ لو كان موصوفاً بعد العمل لم يضرّ عمله السابق، وإما للمقايضة على عدم التصغير لاشتراكهما في العلة. (ابن القره داغي)
- فلا يجوز: "هذا ضارب زيدا" لعدم وروده (المنح الحميدة)

(٢) قوله (نفياً) أي: و لو غير صريح نحو: "إنما قائم الزيدان"، أو استفهما بالهمزة و لو مقدراً، أو بغيره، أو موصوفاً ملفوظاً نحو: مررت برجل ضارب غلامه، أو مقدراً كـ "يا طالعا جبلاً" و لذا لم يزد النداء. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (أو ذا خبر) أي أو قد تلي ذا خبر أي مبتدأ و لو في الأصل نحو: إن زيدا ضارب عمراً. (ابن القره داغي)

(٤) نحو: هذا ضاربٌ زيدا الآن، أو غداً. فزيداً: مفعول به منصوب باسم الفاعل (ضارب). (شرح الفية)

(٥) ف (ضارب) لا يوافق الفعل الماضي (ضَرَبَ) في حركاته، و سكّناته و لكنه موافق له في المعنى فقط، فكلّ منهما يدل على الحدث في الماضي؛ و لذلك لا يصح قولك: هذا ضاربٌ زيدا أمس، بنصب (زيداً) على أنه مفعول به لضارب، بل يجب إضافته؛ فتقول: هذا ضاربٌ زيدا أمس. (شرح الفية)

و ثالثها: أن يعتمد على ما يقوي مشابهته للفعل من:

١- نفي^(١) كقوله: (...) و لا سابق شَيْئاً إِذَا كَانَ جَانِئاً).

٢- واستفهام^(٢) كقوله:

انا و رجالك قتل امريء من العِزِّ في حبك اعتاض ذلا

٣- أو موصوف^(٣)، و لا فرق بين المذكور و المحذوف لقريضة، فما في الخلاصة من إفراده بالذكر غير

ضروري.

٤- أو ذي حال^(٤)، و هو مندرج تحت قول الخلاصة «أو جا صفة»، لأن المراد المعنوية، لا

الاصطلاحية.

٥- أو ذي خبر في الحال^(٥) نحو ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾

[يس: ٤٠] في قراءة التنوين، أو في الأصل^(٦) نحو ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَلْبَاحِ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق: ٣].

و نكت على الخلاصة بإسقاط النداء لايهام أن الاعتماد عليه هو المسوغ، و ليس كذلك، بل الاعتماد

على الموصوف المقدّر، فهو مندرج هناك، و أجب عنها بما لا يخلوا عن تكلف.

قوله (كفعله اسم فاعل) مبتدأ و خبر، و لا يتوهم أنه واجب الإعمال كالفعل، لقوله الآتي (و عامل

ينصب أو يخفض) على أن المشبه بالشيء لا يقوي قوته. و (مكبراً) حال من فاعل (يعزل). و جملة

(قد ولي) حال.

(١) نحو: أضارب زيداً خالدًا؟ و نحو: أقاتل أخوك الصدق؟.

(٢) نحو: ما ضارب زيداً خالدًا، و نحو: غير مضبيع نفسه عاقل.

(٣) نحو: مررت برجل ضارب زيداً.

(٤) نحو: جاء زيداً راكباً فرساً.

(٥) نحو: زيداً ضارب خالدًا.

(٦) نحو: زيداً ضارباً خالدًا، وإن زيداً ضارب خالدًا.

[إعمال اسم الفاعل المقترن بـال الموصولة]

﴿٦٥٢﴾ وَ مُطْلَقًا يَغْمَلُ ذَا وَضَلٍ بِأَلٍ ^(١) ﴿٦٥٢﴾

فاعل (يعمل) ضمير اسم الفاعل، و (مطلقاً) حال منه أي: من غير اشتراط انعزاله عن المضي، و لا اعتماده على الأمور المارة، و أما المصغر فلا يقع صلة لأل، و ستر الإطلاق ما مرّ في الأصول من أنّ صلة (أل) فعل في صورة الاسم حوّله إليه استكراهاً لإدخال شبه أل المعرفة على الفعل.

[إعمال اسم الفاعل المثني، والمجموع]

﴿٦٥٢﴾ وَ لِلْمُثْنَى مِنْهُ وَ الْجَمْعِ الْعَمَلُ ^(٢) ﴿٦٥٢﴾

قوله (و للمثنى...) الخ مبتدأ و خبر، و أل في (العمل) للعهد أي: العمل المشروط بما سبق في غير الواقع صلة لأل، و المطلق في الواقع صلة لها كقوله: (... و الناذرين إذا لم ألقهما دمي) ^(٣)، و نحو ﴿و الذّاكِرِينَ اللّٰهَ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ صُرُرِهِ﴾ [الزفر: ٣٨] فيمن تون، و لا فرق بين جمع التصحيح كما مرّ و التفسير كقوله (... غُفِرَ ذُنُوبُهُمْ غَيْرُ فُجْرًا)، جمع غفور.

و الفرق بين الوصف و المصدر أن الوصف يدل على الذات و الحدث، و التثنية و الجمع إنما هي للذات فهو كفعل أسند إلى اثنين أو جماعة، بخلاف المصدر، فإن التثنية و الجمع فيه لنفس الحدث الذي به يشاركه الفعل. و بالتمثيل الأخير يظهر أن تأخير الخلاصة لمسألة التثنية و الجمع عن مسألة أمثلة المبالغة أحسن للتنبيه على جريانهما فيها.

(١) ذكرنا أنّ اسم الفاعل، نوعان: مجرد، ومقترن بـأل. وقد عرفنا أن المجزّد لا يعمل إلا بشرطين [و في هذا البيت] ذكر الناظم النوع الثاني، وهو اسم الفاعل المقترن بـأل الموصولة. وحكمه: أنه يعمل مطلقاً بدون شرط سواء أكان ماضياً، أم مستقبلاً، أم حالاً، وسواء أكان معتمداً على شيء، أم غير معتمد، نحو: هذا الضاربُ زيداً الآن، أو غداً، أو أمسٍ؛ وعلة عمله بدون شرط: أنه مع فاعله وقع صلة فهو بمنزلة الفعل، والفعل يعمل ماضياً وغير ماضٍ، وكذلك ما حل محلّه. (شرح الفية)

(٢) اسم الفاعل المثني، والمجموع يعمل عمل اسم الفاعل المفرد بشروطه وأحكامه السابقة، نحو: هذان الضّاران زيداً. فزيداً: مفعول به منصوب باسم الفاعل المثني (الضّاران). (شرح الفية) + قوله (و الجمع...) مصححاً، أو مكسراً (العمل) مثل المفرد منه لأنهما نوعه. وقيل لعدم تغيير بنائه بإلحاق العلامة وفيه أنه لا يتمشي في المكسر. (ابن القره داغي)

(٣) الشاهد: إعمال مثني اسم الفاعل المقترن بـأل -وهو "الناذرين- عمل المفرد؛ فنصب المفعول -وهو "دمي"- بدون اعتماد على شيء. (ضياء السالك)

[حكم إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله]

﴿٦٥٣﴾ وَ عَامِلٌ يَنْصِبُ أَوْ يَخْفَضُ مَا تَلَا، وَ نَصَبُ مَا سِوَاهُ حُتْمًا ^(١) ﴿٦٥٤﴾

(و عامل) - أي: و اسم فاعل عامل أي: توفرت فيه شروط العمل - مبتدأ، خبره (ينصب) أي: معموله، (أو يخفض) أي: بالإضافة عطف عليه، فتقول: "هذا ضارب زيداً" بالوجهين ^(٢).

و هذا مشروط بما إذا لم يكن الوصف مفرداً مقترناً بآل، و المعمول مجرد منها، فإنه ليس إلا النصب، كما يؤخذ من مبحث الإضافة.

و يشترط أيضاً ألا يكون المعمول ضميراً متصلاً، أو منفصلاً، فإن كان متصلاً فليس إلا الخفض، خلافاً لهشام و الأخفش في قولهما في "ضاربك" أن الموضع نصب لا غير، و إن كان منفصلاً فليس إلا النصب، إذ ليس لنا ضمير خفض منفصل.

و (ما) متنازع فيها، و (نصب ما سواه) أي: التلو مبتدأ، و (حتماً) بالبناء للمفعول خبره ^(٣) نحو: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].

و يرد عليه كالخلاصة ما مرّ في الإضافة من نحو: «هَلْ أَتَيْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي» [رواه البخاري: ٣٦٦١]. و يمكن إرجاع الضمير فيهما لاسم المفعول المفهوم من فعل الخفض، و لكنه بعيد من اللفظ.

(١) قال الأشموني: تبهات: الأول: يتعين في تلو غير العامل الجبر بالإضافة، كما أفهمه كلامه، و أما غير التلو فلا بد من نصبه مطلقاً، نحو: "هذا معطي زيد أمس درهماً، و معلّم بكر أمس خالداً قائماً"، و الناصب لغير التلو في هذين المثالين و نحوهما فعل مضمر. الثاني: ما ذكره من جواز الوجهين هو في الظاهر، أما المضمر المتصل فيتعين جره بالإضافة، نحو: "هذا مكرمك"، و ذهب الأخفش و هشام إلى أنه في محل نصب كالهاء من نحو: "الدرهم زيد معطيكه"، و قد سبق بيانه في باب الإضافة. الثالث: فهم من تقديمه النصب أنه أولى، و هو ظاهر كلام سيويّه لأنه الأصل، و قال الكسائي: هما سواء، و قيل: الإضافة أولى للخصة.

(٢) فتقول: هذا ضارب زيداً، بنصب (زيداً) على أنه مفعول به؛ و تقول: هذا ضارب زيد، بجر (زيد) على أنه مضاف إليه. (شرح الفية)

(٣) فإن كان لاسم الفاعل مفعولان وأضفته إلى أحدهما وجب نصب الآخر؛ فتقول: هذا مُعْطِي زيد درهماً، وهذا مُعْطِي درهم زيداً. (شرح ألفية)

إِعمال صِيغِ الْمُبَالَغَةِ عَمَلِ اسمِ الْفَاعِلِ^(١)

﴿٦٥٤﴾ وَ مِنْهُ فِي الْأَصَحِّ ذُو تَحْوِيلٍ^(٢) فِي كَثْرَةٍ مِنْ فَعِلٍ فَعِيلٍ ﴿٦٥٤﴾

﴿٦٥٥﴾ فَعَالٍ أَوْ مِفْعَالٍ أَوْ فَعُولٍ ﴿٦٥٥﴾

أي: و من اسم الفاعل الذي يعمل ما حوّل إلى واحدٍ من هذه الأوزان الخمسة:

١- ف (فَعِل) كقوله:

حَذِرْ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَ آمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَرِ^(٣)

٢- و (فَعِيل) كقوله: "إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ".

٣- و (فَعَال) كقوله: (أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جَلَالُهَا ...) ^(٤).

٤- و (مِفْعَال) كقولهم: (إِنَّهُ لَمُنْجَارٌ بَوَانِكُهَا) ^(٥).

٥- و (فَعُول) كقوله: (ضَرُوبٌ بَنَضِلِ السَّيْفِ سُوقٌ سِمَانِهَا ...) ^(٦).

ويفهم من مجرور (من) مع قوله (ذو تحويل) أنها لا تعمل إلا بالشروط المارة.

و أشار بقوله (في الأصح) لردّ مذهب الكوفيين، فإنهم أنكروا إعمالها، لأنها زادت على معنى الفعل بالمبالغة، و لزوال الشبه الصوري أيضا، و تأولوا ما ورد من ذلك على التّصّب ياضمار فعل يفسره المثال. و الجواب أن المبدل من الشيء القائم مقامه يعطى حكمه و لرد رأي أكثر البصريين، فإنهم أنكروا إعمال (فَعِل) و (فَعِيل)، لقلتهما.

(١) صِيغُ الْمُبَالَغَةِ: هي ألفاظ مُحَوَّلَةٌ من صيغة اسم الفاعل؛ للدلالة على الكثرة و المبالغة في معنى الفعل، و لها خمسة أوزان مشهورة . (شرح ألفية)

(٢) أي: من اسم الفاعل العامل في الأصح خلافا للكوفيين المانعين عمل صيغة المبالغة مطلقا ذو تحويل لكثرة و مبالغة، مبالغة لجبر المبالغة في المنع نقصان فوات المشابهة اللفظية، و لذا يعمل و لو بمعنى الماضي و ذلك من فعل و فعيل العاملين عند سيبويه دون غيره نحو (أَنْتُمْ مَرْقُونٌ عِزْضِي ...) و "إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ". (ابن القره داغي)

(٣) الشاهد فيه قوله (حذر) و هو من صيغ المبالغة و نصب (أُمُورًا) .

(٤) الشاهد فيه قوله (لباسا) و هو من صيغ المبالغة و نصب (جلالها).

(٥) الشاهد فيه قوله (منحار) و هو من صيغ المبالغة و نصب (بوانكها).

(٦) الشاهد فيه قوله (ضروب) و هو من صيغ المبالغة و نصب (سوق).

و للرد على الجرمي، فإنه أنكر إعمال (فعل)؛ لأنه أقل وروداً.

و قد قيل: إن قوله "حذِرُ أموراً" البيت مصنوع. روي عن اللاحقي أنه قد سألني سيبويه عن شاهد في إعمال (فعل) فعملت له هذا البيت.

قال الدماميني: يأبى الله أن يلحق سيبويه إمام الجماعة من هذه الحكاية غضاضة، فعدالته مشهورة، و تقدمه في علم اللسان معروف لا ينكر، و إحرازه لغضب السبق فيه أمر مسلم، و هيهات أن يحط من مقداره قول رجل شهد على نفسه بالكذب، و ذلك أن سيبويه إن كان قد سألَه فإنما سألَه عن شاهد محفوظ عن من يستشهد بكلامه من العرب، فجوابه عن ذلك بإنشاء هذا البيت الذي زعم أنه صنعه أخبار بأنه بيت منسوب لعربي موثوق بعربيته، و الفرض أن ذلك غير مطابق للواقع فيكون كذبا فأتى يلتفت إلى قول مثل هذا المدلس أو تقبل له رواية.

قوله (ذو تحويل) مبتدأ بمعنى محول إليه. و في قوله (في كثرة) أي في مقام إرادة التكثير و المبالغة على هذا يتعين حمله، و كذا الخلاصة، و كون إعمال الأوزان الثلاثة الأول فيها كثيراً يؤخذ من مفهوم و في فعيل قل الخ. و مسألة اتباع معمول الصفة الوصف تأتي في خاتمة التوابع إن شاء الله تعالى.

[اسم المفعول عمله و شروطه]

[٦٥٥] ﴿..... وَ مِثْلُهُ يَجْرِي سِمَى الْمَفْعُولِ﴾

(سِمَى) - لغة في الاسم - فاعل (يجري)، و (مثله) نعت لمصدر محذوف أي: يجري اسم المفعول جرياً مثل جري اسم الفاعل، فيعمل عمل فعله بالشروط المتقدمة، و إذا كان صلة لأل عمل مطلقاً^(١)، و يعمل مفرداً و مثني و مجموعاً. و إذا توفرت فيه الشروط جازت إضافته و إعماله. و يفهم من تسميته اسم المفعول و مقابله لاسم الفاعل أن مرفوعه نائب عن الفاعل، و أنه قائم مقام فعل المفعول. و تصريح الخلاصة بذلك زيادة إيضاح.

(١) اسم المفعول كاسم الفاعل إما أن يكون مقترناً بآل، أو مجزئاً منها، و كل ما اشترط في اسم الفاعل يشترط كذلك في اسم المفعول، فَاَلْمَجْزُءُ مِنَ (أل) يَعْمَلُ بشرطين: أ- أن يكون بمعنى الحال، أو الاستقبال. ب- أن يكون معتمداً على استفهام أو نفي، أو نداء... إلخ و ذلك نحو: أمضروبُ الرِّيدانِ الآن، أو غداً. و المقترن بـ (أل) يعمل مُطلقاً بدون شرط نحو: جاء المضروبُ أبوهما الآن، أو غداً، أو أمس. (شرح الفية)

[إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه]

[٦٥٦] ✽ وَ اخْتَصَّ أَنْ يُضَافَ لِاسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى ^(١)، وَ فِي ذَبِحٍ وَ شَبِهٍ تَمْنَعُ ✽

قوله (و اختص) أي: اسم المفعول عن اسم الفاعل بأن يضاف لاسم مرتفع به في المعنى بشرطين: أحدهما: أن يكون من المتعدي إلى واحد كـ "محمود المقاصد الورع"، فلا يجوز أن يكون من غير متعد أصلاً، إذ لا تتصور الإضافة. و لا من المتعدي لاثنين أو ثلاثة، و هذا مأخوذ من مثال الخلاصة. و الثاني: أن يقصد به الثبوت، و هو داخل في مضمون الأول؛ لأنه لما منع أن يكون متعدياً إلى اثنين كان في ضمن ذلك ألا يكون له مفعول مذكور، و ذلك معنى كونه غير مقصود به العلاج.

و نبه بقوله (معنى) على أن الإضافة من نصب لا من رفع؛ لأنها بعد تحويل الاسناد عن المقاصد إلى ضمير الورع مثلاً، و نصب المقاصد على التشبيه بالمفعول به، و لم نجعلها من رفع، لما فيه من إضافة الشيء لنفسه، و في هذا إشارة إلى أنه كما اختص بالإضافة اختص بأصلها و هو النصب على التشبيه بالمفعول به أو التمييز نحو: محمود المقاصد أو مقاصد. و معنى الاختصاص مع أن اسم الفاعل قد يضاف إلى فاعله نحو "كاتب الأب" أن اسم المفعول اختص بجواز ذلك باستحسان، و الإضافة في كاتب الأب غير مستحسنة، و بهذا يظهر الاعتراض على من مثل هنا بـ "زيد مضروب العبد" فإنه كـ "كتاب الأب" في بعد المجاز، فافهم، و الكلام في هذه المسألة طويل، و هي من معارج الانظار، و انظر تمام تحريرها في حاشيتنا.

و ما جاء من الأوصاف بمعنى اسم المفعول كـ "ذبح" بمعنى مذبح، و "قبض" بمعنى مقبوض لا يعمل عمل اسم المفعول، خلافاً لابن عصفور، و على هذا نبه بقوله (و في ذبح و شبه تمنع).



(١) يجوز في اسم المفعول أن يضاف إلى مرفوعه الظاهر (نائب الفاعل) فتقول: الورع محمود المقاصد، فالمقاصد: مضاف إليه، وأصله نائب فاعل: الورع محمود مقاصده. و لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه؛ فلا تقول: مررت برجل ضارب الأب زيداً. والأصل: مررت برجل ضارب أبوه زيداً. فالأب في المثال الأول: مضاف إليه، وهذا غير جائز؛ لأن اسم الفاعل لا يضاف إلى مرفوعه (الفاعل) و في المثال الثاني (أبوه) فاعل، و هذا هو الأصل. (شرح ألفية)

﴿الصفة المشبهة^(١)﴾

عدوله عن تأخير الخلاصة لها عن أوزان المصادر و الصفات بيّن الوجه، لكنه فاتته ما فيها من ضبطها برسمها.

[عمل الصفة المشبهة وشروطها]

﴿٦٥٧﴾ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَاتُ تَعْمَلُ كَفَاعِلٍ، وَ فِي الشُّرُوطِ تُجْعَلُ ﴿

قوله (المشبهات) جمع نَعَتْ به المفرد؛ لأنه جنس تحته أفراد. و عدل عن المطابقة التي هي أفصح؛ لأجل الوزن. و جملة (تعمل) خبر (الصفة)، و (كفاعل) نعتٌ لمحذوف أي: عملاً كعمل فاعل^(٢).

و (تُجْعَل) عطفاً على (تعمل) و حذف منه كفاعل لدلالة ما قبله، أي: يشترط لإعمالها ما اشترط لإعمال الفاعل ممّا تقدّم في باب^(٣).

و لا يلزم من التشبيه، المساوات من كلّ وجه؛ لأنه وقع في شيء خاص، و هو العمل، و جهة العمل مختلفة، فاسم الفاعل ناصب لما بعده على أنه مفعول به و هي ناصبة له على التشبيه بالمفعول به، أو التمييز كما سينبه عليه.

و قد سبق أن عمل اسم الفاعل المشروط بالشروط المتقدمة هو خصوص نصبه المفعول لا الرفع، و لا نصب الظرف و التمييز و الحال مثلاً، و يستفاد من ذلك أمران:

أحدهما: أن عملها الثابت لأجل الشبه الذي تشترط له شروط اسم الفاعل، و الشروط الآتية هو خصوص المنصوب على التشبيه بالمفعول به.

(١) الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ هي اسم مشتق من الفعل اللازم للدلالة على الثبوت والدوام نحو محمدٌ جميلٌ وَجْهُهُ. (شرح ألفية)

(٢) تعمل الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ عمل اسم الفاعل المتعدي فترفع، و تنصب، نحو: زيدٌ حَسَنٌ الْوَجْهَ . فالوجه: منصوب على التَّشْبِيهِ بالمفعول به، والفاعل: ضمير مستتر في (حَسَنٌ) تقديره (هو) ونحو: زيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ . فوجهه: فاعل مرفوع بالصفة المشبهة . (شرح ألفية)

(٣) يشترط لعمل الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ ما اشترط لعمل اسم الفاعل، وهو: أنه لا بدّ من الاعتماد على نفي، أو استفهام، أو موصوف، أو مخبر عنه. (شرح ألفية)

وثانيهما: أنها مشبهة بالمتعدي لا باللازم، و المتعدي الذي شبهت به هو المتعدي لواحد فقط، فلا تحمل على المتعدي الأكثر.

الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل

١٦٥٨ ﴿ لَكِنَّهَا لِحَاضِرٍ فَقَطْ، وَلَا تَعْمَلُ فِي سَابِقٍ، أَوْ مَا فَصِلَا ﴾

١٦٥٩ ﴿ أَوْ أَجْنَبِيٍّ، وَهَذَا النَّصْبُ عَلَى تَمْيِيزٍ أَوْ تَشْبِيهِ مَفْعُولٍ جَلَا ﴾

١- (لكنها لحاضر فقط) أي: لكنها أي: الصفة المشبهة ينفرد اسم الفاعل عنها بأنه تارة يكون للحال و تارة للاستقبال، وهي لا تكون إلا للحال. وهذه العبارة وإن كانت مطروقة موهمة محتاجة للتأويل، قالوا: والمعنى أنها للحال المسبوق بالماضي المتصل بالمستقبل، وذلك لأنها للدوام والثبوت، فلا تختص بحال ولا غيره. و(قط) بتخفيف الطاء.

وما في الخلاصة من التنبيه على أنها لا تصاغ إلا من اللازم يأتي للمصنف في قوله في أبنية الصفات: (و لا تُصَغُّ مِنْ مُتَعَدٍّ مُشَبَّهَةٍ). وفاته التنبيه على ما فيها من أنها تكون مجارية للمضارع و غير مجارية له، وكأنه رأى أن قولها: «كظاهر القلوب جميل الظاهر» لمجرد التمثيل.

٢- و تفارق اسم الفاعل أيضا في أن معمولها لا ينقدم عليها، بخلاف اسم الفاعل، ولهذا جاز "زيداً أنا ضاربه غدا" على الاشتغال، و امتنع "وجه الأب زيدٌ حسنة"، وذلك لأن عملها بالحمل على اسم الفاعل، فهي أحط منه، وهو معنى قوله (و لا تعمل في سابق).

٣- و تفارقه أيضا في أن معمولها لا يجوز أن ينفصل عنها، بخلاف معمول اسم الفاعل؛ للعلة المتقدمة، وهو معنى قوله (أو ما فصلا)، وهذا جائز على الخلاصة.

٤- و تفارقه أيضا في أن معمولها لا يكون إلا سببياً أي: متصلاً بضمير الموصوف لفظاً نحو زيدٌ حسنٌ وجهه^(١)

(١) فـ (وجهه) سببياً؛ لأنه اتصل به ضمير الموصوف (زيد) فكل ما اتصل به ضمير الموصوف، أو ما كان له صلة بالموصوف فهو سببياً، نحو: زيدٌ حسنٌ وجهٌ أبيه. ولا تعمل الصفة المشبهة في الأجنبى، وهو: ما ليس بسببياً؛ فلا تقول: زيدٌ حسنٌ غمراً؛ لأن عمراً أجنبى عن زيد لا صلة له به. والسبب في أن الصفة لا تعمل إلا في السببى ولا تعمل في الأجنبى هو كونها فرعاً في العمل عن اسم الفاعل فعجزت عنه. (شرح الفية)

أو تقديرا نحو: "زيد الحسن الوجه" أي: منه، و معمول اسم الفاعل يكون سبيتا و أجنبيا ^(١)، و هو معنى قوله (أو أجنبي).

٥- و تفارقه أيضا في أن نصبها لما بعدها على التمييز إن كان نكرة نحو: "حسن وجهها"، و على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة نحو: "حسن وجهه"، و نصب اسم الفاعل لما بعده على أنه مفعول به، و هو معنى قوله (و هنا النصب على تمييز ...) ^(٢)، و هذا بيان ليس في الخلاصة.

[٦٦٠] ﴿فَارْفَعْ وَ جُرَّ أَنْصَبَ بِهَا مَعَ أَلْ وَ لَا ذَا أَلْ وَ ذَا إِضَافَةٍ وَ مَا خَلَا﴾

[الأحوال الإعرابية لمعمول الصفة المشبهة]

(فارفع و جُرَّ أَنْصَبَ بِهَا) بمعنى: أنَّ الصفة المشبهة يجوز أن تعمل فيما بعدها مع توفر الشروط المارة: ١- الرفع على الفاعلية. ٢- و الجرّ بالإضافة. ٣- و النصب على التمييز أو التشبيه. و العوامل الثلاثة متنازعة في (بها).

[أحوال الصفة المشبهة]

و (مع أَلْ) حال من مجرور الباء، و مدخول (لا) محذوف أي: و لا مع أَلْ. أي: أن الصفة تعمل العمل المذكور: ١- متصلة بأل. ٢- و غير متصلة بها ^(٣).

(١) إعماله في السببي نحو: زيد ضارب غلامه، و في الأجنبي نحو: زيد ضارب عمراً. (شرح ألفية)

(٢) قوله (على تمييز) مطلقا عند الكوفيين، لعدم اشتراط نكارتهم عندهم، و في النكرة عند البصريين لا اشتراطهم لها، أو تشبيهه بمفعول في المعرفة عندهم، و على التشبيه بالتمييز فيها كما هو رأي عصام مستدلا بأن المعنى عليه. (ابن القره داغي)

و (جلا) أي: ظهر تميم للبيت. (المنح الحميدة)

(٣) مثال الصفة المتصلة بأل نحو: الحسن، و الجميل، الحزين. و بدون أَلْ نحو: نحو: حسن، جميل.

[أحوال معمول الصفة المشبهة]

إذا أل و ذا إضافة و ما خلا: و تنازع الثلاثة أيضا في قوله (ذا أل) و ما عطف عليه. والمعنى: أن معمولها: ١- تارة يكون محلى بأل. ٢- و تارة يكون مضافا. ٣- و تارة يكون خاليا من أل و الإضافة^(١). فعمل الصفة ثلاثة أنواع، و لها حالتان، فإذا ضربت ثلاثة أحوال عملها في حالتها صارت الأقسام ستة من ضرب ثلاثة في اثنين، و لمعمولها ثلاث حالات تضرب فيها الستة، فتصير الصور ثمانية عشر. و أوصلها كثير من المتكلمين على المسألة إلى ستّ و ثلاثين؛ لأن المضاف أربعة أنواع: ١- مضاف لضمير الموصوف كـ "وجهه". ٢- و لمضاف للضمير كـ "وجه أبيه". ٣- و للمقترن بأل كـ "وجه الأب". ٤- و للمجرد كـ "وجه أب"، فتكون أقسام معمول ستة، تضرب فيه الستة المتقدمة. و أوصلها بعضهم إلى اثنين و سبعين. و بعضهم إلى أكثر.

[الأحوال التي يمتنع فيها جرّ معمول الصفة المشبهة]

[٦٦١] ﴿وَلَا تَجْرُ مَعَ آلٍ مَا قَدْ خَلَا مِنْ آلٍ وَمِنْ مُضَافٍ مَا أَلَّ شَمِلا^(٢)﴾

و يمتنع من الست و الثلاثين أربعة، و هي: أن تكون الصفة بأل و تضاف إلى معمول الخالي من أل، و من الإضافة لتاليها و هي: ١- الحسن وجهه. ٢- أو وجه أب. ٣- أو وجهه. ٤- أو وجه أبيه^(٣)، و على ذلك نبّه بقوله: (وَلَا تَجْرُ مَعَ آلٍ مَا قَدْ خَلَا مِنْ آلٍ وَ مِنْ مُضَافٍ مَا أَلَّ شَمِلا) أي: لا تجر بالصفة حالة كونها مع آل الاسم الذي خلا من أل و من إضافة لما شمل أل. فاسم المفعول بمعنى المصدر.

(١) مثال الأول نحو: الْحَسَنُ الْوَجْهَ، وَحَسَنُ الْوَجْهَ. فالمعمول (الوجه) مقترن بأل. و مثال الثاني نحو: الْحَسَنُ وَجْهَ الْأَبِ، وَحَسَنُ وَجْهِ الْأَبِ. و مثال الثالث نحو: الْحَسَنُ وَجْهًا، وَحَسَنُ وَجْهًا.

(٢) و إلى الصور الأربع الممتنع أشار بقوله (وَلَا تَجْرُ مَعَ آلٍ ...) الخ. (ابن القره دغي)

قوله (و من مضاف ما ..) الخ أي الخالي من الإضافة إلى المعرف باللام و هو ثلاثة: المضاف إلى ضمير الموصوف، و المضاف إلى المضاف إليه، و المضاف إلى المجرد، و الخالي من أل قسم واحد فحصل أربعة أوجه ممتنعة. (ابن القره داغي)

(٣) فلا يجوز جر الوجه في هذه الأربعة.

و هذا مقيد كما في الرضي بما إذا لم تكن الصفة مثناة أو مجموعة؛ لحصول فائدة الإضافة حينئذ بالتخفيف. و يُعلم ذلك ممّا مرّ في الإضافة، بل ذكر صور المنع هنا تنبيه و إيضاح، وإلا فذلك مستفاد ممّا سبق في الإضافة.

و لا فرق في الامتناع في المضاف للضمير بين كون الموصوف مجرداً من أل كـ "مررت بزيد الحسن وجهه"، أو مقترناً بها كـ "مررت بالرجل الحسن وجهه"، خلافاً لما في التسهيل من الإجازة الأخيرة، فقد قال الدماميني: الذي منع من جواز الأولى هو أن الإضافة لم تخلص من قُبْح، و هو موجود في الأخيرة، و عود الضمير لها فيه أل لا يمنع من كونه رابطاً في الرفع.

و ما عدى هذه الأربع جائز، لكنّه منقسم إلى: ١- ضعيف. ٢- و قبيح. ٣- و حسن.

[الأحوال التي ضعف فيها عمل الصفة المشبهة]

فالضعيف:

١- نصب الصفة المجردة من أل المعروف بأل.

٢- و المضاف إلى المعروف بها.

٣- ٤- و المضاف لضمير الموصوف. أو إلى المضاف إلى ضميره.

٥- ٦- و جر الصفة المجردة من أل المضاف للضمير. أو إلى المضاف إليه، فهي ست صور^(١).

وجه ضعف الأربع الأولى ما فيها من إجراء الوصف القاصر مجرى الوصف المتعدي. و أوردوا هنا

أن ذلك موجود مع المقترنة بأل، و أجابوا بما لا يجري نفعاً.

و الذي ارتضيه أن الثابت في نحو الحسن وجهه و الوجه بالفتح القبح الذي هو أقوى، و الضعف،

فإن الضعف راجع لأمرٍ صناعي، و القبح لأمر معنوي، و سرّه أنّهم إنّما ارتكبوا النصب على التشبيه

بالمفعول لأمرين: أحدهما: قبح الرفع المتضمن الخلو من الضمير. و ثانيهما: التوصل إلى الإضافة

للمرفوع؛ لأنها لو كانت من رفع لزمّت إضافة الشيء لنفسه، كما سبق، فالنصب ليس مقصوداً لذاته، بل

(١) وهي: ١- حسن الوجه. ٢- حسن وجه الأب. ٣- حسن وجهه. ٤- حسن وجه أبيه. ٥- و حسن وجهه. ٦- حسن وجه أبيه.

هو توطئة للإضافة، وهذا مصرّح به في كلام الرضي إذا تمهد ذلك أقول: "الحسن وجهه" بالنصب فقُد فيه الأمران اللذان ارتكبت لهما الإضافة، فالنصب فيه لم يخلص من قبح الرفع، و لم يهد الإضافة المقصودة مع ما فيه من إجراء القاصر مجرى المتعدي، فكان القياس امتناعه بالكلية، و وجه إجازتها ما فيها من المبالغة في المعنى الحاصلة من تحويل الإسناد، و الرفع لا يحصلها، و كذا أيضا "الحسن الوجه" بالنصب، و لا يلزم من هذا قبح النصب حيثما وجد؛ لأنه قد يكون مقصدا لا مُوطئا، و مخلصاً من قبح الرفع، و ذلك مع المعمول المنكر، و هو أربع صور نحو "الحسن وجهاً"، أو "وجه أبٍ"، و "حسن وجهاً"، أو "وجه أبٍ"؛ لأنه لا يتوقف على الإجراء المذكور مع تحصيله للمبالغة، و أيضا الإضافة في الأولين متعذرة، و لم يبق من صور النصب سوى هذه بالحصر العقلي؛ لأن المعمول المنصوب اثنا عشرة صورة، هذه أربعة، و أربعة هي الضعيفة المتكلم فيها، و أربعة هي التي حكمنا عليها الآن بالقبح.

فإن قلت: الأربع التي حكمنا فيها بالضعف يلزم على هذا أن تكون قبيحة لجعل الوسيلة فيها مقصداً، و لأنه لم يخلص من قبّح الرفع مع المضاف للضمير أو إلى المضاف إليه.

قلت: أما هاتان فإن الإضافة فيهما أيضا ضعيفة، كما سبق، فلما لم يكن المعدول إليه أحسن لم تكن ثم جهة قبّح أخرى تؤكد ضعف الأجزاء، و أما الأوليان وهما "حسن الوجه" أو "وجه الأب" فلا فرق بينهما و بين ما الصفة فيه معرفة، فالصواب أننا إن مررنا على مذهب البصريين المانعين نيابة ال عن الضمير كان "حسن الوجه" أو "وجه الأب"، و "الحسن الوجه" أو "وجه الأب" ضعيفاً، و إن مررنا على مذهب الكوفيين القائلين بنيابتها فهو قبيح؛ لما مر، و صرح في التوضيح في مبحث الإضافة بقبح "الحسن الوجه" بالنصب، فعلى الأول تكون صور الضعف ثمانية، و هو المتعين، إذ لو كانت أل نائبة عن الضمير و قائمة مقامه لما قبّح الرفع، فلا تبقى فائدة في الإضافة، و به يظهر قبّح الرفع فيما ذكر. و قد صرح به في التوضيح في مبحث الإضافة يعلم ما في قوله في غيره أنه ليس من صور القبح و ان ذلك دليل على بطلان قول البصريين.

و وجه الضعف في صورتَي الجر أن إضافة الصفة سوغها قصد التخفيف و هو يحصل بحذف الضمير من فاعل الوصف كـ "الحسن الوجه"، أو بحذف التنوين كـ "حسن وجهه"، أو بهما كـ "حسن الوجه"، و الحكمة تقتضي أن يبلغ أقصى ما يمكن منه، و يقبح الاقتصار على أهون التخفيفين أعني حذف

التنوين، و لا يتعرّض لأعظمها مع إمكانه، و هو حذف الضمير، فالاستقبح فيهما لأنه لم يحذف الضمير في وجهه مع أن غرض الرّبط حصل من المستكن في الوصف، و لا نوجهه بأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه، فلا يرد أنهم عدّوا من صور الحسن "حسن الوجه"، و "حسن وجه الأب"، و "حسن وجه" و كل ذلك فيه شبه إضافة الشيء إلى نفسه، على أنا لو وجهناه بذلك ما ورد؛ لأن ذكر الضمير يصير التحويل كلا تحويل، فيقوى شبه إضافة الشيء لنفسه، بخلاف ما أورد، و لكون ذكرى الضمير ينافي في الظاهر التحويل خصّ سيبويه نحو "حسن وجهه" بالشعر. و قول صاحب الجمل إنه أجازته و خالفه الناس قال ابن السيد: هو كلام جمع الكذب و الخطأ، ثم ذكر نصّ سيبويه على اختصاص ذلك بالشعر. و قد وقع شبه هذا الغلط للرضي فنسب الإجازة لسيبويه و المنع لابن بابشاذ^(١) قال: رأى أن فيه إضافة الشيء لنفسه ثم ذكر أنه ينتقض بإضافة الصفة لمرفوعها مطلقا، قال: هذا إن أراد أن حسن هو الوجه في المعنى، و إن أراد إضافة حسن إلى الوجه المضاف إلى ضمير راجع إلى موصوف حسن، فكأنك أضفت حسناً إلى ضميره، و ذلك لا يجوز، فليس بشيء؛ لأنه لو امتنع ذلك لامتنع في المحضة أيضاً، و قد يقال: "واحد أمه"، و "عبد بطنه"، و "صدر بلده"، و "طبيب مصره". انتهى.

قلت: و هو اشتباه في محل وضوح الفرق، فإن اللفظية لابدّ فيها من التحويل و إسناد الصفة للضمير، و ذلك يقتضي إزالته، و ذكره يقتضي عدم ذلك، فترجع إضافة الشيء لنفسه، و المحضة لا تحويل فيها حتى يلزم فيها ذلك.

[الأحوال التي قبح فيها عمل الصفة المشبهة]

و القبيح: رفع الصفة مجردة، أو بأل المجرد من أل و من الإضافة و المضاف إلى المجرد، فهي أربع^(٢)، هكذا قالوا. و الصواب على ما حرّرناه زيادة "الحسن وجهه" و "الحسن وجه أبيه" بالنصب، فتكون ستة، و على رأي الكوفيين المتقدم في "الحسن الوجه" أو "وجه الأب" أو "حسن الوجه" أو "وجه الأب" تكون عشرة. و وجه القبح في الأربع التي ذكروا اخلاء الصفة من ضمير الموصوف لفظاً.

(١) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي، المصري، قدم بغداد، مات سنة: ٤٦٩ هـ. (مصابح السالك)

(٢) ١- حسن وجهه. ٢- حسن وجه أب. ٣- الحسن وجه. ٤- الحسن وجه أب. (المطالع السعيدة)

[الأحوال التي حسن فيها عمل الصفة المشبهة]

و الحسن ما بقي، و هو اثنان و عشرون^(١)، كذا قالوا. و الصواب إسقاط "الحسن وجهه" أو "وجه أبيه" بالنصب، فيبقى عشرون - و الله تعالى أعلم -.

(١) و هي: ١-٢-٣-٤ - رفع الصفة المجردة المعرف بآل، و المضاف إلى المعرف بها، أو إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره نحو: (حسن الوجه) و (حسن وجه الأب) و (حسن وجهه)، و (حسن وجه أبيه). ٥-٦ نصب الصفة المجردة المجردة من آل، و المضاف إلى المجرد منها نحو: (حسن وجهاً)، و (حسن وجه أبيه). ٧-٨-٩-١٠ جر الصفة المجردة المعرف بآل، و المضاف إلى المعرف، و المجرد من آل و الإضافة، و المضاف إلى المجرد منها نحو: (حسن الوجه)، و (حسن وجه الأب)، و (حسن وجه)، و (حسن وجه أب). ١١-١٢-١٣-١٤ و رفع الصفة المقرونة بآل المعرف بها، و المضاف إلى المعرف بها، أو إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره نحو: (الحسن الوجه)، و (الحسن وجه الأب)، و (الحسن وجهه)، و (الحسن وجه أبيه). ١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠ و نصب الصفة المقرونة بآل المعرف بآل، و المضاف إلى المعرف بها، أو إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره، و المجرد من آل، و الإضافة، المضاف إلى المجرد منهما نحو: (الحسن الوجه)، و (الحسن وجه الأب)، و (الحسن وجهه)، و (الحسن وجه أبيه)، و (الحسن وجهاً)، و (الحسن وجه أب). ٢١-٢٢ و جر الصفة المقرونة بآل المعرف بآل، و المضاف إلى المعرف بها نحو: (الحسن الوجه)، و (الحسن وجه الأب). (انظر شرح الناظم).

﴿ أَفْعَلَ التَّفْضِيلُ ^(١) ﴾

اعمله و شروط رفعه الاسم الظاهر

﴿ ١٦٦٢ ﴾ أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ مُضْمَرًا رَفَعَ ^(٢) وَ ظَاهِرًا إِنْ مَوْقِعَ الْفِعْلِ وَقَعَ ﴿

﴿ ١٦٦٣ ﴾ كَمَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ كُحْلٌ مِنْهُ فِي عَيْنِ الصَّفِيِّ ﴿

أفعل التفضيل ضعيف المشابهة لاسم الفاعل؛ لأنه لا تلحقه علامته الفرعية أي التانيث و التثنية و الجمع، إلا إذا حلي بآل، أو أضيف لمعرفة، فلذلك لا يرفع الاسم الظاهر أي مقابل المستتر، إلا في لغة ضعيفة تقول عليها: "مررت برجل أفضل منه أبوه" بنصب أفضل.

و أما في لغة الجمهور فلا يرفع إلا الضمير المستتر، و لا يرفع الظاهر إلا إذا وقع موقع الفعل، و ذلك إذا كان صفة لاسم جنس مسبوق بنفي أو نهي أو استفهام، و كان مرفوعه أجنبياً مُفَضَّلًا على نفسه باعتبارين مختلفين نحو: "ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عَيْنِهِ الكُحْلُ منه في عين زيدٍ" ^(٣) فالمعنى: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل حسناً مثل حسنه في عين زيدٍ.

و إنما لم نقل: "حسناً أكثر من حسنه في عين زيد" كما هو ظاهر اللفظ؛ لأن هذا التركيب يستعمل في مقام المبالغة، و إنما تحصل بنفي المساوي لا بنفي خصوص الأفضل، فاللفظ و إن دلّ على نفي خصوص الأفضل فقد دلّ المقام على نفي المساوي، و بهذا يجاب عن ما يقال تسليط النفي على الفعل يفيد أخص ممّا يفيد تسليطه على اسم التفضيل فكيف يقال إنه حل محل الفعل، و لكون هذا التركيب

(١) أفعل التفضيل اسم، مشتق، على وزن: "أفعل" يدل في الأغلب على أن شيئين اشتركا في معنى و زاد أحدهما على الآخر فيه نحو: "الشمس أكبر من الأرض" إن كلمة: "أكبر" تدل على أمرين معاً؛ هما: اشتراك الشمس و الأرض في معنى معين؛ هو: "الكبر"، و أن الشمس تزيد على الأرض في هذا المعنى. (النحو الوافي)

(٢) فقولك: محمدٌ أجملُ من خالدٍ، الفاعل فيه ضمير مستتر تقديره (هو) عائد إلى محمد . (شرح الفية)

(٣) فالكحل: فاعل مرفوع بـ (أحسن) و ذلك لِصِحَّةِ وقوع فعل بمعناه موقعه و لا يفسد المعنى؛ فيصح أن تقول: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد؛ و إنما صحَّ ذلك لكون أفعل التفضيل وقع بعد نفي (ما رأيت) و لأن مرفوعه (الكحل) أجنبي؛ لأنه لم يتصل به ضمير الموصوف الذي يدل على صلة بين أفعل وموصوفه؛ و لأن المرفوع (الكحل) مفضَّل على نفسه باعتبارين، باعتبار كونه في عين زيد، و باعتبار كونه في عين زيد أفضل من كونه في عين أخرى . (شرح الفية)

يستعمل في مقام المبالغة اعتبرت فيه تلك الأمور المذكورة، و هي كون موصوف اسم التفضيل جنسا يتسلط النفي عليه ليفيد العموم، و لما حل محل الفعل قوي فيه معناه، فعمل في الظاهر .
و علل سيبويه رحمه الله ذلك بالاضطرار إلى العمل، لأنه لو لم يعمل لزم رفع الأجنبي بالابتداء، و اسم التفضيل خبره، كما إذا قلت: "مررت برجل أفضل منه أبوه" برفع أفضل، و ذلك لا يجوز، لما فيه من الفصل بين أحسن و معموله و هو (منه) بأجنبي و هو (الكحل)، و نغني بالأجنبي ما ليس من معمولات ذلك العامل لا الذي لا تعلق له به، و لو قدمت (منه) على (الكحل) لكان الضمير راجعا لغير مذكور، و لا يجوز، لكن هذا التعليل مطرد في الاثبات نحو: "مررت برجل أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد". و نقل عن الرماني جواز ذلك في الاثبات أيضا لكن السماع لم يثبت فيه.

[حكم عمل أفعال التفضيل في المفعول المطلق، و المفعول به]

[٦٦٤] ﴿ وَ نَصْبُهُ الْمُطْلَقُ مَمْنُوعٌ بِلَا خُلْفٍ، وَ مَفْعُولًا بِهِ فِيمَا اِغْتَلَا ^(١) ﴾

(نصبه) - أي: أفعال التفضيل - مبتدأ، و (المطلق) نعت لمحذوف مفعول للمصدر أي: المفعول المطلق، و (ممنوع) خبر، و الباء متعلقة.

و وجه المسألة و الله أعلم أن اسم التفضيل ليس المقصود به الدلالة على أصل الحدث، بل على زيادة المتصف به على غيره، فليس الحديث فيه على الاتصاف، و لا الكلام عليه، و المصدر إنما يؤكد أو يبين أصل الحدث.

و قد نبه في التصريح على هذا المنع في مبحث المفعول المطلق، و أما قول الشاعر:
أَمَّا الْمُلُوكُ فَأَنْتَ الْيَوْمَ الْأَمُّهُمْ لَوْ مَا وَ أَيْضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَّاحٍ
فالناصب فعل مقدر.

قوله (و مفعولا به) عطف على (المطلق)، قال الرضي: أما نصبه المفعول به فكلهم متفقون على المنع. و إن وجد ما يوهم ذلك قُدر له عامل كقوله:

(١) قوله (و مفعولا به فيما اعتلا) أي: ممتنع في الأرجح، و ما يوهم خلافه كقوله تعالى: {اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ} [الأنعام-١٢٤] مؤول بتقدير الفعل إن لم يقرر على الظرفية المجازية وإلا ضَمَّنْ (اعلم) معنى ما يتعدي إلى الظرف. (ابن القره داغي)

فلم أر مثل الحي حياً مصباحاً ولا مثلنا يوم التقينا فوارساً
أكر وأحمي للحقيقة منهم وأضرب منا بالسيوف القوانسا
أي: نضرب القوانس.

و لا ينصب على التشبيه بالمفعول أيضاً؛ لأنه لم يضاف إلى الفاعل في المعنى حتى يكون نصب توطئة للجر.

و إن كان فعله الذي بني من مادته يقتضي مفعولاً عدى هو إليه باللام نحو: "اضرب من زيد لعمر".
و إن كان الفعل يفهم معنى العلم أو الجهل فلك أن تعديه بالباء و باللام؛ لأن تلك الأفعال ربّما تتعدى بالباء تقول: "هو أعلم منك بكذا، أو لكذا"؛ لأنك ربّما قلت: علمت به.
و إن كان المفعول به يتعدى إليه الفعل بحرف تعدى إليه أفعل بذلك الحرف نحو: "أنا أمر منك بزيد"^(١).

و يتعدى إلى أول معمولي كسى و علم باللام، و يبقى الثاني منصوباً؛ لأن العامل لا يتعدى بحرفي جر متمائلين لفظاً و معنى فتقول: أكسى منك لعمر و الثياب، و أعلم منك لزيد مطلقاً. و انتصاب الثاني عند الكوفيين بأفعل، و عند البصريين بفعل مقدّر، فيكون الثاني لأفعل محذوفاً، و الفعل محذوف مع المفعول الأول أي: إنما اكسى منك لعمر، و أكسوه الثياب.
و قيل: لا يحذف أحد المفعولين في باب علمت دون الآخر. فالأولى أن يقال: أشد منك علماً زيدا منطلقاً أو علماً بأن زيدا منطلقاً.

و إن كان الفعل يفهم الحب أو البغض تعدى إلى ما هو الفاعل في المعنى يالى نحو: أحب إلي و أبغض إلي؛ لأن الفعل يتعدى بها نحو: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ﴾ [الحجرات: ٧].
و هذه زيادة على الخلاصة.

(١) كذا في شرح الرضى، و سقطت في النسخة كلمة «أنا».

[حكم أفعّل التفضيل المجرد من أل و الإضافة]

[٦٦٥] ﴿وَإِنْ يُجَرِّدَ صِلَ بِمَنْ وَذَكَرَ ۖ وَحُدَّ^(١)﴾

لاسم التفضيل ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مجردا من أل و الإضافة، و حكمه حينئذ أمران:

١- أن يؤتى بعده بـ (مِنْ) جارة للمفضول بحيث تليه نحو: "زيدٌ أفضل من عمرو"، أو تلي معموله نحو: ﴿التَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦].

و ظاهر قوله (صل) أن ذلك واجب، و أكدت الخلاصة ذلك بقولها «أبدا»، و فيه تنكيت و تنبيه على أن المجرد لا يأتي بمعنى الوصف مجرداً عن معنى من جملة، خلافاً للمبرد، فإنه يجوز قياساً أن تقول: زيدٌ أفضل، بمعنى فاضل، و قال: معنى قولهم في الأذان أو غيره "الله أكبر": الله كبير، لأنّ المفاضلة تقتضي المشاركة في المعنى الواقع فيه التفضيل و مشاركة المخلوق للمخالق في شيء من صفاته محال. و كذلك قوله ﴿وَ هُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] تقديره: هين؛ لأن جميع المقدورات متساوية بالنسبة للقدرة، و إلا لزم قصورها بالنسبة للمفضول. و منه ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [النجم: ٣٢] أي: عالم، إذ لا مشاركة في علمه، و قول الفرزدق:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَىٰ لَنَا يَتِيًّا دَعَانِيْمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أي عزيزة طويلة. و مذهب سيبويه و موافقيه الأول، و ما خالف ذلك يرجع إليه، و يقدر معه معنى "من"، فأما المفاضلة فيما يرجع له تعالى فهي على عادة المخلوقين في التخاطب و بحسب توهمهم

(١) قوله (وإن يجرد ...) أي و يستعمل اسم التفضيل: إما بمعنى (من) و هو الأصل، للتصريح فيه بالمفضل عليه. أو مضافاً لفظاً. أو باللام العهدية. و لا يجمع بينه و بين "من". و نحو (وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى ..) مؤول بأن "من" لبيان الجنس، أو متعلقة بأكثر محذوفاً، أو اللام زائدة. و لا يترك الجميع إلا أن يعلم المفضل عليه كما في "الله أكبر" (أي من كل شيء)، لا أكبر كل شيء، لأن حذف المضاف إليه ممتنع بدون التعويض بالتثوين، أو الضم، أو وجود مضاف إليه مثله لاسم بعده، أو جعله معدولاً كآخر، أو اسماً كدينا، أو مخرجاً عن معنى التفضيل كآخر بمعنى (غير) فهو أن يجرد عن الأخيرين فصله بمن للابتداء، فمعنى "زيد أفضل من عمرو" (انتهى الفضل منه إلى زيد)، فاندفع ما قاله ابن مالك من أنه لا انتهاء فكيف يكون للابتداء. ثم إنه اختار كونها للمجاوزة، و ردّ بعدم صحة وقوع (عن) في موضعها، و فيه أنه إنما يلزم إذا لم يكن مانع و هو هنا استعمال أفعّل التفضيل بمن خاصة بين حروف الجر. (ابن القره داغي)

العادي، فمعنى "الله أكبر": الله أكبر من كل شيء يتوهم له كبر، أو على حسب ما اعتادوه بين المخلوقين في المفاضلة، وإن كانت كبريائه تعالى لا نسبة لها إلى كبر المخلوقين، وكذا ﴿وهو أهون عليه﴾ [الروم: ٢٧]، أي: على ما جرت به عادتك من أن أعاده ما تقدم اختراعه أسهل من اختراعه ابتداء، فلم تحيلون الإعادة، وكذا ﴿وهو أعلم بكم﴾ [النجم: ٣٢]^(١) أي: منكم حيث متوهمون أن لكم علما والله علما، أو على ما تقولون هذا أعلم من هذا، وهي طريقة العرب في كلامها، وبها نزل القرآن فخطبوا بمقتضى كلامهم وبما يعتادونه فيما بينهم، وكذا بيت الفرزدق، وبل تقدير "من" فيه ظاهر.

وقد روي عن رؤية بن العجاج أن رجلا قال له: يا أبي العجاج أخبرني عن قول الفرزدق: إن الذي أطول من أي شيء، فقال له رؤية: إن العرب تجتزء بهذا، قال: وقال المؤذن الله أكبر، فقال رؤية: ألا تسمع إلى قوله الله أكبر، اجتزاء بها من أن يقول: من كل شيء. انتهى.

وذكره أبو اسحاق وقال: أو يان القلوب: معنى "الله أكبر" أنه أكبر من أن يقال له أكبر، أو يدوي كنه كبريائه غيره، وقيل: أكبر من أن يحاط به، فعلم أن المجرور بمن التفضيلية لا بد من مشاركته للمفضل إما تحقيقا نحو: "زيد أحسن من عمرو"، أو تقديرا نظرا إلى مطلق الاسم، وإن اختلف المعنى، كما سبق. ومنه قوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان - ٢٤]، إذ لا خير ولا حسن عند أهل النار. ومن ذلك قولهم في التبويض: هذا أحب إلي من هذا، وفي الشرير: هذا خير من هذا. ومنه ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٣] وتأويله: هذا أقل بغضا أو شرا. نعم تتنفي المشاركة في مقام التهكم نحو: زيد أعلم من الحمار.

قال الرضي: وأما قولهم: أنا أكبر من الشعر، وأنت أعظم من أن تقول كذا، فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر، والمخاطب على القول، بل المراد: بعدهما عن الشعر والقول، وأفعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه، ومن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك: بنت من زيد، وانفصلت منه، تعلقت بأفعل المستعمل بمعنى التجاوز، فإذا قلت: أنت أكرم علي من أن أضربك، فكأنك قلت: أنت بانن لفرط كرمك على من أضربك، وإنما جاز ذلك لأن (من) التفضيلية

(١) في النسخة «هو أهون بكم».

متعلق بأفعل بقریب من هذا المعنى، ألا ترى أنك [إذا] قلت: زيد أفضل من عمرو، فمعناه زيد متجاوز في الفضل مرتبة عمرو. انتهى.

و خرج نظير هذا في المغني على وجهين آخرين يحث هو في أولهما، و الدماميني في ثانيهما فانظره. و في الكشف من وجيز كلامهم "الصيف أحر من الشتاء" أي: الصيف أبلغ في حره من الشتاء في برده. انتهى. و حاصل ما أشار إليه أن المعنى: قوة حرارة الصيف أكثر من قوة برودة الشتاء، فالمراد تفضيل إحدى الشدتين على الأخرى. و مثل ذلك قولهم: العسل أحلى من الخل.

٢- قوله (و ذَكَرَ وَحْدَ) إشارة إلى الحكم الثاني و هو أنه يلزم أفراد المجرد و تذكيره، و إن كان الموصوف به متعددا أو مؤثنا نحو: ﴿لِيُوسُفَ وَأَخُوهُ أَحَبُّ﴾ [يوسف: ٨]، ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ﴾ إلى قوله ﴿أَحَبُّ﴾ [التوبة: ٢٤]، و ذلك لأن أفعل التفضيل شبيه بأفعل في التعجب وزنا و مأخذا و إفادة للزمية، و أفعل في التعجب لا تلحقه علامة تأنيث، و لا ثنية، و لا جمع، فحمل عليه شبيهه.

[حكم أفعل التفضيل المضاف إلى النكرة]

﴿٦٦٥﴾ كَمَا أُضِيفَ لِلْمُنْكَرِ ﴿٦٦٥﴾

و الحالة الثانية: أن يكون مضافا، فإن كانت الإضافة لمعرفة فسيأتي حكمه، و إن كانت لنكرة فحكمه ثلاثة أمور:

أحدها فيه: و هو أن يكون مفردا مذكرا و لو عدد موصوفه، أو كان مؤثنا لمثل ما مر في المجرد، و إليه أشار بالتشبيه، فالتشبيه في أقرب الحكمين المذكورين للمجرد، لا فيهما معا.

و ثانيها: فيه أيضا: و هو أن يكون مجردا من (من)، و أما قوله:

نَحْنُ يَغْرُسُ الْوَدْيِ أَعْلَمُنَا مِّنَّا بَرَكُضِ الْجِيَادِ فِي السَّدَفِ

فأراد أعلم منا، و أضاف ناويا اطراح المضاف إليه، كما تجيء أل زائدة.

و ثالثها: في المضاف إليه: و هو أن يكون مطابقا للموصوف باسم التفضيل فتقول: زيدٌ أَفْضَلُ رجلٍ،

و الزيدان أفضل رجلين، و الزيدون أفضل رجلا، و قس.

[حكم أفعّل التفضيل المقترن بآل و المضاف إلى معرفة]

[٦٦٦] ﴿وَتَلَوُاْ آلَ طَبَقٍ.....﴾

و الحالة الثالثة: أن يحلّى بآل، و له حكمان:

أحدهما: أن تجرد من "مِنْ" ^(١)، و هو مأخوذ من مفهوم (و إن تجرد)، و أما قوله:

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ

فأل زائدة.

و ثانيها: أن يطابق الموصوف لبعده مشابته فعل التعجب و إلى ذلك أشار بقوله (و تلو آل طبق) ^(٢).

[حكم أفعّل التفضيل المضاف إلى المعرفة]

و أشار إلى حكم المضاف للمعرفة بقوله:

[٦٦٦] ﴿وَإِنْ تُصَفْ لِدِي عُرْفٍ وَمَعْنَى مِنْ طَرَحْتَ فَكَذِي﴾

[٦٦٧] ﴿وَإِنْ قَصَدْتَ جُوزًا.....﴾

أي: و إن تصف أفعّل لاسم ذي تعريف و الحالة أنك طرحت معنى "مِنْ" -أي: ألغيته و لم ترده من الإضافة- ^(٣) فحكمه في المطابقة كهذه الحالة الأخيرة و هي التي يكون فيها بآل فتجب مطابقتها لموصوفه ^(٤) و ذلك إذا قصدت به الزيادة المطلقة أي: لا على خصوص المضاف إليه أو أول بآل تفضيل فيه إلا أن هذا غير مقيس، و يحتملها قولهم: "الأشج و الناقص أعدلا بني مروان" أي: عادلاهم مع كثرة عدلهم، أو عادلهم، و على الأول يقال: "يوسف أحسن أخوته".

(١) فلا تقول: زيد الأفضل من عمرو. (شرح ألفية)

(٢) أفعّل التفضيل المقترن بآل يجب مطابقته لما قبله في الأفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث؛ فتقول: زيد الأفضل، والزَّيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ، وَالزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ، وَهَذَا الْفُضْلَى، وَالْهِنْدَانِ الْفُضْلَيَانِ، وَالْهِنْدَاُ أَوْ الْفُضْلَيَاتُ. ولا تجوز عدم المطابقة؛ فلا تقول: الزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُ، ولا: هَذَا الْأَفْضَلُ. (شرح ألفية)

(٣) أي: لم تنو معنى "من" بأن قصدت الزيادة المطلقة. (المواهب الحميدة)

- فإنك قد تقول مثلا (هذا أحسن العراق) و لا تقصد به التفضيل على العراق، و إنما تقصد هذا هو الأحسن الذي في العراق، فإن قصدت نحو هذا المعنى وجبت المطابقة لأنك لم تقصد به المفاضلة فتقول: (هؤلاء أحسن العراق) فالأفراد يدل على التفضيل نصا و أما المطابقة فهي تحتمل التفضيل و عدمه. (معاني النحو)

(٤) فيقال: زيد أحسن العراق، و الزيدان أحسنا العراق، و الزيدون أحسنوا العراق، و الهندات حُسنات العراق.

(وإن قَصَدْتَ) معنى "من" ولم تطرحه (جَوْزًا) -بالبناء للمفعول و الألف- للوجهين، وهما: ١- المطابقة، ٢- وعدمها^(١)، ومعنى ذلك أن تقصد بأفعل الزيادة على خصوص ما أضيف إليه، ولا يضاف حينئذ إلا لما هو بعضه، فلا يقال على هذا "يوسف أحسن أخوته" ضرورة أنه لا يدخل في جملة الأخوة؛ لأن إضافتهم لضميره تخرجه، و قولهم هنا قصدت الزيادة على ما أضيف إليه فيه تسامح، إذ هو حينئذ من جملة أفراد المضاف إليه، والتفضيل إنما هو على غيره، وقد اعترضه الرضي بهذا.

و استدل ابن مالك بجواز الوجهين بقوله وَعَلَى اللَّهِ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا لِمَوْطَوْنِ أَكْنَافًا الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ»^(٢) فأفرد أحب و أقرب، و جمع أحسن.

قال الدماميني: ويمكن القدح فيه بأننا لا نسلم أنَّ معنى من فراد في احسانكم بل هو مما قصدت به الزيادة المطلقة. و قد صرح الزمخشري بذلك. و ذهب ابن السراج و ابن الدهان و ابن يعيش إلى وجوب ترك المطابقة، و عرض بهم في الخلاصة بقوله: «عن ذي معرفة» و ردّ عليهم بقوله تعالى ﴿أَكَاْبِرُ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، و﴿هُمْ أَرَادَلْنَا﴾ [هود: ٣٧].

قال الدماميني: و لابن السراج أن يمنع كون الإضافة فيهما على معنى (من). انتهى.

و قد سبق الاعتراض على قولهم إن الإضافة هنا على معنى (من) في مبحث الإضافة فراجع.

قال ابن هشام: أرادوا شيئاً و أخطوا في التعبير عنه، و ذلك أنهم أرادوا بكونه على معنى من أن يكون لتفضيل و بكونه ليس على معناها ألا يكون له، و إنما ضبطوه بمن لأنه الذي يخص التفضيل. انتهى. و قد عرفت من السبك إعراب المتن.

(١) إذا أضيف أفعل التفضيل إلى معرفة و قُصِدَ به التفضيل جاز فيه وجهان:

أ- ألاَّ يُطابق ما قبله فيلزم الأفراد، والتذكير؛ فتقول: الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ الْقَوْمِ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ الْقَوْمِ، وَهَذَا أَفْضَلُ النِّسَاءِ، وَالْهِنْدَانِ أَفْضَلُ النِّسَاءِ، وَالْهِنْدَاتُ أَفْضَلُ النِّسَاءِ .

ب- أن يُطابق ما قبله؛ فتقول: الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ الْقَوْمِ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ الْقَوْمِ، أَوْ أَفْاضِلُ الْقَوْمِ، وَهَذَا فَضْلِي النِّسَاءِ، وَالْهِنْدَانِ فَضْلِيَا النِّسَاءِ، وَالْهِنْدَاتُ فَضْلُ النِّسَاءِ، أَوْ فَضْلَيَاتُ النِّسَاءِ . (شرح الفية)

(٢) أخرجه الترمذي في باب البر ٧٨، ٧٢، وأحمد ٢/ ٣٦٩.

احكم تقديم من ومجرورها على أفعال التفضيل

- ٥٤ | ٦٦٧ | وَقَدِّمَ مِنْ مَع تَالِ إِنْ بِهِ تَسْتَفْهِمُ ^(١) ٥٤
 ٥٤ | ٦٦٨ | وَامْنَعُهُ فِي الْإِخْبَارِ بِاخْتِيَارٍ ^(٢) ٥٤

(مِنْ) مفعول (قَدِّمَ)، و تاليها مجرورها، و ضمير (به) له.

أي: إن تستفهم بمجرور "مِنْ" قَدِّمَهَا على اسم التفضيل وجوبا، و هذا صادق بمثال الخلاصة "ممن أنت خير؟"، و فيه فصل بالأجنبي، و بمثال التوضيح "أنت ممن أفضل"، و فيه تحطي العامل لأدات الصدر و العمل لفظي قالوا و إذا التقى محذوران ارتكب أخفهما، و فيه أنه يمكن التخلف عنهما معا بتقديم (مِنْ) و مجرورها على اسم التفضيل، و تقديم اسم التفضيل على المبتدأ، فيقال "مَنْ أفضل أنت"، و لا يلتبس المبتدأ بالفاعل؛ لأنَّ اسم التفضيل لا يرفع الظاهر إلا في لغة قليلة، كما تقدم، و قد سبق في المبتدأ إجاز "قاما أخواك" بتقديم الخبر الفعلي من غير إلتفات إلى لغة "أكلوني البراغيث" و كلام المصنف صادق بهذه، فهو أحسن.

مفعول (امنع) لتقديم من و مجرورها المفهوم من الأمر السابق، و (في الإخبار) مصدر أخبر متعلق بـ (امنع)، و كذا (في اختيار)، و أفهم أنه قد يقع في الضرورة كقول ذي الرمة:

و لا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيْعَهَا قَطُوفٌ وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ ^(٣)
 و قول الآخر:

أَظْلُ أَرْعَى وَأَيُّ أَطْحَنُ الموت من بعض الحياة أهون

(١) و ذلك لأنَّ الاستفهام له الصَّدارة . (شرح الفية)

(٢) لا يجوز تقديم مِنْ و مجرورها على أفعال التفضيل؛ لأنَّ من ومجرورها بمنزلة المضاف إليه، والمضاف إليه لا يتقدَّم على المضاف؛ تقول: زيد أفضل من عمرو، ولا يجوز تقديم (من عمرو) على أفعال التفضيل (أفضل) إلَّا إذا كان المجرور بها اسم استفهام. (شرح ألفية)

(٣) الشاهد: تقدم "من" ومجرورها؛ وهو قوله: "من تلك الطعينة"، على أفعال التفضيل؛ وهو "أملح" في غير الاستفهام، و ذلك شاذ لضرورة الشعر. (ضياء السالك)

[حكم حذف من و مجرورها و حكم الفصل بينها و بين أفعل]

[٦٦٨] ﴿..... وَالْحَذْفُ ^(١) وَالْفَضْلُ كَثِيرٌ جَارٍ﴾

قوله (و الحذف) -أي: لـ "مِنْ" و مجرورها- و (الفصل) -أي: بين اسم التفضيل و من- مبتدأ، و (كثير جار) خبره.

فالأول نحو: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [الأعلى: ١٧] أي: من الدنيا و ما فيها. و أكثر ما يكون ذلك إذا كان أفعل خبر المبتدأ في الحال و في الأصل، و لابد للحذف من قرينة.

و الثاني نحو: "زيد أكثر مالاً منك"، ففصل بالتمييز، و "زيد أحظى عندي منك" بالظرف، و ﴿التَّيْبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦] بِعَدِيلِهِ ^(٢).
و قد اجتمعت أربعة فصول كقوله:

ما زلت أبسط في عض الزمان يدا للناس بالخير من عمرو و من هـرم
هذا إذا كان الفاصل مساوياً لمن في التعليق بأفعل وإلا قلّ كقوله:
وَلَقَّوْكَ أَطْيَبُ لَوْ بَدَّلْتَ لَنَا مِنْ مَسَاءٍ مَوْهَبَةً عَلَى خَمْرٍ
ففصل بلو و مدخولها.

و جاء الفصل بالنداء في قول جرى:

لَمْ أَلْقَ أَحَبَّتَ يَا فَرَزْدَقُ مِنْكُمْ لَيْلًا وَأَحَبَّتَ فِي النَّهَارِ نَهَارًا
و هذه زيادة على الخلاصة. و يأتي في الأبنية الكلام على صوغ اسم التفضيل.

(١) قوله (و الحذف) أي: و الحذف المجرور عند قرينة نحو قوله تعالى: {وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى} [الأعلى- ١٧] و (الفصل) بين أفعل التفضيل و من بغير أجنبى كالتمييز نحو: زيد أكثر مالاً منك، و الظرف و الجار و المجرور نحو: نحن أقرب إليه منكم (كثير جاري)، و أما بالأجنبى فممتنع لأنهما بمنزلة المضاف و المضاف إليه في كون الثاني متمماً للأول. (ابن القره داغي)

(٢) أي بالجار و المجرور.

﴿ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَ الْأَصْوَاتِ ﴾

[تعريف اسم الفعل]

﴿ ١٦٦٩ ﴾ ما نَابَ عَنْ فِعْلٍ سَمِيَ الْفِعْلُ كَصَهْ ^(١)

(ما) واقعة على الاسم بقرينة الترجمة، فتخرج عن ذلك الحروف، كَبَانَ و أخواتها، وليس في هذا الإخراج بالجنس، ولذا قلنا: خرج عنه لا به، ففي كلام يسن في حواشي الخلاصة نظر.
و بقي مندرجا تحت قوله: ما نَابَ عن الفعل مع أسماء الأفعال المصادر و الأوصاف في نحو: "ضرباً زيداً" و "أقامت الزيدان" فأخرجهما بقوله (كصه) أي: كونه عاملاً غير معمول فيه، فقوله (ما نَابَ عن فعل) معناه في المعنى و الاستعمال، و التمثيل قرينة معينة لهذا المراد.

و معنى النيابة على ما حققه التفتازاني: الدلالة على معنى الفعل، لكن الفعل يدل على ذلك مباشرة، و اسم الفعل بواسطة دلالة على لفظ الفعل، و لذا قيل فيه: اسم الفعل، فهو موضوع للفظ الفعل، لكن لا من حيث إنه لفظ من حيث دلالاته على معناه، و ذكر الرضي هذا عن بعضهم، و ردّه بأن العربي القح ^(٢) ربما يقول "صه" مع أنه لا يخطر بباله لفظ: اسكت، و ربما لم يسمعه أصلاً. انتهى. قلت: لما كان المقصود من الدلالة على لفظ افادة معناه أو تعارف ذلك و اشتهر صار كأنه موضوع لنفس المعنى، و تخيل انتفاء الوساطة، فهذا جواب لقوله: «مع أنه لا يخطر بباله لفظ اسكت»، و قوله: «ربما لم يسمعه أصلاً» لا نسلم صحته.

قوله (ما نَابَ عن فعل) خبر مقدم، و (سمى) -أي: اسم فعل- مبتدأ مؤخر، و (كصه) حال من فاعل (نَابَ) فُصِّلَ بينهما بالمبتدأ الأجني للضرورة، و لم نعكس؛ لأنَّ المعرف هو المحدث عنه.

(١) اسم الفعل، هو: ما نَابَ عن الفعل في العمل، ودلَّ على معنى الفعل، ولم يتأثر بالعوامل، نحو: هيهات زيدٌ . فـ (هيهات) اسم فعل ماضٍ (بمعنى: بَعْدَ) مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، و زيد: فاعل مرفوع . (شرح ألفية) - قوله (كصه) أي: نيابة كنيابة "صه" بأن تكون في العمل و المعنى بلا نقصان عنه، فهو من تَمَّة التعريف، فلا ينتقض بنحو "سقى زيدا". ثم اسم الفعل دال على المبالغة في معنى افعل استعمل فيه فمعناه (اسكت سكوتا شديداً). (ابن القره داغي)

(٢) القح أي الخالص الباقي علي سليقته العربية. (تحقيق على شرح الرضي)

كثرة ورود اسم الفعل في الأمر وقلته في الماضي والمضارع

﴿٦٦٩﴾ وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلْ كَثِيرٌ نَحْوُ مَهْ ۞

﴿٦٧٠﴾ وَقَلَّ غَيْرُهُ كَهَيْهَاتَ وَوَيَّ ^(١) ۞

أي: ورود اسم الفعل بمعنى الأمر كثير نحو "مه" بمعنى انكف ^(٢). و يكفي في كثرته أن منه نوعا مقبوسا وهو فعال ك: نزال ^(٣)، وقد تقدم في الأسماء اللازمة للنداء.
و ورود للماضي ك: هيهات" بمعنى بعد، والمضارع ك: "وي" بمعنى أعجب قليل.

(١) اسم الفعل ينقسم باعتبار فعله إلى ثلاثة أقسام، هي: ١- اسم فعل أمر، وذلك إذا كان بمعنى فعل الأمر، نحو: مه. ٢- اسم فعل ماضٍ، وذلك إذا كان بمعنى الفعل الماضي، نحو: هيهات (بمعنى: بَعْدَ). ٣- اسم فعل مضارع، وذلك إذا كان بمعنى الفعل المضارع نحو: وَيَّ (بمعنى: اتَّعَجَّبَ). (شرح الفية)

(٢) مه بمعنى انكفف خلاف قَوْل كثيرين أَن (مه) بِمَعْنَى اكفف لِأَن اكفف مُتَعَدٍّ. (همع الهوامع)

- قوله (نحو مه) وفسر بـ"أكفف"، و اعترض بأنه متعد؟ و يرد بأنه جاء لازما أيضا على ما في القاموس. وما يقال: إن جعل "صه" و نحوه بمعنى الأمر دون المضارع المدخول له لا النهي تحكم بجواز كونه بمعنى (لا تتكلم)، و كون "دونك" بمعنى (لا تفارق)، وهكذا، فكيف يكون بمعنى الأمر كثيرا مندفع بأن في صورة الاثبات والبناء يرجح كون المعنى مثبتا أو مبنيا إن قيل بوضعها للفظ الأفعال، و كذا يرجح شيوع الماضي في الإنشاء والبناء كون "هيهات" و نحوه بمعنى الماضي دون المضارع، فلا يلزم الترجيح بلا مرجح. (ابن القره داغي)

(٣) أسماء الأفعال كلها سماعية، ولا ينقاس منها إلا نوع واحد، وهو ما كان على وزن (فَعَالٍ) من اسم فعل الأمر، نحو: ضَرَبَ (بمعنى: اضْرَبْ) وهو قياسي في كل فعل ثلاثي تام متصرف. ومنه قولك: كَتَبَ الدرس (أي: اُكْتُبِ الدرس). (شرح الفية)

[أقسام اسم الفعل باعتبار أضليه]

﴿٦٧٠﴾ وَمِنْ سَمَى الْفِعْلِ زُوَيْدَ بَلَهَ أَيِ ﴿٦٧٠﴾

﴿٦٧١﴾ إِنَّ نَصَبًا، وَمَصْدَرَيْنِ خَفْضًا عَلَيْكَ دُونَكَ إِلَيْكَ أَغْرَضًا ﴿٦٧١﴾

(و من سمى الفعل رويد بله اي ان نصبا و مصدرين خفضا) أي: و من اسم الفعل ما هو منقول

من مصدر و هو ضربان:

١- مصدر فعل مستعمل كـ "رويد" مصغر مصدر أرودت تصغير ترخيم باسقاط الزوائد.

٢- مصدر فعل مهمل و هو "بله" بمعنى ترك. و لهما استعمالان:

أحدهما: أن ينصبا ما بعدهما، و هما حينئذ اسما فعلين.

و ثانيهما: أن يخفضاه، و هما حينئذ مصدران، إذ الإضافة دليل المصدرية^(١)، لكن كلامه كالخلاصة يوهم تقييد مصدريتهما بالخفض، و ليس كذلك، بل يستعملان مصدرين ناصبين لما بعدهما معربين متونين، و قد ذكر ذلك في التوضيح في رويد، و ذكره غيره في بله فنقول: رويدا زيدا و بلها عمرا، فالمعين لاسميتهما للفعل حينئذ نصب ما بعدهما مع بنائهما.

جواب الشرط محذوف أي: إن نصبا فهما من اسم الفعل، و خفضا حال كونهما مصدرين.

(عَلَيْكَ دُونَكَ إِلَيْكَ أَغْرَضًا) أي: و من اسم الفعل ما هو منقول من جار و مجرور كـ (عليك)^(٢)

بمعنى الزم، و (إليك عني) بمعنى اعرض و تتح عني. و منه ما هو منقول من ظرف كـ (دونك) بمعنى خذ، و لا يستعمل هذا النوع في الغالب إلا مقترناً بضمير المخاطب، و شذ (علي) بمعنى أولني، و (إلي) بمعنى أتحنى، و (عليه) بمعنى ليلزم. و هذه الكاف في محل خفض لحكاية الأخفش عن فصحاء العرب "علّي عبد الله زيدا" بجر عبد الله. و قال الكسائي: في موضع نصب، ويرده أن "دونك زيدا" بمعنى خذه، و خذ إنما يتعدي لواحد، و أنه لا يتعدي فعل الفاعل المضمر المتصل إلى ضمير المتصل. و قال الفراء: في موضع رفع و يلزمه أن ليس فيها ضمير مستتر.

(١) أشار إلى الاستعمالين بقوله (إن نصبا و مصدرين خفضا).

(٢) قوله (عليك) فإن كان في الظروف و ضمير المخاطب و هو الكثير فهي بمعنى أمر المخاطب، أو ضمير الغائب و هو قليل فبمعنى أمر الغائب. (ابن القره داغي)

[أحكامه]

﴿٦٧٢﴾ وَ حُكْمُهُ كَمَا يَنْبُؤُ عَنْهُ فِي إِعْمَالِهِ، لَكِنَّهُ لَمْ يُحْذَفِ ﴿١﴾

﴿٦٧٣﴾ وَ لَمْ يُؤَخَّرْ إِنْ كَانَ مَتَعْدِيًا بِحَرْفٍ فَاسْمُهُ كَذَلِكَ كـ "إِلَيْكَ".

[حكم عمل اسم الفعل]

(و حكمه) - أي: اسم الفعل - مبتدأ (كما) - أي: كحكم ما ينبؤ هو أي اسم الفعل عنه و هو

الفعل - خبر، و (في إعماله) متعلق بالاستقرار، فإن كان الفعل قاصرا فاسمه كذلك كـ "هيهات" ^(١)

و إن كان متعديا بنفسه فاسمه كذلك كـ "عليك" ^(٢)، و إن كان متعديا بحرف فاسمه كذلك كـ "إليك".

[حكم حذف اسم الفعل]

(لكنه) أي: اسم الفعل (لم يحذف) في كلامهم، بخلاف الفعل، فإنه يحذف و يبقى معموله، و ذلك لأن النائب لا يقوى قوة المنوب عنه، خلافا للكسائي، فإنه أجاز إعماله محذوفا، و هذه زائدة على الخلاصة.

[حكم تأخير اسم الفعل عن معموله]

[و لم يؤخر]: و كما لا يجوز إعماله محذوفا لا يجوز تأخيره عن معموله ^(٣)، خلافا للكسائي أيضا، فإنه أجاز استدللا بقوله: (يَأْتِيهَا الْمَائِحُ دَلَوِي دُونَكَ ...) ^(٤)، و أوجب بأن "دلوي" مبتدأ، و "دونك" ظرف خبر، و إن لم يكن المعنى على الإخبار المحض، لأنّ الجملة الخبرية قد يقصد بها التحسر نحو: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ [آل عمران: ٣٦] و التنبيه كما هنا.

(١) نحو: هيهات زيد ف (زيد) فاعل مرفوع، عامله: اسم الفعل (هيهات) و هو لازم لا ينصب مفعولا به؛ لأن الفعل الذي ناب عنه، و هو (بَعْدَ) لازم . و مثله (صَهْ، وَمَهْ) فهما لازمان. (شرح ألفية)

(٢) نحو: ذَاكَ زَيْدًا (بمعنى: أَذْرِكُهُ) ف (زيدًا) مفعول به، والفاعل ضمير مستتر؛ وذلك لأن الفعل (أدرك) فعل متعدٍ . (شرح ألفية)

(٣) فتقول: ذَاكَ زَيْدًا، ولا يجوز تقديمه؛ فلا تقول: زَيْدًا ذَاكَ، وهذا بخلاف الفعل إذ يجوز تأخيره وتقديمه، نحو: أَذْرِكُ زَيْدًا؛ وتقول: زَيْدًا أَذْرِكُ . (شرح ألفية)

(٤) استشهد الكسائي بهذا البيت على أن "دلوي" مفعول به منصوب باسم الفعل المذكور بعده؛ وادعى أن اسم الفعل يعمل متأخرا، كما يعمل مقدما؛ وهذا غير صحيح -عند جمهور النحاة- (مصباح السالك)

[حكم الحاق ضمائر الرفع البارزة باسم الفعل]

﴿ ٦٧٣ ﴾ وَ سِمَاتُ الْمُضْمَرِ مَا لَحِقَتْ ﴿

(سمات المضمر) مبتدأ، و الإضافة بيانية، و (ما لحقت) نفي، و الجملة خبر المبتدأ.

أي: إن ضمائر الرفع البارزة لا تلحق أسماء الأفعال^(١)، و لهذا حكم بفعلية هات و تعال، لاتصال ضمير الرفع البارز بهما. و يعلم أن المراد ضمير الرفع من قوله (سمات) لأن ضمير الرفع يكون مستترا خفيا، فإذا ظهر صحَّ أن يقال في ألفاظه سمات أي: علامات للمضمر، و إن كانت هي نفس المضمر بخلاف ضمير النصب و الخفض، فلا حالة استتار لهما، و بهذا يقيد قول التسهيل.

و حكمهما غالبا في التعدي و اللزوم و الإظهار و الإضممار حكم الأفعال. قال الدماميني أي: في إظهار فاعلها و إضمماره: فهيها يكون فاعلها ظاهرا و ضميرا مستترا كـ"هيها زيد" و "زيد هيها" كفعالها، و "صه" لا يكون فاعلها إلا مستترا كفعالها. انتهى. فيقال: هذا إذا كان الفاعل مفردا مذكرا، و إلا فيقال: (اسكتي، و اسكتا، و اسكتوا)، و صه في الجميع. و أشار في التسهيل بقوله "غالبا" إلى أنها قد تخالف فعلها في التعدي و اللزوم كآمن، فإنه لم يحفظ لها مفعول، و فعلها و هو استجب متعد. و هذه زيادة على الخلاصة.

[تَنْكِيرُ ، وَتَعْرِيفُ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ]

﴿ ٦٧٣ ﴾ وَ نَوْنٌ إِنْ تَنَكَّرَ ﴿

قوله (و نَوْنٌ) أي أسماء الأفعال إن تنكرها. مفهومه أنها إذا عرفت لا تون^(٢). و هي في ذلك على

ثلاثة أقسام:

- ١- قسم: لم يجيء إلا منكرا ك (واها) و (ويها)، فهو كأحد و غريب.
- ٢- قسم: لم يجيء إلا معرفا كباب فعال المقيس [ك: نزال]، فهو كالمضمرات و الإشارات.
- ٣- قسم: جاء بالوجهين ك (صَهْ) و (مَهْ)^(١) فهو كرجل و ثوب.

(١) ف "صَهْ" مثلا تستخدم هكذا للمفرد والمثنى والجمع المذكر من ذلك والمؤنث. (النحو المصطفى)

(٢) في النسخة «إذا عرفت لا تنكر».

و معنى التعريف و التنكير مع أن مدلولها و هو الفعل لا يقبلهما: أنه كما تقدم اسمٌ للفظ الفعل، فإذا عرفت فهي أعلام أجناس للأفعال أي: كمعقولية الفعل التي بمعناها أي للفظه من حيث الدلالة على معناه من حيث هو ذلك اللفظ، و إذا نكرت فهي لواحد من آحاد الفعل الذي يتعدد اللفظ به، فاختلف المعنى بالاعتبارين، فـ (صه) بلا تنوين كإسماء، و به كأسد، هكذا حزره ابن الحاجب، و خالفه الرضي فجعل التعريف و التنكير راجعين إلى معنى المصدر. و انظر تحرير ذلك في حاشيتنا عند ذكر تنوين التنكير.

[أسماء الأصوات تعريفها، و أنواعها، و حكمها]

[٤٧٤] ﴿و شَبَّهَهُ الْمَحْكِيُّ بِهِ أَوْ خُوطِبَا غَيْرَ الَّذِي يَعْقِلُ صَوْتًا لِقَبَا﴾

- أي: و شبه اسم الفعل في الاكتفاء به - ^(١) مبتدأ، و جملة (لِقَبَا) بالبناء للمفعول خبر، النائب

مفعول أول، و (صوتا) ثان. ثم هذا الشبه نوعان:

أحدهما: ما قصدت به الحكاية إما لصوت حيوان كما لصوت الطيبة، أو غيره، و قاش ماش لصوت القماش ^(٢).

فإن قيل: شرط الحكاية أن تكون مثل المحكي، و هذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة، محركة بحركات صحيحة، و المحكي ليس كذلك، إذ الحيوانات و الجمادات لا يحسن الافصاح بالحروف

(١) فإذا قلت: صَه (بالتنوين) فهو نكرة؛ لأنه يكون بمعنى: اسكت عن أي كلام، وإذا قلت: صَه (بغير تنوين) فهو معرفة؛ لأنه يكون بمعنى: اسكت عن هذا الكلام، (شرح ألفية)

(٢) اسم الصوت أشبه اسم الفعل، أشبهه في أي شيء؟ في صحة الاكتفاء به، يعني: يُكْتَفَى به فيقال: (غاق) اكتفينا، لا نحتاج إلى شيء مُتَمَّم لهذا اللفظ. (شرح ألفية للحازمي)

- و الفرق بين أسماء الأفعال و الأصوات من وجوه:

أ- أن أسماء الأصوات غير عاملة، أما أسماء الأفعال فهي تعمل عمل فعلها الذي تنوب عنه .

ب- أن أسماء الأصوات لا ضمير فيها، أما أسماء الأفعال ففيها ضمير مستتر .

ت- أن أسماء الأصوات تعدّ من قبيل المفردات، أما أسماء الأفعال فمن قبيل المركّبات . (شرح ألفية)

(٣) أشار إلى هذا النوع بقوله: (المحكي به).

إحسان الانسان. قلنا: لما احتاجوا إلى إيراد أصواتها التي هي شبه المركب من الحروف في أثناء كلامهم أعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروفٍ صحيحة؛ لأنه يعسر عليهم أو يتعذر مثل تلك الأجراس الصادرة، كما أنها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانسان إلا في النادر، كما في البغاء^(١)، فأخرجوها عن أدنى ما يحكى الشبه فيه الصورتين، فصار الواقع في كلامهم كالحكاية.

و ثانيهما: ما خوطب به ما لا يعقل من الحيوانات^(٢) ك (نَح) بفتح النون مخفف الخاء و مشددها للبعير المناخ، و (هَدَع) بفتح الهاء و كسر الدال و سكون العين، لصغار الإبل التي يراد سكونها . قال ابن الأعرابي: ساوم رجل رجلا بكرا فقال صاحب البكر: هو حسن، و قال المساوم بكر، فبينما هما كذلك اذرغا البعير فزجره صاحبه، فقال: هَدَع، فقال المشري: صدقني نقول البكر حسن.

قال الرضي: هذه الألفاظ ممّا يخاطب بها الحيوانات العجم، فيصوت لهما إما بصوت مركب من حروف معينة لا معنى تحته، ثم يحرض عند ذلك التصويت على الأمر الذي يراد منه إما بضربه أو تأديبه، أو بإيناسه و إطعامه، فكان الحيوان يمثل المراد منه، لتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب أو البر، إلى أن يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب أو البر، لأنه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب أو ضده، فيمثل عقيب الصوت ، فصار ذلك الصوت المركب من الحروف، كالأمر و النهي، لذلك الحيوان، و إنما وضعوا لمثل هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف، و لم يقنعوا بساذج الصوت، لأنّ الصوت من حيث هو مشتبه الأفراد في الاغلب و تمايز الأصوات بالتقطيع و الاعتماد على المخارج سهل، فلما كانت الأفعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة، أرادوا اختلاف العلامات الدالة عليها، فركبوها من الحروف، و ما ذكرنا من الترتيب يعلم من كيفية تعليم الحيوانات كالدب، و القرد، و الكلب و غير ذلك، هذا، و أنا لا أرى منعا من ارتكاب صيرورة هذه الأصوات المقارنة في الأصل للضرب أو البر، لما استغنى بها الطالب عنهما، أسماء أفعال، كما ذهب إليه بعضهم، فتكون أوامر و نواهي، لأن الله تعالى جعل العجماوات في فهم المطلوب من هذه الأصوات بمنزلة العقلاء، فلا بأس بأن تخاطب، و

(١) كذا في شرح الرضي، و في النسخة «كما في البغاء».

(٢) هذا معنى قوله (أو خوطبا غير الذي يعقل).

تكلم بما تفهمه كالعقلاء، ففي جميعها ايضاً ضمير الفاعل لكنه لا يعامل معاملة ضمير العقلاء من تأكيده و العطف عليه و نحو ذلك لعدم فهم الحيوانات ذلك. انتهى.

فقوله: (المحكى به) بصيغة اسم المفعول نعت للشبه. و (خوطب) عطف على صلة أل. و الرابط مقدّر أي: به. و خرج من قوله (شبهه) ما خوطب به غير العاقل مما لا يكتفي كقوله: (ألا أيّها اللّيل الطّويلُ ألا انجَلِي ...) ^(١).



(١) موطن الشاهد: "أيها الليل". وجه الاستشهاد: مخاطبة الشاعر لليل؛ وهو خطاب لغير العاقل، وهو ليس اسم صوت؛ لكونه لا يشبه اسم الفعل، كما في المثال السابق. (مصباح السالك)

الظرف و المَجْرُور

اشروط عمل الظرف، و المجرورا

- ١٦٧٥] الظرف و المَجْرُورُ إِن يَغْتَمِدَا كَالْوَصْفِ يَرْفَعُ فَاعِلًا تَالِ بَدَا^(١)
- ١٦٧٦] حَتْمًا، وَقِيلَ جَازَ فِيهِ الْإِبْتِدَا كَمَا هُوَ الْوَاجِبُ إِذْ مَا اعْتَمَدَا

(الظرف و المجرور) مبتدأ، و جملة الشرط خبر، و (كالوصف) نعت لمحذوف أي اعتماداً كاعتماد الوصف أي على النفي و الاستفهام، أو الموصوف، أو المخبر عنه، أو الموصول. و (يرفع) -أي ما ذكر- جواب الشرط، و (فاعلاً) حال من مفعول يرفع و هو (تال) قدر النصب فيه على حد "و لو أنّ واشٍ باليمامة داره"، و جاءت الحال من النكرة لتأخرها، أو حال من فاعل (بدا) على أنه صفة (تال) نحو: "ما في الدار أحد"، و "أ في الدار زيد"، و "مررت برجل معه صغر"، و "جاء الذي في الدار أبوه"، و "زيد عندك أخوه"، و "مررت بزيد عليه جبة".

ثم قيل: يجب كون التالي فاعلاً، نقله ابن هشام الخضراوي عن الأكثرين، و رجع بسلامته من مجاز التقديم و التأخير، و فيه ما لا يخفى، و هذا معنى (حَتْمًا). و قيل تجوز فيه الابتدائية. ثم قيل: الأرجح الفاعلية، و هنا يقال: الأصل السلامة من التقديم و التأخير. و قيل: تترجح الابتدائية لضعف العامل اللفظي، و فيه شيء، و قد ظهر أن الأوسط أوسط. و قوله (و قيل ...) الخ صادق بالآخرين.

و إن لم يعتمدا على شيء ممّا ذكر تعينت ابتدائية تاليهما، و هو معنى قوله (كما هو الواجب ...) الخ، و الكاف مكفوفة بما، و هو مبتدأ للابتداء، و (الواجب) خبره، و التشبيه في الابتدائية، و إلا فهي في الأول جائزة و في الثاني واجبة، و هذا التشبيه دليل جواب (إن ما اعتمدا)، و (ما) فيه نافية، و هذا رأي الجمهور و الأخفش. و الكوفيون يجوزون الوجهين؛ لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط.

(١) الظرف و المجرور إذا اعتمدا على ما ذكر في باب اسم الفاعل -و هو النفي، و الاستفهام، أو الاسم المخبر عنه ...- عملاً فرفعا الفاعل الظاهر و المضمّر تقول: ما عندك مال، و ما في الدار زيد. (المطالع السعيدة) + نحو "مَرَزْتُ بِرَجُلٍ فِي الدَّارِ أَوْ عِنْدَكَ أَخُوهُ، وَجَاءَ الَّذِي عِنْدَكَ أَبُوهُ، وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ غُلَامُهُ، وَمَا فِي الدَّارِ شَيْءٌ، وَأَعْنَدَكَ زَيْدٌ. (دليل الطالبين) + قوله: (تال بدا) حشو لا معنى له فإنه لا فرق بين كون الفاعل تالياً أو غيره و لا ظاهراً أو غيره. (المنح الحميدة)

[اختلاف النحاة في عامل الاسم الواقع بعد الظرف و المجرور]

[٦٧٧] ﴿وَالْعَامِلُ الْفِعْلُ الَّذِي قَدْ حُذِفَا أَوْ ذَانِ إِذْ نَابَا، فَفِيهِ اخْتِلَافٌ^(١)﴾

و إذا أعرب المرفوع فاعلاً فهل عامله:

١- الفعل المحذوف،

٢- أو الظرف و المجرور لنيابتتهما عنه؟ فيه خلاف.

و رجح الثاني بامتناع تقدم الحال في نحو "زيد في الدار جالسا"، و لو كان العامل الفعل لم يمتنع، و على هذا الاختلاف نبّه بالبيت.

[متعلق الظرف، و الجار و المجرور]

[٦٧٨] ﴿وَ وَاجِباً قَدْ عُلِّقَا بِالْفِعْلِ أَوْ شَبِيهِهُ أَوْ مَا فِيهِ رِيشُهُ زَأْوًا^(٢)﴾

(واجبا) نعت لمحذوف أي: علقا تعليقا واجبا، و (بالفعل) متعلق بـ (علقا)، و (شبيهه) عطف على

الفعل، و قد اجتمع في ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ في ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاحة: ٧].

و شمل (الفعل) التام و الناقص، خلافا لمن منع التعلق به؛ لأنه لا يدلّ على الحدث.

و شمل أيضا المتصرف و الجامد.

و مثال التعلق بما فيه رائحة الفعل قوله: (أنا أبو المنهال بعض الأحيان) فـ"بعض الأحيان" ظرف

متعلق بـ"أبو المنهال"، لما فيه من معنى الجود^(٣).

و يفهم من هذا بالأحرورية أنهما يتعلّقان بما هو مؤوّل بما يشبه الفعل نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ

إِلَهُ﴾ [الزخرف: ٨٤] فـ"في السماء" متعلق بـ"إله"؛ لأنه مؤوّل بمعبود.

(١) و لتعادل المرجحين في الإمالة أرسل الناظم الخلاف على غير ترجيح. (المنح الحميدة)

- قال الناظم في الشرح: العامل هو الظرف و المجرور عند المحققين.

(٢) لا بد للظرف و الجار و المجرور من متعلّق فعل أو شبهه أو ما فيه رائحته. (المواهب الحميدة)

(٣) لأنه مؤوّل بالمشتق أي: أنا الجواد المشهور، فبعض هنا ظرف لأنه مضاف إلى "الأحيان". (محمد الكزني)

[الحروف التي لا تتعلق بشيء]

٦٧٩ ﴿ لَا زَائِدٌ وَحَرْفُ الْإِسْتِثْنَاءِ مَعَ رُبٍّ وَكَافٍ وَلَعْلٌ ﴾

عطف على نائب فاعل (علقا) أي: يستثنى مما تقدم^(١) بالنسبة للجار والمجرور [ما يلي]:

١- الحرف الزائد في ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ [الفتح: ٤٨]، و "مِنْ" في ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣]، فإنه لا يتعلق؛ لأنه لم يؤت به لارتباط وتوصيل القاصر، بل للتقوية والتوكيد.

نعم يصح أن يقال في اللام المقوية أنها متعلقة؛ لأن التحقيق أنها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة القاصر، ولا معدية محضة، لا طراد صحة إسقاطها، فنزلت بين منزلتين.

٢- ويستثنى أيضا حروف الاستثناء، وقد تقدم الخلاف فيها في المستثنى.

٣- وكذلك "رب" في نحو "رب رجل صالح لقيته أو لقيت"، لأن مجرورها مفعول في الثاني، و مبتدأ في الأول، ومنصوب على الاشتغال، ويقدر الناصب بعد المجرور؛ لأنَّ ربَّ لها الصدر، و جيء بها في المثاليين لإفادة التكثير، هذا قول الرماني وابن طاهر. وقال الجمهور هي معدية.

قال في المغني: فإن أرادوا أنها عدت الفعل المذكور فخطأ؛ لأنه متعد بنفسه، ولاستيفائه معموله في المثال الأول، وإن قالوا: عدت محذوفا تقديره حصل ونحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغن عنه^(٢) ولم يلفظ به في وقت.

٣- ويستثنى أيضا الكاف على رأي الأخفش وابن عصفور مستدلين بأنه إذا قيل: زيد كعمر، فإن كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه، وإن كان فعلا مناسبا للكاف وهو أشبه فهو متعد بنفسه، والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار.

(١) تقدم في البيت السابق أن الظرف والمجرور يجب أن يتعلقا بالفعل أو شبهه، ذكر هنا أنه يستثنى من هذه القاعدة الحرف الزائد والاستثناء ورب والكاف ولعل.

(٢) كذا في المغني، وفي النسخة: «ففي تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه».

٤- و يستثنى أيضا "لعل" في لغة عقيل؛ لأنها بمنزلة الزائد، إذ مجرورها في موضع رفع بالابتداء، بدليل رفع ما بعده على الخبرية في قوله: (... لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ) ^(١)، و لأنها لم تدخل لتوصيل عامل بل لإفادة التوقع .

[المواضع التي يجب فيها حذف المتعلق]

- ٦٧٩] وَافْتَنَعَ ﴿١﴾
 ٦٨٠] ظُهُورُهُ إِنْ حَالًا أَوْ قَدْ وَصَلَا أَوْ خَبَرًا أَوْ صِفَةً أَوْ مَثَلًا ﴿٢﴾

(ظهوره) -أي: المتعلق- فاعل (امتنع) أي: يجب حذفه إن وقع الظرف أو المجرور:

- ١- حالا نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ ^(١).
- ٢- أو صلة نحو: ﴿وَلَهُ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمِنْ عِنْدِهِ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ ^(٢).
- ٣- أو خبرا نحو: "زيد عندك أو في الدار" ^(٣).
- ٤- أو صفة نحو: ﴿أَوْ كَصِيبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾ ^(٤).
- ٥- أو في مثل كقولهم لمن ذكر أمرا تقادم عهده: «حينئذ الآن» أي كان ما تقدم حينئذ و اسمع الآن.
- ٦- و يجب أيضا فيما إذا رفعا ظاهرا نحو: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠] و قد تقدم.
- ٧- أو نصبا على شريطة التفسير نحو: "يوم الجمعة صمت فيه"، و سيأتي.
- ٨- و مع القسم بغير الباء نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ ^(٥) و قد سبق مقدما.

(١) الشاهد فيه قوله: «لعل أبي المغوار» حيث جر بلعل لفظ أبي على لغة عقيل، و إن «لعل» هنا حرف جر شبهه بالزائد لا يتعلق بشيء و «أبي» مبتدأ مرفوع تقديرا. (محمد الكزني)

(٢) سورة القصص: الآية ٧٩، و في زينته "متعلقان بمحذوف حال أي: متبخترا في زينته متقلبا في تعاجيبه. (اعراب القرآن)

(٣) سورة الأنبياء: الآية ١٩، "و عنده" ظرف متعلق بمحذوف صلة تقديره استقر.

(٤) عندك متعلق باستقر و كذا في الدار.

(٥) سورة البقرة الآية ١٩، و "كصيب": جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف أي: مثلهم كصيب. (اعراب القرآن)

(٦) سورة الليل الآية ١، "و الليل" جار ومجرور متعلقان بمحذوف تقديره: أقسم. (اعراب القرآن)

[أحكام المتعلق]

[٦٨١] ﴿مُقَدِّمًا، وَالْكُونُ قَدَزَ إِلَّا لِمَانِعٍ أَوْ لِذَلِيلٍ دَلَا﴾

(مقدما) حال من الفعل و ما عطف عليه فيما سبق ، وهذا هو الأصل ^(١).

و قد يعرض ما يرجح تقديره مؤخرا و ما يوجب فالأول نحو: "في الدار زيد"؛ لأن المقدّر هو الخبر، و الثاني نحو "إن في الدار زيدا"؛ لأن (إن) لا يليها مرفوع.

و الأصل تقدير الكون المطلق ^(٢)، و يقدر بحسب المعنى، فإن كان المعنى على المضي قدر الفعل الماضي أو وصفه، أو على الاستقبال أو الحال قدر المضارع أو وصفه، و إن جهل الزمان قدر الوصف؛ لأنه صالح للأزمنة كلها.

و قد يقدر غير الكون إما لدليل دلّ عليه كما في القسم، فيقدر أقسم، و كما في الاشتغال فيقدر كالمنطوق به نحو: "يوم الجمعة صمت فيه"، أو لمانع إما صناعي كما في "زيدا مررت به"، أو معنوي كما في "زيدا ضربت أخاه"، إذ تقدير المذكور يقتضي في الأول تعدي القاصر بنفسه، و في الثاني خلاف الواقع، إذ الضرب لم يقع بزيد، فوجب أن يقدر في الأول جاوزت و في الثاني أهنت، و إلى هذا أشار بالاستثناء ^(٣).

* * *

(١) أي: و الأصل أن يقدر متعلق الظرف و المجرور مقدما عليهما كساء العوامل مع معمولاته. (المطالع السعيدة)

(٢) هذا معنى قوله (و الكون قدر) نحو: زيد في الدار فيقدر كائن أو مستقر. (المنح الحميدة)

(٣) أي بقوله (إلا لمانع أو لدليل دلا) .

﴿ التَّنَازُعُ فِي الْقَمَلِ ﴾

[تعريفه و شروطه]

[٦٨٢] ﴿ إِنْ طَلَبَ اثْنَانِ سِمَىٰ وَ مَا سَبَقَ فَوَاحِدٌ يَغْمَلُ، وَ الثَّانِي أَحَقُّ ﴾
 [٦٨٣] ﴿ وَ الْكُوفَةُ الْأَوَّلُ ^(١) ﴾

الاقتصار على الاثنين ليس لأجل التقييد، فإن التنازع قد يكون بين أكثر منهما، و أيضا هو فرض و تصوير للمسألة في أقل ما يمكن تصويرها فيه.

و المراد بـ (الاسم): الجنس؛ لأن التنازع يكون في المتعدد، و قد اجتمع تنازع ثلاثة في اثنين في قوله ﷺ: «تُسَبِّحُونَ وَ تُكَبِّرُونَ وَ تُحَمِّدُونَ ذِكْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَ ثَلَاثِينَ» ^(٢).

و تحرز بنسبة الطلب إليهما ممّا إذا كان لأحدهما نحو: (... أتاك أتاك اللاحقون)، فإن الثاني جيء به للتوكيد لا للأسناد.

و فهم من إطلاقه في جهة الطلب أنه لا فرق بين أن تتحد نحو: ضربت و أكرمت زيدا، و قام و قعد زيد، أو تختلف نحو: قام و أكرمت زيدا.

و فهم من الاثنين أنه لا فرق بين كونهما فعلين أو اسمين أو مختلفين، و الأمثلة شهيرة.

و (ما) نافية، و جملة (ما سبق) حال من (سمى)، و الفائدة ظاهرة؛ لأنه تحرز بذلك ممّا تقدم عليهما نحو: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رُؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]، فهو من الحذف من الثاني لدلالة الأول أو على أحدهما نحو: ضربت زيدا و أكرمت، فهو كذلك، إذ معنى قوله (و ما سبق) أي أحدهما، و ستر المسألة أن الثاني لم يأت حتى وجد الأول قد أخذ مقتضاه فيهما.

و فهم من إطلاقه جواز التنازع في السببي، و هو الحق، و انظر تحرير ذلك في حاشيتنا.

قوله (فواحد يعمل) أي لا هما معاً لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد، (و الثاني أحق) بالعمل فاعماله أرجح لقربه لمعموله. و قال أهل الكوفة: الأول أحق لتقدمه ^(٣).
 و فهم منه أن الترجيح الأول رأي أهل البصرة، و قدمه، لأن سماع إعمال الأول أكثر.

(١) أي: إن وجد عاملان يتطلبان عملاً في اسم ظاهر، و كانا قبله، فلو اختلفت إعمالهما العمل دون الآخر، و إعمال الثاني أولى عند البصريين لقربه، و اختار الكوفيون العكس، و هو إعمال الأول لسبقه. (ضياء السالك)

- نحو: اجتهد و نجح الطالب، فكل واحد من الفعلين يطلب الاسم الظاهر (الطالب) ليكون فاعلاً له. (شرح ألفية)
 (٢) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ٤١٧/١.

(٣) في النسخة «و الثاني أحق لتقدمه قال أهل الكوفة و الثاني أحق لقربه لمعموله» و الصحيح ما أثبتناه.

اجريان التنازع في فعل التعجب

[٦٨٣] لَا التَّعَجُّبُ فَعَمَلُ الثَّانِي الْمُجِيزُ يُوجِبُ ^(١) ۞

و يستثنى من الاثنين المتقدمين الجامدان أو الجامد أحدهما إذا تقدّم الجامد لا يتضمنه إعمال الأول من فصل الجامد من معموله، وإذا بطل إعماله بطل التنازع من أصله؛ لأنّ من شرطه صحة إعمال كل من العاملين، و جوزه طائفة بشرط إعمال الثاني، و إليه أشار بقوله (فَعَمَلُ الثَّانِي) بنصب عمل؛ لأنه مفعول (يوجب) الرفع الواقع خبر (المجيز)، و يرد هذا الرأي ما سبق.

إحکم إلحاق ضمير الاسم الظاهر بالعامل المُهْمَل إذا كان المعمول مرفوعاً

[٦٨٤] ۞ وَيَعْمَلُ الْمُهْمَلُ فِي ضَمِيرِ ذِي تَنَازُعٍ إِنْ كَانَ رَفْعاً ^(٢) ۞

إذا أعمل أحد الاثنين بقي الآخر يطلب المتنازع فيه فيعطى له ضميره، و يذكر إن كان مرفوعاً؛ لأن العمدة لا تحذف، فتقول: "قام و قعد أخواك" على إعمال الأول، و "قاما و قعد أخواك" على إعمال الثاني.

(١) (لا التعجب) أي: و لا يجري التنازع في فعلي التعجب بناء على ظاهر مذهب سيوبه، قال في الشرح: لما يلزم فيه من الفصل بينه و بين معموله على إعمال الأول إهد. و قيل كالمبرد يجوز ذلك بشرط إعمال الثاني أشار إلي هذا القول فقال: (فَعَمَلُ الثَّانِي الْمُجِيزُ يُوجِبُ) معناه كقال المدرس: و من جواز التنازع في فعلي التعجب أوجب عمل ثانيهما. إهد نحو: "ما أَحْسَنَ وَمَا أَكْرَمَ عَلَيَّ" إهد قال الناظم في الشرح: ورده أبوحيّان: بأنه حينئذ ليس من باب التنازع إذ شرطه جواز إعمال أيهما شئت في المتنازع فيه. إهد. (م)

(٢) ذكرنا أن أحد العاملين يعمل في الاسم الظاهر، و الآخر يُهْمَل عنه و يعمل في ضمير الاسم الظاهر، فإذا كان المعمول مرفوعاً (أي: فاعلاً، أو نائب فاعل) وجب حينئذٍ إلحاق الضمير بالعامل المهمل، نحو: يُحْسِنَانِ وَيُسَيِّئَانِ. في هذا المثال تنازع العاملان (يُحْسِنُ، وَيُسَيِّئُ) على المعمول الاسم الظاهر (ابنك) وهو فاعل (عمدة) لا يجوز حذفه، وقد أعمل العامل الثاني (يسئ) في الاسم الظاهر؛ ولذلك أعمل الأول في ضمير الاسم الظاهر، و ألحق الضمير به وجوباً كما ترى (يحسانان) وإذا أعملت الأول في الظاهر ألحقت الضمير بالثاني وجوباً كذلك؛ فتقول: يحسنُ وَيُسَيِّئَانِ ابنك. ومن أمثلة إعمال الأول، و إلحاق الضمير بالثاني وجوباً، قول الناظم: "بَغَى وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ" فإن أعملت الثاني؛ تقول: بغيا واعتدى عبداك. و لا يجوز فيما سبق ترك الإضمار؛ فلا تقول: يحسنُ وَيُسَيِّئُ عَبْدَاكَ، ولا: بغى واعتدى عبداك؛ لأن ترك الإضمار يُؤدِّي إلى حذف الفاعل، و الفاعل مُلْتَزَمٌ ذِكْرُهُ. (شرح ألفية)

[حكم إلحاق ضمير الاسم الظاهر بالعامل المهمل إذا كان المعمول منصوباً]

﴿٦٨٤﴾ و خُذِ ﴿١﴾

﴿٦٨٥﴾ في الثَّانِي إضْمَارٌ سِوَاهُ، وَ عَرَّ فِي أَوَّلٍ لَا مُلْبَسًا، فَأَخْرِ ﴿١﴾

و إن كان منصوباً فحكمه ما أشار إليه بقوله: (و خذ في الثاني اضممار سواه) أي: ارتكب عند إهمال الثاني إضممار سوى المرفوع فيه نحو: "قام و أكرمت زيداً" لنلا يلزم من حذف التهينة و القطع. و هذا من جملة ما حمل عليه قول الخلاصة «و التزم ما التزما».

و (عرّ) أمر من التعرية خففه للضرورة أي: عن إضممار عند إهمال الأول أي: لا تضمنه فيه بل التزم حذفه نحو: {أَتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا} [الكهف: ١٦]، إلّا إن كان حذفه موقعاً في لبس فإنه يجب ذكره مؤخراً نحو: "استعنت و استعان على زيد به" فإنّ الحذف يوهم أنّ حرف الجر المحذوف على لأجل المقابلة المعنوية، و لأنها المعدية للفعل الثاني.

و ما أحسن استثنائه لمسألة اللبس، و عدم استثنائه لا أصله العمدة؛ لأنّ الأرجح جواز حذف أحد مفعولي ظن لدليل، و الصحيح جواز حذف خبر كان كما سبق في بابها و هذا عكس ما في الخلاصة.

(١) تقدم أن المعمول إذا كان مرفوعاً يلحق الضمير بالفعل المهمل قال هنا: (سواه) أي: و إذا كان المعمول سوى الرفع بأن يكون منصوباً أو مجروراً فله مع العامل المهمل تفصيلان: (أ) - (في الثاني اضممار) أي: إذا كان المهمل هو الفعل الثاني فيلحق الضمير به تقول: ضربني و ضربته زيداً؛ و تقول في الجر: مَرَّبِي و مررتُ به زيداً، ولا يجوز الحذف؛ فلا يقال: ضربني و ضربت زيداً، ولا: مَرَّبِي و مررتُ زيد . (ب) - (و عَرَّ في أول) أي: و إذا كان المهمل هو الفعل الأول فيجرد من الضمير أي: يحذف الضمير جاء في شرح ألفية: فتقول: ضربتُ و ضربني زيداً؛ و تقول إذا كان المعمول مجروراً: مررت و مَرَّبِي زيداً، يحذف الضمير المنصوب من الفعل "ضربت" و يحذف الضمير المجرور بعد "مررت"، ولا يجوز ذكره؛ فلا تقول: ضربته و ضربني زيد، ولا: مررتُ به و مَرَّبِي زيداً. (لا ملبسا) أي: ما ذكر من حذف الضمير إنما يجوز عند أمن اللبس كأن كان المعمول ليس عمدة بأن يكون مفعولاً به أو مجروراً كالمثال المار، (ف) إن لبس (آخر) بأن يكون عمدة كمفعولي ظن فلا يحذف بل يجب الإضممار مؤخراً - أي: يجب إلحاق ضمير الاسم الظاهر في العامل الثاني المهمل - جاء في شرح ألفية: فتقول: ظَنَّنِي و ظننتُ زيداً قائماً إِيَّاه. فالعامل المهمل (ظنني) يجب فيه الإضممار؛ لأن المعمول عمدة، و ذُكِرَ الضمير (إِيَّاه) مؤخراً . (م)

[أوجب إظهار مفعول الفعل المهمل]

﴿٦٨٦﴾ وَ الْمُضْمَرُ الْمُخْبِرُ عَنْ غَيْرِ الَّذِي طَابَقَ مَا فَسَّرَ أَظْهَرَ وَ انْبِذِي ^(١) ﴿٥﴾

أي: إذا كان المضمّر الذي يحتاج له المهمل خبراً عن اسم لا يطابق المفسر للضمير و هو المتنازع فيه وجب العدول عن الإضمار إلى الإظهار نحو: "أَظُنُّ وَ يُظَنُّنِي أَخَا زَيْدًا وَ عَمْرًا أَخَوَيْنِ"، على إعمال الأول، ف (زيداً) و (عمراً) مفعوله الأول، و (أخوين) الثاني، و (يظن) يطلب زيدا و عمرا بالفاعلية، فأعطي له ضميرهما، و يطلب (أخوين) على أنه مفعوله الثاني، فإن أضمرنا فإمّا أن نأتي بالضمير مثني ليطابق المفسر له فيخالف المخبر عنه و هو ياء المتكلم، أو مفرداً فينعكس الحال، فلما تعذر الإضمار عدلنا للإظهار فأتينا بالظاهر مطابقاً للمخبر عنه، و لم تضر مخالفته للمتنازع فيه؛ لأنه غني عن التفسير،

و إن اعملنا الثاني قلت: "أظن و يظنني زيد و عمرو أخا إياهما أخوين" فأخاً مفعول يظن الثاني و بذلك استوفى معمولاته و أظن يطلب زيداً و عمراً على أنهما مفعوله الأول، فأعطي ضميرهما و آخر؛ لأنه عمدة في سورة الفضلة، و على ما رجحناه فيما مرّ تحذفه، و يطلب أخاً على أنه مفعوله الثاني، فإما أن تأتي بضميره مفرداً ليطابقه، أو مثني ليطابق المخبر عنه، و يلزم ما تقدم فنعدل للإظهار، و يصح في المثال أن يكون من إعمال الأول و الثاني دفعة واحدة، و الأصل: أظن و يظنني زيداً و عمراً أخاً، أعملنا الأول في الأول و الثاني في الثاني، و بقي يظن يطلب زيدا و عمراً بالفاعلية فأعطيناه ضميرهما، و بقي الأول يطلب أخاً على أنه مفعوله الثاني فضلنا أخوين لما مر.

قوله (و المضمّر) مفعول (انبذِي)، و (المخبر) بصيغة اسم الفاعل و الاسناد مجازي أو المفعول أي به، و (عن) متعلقة به، و (ما) مفعولة (طابق)، و (أظهر)، معناه: اعدل بعد نبذه إلى الإضمار.

(١) علمنا مما سبق أن الفعل المهمل يعمل في ضمير الاسم الظاهر على التفصيل الذي عرفناه، و يذكر الناظم [هنا]: أنه يجب إظهار مفعول الفعل المهمل فيكون مفعوله ظاهراً وجوباً لا مضمراً، وذلك في حالة واحدة، هي: إذا لزم من إضماره عدم مطابقته لِمَا يُفَسَّرُهُ . (شرح الفية)

[المعمولات التي لا يجوز فيها التنازع]

[٦٨٧] ﴿وَهُوَ بِكُلِّ مُقْتَضَى يَجُوزُ لَا الْحَالُ وَالْعِلَّةُ وَالتَّمْيِيزُ﴾
 و (هو) - أي التنازع - مبتدأ، و خبره (يجوز)، و (بكل مقتضى) بصيغة اسم المفعول أي: معمول
 متعلق بـ (يجوز)، (لا الحال)، لأنها لا تضر، و لا المفعول له؛ لأن الضمير لا ينصب على المفعول له،
 (و) لا (التمييز)؛ لأنه لا يضر أيضا.

* * *

﴿الاشتغال^(١)﴾

- ﴿١٦٨٨﴾ إِنَّ شَغَلَ الْمُضْمَرُ لِاسْمٍ قَدْ سَبَقَ أَوْ مَا حَوَى نَعْتًا بَيَانًا أَوْ نَسَقَ ﴿
- ﴿١٦٨٩﴾ بِالْوَاوِ فِعْلًا أَوْ شَبِيهَا يَغْمَلُ فِي سَابِقٍ بِالْأَجْنَبِيِّ مَا يُفْصَلُ ﴿
- ﴿١٦٩٠﴾ لَا صِلَةَ أَوْ مَا مُعْلَقًا تَلَا أَوْ كَمْ إِذَا أَوْ لَيْتَمَا هَلَا أَلَا ﴿
- ﴿١٦٩١﴾ فَالسَّابِقُ انْصَبُهُ^(٢) ﴿

(١) الاشتغال هو: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم، أو في سببته - وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق - فمثال المشتغل بالضمير: زيداً ضربته . فالفعل (ضرب) اشتغل عن الاسم السابق (زيداً) بالضمير العائد إلى (زيد) فنصب الضمير لفظاً. و مثال المشتغل بالسبب: زيداً ضربت غلامه. (شرح ألفية)

(٢) أركان الاشتغال ثلاثة:

- ١- "المشغول عنه" وهو الاسم السابق، أشار بقوله (لاسم قد سبق) إلى انه يشترط في هذا الاسم أن يكون متقدماً و حكمه النصب كما قال: (فالسابق انصبه)، فما آخر كـ "ضربته زيداً" ليس من باب الاشتغال.
- ٢- "المشغول" وهو العامل المتأخر، والعامل نوعان إما فعل أو شبه فعل من اسم فاعل أو مفعول أشار إليهما بقوله: (فعلاً أو شبيها) سيأتي مثالهما. ويشترط في العامل ما يلي:

أ- (يعمل في سابق) أي: أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله، بأن يكون فعلاً متصرفاً، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، بخلاف إذا كان المشغول حرفاً، أو اسم فعل، أو صفة مُشَبَّهة، أو فعلاً جامداً.

ب- (بالأجنبي لا يفصل) أي: وأن لا يفصل بين المشغول والمشتغل عنه بأجنبي، فإن انفصل بأدوات الشرط مثلاً فليس من باب الاشتغال نحو: زيدٌ إن لقيته فأكرمه.

ت- (لا صلة) أي: و ألا يكون العامل صلة لموصول نحو: "زيد الذي ضربته" لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول.

ث- (أو ما معلقاً تلاً) أي: و ألا يكون العامل واقعا بعد أدوات التعليق كالشرط نحو: زيدٌ إن لقيته فأكرمه، و

الاستفهام نحو: خالداً هل أكرمته ؟ . (أو كم) أي: و لا بعد كم الخبرية نحو: خالداً كم نصحت له . و لا بعد

(إذا) الفجائية نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو. و لا بعد (ليتما) نحو: ليتما زيد يضربه عمرو. و لا بعد أدوات

التحضيض كـ (هلاً) نحو: زيدٌ هلاً أكرمته. و لا بعد أدوات العرض جميعها كـ (ألاً) نحو: زيدٌ ألا تكرمه.

٣- "المشغول به" وهو ما اشتغل به الفعل عن العمل في الاسم، وهو أربعة أنواع: إما أن يكون ضميراً، أو نعتاً

حاوياً لضمير الاسم السابق الخ أشار إليها بقوله: (إن شغل المضمَر.... أو ما حوى نعتاً بياناً أو

نسق بالواو). (م)

[إن شغل المضمّر لاسم قد سبق]: (المضمّر) فاعل (شغل)، و قد يكون الشاغل ظاهراً في غير السعة في غير ما يأتي، و هذا المضمّر و إن كان فضلة فهو ملتزم الذكر لنلا من حذفه التهيئة و القطع، و انظر الحاشية. و (الاسم) متعلق بـ (المضمّر) أي: المضمّر الذي هو لاسم سابق أي عائد عليه، و تحرّز بالصفة من نحو: زره خالدا، فإن الظاهر بدل، و مثال ذلك "زيداً ضربته".

[أو ما حوى نعتاً بياناً أو نسق بالواو]^(١): و (ما) عطف على (المضمّر) واقعة على الظاهر بقرينة المقابلة، أي: أو اسم ظاهر حوى نعتاً نحو: "زيداً رأيت رجلاً يحبه".

أو اسم ظاهر حوى بياناً نحو: "زيداً رأيت عمراً أخاه"، فإن قدّرت الأخ بدلاً بطلت المسألة رفعت زيداً أو نصبته؛ لفقد الرابط، إذ البدل على نية تكرير العامل، فهو من جملة أخرى. أو اسم ظاهر حوى عطف نسق بخصوص الواو نحو: "زيداً رأيت عمراً و أخاه"؛ لأن الواو تجعل الشئين كالواحد، لما فيها من محض الجمع.

و خرج التوكيد فلا يجوز "زيداً رأيت عمراً نفسه"؛ لأنّ الضمير ليس للاسم السابق بل لعمرو، و لفظه غير موف بالمعنى المراد، إذ المراد أو ما حوى نعتاً مشتملاً على ضمير الاسم السابق، أو بياناً أو نسقاً، فقول الخلاصة «و علقه حاصلة» أتم، و المتن أتم من جهةٍ أخرى، و هي تقييد التابع بما تقدم.

[فعلاً أو شبيهاً يعمل في سابق]^(٢): و قوله (فعلاً) مفعول (شغل)، و مقتضي إطلاقه أنه لا فرق بين المتصرف و الجامد، و انظر الحاشية. و (شبيهاً) عطف على (فعلاً)، و هو الوصف حال كونه (يعمل) أي: يصلح للعمل، تحرّز بذلك من الوصف بمعنى المضي. و تحرّز بقوله (في سابق) من الوصف الواقع صلة لأل و من الصفة المشبهة.

(١) (أو ما حوى) أي أويشغل ما حوى المضمّر لاسم سابق سواء كان نعتاً نحو: هند أكرمتُ رجلاً يحبّها، أو عطف بيان نحو: زيد أكرمت عمراً أخاه، أو معطوفاً بواو نحو: زيد ضربت عمراً وأخاه. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (يعمل في سابق) أي في الاسم السابق بشرط أن لا يقع الفصل بالأجنبي، وإلا فهو مانع من الاشتغال نحو: زيد أنت تضربه. (ابن القره داغي)

و مثال ما توقّرت فيه الشروط: "زيدٌ أنا ضاربه غداً".

و (بالأجنبي) متعلق بـ (يفصل) قدم المعمول على أدوات النفي للضرورة، و الجملة حال من (فعلاً) و ما عطف عليه حالة كون ما ذكر ممّا يعمل في هذا الباب غير مفصول بأجنبي.

و المراد بالأجنبي هنا ما يستغني عنه، و لا يحتاج إلى الاعتماد عليه، فلذا يمتنع "زيداً أنت تضربه" لاستقلال الفعل و عدم احتياجه لشيء يشد إليه، و جاز "زيداً أنت ضاربه غداً"؛ لعدم استقلال الوصف، فإن فصلت باسم آخر امتنع ذلك، و المسألة محتاجة لمزيد كلام انظره في حاشيتنا.

[لا صلةً أو ما معلقاً تلا أو كم إذا أو ليتما هلاًّ ألا] و يشترط في العامل أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله إن جرد من الضمير، فلذا لا نفسر الصلة؛ لأنها لا تعمل فيما قبل الموصول ^(١)، فيجب الرفع في نحو "زيد الذي يكرمه عمرو"، و هذا معنى قوله (لا صلة)، و فيه تكرير مع قوله (في سابق) بالنسبة للوصف، إلا أن هذا أعم.

و لا يفسر ما وقع بعد أدوات تعليق لصدريتها نحو "زيد ما أكرمته" و "زيد ما أحسنه" بالرفع لا غير، و هو معنى قوله (أو ما معلقاً تلا).

و لا يفسر تالي كم الخبرية نحو "زيد كم لقيته"، و أما الاستفهامية فداخلية في المعلق. قال الدماميني: و لو أسقطها أي صاحب التسهيل لكان أولى، لئلا يتوهم أن مفهوم الصفة أي الخبرية قاض على مفهوم العام في قوله أو استفهاماً بغير الهمزة، و أيضاً فإنها تعلق كالاستفهامية. و لا يفسر تالي إذا الفجائية نحو "خرجت فإذا زيد يضربه عمراً". و ليتما نحو "ليتما زيد أكرمه"؛ لانهما لا يدخلان إلا على الأسماء، و لو نصبت كانا داخلين على الفعل المقدّر، و التلو ههنا بمعنى الوقوع بعد المتلو.

و لا يفسر أيضاً التالي لأدات عرض أو تحضيض نحو "زيداً هلاً أكرمته" و "زيداً لا أكرمته"، فالاسم السابق في هذه المسائل لازم الرفع بالابتدائية، و ليس من أقسام الاشتغال، و لذا جعله من المخرجات من ضابط الباب، و هو أقصد من صنيع الخلاصة. و قوله (فالسابق انصبه) جواب الشرط و هو من صور الاشتغال.

(١) في النسخة «فيما قبل الموصوف».

[وجوب نصب الاسم السابق]

[٦٩١] ﴿..... وَجُوباً إِنْ تَلَا مَا اخْتَصَّ بِالْفِعْلِ وَالِاسْتِفْهَامِ ...﴾

و هذا النصب ^(١) على أربعة أقسام:

واجب، و إليه أشار بقوله: (وجوبا إن تلا ما اختص بالفعل و الاستفهام) أي: يكون نصب الاسم السابق واجبا إن تلا ذلك الاسم السابق شيئا اختص بالدخول على الفعل كأدوات الشرط نحو: "إن زيدا لقيته فأكرمه" و "إذا زيدا تلقه فأكرمه" ^(٢)، و أدوات التحضيض نحو "هلا زيدا أكرمته"، لتكون داخلية على الفعل على التقدير، و لو رفع الاسم بعدها لدخلت عليه لفظاً و تقديراً، و ذلك ممتنع فيها لكن أدوات الشرط لا يقع الاشتغال بعدها إلا في الشعر، و لا يليها في النثر إلا صريح الفعل، إلا إذا كان الأدوات إن و الفعل ماض، أو إذا مطلقاً.

ثم وجوب النصب هنا إضافي أي بالنسبة إلى الرفع بالابتدائية، و إلا فيصح الرفع بفعل محذوف نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ^(٣).

و كذا يجب نصبه أيضاً إذا وقع بعد استفهام بغير الهمزة نحو "هل زيدا ضربته" على أن هذا قبيح كما سبق في مبحث الحروف. فقلوه (و الاستفهام) عطف على (ما).

و تقييده بما عدا الهمزة يعلم مما أشار إليه في القسم الثاني بقوله: (لا ذا همزة فاختر بها ...).

(١) تقدم أن الاسم إذا تقدم على الفعل و اشتغل الفعل بضميره نصب ذلك الاسم، ذكر هنا أن هذا النصب أربعة أقسام.

(٢) في هذين المثالين يجب نصب (زيداً) لأنه وقع بعد أدوات الشرط إذ لا يقع بعدها إلا الفعل.

(٣) الانشقاق: الآية ١، موطن الشاهد: {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ}، وجه الاستشهاد: استدلال الأخفش والكوفيون بهذه الآية على جواز دخول إذا على الجملة الاسمية؛ والجمهور يعدونها داخلية على الجملة الفعلية هنا لأن "السما" فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وما ذهب إليه الجمهور، هو الصواب. (مصباح السالك)

[جواز النصب و الرفع، و النصب أرجح]

- ١٦٩١] لا
 ١٦٩٢] ذا هَمْزَةٍ، فَاخْتَرْ بِهَا كَاللَّذِ غَلَبَ لِلْفِعْلِ أَوْ مَضَرَ أَوْ فَعَلَ طَلَبَ
 ١٦٩٣] أَوْ تَالِي عَاطِفٍ بِلا فَضْلِ عَلَى فِعْلِيَّةٍ، أَوْ تَرَكَ أَجْدَى خَلَّلا

فيترجح [نصب] الاسم السابق في مسائل:

١- [ذا همزة فاختر بها] الأولى: أن يكون تاليا للاستفهام بالهمزة نحو: ﴿أَبَشِّرْنَا مِنَّا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ﴾^(١) [القمر: ٢٤]، و أجازوا الرفع معها؛ لأنها أم الباب فتصرفوا فيها.

٢- [كاللذ غلب للفعل] الثانية: أن يكون بعد شيء يغلب دخوله على الفعل كما النافية نحو: "ما زيدا ضربته" و من هذا الهمزة فتشبيه مسألته بمسألتهما فيه ما فيه، فالمسألة حينئذ واحدة.

قوله (ذا همزة) عطف على الاستفهام، و الباء في (بها) للمصاحبة، و مفعول (اختر) محذوف أي: النصب بقرينة أن الكلام فيه، و (اللذ) لغة في الذي، و اللام فيها للمصاحبة أي: غلب مع الفعل و تعلقها في الحقيقة بمصدر محذوف أي وجوده، أو للتقوية أو إيلائه للفعل.

٣- [أو مصدر أو فعل طلب] المسألة الثالثة: أن يكون قبل مصدر للطلب نحو: "زيداً ضرباً له"، و الله حمداً له". و هذا على رأي من جوز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل إلى أن و الفعل عليه، وإلا فما لا يعمل في متقدم لا يفسر عاملاً. أو فعل للطلب سواء كان أمراً نحو: "زيداً اضربه"، أو نهياً نحو: "خالدا لا تهنه"، أو دعاء نحو: "اللهم عبدك ارحمه"، فقوله (أو مصدر أو فعل طلب) كقولهم "قطع الله يدَ ورجلَ من قالها"، و من التقرير تعلم أن المعطوف مقدّر، أي أو قبل مصدر.

(١) موطن الشاهد: {أَبَشِّرْنَا ... تَتَّبِعُهُ}. وجه الاستشهاد: مجيء الاسم المشغول عنه بعد أداة الاستفهام الهمزة؛ وحكم نصب الاسم في هذه الحالة: الجواز مع الترجيح؛ لغلبة دخول الهمزة على الأفعال. (مصباح السالك)

٤- [أو تال عاطفا بلا فصل على فعلية] الرابعة: أن يتلو عاطفا غير مفصول عنه بـ (أما) على جملة فعلية نحو: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾^(١) [النحل - ٤].
و احترز بقوله (بلا فصل) من نحو: "قام زيدٌ و أما عمرو فأكرمته"، فإن حكم الاسم الواقع بعد أما حكم الواقع في ابتداء الكلام؛ لأنها تقطع ما بعدها عما قبلها. و بقوله (فعلية) مما إذا كانت الجملة المتقدمة على العاطف ذات وجهين، فإنه سيأتي حكمه. و قد علم أيضا أن المعطوف مقدر أو وقع تالي معطوف.

٥- [أو ترك أجدى خللا] الخامسة: أن يكون ترك النصب بالذهاب إلى الرفع على الابتدائية يوهم خلاً في المعنى^(٢) كقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(٣). قال ابن الحاجب: عطفا على ما يختار فيه النصب «و عند خوف لبس المفسر بالصفة» إهـ. فالرفع يوهم أن جملة {خلقنا} صفة لـ {شيء}، و {بقدر} «هو الخبر، فيوهم أن الصفة لها مفهوم، و يكون المعنى: إنا ما لم نخلقه نحن بل خلقه غيرنا ليس بقدر، و هذا باطل، و النصب سالم منه؛ لأن الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف، و ما لا يعمل لا يفسر عاملا.

قال الرضي رحمه الله: إذا أردت مثلاً أن تخبر كل واحد من ممالكك، اشتريته بعشرين ديناراً، و أنك لم تملك أحدا منهم إلا بشرائك بهذا الثمن، فقلت: كل واحد من ممالكك اشتريته بعشرين، بنصب "كل

(١) موطن الشاهد: {وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا} وجه الاستشهاد: مجيء "والأنعام" معطوفة على قوله تعالى: {خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ}؛ فترجح نصب المعطوف فيهما؛ لأن المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية؛ ولورفع لعطف جملة اسمية على فعلية؛ وتشاكل الجملتين المتعاطفتين أحسن من تخالفهما. (مصباح السالك)

(٢) أي: فسادا في المعنى فيختار النصب حينئذ ليتخلص به من إبهام غير الصواب. (المنح الحميدة)

(٣) سورة القمر الآية ٤٩، موطن الشاهد: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ} وجه الاستشهاد: نصب "كل" على وجه الترجيح؛ لأنه لو رفع؛ لاحتمل أن تكون جملة "خلقناه" خبراً عنه؛ ويحتمل أن تكون صفة لـ "شيء"؛ والخبر: قوله "بقدر"؛ وهذا يوهم وجود شيء لا بقدر؛ لكونه غير مخلوق لله تعالى؛ كأفعال العباد الاختيارية وأفعال الشر؛ وهذا رأي المعتزلة؛ ولا يرتضيه أهل السنة، أما النصب فنص في عموم خلق الأشياء، خيرها وشرها بقدر، وهو المقصود عند أهل السنة؛ كما هو الحال عند إعراب "خلقناه" خبراً عن كل. (مصباح السالك)

(٤) في النسخة «و يقدر عين الخبر».

"، فهو نص في المعنى المقصود لأن التقدير: اشتريت كل واحد من ممالكي بعشرين، وأما إن رفعت " كل "، فيحتمل أن يكون " اشتريته " خبرا له، و قوله " بعشرين " متعلقا به، أي: كل واحد منهم مشترى بعشرين، وهو المعنى المقصود، و يحتمل أن يكون " اشتريته " صفة لكل واحد، و قولك " بعشرين " هو الخبر، أي كل من اشتريته من الممالك فهو بعشرين، فالمبتدأ إذن، على التقدير الأول: أعم، لأن قولك: كل واحد من ممالكي: عم من اشتريته، و من اشترى لك، و من حصل لك منهم بغير الشراء من وجوه التملكات، و المبتدأ على الثاني، لا يقع إلا على من اشتريته أنت، فرفعه، إذن، مطرق لاحتمال الوجه الذي هو غير مقصود و مخالف للوجه المقصود، إذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين أو باقل منها أو باكثر، و ربما يكون، أيضا، لك منهم جماعة بالهبة و الوراثة و غير ذلك، و كل هذا خلاف مقصودك، فالنصب، إذن، أولى لكونه نصا في [المعنى] المقصود.

و المثال الذي أورده المصنف من الكتاب العزيز أعني قوله تعالى: {إنا كل شيء خلقناه بقدر} ، لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا، سواء جعلت الفعل خبرا أو صفة، فلا يصح، إذن، التمثيل و ذلك لأن مراده تعالى بكل شئ: كل مخلوق، نصبت " كل " أو رفعت، و سواء جعلت " خلقناه " صفة، مع الرفع أو خبرا عنه.

و ذلك أن قوله تعالى {خلقنا كل شيء بقدر}، لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم " شيء "، لأنه تعالى لم يخلق جميع الممكنات الغير المتناهية و يقع على كل واحد منها اسم شيء فكل شيء في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى: " والله على كل شيء قدير "، لأن معناه أنه قادر على كل ممكن [غير] متناه. فإذا تقرر هذا قلنا: إن معنى: كل شيء خلقناه بالرفع على أن " خلقناه " خبر: كل مخلوق: مخلوق بقدر، و على أن " خلقناه " صفة: كل شيء مخلوق: كائن بقدر، و المعنيان واحد، إذ لفظ كل شيء، في الآية مختص بالمخلوقات، سواء كان خلقناه صفة له، أو خبرا، و ليس مع التقدير الأول أعم منه مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا. انتهى. و نقله الدماميني رحمه الله عند قول التسهيل: أو كون الرفع يوهم وصفا مخللا و أقره.

قلت: و فيه دسة اعتزالية في غاية الخفاء و الدقة، فإن للرجل عرضا في الحط على أهل السنة، لما كان عنده من التشيع سواء كان تشيعه اعتزالا أو لا، و ذلك أن أهل السنة استدلوا بالآية على وحدانية

الأفعال و عموم خالقيته تعالى للأشياء بقدر، كما هو شهير، و الاستدلال بين في قراءة النصب، و إذا ثبت ذلك حملت قراءة الرفع عليها، و جعلت جملة (خلقناه) خبراً، لتوافق القراءتان لا يقال توافقهما راجع غير متعين، لأننا نقول: محل ذلك إذا لم ينقص المعنى المحتمل في إحداها المعنى المتعين في الأخرى، كما هنا، فإن قراءة النصب نص في عموم خالقيته تعالى للأشياء، و قراءة الرفع إذا جعلت الجملة فيها صفة و اعتبر مفهومها نقضت ذلك، و لما لم يمكنه رد قاعدة أن الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف، و ما لا يعمل لا يفسر عاماً، و منعه ذلك من جهة الجملة صفة تنكبه و ادعى أن شيء عام أريد به خاص، و هو المخلوق، و ذلك في معنى كون الجملة صفة إلا أن الوصفية ليست باجرائها على شيء، بل لأنه لا يصلح كونه موضوعاً للمسألة، و محكوماً له بحكمها إلا بملاحظة تلك الصفة، فلا يتفاوت المعنى حينئذ في القراءتين، و لا على جعل الجملة في قراءة الرفع خبراً أو صفة، لثبوت الوصفية معنى، و يسقط الاستدلال بقراءة النصب، و مراده بهذا هدم هذه الدعامة التي استدلتها أهل السنة، و إزالة هذا الدليل من أيديهم، و لم يصرح بذلك، لنلا يستنكر كلامه، و ينفر منه الواقف عليه من أهل السنة، فظاهر أنه أراد المناقشة في التمثيل، و الكلام في المسألة من جهة ما يقتضيه عدم ثبوت المخلوقية لكل ممكن الذي يساعده عليه السني و لا ينكره فتعين على القادر على فوضه أن يفضحه، و يظهر السم الذي أخفاه في زخرف كلامه، و يوضحه إذا تمهد هذا فأقول في نقض ما أبرمه، و اطفاء ما أضرمه، لا نسلم أن الموضوع المخلوق، بل الموجود، و هو المأخوذ من التعبير بالشيء، إذ الأصح عدم شيئية المعدوم و الممكن المعدوم حينئذ خارج.

فإن قلت: تعين تخصيصه بالجائز، فيرجع لما قال من أن المراد بشيء المخلوق؟

قلت: العندان الوجود الجائز و المحمول المخلوقية لله تعالى، و هما متغايران، و إن اتحدا لما صدق، و لا يلزم من تعلق العلم بالشيء باعتبار صفة الوجود تعلقه به باعتبار صفة المخلوقية، فليس الموضوع حينئذ المخلوق، و لئن سلمناه فلا نسلم أنه المفهوم من جعل الجملة صفة حتى لا يتفاوت المعنى على الوصفية و الخبرية، بل الموضوع حينئذ مخلوق، و المحمول مخلوق لنا، و {بقدر} من تمته و جعل الجملة صفة يصير الموضوع مخلوق لنا، و {بقدر} عين الخبر، و بينهما ما بينهما، و الحاصل أن صحة الحمل إنما تتوقف على تخصيص الموضوع بالمخلوقية لا على التخصيص بها بقيد نسبتها له تعالى، لأن المقصود من التخصيص خروج الممكن المعدوم و هو خارج بها بدون القيد، و قيد نسبتها له تعالى

مستفاد من الخبر، و حينئذ فليس التخصيص بمطلق المخلوقية مساويا لجعل الجملة، فهو نظير قولك: كل محبوب أحبته بصدق، أي: كل ما يستحق أن يكون محبوبا أحبته أنا، و محبتي إياه بصدق، فالفائدة في إسناد محبته إليك، و بيان أنها حصلت لك و بصدق قيد في ذلك، و هذه النسبة غير ملاحظة في المحكوم عليه، و المعنى في الآية كل مخلوق في الواقع و نفس الأمر نحن خلقناه لا غير و خلقنا إياه بقدر، فتدبر، و لا تغتر. و هذه المسألة زائدة على الخلاصة.

و (ترك) مبتدأ، لأنه مضاف معنى أي: و الذي ترك نصبه، و (أجدى خلا) خبر، و انظر ما يتعلق بما نقل عن سيبويه من أنه لا يرى إيهام الوصفية مرجحا في حاشيتنا. و هذه الثالثة مزيدة على الخلاصة.

[جواز النصب و الرفع على السواء]

[٦٩٤] ﴿وَذَاتَ وَجْهَيْنِ إِنْ الْعَطْفُ تَلَا خَيْرٌ^(١) وَرَفَعَ فِي سِوَى هَذَا عَلَا ٥﴾

و أشار إلى القسم الثالث بقوله: (و ذات وجهين إن العطف تلا خير) أي: إن تلا المعطوف جملة ذات وجهين خيّر في نصب الاسم السابق و رفعه، و لا ترجح أحدهما على الآخر. و ذات الوجهين هي التي تكون اسمية الصدر فعلية العجز نحو: "زيد قام و عمرو أكرمه لأجله"^(٢) لحصول المشاكلة إن نصبت بالعطف على العجز، و إن رفعت بالعطف على الجملة بأسرها، و قدم معمول الشرط للضرورة.

و (العطف) بمعنى المعطوف، و قوله (خير) أي: فيه. و انظر ما يتعلق بعدم اشتراط اشتمال الثانية على ضمير الاسم السابق، و بمعارضة عدم الاحتياج للتقدير في الرفع لمساواته للنصب في حاشيتنا.

(١) (و ذات وجهين) مفعول (تلا) أي: إن تلا العاطف له ذات وجهين فأنت مخيّر بين الرفع و النصب من غير ترجيح، أو فهو مخير فيه ولك أن تجعله مبتدأ والمعنى: و ذات وجهين إن المعطوف عليه جاء عقبه. (ابن القرء داغي)
(٢) فيجوز في "عمرو" الرفع والنصب على السواء؛ وذلك لأن "زيد قام" جملة ذات وجهين، وهي جملة كبرى؛ لأنها تتضمن جملة صغرى هي: "قام" المبنية على المبتدأ؛ فإن نظر إلى صدرها فهي اسمية، فيرفع "عمر" ليعطف جملة اسمية على مثلها، وكلاهما لا محل له من الإعراب. وإن نظر إلى عجزها نصب؛ ليعطف جملة اسمية على مثلها، وكلاهما لا محل له من الإعراب. وإن نظر إلى عجزها نصب؛ ليعطف جملة فعلية على مثلها، ومحلها الرفع على الخبرية. (مصباح السالك)

[جواز النصب، والرفع والرفع أرجح]

و أشار للقسم الرابع بقوله: (و رفع في سوى هذا علا) أي: و رفع الاسم السابق في سوى ما مرّ رجح نحو: "زيدٌ ضربته" ^(١)، لعدم الاحتياج فيه للإضمار، و من هنا يؤخذ جواب المعارضة المتقدمة قريباً، فإن عدم الاحتياج للإضمار إنما يعتبر مرجحاً إذا لم يعارضه غيره و إلا فعدم الاحتياج ثابت في جميع مسائل الباب، و لذا خصص أرجحيته بسوى ما مضى، و أسقط قول الخلاصة «فما أبيح أفعّل» الخ نظراً إلى أنه تميم، و قد بينا فائدته في الحاشية نقلاً عن الشاطبي.

[بيان عامل النصب في الاسم المتقدم]

﴿٦٩٥﴾ وَ انْصَبْ بِفَعْلٍ وَاجِبِ الإِضْمَارِ مِنْ لَفْظٍ أَوْ مَعْنَى أَخَا الإِظْهَارِ ﴿٢﴾

﴿٦٩٦﴾ فِي مَا يَحْزِفُ أَوْ إِضَافَةٍ فُصِّلَ ذَا أَمْرٍ بِهِ وَ اضْرِبْ أَخَاهُ الْمُنتَقِلَ ^(٣) ﴿٢﴾

[و انصب بفعل واجب الإضمار] أي: النصب للاسم السابق بفعل واجب الحذف؛ لأن المفسر عوض عنه و قائم مقامه، فلا يجمع بينهما، و يرد عليه ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كُوكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، و نحو ﴿وَ إِنِّي فَإِذَا هُم بُونَ﴾ [البقرة: ٤٠]، فإن المذكور لا يصح جعله عوضاً مفسراً لأجل الفاء مع أن الحذف فيه ملتزم، و انظر ما يتعلق بالمسألتين في الحاشية. و قوله (بفعل) يريد أو وصف بقرينة ما مرّ له.

[من لفظ أو معنى أخا الإظهار ...] ^(٣): و يجب في المقدّر أن يكون من لفظ الملفوظ أي من مادته

(١) في هذا المثال يجوز رفع زيد على أنه مبتدأ، وما بعده خبر، ويجوز نصبه على أنه مفعول به لفعل محذوف، والراجع الرفع؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير، والنصب يحتاج إلى تقدير فعل محذوف، وما لا يحتاج أولى ممّا يحتاج. (شرح ألفية)

(٢) قوله (فيما بحرف) متعلق بالشق الأخير، أي المعنى المواخي للمظهر في ما... إه. قوله: (ذا أمر به ...) الخ نشر مرتب يقدر في الأول (جاء)، و في الثاني (أه). (ابن القره داغي)

(٣) هذا الفعل المحذوف على نوعين:

أ- أن يكون مشاركاً للمذكور في لفظه و معناه، وذلك إذا كان الفعل ناصباً للضمير نفسه (لفظاً ومحلاً) نحو: زيدا ضربته، والتقدير: ضربت زيدا ضربته.

ب- أن يكون مشاركاً له في معناه دون لفظه، وذلك إذا كان الفعل ناصباً للضمير محلاً، نحو: زيدا مررت به، والتقدير: جاوزت زيدا مررت به. (شرح ألفية)

فيما يمكن فيه ذلك نحو: زيدا أكرمته، و من معناه فيما يتعذر فيه ذلك، و ذلك إذا فصل المشغول من الشاغل بحرف جر نحو "ذا مررت به" أي حاذيت ذا، و انظر الاعتراض على تقديرهم جاوزت في الحاشية، أو بمضاف نحو "ذا ضربت أخاه"، و الصواب أن التقدير فيه من اللازم لا من المعنى أي: أهنت زيدا ضربت أخاه.

قوله (من لفظ أو معنى أخا الاظهار) على حد قولهم: "قطع الله يد ورجل من قالها". و قوله (فيما ...) الخ راجع للمعنى و الإضافة بمعنى المضاف، و الباء متعلقة بـ (فُصِّل) المبني للناصب، و (المنتقل) نائب فاعل (فصل)، و رابط الصلة مقدّر أي: فيه. و قوله (فيما) خبر محذوف أي: و ذلك، و به تعلم أن شروط حذف العائد المخفوض لم تتوفر. و (ذا امرر به) على تقدير الكاف و هو خبر لمحذوف فصل بتلك الجملة بين الفعل و نائبه اعتراضا، و هذا التفصيل في المقدّر زائد على الخلاصة.

[بيان حكم اتحاد جهة نصب الضمير و نصب الاسم المتقدم]

[٦٩٧] ﴿وَالنَّصْبُ لِلْسَّابِقِ وَالْمُضْمَرِ مِنْ وَاحِدَةٍ، فِي شَرْطِهِ خُلْفَ زَكْنٍ﴾ = علم بمعنى أنه اختلف هل يشترط في صحة الاشتغال أن تتحد جهة نصب الضمير أو ما أضيف له و الاسم السابق؟ فـ [فيه قولان]:

١- ذهب الفارسي و السهيلي و الشلوين في أحد قوليهِ إلى الاشتراط، و منعوا أن يقال: "زيداً قمْتُ إجلالاً له"، لأن جهة نصب الاسم السابق المفعولية به، و جهة نصب الضمير المفعولية له، و كذا زيدا جلست مجلسه؛ لأن المضاف للضمير ظرفٌ.

٢- و ذهب سيبويه و الأخفش و الشلوين في آخر قوليهِ إلى عدم الاشتراط، و هو الظاهر. قال سيبويه: "أعبد الله كنت مثله" أي: أشبهت عبد الله، فانتصب السابق مفعولا به و المتأخر خبرا لكان.

و هذه زيادة على الخلاصة.

[شروط الاشتغال (المشغول عنه)]

[٦٩٨] ﴿وَشَرْطُهُ أَنْ يَقْبَلَ الْإِضْمَارَ لَا حَالًا وَتَمْيِيزًا شَبِيهًا أَنْجَلَى﴾

أي: و شرط الاشتغال أي صحته أن يقبل الاسم السابق الإضمار ليكون ضميره شاغلا، فلا يكون الاشتغال في حال و لا تمييز، و لا مصدر مؤكد، و مجرور ما لا يجر المضر كحتى و الكاف. جزم بذلك أبوحيان في شرح التسهيل قال: بخلاف الظرف و المفعول له المجرور، و المفعول معه، فيجوز الاشتغال عنها، و أما المصدر فإن اتسع فيه جاز الاشتغال عنه نحو "الضرب الشديد ضربته زيدا"، و كذا المطلق؛ لأنه مفعول، كذا في الشرح.

قلت: و هو كلام محرر، و ذلك أن أصل جملة الاشتغال كما قالوا المبتدأ و الخبر، ثم دخل عليه حكم الاشتغال، فهو فرعه، و لذا يشترط في المنصوب على شريطة التفسير الاختصاص، ليصلح للابتدائية، فيعلم من هذه القاعدة أن المشغول عنه لا يكون مفعولا معه و لا مفعولا له و لا مجرورا بحرف أصلي، و كذا غيره من المجرورات؛ لأن شيئا من ذلك لا يصلح للابتدائية.

قال ابن هشام: و ينبغي عندي أن لا يقدم على تجويز الاشتغال في غير المفعول به من المنصوبات، و أبعدا عن الصواب و النيل سرت لاقتضائه البداءة بالواو، و هي كواو العطف، و إن حذفها ذهب المفعول معه. اهـ.

و لم يظهر لي في إعراب قوله (حالا) إلا أن يكون خبرا ليكون محذوفا هو منفي لا، و الله أعلم. و هذه زيادة على الخلاصة أيضا.

﴿ خَاتِمَةٌ ﴾

ذكر فيها الاشتغال في المرفوع وأقسامه الذي أغفله في الخلاصة مع شدة الحاجة إليه؛ لأنه مطروق أي: في الكلام كثيرا.

[الاشتغال في المرفوع]

[٦٩٩] ﴿ فِي الرَّفْعِ الْإِشْتِغَالُ يَجْرِي أَبَدًا كَالنَّصْبِ إِمَّا فَاعِلًا أَوْ مُبْتَدَأًا ^(١) ﴾

(في الرفع) - أي: المرفوع - متعلق بـ (يجري) الواقع خبراً لـ (الاشتغال)، و (كالنصب) بتقدير جريانا كجريانه في المنصوب، و (أبدًا) راجع لهذا التشبيه تأكيد له معنى أي: لا يفارق المرفوع المنصوب في صورة ما، و (فاعلاً أو مبتدأ) حالان من الرفع بمعنى المرفوع دفع به ما يقال: كيف تتعدّد الأوجه في المرفوع وتجري فيه الأقسام مع أنه ليس له إلا إعراب واحد؟ ^(٢).

واعلم أن في تصوّر الاشتغال في المرفوع اشكالاً، وهو أن العامل في الرفع لو فرغ من العمل في الضمير و سلط على الاسم السابق لم يرفعه مع أنهم ذكروا في ضابط الاشتغال أن يكون العامل بحيث لو فرغ من العمل في الضمير لعمل في الاسم السابق؟

و أجاب عنه الرضي رحمه الله: بأن الأصل في المفسر أن يصلح للعمل في المتقدم، فإن لم يصلح و كان له محمل غير التفسير حمل عليه، و إلا اضطر إلى جعله مفسراً مع امتناع كونه عاملاً، ففي نحو: زيد هل ضربته، للفعل محمل [آخر] غير التفسير و هو كونه خبر المبتدأ فحملناه عليه، لما لم يصلح للعمل في زيد، و نحو: ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] ليس للفعل فيه محمل آخر، إذ لو جعل امرءاً مبتدأ لزم دخول أدوات الشرط على الاسم، فاضطر بجعله مفسراً. انتهى.

(١) كما يجري الاشتغال بين النصب و الرفع للاسم السابق على ما مَرَّ يجري الاشتغال في الرفع بين الرفع على الفاعلية للفعل محذوف مفسر و الرفع الابتداء. (المواهب الحميدة)

- هذا ما اختاره الناظم تبعاً لأبي حيان، وقد نقل عبد القادر المكي في شرح التسهيل عن محب الدين أن التحقيق عدم دخول المرفوع في هذا الباب لعدم صدق حده عليه. (المنح الحميدة)

(٢) في النسخة «ليس له الاعراب واحد».

قلت: هذا إقرار بلزوم الإشكال، و تسليم لانحزام القيد، فلا يصح حينئذ أخذه في الحد لما يفضي إليه من فساد العكس. و الذي ظهر لي في التخلص منه اني لم أجد الفعل مانعاً من رفع ما قبله لا ذاتاً و لا عرضاً، فإنه متصرف لم يحل بينه و بين مطلوبه ما يمنعه من الوصول إليه، و الذي يوضح لك الأمر أن امتناع تقدم الفاعل على فعله ليس لأن فعله لا يصلح للعمل في المتقدم بل لئلا تلتبس الجملة الفعلية بالاسمية، فأقول في الآية و شبهها لو فرغ العامل من الضمير و سلط على الاسم المتقدم لرفعه أي أنه قابل لذلك لا مانع له منه، لكن المعمول لخصوص كونه فاعلاً لم يقبل ذلك فالمنع منه نشأ لا من الفعل عكس "ما زيدا أحسن"، فإن المفعول من حيث هو يقبل أن يعمل فيه المتأخر لكن امتنع ذلك هنا؛ لأن الفعل جامدٌ، فالمنع منه نشأ لا من المعمول، فامعن النظر.

[أقسام المرفوع المشتغل فيه]

- [٧٠٠] ﴿فَالْإِبْتِدَاءُ اخْتِمَهُ فِي زَيْدٍ غَدًا وَ اخْتَرْ خَرَجْتُ فَإِذَا ذَا قَدْ بَدَا﴾
 [٧٠١] ﴿وَ الْفَاعِلُ اخْتِمَهُ يَانَ زَيْدٌ قَرَأَ وَ اخْتَرْ بَنَحُو: أُمَحَمَّدٌ سَرَى﴾
 [٧٠٢] ﴿وَ اسْتَوِيَا فِي نَحْوٍ: زَيْدٌ قَعَدَا وَ عَامِرٌ مَرَّ، وَ قِسْ ذَا أَبَدَا^(١)﴾

ذكر في المرفوع خمسة أقسام:

[فالابتداء اختمه في زيد غدا] أولها: ما تتعين ابتدائية، و ذلك نحو: "زيد غدا"^(٢)؛ لعدم تقدم ما يقتضي الفعل لزوماً أو اختياراً، قوله (في زيد غدا) أي: في نحو قولك.

[و اختر خرجت فإذا ذا قد بدا] و ثانيها: ما ترجح فيه الابتدائية على الفاعلية، و ذلك إذا وقع المرفوع بعد إذا الفجائية، و بعده فعل مقترن بـ (قد) نحو: "خرجت فإذا ذا قد بدا"، لأن الأخفش حكى

(١) و قس ذا المذكور من الأمثلة، كون الاشتغال في الرفع أبداً كما تقيس في النصب. (المنح الحميدة)

(٢) و أما واجب الرفع على الابتداء لعدم ما يطلب الفعل وجوباً أو استحساناً فليس من أقسام الباب بناءً على أن ضابطه جواز أعمال الفعل فيه، و إن عده المصنف منها و صدر الأقسام به هذا. (المواهب الحميدة)

عن العرب إيلاء (إذا) هذه الفعل المقترن بقـد. قيل و هو الصحيح. قوله (و اختر) أي الابتداء في نحو قولك ^(١).

[و الفاعل احتمه يان زيد قرا] و ثالثها: ما تتعين فاعليته، و ذلك إذا وقع الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل نحو: "إن زيداً قرأ فأكرمه"، و وجوب الفاعلية هنا إضافي أي بالنسبة للرفع على الابتدائية، و إلا فيجوز النصب؛ لأن أدوات الشرط إنما تقتضي الفعل لا خصوص الفعل.

[و اختر بنحو أمحمد سرى] و رابعها: ما ترجح فيه الفاعلية على الابتدائية، و ذلك إذا وقع الاسم السابق بعد ما يغلب دخوله على الفعل كهمزة الاستفهام نحو: "أمحمد سرى".

[و استويا في نحو زيد قعدا و عامر مر] و خامسها: ما يستوي فيه الوجهان ^(٢)، و ذلك إذا وقع الاسم السابق بعد عاطف مسبوق بجملة ذات وجهين نحو: "زيد قعد و عامر مر"، فإذا رفعت (عامر) على الابتدائية كنت قد عطفت اسمية على اسمية، و إذا رفعت على الفاعلية كنت قد عطفت فعلية على فعلية، فالمطابقة حاصلة بكل اعتبار فاستويا.

قوله (و قس ذا) أي: ما ذكر من الأقسام السابقة.



(١) في النسخة «اختر أي: النصب» و الصحيح ما أثبتناه.

(٢) الابتدائية و الفاعلية.

الكتاب الخامس

في التوابع و عوارض التركيب

* النعت

* عطف البيان

* التأكيد

* البدل

* حروف العطف

* مسألة

وهذا مثال اب انما يريد ان يقول له اني في الخفايا ميلعي له ربع مستط كذا...

ينبغي ان لا يستعمل الناصب ان يعجب له ان يلبس له في البيت... *** خاتمة** ...

... في كل بيت... هذا... "دلمسنا" نأ راقمنا نجو... مثالسما نجو... ربا... من

... ..

❏ ❧ اَلْكِتَابُ الْخَامِسُ فِي التَّوَابِعِ ❧

[٧٠٣] ❧ يَتَّبِعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأَوَّلَ نَعْتُ بَيَانٍ ثُمَّ تَوْكِيدٌ بَدَلٌ ^(١) ❧

[٧٠٤] ❧ وَنَسَقٍ وَعِنْدَ الْإِجْتِمَاعِ كَذَا تُرْتَّبُ عَلَى نِزَاعٍ ❧

يقول: إن الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب خمسة، وهي ما ذكره.

و لا فرق في الإعراب بين الحاصل و المتجدد، و إلا فالخبر يتبع المبتدأ في إعرابه الحاصل.

و لا فرق أيضا بين أن يكون الإعراب لفظيا فيهما، أو تقديرياً، أو محلياً كذلك، أو مختلفاً، فالصور تسعة، و هذا مع وجود الإعراب في المتبوع و إلا فلا تبعية فيه نحو "قام قام"، و "إن و إن" في التوكيد اللفظي.

و مفهوم قوله (الأسماء) مفهوم لقب غير معتبر، فلا ينافي أن المتبوع يكون فعلاً و حرفاً و جملة.

كما يأتي في التوكيد و البدل و العطف إن شاء الله تعالى.

و نَبّه بقوله (الأول) على أن التابع لا يتقدم على المتبوع، و ما جاء من ذلك فضرورة، و هذا رأي

الجمهور. و (أول) بالتخفيف جمع أولى، ككبرى و كبر، نَعْتُ به (الأسماء)؛ لأن المراد بها مطلق

الكلمات لا خصوص ما يعطيه اللفظ بقرينة ما يأتي في أبواب التوابع.

و قد سألتني عن عبارة الخلاصة ^(٢) و هي التي أتى بها الماتن هنا بعض أصحابنا المعتنين، و راجعني

فلم يلح لي وجه المسألة، و وجه السؤال أن "الأسماء" جمع اسم، و هو مذكر فلا يجري عليه مفرد

النعت المؤنث، و لم يجيء فعل جمعا لوصف المذكر، و لا يصح أن يكون (أول) فعل بالتشديد؛ لأنه

إنما لفاعل و فاعلة، و نظير هذا ما قيل في قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجْنَا مُتَشَابِهَاتٍ﴾ [آل عمران: ٧] كيف ساغ

(١) أي أن هذه الأربعة تتبع في إعرابها الأسماء الأول التي سبقتها وتقدمت عليها، وهي الأسماء المتبوعة. (ضياء

السالك) + (يَتَّبِعُ) هذا فعل مضارع، (فِي الْإِعْرَابِ) جار ومجرور متعلق به، (الْأَسْمَاءُ) مفعول به، (الْأَوَّلُ) نعت

له، (نَعْتُ) فاعل يَتَّبِعُ، يَتَّبِعُ نَعْتُ. (شرح ألفية للحازمي)

(٢) قال ابن مالك في الخلاصة: يَتَّبِعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأَوَّلَ ... نعت و توكيد و عطف و بدل

مع أنه يقال: أخرى متشابهة، لأن التشابه تفاعل، وهذا مبني على قاعدة وهي: أن الجمع مسبوق بأصله و هو الافراد، و الصفات موزعة على الموصوفات في التقدير، و قد لاح لي الآن في توجيه المسألة ما سبق.

و أيضا فقد ذكر ابن الحاجب في أمالي القرآن: إن صفة جمع مذكر ما لا يعقل تجوز فيها ثلاثة أوجه: الجمع المكسر المذكر، و الجمع المكسر المؤنث، و الافراد مع التأنيث؛ لأن الموصوف لك أن تعامله معاملة جمع مؤنث، و معاملة الجماعة، فنقول: هذه الكتب الأفاضل، و الفضل، أو الفضلى، فالأول اعتبار بلفظه في التذكير، و الثاني إجراء له مجرى جمع المؤنث، لكونه لا يعقل، و الثالث إجراء له مجرى الجماعة، و لذلك جاء {آخر} نعتا لـ {أيام} في قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، و لولا ذلك لم يستقم، و لذلك لو قلت: جاءني رجال أخر لم يجز حتى تقول: أواخر، و آخرون؛ لأنه ممن يعقل، و هذا جارٍ في الصفات و الاخبار و الأحوال. انتهى.

و في "إعراب أبي البقاء" في قوله تعالى: ﴿أَمْوَالُكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً﴾ [النساء: ٥] الجمهور على أفراد "التي" لأن الواحد من الأموال مذكر، فلو قيل: اللواتي كان جمعا مع أن الأموال جمع، و الصفة إذا جمعت من أجل الموصوف كان واحدها كواحد الموصوف في التذكير و التأنيث، و قرئ شاذاً "اللواتي"^(١) باعتبار لفظ "الأموال" إهـ. و قد علمت من كلام ابن الحاجب أنه لا حاجة إلى هذا، و أنه يصح اللواتي كأخر في {مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ} معاملة للموصوف معاملة جمع المؤنث، فهذه مستثناة من وجوب مطابقة النعت للمنعوت في التذكير و التأنيث و الجمع و الأفراد، و كذا يقال في الخبر و الحال و تفسر القاعدة و هي قولهم مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد، فإنها تقتضي ذلك معنى أو معنى و صناعة في غير ما استثنى، و أما متشابهات فيعتبر مفردة مقيدا بمعية الغير اي متشابهة مع أخرى كما يقال في المتبايعين و المتقاربين -و الله تعالى اعلم-.

و عدل عن ترتيب الخلاصة إلى ما ذكر لقوله: (و عند الاجتماع كذا ترتب على نزاع) أي: إذا اجتمعت التوابع قدم النعت؛ لأنه كجزء المتبوع مع شدة الحاجة إليه؛ لايضاح المنعوت و تخصيصه، بخلاف البدل و النسق، و بخلاف التوكيد، فإن الحاجة إليه ليست كالحاجة إلى النعت. ثم بعده البيان؛

(١) في النسخة «شاذ اللواتي».

لأنه شبيه به، و جار مجراه. ثم التوكيد: لاتصاله بالمتبوع، و اتحاده معه في العامل. ثم البدل: لأنه بلا واسطة. ثم النسق^(١). و قيل غير هذا.

قال في الشرح: و قد قدم [قوم] التأكيد على النعت، و إليه أشرت بقولي (على نزاع)^(٢) و عندي أنه ينبغي تقديم عطف البيان؛ لأنه أشد في التبيين من النعت إذ لا يكون لغيره. إهد.

قلت: الاشتراك و إن لم يكن ثابتا له في الوضع إذا قلنا باختصاصه بالمعارف فهو عارض و لذلك يجمع بين الاسمين، و لذا قالوا لا يلزم أن يكون الثاني فيه أوضح من الأول.

العامل في التوابع

[٧٠٥] و عاملُ المَتَّبُوعِ فِيهَا يَعْمَلُ وَ الْحَرْفُ ذُو وَاسِطَةٍ وَ الْبَدَلُ^(٣)

[٧٠٦] مُقَدَّرٌ فِيهِ بِلَفْظِ الْأَوَّلِ لَا تَبَعِيَّةٌ عَلَى الْقَوْلِ الْجَلِيِّ

اختلف في عامل التوابع على تفصيل [الآتي]:

أما الصفة و البيان و التوكيد فـ [اختلف فيه]:

١- قال سيبويه: العامل فيها عامل المتبوع^(٤)، و يبينه أنه في قصد المتكلم منسوب إلى المتبوع

مع تابعه حتى إن التابع و المتبوع معاً كمفرد منسوب إليه فينسب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقاً للفظ بالمعنى .

(١) فيقال: جاء أخوك الكريم محمد نفسه رجل صالح و رجل آخر. (المطالع السعيدة)

(٢) في النسخة التي بين يدينا «بلا نزاع» و في شرح الناظم «على نزاع». قال ابن القره داغي قول الناظم (على نزاع): في بعض النسخ (بلا نزاع) أي: ممن يعتد به، فلا يتجه أن قوما قدم التأكيد على النعت فكيف يكون هذا الترتيب بلا نزاع. و في بعض النسخ (على نزاع) و هو أولى. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (ذو واسطة) أي: الحرف صاحب وساطة و ليس عاملا، كما توهمه البعض، فعلى هذا (ذو) بمعنى صاحب و (الواسطة) مصدر كالعاقبة. و في بعض النسخ (و العطف ذو...) الخ و هي غير محتاجة إلى التكلف. (ابن القره داغي)

(٤) هذا معنى قوله (و عامل المتبوع فيها يعمل). قال في الشرح: العامل في الثلاثة الأول عامل المتبوع.

٢- و قال الأخفش: العامل فيها معنوي، و هو كونها تابعة^(١)، كما في الابتداء بالنسبة إلى المبتدأ. و ردّ بأن العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة إلى اللفظي كالشاذ النادر، فلا يحمل عليه المتنازع فيه^(٢).

٣- و قال جماعة: عاملها نظير عامل المتبوع لا نفسه. و ردّ بأنه خلاف الأصل، إذ لا يصار إلى الأمر الخفي إلا عند تعذر الظاهر الجلي.
و أما النسق ف[اختلف فيه]:

١- الصحيح أن عامله عامل الأول بواسطة الحرف و هو قول سيبويه.

٢- و قال الفارسي و ابن جني: مقدّر بعد العاطف.

٣- و قيل: الحرف بالنيابة، و هو بعيد؛ لعدم لزومه أحد القبيلين^(٣).

و أما البدل [فاختلف فيه]:

١- فالأخفش، و الرماني، و الفارسي، و أكثر المتأخرين، على أن العامل فيه مقدّر للقياس^(٤)؛

لكونه مستقلا، و مقصودا بالذكر، و لذا لم تشترط مطابقتها للمبدل منه تعريفا و تكيرا، و

السماع في نحو ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ﴾ [الزخرف: ٣٣] و أجيب عن

القياس بأن استقلاله و قصده يؤذنان بأن العامل هو الأول؛ لأن المتبوع كالساقط، فكان

العامل لم يعمل فيه بل في الثاني، و عن السماع بأن الجار و المجرور بدل من الجار و

المجرور و العامل عامل الأول.

(١) ثم اختلف: فقليل المراد التبعية من حيث المعنى أي اتحاد معنى الكلام اتفق الإغراب أو اختلف. و قيل المراد الاتحاد من حيث الإغراب و لو اختلفت جهته. و قيل اتحاد الإغراب بشرط اتحادها أي جهته بأن تكون العوامل من جنس واحد و لا تكون مختلفة. (همع الهوامع)

(٢) أشار إلى هذا الرد بقوله: (لا تبعية على القول الجلي).

(٣) أشار إلى ردّ هذا القول بقوله (و الحرف ذواسطة). فالعامل في التوابع سوى البدل عامل متبوعها.

(٤) هذا معنى قوله (و البدل مقدّر فيه بلفظ الأول). قال ابن القره داغي: قوله (و البدل) معطوف على

(المتبوع) أي: عامل البدل مقدّر فيه بلفظ الأول فيكون جملة ثانية لا من الأول للظهور في بعض المواضع. إهـ

فإن قيل: لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور الأول لم يسم هذا بدل اشتغال؛ لأن الجار و
المجرور ليس بمشتمل على الجار و المجرور بل البيت مشتمل على الكافي.
قلنا: لما لم تحصل من اللام فائدة إلا التوكيد جاز لهم أن ينزلوه منزلة غير المذكور و يسموه بدل
الاشتغال نظراً إلى المجرور، قاله الرضي رحمه الله ، و أحسن منه أن المشتمل هو العامل فلا يلزم ما
ذكر.

٢- و ذهب سيبويه، و المبرد، و السيرافي، و الزمخشري، و ابن الحاجب، إلى أن العامل فيه
عامل المبدل منه، إذ الأول في حكم الطرح فكان العامل باشر الثاني.

فضمير (فيها) لما عدا البدل بقرينة قوله (و البدل مقدّر...) الخ و قد علمت ضعف ما مر عليه في
البدل. و (ذو واسطة) بمعنى ذو توسط.

و هذه المسألة و التي قبلها مزيدتان على الخلاصة.

* * *

﴿ النِّعْتُ ﴾

[تعريف النعت وأقسامه]

[٧٠٧] ﴿ النُّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا نَعَتْ إِمَّا لَهُ أَوْ سَبَبِيهِ ثَبَتٌ ^(١) ﴾

(تابع) جنس، و (متّم ما نعت) -أي: منعوته- مُخرج للنسق لمغايرته متبوعه، و للبدل، لأنه هو المقصود لا أنه تَمِيمٌ للمقصود.

و (له) متعلّق بـ (ثبت)، (أو سببيه) عطف على الضمير و هو لـ (ما نعت)، و كذا المضاف إليه سببي. و (ثبت) نعت بعد نعت أي: ثبت معناه إما لنفس المتبوع نحو: "جاءني زيدٌ الفاضل"، أو لسببي المتبوع نحو: "جاءني زيدٌ الفاضل أبوه"،

تحرز بهذا من البيان، فإن ثاني الاسمين فيه عين الأول، و من التوكيد، فإن نفس الشيء و عينه هو هو، و كذا كل و نحوها، فإنها عبارة عن نفس المتبوع، و كذا تكرير اللفظ هذا المقصود منها بالذات ليتم التعريف، و أفادت مع ذلك بالعرض انقسام النعت إلى [قسمين]:

أ- حقيقي و هو: المنسوب إلى ضمير الموصوف المستتر حقيقة نحو: "جاءني زيدٌ الفاضل" ^(٢)، أو مجازاً نحو: "جاءني زيدٌ الحسن الوجه" بالإضافة.

ب- و سببي و هو: ما ينسب إلى اسم ظاهر مضاف لضمير الموصوف نحو: "جاءني زيد الفاضل أبوه" ^(٣)، أو ضميره المنفصل نحو: "جاءني غلام امرأة ضارته"، هي برفع ضاربة. سُمّي سببياً لأن معناه ثابتٌ لما له علاقة و ارتباط به و من سببه.

و لا نفسر التتميم بما قالوا من توضيح المعرفة أي رفع الاشتراك العارض لها و تخصيص النكرة أي: تقليل الاشتراك الأصلي فيها حتى يرد النعت المادح و الذام و المؤكد و نحوها، بل بالدلالة على معنى يحتاج إليه المتبوع في المقام الذي استعمل فيه فيدخل الجميع.

(١) النُّعْتُ، هو: التَّابِعُ الْمُكْمَلُ مُتَّبِعُهُ بَيَانُ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ، أَوْ مِنْ صِفَاتٍ مَا تَعَلَّقَ بِهِ . (شرح الفية)

(٢) وهذا يُسمى: النُّعْتُ الحَقِيقِي لِأَنَّهُ دَلَّ عَلَى صِفَةٍ فِي الْمَنْعُوتِ نَفْسِهِ . (شرح ألفية)

(٣) الفضل هنا صفة الأب و كون الرجل فاضل الأب صفة الرجل. (المواهب الحميدة) . + وهذا يُسمى: النعت السَّبَبِي؛ لِأَنَّهُ يَبَيِّنُ صِفَةً فِي اسْمٍ ظَاهِرٍ بَعْدَهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَنْعُوتِ . (شرح ألفية)

و ما أورد عليه من أن النعت قد يفيد خلاف ما يقتضي المقام كقول القَبَعَتْرَى: (مِثْلُ الأَمِيرِ يَحْمِلُ عَلَى الأَدْهَمِ وَ الأَشْهَبِ) ليس بشيء؛ لأن المقام هو الحال و الفرق بينهما إنما هو بالاعتبار و صور إخراج الكلام على خلاف مقتضي ظاهر الحال هو فيها على مقتضي الحال و المقام، فإن مقتضي ظاهر الحال و المقام أخص من مقتضاهما، و لا يلزم من ارتفاع الأخص ارتفاع الأعم، كما بين ذلك التفتازاني رحمه الله، و نحن لم نقل في التفسير يحتاج إليه المتبوع في ظاهر المقام، و ما قيل من أن اعتبار مقتضي المقام بعيد من اعتبار النحاة، جوابه أن البعيد من اعتبارهم تفصيل ذلك؛ لأنه ليس من وظيفتهم لا اعتبار المفهوم الاجمالي لمقتضي المقام فإنه لشهرته كالبيهي.

احكم مطابقة النعت للمنعوت في التعريف، و التنكير

[٧٠٨] ﴿وَأَفَقَهُ تَنْكُرًا تَعْرِفًا^(١) وَ شَرْطُهُ أَلَا يَكُونَ أَعْرِفًا﴾

(وافقته تنكراً تعرفاً): فاعل (وافق) ضمير النعت، و المفعول للمنعوت، و نصب (تنكراً تعرفاً) على نزع الخافض، و إنما وجب توافقهما فيهما لأن المعرفة ما وضع لمعين من حيث هو معين، و النكرة ما وضع لمعين لا من حيث تعينه كما سبق، و مصدوق المنعوت و النعت واحد، فالدلالة عليهما بالمعرفة و النكرة تقتضي قصد تعيينه و عدم قصده، و هما متدافعان.

و المراد بالتنكير ما يشمل الحقيقي و الحكمي لتدخل الجمل.

و يستثنى من هذه القاعدة نحو: "يا حليم لا يعجل"^(٢) على رأي ابن مالك من أن الجملة صفة، هكذا قيل، و فيه أن يقال: كيف يستثنى مما فيه التدافع فالصواب أن ابن مالك ينزل المعرفة هنا لطروها منزلة العدم، و هذا معنى قولهم في ذلك يغتفر في المعرفة الطارية ما لا يغتفر في الأصلية، و لا حاجة لشيء

(١) فتقول: مررت بقوم كرام، ورأيت زيدا الكريم، وهذا رجل كريم، وجاءني محمد الفاضل أبوه، ورأيت رجلاً فاضلاً أبوه. فالنعت بنوعيه الحقيقي، والسببي لا بد من مطابقته لمنعوته في التعريف، والتنكير، والإعراب، فلا تُنَعَّثُ النكرة بالمعرفة؛ فلا تقول: مررت برجلٍ الكريم، ولا تُنَعَّثُ المعرفة بالنكرة؛ فلا تقول: مررت بزيدٍ كريم. وهذا مذهب الجمهور. (شرح ألفية)

(٢) في الكتب النحوية "يا حليماً لا يعجل".

من هذا على رأي ابن هشام، فإنه يجعل الجملة حالا على أنَّ الصواب أنَّ التركيب من أصله لا يقال ولا يتكلم به، وانظر وجهه في شرحنا لنصيحة سيدي الشيخ زروق رضي الله عنه.

(و شرطه ألا يكون أعرفا): الجمهور على أنَّ النَّعت إنما يكون مساويا للمنعوت أو دونه، وأنه لا يجوز أن يكون فائقا له في التعريف لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أخص، فإن اكتفى المخاطب به فذاك، وإلا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة. فإن وجدت الأخص على هذا المذهب تابعا لغير الأخص فهو بدل^(١).

و ذهب جماعة إلى عدم هذا الاشتراط و قد علمت أنه إنما يتأتى في المعارف. قال الرضي: و ليس مرادهم بقوله: يشترط في الموصوف أن يكون أخص أو مساويا أنه يكون أقل أفرادا من التوابع أو مساويا له فيها، لأن ذلك لا يطرد بدليل "جاءني الرجل العاقل" و "رأيت شيئا أبيض" و إنما المراد أنَّ الموصوف لا يكون أعرف. انتهى.

فقول الدماميني: فأما كون النَّعت أخص من المنعوت إذا كانا نكرتين فجائز بالاتفاق خروج عن موضوع المسألة، و موهم لإرادة غير المراد، و بهذا تعلم حسن تعبير الماتن رحمه الله تعالى بأعرف، و قد مرَّ لك ترتيب المعارف في رتبتهاف فرع عليها صور الباب. و هذه زيادة على الخلاصة.

[حكم مطابقة النعت للمنعوت في الإفراد والتذكير وغيرهما]

﴿ ٧٠٩ ﴾ وَهُوَ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ فَرْعَيْهِمَا كَالْفِعْلِ

(و هو) -أي: النعت مطلقا حقيقيا كان أو سببيا- أي: و حكمه في مطابقتها لموصوفه في الإفراد و فرعيه التثنية و الجمع، و التذكير و فرعه التأنيث كحكم الفعل أي: إذا أردت معرفة حكمه في ذلك جيء في مكانه بالفعل، و انظر ما يستحقه ذلك الفعل بمقتضى القواعد المتقدمة:

فتقول في الحقيقي: "جاءني زيد العالم"، لأنك لو أتيت بالفعل في مكانه وجدته يستحق التجرد من العلامات، و "الرجلان العالمان"، لأنك لو أتيت هنا بالفعل وجدته يستحق الاقتران بضمير الاثنين، و قس.

(١) في النسخة: «يدل».

و تقول في السببي: "جاءني هند الفاضل أبواها"، لأنك تقول: فَضَّلَ أبواها، و [تقول]: "الزيدان العاقلة أمهما"، لأنك تقول "عَقَلْتُ أمهما، و قس.

فظهر من هذا أن القسمين يشتركان في وجوب المطابقة في الإعراب و التعريف و التنكير، و ينفرد الحقيقي بوجوب المطابقة في الإفراد و فرعيه و التذكير و فرعه.

فالحقيقي اذن لابد أن يوافق في أربعة من عشرة فصوره ست و ثلاثون قامت من ضرب أوجه الإعراب الثلاثة في حالتي التعريف و التنكير و ضرب الخارج من هذا في الإفراد و فرعيه و الخارج من هذا في التذكير و التأنيث فاشتت عشرة صورة مع الرفع أربعة مع الإفراد و هي: جاء زيد العاقل، و هند العاقلة، و رجل عاقل، و امرأة عاقلة، و مثلها مع التثنية، و مثلها مع الجمع، و اشتت عشرة مع النصب كذلك، و اشتت عشرة مع النقص كذلك.

و السببي تارة يوافق في أربعة من عشرة كالحقيقي فصوره كصوره، و تارة في ثلاثة من ثمانية واحد من أوجه الإعراب، و واحد من التعريف و التنكير، و واحد من الإفراد و فرعيه، فصوره ثماني عشرة صورة حصلت من ضرب أوجه الإعراب في التعريف و التنكير، و الخارج في الإفراد و فرعيه و تارة في ثلاثة من سبعة واحد من أوجه الإعراب، و واحد من التعريف و التنكير و واحد من التذكير و فرعه فصوره اشتت عشرة صورة حصلت من ضرب أوجه الإعراب في التعريف و التنكير و الخارج في التذكير و التأنيث و تارة في اثنين من خمسة واحد من أوجه الإعراب و واحد من التعريف و التنكير فصوره ستة فجملة الصور مائة و ثمانية تضرب فيها أوجه الموافقة في الإعراب التسعة المارة، فالحاصل ثلاث مائة، و اثنين و سبعين صورة.

و مثال كون إعرابهما محليا في التثنية نحو: جاءني اللذان فعلا كذا.

و مثال التقدير فيهما: جاءني الزيدان الفاضلان على لغة من يلتزم الألف.

و مثاله في الجمع: جاءني بني المكرمي، أصله: بنوه المكرموي.

و قد سبق استثناء نعت مذكر غير العاقل من هذه القاعدة، و يستثنى أيضا أفعال من، و قد سبق في اسم التفضيل، و ما يستوي فيه المذكر و المؤنث كجريح، و أما نحو ﴿مِنْ نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾ [الانسان: ٢] فالجمع باعتبار الاجراء، و التشبيه بالفعل إنما هو في التعت المفرد لا الجملة نحو: جاءني رجلان أبوهما فاضل.

[النعت بالمفرد وشروطه]

﴿٧٠٩﴾ وَ النَّعْتِ زَاوَا ﴿٧٠٩﴾

﴿٧١٠﴾ مُشْتَقًّا أَوْ شَبِيهَهُ كَذِي وَ ذَا وَ نَسَبٍ وَ كُلُّ أَيْ ذُو اللَّذَا ﴿٧١٠﴾

النعت: إما جملة و ستأتي. وإما مفرد و هو: إما مشتق، أو شبهه. و المراد بالمشتق هنا ما تضمن معنى الفعل و حروفه الأصلية لفاعل كاسم الفاعل، و اسم المفعول، و أمثلة المبالغة، و الصفة المشبهة، و اسم التفضيل المصوغ من فعل المفعول، و إن كان المشتق في الأصل أعم من هذا، لأنه ما أخذ من لفظ المصدر إلا على معنى منسوب إلى المصدر، و القرينة على هذا التخصيص قوله في التعريف: (إما له أو سببيه) فإن الذي يدل على معنى في المنعوت أو سببيه ما ذكر، و حينئذ فلا ترد عليه أسماء الآلة و الزمان و المكان، فإنها لا ينعت بها، و قرينة التمثيل في الخلاصة أظهر من هذا.

و المراد بشبه المشتق: الجاري مجراه، و هو ضربان: ١- ما جرى مجراه أبداً كـ: "ذي" بمعنى صاحب و فروعه، و "أولى"، و "أولات"، و أسماء النسب المقصود نحو: "دمشقي" احترازاً من نحو قُمري مما تُؤسِّي فيه النسب. ٢- و ما جرى مجراه في حالٍ دون حال و هو ضربان:

١- مطرد كـ:

أ- أسماء الإشارة غير المكانية نحو: "مررت بزيد هذا"، بخلاف نحو "هنا" فلا ينعت به.

ب- و ذي الطائفة و فروعها^(١).

ت- و كذا الموصولات المبدوءة بهمزة وصل، بخلاف من و ما.

ث- و "أي" مضافة إلى نكرة تماثل المنعوت لفظاً و معنى أو معنى فقط نحو: "مررت برجل أي رجل" و "برجل أي إنسان"، لأنها دالة على الكمال.

ج- و كذا "كل" و "جد" و "حق" مضافات لاسم جنس مكمل معناه للمنعوت نحو: "أنت الرجل كل الرجل" و "جد الرجل" و "حق الرجل"، و نحو: "أنت رجل كل رجل" و نحوه، و معنى كل الرجل: أنه اجتمع فيه من خصال الخير ما تفرق في غيره، و معنى "جد الرجل": أن ما سواه هزل، و حق: أن ما سواه باطل، و هما من باب جرد قطيفة^(٢).

٢- و غير المطرد الوصف بالمصدر. و إليه أشار بقوله: (و نعتوا بمصدر فذكروا و وحدوا).

(١) نحو: مررت بزيد ذو قام أي: القائم. (شرح ألفية)

(٢) يعني من باب ما ظاهره إضافة الصفة إلى الموصوف. (تحقيق على شرح الرضي)

[وقوع النعت مصدرا وشروطه]

﴿٧١١﴾ وَنَعَّثُوا بِمَصْدَرٍ فَذَكَّرُوا وَوَحَّدُوا^(١)..... ﴿٧١٢﴾

أشار بنسبته للعرب و لم يكله للمخاطب إلى أنه لا يقاس خلافا لابن درستويه.

و التزموا في المصدر المنعوت به التذكير و الأفراد و إن كان المنعوت به غير ذلك، لأن لهم في النعت طريقين:

إحدهما: قصد المبالغة بجعل الذات نفس المعنى، و لا وجه مع ذلك للتثنية و الجمع و التأنيث، و لا يقدر حينئذ مضاف.

و الثانية: أن لا تقصد فيقدر المضاف مطابقا للمنعوت و يكون هو النعت في الحقيقة فتقول: "جاء رجلان عدل" أي: ذوا عدل، و فس، هذا رأي البصريين.

و أما الكوفيون المصدر ما أول بالمشتق، و أما الوصف بأسماء العدد فمقيس كما قال الرضي رحمه الله خلافا لما في التسهيل نحو: "عندي رجال ثلاثة" أي: معدودة بهذه العدة.

و اعلم أن جمهور النحاة على أن الاشتقاق شرط في الوصف فلذلك استضعف سيبويه نحو "مررت برجل أسد" وصفا، و لم يستضعف "بزيد أسدا" حالا، فكأنه يشترط الاشتقاق في الوصف لا في الحال. قال الرضي: و في الفرق نظر، و النحاة يشترطون الاشتقاق فيهما، و المصنف يعني ابن الحاجب لا يشترطه فيهما.

(١) و المعنى: نعت العرب بالمصدر كثيرا، في أساليبيهم، و لم يخرجوه عن صيغته الملازمة للأفراد و التذكير، و لو كان الموصوف غير مفرد و غير مذكر. (ضياء السالك) + نحو: مررت بقاضي عَدْلٍ، وِبِقَاضِيٍّ عَدْلٍ، وِبِقَاضَاةٍ عَدْلٍ، و مررت بامرأةٍ عَدْلٍ، و بامرأتين عَدْلٍ، و بنساءٍ عَدْلٍ؛ فيلزم الأفراد و التذكير. (شرح ألفية)

- و إنما التزم إفراده و تذكيره على القوم الأول و الأخير لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى و لا يجمع و لا يؤنث، فأخبره على أصله، و أما قول العرب: رجل ضيف و رجال أضياف و ضيوف و ضيفان، و امرأة ضيفة، فقليل. (شرح التصريح)

[النعته بالجملة، وشروطه]

﴿٧١١﴾ وَيُنَعْتُ الْمُنْكَرُ ﴿١﴾

﴿٧١٢﴾ بِجُمْلَةٍ بِرَابِطٍ كَالصَّلَةِ وَكَثْرَ الْحَذْفِ لِعَائِدِ بَتِي ^(١) ﴿١﴾

"التعريف" جعل الذات مشارا بها إلى خارج وضعاً، و "التنكير" جعلها مشارا بها لغيره، فالجملة ليست معرفة ولا نكرة، لأنها ليست بذات، وإنما نعتت بها النكرة لأنها مؤولة بوصف منكر قاله الرضي، وقيل لأنها لإفادة نسبة مجهولة، فهي في حكم النكرة، ونظر فيه العصام بأنها إذا جعلت صفة يجب أن تكون معلومة للمخاطب ليعرف بها الموصوف قال: إلا أو يكتفي بأنها موضوعة لإفادة نسبة مجهولة واستعمالها في المعينة طار. إهـ.

قال الشهاب: ويشكل الاكتفاء بالتعيين الطاري في الصلة دون النعت.

و قال السيد الصفدي: نوجه بما في الرضي ولا يرد النظر.

قلت: هذا كله خبط في فضاء، فإن النكرة ما أشير به لغير معين كما مر أي: ليخطر بالبال ويتوصل بذلك لاستفادة الربط لا يتحصل بعد الجهل، فإن المستفاد من الكلام النسب لا أطرفها، فيجب تقدم العلم بها، فمدلول النكرة معلوم قبل الخطاب بها مفهوماً وما صدقاً وإن لم يكن حاضراً، ولا يلزم من معلوميته تعيين ما صدقه أو قصد تعيينه، وما صدقها المعلوم ذات ما من الجنس الذي وضعت له، وكذا

(١) (ويُنَعْتُ المنكر بجملة) يعني: تقع الجملة نعتاً للاسم بشروط وهي:

١- أن يكون الموصوف نكرةً جاء في "معاني النحو" لأن الجملة تؤول بنكرة فتصف النكرة فقولك: "رأيت طفلاً

يبكي" تؤول فيه (يبكي) بـ (باكياً) إهـ هذا معنى قوله (المنكر).

٢- أن تكون الجملة مشتملةً على ضمير يعود إلى المنعوت، هذا معنى قوله (برابط).

٣- أن تكون الجملة خبريةً (أي: محتملة الصدق، والكذب) فلا تقع الجملة الطلبية صفة فلا يصح أن يقال: رأيت رجلاً اضربه. قال في الشرح: وهذا الشرط مفهوم من قولي (كالصلة) لأن شرط جملة الصلة أيضاً أن تكون خبرية لا طلبية إهـ

مثال ما اجتمع فيع الشروط نحو: "مررت برجلٍ قام أبوه" فـ (رجل) نكرة، وجملة (قام أبوه) نعت لها، وفيها ضمير راجع إلى رجل. (و كثر الحذف لعائد بتي) قال ابن القره داغي: أي: حذف العائد في الجملة الواقعة صفة لنكرة كثير عند قيام القرينة إهـ. (م)

تقول في الجملة الموصوف بها هي لاخطار النسبة المعلومة ليتوصل بها إلى المراد، و لا يلزم من كونها معلومةً تعينها بل لا معنى لكون النسبة المعلومة معينة مع اعتبار كونها حالة بين الطرفين فلا تعين لها لا أصليا و لا طاريا، وإنما الفارق بين الصلة و الصفة أن مضمون الأولى يجب تقدم العلم به من حيث ثبوته لمعّين، و مضمون الثانية يجب له ذلك من حيث ثبوته لا لمعّين، و ما للترضي مبني على إنكار التعيين الذهني، و من يعتبره لا يعبر بالذات فلا يتم ما قاله من عدم جريان التعريف و التنكير في الجملة، و أيضا فالتأويل الذي ذكره أن "جاءني رجل ذهب أبوه" في معنى: ذاهب أبوه إنما هو للفعل لا للجملة، و الكلام فيها لا فيه، فنقول المنكر في ذاهب أبوه هو المحكوم به لا المركب بتمامه و النعت فيه قائم و هو سببي^(١)، و في الأصل المجموع و هو معنى كون النعت جملة، و ليس تراعنا في صحة التأويل بل في قوله إن الجملة بأسرها مؤولة بالنكرة، فالصواب أن النسبة المرادة من الجمل مدلولة للرابطة و هي حرف و الحروف كلية أبدا على ما حرر في محله، فهي حينئذ في معنى النكرة و إن لم يكن الحرف كالجملة نكرة اصطلاحا و لا قابلين لعلاماتها، ثم لا فرق في النكرة بين المنكر لفظا و معنى، أو معنى فقط كالمعرّف بآل التي للعهد الذهني و لا نعبر بالجنسية لأنها أعم.

قال الرضي: ينعت بخصوص المصدرة بالمضارع لأن اللام مقدّرة في الوصف، و هي لا تصلح مع الماضي .
و أجاز ابن هشام المصدرة بالماضي و لعلّ ذلك مبني على خلاف بين الخليل و غيره فقد قال بدر الدين: يجوز نعت المعرّف بآل هذه بنكرة مخصوصة جملة كقوله (وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّثِيمِ يَسْبُنِي ...)، أو مفردة نحو: "ما ينبغي للرجل مثلك أو خير منك أن يفعل كذا". إهـ .

و ذهب الأخفش إلى تكثير الرجل في المثال على زيادة آل، و الخليل إلى تعريف خير على تقدير آل.
و قال الناظم أسهل من هذا البدلية. إهـ .

و في الجميع تكلف إذ البدل بغير الجامد قليل، فما قاله الشارح آيين، و بما قررناه يعلم ما في تمثيل من مثل بآية ﴿لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧] إذ حمل {الليل} على فرد ما غير مناسب.

قوله (برابط) نعت لـ (جملة) و الباء بمعنى مع، و لم يقل بضمير إشارة إلى ما قاله ابن الضائع من أن ذلك لا يتقيد به خلافا لتقييد ابن الناظم و متابعيه فقد تقدم مررت برجل أكرمت ذلك الرجل و نعم الرجل.

(١) في النسخة التي بين يدينا «سبي» .

و قال ابن هشام رحمه الله: عندي أن الرابطة باعدة الظاهر في قول كثير:
 هَلْ وَضُلْ عَزَّةً إِلَّا وَضُلْ غَانِيَةً فِي وَضُلْ غَانِيَةٍ مِنْ وَضُلِهَا خَلْفُ
 و من قيد احتاج إلى التوجيه بما يتوجه عليه الاعتراض.

قوله (كالصلة) أحسن من تشبيه الخلاصة بالخبر^(١)، لأن الوصفية لا تقع طلبية، و الخبرية تقع، و لذا لم يحتج إلى استثنائها كما احتاج إليه له صاحب الخلاصة، و لأن الموصول بها موصوف بها في المعنى، إذ الغرض من الموصول التوصل إلى المعارف بالجمل، و بهذا تبين وجوب تقدم العلم بمضمون الموصوف بها، و نحو هذه العبارة قول التسهيل: كالموصول بها.

[حكم حذف العائد في تلك الجملة]

ثم قال: و حكم عائد المنعوت بها حكم عائد الواقعة صلة أو خبرا لكن الحذف من الخبر قليل و من الصفة كثير و من الصلة أكثر، و وجهه أن الصلة أشد اتصالا بالموصول إذ لا غنى له عنها و الصفة ليست من ضروريات من الموصوف إلا أن اتصالها أشد من اتصال الخبر، و لذا كان طلب النكرة لها أشد من طلب الخبر و على هذا نبه بالشرط الأخير^(٢) نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾^(٣) [البقرة: ٤٨] فإنه على التقدير أربع مرات.

تبييه حسن: من الجمل التي وقع فيها توهم الوصفية لعظماء علماء الفن كابن الحاجب و ابن هشام و السبكي و الدماميني جملة ﴿اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا﴾ [الكهف: ٧٧]، و قد كتب الصلاح الصفدي لتقي الدين السبكي رضي الله عنه أبياتا يسأله فيها عن نكة تكرير الأهل فيها و هي:

أَسَيِّدَنَا قَاضِي الْقَضَاةِ وَمَنْ إِذَا بَدَا وَجْهُهُ اسْتَخَيَّالَهُ الْقَمَرَانِ
 وَمَنْ كُفُّهُ يَوْمَ النَّدَى وَيَرَاغُهُ عَلَى طَرَسِهِ بَخْرَانِ يَلْتَقِيَانِ
 وَمَنْ إِنْ دَجَبَتْ فِي الْمَشْكِلَاتِ مَسَائِلُ جَلَاهَا بِفِكْرِ دَائِمِ اللَّمَعَانِ

(١) قال ابن مالك: و نعتوا بجملة منكرأ... فأعطيت ما أعطيته خبراً.

(٢) اي بقوله (و كثر الحذف لعائد بتي).

(٣) وجه الاستشهاد: وقوع جملة { لَا تَجْزِي نَفْسٌ } : في محل نصب صفة لـ "يوما"، وقد اشتملت هذه الجملة على ضمير مقدر يربطها بالموصوف؛ والتقدير: لا تجزي فيه عن نفس شيئا. (مصباح السالك)

رَأَيْتُ كِتَابَ اللَّهِ أَكْبَرُ مُعْجَزٍ لَا فَضْلَ مَنْ يُهْدَى بِهِ الثَّقَلَانِ
وَمِنْ جُمْلَةِ الْإِعْجَازِ كَوْنُ اخْتِصَارِهِ بِإِجْازِ الْأَفَاطِ وَبَسْطِ مَعَانِ
وَلِكُنِّي فِي الْكَهْفِ أَبْصَرْتُ آيَةً بِهَا الْفِكْرُ فِي طُولِ الزَّمَانِ عَنَانِي
وَمَا هِيَ إِلَّا اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَقَدْ نَرَى اسْتَطْعَمَاهُم مِثْلَهُ بَيَّانِ
فَمَا الْحِكْمَةُ الْغَرَاءُ فِي وَضْعِ ظَاهِرٍ مَكَانَ صَمِيرٍ إِنَّ ذَاكَ لَشَّانِ
فَأَرْشِدْ عَلَى عَادَاتِ فَضْلِكَ حَيْرَتِي فَمَالِي بِهَا عِنْدَ الْبَيَّانِ يَدَانِ

قال الدماميني في حواشي المغني: فأجاب رضي الله عنه بأن قوله: {استطعما أهلها} متعين واجب، و لا يجوز استطعماهم؛ لأن الجملة صفة لقرية، و لو قيل "استطعماهم" لخلت من الرابط.

و لا يصح جعلها جواب إذا؛ لأنه يفترض أن المقصود الاخبار باستطعامهما عند اتيانهما، و أن ذلك تمام معنى الكلام، و يحل موسى و الخضر عليهما السلام عن تجريد قصدهما لذلك، و يكون معظمه طلب طعام أو شيء من الأمور الدنيوية بل كان القصد ما أراد ربك أن يبلغ اليتيمان أشدهما و يستخرجا كنزهما رحمة من ربك و إظهار تلك العجائب لموسى عليه الصلاة و السلام، فجواب إذا قوله {قال لو شئت...} إلى تمام الآية.

و لا يصح أيضا جعلها صفة؛ لأنه تصوير العناية إلى شرح حال الأهل من حيث هي، و لا يكون للقرية أثر في ذلك، و نحن نجد بقية الكلام مشيرا إلى القرية نفسها ألا ترى إلى قوله {فَوَجَدَا فِيهَا}، و لم يقل عندهم، و ان الجدار الذي قَصَدَا صلاحه و حفظه ما تحته جزء من قرية مذمومة مذموم أهلها، و قد تقدم منهم ما وقع منهم من الآباء من حف الضيف مع طلبه، و للبقاع تأثير في الطباع، و كانت هذه القرية حقيقة بالافساد و الاضاعة، فقوبلت بالاطاح لمجرد الطاعة، فلم يقصد الا العمل الصالح، و لا مؤاخذه بفعل الأهل الذين هم غادوا رائج، و ينضاف إلى ذلك من الفوائد أن الأهل النامن يحتمل أن يكونوا هم الأول و غيرهم أو منهم و من غيرهم، و الغالب أن من أتى قرية لا يجد جملة أهلها دفعة، بل يقع بصره أولا على بعضهم، ثم قد يستخرجهم، فعمل هاذين العبدین الصالحين لما أتياهم قدر الله لهما لما يظهر من حسن صنيعه استقراء جميع أهلها على التدريج، ليتبين به كمال رحمته، و عدم مؤاخذته بسوء صنيع عبده، و لو جيء بالضمير لتعين أن يكون المراد الأولين لا غير، فأتى بالظاهر اشعارا بتأكيد العموم فيه، و أنهما لم يتركا أحدا من أهلها إلا استطعماه، و مع ذلك فأبلاهم بأحسن الجزاء.

و قال ابن الحاجب في أماليه: لما كانت الجملة صفة لقرية لم يكن أن يقال إلا ذلك؛ لأنه لو قيل "استطعماهم" لكان الضمير لغيرها، و لو قيل "استطعماهما" لكان على التجوز، و ليست الجملة جواب إذا بل جوابه {قال لو شئت...} الخ، لقوله في القصة الأخرى {حتى إذا ألقيا غلاما فقتله}، فإنه يتعين فيها أن يكون قال هو الجواب، و لا يستقيم أن يكون {فقتله} جواب إذا، لأن الماضي الواقع في جواب إذا لا يكون بالفاء، و إذا كان كذلك فالظاهر أن القصة الأخرى على هذا التمثط في أن قال هو الجواب، لأنهما سيقتا سياقاً واحداً. و أيضاً لو أضر الأهل لكان مدلوله الأول، و معلوم أن مدلوله جميع أهل القرية، ألا ترى أنك إذا قلت: "أتيت أهل قرية كذا" إنما تعني وصلت إليهم، فلا خصوصية لبعضهم دون بعض، و الاستطعام في العادة إنما يكون لمن يلي النازل منهم، و هو بعضهم، فوجب أن يقال: استطعما أهلها لنلا يفهم أنهما استطعما جميع الأهل، و ليس كذلك. إنتهى كلامه رحمه الله.

قلت: هذا خلاصة ما ذكره و نهاية ما ابتكروه، و أقول عليه من الواضح البين أن المراد من الآية بيان الأعجوبة الثلاثة التي ظهرت على يد الخضر لموسى عليهما الصلاة و السلام، و جعل الجملة صفة لقرية يقتضي انصراف القصد إليها و تبعية الكلام لها، و أنه إنما جيء بما بعدها لتخصص و يزول إبهامها، و من راجع الكلام و أعمل فكره تبين له استبعاده، و أن المقام ينبوا عنه، فالصواب أن الجملة جواب الشرط، و قوله ﴿فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ﴾ [الآية: ٧٧] معطوف عليه، و المعطوف على الجواب جواب، فهو مكمل له، و به يتم المعنى، فالأخبار إنما هو باستطعامهما، و ما وقع عقبه من إباء القوم و مقابلتهم بالاحسان، لا بمجرد الاستطعام حتى يرد ما قال تقي الدين: و العجب منه كيف استبعد العناية بشرح حال الأهل دون العناية بشرح حال القرية، و بقية الكلام تشير لتمام الأعجوبة التي وقعت في القرية لا القرية نفسها. و استدلال ابن الحاجب على عدم جعل الجملة جواباً بما في القصة التي قبل هذه يرده ما في القصة الأولى، فإن الجواب فيها قوله {خرقها} لا جملة {قال}. فإن قلت له أن لا يسلم أن {خرقها} جواب، و يدعى أنه صفة، و يستدل بالقصة الوسطي على الطرفين. قلت: فعل الخضر بعمد الأمور المعتادة التي هي مضمون الشرط هو الجواب لأنه نفس الأعجوبة المستحقة في الظاهر للانكار، و إنما خولف ذلك في القصة الثانية

للتخصيص على أنه يقاس ما لقيه مثله من غير أن يستخبره، و لا أن يظهر منه ما يقتضي المثل. و
الجواب و إن كان يترتب على الشرط لا يجب أن يتصل به و لا يترأخي عنه،
و نكتة تكرير الأهل حينئذ أن المراد من الثاني خلاف المراد من الأول، كما في كلام ابن الحاجب، و
صدور الاستطعام من موسى و الخضر عليهما الصلاة و السلام يقتضي أنهما لم يستطعما من لا يظهر من
حاله أنه ليس أهلا لأن يستطعم، لأن ذلك لا يحل عنه منصبهما، و هذا مما يشهد لتخصيص
المستطعمين و الحاق موسى النقص لجميعهم حتى أنكر إقامة الجدار بدون أجره مع عدم تعيين صاحبه
حال الإنكار يقتضي أن المستطعمين هي المتبوعون الذين غيرهم تبع لهم حتى يجزا حكمهم، و يبعد ما
ذكره تقي الدين في توجيه إعادة الأهل ما ذكره ابن الحاجب من أن معنى أتى فلان أهل بلد كذا أنه وصل
إليهم و ورد عليهم، فلا خصوصية لبعضهم، و قد نظمت أبياتا تتضمن جواب أبيات الصفدي و هي:

نعم يقتضي التكرير ابواء حكمة	يرى المستفيد الحق رأى عيان
و لاسيما أهل الكلام بلاغمة	و الطفه سرا و اوفى معان
و إن رمت شرحا بين مكنون فهما	و يجلى دجاجها فاستمع لبيان
فلسفت أقول معنى الاسمين واحدا	و لا بدع في الغيرين يجتمعان
بل الأول التعميم فيه لكل سا	كن ظاهر من شاهد الاتيان
و في لفظ الاستطعام أقوى قرينة	على قصد بعض الأهل فاخص ثان
و الحاق موسى الوصم لطل منهم	بإنكاره التقديم للبنيان
فبكبت للمستطعمين تقدما	و للغير اتباعا فيستويان

ثم أقول يرد على هذا أن الضمير قد يعود على بعض ما تقدم لقرينة نحو: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾
[البقرة: ٢٢٨] بعد ذكر المطلقات الشامل للباثئات و الرجعيات، و الاستطعام هنا قرينة التخصيص، فلو
قلل استطعامهم لحصلت النكتة المذكورة، فلما أعدت النظر في المسألة لاح لي أن هنا أمرين كل
منهما يقتضي إعادة لفظ الأهل:

أحدها: صناعي و هو أن الجواب مجموع الأمور المتعاطفة فهو مركب، و قوله {استطعما أهلها}
جزئه، لأن المقصود كما تقدم الاعلام بالقصة بتمامها لا بكل من تلك الأمور على سبيل الاستقلال،
فحق الأول من الاجراء أن يراعي فيه مقتضي التكميل و الترتيب على ما قبله، و مقتضي الابتداء و

ترتيب ما بعده عليه، فلذلك بني على ما قبله بناء الجواب على شرطه، و أضمرت القرية، و عدل إلى الإظهار في الأهل كأنه ابتداء كلام نظرا لما بعده، ليحصل الفرق بين الجواب المركب ذي الاجراء و المتعدد ذي الجزئيات، و يكون في الكلام إشعار بأن المراد هنا الأول.

و ثانيهما: معنوي و هو أن لفظ الأهل كثيرا ما يتجاوز فيه، فيطلق على من له ظعن في المنزل ألا ترى أنه قد يقال: إن أهل قرية كذا للنام استضافتهم فلم يضيفوني فيقال بل هم كرام و لكنك لم تستضف أهل البلد، أو يقال هل استضفت أهل البلد بانفسهم؟ فيقال: نعم، أو لا، فيحكم عليهم بما يليق بهم، فأعيد ذكر الأهل هنا للتخصيص على الحقيقة، و رفع المجاز، فوازنه معنى وزان الخليفة الثاني في جاء الخليفة، و إن لم يكن من قبيله صناعة -و الله أعلم بالصواب-.

إبيان ترتيب المفرد و الظرف و الجملة إذا نُعتوا

[٧١٣] ﴿وَرَتَّبِ الْمَفْرَدَ ثُمَّ الظَّرْفَ فَجُمْلَةً مِنْ غَيْرِ حَتْمٍ يُلْفَى﴾

أي: إذا اجتمعت الثلاثة قَدَّمَ المفردَ المحض، ثم الظرف المحتمل^(١) نحو: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [غافر: ٢٨]. و هذا مستحسن لا واجب^(٢)، خلافا لابن عصفور، و هو محجوج بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]. و من شواهد تقديم الجملة قول كعب رضي الله عنه:

إِنَّ الرُّسُولَ لَسَيْفٌ يُسْتَضَاءُ بِهِ مَهْتَدٍ مِنْ سَيَوفِ اللَّهِ مَسْلُوكٍ

و جعل الفارسي رحمه الله من ذلك ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢] و هو محتمل لكون المفرد خبرا ثانيا. و (ثم) في المتن بمعنى الفاء.

و (جملة) عطف على (الظرف) لا على (المفرد)، لأنَّ الحرف مرتب، و يفهم منه استحسان تأخير الجملة عن المفرد المحض عند فقد الظرف بالأحرورية إذ المؤخر عن المؤخر عن الشيء مؤخر عن ذلك الشيء من باب أولى.

(١) و علة ذلك أن الأصل الوصف بالاسم فالقياس تقديمه، و أن يقدم الظرف و نحوه على الجملة لأنه من قبيل المفرد. (المطالع السعيدة)

(٢) هذا معنى قوله (من غير حتم يُلْفَى).

[أقسام الأسماء بالنسبة للنعت]

﴿ ٧١٤ ﴾ يُفْنَعُ نَعْتُ مُضْمَرٍ وَ النَّعْتُ بِهِ وَ شِبْهُهُ وَ مَصْدَرٌ لِطَلْبِهِ ﴿

﴿ ٧١٥ ﴾ وَ عَكْسُهُ إِشَارَةٌ ﴿ ﴾

الأسماء بالنسبة للنعت أربعة أضرب: أولها: ما لا ينعت ولا ينعت به وهو:

أ- المضمَر.

ب- وشبهه^(١) في التوغل في البناء كأسماء الشروط، والاستفهام، وكم الخبرية، وما التعجبية، و الآن، وقبل وبعد.

ت- وكذا المصدر الذي للطلب نحو: "ضربا زيدا" لا ينعت، لأنه بدل من الفعل، ولا ينعت به لأنه طلب^(٢).

قال الرضي رحمه الله: لا يوصف المضمَر لأن المتكلم والمخاطب أعرف المعارف والأصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح، وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل، وامتناع الذي للمدح والذم، لأنه امتنع ما فيه ما هو الأصل في [وصف] المعارف، ولم يُوصَف الغائب، إما لأن مفسره في الأغلب لفظي، فصار بسببه واضحا غير محتاج إلى التوضيح، وإما لحمله على المتكلم والمخاطب لأنه من جنسهما، ولا يوصف به لأن الوصف أخص أو مساو، ولا أخص من المضمَر، ولا مساوي له، حتى يقع صفة له، وأجاز الكسائي رحمه الله وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى {لا إله إلا هو العزيز الحكيم} [آل عمران: ٤٦]، والجمهور يحملون مثله على البدل. إنتهى.

وقد رفع إلي سؤال مضمّن اعتراض الوجه المذكور بوصف اسم الجلالة مع أنه في المرتبة العليا تعريفا قال السائل: ولا يقال وصفه للمدح للايضاح، لأنهم كما طردوا المنع في الضمير الذي هو أخط مرتبة يلزمهم طرد ذلك فيما هو أعلى من باب أولى إهد. فأجبت بما نصه: أن التعليل بالطرد النعت المادح والذام تعليل بعد وقوع المنع في كلامهم في الضمير دون اسم الجلالة قلت أجيبه بأن الضمير شابه الحرف من وجوه عديدة، كما هو مقرر في توجيه بنائه، فعومل معاملته، فلم يثن، ولم يجمع، ولم يصغر، ولم يوصف.

(١) أي: شبه المضمَر.

(٢) أشار إلى هذه الثلاثة بقوله (يمنع نعت مضمَر والنعت به وشبهه ومصدر لطلبه).

و عندي توجيه آخر و هو أَنَّ الضمير المتصل منزل من عامله منزلة الجزء فاتباعه في صورة اتباع الفعل بالاسم فتخلصوا عن ذلك في العطف أولا بالمنفصل، و في التوكيد بإعادة الفعل مع توكيده، و في البدل بما علم من قصدهم كونه على نية تكرار العامل، و النعت ليس على نية تكريره و إعادته مع استقلال النعت، و عدم احتياجه لما يتصل به مستهجنة، بخلاف التوكيد فإنه ليس فيه ما يهجن الا عادة الحملة للتخلص بل فيه ما يقتضيها، و لو أكد قبل نعت الضمير المنفصل لزم تقدّم التوكيد على النعت و حمل المنفصل على المتصل، و قد عرف أَنَّ التوجيه المذكور في السؤال غير تام بمجرد و إن وجه به الرضي و توبع عليه و أوجه من جميع ما تقدم و أظهر اني أقول إنما امتنع نعت الضمير بالمادح و الذام لأن النعت و المنعوت لما بينهما من الاتحاد المعنوي و التوافق و الاتصال اللفظي كالشيء الواحد، فلا يسوغ التعبير عنهما بطريقتين مختلفتين، و هو لازم في نعت ضمير المتكلم و المخاطب، فلو قيل: أنت الكريم بذلت المعروف و أنا العاصي طالب العفو من الله تعالى لزم التعبير بطريقة الخطاب و المتكلم ثم بطريقة الغيبة عن الشيء الواحد، و لا شك أنه خلاف ما يترقبه السامع، و هذا هو الفرق بين ما ذكر و بين أنا زيد و أنت عمرو كان المبتدأ و الخبر منفصلان مستقلان ليس أحدهما تنمة للآخر، فليس قولك: زيد بعد أنا و عمرو بعد أنت خلاف ما يترقبه المخاطب، و لذا لم يعدّ عند أئمة البيان التفاتا، بخلاف أنت الكريم و أنا العاصي في المثالين، فإنهما لما بينهما من الوحدة معنئ و صناعة بحسب العامل و الإعراب و غيره ذلك إذا عبر عن أحدهما بخلاف طريقة التعبير عن الآخر كان ذلك خلاف المترقب، و هذا حد الالتفات و الالتفات من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، فهو قد يعرض في الكلام للاغراض فيرتكب لها اما تخريج باب متسع عليه حيثما وجدت جزئياته فلا سبيل إليه، و لهذا لم يمتنع توكيده نحو: قمتم كلكم، و الابدال منه نحو: قمتم كبيركم و صغيركم، و أعجبتني حسنك و وجهك، لأنّ الطريق لم تختلف، و لم يمتنع عطف النسق نحو: قمت أنت و زيد، لأنّه لما فيه من التغاير لم يكن التبديل خلاف المترقب، و بهذا يظهر للذوق السليم وجه فج ذوقه لهذه النكته، و ضمير الغيبة عند من يقول بالمنع فيه محمول ملحق. إهـ .

ثاني الأقسام: ما ينعت و ينعت به نحو: ﴿إِخْدَى ابْنَتِي هَاتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧] ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ

هذا﴾ [الانبياء: ٦٣] و نحو: مررت بهذا الفاضل، و عليه تبّه بقوله (و عكسه إشارة).

و الثالث: ما ينعت ولا ينعت به كالْعَلَم.

و الرابع: عكسه كأي السَّابِق ذكرها . وهذا وما قبله زيادة على الخلاصة.

احكم النعت المتعدد إذا تعدد المنعوت

[٧١٥] ﴿..... وَ الْمُخْتَلِفِ مِنْ نَعْتِ غَيْرِ الْمُفْرَدِ فَرَّقَ مُنْعَطِفٌ﴾

إذا تعدد المنعوت و تعددت نعوته فـ

إمّا أن يختلف لفظها و معناها نحو: "مررت بالزبيدين الفاضل و الكريم"،

أو لفظها فقط نحو: "بالزبيدين المنطلي و الماشي"،

أو معناها فقط نحو: "الضَّارِبِ و الضَّارِبِ" الأول من الضرب في الأرض بمعنى السير فيها، و الثاني

من الضَّرب بالعصا و نحوه،

فالحكم وجوب تفريقها بالعطف في الصور الثلاث ^(١) ، لفقد شرط التثنية و الجمع، و هو اتحاد

اللفظ و المعنى، و العطف هنا مختص بالواو اجماعاً.

و على هذا نبّه بقوله: (و المختلف ...) أي: من جهة واحدة.

و تحرّز بقوله (من نعت غير المفرد) من نعته، فإنه ليس موضوع المسألة التي يمكن فيها الاختلاف

و الائتلاف بل لا يتصور ^(٢) فيه إلا الأول، و يفرق بغير عطف نحو: ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ﴾

[الحشر: ٢٣] نعوت لاسم الجلالة. و به نحو: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى، وَ الَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى، وَ الَّذِي أَخْرَجَ

الْمَرْعَى﴾ [الأعلى: ١-٤]، و لا يختص هنا بالواو كقوله:

يَا لَهْفَ زَيَابَةِ لِلْحَارِثِ الصَّابِحِ فَالْغَانِمِ فَلَايِبِ

و في مفهوم (المختلف) تفصيل و ذلك أنه إذا تبي المنعوت أو جمع امتنع التفريق نحو: جاء الزيدان

الفاضلان، و إلا جاز مع ذكر نعت كل بجنبه نحو: "جاء زيدُ الفاضلُ و عمروُ الفاضلُ"، و جاءت التثنية

(١) هذا معنى قوله: (فرق منعطف). + أما إن كانت ألفاظ النعت مُتَّفَقَةً جِيءَ به مثني، أو مجموعاً؛ تقول: مررت

برجلين كَرِيمَيْنِ (أي: كريم، وكريم) وجاءني رجالٌ كِرَامٌ . (شرح الفية)

(٢) في النسخة «بتصور».

و الجمع نحو: "جاء زيدٌ و عمروُ الفاضلان"، و على هذا يغلب بالتذكير و العقل عند الشمول وجوباً نحو: "[مررت] برجل و امرأة صالحين"، و عند التفصيل اختياراً فتقول على التغليب "[مررت] بعبيد و أفراس سابقين و سابقين"، و على عدمه سابقين و سابقات. و على هذا التفصيل قول الخلاصة «لا إذا إتلف».

احكم النعت إذا تعدد العامل

[٧١٦] ﴿ وَ نَعَتَ مَعْمُولِي وَ حَيْدِي عَمَلٍ وَ مَعْنَى أَتْبَعُهُ ﴾

تقدم حكم النعوت بالنسبة للتفريق و عدمه، و حُكْمُهَا باعتبار الاتباع و القطع أنَّ منعوتهَا:

إمّا أن يكون واحداً و سيأتي، و إمّا أن يكون متعدداً و حينئذ فعامل المنعوتين:

إن كان واحداً فله ثلاث صور ذكرها ابن قاسم فانظرها فيه،

و إن كان متعدداً فإن اتحد عمله و معناه جاز الاتباع و القطع مطلقاً أي: سواء كان المتبوعان فاعلي فعلين كـ "جاء زيدٌ و أتى عمرو العاقلان"، أو خبري مبتدأين كـ "هذا زيدٌ و ذلك عمرو الفاضلان"، أو منصوبين أو مخفوضين كـ "رأيت زيداٌ و أبصرت خالدا الشاعرين"، و هذا مفهوم من إطلاقه خلافاً لمن قيد ذلك بما إذا كانا فاعلين أو خبرين.

و احترز بالاتحاد في العمل من اختلافه نحو: "هذا مؤلم زيدٌ و مومج عمرو الشاعرين" فليس إلا القطع^(١)، و باتحاد المعنى من اختلافه نحو: "جاء زيدٌ و ذهب عمرو العاقلان"^(٢)، فليس أيضاً إلا القطع.

و سرّ هذا التفصيل أنه لا يجتمع عاملان على معمول واحدٍ، و جاز ذلك في الصورة الأولى لأنه حيث اتحد العمل و المعنى صارا كعامل واحد.

قوله (و نعت) يترجح نصبه لأنه قبل فعل ذي طلب، و (وحيدي) نعت لمحذوف أي: معمولي عاملين وحيدٍ.

(١) إما بالرفع على إضمار مبتدأ، أو بالنصب على إضمار فعل. ويمتنع الإتيان؛ لأنه يؤدي إلى تسليط عاملين مختلفي المعنى والعمل، على معمول واحد؛ لأن العامل في التابع؛ هو العامل في المتبوع. (مصباح السالك) - و نحو: رأيت محمداً ونظرت إلى زيد الكريمان، أو الكريمين (بالقطع وجوباً). (شرح ألفية)

(٢) ينصب (العاقلين) أو رفعهما (العاقلان) فالنصب بإضمار فعل تقديره (أغني) والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره (هما). وهذا هو معنى القُطْع (أي: تقطع النعت وتركه) فيعرب إما مفعولاً لفعل محذوف، أو خبراً لمبتدأ محذوف. (شرح ألفية)

[حكم النعت إذا تعدد و المنعوت واحد]

[٧١٦] ﴿..... كأوصافٍ تلي﴾

[٧١٧] ﴿مُفْتَقِرًا، وَإِنْ بَدُونُهَا يَمِزُ أَوْ بَعْضُهَا الْإِتْبَاعَ وَالْقَطْعَ أَجْزُ﴾

(كأوصافا تلي مفتقرا): إذا تتبععت النعوت منعوتاً مفتقراً لذكرها وجب اتباعها له^(١)، لأن القطع مشعر بالاستغناء. و ظاهر تشبيه المتن هذه بالتي قبلها أن الإتيان في السابقة واجب سيما مع التعبير فيها بالأمر وليس كذلك، و الخلاصة سالمة من مثل هذا التشبيه وإن كان فيها التعبير بلا أمر، و المتن سالم ممّا فيها من التعبير بالكثرة المحوج إلى ارتكاب التعسف في إدراج التعتين فيها، فلو اقتضت على ذكر النعوت حملت كالمتن على أن أقل الجمع اثنان.

أو إن بدونها يميز الإتيان و القطع] قوله: (بدونها) أي: النعوت، متعلق بـ (يمز) أي: يتميز المنعوت، و (الإتيان و القطع) مفعول (أجز) الذي هو جواب الشرط^(٢). و معنى تميز المنعوت بدونها ألا يكون تميزه عند السامع موقوفا عليها، و إن دلت على معنى يحتاج له المنعوت في المقام، فلا ينافي ما تقدم من أن النعت متمم للمنعوت.

و يفهم من الشروط أنه لا يجوز القطع في الأول من نعوت النكرة، لأنها لا تتميز بدونه.

و يفهم منه أيضا أنه لا يقطع النعت المؤكد نحو: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١]، ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣] لأن الاحتياج إلى التوكيد شديد من جهة أنه يؤتى به لرفع التوهم، فهو و إن لم يتوقف عليه تعين المؤكد يتوقف عليه تعين المعنى المراد معه، و من هنا امتنع قطع التوكيد.

(١) فتقول: مررتُ بزيدٍ الفقيهِ الشاعرِ الكاتبِ . فالنعوت هنا أتبعَت على اعتبار أن (زيد) لا يتعيَّن ولا يُعرَف إلا بذكرها جميعاً؛ لأن غيره يشاركه في صفتين من ثلاثة، كأن يكون هناك (زيد) آخر فقيه وشاعر، وثانٍ شاعر وكاتب، وثالث: فقيه وكاتب . (شرح ألفية)

(٢) ففي المثال السابق يجوز الإتيان؛ فتقول: مررت بزيدٍ الفقيهِ الشاعرِ الكاتبِ، ويجوز القطع؛ فتقول: مررت بزيدٍ الفقيهِ الشاعرِ الكاتبِ (بالرفع، أو بالنصب) وذلك على اعتبار أن (زيد) يتعيَّن بدون ذكرها كلها . (شرح ألفية)

قوله: (أو بعضها) عطف على الضمير المضاف له (دون) أي: وإن لم يميز بعضها أجز الاتباع و القطع في ذلك البعض الذي يتميز بدونه^(١).

و المعنى في المسألة الأولى أجز ذلك في كل واحد من النعوت و في الثانية في كل واحد من النعوت المستغنى عنها فيفهم منه جواز الجمع بين الاتباع و القطع.

و قيل في قول الخلاصة «أو بعضها» أنه مفعول «اقطع» من تمام مسألة استغناء المنعوت عن بعض النعوت حينئذ بالمقايضة، فالبعض المحتاج له حكمه الكل حكم الكل المحتاج له، و البعض المستغنى عنه حكمه حكم الكل المستغنى عنه، فيكون قد أفاد جميع الأقسام و أحكامها، و لا يقرأ بالخفض على معنى، و أن يكون معينا، و مفعول اقطع محذوف أي: اقطع ما سواه، لأنه حينئذ يكون قد ذكر جميع الأقسام، و أخل ببعض أحكامها، إذ لا يفهم منه جواز قطع البعض و اتباع البعض. قلت: إنما لزم هذا على تقدير اقطع جميعها أو اتبع جميعها، فيكون المعنى: أنت مخير في قطع جميعها و اتباع جميعها، و ليس كذلك، و إنما المعنى على ما سبق أنت مخير بين قطع كل واحد على استقلاله و اتباعه كذلك، فتتدرج في ذلك صورة الجمع بينهما، فلا يقال اعتراضا^(٢) بذلك القيل و تسليمهم إياه عبارة المتن يتعين فيها الوجه الذي بقوه فلا تكون تامة فافهم.

و اعلم أنه حيث اجتمع الاتباع و القطع وجب تقديم المتبع لئلا يلزم الفصل بين النعت و المنعوت، أو بين النعتين بجملة أجنبية، و لأن طباع العرب تأبى الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، و للزوم التسفل بعد التصعد، و القصور بعد الكمال، لأنّ القطع أبلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا بتكثير الجمل.

و قيل يجوز الاتباع بعد القطع اعتبار بجواز الفصل و القطع في حكم المتبع.

(١) فمثلاً لو أنّ (زيداً) لا يتعيّن إلا إذا وُصف بأنه (فقيه) فحينئذ يجب إتيان هذه الصّفة للمنعوت، و غيرها يجوز فيه الإتيان والقطع؛ فنقول: مررت بزيد الفقيه الشاعرِ الكاتبِ، فيجب الإتيان في (الفقيه) لأنها الصّفة التي يتعيّن بها زيد، وأما (الشاعر، والكاتب) فيجوز الإتيان، و القطع . (شرح ألفية)

(٢) في النسخة «اعتراضاً».

[بيان إعراب النعت المقطوع]

﴿٧١٨﴾ رَفَعًا وَنَصَبًا بِالَّذِي الْحَذْفُ لَزِمَ ﴿٥﴾

(رفعا و نصبا) هما نصب على نزع الخافض أي: للرفع و النَّصب، فهذا تفصيل للقطع، و بيان لوجهيه و بالذي متنازع فيه لهما، فموقعه متعدد بحسبهما أي: ١- رفعا بمبتدأ لازم الحذف، فهو على الخبرية. ٢- و نصبا بفعل لازم الحذف فهو على المفعولية^(١). فـ (الحذف) مفعول مقدم بـ (لزم). و لزوم الحذف مقيد بما إذا كان النعت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم كما قالوا، فيحمل المتن كالخلاصة على ذلك، و علة لزوم الحذف قصد الإنشاء.

[حكم حذف النعت، أو المنعوت]

﴿٧١٨﴾ وَحَذَفُوا نَعْتًا وَمَنْعُوتًا عِلْمَ ﴿٥﴾

أي: أجازوا حذف النعت و المنعوت إذا علم كل منهما، و دلت عليه قرينة، فمن حذف النعت ﴿٥﴾ قالوا الآن جِئْتُ بِالْحَقِّ ﴿٥﴾ [البقرة: ٧١] أي: الواضح، و إلا لكان مفهومه كفراً، ﴿٥﴾ وَ مَا تُرِيهِمْ مِنْ لَآئَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ﴿٥﴾ [الزخرف: ٤٨] و إلا لأشكل باقتضاء اسم التفضيل زيادة موصوفة على المفضل عليه، و قوله: {و هي أكبر من أختها} لولا هذا التقييد شامل للجميع فيلزم أن تكون كل واحدة أكبر من الأخرى، و ذلك يؤدي إلى أن تكون أكبر غير أكبر.

و من حذف المنعوت ﴿٥﴾ وَ عِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ ﴿٥﴾ [ص: ٥٢] أي: حور.

و إذا كان النعت جملةً أو شبهها اشترط زيادة العلم أن يكون المنعوت بعض اسم تقدم مجرور بمن كقولهم: "مِنَّا طَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ" أي: رجل، و في ك قوله:

لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْشَمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَ مَيْسَمِ

و فاته التنبيه على ما في الخلاصة من قلة حذف النعت بالنسبة لحذف المنعوت، و سرّه أَنَّ المنعوت هو المطلوب الأصلي للعامل.

(١) فـ "الصالح" في نحو "مررتُ بزيدٍ الصالح" جاز فيه وجهان: ١- الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو. ٢- النصب على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: أُغْنِي.

﴿ عَطَفَ الْبَيَانَ ^(١) ﴾

[تعريف عطف البيان]

[٧١٩] ﴿ عَطَفَ الْبَيَانَ تَابِعٌ لِمَا يَلِي ^(٢) يَجْلُو كَنَعَتٍ فِي وِفَاقِ الْأَوَّلِ ^(٣) ﴾

(تابع) جنس، و (يجلو) وصف له، و (لما يلي) متعلق به، و اللام للتقوية لتأخر العامل أي: يجلو متبوعه أي: يَنْتَه بتوضيحه أو تخصيصه، فهو مخرج للتوكيد و البدل و النسق.

و قوله (كنعت) مخرج للنعت، و كذا نقول في قول الخلاصة «شبه الصفة» أنه مخرج للصفة لا لغيرها، لأن مطلق المشابهة ثابت لكل تابع، و إنما يخرج التوكيد و النسق من خصوص وجه الشبه المشار له بقولها «حقيقة القصد» خلافا لمن عكس في تخرجها.

فعلم أن قوله (كنعت) من تمام التعريف و هو صفة لـ (تابع)، و يفيد مع ذلك بالعرض أن عطف البيان كالنعت في موافقة متبوعه، و هو من هذه الحيثية خبر لمبتدأ محذوف أي: و هو كنعت في وفاق الأول، فهو صفة باعتبار و خبر بآخر، و قد يكون للشيء إعرابان من نوعين باعتبارين نحو: "عسى أن يقوم زيد" على أنها ناقصة كما تقدم، فما من نوعٍ كما هنا أسهل، و العامل و إن تعذر فهو في حكم الواحد لاتحاد المعنى و العمل و أحوجه لهذا شدة الاختصار و المشبه به هو النعت الحقيقي لانصراف التعت إليه عند الإطلاق، فالبيان حينئذ لا بد أن يوافق متبوعه في أربعة من عشر.

(١) العطف قسمان : ١- عطف البيان - وهو موضوعنا هنا - ٢- عطف التَّنْقِصِ ، سيأتي بيانه . (شرح ألفية)

(٢) إشارة إلى اختياره وجوب تقدم عطف البيان على التعت . (الچوري)

(٣) نحو: أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ . فَعُمَرُ : عطف بيان؛ لِأَنَّهُ مُوَضَّحٌ لـ (أبو حفص)، فهو غير مُسْتَقِلٍّ، و إنما جيء به (عمر) لتوضيح (أبو حفص). وهو تابع لـ (أبو حفص) في إعرابه، وإفراده، وتذكيره، و تعريفه. (شرح ألفية)

[حكم تنكير عطف البيان]

﴿ ٧٢٠ ﴾ وَقِيلَ لَا يَخْرِي بِنُكْرٍ ﴿

لَمَّا اقْتَضَى تَشْبِيهُهُ بِالنَعْتِ وَ ذَكَرَ أَنَّهُ مُبَيَّنٌّ مَجِينُهُ فِي الْمَعَارِفِ وَ النُّكْرَاتِ يَبَيِّنُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ فـ [فيه قولان]:

١- قَدْ ذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي النُّكْرَاتِ قَالَهُ الشَّلُوبِيُّونَ. قَالَ ابْنُ مَالِكٍ لَمْ أَجِدِ النُّقْلَ مِنْ غَيْرِ جِهَةٍ.

٢- وَ صَرَحَ الْكُوفِيُّونَ بِجَوَازِ ذَلِكَ ^(١)، وَ يُؤَيِّدُهُمْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ ﴾ ^(٢) أَوْ كَفَّارَةً طَعَامٍ مَسَاكِينَ ^(٣) فَيَمَانُونَ كَفَّارَةً.

[حكم جمود عطف البيان وإفراده]

﴿ ٧٢٠ ﴾ وَلَزِمَ جُمُودُهُ، وَ جُمْلَةٌ لَيْسَ يَسِمُ ﴿

و يفارق النعت:

١- فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا جَامِدًا ^(٤) وَ لَوْ تَأْوِيلًا كَالْعَلَمِ الَّذِي أَصْلُهُ صِفَةٌ فَغَلِبَتْ عَلَيْهِ الْأَسْمِيَّةُ.

٢- وَ فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ جُمْلَةً لَا أَسْمِيَّةً وَ لَا فَعْلِيَّةً، كَمَا ذَكَرَ فِي الْمَغْنِيِّ، وَ هُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ (وَ جُمْلَةٌ لَيْسَ يَسِمُ) أَي: يَعْرِفُ حَالُ كَوْنِهِ جُمْلَةً.

(١) وَ هُوَ الصَّحِيحُ. (هَمْعُ الْهَوَامِعِ)

(٢) سُورَةُ إِبْرَاهِيمَ، الْآيَةُ: ١٦. مَوْطِنُ الشَّاهِدِ: { مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ } . وَجْهُ الْإِسْتِشْهَادِ: مَجِيءُ "صَدِيدٍ" عَطْفَ بَيَانٍ عَلَى "مَاءٍ"، [وَ كِلَاهُمَا نَكْرَةٌ] وَ الْبَصْرِيُّونَ يَعْدُونَ ذَلِكَ بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ. (مُصْبَاحُ السَّالِكِ)

(٣) سُورَةُ مَائِدَةٍ: الْآيَةُ ٩٥. وَجْهُ الْإِسْتِشْهَادِ: عَطْفُ "طَعَامٍ" عَطْفَ بَيَانٍ عَلَى "كَفَّارَةٍ" وَ كِلَاهُمَا نَكْرَةٌ؛ عَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ وَ مِنْ مَعَهُمُ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ: كَأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ وَ ابْنُ جَنِيٍّ، وَ مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ كَالزَّمْخَشَرِيِّ، وَ ابْنُ مَالِكٍ وَ ابْنُهُ؛ خِلَافَ لِبَقِيَّةِ الْبَصْرِيِّينَ؛ الَّذِي يَعْدُونَ ذَلِكَ بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ. (مُصْبَاحُ السَّالِكِ)

(٤) مِثَالُ الْجَامِدِ نَحْوُ: هَذَا أَخُوكَ زَيْدٍ، وَ مِثَالُ الْمَنْزِلِ مَنْزِلَتُهُ وَ هُوَ مَا كَانَ صِفَةً فَصَارَ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ كَ (الضَّعَقُ) يُقَالُ: حَمَارٌ ضَعِيقٌ الصَّوْتِ أَي: شَدِيدَةً. (الْمَنْحُ الْحَمِيدَةُ)

- فَالضَّفَّةُ: تَابِعٌ مُشْتَقٌّ، أَوْ مُؤَوَّلٌ بِالمشتق .

إبيان ما يَصلُح من عطف البيان أن يكون بدلاً، وما لا يصلُح

﴿١٧٢١﴾ وَبَدَلًا يَصْلُحُ، لَا إِنْ يَمْتَنِعُ حُلُولُهُ مَحَلًّا مَا لَهُ تَبَعٌ ﴿١﴾

ما يصلح أن يكون بياناً يصلح أن يكون بدلاً مطابقاً^(١) فيما لم توجد فيه قرينة تدل على قصد الأول الثاني بالذات و إلا عمل بمقتضاهما و تعين أحد الإعرابين، و بهذا يندفع ما يقال كيف يصح أن يكون الشيء الواحد مقصوداً غير مقصود. ففاعل (يصلح) ضمير عطف البيان، و (بدلاً) حال.

و هذه الصلاحية مشروطة بأن يصح حلول الثاني محل الأول لأنّ البدل يشترط فيه ذلك هو على نية تكرير العامل، فما امتنع فيه ذلك تعين أن يكون عطف بيان، و هو معنى قوله (لا إن يمتنع...) الخ احترازاً من نحو (أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَ تَوْفَلًا ...) ^(٢) فإن التابع لو حل محل لوجب ضم نوفل، و من نحو: (أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرٍ ...) ^(٣) إذ لو حل محل الأول لزم إضافة المحلي بآل إلى الخالي منها و من الإضافة لتاليها، و قد سبق الاعتراض على هذه القاعدة في باب النداء، و يأتي في البدل إنكار الرضي لوجود عطف البيان.

(١) نحو: ضربت أبا عبد الله زيداً (فزيداً) عطف بيان، ويجوز إعرابه بدلاً. (شرح ألفية)

(٢) موطن الشاهد: "عبد شمس ونوفل" وجه الاستشهاد: تعين كون "عبد شمس" عطف بيان على "أخويننا" و"نوفل" معطوفا عطف نفس بالواو عليه؛ ولا يجوز أن يكون "عبد شمس" بدلاً؛ لعدم صحة حلوله محل "أخويننا"؛ لأن ذلك يستلزم ضم "نوفل" المعطوف عليه؛ لأنه مفرد علم، يستحق البناء على الضم. (مصباح السالك)

(٣) وجه الاستشهاد: تعين كون "بشر" عطف بيان؛ لأنه لو أعرب بدلاً؛ والبدل على نية تكرار العامل؛ لكان التقدير: أنا ابن التارك البكري، التارك بشر؛ وعلى هذا، فيضاف الوصف المقترن بـ"آل" إلى اسم مجرد منها، ومن الإضافة إلى المقترن بها، أو إلى ضميره؛ وذلك غير جائز. (مصباح السالك)

﴿ التَّوَكُّيد ﴾

[التوكيد بالنفس والعين وشرطهما]

[٧٢٢] ﴿ بِالنَّفْسِ أَكَّدَ مُتَّبِعاً بِالْعَيْنِ ^(١) مَعَ مُضْمَرٍ طَابَقَ ﴾

(بالنفس أكد متبعا بالعين) أي: دل على التوكيد بلفظ النفس نحو: جاءني زيدٌ نفسه، و بالعين كذلك. و يجوز الجمع بينهما مع تقديم النفس، و هذا مفهوم من قوله (متبعا) بصيغة اسم الفاعل حال من فاعل الأمر، أو بصيغة اسم المفعول حال من لفظ النفس. و أخرت العين لأنها مستعارة في التعبير عن جملة الشيء. و عبارة الخلاصة توهم عدم جواز الجمع بينهما، كما أن المتن يوهم وجوبها ذلك.

و يؤكد بها لرفع التجوز في الأفراد عن المسند إليه تقول: جاء الخليفة، فيحتمل أنك تجوزت في اسمه و أطلقتته على غلامه مثلا، فإذا أردت رفع هذا الاحتمال كررت لفظ المسند إليه فتقول: جاء الخليفة الخليفة، أو كررته معنى فتقول: الخليفة نفسه أو عينه. و قد يقوي الاحتمال، و لا ينقطع بأحد اللفظين فيجمع بينهما. و بهذا يدفع قول ابن هشام: الظاهر أن التأكيد يبعد إرادة المجاز، و لا يرفعها البتة، و بهذا يتأتى الاتيان بألفاظ متعددة، و لو صار بالأول نسا لم يؤكدان.

و إذا خفت غفلة السامع عن سماع لفظ المسند إليه أو ظنه بك الغلط في ذكره فلا بد من تكرير اللفظ، و لا ينفعك في دفع ذلك الاتيان بالنفس والعين، فاللفظي يشارك المعنوي في فائدته، و ينفرد عنه هنا.

و أما إن كان الاحتمال في لفظ المسند نحو: "قَتَلَ زَيْدٌ عَمْرًا" إذ يحتمل أن يكون المراد بالقتل الضرب الشديد فيرفع بتكرير لفظ المسند أو بالاتيان بمصدره كما في قوله: "و قد عجت بمكثها عجيجا"، و قد سبق الرّد في المفعول المطلق على من جعله لرد التجوز في النسبة.

و إن كان الاحتمال في عموم المسند إليه رفع بكل و أخواتها.

و إن كان في أصل النسبة نحو قول "أَنْبَتَ الرَّبِيعُ الْبَقْلَ" لم يرتفع بشيء من ذلك بل بتكرير الجملة، و وجهه أن النسبة ارتباط بين المسند و المسند إليه فلا يرتفع الاحتمال عنها بتكرير المسند إليه لفظاً أو

(١) التوكيد نوعان: ١- توكيد لفظي، سيأتي بيانه فيما بعد . ٢- توكيد معنوي، و هو المراد هنا. (شرح الفية)

معنى، فما ذكره يسن من أن التوكيد بالنفس والعين إنما يرفع التجوز عن النسبة لا يصح، وإن كان كلام السعد رحمه الله يوافقه، و ذكرت هذه التفصيل في بعض مجالس الاقراء فقال بعض الطلبة: إذا قلت: "جاء الخليفة نفسه" لم يبق في النسبة احتمال أصلاً فلا يتوقف ارتفاعه عنها على تكرير الجملة أيضاً، فأجبت: بأن الكلام قد يجتمع فيه مجازان، بل ثلاثة، فإذا قلنا: "جاء الخليفة" احتمال مع ما سبق أن يكون الخليفة بمعنى الغلام وأن نسبة المجيء إليه بهذا المعنى مجاز على حد "هيج قوعا الأرض بشباب الزمان"، فلو قلت: حينئذ "جاء الخليفة نفسه" لم يرتفع إلا لتجوز الأول، كما لو فرض تأكيد شباب الزمان بالنفس فإن نسبة مجاز النسبة يبقى مع ذلك .

و أشار بقوله (مع مضمرة) إلى أنه لابد من إتصال لفظي التوكيد بضمير يربطه بالمؤكد، وإضافة التوكيد له من إضافة الأعم للأخص.

و أشار بقوله (طابق) إلى أن الضمير لكونه رابطاً يجب فيه أن يكون بحسب المؤكد في إفراده، و تنبيهه، و جمعه، و تذكيره، و تأنيئه^(١).

[جمع النفس والعين عند تأكيد المثني]

[٧٢٢] وَأَجْمَعُ ذَيْنِ ﴿٧٢٢﴾
[٧٢٣] بِأَفْعَلٍ إِنْ تَبِعَ الْمُثْنَى ﴿٧٢٣﴾

الإشارة للنفس والعين، و الباء بمعنى على، فتقول: جاء الزيدان أنفسهما أعينهما.

و لم يحتج إلى التنبيه على جمعهما في صورة الجمع لوضوحه^(٢).

و إنما جمع مع التثنية فراراً من توالي تثنيتين فيما هو كالشيء الواحد، و لم يجدوا مندوحة عن اجتماع الجمع في صورة الجمع فارتكبوه، و ذلك لأن الجمع يستعمل في الاثنين بناء على أن أقل الجمع اثنين.

(١) نحو: جاء المدير نفسه، و رأيت المدير عينه، و جاءت هند نفسها، و مررت بأمي عينيها . (شرح الفية)

(٢) تقول: مررت بالطلاب أنفسهم، أو أغنيهم، و جاءت الهنديات أنفسهن، أو أغنيهن . (شرح الفية)

التوكيد بـ (كُلْ ، وَجَمِيع ، وَكِلَا ، وَكِلْتَا) وشرطها

﴿١٧٢٣﴾ وَكَلَّا اذْكُرْ اِنْ شَمُولٌ يُغْنِي ^(١) ﴿

﴿١٧٢٤﴾ كِلْتَا جَمِيعًا وَكِلَا مَعَ مُضْمَرٍ وَفَاعِلًا مِنْ عَمٍّ بِالتَّاءِ اذْكُرْ ﴿

(شمول) نائب فاعل بمقدّر يفسره (يُغْنِي)، و (اذكر) دليل الجواب، و (كَلَّا) مفعولٌ مقَدَّم. و (كلتا) معطوف بحذف العاطف الأداة أي: إن قصد التنصيص على الشمول ورفع احتمال كون الإسناد للبعض دل على ذلك بهذه الألفاظ فـ [هي]:

١- (كُلْ) للجمع معنى نحو: جاءَ القومُ كُلُّهُمْ، و القَبِيلَةُ كُلُّهَا، و اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ.

٢- و (كِلتا) لتثنية المؤنث نحو: جاءتِ الهندانِ كِلْتَاهُمَا.

٣- و (كِلا) لتثنية المذكر نحو: جاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا.

٤- و (جميع) بمعنى كل ^(٢).

و لابدّ من اتصال هذه الألفاظ بضمير المؤكّد ^(٣). و لا تقطع "كل" عن الإضافة و إن جاز ذلك في غير هذا الباب للاحتياج هنا للربط .

٥- و من الألفاظ التي يؤكد بها "عامة"، و عنها عبر بقوله (و فاعلا من عمٍّ) ^(٤) و لم يعبر بلفظها،

لأن الساكنين لا يلتقيان في الشعر. و أشار بقوله (بالتاء) إلى أنّه تلزمه التاء و إن استعمل للمذكر نحو: "جاءَ الجيشُ عَامَّتُهُ"، و بهذا يشرح قول الخلاصة «مثل النافلة».

(١) هذا هو النوع الثاني من أنواع التوكيد المعنوي، وهو: ما يرفع توهُّم عدم إرادة الشُّمول . (شرح الفية)

(٢) نحو: رأيتُ الطلابَ جميعَهُمْ، و الطالباتِ جميعَهُنَّ.

(٣) هذا معنى قوله (مع مضمر). + فتقول جاءَ الرجالُ كُلُّهُمْ، وجاءتِ القبيلةُ كُلُّهَا، وكافأتُ الطلابَ جميعَهُمْ والطالباتِ جميعَهُنَّ، ومررتُ بالطالِبينِ كِلَيْهِمَا وبالطالِبَتينِ كِلْتَيْهِمَا، وجاءَ الطالبانِ كِلَاهُمَا والطالبتانِ كِلْتَاهُمَا. (شرح الفية)

(٤) المُراد: استعمل لفظ (عَامَّة) في التوكيد؛ للدلالة على الشمول ، ككُلٍّ؛ فتقول: جاءَ القومُ عَامَّتُهُمْ، و القبيلةُ عَامَّتُهَا، و الهنداتُ عَامَّتُهُنَّ . و يشترط أن يشتمل على ضمير يطابق المؤكّد، كما ترى في الأمثلة. و لفظ عَامَّة على وزن (فَاعِلَة) من الفعل عَمَّ . (شرح الفية بتغيير)

احكم مَجِيء (أَجْمَعَ وأخواتها) بعد كُلِّ

١٧٢٥ ﴿ وَبَعْدَ كُلِّ جِيءٍ بِأَجْمَعَ جُمَعَ جَمْعَاءُ أَجْمَعِينَ أَوْ كَلًّا فَدَع ١٧٢٦ ﴿ وَبَعْدَ ذَا أَكْتَعَ ثُمَّ أَبْصَعَ مُرْتَبًا، وَبَعْدَ هَذَا أَبْتَعَ ١٧٢٦ ﴾

(و بعد كل جِيء بأجمع جمع جمعاء أجمعين): إذا أريد تقوية التوكيد اتبع "كل" بـ: "أجمع" نحو: جاء الجيش كلُّ أَجْمَعُ، و "جُمَعَ" نحو: جاء الهندان كُلُّهُنَّ جُمِعُ. و "جَمْعَاءُ" نحو: جاء القبيلة كُلُّهَا جَمْعَاءُ، و "أجمعين" نحو: جاء القومُ كُلُّهُم أَجْمَعُونَ. و قد علمت معاني هذه الألفاظ^(١).

و أشار بقوله: (أو كَلَّا فدع) -أي: أترك ذكرها- إلى أنه يجوز^(٢) الاتيان بهذه الألفاظ في التوكيد استقلالاً غير تابعة لـ "كل".

و زاد على الخلاصة بقوله: (و بعد ذا) أي: ما ذكر من أجمع وأخواته (أكتع) أي: جِيء بـ "أكتع" (ثم أبصع) حالة كونك (مرتبا) أي: حال كونه مرتبا هذا الترتيب، و (بعد هذا) يجاء بـ (أبتع)^(٣)، و هذا الترتيب على سبيل الأحسنية، و في شرح الكافية أنه الغالب، و في التسهيل بهذا الترتيب أو دونه. و "أكتع" من قولهم: يوم كتيع أي: كامل، و تكتع الجلد اجتمع و تقبض.

و "أبصع" بالصاد المهملة قال الجوهري رحمه الله: و قد يقال بالمعجمة، و ليس بالغالب، قال: و البصع أي: بالمهملة سمعته من بعض النحويين، و لا أدري صحته، و قالوا: "إلى متى تكرع و لا تبصع" أي: و لا تروي ففيه معنى الغاية. و "أبتع" من قولهم: فرس بتيع أي: طويل العنق مع شدة.

و قد يستغني بهذه الألفاظ عن أجمع وأخواته كقوله (... تَحْمِلُنِي الدَّلَقَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا) و قول الآخر:

تَوَلَّوْا بِالذَّوَابِرِ وَ اتَّقَوْنَا بُنْعَمَانَ بْنِ زُرْعَةَ أَكْتَعَيْنَا

(١) أجمع لجمع المذكر، و جمع لجمع المؤنث، و جمعاء للمؤنثة، و أجمعين للجمع المذكر. (المنح الحميدة)

(٢) في النسخة «لا يجوز» و الصحيح يجوز كما هو ظاهر المتن. قال الجوري: (كَلَّا فدع) أي: و إن شئت اكشف بأجمع و ما بعده عن كل فاتركه. (الجوري) جاء في شرح ألفية: نحو: جاء الزُّكْبُ أَجْمَعُ، و القبيلةُ جمعاء، و الرجال أجمعون، و الهنداتُ جُمِعُ.

(٣) يُقَالُ كُلُّهُ أَجْمَعُ أَكْتَعَ أَبْصَعَ أَبْتَعَ. (همع الهوامع)

[توكيد النكرة]

﴿ ٧٢٧ ﴾ وَلَا تُؤَكِّدُ مُنْكَرًا مَا لَمْ يُفَد ﴿

مذهب البصريين منع توكيد النكرة مطلقاً أفاد أم لا، لأن رفع الاحتمال عن ذات النكرة بوصفها لتمييز عن غيرها أولى من تأكيدها.

و ذهب الكوفيون إلى جواز ما أفاد منه، وهو الصواب. و تحصل الفائدة بكون النكرة محدودة ^(١) و التوكيد من ألفاظ الشمول سواء كانت النكرة زماناً نحو: صمْتُ شهراً كله، أو لا نحو: اشتريْتُ عبداً كله، فخرج نحو: صمت زماناً كله، لأن النكرة غير محدودة، و صمت شهراً نفسه، لأن التوكيد ليس للإحاطة. و استثنى الرضي رحمه الله من منع تأكيد النكرة على المذهب الأول ما إذا كانت النكرة حكماً نحو: «فنكاحها باطل باطل» ^(٢)، و قوله تعالى: ﴿ ذَا ذَا ﴾ [الفجر: ٢١]، و وجهه أنها إذا كانت حكماً فالمقصود مفهومها لا ما صدقها حتى يبين، و هو يفيد أن القائلين بمنع ^(٣) توكيد النكرة يجرون ذلك في التأكيد المعنوي و اللفظي إلا إذا كانت النكرة محكوماً فيجوز اللفظي، و ما فهمه اللقاني رحمه الله من حمل ذلك على أن هذا تأكيد معنوي لا يخفى ما فيه.

[توكيد المثني]

﴿ ٧٢٧ ﴾ ﴿ وَ فِي الْمُثْنَى صَوْغٌ أَجْمَعٌ فَقَدْ ﴿

أي: لا يجوز تنية أجمع تقول: جاء الزيدان كلاهما أجمعان. ف (صوغ أجمع) مبتدأ، و (فقد) بالبناء للمفعول خبر، و (في المثني) متعلق به.

و قد يفهم منه من عدم جواز ذلك مع المذكر عدم جوازه مع المؤنث، لأنه فرعه، فلا يقال: جاءت الهندان كلاهما جمعاً وان. و كلام الخلاصة أصرح في منع هذه. و قولهم في تعليل منعها استغناء بكلا و كلتا غير تام، إذ يقال و هلا استغنوا في غيرهما بكل،

(١) و المراد بالمحددة: ما كان أوله وآخره معروفين مُحَدَّدِينَ . (شرح ألفية)

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه ١ / ٣١٦٥، والدارمي في سننه ٢ / ١٣٧.

(٣) في النسخة التي بين يدينا «يمنع».

و الحاصل أنه كما تراد تقوية التوكيد في غيرهما تراد فيهما، فالصواب في التعليل أن قوة الاحتمال المخرجة للتقوية في غير المثنى أظهر، فإن بعض القوم مثلاً يكون واحداً و اثنين و ثلاثة إلى غير ذلك، فالاحتمالات كثيرة، و لا يتأتى ذلك مع المثنى .

[توكيد ضمير الرفع المتصل بالنفس أو بالعين]

﴿٧٢٨﴾ **وَأِنْ تَوَكَّدْ مُضْمَرًا رَفْعًا وَصِلَ** **بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنفَصِلِ^(١)** ﴿

﴿٧٢٩﴾ **لَا بِسَوَى هَذَيْنِ.....** ﴿.....

إنما وجب الاتيان أولاً بالمنفصل دفْعاً للالباس في نحو "هند خرجت نفسها" أو عينها، إذ لولاه لتوهمت الفاعلية و إرادة نفس الحياة و العين الباصرة، و حمل ما لا لبس فيه .
و لا يندفع اللبس بغير الضمير من الفواصل، فلذلك تعيّن هنا، فقول من قال: «الواجب الاتيان بفاصل» غير صحيح.

و خرج بالمضمر الظاهر، فإنه لا يؤكد بالمضمر، لأنّ المضمر أقوى منه بالأعرافية، فلا يكون تامة له، و لا يرد صمت شهراً كله، لأن تعرف التابع هنا عرضي مكتسب.

و (رفعا) بمعنى مرفوعاً مخرج لغيره، فإنه يجوز توكيده بدون الاتيان أولاً بالمنفصل^(٢).

و (هذين) إشارة إلى النفس و العين^(٣)، فيجوز "القومُ جاؤا كأنهم" و "هم كلهم"، لأنه لا لبس فإن كل المضافة للضمير لا تباشر العوامل.

(١) أي إذا أردت أن تؤكد الضمير المتصل بالنفس أو بالعين؛ فينبغي أن يسبقها ضمير منفصل، يفصل بين التابع والمتبوع. (ضياء السالك) + فتقول: قوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم؛ ولا تقل: قوموا أنفسكم أو أعينكم. فضمير الرفع المتصل (واو الجماعة) لا يؤكد إلا إذا أكد أولاً بضمير منفصل، وهو (أنتم) فأنتم: توكيد لواو الجماعة، ثم يأتي بعد ذلك التأكيد بالنفس، أو العين. (شرح الفية)

(٢) قال المدرس: و أما الضمير المرفوع المنفصل و المنصوب و المجرور مطلقاً فتؤكد بهما بدون ذلك فتقول: رأيتك نفسك و مررت بك نفسك. (المواهب الحميدة)

(٣) أما إذا أكد بغير النفس و العين فلا يلزم ذلك [أي: توكيده بضمير منفصل] تقول: قوموا كلكم، ويجوز كذلك: قوموا أنتم كلكم. (شرح الفية)

[التوكيد اللفظي والمعنوي]

٧٢٩ ﴿..... وَاللَّفْظِيُّ مُكْرَّرٌ، وَذَاكَ مَعْنَوِي﴾

أي: التوكيد الذي سبقت ألفاظه يقال فيه معنوي، لأنه لم يحصل يعني لفظ المتبوع اللفظي، واللفظي مكرر -بصيغة اسم الفاعل- أي: لفظ مكرر لما قبله^(١)، أو بصيغة اسم المفعول، وفيه حذف وإيصال أي: مكرر به كقولهم: مشترك أي: فيه.

و كلامه لا يشمل المرادف نحو: "قام وقف زيد" إلا بتجاوز بعين^(٢)، فالتعريف غير جامع. قال العز ابن عبد السلام: اتفق الأدباء على أن التأكيد في لسان العرب إذا وقع بالتكرير لا يزيد على ثلاث مرات، و أما ﴿فَبَآئِيَ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣] فكل واحد متعلق بما قبله، و كذا ﴿وَيَلِّ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ [المرسلات: ٢٤]. انتهى.

و قوله (مكرر) يصدق بهذا و بغيره، فهو غير مانع، و أورد قول الزوج: أنت طالق أنت طالق، فقد قالوا إذا قصد بالثانية التأكيد لم تقع عليه إلا واحدة، فيقال: إن كانت خبرية فهي غير موافقة للأولى معنى، و إن كانت إنشائية فنلزمه اثنان، و أجاب السبكي رحمه الله باختيار الثاني، و لا يلزم ما ذكر لأنها لإنشاء التأكيد لا لإنشاء الإيقاع، قال الدماميني رحمه الله: وفيه نظر إيه و وجهه أن الجمل التي للتوكيد مستعملة في معانيها، و هذه منها، و التوكيد ليس بإنشاء و إلا لكان كقولك في كل صورة، و إدعاء أن الجملة هنا ليست لإنشاء مضمونها يخرجها عن حقيقة التكرير للأولى فلا تكون تأكيداً لها.

قلت: و الذي يظهر لي عدم ورود الإشكال من أصله، و ذلك أن الجملة الثانية لإنشاء مضمونها لكن على سبيل التبعية و التكميل للأولى، و إذا لم يرد بها التوكيد في صورة لزوم الاثنين فهي لإنشاء مضمونها، لكن على سبيل التبعية الاستقلال و الأصالة، فهذا هو الفارق بين الصورتين، و في فرض الإشكال في خصوص ما ذكر نظر، فإن ما ذكره المستشكل يأتي في كل إنشاء، و يقتضي عدم تصور التوكيد فيه نعم يختص ما ذكر باستشكال الفرق بين صورتين لزوم الواحدة و الاثنتين.

(١) ك: جاء زيد زيد، و قام قام زيد، و نعم نعم، و قمت قمت. (شرح التصريح)

(٢) هكذا في النسخة. يحتمل "إلا بتجاوز بعيد".

إشراط توكيد الضمير المتصل توكيداً لفظياً

[٧٣٠] ﴿وَإِنْ تُعْذِ مُضْمَرٌ وَضِلَّ فَالَّذَا بِهِ وَصَلَتْ مَعَهُ﴾

أي: وإن تكرر المضمرة المتصلة للتوكيد به فكرر معه الذي وصلته به من فعل به نحو: قمتُ قمتُ، أو اسم نحو: قام غلامه غلامه، أو حرف نحو: عجبْتُ منه منه.

قال الدماميني: من أين لهم التأكيد للضمير وحده، و لم لا يجوز أن التأكيد للجملة و المتضائفين و الجار و المجرور؟ إهـ.

قلت: إنما يقال ذلك في مقام تدل فيه قرينة على قصد تحقيق مدلول الضمير وحده، كما إذا كان القيام محققاً، و المخاطب يستبعد أن يكون فاعله المتكلم، و تكون الجملة الثانية حينئذ في نحو: "أنا قمت قمت" لا محل لها، بل هي جملة صورة فقط، لأن الثاني من الفعلين لم يؤت به للاسناد، بل لأمر لفظي، و الضمير الثاني لم يؤت به ليسند إليه، بل للتوكيد، و كذا (أن) الثانية في نحو "زيد أنه أنه فاضل" لا اسم لها و لا خبر، و هي غير عاملة في المتصل بها، لأنها إنما جيء بها للتوكيد.

قوله (اللذا) مفعول بمقدّر أي: فأعد، و (وَصَلَتْ) صلة حذف رابطها أي: وصلته.

[توكيد الحرف الجوابي، و غير الجوابي]

[٧٣٠] ﴿وَالْحَرْفُ كَذَا﴾

[٧٣١] ﴿غَيْرَ جَوَابٍ﴾

و (الحرف كذا) ^(١) مبتدأ و خبر، و الإشارة للحكم المتقدم، فإذا أكد به أعيد معه ما اتصل بالمؤكد سواء كان اسماً ظاهراً نحو: "إن زيدا إن زيدا فاضل"، أو ضميراً نحو: "إنه إنه فاضل"، و احتراز بقوله (غير جواب) من الحرف الجوابي، فإنه لا يعاد معه شيء لقيامه مقام الجملة كنعم و بلى و لا.

(١) أي: كما أن توكيد الضمير المتصل لا يكون إلا بإعادته وإعادة ما اتصل به كما سبق في البيت قبل، كذلك الحروف غير الجوابية: لا يعاد لفظها إلا مع اسم الظاهر المتصل بها، أو ضميره، نحو: إن زيداً إن زيداً قائم، في الدار في الدار زيد ولا يجوز أن تقول: إن زيداً قائم، ولا: في في الدار زيد. أما حروف الجواب: كنعم و كبلى، فتعاد وحدها. (ضياء السالك)

- فتقول: نعم نعم، أو: لا لا، لمن قال لك: أزيد قائم؟ وتقول: بلى بلى، لمن قال لك: ألم يقم زيد؟. (شرح الفية)

[حكم توكيد الضمير المتصل بضمير الرفع المنفصل]

٧٣١] وَبِمُضْمَرٍ فُصِّلَ لِلرَّفْعِ أَكْذَ كُلُّ مُضْمَرٍ وَصِلَ ^(١) ٥

الضمير المتصل إذا أريد توكيده فإما أن يكرر لفظه فحكمه ما تقدم، وإما أن يؤتى بمرادفه وهو الضمير المنفصل، لأن التوكيد اللفظي كما مرّ يكون بتكرير عين اللفظ و بذكر رديفه و الحكم أن يؤتى بالمنفصل المرفوع في جميع الأحوال أي: سواء كان المؤكد مرفوعاً نحو: قمت أنت، أو منصوباً نحو: رأيتك أنت، أو مجروراً نحو: مررت بك أنت. و التأكيد في محل المؤكد، فالمطابقة التي تطلب في الإعراب المحلي بين التابع و المتبوع حاصلة. و استعير ضمير الرفع في مكان ضمير النصب و الخفض لإرادة التفرقة بين التوكيد و البدل.

قال الشاطبي رحمه الله: ثبت عن العرب أنها إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل مطلقاً ^(٢)، و إذا أرادت البدل وافقت بين التابع و المتبوع فقالت: جئت أنت، و رأيتك إياك، و مررت به به، فيتحد لفظ التوكيد و البدل في المرفوع، و يختلف في غيره، هذا نقله سيبويه رحمه الله، و تلقاه غيره عنه بالقبول، و هي المؤتمنون على ما ينقلون لأنهم شافوها العرب، و عرفوا مقاصدها. إنتهى.
فإن قيل: لم خصوا البدل بالموافقة الصورية.

قلت: لأنه على نية تكرير العامل متصل به تقديرا فكان أولى بمراعاة ما يقتضيه.

فإن قلت: قد قال الرضي: قال النحاة: إن المنفصل في نحو "ضربتك أنت" تأكيد، و في "ضربتك إياك" بدل، و هذا عجيب، فإن المعنيين واحد و هو تكرير الأول بمعناه، فيجب أن يكون كلاهما تأكيداً لاتحاد المعنيين، فإن الفرق بين التأكيد و البدل معنوي. إهـ

قلت: و الفرق هنا معنوي خلافاً له، فنقول: إذا كان أصل النسبة محققاً لا نزاع فيه، و نوزع في تعلق المسند بمخصوص المفعول، أو كان مظنة للنزاع قلت: "زيدٌ أكرمه هو" فتؤكد كونه موقع الإكرام، و إذا

(١) أي: يجوز أن يؤكّد بضمير الرفع المنفصل كلّ ضمير متصل مرفوعاً كان نحو: قمتَ أنتَ، أو منصوباً نحو: أكرمتني أنا، أو مجروراً نحو: مررت به هو. (شرح ابن عقيل)

(٢) قالت: جئت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت. (شرح التصريح)

كان النزاع تحقيقاً أو ظناً في أصل النسبة قلت: "زيد أكرمه إياه:، و ذلك أن الغرض من البذل التحقيق والتقدير للنسبة، و لذا قالوا: إنه على نية تكرير العامل، و قد تولى بيان ذلك في التصريح، و التوكيد اللفظي و إن كان قد يقصد به تحقيق النسبة لكن تكرر الجملة بأسرها إذا كان المؤكد ضميراً.

الفصل بئَمْ + و توكيد الظاهر المجروراً

[٧٣٢] ﴿وَجَوَّزُوا فِي الْجُمْلَةِ الْفَضْلَ بئَمْ^(١) وَالظَّاهِرِ الْمَجْرُورِ عَوْدَ الْجَارِ أَمْ﴾

هكذا في النسخ. و في التسهيل: و فَضْلُ الْجُمْلَتَيْنِ بئَمْ إن أمن اللبس أجود من وصلها إهـ، فلعل الناسخ صحف جودوا بجوزوا^(٢). و (ئَمْ) هذه للتدرج في الارتقاء كقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ، ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٤: ٣].

و خرج باشتراط أمن اللبس إذا كان المقام يوهم التعدد و التأسيس نحو: سأضرب زيداً سأضرب زيدا^(٣)، فيقيد المتن بذلك.

و مثال الترك مع أمن اللبس قوله ﷺ «وَاللَّهِ لَاغْرُوَنَ قُرَيْشًا، و اللّهِ لَاغْرُوَنَ قُرَيْشًا، و اللّهِ لَاغْرُوَنَ قُرَيْشًا»^(٤).

و (الظاهر) عطف على (الجملة)، و (عود الجار)^(٥) عطف على (الفصل) أي: جوزوا في الظاهر المجرور عود الجار، فعطفت الواو شينين على شينين لعاملين على رأي الأخفش، فقولك: "مررت بزيد بزيد" أجود من "مررت بزيد زيد". و (أَمْ) أمر بمعنى أقصد مقاصدهم، أو اتبع استعمالاتهم. و البيت مزيد على الخلاصة.



(١) و الأجود في تأكيد الجملة الفصل بينها و بين المعادة بئَمْ . (المطالع السعيدة)

(٢) في شرح الناظم «و جودوا».

(٣) إذ لو جيء بئَمْ لتوهم أنهما ضربان. (المنح الحميدة)

(٤) أخرجه أبو داود في سننه ٥٨٩ / ٣، كتاب الأيمان والنذور.

(٥) في النسخة «و عطف الجار».

﴿البَدَلُ﴾

[تعريف البدل]

١٧٣٣ ﴿البَدَلُ التَّالِي بِلا حَرْفٍ قُصِدَ بِالْحُكْمِ^(١).....﴾

(التالي) جنس، و (بلا حرف) مخرج للنسق. و جملة (قصد) صفة أو حال، لأنها بعد المعرف بآل الجنسية، ثم ظهر أنها حال، لا غير، لأنَّ المراد بآل الجنسية التي تكون الجملة صفة للمعرف به التي للعهد الذهني، و آل الداخلة على المعارف للحقيقة. و خرج بها النعت و البيان و التوكيد، و الحد تام بهذا، لأنه لا يفهم منه أن البدل بالقصد و هذا هو الصواب.

قال الرضي رحمه الله: الفرق بين البدل و البيان أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه، بخلاف البيان فإنه على العكس، و الجواب: أنا لا نسلم ذلك، فإن المبدل منه منسوب إليه في الظاهر، و لابد أن تكون لذكره فائدة صوتا لكلام الفصحاء عن اللغو، و لاسيما كلامه تعالى و كلام رسوله ﷺ. و الفائدة في بدل الكل أحد ثلاثة أشياء بالاستقراء: إمّا كون الأول أشهر و الثاني متصف بصفة نحو: يزيد رجل صالح، أو العكس نحو: بالعالم زيد، أو التفسير بعد الإبهام نحو: برجل زيد. و الفائدة في بدل البعض و الاشتمال التفسير بعد الإبهام نحو بدل الغلط هو المقصود وحده. إنتهى.

و على استقلال البدل بالقصد بنى ابن هشام و غيره ممن تكلم على الخلاصة و وافقهم في التفصيل الذي ذكره في النسق تقديمها لذكر القصد على ذكر انتفاء الواسطة، و لما شرحها في التوضيح بما فيه قال: و إذا تأملت ما ذكره في هذا الحد و ما ذكره الناظم و ابنه و من قلدهما علمت أنهم عن إصابة الغرض بمعزل. إهـ. و اعترض عليه بأن تعريف الخلاصة كتعريفه، و أن ما ذكره ابن الناظم هو ما ذكره

(١) (البدل التالي) أي: البدل هو: الاسم الواقع بعد متبوعه (بلا حرف) أي: من غير أن يكون الحرف واسطة بينه و بين متبوعه كالنسق، (قصد بالحكم) جاء في معاني النحو: و معنى ذلك أنك إذا قلت مثلاً: (أقبل أخوك محمد) فالمقصود فيه بالحكم هو محمد، و هو المهم، و أما أخوك فقد ذكر تمهيدا لذكر العلم، فالبديل هو المهم و هو المقصود بالحكم، و أما المبدل منه فإنما يذكر تمهيدا وتوطئة لذكر البدل. إهـ (م)

هو، و قد نقل كلامه ابن قاسم و غيره، و لهذا قال يسن في حواشيها: و اعتراض^(١) الموضع على الشارح غير مسلم فتدبر القول، و لا نغتر بجلالة القائل. و قال في حواشي التصريح: و هذا تحامل منه على ابن الناظم. إهـ.

قلت: و ليس الأمر كذلك فإن ابن هشام قال: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، و تعريف الجزئين يفيد انحصار القصد فيه، و الخلاصة قالت: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا، و تعريف الجزئين و إن كان حاصله هنا مع ضمير الفصل لكنه يفيد إنحصار التسمية بالبدل في التابع المخصوص، و لا تفيد إنحصار القصد في البدل، لأن المقصود فيها لم يقع خبرا عن البدل، و لا تابعا لخبره، فالانحصار الذي أفادته غير انحصار القصد الذي أرادوه فوق الفرق بين الضيعين، و ابن الناظم و من قلده بنوا على أنها تفيد هذا الإنحصار المقصود، و بنوا على ذلك في شرحها.

[أقسام البدل]

- ٧٣٣] ﴿بَعْضًا أَوْ مُطَابِقًا يُرَدُّ﴾
 ٧٣٤] ﴿أَوْ ذَا اسْتِمَالٍ أَوْ كَتَلَوِبَلٍ وَ ذَا أَنْ تَقْصِدَ اضْرَابًا بَدَا، أَوْ فَائِذَا﴾
 ٧٣٥] ﴿بِهِ الْخَطَا﴾

البدل أربعة أضرب:

الضرب الأول: بدل الكل من الكل، تسميته بالمطابق أولى^(٢)، لأن (كل) إنما تطلق على ذي أجزاء، و ذلك غير مطرد، لعدم صحته في نحو ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، اللَّهُ﴾ [إبراهيم: ١] في قراءة الجر. و الثاني: بدل البعض من الكل^(٣)، سواء كان البعض أقل أو أكثر أو مساوياً نحو: أكلت الرغيف ثلثه، أو نصفه، أو ثلثيه.

(١) في النسخة «و اعتراض».

(٢) هذا معنى قوله «أو مطابقا يرد».

(٣) هذا معنى قوله «بعضا».

و الثالث: بدل الاشتمال^(١)، و التحقيق أن المشتمل هو العامل بمعنى أن نسبته إلى المبدل منه لا يكتفي بها في تمام المعنى، بل تبقى النفس متشوفة إلى جنس البدل، فنسبة العامل بالأول مشعرة بالثاني، وهذا هو المراد بالاشتمال. و قيل غير ذلك.

و الرابع: التشبيه بالمعطوف ببل^(٢) في مباينة ما قبله لكونه ليس كلاً و لا بعضاً و لا مشتلاً عليه عامله، و هو ثلاثة أقسام، لأنك:

١- إن قصدت المبدل منه و كان قصده صحيحاً ثم بدا لك الإضراب عنه لغرض إلى البدل فهو بدل بداء^(٣). فقله: (و ذا) إشارة لأقرب مذكور، مبتدأ، و (بدا) خبره أي: بدل بداء.

٢- و إن قصدته و كان قصده فاسداً، ثم تذكرت، فأبدلت، فهو بدل نسيان.

٣- و إن لم تقصده بالكلية، و لكن جرى ذكره على لسانك غلطاً، ثم أبدلت، فهو بدل غلط أي: سلف به الغلط عن الأول. و الماتن تبعاً لكثير من النحويين لم يفرقوا بين القسمين الأخيرين فسموا البدل فيهما بدل غلط، و إليه أشار بقوله (أو فانبذا به الخطأ). و قد وقع في قول الخلاصة «أو فجر بالباء» من إدخال العاطف على العاطف.

[شروط بدل البعض والاشتمال]

[٧٣٥] وَ شَرْطُ بَعْضٍ وَ اشْتِمَالٍ صِحَّةُ الاسْتِغْنَاءِ، وَ مُضْمَرٌ يَحَالُ

و يشترط في بدل البعض و الاشتمال صحة الاستغناء بالمبدل منه عن البدل، و ذلك بأن يستقيم المعنى و يتم به، أو حذف البدل، فلا يجوز (قطعت زيدا أنفه) و لا (لقيت كل أصحابك أكثرهم) و لا (عقلت زيدا بغيره) و لا (أسرجت القوم دابتهم) هكذا قال في الشرح، و مثل ذلك عند ابن قاسم،

(١) هذا معنى قوله «أو ذا اشتمال».

(٢) هذا معنى قوله «أو كتلوبل».

(٣) و يُسَمَّى بدل: البداء (أي: الظهور) و المراد: ظهور الصواب بعد خفائه نحو: سافر بالقطار بالسيارة، فقد قصد المتكلم أن ينصح المخاطب بالسفر بالقطار، ثم بدا له أن السفر بالسيارة أفضل، فأضرب عن القطار إلى السيارة. (شرح ألفية)

قلت: و هو مناف لما قدمناه في معنى الاشتمال، و ما قلناه هو ما عند الرضي رحمه الله فقد قال: الإعجاب في قولك "أعجبني زيد حسنه" مسند إلى زيد، و لا يكتفي به من جهة المعنى، لأنك لم يعجبك لحمه، و لا دمه، بل معنى فيه، و كذا: سلب زيد ظاهر في أنه لم يسلب نفسه، بل شيء منه، و كذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧] غير مفيد، إلا أن يكون لحكم من أحكامه، و كذا: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾ [البروج: ٤] مطلقا غير مفيد، إلا لفعلهم بذلك الأخدود ما استحقوا به اللعن، بخلاف: ضربت زيدا عبده، فإنه بدل غلط لأن ضربت زيدا مفيد غير محتاج إلى شيء آخر. انتهى.

فتأمل و أعرف حقيقة ما ذكره، و أفهم منه أن ما قدمناه عنه من مشاركة المبدل للبدل في القصد لا يقتضي مساواتهما فيه، بل القصد الذاتي متوجه إلى البدل، و المبدل منه مقصود عرضا، و لعل هذا مراد الجمهور، و إلا فيبعد أن يريدوا أن لا فائدة للمبدل منه بالكلية. ثم نقول: لا إشكال في امتناع (عقلت زيدا بغيره) و (أسرجت زيدا دابته) لشدة الدلالة على التبدل حتى كأنه بعينه مفهوم مما قبله.

قال الرضي: و لا نقول في بدل الاشتمال نحو قتل الأمير سيّافه، و بني الوزير وكلاؤه، لأن شرط بدل الاشتمال ألا يستفاد هو من المبدل منه معينا، بل تبقى النفس مع ذكر الأول متشاقة إلى البيان للإجمال الذي فيه، و هنا: الأول غير مجمل، إذ يستفاد عرفا من قولك: قتل الأمير، أن القاتل سيّافه، و كذا في أمثاله^(١). انتهى. فعمل مرادهم بصحة الاستغناء هذا المعنى. و هذه زيادة على الخلاصة.

و يشترط في بدل البعض و الاشتمال مصاحبتهما لضمير يعود على المبدل منه^(٢) البعض بكله و الملابس لملابسه، ثم تارة يكون مذكورا كـ "أكلت الرغيف ثلثه"، و "أعجبني زيد حسنه"، و تارة يكون مقدرا نحو: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ﴾ [آل عمران: ٩٧] أي: منهم، ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ، النَّارِ﴾ [البروج: ٤] أي: فيه.

(١) هكذا في شرح الرضي لكن في نسخة التي بين يدينا «مع ذكر الأول متوافقة على البيان للاحتمال الذي فيه عزما و كذا في مثاله».

(٢) هذا معنى قوله (و مضمري حال).

[حكم مطابقة البدل للمبدل منه]

[٧٣٦] ﴿وَالْوَفْقُ فِي التَّعْرِيفِ وَالْإِظْهَارِ لَا يُشْرَطُ، لَكِنْ ظَاهِرًا لَا تُبَدِّلُ﴾

[٧٣٧] ﴿مِنْ مُضْمَرِ الْحَاضِرِ إِلَّا مَا اشْتَمَلَ أَوْ بَعْضًا أَوْ إِحَاطَةً عَلَيْهِ دَلَّ﴾

أي: لا يشترط أن يكون البدل موافقاً للمبدل منه في التعريف و التنكير بل تبدل المعرفة من النكرة نحو: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، صِرَاطِ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢] ، و العكس نحو: ﴿لَتَسْفَعَا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥-١٦].

و لا يشترط توافقهما في الإظهار و الإضمار، بل يبدل المضمَر من الظاهر كما تقدم في "رأيت زيدا إياه"، و العكس إذا كان المضمَر لغائب مطلقاً.

و إن كان [المضمَر] للحاضر لم يبدل منه الظاهر إلا:

أ- بدل اشتمال كقوله: (بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَ سَنَاؤُنَا ...) ^(١).

ب- أو بعض كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ
الْآخِرَ﴾ ^(٢) ، و قد تقدم الكلام على التصريح بالجار مع البدل. و أما قوله: (أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَ
الْأَذَاهِمِ ... رِجْلِي) فالأظهر كما قال ابن مالك هشام أنه من العطف على معمولي عاملين، فـ
(رجلي) عطف على الياء، و (الأذاهم) عطف على السجن، لأنه يلزم على البدلية أن الرجل
موعدة بالسجن .

ت- و بدل كلٍ دَلَّ على الإحاطة كقوله تعالى ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَ آخِرِنَا﴾ ^(٣) [المائدة: ١١٤]. و
يُمْتَنَعُ في غير ذلك على خلاف فيه.

(١) وجه الاستشهاد: مجيء "مجدنا وسناؤنا" بدل اشتمال من الضمير البارز الواقع فاعلاً في "بلغنا". (مصباح السالك)

(٢) الأحزاب: ٢١ وجه الاستشهاد: وقوع "من" الموصولة المجرورة باللام في "لمن" بدلاً من ضمير "لكم". (مصباح السالك)

(٣) الشاهد وقوع "أولنا و آخرنا" بدل كل من الضمير "نا" المجرور محلاً باللام؛ و هو مفيد للإحاطة و الشمول؛ لأن المراد: بأولنا و آخرنا - جميعاً - على عادة العرب؛ من ذكر طرفي الشيء، وإرادة جميعه. (مصباح السالك)

[البدل من اسم الاستفهام والشرط]

﴿٧٣٨﴾ وَبَدَلٌ مِنْ شَرْطٍ أَوْ مَا اسْتَفْهَمَا يُقَرَّنُ بِالْأَدَاتِ، وَالْقَطْعُ سَمَا ﴿٥﴾

أي: إذا أبدل اسم من اسم ضمن معنى حرف شرط أو استفهام وجب اقتران البدل بأدات الشرط في الأول نحو: "من يقيم إن زيدا و إن عمرا أقم معه"، وأداة الاستفهام في الثاني نحو: "ما صنعت إن خيرا و إن شرا تجز به".

بخلاف مدخول الهمزة نحو: هل أحد جاءك زيد أو عمرو"، فإن بدله لا يقترن بها، ولزم ذلك في الأول ليوافق البدل المبدل منه معنى، لأنه بدل مفصل من مجمل، وهو راجع لبدل البعض من الكل، و جاز دخول ان على الاسم لفظا و تقديرا، لأنها إنما جيء بها لبيان المعنى لا للعمل، لكن ما ذكر في الشرط أغلبي و الا فقد يتخلف، ففي الكشف رحمه الله أن "يومئذ" بدل من "إذا" في قوله تعالى ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [الزلزلة: ١] .

قوله (أو ما استفهما) أي: به.

[جواز قطع البدل]

و أشار بقوله (و القطع سما)^(١) إلى أن البدل يجوز فيه القطع كالنعت كحديث «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ»^(٢).

و نص على ذلك ابن هشام في الجامع و الحواشي، و قال: أجازوا في قوله: (وَ كُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ ...) ^(٣) الرفع على القطع، بل البدل أقوى من النعت، لأنه مستقل من جملة أخرى إهد، و يمكن أن يكون (سما) في البيت إشارة لهذا أي: و القطع فيه أي البدل سما على القطع في النعت. و مسألة الشرط و القطع مزيدة على الخلاصة.

(١) (سما) أي: جاز.

(٢) رواه البخاري . و نحو مَرَزَتْ بَزِيدَ أَخُوكَ.

(٣) الشاهد فيه: "رجلٌ صحيحَةٌ" حيث أبدل التكررة وهي "رجلٌ صحيحَةٌ" من التكررة وهي "رجلين". (اللمحة)

[إبدال الفعل من الفعل]

﴿٧٣٩﴾ ۞ وَ بَدَلُ الْفِعْلِ مِنَ الْفِعْلِ يَرِدُ ۞

أي: يرد في كلامهم بدل الفعل من الفعل، و فهم من إطلاقه أنه تجري فيه الأقسام الأربعة نحو: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الفرقان: ٦٩]، لأن مضاعفة العذاب هي لقي الأثام. و ليس من بدل الجملة لظهور الجزم في الفعل^(١).

و نحو: "إِنْ تُصَلِّ تَسْجُدْ لِلَّهِ يَرْحَمَكَ".

و نحو: "مَنْ يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ".

و نحو: "إِنْ تَقُمْ تَقْعُدْ أَكْرَمَكَ".

و المستعمل أيضا عامل الفعل من حيث إنه لا يكفي بتسليطه عليه في تمام المعنى، فلا يجري بدل الاشتمال في الفعل غير المعنول.

[إبدال الجملة من الجملة]

﴿٧٣٩﴾ ۞ وَ جُمْلَةٌ مِنْ جُمْلَةٍ، وَ مُنْفَرِدٌ ۞

و يرد أيضا في كلامهم بدل الجملة من الجملة. و ظاهر إطلاقه أيضا جريان الأقسام الأربعة فيه نحو: "قنعنا بالأسودين، قنعنا بالماء و التمر".

قال في شرح "الفوائد الغائيات": إن كان المقصود ذكر الجملة الثانية و ذكر الأولى توطئة لها كانت الثانية بدلا من الأولى بدل الكل من الكل، و إن كان المقصود ذكر الأولى و ذكر الثانية لبيانها كانت الثانية عطف بيان للأولى أو توكيدا لها. إهو و أقره الشهاب و يس رحمهما الله.

قلت: لا تعقل كون الأولى هي المقصودة الثانية مع العينية، وإنما يتحقق ذلك في "الأسودين و الماء و التمر" فالواجب أن يقال على البدلية و قصد الثاني "قنعنا بالأسودين الماء و التمر"، و إذا قلنا: قنعنا بالأسودين قنعنا بالماء و التمر، فالثانية تأكيد لا غير.

(١) أما بالنسبة لإبدال الفعل من الفعل فهو من قبيل إبدال فعل مفرد من فعل مفرد، و ليس من الجملة المكوّنة من الفعل والفاعل، والدليل على ذلك أن الفعل (البذل) جاء في الشواهد السابقة منصوباً، أو مجزوماً، فهو بذلك تابع في إعرابه للمبدل منه. (شرح الفية)

فإن قيل: يقصد "قنعنا" من حيث تقييده بالماء و التمر لا من حيث تقييده بالأسودين و بالعكس. قلت: لا فائدة فيه بل ذلك راجع إلى قصد الماء و التمر لا الأسودين و بالعكس، فالصواب ما قال التفتازاني من أن بدل الكل لا يأتي في الجمل، لأنه إنما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين و كون المقصود هو الثاني، و ذلك لا يتحقق في الجمل لاسيما التي لا محل لها من الإعراب، هذا كلامه، و الذي أفهمه منه أن المفردين يمكن اتحادهما ماصداقا و اختلافهما مفهوما، فيتبع أحدهما الآخر، و لا يكون توكيدا لفظيا له لعدم المرادفة، فيتصور حينئذ أن يكون الثاني مفردا بالذات دون الأول، بخلاف الجمل، فإنها إذا اتحد لفظها و معناها لم يتصور فيها سوى التوكيد، و كذا إذا اختلف لفظها و اتحد معناها لم يختلف مفهومها حتى يقصد الثاني دون الأول، لأنه لا معنى لها سواه، و ليس لها ما صدقا يفرض الاتحاد فيه دون المفهوم.

فإن قلت: "قام زيد قام أخوك" فأحد المفهوم من الثانية غير المفهوم من الأولى.

قلت: لا مدخل للمسند في اختلاف المفهوم، فأقول: المفهوم من أخوك غير المفهوم من زيد، و عرض من ذلك ما ذكرته، و الكلام في اختلاف يتحقق معه استقلال إحدى الجملتين بأسرها بالقصد، لأن الكلام في الجملة بتمامها، و العارض لا يتحقق به ذلك، فأخوك يمكن أن يكون مستقلا بالقصد، و قام أخوك بتمامه لا يعقل فيه ذلك، إذ لا فائدة في اعتبار قام الثاني، دون الأول، نظير ما تقدم في "قنعنا بالأسودين"، و لم أر من نزل كلام التفتازاني إلى الفهم.

و بدل البعض نحو: ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ، أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنٍ﴾^(١) [الشعراء: ١٣٢ و ١٣٣].

و الاشتمال كقوله: (أقول له ارحل لا تُقيِمَنَّ عندنا ...) ^(٢).

و هذا معنى قوله (و جملة من جملة).

(١) وجه الاستشهاد: وقوع جملة "أمدكم" الثانية بدل بعض من كل من "أمدكم" الأولى؛ لأنها أخص منها؛ لأن "ما تعلمون" يشمل الأنعام وغيرها. (مصباح السالك)

(٢) فجملة "لا تقيمَنَّ" بدل اشتمال من جملة "ارحل"؛ إذ يلزم من الرحيل عدم الإقامة. (ضياء السالك)

[إبدال الجملة من المفرد]

و عَطَفَ على مدخول من قوله (و منفرد) أي: ويجيء في كلامهم إبدال الجملة من المفرد كقوله:
إلى الله أشكوا بالمدينة حاجةً وبالشام أخرى، كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ؟^(١)
أي: إلى الله أشكوا تعذر التقائهما، وهي بدل اشتمال وفاقا للفارضي رحمه الله، لا بدل كل، خلافا
للتصريح، لأن تعذر الالتقاء ليس عين الحاجتين.

و قد يجيء عكس هذا، و مثل له في البحر فقوله: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا، قَيِّمًا﴾ [الكهف: ١] بدل
من جملة {لم يجعل له عوجا} لأنه في معنى جعله مستقيما، و لا حاجة له في الآية، و قد بسطنا
الكلام عليها فيما لنا من التفسير.

و ينبغي كما قال ابن هشام: جواز إبدال الاسم من الفعل نحو: زيد يخاف الله متق، و العكس نحو:
زيد متق يخاف الله. أخرى

و أجاز سيبويه و أبو الحسن رحمهما الله الإبدال في الحروف فقالا في آية ﴿أَيَعِدْكُمْ أَنَّكُمْ﴾
[المؤمنون: ٣٥] بدل من الأولى. و الشطر الثاني في البيت مزيد على الخلاصة.

[حكم تقديم بدل الكل على المبدل منه]

[٧٤٠] ﴿وَلَا تَقْدَمُ بَدَلُ الْكُلِّ^(٢) ﴾

معنى النهي أي: بدل الكل لا يقدم بحال أي: لا يقبل التقديم و لو زالت عنه البدلية، إذ لا تمكن
إضافة أحدهما للآخر لما فيه من إضافة الشيء لنفسه، بخلاف بدل البعض و الاشتمال، فإنه يصح
تقديمهما و إضافتهما للمبدل منه، فتقول: أكلت ثلث الرغيف، و أعجبنى حسن زيد.
و ليس معناه أن بدل الكل لا يتقدم و هو بدل، لأنه لا خصوصية له بذلك، فإن التابع من حيث هو
تابع لا يتقدم، و فيه أنه يمكن تقدم بدل الكل و يصير متبوعا و البدل منه تابعا، ففي المسألة نظر.

(١) و الشاهد: إبدال جملة "كيف يلتقيان" من المفرد -وهو حاجة وأخرى- و سوغ ذلك أن الجملة في التقدير بمنزلة
المفرد. (ضياء السالك)

(٢) ﴿وَلَا يَتَقَدَّمُ بَدَلُ الْكُلِّ عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ لِأَنَّهُ لَا يَذَرِي أَيْهَمَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ بَدَلِ الْبَعْضِ فَيَقْدَمُ لَكِنْ
الْأَحْسَنُ إِضَافَتَهُ نَحْوُ أَكَلْتُ ثَلَاثَ الرِّغِيفِ. (جمع الهوامع)

[حكم حذف المبدل منه]

[٧٤٠] ﴿..... وَ فِي جَوَازِ حَذْفِ مُبْدَلٍ خَلْفَ يَفِي﴾

و في جواز حذف المبدل منه وإبقاء البدل قولان:

أحدهما: يجوز، و عليه الأخفش و ابن مالك نحو: "أحسن إلى الذي وصفت زيدا" أي: وصفته، ف (زيدا) بدل من الهاء المحذوفة.

و ظاهر التسهيل أنه لا حذف، و إنما البدل أغنى عن المبدل منه، و تبعه الأشموني.
و في الخامس من المغني أنه قيل يحذفه في قوله تعالى: ﴿لَمَّا تَصِفُ أَلْسِنَتَكُمُ الْكَذِبَ﴾ [النحل: ١١٦]، ﴿و فِي كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥١] بناءً على أن (ما) في {كما} موصول حرفي، و رده فانظره.

و الثاني: لا يجوز، و عليه السيرافي رحمه الله، لأن المبدل منه للإسهاب، و الحذف ينافيه.
و في بحث الجملة المفسرة من المغني لم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف بيان، و اختلف في المبدل منه ثم نقل عن البغدادي أنني على أنه لم يثبت حذفه، و أما البدل فلم يثبت حذفه كما أشار له في التصريح في آية ﴿ثُمَّ عَمُوا وَ صَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]، و صرح به يس رحمه الله في حاشيته. و البيت مزيد على الخلاصة .

﴿ حُرُوفُ الْعَطْفِ ^(١) ﴾

[الواو]

[٧٤١] ﴿ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ لَدَى الْبَصْرِیَّةِ الْوَأُ لَا تَزْتِیْبُ أَوْ مَعِیَّة ﴾

تقدم في الإضافة الكلام على قولهم "لمطلق الجمع و الجمع المطلق" فانظره ^(٢).و المعنى: إن رأي البصريين أن "الواو" لمطلق الجمع ^(٣) الصادق بعطف اللاحق على السابق نحو:﴿ وَ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ^(٤) [الشورى: ٣]، و العكس نحو: ﴿ كَذَلِكَ يُوجِي إِلَيْكَ وَ إِلَى الَّذِينَ مِنْقَبْلِكَ ﴾ ^(٥) [الشورى: ٣]، و المصاحب نحو: ﴿ فَأَنْجَيْنَاهُ وَ أَصْحَابَ السَّفِينَةِ ﴾ [العنكبوت: ١٥].و لا تفيد [الواو] ترتيباً خصوصاً، [خلافاً] ^(٦) لقطرب و ثعلب و طائفة.

و لا [تفيد] معية خلافاً لأين كيسان، و يدل للصحيح أنه لما نزل قوله تعالى ﴿ إِنَّ الصَّفا وَ الْمَرْوَةَ مِنْ

شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٥٨] قال الصحابة: بأيهما نبدأ يا رسول الله؟ فسألوا وهم من أهل اللسان، و يدل

له أيضاً قوله تعالى ﴿ وَ قُولُوا حِطَّةً وَ ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾ [الاعراف: ١٨١]، و في الآية الأخرى: ﴿ وَ

ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَ قُولُوا حِطَّةً ﴾ [البقرة: ٥٨] و القضية واحدة.

(١) (حروف العطف) أي: هذا مبحث حروف العطف، و يسمى المعطوف بها نسقاً. (المنح الحميدة) + جاء في

المواهب الحميدة: هو تابع يتوسط بينه و بين متبوعه أحد الحروف الآتية، إهـ

(٢) في بيت ٥٤٨. جاء في "الجني الداني في حروف المعاني" قال بعض العلماء: الصواب أن يقال: الواو لمطلق الجمع،

لا للجمع المطلق. لأن الجمع المطلق هو الجمع الموصوف بالإطلاق، لأننا نفرق بالضرورة بين الماهية بلا قيد، و الماهية

المقيدة، ولو بقيد لا. و الجمع الموصوف بالإطلاق ليس له معنى هنا، بل المطلوب هو مطلق الجمع، بمعنى أي جمع

كان، سواء كان مرتباً أو غير مرتب. و نظير ذلك قولهم مطلق الماء، و الماء المطلق. إهـ

(٣) لمطلق الجمع أي: الاجتماع في الفعل من غير تقييد بحصوله من كليهما في زمان، أو سبق أحدهما، فإذا قلت "جاء

زيد و عمرو" يحتمل على السواء أنهما جاءا معا، أو زيد أولاً، أو آخراً. (المطالع السعيدة)

(٤) وجه الاستشهاد: مجيء الواو حرف عطف لمطلق الجمع، عطف المتأخر في الحكم "إبراهيم" على "نوحا" المتقدم.

(مصباح السالك)

(٥) وجه الاستشهاد: مجيء الواو حرف عطف لمطلق الجمع، عطف متقدم في الحكم على متأخر: لأن "الذين" معطوف

على "الكاف" في إليك مع إعادة الجار. (مصباح السالك)

(٦) لفظ «خلافاً» ساقط في النسخة التي بين يدينا.

[اختصاص الواو العاطفة]

- [٧٤٢] ﴿ وَ خُصِّصَتْ بِعَظْفٍ مَا لَا يُغْتَنَى وَ الْخَاصُّ لِلْعَامِّ وَ عَكْسُهُ هُنَا ﴾
 [٧٤٣] ﴿ وَ ذِي تَرَادُفٍ وَ أَوْصَافٍ عَدَدٍ وَ مَا اقْتَضَى تَشْبِيهًا وَ مَا اتَّخَذَ ﴾
 [٧٤٤] ﴿ عَامِلُهُ مَعَ سَابِقٍ مَعْنَى إِذَا يُخَذَفُ، وَ التَّضْمِينُ أَوْلَى فَخُذَا ﴾

معنى تخصيص الواو بذلك أنه مقصورٌ عليها لا يستعمل فيه غيرها، و وجهه في الحرف المرتب اقتضاؤه بثبوت الحكم للأول وُخذه، و الفرض أن ذلك الحكم من المعاني النسبة لا يتصور إلا بين اثنين فصاعداً، و وجهه في حتى اختصاصها بالبعض و الغاية، و أما ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة: ٦] فلنا فيها رسالة تضمنها حاشيتنا إن شاء الله تعالى.

١- [و خصصت بعطف ما لا يغتنى]^(١) و المراد بما لا يغتنى به: ما لا يتم المعنى به بدون التابع مما يبد معنى نسبياً كالتخاصم و البينية، و كما لا يجوز اختصم زيد ثم عمرو لا يجوز اختصم الزيدان ثم عمرو، لأنَّ الحكم لا يثبت لعمرو وحده، و لأنَّ الزيدان هنا كزيد في المثال الأول. و (يُغْتَنَى) بالبناء للمفعول صلة (ما)، و الرابط مقدَّر أي: به.

٢- [و الخاص للعام]: و اختصت الواو أيضاً بعطف الخاص على العام نحو: ﴿ خَافَظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

٣- (و عكسه)^(٢) نحو: ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَ لِيَوَالِدَيَّ وَ لِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [نوح: ٢٨]، و ذلك لأنَّ اندراج الخاص في العام ينافي تأخر ثبوت الحكم له، أو تقدمه.

(١) تختص (الواو) من بين حروف العطف: بأنها تعطف اسماً على اسم لا يكتفي الكلام به (أي: لا يكتفي المعنى بذكر المعطوف عليه) نحو: اختصم زيدٌ و عمرو، و لو قلت: اختصم زيدٌ، لم يجز لأن الاختصام لا يكون إلا بين اثنين فصاعداً. (شرح ألفية)

(٢) عطف العام على الخاص؛ فـ"المؤمنين" و"المؤمنات" أعم ممن دخل بيته مؤمناً. (مصباح السالك)

٤- [أو ذي ترادف]: واختصت أيضا بطعف المرادف نحو: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦] وقوله (... و أَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمِينَا) ^(١).

٥- [أو أوصاف]: وبعطف بعض النعوت على بعض، و قد تقدم ^(٢).

٦- [أو عدد]: وبعطف العقد على النيف ^(٣)، و قد تقدم.

٧- [أو ما اقتضى تشنية]: وبعطف ما حقه التشنية أو الجمع كقوله:

إِنَّ الرِّزْيَةَ لَا رَزِيَّةَ مِثْلَهَا فُقْدَانٌ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ ^(٤)
و قوله:

أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا وَ يَوْمًا وَ ثَالِثًا وَ يَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرْحَلِ خَامِسٍ ^(٥)

٨- [أو ما اتحد عامله مع سابق معنى إذا يحذف]: وبعطف عامل قد حذف و بقي معموله على عامل ظاهر يجمعهما معنى واحد نحو: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [الحشر: ٩] أي: و

(١) الشاهد فيه قوله «كذبًا و مينا» حيث عطف بالواو قوله "مينا" و معناه الكذب على قوله "كذبًا" و هما مترادفان، و هذا شاهد على أن الواو اختصت ببعطف المرادف على مرادفه. (محمد الغزني)

(٢) نحو: {هو الأول و الآخر والظاهر والباطن}.

(٣) نحو: واحد وعشرون ... سبعة وثلاثون ... خمسة وأربعون ... و....، (النحو الوافي)

جاء في حاشية النحو الوافي: العقد هو: العدد الذي يجيء ترتيبه عاشرًا بين الأرقام المتسلسلة المرتبة قبله. و تحصر العقود في لفظ: عشرة، عشرين، ثلاثين، أربعين، خمسين، ستين، سبعين، ثمانين، تسعين، والصحيح تسمية: "مائة" و"ألف" و مركباتهما "عقدًا" أيضًا أما "النيف" فكل عدد يكون ترتيبه المتسلسل بين عقدين؛ و منه: أحد عشر، اثنان و عشرون، ثلاثة و ثلاثون، خمسة وأربعون. و ثلاثون، خمسة وأربعون.

(٤) الشاهد قوله "محمد و محمد" حيث عطف بالواو ما حقه التشنية. (محمد الغزني)

(٥) الشاهد فيه قوله "يوما و يوما و ثالثا" حيث عطف بالواو ما حقه الجمع، فكان حقه أن يقول: ثمانية أيام، لأن يوم الترحل خامس لليوم الأخير، فيكون يوم الترحل الثامن بالنسبة إلى أو يوم. (محمد الغزني)

ألفوا الإيمان، إذ التبوؤ هو: التهيؤ^(١)، وهو لا يناسب الإيمان، ولا شاهد في ذلك لأن التبوؤ بمعنى اللزوم وهو مناسب. ومن ذلك قوله: (علفتها تبناً وماء بارداً ...) ^(٢). وقوله: (...) و زَجَجْنُ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا، وقد تقدم.

قوله (و ما اتحد) عطف على (ما لا يُغتنى) أي: و بعطف معمول اتحد عامله مع عامل سابق معنى إذا يحذف ذلك العامل، ومعنى اتحاد العاملين معنى أن يجمعهما معنى واحد، فـ (تبوء) و (ألفوا) يجمعهما معنى اللزوم، و (علفت) و (سيقت) يجمعهما معنى الانالة، و (زججن) و (كحلن) يجمعهما معنى التحسن.

و ذهب طائفة إلى أن العطف فيما ذكر من عطف المفردات بتضمين الفعل الأول معنى يتسلط به على الاسمين، فيضمن معنى زججن حسن، و عليه القياس.

و الأكثر على أن التضمين مقيس، و ضابطه أن يكون الأول و الثاني يجتمعان في معنى عام، و إلى هذا أشار بقوله (و التضمين أولى فخذاً) ^(٣).

و هذه المسائل مزيدة على الخلاصة.

(١) كذا في شرح التصريح، و في النسخة «التبوؤ التيهأ».

(٢) فقوله (ماء) لا يعطف على (تبناً)؛ لأنه لا يصح قولك: علفتها تبناً وعلفتها ماءً بارداً؛ لأن الماء لا يُغلف بل يُسقى؛ إذ معنى علفتها: أطعمتها وقدمت لها ما تأكله. فنقول (تبناً) مفعول به لفعل محذوف تقديره: وسقيتها ماءً، ثم الواو تعطف فعل المحذوف (سقيتها) و باقيا معموله (ماءً بارداً) على عامل سابق: (علفتها تبناً) حيث يجمع العاملين (علفتها وسقيتها) معنى واحد أطعمتها أو غذيتهما وهذا العطف من خصائص الواو. (شرح ألفية بتغيير)

(٣) ذهب بعضهم كالجرمي والمازني والمبرد وأبي عبيدة والأصمعي واليزيدي وغيرهم من العلماء إلى أن "ماء" معطوف على قوله "تبناً" بعد التأويل في العامل؛ أي: لا يبقى معنى علفتها: "أطعمتها" وقدمت لها ما تأكله - كما هو معناه الوضعي - بل يضمن معنى أعم منه؛ كأن يراد به: "قدمت لها" أو: "أنلتها" أو: أعطيتها ونحو ذلك. (مصباح السالك) + واختار الناظم هذا القول فقال (و التضمين أولى).

[الفاء]

٧٢٥ ﴿ الفاءُ لِلْسَّبَبِ وَالتَّعْقِيبِ بِحَسَبِ الْمَقَامِ وَالتَّرْتِيبِ ﴾

"الفاء" من حروف العطف، وتكون للسبب، وذلك إذا عطفت جملة على جملة نحو: ﴿فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾^(١) [القصص: ١٥]، أو صفة نحو: ﴿لَا كُلُّونَ مِنْهَا فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ﴾ [الصافات: ٤٦]. ﴿فشاربون عليه من الحميم﴾ [الواقعة: ٥٤].

و تفيد مع ذلك التعقيب وهو الترتيب بلا مهلة، وتجيء له وحده نحو: "جاءني زيد فعمره"^(٢). و التعقيب في كل شيء بحسبه نحو: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى، فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾ [الأعلى: ٤-٥] وهذا معنى قوله (بحسب المقام) أي: كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثانية في المرتب مما يحصل بتمامه في زمان طويل، إذا كان من أول متعقبا كقوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِغُ الْأَرْضَ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦١] فإن الاخضرار يبدئ عقب نزول المطر، لكن يتم في مدة، ولو قيل: ثم تصبح نظرا إلى تمام الاخضرار جاز.

و قد بان أن التعقيب يتضمن الترتيب، فعطفه عليه من باب عطف الأعم على الأخص. و قد يكون الترتيب ذكريا^(٣) كما في عطف المفصل على المجرى نحو: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦] ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا﴾ [النساء: ١٥٣].

(١) وجه الاستشهاد: وقوع الفاء حرف عطف يفيد التعقيب والترتيب ومقتضيا التسبب؛ لأن جملة {قَضَى عَلَيْهِ} متسببة عن الجملة الأولى: {وَكَرَهُ مُوسَى}؛ فالمعطوف عليه سبب في حصول المعطوف. (مصباح السالك)

- ونحو: رمى الصياد الطائر فقتله.

(٢) معناه: أن زيدا جاء أولاً - وهذا هو الترتيب - وأنَّ عَمراً جاء بعده مباشرة بلا مُهْلَةٍ زمنية بينهما - وهذا هو التعقيب. - (شرح ألفية)

(٣) الترتيب نوعان: ١- المعنوي، ٢- والذكري، والمراد بالترتيب المعنوي: أن يكون زمن تحقق المعنى في المعطوف، متأخرا عنه في المعطوف عليه؛ نحو: من الخير الإنصات؛ فالسماح، فمحاولة الفهم. أما الترتيب الذكري، فهو: وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب التحدث عنهما، لا بحسب زمان وقوع المعنى على أحدهما؛ نحو: حدثنا المعلم عن أبي بكر فعثمان فعمرو. (مصباح السالك)

[اختصاص الفاء]

[٧٤٦] ﴿ وَخُصِّصَتْ بِعَظْفٍ جُمْلَةً خَلَتْ مِنْ عَائِدٍ ، وَمَا لِتَفْصِيلٍ جَلَتْ ﴾

قوله (و خصصت...) الخ أعم من قول الخلاصة «و اخصص بفاء... الخ»^(١) لأنه تتدرج فيه الصلة نحو: الذي يطيرُ فَيَغْضِبُ زَيْدُ الدُّبَابِ^(٢)، والخبر نحو: ﴿فَتَضِيحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٤٣] و الصفة نحو: مررت برجل فيبكي فيضحك عمرو، و الحال نحو: جاء زيد يبكي فيضحك عمرو. و سِرُّ ذلك ما فيها من معنى السببية التي تجعل الشينين كالشيء الواحد. و قد تقدمت مقالة ابن أبي الربيع في المبتدأ.

و كما تجيء لما ذكر تجيء لعكسه فتعطف الجملة المشتملة على الرابط على الخالية منها كقوله: وإنساناً عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَسْذُو و تَارَاتٍ يَجْمُ فَيَغْرِقُ^(٣)

قوله (و ما لتفصيل) عطف على (جملة)، و اختصت بعطف المفصل على المجمع لدالاتها على أن ما بعدها مرتب على ما قبلها^(٤)، و قد سبق تمثيل ذلك، و تكون حينئذ للترتيب الذكري.

(١) قال ابن مالك: وَ اخْصَصْ بِفَاءٍ عَظْفٌ مَا لَيْسَ صِلَةً عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَةُ

(٢) فجملة (يغضب زيد) لا تصلح أن تكون صِلَةً للموصول (الذي) لعدم اشتمالها على ضمير يعود إلى الاسم الموصول، وهي معطوفة (أي: جملة يغضب زيد) بالفاء على جملة (يطير) التي تصلح أن تكون صِلَةً للاسم الموصول (الذي) لاشتمالها على ضمير مستتر، تقديره (هو) يعود إلى الاسم الموصول. و لا يصلح هنا في هذه الأمثلة غير الفاء من حروف العطف، فلو قلت: ويغضب زيد، أو: ثم يغضب زيد، لم يَجُزْ؛ لأن الفاء تدل على السَّبَبِيَّةِ فاستغني بها عن العائد، أما إذا قلت: الذي يطير ويغضب منه زيد الدُّبَابُ، فجائز لأنك أَكَيْتَ بالضمير الرَّابِطَ. (شرح الفية)

(٣) الشاهد: عطف جملة "فيبدو" - وهي تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ، وهو "إنسان"؛ لاشتمالها على ضمير يعود إليه - على جملة لا تصلح لذلك لخلوها من ذلك الضمير؛ وهي جملة "يحسر الماء". (ضياء السالك)

(٤) نحو: "زيد توضأ، فغسل وجهه ويديه، ومسح برأسه، ورجليه".

ثم

[٧٤٧] ﴿وَأَنْتُمْ لِلتَّشْرِيكِ وَالتَّزْيِيبِ مَعَ تَأْخِرٍ، وَمَوْقِعَ الْفَاءِ قَدْ تَقَعُ﴾

خصصها بالتنصيص على إفادتها للتشريك للرد على الأخفش و الكوفيين القائلين أنه قد يتخلف معها، و قد رده في المعني كما رد قول من زعم عدم اقتضاها للترتيب فانظره.

و أشار بقوله (مع تأخر) إلى وجه مفارقتها للفاء، فإنها وإن شاركتها في اقتضاء التشريك و الترتيب لكن "الفاء" للتعقيب و "ثم" للتراخي. و قد تقع موقع الفاء ^(١) كقوله:

كَهَزَ الرُّدْنِيَّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْيَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ ^(٢)

أحتى و شروطها

[٧٤٨] ﴿حَتَّى كَوَاوٍ، ثُمَّ لَيْسَتْ تَتَّبَعُ إِلَّا كَبَعْضٍ غَايَةً لَا يُجْمَعُ﴾

تشبيها بالواو في أنها لمطلق الجمع، و في الحديث «كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَ قَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزُ، وَ الْكَسَلُ» ^(٣) مع أنه لا ترتيب بين المقدورات في كونها بالقضاء و القدر.

١- لكنها لا يعطف بها إلا ما هو كالبعض كقوله:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَ الزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

فإن (النعل) ليست بعضا من الصحيفة و الزاد، لكنها كالبعض، لأن المعنى ألقى ما يثقله.

و تقول: "أعجبني الجارية حتى كلامها" لأنه كالبعض منها.

و يفهم من هذا أنها تعطف البعض بالأولى نحو: أكلت السمكة حتى "رأسها".

٢- و يشترط في المعطوف بها أيضا أن يكون غاية لما قبله في زيادة أو نقص ^(٤) حسيين أو

معنويين. و قد اجتمع المعنيان في قوله:

(١) فتفيد الترتيب بلا مهلة. (المطالع السعيدة)

(٢) الشاهد: في قوله: "ثم اضطرب"، فإن "ثم" هنا بمعنى الفاء؛ لأن اضطراب الرمح يحدث عقب اهتزاز أنابيبه مباشرة في لحظات من غير مهلة. (ضياء السالك)

(٣) رواه مسلم بلفظ "حتى العجز و الكيس" رقم (١٨ - ٢٦٥٥)، و رواه أحمد في المسند رقم (٥٨٩٨).

(٤) فالزيادة نحو: مات الناس حتى الأنبياء، فالأنبياء بلغوا الغاية في الزيادة على الناس في كل شيء. و النقص نحو: منع البخيل ماله حتى الريال. فالريال بلغ الغاية في النقص بالنسبة للمعطوف عليه (ماله). (شرح ألفية).

فَهَزْنَاكُمْ حَتَّى الْكَمَاءِ، فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَيْنَنَا الْأَصَاغِرَا^(١)
 فهي تفيد الترتيب و التدرج باعتبار القوة و الضعف، و الترتيب المنفي معها هو الزماني. و هذا معنى قوله (غاية).

٣- و أشار بقوله (لا يجمع) أي: لا يكون المعطوف بها مجموعاً أي منضمّاً بعضه إلى بعضٍ بالإسناد إلى أنه يشترط في المعطوف بها أن يكون مفرداً، فلا تعطف الجمل، و هذا رأي الجمهور. و أجاز ذلك ابن السيد فتقول: "أكرمت زيدا بكل ما أقدر عليه حتى أقمت نفسي خادماً له".
 قوله (تتبع) مضارع تبع مبني للفاعل خبر (ليس)، و المستثنى بإلا مقدر أي: ما هو كبعض. و (غاية) و (لا يجمع) بالبناء للمفعول حالان .

[أُم]

[٧٤٩] ﴿أُم بِاتِّصَالٍ بَعْدَ هَمْزَةٍ كَأَيٍّ أَوْ مَا تُسَوِّي بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ أَيْ﴾
 [٧٥٠] ﴿مُؤَوَّلًا بِمُفْرَدَيْنِ^(٢) وَ الَّتِي ذَاتُ انْقِطَاعٍ كَأَبْلٍ قَدْ وَفَّتِ﴾
 من أدوات العطف "أم"، و هي ضربان: [الضرب الأول] متصلة^(٣)، و هي الواقعة بعد:
 أ- همزة الاستفهام التي يطلب بها التعيين، و هي المفسرة بأي الاستفهامية، سواء كانت لتعيين المسند إليه نحو ﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ﴾ [النازعات: ٢٧]، أو المسند نحو: ﴿أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩].

ب- أو بعد همزة التسوية، و هي الواقعة بعد لفظة "سواء" و نحو "ما أدري" و "ليت شعري" كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، و لا تقع إلا بعد جملتين إما اسميتين

(١) الشاهد الأول: قهرناكم حتى الكماء. فالمعطوف (الكماء) و هم الفرسان المسلحون بلغوا الزيادة بالنسبة إلى المعطوف عليه الضمير (كم) و الفرسان جزء من الضمير. الشاهد الثاني: تهابوننا حتى بنينا. فالمعطوف (بنينا) و هم الصغار بلغوا التقص بالنسبة إلى المعطوف عليه الضمير (نا) و هم الرجال، و البنون جزء من آبائهم. (شرح الفية)

(٢) سُميت أم مُتَّصِلَةٌ؛ لأنَّ ما قبلها، وما بعدها لا يُسْتَعْنَى بأحدهما عن الآخر. (شرح الفية)

(٣) أشار إلى هذا القسم بقوله (أم باتصال ...) إلى قوله (مؤوَّلاً بمفردين).

كآلية الأولى والثانية، وإما فعليتين كالثالثة، وإما مختلفتين نحو: ﴿أَدْعُوْنَهُمْ أَمْ أُنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]، ويجب تأويلها بالمفردين كما يظهر من الأمثلة.

قوله (أم) مبتدأ، و (باتصال) خبره أي: توصف بالاتصال، ويقال فيها في الاصطلاح متصلة، و (بعد همزة) حال، و (كأي) نعت لهزمة، و (ما) زائدة، و (تُسوي) مضارع سوى بين الشنين عطف على الصفة، و (بين) ليس متعلق بتسوي وإن صح معنى، لعدم اختصاص الكون بين الجملتين بالواقعة بعد همزة التسوية، بل هي حال من الضمير المنتقل للخبر، أو متعلق بمحذوف أي: وتقع هي أي: أم.

و أشار به أي التفسيرية إلى بيان مراده بالجملتين، والمعنى: أن جملتين مؤولتين بالمفردين، و أفرد الضمير باعتبار ما ذكر.

و الضرب الثاني: المنقطعة، و هي بمعنى (أ + بل) فتفيد الاستفهام والإضراب^(١)، و ظاهره أنها تفيدهما مطلقا، و هو رأي البصريين. و منه قولهم "إنَّهَا لِإِبْلِ أَمْ شَاءَ" المعنى: (بل أهي شاء). و قدرنا بعدها المبتدأ لأنها لا تدخل إلا على الجمل، و قد بان من التقدير أن الإضراب سابق على الاستفهام عكس ما يوهمه المتن.

و ذهب الكوفيون إلى أنَّ معنى الاستفهام غير لازم لها، و عليه مَرَّ في الخلاصة، و استدل له بنحو ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [الرعد: ١٦] إذ ليس المعنى على الاستفهام.

قال الدماميني رحمه الله: أما الحقيقي فنعم، و أما الإنكاري فلا. و استدل له أيضا بأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَ النُّورُ﴾ [الرعد: ١٦]، ﴿أَمْ مَآذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٤]. و ظاهر المتن أن المنقطعة عاطفة كظاهر الخلاصة.

و قال المغاربة: إنها ليست للعطف، و على الأول فالعطف في قولهم "إنَّهَا لِإِبْلِ أَمْ شَاءَ" من عطف الإنشاء على الاخبار بناءً على جوازه "أم" من عطف القصة على القصة.

(١) هذا معنى قوله (وَ الَّتِي ذَاتُ انْقِطَاعٍ كَاتِبٌ قَدْ وَفَّتْ). جاء في المنح الحميدة: و سميت منقطعة لأن الجملة بعدها مستقلة. إهـ جاء في معاني النحو: أم المنقطعة نحو (إن هذا القادم محمد أم خالد) أي بل أهو خالد؟ و ذلك أنك كنت ترى أن القادم محمد، ثم ظهر لك أنه غير محمد، فظننت أنه خالد فقلت مستفهما (أم هو خالد؟) أي: بل هو خالد فصدر الكلام يقين و آخره سؤال. إهـ

و أجاز في التسهيل مجيئها لعطف المفرد.

قوله (ذات انقطاع) خبر لمضمّر محذوف أي: هي. و جملة (قد وفت) خبر (التي).

و يفهم من المقابلة بين الضريين أن المنفصلة لا تقع بعد همزة الاستفهام و لا بعد همزة التسوية.

أَوْ

[٧٥١] ﴿ خَيْزَ أَبْخَ قَسَمَ وَ أَبْهَمَ وَ اشْكُكَ أَوْ كَبَلَ وَ كَالَوَاوِ لِأَمْنٍ خُذْ بِأَوْ ﴾

من أدوات العطف "أو"، و تجيء لـ [معان]:

- ١- التّخيير كـ "تَرْوِّجْ هَذَا أَوْ اخْتِهَا".
 - ٢- الإباحة^(١) كـ "جالس العلماء أو الزهاد". و نسبتها لها على سبيل التجوز، إذ هما من معاني الأمر كما في التلويح و غيره، و علاقة المجاز أنها قرينة لاستعمال صيغة الأمر فيهما.
 - ٣- التّقسيم نحو: "الكلمة اسم أو فعل أو حرف".
 - ٤- الإبهام نحو جاءني زيد أو عمرو، و أنت تعلم عيني، انجاني منهما و لكنك تبهم على السّامع.
 - ٥- الشك كالمثال^(٢)، و لكنك لا تعلم عين الانجاني.
 - ٦- الإضراب عند الكوفيين و أبي علي نحو: "إنّا أسافر أو أقيم" تريد الإضراب^(٣).
 - ٧- و كالواو^(٤) كقوله: (جاء الخلافة أو كانت له قدراً....)^(٥) و هذا مقيد بما إذا أمن اللبس احترازاً من نحو "جاء زيد أو عمرو" تريد جاء معاً.
- قوله (أو) متنازع فيه بين (خَيْر) و ما بعده، و مفعول (خذ) مقدّر أي: خذها، و (كبل) متعلق به، و كذا (كالواو)، و فصل هذين عن ما قبلهما لقلتهما و الخلاف فيهما، و اللام في (لأمن) بمعنى مع، و (أمن) مصدر.

(١) و الفرق بين الإباحة، و التّخيير: أن الإباحة يمكن فيها الجمع بين الْمُتَعَاظِفَيْنِ، أما التّخيير فيمتنع فيه ذلك. (شرح الفية)

(٢) نحو: جاء زيد أو عمرو، إذا كنت شاكاً في الذي جاء منهما. (شرح الفية)

(٣) كأنك قلت: لا، بل أقيم.

(٤) أي: تستعمل (أو) بمعنى الواو.

(٥) أي: (جاء الخلافة وكانت له قدراً) ف (أو) هنا بمعنى (الواو) وذلك لأنها مفهومة واضحة المعنى لا تُوقِعُ السّامع

في لبس. (شرح الفية)

[إمّا]

[٧٥٢] ﴿وَمِثْلُ أَوْ إِمَّا^(١)، وَذِي لَمْ تَعْطِفِ وَخُصَّتِ الْوَاوُ^(٢) وَمِثْلَهَا قُفِي﴾

(مثل أو) خبر (إمّا) بكسر الهمزة، وقد تفتح كقوله:

سأحمل نفسي على حالة فأمّا عليها و أمّا لها
و منه قراءة أبي الشمال ﴿أَمَّا شَاكِرًا وَ أَمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣] بالفتح، خلافاً للكشاف في قوله:
«تقديرها: إما شاكرًا فبتوفيّقنا وإما كفورًا فبسوء اختياره»، فإنه مبني على اعتزاله، و جواب إمّا لا
يحذف على أنه لو صحّ لكان التقدير: إما شاكرًا فمثاب وإما كفورًا^(٣) فمعاقب.

و (ذي) مبتدأ إشارة لـ (إمّا)، و (لم تعطف) خبره، يعني: أن المثلية المتقدمة في المعنى فقط من
تخيير و ما معه، و يحمل على المعاني المتفق عليها لا فيه و في العطف، فإن الصحيح أنها غير عاطفة؛
لمجامعتها الواو لزوماً فهي العاطفة، و لا يمنع منه ما مرّ من أنها لمطلق الجمع و لا جمع هنا في
المعنى، لأن ذلك إذا لم توجد قرينة تصرف عنه، و هي هنا إمّا، و على هذا نبه بقوله (و خصت الواو). و
(مثلها) مبتدأ و (قُفي) بالبناء للمفعول خبره أي: و مثلها قفي بها، فعلم منه أنه لا بد من تكرارها، و أن
المختلف فيه بالعطف و عدمه الثانية لا الأولى.

و قد يستغني عن الأولى بالثانية كقوله:

و تِلْكَ بَدَارٌ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيْلُهَا
و قد يستغني عن الثانية بأو كقراءة أبي: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لِمَا عَلَيَّ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

(١) (إمّا) تُفيد باتّفاق ما تُفيدة (أو) فتكون: ١- للتخيير نحو: خُذْ مِنْ مَالِي إِمَّا دِرْهَمًا وَإِمَّا دِينَارًا. ٢- للإباحة، نحو:
جالس إمّا الحسنَ وإمّا ابنَ سيرينَ. ٣- للتقسيم، نحو: الكلمة إمّا اسم، وإمّا فعل، وإمّا حرف. ٤- للإيهام،
والشك، نحو: جاء إمّا زيدٌ وإمّا عمرو. (شرح ألفية)

(٢) يعني: ليست إمّا هذه عاطفة خلافاً لبعضهم وذلك لدخول الواو عليها وحرف العطف لا يدخل على حرف
العطف. (ابن عقيل) + قوله (و ذي لم تعطف) بل العطف للواو التي قبلها، خلافاً لأكثر النحويين، هذا إذا كان
العطف صيغة معلوم، و أمّا إذا كان صيغة مجهول فالمعنى أن إمّا لم تعطف بل هو عاطف. (ابن القره داغي)
(٣) في النسخة «إمّا كفور فمعاقب».

[لا]

﴿٧٥٣﴾ نِدَاءُ اثْبَاتٍ وَأَمْرٌ "لا" تَلِي وَ الشَّرْطُ فِي الثَّانِي عِنَادُ الْأَوَّلِ ^(١) ﴿

مثال النداء: "يا ابن أخي لا ابن عمي". وزعم ابن سعدان أن هذا ليس من كلامهم، وأيده بعضهم بأن الإنشاء لا يقبل النفي. قال الدماميني: وليس بشيء لجواز "بعتك العبد لا ثوبه". إهـ

قلت: إذا قلت "ضربت زيداً لا عمراً" فالعطف وإن كان من عطف المفردات لكن باعتبار نسبة العامل، فليس المنفي ذات عمرو، بل ضربك إياه، وحينئذ فلا يجوز "بعتك العبد لا ثوبه" في مقام إنشاء البيع، لأنه لا معنى لإنشاء عدم البيع للثبوت، إذ العدم ثابت.

فإن قلت: نفى إنشاء بيع الثوب لا إنشاء انتفائه.

قلت: نفى الإنشاء إخبار، فيلزم استعمال العامل الواحد في الإنشاء والإخبار، واختلاف نسبته لمعموله بذلك، فالصواب أن يقال: "بعتك العبد بدون ثوبه"، ومثل هذا يقال في مثال النداء، نعم قد يخاف المنادى لشخص معين توهم غيره لكونه هو المنادى فتقول تحرزا عن ذلك: لا أريد عمراً أو لم أعن عمراً، ويكون إخباراً على جهة الاستئناف.

ومثال الإثبات: "جاء زيد لا عمرو"، ومن ثم منع السكاكي ومن تبعه "ما قام القوم إلا زيد لا عمرو"، وكذا يمتنع إن جعل العطف على المستثنى، قال الدماميني عن السبكي: لأن شرط "لا" أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفى ما بعدها ليدل عليه صريحاً تأكيد المفهوم، فيكون منطوق ما قبلها الثبوت، والمستثنى عكس ذلك، لأن الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق. إهـ

قلت: لا يقال الثبوت لمقابل معطوفها ولو بطريق المفهوم كاف في تحقق كونها لتأكيد المفهوم لأنها حينئذ لتأكيد مفهوم المفهوم، ومفهوم المفهوم غير معتبر، نعم كون الثبوت في الاستثناء بالمفهوم غير

(١) الثامنة من حروف العطف: (لا) وفي العطف بها شرطان:

أ- أن تقع بعد النداء، أو الإثبات، أو الأمر.

ب- أن يكون الثاني -أي: المعطوف- معانداً للمعطوف عليه نحو: "أقبل رجل لا امرأة"، فلا يقال: "أقبلت هند لا امرأة". (م)

متفق عليه، وبهذا يعرف ما في قول الدماميني يقع في كلام الزمخشري وغيره من العلماء مثل هذا التركيب، ويظهر أنه صحيح على أن يجعل الواقع بعد (لا) ليس معطوفاً على المستثنى منه المنفي على مقدر، والتقدير: قام زيد لا غيره، ويدل على المحذوف الاستثناء من النفي فتأمل له إله لأنه مبني على اعتبار مفهوم المفهوم، فيكون نفي القيام عن عمرو مستفاداً من إثبات القيام لزيد حتى تكون لتأكيد ما أفهمه الخطاب، فالظاهر أن من ارتكبه بينى على أن إفادة الاستثناء لنقيض الحكم السابق منطوق.

ومثال الأمر: "اضرب زيدا لا عمراً"، ويأتي فيه عين الإشكال المتقدم في "بعت العبد لا ثوبه" ويقال: أين منفي لا؟ فإن قيل: عمرو، فغير معقول، وإن قيل: اضرب فكذلك، ولسنا نبني على صحة تقدير العامل مع المعطوف حتى يرد علينا "اختصم زيد و عمرو" و "جلست بين ابني زيد و عمرو" فالظاهر أن عمراً في مثله مفعول ممتنع، ولا ناهية، ولا عطف، ودليل الأمر أي: لا تضرب عمراً. وهذا أحد شروط العطف، وهو كونها بعد أحد الثلاثة على ما قالوا.

فقوله (لا) مبتدأ، و (تلي) خبره، و (نداء) و ما بعده مفعول تلي. وقد يؤخذ منه أنها لا تأتي بعد استفهام، ولا تمن، ولا عرض، ولا تخصيص، و صرح بذلك الرضي، وهو ظاهر لما سبق، وما في ابن قاسم والشاطبي مما يخالف بعض ذلك غير ظاهر.

ويشترط للعطف بها أيضاً: أن يكون متعاطفاً متعاندين لا يصدق أحدهما على الآخر، نص عليه السهيلي، والأبدي، وأبوحيان، وابن هشام.

قال السهيلي: شرطها أن يكون ما قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها فيجوز "جاءني رجل لا امرأة" ويمتنع: جاءني رجل لا زيد، قال الأبدي: لأنها إنما تستعمل لتوكيد النفي.

قال تقي الدين السبكي: و خطر لي في ذلك أمران آخران:

أحدهما: أن العطف يقتضي المغايرة، والمغايرة في إطلاق أكثر الناس تقتضي المباينة، وإن كان التحقيق أن بين الأعم والأخص وبين الجزء والكل مغايرة، فحينئذ يمتنع: جاءني زيد لا عمرو، لعدم المباينة، فإن أردت برجل غير زيد جاز، وليس مما نحن فيه الثاني أنه إذا أردت الإخبار بقيام زيد والإخبار بنفي قيام رجل المحتمل له ولغيره فمتناقض، وإن أردت الإخبار بقيام رجل غير زيد فطريقك أن تقول غير زيد. إله وأقره الدماميني بعد نقله.

قلت: أما تعليل السهيلي والأبدي فقد ضعفه تقي الدين بأنه مبني على اعتبار مفهوم اللقب و معلوم ما فيه، و أما الأول من تعليل تقي الدين فواضح الضعف، لأن المعتبر في صحة العطف مطلق المغايرة لا خصوص المباينة، بدليل صحة عطف الأخص على الأعم، و العكس، و البعض على الكل.

فإن قيل: نشترط المباينة مع (لا) لأنها لنفي ما أوجب قبلها، قلنا: يتوقف تحقق ذلك على أن يكون نفيه عن معاند ما قبلها.

فإن قيل: عطف الأخص و عكسه بغير لا فيه فائدة التأكيد بخلاف لا.

قلت: و معها فائدة التخصيص و الإخراج الذي هو أظهر من التوكيد، و أما الثاني من تعليلية فلا نسلم التناقض في شقه الأول بأن نقول هو من باب التعيين و رفع الاحتمال، فإن رجل قبل ذكر زيد و غيره و بعد ذكره يزول احتمال له، و تتعين إرادة غيره نظير ما يقولونه في نحو "أنت ابني حقاً" و تكون حينئذ للتخصيص و الإخراج.

فإن قيل: قد ذكر في كلامه أنه لم ير من عدّ (لا) من حروف الاستثناء.

قلت: ليست منها، و لا يلزم من استفادة الإخراج معها كونها منها، بل نقول هذا من الإخراج بالعطف كما جاء في كلامهم الإخراج بالبدل و نحوه، و بالجملة فالإخراج غير مقصور على الاستثناء، و لا يلزم من ثبوت الأعم ثبوت الأخص.

و الذي يظهر لي أن الاشتراك صحيح و إن وجهه أن العطف بها من طرق القصر فإذا قلت: "جاءني زيد لا عمرو" فأنت قاصد للرد على من يعتقد العكس أو الاشتراك أو ثبوت المجيء لأحدهما من غير تعيين، و هذه الاعتقادات لا تتصور في جاءني رجل لا زيد، إذ لا يعتقد أحد أن الجاني زيد لا رجل غير مقيد بغير زيد للتناقض، و لا يكون العطف للتخصيص لتقدم الأخص، و لأن الجاني زيد و رجل غير مقيد بغير زيد، لأن الاشتراك إنما يعقل مع التعدد، و هو إنما يكون مع تقييد رجل بالغيرية، و لأن الجاني أحدهما، و غير تعيين كذلك، لأن الاحتمال و عدم التعيين فرع الاشتراك الذي هو فرع التعدد، و بهذا يظهر لك أنه يجوز "جاء الناس لا زيد" لكن في خصوص الرد على معتقد الشركة، إذ هو المتصور، و ظهر أيضاً أنه يمتنع "قام رجل و زيد" و عكسه، و عطف الأخص و عكسه إنما تظهر فائدته و هو التوكيد ينفرد بها الأخص مع العموم الشمولي، إذ معه يتحقق إندراج الأخص و تكرير الدلالة عليه.

و اعلم أنه قد استشكل البهاء السبكي اشتراط التعاند بقوالبيانين شرط قصر الموصوف على الصفة أفرادا عدم تنافي الوصفين نحو: زيد كاتب لا شاعر. و أجاب والده بأن معنى عدم تنافي الوصفين إمكان اجتماعهما في ذات واحدة بخلاف المتنافيين كالعالم و الجاهل، فإن الوصف بأحدهما ينفي الوصف بالآخر لاستحالة اجتماعهما، و أما الكاتب و الشاعر فيمكن اجتماعهما، و إن كان معناهما متبايناً، و التباين أعم من التنافي، فكل متنافيين متباينان، و لا عكس. و البيانين لم يشترطوا عدم التباين، و السهيلي و من تبعه لم يشترطوا التنافي. إهـ و هذا الشرط مزيد على الخلاصة. و تحقيق هذا المبحث على هذا الوجه مما لا مزيد عليه - و الله تعالى أعلم -.

الكن

[٧٥٤] ﴿لَكِنْ لِلِاسْتِدْرَاكِ بَعْدَ نَفْيٍ مِنْ قَبْلِ مُفْرَدٍ وَبَعْدَ نَهْيٍ﴾^(١)

ذكر للعطف بـ (لكن) شرطين:

أحدهما: أن تكون بعد نفي نحو: "ما زيد قائماً لكن قاعداً"، أو نهي نحو: "لا تضرب زيدا لكن عمراً"، وهي للاستدراك فيهما.

و ثانيهما: أن يكون المعطوف بها مفرداً، فإن دخلت على جملة فهي حرف ابتداء كقوله:

إِنَّ ابْنَ وَزْءَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ^(٢)

و يفهم هذا من قول الخلاصة «و أول لكن نفياً أو نهياً»، لأن الداخلة على الجملة لا يجب معها ذلك.

و يؤخذ من قوله (لكن) شرط الثالث و هو: تجردها من الواو، فإن دخلت عليها فهي حرف ابتداء^(٣)، كما يؤخذ ذلك من الخلاصة.

(١) أي: كون لكن عاطفة مشروط بأن يتقدمها نفي أو نهي. و بقي شرط آخر و هو أن لا يقارنها الواو. (ابن القره داغي)

(٢) الشاهد: مجيء "لكن" حرف ابتداء لا عطف؛ لأن الواقع بعدها جملة لا مفرد. (ضياء السالك)

(٣) في النسخة التي بين يدينا «فهي العاطفة» و الصحيح ما أثبتناه، قال في شرحه: [يشترط] أن لا تقترن بالواو، فإن اقترنت به فحرف ابتداء لأن العاطف لا يدخل على عاطف نحو: ما قام زيد و لكن عمرو. إهـ

[بل]

[٧٥٥] ﴿وَبَلَّ كَذَا، فَإِنْ لِمُثَبَّتٍ تَلَا أَوْ أَمَرَ الْحُكْمَ لِثَانٍ نَقَلَا﴾

(بل) مبتدأ، و (كذا) خبره، و الإشارة لـ "لكن" أي: فتستعمل بعد النفي و النهي من قبل مفرد^(١). و لها حالة ثانية تنفرد بها عن "لكن" و هي: أن تكون بعد الإثبات أو الأمر، و معناها حينئذ الإضراب أي: نقل الحكم عما قبلها لما بعدها، فيصير ما قبلها في معنى المسكوت عنه، و ليس المراد بالحكم المحكوم^(٢)، و إلا لصار ما قبلها محكوماً له بنقيض الحكم الصريح.

[بل التي ليست عاطفة]

[٧٥٦] ﴿وَهِيَ مَعَ الْجُمْلَةِ لِلْإِبْطَالِ لَا عَطْفَ فِي الْأَرْجَحِ وَانْتِقَالَ﴾

أي: إن دخلت [بَلَّ] على جملة فهي للإضراب، ثم الإضراب ضربان:

- ١- إضراب إبطال^(٣) نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٧٠].
- ٢- إضراب انتقال (٤) نحو: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ، بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِنْ هَذَا﴾ [المؤمنون: ٦٢].

و علم من هذا أن قول ابن مالك في شرح الكافية أنها لا تستعمل في القرآن إلا على هذا الوجه أي الثاني غير صحيح، و قد وهمه في ذلك ابن هشام للآية الأولى و لقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦].

(١) تكون بَلَّ عاطفة بشرطين: ١- أن يكون معطوفها مفرداً ٢- أن تقع بعد نفي، أو نهى، أو إثبات. و معناها مثل لكن في أنها تقرّر الحكم لما قبلها و تثبت ضده لما بعدها، وذلك إذا وقعت بعد النفي، أو النهي نحو: لا تضرب زيداً بل عمراً. (شرح الفية)

(٢) نحو: قام زيدٌ بل عمرو، ونحو: اضرب زيداً بل عمراً، فترك الأمر بضرب (زيد) ونُقِلَ إلى (عمرو) فيصير الأول (زيد) كأنه مسكوتٌ عنه. (شرح ألفية)

(٣) الإضراب الإبطالي، هو أن تأتي بجملة تبطل معنى الجملة السابقة. (معاني النحو)

(٤) الإضراب الانتقالي هو أن تنتقل من غرض إلى غرض آخر مع عدم إرادة إبطال الكلام الأول. (معاني النحو)

قال الدماميني: فإن قلت: الإضراب عن الحكاية لا عن المحكي فلا إبطال حينئذ. قلت: هذا لا يدفع احتمال أن الإضراب عن المحكي فيكون للإبطال، و المعترض هنا في مقام المانع، فيكفيه الاحتمال لا في مقام المستدل. إهـ

فقوله (و انتقال) عطف على (الإبطال). و جملة (لا عطف على الأرجح) اعتراضية للتنبيه على أنها إذا دخلت على الجملة لا تكون عاطفة، خلافا لبدر الدين ابن مالك، و لا يعلم هذا من قوله (و بل كذا) لأنه لما ذكر بعد إنفرادها بالاثبات ثم ذكر بعد دخولها على الجملة صار ذلك يوهم مع الاختصار عليه أنها العاطفة و انفردت بذلك عن "لكن".

احرف إلا وأي و ليس و أين و كيف و هلا

[٧٥٧] ﴿وَعَدَّ قَسَمًا فِي الْخُرُوفِ إِلَّا وَأَيَّ وَ لَيْسَ أَيْنَ كَيْفَ هَلَا﴾

عدّ الكوفيون (إلا) من حروف العطف في نحو "ما قام الناس إلا زيد".

و ردّ بأنها تباشر العامل في التفرغ، و حروف العطف لا تباشر العوامل.

و أجيب بأنها إنما باسرها لفظاً فقط، لأن المستثنى منه مقدّر.

و عدوا منها (أي) التفسيرية^(١) في نحو هذا عسجد أي ذهب.

و ردّ بجواز حذفها اطراداً، و انتزاعاً مرادفة ما بعدها لما قبلها، و لا شيء من حروف العطف كذلك.

و أجيب عن الأول بتصوره إذا أمكن استقلال الكلام بدون العاطف بأن ينتقل إعراب المعطوف إلى وجه آخر صحيح كما في الاخبار و الصفات المتعاطفة.

و أجيب عن الثاني بأن المغايرة في العطف غير لازمة، بل قد يجب أن يكون الثاني عين الأول ما

صدقا كما في الاخبار و النعوت، و قد يجب أن يكون عينه مفهوماً كما في مقام التوكيد نحو: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَ حُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦] ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَ رَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧].

(١) و الصحيح أنها حرف تفسير، لأننا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائماً، و لازماً لعطف الشيء على مرادفه. (المنح الحميدة)

﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُذْوَانًا وَظُلْمًا﴾ [النساء: ٣٠] ، (...) و ألفى قَوْلَهَا كَذْبًا وَمِينًا). وفيه أن الأمرين لم يلتزما في الواو كما التزم في "أي"، والكلام في اللزوم لا في الوقوع.

و عدوا منها (ليس) استدلالاً^(١) بقوله:

أَيْنَ الْمَفْرُءُ؟ وَالْإِلَهَ الطَّالِبُ وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ

و خرج على أن "ليس" نافية على كونها فعلاً ناقصاً، و "الغالب" اسمها، و الخبر محذوف أي: ليسه، أو ليس إياه، و لا يتعين تقديره متصلاً.

و عدوا منها (أين) نحو: "هذا زيد فأين عمرو". و (هلاً) نحو: "جاء زيد فهلاً عمرو"^(٢).

و (كيف) كقوله:

إِذَا قُلَّ مَالُ الْمَرْءِ لَأَنْتَ قَنَاتُهُ وَهَانَ عَلَى الْأَذْنَى فَكَيْفَ الْأَبَاعِدُ

و في الثلاثة نظر ظاهر.

(١) في النسخة التي بين يدينا «استقلالاً بقوله».

(٢) و الصحيح أن الرفع و النصب على الإضمار، بدليل امتناع الجر في مررت برجل فهلاً امرأة. (المنح الحميدة)

﴿ مَسْأَلَةٌ ﴾

في ذكر شيء من أحكام العطف.

إحكام العطف على ضمير الرفع المتصل

[٧٥٨] ﴿ وَاعْطِفْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ مَعَ فَاصِلٍ، وَشَاعَ عَطْفُ مَا فُصِّلَ ﴾

عبارة الخلاصة أحسن لصراحتها في اشتراط الفصل في غير الشعر، و النادر من الكلام، بخلاف ما هنا.

و المعنى: أنه يشترط لجواز العطف على الضمير المتصل المرفوع في غير ما يذكر أن يفصل إما بين

المعطوف و العاطف بضمير منفصل نحو: ﴿ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنتُمْ وَ آبَاؤُكُمْ ﴾ ^(١) [الأنبياء: ٥٤] أو غيره نحو:

﴿ يَدْخُلُونَهَا وَ مَنْ صَلَحَ ﴾ ^(٢) [الرعد: ٢٣]، و إما بين العاطف و المعطوف نحو: ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا

آبَاؤُنَا ﴾ ^(٣) [الأنعام: ١٤٨]، و قد يجتمعان نحو: ﴿ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ ﴾ ^(٤) [الأنعام: ٩١].

فقوله (مع فاصل) صادق على جميع ذلك، و لا يكفي بنون رفع المضارع في الفصل و لا بالكاف

من نحو: "رويدك"، لأنها كالجزء.

و خرج بالضمير الظاهر، و بذكر الرفع ضميرُ النصب و الخفض، و بالمتصل المنفصل، فإنه لا يشترط في العطف عليها ما ذكر ^(٥).

قوله (و شاع عطف) فعل و فاعل، و (ما) نافية، و الجملة صفة لـ (عطف)، و الرابط مقدر أي: ما

فصل فيه، و هذا الشيع ^(٦) ظاهر في النظم نحو (... مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْسَ لَا) ^(٧)، و أما النثر فيه نادر

كقولهم: "مررت برجلٍ سَوَاءٍ و العَدَمُ" برفع (العدم) أي: مستوٍ هو و العدم.

(١) فقوله (آبَاؤُكُمْ) معطوف على ضمير الرفع المتصل في (كنتم) وقد فُصل بينهما بالضمير المنفصل (أنتم). (شرح الفية)

(٢) فقوله: {وَمَنْ صَلَحَ} معطوف على "الواو" في {يَدْخُلُونَهَا}، والفاصل بينهما "ها". (ضياء السالك)

(٣) عطف "آبَاؤُنَا" على "نا" المتصلة بفعل أشرك، بالواو، وفصل بين العاطف والمعطوف بـ"لا". (مصباح السالك)

(٤) فقد فصل بين {آبَاؤُكُمْ} المعطوف على الواو في {تَعْلَمُوا} بالتوكيد: وهو {أَنْتُمْ}. وفصل بين العاطف وهو الواو، و

{آبَاؤُكُمْ} المعطوف بلا. (ضياء السالك)

(٥) العطف على ضمير الرفع المنفصل لا يحتاج إلى فصل نحو: زيدٌ ما قام إلا هو وعمرو، و العطف على ضمير النصب

المتصل، والمنفصل لا يحتاج إلى فصل نحو: زيدٌ ضربته وعمراً، ونحو: ما أكرمْتُ إلا إياك وعمراً. (شرح الفية)

(٦) و مع ذلك فهو قليل في الكلام ضعيف في القياس. (المطالع السعيدة)

(٧) الشاهد: عطف "أب" وهو اسم ظاهر، على اسم يكن المرفوع المستتر بغير تأكيد أو فاصل بينهما. (ضياء السالك)

العطف على ضمير الجرا

﴿٧٥٩﴾ وَ مُضْمَرُ الْخَفْضِ أَعْدُ أَنْ تَعْطِفَ عَلَيْهِ خَافِضًا، وَ تَرْكُهُ اضْطِفِي ^(١) ﴿

يجب رفع (مضمر) على الإبتداء، لأنه قبل أدوات الصدر.

و المعنى: أنه إذا أريد العطف على الضمير المخفوض و لا يكون إلا متصلا فإنه تجب إعادة الخافض مع المعطوف، حرفا كان الخافض نحو: ﴿فَقَالَ لَهَا وَ لِلْأَرْضِ﴾ ^(٢) [فصلت: ١١]، أو اسما نحو: ﴿تَعْبُدُ إِلَهَكَ وَ إِلَهَ آبَائِكَ﴾ ^(٣) [البقرة: ١٣٣]، فعامل المعطوف هو عامل المعطوف عليه. و ما أعيد مع المعطوف جيء به لإصلاح اللفظ تحرزا من صورة العطف على شبه التنوين، فهو كأن الثانية في نحو: ﴿أَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ﴾ [المؤمنون: ٣٥] لا يقتضي معمولا، و يضعف هذا أيضا اتصال الضمير بغير عامله و إلغاء الجار، فالصواب أن العامل الثاني، و تخرج المسألة عن العطف عن الضمير المخفوض، و معنى كلامهم: أنه إذا أريد العطف عليه و لم يتمكن منه لما مر أعيد الخافض ليخرج عن العطف عليه مع تحصيل المعنى المراد.

قوله (و تركه) على تقدير مضاف أي: جواز تركه اختيار لمجيبه في الفصيح نثرا كقراءة حمزة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، و نظما كقوله (... فَأَذْهَبَ فَمَا بِكَ وَ الْيَأْمُ مِنْ عَجَبٍ) ^(٤).

(١) العطف على ضمير الجر، فيه مذهبان: ١- مذهب جمهور النحاة: أنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، و لا يجوز عندهم، قولك: مررت بك و زيد، بدون إعادة حرف الجر. ٢- مذهب الكوفيين، و الأخفش، و تبعهم ابن مالك: أن إعادة الجار ليس بلازم. (شرح الفية)

(٢) وجه الاستشهاد: عطف "للأرض" على "الهاء" في "لها" المجرورة باللام، و أعيدت الأم مع المعطوف؛ و حكم إعادة الخافض؛ الجواز مع الكثرة. (مصباح السالك)

(٣) وجه الاستشهاد: وقوع "آبائك" معطوفا على الكاف المخفوضة بإضافة "إله" إليها، و أعيد المضاف؛ وهو "إله" مع المعطوف. (مصباح السالك)

(٤) الشاهد فيه قوله «فما بك و الأيام» حيث عطف «و الأيام» على الضمير المجرور في «بك» من غير إعادة الجار، و هذا جائز عند الكوفيين. (محمد الغزني)

[امتناع العطف على معمولي عاملين]

[٧٦٠] ﴿وَأَمْنَعُ عَلَى مَعْمُولِي عَامِلِينَ فِي مُرَجِّحٍ، وَقِيلَ فِي الْجَزَيْفِيِّ﴾^(١)

مفعول (امنع) مقدر لقرينة السوابق و اللواحق أي: و العطف، و (على) متعلقة بذلك المقدر، و المراد بالمعمول الجنس بقرينة عاملين، فإنهما لا يتواردان على معمول واحد، و لهذا يجعل "نار" عطف على "امرئ" في قوله:

أَكُلُّ امْرِئٍ تَحْسِينِ امْرَأٍ وَ نَارٍ تَوْقُدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

و مفهوم المتن أنه يجوز العطف على معمولي عامل واحد فـ "نار" في البيت على تقدير مضاف أي: كل نار، ليكون عطفًا على "كل امرئ" فيؤول العطف على معمولي عامل، و الفرق أن حرف العطف لضعفه لا ينوب مناب عامنين.

و أجاز ذلك الأخفش إذا كان أحدهما جارا، و اتصل المعطوف بالعاطف نحو: "إن في الدار زيدا و الحجرة عمرا"، أو انفصل بلا نحو: "ما في الدار زيد و لا الحجرة عمرو"، و استدل بنحو ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ وَ اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَ النَّهَارِ﴾ إلى قوله {لَايَاتٍ} [البقرة: ١٦٤] في قراءة من نصب {آيات} فنابت الواو مناب إن و في، و كأنه قيل: و إن في اختلاف الليل و النهار، و جعل منه (أَكُلُّ امْرِئٍ)، و أجيب بأن الجر فيها ذكر يقدر يدل عليه المذكور قبل.

(١) في العطف على معمولي عاملين أقوال:

أحدها: و هو مذهب سيبويه المنع مطلقا في المجرور و غيره، فلا يقال: كان آكلا طعاما زيد و تمرا عمرو، و لا في الدار زيد و الحجرة عمرو، لأنه بمنزلة تعديتين بمعداً واحد.

و الثاني: الجواز في المجرور و غيره.

و الثالث: يجوز إن كان أحدهما جارا نحو: في الدار زيد و الحجرة عمرو. و أما العطف على معمولي و معمولات عامل واحد يجوز باجماع نحو: ضرب زيد عمرا و بكر خالدا، و ظن زيد عمرا منقطما و بكر جعفرًا مقيما، و أعلم زيد عمرا بكرا مقيما و عبد الله جعفرًا عاصما راحلا. و لا يجوز العطف على معمولات عوامل ثلاثة باجماع فلا يقال: إن زيدا في البيت على فراش و القصر نطع عمرا على معنى و إن في القصر على نطع عمرا. (المطالع السعيدة)

احكم عطف الفعل على الاسم ، و الفعل على الفعل، و المفرد على الجملة|

[٧٦١] ﴿وَالْعَظْفُ فِي الْإِسْمِ وَفِي الْفِعْلِ وَفِي ماضٍ وَ مُفْرَدٍ وَأَضْدَادٍ يَفِي﴾

(و العطف يفي) -أي: يجيء- مبتدأ و خبر، و (في) متعلق بالخبر أي: يجيء في الاسم و ضده، فيعطف الفعل على الاسم نحو: ﴿صَاقَاتٍ وَ يَفْبِضْنَ﴾^(١) [الملك: ١٩] و العكس نحو: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَ الْمُصَدَّقَاتِ وَ أَقْرَضُوا﴾ [الحديد: ١٨] و هذا من تضاد الجنسيتين.

و يجيء في الماضي و ضده و هو المضارع، بقرينة أن الطلب لا يعطف على الخبر و لا العكس، فيعطف المضارع على الماضي نحو: ﴿إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ...﴾ إلى قوله: ﴿وَ يَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا﴾^(٢) [الفرقان: ١٠]، و العكس نحو: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾^(٣) [هود: ٩٨].

و يجيء المفرد و ضده و هو الجملة فيعطف المفرد على الجملة نحو: (... أُمُّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجٍ)^(٤) و العطف في الحقيقة على الجملة، فلا يستشكل بأنه لا خفض للفعل، و إنما سموه عطفاً على الفعل لأنه فيه ظهر أثر العطف، و أمّا الفاعل فهو في الفعل و الوصف متحد.

و العكس نحو: ﴿بَيَّاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾^(٥) [الأعراف: ٤]، و هذا كما قبله من تضاد الأنواع. و لا يخفى ما في المتن من الزيادة على الخلاصة.

(١) عطف {يَفْبِضْنَ}؛ وهو مضارع، على {صَاقَاتٍ}، وهو اسم فاعل؛ لأنها في معنى يصفن. (ضياء السالك)

(٢) وجه الاستشهاد: عطف "يجعل" وهو مضارع مجزوم على "جعل" الماضي؛ لأنه في محل جزم؛ وهو مستقبل بسبب دخول أداة الشرط عليه؛ التي تستلزم أن يكون زمن فعل الشرط وجوابه مستقبلاً، وحكم العطف -هنا- جائز باتفاق. (مصباح السالك)

(٣) وجه الاستشهاد: عطف فعل "أورد" على فعل "يقدم"؛ وأورد ماضٍ، ولكنه مستقبل المعنى؛ لأنه بمعنى يورد؛ والثاني: مضارع؛ وحكم هذا العطف جائز باتفاق. (مصباح السالك)

(٤) الشاهد: عطف الاسم المشبه للفعل -وهو "دارج"- على الفعل؛ وهو "حبا"، وفي هذا الشاهد تسامح؛ لأن المعطوف عليه محل جملة "حبا" لأنها صفة لنكرة، فهو من العطف على الجملة لا على الفعل. (ضياء السالك)

(٥) وجه الاستشهاد: مجيء جملة "هم قائلون" حالاً معطوفة على "بياتاً" وهو مصدر في محل نصب على الحال؛ والرابط الضمير، ولا يقال: "أو" و"هم" كراهة اجتماع حرفي عطف صورة. (مصباح السالك)

[حكم حذف الواو و معطوفها]

[٧٦٢] ﴿وَجَازَ حَذْفُ الْوَاوِ وَالْمَعْطُوفِ بِهِ وَدُونَ، وَالْفَاعَ تَالٍ، فَانْتَبِهَ﴾^(١)

أي: جاز حذف الواو و معطوفها نحو: ﴿سَرَّابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] أي: و البرد. و منه ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨] أي: و كسبها، بقرينة الآيات و الأحاديث الصريحة في نفع مجرد الإيمان، فقوله ﴿لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ﴾ راجع للمعطوف عليه، و قوله ﴿أَوْ كَسَبَتْ﴾ راجع للمعطوف المقدر، و ليست "أو" بمعنى الواو فيستغني بذلك عن التقدير، لأنه إذا انتفى الإيمان انتفى كسب الخير، فهي هنا عاطفة لنفي على آخر، لأن النفي مسلط على متعاطفيها، و تخليصه أن العموم إنما هو في نفي العطف بأو لا في عطف النفي بها ف {كسبت} عطف على {آمنت}.
و يجوز حذفها بدون المعطوف بها كقولهم: "أَكَلْتُ سَمَكًا لَحْمًا تَمْرًا"^(٢). و هي هنا معنى قوله (و دون) أي: و دون المعطوف به. و هذه زيادة على الخلاصة.

[حكم حذف الفاء و معطوفها]

و يجوز حذف الفاء مع تاليها^(٣) نحو: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي: فأفطر فعليه عدة^(٤).

(١) قوله (و دون) في شرح الناظم «و ذين».

(٢) أراد خبزًا و لحماً و تمرًا. (الصبان)

(٣) مع المعطوف بها. (المطالع السعيدة) + هذا معنى قوله (و الفاء مع تال).

(٤) فَحَذَفِ المعطوف (أفطر) والفاء الداخلة عليه. (شرح الفية)

[حكم حذف المعطوف عليه]

﴿١٧٦٣﴾ وَيُحَذَفُ الْمُتَّبِعُ قَبْلَ وَاوٍ وَطَابَقَ الْمُضْمَرُ بَعْدَ الْوَاوِ ﴿١﴾

أي: يجوز حذف المعطوف عليه بالواو ^(١) نحو: "و بك أهلا وسهلا"، جوابا لمن قال لك: مرحباً، أي: مرحباً بك و أهلا. و ليس منه قوله تعالى ﴿و ثَامِنُهُمْ كَثْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] خلافا لابن هشام في المغني، و قد قيدت عليه في التفسير ما نصه: «فإن قيل: ما تقول في الواو الداخلة على الجملة الثالثة، و لم خصت بدخولها عليها افترى فيها رأي الزمخشري من أنها التوكيد لصوق الصفة بالموصوف، و الدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر كقوله ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]، قال: و هذه الواو هي التي آذنت بأن الذين قالوا: سبعة و ثامنهم كلبهم، قالوا عن ثابت علم، و طمأنينة نفس، و لم يرجحوا بالظن كغيرهم. إهـ

فترد عليك اعتراضات ابن مالك التي أفسد بها هذا الرأي، و هي أنه مذهب لا يعرف أحد من البصريين و الكوفيين فوجب أن لا يلتفت إليه، و أنه معلل بما لا يناسب، و ذلك أن الواو تدل على الجمع بين ما قبلها و ما بعدها، و ذلك مستلزم لتغايرها، و هو ضد لما يراد من التوكيد، فلا يصح أن يقال للعاطف مؤكداً، و ان الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها موضع لا يصلح للحال، كأن يكون الموصوف نكرة في الاثبات بخلاف ﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ فإن الجملة هنا يصلح في موضعها الحال، لأنها بعد منفي، و أن الواو فصلت بين الموصوف و الصفة، و لولا ذلك لتلاصقا فكيف يقال إنها أكدت للصوق. إهـ .

و ليس لك أن تدافع عنه بما قاله نجم الدين سعيد في شرح الكافية من أن الزمخشري أعرف باللغة، و أن تغاير الشينين لا ينافي تلاصقهما، و الجملة التي هي لها التصاق بالموصوف، و الواو أكدت باعتبار أنها في أصلها للجمع المناسب للإلصاق، لا أنها الآن عاطفة، و أن الآية من المواضع التي الجملة فيها صفة لا حال، و أن المراد من الصوق و الاتصال المعنوي لا اللفظي كما فهم إهـ، لأن قوله أعرف باللغة دعوى لا تسمع.

(١) هذا معنى قوله (و يحذف المتبوع قبل واو).

قال بعض الفضلاء: و لو سلمت لم تصلح لرد قول ابن مالك أن هذا المذهب غير معروف لبصري و لا كوفي، و إنما وجه الرد أن يقال: هو معروف و يبين من قال به منهم، و الزمخشري لم ينقله عن أحد إحد، و هذا كما قال: و لو كاف في ردّ هذا المذهب أو تقول فيه بمقالة الحريري و ابن خالويه و الثعلبي و من وافقهم أنها واو الثمانية، و زعموا أن العرب إذا عدوا قالوا: سِتَّةٌ سَبْعَةٌ و ثمانية إيذاناً بأن السبعة عدد تام، و ما بعده عدد مستأنف، فيلزم اعتماد ما هو أضعف من الأول، إذ هو قول لا مستند له، و كل ما استدل به لا دليل فيه، كما هو مبين في المغني، و من ثم عزاه إلى ضعفاء النحويين، و توجيهه يبين تزيفه، أو جعلهما للعطف فيقال لك ما وجه ارتكابه في القول الثالث دون سابقه مع أن كلام القائلين لا حكم فيه تكون المشاركة من المتعاطفين باعتباره فيعتمد في ادعائها على ذلك، أو تدعى أنها للعطف و المعطوف عليه مقدّر من كلام الله تعالى كما اختار في المغني، و إذا كان العطف بالواو ثم جاء ضمير تعينت فيه المطابقة نحو: زيد و عمرو قاما، و في حكمها "حتى" نحو: مات الناس حتى الملوك و فنوا، فالضمير للمتعاطفين. و أما نحو ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَ الْفِضَّةَ وَ لَا يُنْفِقُونَهَا﴾ [التوبة: ٣٤] فالمعنى: و لا ينفقون الكنوز. لدلالة يكنزون على الكنوز، و قوله ﴿وَاللَّهُ وَ رَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة: ٦٢] أي: يرضوا أحدهما؛ لأن إرضاء أحدهما إرضاء الآخر.

و ما اقتضاه المتن^(١) كالتسهيل من وجوب المطابقة فيه أنه يجوز "زيد و عمرو قام" على الحذف من الثاني، لدلالة الأول، و جوابه أن العطف حينئذ ليس للمبتدأ وحده، و إلا لوجب "قاما".

و يقيد بما إذا لم يتسلط النفي على المتعاطفين، فلذا تقول "ما جاءني زيد و لا عمرو إلا و أكرمته" إذ المعنى: ما جاء واحد منهما إلا و أكرمته، و أما قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَ لَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَ رَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦] فأحد المتعاطفين فيه هذا الجنس الشامل لأفراده، بخلاف واحد من زيد و عمرو، فإنه فرد واحد.

و مفهوم قوله (بعد الواو) أن غير الواو لا تجب معه المطابقة أي: دائما كالواو، و هو كذلك، أما الفاء و ثم فإن كان الضمير في الخبر عن المتعاطفين بهما:

(١) أي قوله (و طابق المضمّر بعد الواو). قال في الشرح: يطابق الضمير المتعاطفين بعد الواو، نحو: زيد و عمرو منطلقان و مررت بهما. (المطالع السعيدة)

فقل تمتنع المطابقة، لتفاوتهما في الترتيب، فلا يشتركان في الضمير، بل يحذف الخبر من انشائي لدلالة الأول نحو: "زيد قام فعمر"، أو "ثم عمرو"، والعكس نحو: "زيد فعمر أو ثم عمرو قام." و قيل: وهو الحق تجوز المطابقة نحو: "زيد فعمر أو ثم عمرو قاما"، إذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء و ثم، وقد يقال: قام الرجلان مع ترتبهما. وإن لم يكن الضمير في الخبر وجبت المطابقة اتفاقا نحو: جاء زيد فعمر، فقلت لهما أو وهما صديقان.

وأما (لا) و (بل) و (أو) و (أم) و (أما) على أنها العاطفة، فالمطابقة معها وتركها موكولان إلى قصد المتكلم بأن قصد أحدهما وذلك واجب في الاخبار على متعاطفيتها مبتدئين: وجب الافراد نحو: "زيد لا عمرو أو بل عمرو قام"، و "أزيد أم عمرو أتاك" و "أزيد أو هند جاء"، و تقول في غير الخبر: "جاء إما زيد وإما عمرو فأكرمه". وإن قصدت كليهما وجبت المطابقة نحو: "زيد لا عمرو جاءني مع أني دعوتهما"، و "جالس الحسن أو ابن سيرين و سلهما" ^(١) و ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]، و ليست أو بمعنى الواو كما قال بعضهم، و أما ﴿وَإِذَا زَاوَا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١] مع أن الانفضاخ لهما معا فالضمير فيه للضرورة المدلول عليهما بـ {رأوا}.

وهذه زيادة على الخلاصة.

[حكم الفصل بين حرف العاطف و المعطوف]

﴿٧٦٤﴾ وَفَضْلٌ غَيْرِ الْوَائِ وَالْفَاءِ يَقَعُ بِقَسَمٍ وَالظَّرْفِ ﴿٧٦٥﴾

تقول: في الفصل بالظرف: "قام زيد ثم في الدار قعد"، و بالقسم "ثم والله قعد"، و أما فصل الفاء و الواو من المعطوف بهما فلا يسوغ إلا في الضرورة، و لذا أخرجهما. وهذه زيادة على الخلاصة.

(١) كأنه تبه المخاطب على فضل شيء من المباحات، فقال: إن كنت مجالسا فجالس هذا الضرب من الناس؛ فإن جالس أحدهما فقد خرج عن العهدة؛ لأن (أو) تقتضي أحد الشئيين. (تحقيق على اللوحة)

[حكم سبق التابع على المتبوع]

[٧٦٤] ﴿..... وَ السَّبِقُ اَمْتَنَعُ﴾

(و السبق) -أي: سبق المعطوف-^(١) مبتدأ، (امتنع) خبره، و الأولى أن يكون المراد و سبق التابع على المتبوع. و أما قوله:

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِزِّكَ وَعَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ^(٢)
فضرورة. و يفهم هذا من قول الخلاصة.

[العطف على اللفظ]

[٧٦٥] ﴿وَالْأَصْلُ فِي الْعَطْفِ عَلَى اللَّفْظِ ضَبِطٌ تَوَجُّهُ الْعَامِلِ إِمْكَاناً شَرْطٌ^(٣)﴾

(الأصل في العطف) مبتدأ، و (على اللفظ) متعلق بمحذوف أي: أن يكون على اللفظ، و هذا المقدّر هو الخبر.

و لا يشترط فيه صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه بدليل (قام زيد و أنا) و (رأيت زيدا و إياك)، و (رب رجل و أخيه) و (الواهب المائة الهجان و عبدها...).

و لا يشترط له أيضا تقدير العامل بعد العاطف بدليل (اختصم زيد و عمرو).

و إنما الشرط إمكان توجه العامل للمعطوف فيدخل ما تقدم^(١) و نحو: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَ زَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، و لا يقال "ما جاءني من امرأة و لا زيد" إلا بالرفع، لأنّ من الزائدة لا تقتضي المعرفة بخلاف الأمر في الآية، فإنه يقتضي الظاهر بالتبعية، و إن لم يقتضيه بالأصالة.

(١) في النسخة التي بين يدينا «اي سبق المعطوف عليه».

(٢) الشاهد فيه قوله "و رحمة الله السلام" حيث عطف بالواو قوله «رحمة» على قوله «السلام» مع أن المعطوف سبق المعطوف عليه، و هذا لا يجوز إلا بشروط ... اهـ . (محمد الكزني)

(٣) أقسام العطف ثلاثة: ١- العطف على اللفظ وهو الأصل نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعد بالخفض. وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف. ٢- العطف على المحل. ٣- العطف على التوهم . (مغني اللبيب)

- أشار الناظم إلى القسم الأول بالبيت، و سيأتي بيان الثاني و الثالث.

و قول التسهيل الشرط صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل أي نحو (اختصم زيد و عمرو) في الأول، و (قام زيد و أنا) في الثاني، لصحة قمت، و كذا تقول في الأمثلة السابقة (رأيتك و ربّ أخ رجل) و (الواهب عند المانة الهجان) مبني على أن العطف في الآية من عطف الجمل أي: و ليسكن زوجك، و هو معترض بأن التي تظافرت عليه نصوص النحويين و منهم سيبويه أن العطف فيها على الضمير المستكن، فما في المتن أعم منه. و هذه زيادة على الخلاصة.

[العطف على المحل]

[٧٦٦] ﴿وَلِلْمَخَلِّ زِدْ تَأْصِلًا وَأَنْ يُوجَدَ مُحَرَّرٌ هُنَاكَ حَيْثُ عَنْ﴾

من أقسام العطف: العطف على المحل، و له ثلاثة شروط^(١):

أولها: إمكان توجه العامل للمعطوف، احترازاً من نحو: مررتُ بزيد و عمرو، لأنه لا يجوز مررتُ عمراً، و هذا مفهوم من قوله (زد) أي على شرط العطف على اللفظ.

و ثانيها: أن يكون الموضع بحق الأصلة، فلا يجوز هذا ضارب زيداً و أخيه. لأن الوصف المستوفى شروط العمل الأصل إعماله لا إضافته، لالتحاقه بالفعل، و هذا معنى قوله: (تأصلاً).

الثالث: وجود المحرز أي الطالب لذلك المحل، فلا يجوز: إن زيداً و عمرو قائمان، لأن الطالب لرفع زيد هو الابتداء، و قد زال بدخول إن.

(١) بأن يكون المعطوف صالحاً لأن يلي العامل في المعطوف عليه، فلا يجوز في نحو: ما جاءني من امرأة ولا زيد: يجز زيد، لماذا؟ لأن العامل الذي جَرَّ امرأة: ما جاءني من امرأة ولا زيد، زيد نقول: هذا معطوف على امرأة لا يجوز أن يتبعه في اللفظ؛ لأن امرأة نكرة، وهو مجرور بـ (من) الزائدة، و (من) الزائدة لا تدخل إلا على النكرة، فتعمل في النكرات لا في المعارف، إذاً: ولا زيد، وزيد نقول: هذا معرفة، حينئذ لا يجوز عطفه بالجر على سابقه. (شرح ألفية للحازمي)

- أشار الناظم إلى هذا الشرط بقوله (توجه العامل إمكاناً شرط).

(٢) تقدم في البيت السابق أن العطف ثلاثة أقسام ذكر هنا ثانيها و في البيت الآتي ثالثها.

[العطف على التوهم وشرطه]

[٧٦٧] ﴿وَالشَّرْطُ فِي الْعَطْفِ عَلَى التَّوْهِمِ صِحَّةُ ذَاكَ الْعَامِلِ الْمُسْتَوْهِمِ﴾

من أقسام العطف: العطف على التوهم، وشرطه صحة دخول العامل المتوهم نحو: "ليس زيداً قائماً ولا قاعدياً" بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر^(١)، لصحة دخولها.

و شرط حسنه كثرة دخول ذلك العامل هناك، ولهذا حسن قول زهير:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَانِباً
و لم يحسن قول الآخر:

و مَا كُنْتُ ذَا نَيْرِبٍ فِيهِمْ وَلَا مُنْمِشٍ فِيهِمْ مُنْمِلٍ
لقلة دخول الباء على خبر كان، بخلاف [خبر] ليس وما.

و (النيرب): النميمة، و (المنمل) كثير النميمة، و (المنمش) المفسد ذات اللين .

و كما وقع هذا العطف في أنمجرور وقع في المجزوم، و وقع أيضاً في المرفوع اسماً، و في المنصوب اسماً و فعلاً، و هو المركب، و انظر تحقيق الكلام على أمثلة ذلك في المغني.

(١) أي: المتكلم توهم وجود الباء الزائدة فعطف بالجر. (ضياء السالك)

﴿ خَاتِمَةٌ ﴾

تكلم فيها على توابع مخصوصة.

[حكم تابع المنادى المبني إذا كان التابع مضافاً]

[٧٦٨] ﴿ تَابِعَ مَبْنِيَّ النَّدَا انْصَبَ مُطْلَقًا مُضَافًا أَوْ شَبِيهَهُ فِي الْمُنْتَقَى ﴾

أي: انصب تابع المنادى المبني^(١) إذا كان ذلك التابع مضافاً، أو شبيهاً به، [سواء] كان نعتاً نحو: "يا زيد ذا الفضل"^(٢) أو بياناً نحو: "يا زيد أبا عبد الله"، أو توكيداً نحو: "يا تميم كلهم". وذلك لأن التابع في هذه الحالة لو كان متبوعاً لوجب له النصب، فلم تفضل حالة فرعيته على حالة أصالته.

والتقييد بالثلاثة يعرف (و ما خلا ...) الخ.

و الاطلاق ذكره في التسهيل لكنه عبر بمطلق المنادى. و قال في الشرح: أي سواء كان متبوعاً منصوباً، أو غيره. قال الدماميني رحمه الله: يرد عليه نحو: "يا لزيد صاحب عمرو"، فإن التابع مخفوض لا منصوب. إهـ. فكان من حق الماتن إسقاطه لتعبيره بمبنى النداء.

و قوله (مبني النداء) أعم من قول الخلاصة «ذي الضم»، و تقدم في صدر الكتاب ما يؤخذ منه الجواب عنها.

و أشار بقوله (في المنتقى) إلى رد قول الكوفيين و الأخفش يجوز رفع النعت المضاف: لأن الأخفش حكى "يا زيد بن عمرو" بالرفع، و خرج الجمهور على الشذوذ. و لرد تجويز الفراء رفع التوكيد و النسق قياساً في الثاني، و سماعاً في الأول؛ لأن الأخفش حكى "يا تميم كلكم"، و الجمهور أولوه على القطع أي: كلكم مدعو، فهو مبتدأ.

(١) يشمل المنادى المفرد العلم، والنكرة المقصودة؛ لأنهما مبنيان على الضم، ويشمل كذلك: المبني قبل النداء، كسيبويه؛ لأنه مبني على ضمٍّ مقدَّر. (شرح ألفية)

(٢) فزيد: منادى مبني على الضم، و ذا: نعت لزيد منصوب بالألف، و هو مضاف مجرد من (أل). و نصب التابع (ذا) مراعاة لمحل المنادى لأن المنادى محله النصب على أنه مفعول به. (شرح ألفية)

[حكم تابع المنادى]

[٧٦٩] ﴿وَأَنْصَبْ أَوْ اِزْفَعْ مُفْرَدًا مَعَ عَطْفِ أَلْ وَ مَا خَلَا كَمُسْتَقِلٍّ وَ الْبَدَلِ﴾

[حكم تابع المنادى المبني إذا كان التابع غير مضاف]

[و انصب أو ارفع مفردا]: وإن كان ما ذكر ^(١) مفردا عن الإضافة جاز فيه النصب و الرفع، سواء كان بأل أو لا نحو: "يا زيد الطويل"، و "يا تميم أجمعون" بالوجهين ^(٢). و تعبير الخلاصة بـ «ما سواء» أجود؛ لصدقها بالمضاف مع أل نحو: "الحسن الوجهة"، فإنه يجوز فيه الوجهان.

[حكم تابع المنادى إذا كان التابع عطف نسقي مقترنا بـ (أل)]

كالمفرد، النسق مع أل ^(٣) و قد قرئ ﴿يَا جِبَالُ أَوْبَى مَعَهُ وَ الطَّيْرُ﴾ ^(٤) بالوجهين، لكن الأرجح فيه الرفع؛ لأنه الأكثر سماعا، و لما فيه من المشاكلة.

و قيل: يترجح فيه النصب؛ لأن ما فيه أل لا يلي حرف النداء، فلم يجعله لفظه كلفظ ما يليه.
و قيل: يترجح النصب إن كانت فيه أل للتعريف كـ {الطير}، و الرفع إن كانت للمح الأصل كاليسع. و إلى مسأله أشار بقوله (مع عطف أل)، و المصدر بمعنى اسم المفعول أي مع معطوف بأل.

[حكم تابع المنادى إذا كان التابع خاليا من أل و حكم التابع إذا كان بدلا]

[و ما خلا كمستقل و البدل]: و (ما) في قوله (و ما خلا) واقعة على المعطوف، و حذف متعلق

(خلا) أي من أل، و (كمستقل) خبر ما، و (البدل) عطف على (ما).

أي: حكم المنسوب الخالي من أل و حكم البدل كحكم المنادى المستقل:

(١) أي: تابع المنادى المبني.

(٢) يا زيد الطويل و الطويل، يا تميم أجمعون، و أجمعين.

(٣) التابع إذا كان عطف نسق، و كان مقترنا بـ (أل) جاز فيه وجهان: الرفع، و النصب. نحو: يا زيد والغلام. فالغلام: معطوف بالواو، وهو مقترن بـ (أل) ولذلك جاز فيه الرفع، والنصب. (شرح ألفية)

(٤) موطن الشاهد: {يَا جِبَالُ... وَ الطَّيْرُ}، وجه الاستشهاد: قراءة الرفع في "الطير" بالعطف على لفظ الجبال، و قراءة النصب فيها عطفًا على محل الجبال سورة السبا: الآية ١٠. (مصباح السالك)

فإن كانا مضافين نصباً نحو: "يا زيد أبا عبد الله" و "أبا عبد الله" ^(١).
و إن كان مفرداً فإن كان نكرة غير مقصودة نحو: "يا زيد رجلاً صالحاً"، و "يا زيد و غلاماً" كذا مثلوا،
و في عدم القصد في الأول ما لا يخفى.
و إن كان علماً أو نكرة مقصودة بني على الضم نحو "يا زيد بشرٌ"، و "بشرٌ"، و ذلك لأن البدل على نية
تكرير العامل، و حرف العطف قائم مقام العامل.

أحكام المعطوف على اسم إن و أن و لكن

[٧٧٠] ﴿وَ اعْطِفْ عَلَى اسْمِ إِنْ رَفَعاً أَنَا بَعْدَ كَمَالٍ، وَ كَذَا لِكِنَّا﴾

يجوز في المعطوف على اسم "إن" -بالكسر و الفتح- و "لكن" [وجهان]:

١- النصب قبل كمال الخبر ^(٢) و بعده كقوله:

إِنَّ الرَّيِّعَ الْجَوْدَ وَ الْخُرَيْفَ يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَ الصُّيُوفَ ^(٣)

٢- و الرفع بشرط أن يكون بعد كمال الخبر كقوله: (فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّ النَّجِيَّةَ وَ الْأُبَّ ...) ^(٤)، و

قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيٌّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَ رَسُولُهُ﴾ ^(٥) [التوبة: ٣]، و قول الشاعر: (وَ

لَكِنَّ عَنِّي الطَّيِّبُ الْأَضْلُ وَ الْخَالُ ...).

و هذا على رأي من لا يشترط في العطف على المحل وجود المحرز، و أما على اشتراطه فالمرفوع
مبتدأ حذف خبره، أو معطوف على الضمير المستتر في الخبر إن وجد فاصل كما في الأمثلة المذكورة.
و يمتنع ذلك قبل استكمال الخبر، و مع غير الأحرف الثلاثة، و انظر توجيه ذلك في التصريح و
حاشيتنا.

(١) (نصب أبا في المثالين) لأنه مضاف، والمنادى المضاف منصوب، كأنك تقول: يا أبا عبد الله. (شرح ألفية)

(٢) أي بذكر الخبر.

(٣) الشاهد: عطف "الخريف" بالنصب على "الريعي" الذي هو اسم "إن" قبل مجيء الخبر؛ وهو "يدا أبي العباس"،
وعطف "الصيوف" عليه بعد مجيئه. (ضياء السالك)

(٤) الشاهد فيه قوله «الأب» حيث عطف على قوله «الأم»، و هي اسم ان مع أن الأب مرفوع و هو جائز؛ لأن
العطف جاء بعد استكمال اسم ان و خبرها. (محمد الكزني)

(٥) وجه الاستشهاد: عطف "رسوله" بالرفع على محل اسم الجلالة المنصوب بـ "أن" بعد استكمال الخبر، وهو
"بري" و حكم هذا العطف الجواز. (مصباح السالك)

[حكم تابع اسم لا التي للجنس]

[٧٧١] ﴿وَأَزْفَعُ وَجُوباً بَدَلاً مُعَرِّفًا مِنْ اسْمٍ لَا، وَالْبَاقِي وَجْهَيْنِ اقْتَفَى﴾

تقدّم أنه يجوز إبدال المعرفة من النكرة فإذا أبدلت المعرفة من اسم "لا" وجب رفعها و امتنع النصب؛ لأن (لا) لا تعمل في معرفة^(١).

و غير البديل المعرف من بقية التوابع كالمنكر و النعت و البيان و التوكيد اللفظي و النسق يجوز فيها وجهان:

١- الرفع مراعاة لمحل لا مع اسمها^(٢).

٢- و النصب مراعاة لمحل اسمها، سواء كان التابع و المتبوع مفردين أم لا، متصلين أم لا^(٣)، و أما البناء فلا يجوز إلا بثلاثة شروط، كما تقدم في مبحثه مع ما يتعلق بالمسألة، و هذا معنى قوله (و الباقي وجهين اقتفى).

[حكم تابع المجرور بالمصدر أو بالوصف]

[٧٧٢] ﴿وَتَابِعِ الْمَجْرُورِ بِالْمَصْدَرِ أَوْ وَصِفِ بِلَفْظٍ أَوْ مَحَلٍّ قَدْ قَفَا﴾

المجرور بالمصدر يجوز في تابعه [وجهان]:

١- مراعاة اللفظ فيجر. ٢- و الموضع، فيرفع^(٤) إن كان المصدر مضافا لفاعله كقوله: (طَلَبَ الْمُعَقَّبُ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ...) ^(٥)، و ينصب إن كان مضافا لمفعوله كقوله: (مَخَافَةُ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا

(١) نحو "لا أحد زيد فيها" و لا يجوز نصبه لأن البديل في تقدير العامل و لا لا تدخل على المعارف. (المنح الحميدة)

(٢) نحو: لا رجل ظريف.

(٣) نحو: لا رجل ظريفاً.

(٤) فتقول: عجبت من شرب زيد الظريف العسل (بجرّ النعت الظريف) مراعاة للفظ المنعوت (زيد) و يجوز رفع كلمة (الظريف) فتقول: عجبت من شرب زيد الظريف العسل؛ وذلك مراعاة لمحل المنعوت (زيد) فمحلّه الرفع على أنه فاعل بالمصدر (شرب). (شرح ألفية)

(٥) الشاهد:- رفع "المظلوم" - وهو نعت للمعقب المجرور لفظاً - بإضافة المصدر؛ وهو "طلب" ولكنه مرفوع محلاً؛ لأنه فاعل للمصدر. (ضياء السالك)

(...) ^(١). وكذا تابع المجرور بالوصف يجوز فيه الجر و النصب. و المسألتان مبنيتان على عدم اشتراط وجود المحرز، فإن الطالب لمحل المجرور هو المصدر، أو الوصف المنون، أو المضاف المقترن بآل، و المضاف فيهما باعتبار محل المضاف إليه خال من الثلاثة.

[حكم تابع المفعول الذي أضيف له المصدر]

[٧٧٣] ﴿وَتَابِعُ الْمَفْعُولِ فِي الْمَصْدَرِ رِذْلُهُ اَرْتِفَاعًا اِنْ لِمَجْهُوْلٍ قَصْدٌ﴾
و يجوز في تابع المفعول الذي أضيف له المصدر أيضا الرفع على تأويل المصدر بحرف مصدري وفعل مبني للمجهول ^(٢) نحو: "يعجبني فهم المسائل الغامضة" برفع التابع.

[حكم تابع معمول الصفة المشبهة]

[٧٧٤] ﴿وَلَيْسَ إِلَّا اللَّفْظُ فِي الْمُشَبَّهِ وَنَسَقُ التَّعْلِيْقِ لِلنَّصْبِ جِهَةٌ﴾
أي: لا يجوز في تابع الصفة المشبهة إلا الاتباع على اللفظ، خلافا للفراء في تجويزه رفع تابع مجرورها؛ لأنه فاعل معنى نحو: "مررت بالرجل الحسن الوجه وجهه" و ردّ بأنه لم يسمع، و لا خلاف أنه لا يعطف على مجرورها بالنصب.
و إن عطف على الجملة المعلق عنها نصب المعطوف ^(٣)؛ لأن الجملة في محل نصب نحو: "علمت لزيد قائم"، و غير ذلك من أموره.



(١) فقد أضاف الشاعر المصدر (مخافة) إلى مفعوله (الإفلاس) ثم أتبع المفعول بالمعطوف (الليانا) وجاء به منصوبا مراعاة لمحل المتبوع (الإفلاس). (شرح ألفية)

(٢) قال في الشرح: و يجوز في تابع المفعول مع الجر و النصب الرفع أيضا على تأويل المصدر بحرف مصدري موصول بفعل مبني للمفعول. (المطالع السعيدة)

(٣) هذا معنى قوله (و نسق التعليق للنصب جهة). جاء في المواهب الحميدة: يجوز في المعطوف على الجملة المعلق عنها فعل القلب النصب و وجهه الحمل على محلها و الغالب فيه الرفع على اللفظ و رعاية الابتداء. إهـ
جاء في المنح الحميدة: و (نسق) بالرفع مبتدأ أي: و عطف نسق ما حمل فيه (التعليق) أي: الجملة المعلقة (لنصب) متعلق بخبر المبتدأ و هو قوله (جهة) لأن محلها نصب. إهـ.

﴿ عِلْمُ الصَّرْفِ ﴾

في

✓ الأُبنِيَّة

✓ والتَّضْرِيف

الكتاب السادس

في الأبنية

- أبنية الاسم
- أبنية الفعل
- المبني للمفعول
- صيغتا التعجب و أفعل التفضيل
- بناء المصدر
- بناء الصفات
- التأنيث
- المقصور والممدود
- جمع التكسير
- التصغير المنسوب
- الإمالة
- الوقف

□ الْكِتَابُ السَّادِسُ فِي الْأَبْنِيَةِ

أي: في أبنية الأسماء والأفعال، وهي إما للحاجة المعنوية كصيغ الأفعال، أو الصفات اللفظية كالابتداء والوقف، أو التوشع كالمقصور والممدود، أو المجانسة كالإمالة.

[أبنية الاسم]

[٧٧٥] ﴿مَجْرَدُ الْإِسْمِ ثَلَاثِيٌّ إِلَى خَمْسٍ، وَمَا زَادَ لِسَبْعٍ وَصَلَا﴾

الاسم: ١- مجرّد. ٢- و مزيد فيه.

و الأول: إمّا ثلاثي، و لا ينقص عنه، و هو الأصل، لخفته، و انقسامه على المراتب الثلاثة: المبتدأ، و المنتهى، و الوسط بالوسط.

و إمّا رباعي، و إمّا خماسي^(١)، و لا يزيد عليهم؛ لأنهم جعلوا زيادته على قدر نقصانه، و لنلا يتوهم أنه كلمتان.

و الثاني: رباعي إلى السباعي^(٢) و لا يزيد، و لا عبرة بهاء التأنيث، و علامتي التثنية و الجمع، لأنّها زوائد منفصلة.

(١) الثلاثي نحو: حَجَر. و الرباعي نحو: جَعَفَر. و الخماسي: سَفَرَجَل.

(٢) نحو: كِتَاب، و مُصَافِح، و مُسْتَقْبَل.

[المجرد الثلاثي]

﴿ ١٧٧٦ ﴾ وَغَيْرِ آخِرِ الثَّلَاثِي افْتَحَ وَضَمَّ وَأَكْسَرَ، وَزِدْ تَشْكِينَ ثَانِيهِ نَعَمْ ^(١) ﴿

علم منه أن للأول ثلاث حالات و للثاني أربعة ^(٢)، فيحصل بضرب الثلاثة في الأربعة اثني عشر، و وجه ذلك أن لا يقبل السكون. و لا عبرة بالآخر في وزن الكلمة لأنه حرف الإعراب.

فأربعة مع فتح الأول:

١- (فَعَّلَ)، يكون اسما و صفة نحو: "قُلُس" و "سَهْل".

٢- و (فَعَّلَ) كذلك نحو: "قَرَس" و "بَطَل".

٣- و (فَعَّلَ) كذلك نحو: "كَتَف" و "حَذِر".

٤- و (فَعَّلَ) كذلك نحو: "عَضُد" و "يُقْط".

و أربعة مع كسره:

٥- (فَعَّلَ) كذلك نحو: "جَبَر" و "نَكَس".

٦- و (فَعَّلَ) اسما نحو "عَنَب"، و صفة على قلة نحو: "زَيْم" بمعنى مفترق.

٧- و (فَعَّلَ) كذلك نحو "إِبِل" و "يَلِز".

٨- [وَفَعَّلَ] ^(٣).

(١) (نعم) أبنية الاسم الثلاثي، فلا يخرج عنها. (المنح الحميدة)

(٢) اي: علم من البيت أن للحرف الأول (اي فاء الفعل) ثلاث حالات: الفتح و الضم و الكسر، و للحرف الثاني (عين الفعل) أربعة حالات: الفتح و الضم و الكسر، و السكون.

(٣) ما بين القوسين من زيادتنا، و هذا الوزن مهمل كما سيأتي في قوله (و عكس مهمل).

و [أربعة مع ضمه] ^(١):

٩- (فُعَل) كذلك نحو: "قُفِل" و "حُلُو".

١٠- و (فُعَل) كذلك نحو: "صُرِد" و "حُطِم".

١١- و (فُعَل) اسما نحو: "عُنُق" و صفة على قلة نحو: "جُنُب".

١٢- و (فُعَل) مختلف فيه كما يأتي ^(٢).

إبيان فُعَل و فُعَل

[٧٧٧] ﴿وَفُعِلَ قَلٌّ، وَعَكُسَ مَهْمَلٌ﴾

(فُعِل) بضم فكسر [اختلف فيه]:

أ- قيل: مستعمل على قلة و هو الظاهر ^(٣)، و قد جاء منه "دُنِل" اسم دويبة سميت بذلك قبيلة من كنانة، و "الرُثِم" اسم جنس لللاست، و "الْوَعِل" لغة في الوعل.

ب- و قيل: مهمل، و "الدُنِل" و "الرُثِم" من الشواذ، و فيه نظر؛ لأن سيبويه رحمه الله أثبت فعل بلفظ واحد و هو إيل.

ت- و قيل: منقولان من الفعل، و ردّ بأن النقل لا يكون في أسماء الأجناس، و "رُثِم" اسم جنس كدُنِل باعتبار أصله.

و (فُعِل) بكسر فضم مهمل، فأما قراءة بعضهم ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ [الذاريات: ٧] فكسرت الحاء اتباعاً لكسرة {ذات} لأن الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين.

(١) ما بين القوسين من زيادتنا.

(٢) في قوله (و فعل قل).

(٣) و إنما قل هذا الوزن في الأسماء؛ لأن العرب قصدوا تخصيص هذا الوزن بالفعل الماضي المبني للمجهول، نحو: ضُرِبَ، و قُتِلَ. (شرح ألفية)

[المجرد الرباعي]

[٧٧٧] وَ لِلرُّبَاعِي فَعْلَلٌ وَ فِعْلَلٌ ۞

[٧٧٨] ۞ وَ فِعْلَلٌ كَذَا فِعْلَلٌ فُعْلَلٌ وَ زَادَ قَوْمٌ فِي الْمَبَانِي فُعْلَلٌ ۞

ذكر للرباعي خمسة أوزان متفقا عليها و واحداً مختلفاً فيه و هو:

١- (فَعْلَلٌ) بسكون بين فتحتين، و يكون اسماً نحو "جَعْفَرٌ" - و هو النهر الصغير -، و صفة كـ "سَهْلَبٌ" للطويل.

٢- و (فِعْلَلٌ) بسكون بين كسرتين، اسماً كـ "زَبْرَجٌ" للسحاب الرقيق، و صفة كـ "خَزِمِلٌ" للمرأة الحمقاء.

٣- و (فُعْلَلٌ) بكسر الأول و فتح الثالث، اسماً كـ "دِرْهَمٌ"، و صفة كـ "هَبْلَعٌ" للنيم أو الأكل.

٤- و (فِعْلَلٌ) بكسر ففتح فسكون اسماً كـ "قَمَطَرٌ" لوعاء الكتب، و صفة كـ "سَبَطَرٌ" للطويل.

٥- و (فُعْلَلٌ) بسكون بين ضمتين اسماً كـ "بُرْثُنٌ" واحد برائن السباع، و هو كالمخلب من الطير، و صفة نحو "جُرْشَعٌ" للعظيم من الجمال.

٦- و المختلف فيه (فُعْلَلٌ) بضم فسكون ففتح اسماً كـ "جُخْدَبٌ" لذكر الجراد، و صفة نحو "جُرْشَعٌ" بمعنى جُرْشَع بالضم.

ذهب البصريون غير الأخفش إلى هذا ليس بناء أصلياً بل فرع من فُعْلَل بضميتين لأن جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم.

و ذهب الكوفيون و الأخفش إلى أنه أصلي، لأنّ الأخفش حكى "جَوْدَرٌ" و لم يجد فيه الضم، و لأنهم ألحقوا به، فقالوا: ما لي من ذلك عندك، أي: بدلاً بالتفكيك.

و ردّ بأن الضم منقولٌ في "جَوْدَرٌ" و لم يحكه الأخفش، و الفك في نحوه ليس للإلحاق بنحو: جحدب، بل لأن فعلاً من الأبنية المختصة بالأسماء، فقياسه الفك كجدد و ظلل على أن الإلحاق بالمزيد واقعٌ في كلامهم كاقعنسس ألحقوه باحرنجم.

[المجرد الخماسي]

[٧٧٩] ﴿فَعَلَّلَ فَعَلَّلَ فَعَلَّلَ﴾ فَعَلَّلَ لِلْخَمْسَةِ أَوْ فَعَلَّلَ ٥

ذكر للخماسي خمسة أوزان، أربعة متفق عليها، و واحدًا مختلفًا فيه:

- ١- (فَعَلَّلَ) بفتح الأول والثاني والرابع، اسما كـ "سَفَرَجَل"، و صفة كـ "شَمَزْدَل" للطويل^(١).
- ٢- (فَعَلَّلَ) بضم الأول وفتح الثاني وكسر الرابع، اسما كـ "خُبُعَيْنِ" للأسد، و صفة كـ "قَذْغَمِلِ" للبعير الضخم.
- ٣- (فَعَلَّلَ) بفتح الأول والثالث وكسر الرابع، اسما كـ "قَهَبِلِس" لحشفة الذكر، و صفة كـ "جَحْمَرِش" للعظيمة من الأفاعي.
- ٤- (فَعَلَّلَ) بكسر الأول وفتح الثالث، اسما كـ "قِرْطَظِبِ" للشيء الحقيق، و صفة كـ "جِرْدَخِلِ" للضخم من الإبل.
- ٥- و زاد ابن السراج (فَعَلَّلَ) بضم الأول وفتح الثالث وكسر الرابع، لقولهم "هَنْدَلِج" اسم بقلة، و لم يشبهه سيبويه رحمه الله، و هو الصحيح، لأن نونه زائدة، إذ يلزم على أصالتها عدم النظر.

[٧٨٠] ﴿وَمَا عَدَاءُ زَائِدٍ أَوْ حُذِفَا أَوْ شَذُّ أَوْ مِنْ عَرَبِيٍّ انْتَفَى﴾

أي: ما عدا الأمثلة المذكورة إما:

- ١- مزيد فيه كـ "إحمر" و "أحرنجام".
- ٢- أو حذف منه أصل أو أكثر، أو زائد كـ يد و دم، و م الله في القسم، و جَنْدَل أصله جنادل.
- ٣- أو شاذ كـ "صخرية".
- ٤- أو خارج عن الاسماء العربية كـ "تَرْجِس". و هذا أتم من قول الخلاصة: «وَمَا ... غَايِرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى». لكن كان من حقه أن يزيد أو شبه الحرف كمن و كم، أو مركب كحضر موت.

(١) في النسخة «الطويل».

﴿ أَبْنِيَّةُ الْفِعْلِ ﴾

[٧٨١] ﴿ مُجَرَّدُ الْفِعْلِ ثَلَاثٌ أَوْ رِبَاعٌ وَ مُنْتَهَى الزَّائِدِ سِتٌّ بِالسَّمَاعِ ﴾

الفعل قسمان: ١- مجرد. ٢- و مزيد فيه.

والأول: ثلاثي ورباعي^(١)، ولا يكون خماسياً، لكثرة تصرُّفه، ولأنه يتصل به الضمير المرفوع، و يصير كالجزء منه بدليل إسكان ما قبله، فالخماسي منه كالسُداسي في الاسم، وقد علمت أنه مرفوضٌ. فقوله (ثلاث أو رباع) على تقدير ذو ثلاثة أو أربعة.

والثاني: لا يزيد على ستٍّ للسَّماع^(٢)، و وجهه ما مرَّ.

[الماضي الثلاثي المجرد]

[٧٨٢] ﴿ فَلِثَلَاثِي مُثَلَّثًا فَعَلَ عَيْنًا ﴾

(لِلثَلَاثِي) خبرٌ مقدم، و (فَعَلَ) مبتدأ مؤخر، و (مُثَلَّثًا) حال من (فَعَلَ)، أو ضميره المنتقل للظرف، و (عيناً) تمييز من نسبة (مُثَلَّثًا) لنائبه. و المعنى: أن الثلاثي من الفعل له ثلاثة أوزان باعتبار حركة عينه لأنه لا يكون إلا مفتوح الأول، و ثانيه إمّا:

١- مفتوح، و يكون متعدياً كـ "ضَرَبَ"، و لازماً كـ "قَعَدَ".

١- أو مكسور و يكون متعدياً كـ "عَلِمَ"، و لازماً كـ "سَلِمَ".

٢- أو مضموم و لا يكون إلا قاصراً كـ "ظَرَفَ"، و لا يتعدى إلا بتضمين نحو: "رحبتكم الدار" أي: وسعتكم، و قول علي كرم الله وجهه "إن بشراً قد طَلَعَ الْيَمَنَ" أي بلغ، أو تحويل كـ: سُدَّتْهُ و قَلَّتْهُ، خلافاً للكسائي رحمه الله في قوله أصلهما: سودته و قولته، ثم نقلت ضمة العين إلى الفاء، و حذفت العين لالتقاء الساكنين، و ذلك أن المعتل إذا أشكل أمره يحمل على الصحيح، و لم يجيء في الصحيح فعلٌ متعدٍ فهو في الأصل بفتح العين، ثم اختلف

(١) نحو: ضرب و دحرج.

(٢) هذا معنى قوله (و منتهى الزائد ست بالسَّماع) نحو: استخرج، و أقله أربعة كأكرم.

في كيفية صيرورته إلى ذلك فقليل أصل (سدت) و (بعت): سودت و بيعت^(١) بفتح العين، ثم لما علم أن العين تحذف لالتقاء الساكنين عند انقلاهما ألفاً ولا يتميز الواوي عن اليائي حركوا الواوي إلى فعل بالضم، و اليائي إلى فعل بالكسر، ثم نقلت حركة حرف العلة إلى الفاء، و حذفت لالتقاء الساكنين.

ورده ابن الحاجب بأنه يلزم عليه النقل من باب إلى باب بخالفه لفظاً ومعنى، أما لفظاً فظاهر، و أما معنى فلاختلاف معاني الأبواب.

و أشار إلى أن الصحيح أن الضم والكسر لبيان بنات الواو والياء، فيقال تحركت الواو والياء فيهما و انقلبت ألفاً، ثم حذفتا، و ضمت ألفا في الواوي، و كسرت في اليائي دلالة عليهما، وإنما ارتكب الأولون المحذور المذكور لما رأوا أنهم لم يفرقوا في (خفت) و (هبت) بين الواو والياء، فقالوا لو كانت لبيان بنات الواو لوجب الضم في (خفت).

و أجاب ابن الحاجب بأنهم إنما كسروا في (خفت) لبيان البنية، و تقريره أن الدلالة على البنية أعم من بيان بنات الواو والياء، لتعلق الأول بالمعنى والثاني باللفظ، ولما لم تمكنهم الدلالة على البنية في (قلت) و (بعت)، إذ لو فتحوا فيهما لما دل على حركة العين لم يتركوا أيضاً بيان بنات الواو والياء حذراً من فوات المقصود أجمع، بخلاف (خفت و بعت و هبت)، فإن الكسرة تدل على أنه مكسور العين فراعوا فيه بيان البنية، قاله الجار بردي رحمه الله تعالى.

و ما خالف الأوزان المذكورة رجع في التقدير إليها كـ "ظرف" و "علم" باسكان العين تخفيفاً، و "شهد" باتباع الفاء للعين، و "شهد" باسكان العين تخفيفاً بعد الاتباع، و "رد" و "اب" و "شى" و "قال" و "طال" و "خاف" و "باع".

[الماضي المجرد الرباعي]

[٧٨٢] وَ لِلرَّبَاعِيِّ فَعَلَّلَ حَصَلَ

و الرباعي له وزنٌ واحدٌ و هو (فَعَلَّلَ)، و يكون متعدياً كـ "دَخَرَجَ"، و لازماً كـ "دَوْنَجَ" بمعنى دل.

(١) في النسخة «بيعيت».

[الماضي الثلاثي المزيد]

- [٧٨٣] ﴿وَلِمَزِيدٍ أَوَّلٍ خُذْ أَفْعَلًا وَفَعْلٌ اسْتَفْعَلْ، وَافْعَلْ انْجَلَى﴾
 [٧٨٤] ﴿فَاعِلٌ مَعَ تَفَاعَلٍ تَفْعَلًا وَافْتَعَلَ انْفَعَلَ ثُمَّ افْعُوعَلًا﴾
 [٧٨٥] ﴿وَمَا عَادَهَا مُلْحَقٌ وَ.....﴾

المراد بالأول: الثلاثي أي: و لمزيد الثلاثي هذه الأوزان و هي:

١- (أَفْعَلْ) و أصل معانيه التعدية كـ "أَخْرَجَ زَيْدٌ عَمْرًا"، و منه "أَوْزَغْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ" أي: اجعلني أشكر نعمتك.

٢- (فَعَّلْ) و أصل معانيه التعدية نحو: فَرَّحْتُهُ.

قال الخليل و سيبويه رحمهما الله: المزيد فيه، الأول، لأنه في مقابلة الياء من "يَطر".
 و قال آخرون: الثاني لأنه في مقابلة الواو من "جَهْوَر". و هكذا الخلاف في الزائد في كل مكرر، و كلا القولين صواب، كما قال ابن جنبي، و الأخير أقيس.

٣- و (اسْتَفْعَلَ) و أصل معانيه الطلب كـ "استغفرتُ الله" أي: سألته المغفرة.

٤- و (إِفْعَلْ) للألوان و الخلق كـ "أَخْضَرَ" و "أَحْوَلَ"، و أصله افعلل، بدليل اسوددنا، ثم ادغم. و قد يلي عينه ألف كـ "أَحْمَرًا"، و "أَصْفَرًا".

٥- و (فَاعَلَ) و أكثر استعماله لاقتسام الفاعلية و المفعولية لفظاً و الاشتراك فيهما معنى كـ "خاصَمَ زَيْدٌ عَمْرًا".

٦- و (تَفَاعَلَ) و أكثر استعماله للاشتراك في الفاعلية لفظاً، و فيها و في المفعولية معنى كـ "تضاربَ زَيْدٌ عَمْرًا".

٧- و (تَفَعَّلَ) و أصله أن يكون لمطاوع فَعَّلَ كـ "عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ".

و استشكل التمثيل بهذا فإنك تقول "عَلَّمْتُهُ فَمَا تَعَلَّمَ" و إن كان مطاوعاً لم يصح نفيه بعد ثبوت المطاوع و اللازم منتف، ألا ترى أنه لا يصحّ قولك "كسرتَه فَمَا انكسر".

و أجاب الشيخ تقي الدين السبكي رحمه الله بما معناه أن الفرق بين الصورتين ثابت، و ذلك أن تعليم العبد لغيره لا يلزم حصول العلم للمعلم، و لا بد من توقفه على معنى آخر، و هو إيجاد العلم في

القلب، و ذلك غير ممكن من المخلوق، فلذلك أمكن أن يحصل من العبد تعليم لغيره، و يتخلف العلم لفقد خلق الله له في قلب المتعلم، بخلاف الكسر فإن الإنكسار لا يتخلف عنه، إذ لا واسطة بينه و بينه، فلذلك جاز علّمته فما تعلّم، و امتنع كسّره فما انكسر. انتهى. نقله الدماميني رحمه الله و أقره. قلت: إذا كان الكسر و التعليم بمعنى تعاطي الأسباب ذلك و معالجته صحح النفي فيهما، ويكون الفعلان من قبيل المجاز المرسل، و ليس الكلام فيه، و إن كانا بمعنى إحداث الفعل في المفعول لزم من النفي التناقض فيهما.

فإن قيل: معنى "علمت زيدا": ذكرت له العلم و خاطبته به و ألقيته له أي: هذه هو المعنى الذي وضع له اللفظ، و لا يلزم من ذلك تعليمه له.

قلت: لو صح ذلك لم يفهم من قولك "علمته" أنه تعلم حتى تقول: فتعلم، مع أن المفهوم من الإطلاق في مقامات الاستعمال أنه تعلم، فلو لا أن علم يدل على حصول العلم للمفعول لما صح الاقتصار عليه، و أوجب الاتيان بمطاويعه في كل مقام يراد فيه بيان حصول العلم للمفعول و تصحح الاستعمال يظهر لك ما قلنا نحو: علّم زيد جماعة من الناس، و علم أهل قرية كذا دينهم، و علم عمرو علوما جمّة، و أيضا إيقاع علم على مفعوله يستلزم صحة إطلاق اسم مفعوله عليه، و لا يصح ذلك على الحقيقة إلا مع حصول معنى للمفعول، فكيف ينفي عنه مع ذلك أثر المعلمية الذي لا تحقق إلا به، و أيضا لا يصح هذا التفسير فيما إذا أسند علم إلى الله نحو ﴿عَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥] و القول بأنه إذ ذاك بمعنى حصل العلم يقتضي أن له معنيين يشترك بينهما و يعين المراد منهما المسند إليه، و أيضا أفعال العبد كلها متوقفة على تأثير القدرة القديمة لكن إذا عبر عنها بالماضي دل على حصول المتوقف و على حصول المتوقف عليه بواسطة الدلالة الأولى، فقولك "علمت زيدا" يدل على حصول خلق العلم له.

فالصواب أنه إنما صحح النفي لأنه كثر التعبير في العرف العام بعلمت عن تعاطي أسباب التعليم إما مجازا مشهورا أو حقيقة عرفية.

فإن قلت: إذا كان المطاوع - بالفتح - يدل على حصول المعنى لم تبق لذكر المطاوع بالكسر -

بعده فائدة.

قلت: بل فائدته التنبيه على حصول العلم بسهولة من غير كبير تعب و لا كثير معانات نعم قد يتفق ذلك فينبه عليه نحو: علمته فتعلم بعد حين و مشقة، فهذه مطاوعة بعد استعطاء، و هما غير متناسبين، فلذلك لا يفهم عند الاطلاق إلا لسهولة.

٨- و (افْتَعَلَ) و يكثر استعماله للاتخاذ كـ "أَطْبَحَ" و "اشتوى" أي اتخذ طبيخا و شواء. و التسبب في العمل و الاجتهاد نحو: "اكتسبت المال" إذا حصل لك بسعي و قصد للنفس، بخلاف كسبه، فإنه قد يطلق إذا كان حصوله بإصابة مجردة لا سعي فيها، و قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَ عَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] أي للنفي ما كسبت من الخير و الثواب بأي وجه اتفق حصوله سواء كان بإصابة مجردة أو بتحصيل و سعي، و عليها ما حصلته و سعت فيه لا ما حصل لها من غير اكتساب و سعي، نته تعالى على أن الثواب قد يحصل بالاختيار و السعي و دونه، بخلاف العقاب، فإنه لا يكون إلا بسعيها و تحصيلها.

٩- و (انْفَعَلَ) و يكثر مجيئه لمطاوعة فعل الثلاثي نحو: قسمته فانقسم، و كشفته فانكشف، و منه ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ﴾ [الانفطار: ١-٢] ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّبَعَهَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] ، و لابد أن يكون فعل المطاوع ذا علاج محسوس، فلا يقال: علمت المسألة فانعلمت، و أما انقطع فلان إلى الله بقلبه و انكشفت لى المسألة فليس حقيقة، بل مجازا، فليس الكلام فيه، أو هو بمنزلة انطلق و انكمش و انجرد و انسلک. قال سيبويه رحمه الله: عقب هذه الألفاظ: و هذا موضع قد يستعمل فيه انفصلت و ليس مما طاع فعلت.

١٠- و (افْعَوْعَلَ) و اكثر استعماله للمبالغة نحو: اخشوشن الشعر: كثرت خشوته، و اغدودن: طال و كثر سواده .

و ما عدى هذه الأوزان ملحق^(١) كـ (فعول) و (فوعل) و (فعيل) و (فعلى) نحو: جهور، و حوقل، و حليب، و يبطر، و عذيط، و سلقى، ملحقة بفعّل.

(١) هذا معنى قوله (و ما عدها مُلْحَقٌ).

[الماضي الرباعي المزيد]

[٧٨٥] ﴿..... تَفْعَلًا لِثَانِي وَافْعَلَّ ثُمَّ افْعَنْلَا﴾

أي: لمزيد الرباعي هذه الأوزان وهي:

- ١- (تَفْعَلَّ) لمطاوعة فعلل كـ "دحرجته، فتدحرج".
 - ٢- و (افْعَلَّ) نحو: إِقْشَعَرَ، وهو بناء مقتضب، و قد يطاوع فعلل، فلا يكون مقتضبا، و انظر ذلك في مبحث اللزوم والتعدي.
 - ٣- و (افْعَنْلَّ) كـ "اخرنجم" لمطاوعة فعلل.
- و كان من حقه أن يقول: و ما عداها ملحق بكافعنلى نحو: اسلنقى، و افعنلل بزيادة إحدى اللامين نحو: اقعنسس، فانهما ملحقان باخرنجم.

﴿ الصَّحِيحُ وَ الْمُعْتَلُّ ﴾

لَمَّا كَانَتِ الْأَفْعَالُ تَتَرَدَّدُ بَيْنَ الصَّحَةِ وَالْإِعْلَالِ، وَالْمُعْتَلُّ مِنْهَا يَنْقَسِمُ إِلَى أَقْسَامٍ وَجِبَ تَعْرِيفُ حَالِهِمْ بِذَلِكَ.

[تعريف الصحيح والمعتل من الأفعال]

[٧٨٦] ﴿ صَحِيحُهُ مِنْ حَرْفِ الْإِعْتِلَالِ خَالٍ وَ غَيْرُهُ الْمُعْتَلُّ ﴾

أي: صحيح الفعل هو: الخالي من حروف الاعتلال^(١). واقتصر في تعريفه على هذا لأنه أطلقه في مقابلة المعتل، ولذا قال: (و غيره المعتل)^(٢) وإلا فأرباب التصريف يعرفونه بأنه: ما خلا من حرف علة وتضعيف و همز، لأنهم يعدون المضاعف قسما، والمهموز قسما، وقد يقال إنما يعد كل منهما قسما عند الكلام على حركة العين في الماضي والمضارع، وإلا فالمضاعف يكون صحيحا ومعتلا، والمهموز فيه ثلاثة أقوال: صحيح، معتل، متوسط.

[٧٨٦] ﴿ فالفاء مثال ﴾

[٧٨٧] ﴿ وَالْعَيْنُ أَجُوفٌ وَ ذُو الثَّلَاثَةِ وَاللَّامُ مَنْقُوصٌ وَ ذُو الْأَرْبَعَةِ ﴾

[المعتل الفاء]

(الفاء) مبتدأ أي: فمعتل الفاء، (مثال) خبره أي: يسمى مثالا، لأن ماضيه كالصحيح يجيء

على فَعَلَ و فَعِلَ و فَعُلَ، و يتنوع بحسب الماضي والمضارع.

وقيل سمي مثالا لأن أمره مثل أمر الأجوف أي: لفظا لا وزنا.

(١) حروف العلة هي: الألف، والواو، والياء.

(٢) الفعل المعتل، هو ما كان فيه أحد أحرف العلة (الألف، أو الواو، أو الياء)، نحو: قَالَ، وَرَمَى، وَخَشِيَ، وَوَعَدَ، وَنَيسَ. (شرح ألفية)

[المعتل العين]

(و العين) -أي: و معتل العين - مبتدأ، و (أجوف) خبره، و (ذو الثلاثة) ياعراب المضاف إليه دون وقف عطف على الخبر أي: يسمى معتل العين بالتسميتين أما تسميته^(١) أجوف فاستعارة من اعتلال الجوف، و أما تسميته ذا الثلاثة فلصيورته على ثلاثة أحرف في نحو: قلت و طلت و بعت.

[المعتل اللام]

(و اللام) -أي و معتل اللام - مبتدأ، و خبره (منقوص)، و يقال ناقص، و (ذو الأربعة) معطوف على الخبر أي: يسمى معتل اللام بالتسميتين أما تسميته منقوصا فلنقصانه في الأمر و الجزم، و أما تسميته ذا الأربعة فلصيورته على أربعة أحرف نحو: دعوت الله في المغفرة و الستر.

[اللفيف المقرون و المفروق]

[٧٨٨] ﴿لَفِيفٌ إِنْ كَانَ بِحَرْفَيْنِ يَحِقُّ مَقْرُونٌ إِنْ تَوَالِيَا أَوْ لَا فُرِقَ^(٢)﴾

(لفيف) خبر محذوف، و الجملة دليل الجواب أي: إن كان الاعتلال في حرفين من حروف الفعل فهو لفيف، سمي بذلك لالتفافه على حرفي علة^(٣). فهو فعيل بمعنى مفعول، أو بمعنى فاعل، و هو أظهر، لأن باب فعيل بمعنى فاعل أكثر من فعيل بمعنى مفعول، و لأن تسميته إذ ذاك لمعنى قام به، و هو أولى من تسمية الشيء بالشيء لمعنى ضمنه الغير إياه. ثم هو قسمان لأن حرفي العلة إن تواليا سمي مقروناً لا قترانهما كـ "روى"، و إلا سمي مفروقاً لا قترانهما كـ "وفى".

(١) في النسخة «أما تسمية».

(٢) (اللفيف المقرون): ما كانت عينه ولامه حرفي علة، نحو طوى، و هوى، و حى. و (اللفيف المفروق): ما كانت فاؤه ولامه حرفي علة، نحو وفى، و وعى، و وقى. (ابن عقيل)

(٣) لالتفاف حرفي العلة فيه أي اجتمعاهما. (همع الهوامع)

﴿ الْمُضَارِع ﴾

[حدّ المضارع]

[٧٨٩] ﴿ مُضَارِعٌ زَادَ عَلَى الْمَاضِي ابْتِدَاءً بِالْحَرْفِ مِنْ تَأْيِثٍ ﴾

أي: الفعل المضارع يحصل بالزيادة على الماضي بالابتداء بحرف من حروف "تأيت" وهي أربعة:

- ١- النون للمتكلم مذكرا كان أو مؤنثا معظما نفسه أو مشاركا^(١).
 - ٢- والهمزة للمتكلم الواحد الغير المعظم نفسه مذكرا كان أو مؤنثا^(٢).
 - ٣- والياء للغائب والغائبين^(٣) والغائبات لا دائما في الغائبات، فقد تلزم معها التاء نحو: تقوم الهندات، وقد تمتنع نحو: الهندات يقمن، وقد تجوز: أن يقوم وتقوم الهندود.
 - ٤- والتاء للمخاطب مذكرا كان أو مؤنثا، والمخاطبين والمخاطبتين والمخاطبين والمخاطبات، وللغائبة والغائبتين والغائبات^(٤).
- وأصل (هند تقوم) و (الهندان تقومان) بالتاء: الياء، قلبت تاء للدلالة على التأنيث، بدليل الهندات يقمن، وهن يقمن، لما دلت النون على التأنيث بقيت الياء على الأصل، ولو جيء بالتاء لكان كالجمع بين علامتي تأنيث، بخلاف هند تقوم والهندان تقومان.
- ف (مضارع) نعت لمبتدأ محذوف أي فعل مضارع، وقوله (زاد على الماضي) في معنى التعريف له، و (ابتداء) مفعول (زاد)، و (بالحرف) متعلق به.

(١) مثل: تنصر.

(٢) مثل: انصر.

(٣) مثل: ينصر، ينصران، ينصرون، ينصرن.

(٤) مثل: تنصر، تنصران، تنصرون، تنصرين، تنصرن.

و يقال بالترتيب: ينصر، ينصران، ينصرون، تنصر، تنصران، ينصرن، تنصر، تنصران، تنصرون، تنصرين، تنصران، تنصرن، أنصر، تنصر.

[حركة حرف المضارعة]

[٧٨٩] ﴿ مَا أَزْبَعُ الْأَحْرَفِ فِي مَاضِيهِ مَفْتُوحَا عَدَا ﴾

[٧٩٠] ﴿ مَا أَزْبَعُ الْأَحْرَفِ فِي مَاضِيهِ وَ لَوْ مَزِيداً فَاضْمُ مَنْ فِيهِ ﴾

و (مفتوحا) حال من (الحرف) أي: حكم حرف المضارعة أن يكون مفتوحا إلا في مضارع الماضي الرباعي بالأصالة نحو: دحرج يُدحرج، أو بالزيادة نحو: أكرم يُكرم، و ما عداه يفتح فيه حرف المضارع سواء كان ثلاثيا نحو: ضرب يضرب، أو زائدا على الأربعة نحو: استخرج يستخرج، و أما يُهريق فالهاء^(١) فيه بدل من الهمزة، و لم تحذف لزوال الثقل فهو كيهلقم من هلقم.

ف (ما) مفعول (عدا)، و (أربع الأحرف في ماضيه) مبتدأ و خبر صلة ما، و (مزيدا) حال من (ما) أي فيه.

[حكم حركة عين المضارع]

[٧٩١] ﴿ وَ ثَلَّثَ الْعَيْنَ إِنْ الْمَاضِي فُتِحَ ^(٢) وَ شَرَطَ فَتْحَ حَرْفِ حَلْقٍ يَتَّضِحُ ﴾

[٧٩٢] ﴿ فِيهَا أَوْ اللَّامِ وَإِنْ مَاضٍ كُسِرَ فَافْتَحَ، وَلَكِنْ فِي الْمَثَالِ اكْسِرَ تَصِرَ ﴾

[٧٩٣] ﴿ وَ اضْمُمْ بِضْمٍ وَ اكْسِرْ غَيْرَ فَعِلَ قَبْلَ آخِرٍ لَا بِتَاءٍ يَتَّصِلُ ﴾

و أما حكم حركة عين المضارع فإن كان الماضي مفتوح العين جاز في عين المضارع الضم و الكسر نحو: عَتَلَ يَعْثُلُ، و قد قُرئ ﴿ خُذُوهُ فَاعْتِلُوهُ ﴾ [الدخان: ٤٧] بالكسر و الضم، و هذا إذا لم يشتهر أحد الأمرين، فإن اشتهر الكسر كيضرب أو الضم كيعتل التزم.

و قال ابن عصفور: يجوز الأمران مع اشتها أحدهما، و يقيد التخيير أيضا بما إذا لم يلتزم أحدهما لسبب يقتضيه كالتزام الكسر عند غير بني عامر فيما فاؤه واو نحو يعد، و عند الجميع فيما عينه ياء نحو يبيع، و عند طيء فيما لامه ياء و عينه حلقية نحو يرمى.

(١) في النسخة «فالياء بدل»

(٢) إن كان الماضي مفتوح العين ثلث عين المضارع أي: جاز فيه الكسر و الضم و الفتح. (المطالع السعيدة)

(٢) هذا معنى قوله (ولكن في المثال اكسير تصر) في نسخة (يسر) قال الجوري: أي للسهولة.

بعد قولها:

وَجْهَانِ فِيهِ مِنْ أَحْسَبَ مَعَ وَغَزَتْ وَحَزَتْ أَنْعَمَ يَنْسَتْ يَنْسَتْ أَوَّلُهُ يَنْسُ وَهَلَا
و معنى احوها احفظها. و بذلك يعلم ما في استثناء المصنف المثال و تعيين الكسر له مطلقا من من
الفلق.

و إن كان الماضي مصحوم العين ضمت عين مضارعه سلكوا به طريقة واحدة لأنهم خصوه بالمعنى
الذي لا يفارق كما سبق في اللزوم، و إليه أشار بقوله (و اضمم بضم).

هذا كله في مضارع الثلاثي و أما غيره فيكسر ما قبل آخره سواء كان رباعي الأصول كـ: دحرج
يدحرج، أو من مزيد الثلاثي كـ: قاتل يقاتل، أو مزيد الرباعي كـ: احرنجم يحرنجم، ما لم يكن في أول
الماضي تاء مزيدة فيفتح ما قبل أخير مضارعه كـ: تعلم يتعلم، و هذا معنى قوله (و اكسرن غير فعل
....) أي: غير مضارع الثلاثي، و ليس المراد خصوص فعل المفتوح أو أحد مقابليه بقرينة ما تقدم، و
(قبل) ظرف لقوله (اكسرن) أي: أوقع كسر غير مضارع الثلاثي غير الأخير حالة كون الغير المذكور
لا يتصل بالتاء.

﴿الْأَمْرُ﴾

[٧٩٤] ﴿الْأَمْرُ مِنْ ذِي هَمْزَةٍ بِهَا افْتَتَحَ^(١) وَغَيْرُهُ بِالثَّانِي ثُمَّ إِنَّ يَصَحَّ﴾

[٧٩٥] ﴿سُكُونُهُ فَجِيءَ بِهِمْزُ الْوَصْلِ ثُمَّ تَحْرِيكَ قَبْلَ آخِرِ كَالْأَصْلِ أَمْ﴾

(الأمْر) مبتدأ، و (ذي همزة) حال منه، و المراد همزة الوصل، و جملة (بها افتتح) خبر المبتدأ نحو: انطلق و استخرج من انطلق و استخرج.

(و غيره) -أي: غير ما هو من ذي الهمزة- مبتدأ، (و بالثاني) خبره، و الجملة في الحقيقة الكون الخاص الذي دل عليه ما قبل أي: افتتح بالكل، و المراد ثاني المضارع، و هو ما بعد حرف المضارعة، و في هذا خفاء، لأنه اعتبر، أو لأن ما افتتح به الماضي و هو همزة الوصل و هو إذا كان تالي حرف المضارعة متحركا في الحال ك تدرج، أو في الأصل ك أكرم، لأن أصل يكرم: يؤكرم، و الدليل على التقييد قوله (ثم إن يضح ...) الخ أي إن كان تالي حرف المضارعة ساكنا فافتتح الأمر من ذلك بهمزة الوصل نحو: اضرب و اعلم و اخرج.

[حركة ما قبل آخر الأمر]

و حكم تحريك ما قبل آخر الأمر كحكم ما قبل أخير أصله و هو المضارع فتقول: دحرج و قاتل و اخرجهم بالكسر، و تعلم بالفتح و هذا معنى قوله (تحريك قبل آخر كالأصل أم)^(٢)، و فيه تنبيه على الأمر مقتطع من المضارعة، و هذا مذهب الأخفش و الكوفيين، و ذهب البصريون إلى أنه مرتجل مستقل، و انظر تحرير ما يتعلق بذلك في حاشيتنا في مبحث بناء الفعل.

(١) (الأمر من ذي همزة بها افتتح): الأمر إن بني مما ماضيه يبدو بهمزة الوصل يفتح بها ك: انقطع، و اجتمع. (المواهب الحميدة) + جاء في المنح الحميدة: تقييدنا لقوله في ذي همزة الوصل كذلك قيده في الشرح و همع الهوامع، قلت: و ينبغي إطلاق الهمزة، فإن كانت همزة وصل فكذلك، و إن كانت همزة قطع فكذلك أيضا كالأمر من أكرم تقول: أكرم، و من أعطى إعط. إه. (المنح الحميدة)

(٢) (تحريك) بالنصب معمول أم أي: حركت ما (قبل آخره كالأصل) أي: كأصله الذي هو المضارع (أم) أي: أقصد، لأنه مأخوذ منه فإن كانت عينه مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة كانت في الأمر كذلك. (المنح الحميدة)

﴿ بِنَاءُ فِعْلِ الْمَجْهُولِ ﴾

[بناء الفاعل أصل و بناء المجهول فرع]

﴿ ٧٩٦ ﴾ فَرْعُ بِنَاءِ الْمَجْهُولِ ﴿ ﴾

(فرع) خبرٌ مقدّم، و (بنا المجهول) بالقصر مبتدأ مؤخر، أي: بناء المفعول فرع عن بناء الفاعل، بدليل ترك الإبدال في {وُورِي} اجتماع الواوين كالعارض نظرا إلى أن الأصل (وَارَى) ^(١)، وترك الإبدال و الإدغام في (سُوِيَ) نظرا إلى أن الأصل (سَاير) ^(٢).
و قيل أصل، لالتزامهم للبناء المفعول في أفعال ^(٣) ك: طَلَّ دَمُهُ ^(٤)، و جُنَّ ^(٥)، و أولع بكذا. و أجيبت بأن الأصل لا يلزم وجوده تحقيقاً بل يكفي ثبوته تقديرًا.

(١) المبني للمفعول ليس بأصل بناء، وإنما هو فرع عن بنية الفاعل، دليله، قوله تعالى: {مَا وُورِيَ عَنْهُمَا} بضم الواو من غير همز، ولو كان اجتماع الواوين أصلا، لكان من باب (أَوَاصِلَ)، لا يجوز في الواو إلا الهمز، لأن القاعدة: مهما اجتمع في أول الكلمة واوان كان همز الأول منهما لزوما، بشرط أن يكون الاجتماع لازما ك (أَوَاصِلَ) ونحوه، والأصل فيه: وَوَاصِلٌ، جمع وَاصِلٍ، و أما إذا كان الاجتماع عارضا فلا يلزم الهمز، بل يجوز كـ (وُورِيَ) فـ (وُورِي) على هذا من باب (وُقِيتَتْ) لا من باب (أَوَاصِلَ)، فجواز الأمرين فيه دليل على أن بناءه عارض، وأن اجتماع الواوين فيه ليس بأصل. (اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر)

(٢) و هو مذهب البصريين، وحجتهم: أن عدم قلب الواو ياء وإدغامهما، مع اجتماعهما، وسبق إحداهما بالسكون على مقتضى القاعدة، دليل على أنها مغيرة عن فعل الفاعل وهو ساير؛ فكما لا تدغم الألف من ساير، فكذلك ما غير عنها. (ضياء السالك)

(٣) قال الكوفيون و المبرد: أصل، لأنه ورد عن العرب أفعال لزمت البناء للمفعول فلم ينطق لها بفاعل. و أجيبت بأن العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل بدليل أنه وردت جموع لا مفرد لها. (شرح الناظم)

(٤) طَلَّ دَمُهُ يَطْلُ أَي ضَاعَ وَهَدَرَ. (فتح المتعال)

(٥) في النسخة «جد» وفي شرح التصريح و أوضح المسالك «جُنَّ».

[حركة حرف الأول في فعل المجهول]

﴿٧٩٦﴾ فَأَضْمُ أُولَا وَمَعَهُ ثَانِي مَا بَتَاءٍ وَصِلَا ۞

﴿٧٩٧﴾ وَثَالِثُ الْوَصْلِ ۞

قوله (فاضم أولا) أي: منه ^(١)، سواء كان ماضيا أو مضارعا، ليحصل الفرق بينه وبين فعل الفاعل. و عدل عن الكسر لأن حرف المضارعة قد يكسر في بعض الأفعال. ثم الضم تارة يكون لفظا كـ "ضَرَبَ"، وتارة تقديرا كـ "قِيلَ" و"بِيعَ".

و (معه ثاني ما بتاء وصلا) أي: اضمم مع ضم الأول ثاني الفعل الذي وصل بتاء كـ "تُعَلِّمَ الحسابُ" بضم الأول و الثاني، واحتيج لضم الثاني لئلا يتوهم أنه مضارع مبني للفاعل عند الوقف. و عبارته أشمل من عبارة الخلاصة لصدقها بتاء المطاوعة، كما تقدم، و بتاء التكلف كتعلم، أو التجنب كئاتم، و اتخاذ كتبني، و الصيرورة كتأيمت المرأة صارت ايما، و غير ذلك، فإنَّ الحكم واحدٌ في الجميع، لكن حقه أن يقيد بالزائدة التي زيادتها معتادة للاحتراز عن الأصلية كَتَجَرَّ تَجَارَةً، لخروجها من قوله (بتاء وصلا)، فإنه يفهم منه أنها ليست من الفعل أصالة للاحتراز بقيد القيد عن ترمس بمعنى رمس، فإن التاء فيه زائدة، إلا أن زيادتها غير معتادة فلا يضم تاليها.

قوله (و ثالث الوصل) عطف على (ثاني) أي: يضم مع الأول ثالث الفعل المبدو بهمزة الوصل كـ: أَنْطَلَقَ، لأنه لو اقتصر فيه على ضم الأول لالتبس بالأمر عند اسقاط الهمز في الدرج مع الوقف عليه نحو: قال انطلق، و في عبارته خفاء.

(١) و إنما جعلوا الضم مع الفعل المبني للمفعول لأنه قليل بالنسبة إلى فعل الفاعل، وجعلوا الفتح مع الفاعل لأنه كثير، فجعلوا الخفيف مع الكثير والثقيل مع القليل. (اقتطاف الأزاهر و التقاط الجواهر)

[حركة ما قبل الآخر في فعل المجهول]

[٧٩٧] ﴿..... وَ قَبْلَ الْآخِرِ اكْسِرْ بِمَاضٍ وَ افْتَحْنِ فِي الْغَابِرِ﴾

و معنى (اكسر): أوقع الكسر قبل الآخر في الماضي، و (اكسر) معطوف على (اضمم).

و (افتحن) أي: قبل الآخر في الغابر -أي: المضارع-^(١) سماه غابرا لسبقه على الماضي باعتبار

زمانه، عكس ما يتوهم المبتدون، فإن الماضي لم يصر ماضيا حتى كان حالا أو مستقبلا.

و كَسُرْ ما قبل آخر الماضي و فَتَحْ ما قبل آخر المضارع تارة يكونان ملفوظين كـ "ضُرِبَ" و

"يُضْرَبُ" و تارة مقدّرين كـ "قِيلَ" و "يُقَالُ"، و تارة حقيقي كما تقدم، و تارة حكمين كـ "عِلِمَ" و

"يَتَدَخَّرُ" فتقدر الحركة في بناء المفعول غيرها في بناء الفاعل.

[جواز قلب الواو همزة في الماضي المجهول المعتل الفاء]

[٧٩٨] ﴿وَفِي مِثَالِ الْوَاوِ زِدْ إِنْ تَنَقَّلِبَ هَمْزاً.....﴾

و يجوز مع ما ذكر في المثال -وهو معتل الفاء- إن كانت فاؤه واوا أن تقلب تلك الواو همزة سواء

كان مضاعفا كـ «أَدَّ» في «وَدَّ»، أم لا، كما في «أَعَدَّ» في «وَعَدَّ»، فخرج بإضافة مثال إلى الواو مثال

الياء كـ «يسر».

و (إن تنقلب) مفعول (زد)، و الفاعل ضمير الواو، أي: زد على التغيير السابق في مثال الواو

انقلاب فائه همزة. و عبارته توهم أن ذلك على سبيل الوجوب، و ليس كذلك كما نبهنا عليه.

ثم إن ذلك غير مخصوص بالمثال بل مثله فيه الليف نحو: «أفي» في «وفى»، لا يقال هو من

أفراد المثال، إذ لم يقولوا في المثال فهو معتل الفاء فقط، فنقول: إنه أخص من الليف من وجه، لأنني

أقول عليه تسميته مثالا تبين المباينة أي لا تجري في شيء من أفراد الليف.

(١) و إنما فتح لنلا يلتبس لو كسر بالرباعي المبني للفاعل، و لو ضم لكان ثقيلًا. (المنح الحميدة)

اجواز الأوجه الثلاثة في الماضي المجهول المعتل العين المعلى

[٧٩٨] ﴿..... وَفِي الْأَجُوفِ إِعْلَالًا صَحِبَ﴾

[٧٩٩] ﴿تُقَلِّبُ يَاءَ عَيْنُهُ، أَوْ وَاوًا، أَوْ يُشَمُّ فَاءً^(١).....﴾

ويزاد على التغيير المتقدم المقرر في الأجوف الذي أعلت عينه -أي قلبت ألفا- نحو قال و باع قلب عينه ياء أو واوا مع اخلاص الكسر مع الياء، و الضم مع الواو في الفاء، و مع إشمام الفاء مع الياء، ففي الواو إذا قلبت عينه ياء نحو قيل ثلاثة اعمال: سلب حركة الفاء و نقل حركة العين إليها و قلبها ياء، و اذا لم تقلب كبيع سلب حركة الفاء و نقل حركة العين إليها.

ف (في الأجوف) عطف على (في المثال)، و (تقلب) أصله: أن تقلب، فحذفت أن، و ارتفع الفعل، و (أن تقلب) عطف على (إن تنقلب)، و جملة (صحب اعلاالا) حال من (الأجوف).

و يحتمل أن يكون (في الأجوف) متعلقا بـ (تقلب) من غير أن تقدر معه "أن"، و الأول أبين في دخول التغيير المتقدم في الأجوف تقديرا.

و حقيقة الإشمام أن تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إيراذا لا شيوعا جزء الضمة مقدم و هو الأكثر يليه جزء الكسرة و هو الأقل، و من ثم تمحضت الياء.

(١) إن كان الماضي أجوفا أي معتل العين و أعل ففيه ثلاث لغات:

١- أفصحها القلب ياء، فيقال في قال و باع: قيل و بيع.

٢- الاشمام و هو ضم الشفتين مع النطق بحركة الفاء بين حركتي الضم و الكسر ممتزجة منهما.

٣- القلب واوا كقوله: ليت الشباب بوع فاشتريت. (المطالع السعيدة)

[جواز الأوجه الثلاثة في عين افتعل و انفعل المعلى العين]

[٧٩٩] ﴿..... وَ اطْرَادَ ذَا رَأْوَا﴾

[٨٠٠] ﴿..... بِاخْتَارَ وَ انْقَادَ﴾

و (اطراد) مفعول مقدم بـ (رأوا)، و (ذا) إشارة إلى ما ذكر من الأوجه الثلاثة في الأجوف، و (باختار) متعلق بـ (رأوا) أو بـ (اطراد) أي: تجوز الأوجه الثلاثة في افتعل و انفعل المعلى العين كـ: اختار و انقاد فتقول: ١- اختير و انقيد باخلاص الكسر. ٢- و اختور و انقود باخلاص الضم. ٣- و لها الاشمام.

[جواز الأوجه الثلاثة في فاء الفعل المجهول المضاعف]

[٨٠٠] ﴿..... وَ مَا قَدْ ضَعُفَا وَ فِي الْمُضَارِعِ اقْلَبْنَهَا أَلِفَا﴾

[٨٠١] ﴿..... وَ لَامَ ذِي الْعِلَّةِ يَاءَ﴾

و (ما قد ضعفا) أي: كانت عينه و لامه من جنس واحد عطف على (اختار) أي: و رأوا إطراد الأوجه الثلاثة في المضاعف خلافا لجمهور البصريين، و قد قرئ بالأوجه الثلاثة في ﴿رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥]. و إتيانه بالمضاعف بعد ذكر الثلاثي و الخماسي كافتعل و انفعل أحسن مما في الخلاصة، فإنه أورد عليها أنها قررت جريان الأوجه الثلاثة في الثلاثي المعلن و في المضاعف، ثم قررت ذلك في الخماسي المعلن خاصة، و أهملت تقريره في المضاعف نحو: اشتد، فأوهم ذلك أنه لا تدخله الأوجه الثلاثة، و ليس كذلك، بل هي جارية فيه، و ما في الخلاصة من اجتناب الشكل الملبس في المعلن نحو: بعث يا عبد و طلت يا زيد، و في المضاعف نحو: حب زيد بالضم و ردوا بالضم لا لتباسه بأمر الجماعة المفهوم من قولها «وَمَا لِيَبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبِّ» اعترضه أبوحيان و غيره بأن سيبويه و الأصحاب لم يلتفتوا لذلك.

قال أبواسحاق: و ظاهر كلام سيبويه أن الأوجه الثلاثة مسموعة، فإذا قد صادم الناظم هذا السماع بالقياس، والقياس إذا صادم السماع مرفوض. إله فلهذا أسقط المصنف ذان فاسقاطه مقصود له.

قلت: قد نقل أبواسحاق من نفسه عن ابن عصفور أن عدم مراعات اللبس هو الكثير و مراعاته قليل. و أشار المازني إلى أن اللبس معتبر عند بعض العرب، و ما استدل به أبوحيان من قولهم عثماناً شناً لا دليل فيه لاشتماله على القرينة الرافعة للبس.

قال ذو الرمة: " قاتل الله أمة بني فلان ما أفصحها ، قلتُ لها: كيف كان المطر عندكم؟ قالت: غشنا ما شئنا". فالسؤال يبين أن الفعل مبني للمفعول.

و الظاهر أن الناظم لا يمنع ارتكاب الشكل الملبس مع وجود القرينة، و بذلك يفيد كلامه.

[قلب عين مضارع الأجوف المعلن ألفا] و [قلب لام الماضي المعتل اللام ياء]

و كذا زاد الماتن على الخلاصة بيان حكم المثال زاد عليها بيان قلب الأجوف في المضارع ألفاً كيقل و يباع و هو معنى قوله (و في المضارع...) الخ، و بيان قلب ألف المعتل اللام بها ياء سواء كانت الألف منقلبة عن ياء كهوى في هوى أو عن واو كغزى في غزي و هو معنى قوله (و لام ذي العلة ياء).

[لا يبنى المجهول من الأفعال الناقصة]

[٨٠١] وَ احْظُرْ بِنَاءَ هَذَا نَاقِصاً فِي الْأَظْهَرِ ❦

و قوله (و احظر...) أي: امنع بناء هذا ناقصاً من ناقص، يشير به إلى أن الأفعال الناقصة لا تبنى للمجهول لأنها غير مسندة و مرفوعها ليس بفاعل و منصوبها ليس بمفعول، و هذا رأي الفارسي. و جوز ذلك السيرافي و سيبويه و الكوفيون لأن مرفوعها شبيه بالفاعل و منصوبها شبيه بالمفعول، لكن يبعده أنها غير مسندة فلا ينتظم الكلام منها على الخبر النائب كما ينتظم من غيرها مع نائبه.

﴿ بِنَاءُ التَّعْجِبِ وَالتَّفْضِيلِ ﴾

[شروط صياغة فِعْلِي التَّعْجِبِ]

[٨٠٢] ﴿ يُصَاغُ مِنْ فِعْلٍ ثَلَاثٍ صُرْفًا قَابِلٍ فَضْلٍ ذِي تَمَامٍ مَا انْتَفَا ﴾

[٨٠٣] ﴿ مَا وَضَفَهُ أَفْعَلٌ لِلْفَاعِلِ قَدْ ﴾

قوله (يصاغ) أي: ما ذكر من بناء التعجب والتفضيل (من فعل) أي: من مصدر فعل بقرينة ما اشتهر، و عرف مما تقدم أن الصوغ من المصدر، ولا يصاغان من أسماء الأجناس التي لا فعل لها كالجلف والحمار، ولهذا خطيء من قال من الكلب: ما أكلبه، وشذ قوله: "أَقْمِنَ به" من قمن أي حقيق، وعلى هذا يحمل قولهم لا يصاغان إلا من الفعل. ويشترط في هذا الفعل [سبعة شروط]:

١- [ثلاث]: أن يكون ثلاثيا ^(١)، وشذ قولهم: ما أملأه للقربة، وما أخصر هذا الكلام، وهذا أخصر من غيره، وذلك لأنّ بنائهما مما زاد على الثلاثة يؤدي إلى هدم بنية الكلمة بحذف بعض الأصول و بعد الزوائد المقصودة كما يظهر في نحو: ما أخرجه و ما أخصمه من استخراج و خاصم من فوات الطلب و المفاعلة. و اختلف في أفعال: فليل: يصاغان منه مطلقا و هو رأي سيبويه. و قيل: لا مطلقا. و قيل إن كانت همزته للنقل لم يجز كأعطى و إلا جاز كأقفر المكان.

٢- [صُرْفًا]: و أن يكون متصرفا ^(٢)، لأن التصرف فيما لا يتصرف نقض لوضعه، وشذ "ما أَعْسَاهُ" و "أَعْسَى بِهِ".

(١) فلا يُصَاغان من غير الثلاثي المجزّد، كدحرج، وانطلق، واستخرج. (شرح ألفية)

(٢) فلا يُصَاغان من فعل جامد، كنعم، و بنس، و عسى، و ليس. (شرح ألفية)

٣- [قابل فضل]: و أن يكون قابلا للتفاضل في معناه، فلا يصاغان من نحو "مات" و "فنى"، لأنه لا مزية لبعض فاعليه على بعض^(١)، نعم يقال: ما أفجع موته، و ما أعظم مصيبته استعظاما لذلك.

٤- [ذي تمام]: و أن يكون تاما، فلا يصاغان من ناقص^(٢)، لأن ذلك يفوت النقصان، فلو قلت: "ما أكون زيدا قائما" لكان في أكون ضميرا على أنه فاعل ما، و يصير اسمها مفعولا، و هذا إنما يكون للفعل التام، و كذا اسم التفضيل لا بد له من فاعل.

٥- [ما انتفى]: و أن يكون موجبا، فلا يصاغان من منفي، لأن ذلك يوقع في التباس النفي بالاثبات.

٦- [ما وصفه أفعل]^(٣): و ألا يكون الوصف منه على أفعل كشَهْل و عَرَج، لأن بناء اسم التفضيل منه يوجب التباسه بما لا تفضيل فيه، و حمل عليه التعجب.

٧- [للفاعل قد]^(٤): و أن يكون مبنيا للفاعل فقط، فلا يصاغان من مبني للمفعول، سواء كان ملازما ذلك كعني و زهي، أم لا كضرب^(٥)، للالباس في التاء و الحمل للأول، و شذ "ما أعناه بحاجتك" و قولهم "هو أشغل من ذاب التحيين".

(١) إذ لا مفاضلة في الموت لأن الموت واحد، وإنما تتنوع أسبابه. (جامع الدروس العربية)

(٢) في النسخة «فلا يصاغان ما ناقص».

(٣) قوله (ما وصفه أفعل) أي: لا يكون وصف ذلك الفعل على أفعل، بآلا يكون (لونا)، ولا (عييا)، ولا (حلية)، لنلا يلتبس بالصفة المشبهة. و ينتقض بنحو "أجهل" و "أبلد" و "أرعن" إلا أن يقال: أن المراد عدم البناء قياسا مطردا. ودفعه بأن المراد بأفعل ما ليس من اللون الباطن مع أنه يتجه أن الدليل جار فيه مناف لما قالوا إن نحو "فلان أحقق من هبنقة" شاذ، ولا ينتقض بنحو "مائه أبيض من اللبن" و "أنت أسود في عيني من الظلم"، لأنهما من الشواذ. (ابن القره داغي)

(٤) و يشترط كون الفعل للفاعل فلا ينيان من المبني للمفعول إلا إن كان ملازما له، و لذا يقال ما أعناه، و من لم يستثن قال: إن التعجب فيه من فعل مفعول في معنى فعل فاعل لم يتلفظ به. (ابن القره داغي)

(٥) فإذا ضُغِّت من المبني للمجهول (ضُرِبَ) فقلت: ما أَضْرَبَ زيدا، التَّبَسَّ الأمر على السَّامِعِ فلا يَدْرِي أَتَعَجَّبُ مِنْ أَنَّهُ ضَارِبٌ أَمْ مَضْرُوبٌ؟ (شرح ألفية)

كَيْفِيَّةُ التَّعَجُّبِ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي لَمْ تَتَحَقَّقْ فِيهِ الشَّرُوطُ |

﴿ ٨٠٣ ﴾ وَفَاقِدُ خَلْفِهِ أَشْدُّ وَأَشَدُّ^(١) ﴿

﴿ ٨٠٤ ﴾ مَصْدَرُهُ بَعْدَ أَشَدَّ انْصَبَ، وَجُرَّ بِا بَعْدَ أَشْدِّ، وَسَوَى هَذَا نَدَرُ ﴿

يصح رفع (فاقد) على الابتدائية ونصبه على الاشتغال. و (أشد) و ما عطف عليه فاعل (خلف)، و (أشد) يصلح بناء للتعجب فيكون فعلا، و للتفضيل فيكون اسما، قوله (مصدره) -أي: الفاقد- مفعول مقدم بـ (انصب)، و عمم في النصب، و لم يعين جدته ليصدق بالمفعولية و ذلك إذا كان أشد فعلا، و التمييز و ذلك إذا كان اسم تفضيل.

و قوله (و جُرَّ) يحتمل أن يكون أمرا، و الأصل: و جره أي: المصدر بيا، فحذف المفعول و الجار، و يحتمل أن يكون ماضيا معطوفا على الأمر على رأي من يجيز ذلك، و (با) فاعله، و المفعول مقدر، ثم بعد ما ذكر لا يصح على عمومه، فيصرف لما يصلح صرفه احترازا من فاقد الشرط الأول و الثالث و الرابع، فإنه لا يتعجب منه ألبتة، و ما أشار له في التسهيل من أنك تقول في التعجب "مات زيد ما افجع موته" مردود بأن امتناع التعجب مما ذكر لم يكن من جهة اللفظ حتى يكون تغييره إلى لفظ آخر محصلا للجواز، و إنما هو من جهة المعنى و نحو أفجع قابل للتفاوت.

ثم المصدر الماتي به فيما ذكر يجوز أن يكون صريحا و مؤولا إلا في فاقد الثبوت و البناء للفاعل فيجب كونه مؤولا، لأنه لا يذهب اللبس إلا معه، و حينئذ فينحصر التوصل بما ذكر في التفضيل بغيرهما أيضا، لأن المصدر المؤول لكونه معرفة لا يقبل الانتصاب على التمييز، و أما الناقص فالصحيح أن له مصدرا كما مر في بابه.

(١) الفعل الذي لم تتحقق فيه الشروط يتوصل إلى التعجب منه بفعل آخر تتحقق فيه الشروط، كـ (أشد، أو أشد) ونحوهما، ويؤتى بعده بمصدر الفعل الذي لم تتحقق فيه الشروط، ويكون منصوبا بعد (أفعل) على أنه مفعول به، ويجزأ بعد (أفعل) بالباء. فإذا أردت التعجب من الفعل الرباعي (دحرج) أو الثلاثي المزيد (استخرج) أو ما دل على عيب (عور) أو دل على لون (حمر) قلت: ما أشد دحرجت و استخراجه! وأشد دحرجته واستخراجه! وما أكثر حمرته، وأكثر بخمرته! (شرح ألفية)

و معنى ما ذكره: أنه يجب خلف ما ذكر لفاقد ما ذكر، و ليس معناه أن ما ذكر لا يستعمل إلا خلفا لفاقد ما ذكر، بل يجوز الاتيان بـ (أشد) أو (أشدد) مع استفاء الشروط في التعجب و التفضيل كما في التسهيل.

و قولهم من الشروط أن لا يستغنى بالصوغ من غيره نحو: ما أكثر قائلته معناه أن لا يلتزم منوب ذلك، و أشد و أشدد يراد بهما هنا ما يراد بالمنوب عنه من غير زيادة، و لهذا قال ابن الحاجب: إن ما احمره و ما أشد حمرة سواء، فلا يرد ما أشد استخراجه أبلغ من استخراج فكيف يكون نانبا عنه لكن هذا حيث يجب كون ما ذكر خلفا أما ما جيء به مع استفاء الشروط فلا، لأنه لا يعده عن المستوفي إليه إلا لغرض، و لهذا سأل الزمخشري في ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤] لا قيل أو أقسى، مع أن فعل القسوة مستوف للشروط، و أجاب بأن ما في الآية أدل على فرط القسوة، أو المقصود وصف القسوة بالشدة، فكأنه قيل: اشتدت قسوة الحجارة و قلوبهم أشد فساوة.

و تقدم شرح قوله (و سوى هذا ندر) ^(١) بذكر أمثله.



(١) الفعل الذي لم تتحقق فيه الشروط و سُمِعَ من كلام العرب التعجب منه حُكِمَ عليه بالتذُّور (نادر) ولا يُقاس على ما سُمِعَ منه، و ذلك كقولهم: ما أَخْصَرَهُ! مع أنَّ الفعل ثلاثي مزيد، و مبني للمجهول، وهو (أَخْصِرَ) و كقولهم: ما أَخْمَقَهُ! مع أنَّ الوصف منه على (أَفْعَلَ) تقول: حَمَقَ: أَخْمَقُ. و كقولهم: ما أَعْسَاهُ، وَأَعْسَى بِهِ! مع أنَّ الفعل (عَسَى) جامد غير متصرف. و هذا كله نادر لا يُقاس عليه. (شرح ألفية)

﴿ بِنَاءُ الْمَصْدَرِ ﴾

[المصدر القياسي للفعل الثلاثي المتعدي]

﴿ ٨٠٥ ﴾ فَعَلٌ لِذِي ثَلَاثَةٍ عُدِّي ^(١) ﴿

(فَعَلٌ) -بفتح فسكون- مبتدأ، و (لذي ثلاثة) خبر، و (عُدِّي) مبني للمفعول مسكن اللام، و الجملة صفة لـ (ذي ثلاثة).

و فهم من إطلاقه أنه لا فرق بين أن يكون ذي الثلاثة على فَعَلٍ بفتح العين، أو فَعِلٍ بكسرها. و احترز بقوله (عُدِّي) من فَعُلٍ بالضم و فَعِلٍ بالكسر إذا كان قاصراً فسيأتي مصدرهما.

[المصدر القياسي للفعل الثلاثي اللازم الذي من باب (فَعِلَ)]

﴿ ٨٠٥ ﴾ فَعَلٌ كَفَرَجَ لِلْإِزِمِ عَلَى فَعِلٍ ^(٢) ﴿

قوله (فَعِلَ) -بفتحتين- مبتدأ، و (للإزم) خبره، و (على فَعِلٍ) صفة للآزم، و (فَعِلَ) بكسر العين. و هذا مقيد بما إذا:

لم يدل على حرفة أو ولاية، فإن قياس مصدره "فَعَالَة" كـ وَلِيٍّ ولاية.
و لا على لون، فإن قياس مصدره "فُعْلَة" كـ حَمِيرٍ حُمْرَة.
و لا على معنى ثابت، فإن قياسه "فُعُولَة" كـ يَيْسُ يُّوسَة.

(١) الفعل الثلاثي المتعدي يجيء مصدره على وزن (فَعَلٍ) قياساً مُطَرِّداً سواء كان الفعل من باب فَعَلٍ، أو من باب فَعِلٍ، فتقول: رَدَّ، رَدَّ، ضَرَبَ، ضَرَبَ، أَكَلَ، أَكَلَ، سَمِعَ، سَمِعَ. والمراد بالقياس هنا: أنه إذا ورد شيء و لم يُعْلَم كيف تكلم العرب بمصدره فإنك تقيسه على هذا، لا أنك تقيس مع وجود السماع، قال ذلك: سيبويه، والأخفش؛ ذلك لأن مصادر الأفعال الثلاثية كثيرة لا تُعرف إلا بالسماع، والرجوع إلى كتب اللغة. (شرح ألفية)

(٢) الفعل الثلاثي اللازم الذي من باب (فَعِلَ) يجيء مصدره على وزن (فَعِلٍ) قياساً؛ فتقول: فَرَحَ، فَرَحَ، جَوَى، جَوَى (جَوَى بمعنى: مَرَضَ صدره) شَلَّ، شَلَّ، وأصله شَلَّلَ. (شرح ألفية)

[المصدر القياسي للفعل الثلاثي اللازم الذي من باب (فَعَلَ)]

- ٨٠٦] ﴿وَفَعَلَ الْلاَزِمُ ذُو فَعُولٍ مِثْلُ غَدَا^(١)، وَلَيْسَ ذَا شُمُولٍ﴾
 ٨٠٧] ﴿بَلْ ذُو امْتِنَاعٍ فَلَهُ فِعَالٌ وَالدَّاءُ وَالصُّوْتُ لَهُ فِعَالٌ﴾
 ٨٠٨] ﴿وَفَعْلَانٌ فَهُوَ ذُو الثَّقَلَيْنِ لِلسَّيْرِ وَالصُّوْتِ فَعِيلًا اجْتَبَى﴾

(فَعَلَ) جفحتين - مبتدأ و (ذو فعول) خبره، و ذلك ك عدا: غَدَاً. و اسم (ليس) ضمير (فُعُول)

أي: ليس فُعُول شاملاً لجميع أنواع فعل اللازم بل:

١- ما دل منه على الامتناع ك: أبى الرجل من الشيء أي: امتنع منه، قياس مصدره (فِعَال)

بكسر الفاء، و أما آيئت الشيء فمنعد.

٢- و ما دل منه على الداء ك: مَشَى بَطْنُهُ مَشَاءً، قياس مصدره (فَعْلٌ) بضم الفاء.

٣- و ما دل منه على الصوت ك: رَغَى وَ سَهَلَ وَ حَهَلَ قياس مصدره (فُعَال) بضم الفاء أو (فُعِيل).

٤- و ما دل منه على الثقل ك: "غَلَتِ الْفَدْرُ [غليار]" قياس مصدره "فَعْلَان".

٥- و ما دل منه على السير ك: رَمَلَ، قياس مصدره (فَعِيل)، فيشارك "فَعَال"، و "فَعِيل" فيما دل

على السير، و ينفرد فعَال فيما دل على الداء، و فعِيل فيما دل على السير.

و كان من حقه أن يزيد و ما لم يدل على حرفة أو ولاية فإن قياس مصدره "فِعَالَة" بالكسر.

[مصدر الفعل الثلاثي الذي من باب (فَعَلَ)]

- ٨٠٩] ﴿فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعْلًا^(٢)﴾

(فُعُولَة) مقيس في مصدر (فَعَلَ) الذي الوصف منه على فعل ك: سَهَّلَ سُهُولَةً فهو سَهْلٌ. و

(فَعَالَة) في مصدر فَعَلَ الذي الوصف منه على فَعِيل ك: شَجَعَ: شَجَاعَةٌ فهو شَجِيعٌ.

فكان من حقه كالخلاصة سلوك هكذا التفصيل.

(١) إذا كان الفعل الثلاثي اللازم من باب (فَعَلَ) فمصدره يجيء على وزن (فُعُولٍ) قياساً: فتنقول: فَعَدَ فُعُودًا، غَدَا: غُدُودًا،

بَكَرَ: بُكَورًا. (شرح الفية)

(٢) الفعل الثلاثي الذي من باب (فَعَلَ) وهو لا يكون إلا لازماً، مصدره يجيء على وزنين: فُعُولَةٌ وفَعَالَةٌ، نحو: سَهَّلَ

سُهُولَةً، مَضَحَ: مَضَاحَةً. (شرح الفية)

[مصادر الأفعال الثلاثية غير القياسية]

٨٠٩] وَمَا لَإِذَا خَالَفَ خُذًا مَا نُقِلَا ^(١)

قوله (و ما لذا) أي: ما ذكر من الأوزان في الأنواع المتقدمة (خالف) صلة (ما)، و جملة (خذ ما نقلا) خبره، والرايط مفتر أي: منه، و ذلك ك: سُخِطَ مصدر سَخِطَ، و القياس فتح العين، و رَضِيَ مصدر رَضِيَ، و القياس فتح الفاء.

[مصادر الأفعال غير الثلاثية]

٨١٠] وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقِيْسٌ مُضَدُّهُ كَقُدَّسَ التَّقْدِيسِ

٨١١] وَزَكَّاهُ تَزْكِيَةً وَأَجْمَلًا إِجْمَالًا مَن تَجَمَّلًا تَجَمُّلاً

٨١٢] وَاسْتَعِذَّ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمَ إِقَامَةً، وَغَالِبًا ذَا التَّالِزِمِ ^(٣)

(و غير ذي ثلاثة مقيس مصدره) أي: و غير ذي ثلاثة له مصدر مقيس كالثلاثي، و (ك: قدس) خبر لمحذوف أي: و ذلك كَقُدَّسَ، (و التقديس) مبتدأ حذف خبره أي له التقديس.
و لا يلزم من ذكر تَقَعَّلَ ما لزم الخلاصة من التكرير لاقتصاره هنا فيما يأتي على تفعال و عدم ذكره لأمثاله لكن فاته ما فيها من التنبيه على مصدر الأمثال.

(١) مراده: أن ما سبق ذكره من مصادر الأفعال الثلاثية، هو القياس الثابت في مصدر الفعل الثلاثي، وما ورد على خلاف ذلك فليس بمقيس، بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع نحو: ذَهَبَ: ذَهَابَ، شَكَرَ: شُكِّرَ. (شرح ألفية)

(٢) (و غير ذي الثلاثة مقيس مصدره) أي: و الفعل المزيد مصدره قياسية على النحو الآتي:

أ- باب فقل مصدره من صحيح اللام (تفعيل)، و من معتل اللام (تفعيلة) هذا معنى: (كقدس التقديس و زكه تزكية).
ب- باب أفعل: مصدره (إفعال) إن كان صحيح العين هذا معنى (و أجمل إجمال). و إن كان معتل العين نحو: أَقَامَ و أَغَانَ، فَتَنَقَّلَ حركة غينه إلى فاء الكلمة وَتَحَدَّفَ وَ يُعَوِّضُ عنها (تاء) التأنيث غالباً، نحو: أَقَامَ: إِقَامَةً، أَغَانَ: إِغَانَةً. هذا معنى قوله (ثم أقم إقامة و غالباً ذا التالزم).

ت- باب تفعَّل: مصدره على وزن (تفعَّل) بضم ما قبل آخره، هذا معنى قوله نحو: (تَجَمَّلَ تَجَمُّلاً).

ث- باب استَفَعَلَ مصدره على وزن (استفعال) هذا معنى قوله: (و استعذ استعاذَةً). (م)

و أصل "استعازة" و "إقامة": استعواذ و إقوام، فنقلت حركة المعتل إلى الصحيح قبله^(١)، فقد تحرك في الأصل و انفتح ما قبله الان، فقلب ذلك ألفا، و لم يمنع من ذلك سكون الثاني، لأنه لا يلزم من الإعلال هنا لبس، بخلاف غزوا و رميا، فالعلة ترشد للتقييد فافهم، ثم اجتمع ألفان فحذفت الثانية على الأصح لزيادتها و قررتها من الطرف الثاني، و لذلك لزم في الغالب، و من غير الغالب قولهم: استفاة استفاها و أرى إراء.

[كيفية بناء مصدر الفعل المبدو بهمزة الوصل]

[٨١٣] ﴿وَمُدَّ وَافْتَحَ قَبْلَ خَنْمٍ وَ اكْسِرَا ثَالِثَ ذِي الْهَمْزَةِ تُلْفِي الْمَصْدَرَا﴾

أي: إذا أردت مصدر الفعل المفتوح بهمزة الوصل فاعمل ثلاثة أعمال ينقلب مصدرا و هي:
١- الاتيان قبل الأخير بحرف مد، ٢- وفتح ما قبله، ٣- و كسر ثالث الفعل، كن: إقْتِدَار، و إِسْتِخْرَاج، و منه إقامة و استقامة، و أفردهما بالذكر لما انفردا به مما سبق.
و من قوله (و افتح) علم أن المد ألف فاستبانته فائدته.

[المصدر القياسي لباب تَفَعَّلَ]

[٨١٤] ﴿وَالرَّابِعَ اضْمُمْهُ فِي تَفَعَّلَا﴾

أي: اضمن رابع تفعلا، فينقلب مصدرا كن: تَذَخَّرَج: تَذَخَّرَجًا.

[المصدر القياسي لباب فَعَّلَلَ]

[٥١٤] ﴿..... فَعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلَا﴾

و لـ (فعلل) كدخرج مصدران و هما: (فَعْلَال) و (فَعْلَلَة).
و ما ألحق به له حكمه كن حوقل و بيطر، و لا ينقاس للأول إلا في المكرر كن: وسواس، فهو منقاس في فعلل في الجملة، و لذا لم يذكر ما في الخلاصة من انتفاء قياسته.

(١) ثم قُلبت (الواو) ألفا، فاجتمع ألفان، فحذفت إحداها و غُوض عنها (تاء) فصار: إقامة . (شرح ألفية)

[المصدر القياسي لباب فَاعَلَ]

[٨١٥] ﴿ لِفَاعَلِ الْفِعَالِ وَالْمُفَاعَلَةِ ﴾

و لـ (فَاعَلَ) كـ: قَاتَلَ مصدران و هما: (الْفِعَال) و (الْمُفَاعَلَةُ)، و هما منقاسان معا، لكن قياس الثاني مقيد بغير ما فاؤه ياء كياوم، و لم ينبه عليه لقلته و لوضوح ثقله.

[مصدر المَرَّة]

[٨١٥] ﴿ وَفَعَلَةً لِمَرَّةٍ مُّمَاثِلَةً ﴾

المصدر من أسماء الاجناس العامة الموضوعة للقليل و الكثير بلفظ واحد، فإذا أرادوا المرة الواحدة من الحدث دلوا على ذلك بلفظ (فَعَلَةً) بفتح الفاء و سكون العين من الثلاثي، سواء بذى لفظ المصدر على حاله كـ: لَبَسَ: لَبَسَةً، أو دخله تغير كـ: جَلَسَ: جَلَسَةً، وإنما يفيد هذا الوزن المرة منه بالصفة كـ: رحمة واحدة. و (فَعَلَةً) مبتدأ و (للمرة) خبره آخر مع وجوب التقديم في نحو "عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةٌ" لا من اللبس. و لم أفهم معنى قوله (مماثلة).

[مصدر الهَيْئَةِ]

[٨١٦] ﴿ وَفِعْلَةً لِهَيْئَةٍ ﴾

و إذا أرادوا الدلالة على هيئة مخصوصة من الحدث دلوا على ذلك بـ (فِعْلَةً) بكسر الفاء من الثلاثي، فإذا لم يريدوا تعيين الهيئة ما هي اقتصروا على ذلك، و إلا بينوا بالإضافة و نحوها نحو: جَلَسَ جِلْسَةً الْمُسْتَوْفِرِ، و جِلْسَةً الْمُخْتَبِي، و هذا أيضا ما لم يكن المصدر العام على هذا الوزن، فإن كان دل على الهيئة بالصفة نحو: نشد الضالة نَشْدَةً عَظِيمَةً.

قال ابن هشام: يظهر لي أن نحو "كُدْرَةٌ" مما فيه تاء، و ليس على فَعَلَةٍ و لا فِعْلَةٍ يجوز أن يرجع به إلى فِعْلَةٍ و فَعَلَةٍ للدلالة على المرة و الهيئة، و لا يحتاج إلى الصفة إذ لا إلباس.

و قال جاربردي: و إن كان في المصدر الثلاثي التاء فالمرة و النوع على مصدره المستعمل، و الفارق القرائن كشدة واحدة و نشدة لطيفة. اهـ.

و مقتضي كلام ابن هشام كما قال يسن: أَنَّ ما على فَعْلَة بالفتح كَرَحْمَة يدل على الهيئَة بينانه على فَعْلَة بالكسر، و ما على فَعْلَة بالكسر كَنَشْدَة يدل على المرة بينانه على فَعْلَة بالفتح.
و مقتضي كلام الجاربردي: أن نحو رحمة مما مصدره على فَعْلَة بفتح الفاء لهما، و الفارق القرائن .

[صياغة مصدر المَرَّة من الفعل غير الثلاثي]

[٨١٦] وَ غَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ بِالتَّاءِ مَرَّةً خُذِ^(١)

و اعلم أن كلامه في الثلاثي^(٢) من قوله (و غير ذي ثلاثة ..) الخ و هو مبتدأ و جملة الطلب خبره، و الرابط مقدّر مجرور بمن أي خذ منه، و (مرة) مفعول مقدم بـ (خذ)، و (بالتاء) متعلق به، و المعنى: أنهم يدلون على المَرَّة من غير الثلاثي بزيادة التاء على مصدره ك: انطلاقة و استخراجة، و هذا ما لم يكن بناء المصدر العام عليها، فإن كان دلّ بالصفة ك: إقامة واحدة.

و من هيئة الثلاثي «مَنْ خَرَجَ عَنِ الطَّاعَةِ فَمَاتَ، مَاتَ مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً»^(٣) قال المبرد رحمه الله: فهذا بالكسر يريد الحالة التي مات عليها يقال ميتة حسنة و مات ميتة سيئة يريدون الخالي من الهيئَة، و منه «إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ»^(٤)، و قوله عليه الصلاة و السلام لعائشة «إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ»^(٥) فهو بكسر الحاء على إرادة الاسم و الحال فاما الحيضة بالفتح فالمرة الواحدة بخلاف «الظُّهُورُ مَأْوَةُ الْجُلِّ مَيِّتُهُ»^(٦) فإنه بالفتح، إذ المراد حيوان البحر إذا مات فيه.

(١) يُصاغ مصدر المَرَّة من غير الثلاثي بزيادة (تاء) على مصدره الأصلي، نحو: أَكْرَمَ إِكْرَامَةً، والأصل في مصدره: إِكْرَام، ونحو: كَبَّرَ تَكْبِيرَةً. فإن كان مصدره الأصلي مختوما بالتاء وَصِفَ بكلمة واحدة، نحو: أَقَامَ إِقَامَةً واحدةً، تَرَجَّمَ ترجمةً واحدةً. (شرح ألفية)

(٢) هكذا في النسخة. و الظاهر أن الكلام في غير الثلاثي.

(٣) حديث رواه مسلم (١٤٤٨).

(٤) أخرجه الترمذي (١٤١٧).

(٥) أخرجه مسلم (رقم ٢٩٨)، و الترمذي (رقم ١٣٤).

(٦) رواه الترمذي (٦٩)، وابن ماجه (٣٨٦) وابن أبي شيبة (١٣١).

و يرد على المتن كالخلاصة الإطلاق في محل التقييد و ذلك أن ما له مصدران فاكسر فإن كانا قياسيين فإن التاء تلحق الأغلب منهما في الاستعمال و السماعيان كذلك، وإن كان أحدهما قياساً فهو الذي تلحقه التاء .

و لم ينبه على ما في الخلاصة من شذوذ مجيء الهيئة على فعلة في غير الثلاثي، لأن التنبيه على الشواذ غير ضروري في المختصرات، و فيه أن التنبيه عليه ليس لذاته بل ليعلم منه أن الهيئة لا تجيء في غير الثلاثي على فعلة و هذا محتاج إليه .

[اسم المصدر، و الزمان و المكان من الثلاثي]

- [٨١٧] ﴿وَمِنْ ثَلَاثِ صِيَغٍ لِلْمَكَانِ وَالْمَصْدَرِ الْمَفْعَلُ وَالزَّمَانُ﴾
 [٨١٨] ﴿لَوْ فِي مِثَالِ الْوَائِ عَيْنًا اكْسَرَ كَذَاكَ مِنْ يَفْعَلُ غَيْرُ الْمَصْدَرِ^(١)﴾

(١) هذا بيان لبناء اسم المصدر و الزمان و المكان و كل واحد منها قسمان: أحدهما: أن يكون معتلا و هو ثلاثة:

١- أن يكون معتل اللام فيجيء على وزن (مَفْعَل) مطلقا سواء كان مفتوح العين في المضارع أم مكسورها أم مضمومها مثالا أم لا؛ كـ: مرعى، و مزعى و مدعى . هذا معنى قوله (و من ثلاث صيغ للمكان و المصدر المفعل و الزمان).

٢- أن يكون معتل الفاء و هو أيضا نوعان:

أ- إن كان مثالا واويا فيجيء على وزن مَفْعِل كـ: مؤعد، و مؤرد و مؤقف.

ب- إن كان مثالا يائيا فيجيء على وزن مَفْعَل كـ: ميسر. هذا معنى (و في مثال الواو عينا اكسر).

٣- أن يكون معتل العين فيجيء على وزن مَفْعَل كـ: مقام، أصله مقوم.

ثانيهما: أن يكون صحيحا و هو نوعان:

أ- إن كان من يَفْعَل فيجيء على وزن مَفْعِل بكسر العين نحو: مَضْرَب و مجلس، بخلاف المصدر منه فإنه يفتح تقول: مَضْرَب.

ب- إن كان من يَفْعُل أو يَفْعَل فيجيء على وزن مَفْعَل بفتح العين، نحو مَشْرَب و مَقْتَل . أشار إلى النوعين بقوله: (كذلك من يَفْعِل غير المصدر).

فعلم أن اسم المصدر و المكان و الزمان يجيء على وزنين: (مَفْعَل) و (مَفْعِل)، فالأول في معتل اللام، و معتل العين الفاء اليائي، و معتل العين، و الصحيح من يَفْعُل و يَفْعَل. و الثاني: في معتل الفاء الواوي، و الصحيح من يَفْعِل. (م)

(المَفْعَل) -بفتح الميم و العين - نائب فاعل (صيغ)، و الجاران متعلقان به، (و الزمان) عطف على (المكان)، و المعنى: الذي يصوغون من مصدر الثلاثي وزنا على "مَفْعَل" بفتحيتين و يجعلونه اسما للمصدر و للمكان و الزمان.

و لما كان من غرضهم أن يفرقوا بين المصدر و بين المكان و الزمان و كانا فرعين كالمضارع جعلوا حركة عينها تتبع حركة عين المضارع: فإذا كان المضارع على "يَفْعَل" بالفتح فالثلاثة مفتوحة تبعاً للمضارع، و يقولون في الفرق على القرائن المعنوية.

و إن كان على "يَفْعَل" بالضم فقال سيبويه رحمه الله: هو بمنزلة ما كان يفعل منه مفتوحاً، و لم يبنوه على مثال يفعل، لأنه ليس في الكلام مَفْعَل، فلما لم يكن إليه سبيل و كان مصيره إلى أحد الحركتين ألزموه أخفهما. إهد يعني: أن طرد هذا الباب في اتباع الزمان و المكان للمضارع يقتضي أن يقال فيهما: مَفْعَل بالضم، لكنهم تركوه لفقده في كلامهم، و مَعُون و مَهْلُك و مَكْرَم بالضم من الشواذ، و عدلوا للفتح لأنه أخف من الكسر.

فقوله (من ثلاث) بضم الثاء الأولى على أنه منسوب حذفت ياؤه المشددة ضرورة محمول على هذين، بقرينة قوله الآتي (كذاك من يفعل)، لكن كان من حقه ألا يعول على مجرد ضبط القلم.

قوله (عيناً) مفعول (اكسر)، و (في) متعلقة به أي: اكسرها في المثال الواوي، إذ المثال هو معتل الفاء مطلقاً، فلذا قيل بالواو. و فهم من إطلاقه أنها تكسر في المصدر و المكان و الزمان. و هو في معرض الاستثناء مما قبله، و كان من حقه أن يؤخره عن قوله (كذاك من يفعل...) الخ ليرجع أيضاً إليه. و علة ذلك فيما مضارعه مكسور كوهب و وعد أن مضارعه لما التزم فيه الكسر كرهوا أن يجعلوا ما هو بمعناه و تابع له بمنزلة غيره، و ألزموه وجهاً واحداً، و فيما ليس له يفعل كوجل اشتراكه مع باب وعد في كون كل واحد منهما تقع الواو فيه بين ياء و حركة، و إن كانت لا تجب في يوجل و بابه.

و كان من حقه أيضا أن يستثنى معتل اللام كمشى ورمى و دعى، فإنه تفتح فيه عين الثلاثة فرارا من الكسر قبل الياء، و استقلالا للإعراب عليها كرمى و مسرى و مسعى و مدعى و ملهى، سواء كان له يفعل أو لا، كما علمت من الأمثلة.

فإن اجتمع الأمران أي: اعتلال اللام و كون الفاء واوا غلب اعتلال اللام كمولى، و إنما غلب فيه موجب الفتح على موجب الكسر لأن العلة في المفتوح لفظية، و هي الفرار من الكسرة قبل الياء و وقوع الإعراب عليها، كما تقدم، و علة الكسر معنوية، و هي الحمل كما تقدم.

و يستثنى من الواوي ما كان مضاعفا كوح و صيحا و وج و رصجا حدث نفسه فيهما، و ود الشيء يوده، و ذا أحبه، و ود الشيء بمعنى تمنى، فإنّ الفتح فيه ملتزم استقلالا للكسرة على الواو، قال تعالى {مَوَدَّةً بَيْنَكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا} [المنكوت: ٢٥] و ألحقوا التاء بها شذوذا.

و الإشارة بقوله (كذاك) راجعة إلى قوله (اكسر عينا). و في قوله (من يفعل) أي: بكسر العين حذف، أرشد له كون الكلام في اسم المصدر و الزمان و المكان، و التقدير ممّا له يفعل. و (غير المصدر) مبتدأ، خبره (كذاك) أي: غير المصدر و هو اسم المكان و الزمان كذاك أي: تكسر عينه حالة كونه ممّا له يفعل، و تقدمت علته و هي اتباعه للمضارع، و مفهومه أن المصدر مفتوح، و إنما فتح لكسرة دوره، و لاستحقاق المكان و الزمان الكسر للتبعية المتقدمة، و أرادوا الفرق، و تقدم أن هذا ليس على إطلاقه.

[اسم المصدر و الزمان و المكان من غير الثلاثي المجرد]

[٨١٩] ﴿ وَ لَفَظٌ مَفْعُولٌ بِزَيْدٍ ^(١) ﴾

قوله (و لفظ مفعول) عطف على نائب فاعل (صيغ)، و (مزيد) عطف على (ثلاث) على رأي الأخفش.

أي: و صيغ لفظ المفعول للمكان و الزمان و المصدر من المزيد أي متى زادت حروفه على الثلاثة سواء كانت كلها أصولاً أو فيها زوائد نحو: أكرمه مُكْرَماً أي إكراماً، و هذا مُكْرَمٌ زيد أي: مكان إكرامه أو زمانه، قال الله تعالى ﴿ وَ مَرَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ ﴾ [سبأ: ١٩] أي: كل تمزيق، و قال كعب بن مالك:

أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا و أَنْجُو إِذَا غَمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكُرْبِ
و قال زيد الخيل رضي الله عنه:

أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا و أَنْجُو إِذَا لَمْ يَنْجُ إِلَّا الْمُكَيِّسُ
أي: قتالاً فيهما، و يحتملان الزمان و المكان، و وجه المسألة أن المصدر مفعول، و كذا المكان و الزمان مفعول فيهما.

[بناء اسم الآلة]

[٨١٩] ﴿ مِفْعَلَةٌ مِفْعَلًا الْمِفْعَالُ الْآلَةُ اجْعَلْهُ ^(٢) ﴾

(مفعلة) و ما بعده يترجح نصبه على الاشتغال، و (الآلة) مفعول ثانٍ لـ (اجعل).
و المعنى: جعلوا "مِفْعَلَةً" و "مِفْعَلًا" و "مِفْعَالًا" بكسر الميم في الثلاثة و فتح العين فيهما اسماً للآلة من الثلاثي لِمِكْسَحَةٍ، و مِسْلَةٍ و مِخِيطٍ و مِفْتَحٍ، و مِصْبَاحٍ، و مِقْرَاضٍ.
و ما جاء على خلاف ذلك فهو شاذ، و هذا من المسائل الأكيدة التي زاد بها على الخلاصة.

* * *

(١) كل من الثلاثة - اسم المصدر و الزمان و المكان - في غير الثلاثي المجرد على وزن اسم مفعوله. (المواهب الحميدة)

(٢) اسم الآلة هو اسم مصوغ من مصدر ثلاثي، لما وقع الفعل بواسطته، و له ثلاثة أوزان: مفعال، مفعول، مفعلة. (شذا العرف)

﴿ أَبْنِيَّةُ الصِّفَاتِ ﴾

هذا أخصر وأشمل من قول الخلاصة: أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات.

[اسم الفاعل من باب فَعَلَ و فَعِلَ]

[٨٢٠] ﴿ كَفَاعِلِ اسْمِ فَاعِلِ الثَّلَاثِيِّ لَا فَعِلَ الْأَلْوَانِ وَالْأَخْدَاثِ ﴾

[٨٢١] ﴿ فَأَفْعَلُ لَهُ وَفَعْلَانُ امْتِلَا وَمَا لِلْأَعْرَاضِ فَصُغُهُ فَعِلَا ﴾

قوله (كفاعل) خبرٌ مقدم، و (اسم فاعل) مبتدأ مؤخر، أي: اسم فاعل الفعل الثلاثي يصاغ على وزن "فَاعِل"، وهذا إذا كان فَعَلَ بفتح العين متعديا كضَرَبَ و لازما كخَرَجَ، أو فَعِلَ بالكسر وهو متعد كفهِم و عِلِمَ، بدليل قوله (لا فَعِلَ)، و (لا) بمعنى غير، و (فَعِلَ) بكسر العين، و (الألوان و الأحداث) بدل اشتمال من فعل، و (أَفْعَلُ لَهُ) مبتدأ وخبر، و المراد بالأحداث: الخلق، و المعنى: أن قياس اسم الفاعل من فَعِلَ المكسور العين إذا كان للألوان و الخلق "أَفْعَلُ"، ك: أَخْضَرَ و أَحْمَرَ و أَعْرَجَ و أَعْوَرَ.

و (امْتِلَا) عطف على الألوان، و (فَعْلَان) مبتدأ حذف خبره أي: له، كشبعان، و كذا يكون لضده كعطشان.

و (ما) واقعة على فَعِلَ أي: و فَعِلَ الذي للأعراض -جمع عرض و هو ما ليس حركة جسم من وصفٍ غير ثابت كَفَرِحَ و أَشِيرَ و بَطِرَ- (صُغُهُ) أي اسم فاعله حالة كونه على فَعَلَ بفتح الفاء و كسر العين بدليل قوله (و لا فَعَلْتُ).

[اسم الفاعل من باب "فعل" بالضم]

[٨٢٢] ﴿ وَلَا فَعُلْتُ فَلَهُ فَعِيلٌ وَ الْفَعْلُ خُذْ، وَ فَعَلْ قَلِيلٌ ﴾

[٨٢٣] ﴿ وَ أَفْعَلٌ ﴾

(و لا فَعُلْتُ) بضم العين (فله) [أربعة أوزان]: ١- (فعيل) ك: ظريف و شريف. ٢- و (الفعل)

بالسكون ك: صَخْم و شَهْم. ٣- و (فعل) بالفتح ك: حَسَن و بَطْل و هو (قليل). ٤- و (أفعل) مبتدأ حذف خبره لدلالة ما قبله أي: قليل فيه أيضا ك: أَخْضَبَ و أَخْرَشَ.

[أوزان أخرى لاسم الفاعل من باب فعل بالفتح]

[٨٢٣] ﴿ وَ غَيْرُ فَاعِلٍ اتَّصَفَ فَعَلْ مَفْتُوحاً بِهِ كَوْصَفٍ عَفَّ^(١) ﴾

(و (غير فاعل) مبتدأ، و جملة (اتصف) خبره، و الرابط المجرور بالباء، و (فَعَلْ) فاعل اتصف، و (مفتوحاً) حال من فعل، و ذلك ك: "فعيل" نحو: عَفَّ فهو عَفِيفٌ. و "أفعل" نحو: شَابَ فهو أَشِيبٌ. و "فَعَلْ" نحو: شَاخَ فهو شَيْخٌ. و "فَعِيل" نحو: طَابَ فهو طَيِّبٌ. و هذه الثلاثة مندرجة تحت الكاف.

[اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي]

[٨٢٤] ﴿ وَ غَيْرُ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمُضَارِعِ مَعَ ضَمِّ مِيمٍ ثُمَّ كَسْرِ الرَّابِعِ^(٢) ﴾

أي: و اسم فاعل غير ذي الثلاث -و هو ما زاد عليها- كمضارعه في الزنة، فإذا أريد الاتيان باسم فاعله جيء بمضارعه و عوض عن حرف المضارعة في مكانه ميم مضمومة، و كونها في مكان حرف

(١) تقدم أن اسم الفاعل يُصاغ على وزن (فَاعِلٍ) قياساً إذا كان الفعل الثلاثي من باب (فَعَلْ) وذكر هنا أنه قد يُستغنى عن وزن (فَاعِلٍ) ويُصاغ على الصِّفة المشبهة - وذلك قليل - فيجيء على وزن فعيل نحو: عَفَّ: عَفِيفٌ. (شرح الفية)

(٢) قوله (كالمضارع) أي كلفظ المضارع مصاحبا لضم الميم الزائدة في أوله وكسر رابعه الذي هو ما قبل الآخر في هذين الحكمين. أو المعنى: على زنة مضارع بني ذلك الاسم منه مع زيادة ميم مضمومة في أوله وكسر ما قبل الآخر. فقوله (ثم كسر الرابع) أي كسر ككسر الرابع في كونه قبل الآخر. فتدبر. قوله (ثم كسر رابع...) إلهـ و نحو "محضن" و "مسهب" و "ملفج" بفتح ما قبل الآخر فيها، و "وارق" و "طايح" و "لاقح" كلها اسم فاعل من أفعل شاذ، فلا ينتقض بها التعريف. (ابن القره داغي)

المضارعة لا يعرف من لفظه، فقول الخلاصة سابق «أو ضم»، ثم يكسر رابعه نحو وَاَصِلَ فهو مُوَاصِل، و قول الخلاصة «متلو الأخير» أحسن، لأنه لا فرق بين أن يكون رابعاً كما مرّ أو خامساً نحو: مُتَدَخِّرَج و مُسْتَخْرِج، وإن حمل كلامه على الرابع باعتبار ما بعد الميم خرج نحو مُوَاصِل. و فهم من إطلاقه أنه لا فرق بين أن يكون في المضارع مكسوراً كمواصل أو مفتوحاً كمتدحرج. و اعلم أنه لا فرق بين كون الكسرة ملفوظة كما مرّ أو مقدرة نحو مُسْتَقِيم و مُسْتَدَّ.

[اسم المفعول من الفعل غير الثلاثي]

﴿ ٨٢٥ ﴾ وَإِنْ فَتَحْتَ فَاسْمُ مَفْعُولٍ ... ﴿.....﴾

أي: و إن فتحت الرابع فذلك اللفظ اسم مفعول ^(١). فحذف مفعول الفعل و المبتدأ، و هو أوضح.

[اسم المفعول من الفعل الثلاثي المجرد]

﴿ ٨٢٥ ﴾ وَإِنْ فَتَحْتَ فَاسْمُ مَفْعُولٍ، وَذُو ثَلَاثَةِ زَنَةِ مَفْعُولٍ خُذُوا ﴿.....﴾

و (ذو ثلاثة) مبتدأ على تقدير مضافين أي: و اسم مفعول ذي ثلاثة، و (زنة) مفعول (خذوا)، و الجملة خبر المبتدأ، و الرابط مقدّر أي: خذوا له ^(٢)، و منه مَبِيعٌ و مَقُولٌ و معزي و مرمي إلا أنها غيرت لما يأتي في التصريف إن شاء الله.

(١) اسم المفعول من غير الثلاثي المجرد كاسم الفاعل -يعني على زنة مضارعه-، و لكن بفتح ما قبل الآخر نحو: مُكْرَمٌ و مُعْظَمٌ و مُسْتَعَانٌ به. (شذا العرف)

(٢) اسم المفعول الثلاثي على زنة «مفعول» كمنصور و موعود و مبيع. (شذا العرف)

[نيابة فِعْلٍ وَفَعْلٍ وَفَعِيلٍ عَنْ مَفْعُولٍ]

[٨٢٦] وَ نَابَ نَقْلًا عَنْهُ فِعْلٌ وَ فَعْلٌ كَذَلِكَ الْفَعِيلُ مَعْنَى لَا عَمَلٌ ^(١)

أي: ناب أحد هذه الأوزان الثلاثة عن وزن مفعول من الثلاثي نيابة مقصورة على النقل وإن كثر ذلك في فعيل، وذلك لأنَّ القياس يستدعي شيئين الكثرة، وعدم مخالفة مقتضي القياس، والثاني مفقود لعدم الجريان في التذكير والتأنيث على مقتضي القياس.

فالأول: (فِعْلٌ) وهو بكسر فسكون ك: ذُبِحَ بمعنى مذبوح.

والثاني: وهو (فَعْلٌ) بفتحتيْن نحو قَبِضُ بمعنى مقبوض.

والثالث: وهو (فَعِيلٌ) نحو: قتيل وجريح.

وكان من حقه أن ينبه على اشتراك المذكر والمؤنث فيه، وعدم اختلافه فيهما المنبّه عليهما في الخلاصة في المثال.

وإنما لم يمنع صرف فعيل هذا مع أنه وصفٌ معدول أي عدل إليه عن مفعول لوجهين:

أحدهما: أنَّ العَدْلَ على قسمين عدْلٌ على سبيل التفریع، وهو الموجب لمنع الصرف كثلث، و عدْلٌ على سبيل الاستغناء بالمعدول إليه عن المعدول عنه وهذا لا يعتبر في المنع، وهو الثابت هنا. و ثانيهما: أن الموجب للمنع هو الذي يبقى معه المعنى، وأما ما يتغير معه المعنى فلا يمنع كما هنا، فإن فعيلاً أبلغ من مفعول، ولذلك لا تقول فيمن جرح جرحاً خفيفاً: جريح، وإنما تقول: مجروح.

و (معنى) منصوب على إسقاط الخافض أي إنما ينوب ما ذكر عن مفعول في المعنى وهو الدلالة على المفعول لا في العمل، فلا يقال: مررت برجل كحيل عينه، ولا قتيل أبوه، خلافاً لابن عصفور في إجازته ذلك ويحتاج إلى سماع.

(١) قوله (و نَابَ نَقْلًا مِنْهُ) أي و ناب نقلاً وسماعاً عنه، أي عن زنة اسم مفعول ثلاثة "فِعْلٌ" كذب بمعنى (مذبوح)، و فَعْلٌ بفتحتيْن كقبض بمعنى (مقبوض)، وكذلك المذكور فعيل، ويستوي فيه المذكر والمؤنث ك"ذبيح" معنى. وقد يقال إن الأولين مصدران مستعملان فيه مجازاً، ويؤيده عدم ذكر ابن مالك في ألفيته إلا للأخير، ولو أراد ذكر نائبه ولو مجازاً لزم ذكر فاعله، لمجنيته بمعناه في نحو {مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ}. (ابن القره داغي)

[شرط صياغة الصفة المشبهة]

[٨٢٧] ﴿ وَلَا تُصِغْ مِنْ مُتَعَدِّ مُشَبَّهَةٍ ^(١) ﴾

لا تصاغ الصفة المشبهة من المتعدي ، لأن المتعدي يقتضي العلاج والحدوث، وذلك مناف لما تدل عليه الصفة المشبهة. والمنع مقيّد بما إذا لم ينزل المتعدي منزلة القاصر، فإن نزل صيغت منه كالترحمّن الرحيم.

[أمثلة المبالغة]

[٨٢٧] ﴿ وَكَثْرَةٌ لَهُ الثَّلَاثِيُّ جِهَةً ^(٢) ﴾

و (كثرة) مبتدأ على تقدير مضاف أي: و وصف الكثرة و ذلك أمثلة المبالغة كلها، و (الثلاثي) مبتدأ ثان، و (جهة) خبره، و الجملة خبر الأول، و الرابط المجرور باللام.

و المعنى: أن الوصف الذي تراد منه الدلالة على الكثرة الثلاثي أي مصدره جهة لاشتقاقه، فلا يشتق إلا منه، "الثلاثي" إذا أطلق انصرف للمجرد، و هو المراد، و شذ ذراك من أدرك، و معطاء من أعطى، و نذر من أنذر، و أليم من ألم، و زهوق من أزهق.

(١) الصفة المشبهة و هي الصيغة الدالة على ثبوت مأخذها لموصوفها على وجه الاستمرار، فلا تبنى من المتعدي، بل من اللازم. (المواهب الحميدة) + كَطَاهِرٍ مِنْ طَهَّرَ، وَجَمِيلٍ مِنْ جَمَّلَ، وَحَسَنٍ مِنْ حَسَّنَ. (شرح الفية)

- قوله (و لا تصغ من متعد مشبه) و يرد عليه نحو "رحيم" لأن رَجِمَ بالكسر نقل الى رحم بالضم، ثم اشتق منه، و صيغته قد رية للمضارع كطاهر، والغالب عدمها كجميل، ولا ينافي هذا ما قاله ابن الحاجب من أن صيغتها مخالفة لصيغة الفاعل لأن المراد صيغتها المختصة بها بجعل الإضافة للاختصاص، و ما يقال إن نحو (طاهر) اسم الفاعل أجرى مجريها في الحكم غير حاسم، لبقاء النقص بها من المزيد فيه مثلا، فإنها من غير الثلاثي المجرد تجيء على وزن اسم الفاعل منه قياسا مطردا على ما في التسهيل. (ابن القره داغي)

(٢) صيغ المبالغة تبنى من الثلاثي المجرد ك: صَبُورٍ، و حَذَرٍ بفتح فكسر، و مجزَمٍ، و معطير. (المواهب الحميدة)

﴿ التَّائِيْث ﴾

أتى به بعد "أبنية الصفات" لأن علامتيه تأتي كل منهما لتمييز صفة المؤنث عن المذكر.

[علامات التائيث الظاهرة]

[٨٢٨] ﴿ عَلاَمَةُ التَّائِيْثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ ^(١) ﴾

(علامة التائيث) أي: في الاسم المتمكن، و أما المبني فإنهم لا يجعلون علامة تائيثه ما يذكر، بل ربما دلوا على تائيثه بغير ذلك، كالكسر في أنتِ، و النون في "هُنَّ"، و نحو ذلك.

و في قوله (تاء) تصحيح لمذهب البصريين من أن التاء أصل بالنسبة إلى الهاء نظرا إلى التاء في الوصل و الهاء في الوقف، و الأصل هو الوصل، خلافاً للكوفيين في العكس نظرا إلى أن الهاء تشبه الألف في المخرج.

و الأظهر أن كلا من "التاء" و "الألف" أصل على حدته.

و قيل: الألف أصل، لأن التائيث بها لازم، و لهذا قال عبد القاهر: لم يؤنث الفعل بالألف، لأن تائيثه ليس بأصل بل لأجل الفاعل، فأعطي التاء لفرعيتها، و يدل على قوة التاء و تمكنها كثرة ما أنث بها دون الألف دليل على قوة التصريف فيها، و يقويها أيضاً رجوعهم في تصغير المؤنث العاري إليها.

و (أو) في المتن لمنع الجمع و الخلو، و أما "علقة" فالألف فيه للإلحاق، فإن جرد من التاء و منع التصريف فهي للتائيث لأنه نكرة.

(١) علامات التائيث، هي: ١- (التاء) كفاطمة، وخديجة، ٢- (الألف المقصورة) كلَيْلَى، وَحْبَلَى (والألف الممدودة)

كَعْفَرَاءَ، وَحَمْرَاءَ . (شرح الفية)

[كيفية الاستدلال على تأنيث ما لا علامة فيه]

[٨٢٨] ﴿..... وَ فِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّاءَ وَ عُرِفَ﴾

[٨٢٩] ﴿بِالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ وَ الإِضْمَارِ وَ خَبَرَ وَ الوُضْفِ وَ المُشَارِ﴾

قد تكون علامة التأنيث مقدرة، و لا يقدر سوى التاء، و الرجوع لها في التصغير يدل لذلك، و يستدل على تقديرها و أراد معناها بأمور:

- ١- منها ردها في التصغير نحو: كَذَلِكَ أَدْنَىٰ وَ عُيِّنَ فِي تَصْغِيرِ عَيْنٍ وَ أذن.
- ٢- و منها عود ضمير المؤنث على المجرد منها لفظاً نحو: ﴿وَ الشَّمْسُ وَ ضَحَاهَا﴾ [الشمس: ١].
- ٣- و منها تأنيث الخبر نحو: "داري وَاسِعَةٌ".
- ٤- و منها تأنيث الوصف [نحو]: ﴿أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٢]، و ﴿عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾ [الغاشية: ١٢]، ﴿يَكْأَسُ مِّنْ مَّعِينٍ﴾ [الصافات: ٤٥، ٤٦]، و من الوصف الحال ﴿وَلِسْلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١].
- ٥- و منها الإشارة ﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ﴾ [يس: ٦٣].

تنبيه: من الأسماء ما فيه التذكير و التأنيث باعتبارين مختلفين، و ربما يشكل ذلك على الواقف عليه، و ذلك أن ما يتميز واحده عنه بالتاء على ثلاثة أقسام:

- أحدها: ما يراد به الجنس لا غير، و ليس فيه إلا التذكير ك: الرُّطْبُ وَ التَّمْرُ وَ القَمْحُ.
- و الثاني: ما يراد به الجمع لا غير، و ليس فيه إلا التأنيث ك: التُّخْمُ وَ التُّهْمُ.
- و الثالث: ما يراد به الأمران ك: الكلم، فهو في نحو ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: ١٣]، ﴿الْكَلِمِ الطَّيِّبِ﴾ [فاطر: ١٠]، و منه الأنعام فهو في ﴿فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل: ٦٦] جنس، و في نحو: ﴿وَ إِنْ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا﴾ [المؤمنون: ٢١] جمع، و كذلك الفلك في نحو ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ [الشعراء: ١١٩]، ﴿وَ جَرَيْنَ بِهِمُ﴾ [يونس: ٢٢] و النخل في ﴿نَخْلٌ مُنْقَعِرٌ﴾ [القمر: ٢٠]، ﴿وَ النخل باسقات﴾ [ق: ١٠]، و كذا البقر يكون جنساً و جمعاً، و التاء في البقرة لفصل الواحد من الجمع و الجنس.

قال الدماميني رحمه الله: ويشكل على هذا أنه قد يأتي التذكير والتأنيث في الكلمة الواحدة في التركيب الواحد كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَكُلُونُ مِنْ شَجَرٍ مِّنْ زَيْتُونٍ﴾ ﴿فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ﴾ ﴿فَنَسْرُبُونَ عَلَيْهِ﴾ [الواقعة: ٥٢-٥٣-٥٤] ولا يكون الشيء جنسا وجمعا. اهـ. قلت: في [تفسير] ابن جزي «الضمير المجرور بعلی للمأكل» فلا إشكال، ومما عومل بالمعاملتين في التركيب الواحد قول الشاعر:

و اخكم كحكم فتاة الحى إذ نظرت
إلى حمام شراع وارد الثمد

[الأوزان التي لا تلحقها تاء التأنيث]

- [٨٣٠] ✻ وَلَا تَلِي فَعُولًا أَصْلًا^(١) مَفْعَلًا بِفَعِيلًا الْمَفْعَالُ، وَ اسْمَعْ مَا تَلَا ✻
[٨٣١] ✻ وَ غَالِبًا تُمْنَعُ مِنْ فَعِيلٍ تَابِعِ الْمَوْصُوفِ كَالْتَقْتِيلِ ✻

فاعل (تلي) ضمير يعود على "التاء"، بقرينة قوله قبله: (و في أسام قدروا التاء)، و (فَعُولًا) مفعول (تلي)، و (أَصْلًا) حال منه، و معناه: إذا كان بمعنى فاعل كصبور و شكور للمؤنث، تحرز بهما إذا كان بمعنى اسم مفعول كقول الشاعر: (وَأَنْتِ الَّذِي حَبَّبَتْ كُلَّ قَصُورَةٍ...) في رواية الفراء، فإن فعولة فيه بمعنى مفعولة أي: مقصورة، فلذا ألحقها التاء، و منه ﴿وَمَا كَأَنَّ أُمَّكَ بِغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨]، فإنه فعول من البغو بمعنى فاعله، قلبت واوه، و ادغمتا، و كسرت العين اتباعا. و قال ابن جني: هو فاعيل، و لو كان فعولا لقليل: بغو، كما قالوا نُهَوَّ عن المنكر، و ردَّ بأن نهوا شاذ، فإن مقتضى القياس عند اجتماع الواو و الياء و سبقية أحدهما بالسكون قلب الواو ياء، و ادغام الياء في الياء، و لم تلحقه حينئذ التاء، لأن فعولا بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر و المؤنث. قال البيضاوي: و يحتمل أن يكون فعिला بمعنى فاعل، و لم تلحقه التاء للمبالغة أو لنسب كطالق. إهـ

(١) الغرض من زيادة التاء هو تمييز المؤنث من المذكر، و أكثر ما يكون ذلك في الصفات، نحو: قائم و قائمة، و يقل ذلك في الأسماء التي ليست بصفات، نحو: رجلٌ و رجُلَةٌ، و من الصفات مالا تلحقه تاء التأنيث، و يستوي فيها المذكر، و المؤنث، و هي الصفات التي على الأوزان الآتية: ١- فَعُولُ، التي بمعنى (فَاعِلٌ) فتقول: رجل شكور، وامرأة شكور (بلا تاء). (شرح ألفية + و المطالع السعيدة)

و لما علل ابن الحاجب عدم لحاق التاء لهذه الأوزان بأنها بمعنى النسب أي ذي، كذا (لابن) و (تأمر) ^(١)، و ليست بمعنى الحدوث، فلم توافق الفعل، اعترضه الرضي بأن المنسوب بالياء كذلك، و تلحقه التاء، قال: و من أين لهم أن المنسوب الذي على وزن فاعل ليس باسم فاعل كـ (لابن) و (تأمر)، إذا قصد به المؤنث لا تدخله التاء؟، و قوله تعالى ﴿عِشَّة رَاضِيَةٍ﴾ [القارعة: ٧] بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء، و جعله للمبالغة كما في علامة: خلاف الظاهر. إهـ فتبين أن التعليل بالنسب غير صحيح، و التعليل بالمبالغة بين، لأن التاء معها أدوات لحقت لم تكن للفرق، بدليل رجل رواية و علامة، و فيه يتبين ما توقف فيه بعض العلماء.

و قال: قضية كلام البيضاوي أن فعلاً إذا كان للمبالغة محولاً عن فاعل لا تلحقه التاء، و ينبغي النقل في ذلك، و أن صيغ النسب لا تؤنث، و ينبغي مراجعة النقل في ذلك، و ذكر الشيخ يس في حواشي التصريح التوقف، و لم يجب عنه.

و (مِفْعَلًا) ^(٢) بكسر الميم و فتح العين كـ مِغْشَم عطف على فعول. و (مفعيل) كذلك كـ مِغْطِير. و (المفعال) كذلك، كـ مِخَار. و أشار بقوله (و اسمع ما تلا) إلى ما جاءت فيه التاء من هذه الأوزان فهو مقصور على السماع، كقولهم: "امرأة عدوة، و مِيقَانَةٌ، مِسْكِينَةٌ، أي: لا تقس على ما تلاه التاء. ففاعل (تلا) ضمير يعود على التاء، و ذكره لأن حروف العجم يجوز تذكيرها و تأنيثها.

و نائب فاعل (تمنع) ^(٣) ضمير التاء، و (مِن) متعلقة بـ (تمنع). و أشار بقوله (كالقتيل) إلى اشتراط كونه بمعنى مفعول احترازاً مما إذا كان بمعنى فاعل، فإن التاء تلحقه كـ رَحِيمَةٌ، و ظَرِيفَةٌ، و أما قوله (فقامت كنيباً ليس في وجهها دم...) فهو بمعنى مفعول في المعنى، و لو لم يكن بمعناه في الصناعة.

(١) بمعنى: ذي تمر و لبن.

(٢) و من الصفات ما لا تلحقه تاء التأنيث: (مِفْعَال)، و (مِفْعِيل) و (مِفْعَل). (شرح ألفية)

(٣) و من الصفات ما لا تلحقه تاء التأنيث: فَعِيل. (شرح ألفية)

و احترز بقوله (تابع الموصوف) مما إذا حذف الموصوف، فإن التاء تلحقه. قالوا: والمراد بحذف الموصوف أن يتنزل منزلة الأسماء الجامدة في استعماله غير جار على موصوف ك: النطيحة، وأكيلة السبع، وبهذا شرح كلامه، و عليه انفصل ابن القاسم في شرح الخلاصة، و لما ذكر الدماميني مثله في عبارة التسهيل قال: لكنهم مثلوا بقولهم: مررت بقتيلة بني فلان، و عللوا هذا بحصول الإلباس حينئذ لزم نقض المسألة ليبقى أن يكون الضابط أنه إذا اتضح المراد بغير ذكر موصوف، و لا إشارة له، و لا ضمير يعود إليه، و لا نحو ذلك لم تلحق التاء.

وإن فقدت القرانن وجب التأنيث لهم، و به يعلم أنه يقال رأيت قتيلا من النساء بلا تلاء، لأن القرينة قائمة، و أما قوله تعالى ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨] فقال ابن عطية: الهاء في {رهنية} للمبالغة، أو على تأنيث النفس إهـ و في الثاني نظر، و في الكشف ليست بتأنيث "رهين" لأن فعلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر و المؤنث، و إنما هي بمعنى الرهن أي: كل نفس رهن عند الله يعملها.

و قوله (غالبا) إشارة إلى أن فعلا للمذكر قد تلحقه التاء كقولهم: "خصلة حميدة" بمعنى محمود. و ينبغي أن يكون راجعا إلى مفهوم (كالقتيل)، فإن الذي بمعنى فاعل قد لا تلحقه التاء نحو: ﴿وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [الأعراف: ٥٦] ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧] و قوله: قَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَاكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ لَأَنْ كَلَا مِنْهُمَا يَحْمَلُ عَلَى الْآخِرِ كَمَا فِي التَّسْهِيلِ، و الله أعلم.

[أوجب تأنيث الفعل الماضي بتاء ساكنة]

[٨٣٢] ﴿وَاخْتِمَ بِهَا الْمَاضِيَ مُسْنَدًا إِلَى ذَاتِ حِرٍّ أَوْ مُضْمَرٍ حَتْمًا جَلًا^(١)﴾

مجرور الباء للتاء، و (مسندا) حال من مفعول (اختم)، و (ذات حِرٍّ) في تقدير مضاف و صفة أي: إلى اسم ذات حر ظاهر أو مضمر، و به تظهر المقابلة، لكن لا تصدق العبارة بضمير المؤنث المجازي، لأن العطف حينئذ على صفة ذات اسم الحر فيكون الموصوف بالمتعاطفين واحد، بخلاف عبارة الخلاصة، فإن الواقع فيها عطف موصوف مقدر على مطلق، فالأولى أن تكون العبارة على حذف مضاف فقط أي: إلى اسم ذات الحر، و بندرج فيه الظاهر و المضمر.

و قوله (أو مضمر) عطف على ذلك المضاف المقدر أريد به ضمير غير ذات الحر و هو المؤنث المجازي، و لا يقال يصدق بضمير المذكر، لأن قرينة قوله (و اختم بها) أي: تاء التأنيث تمنع ذلك مع أن الكلام السابق كله في المؤنث.

و المراد بـ (ذات الحر) ما كان حقيقي التأنيث و هو: ما كان من الحيوان يائزائه كـ: "إمرأة" و "نعجة" و "أتان".

و أما ما لا يتميز مذكره من مؤنثه فإن لم تكن التاء في لفظه ذكر فعله مطلقا و إن أريد به مؤنث كبرغوث، و إن كانت التاء في لفظه أنث فعله مطلقا و إن أريد به مذكر، فلا دلالة في التأنيث الفعل في ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ [النمل: ١٨] على أنها أنثى.

و إذا اجتمع مذكر و مؤنث بالعطف حكم للفعل بما يقتضيه السابق منهما: قام زيد و هند.

(١) يجب تأنيث الفعل الماضي في الموضعين الآتيين:

- ١- أن يكون الفاعل اسما ظاهرا حقيقي التأنيث، نحو: قامت هند . (والحِرِّ: فَرْجُ المرأة) .
- ٢- إذا كان الفاعل ضميرا مستترا يعود إلى مؤنث حقيقي، أو مجازي، نحو: هند قامت، ونحو: الشمس طلعت، ولا يجوز أن تقول: هند قام، ولا: الشمس طلعت. (شرح ألفية)

- قوله (جلا) تميم للبيت، أو حتما مفعول جلا أي: ظهر وجوبا، أو حتما حال من فاعل جلا أي: ظهر الحتم حال كونه حتما. (المنح الحميدة)

و كان من حقه أن يقيد المضممر بالمتصل كما في الخلاصة، احترازاً من المنفصل، فإنه يجوز معه الوجهان.

و لما قال في التسهيل: و يساويهما في اللزوم و عدمه تاء مضارع الغائبة اعترض الدماميني تقييده بالغائبة بأنه قال: ما تقدم الاس و ليست التاء فيما تقدم للغيبة إذ ليس ثم غائب ألبتة، فالتاء في ذلك للتأنيث لا للمخاطب، بدليل الماضي، هذا كلامه، و به يعلم ما في ايجاب صاحب التصريح التذكير مع المنفصل، و مما يدخله المتصل نحو: غلام هند حضرت هي معروفة، لأن المراد به المتصل بالعامل لا المتصل المقابل للمنفصل بالمعنى السابق في باب الضمير، انظر مائيتنا.

و لا يريد على تعميم الحكم في المتصل قول المؤنثة قمتن، و قولك في خطابها قمتن، و الهندات قمن، لوضوح امتناع لحاق التاء فيما ذكر من أن المقصود لحاقها و هو دفع النفس حاصل، فتلك الصورة مستثناة، و لعل المصنف اعتمد في ترك التقييد على ما يفهم من قوله الآتي (و واهيا فيما يالا الفصل قر)، فإن حكم الضمير في ذلك كحكم الظاهر، و فيه أن جواز الوجهين مع المنفصل لا يختص بمسألة إلا لتأتي الفصل بدونها، فإنه يجوز الوجهان في نحو "إنما دافع أنت يا هند" و "إنما دافع أنتن يا هندات"، كما يجوزان في "ما دافع إلا أنت" و "إلا أنتن" من باب لا فارق، و لأن الضمير و إن اتصل بالعامل لفظاً و هو منفصل معنى، لأن "إنما" بمعنى ما و إلا، كما قالوا.

و يرد عليه كالخلاصة نحو "نعم امرأة هند" و "نعمت امرأة هند" و "نعمت امرأة هند"، فإن التاء غير لازمة فيه، و ليس في المتن ما يقتضيه الحصر، فلا يرد عليه ما ورد على الخلاصة من واحد اسم الجنس الذي يفرق بينه و بين واحده بالتاء، فإن التاء فيه لازمه، و إن أجيب عنها بأن القصر إضافي أي إنما يلزم ما ذكر لا في الظاهر المنفصل و المجازي بقرينة ما بعده.

[المواضع التي يترجح فيها تأنيث الفعل الماضي]

﴿ ٨٣٣ ﴾ وَرَاجِحاً فِي الظَّاهِرِ الْمَجَازِ مَعَ فَضْلٍ بِلَا إِلَّا ﴿

عطف على (حتما) أي: اختتم ختماً حتماً فيما مرّ و راجحاً:

١- مع الفاعل الظاهر المجازي التأنيث، فيترجح "طَلَعَتِ الشَّمْسُ" على "طَلَعَ الشَّمْسُ". وهذا

الترجيح لا يفهم من الخلاصة، وإن فهم منها جواز الوجهين.

٢- و يترجح أيضاً مع الظاهر الحقيقي المفصول من الفعل بغير نحو إلا نحو: "أتى القاضي اليوم

إمرأة". و أما المجازي فيترجح معه في التأنيث مطلقاً سواء اتصل كما صرح به بدر الدين ابن

مالك، و انفصل بغير إلا كما ارتضاه الدماميني، خلافاً للتسهيل، وهذا معنى قوله (مع فصل

بلا إلا) لكن عبارته أن المسألة واحدة و أن المعنى أنه يترجح التأنيث في الظاهر المجازي مع

فصله بغير إلا و يكون في مفهوم قوله (ذات حر) تفصيل.

[المواضع التي يستوي فيها تأنيث الفعل وتذكيرها]

﴿ ٨٣٣ ﴾ وَ سَاوَى إِنْ وَقَعَ ﴿

﴿ ٨٣٤ ﴾ فِي جَمْعٍ تَكْسِيرٍ أَوْ اسْمٍ الْجَمْعِ أَوْ جِنْسٍ مُؤَنَّثٍ، كَذَا نِعَمَ رَأَوْ ﴿

﴿ ٨٣٥ ﴾ وَالْجَمْعِ بِالْأَلِفِ وَ التَّاءِ لِلذَّكَرِ ﴿

أي: تساوين لحاق التاء و تركها للفعل الماضي إن وقع ذلك مع:

١- جمع تكسير لمذكر أو مؤنث و يعود الضمير عليه، كما قال ابن جني بذلك الاعتبار تقول:

"ذهبت الرجال إلى إخوانها"، و "ذهب الرجال إلى إخوانهم" ^(١).

٢- أو اسم جمع مذكر ^(٢) نحو: ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾ [ق: ١٢] ﴿ وَ كَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ ﴾ [الأنعام:

٦٦]. أو مؤنثة ك: نسوة.

(١) في النسخة «قامت الرجال إلى إخوانها، و قام الرجال إلى إخوانهم».

(٢) اسم الجمع، وهو الذي لا مفرد له من لفظه، نحو: قَوْمٌ، وَرَهْطٌ، وَنِسْوَةٌ. (شرح ألفية)

٣- أو اسم جنس جمعي لمؤنث نحو: "أورقت الشجرة"، و "أورق الشجرة". و قيدنا بالجمع لأنه الذي في معنى الجماعة. و منه فاعل نعم و بنس المعرفة من الجنسية لأنها استغراقية و العام جمع في المعنى.

٤- أو جمع بالألف و التاء للمذكر نحو: "جاءت الطلحات"، و "جاء الطلحات".
و في قوله تساو، شيء، لأن الأرجح مع (جمع التكسير، و اسم الجمع، و جمع المذكر بالألف و التاء) الترك، لكون تأنيثها مجازيا، كما قال الدماميني، و مع مسألة نعم الا بناء بالتاء كما قال ابن قاسم و غيره.

و قول الخلاصة «كَاتَلَاءٍ مَعَ إِحْدَى اللَّيْنِ» إن حمل على ما تقدم ولدا مولفها في المجازي أن يكون التأنيث مع التكسير و اسم الجمع أرجح، و هذا الحسن مما لزم المتن، و إن حمل على ما قال الدماميني إن المجازي يستويان فيه لزم ما لزم المتن. و قوله (في جمع تكسير) أوضح و أنص في المقصود من الخلاصة. و قوله (كذا نعم) تقدم أن مسألتهما من افراد اسم الجنس لكن خصصها بالذكر لوجود بنية الواحد فيها بيوتهم بذلك وجوب التأنيث.

و فهم من قوله (بالألف و التاء) أن الجمع بالألف ليس كذلك ينبغي معه التذكير، خلافا للكوفيين، و ذلك لسلامة بناء الواحد فيه. و فهم من قوله (للمذكر) أن الجمع بالألف و التاء للأنثى ليس كذلك ينبغي فيه التأنيث، لما ذكر، خلافا للكوفيين، و وافقهم الفارسي في إجازة التذكير، و خالفهم في إجازة التأنيث مع جمع المذكر السالم، و اختار رأيه في الخلاصة فلذلك لم ينتف مما يجوز فيه الأمران إلا جمع المذكر السالم^(١).

تنبيه قال في الشرح: و من اسم الجنس المؤنث "نعمت جارية هُند و نعم جارية هُند" إهـ و منه يعلم الجواب عن الايراد المتقدم على قوله (أو مضمّر).

(١) قال في الشرح: و لا يجوز إلحاقها [التاء] في جمع المذكر السالم، لعدم وروده، لأن سلامة نظمه تدل على التذكير، و جوزه الكوفيون فيقال قامت الزيدون. (المطالع السعيدة)

[حكم تأنيث الفعل إذا فُصل بين الفعل ، وفاعله بـ (إلا)]

[٨٣٥] ﴿..... وَ واهياً في ما يَلاً الْفَضْلُ قَرَّ﴾

عطف على قوله (ساوى) أي حتماً، و راجحاً، و ساوياً، و واهياً عطف الاسم لشبهه بالفعل على الفعل، أو الجميع عطف على الأول. و المعنى: أن الختم بالتاء مرجوح مع الظاهر المنفصل ببلا، سواء كان التأنيث حقيقياً أو مجازياً، و شاهدوا ذلك في المجازي: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً﴾ [يس: ٢٩] ﴿فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥] في قراءة الرفع، و كذا:

[ما بَرِئْتُ مِنْ رِيْسَةٍ وَذَمُّ فِي حَرِينَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ]^(١)

لأن بنات و إن كان جمع بالأنثى و التاء فهو تكسير كما صرحوا به، و إذا جاز ذلك مع المجازي فمع الحقيقي أولى في حكم الظاهر الضمير كما تقدم.

و (قَرَّ) صلة (ما) و الرابط مقدر، أي: فيه.

تنبيه قال ابن عصفور في شرح الآيات: إذا كان المؤنث مقروناً بإلا أو مجروراً بمن الزائدة لا يلحق الفعل علامة تأنيث، و سببه في المقرون بإلا حكم الكلام على المعنى، معنى ما قام إلا هند: ما قام أحد إلا هند. و سبب المجرور بمن الزائدة أنها لا تدخل إلا فيما يراد به الشيع و عموم الجنسية. و قد تلحق التاء قرئ {مَا تَكُونُ} في سورة المجادلة ﴿مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ﴾ [المجادلة: ٧] إهـ .

(١) البيت ساقط في النسخة التي بين يدينا لعل الساقط ما أثبتناه.

وجه الاستشهاد: لحقت تاء التأنيث فعل "برئ"؛ لأن الفاعل الحقيقي التأنيث، مع وجود الفصل بـ "إلا"؛ و حكم حذف التاء واجب في هذه الحالة؛ لأن الفاعل في الحقيقة، ليس الاسم المؤنث المذكور بعد "إلا"، وإنما هو مذكر محذوف؛ و التقدير: ما برئ أحد إلا بنات العم؛ وهذا رأي الأخفش ومن تبعه؛ و حكم لحوق التاء -على رأيهم- الجواز للضرورة الشعرية؛ و جَوَّز ابن مالك تأنيث الفعل مع الفصل بـ "إلا" على قلة؛ حيث قال: "و الصحيح جوازه في النشر أيضاً". (مصباح السالك)

إبيان حركة التاء في الماضي ، و حكم تذكير المضارع و تأنيثه |

[٨٣٦] ﴿ وَ هَذِهِ سَاكِنَةٌ ، وَ التَّاءُ فِي بَدْءِ مُضَارِعِ لِلْمَاضِي تَقْتَفِي ^(١) ﴾
 الاشارة للاحقة للماضي ^(٢) .

و معنى (للماضي تقتفي) أي لحاقها للمضارع و يقتفي لحاقها للماضي التفصيل المتقدم من وجوب و راجحيه و مساوات و مرجوحية . و فهم من قوله (في بدء مضارع) أنها مفتوحة ، لأن أول المضارع مفتوح . و هذه زيادة على الخلاصة .

(١) (و التاء في بدء مضارع لماض تقتفي): و التاء في أول المضارع يتبع كالماضي أي كآخر الماضي حكما و تفصيلا ، فتجب في تقوم هند ، و هند تقوم . و الشمس تطلع ، و ترجح في تطلع الشمس ، و تهب الريح ، و يرجح تركها في "ما يهب في كذا إلا الريح" . (المنح الحميدة)

(٢) أي قول الناظم (هذه) إشارة إلى التاء اللاحقة للماضي .

[أَوْزَانُ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ]

[٨٣٧] ﴿وَأَلِفُ التَّانِيثِ ذُو قَصْرٍ وَمَدٍّ^(١)﴾ أَوْزَانُهَا مَزَجُهَا النُّقْلُ تُعَدُّ ﴿

[٨٣٨] ﴿كَوْزَنٍ ذِكْرَى أَرْبَى حُبَارَى﴾ فَعَلَى سِبْطَرَى سُمَّهَى شَقَّارَى ﴿

قال الدماميني عند قول التسهيل "أو ممدودة": هذا يقتضي أن الألف الذي بعدها الهمزة هي العلامة أي: هي الممدودة لفظاً، وهذا لم يقل به أحد، بل: قال الأخفش: الألف والهمزة معا للتأنيث.

و قال الزجاجي والكوفيون: الهمزة وحدها للتأنيث، والألف زائدة.

و قال البصريون: ليس شيء منهما للتأنيث، بل الألف زائدة للمد، والهمزة منقلبة عن ألف التأنيث، فهي في الأصل مقصورة زيدت قبلها ألف لمد.

و هذا الإيراد على المتن كالخلاصة ان عبارتهما صادقة بالمد بنفسه و مصاحب المتصف بها أضيفت له للمجاورة، نعم المقابلة لقوله (ذو قصر) تراهم أن علامة التأنيث هي نفسها المتصفة بالمد لأن ذو قصر كذلك.

[أَوْزَانُ الْمَقْصُورَةِ]

و أشار بقوله (أوزانها) إلى أنها لا تحصر، و من هنا أول قولها «وَأَغْرُ لِيْغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارًا» بحمل الإضافة على الجنس لثلاث تقتضي العبارات ثبوت الندرة لكل أفراد الغير، و من هنا نظر فيها ابن قاسم أيضاً، و لهذا أيضاً أتى بالكاف في قوله: [كوزن ذكرى أربى حبارى فعلى ...]:

١- (فَعَلَى) - بكسر فسكون - يكون اسم مفرد العين [ك: دَفْلَى]^(٢) أو معنى ك "ذِكْرَى"، أو جمعاً ك "حِجْلَى" جمع حَجَل، و هو طائر، و "ظِرْبَى" جمع ظربان، و هو دابة. و أما كِسْرَى فهو معرب، و

(١) ألف التأنيث، نوعان: المقصورة، نحو حُبْلَى، وَعَطَشَى. والممدودة، نحو: حمراء، وَعَرَاء. ولكل منهما أوزان تُعرف بها، وذكر الناظم في هذه الأبيات الأوزان المشهورة لألف التأنيث المقصورة. (شرح الفية)

(٢) ما بين القوسين من شرح شافية. و في النسخة التي بين يدينا «كرابى».

منهم من يفتح الكاف، قال المازني: وإنما تكون ألفه للتأنيث فيحتمل أن تكون فعلى بالضم دخلها التصريف. و أما ما نُؤن فالفه للإلحاق نحو: رجل كَيْصَى وهو المولع بالأكل وحده^(١).

٢- و (فُعَلَى) بضم ففتح لما يريد الاسماء^(٢).

٣- و [فُعَالَى كـ] حُبَارَى بضم ففتح طائر معروف، وهو اسم جمع يقع على الذكر والأنثى، واحده حبارة وفهم سواء، وإن شئت قلت في الجمع حباريات^(٣). قال الجوهري: والألف ليست للتأنيث ولا للإلحاق، وإنما بني الاسم عليها فصارت كأنها من نفس الكلمة لا تنصرف في معرفة ولا نكرة^(٤). قال الدميري: وهذا سهو منه، بل ألفها للتأنيث كسماني ولو لم تكن له لانصرفت.

٤- و (فُعَلَى) بفتح و سكون إذا كان صفة اثني فعلى كـ سَكْرَى و غَضْبَى، أو مصدرا كـ دَعْوَى، أو جمعا كـ جَزْحَى. فإن كان اسما لم تتعين ألفه للتأنيث، بل تصلح للإلحاق، و مما فيه الوجهان: أرغى و عقلى.

٥- و (فُعَلَى) بكسر ففتح و تشديد اللام كـ "سَبْطَرَى" و "دِفْقَى" لضربين من المشي.

٦- و (فُعَلَى) بضم الفاء و تشديد العين كـ "سُمَهَى" للباطل.

٧- و (فُعَالَى) بضم الفاء و تشديد العين كـ "شُقَارَى" اسم نبات أحمر، و قيل جمع شقرة على وزن تمرّة واحدة كشقائق النعمان.

(١) (فُعَلَى) بكسر فسكون إما مَصْدَرًا كـ "ذِكْرَى" أو جَمْعًا كـ "حِجْلَى" جمع حَجَل. و لا ثالث لهما في الجُمُوع، وإذا لم يَكُنْ جَمْعًا ولا مَصْدَرًا فَالْفُه إمَّا أن تكونَ للتأنيث، وذلك إذا لم يَتَوَّن نحو {قِسْمَةٌ ضِيْرَى} أي جَائِرَةٌ، أو للإلْحَاقِ إذا تَوَّن نحو "عِزْهَى" اسمٌ لمن لا يَلْهُو. (معجم القواعد العربية)

(٢) كـ سُمَهَى.

(٣) كذا في شرح شافية لكن في النسخة: «حبارات».

(٤) أي: لا تنون.

أوزان الممدودة

[٨٣٩] ﴿كَذَٰكَ فَعَلَاءٌ وَمُطَلَّقٌ أَفْعَلًا عَيْنًا وَفَعَلًا فَعَالًا فُعْلًا﴾

من أوزان الممدودة:

- ١- (فَعَلَاءٌ) سواء كان اسماً كـ صحراء، أو مصدراً كـ رغباء، أو جمعا في المعنى كـ طرفاء، أو صفة أنثى كـ حمراء.
- ٢- و (أَفْعَلًا) بفتح الهمزة و تثنية العين، فقلوبه (أَفْعَلًا) عطف على (فعلاء)، و (مطلق) حال منه حذف تنوينه للضرورة. و (عيناً) تمييز محول عن نائب الفاعل.
- ٣- و (فَعَلًا) بفتح فسكون ففتح كـ "عَقْرَاء" و "حَرَمَاء" لمكانين.
- ٤- و (فَعَالًا) بكسر وفتح كـ "قِصَاصًا" بمعنى القصاص.
- ٥- و (فُعْلًا) بضميتين بينهما سكون كـ قُرُفَاء.

﴿ الْمَقْصُورُ وَالْمَقْدُودُ ^(١) ﴾

[تعريف الاسم المقصور]

﴿ ٨٤٠ ﴾ ذُو الْقَصْرِ مَا يَخْتِمُ لَازِمًا أَلِفٌ ^(٢) ﴿

(ذو القصر) مبتدأ، و (ما) خبره، و (يختم) صلة ما، و الرابط المفعول المقدر، و (ألف) فاعل يختم، و (لازما) نعت لمصدر محذوف أي: ما يختمه الألف ختما لازما، وهذا صادق بالفعل كن رَمَى، و بالمبني كن متى، و ليس في الكلام ما يقتضي وقوع (ما) على خصوص "الاسم المعرب"، فلو أتى بما يخرجهما كان أصوب. و خرج من عبارته المختوم بغير الألف، و المختوم بها حتما غير لازم كن رأيت أخاك.

[تعريف الاسم الممدود]

﴿ ٨٤٠ ﴾ وَ الْمَدُّ مَا ذِي بَعْدَهَا هَمْزٌ أَلِفٌ ^(٣) ﴿

قوله (والمَدُّ) عطف على (القصر) بحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره، أو على (ذو) بحذفه و نيابة المضاف إليه في عنه في إعرابه، و (ما) خبره، و (ذي) إشارة للألف مبتدأ، و (همز) مبتدأ ثان، و (ألف) خبر الثاني، و الجملة خبر الأول، و الرابط المضاف له (بعده)، و الجملة علة ما. و هذا صادق بالفعل كن جاء، و المبني كن أولاء، فالصواب الاتيان بما يخرجهما، لأن القصر و المد من خواص الأسماء، و ما يقع في عبارة القوم من نحو قولهم قصر "جاء" ضرورة متسامح، و كذا يصدق إذا بنحو ماء و شاء مما همزته بعد ألف غير زائدة، فكان عليه الاتيان بما يخرجهما.

(١) مثال المقصور: الفتى، و العصى، مثال الممدود: كساء، و حمراء.

(٢) المقصور، هو: الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة مفتوح ما قبلها. بقولنا (الاسم) يخرج الفعل، نحو: يَرْضَى. و بقولنا (المعرب) يخرج الاسم المبني، نحو: إذا. وبقولنا (ألف لازمة) يخرج المثنى، نحو: الزيدان؛ فَإِنَّ أَلْفَهُ تَقْلِبُ يَاءٍ فِي الْجَرِّ، وَالتَّصْبُّ، وكذلك تخرج الألف في الأسماء الستة، نحو: رأيت أباك، فهي ليست بلازمة. (شرح الفية)

(٣) الممدود، هو: الاسم المعرب الذي في آخره همزة قبلها ألف زائدة. بقولنا (الاسم) خرج الفعل، نحو: يشاء. وبقولنا (في آخره همزة قبلها ألف زائدة) خرج ما كان في آخره همزة قبلها ألف غير زائدة، نحو: ماء، و داء، و آء جمع آء (وهو شجر). فهذه الكلمات الألف فيها غير زائدة؛ لأنها منقلبة عن أصل، والأصل: مَوء، و دَوء، و أَوَأء. (شرح الفية)

[المقصور القياسي^(١)]

١٨٤١ ﴿ ذُو صِحَّةٍ مِنْ قَبْلِ طَرْفِهِ انْفَتَحَ نَظِيرُهُ الْمُعْتَلُّ قَصْرُهُ اتَّضَحَ ﴾

١٨٤٢ ﴿ كَفَعَلَ وَفَعَلَ جَمْعاً عُرِفَ لِفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ وَذُو أَلِفٍ ﴾

(ذو صحة من قبل طرفه انفتح نظيره المعتل قصره اتضح): أي: الاسم الصحيح الآخر إذا انفتح ما قبل آخره فإن نظيره من المعتل يقصر بقياس^(٢). فهذا ضابط ما يقصر بقياس الذي الكلام عليه وظيفته النحوي^(٣)، لكن عبارته تصدق بما انفتح قبل آخر احرزا فقول الخلاصة «اُسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ فَتَحاً» أحسن، و يفهم أن المراد قصره اتضح بالقياس من قوله الآتي «و العادم النظير».

(كفعل و فعل جمعا عرف لفعلة و فعلة و ذو ألف) يصح أن يكون تمثيلا للصحيح المنفتح ما قبل آخره ليقصر نظيره و ذلك:

١- [وزن فَعَلَ جمع فِعْلَةٍ]^(٤) ك: قَرَبَ جمع قَرَبَةٍ بالكسر.

٢- و [وزن فَعَلَ جمع فُعْلَةٍ ك: قُرَبَ جمع قُرْبَةٍ بالضم.

فإن نظيرهما ك: مَرَى جمع مَرِيَّةٍ، و دُمَى جمع دُمِيَّةٍ مقصوران^(٥) قياسا^(٦).

(١) المقصور على قسمين :

أ- قِيَاسِي، وهو المقصود بهذه الآيات، و هو : كُلُّ اسْمٍ مُعْتَلٍّ لَهُ نَظِيرٌ مِنَ الاسْمِ الصَّحِيحِ مُلْتَزِمٌ فَتَحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

ب- سَمَاعِي، سيأتي بيانه إن شاء الله . (شرح ألفية)

(٢) ومن هنا نستخلص : أنه إذا كان الاسم المعتل له مثل في الوزن من الصحيح الآخر ، وكان الاسم الصحيح مُسْتَوْجَبَ فَتَحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ حينئذٍ يجب أن يكون المعتل مقصوراً . (شرح ألفية)

(٣) "قصر الأسماء و مدها ضربان: قياسي، وهو وظيفة النحوي. و سماعي و هو وظيفة اللغوي، و قد" اعتنى اللغويون بهما حتى وضعوا في ذلك كتباً. (شرح التصريح)

(٤) ما بين القوسين من زيادتنا للإيضاح.

(٥) في النسخة «مقصورا».

(٦) ف (مَرَى) مقصور قياسا، ذلك لأن نظيره و مثيله من الصحيح الآخر مُلْتَزِمٌ فَتَحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، نحو : قَرَبَ جمع قَرَبَةٍ. و (دُمَى) مقصور قياسا لأن نظيره من الصحيح الآخر مُلْتَزِمٌ فَتَحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، نحو : قُرَبَ جمع قُرْبَةٍ. (م)

و يصح أن يكون تمثيلاً للمعتل المقصور، و المقال واحد، بخلافها في الخلاصة، فإنه يجب أن يكون تمثيلاً للمعتل لقولها «كالذمى».

[الممدود القياسي]

[٨٤٣] ﴿ مِنْ قَبْلِ طَرْفِهِ نَظِيرُهُ اَمْدُدِ كَمَصْدَرٍ بِهِمْزٍ وَضَلِ ابْتَدِي ^(١) ﴾

أي: و الاسم الذي قبل آخره ألف أمدد نظيره بقياس. و قول الخلاصة «وَمَا اسْتَحَقَّ» أحسن لمثل ما قرر ذلك. ك: اقتدار فنظيره: اصطفاء ^(٢) ممدود قياساً.

[المقصور السماعي، و الممدود السماعي]

[٨٤٤] ﴿ وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ ذُو قَصْرٍ وَ مَدَّ بِالنَّقْلِ ^(٣) ﴾

أي: و ما ليس له نظير من الصحيح فقصره و مده يعرفان بالسماع، و لا يدخلهما القياس فذلك ك: "الحجاء" (أي: العقل)، و الحذاء (أي: النعل)، و لا يراد "الحجاء" على وزن فَعَلَ كَقَرَب، لأن النظر يشترطان أن يكون موافقا في الجمعية و الافراد.

(١) الممدود على قسمين :

أ- قياسي، وهو المقصود بهذه الأبيات . هو : كل اسم معتل له نظير من الصحيح الآخر مُلتزم زيادة ألف قبل آخره ، و ذلك نحو مصدر الفعل المبدوء بهمزة وصل ، نحو : اَزَعَوَى اَزَعَوَاءً ، و اَزَتَأَى اَزَتَاءً ، و اسْتَقْصَى اسْتِقْصَاءً . فالمصادر التي تحتها خط أسماء معتلة و جب مَدُّها ؛ لأنَّ نظيرها من الصحيح مُلتزم زيادة ألف قبل آخره ، نحو : انْطَلَقَ انْطِلَاقاً ، و اقْتَدَرَ اقْتِدَاراً ، و استخرجَ استخراجاً .

ب- سماعي سيأتي بيانه إن شاء الله . (شرح ألفية)

(١) في النسخة «نظيره كاصعفاء» و ما أثبتناه في الهمع و غيره . ف (اصطفاء) ممدود قياساً لأنَّ نظيره من الصحيح مُلتزم زيادة ألف قبل آخره ، نحو : اقْتَدَرَ اقْتِدَاراً .

(٢) ضابط المقصور السماعي: أنَّ كُلَّ اسمٍ معربٍ آخره ألف لازمة مفتوح ما قبلها ليس له نظير من الاسم الصحيح فَقْصُرُهُ سَمَاعِي، نحو: الْفَتَى، وَالْحِجَاءُ. وضابط الممدود السماعي: أنَّ كُلَّ اسمٍ معربٍ آخره همزة قبلها ألف زائدة ليس له نظير من الصحيح فَمَدُّهُ سَمَاعِي، نحو: الْفَتَاءُ، وَالسَّاءُ. (شرح ألفية)

[حكم قصر الممدود]

[٨٤٤] وَأَقْصُرْ لِاضْطِرَارٍ مَا يُمَدُّ ٥

أي: أجز قصر الممدود للضرورة كقوله: (لَا بَدْءَ مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ ...) ^(١).

و سكت عن العكس المذكور في الخلاصة كأنه ارتضى رأي البصريين المانعين له، وقد تولوا ما استشهد به الكوفيون على ذلك، ورموا الأبيات الذي استشهدوا بها بجهالة القائلين ^(٢).

قال الشاطبي: و الانصاف أن ما نقلوه هم ذو عهدة و هم يحملون على الصدق ^(٣) إلا أن ذلك نادر لا يبلغ أن يكون جائزا كقصر الممدود.

(١) فالشاعر قَصَرَ (صَنْعًا) وهي ممدودة (صَنْعًا) وذلك للضرورة الشعرية . (شرح ألفية)

(٢) واختلفوا في جواز مَدِّ المقصور فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون، واستدلوا بقول الشاعر:

يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شَيْشَاءٍ يُنْسَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

فالشاعر مَدَّ (اللَّهَاءِ) وهي مقصورة (اللَّهَاءِ) وذلك للضرورة الشعرية .

أما البصريون فيرون أنها قياسية وليست سماعية، وعلى هذا فلا حُجَّةَ للكوفيين فيها . (شرح ألفية)

(٣) و الإنصاف أن ما نقلوه فهم ذوو عهده، و هم محمولون على الصدق. (شرح الشاطبي)

﴿ بِنَاءُ التَّثْنِيَةِ وَجَفْعُ التَّضْحِيحِ ﴾

[تثنية المقصور]

[٨٤٥] ﴿ آخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي عُذِّيَا ثَلَاثَةً أَوْ أَضْلُهُ إِلَيَا أَقْلِبْنَهُ يَا ^(١) ﴾

[٨٤٦] ﴿ كَالْجَامِدِ الْمَمَالِ، وَأَقْلِبِ الْأَلِفَ بِغَيْرِ ذَا وَאוْأ ﴾

(آخِرَ مقصور) منصوب على الاشتغال، و (تثني) صفة (مقصور) على إضمار الإرادة، و كذا (عُذِّيَا

ثلاثة)، و يندرج فيه ما ألفه رابعة كـ "ملهي"، و خامسة كـ جُمَادِي، و الرابعة مجمع على ذلك فيها. و خالف الكوفيون فيما زاد عليها فقالوا: تحذف و يرده السماع كقوله ^(٢)، و كذا السادسة و السابعة. و ما أصله الياء كـ "فتي" يرد إلى أصله.

و الجامد الذي سمعت فيه الإمالة كـ "متي"، إمالته رجحت رعاية الياء، لأنها في الألف أن تحو بها إلى جهة الياء. و في تسمية ما ذكر بالجامد نظر، لأن ذلك لو كان قبل التسمية فهو إذ ذاك لا يثنى، و إن كان بعدها فقد صار متصرفاً ثلاثي الأصل محذوف الآخر، و لذلك يرد في التصغير و التكسير و نحوهما،

(١) الاسم المقصور عند التثنية نوعان: أحدهما: ما يجب قلب ألفه ياء فقال: (آخر مقصور تثني ... اقلبنه يا) و ذلك في ثلاثة مواضع:

١- (عديا ثلاثة) أي: إذا كانت الألف رابعة فصاعدا سواء كانت في الأصل ياء أم لا نحو: ملهي، ومُضْطَفِّي، ومُسْتَقْصِي: تقول في التثنية: مَلْهَيَانِ، وَمُضْطَفَيَانِ، وَمُسْتَقْصَيَانِ .

٢- (أو أصله الياء) أي: إذا كانت الألف الثالثة وأصلها الياء نحو: فتى، تقول: فَتَيَانِ.

٣- (كالجامد الممال) أي: إذا كانت الألف الثالثة جامدة (مجهول الأصل) و أمليت: نحو: متي، إذا سُمِّيَ به تقول: مَتَيَانِ.

و ثانيهما: ما يجب قلب ألفه واوا و هو في غير ما ذكر فقال: (و اقلب الألف بغير ذَا واوا)، جاء في شرح ألفية: تُقْلِبُ أَلِفَ الْمَقْصُورِ وَاوْأ فِي مَوْضِعَيْنِ:

١- إذا كانت الثالثة، وهي بدل من الواو، نحو: عَصَا، وَقَفَا؛ تقول في التثنية: عَصَوَانِ، وَقَفَوَانِ .

٢- إذا كانت الثالثة، ولكنها مجهولة الأصل، ولم تُقْلَمْ نحو: إِذَا، وَإِلَى (إذا سُمِّيَ بهما) تقول: إِذَوَانِ، وَإِلَوَانِ. (إهـ م)

(٢) سقط المثال في النسخة التي بين أيدينا.

و إن كان في آخره ألف كـ متى صارت بعد التسمية غير أصلية، بل مبدلة من واو و ياء حسبما يعطيه الدليل، فالأصل الياء فيما أميل دون ما لم يمل قاله الشاطبي.

قوله: (و أصله الياء) عطف على (عُدِّيَا)، و التشبيه في قوله (كالجامد) في القلب ياء.

و (واوا) مفعول ثانٍ لـ (اقلب)، و (ذا) إشارة لما ذكر من الأنواع الثلاثة التي تقلب ألفها ياء، و ذلك نوعان: ما ألفه ثلاثة منقلبة عن واو. و ما لم يمل من الجامد كعصى واوا.

[تثنية الممدود]

[٨٤٦] وَ صَخْرَاءُ أَلْف ٥

[٨٤٧] ٥ بِالْوَاوِ، وَ اللَّذْ كَحْيَا عَلْبَا خُذَا بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ، وَ صَحَّحْ غَيْرَ ذَا ^(١) ٥

الممدود: إن كانت همزته للتأنيث قلبت في التثنية واوا وجوبا، و هو معنى قوله (و صحراء ألف بالواو) ^(٢).

و إن كانت مبدلة من أصل و لو مد كـ حياء، أو للإلحاق كـ: علباء فإنه ملحق بقرطاس جاز: القلب واوا، و التصحيح ^(٣)، و هو معنى قوله (و اللذ كحيا علبا خذا بواو أو همز)، لكن ظاهره التسوية بين الوجهين، أو أن الواو أولى لتقديمه إياها، و ليس كذلك، بل الأولى في المنقلبة عن أصل التصحيح، و في التي للإلحاق القلب، و جعل أبو موسى إقرار الهمزة فيها أحسن، و هكذا نص عليه سيبويه. و (ذا) إشارة إلى ما ذكر من الأنواع المتقدمة، و ذلك همزته أصلية كـ: قُرَاء و وُضَاء فتقول: قُرَاءَانِ، و وُضَاءَانِ.

(١) [يعني] إن كانت الهمزة الممدودة أصلية، نحو: قُرَاء، و وُضَاء فيجب إبقاؤها؛ فتقول: قُرَاءَانِ، و وُضَاءَانِ. (شرح الفية)

(٢) فتقول في التثنية: صَخْرَاوَانِ، وَ حَمْرَاوَانِ. (شرح الفية)

(٣) فيجوز في تثنية حياء و علباء وجهان: أحدهما: قلب الهمزة واوا؛ فتقول: حَيَاوَانِ وَ عَلْبَاوَانِ. و الثاني: إبقاء الهمزة من غير تغيير؛ فتقول: حَيَاءَانِ وَ عَلْبَاءَانِ.

[جَمْعُ الْمَقْصُورِ وَالْمَنْقُوصِ جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ]

[٨٤٨] ﴿وَآخِرَ الْمُعْتَلِّ فِي الْجَمْعِ احْذِفِ وَالْفَتْحَ فِي الْمَقْصُورِ أَبْقِهِ تَقْتَفِ﴾

(المعتل) صادق بالمنقوص والمقصور. فالمنقوص يحذف آخره، وتقلب الكسرة الذي قبله ضمة في الرفع نحو: جاء القَاضُونَ. والمقصور يحذف آخره، وبقي الفتحة التي قبله دليل عليه نحو: جاء المُصْطَفُونَ، ورأيتُ المُصْطَفِينَ، ولم يبقوا الكسرة في المنقوص لافضائه لقلب الواو ياء. ولما التقى في ثنية نحو مصطفى ألّفان قلبوا الأولى ياء، ولا يقال بعد قلبها: إنها تحركت وانفتح ما قبلها، لأن الألف التي بعدها تكفي الإعلال، ولو قالوا موسيون لزمهم قلب الياء ألفاً لتحركها أو انفتاح ما قبلها، إذ الواو التي بعدها لا تكفي بمن ===^(١) أولاً فافترقا. والهاء في (أبقه) ضمير الفتح. وزاد مسألة المنقوص على الخلاصة.

[جَمْعُ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ]

[٨٤٩] ﴿فِي الْجَمْعِ بِالتَّاءِ الْهَمْزَةُ أَقْلِبْ وَالْأَلِفَ كَمَا تُثْنِيهِ^(٢)، وَتَا ذِي التَّاءِ حُذِفِ﴾

الهمزة في الممدود، والألف في المقصور، فزاد مسألة الممدود على الخلاصة. فنقول: صَخْرَاوَات، وعلباوات وعلباءات، وقُرَاءَات، ومعطيات، وفتيات، وقضوات. (الهمزة) و(الألف) مفعول أول لـ (أقلب)، و(في) متعلقة به، و(كما تثنيه) مفعول ثان، و(الضمير) لما فهم من الهمزة والألف وهو الممدود والمقصور. وأشار بقوله (و تاذي التاء حذف) إلى أن المفرد الذي فيه تاء تزال منه عند إرادة جمعه بالألف والتاء^(٣)، لنلا يجمع بين تائين، إذ التاء في الجمع غيرها في الواحد، ولا يعترض على ما لعلته بحبليات، لأنه لما بقي اللفظ صح الاندفاع.

(١) هنا كلمتان غير مقروءتين.

(٢) إذا جمع بالألف والتاء (أي: جمع مؤنث سالم) فتحكمه كحكم المثنى المقصور، تُقلب ألفه واوًا، أو ياء (بحسب ما ذكرناه في ثنية المقصور) فنقول في جمع حُبَلِيّ: حُبَلِيَّات؛ ونقول في جمع قَتَى، وعَصَا، ومَتَى (إذا كانت أعلاماً لمؤنث) قَتِيَّات، وعَصَوَات، ومَتِيَّات. (شرح ألفية)

(٣) فنقول في فتاة: قَتِيَّات، وفي فتاة، قَتَوَات.

[حركة عين جمع المؤنث السالم]

٨٥٠] وَالْعَيْنُ صَحَّتْ سَاكِناً فِي اسْمٍ عَلَى ثَلَاثَةِ مُؤَنَّثٍ وَلَوْ خَلا ٥

٨٥١] يَتَّبِعُ فَا فِي شَكْلِهِ، وَ سَكُنِ تَالِي سَوَى الْفَتْحِ أَوْ افْتَحَ يَهْنِ ٥

٨٥٢] وَ ذَرْوَةٌ وَ رُبِيَّةٌ لَا تُتْبِعِ وَ غَيْرُ مَا قُرَّرَ شَذُّ، فَاسْمَعِ ٥

(و العين) مبتدأ، خبره (فا) مفعول (يتبع) ^(١) أي: العين تتبع الفاء في حركتها - أي في الجمع بالألف و التاء ^(٢) الذي هو أقرب مذكور - بخمسة شروط:

أولها: أن تكون العين صحبة احترازاً من نحو "جَوْزَةٌ" و "بَيْضَةٌ"، فلا إتباع فيه ^(٣). و قول الخلاصة «و السَّالِمُ الْعَيْنِ» ليدل صلاحيته ليتحرز به عن المضاعف كـ "جَنَّةٍ"، فإنه لا إتباع فيه. و في كلام أبي حيان قد يعنى بصحيح العين ما ليس معتلاً و لا مضاعفاً، و هو اصطلاح أصحابنا.

و ثانيها: أن تكون ساكنة احترازاً من المتحركة كـ سَمْرَةٍ وَ نَبَقَةٍ، فإنه لا يغير، و المفتوح كـ شَجَرَةٍ لا يظهر فيه الاثر.

و ثالثها: أن يكون ذلك في اسم، احترازاً من الصفة نحو [صَخْمَةٌ، وَ جِلْفَةٌ، وَ حُلُوةٌ] ^(٤) فلا يغير.

و رابعها: أن يكون الاسم ثلاثياً احترازاً من نحو "جَيْئَلٌ".

و خامسها: أن يكون مؤنثاً، و هو غير محتاج إليه، لأن الكلام فيما يجمع بالألف و التاء، و ذلك يستلزم أن يكون مؤنثاً، أو مذكراً زائداً على الثلاثة كـ "دريهمات"، و في جبل راسيات، و هذا خارج بقوله (على ثلاثة)، فهو تمهيد لقوله (و لو خلا ...) يريد أنه لا يشترطوا في الإتباع أن يكون الاسم مشتملاً على العلامة بمثل المشتمل عليها جَفَنَةٌ وَ سِدْرَةٌ وَ غُرْفَةٌ، و مثال الخالي دَعْدٌ وَ هِنْدٌ وَ جُمْلٌ ^(٥).

(١) و (العين) مبتدأ و خبر المبتدأ جملة (يتبع فاء في شكله). (المنح الحميدة)

(٢) فتقول في دَعْدٍ، وَ جَفَنَةٍ: دَعْدَاتٍ، وَ جَفَنَاتٍ. فعين الكلمة الساكنة في المفرد أصبحت في الجمع مفتوحة كحركة فاء الكلمة. (شرح ألفية)

(٣) فتبقى فيهما العين على حالها ساكنة؛ فتقول: جَوَزَاتٍ وَ بَيْضَاتٍ.

(٤) ما بين القوسين من همع الهوامع. و في النسخة التي بين يدينا «نحو قلفة و حلوايه».

(٥) تقول جَفَنَاتٍ، سِدْرَاتٍ، غُرَفَاتٍ، دَعْدَاتٍ، هِنْدَاتٍ، جُمَلَاتٍ.

ثم ما كان مفتوح الأول كـ جَفَنَة و دَغْدَغ ليس فيه إلا الاتباع، فهو لازم له.
و ما كان مضمومه كـ غُرْفَة و جُمْل، أو مكسورة كـ سِدْرَة و هُنْد جاز فيه مع الاتباع وجهان آخران:
السكون و الفتح تخفيفاً، و هذا معنى قوله (و سكن ...) أي: لا يتبع ما لاه و او كـ ذِرْوَة، و لا ما لاه
ياء كـ زُبَيَّة لاستثقال الواو بعد الكسرة و الياء بعد الضمة ^(١).

[حكم ما ورد مُخالفاً لقواعد إتباع العين الفاء]

[أو غير ما قرر شد فاسمع]: و ما جاء من هذا الباب على خلاف ما قرر فهو شاذ نحو: "كَهَلَات"
بفتح، و قياسه الإسكان، لأنه صفة ^(٢).
و كان من حقه أن يزيد كما في الخلاصة أو ضرورة ^(٣) كقوله: (... فتستريح النفس من زَفَرَاتِهَا) ^(٤)،
و قياسه الفتح. أو لغة لقوم معينين كاتباع معتل العين نحو: جَوْزَة و بَيْضَة، فإنه لغة هذيل ^(٥).
إن أردت إخراج جمعي التصحيح من تعريفه قلت ما تغيرت فيه بناء الواحد بزيادة غير ملتزمة في
جميع أبنية، أو غير معينة ثم تقول: أو نقصان، أو تبديل شكل، أو زيادة و تبديل شكل، أو نقصان و تبديل
شكل، أو ما لجميع .

(١) فلا يقال ذِرْوَات، بل يجب فتح العين، أو تسكينها؛ فتقول: ذِرْوَات، أو ذِرْوَات . و لا يقال: زُبَيَات، بل يجب فتح
العين، أو تسكينها؛ فتقول: زُبَيَات، أو زُبَيَات. (شرح الفية)

(٢) (كَهَلَات) بالفتح جمع: كَهْلَة، وهي التي جاوزت ثلاثين سنة، وقياسه الإسكان: كَهَلَات لا كَهَلَات، لأنه صفة ولا
يُقاس عليه غيره، (كَهَلَات) بالإتباع نقول: هذا صفة، وهناك مضي أنه لا بُدَّ أن يكون اسماً احترازاً من الصفة. (شرح
ألفية للحازمي)

(٣) قال ابن مالك في الخلاصة: وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ أَوْ لَأَنَاسٍ اتَّخَمَ

(٤) الشاهد فيه قوله «زفراتها» حيث سكنت الفاء في الجمع هنا للضرورة، و كان الأصل فتح فاء «زفرات». و
الزفرات جمع زفرة: وهي الشدة. (محمد الغزني)

(٥) و من لغة العرب لغة هُذَيْل في (جَوْزَة، و بَيْضَة) ونحوهما؛ يقولون: جَوَزَات، و بَيْضَات (بفتح الفاء، والعين)
والمشهور في لسان العرب تسكين العين إذا كانت مُعْتَلَة . (شرح الفية)

﴿ جَمْعُ التَّخْسِيرِ ^(١) ﴾

[أوزان جمع القلة]

[٨٥٣] ﴿ لِقِلَّةٍ أَفْعَلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَةٌ أَفْعَالٌ بِغَالِبٍ تَوْمٌ ^(٢) ﴾

(أَفْعِلَةٌ ...) و ما بعده مبتدأ، و خبره (تَوْم)، و (لقلة) متعلق به، و كذا (بغالب) أي: هذه الأوزان

الأربعة تقصد للقلة في الغالب. و يفهم من تخصيصها بذلك أن غيرها من الأوزان الآتية للكثرة.

و مبدأ القلة الثلاثة و نهايتها العشرة، و مبدأ الكثرة ما فوق العشرة إلى غير نهاية.

و قيل: إنهما يشتركان في المبدأ، و يختلفان في النهاية، و هو الذي حققه التفتازاني، و عليه فما

أحسن قول المصنف (بغالب) إشارة إلى أن هذه الأوزان قد تستعمل للكثرة في غير الغالب مجازاً نحو:

﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ [المائدة: ٦]، ﴿ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ ﴾ [الأنفال: ١٢]،

﴿ وَأَفْنِدْتَهُمْ هَوَاءً ﴾ ^(٣) [إبراهيم: ٤٣].

و سكوته عن العكس الذي في الخلاصة -أي: استعمال أبنية الكثرة في القلة في غير الغالب مجازاً-

لأنه مبني على افتراق الجمعين في المبدأ و النهاية و هو خلاف التحقيق.

(١) جمع التفسير، هو: ما دل على أكثر من اثنين، بتغيير صورة مفردة ظاهراً، أو تقديرًا، فالتغيير الظاهر إما أن يكون بزيادة على المفرد، نحو: صِنْتُو: صِنُون، وإما بنقص عن المفرد، نحو: تُخَمَّة: تُخَم، وإما بتبديل، نحو: أَسَد: أَسَد، وإما بزيادة وتبديل، نحو: رَجُل: رِجَال، وإما بنقص وتبديل، نحو: قَضِيب: قُضُب، وينقسم جمع التفسير إلى قسمين: ١- جمع قِلَّة. ٢- جمع كَثَرَة. (شرح ألفية)

(٢) جمع القِلَّة، هو ما دل حقيقةً على ثلاثة إلى عشرة. وله أربعة أوزان، هي:

١- أَفْعِلَّة، نحو: أَسْلِحَة، وَأَطْعَمَة.

٢- أَفْعُل، نحو: أَفْلَس، وَأَنْفَس.

٣- فَعْلَة، نحو: فُتَيْة، وَغِلْمَة.

٤- أَفْعَال، نحو: أَفْرَاس، وَأَعْنَاب. (شرح ألفية)

(٣) أَرْجُل، وَأَعْنَاق، وَأَفْنِدَة -في هذه الآيات- جمع (رَجُل، وَعَنْق، وَفُؤَاد) فهذه الجموع جاءت على أوزان جمع القِلَّة، واشتغني بها عن جمع الكثرة؛ لأنها لم تجمع على أوزان جمع الكثرة وَضَعاً (أي: في أصل وضعها العربي). (شرح ألفية)

أما يجمع على وزن أفعل قياساً

[٨٥٤] ﴿ فَأَفْعَلْ لِفَعْلٍ اسماً صَحاً عَيْناً وَ ذِي أَرْبَعِ اسماً أَضْحَى ﴾

[٨٥٥] ﴿ مِثْلَ عَنَاقٍ وَ ذِرَاعٍ ﴾

أي: الوزن الأول من أوزان القلة ^(١) و يطرد في نوعين من المفردات:

أولها: (فَعْلٌ) بفتح فسكون بشرط:

١- أن يكون اسماً احترازاً من الصفة كسَهْلٍ وَ صَغْبٍ.

٢- و أن يكون صحيح العين ^(٢) احترازاً من معتلها كبيت، و من مضاعفها، و قولهم: كف و أكف و ضك أضكك شاذ. و هذا نبه عليه بقوله في المغرب و ارتضاه ابن هشام، و مثله في التصريح. و زاد في المغرب اشتراط ألا يكون فاؤه واوا، احترازاً من نحو وجه، فإن أوجه فيه غير مطرد، و مثله في شروح الكافية. قال أبوحيان اعتراضاً عن الخلاصة و قد يجاب عن الأول بأنه قل، فغني بالصحيح العين ما لم يكن معتلاً و لا مضاعفاً، فإنه اصطلاح لبعض أصحابنا. ثانيهما: ذو الأربعة بأربعة شروط ^(٣) و هي:

١- أن يكون اسماً احترازاً من الصفة كحيان.

٢- و أن يكون قبل آخره [حرف] مدّ احترازاً من نحو خُنْصَرٍ، و الفرق بين أن يكون المد ألفاً كما مثل، أو ياء كيمين، أو واوا كعمود إذا سمي به مؤنث، فقول الخلاصة: «في مد» إشارة إلى أن المدار على مطلقه و أنه المراد من التشبيه أصرح بالمراد.

٣- و أن يكون مؤنثاً احترازاً من نحو حمار و سقام.

٤- و أن يكون مجرداً من التاء احترازاً من نحو سحابة ^(٤).

(١) و هو أفْعَل.

(٢) أشار إلي الشرطين بقوله: (اسماً صحاً عينا). مثال ما اجتمع فيه الشرطان نحو: كَلْبٍ، وَفَلْسٍ، وَوَجْهٍ فتقول في جمعها: أَكَلْبٌ، وَأَفْلَسٌ، وَأَوْجُهٌ.

(٣) و إليه أشار بقوله: (و ذي أربع اسماً أضحى مثل عَنَاقٍ وَ ذِرَاعٍ).

(٤) مثال ما اجتمع فيه الشروط كما ذكره الناظم نحو: أَعْنَاقٍ، وَذِرَاعٍ، وَيَمِينٍ فتقول: أَعْنُقُ، وَأَذْرُعُ، وَأَيْمُنُ.

[ما يجمع على وزن أفعال قياساً]

[٨٥٥] ﴿..... وَ سَوَى ذَا مِنْ ثَلَاثِي فَأَفْعَالاً حَوَى﴾^(١)

و (ذا) إشارة لما يطرد فيه "أفعل"، و (من ثلاثي) تعيد لـ (سوى)، و (حوى) خبر سوى، و (أفعالا) مفعول مقدم. و هذا على خلاف طريقة المصنف، فإنه كالخلاصة يذكر أن الجمع يطرد في كذا و كذا من المفردات لا إن كذا و كذا من المفردات يجمع على كذا.

و قد علمت مما مر أن أوزان الثلاثي اثنا عشر، واحد مهمل، و واحد قليل أو مهمل.

و قد تقدم "فَعَلَّ" الصحيح العين اسماً، و سواء سبعة أوزان كلها تجمع على "أفْعَال" و هي: شَجَر، و عَصَد، و نَبَق، و قفل، و رُطِب، و عُثِق، و حِمْل، و عَنَب، و إِبِل^(٢)، و كذا المعتل العين، و الوصف من فَعْل، و كذا أيضاً المضاعف كـ "عم" و "أعمام" و "جد" و "أجداد"، و ما فاؤه واو كـ "ك" و "هم" و "أوهام" على ما سبق. و أفهم أن "فَعْل" الصحيح العين لا يجمع على أفعال، و شذ فَرَح و أَفْرَاح.

و قال أبو حيان: ثبت منه ما لا يحصى فلو جعل قياساً لكان مذهبا حسنا. إهـ، و عليه فلا إشكال في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ [الأنفال: ١]، ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨]، و على المعروف فقال ابن هشام: المفرد "نفل"، و "شرط" بفتح العين لغة في اسكانها.

[ما يجمع على فِعْلَان]

[٨٥٦] ﴿لِفَعْلٍ يَغْلِبُ فِعْلَانُ.....﴾

لما كان (فَعْل) كـ رُطِب مندرجا تحت ما يجمع على أفعال يبين ذلك غير غالب، و أن الغالب جمعه على (فعلان) كـ صَرْد و صِرْدان، و نُفَر و نِفْران^(٣)، و هو طائر صغير أحمر المنقر، و هو الذي وقع تصغيره في قوله ﷺ «يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ التَّغْيِيرُ؟»^(٤).

(١) تقدم في البيت السابق أن (أفعل) جمع لكل اسم ثلاثي على (فَعْل) صحيح العين، و ذكر هنا أن ما لم يجمع على

أفعل و كان ثلاثيا فإنه يجمع على أفعال و ذلك كـ تَوَبَّ: أَتَوَاب، و حِمْل: أَحْمَال. (شرح ابن عقيل بتغيير)

(٢) تقول في جمعها: أشجار، أغصان، أنباق، أقفال، أرطاب، أغتاق، أحمال، أغتاب، آبال.

(٣) في النسخة التي بين أيدينا «خضر و خضران».

(٤) أخرجه البخاري (٦٢٠٣)، و مسلم (٦٥٩) (٢١٥٠) من طريق عبد الوارث بن سعيد به.

أما يجمع على وزن أَفْعَلَةٍ قياساً

- ﴿ ١٨٥٦ ﴾ وَقَرَّ لِاسْمِ زَبَاعٍ مُدَّ ثَالِثًا ذَكَرَ ﴿
 ﴿ ١٨٥٧ ﴾ أَفْعَلَةٌ، كَذَا فَعَالٌ أَوْ فِعَالٌ إِنَّ حَوِيًّا تَضَاعَفًا أَوْ اغْتِلَالٌ ^(١) ﴿

قوله (أفعلة) فاعل (قَرَّ)، و (لاسم) متعلق به أي: يطرد "أفعلة" فيما استجمع أربعة شروط وهي:

- ١- أن يكون اسماً احترازاً من الصفة كشجاع.
 - ٢- رباعياً احترازاً من الثلاثي وما زاد على الرباعي.
 - ٣- ثلثه حرف مدٍ احترازاً من نحو خَصِي.
 - ٤- مُذَكَّرًا ^(٢) احترازاً من عناق.
- ولا فرق بين أن تكون المرة كغراب أو ياء كرغيف، أو واوا كعمود ^(٣).

وفي قوله (فعال أو فعال) نظر لأنهما مندرجان تحت الضابط المتقدم، نعم قول الخلاصة «و الزمة» أفاد فائدة أخرى و على أنه يلتزم فيهما.

فالمضاعف ك: بَنَات و زَمَام ^(٤).

و المعتل ك: قَبَاء و فَنَاء ^(٥).

(١) يُلْتَزَمُ الجمع على أَفْعَلَةٍ كذلك في: كل اسم رباعي جاء على وزني (فَعَال، أَوْ فِعَال) و كان مُضَعَّفًا، أو معتل اللام .
 (شرح ألفية) + قال في الشرح: فلم يجمعاً على غيره إهـ .

(٢) في النسخة مذكر.

(٣) تقول في جمع غراب: أَغْرِبَةٌ، و في رغيف: أَرْغِيفَةٌ، و في عمود: أَعْمِدَةٌ.

(٤) يقال في جمعهما: أَبْنَتَةٌ، و أَرْزِمَةٌ . و الأصل: أَبْنَتَةٌ، و أَرْزِمَةٌ.

(٥) يقال في جمعهما: أَفْنِيَّةٌ و أَفْنِيَّةٌ .

أوزان جمع الكثرة^(١)

[ما يُجمع على وزن فُعْل قِياساً]

[٨٥٨] ﴿ فُعْلٌ لِفَعْلًا أَفْعَلٌ ^(٢) ﴾

(فُعْل) مبتدأ، و (لِفَعْلًا) خبره، و (أَفْعَل) عطف على (فَعْلًا) بإسقاط الأدوات، أي: "فُعْل" - بضم فسكون - يطرد في هذين الوزنين.

و مقتضى إطلاقه أنه لا فرق بين المتقابلتين ك: أَحْمَر و حُمْرَاء، و الممتنع المقابلة لمانع في الخلقة نحو: رجل أكرم و امرأة عفلاء، أو في الاستعمال نحو: رجل آلي أو امرأة عجزاء، و لم يقولوا رجل أعجز، و لا امرأة ألياء في أشهر اللغة ^(٣)، و هذا رأي ابن مالك في شرح الكافية، و ذهب في التسهيل إلى عدم اضطراد في النوع الأخير و على الإطلاق حمل ابن قاسم عبارة الخلاصة.

[ما يجمع على فِعْلة]

[٨٥٨] ﴿ وَ فِعْلةٌ كَوِلْدَةٍ لَا قَيْسَ إِلَّا نَقْلُهُ ﴾

و (فِعْلة) الذي هو من جملة جموع القلة لا ينقاس في شرح، بل هو محفوظ في ستة أوزان:

- ١- فَعِيل ، نحو: صَبِي-و: صَبِيَّة .
- ٢- وَ فَعْل ، نحو: فَتَى و: فَتِيَّة .
- ٣- وَ فَعْل ، نحو: شَيْخ و: شَيْخَة .
- ٤- وَ فُعَال ، نحو: غُلَام و: غُلَمَة .
- ٥- وَ فَعَال ، نحو: غَزَال و: غَزَلَة .
- ٦- وَ فِعْل ، نحو: شَي و: شِيَّة . و الشني هو الثاني في السيادة كالوزير بالنسبة للأمير.

(١) جمع الكثرة هو: ما دلّ حقيقة على ما فوق العشرة إلى غير نهاية، و له ثلاثة وعشرون وزناً قِياسياً. (شرح الفية)

(٢) وزن (فُعْل) من أوزان جمع الكثرة، و يُجمع قِياساً: في كَل وصف مذكّره على وزن (أَفْعَل) ومؤنثه على وزن (فَعْلَاء) نحو: أَحْمَر: حُمْرَاء، وَأَعْرَج: عَرْجَاء، وَأَحْوَر: حَوْرَاء . فهذه الأوصاف تُجمع على (فُعْل) قِياساً؛ فتقول: حُمْر، و عُرْج، و حَوْر؛ تقول ذلك للرجال، وللنساء . (شرح الفية)

(٣) و الأكرم: العظيم الكمرة، وهي رأس الذكر. والآلي: العظيم الألية. والعفلاء: المرأة التي في رحمها صلابة تعسر وطأها. والعجزاء: العظيمة العجيزة. (شرح الكافية الشافية)

[ما يُجمع على فُعْل بضمّتين]

- [٨٥٩] ✽ لِاسْمِ رَبَاعٍ صَحَّ لَأَمَّا زَيْدٌ مَدَّ ثَالِثُهُ وَ لَمْ يُضَاعَفْ إِذْ وَزَدَ ✽
 [٨٦٠] ✽ بِأَلِفٍ فُعْلٌ ✽

(فُعْل) بضمّتين مبتدأ، و (لاسم) خبر، و المعنى: أنه يطرد فيما توفرت فيه خمسة شروط^(١):

- ١- أن يكون اسما احترازا من الصفة.
- ٢- رباعيا احترازا من غيره.
- ٣- صحيح اللام احترازا من معتلها كسقاء، فإنه لو جمع هذا الجمع لقامت الياء فيه واو لأجل الصفة، و قياسه حينئذ قلب الواو ياء، و الضمة كسرة، لأنه في كلامهم اسم معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها، فيصير حينئذ إلى بناء مهمل.
- ٤- و يكون ممدود الثالث احترازا من نحو خنصر. و المد زائد احترازا من نحو مزار اسم مصدر زار، و لا فرق في المد بين الألف كحبار و أتان، و الياء كقضيبي، و الواو كعمود.
- ٥- و لا يكون ذو الألف مضاعفا احترازا من نحو بتات و زمام، فهذا الشرط مختص بذى الألف^(٢).

[ما يُجمع على فُعْل]

- [٨٦٠] ✽ اجْعَلْ فُعَلًا لِفُعْلَةٍ فُعْلَى ✽

أي: (فُعْل) -بضم ففتح- يطرد في نوعين:

- ١- فُعْلَةٌ بشرط الاسمية، ك: غُرْفَةٌ، فالصفة كضحكة لا تجمع هذا الجمع.
- ٢- و الثاني فُعْلَى أنثى أفْعَل ك: كُبْرَى^(٣). فإن لم يكن أنثاه كبهمى لم تجمع هذا الجمع. فقول الخلاصة «وَنَحْوِ كُبْرَى» أحسن. و فاتهما معا شرط اسمية "فُعْلَةٌ".

(١) مثال ما اجتمع فيه الشروط نحو: قَدَّال: قُدْل، و حِمَار: حُمُر، و أَتَان: أَثْن، و كُرَاع: كُرْع، و ذِرَاع: ذُرْع .
 (٢) فإن كان الاسم مضعفا فجمعه على (فُعْل) شاذ نحو: عِنَان: عُنُن، و حِجَاج: حُجُج، و القياس جمعه على (أَفْعَلَة) وهو من جمع القِلَّة. أما إن كانت المدة واوًا، أو ياء فلا شرط فيه، فيجمع على (فُعْل) قياساً سواء أكان مضعفا، أم لا، نحو: سَرِير: سُرُر، و ذُلُول: ذُلُل، و قَضِيب: قُضُب، و عُمُود: عُمُد . (شرح ألفية)
 (٣) يقال في جمع غُرْفَة: غُرُف . و في جمع كُبْرَى: كُبُر، و نحو صُغْرَى: صُغُر، و أُخْرَى: أُخَر.

﴿ ٨٦٠ ﴾ وَ أَعْطِ فِعْلاً ۞

﴿ ٨٦١ ﴾ لِفِعْلَةٍ وَ فِي كَرَامٍ فُعْلَةٍ مُطْرِدٌ، لِكَامِلٍ خُذْ كَمَلَهُ ۞

[ما يُجمع على فِعْلٍ]

[أو أعطِ فِعْلٍ لفعلَةٍ]: و "فِعْلٍ" -بكسر ففتح- يطرد في "فِعْلَةٍ"، يشترط أن يكون اسماً تاماً ك: فِرْقَةٍ^(١)، احترازاً من الصفة كصَغْرَةٍ و كَثْرَةٍ و عِجْرَةٍ، و من غير التام كِرْقَةٍ. و هذا الثان مفهوم من تغييره بفعلَةٍ إذ رَقَّةٌ لم يبق على وزن فعلاء كالخلاصة باشتراط الاسمية. و يشترط التمام أيضاً في فعلَةٍ احترازاً من نحو صلة في وصلة.

[ما يُجمع على فُعْلَةٍ قياساً]

[أو في ك: رام فُعْلَةٍ مطرد]: "فُعْلَةٍ" -بضم ففتح- مطرد في فاعل، وصفاً لمذكر، عاقل، معتل اللام ك: رَامٌ و رُمَامَةٌ^(٢).

فخرج وصف على غير فاعل و ما كان على وزنه و هو اسم كمراد، أو وصف لمؤنث كرامية، أو لغير عاقل كأسد ضار، أو صحيح اللام كضارب.

[ما يُجمع على فَعْلَةٍ قياساً]

[الكامل خذ كَمَلَهُ]: و "فَعْلَةٍ" -بفتح ففتح- مطرد في فاعل، وصفاً لمذكر، عاقل، صحيح اللام ك: كَامِلٌ و كَمَلَةٌ، و منه بَرَرَةٌ، و حَفَظَةٌ.

و عن أبي حاتم السجستاني أنه كان يكتب عن الأصم كل شيء تلفظ به من فوائد العلم حتى قال فيه: أنت شبيه الحَفَظَةِ تكتب لفظ اللَّفْظَةِ. قال أبوحيان: و هذا أيضاً مما يكتب.

(١) يقال في جمعه: فِرَقٌ.

(٢) نحو: رَامٌ، وَقَاضٍ، وَغَارٍ. فهذه الأوصاف تجمع على فُعْلَةٍ: رُمَامَةٌ، وَقُضَاةٌ، وَغُرَاةٌ، وَالْأَصْلُ: رُمِيَّةٌ، وَقُضِيَّةٌ، وَغُرُوزَةٌ. (شرح ألفية).

[ما يُجمع على فُعْلَى قياساً]

[٨٦٢] ﴿وَلِقَتِيلٍ زَمِنٍ وَمَيِّتٍ وَهَالِكٍ وَأُخْمَقٍ فَعْلَى اثْبِتِ﴾

"فُعْلَى" - بفتح فسكون - مطرّد في وصف على وزن:

١- فَعِيل بمعنى مفعول دالّ على هلاك ك: قَتَلَى، أو تَوَجَّع كَجَزَحَى، أو تَشَتَّت كَأَشْرَى. ٢- أو على وزن فَعِل كَزَمِن. ٣- أو فَاعِل كِهَالِك. ٤- أو فَعِيل كَمَوْتَى. ٥- أو أَفْعَل كَحُمَقَى. ٦- ويزاد عليه فَعِيل بمعنى فاعل كَمَرَضَى. ٧- و فَعْلَان كَسَكْرَى^(١).

[٨٦٣] ﴿لِفُعْلٍ اسْمًا صَحَّ لَامًا فِعْلَةً وَفُعْلٍ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةً﴾

[٨٦٤] ﴿وَصَفًا صَحِيحًا، وَكَذَا الْفُعَالُ فِي مُدْكَرٍ.....﴾

[ما يُجمع على فِعْلَةٍ قياساً]

[الفُعْلُ اسما صح لاما فِعْلَةً]: "فِعْلَةٌ" - بكسر ففتح - مطرّد فيما كان على وزن فُعْل بضم فسكون

بشرط أن يكون اسما صحيح اللام ك: دُرُج و دِرَجَةٌ، وَكُوز و كُوزَةٌ، وَدُبٌّ و دِيبَةٌ.

و خرج بالاسم الوصف كسهل و عفى، و بصحة اللام المعتل كهدي و ضبي و نحي.

و لم يذكر قلتها في فِعْل و فُعْل كما في الخلاصة، لأنه غير ضروري في الكتاب^(٢).

[ما يُجمع على فُعْلٍ قياساً]

[أو فُعْلٍ لفاعل و فاعلة و صفا صحيحاً]: و "فُعْلٌ" - بضم الفاء و تشديد العين - مطرّد في وصف على

وزن فَاعِل و فَاعِلَةٍ ك: عادل و عادلة فتقول: عُدِّل.

و خرج باشتراط الوصفية نحو حاجب العين، و جائزة البيت^(٣).

(١) يقال في جمع قتيل: قَتَلَى، و في جريح: جَرَحَى، و في أسير: أَسْرَى، و في هَالِك هَلَكَى، و في ميت: مَوْتَى، و في أُخْمَق: حُمَقَى، و في مريض: مَرَضَى، و في سَكَرَان: سَكْرَى.

(٢) و سُمِع الجمع على فِعْلَةٍ قليلا: في كل اسم صحيح اللام على وزن (فِعْل، أو فُعْل) نحو: قِرْدَة، و حِشْل: حِشْلَة، و زَوْج: زَوْجَة، و غَرْدَة: غَرْدَة. (شرح ألفية)

(٣) و خرج بقيد الوصف: الاسم نحو: حاجب العين، و جائزة البيت، فلا يجمعان على: فُعْل. (شرح التصريح). + أما الحاجب بمعنى مانع، و جائزة بمعنى مارة فهما وصفان و يجمعان على حجب و جُوز. (ضياء السالك)

[ما يُجمع على فُعَالٍ قياساً]

أو كذا الفُعَال في مذكرًا: و "فُعَال" -بضم الفاء- مطرد في وصف على وزن فاعِلٍ لمذكر ك: عادل و عُذَال، و خرج فاعلة و نحو طالق.

[ما يُجمع على فِعَالٍ قياساً]

- [٨٦٤] ❧ لِفَعْلَةٍ فَعْلٍ يَفِي ❧
 [٨٦٥] ❧ مَا عَيْنُهُ أَوْ فَاهِ يَأْ وَلِ فَعْلٍ مَا لَامُهُ مُضَعَّفٌ وَلَا مُعَلٌ ❧
 [٨٦٦] ❧ وَلَوْ بَتَا وَفَعْلٍ أَوْ فَعْلٍ فَعِيلٍ كَفَاعِلٍ فَعْلَانٍ فَعْلَانٍ طَوِيلٍ ❧
 [٨٦٧] ❧ وَمَا لِذِي الْأَرْبَعِ مِنْ أَنْثَى اطْرَدَ فِي الْعَشْرِ جَمْعٌ بِفِعَالٍ ❧

(جمع) فاعل (اطرد)، و الباء في (بفعال) بمعنى على. و في النسخ: جمعاً بالنصب، و لم يظهر لي وجهه. و اللام في (لِفَعْلَةٍ) بمعنى في متعلقة بـ (اطرد)، و (في العشر) بدل من ذلك، و الله أعلم، أي: يطرد "فِعَال" بكسر الفاء في عشرة أنواع:

١- (فَعْلَةٍ) بفتح فسكون نحو: قَصْعَةٌ وَ قِصَاعٌ، وَ طَلْحَةٌ وَ طِلَاحٌ كقوله:

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ^(١)

و صَعْبَةٌ وَ صِعَابٌ. لا فرق بين الاسم و الصفة.

٢- (فَعْلٌ) بفتح فسكون نحو: كَغَبٌ وَ كِعَابٌ، صَغْبٌ وَ صِعَابٌ. و يشترط أن لا تكون عينه ياء

كضَيْفٍ. و أن لا تكون فاؤه ياء، و ندرِيعار. و أما فَعْلَةٌ فلا يشترط ألا تكون عينها ياء، ففي

التسهيل: فِعَالُ الفَعْل غير اليائي العين، و لَفَعْلَةٌ مطلقاً إهـ و ذلك نحو: غَيْضَةٌ وَ غِيَاضٌ، و

ضَيْعَةٌ وَ ضِيَاعٌ. و به يعلم أن عبارته أحسن مما في الخلاصة، و زاد عليها مما فاتها من اشتراط

كون الفاء ياء، لكن هذا الثاني مشترط في فَعْلَةٍ، و كلامه يوهم عدم ذلك. و (فاه) مقصور

للوزن، و كذا (يا) المنصوب على أَنَّ (ما) حجازية، و يجوز رفعه على أنها تميمية.

(١) في النسخة التي بين يدينا: أَنْ تَهْبِطُونَ بِلَادِ قَوْمٍ يَقْرَبُونَ مِنَ الطَّلَاحِ.

٣- و يطرد أيضا في (فَعَلَ) بفتحتيْن، بشرط ألا يكون مضاعفا احترازا من نحو طَلَّل، و لا معتل اللام احترازا من نحو فَتَّى. و لا فرق بين أن يكون مجردا من التاء كَجَبَل و جِبَال، أو مختوما بها كَرَقَبَة و رِقَاب، و هو معنى قوله (و لو بتا). و شرط في التسهيل اسمية فَعَلَ دون فَعْلَة كَحَسَنَة و حِسَان.

٤- و يطرد أيضا في (فُعِلَ) بضم فسكون ك: زُمِح و رِمَاح.

٥- و (فِعِلَ) بكسر فسكون ك: قَذَح و قِدَاح. بشرط أن يكونا اسمين احترازا من نحو جِلَف و حُلُو. و يشترط في مضموم الفاء ألا يكون واوي العين كحوت، و لا ياء ي اللام كمُذِي.

٦- و يطرد أيضا في (فَعِيل) وصفا لفاعل ك: ظَرِيف و ظِرَاف، احترازا من الذي بمعنى مفعول كقتيل. و يشترط أن يكون صحيح اللام كما في التسهيل.

٧- و في وصف على (فُعْلَان) ك: غَضْبَان و غَضَاب.

٨- أو على (فُعْلَان) نحو: حُمَصَان و خِمَاص.

٩- و نحو: طَوِيل من وصف على وزن (فَعِيل) بمعنى فاعل و لامه صحيحة فتقول: طَوَال.

١٠- و يطرد أيضا في مؤنث الأربع الأخيرة، سواء كان التانيث بالتاء و الألف فيما فيه ذلك ك: ظَرِيفَة و ظِرَاف، و غضابة و غِضْبِي، و غضبي و غضاب، و خمصانة و خِمَاص، و طويلة و طَوَال، و أنشأ نظرا لإندراجهما تحت فعيل بمعنى فاعل.

[ما يُجمع على فُعُول]

[٨٦٧] ﴿..... وَ أَسَدٌ ۝﴾

[٨٦٧] ﴿وَفَعَلَا اسْمًا مُطْلَقًا الْفَا وَالْكَبِدَ لَهَا فُعُولٌ لَا كَخَصٍّ إِذْ يَرِدُ ۝﴾

أي: و الأسد، و ما بعده (فُعُول) فهو مطرد في [أنواع]:

١- (فَعَلَ) بفتحيتين ك: أَسَدٌ و أُسُودَ، و هذا ظاهر التسهيل فإنه ذكره مع ما ينقاس، لكن بشرطين:

الاسمية، و عدم التضعيف، فطُلُول في طَلَل شاذٌ، و هما مأخوذان من المثال.

٢- و في (فَعَلَ) بسكون العين (مطلق الفَا) أي مفتوحها كَقَلَسَ و قُلُوسَ، أو مكسورها كَجُمَلَ و

حُمُولَ، أو مضمومها كَجُنَدَ و جُنُودَ، بشرط أن تكون أسماء، فإن كانت صفات كسهل و حلو و

جلف لم تجمع على فُعُول.

و يشترط في فَعَلَ بالفتح أن لا تكون عينه واوا كَقُوجَ قُوجَ شاذ.

و يشترط في فَعَلَ بالضم أن لا تكون عينه واوا كَحُوتَ، و ألا يكون مضاعفا، و شذ خص و خصوص،

و هذا معنى قوله (لا كَخَصٍّ)، و الخص الورس و الزعفران.

٣- و يطرد أيضا في (فَعَلَ) بفتح فكسر ك: كَبِدَ و كُبُودَ. و ما تفيده الخلاصة أخص من هذا.

[ما يجمع على فِعْلَانِ قِياسا]

[٨٦٩] ﴿فِعْلَانِ لِلْفُعَالِ مَعْ فُعْلٍ مُعَلٍّ عَيْنٍ، كَذَا فَعْلٌ، وَ فِي سِوَاهِ قَلٍّ ۝﴾

(فِعْلَانِ) -بكسر فسكون- مطرد في [نوعين]:

١- فُعَالٌ بضم ففتح ك: غُرَابٌ و غُرَبَانٌ.

٢- و فُعْلٌ واواي العين ك: حُوتٌ و حَيْتَانِ، و فَعْلٌ كذلك ك: تاجٌ و تَيْجَانِ، و صَرَحَ في شرح الكافية

باطراذه في هذين الوزنين، و قد تبين أن التعبير بالمعل إنما يطابق الثاني.

و قل في سوى ذلك ك: أخٌ و إخوان، و غَزَالٌ و غَزْلَانِ.

[ما يجمع على فُعْلان]

[٨٧٠] ﴿فُعْلَانُ لِلْفَعْلِ سِمَى فَعِيلٍ وَفَعْلٍ صُحٍّ﴾

(فُعْلان) - بضم فسكون - مطرد في:

١- فَعْلٌ بفتح فسكون اسما صحيح العين ك: ظَهَرَ وَبَطَنَ وَظَهْرَانُ وَبُطْنَانُ.

٢- وَفِي فَعِيلٍ اسما صحيح العين ك: قَضَيْبُ قُضْبَانُ.

٣- وَفِي فَعْلٍ بفتحيتين اسما صحيح العين ك: ذَكَرَ وَذُكْرَانُ.

فحذف قوله (سِمَى) من الثاني لدلالة الأول. وقوله (صُحٍّ) أي ما ذكر من الثلاثة، فخرج ما كان

صفة، أو معتل العين منها. و كان من حقه أن يقيد اشتراط الصحة بالعين كما في الخلاصة.

[ما يجمع على فُعْلَاءَ، وَأَفْعِلَاءَ قِياساً]

[٨٧٠] ﴿..... وَ لِلْبَخِيلِ﴾

[٨٧١] ﴿خُذْ فُعْلًا، وَأَفْعِلَاءَ فِي الْمَعْلِ لَامًا وَ مُضْعَفٍ، وَ غَيْرُ ذَاكَ قُلٌّ﴾

(فُعْلَاءَ) - بضم ففتح - مطرد في فَعِيلٍ صفة لمذكر، عاقل، غير مضاعف، ولا معتل اللام بمعنى

فاعل ك: كَرِيمٌ وَكُرْمَاءٌ، وَبَخِيلٌ وَبُخْلَاءٌ، أَوْ بِمَعْنَى مُفْعِلٍ^(١) ك: سَمِيعٌ وَ سُمَعَاءٌ، أَوْ مُفَاعِلٍ ك: جَلِيسٌ

و جُلَسَاءٌ، لَا بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، وَ نَدْرَ دَفِينٍ وَ دَفْنَاءٍ، وَ سَجِينٍ وَ سَجْنَاءٍ.

و قول الخلاصة «كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا» أي: في المعنى يفيد مجيء فعلاء في نحو (عاقل و صالح و

شاعر) مما يدل على معنى هو كالغريزة^(٢).و (أَفْعِلَاءَ) ينوب عن فعلاء في المعتل و المضاعف^(٣)، و نيابته عنه في غيرها ك: صديق و أصدقاء.

(١) في النسخة «أو بمعنى مفعول» و الصحيح ما أثبتناه بدليل قوله الآتي لا بمعنى مفعول.

(٢) فإن العقل والصلاح والشعر من الأوصاف الشبيهة بالأوصاف الغريزية ك: الكرم والبخل، من جهة أن كلا منهما غير مكتسب. " (شرح التصريح)

(٣) يجمع على أَفْعِلَاءَ قِياساً: كُلٌّ وَصِفٌ عَلَى وَزْنِ (فَعِيلٍ) لِمَذْكَرٍ عَاقِلٍ مَعْتَلٍ اللَّامِ، أَوْ مُضْعَفٍ. فَاَلْمَعْتَلُ، نَحْوُ: غَنِيٍّ: أَغْنِيَاءَ، وَوَلِيِّ: أَوْلِيَاءَ، وَالمُضْعَفُ، نَحْوُ: شَدِيدٍ، أَشِدَّاءَ، وَخَلِيلٍ أَخِلَاءَ. (شرح ألفية)

[ما يجمع على فَوَاعِلٍ قياساً]

[٨٧٢] ﴿ فَوَاعِلٌ لِفَقْوَعَلٍ وَفَاعِلٌ وَفَاعِلَاءٌ وَحَانِضٌ وَكَاهِلٌ ﴾

[٨٧٣] ﴿ فَاعِلَةٌ وَصَاهِلٌ، وَشَذُّ فِي كَفَارِسٍ ﴾

(فواعل) مطرد في سبعة أنواع وهي:

١- فَوَعْلٌ كَجَوْهَرٍ وَجَوَاهِرٍ.

٢- وَفَاعِلٌ بفتح العين كطَابِعٍ وَطَوَابِعٍ.

٣- وَفَاعِلَاءٌ كَقَاصِعَاءٍ وَفَوَاصِعٍ.

٤- وَفَاعِلٌ صفة لمؤنث عاقل كحَانِضٍ وَخَوَانِضٍ.

٥- وَفَاعِلٌ اسما علما كخَاتَمٍ وَخَوَاتِمٍ. أو غير علم ككَاهِلٍ وَكَوَاهِلٍ.

٦- وَفَاعِلَةٌ مطلقاً أي وصفا كضَارِبَةٍ وَضَوَارِبٍ، أو اسما كفاطِمةٍ وَفَوَاطِمٍ.

٧- وَفَاعِلٌ صفة لمذكر غير عاقل كصَاهِلٍ وَصَوَاهِلٍ.

وشذ في فاعل وصفا لمذكر عاقل كَفَارِسٍ وَفَوَارِسٍ، وتأوله بعضهم على أنه صفة لطوالق فوارس

إلا أن ينقل عنهم أنهم قالوا: رجال فوارس.

[ما يجمع على فَعَائِلٍ قياساً]

[٨٧٢] ﴿ وَ لِفَعَالَةٍ يَفِي ﴾

[٨٧٤] ﴿ فَعَائِلٌ وَشَبِيهِهِ وَلَوْ حُذِفَ تَا ﴾

(فَعَائِلٌ) مطرد في كلِّ رباعي مؤنث بمدة قبل آخره مختوما بالتاء أو مجرداً منها، وهذا معنى قوله (و

شَبِيهِهِ) فهو عطف على (فعالة).

و اندرج في كلامه خمسة أوزان خمسة بالتاء و خمسة بلا تاء: فالتى بالتاء: سَحَابَةٌ وَ سَحَائِبٌ، و

دَوَابَةٌ وَ دَوَائِبٌ، وَ رَسَالَةٌ وَ رَسَائِلٌ، وَ حَمُولَةٌ وَ حَمَائِلٌ، وَ صَحِيفَةٌ وَ صَحَائِفٌ.

و التي بلا تاء: شَمَال - بالفتح و هي ريح تأتي من القبلة - وَ شَمَائِل، و شِمَال - بالكسر ضد يمين - و شَمَائِل، و عَقَاب و عَقَائِب، و عَجُوز و عَجَانز، و "سعيد" علم امرأة، و لم يأت شيء من هذا في أسماء الأجناس. و ما كان مجردا من التاء لابد من كونه مؤنثا. و يشترط في غير فعيلة الاسمية، و فيها ألا تكون بمعنى مفعولة، و شَذَّ ذَبِيحَة و ذَبَانَح.

[ما يجمع على فَعَالِي، و فَعَالِي قِياساً]

[٨٧٤] وَ فَعَالِي مَعَ فَعَالِي قَدْ عُرِفَ ٥

[٨٧٥] لِنَخْوِ صَخْرَاءَ وَ عَذْرَا ٥

(فَعَالِي) بكسر اللام و (فَعَالِي) بفتحها مطردان في "فَعْلَاء" اسما كَصَخْرَاءَ، و صفة كَعَذْرَاءَ^(١). و يشتركان أيضا في فَعْلَى اسما كَعَلْقَى، و فَعْلَى اسما كدِفْرَى، و فَعْلَى وصف لأنثى أفعل كحُبْلَى. و ينفرد (فَعَالِي) بالكسر في نحو حِذْرِيَّة، و سِعْلَاء، و تَرْقُوء، و المَرْقَى، و فيما حذف أول زائديه نحو حَبْنَطَى، و عَفْرَنَى.

و ينفرد (فَعَالِي) بالفتح في وصف على فعلان و فعلى كسَكْرَان و سَكْرَى. و بهذا يظهر أنه أخل بهذين الجمعين كالخلاصة.

[ما يجمع على فَعَالِي قِياساً]

[٨٧٥] وَ انْتَخِبَ لِنَخْوِ كُرْسِيٍّ فَعَالِيٍّ تُصَبَّ ٥

(فَعَالِيَّة) -بفتحتين و تشديد الياء - مطرد في الثلاثي الساكن العين مزيد في آخره ياء مشددة لغير تجديد نسب كـ: كُرْسِيٍّ و كُرَاسِيٍّ. فخرج غير الثلاثي، و الثلاثي المحرك العين، و المجرد من الياء، و ما يאוّه مجددة للنسب نحو بَصْرَى^(٢)، و علامة كونها مجددة إليه، و قد تكون الياء في الأصل للنسب ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب منسيا أو كالمُنْسِي فيعامل الاسم معاملة ما لا نسب فيه كمهري و مهاري، فإنه في الأصل منسوب إلى مهرة، قبيلة من قبائل اليمن، ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الإبل.

(١) يقال في جمع صَخْرَاءَ: صَخَارِي، وَصَحَارَى. و في جمع عَذْرَاءَ: عَذَارِي، وَعَذَارَى.

(٢) لا يُقَال: بَصْرِيٍّ؛ بَصَارِيٍّ؛ لأن الياء في بَصْرِيٍّ للنسب. (شرح الفية)

أما يجمع على فَعَالِل وشَبْهه قياساً

- [٨٧٦] ﴿ وَزَائِدُ الثَّلَاثِي غَيْرُ مَا زَكَنَ لَهُ فَعَالِلٌ وَشَبْهُهُ، وَمِنْ ﴾
 [٨٧٧] ﴿ ذِي خَمْسَةٍ جُرْدَ خَتَمَهُ اخْذِفْ أَوْ رَابِعاً مُشَبَّهَ ذِي الزَّيْدِ تَفِ ﴾
 [٨٧٨] ﴿ وَزَائِدٌ فِيهِ اخْذِفَا إِنْ مَا أَتَى لَيْنَا يَلِي الْأَخِيرَ ﴾

ليس المراد بـ (زائد الثلاثي) الثلاثي المزيد فيه بل ما زادت حروفه على الثلاثة. وذلك أن (فَعَالِل) يجمع عليه كل ما زادت أصوله على ثلاثة، وشَبْهه ^(١) يجمع عليه كل ثلاثي مزيد إلا ما استثناه بقوله (غير ما زَكَنَ) ^(٢)؛ ذلك نحو: كبرى و سكرى و أحمر و حمراء.

فالرباعي الأصول لا يحدف منه شيء كجعفر و جَعَا فِرْ، وكذا الرباعي بالزيادة كصيرف و صَيَارِفْ، و مسجد و مساجِدْ.

و أما الخماسي الأصول المجرد فيحدف خامسه كسَفَرَجَل و سَفَارَجْ، وهو معنى قوله (و من ذي خمسة جرد ختمه اخذف).

و إنما يتعين حذف خامسه إذا لم يكن رابعه شبيهاً بالزائد، فإن كان شبيهاً به لفظاً نحو: خَوَزَنَقْ لأن النون من حروف الزيادة، أو مخرجاً نحو: فَرَزْدَقْ، لأن الدال من مخرج التاء، وهي من حروف الزيادة، فلك حذفه و إبقاء الخامس، و لك العكس، فتقول على الأول: خَوَارِقْ و فَرَا زِقْ، و على الثاني خَوَارِن و فَرَا زِدْ، و هو معنى قوله (أو رابع مشبه ذي الزيد تف).

و المزيد فيه إذا جاوز أربعة أحرف حذفت الزيادة التي جاوز بها الأربعة ك: فَدَوَكْسْ و فَدَا كِسْ، ما لم تكن الزيادة لينا قبل الأخير، فتبقى كقَرَطَاسْ و قَرَا طِيسْ، و قَنَدِيلْ و قَنَادِيلْ، و عُصْفُورْ و عَصَافِيرْ، و هو معنى قوله (و زائداً فيه اخذفن إن ما أتى لينا يلي الأخير) و الضمير المجرور بقي يعود على الخماسي.

(١) شبه فَعَالِل هو: كل جمع شَابَهَ فَعَالِل في كون ثالثه ألفاً بعدها حرفان، وإن خالفه في الوزن نحو: مَسَاجِدْ. (شرح ألفية)

(٢) أي: عُلِمَ.

احكم الجمع على فَعَالِل ، وفَعَالِيل إذا كان الاسم مشتملا على أحرف زائدة

[٨٧٨] ﴿..... وَ السَّيْنِ وَ تَا ٥﴾

[٨٧٩] ﴿مِنْ نَحْوِ مُسْتَدْعِ أَرْلٍ، وَ بِالْبَقَا المِيمِ أُولَى، وَ كَذَا مَا سَبَقَا ٥﴾

[٨٨٠] ﴿مِنْ هَمْزٍ أَوْ يَا ٥﴾

نهاية ما يصل إليه الجمع (فَعَالِل) و شبهه^(١) ، فإذا كان في الاسم ما يُخِلُّ بذلك وجبت إزالته، فإن تعدد الزائد المخل و تأتي أحد المثالين بإزالة بعض وإبقاء بعض أبقى ما له مزية في المعنى و اللفظ، فلذلك تقول في مُسْتَدْعٍ: مَدَاع^(٢)، بحذف السين و التاء، وإبقاء الميم، لأن لها مزية، لكونها تزداد لمعنى يخص الأسماء^(٣)، و هو معنى قوله (و بالبقا الميم أُولَى). و مثلها في ذلك الهمزة و الياء نحو: أَلْتَدَّ وَيَلْتَدُّ، فتقول فيهما: أَلَادَ، وَيَلَادَ، و لأنهما في موضع يقعان فيه دالين علمي معنى. بخلاف النون^(٤).

(١) نهاية ما يصل إليه الجمع: أن يكون على مثال (مَفَاعِلٍ وَمَفَاعِيلٍ)، أقصى جمع ووزن هو (مَفَاعِيلُ وَمَفَاعِيلُ)، ليس بعدهما وزن، ولذلك قُلَّتْ الكلمات التي على هذا الوزن، وَكَلَّمَا اسْتَشْفِلَ اللَّفْظُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ صَارَ مَعْدُوداً، وَكَلَّمَا قُلَّتْ الحروف صارت أكثر، ولذلك الصَّرْفِيُّونَ يُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ الثَّلَاثِيَّ أَكْثَرُ مِنَ الرَّبَاعِيِّ يَعْنِي: الكلمات لو نظرت في اللسان والقاموس تجد الثلاثية أكثر من الرباعية .. كثير جداً، والرَّبَاعِيُّ أَكْثَرُ مِنَ الْخَمَاسِيِّ، لأنَّ الخُمَاسِيَّ ثَقِيلٌ .. كلمة طويلة، والرَّبَاعِيُّ أَخْفَ مِنْهُ، والثَّلَاثِيُّ أَخْفَ. (شرح ألفية للحازمي)

(٢) (مُسْتَدْعٍ) دعى، فهو ثلاثي زيد عليه ثلاثة أحرف، لأنَّ أصوله ثلاثة: الدَّال والعين والياء، وزيدت عليه ثلاثة أحرف: الميم والسين والتاء، وبقاء الجميع: الميم والسين والتاء مع الدَّال والعين والياء مُخِلٌّ بالبناء، لأنَّ (فَعَالِل) على خمسة أحرف وهذا ستة، لا يأتي .. لا بُدَّ من الحذف، والحذف هنا لا يمكن أن يُحذف الدَّال ولا العين ولا الياء، لا بُدَّ الحذف من السين أو التاء أو الميم، واحِدٌ من هذه الثلاثة. إذاً: فيه ثلاث زوائد: الميم والسين والتاء، وبقاء الجميع مُخِلٌّ ببناء الجمع، فَيُحذف ما زاد على أربعة أحرف، نريد (مُسْتَدْعٍ) أن يكون على أربعة أحرف حتى نجمعه على (فَعَالِل). إذاً: لا بُدَّ من حذف حرفين: إمَّا الميم والسين .. إمَّا الميم والتاء .. إمَّا السين والتاء، فحينئذٍ يُحذف ما زاد على أربعة أحرف وهو السين والتاء، فنقول في جمعه: مَدَاعٍ (فَعَالِل) أصله: مداعي، مثل: جَوَارٍ وَغَوَاشٍ. (شرح ألفية للحازمي)

(٣) للميم مزية على السين و التاء هي: أ- أنها مصدرية في اللفظ . ب- أنها تدل على معنى يختص بالاسم وهو الدلالة على اسم الفاعل . (شرح ألفية)

(٤) هذا معنى قوله (و كذا سبقا من همز أوياء).

(٥) للهمزة، والياء مزية على النون، وهي: أ- أنها مُتَصَدَّرَتَانِ في اللفظ . ب- دلالتها على معنى التكلم والغيبة بخلاف النون التي في وسط الكلمة فإنها لا تدل على معنى. (شرح ألفية)

[حكم حذف أحد الحرفين الزائدين إذا كان حذف أحدهما يُغني عن حذف الآخر]

[٨٨٠] ﴿..... وَآوَ حَيَزُبُونَا أَبْقِ^(١)﴾

وإن لم يأت أحد المثالين إلا بحذف زيادة معينة وجب حذفها وإبقاء غيرها، فلذا تقول في حَيَزُبُون: حَزَابِينَ، بإبقاء الواو وحذف الياء، ولو عكست لم يغن حذف الواو عن حذف الياء.

[حكم حذف أحد الحرفين الزائدين إذا لم يكن لأحدهما مزية على الآخر]

[٨٨٠] ﴿..... سَرَنْدَى فِيهِ حَيَزُونَا^(٢)﴾

وإن تأتى أحدهما بحذف زيادة غير معينة و تكافأت الزيادتان (أي: لم تكن لأحدهما مزية على الأخرى) خير الحاذف، فيجوز أن تقول في سرندا: سراند، بحذف الألف وإبقاء النون، و سراد بالعكس.

(١) إذا اشتمل الاسم على حرفين زائدين، وكان حذف أحدهما يُغني عن حذف الآخر، وجب حذف ما يغني عن غيره، نحو: حَيَزُبُون، تقول في جمعه: حَزَابِينَ، فَتَحْذِفُ الياء في المفرد، وتُبْقِي الواو، ثم تَقْلِبُ الواو ياءً في الجمع؛ لوقوعها بعد كسرة. والسبب في حذف الياء، وإبقاء الواو؛ لأن بقاء الواو ضروري للتوصل إلى صيغة الجمع، وبحذفه لا يمكن التوصل إلى صيغة الجمع، أما الياء فلا يمكن التوصل إلى صيغة الجمع إلا بحذفها، وبهذا يكون حذف الياء قد أَغْنَى عن حذف الواو. (شرح الفية)

(٢) [يعني] إذا لم يكن لأحد الحرفين الزائدين مزية على الآخر فأنت بالخيار؛ فتقول في: سَرَنْدَى: سَرَانِد (بحذف الألف، وإبقاء النون) و يجوز أن تقول: سَرَاد (بحذف النون، وإبقاء الألف) لأن الألف والنون زِيدَا معاً في المفرد (سرندي) لإلحاقه بالخماسي فليس لأحدهما مزية لفظية، ولا معنوية على الآخر. (شرح الفية)

- و يتلخص من ذلك كله: أَنَّ الحذف في الاسم الثلاثي المزيد له ثلاث حالات:

أ- إبقاء حرف وحذف الآخر، بشرط أن يكون للباقي مزية على المحذوف، نحو: مُسْتَدْع: مَدَاع.

ب- حذف الحرف الذي يُغني حذفه عن حذف الآخر، نحو: حَيَزُبُون: حَزَابِينَ.

ت- حذف أحدهما بالخيار، بشرط ألا يكون لأحدهما مزية على الآخر، نحو: سَرَنْدَى: سَرَانِد، و سَرَاد.

(شرح الفية)

﴿التَّصْغِيرُ^(١)﴾

[أوزان التصغير]

[٨٨١] ﴿صَغُرَ ثَلَاثِيًّا فُعَيْلًا، وَ الَّذِي فَاقَ فُعَيْعَلًا فُعَيْعِلًا خُذِي﴾

أبنية التصغير ثلاثة:

- ١- (فُعَيْلٌ) للثلاثي مطلقا، ك: رُجَيْلٌ، و قُدَيٌّ.
 - ٢- و (فُعَيْعِلٌ) للرباعي المجرد ك: جُعَيْفِرٌ، و للخماسي إذا حذف آخره، أو رابعه الشبيه بالزائد و لم يعوض ك: فُرَيْزِدٌ، و للرباعي بزيادة ك: أَصْنِيعٌ.
 - ٣- و (فُعَيْعِيلٌ) للخماسي التام و ما فوّه إذا كان قبل آخره حرف لين ك: عُصَيْفِيرٌ، و كذا ما حذف خامسه و عوض منه ك: سُفَيْرِيحٌ.
- و هذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل رحمه الله فقليل له: لِمَ بَيَّنَّتِ المصغر على هذه الأمثلة؟ فقال: وجدتُ معاملةَ الناس على فلس و درهم و دينار، و وزن المصغر بها اصطلاح خاصٌّ بهذا الباب^(٢) اعتبر فيه مجرد اللَّفْظ تقريبا و كراهة لتكثير الأبنية، و ليس جارياً على مصطلح التصريف، فإن وزن أحيمد و مكيرم و سفيرج في هذا الباب فَعِيلٌ، و في التصريف مختلف^(٣).

(١) فوائد التصغير هي:

- أ- تصغير ما يُتَوَكَّمُ كبره، نحو: جُبَيْلٌ تصغير جَبَلٍ، و كُتَيْبٌ تصغير كتاب .
- ب- التَّقْطِيلُ، نحو: دُرَيْهَمَانٌ تصغير دِرْهَمٍ، و لُقَيْمَانٌ تصغير لُقْمَةٍ .
- ت- التَّقْرِيبُ فِي الزَّمَنِ، نحو: قُبَيْلُ العَصْرِ، و بُعَيْدُهُ، أو التَّقْرِيبُ فِي الْمَكَانِ، نحو: قُوقُ الدَّارِ، أو التَّقْرِيبُ فِي الرُّبْعَةِ، نحو: هُوَ أَصْغَرُ مِنكَ .
- ث- التَّحْبُّبُ، نحو: بُنْيَ وَأَخِي، و أُمَيْمَةٌ .
- ج- التَّحْقِيرُ، نحو: شُوَيْعِرٌ تصغير شاعرٍ، و عُؤَيْلٌ تصغير عَالِمٍ . (شرح الفية)

(٢) تقول: لتصغير الثلاثي "فليس". و لتصغير الرباعي نحو: "دريهم". و لتصغير الخماسي نحو: "دنينير".

(٣) وزن: أحيمد، ومكيرم. وسفيرج في التصغير: فَعِيلٌ، ووزنها التصريفي: أَفْعِلٌ، و مفعِلٌ، و فَعْلِيلٌ. وأصل هذه الأبنية الثلاثة: فَعِيلٌ. "وذلك لأنه لابد في كل تصغير من ثلاثة أعمال: ضم الحرف "الأول" إن لم يكن مضموماً وفتح الحرف "الثاني"، إن لم يكن مفتوحاً، واجتلاب ياء ثالثة ساكنة"، وتسمى ياء التصغير. (شرح التصريح على التوضيح)

[٨٨٢] وَمَا بِهِ وَصَلَتْ لِلْجَمْعِ إِذَا صَلَّ، وَقَبِيلَ آخِرِهِ زِدْ يَاءً إِذَا ۞

[٨٨٣] يَحْذَفُ بَعْضُ الْأَسْمِ فِي ذَيْنِ، وَمَا خَالَفَ مَا قُلْنَاهُ نَزَرَ فِيهِمَا ۞

احكم الأحرف الزائدة في الأسماء عند تصغيرها

أو ما به وصلت للجمع لذا صل^(١): أي: ما توصلت به من العمل إلى مثالي مفاعل ومفاعيل فيما زادت حروفه على الأربعة صل به إلى مثالي فُعَيْلِ وفُعَيْعِلِ هنا فتقول: سَفِيرَج، وفُرَيْرِد، أو فُرَيْرِزَق، وفُدَيْرِكْس، وفُرَيْرِطَيْس، ومُدْنَع، وأَلِيدِد، وِلِيدِد، وخُزَيْرِين، وسُرَيْرِد، أو سُرَيْرِنِد.

احكم تعويض ما حذف عند التصغير، أو الجمع

أو قبيل آخره زد ياءً، إذا يحذف بعض الاسم في ذين: وما حذف منه بعض حروفه يجوز لك أن تُعَوِّضَ فِيهِ مِنْ 'سُحَذُوفِ الْيَاءِ فِي الْبَابَيْنِ'^(٢) فتقول [في جمع سفرجل]: سَفَارِيج، وفي مُطْلَق: مَطَالِيقَ وَمُطَيَّلِيقَ. ف (ذَيْن) إشارة للتصغير والتكسير المفهومين من قوله (وما به ...) الخ و (قبيل آخره) خبرٌ مقدم، و (ياء) مبتدأ، والجملة دليل الجواب.

احكم مجيء التصغير، وجمع التكسير على غير لفظ مفردة

أو ما خالف ما قلناه نزر فيهما: وما جاء في البابين مخالفاً للقواعد المتقدمة فهو قليل خارج عن القياس، فمن ذلك في التصغير قولهم في مَغْرِب: مُغَيْرَبَان، والمصغرُ الزمانُ، لا الصلاة المعظمة شرعاً، وفي الْعَشِيِّ عُشْيَانُ، كأنه تصغير عشاة، ومن ذلك في التكسير قولهم في رَهْط: أَرَاهِط، والقياس أفعَل، وفي باطِل: أَبَاطِيل، والقياس فواعِل، وفي حديث: أحاديث، والقياس أفعلة وفعل.

(١) أي: ما وصل به إلى التكسير في صيغة منتهى الجموع؛ من حذف حرف أصلي أو زائد، صل به إلى التصغير؛ حين تريد تصغير مثله. (ضياء السالك) + فَتَحْذَفُ فِي التَّصْغِيرِ مَا حَذَفْتَ فِي الْجَمْعِ، وتأمل ذلك فيما يلي: تقول في جمع سَفَرَجَل: سَفَارِج (بحذف اللام الزائدة) وكذلك في التصغير تحذف اللام؛ فتقول: سَفِيرَج؛ وتقول في جمع مُسْتَدْع: مَدَاع (بحذف السين، والتاء). (شرح ألفية)

(٢) يجوز أن يُعَوِّضَ مِمَّا حَذَفَ فِي التَّصْغِيرِ، أو في جمع التكسير (ياء) قبل آخره؛ فتقول في جمع: سَفَرَجَل: سَفَارِج، وإن عَوِّضْتَ قُلْتَ: سَفَارِيج؛ وتقول في تصغيره: سَفِيرَج، وإن عوضت قلت: سَفِيرِيج، بزيادة (ياء) قبل الآخر في الجمع، والتصغير. (شرح الفية)

[حركة الحرف الواقع بعد ياء التصغير]

[٨٨٤] ﴿ مِنْ قَبْلِ تَا تَأْنِيثٍ افْتَحْ تَالِي لِيَا وَمَدَّ ذَاكَ أَوْ أَفْعَالٍ ﴾

[٨٨٥] ﴿ أَوْ مَدَّ سَكَرَانَ ﴾

فهم من الأبنية المتقدمة أن ما بعد ياء التصغير: تارة يكون حرف إعراب فتجري عليه أوجه الإعراب^(١)، وذلك للبناء الأول. وتارة لا يكون، فيكسر^(٢)، وذلك في البنائين الآخرين.

و يستثنى من هذين الحكمين خمسة أشياء يفتح فيها ما بعد ياء التصغير في الجمع، ولا يبقى ما كان له من الإعراب في البناء:

الأول: ما قبل تاء التأنيث كـ: "طَلْحَة"^(٣).

الثاني: ما قبل مدّ التأنيث، سواء كانت الإضافة في هذا اللفظ نيابة كـ سَكْرَى، أو للمجاورة كـ حمراء، بخلاف قول الخلاصة «أَوْ مَدَّتِهِ»، فإنه خاص بالثانية، لاندراج المتصورة في قولها على علم تأنيث، وهو واضح. وهذا معنى قوله (و مدّ ذاك)^(٤)، والإشارة للتأنيث.

الثالث: ما قبل أفعال جمعا كان كـ أجمال، أو مفردا كـ "بُرْمَة أَحْشَار".

الرابع: ما قبل مدّ سكران ونحوه ممّا في آخره ألفٌ ونون زائدتان لم يعلم جمع ما هما فيه على فعالين دون شذوذ، وهذا معنى الأصالة على سكران، فتقول فيه: سُكْرَان، لأنهم يجمعوه على سَكَرَيْن، فإن جمع على (فَعَالَيْن) دون شذوذ صغر على فعيلين كسرحان و سُرَيْحَيْن، فإنه قالوا فيه: سراحين، وإن كان جمعه على فعالين شاذّا لم يلتفت إليه كغرثان وإنسان قالوا فيهما: غرّاثين وأناسين شذوذاً.

الخامس: ما قبل عجز المركّب، وبقي عليه كالخلاصة.

(١) يتحرّك بحسب حركة الإعراب، نحو: هذا رُجَيْلٌ، ورأيت رُجَيْلاً، ومررت برُجَيْلٍ. (شرح ألفية)

(٢) نحو: دُرَيْهَمٌ، دُرَيْهَمٌ، وعُصْفُورٌ، عُصْفِيرٌ، وكتاب: كُتَيْبٌ، وسلطان: سُلَيْطِين. (شرح ألفية)

(٣) يقال طَلْحَة.

(٤) و (مدّ) معطوف على (تاء) وتقديره: و افتح ما قبل مدّ ذلك التأنيث شمل ألفي التأنيث المقصورة والممدودة

كحبيلى في حبلى، و حميراء في حمراء. (المنح الحميدة)

[تصغير الاسم المختوم بعلامة التانيث ، و المنسوب ، و غيرهما]

- [٨٨٥] وَ لَا تُحَذَفُ فِي ذَا الْبَابِ: تَا الْأَثْنَى وَ مَدُّ الْأَلِفِ ۞
 [٨٨٦] ۞ وَ الْوَسْمُ فِي تَثْنِيَّةٍ وَ النَّسَبِ وَ الْجَمْعِ وَ الْعَجَزِ مِنَ الْمُرَكَّبِ ۞
 [٨٨٧] ۞ وَ مِنْ مُضَافٍ زَيْدُ فَعْلَانِ الْأَ مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ ۞

أي: إن هذه الأشياء الثمانية لا تحذف في التصغير بل تقدر منفصلة، و يقدر التصغير واقعا على ما قبلها: الأول: هاء التانيث كـ "حَنْظَلَةٌ". الثاني: ألفه الممدودة كـ رهطاء. الثالث: علامة التثنية كـ مسلمان. الرابع: ياء النسب كـ عبقرى. الخامس: علامة جمع التصحيح كـ مسلمون. السادس: عجز المركب كـ بعلبك. السابع: عجز المركب الإضافي كـ امرؤ القيس. الثامن: زيادتي فعْلان كـ زعفران^(١). قوله (الذي) استقر هو أي ما ذكر من الأمور (من بعد أربع) فهو راجع للجميع، لكن فيه نظر بالنسبة للمركب المزجي، و لذا مثلنا له بعلبك.

و في ذكر عجز المركب الإضافي في هذه المسائل أيضا نظر لأنه لا مخالفة بين التصغير و التكسير فيه، فكما تقول في تصغيره: "أُمَيْرِئُ الْقَيْسِ" تقول في جمعه: أُمَارِئُ الْقَيْسِ. و هذه المسائل في معرض الاستثناء من قوله (و ما به وصلت للجمع لذا صل)، و مثل هذا يجري في الخلاصة، و الصواب أن الاستثناء غير مقصود، و إنما المقصود التنبيه على أن هذه الأشياء الثمانية تقدر منفصلة عن ما يرد عليه في التصغير، و قد علم أن الجمع بخلاف ذلك في سبع منها، فيفهم من ذلك استثناءها، و حينئذ يسقط النظر الثاني، و يكون حينئذ الصواب إسقاط قوله (من بعد أربع)، و ليس هذا تخلص من نظر بآخر، لأننا نجد في نفس الأمر مخالفة التصغير للجمع فيما بعد الثلاثة كحمراء و حمراء و حمرو و طلحة و طليحة و طلاح، و يمكن أن يدعى هنا حمل قوله (و ما به وصلت) الخ على ما هو أعم من منتهى الجمع الذي في الخلاصة، و يأتي الاستثناء حينئذ فيما بعد الثلاثة كما بعد الأربعة، فيتعين إسقاط التقييد -و الله أعلم-.

(١) تقول في تصغيرها: "حَنْظَلَةٌ"، و "زُهَيْطَاءُ"، و "مُسَيْلَمَيْنِ"، و "عُبَيْقَرِي"، و "مُسَيْلَمَيْنِ"، و "بَعْلَبَكْ"، و "أُمَيْرِئُ الْقَيْسِ"، و "زُعْفَرَانِ".

قوله (و الوسم) بالنصب عطف على (تا). و (النسب و الجمع) بالخفض عطف على (تشنية). و (العجز) بسكون الجيم و النصب عطف على (تا). و (المركب) ينصرف للمزجي، لأن الاسنادي يسمى جملة، و الإضافي ذكره لكن في قوله: (و من مضاف) مناقشة و المعنى بين. و (زيد فعلان) و "زيد" عطف على "تا" ياسقاط الأدوات.

[تصغير الاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة]

[٨٨٧] وَذَا الْقَصْرِ إِذَا

[٨٨٨] زَادَ عَلَى أَزْبَعٍ احْذِفْ إِنْ سَبِقَ بِمَدَّةٍ فَهُوَ بِوَجْهَيْنِ يَحِقُّ^(١)

أي: و الألف المقصورة احذفها عند التصغير إن زادت على أربع ك: قَرْقَرَى و قَرْقَرَى، و لَغِيْزَى و لَغِيْزَى.

و مفهوم الشرط أَنَّ الرابعة ك: حُبْلَى لا تحذف.

و وجوب حذف الخامسة مقيد بما إذا لم تكن قبلها مدة زائدة، فإن كانت جاز حذف المدة و إبقاء ألف

التأنيث، و عكسه ، و هو معنى قوله: (إن سبق ..) الخ، بناء (سَبِقَ) للمفعول.

و ما ذكره من الحكمين معلوم من قوله (و ما به وصلت...) ^(٢) الخ المحال به على قوله في الجمع

(و زائدا فيه احذفا ...) ^(٣) الخ و قوله: (سَرَنْدَى فِيهِ خَيْرُونَا) ^(٤) ففيه تكرار، و يحتمل أن يكون مشى

على رأي ابن الحاجب في "حُبَارَى" من أنه لا يكسر، فلا يعلم حكمه إذاً مما سبق و ذكر ما قبله ليتوصل إليه، و مثل هذا يقال في الخلاصة -و الله أعلم-.

(١) إذا كانت خامسة، وقبلها مدَّة زائدة فأنت بالخيار إن شئت حذفت المدَّة وأبقيت ألف التأنيث، وإن شئت حذفت ألف التأنيث وأبقيت المدَّة؛ فتقول في تصغير: حُبَارَى: حُبَيْرَى، بحذف المدَّة، وإبقاء ألف التأنيث، ويجوز أن تقول: حُبَيْرَى، بحذف ألف التأنيث، وإبقاء الألف، وقلبه ياء، وإدغامه في ياء التصغير. (شرح ألفية)

(٢) البيت: ٨٨٢.

(٣) البيت: ٨٧٨.

(٤) البيت: ٨٨٠.

[تصغير الاسم الذي ثانيه حرف علة]

[٨٨٩] ﴿ وَازْدَدْ لِأَصْلِ ثَانِيًا لَيْنًا قُلْبَ عَنْهُ، وَذَا لِلْجَمْعِ مَفْتُوحًا يَجِب ﴾

[٨٩٠] ﴿ وَالْأَلِفُ الثَّانِي مَزِيدًا أَوْ جُهِلَ وَآوًا ﴾

(و اردد لأصل ثانيا لينا قلب عنه) أي: اردد الثاني من حروف المكبر لأصله الذي أبدل منه إذا صغرت، و ذلك بشرطين:

الأول: أن يكون لينا، احترازاً من نحو متعد، تقول فيه: متيعد، لا مويعد ^(١).

و الثاني: أن يكون منقلبا عن لين. و فيه نظر بل الشرط ما هو أوسع من هذا و هو أن يكون بدلا من حرف غير همزة تلي همزة، احترازاً من نحو: آدم، فإنه لا يرد إلى أصله ^(٢) فتقول: أويدم بالواو. و اندرج في الضابط حينئذ ثلاثة أنواع:

١- ما كان لينا منقلبا عن لين كباب و ميزان و ناب و موقن فتقول: بُؤِيب، و موزين، و نُئِيب، لزوال سبب الانقلاب.

٢- و ما كان لينا مبدلا من حرف صحيح غير همزة نحو: دينار و قيراط، فإن أصلهما دنار و قراط، فالياء فيهما مبدلة من أول المثلين، فتقول: دُنِينِير و قِرِيرِيط، لزوال سبب الإبدال.

٣- و ما كان مبدلاً من همزة لا تلي همزة نحو: ذِئِبٌ، فإن أصله همزة فتقول: ذُوَيْبٌ بالهمزة ردّاً لأصله، لزوال السبب.

و كان المصنف نظر إلى ظاهر قول الخلاصة «قُلْب» فإن القلب في اصطلاح أهل التصريف إنما يطلق على إبدال حرف علة من حرف علة آخر. قال ابن قاسم: فإن حملت عبارتها على إرادة مطلق الإبدال وُرد عليه ما كان بدال همزة. إه قلت: نلتزم فيه رد الثاني للأصل فنقول: آيِدم، ثم نبذل الهمزة الثانية وَاوًا عملاً بقولها ^(٣): «إِنْ يُفْتَحِ اثْرُ ضَمٍّ أَوْ فَتْحٍ».

(١) نحو: متعد، فإنه غير لين "لأنه تاء مثناة فوق مبدلة عن واو، إذ أصله: موعُتد، أبدلت الواو تاء وأدغمت في التاء الأخرى لاجتماع المثلين. "فيقال" في تصغيره "متيعد، لا مويعد. و عللوه بأنه إذا قيل فيه: مويعد، أوهم أن مكبره: موعد أو موعد أو موعد، ومتيعد لا إيهام فيه. (شرح التصريح على التوضيح)

(٢) فإنه "منقلب" عن غير لين، لأنه منقلب عن همزة تلي همزة، والأصل: آدم، بهزتين، مفتوحة فساكنة، قلبت الساكنة أَلَفًا "فتقلب" الألف "واوًا، تقول في تصغيرها: أويدم. (شرح التصريح على التوضيح)

(٣) أي: قول الخلاصة و هي الفية ابن مالك.

أو ذا للجمع مفتوحاً يجب^(١): وهذا الحكم ثابت لجمع التكسير المفتوح الأول كـ موازين وأبواب وأنياب احترازاً من المكسور الأول نحو: قيم وديم من التقويم والدوام. وبقي هذا التقييد على الخلاصة. وفي التسهيل: وللجموع على مثالي مفاعل ومفاعيل من هذا الجعل الواجب ما للمصغر. إهد وفيه نظر.

(و الألف الثاني مزيداً أو جهل واوا)^(١): المزيد كـ ضارب و: ضَوَّيرب، والمجهول الأصل كـ عاج و صاب و: غَوَّيج و ضَوَّيب. و (الألف) مبتدأ حذف خبره أي: يجعل واواً.

و تحرز بقوله (مزيداً أو جهل) من المبدلة كتاب أو واواً كباب، و همزة كآدم فتحة. تقدم حكم ذلك.

[تصغير الاسم الذي حذف منه حرف]

[٨٩٠] ﴿..... وَرُدَّ الْمَحْذُوفُ فِي مَا لَمْ يَصِلْ﴾

[٨٩١] ﴿بَغَيْرِ تَا إِلَى ثَلَاثٍ.....﴾

أي: رُدَّ المحذوف في تصغير الاسم الذي بقي بعد الحذف على أقل من ثلاثة، سواء كان المحذوف فاء كـ "حُذِّ" مسمى به، فتقول: أُخِيذْ، أو عينا كـ "سَهْ"، فتقول: سُئِيه. أو لا ما كـ "يَد"، فتقول: يُدَيَّة^(٢)، ولا عبرة بوجود التاء في خروجه عن أقل من الثلاث فتقول في تصغير (عِدَّةٍ و سَنَةٍ و شَفَّةٍ): وُعَيْدَة، و سُنَيَّة، شُفَيَّة، و لهذا قال (بغير تاء).

و مفهوم (ما لم يصل ...) إلى آخره: أن ما بقي بعد الحذف على ثلاث بغير التاء لا يرد منه ما حذف منه لعدم الحاجة إليه، لأن بنية (فُعِيل) تتأتى دونه، فتقول في "هار": هُرَيْر، و الأصل: هارو، ثم قلبت اللام لموطن العين فصار هابير، و قيل فيه غير هذا.

(١) إذا كان ثاني الاسم ألفاً زائدة، أو مجهولة الأصل وجب قلبها واواً. (شرح ألفية)

(٢) في النسخة التي بين يدينا «فتقول يدي».

[تصغير الاسم المرخم]

[٨٩١] وَ اكْتَفِ بِالْأَصْلِ فِي تَصْغِيرِ تَرْخِيمِ نَفِي^(١) ❧

أي: أزل الزوائد و أوقع التصغير على الأصول في تصغير الترخيم، فتقول في تصغير "حامد و حماد و محمود": حميد.

[تصغير المؤنث الثلاثي الخالي من علامة التأنيث]

[٨٩٢] ❧ وَ اخْتِمُ بَتَا الْعَارِي ثَلَاثِيًّا^(٢) أَمِنْ^(٣) ❧

(العاري) مفعول (اختم)، و (بتا) متعلق به، و (ثلاثيًّا) حال.

و لا فرق بين الثلاثي في الأصل و الحال كـ "سن" أو في الأصل فقط كـ "يد"، أو في الحال فقط كـ سماء و سمية، فإن الأصل فيه سُمِّيَ بثلاث يانات، الأولى ياء التصغير، و الثانية بدل المدة، و الثالثة بدل لام الكلمة، فحذفت إحدى الياءات على القياس المقرر في باب المنقوص، فبقى الاسم ثلاثياً فلحقته التاء، كما تلحق مع الثلاثي المجرد.

و احترز بقوله (أَمِنْ) -أي: أمن التباسه- مما إذا كانت التاء تؤدي إلى لبس، كما لو قيل في تصغير اسم الجنس شَجِيرَةٌ و بُقَيْرَةٌ، فإنه يلبس بتصغير الواحد.

(١) تصغير الترخيم، هو: نوع من أنواع التصغير، وهو أَنْ يُجَرَّدَ الاسم من الزوائد التي فيه، وَيُصَغَّرَ على أحرفه الأصلية، فإن كانت أصوله ثلاثة صُغِّرَ على (فُعَيْل) (وتزاد عليه تاء التأنيث إن كان مُسَمَّاهُ مؤنثاً، نحو: حُبْلَى: حُبَيْلَةٌ، و سَعَاد: سَعِيدَةٌ. فإن كان المسمَّى بالمؤنث مذكراً جُرِّدَ من التاء، كأن تُسَمَّى رجلاً (فاطمة) تقول في تصغيره تقول في تصغيره: فُطَيْم. و إن كان مذكراً جُرِّدَ من الزوائد فقط تقول في تصغير أحمد: حَمِيد، أما إن كانت أصوله أربعة صُغِّرَ على فُعَيْلِ نحو: و عُصْفُور: عُصْفِير. (شرح ألفية)

(٢) إذا صغر الثلاثي المؤنث الخالي من علامة التأنيث لحقته التاء عند أَمْنِ اللَّبْسِ، نحو: سِنٌّ: سُنَيْتَةٌ، و دار: دَوِيرَةٌ، و يد: يَدِيَّة. و شَذَّ حذفها عند أَمْنِ اللَّبْسِ، و من ذلك قولهم في تصغير: دَوْد، و حَرْب، و قَوْس، و نَقْل. و شَذَّ أيضاً إلحاق التاء فيما زاد على ثلاثة أحرف، كقولهم في قُدَّام: قُدَيْدِيْمَةٌ. (شرح ألفية)

(٣) فإن خيف اللَّبْسُ لم تلحقه التاء؛ فتقول في: شَجَر، و بَقَر: شَجِير، و بُقَيْر؛ و لا تقول: شَجِيرَةٌ، و بُقَيْرَةٌ؛ لكيلا يُظَنَّ أنها تصغير شجرة، و بقرة. و تقول في تصغير: حَمْس: حُمَيْس؛ لأن المعدود مؤنث؛ و لا تقول: حُمَيْسَةٌ؛ لكيلا يُظَنَّ أنها تصغير لمعدود مذكر. (شرح ألفية)

[تصغير بعض المبنيات شذوذا]

[١٨٩٢] وَذَا الَّذِي صَغُرَ شُدُوذًا لَا تُهْنُ^(١)

التصغير نوع من التصريف فلا يدخل الحرف و شبهه، و شذ ارتكابهم له في بعض الإشارات و الموصولات قالوا: ذَيَّا و اللَّذَيَّا، يابقاء الأولى على ما كان عليه قبل التصغير، و تعويض ألف في الآخر عوضاً عن ضمة التصغير.

و أصل "ذَيَّا": ذَيَّاً بثلاث ياءات، الأولى عين الكلمة، و الثانية للتصغير، و الثالثة لام الكلمة، فاستثقل ذلك مع زيادة الألف فحذفت الياء الأولى، لأن ياء التصغير لمعنى، فلا تحذف، و الثانية لو حذفت لزم فتح ياء التصغير، لأجل الألف، و الدليل على هذا التقدير أن ياء التصغير لا تكون إلا ثالثة، و كلامه إن حمل على خصوص اللَّفْظَيْن اللذين ذكرهما اقتضى أن التصغير لم يدخل غيرهما، و ليس كذلك، فقد قالوا في التي: اللَّتَيَّا، و في تا: تَيَّا، و في أولى و أولاء: أُوْلَيَّا و أُوْلَيَّاء، و إن حمل على أن المراد هما مع فروعهما اقتضى جواز ذلك في الفروع كلها كما في الخلاصة و ليس كذلك.

(١) قوله (وذا الذي صغر) أي صغر شذوذا "ذا" المشار بها، و "الذي" الموصولة. و أصل التصغير أن يكون في الأسماء المتمكنة، و لما خولفت بتصغيرهما خولف هذا الأصل فيهما فترك أولهما في ما كانا عليه و عوض عن ضمه ألف مزيدة في آخره فقبل في "ذا" (ذَيَّا)، و في "الذي" (اللَّذَيَّا)، و قس عليهما "تا" و "اللذين" و "اللذان" و البواقي. (ابن القره داغي)

- (لا تهن) = تضعف، تميم للبيت. (المنح الحميدة)

﴿النَّسَبُ﴾

[التَّغْيِيرَاتُ اللَّفْظِيَّةُ فِي الْأَسْمِ الْمُنْسُوبِ]

﴿٨٩٣﴾ فِي نَسَبِ زِدٍ يَأْمُشَدَّدَا كُسِرَ مَا قَبْلَهَا ﴿١﴾

(في) للسببية أي: زِدٌ بسبب النسب في الاسم ياءٌ مُشَدَّدةٌ فرقا بينها وبين ياء المتكلم، ويكسر ما قبلها للمناسبة^(١).

[النَّسَبَةُ إِلَى مَا آخِرُهُ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ]

﴿٨٩٣﴾ وَحَذَفَ مِثْلَهَا أَثَرُ^(٢) ﴿١﴾

وإن كان آخر الاسم المنسوب ياءً مثلها في كونها مشددة، وفي كونها بعد ثلاثة أحرف فصاعداً وجب حذفه، لأجلها، فتقول في النسب إلى الله: *إِلَهُنَا* *مُتَأَنِّثٌ*.

ففي قوله (مُشَدَّدةٌ) بصيغة اسم المفعول نعت لـ (يا). و (كُسِرَ) مبني للمفعول.

[النَّسَبَةُ إِلَى مَا آخِرُهُ تَاءٌ تَأْنِيثٌ]

﴿٨٩٤﴾ وَ عَلِمَ التَّأْنِيثُ^(٣) ﴿١﴾

(علم التأنيث) بالخفض عطفًا على (مثلها)، والمراد بعلم التأنيث هنا خصوص التاء لقرينة ما يأتي في ألفه المقصورة والممدودة، فتقول في النسب إلى مكة: مكِّيٌّ، لا مكْتِيٌّ، لنلا يجمع بين علامتي تأنيث إذا كان المنسوب مؤنثًا.

(١) فتقول: هذا دِمَشْقِيٌّ - نسبة إلى دِمَشْقٍ - وتقول: رأيت تَمِيمِيًّا - نسبة إلى تَمِيمٍ - وتقول في النسب إلى أَحْمَدَ: مررت بأَحْمَدِيٍّ. النَّسَبُ، هو: الدَّلَالَةُ عَلَى نِسْبَةِ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ. (شرح الفية)

(٢) (أثر) أي تبع.

(٣) إذا كان في آخر الاسم تاء التأنيث وجب حذف التاء نحو: مَكَّةٌ مَكِّيٌّ وطلحة: طَلْحِيٌّ. (شرح الفية)

[النسبة إلى ما آخره ألف]

[٨٩٤] ﴿..... وَالْمَدَّةُ فِي حُبْلَى وَمَلْهَى أَرْطَى أَقْلَبَ وَاحْذِفْ^(١)﴾

(و المدة) بالنصب متنازع فيه بين (اقلب) و (احذف) على جواز التنازع في المتقدم، أو حذف من الثاني لدلالة الأول.

و تحرز بالمثل إذا كان ثان فالألف فيه محركا كَجَمَزَى فإنه ليس فيها إلا الحذف كالخامسة. و أشار بـ (مَلْهَى) إلى المنقلبة عن أصل، و بـ (أَرْطَى) إلى الألف اللاحق. و فهم من الأمثلة أن كلامه في الألف الرابعة.

و أشار بتقديم القلب إلى أنه الراجح، و هو كذلك في الألفين، إلا أن الحذف في ألف اللاحق أشبهته في الأصلية، لأن ألف اللاحق شبيه بألف التأنيث في الزيادة، و تخصيص الخلاصة أرجحية القلب بالأصلية معترض كما في شروحها. و يقرأ (أَرْطَى) بفتح الراء للوزن.

[النسبة إلى ما آخره ياء المنقوص أو ألف الأصلية]

[٨٩٥] ﴿وَأَزِلْ الْخَامِسَ مِنْ يَاءٍ وَالْفَ وَالرَّابِعَ إِلَيَّا أَقْلَبَ، وَالْأُولَى أَنْ حُذِفَ﴾

[٨٩٦] ﴿وَالثَّالِثَ أَقْلَبَ لِازِمًا وَآوَايَلِي فَتَحًا.....﴾

(و أزل الخامس من ياء و ألف) أي: أزل [لـ] ياء النسب الخامس من ياء كـ مُعْتَدِي، أو ألف كـ قَزَقْرًا، و أحرف ما زاد على الخامسة كـ مُسْتَدْعَى و لُغَيْرَى.

(و الرابع الياء اقلب و الأولى أن حذف): و أما الرابع فإن كان الألف فقد سبق التفصيل فيها، و إن كان الياء جاز فيها: ١- القلب و آوا، ٢- و الحذف، و هو أرجح كـ قَاضِي و قَاضَوِي.

(و الثالث اقلب لازما و آوايلي فتحا) أي: ما كان ثالث من ياء أو ألف يقلب و آوا لزوماً، و يمتنع حذفه: كـ شَجٍ و: شَجَوِي، و قَتَى و قَتَوِي، يلي ذلك القلب في الياء فتح ما قبلها فتقول في شَجِي: شَجِي

(١) قوله (اقلب و احذف) أي: يجوز قلب المدة و آوا وحذفها إن كانت رابعة، و ثاني ما هي فيه ساكنا سواء كانت للتأنيث كـ "حبلَى"، أو بدلا من أصل كـ "ملهى"، أو زائدة للإلحاق كـ "أرطى" فيقال (حبلَى، و حبلَوِي، و ملهى، و ملهَوِي، و أرطَى، و أرطَوِي). (ابن القره داغي)

ثم شَجَا ثم شَجَوِي فالفتحُ سابقٌ على القلب، كما هو مفهوم قوله (يلي فتحاً) خلاف المتبادر من قول الخلاصة «وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحاً».

النسبة إلى الثلاثي مكسور العين

[٨٩٦] كَعَيْنِ فَعِلْ مَعَ فَعِلْ ٥

[٨٩٧] ٥ وَ فَعِلْ ^(١) ٥

و كما يفتح ما قبل اليا تفتح لياء النسب عين (فَعِلْ) كَ نَمَرٍ، وَ فَعِلْ كَ دُنْلٍ، وَ فَعِلْ كَ إِبِلٍ، فراراً من الثقل.

اللغات في النسبة إلى ما آخره ياء مشددة

[٨٩٧] ٥ وَقُلْ بِمَرْمِيٍّ: مَرْمَوِيٍّ ^(٢) أَوْ مِثْلِهِ، كَذَا بِحَيٍّ حَيَوِيٍّ ٥

تقدم ^(٣) أنه يحذف لياء النسب الياء المماثلة لها، و لا فرق بين أن تكون الياءان زانديتين كالشافعي، أو إحداهما أصلية كمَرْمِيٍّ، هذا لغة الجمهور. و بعضهم يقلب الأصلية واوا فيقول: مَرْمَوِيٍّ على هذه اللغة بَنَّةً هنا.

و أما إن كانت الياء المشددة غير مماثلة لياء النسب بأن كانت بعد حرفٍ واحدٍ أو حرفين فالتى بعد حرفين ستأتي، و الذي بعد حرف تفتح أولاهما، و تقلب الثانية ألفاً، لتحركها و انفتاح ما قبلها، ثم تقلب الألف واواً عملاً بما سبق في الثالث، فتقول في حيٍّ: حَيَوِيٍّ، هذا إن لم تكن الأولى بدل واو و إلا ردت إليها فتقول في طَيٍّ: طَوَوِيٍّ ^(٤) كما في الخلاصة.

(١) إذا نُسب إلى اسم ثلاثي مكسور العين وجب فتح عينه سواء كان مفتوح الفاء (فَعِلْ) نحو: نَمَرٍ: نَمَرِيٍّ، أو مضموم الفاء (فُعِلْ) نحو: دُنْلٍ: دُونْلِيٍّ، أو مكسور الفاء (فِعِلْ) نحو: إِبِلٍ: إِبِلِيٍّ. (شرح الفية)

(٢) قوله (وقل بمرميٍّ: مرمويٍّ) أي تقول في اسم آخره ياء مشددة مسبوقه بأكثر من حرفين وإحدى اليائين أصلية كمَرْمِيٍّ: مَرْمَوِيٍّ، بحذف أحدهما وقلب الآخر واواً. و إن كانا زانديتين حذفنا كـ "كرسي". و منهم من قال في مرميٍّ: مرميٍّ، مثله بحذف اليائين، ومثله المسبوق بحرفين فيقال في "عليٍّ" (علويٍّ) إلا أنه لم يقل بحذفهما، وتقول في المسبوق بحرف كـ "حيٍّ" (حيويٍّ) يابقاء الأولى وقلب الثانية واواً. (ابن القره داغي)

(٣) في بيت ٨٩٣.

(٤) لأن أصله طويت.

[٨٩٨] ﴿وَعَلِمُ التَّشْنِيَةِ الْجَمْعُ نُبْذٌ^(١) وَيَاءٌ طَيِّبٌ^(٢)، وَطَائِيٌّ يَشْدُ^(٣)﴾

[النسبة إلى المثنى وجمع التصحيح]

(علم) مبتدأ بمعنى علامة، و (نُبْذ) خبره، و (الجمع) عطف على (التشنية) بإسقاط الأدوات، وهذا إذا سمي بهما، و أما إذا بقي على حالهما فإنه ينسب لواحدهما، و يظهر الأثر في نحو هندات و غرفات و ثمرات بالاتباع، فإذا نسبت لها جموعا قلت ذلك بسكون الوسط ردًا للواحد، و إذا نسبت لها مسمى بها قلت ذلك بتحريكه بحركته، و وجه العمل أنك تحذف علامة التأنيث لما مر، ثم الألف، لأنها كالألف في جَمَزَى، ثم لا يحتاج لتغيير آخر.

[النسبة إلى ما قبل آخره ياء مشددة مكسورة]

و (يَاءٌ طَيِّبٌ) عطف على نائب فاعل (نُبْذ)، و ضابط ذلك أن يقع قبل الحرف المكسور لياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها ياء أخرى فتحذف المكسورة و تقول: طَيِّبِي بالسكون، بخلاف ما إذا كانت الياء مفردة كـ مُغِيلٍ و هي المرأة التي تحمل في الرضاع، أو مشددة مفتوحة كـ هَبْيَخ و هو الغلام الممتلئ، أو فصل بينهما و بين المكسور نحو: مُهَيِّمٍ تصغير "مُهَيِّم: مفعال" من هام، أو تصغير مهوم و هو النائم، فإنك إذا صغرته حذفت الواو الثالثة، و جئت بياء التصغير مكانها فتقلب الواو الباقية ياءً، كما في سيد، و أنت حينئذ مخير في التعويض عن المحذوف كما في سُفَيْرِج و سُفَيْرِج، فإذا أردت النسب و جب التعويض، لئلا يبقى من باب سيد، فتحذف الياء التي هي بدل من الواو، فيكون ذلك اجحافا به، و على هذا ففي مُهَيِّمِي خمس ياءات، فلا تحذف الياء فيما ذكر، و أما مُهَيِّمٍ اسم فاعل من هَيَّمَهُ الحب، فإنك تقول في النسب إليه: مُهَيِّمِي بالسكون.

(١) يُحذف من المنسوب إليه إذا كان مثنى، أو جمع تصحيح علامة التشنية، والجمع. فإذا سُميت رجلا: زَيْدَانِ حذفت علامة التشنية عند النسب فتقول: زَيْدِي، وكذلك بالنسبة إلى الجمع: تقول فيمن اسمه زَيْدُون: زَيْدِي؛ وتقول فيمن اسمها هِنْدَات: هِنْدِي؛ وتقول في النسب إلى: مُسْلِمَيْنِ، وَمُسْلِمِينَ، وَمُسْلِمَاتٍ: مُسْلِمِي. (شرح الفية)

(٢) إذا وقع قبل الحرف الأخير ياء مكسورة مُدْغَم فيها ياءٌ و جب حذف الياء المكسورة، نحو: طَيِّب: طَيِّبِي، بحذف الياء المكسورة التي قبل حرف (الباء) إذ أصلها هكذا: طَيِّيب. (شرح الفية)

(٣) و شَدَّ في النسب إلى طَائِيٍّ، قولهم طَائِيِي (بإبدال الياء الساكنة الأولى ألفا) و ذلك على غير القياس؛ لأنه لا تُقلب ألفا إلا المتحركة، والقياس أن يُقال: طَائِيِي، ولكنهم تركوا القياس. (شرح الفية)

ووجه قولهم: "طائيّة" في النسب لطّيء إبدال الياء الأولى ألفاً، كما عدم تحركها، وأما الثانية فقد حذفت على ما تقتضيه قاعدة الباب، وإنما ذكروا شذوذه في هذا الباب وإن مقتضاه موفراً أن ذلك القلب الشاذ مختص به.

- [٨٩٩] ﴿وَفَعَلِيٍّ فِي فَعِيلَةٍ، وَفِي فَعِيلَةٍ قُلْ فَعَلِيٍّ، وَمَا نُفِي﴾
 [٩٠٠] ﴿تَا مِنْ مَعْلٍ اللَّامِ، وَاتِمِّمْ مَا يَرِدُ طَوِيلَةً جَلِيلَةً وَهَمْزٌ مَدٌّ﴾
 [٩٠١] ﴿هُنَا وَفِي تَثْنِيَةٍ فِي نَسْجٍ﴾

[النسبة إلى وزني فَعِيلَةٍ، وَفَعِيلَةٍ]

[وَفَعَلِيٍّ فِي فَعِيلَةٍ وَفِي فَعِيلَةٍ قُلْ فَعَلِيٍّ] أي: قُلْ فِي النَّسَبِ إِلَى فَعِيلَةٍ: فَعَلِيٍّ بفتحين، كـ: خَنِيفَةٍ وَخَنَفِيٍّ، تحذف تاء التانيث لما مرّ، وياء فعيل للاستثقال. و قُلْ فِي النَّسَبِ لَفَعِيلَةٍ: فَعَلِيٍّ بضم ففتح لمثل ما مر. فـ (فَعَلِيٍّ) و (فَعَلِيٍّ) محكيان بـ (قُلْ).

[النسبة إلى فَعِيلٍ، وَفَعِيلٌ مُعْتَلِيٍّ اللَّامِ]

[وَمَا نُفِي تَا مِنْ مَعْلٍ اللَّامِ]: وكذا تقول في النسب إلى ما لا تاء فيه من المثاليين إذا كان معْل اللَّام كـ: عَلِيٍّ وَفُصَيٍّ، وتحذف ياء فعيل وفعيل، وتفتح العين وتقلب الياء الباقية ألفاً، والألف واواً لما مر فتقول: عَلَوِيٍّ، وَفُصَوِيٍّ.

[النسب إلى فَعِيلَةٍ وَفَعِيلَةٍ مُعْتَلَةٍ الْعَيْنِ، أَوْ مُضَعَّفَةٍ الْعَيْنِ]

[وَاتِمِّمْ مَا يَرِدُ طَوِيلَةً جَلِيلَةً]: وما تقدم في فَعِيلَةٍ وَفَعِيلَةٍ مشروط بما إذا لم تكونا معتلي العين ولا مضاعفتين، وإلا تمّت أي: لم تحذف ياؤهما، فتقول في طَوِيلَةٍ وَنُؤِيرَةٍ: طَوِيلِيٍّ وَنُؤِيرِيٍّ، وفي جَلِيلَةٍ وَفُلِيلَةٍ: جَلِيلِيٍّ وَفُلِيلِيٍّ.

[النسبة إلى ما خُتمَ بهمزة الممدود]

أو همزٌ مَدَّ هنا وفي تثنية في نهج| أي: حكمه في النسب وفي التثنية واحد ^(١) فتقول في النسب إلى صحراء: صَخْرَاوِيّ، لأنَّ همزته للتأنيث، وفي التسبب إلى كِسَاءٍ و عِلْبَاءٍ: كِسَانِيّ و عِلْبَانِيّ، و كَسَاوِيّ و عِلْبَاوِيّ، لأن همزة الأول عن أصل و الثاني اللاحق. و تقول في النسب لـ قُرَاءٍ: قُرَانِيّ، لا غير لأن همزته أصلية.

[النسبة إلى العَلَمِ المُرْكَبِ]

- [٩٠١] وَأَنْسَبَ لِمَصْدَرٍ جُمْلَةٍ وَهُوَ ج
[٩٠٢] وَ الثَّانِي مِنْ إِضَافَةِ بَابِنِ أَوْ أَبٍ أَوْ ذَاتٍ تَعْرِيفٍ، وَ غَيْرَ ذَا انْتِسَابٍ
[٩٠٣] لِأَوَّلِ إِنْ لَمْ يُخَفَّ ثُبْسٌ ^(٢)

(١) الاسم المختوم بهمزة الممدود حُكِمَ الهمزة فيه في التسبب كحكمها في التثنية. (شرح ألفية)

(٢) العَلَمُ المُرْكَبُ ثلاثة أنواع: المركب الاسنادي، و المركب المزجي، و المركب الإضافي:

أما المركب الإسنادي و المركب المزجي: نُسِبَ إلى صدرهما ويحذف عَجْزُهُمَا فتقول في: ثَابِتٌ شَرًّا: ثَابِطِيّ، و في بَعْلَبَكْ: بَعْلَبِيّ. هذا معنى قوله (و أنسب لصدري جملة و مزج).

و المركب الإضافي فيه تفصيل: فإن كان العلم المركب مصدرا بابن و أب و أم حذف صدره و نُسِبَ إلى الثاني أي عجزه فتقول في أبي بكرٍ و ابن الزُّبَيْرِ: بَكْرِيّ، وَزُبَيْرِيّ. هذا معنى (و الثاني من إضافة بابن أو أب).

و إن كان العلم المركب معرفا بعجزه بأن كانت الإضافة معنوية كغلام زيد، حُذِفَ صدره، و نُسِبَ إلى عجزه (المضاف إليه) فيقال في غلام زيد: زَيْدِيّ. هذا معنى قوله (أو ذات تعريف).

و أما إن كان المضاف غير معرّف بالعجز بأن يكون المركب الإضافي علما بالوَضْعِ نسب إلى الأول أي صدره، و حذف عجزه فتقول في امرئ القيس: اَمْرِيّ؛ لأن امرئ معروف و إن حُذِفَ القيس. هذا معنى (و غير ذَا انتساب لأول) و يشترط في هذا عدم اللبس كالمثال فقال (إن لم يخف لبس) جاء في شرح ألفية: أمّا إذا خيف اللبس فيحذف الصدر، و يُنسب إلى العَجْزِ، نحو: عبد الأشهل، و عبد القيس، و عبد مناف؛ لأنه لو قيل: عَبْدِيّ، لم يُعرف المنسوب إليه؛ ولذلك ينسب إلى العجز، فيقال: أَشْهَلِيّ، وَقَيْسِيّ، وَمَنَافِيّ. إهـ (م)

فتقول في النسب إلى "برق نحره": بَرَقِي، و شذ قولهم في النسب إلى كنت كنتي، و في حكم الجملة الملحق بها في الحكاية كحيثما.

و تقول في النسب إلى بَعْلَبَكْ: بَعْلِي.

و منهم من يجيز النسبة لعجزه واحده.

و منهم من يجيز لهما على سبيل الاستقلالي، فتقول بعلي بكي.

و منهم من نسبت لهما مركبين فيقول: بَعْلَبَكِي.

و منهم من يصيغ منهما اسما على فَعْلَل و تتسب له، فتقول في حضرموت: حضرمي.

و أما المركب الإضافي فإن قصد الواضع بالثاني مقصودا ثم أضاف إليه الأول فإذا نسب إليه حذف المضاف كـ زُبَيْرِي في ابن الزبير، لأن المضاف إليه و هو الزبير مقصود بمدلوله و نسبة الابن إليه، و إن لم يكن الثاني مقصوداً كما ذكر حذف المضاف إليه كـ عُبْدِي و امرئي في عبد مناف و امرئ القيس، لأنه لم يقصد إلى مناف و القيس إضافة عبد و امرئ إليه، فليس للثاني مدلول على حياله، فينزل منزلة بعلبك في أن الثاني ليس له مدلول على حياله، ففعل به ما فعل بذلك.

و جاء في عبد مناف: منافي [قال سيبويه: "سألت الخليل عن قولهم في عبد مناف: منافي"^(١) فقال: أما القياس فكما ذكرت لك، إلا أنه قالوا "منافي" خوف اللبس"^(٢)].

قال الجاربردي: و لي في هذا الكلام نظر، لأن لقائل يقول: لا نسلم أن الثاني ليس بمقصود في عبد مناف، فإن منافاً اسم صنم، و قد قصدت الإضافة إليه، و يحققه ما في الكشف في قوله ﴿و خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [الزمر: ٦] أن الخطاب لقريش، و المعنى: خلقكم من نفس قصي، و جعل من جنسها زوجها عريية قرشية، فلما آتاها الله تعالى ما طلبا من الولد جعلاً لله شركاء فيما آتاها الله تعالى حيث سميا أولادهما الأربع بـ (عبد مناف و عبد العزي و عبد قصي و عبد الدار)، و ذكر في حواشيه أنه

(١) ما بين القوسين ساقط في النسخة التي بين يدينا.

(٢) لأنه لو نسب إلى الصدر فليل عبدي، لم يعرف المنسوب إليه. (ضياء السالك)

أضاف قصي ولديه إلى صنميه مناف والعزي، و واحد إلى نفسه، و واحد إلى داره وهي دار الندوة. إهـ من الجار بردي^(١).

قلت: جواب ما أشار إليه أن معنى المضاف إليه في نحو "ابن الزبير" كان مقصوداً قبل الغلبة، وبه تكمل معنى الإضافة، و عرف مدلول المضاف فروعياً ذلك، و نسب إليه، بخلاف نحو "عبد مناف" مما ليس حالة قبل العلمية، فإنّ المضاف له جزء علم، و ليس مقصوداً على حياله. قوله: "قصدت إليه" قلنا ذلك قصد عرضي تابع للمقصود بالذات، و العلم الذي هو تميز مسماه، و لذلك لم يكن اللفظ به مركباً، فلما تساوي الأول و الثاني في كون كل منهما جزءاً غير مستقل و لا مقصود معناه الأصلي رجح الأول بالتصدر فنسب إليه، و الاحبال الحاصل بذلك غير مضر، إذا تمهد هذا فالتعويل على ما سبق.

و يندرج في قولهم أن يكون المضاف إليه مقصوداً ما كان مبدواً يابنٍ أو أب، و ما لم يكن مبدواً بذلك كغلام زيد المقلب على بعض علمانه بعد أن كان يطلق عليه و على غيره فينسب لعجزه، و به يصور عموم قوله (أو ذات تعريف)، و يكون من قبيل عطف الأعم على الأخص، و (أو) بمعنى الواو عطفه بها ضرورة، و التعريف الملاحظ هو باعتبار الحالة الأصلية.

و تقييد قوله (غير ذا...) الخ بقوله (إن لم يخف لبس) غير صحيح، لما تقدم، و من هنا قول ابن هشام ينبغي بل يجب أن لا يجتنب بل يقال في عبد الأشهل: عبدي، قال:

وَهُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِدْعٍ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْئاً إِلَّا بِأَجْدَعَا

و ذلك أنهم لم يجتنبوا في مصطفى و مصطفى و ضارب و ضاربة و مسجد و مساجد و زيدين و زيدين و خمسة عشر، و بالجملة فالقول بمراعات اللبس هاد لقواعد هذا الباب، أو مفض لترجيح أحد المساوين.

و في المغرب مثل ما قال الناظم، و في كلام ابن الخباز ما يخالفه حيث قال: المضاف ضربان:

(١) هكذا في الجاربردي، و في النسخة التي بين يدينا «... و جعل من جنسها عربية قرشية، فلما آباهما ما طلب من الولد جعلاً له شركاً فيما آتاها سمي أولاهما الأربع...» إهـ

- ١- مضاف إلى اسم غير مقصود فينسب إليه ويترك ذلك الذي ليس بمقصود، فتقول في النسب إلى إمري القيس و عبد مناف: إمريّ و عبدّي، و شدّ "منافي" نسبوا للثاني، لأن فيه الباسا.
- ٢- و مضاف إلى اسم يتعرف به، و ذلك في البنين و الآباء كابن الزبير و أبي بكر، فتقول: زبيري و بكري، فينسب إلى الثاني لأنه اشتهر. إه فظاهر قوله أولا عبدّي و حكمه ثانيا بشذوذ قولهم: "منافي" أن الجادة و العمل على أن الالباس لا يراعي في ذلك. إه

[النسبة إلى الاسم الثلاثي المحذوف اللام]

- [٩٠٣] ﴿..... وَرَدَّ اللّامَ حَثْمٌ إِنْ إِذَا تُثْنِي يُرَدَّ﴾
- [٩٠٤] ﴿أَوْ لَا فَجَائِزٌ.....﴾

(رَدُّ اللام حثم) مبتدأ و خبر، و (إِنْ يُرَدَّ) ببناء الفعل للمفعول شرط، و (إِذَا تُثْنِي) بالبناء للمفعول ظرف للشرط ف (إِذَا) فيه ظرفية لا شرطية، و المعنى: أنه يجب رَدُّ اللام في النسب لما حذفت منه إن ردت في تثنية ذلك الاسم كـأب و أخ تقول: أَبَوِي، وَأَخَوِي، لقولهم في التثنية: أبوان و أخوان. و كان من حقه أن يريد أوجع جمع تصحيح المؤنث ليعلم وجوب الرد في نحو سنة فتقول: سَنَوِي، أَوْ سَنَهِِي، لقولهم: سنوات و سنهات، فما في الخلاصة أتم، لكن ذكرها مجمع تصحيح المذكر لفائدة له، كما بينه شراحها.

قوله (أَوْ لَا) أي: أو لا يرد و لا يردّ في التثنية فَرَدَّ اللام جائز لا واجب نحو: جِرْ و غَدَّ و شَفَّ فتقول: جِرِيّ و غَدِيّ، و شَفِيّ، و لك أن تقول: جِرْجِيّ، و غَدَوِيّ، و شَفْهِيّ.

[الخلاف في النسبة إلى أخت، و بنت]

- [٩٠٤] ﴿..... وَتَاءُ احْذِفِ مِنْ بِنْتِ أُخْتٍ، وَ لِذِكْرِهَا اضْطَفِي﴾
- ذهب الخليل و سيبويه إلى أنه ينسب إلى أخت و بنت كما ينسب إلى أخ و ابن بحذف التاء و ردّ المحذوف فتقول: أَخَوِيّ و بَنَوِيّ.
- و ذهب يونس إلى أنه ينسب إليهما على لفظهما و لا تحذف التاء فتقول: أُخْتِيّ، و بِنْتِيّ.

و حجة الأول أنهم قالوا: أخوات و بنات، بحذف التاء و الرد إلى صيغة المذكر الأصلية، و تقدم أن ما وجب رده في الجمع وجب رده في النسب، هكذا وَجَّهَهُ في التوضيح و شرحه.

و رُدُّ بأنهم لم يردوا المحذوف في جمع بنت. و أجيب بأنها ردت و حذفت بعد قلبها ألفا للالتقاء الساكنين. و رُدُّ بأن شرط قلب الواو ألفا لا يكون بعدها ألف.

و قيل: إنما ردت في أخوات لأن الواو أمّ الضمة التي في أول المفرد و هو أخت فناسب أن يكون في الجمع. إهد قلت: لا يخفى ضعفه و تكلفه، و الظاهر أنهم لم يردوا في جمع بنت، لعدم ردهم في تثنية مذكرها حيث قالوا: أَخَوَان و لم يقولوا: بَنَوَان، و سرّه أنهم لم يعوضوا في أخ فرجعوا للأصل، و عوضوا في ابن فاكتفوا بالعوض و قالوا: بَنَان، و أجروا الجمع مجرى التثنية في عدم الرد.

و حجة يونس أن التاء فيهما للإلحاق لا للتأنيث، و ألزمه الخليل أن ينسب إلى شنت و منت باثبات التاء، و لا يقول به، و فرق له بأن التاء فيهما لا تلزم بخلاف أخت و بنت، لأن التاء في هنت في الوصل خاصة، و منت في الوقف خاصة، و هذا ظاهر^(١)، و من هنا اختار المصنف مذهب يونس.

[النسبة إلى ما كان ثنائياً وضعاً]

﴿ ٩٠٥ ﴾ ثَانِي ثُنَائِي بِلَيْنِ ضَعْفٍ ❧

إذا نسب أي ثاني وضعاً فإن كان ثانيه حرف لين ضعف بمثله إن كان ياء أو واو فتقول في "كي" و "لؤ": كَيَوِيّ و لَوَوِيّ، لأن "كي" لما ضعف صار ك: حي، و "لو" لما ضعف صار ك: دؤ.

و إن كان ألفا ضعفت و أبدل ضعفها همزة فتقول فيما اسمه "لا": لَانِي، و إن شئت أبدلت الهمزة واو فتقول: لاوِي.

و مفهوم قوله (بلين) أن ثانيه إذا كان حرفاً صحيحاً لا يجب تضعيفه و هو كذلك، فيجوز أن تقول في "كم": كَمِيّ بالتضعيف، و كَمِي بتركه.

(١) في النسخة: «وها ظاهر».

[النسبة إلى محذوف الفاء]

٩٠٥] وَشِيَّةٌ أَجْبُرُ وَافْتَحِ الْعَيْنَ تَفٍ^(١) ٥

إذا نسب لمحذوف الفاء وكانت لامه معتلة كـ: شِيَّةٌ جبر برد فانه، و تفتح عينه مطلقا، و يعامل معاملة المقصور فتقول: وَشَوِيَّ، هذا مذهب سيبويه.

و قال أبو الحسن ترد العين إلى سكنها الأصلي فتقول: وَشِييَ.

و الصحيح الأول إذا به ورد السماع، و لذلك جرى في المتن عليه.

و إن كانت اللام صحيحة كـ: عدة فمفهومه أنه لا يجبر، و هو كذلك فتقول: عِدِي.

و ما اعتذر به ابن هشام و أبو إسحاق عن عدم ذكر الخلاصة بمحذوف العين من أنه لا يجبر العين تبعا فيه إطلاق كثير من النحويين.

و الصواب أن ذلك مقيّد بغير المضاعف كـ: رُبَّ مخفف رُبٍّ، فإنه إذا سمي به و نسبت إليه جبر وجوبا فتقول: رُبِّي، نص عليه سيبويه، و لم يخالفه غيره.

و أما المعتل اللام كالْمُرِي اسم فاعل من أرى فإنه يجبر، كذا قال الدماميني رحمه الله، و الذي يظهر أنه لا وجه لرد عين المُرِي و هي الهمزة، بل لا وجه لجوازه، فإن قيس على شية فباطل، لأن ذلك بقي على حرفين ثانيهما لين، و أما هذا فعلى ثلاثة أحرف، فلا حاجة لرد الهمزة، بل يجب قلب كسرة الراء فتحة، كما في شج، ثم قلبت الياء ألفا، ثم الألف واوا على قولهم من وجوب رد المحذوف يجوز في الياء الوجهان المحكيان في قاض. إهـ و مثل هذا يقال في المتن.

(١) قوله (و شية أجبر) المراد بالشية المحذوف الفاء المعتل اللام إذ لو كان صحيح اللام لم يعد محذوفه فيقال في "عدة" (عدي) وفي "شية" (وشوي). (ابن القره داغي)

[النسبة إلى جمع التكسير]

﴿٩٠٦﴾ وَأَنْسَبَ لِجَمْعٍ لَمْ يُصَيِّرْ عِلْمًا بِوَاحِدٍ^(١)..... ﴿٩٠٦﴾

أي: أنسب له باللاتيان بواحد و النسبة إليه، لأن المقصود من النسبة حاصل بذلك فتقول في النسبة لـ: فَرَانِض: فَرَضِي، و لـ: ثَمَرَات: ثَمَرِي بالاسكان.

و مثل الجمع الغير المسمى به المثنى قبل التسمية به فكان من حقه أن ينبه عليه، فإن حمل الجمع في عبارته على اللغوي صدق باسم الجمع، و ليس بصحيح، لأنه كالمفرد كما قال الشاطبي رحمه الله، و لهذا قال في شرح العمدة: يقال في النسب إلى نساء: نِسَوِيّ، فترده إلى نسوة، لأن نسوة واحد نساء . و قال ابن هشام: ليس قياس فعلة أن يجمع على فعال و لا أظن إلا أن نسوة و نساء اسما جمع.

و تحرز بقوله (لم يصير علما) -مضارع صير مبني للمفعول- من الجمع المسمى به ككلاب و أنمار، و كذا ما غلب كأنصار، فقولهم أصولي ليس بلحن لغلبة الأصول على الفن المعروف.

و قول الخلاصة «إِنَّ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوُضْعِ» أحسن منه لصلاحيه ما فيها، للاحتراز به عما لا واحد له من لفظه كعبادين فإنه ينسب إليه على لفظه.

[الاستغناء عن ياء النسب]

﴿٩٠٦﴾ وَأَفَاعِلٍ قَدْ انْتَمَى^(٢)..... ﴿٩٠٦﴾

﴿٩٠٧﴾ فِي نِسْبٍ وَفَعِلٍ فَعَالٍ ﴿٩٠٧﴾

١- قد يستغنى سماعا عن ياء النسب بأن يصاغ من اسم ما قصد به ذلك اسم على وزن (فاعل) في غير ذي اللزوم كـ تَامِر و لَابِن و دَارِع و رَامِح^(٣).

(١) أي: إذا أردت النسبة إلى الجمع المكسر فله حالان: إما يبقى على جمعيته فينسب إلى مفردة فتقول في كُتُب، و فَرَانِض: كِتَابِيّ و فَرَضِيّ. و إما يصير علما بأن تزول جمعيته بنقله إلى العلمية كـ أنمار: أو بالغلبة كأنصار فينصب إلى لفظ الجمع فتقول: أنمارِيّ، و أنصارِيّ. (م)

(٢) أي: يُسْتَغْنَى عن ياء النسب غالباً بِصَوْغِ فاعِلٍ مقصوداً به صاحب الشيء، يعني: عندنا نَيْةٌ هنا هي التي تُحَدَّدُ، يعني: وزن (فَاعِلٍ) هذا كما سبق قد يُرَادُ به اسم الفاعل الذي هو دَالٌّ على حدثٍ، وقد يُرَادُ به صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، وقد يُرَادُ به النِّسْبُ، ما الذي يُعَيَّنُ هذا من ذلك؟ النِّتْيَةُ مع القرائن والسياق. (شرح ألفية للحازمي)

(٣) تَامِر و لَابِن (أي: صاحب ثَمَرٍ، وصاحب لَبَنٍ). فَلَانٌ طَاعِمٌ كاسٍ (أي: صاحب طَعَامٍ، وكُشْوَةٍ). (شرح الفية)

٢- و قد يغني عنهما (فَعِل) ك: نَهَر بمعنى نهاري^(١).

٣- و قد يغني عنهما (فَعَّال) في ذي اللزوم بحيث يراد به صاحب شيء يزاوله لأنه من أمثلة المبالغة والتكثير، وذلك ك: جَمَّال و حَمَّار لصاحبي الجمال و الحمير الذين يعملان عليهما، و هو كثير، فإن أريد صاحب الشيء فقط جيء بفاعل .
و مما حمل على النسب قوله تعالى ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ﴾ [فصلت: ٤٦] لأن الأكثر توجه النفي إلى القيد، و هو هنا المبالغة فيقتضي أو لم يؤول ثبوت أصل الظلم و هو محال .
و سنل السيد صدر الدين محمد عن الآية فأجاب على البديهة بجواب قال العلماء يكتب بالتبر لا بالحبر، و حاصله أن جميع صفات الله تعالى، عناية الكمال، فلو كان متصفا بالكلم لكان متصفا بكثرته فنفي كثرته عنه نفي لأصله.

[شَوَاذُ النَّسَبِ]

[٩٠٧] ﴿..... وَشَذُّ أَشْيَاءٍ قَدْ رَوَى النُّقَالُ﴾

أي: شذ في النسب أشياء جاءت على خلاف مقتضى القواعد المتقدمة مذروها الناقلون المؤتمنون على نقل كلام العرب، كقولهم في النسبة للبصرة: بَصْرِيٌّ بكسر الباء^(٢)، و إلى الذَّهْرِيّ: ذُهْرِيٌّ بضم الدال، و إلى خَرْوَرَاءٍ خَرْوَرِيٌّ، و إلى البحرين بَخْرَانِيٍّ، و إلى صنعاء صَنْعَانِيٍّ، و إلى مَرْوٍّ: مَرْوَزِيٌّ.



(١) نَهَر أي: نهاري أي: عامل بالنهار. رَجُلٌ طَعِمَ و لَبَسَ (أي: صاحب طَعَامٍ و لِبَاسٍ). (شرح الفية)

(٢) والقياس: بَصْرِيٌّ -بفتح الباء. (تحقيق على شرح شافية)

- قولهم في النسب إلى البصرة بصرى بكسر الباء وكذلك جميع ما استشهدوا به فعلي خلاف القياس؛ فلا يقاس عليه؛ على أنهم قد قالوا: إنما كسرت الباء لأن البصرة في الأصل الحجارة الرخوة، فإذا حذفت التاء كسرت الباء ف قيل بصر، فلما نسبت إلى البصرة حذفت تاء التأنيث لئلا النسب فكسرت الباء لحذف التاء، فلذلك قيل: بصرى، بكسر الباء. (الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين)

﴿الإِمَالَةُ﴾

(الإِمالة) هي: أن تتحو بالفتحة إلى جهة الكسرة، و يلزم ذلك إن كانت بعدها ألف أن تتحو بها إلى جهة الياء فهي في الحقيقة عمل واحد^(١).

اشروط إِمالة الألف المتطرفة

[٩٠٨] ﴿الْأَلِفُ الْأَخِيرَ عَنْ يَاءٍ، أَوْ جُعِلَ يَاءً بِلا شُدُوذٍ أَوْ زَيْدٍ أَمِلَ﴾

تعرض هنا لبيان أسباب الإِمالة فذكر أن منها:

١- أن تكون الألف بدلا من ياء، وهي في الآخر^(٢)، وأفهم إطلاقه أنه لا فرق بين الاسم كمرمى، و الفعل كرمى^(٣). و شمل قوله (عن ياء) الأصلية كالمثانين، و المنقلبة عن واو كملهى و أعطى.

و خرج بقوله (الأخير) المتوسطة، و سيأتي حكمها.

٢- و منها: أن تكون الألف الأخيرة قد جعلت ياء في بعض تصاريف الكلمة من غير شذوذ و لا زيادة^(٤) كألف التأنيث المقصورة نحو: حبلى، فإنها جعلت ياء في التثنية.

و احترز بقوله (بلا شذوذ) من قلب الألف ياء في الإضافة لياء المتكلم في لغة هذيل، فإنهم يقولون في نحو "عصا": عَصِي و لغتهم شاذة، فلا إِمالة لأجل ذلك. و فيه نظر كما قال الشاطبي، إذ لا يصح إطلاق الشاذ على لغة شهيرة، فالأقرب أنهم احترزوا بما ذكر وقوف بعض طيء على "عصي" يابдал الألف ياء، و من تثنية رضى على رضان.

(١) الإِمَالَةُ أَنْ يُتَحَّى بِالْأَلِفِ نَحْوَ الْيَاءِ، يَعْنِي: يَأْتِي بِالْأَلِفِ قُرَابَةُ الْيَاءِ: [مثل] {وَالضُّحَى}. (شرح ألفية للحازمي)

(٢) هذا معنى قوله (الألف الأخير عن ياء) و هو السبب الأول.

(٣) فالألف في "مرمى" و "رمى" منقلبة عن الياء، لأنه من: رَمَى .. يرمي، حينئذ تُمال هذه الألف لكونها مُبدلة عن ياء. (شرح ألفية للحازمي)

(٤) هذا معنى قوله (أو جعل ياء بلا شذوذ أو زيد) و هو السبب الثاني من أسباب الإِمالة.

واحترز بقوله (أَوْزَيْد) من رجوع الألف للياء بسبب زيادة كقولهم في التصغير (قُفِّي)، وفي التفسير (قَفِي) فلا إمالة لذلك. قوله (الألف) مفعول مقدم بـ (أَمِلَ)، و (جُعِلَ) عطف على متعلق الظرف أي: أمل الألف الآخر حال كونه مبدلاً من ياء، أو جعل ياء، فنائب فاعل (جعل) ضمير الألف الآخر، و (أو) بمعنى الواو.

٩٠٩ ﴿وَأَلِفَاتْلِيهِ هَا التَّائِيثِ، مَعْ بَدَلِ عَيْنٍ مَا كَمَاضٍ لِيَبْعَ﴾

[إمالة الألف قبل تاء التائيث]

أشار بصدر البيت ^(١) إلى أن وجود هاء التائيث لا يمنع من كون الألف في الآخر، لأن هاء التائيث غير معتد بها، فالألف قبلها متطرفة تقديراً، وذلك كفتاة ورماة، فتمال ألفهما.

[شروط إمالة الألف الواقعة في عين الفعل]

وأشار بما بعد ^(٢) إلى أن من أسباب الإمالة أن تكون الألف بدلاً من عين فعل تُكْسَر فاؤه عند إسناده لتاء الفاعل ^(٣)، سواء كانت الألف عن ياء كباع، أو واو كخاف ^(٤).

بخلاف ما تضم فاؤه عند الاسناد المذكور كطال و قال، و به يعلم أن ألف طال لا تمال، وإن كانت ألفه تكسر عن الإسناد لتاء المفعول، فيقيد قول الخلاصة «إلى فلت» بالإسناد للفاعل.

(١) أي: بقوله (و ألفا تليه ها التائيث).

(٢) أي بقوله (مع بدل عين ما كماض ليع).

(٣) فتمال الألف إلى الياء إذا كانت واقعة في عين الفعل بالشرطين الآتين: ١- أن تكون منقلبة عن ياء، أو واو .

٢- أن تكون فاء الفعل مكسورة على وزن (فُلْتُ) عند الإسناد إلى الضمير . (شرح ألفية)

(٤) فباع، وخاف عند إسنادهما إلى الضمير (التاء) تجوز فيهما الإمالة؛ فتقول: بَعْتُ، وَخِفْتُ، وذلك لتحقيق الشروط السابقة فيهما، فَعَيْنُهُمَا أَلِفٌ وهي منقلبة عن ياء (كباع) ومنقلبة عن واو (كخاف) وَكُسِرَتْ فاؤُهُمَا عند الإسناد إلى الضمير (التاء) فصارت إلى وزن (فُلْتُ) بحذف العين . أما إذا صارت إلى وزن (فُلْتُ) بضم الفاء فلا إمالة فيها، نحو: قُلْتُ، وَجُلْتُ، وَصُمْتُ . (شرح ألفية)

قوله (عين) مضاف لـ (ما) الواقعة على الفعل بدليل الصلة. و التشبيه في كسر الفاء عند الإسناد المذكور. و ما في الخلاصة أصرح مما هنا، لإيهام ما هنا إرادة التشبيه في كون الألف عن ياء.

[إمالة الألف الواقعة بعد الياء]

[٩١٠] ﴿ وَ تَالِي يَاءٍ أَوْ بِحَرْفٍ فُصْلًا أَوْ مَعَ هَا ﴾

من أسباب الإمالة: وقوع الألف بعد الياء متصلة بها كـ بَيَّان، أو منفصلة بحرف كـ شَيَّان، أو بحرفين ثانيهما هاء كما في التسهيل كـ أَدْرَجَيْتُهَا، بشرط أن لا تكون قبل الهاء ضمة احترازاً من نحو "هذا جَيْتُهَا"، فلا تجوز إمالتها.

قوله (و تالي ياء) عطف على ما قبلها أي: و ألفا تالي هاء، و لم يظهر فتح المنقوص للضرورة.

[إمالة الألف الواقعة قبل كسرة أو بعدها]

[٩١٠] ﴿ أَوْ قَبْلَ كَسْرٍ أَوْ تَلَا ﴾

[٩١١] ﴿ تَالِي كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ ذَا وَلِي أَوْ مَعَ هَاءٍ ﴾

و منها ^(١): أن تكون الألف قبل الكسرة متصلة بها كـ مَسَاجِدَ.

و منها: أن تكون بعد كسرة منفصلة بها بحرف كـ عِمَاد، أو بحرفين أولهما ساكن كـ شِمْلَال، أو كلاهما متحرك واحدهما هاء نحو: يريد أن يَضْرِبَهَا، بشرط أن لا يضم ما قبل الهاء احترازاً من نحو: هو يضربها.

و كلام التسهيل صريح في قلة إمالة نحو: درهماك، فالصواب أن لا يعد في الإمالة المتواترة، فإسقاطه أحسن مما في الخلاصة.

قوله (أو سكون) عطف على (كسر)، و (ذا) مفعول (ولي) إشارة إلى الكسر.

(١) أي: من أسباب الإمالة.

[اموانع إمالة الألف]

..... ﴿٩١١﴾ وَ الزَّاءُ وَ الحَزْفُ العَلِيَّ ﴿٩١١﴾

﴿٩١٢﴾ لِمُظْهِرِي كَسْرِ وَيَا كَفَا وَلِي حَزْفُ عَلِيٍّ، وَ كَذَا إِنْ يُفْصَلِ ﴿٩١٢﴾

﴿٩١٣﴾ بِحَزْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ أَوْ قَبْلُ إِذَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ لَمْ يُسَكَّنْ إِثْرَ ذَا ﴿٩١٣﴾

لما فرغ من أسباب الإمالة شرع يتكلم على موانعها وهي ثمانية: حروف الاستعلاء السبعة يجمعها قولك "قَطْ خُصَّ صَعَطٌ"، و الرءاء [غير] المكسورة.

و إنما منعت الإمالة لأن السبع الأول تستهني إلى الحنك، فلم تمل الألف معها طلباً للمجانسة. و الرءاء شبهت بالمستعلية، لأنها مكررة. و التقييد بالمكسورة يعرف من كلامه الآتي.

و احترز بقوله (لِمُظْهِرِي) من المقدرين، فلا تمنع الإمالة في "خاف" لأن الكسر مقدرة في نفس الألف، و لا في "طاب" لأن ثبأ مقدرة، و ذلك لأن السبب المقدر موجود في نفس الألف، فهو أقوى من الظاهر، لأنه إما متقدم على الألف أو متأخر عنها. قوله (لمظهري) متعلق بـ (كفًا)، و اللام مقوية.

ثم إن كان المانع متأخراً عن الألف فَشَرُطُ الكَفِّ به أن يتصل بها كـ حاطب، أو ينفصل بحرف كـ باسط، أو بحرفين كـ موائق^(١).

و إن كان [المانع] متقدماً فشرطه: ١- ألا يكون مكسوراً، ٢- و لا ساكناً إثر كسرة كطالب، احترازا من نحو طلاب و مطواع^(٢).

و كان عليه كالخلاصة أن يقيد لمنع المتقدم بما إذا لم ينفصل كما ذكر سيبويه و غيره.

قوله (إثر ذا) إشارة إلى العكس الكسر المفهوم من ينكسر.

(١) هذا معنى قوله: (ولي حرف علي و كذا إن يفصل بحرف أو حرفين).

(٢) هذا معنى قوله (أو قبل إذا لم ينكسر أو لم يسكن إثر ذا).

[حكم الإمالة إذا اجتمعت الرء المكسورة مع أحد موانع الإمالة]

﴿ ٩١٤ ﴾ وَكَفَّ كَفًّا كَسْرُ رَا^(١) ﴿ ﴾

يعني: أنَّ الرء المكسورة تمنع موانع الإمالة من اقتضاء المنع، ومنها الرء الغير المكسورة وذلك نحو: ﴿ عَلَى أَبْصَارِهِمْ ﴾ [البقرة: ٧] ونحو: ﴿ دَارُ الْقَرَارِ ﴾ [غافر: ٣٩].

و لابد من تقييده كالخلاصة بما إذا كانت الرء متأخرة عن الألف، فالمقدمة لا أثر لها، ولهذا لم يمل أحد ﴿ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ ﴾ [الأنفال: ٦٠] ذكره الجاربردي.

و يقيدان أيضا بما إذا كان المانع متقدما على الألف، فلا تكف المتأخر كما قال السيد و الجاربردي، فلا يمال نحو طارق. و في تمثيل الأشموني به نظر.

(١) تقدم أن حروف الاستعلاء و الرء مانعة للإمالة، ذكر هنا أنه قد يعرض لهذا المانع ما يمنعها -مانع المانع- فقال: (و كَفَّ كَفًّا كَسْرًا) أي: مَنَعَ مَانِعَ الإمالة كَسْرًا مثل أبصارهم و ضارب، جاء في شرح ألفية للحازمي: الموانع من الإمالة قد يعرض لها ما يمنعها (منع المانع)، [فـ] إذا وقعت الرء المكسورة بعد الألف كَفَّتْ مَانِعَ الإمالة، سواء كان حرف استعلاء، أو رء غير مكسورة، فَيَمَالُ نحو: (أَبْصَارِهِمْ) لو نظرنا إلى حرف الاستعلاء (الصَّاد) وقع قبل الألف إذا: هو مانع، جاءت الرء بعد الألف مكسورة، منعت تأثير الصَّاد في منع الإمالة فَيَمَالُ .. رجع إلى الأصل، كأنها أبطلت مفعول الصَّاد فلا تأثير لها، و (ضَارِب) الألف هذه تُمنَع لوجود الصَّاد، وهي من حروف الاستعلاء، جاءت بعد الألف رء فمنعت تأثير المانع الذي هو حرف الاستعلاء. إهـ (م)

[حكم الإمالة إذا انفصل سببها، أو مانعها عن الألف]

[٩١٤] وَلَا تُمَلِّ لِسَبَبٍ فَضْلٍ، وَكَفَّ مَا فَضِّلَ^(١) ❧

لا يؤثر سبب الإمالة إلا إذا كان متصلاً فلا تمال الألف في نحو "يَدِي سَابُور"^(٢) لانفصالها عن الياء. و قد تمال الألف للكسرة المنفصلة وإن كانت أضعف من المتصلة.

قال سيبويه رحمه الله: سمعناهم يقولون "لزيد مال" فأمالوا للكسرة؛ وشبهوه بالكلمة الواحدة، و به يعلم أن كلام المتن كالخلاصة ليس على عمومته.

و يدخل في المنفصل نحو: "لم يضربها، و أدر جيبها".

قال ابن غازي رحمه الله: مثل هذا عندهم من المتصل، فلا يناقص ما هنا ما مر.

قوله (فصل) بالبناء للمفعول سكنه للضرورة.

و يؤثر مانع الإمالة وإن كان منفصلاً فلا تمال الألف في نحو يريد أن يضربها قبل.

و كلام المتن كالخلاصة، و قد اعترضها في التوضيح بأن نصوص النحويين مخالفة لذلك، ثم ذكر كلام ابن عصفور.

قال الشهاب: و لا يخفى أن كلام ابن عصفور ليس حجة على ابن مالك، و لا يقتضي أن نصوص النحويين بخلاف ما قال.

(١) اعلم أولاً: أنَّ شرط تأثير السبب في حدوث الإمالة هو: أن يكون السبب وهو الياء، أو الكسرة من الكلمة التي فيها الألف نحو: بَيَّان، وَيَسَّار، وَكِتَاب. فإذا انفصل السبب عن الألف فلا تأثير له في حدوث الإمالة، فلا إمالة (للألف) في قولك: لِهَذَا الرَّجُلِ مَالٌ؛ لأن سبب الإمالة وهو الكسرة في (الرجل) منفصل عنها.

أما إذا انفصل المانع من الإمالة (وهو حرف الاستعلاء) عن الألف فإنه قد يؤثر في منع الإمالة فتمتنع الإمالة؛ فلا يُمال نحو: أتى قاسم؛ لأن حرف الاستعلاء (القاف) منع إمالة الألف في (أتى) مع أنه منفصل عنها. وهذا معنى قوله: "قَدْ يُوجِبُهُ" (أي: إنَّ ذلك ليس عند كل العرب) فَإِنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ لَا يَغْتَدِّ بِحَرْفِ الْاِسْتِعْلَاءِ إِذَا جَاءَ بَعْدَ الْأَلْفِ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى فَيُمِيلُ. (شرح ألفية)

(٢) فلا تُمال ألف: سابور، للياء قبلها في قولك: رَأَيْتُ يَدَيَّ سَابُور، (سابور) لا تقل الألف هنا وقعت قبلها ياء (يَدَيَّ)، هنا جاء السَّبَبُ الياء سابق عن ألف وَفُضِّلَ بينهما بحرفٍ لَكِنَّهُ في كلمة مُنْفَصِلَةٍ، وَإِنَّمَا يَكُونُ سَبَباً لِلْإِمَالَةِ إِذَا كَانَ فِي نَفْسِ الْكَلِمَةِ. إذاً: لا تُمال ألف (سَابُور) للياء قبلها في كقولك: رأيت يدي سابور، (يَدَيَّ) آخره ياء، ثُمَّ قلت: سا .. وقعت الألف الثالثة باعتبار الياء. (شرح ألفية للحازمي)

[حكم إمالة الألف الخالية من سبب الإمالة]

٩١٥] ﴿وَلِتَنَاسِبِ أَمِلْ {تَلَاهَا}﴾^(١) ﴿

أخّر هذا السبب على الموانع إشارة إلى أنها لا حظ لها في كفه، لأن الإمالة فيه تابعة لما قبله أو لما بعده، ولضعفه بالنسبة إلى بقية الأسباب، ولذلك لا يعتبر إلا مع فقدها، كما قال في الخلاصة «بلا داع سواء»، وأشار له الماتن بتقديم المعمول، أو في تمثيلها له بالآية إشكال لوجود غيره فيها، وهو خلف الياء للألف عند بناء الفعل للمفعول، وأجابت عنه ابن قاسم بما اعترضه في التصريح، وقال ابن غازي رحمه الله: أبعد ابن قاسم في جوابه ما شاء و انقصار بعض الفضلاء له ردّه يس رحمه الله فليُنظر. و زعم الشاطبي رحمه الله أن ابن مالك لم يرد إمالة ألف {تلا} في الآية الشريفة [النس: ٢]، وإنما أراد إمالة فتحة تاء {تلا} لإمالة اللام ولا يخفى بعده.

[حكم إمالة المَبْنِيَّات]

٩١٥] ﴿لَا إِذَا بُنِيَ غَيْرَ «نَا» وَلَا «هَا»﴾

(لا) ناهية، و (ذا) مفعول بمقدّر أي: لا تمل ذا البناء، لأن الإمالة ضربٌ من التصريف، ولا حظ في ذلك للحروف، ولا للأسماء الغير المتمكنة.

و أما الفعل الماضي فإمالاته مطردة، لأن الفعل له الأصالة في التصريف، وهذا مفهوم من قول المتن مع بدل عين ما كماض، كقول الخلاصة «وهكذا بدل عين الفعل ...» الخ، فلا يرد عليهما. ويستثنى من نصهما ذو البناء العارض، فإنه يمال نحو "لا حبلى"، و "يا فتى".

و في استثنائهما لـ "نا" و "ها" شيء، لأنهما إن أراد أن إماتتهما شاذة فلا خصوصية لهما، فقد سمعت الإمالة شذوذا في غيرهما، كذا الإشارية، ومتى، وأنى، و، بلى، و يا في النداء، ولا في قولهم (افعل هذا إما لا)، وإن أراد أنها مطردة فقد قال الشهاب يتأمل معنى الاطراد، فإن أريد أنه تجوز إماتتهما

(١) أي: تمال الألف الخالية من سبب الإمالة؛ لمناسبة ألف قبلها مشتملة على سبب الإمالة، إن لم يكن هنالك سبب سواء؛ كإمالة الألف الثانية من "عمادًا، وتلا"؛ لمناسبة الألف الممالة قبلهما. (ضياء السالك)

- وقولك: {تَلَا}، من قوله: ((وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا)) [النس: ٢] فالألف فيه منقلبة عن واو فلا حَظَّ لها في الإمالة، لكن أُمِيلَت لمناسبة رؤوس الآي، وفيها ما لإمالة سبب نحو: ((إِذَا جَلَّاهَا)) [الشمس: ٣]. (شرح ألفية للحازمي)

في غير التركيب الذي سمع فيه فالظاهر أن هذا ثابت في كل مسموع، و الظاهر أن وزانهما في الإمالة وزان ذا الاشارية، و متى و غيرهما مما سمع، و إن أوهمت عبارة الناظم خلافه، و إن أراد أنه لا ضعف فيه فالظاهر خلافه. إهـ.

[أسباب إمالة الفتحة]

[٩١٦] ﴿وَالْفَتْحُ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ طَرْفٍ أَمِلْ وَفِي كَرَحْمَةٍ إِنْ تَقِفْ﴾^(١) تمال الفتحة^(١) لسبيين:

أحدهما: أن تكون قبل راء مكسورة نحو: ﴿تَرْمِي بِشَرِّ كَالْقَصْرِ﴾ [المرسلات: ٣٢]، و لا فرق بين أن تكون الفتحة في حرف استعلاء أو راء أو غيرهما.

و فهم من قوله (قبل) أن الفتحة لا تمال في رَمَم و القبيلة و إن كانت لا تلزم الاتصال لكنه المتبادر من الكلام فإن وجد فاصل فإن كان مكسوراً أو ساكناً غير ياء اغتفر نحو ﴿أَشْرَّ﴾ [القمر: ٢٥] و نحو "عمرو"، و إن كان غير ذلك منع الإمالة نحو سمر و نحو غير.

و ما ذكر من اشتراط التطرف للراء غير صحيح، فإن سيبويه نص على إمالة فتحة الراء في نحو "رَأَيْتَ حَبَطَ رِيَّاحٌ". و قول يس سكت في الخلاصة عن الإمالة قبل كسر را غير متطرفة، و لا يلزم من السكوت عن شيء نفيه، لا يخفى ضعفه، لأن المفهوم معتبر لا مهمل حكمه.

و بقى عليه كالخلاصة من شروط إمالة الفتحة شرطان: أن لا تكون على ياء، و ألا يكون بعد الراء حرف استعلاء، فلا تمال فتحة الياء في نحو "أعوذ بالله من قول الغَيْر، و من قبح السَّير"^(٢) و لا تمال الفتحة في نحو "من الشرق" فإن كان حرف استعلاء متقدماً لم يمنع، لأن الراء المكسورة تمنع المستعلى إذا وقع قبلها فيمال نحو "من الضَّرَر".

(١) الإمالة هي: أن تتحو بالفتحة إلى جهة الكسرة. (المهمات المفيدة)

(٢) فلا تمال الفتحة فيهما؛ لأنها على الياء. والغير جمع غيرة، وهي أحوال الدهر وأحداثه المتغيرة، والسير: جمع سيرة، وهي السنة والطريقة. (ضياء السالك)

و ثاني السببين: أن يكون قبل هاء التأنيث إلا أن الإمالة للأول مطلقة في الوصل و الوقف، و للثاني مقيدة بالوقف، فهم ذلك من إطلاق قوله (أَمِل) و قوله (إن تقف) فتعال الفتحة في نحو رحمة و همة.

و فهم من قوله (إن تقف) أن الفتحة لا تعال إذا لم تقلب التاء هاء، لأن ذلك إنما يكون في الوصل، و لم يحتج لاستثناء الألف كما وقع في الخلاصة، لعدم اندراجها في الكلام، و نبّه على ذلك في الخلاصة لنلا يتوهم أن إمالة هاء التأنيث تُسَوِّغ إمالة الألف كما سَوَّغَت إمالة الفتحة.

﴿الْوَقْفُ^(١)﴾

[الوقف على الاسم المنون، وعلى إذن الناصبة]

[٩١٧] ﴿تَنْوِيناً إِثْرَ فَتْحٍ أَجْعَلَ أَلِفًا وَقَفًا، كَذَا إِذْنًا، وَغَيْرُهُ اخْذِفَا^(٢)﴾

شمل قوله (إِثْرَ فَتْحٍ) فتحة إعراب نحو: رَأَيْتُ زَيْدًا، وفتحة البناء نحو: إِيَّاهُ، وَوَيْهًا. وشمل المقصور نحو: فَتَى، فتكون ألفه من التنوين، واستصحب حذف المنقلبة وصلا ووقفا، وهذا مذهب أبي الحسن والفراء والمازني، ودليله أن القياس كان يقتضي الإبدال من التنوين مطلقا منع منه في الرفع والجرو والاستثقال وهو هنا منتف، لأن فتحة المقصور لازمة.

وقيل: هذه الألف هي المنقلبة في الأحوال الثلاثة، وحذف التنوين، فلما حذف عادت الألف، وهذا مروي عن أبي عمرو، والكسائي، والكوفيين.

وقيل: يعتبر بالصحيح، فالألف في النصب بدل التنوين، وفي الرفع والجرو بدل من لام الكلمة، وهو مذهب سيبويه ومعظم النحويين.

وأشار بقوله (كذا إذن) إلى أن نونها شبيهة بالتنوين مع أنها إثر الفتح فتبدل في الوقف ألفا^(٣)، وهذا رأي الجمهور. وقيل تقرر نونها لأنها بمنزلة "لن". وفي صنيعه إشارة إلى أن مسألة إلحاق "إذن" بالمنون المفتوح وعدم الفصل بينهما بمسألة صلة الضمير أليق.

قوله (وغيره) أي غير التنوين الكائن إثر الفتح وهو الكائن إثر الضم أو الكسر. وسبب ذلك قصد التخفيف.

(١) الوقف قطع النطق عند آخر الكلمة. (شرح الأشموني)

(٢) أي: إذا وقفت على اسم منون، وكان التنوين بعد فتحة فأبدله ألفا في الوقف؛ واحذفه إذا وقع بعد غير الفتح "وهو الضم والكسر"، وسكن ما قبله. (ضياء السالك)

- إذا كان الاسم منوناً فله حالتان: ١- أن يكون التنوين واقعا بعد فتحة. ٢- أن يكون التنوين واقعا بعد ضمة، أو كسرة. فإن كان واقعا بعد فتحة أُبدِلَ التنوين ألفا نحو: رأيت زيدا، أما إن كان التنوين واقعا بعد ضمة، أو كسرة حُذِفَ التنوين، وسُكِّنَ ما قبله، كقولك في: جاء، ومررت، ومررت برَيْدًا. (شرح الفية)

- أشار الناظم إلى الأول بقوله (تنوينا إثر فتح اجعل ألفا). وإلى الثاني بقوله (وغيره اخذفا). (م)
(٣) تقول في الوقف: إذا.

[الوقف على هاء الضمير]

[٩١٨] ﴿وَصِلَّةُ الْمُضْمَرِ لَا فَتْحًا^(١)....﴾ ﴿

(وَصِلَّةُ الْمُضْمَرِ) عطف على (غَيْرِهِ) أي: و احذف صلة المضمّر لا في حال الفتح، فـ (فتحا) نصب على نزع الخافض، فتقف في نحو رَأَيْتُهُ و مَرَرْتُ بِهِ بِالْإِسْكَانِ، إلا في الضرورة، فقد ثبتت الصلة كما في الخلاصة، و الفرق بين الفتح و غيره الخفة و الثقل.

[الوقف على المنقوص]

[٩١٨] ﴿مُنُونِ الْمُنْقُوصِ لَا نَصْبًا عِيَا﴾ وَيَا

[٩١٩] ﴿وَغَيْرُهُ أَثْبِتْ، وَعَكْسُ جَا....﴾ ﴿

(وَيَا) عطف على (غَيْرِهِ) أيضا، و (منون) مضاف للمنقوص إضافة صفة لموصوف، أي: و احذف ياء المنقوص المنون لا في حالة النصب، فتقف بالحذف في نحو "هذا قاضٍ" و "مررت بقاضٍ"، و بالإثبات في نحو "رأيت قاضيا". قوله (عِيَا) أمر من وعى يعي^(٢) أسنده لألف الاثنين على حد قوله (دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ) و هو كثير.

قوله (و غَيْرُهُ) مفعول مقدم بـ (اثبت)، و الضمير لمنون المنقوص، فتقف بالإثبات في نحو "هذا القاضي"، و "مررت بالقاضي".

و قد ثبتت الياء في الوقف على المنون كقراءة ابن كثير ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾ [الرعد: ٧]. و تحذف في الوقف على غير المنون فتقول: "هذا القاضي" و "مررت بالقاضي". و هذا معنى قوله (و عكس جا).

(١) إذا وَقِفَ على هاء الضمير، فإن كانت الهاء مضمومة، أو مكسورة حُذِفَتْ صلتها ووقِفَ على الهاء ساكنة، فمثال المضمومة: رَأَيْتُهُ، ومثال المكسورة: مَرَرْتُ بِهِ، فعند الوقف تُسَكَّنُ الهاء؛ فتقول: رَأَيْتُهُ، ومَرَرْتُ بِهِ، وتحذف صلتها التي هي (الواو، والياء) لأنهما يلفظان: رَأَيْتُهُو، ومَرَرْتُ بِهِي. أما إن كانت الهاء مفتوحة وَقِفَ على صلتها (الألف) ولم تُحذف، نحو: رَأَيْتُهَا. (شرح ألفية)

(٢) (عيا) أي: احفظه أمر من وعى يعي، دخلت عليه نون التوكيد الخفيفة فرد المحذوف ثم أبدلت النون ألفا للوقف و هو تميم للبيت. (المنح الحميدة)

و يجب أن يعلم أن الضمير في قوله (و غيره أثبت) راجع لمنون المنقوص لا بقيد قوله (لا نصباً)، فغير المنون إذا كان منصوباً تثبت ياؤه ساكنة.

قال في قول الخلاصة «وَعَيَّرَ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ» للعهد و المعهد ذو التنوين بقيده و هو قوله «ما لم ينصب» لكن لا يعلم من كلامهما حكمه على التعيين، و هو تعيين الإثبات، خلافاً للشيخ يس، و مع هذا فصنيعها أسلم مما هنا، لأن الضمير في قوله (و غيره أثبت) إن جعل لمنون المنقوص لا بقيد قوله (لا نصباً) كما شرحنا عليه ليدخل المنصوب أوهم أن قوله (و عكس جا) راجع إلى صورته، لأنه من جملة ما اندرج في الكلام، و إن جعل له بقيد قوله (لا نصباً) أوهم أن المنصوب لا يثبت له أصل الحكم - و الله أعلم -.

[الوقف على المنقوص إذا حذف عينه أو فائه]

[٩١٩] ﴿..... وَ فِي نَحْوِ مُرِّ الْيَا رُدَّ حَتْمًا وَ يَفِي^(١)﴾

يريد أن ما تقدم في المنون مقيد بما إذا لم يكن محذوف العين كـ "مُر" - اسم فاعل من أرى - فإن كان كذلك تعين رد الياء له في الوقف، و إلا لزم الاجحاف ببقائه على أصل واحد.

و دخل في نحو محذوف الفا "وفي" مضارع "يفي" إذا سمي به، فإنه حينئذ من المنقوص فيجب رد يائه وقفاً لما تقدم.

قوله (و في نحو) متعلق بـ (رُدَّ) بصيغة الأمر، و (اليا) مفعول مقدم بـ (رُدَّ)، و (مُر) بغير تنوين للوزن، و (يفي) تميم.

(١) أي: إذا كان المنقوص المنون محذوف العين نحو: "مُر" أو محذوف الفاء نحو "يَفِي" وجب إثبات الياء عند الوقف، فتقول: هذا مُرِي، و هذا يَفِي بإثبات الياء. (م)

الوقف على مُتَحَرِّكٍ الْآخِرِ

- [٩٢٠] ✻ وَ غَيْرَ هَا مُحَرِّكًا سَكَنٌ وَ رُمَ تَحْرِيكُهُ أَوْ أَشْمِمِ الَّذِي تَضُمُّ ✻
 [٩٢١] ✻ أَوْ غَيْرَ هَمْزٍ وَ عَلِيلٍ ضَعْفٍ بَعْدَ مُحَرِّكٍ أَوْ انْقُلُهُ نَفٍ ✻
 [٩٢٢] ✻ لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ جَازٌ، فَإِنْ يَعْدُمُ نَظِيرٌ لَا، وَ فِي الْهَمْزِ يَعْنِ ✻
 [٩٢٣] ✻ وَ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ فَتُحَّ مَا نُقِلَ ✻

(و غير ها محركا سكن) أشار إلى أنه يجوز في الوقف على المتحرك خمسة أوجه^(١):

١- أولها: الاسكان وهو ظاهر. و (ها) في كلامه ليست ضميرا، و لا مرادا لفظها، و إنما المراد هاء التانيث، فالتصريح بالمضاف إليه كما مر في الخلاصة أوضح^(٢) على أن الأولى أن يقال بتاء التانيث، لأن الكلام فيما يراد الوقف عليه لا في الموقوف عليه بالفعل، و التاء إنما تصير هاء في الوقف، و تحرز بذلك من تاء التانيث، فإنه لا يجوز في الوقف عليها إلا الإسكان. قوله (محركا) حال من (غير)، و فيه مجيء الحال من المضاف بدون شرطه.

و بقي عليه كالخلاصة تقييد الحركة بغير العارضة احترازا من نحو ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ﴾ [القمر: ١]، فإنه لا يوقف عليه إلا بالاسكان كما في العمدة و شرحها.

و لم يستثن ميم الجمع لوضوح أمرها، فإن من سكنها في الوصل لا روم و لا إشمام عنده في الوقف، و من ضَمَّها و وصلها بواو فكذلك، لأنه في الوقف يحذف الواو، فالميم ليست آخرا، و من ضمها وصلا بغير واو فقياسه اجازتهما وقفا.

٢- (ورم تحريكه)^(٣) الروم هو إخفاء الصوت بالحركة من غير أن يذهب الصوت راسما، و يكون في جميع الحركات، و لذا عبر بمطلق التحريك.

(١) الاسم المتحرك الآخر إما أن يكون آخره هاء التانيث، أو غيرها. فإن كان آخره غير (هاء التانيث) ففي الوقف عليه خمسة أوجه: أحدها: التسكين نحو: هذا طالب، و هذا مُعَلِّم. (شرح ألفية بتغيير)

(٢) صرح ابن مالك في ألفيته بالمضاف إليه فقال: "و غيرها التانيث" الخ.

(٣) أي: ثانيها: الرُّوم.

٣- (أو اشمم الذي يضم) ^(١) المراد بالاشمام الإشارة بالشفيتين إلى الحركة ولا يكون إلا في الضمة كما أفهمه كلامه، و سواء في ذلك ضمة البناء و الإعراب. قال الجاربردي: و اشتقاقه من الشم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بأن هيأت العضو للنطق. إه فقوله (أو اشمم الذي يضم) أي: الحرف المضموم أحسن من قول الخلاصة «أو اشمم الضمة».

٤- (أو غير همز و عليل ضعف بعد محرك) ^(٢) التضعيف هو تشديد الحرف الموقوف عليه، و له شروط ثلاثة:

أولها: ألا يكون همزة احترازا من نبأ للاستثقال.

ثانيها: ألا يكون حرف علة احترازا من نحو سرو و لقي، لذلك.

ثالثها: أن يكون بعد متحرك احترازا من بكّر.

و قال ابن هشام: لا يمتنع عندي و سوط، لأن تضعيف الذي بعدهن يجعلهم من باب الطامة و خويصة، فإن قيل المدغم فيه ثم متحرك، قلت: هذا نظير ثمود لو وقف عليه. إهـ

و بقي شرط، و هو ألا يكون منصوبا منونا في أشهر اللغات، و أما قوله (لقد خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَيَا ...) فضرورة. و قال ابن القاسم: قد لا يحتاج إلى هذا الشرط، لأن المنصوب المنون إذا أبدل توينه ألفا لم يكن الحرف الذي قبل الألف موقوفا عليه حينئذ بل الموقوف عليه إنما هو الألف، و الكلام في أحكام الموقوف عليه. إهـ

قلت: فيه نظر فإن الكلام فيما يراد الوقف عليه بالفعل كما تقدم و الألف لا وجود لها إلا حين الوقف بالفعل.

(١) أي: ثالثها: الإشمام.

(٢) رابعها: التضعيف، وهو: تَشْدِيد وتضعيف الحرف الموقوف عليه، نحو: الْجَمَلُ؛ فتقول: الْجَمَلُ (بتشديد اللام) اللام). (شرح ألفية)

٥- (وَ انْقُلْهُ تَفِي^(١) لِسَاكِينَ تَحْرِيكُهُ جَاز، فَإِنْ يَغْدُمُ نَظِيرٌ لَا، وَ فِي الِهْمَزِ يِعَنَّ وَ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ فَتُحُّ مَا نُقِلَ) النقل: هو تحويل حركة الحرف إلى الساكن قبله و له ثلاثة شروط: أولها: أن يكون الساكن مما لا يمتنع تحريكه، سواء كان الامتناع للتعذر كما في الألف نحو دار، و المدغم نحو الجد، أو للاستثقال كما في الواو و الياء نحو: قول و بيع، و هذا معنى قوله (تحريكه جاز).

و ثانيها: أن لا يوجب عدم النظير في غير المهموز، فلا يجوز في نحو "هذا بِشْر" لما يلزم عليه من بناء فِعْل و هو مهمل، و لا في نحو "انتفعت بِبُسْر" لما يلزم من بناء فِعْل و هو مهمل، أو نادر، و يجوز في المهموز لاستثقال، و الضمة في الهمزة هذا ردء، و مررت ببطء، و هذا معنى قوله (فإن يعدم نظير .. الخ)^(٢).

و ثالثها: أن لا تكون الحركة فتحة في غير المهموز أيضا على رأي البصريين، فلا يجوز عندهم نحو: رأيت البَكْرَ أو بَكْرًا^(٣)، و ذلك لأن الضمة و الكسرة قويتان فحافظ أهل هذه اللغة عليهما، و الفتحة ضعيفة فاعتبروا حذفها قاله الجاربردي. و قيل: إن المفتوح إن كان منونا من النقل فيه حذف ألف التنوين، و حمل عليه غير المنون، و فيه أن الكلام كما مر فيما يراد الوقف عليه لا في الموقوف عليه بالفعل. و أيضا هذه لغات متعددة، فلا يكون الوقف عند أهل هذه مفرعا عن الأولى. و قيل غير هذا مما معترض. و يجوز في نحو رأيت الحَبَّء لثقل الهمزة، و أجاز ذلك الكوفيون في غير المهموز أيضا و هو معنى قوله (و من سوى المهموز).

(١) خامسها: التَّحْلُ، فتقول في نحو: هذا بَكْرٌ: هذا بَكْرٌ، بنقل ضمة الرفع التي وتقول في الجر: مررت بِبَكْرٍ. (شرح ألفية)

(٢) متى أدَّى النقل إلى أن تصير الكلمة على وَزْنٍ غير موجود في كلام العرب امتنع النقل، إلا إن كان الحرف الأخير همزة فيجوز، فإذا أردت الوقف على قولك: هذا الْعِلْمُ، يمتنع أن تقول: هذا الْعِلْمُ؛ لأن وزن (فُعْل) لا نظير له في العربية، أما إذا قلت: هذا الرَّدءُ، فجائز؛ لأن آخره همزة؛ واغْتَفِرَ ذلك في الهمزة لِثِقَلِهَا. (شرح ألفية)

(٣) هذا بنقل حركة الراء إلى الكاف.

[الوقف على الاسم المختوم بالتاء]

﴿ ٩٢٣ ﴾ وَتَا تَأْنِيثٌ لَدَى اسْمٍ هَا جُعِلَ ۞

﴿ ٩٢٤ ﴾ لَا إِنْ تَلَّتْ لِسَاكِنٍ صَحَّ ^(١) وَقَلَّ فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ وَشِبْهِه ^(٢) ۞

احترز بإضافة (تا) لـ (تأنيث) من تاء غيره.

و بقوله (لدى اسم) من تاء تأنيث الفعل، فإنهما لا تغيران ^(٣)،

و بقوله (لا إن تلت ..) الخ من تاء أخت و بنت، بناء على قول غير يونس أنها للتأنيث، و ما في التوضيح من الاحتراز عنها مع ارتضائه في باب النسب قول يونس ليس كما ينبغي.

و دخل في كلامه ما قبله متحرك نحو رَحْمَةٍ، و ما قبله ساكن غير صحيح و ليس إلا الألف نحو الصلاة، و دخل فيه المفرد كما سبق و جمع التصحيح و شبهه، إلا أن ذلك في الأخيرين قليل كقول بعضهم: (دَفَنُ الْبَنَاتِ مِنَ الْمَكْرَمَاتِ) ^(٤) و نحو: هياه، و هذا معنى قوله (و قلّ ...) الخ.

(١) أي: إذا وقف على اسم فيه تاء التأنيث، و لم يكن قبلها ساكن صحيح، بأن كان ما قبلها متحركاً أو ساكناً معتلاً بالألف، وقف عليه بالهاء، نحو: فَاطِمَةٌ، وَحَمْرَةٌ، وَفَتَاةٌ؛ لأن ما قبل التاء في (فاطمة، وحمزة) غير ساكن، وفي (فتاة) حرف علة. و إن كان ما قبلها ساكناً صحيحاً وقف عليه بالتاء نحو: بِنْتُ، وَأُخْتُ. (ضياء السالك + و شرح ألفية)

(٢) أما إن كان الاسم جمع تصحيح، أو شبهه وقف عليه بالتاء. فمثال الجمع: هِنْدَاتٌ وَفَاطِمَاتٌ، و مثال شبه الجمع: هَيْهَاتٌ، وَأُولَآثُ، و يقل الوقف عليها بالهاء، نحو: هنداء، و فاطمة، و هيهاء، وَأُولَآءِ. (شرح ألفية)

(٣) نحو: قَامَتْ، و هذا يُوقَفُ عليه بالتاء ساكنة، كما رأيت. (شرح ألفية)

(٤) يعني: دَفَنُ الْبَنَاتِ مِنَ الْمَكْرَمَاتِ - في الجاهلية هذا انتبهوا! - قَلْبُ التَّاءِ هَاءٌ. (شرح حازمي)

[مواضع زيادة هاء السكت في الوقف]

- ٩٢٤] وَ الْمُعَلَّ ❧
 ٩٢٥] يُوصَلُ بِهَا السَّكْتُ بِحَذْفِ اللَّامِ وَ لَيْسَ فِي الثَّلَاثِ ذَا التَّزَامِ ❧
 ٩٢٦] وَ مَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ كَذَا بِالْحَرْفِ وَ الزَّمِ إِنْ بِالْإِسْمِ انْجَرَّ ذَا ❧
 ٩٢٧] وَ وَضَلَهَا بِذِي بِنَاءٍ لَزِمَا أَجَزُ ❧

من عوارض الوقف اجتلاب هاء السكت و يكون ذلك في ثلاثة أشياء:

أحدها: الفعل المعتل المحذوف الآخر للجزم نحو: لَمْ يُعْطِ، أو للبناء نحو أَعْطَاهُ^(١)، و ذلك جائز لا واجب إلا فيما بقي على حرف واحد كالأمر من وفي و وقى، أو على حرفين أحدهما زائد كمضارعهما المجزوم، و زاد ابن هشام وجوبهما في الثاني بالاجتماع على تركها في الوقف على المراد و لم تف. قوله (يوصل) خبر (المعل) سكونه للضرورة، و (بها السكت) متعلق به، و (بحذف اللام) حال من (المعل).

و مفهوم قوله (و ليس ..) الخ أنه ملتزم مع ما بقي على حرف أو حرفين سواء كان من محذوف الفاء كما مر أو العين كـ ره و لم يره^(٢).

ثانيها: ما الاستفهامية إذا جُرَّت و هو معنى قوله (و ما في الاستفهام إن جرت كذا بالحرف و الزم إن بالاسم انجرّ ذا) احتراز من الموصولة و الشرطية فإنهما لا تلحقهما الهاء.

و احتراز بقوله (جرت) من المرفوعة و المنصوبة، فلا تلحقهما.

و الإشارة راجعة لقوله (يوصل بها السكت) أي بعد حذف ألفها. و كان من حقه أن ينبه على ذلك.

(١) أصلهما: لم يعط و أعط.

(٢) إذا كان الفعل المعتل الذي حذف آخره قد بقي على حرف واحد، نحو: ع، وق، أو بقي على حرفين أحدهما زائد، نحو: لم يع، ولم يق، فحينئذ يجب زيادة هاء السكت؛ فتقول: عَه، وقَه، ولم يعَه، ولم يقَه (والحرف الزائد هو حرف المضارعة). (شرح ألفية)

و قوله (بالحرف) متعلق بقوله (جرت) احتراز من المجرورة بالاسم، فإنها لا تحذف ألفها، ولا تلحقها الهاء، و الفرق أنَّ الحرف لعدم استقلاله كالجاء منها، فلم يلزم من حذف ألفها و عدم لحاق الهاء لها بقاؤها على حرف واحد، بخلاف المجرورة بالاسم المستقل، فلذا إذا حذفت ألفها وجب لحاق الهاء لها، و هذا معنى قوله (و الزم) أي الهاء أي بالاسم (انجر ذا) أي لفظ ما.

و في نسخة (للحذف و الزم...) الخ فيكون المعنى: و ما في الاستفهام إن جرت توصل بها الهاء لأجل حذف ألفها و بقائها على حرف واحد في الحقيقة، و يفهم عدم لزوم الهاء مع المنجزة بالحرف من قوله (و الزم...) الخ.

ثالثها: ما بني على حركة بناء لازماً و هو معنى قوله (و وصلها بذى بناء لازماً أجز) أي: أجز وصل هاء السكت بما بني لازماً، فخرج بـ (ذى بناء) المعرب، فإنها لا تلحقه ^(١).

و خرج بقوله (لزم) جائز البناء كاسم لا، و المنادى، و ما قطع عن الإضافة، فإنَّ بنائها جائز ملتزم، لا لازم أي: واجب، فلا تلحقه، و شذ قول الشاعر (... أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ و أَضْحَى مِنْ عَلُهُ). و كان من حقه أن يتحرز عن المبني على السكون، لكنه تركه لوضوحه. و كان من حقه أن يتحرز عن الفعل الماضي، فإنَّ بنائه و إن كان لازماً فحركته شبيهة بحركة الإعراب، لأن الماضي إنما بني على حركة لشبهه بالمضارع المعرب، فلا تلحقه هاء السكت على الصحيح، و هو مذهب سيبويه و الجمهور، و اختيار ابن مالك، فكان من حقه أن يستثنيه في الخلاصة، كما استثناه في الكافية، حيث قال:

و وصل ذي الهاء أجز في كلِّ ما حرك تحريك بناءً لازماً

ما لم يكن المبني فعلاً ماضياً، و مثال ما توفرت فيه الشروط قوله:

(١) يجوز أن تقول في: كيف، وأين: كَيْفَهُ، وَأَيْنَهُ؟ لأنَّ حركتهما حركة بناء لازم، فهما اسمان مبيانان في الأصل، ومثلها في الضمان: هُوَ، وَهِيَ؛ تقول: هُوَ، وَهِيَ. (شرح ألفية)

إذا ما ترعرعَ فينا الغلام فما إن يُقالَ له مَنْ هُوَ؟^(١)

حكم إعطاء الوصل حكم الوقف

[٩٢٧] وَ وَضِلْ جَا كَوْفٍ رُبَّمَا ٥

أي: ربّما جاء في كلامهم الوصل كالوقف^(٢).

و فهم من إطلاقه أن ذلك غير مختص بالشعر، فمنه في النثر ﴿فَبِهْدَاهُمْ اقْتَدِهْ قُلْ﴾ [الأنعام: ٩٠].
ومنه في النظم قوله (... مِثْلُ الْخَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَا)^(٣) فشدد اللام مع وصلها بحرف الإطلاق و
المسوغ للإبتداء بوصل التخصيص المعنوي أي وصل كلمة بغيرها و الإفادة كافية.

(١) المعنى: إذا بلغ الصبي من الحلم، لا يسأله أحد عن نفسه؛ لأنه يشتهر ويعرف له شأنه وقدره في المجتمع الذي يعيش فيه. الشاهد: في "هوه" حيث لحقت هاء السكت الضمير؛ لتبقى حركة البناء، وهي الفتحة على حالها؛ كما لحقت "سلطانيه وماليه" على لغة فتح ياء المتكلم. (ضياء السالك)

(٢) وذلك بأن تُسَكَّن آخر كلمة تستحق الإعراب في كلام مُتَّصِل بعضه ببعض في النطق، نحو: "حَضَرَ الْمَعْلَمُ يَتَسَمُّ لَطَالِيهِ" (بتسكين المعلم) مع أن الكلام متصل بعضه ببعض في النطق. (شرح ألفية)

(٣) الشاهد فيه (الْقَصَبَا) فقد شدد الحرف الأخير (الباء) كأنه وقف عليه بالتضعيف مع أن (الباء) موصولة بحرف الإطلاق (الألف) ولا داعي لتضعيف الباء؛ لأنه ليس الحرف الأخير؛ ولذلك نقول: إنه وصل بنية الوقف. (شرح ألفية)

﴿ خَاتِمَةٌ ﴾

(خاتمة) لكتاب الأبنية في زيادة همزة الوصل، وقدمها على التصريف، لأنه قيده بالإعلالي، فهي مقدمة على هذا النوع، لأن مبحثها خارج عنه، وليست مقدمة على مطلق التصريف الذي مبحثها منه، فإن مبحث الأبنية المختوم بها من حيث هو منه.

[زيادة همزة الوصل]

[٩٢٨] ﴿الْإِبْتِدَاءُ بِسَاكِنٍ لَا يُفْكَرُ فَجِيءَ بِهِمْزُ الْوُصْلِ فِي مَا يَسْكُنُ﴾

الابتداء بالساكين محال في جميع اللغات^(١)، كما قال ابن جني، وأبو البقاء، واختار الكافيجي اختصاص عدم الإمكان بالألف، وأن ذلك ممكن في غيرها، وجهه أن التلظ بالحركة إنما يحصل بعد التلظ بالحرف وتوقيف الشيء على ما يحصل بعده محال، وجوابه منع البعدية بل الحركة مع الحرف، وقد أجمعوا على أن الواو والياء تقلبان ألفاً، لتحركهما، فلو كانت الحركة بعد الحرف لما قلبتا، وبالجمل فالحركة أو السكون أي أحدهما للحرف كالعرض للذات، فلا يتعقل الحرف عارياً عنهما، فالقول بصحة الابتداء بالساكين مكابرة وإنكار المحسوس، ولا شاهد كال تجربه.

و المراد بالابتداء الأخذ في النطق بعد الصمت لا الأخذ في النطق بالحرف بعد ذهاب الذي قبله كما توهم بعضهم، فالزم وقوع الابتداء بالساكين، فتقول حينئذ: إن كان أول الكلمة متحركاً فظاهر، وإلا احتيج إلى اجتلاب همزة الوصل للمتوصل للنطق بالساكين، وهذا معنى الشطر الثاني.

وقد علم وجه تسمية هذه الهمزة بهذا الاسم، ولذلك سماها الخليل سلم اللسان، ولا يرد نحو ﴿لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [الحج: ٥٨]، ﴿لَهِىَ الْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت ٦٤]، ﴿فَهِىَ كَالْحِجَارَةِ﴾ [البقرة: ٧٤] بسكون الهاء مع عدم همزة الوصل قبلها، لأن السكون عارض، والحرف المتقدم كالجاء مما دخل عليه.

وما أفاده المتن من وجوب الاتيان بها مع الساكن مستفاد من الخلاصة لوضوح أنه إذا ابتدئ بها فلا بد منها، ولو أسقطت لم يصدق أنه ابتدئ بها، بخلاف ما أفادته الخلاصة من الحصر، فإنه لا يستفاد

(١) لعل المراد (بجميع اللغات) جميع لهجات العرب، وإلا فإن هناك لغات كثيرة، يجوز فيها الابتداء بالساكين مثل بـروا وبرأ في اللغة الكردية، وشتار "star" في اللغة الانكليزية وغيرهما. (محمد الغزنى)

من المتن، فإن وجوبها مع الساكن كما اقتضاه الأمر لا يقتضي امتناعها مع غيره، نعم علة الاتيان بها ذلك التي أرشد لها الكلام تقتضي أنها مع المتحرك مستغنى عنها، فيكون الاتيان بها إذ ذاك لغوا وهو ممتنع.

[مواضع همزة الوصل]

[٩٢٩] ﴿ كَالْمَاضِي وَالْمُضَدِّ وَالْأَمْرِ لِمَا فَوْقَ رُبَاعٍ وَكَأَمْرِ انْتَمَى ﴾

[٩٣٠] ﴿ إِلَى الثَّلَاثِي ﴾

مواضعها المقيسة أربعة لا زائد عليها، و المتن لا ينقضي الانحصار فيها وإن لم يقتض عدمه، بخلاف الخلاصة، فإن الضمير في عبارتها عائد على همز الوصل، فتفهم أن الجنس كله إنما هو لهذه المواضع على سبيل القياس كقولك: الكرم لزيد، و الشجاعة لعمرو، و الحمد لله.

الاول: الماضي الخماسي و السداسي كـ: إنجلي و إستخرج.

الثاني: مصدرهما كـ: الإنجلاء و الإستخراج.

الثالث: أمرهما كـ: إنجل و إستخرج.

الرابع: أمر الثلاثي كـ: أعلم و أشكر، و هذا ما لم تغت فاء مضارعه أو عينه و إلا لم يحتج إليها نحو عذ و قُل.

[دخول همزة الوصل على الحروف]

[٩٣٠] ﴿ وَأَلَّ وَيَبْدَلُ مَدًّا فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهِّلُ ^(١) ﴾

لم تدخل همزة الوصل على شيء من الحروف سوى (أل) فلا نظير لها في ذلك، و هذا أي عدم النظير من جملة ما رجع به مذهب الخليل أنها همزة قطع.

و إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل لم يحذف الأولى، لأنها لمعنى، فيفوت بفواتها، و لا الثانية، لأن حذفها يوقع في التباس الاستفهام بالخبر، بل تبدل ألفا أو تسهل نحو ﴿ أَلْذَكَرِينَ ﴾

(١) إذا دخلت همزة الاستفهام على (أل) وجب أحد وجهين: ١- إبدال همزة الوصل ألفا - وهذا هو الأرجح - ٢- تسهيل همزة الوصل (أي: نطقها بين الهمزة، والألف المقصورة)، (شرح ألفية).

[الأنعام: ١٤٣]، و الإبدال أرجح، وهذا إنما هو إذا كانت همزة الوصل مفتوحة، فإن كانت مكسورة نحو: ﴿أَضْطَقَى الْبَنَاتِ﴾ [الصافات: ١٥٣]، أو مضمومة نحو "أضطر الرجل" سقطت، لأنه لا لبس، وهذا الحكم أعني جواز الوجهين في المفتوحة لا يختص بهمزة أل، وقد نصوا على جوازها، و كلام المتن كالخلاصة، و الكافية يوهم الاختصاص، و المتن أقوى أيها من الخلاصة، لذكره الجواز قبل أيمن، و كلام الكافية كالصرح في الاختصاص.

ابعض الأسماء التي وردت فيها همزة الوصل سَمَاعًا

[٩٣١] ﴿وَ أَيْمُنِ اسْمِ اسْتِ ابْنِ ابْنِمِ وَ اثْنَيْنِ وَ امْرِي وَ تَأْنِيثِ نُمِي﴾

دخولها في هذه الأسماء مسموع لا يقاس عليه و هو عشرة:

أولها: (أَيْمُن) فإنه عند البصريين مفرد، على وزن أَفْعُل لمجنيته في المفردات نحو آجر و أنك و هو الرصاص المذاب، خلافا للكوفيين في قولهم إنه جمع يمين، لأن أفعلا لم يجيء في الاحاد، و آجر و أنك أعجميان، و يشهد للبصريين مجيء الكسر في همزته و حذفها نثرا في قول سيدنا عروة بن الزبير: "أيمتك لئن ابتليت لقد عافيت" و تصرفهم فيه بحذف بعضه، و ذلك في الجموع غير معروف.

ثانيهما: (اسْم) أصله عند البصريين سُمُو، فحذفت لامه لاستثقال الحركة عليها، و نقل سكون الميم للسین لتعاقب الحركات على الميم، و اجتلبت همزة الوصل. و ذهب الكوفيون إلى أن أصله وُسْم، فحذفت الفاء و جيء بالهمزة، و رُدَّ يتكسر على أسماء و تصغيره على سُمي^(١).

ثالثها: (اسْت) أصله: سَتَه كَجَمَل، لجمعه على أستاها.

رابعها: (ابْن) أصله: بَنُو كجمل لقولهم: أبناء، ثم أعل بحذف اللام و إسكان الأول و جيء بالهمزة.

خامسها: (ابْنَم) بمعنى ابن، و الميم زائدة للتأكيد و المبالغة، كما في زرق بمعنى الأزرق، و ليست بدلا من اللام، و إلا لكانت في حكم الثابتة، فلا يحتاج إلى الهمزة.

(١) و الكوفيون يَقُولُونَ أصله وسم من السمة حذفت فاؤه ورد بِأَن جمعه أَسْمَاء و تصغيره سُمي وَ لَوْ كَانَ كَمَا قَالُوا لَكَانَ أَوْسَامًا وَ وَسِيمًا لِأَن التَّصْغِيرَ وَ التَّكْسِيرَ يَرْدَانِ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا. (همع الهوامع)

سادسها (اثان) أصله: ثَيَان كَذَا جَمَلَان، لقولهم في النسب "ثَوِي"، بفتحيتين، ولو كانت الثاء مضمومة أو مكسورة لظهر ذلك في النسبة، ولو كانت السين ساكنة لقالوا: ثَتَيْن بالاسكان، ثم حذفت اللام و سكنت الثاء و جيء بالهمزة.

سابعها: (امرؤ) و هو اسم تام، لكن لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها إلى الساكن قبلها مع الالف و اللام أجرى مجرى "ابن".

ثامنها: (ابنة). تاسعها: (اثتان). عاشرها: (امراة). و الكلام فيها كمذاكرتها، و إليه أشار بقوله (و تأنيث). و تَبَّه بقوله (نُمي) على أن دخولها في هذه الأسماء منقول لا يقاس.

[حركة همزة الوصل]

[٩٣٢] ﴿مَكْسُورَةٌ إِلَّا بِأَيْمَنِ وَ أَلْ فَفُتِحَتْ وَ اضْمُمُّ بِضَمِّ اتَّصَل﴾

مذهب البصريين أن أصل حركة همزة الوصل الكسرة.

و فتحت للتخفيف في موضعين: ١- حرف التعريف. ٢- و أيمن.

و ضمت للاتباع قبل ضمة أصلية موجودة نحو: أُسْكُنْ، أو مقدرة نحو أُغْزِي يا هند، فإن أصله أُغْزَوِي، بخلاف ما ضمه عارض نحو: إرْمُوا، فإن أصله إرْمِيُوا، فتكسر همزته.

و ضمت في نحو أنطلق بالبناء للمفعول، لأن ضمة وسطه أصلية بالنسبة إلى هذا البناء، وإن كان البناء كله عارضا.

قوله (مكسورة) خبر لمبتدأ مضمّر، أو حال من همز الوصل.

الكتاب السابع

في التصريف

- الاشتقاق
- الميزان الصرفي
- الحذف
- الإبدال
- النقل
- الإدغام
- الخط
- رسم المصحف

❏ ﴿الْكِتَابُ السَّابِعُ فِي التَّصْرِيفِ الْإِعْلَالِيِّ﴾^(١)

نبّه بقوله (الإعلالي) على أن المراد هنا نوع خاص من التصريف، وإلا فما تقدم من التفسير و التّصغير و نحوهما من مطلق التصريف.

[بيان ما يقبل التصريف وما لا يقبل]

[٩٣٣] ﴿غَيْرَ حُرُوفٍ وَ شَبِيهِ صَرْفٍ وَ غَيْرَ ذِي اثْنَيْنِ إِذَا لَمْ يُحْدَفْ﴾

(غير) مفعول مقدم بـ (صَرْفٍ)، و (شبيه) عطف على (حروف).

منطوقه: أن الأسماء و الأفعال الخالية من شبيه الحرف تتصرف.

و مفهومه: أن الحروف و شبهها من الأسماء و الأفعال لا تتصرف، فالأفعال الجامدة داخلة في شبه الحرف، لجمودها و لزومها حالة واحدة.

و يفهم من قوله (و غير ذي اثنين) أن ذا الواحد لا يتصرف بالأحرورية^(٢). و في هذا العطف نظر، لأن ذا الاثنين و الواحد هو الحروف و شبهها و غيرها هو غيرها، و لا يصح أن يكون عطف تفسير، لأن الثاني أعَم من الأول، لصدقه على بعض الحروف و شبهها. و صنيع الخلاصة سالم من هذا، لأن قولها: «و ليس أدنى ...»^(٣) الخ كلام تامّ يحتمل الاستئناف و العطف. و على كل فهو مفيد ما لم يفد ما قبله، يَبَيِّن به: ما يقبل التصريف المأخوذ من الكلام السَّابِق بطريق المفهوم لا يكون في أصل الوضع على أقلّ

(١) (تصريف الإعلالي) أي: تغيير الكلمة لاختلاف المعنى كالنقص، والإبدال، والقلب، والنقل، وغيرها لا التصريف الذي هو تغيير الصيغ لاختلاف المعاني كضرب، وضارب، و كالتصغير، و التّكسير، و أسماء المصادر، و غيرها، فإن ذلك جرت عادة النحويين بذكره قبل علم التصريف، و إن كان منه. (المنح الحميدة)

(٢) فأقل ما يقبل التصريف من الأسماء، والأفعال ثلاثة أحرف؛ لأن الأفعال، والأسماء لا تنقص في أصل وضعها عن ثلاثة أحرف إلا أن يكون ثلاثيا في الأصل. (شرح ألفية)

(٣) تمامه: وَ لَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثَلَاثِيهِ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُرِّا

من ثلاثة^(١) على أن ابن هشام الصواب عندي، فليس بالتصريح على أنه لا يدخل التصريف في حرف و لا شبهه وإن أجيب عنه بأنه ساقه مساق علامة مستأنفة، و ما اقتضاه قوله (و غير ذي اثنين) و قول الخلاصة «و ليس أدنى ...» الخ من قبول الثلاثي مطلقا للتصريف بحسب «بَادِي الرَّأْيِ» [هود ٢٧]، جوابه أن هذه علامة لقابل التصريف و العلامة لا يجب انعكاسها.

و نَبّه بقوله (إذا لم يحذف) على أن الاسم و الفعل القابلين للتصريف قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف فالاسم ك (يد) و (دم) و (مُ الله)^(٢) في القسم، و الفعل ك (قل) و (بع) و (ق).

طريقة معرفة الحرف الأصلي

﴿ ١٩٣٤ ﴾ وَالْأَصْلُ حَرْفٌ لَا يَزُمُّ وَالْغَيْرُ لَا ﴿

أي: الحرف الأصلي هو الذي يلزم جميع تصاريف الكلمة كحاء "اِحْتَذَى"^(٣)، و الزائد - و هو المراد بـ (الغير)- هو الذي لا يلزم تصاريف الكلمة كطاء "احتذى" لسقوطها في حذا و الحذاء.

و أورد أن كلاً من التعريفين فاسد الطرد و العكس؛ لأنّ بعض الأصول قد لا يلزم كواو "وعد" فإنها تسقط في المضارع و الأمر و المصدر، و بعض الزائد^(٤) قد يلزم كواو "كوكب" فإنها تثبت في تثنيتها و جمعه و تصغيره و النسب له؟

و أجيب بأن الأصل إذا سقط لعله فهو مقدّر الوجود، و الزائد إذا لزم فهو مقدّر السقوط. و فيه أن هذا إقرار بالفساد المتقدم، و أنه لا يكتفي في معرفة الأصلي و الزائد بمجرد ما سبق بل لابد من الرجوع لأمر زائد على ذلك، فالصواب ما قال ابن هشام في "الحواشي": ربّ زائد يلزم، و ربّ أصل يُزِيل، فلا بد أن يقال: ما لم يُعارض معارض.

(١) في النسخة «.... على أقلّ من ثلاثة على أن ابن هشام الصواب عندي، فليس بالتصريح ...».

(٢) و "مُ الله" عند مَنْ يجعله محذوفاً مِنْ اِيْمُنُ الله. (الأشموني)

(٣) الحاء في الفعل احتذى حرف أصلي لأنه لا يسقط في بعض التصاريف فتقول: حَدَا حَدُوهُ.

(٤) في النسخة «و بعد الزائد».

[الميزان الصَّرْفِي للكلمة]

- [٩٣٤] في الْوَزْنِ ضِمْنَ فِعْلٍ أَضْلَ قُوبِلَا ۞
 [٩٣٥] ۞ وَزَائِدًا بِاللَّفْظِ زَنْ، وَكَرَّرَ لَمَّا إِذَا أَضْلَ بَقِيَ كَجَعْفَرٍ ۞
 [٩٣٦] ۞ وَزَائِدًا كَالْأَضْلِ زَنْ كَالْأَضْلِ وَتَا افْتِعَالٍ زَنْ بِتَاءِ الْعَدْلِ ۞

(في الوزن ضمن فعل أصل قوبلا وزائدا باللفظ زن): أخر هذا عن تعريف الأصلي والزائد ليكون الحكم بعد التصور. قوله (أصل قوبلا) مبتدأ وخبر، و (في) متعلقة بالخبر، و (ضمن) منصوب على نزع الباء، و المعنى: أن الحروف الأصلية تقابل في الوزن بما تضمنه لفظ "فعل" من الفاء والعين واللام على هذا الترتيب، فالفاء لأول الحروف، والعين للثاني، واللام للثالث، ما لم يكن قلب، ولا عبء بالهيئة العارضة لحروف هذه الصيغة بل يسوي بين الوزن والموزون في الحركة والسكون^(١). و الحروف الزائدة تقابل في الوزن بلفظها^(٢) إلا ما يستثنيه.

(وكرر لاما إذا أصل بقي كجعفر) أي: إذا تمت حروف الوزن قبل تمام أصول الموزون بأن كان الموزون رباعيا أو خماسيا قبل الرابع بلام ثانية والخامس بلام ثالثة وهو معنى تكرير اللام وذلك كـ "جعفر" و "سفرجل"^(٣).

(وزائدا كالأصل زن كالأصل و تا افتعال زن بتاء العدل) هذا في قوة الاستثناء من قوله (وزائدا باللفظ زن) فإنه يستثنى منه مسألتان:

(١) فتقول في وزن: ضَرَبَ (فَعَلَ) وذلك بمقابلة الضاد بالفاء، والراء بالعين، والباء باللام. (شرح ألفية)

(٢) فتقول في ضَارِبٍ (فَاعِلٍ)، وذلك بمقابلة الألف بالالف، وفي جَوْهَرٍ (فَوَعَلٍ)، بمقابلة الواو بالواو، وفي مُسْتَخْرِجٍ (مُسْتَفْعِلٍ). (شرح ألفية)

(٣) فتقول في جَعْفَرٍ (فَعْلَلٍ) وفي فُسْتُقٍ (فُعْلَلٍ) وذلك بمقابلة الحرف الرابع بلام ثانية، وفي سَفَرَجَلٍ (فَعْلَلٍ). (شرح ألفية)

إحدهما: أن يكون الزائد تكرار أصل، فإنه لا يقابل في الوزن بلفظه، بل بما قبل به ذلك الأصل، فتقول: في وزن "إغْدُودَنَّ": إِفْعَوْعَل^(١)، وفي وزن "جلبب": فعَلَل^(٢).

والثانية: أن يكون الزائد بدل تاء الافتعال، فإنه لا يقابل بلفظه بل بالتاء التي هي أصله، كقولك في وزن "اصطبر": افتعل، وذلك لأن المقتضي للإبدال في الموزون غير موجود في الأصل فرجع إلى أصله. ولم أفهم تنزيل لفظ المتن على المعنى المطابق ان يقال: قابل بدل تاء الافتعال بأصله.

طريقة معرفة الحرف الزائد

[٩٣٧] ﴿ وَيُعْرِفُ الزَّائِدُ بِاشْتِقَاقٍ، أَوْ مَحَلِّهِ، وَفَيْدَهُ مَعْنَى رَأَوَا^(٣) ﴾

لما كان قوله (وَالْغَيْرُ لَا) دليلا اجمالا للزيادة أشار إلى تفصيلها هنا، والمعنى: أن الزائد يعرف بأدلة:

منها: الاشتقاق وهو سقوط الحرف من أصل كآلف ضارب من الضرب. والاشتقاق في الاصطلاح أكبر وأصغر:

فالأكبر: أن تكون المادة واحدة، ومختلف حالها بالترتيب، وهي مع ذلك تدل على معنى واحد، وهو غير معتبر إلا عند أبي الفتح، وربما ركن إليه أبو علي.

والأصغر: مركب من مادة سيدل عليها وعلى معناه، وهو المعول عليه، كدلالة ضارب على الضرب ومن قام به، وهذا أقرب الأدلة إلى الضبط وأصحها، ولذلك قدمه.

(١) بزيادة (العين) في الميزان ؛ لأن (الدال) الثانية مكررة من (الدال) الأولى التي هي عين الكلمة ؛ ولذلك ضُعِفَت العين بتكرارها . ولا يجوز زيادة الحرف المضَعَّف بلفظه ؛ فلا تقول في وزن قَتَلَ : فَعَتَّلَ (بزيادة التاء) ولا تقول في وزن إغْدُودَنَّ : إِفْعَوْدَل . (شرح ألفية)

(٢) فلا يقال في وزن جلبب فعلب .

(٣) (و فَيْدَهُ) بالنصب مفعول رأوا أي: إفادته (معنى رأوا) مما يعرف به الزوائد، فإذا رأيت حرفا في كلمة يفهم منه معنى فاحكم بزيادته كحروف المضارعة، وألف فاعل، وتاء افتعل، وياء التصغير. (المنح الحميدة)

و منها: أن يكون الحرف في محل الزائد أي في محل لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزيادة نحو: (كِنْتَأُو) [لعظيم اللحية] ^(١)، و (سِنْدَأُو) و (قِنْدَأُو)، و معناهما الخفيف، فوزنها "فِنْعَلُو" ^(٢)، هكذا في عبارتهم، و المطلوب أخص من هذا، و هو أن يكون الحرف في موضع لا يقع فيه إلا حرف معين من حروف الزيادة كالتون فيما ذكر. قوله (أو محله) لابد فيه من تقدير أي بكونه في محله، و الضمير يعود على (الزائد) المحدث عنه، و هو الزائد من حيث هو، فعبارته كعبارة القوم.

و منها: أن يكون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع تلزم فيه زيادته مع الاشتقاق كالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة و بعدها حرفان نحو "عَفْقُقس" بالقاف، فنونه زائدة، و إن لم يعرف له اشتقاق لأنها في موضع لا تكون فيه مع الاشتقاق إلا زائدة نحو: "جحنفل" من الجحفلة، و هو لذي الحافر كشفة الانسان.

و منها: كونه مع عدم الاشتقاق في موضع تكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالهزمة إذا وقعت أولا و بعدها ثلاثة أحرف كـ "أفكل" فهي زائدة، و إن لم يعرف له اشتقاق حملا على ما عرف اشتقاقه كـ "احمر". و هذان مندرجان تحت قوله (أو محله).

و الفرق بين الثاني و الثالث أن التعويل في الثالث على الاشتقاق بخلاف الثاني.

و منها: أن يكون الحرف دالا على معنى كحروف المضارعة ^(٣).

و بقي للزيادة أدلة تَنْظُرُ مع ما يتعلق بها من المطولات. و هذا من الزوائد على الخلاصة.

(١) ما بين القوسين من شرح شافية، و في النسخة «كِنْتَأُو و هو الالحي».

(٢) في النسخة «فوزنها فنعاو».

(٣) هذا معنى قوله (و فيده معنى رأوا).

﴿ حُرُوفُ الزِّيَادَةِ ﴾

[٩٣٨] ﴿ سَأَلْتُمُونِيهَا " الْحُرُوفُ ﴾

يُحْكِي أَنَّ الزَّجَاجَ سَأَلَهُ بَعْضُ تَلَامِذَتِهِ عَنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ، فَقَالَ: سَأَلْتُمُونِيهَا؟، قِيلَ: نَعَمْ، قَالَ: أَجَبْتُكُمْ. وَيُحْكِي مِثْلَهُ عَنْ غَيْرِهِ.

وَأَلْفِي (الْحُرُوفُ) لِلْعَهْدِ، وَهُوَ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ مَا قَبْلَهُ، وَيُقَالُ عَلَيْهِ: إِنْ كَانَ مِنَ الْإِخْبَارِ بِالْجُمْلَةِ فَالْهَاءُ ضَمِيرُ الْمُبْتَدَأِ، لَا حَرْفٍ، وَلَا وَجْهَ لِقْصْدٍ مَعْنَى الْجُمْلَةِ هُنَا. وَإِنْ كَانَ مِنَ الْإِخْبَارِ بِالْمُفْرَدِ وَالْمُرَادُ هَذَا اللَّفْظُ الْمَعْيَنُ فَلَا مَعْنَى لَهُ، وَالْجَوَابُ أَنَّ الْعِبَارَةَ عَلَى حَذْفِ مُضَافِينَ، وَالْمَعْنَى: حُرُوفُ الزِّيَادَةِ حُرُوفُ قَوْلِكَ: سَأَلْتُمُونِيهَا.

[زيادة الألف والياء والواو]

[٩٣٨] ﴿ فَأَلْفٌ وَآلِيا وَالْوَاوُ مَزِيدُهَا عُرِفَ ﴾

[٩٣٩] ﴿ مَعَ فَوْقِ أَصْلَيْنِ وَلَا كَوْعَوَا وَيُؤْيُؤُ وَيَسْتَعُورُ وَقَعَا ﴾

أَي: عُرِفَتْ زِيَادَةُ الْحُرُوفِ الثَّلَاثَةِ^(١) إِذَا صَاحِبَتْ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ كضارب، وضيعم، و كوكب.

و مفهوم (مع أصلين) أَنَّهَا إِذَا صَاحِبَتْ أَصْلَيْنِ فَقَطْ لَمْ يَحْكَمْ بِزِيَادَتِهَا وَهُوَ كَذَلِكَ كَرَضِي وَ يَوْم.

ثُمَّ الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْأَحْرَفُ فِي مُضَاعَفِ الرَّبَاعِيِّ وَإِلَّا فَهِيَ أَصُولُ كـ "عاعى، وضوضا، ووعوع، وَيُؤْيُؤُ"، فَلَا خُصُوصِيَّةَ لِلْيَاءِ وَالْوَاوِ بِهَذَا الشَّرْطِ.

و مَعْنَى أَصَالَةِ الْأَلْفِ أَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ أَصْلٍ، وَ وَجْهُ الْأَصَالَةِ فِيمَا ذَكَرْنَا أَنَّ أَصَالََةَ حَرْفَيْنِ مُتَعَيِّنَةٌ، وَلَا بَدَلَ مِنْ ثَالِثٍ مُكَمَّلٍ لِلْأَصُولِ، وَ لَيْسَ أَحَدُ الْبَاقِيَيْنِ بِأَوَّلَى مِنَ الْآخَرِ.

و يَشْتَرِطُ فِي زِيَادَةِ الْيَاءِ أَنْ لَا تَكُونَ مُصَدَّرَةً وَبَعْدَهَا أَرْبَعَةُ أَصُولٍ كـ "يَسْتَعُورُ" - وَهُوَ شَجَرِيستاك بعيدانه - فَوْزَنهُ "فَعَلَّلُولُ"، لِأَنَّ الْاِشْتِقَاقَ لَمْ يَدُلْ عَلَى الزِّيَادَةِ فِي مِثْلِهِ إِلَّا فِي الْمَضَارِعِ.

قَوْلُهُ (مَزِيدُهَا) بِمَعْنَى زِيَادَتِهَا. وَ (لَا كَوْعَوَا) عَطَفَ عَلَى مُقَدَّرِ أَي: لَا مَعَ أَصْلَيْنِ وَلَا فِي كَوْعَوَا.

(١) الألف والياء والواو.

[زيادة الميم والهمزة]

[٩٤٠] ﴿وَالْمِيمُ وَالْهَمْزُ إِذَا تَصَدَّرَا قَبْلَ ثَلَاثٍ.....﴾

أي: يحكم بزيادهما في ذلك كـ "احمر" و "مكرم".

و احترز بالتصدر مما إذا تأخرتا أو توسطتا، فإنه لا يحكم بزيادتهما إلا الهمزة فيما يأتي ذكره، وهو أصرح من قول الخلاصة «سبقا» لصدقه بـ "شمردل".

و [احترز] بقوله (قبل ثلاث) مما إذا سبق أصلين [نحو أمر] ^(١) و منع، أو أربعة كـ "اصطبل" و "مَزَزْجُوش" فإنهما أصلان.

و قوله (قبل ثلاث) أي: أصول ففيه الحذف من الثاني لدلالة الأول، و هذا صادق بما إذا كانت الأصلة محققة أو محتملة، فإنه يحكم بأصلة المحتمل، و زيادة الهمزة و الميم كـ (أبين) اسم رجل، و موسى. فهو أحسن من قول الخلاصة «تأصيلها تحققا» لاقتضائها أصالة الهمزة و الألف في ذلك و زيادة المحتمل، و هو خلاف المنصوص.

[زيادة الهمزة و النون]

[٩٤٠] ﴿.....أَوْ فَهَمْزٌ آخِرًا﴾

[٩٤١] ﴿وَالنُّونُ بَعْدَ أَرْبَعٍ مِنْهَا أَلِفٌ وَ النَّونُ فِي الْوُسْطِ سَكُونُهُ أَلِفٌ﴾

(أو فهمز آخرا و النون بعد أربع منها ألف) أي: تزداد الهمزة و النون بعد أربع [منها ألف، و خرج بقوله: بعد أربع] ^(٢) نحو: "رداء" و "ماء" و "بيان" و "شان"، و بقوله (منها ألف) نحو "احبنتا" و "اغدودن". و قول الخلاصة «بعد أل..» الخ أحسن من هذا لصدق ما هنا على نحو جمع "يؤيؤ"، و نحو "مباين" اسم فاعل باين.

(١) ما بين القوسين ساقط في النسخة، و ما أثبتناه في توضيح المقاصد.

(٢) ما بين القوسين ساقط في النسخة لعل الساقط و الله اعلم ما أثبتناه قاله كاتب النسخة. مثال زيادة الهمزة نحو: حمراء و عاشوراء و مثال زيادة النون نحو: زعفران و عثمان و سكران.

(و النون في الوسط سكونه ألف) عطف على ما مر من حروف الزيادة، و (في الوسط) بسكون السين، و جملة (سكونه ألف) -أي عهد- حالان مفيدتان لقيدتين. أي: تزداد النون متوسطة ساكنة كـ "غَضَنُفَر". و كان من حقه أن يقيد التوسط بكونه بين أربع بالسوية، و إلا فكلامه صادق بنحو أنف، و لا يصدق بنحو "عَنْبَر" لحمل التوسط على أكمله، بحيث يكون المتأخر كالمتقدم. و كان عليه أن يشترط التفكيك احترازاً من المدغمة كـ "جَهَنَّم"، فتمثيل الخلاصة بـ "غضنفر" أحسن مما هنا.

[زيادة التاء]

[٩٤٢] ﴿وَالْتَّاءُ فِي التَّائِبِ وَالْمُضَارَعَةِ وَنَحْوِ الْإِسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ﴾^(١)
أي: تزداد [التاء في مواضع]^(١):

- ١- في التائب كـ "مسلمة" و "مسلمات". و لا يمثل له بنحو "قامت" لأن التاء في هذا الباب كلمة مستقلة بنفسها.
- ٢- و في المضارعة كـ "تقوم". و كذا غير التاء من حروف المضارعة زائدة إذ لا فرق.
- ٣- و في الاستفعال كالاستخراج و نحوه كالتفعل و التفاعل و الافتعال و ما^(٢) اشتق منها.
- ٤- و في المطاوعة^(٣) كـ: تَعَلَّمَ تَعَلُّماً.

[زيادة السين]

[٩٤٣] ﴿وَالسَّيْنُ فِي اسْتِفْعَالِهِ.....﴾
.....

أي: تزداد السين في الاستفعال و ما تصرف منه، و منه استقامة، و هذا مزيد على الخلاصة و هو محتاج إليه. قال ابن هشام رحمه الله: الخلاصة محتاجة إلى بيت من درة "ابن معط" و هو قوله:
و السين في استفعال كاستطاعا و زيد للتعويض في أسطاعا

(١) أضفت ما بين القوسين لإيضاح المعنى.

(٢) في النسخة «من».

(٣) في النسخة التي بين يدينا «و في المضارعة».

[زيادة اللام والهاء]

﴿ ٩٤٣ ﴾ وَاللَّامُ فِي إِشَارَةِ وَالهَاءِ مَهْمَا تَقِفِ ٥

و تزداد اللام في أسماء الإشارة كـ "ذلك" و "تلك"، و الهاء في الوقف كـ "لِمْه" و "لَمْ تَرَه" على ما تقدم تفصيله.

و في عدّ لام الإشارة و هاء السكت من الزوائد ^(١) لأنهما كلمتان مستقلتان، و اللام دالة على معنى، و لا يعد من حروف المعاني زائدا إلا ما نزل منزلة الجزء بأن تحول له الإعراب كتاء مسلمات، أو تحطاه العامل كحروف المضارعة. و قول الخلاصة «و ا منع زيادة..» الخ مستفاد ممّا تقدم في أدلة الزيادة - و الله تعالى أعلم -.

(١) و هنا سقط، جاء في "ضياء السالك" «و أما تمثيل الناظم وابنه وكثير من النحويين للهاء بنحو: "لِمْه" و "لَمْ تَرَه" وللّام بـ "ذَلِك" و "تِلْكَ" فمردود؛ لأن كلا من هاء السكت و لام البعد كلمة برأسها، و ليست جزءاً من غيرها».

﴿ الحذف ﴾

[حذف فاء الكلمة إذا كانت واوا]

[٩٤٤] ﴿ يُحْذَفُ فَا مُضَارِعٍ وَ الْمَصْدَرِ وَالْأَمْرِ مِنْ كَعِدَةٍ خُذْ كُلُّ مُرٍ ﴾
أي: تحذف فاء [في مواضع]:١- كل فعل مضارع ثلاثي، وهو واو، استثقلا، لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة و كسرة في ك "يَعِدُ"^(١)، و حمل على ذي الياء أخواته.

٢- والأمر ك "عِد".

٣- والمصدر الكائن على فِعْل -بكسر الفاء و سكون العين- ك: عِدَّة^(٢)، وبعد الحذف تحرك العين بحركة الفاء، ليكون بقائها دليلا عليها، و تعوض من الفاء تاء التانيث.

و فهم من قوله (من كعدة) أنه يشترط كون الياء مفتوحة، فلا يحذف من يوعده مضارع أو وعد، ولا من يوعده مبنيا للمفعول.

و فهم أيضا أنه يشترط كون العين مكسورة، فلا تحذف من المفتوح كَيُوجَلْ، و لا من المضموم كيوضاً.

و فهم أيضا أنه يشترط كون ذلك في الفعل، إذ فيه يأتي الاستثقال، فتقول في مثال يَقْطِين من الوعد: يوعيد.

و فهم أيضا أن الحذف من فعلة مشروط بأن يكون مصدرا لا غيره، و ألا يكون لبيان الهيئة.

و قوله (من كعدة) راجع للمضارع والأمر.

٤- و تحذف فاء الأمر من "أخذ" و "أكل" و "أمر"^(٣)، و ذلك شائع استعمالا شاذ قياسي، وإنما فعلوا ذلك فيها لثلاث تجتمع همزتان فتعمل الثانية بالإبدال فأروا الحذف أسهل وأخف.

(١) يَعِدُ، أصله: يُوْعِدُ.

(٢) عدة أصله عدة نقلنا كسرة الواو إلى ما بعده و حذفنا الواو، فصار عدة. (تصريف الزنجاني)

(٣) والأصل: آخذ، و أأكل، و أمر، حذف الهمزة الثانية التي هي فاء الفعل، فذهبت همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة العين. (المطالع السعيدة)

[حذف الهمزة في باب أَفْعَلْ]

٩٤٥] ﴿وَالْهَمْزُ مِنْ أَفْعَلٍ فِي الْوَصْفَيْنِ مَعَ مُضَارِعٍ إِنْ كَانَ قَلْبٌ لَمْ يَقْعْ﴾

أي: يحذف همز أفعل في اسم فاعله و في اسم مفعوله و هما المراد بـ (الوصفين)، و في مضارعه كـ "مُكْرِمٌ" بالفتح و الكسر، و "يُكْرِمُ"^(١)، لأنها لو أثبتت لاجتمعت همزتان في المضارع المفتوح بهمزة التكلم، و حمل على ذي الهمزة أخواته و اسما الفاعل و المفعول.

و هذا مشروط بما إذا لم تبدل الهمزة هاء كما في "هراق"، أو عينا كما في "عيهل"^(٢)، و إلا لم تحذف لعدم مقتضي الحذف، و هذا التقييد زائد على الخلاصة، و تجوز في إطلاق القلب على البذل.

[الحذف في الماضي، والمضارع، و الأمر إذا كانت مضعفة مكسورة العين]

٩٤٦] ﴿وَالْعَيْنُ إِنْ يُسْنَدُ لِمُضْمَرٍ أَحَسَّ وَ ظَلَّ وَ أَقْرَزَنَّ، وَ مِثْلُ ذَاكَ مَسَّ﴾

أي: تحذف العين من الفعل المضاعف إن أسند للضمير، سواء كان زائدا على الثلاثة كـ "أَحَسَّ"، أو ثلاثيا، و سواء كان الثلاثي مكسور العين كـ "ظَلَّ"، أو مفتوحها كـ "مَسَّ" إذا كان بمعنى لمس، فإذا كان بمعنى أصاب فمن مكسور العين، و هذا التعميم هو مقتضي التسهيل، و مقتضي الخلاصة اختصاص ذلك بالثلاثي المكسور العين، و كلامها صريح في أن هذا الحذف جائز، فعبارتها أفيد يستفاد منها اختصاص ذلك بما إذا أسند الفعل لضمير متحرك فتخرج الواو و الألف بخلاف ما هنا، و يستفاد منها أيضا أن مكسور العين بعد الحذف يجوز نقل حركتها للفاء و عدم ذلك.

و أشار بقوله (و أَقْرَزَنَّ) إلى أن الأمر من المضاعف يجوز فيه ذلك، و هو مشروط بأن يكون مكسور العين كالمضارع، و ذلك إذا كان الماضي مفتوح العين تقول: قررت بالمكان أقرب، و أما المفتوح العين كـ "أقرن" من قررت بالمكان أقربه بكسر العين في الماضي، و فتحها في المضارع لغة فيه، فالحذف فيه مسموع و لكنه لا يقاس عليه. و قد نبّه على هذا في الخلاصة.

و في عطف قوله (و أقرن) على (أحس) بعد قوله (إن يسند لمضمر) بعد قلق.

(١) "يُكْرِمُ" أصله: يُؤْكِرُ؛ حذفت الهمزة منه؛ لأنه يجب حذف الهمزة في "أُكْرِمُ"؛ لاجتماع الهمزتين، فحذفت في يُكْرِمُ، و نُكْرِمُ، و نُكْرِمُ، وإن لم تجتمع الهمزتان اطرادا للباب. (شرح شافية ابن الحاجب)

(٢) هذل معنى قوله (إن كان قلب لم يقع).

﴿ الإبدال ^(١) ﴾

[أحرف الإبدال الشائعة]

﴿ ٩٤٧ ﴾ أَخْرَفُهُ «طَوَيْتُ دَائِمًا» ﴿ ﴾

(أحرفه «طويت دائما») أحسن من قول الخلاصة «هَدَأْتُ مُوْطِيًا»، لأن ذكر الهاء ليس بضروري، ولذا لم يتكلم في الخلاصة على إبدالها، وإن عُدَّها من حروف البديل، فإن إبدالها في نحو "هراق" و "لَهَتْكَ" و "هَيْآكَ" ^(٢) مقصور على السماع، ولا يطرد إلا في نحو "طلحة"، ولذا قال في التسهيل: و الضروري في التصريف هجاء "طويت دائما" فاسقط الهاء.

[إبدال الواو، و الياء همزة وجوبا]

﴿ ٩٤٧ ﴾ فَمِنْ وَآوٍ وَيَاءٍ آخِرًا هَمْزًا يَعْنِ ﴿

﴿ ٩٤٨ ﴾ تَلَوْ مَزِيدَ أَلِفٍ، وَوَصَفٍ مَا أَعْلَ عَيْنًا، وَمِنْ الْمَدِّ انْتَمَى ﴿

﴿ ٩٤٩ ﴾ فِي مُشَبِّهِ الْقَلَائِدِ الصَّحَائِفِ وَثَانِي لَيْنَيْنِ بِكَالْنِيَّائِفِ ﴿

﴿ ٩٥٠ ﴾ وَهَمْزٌ ذَا افْتَحَ وَازْدَدَنَّ يَا فِي الْمُعَلِّ لَامًا وَوَآوًا فِي هَرَاوِي لِلثَّقَلِ ﴿

(فمن واو وياء آخرهما همزة يعن) ^(٣): تبدل الهمزة من الواو و الياء لزوما في أربع مسائل:

- ١- (تلو مزيد ألف) الأولى: أن تتطرق إحداهما بعد ألف زائدة كـ "كسَاء" و "رِدَاء"، أصلهما: كساو و رداي، فأبدلت الواو في الأول و الياء في الثاني همزة. فخرج نحو: بايعته، و قاولته، و ظبي، و عدو، و زاي، و واو، و هذا لا يختص بالواو و الياء، بل تشاركهما فيه الألف كـ "صحراء"، فقول الكافية:
من حرف لين آخر بعد ألف مزيدا أبدل همزة و ذا ألف
أحسن مما هنا من الخلاصة.

(١) الإبدال، هو: حذف حرف و وضع حرف آخر مكانه . (شرح ألفية)

(٢) قَالُوا فِي إِيَّاكَ هَيْآكَ، وَ فِي إِيَّاكَ هَيْتَكَ، وَ فِي إِيَّاكَ هَرَاقَ وَ الْوَجْهَ فِي ذَلِكَ أَنَّ الهمزة ثقيلة و الهاء خفيفة و هي مصاقبتها في المخرج. (الباب في علل البناء و الاعراب)

(٣) أي: تبدل الهمزة من الواو و الياء إذا تطرفت بعد ألف زائدة نحو: دعاء، و ظباء، و الأصل (دعاو و ظباو). (ابن القراء داعي)

٢- (وَوَصَفِ مَا أَعْلَى عَيْنَا) أي: يَعْزُ هَمْزٌ مِنْ وَاوٍ وَيَاءٍ فِي آخِرٍ وَفِي وَصْفٍ مَا أَعْلَى عَيْنَا، هذا وجه العطف، وهو إشارة إلى المسألة الثانية وهي: أن تكون الواو والياء عينا كاسم فاعلٍ فعلٍ أعلت عينه نحو: قاتل و بائع^(١). و خرج بقوله (أعل عينا) عور و صيد، تقول في اسم فاعلهما: عاور و صايد، لأن الفرع تابع للأصل.

٣- (وَمِنْ الْمَدِّ انْتَمَى فِي مُشَبِّهِ الْقَلَائِدِ الصَّحَائِفِ) المسألة الثالثة: أن تقع إحداهما مدة ثلاثة زائدة، فتبدل همزة في جمعه على مثل مفاعل، و تشاركهما في ذلك الألف كما نبّه عليه بالقلاند، جمع قلادة، و تقول في صحيفة: صحائف، و في عجوز: عجائز.

فخرج نحو "قَسُورَة" لأن الواو ليست مدا، و نحو "مَفَازَة" لعدم الزيادة^(٢).

٤- (وِثَانِي لَيْتَيْنِ بِكَالْتِيَاثِفِ) الرابعة: أن تقع إحداهما ثانية حرف لين بينهما ألف و لم يفصل بين الثانية و الطرف فاعل، سواء كان اللينان واوين كـ: أَوَّل و أَوَائِل^(٣)، أو يائيين كـ: "تَيْف و تِيَاثِف"^(٤)، أو مختلفان كـ: سَيِّد و سَيَّانِد. و لم نقيّد الألف بألف التكرير، لأنّ المسألة لا تختص بالجمع، فلو بنيت من "القول" مثل عوارض قلت: قوائِل. و خرج باشتراط عدم الفصل نحو "طواويس"^(٥).

(١) و الأصل قَاوِل، وَبَايَع. فالواو، والياء وقعتا عينا لاسم فاعل، وفعلهما معتل العين (قال، وباع) والأصل: قول، ويبيع، فكلما قُلبت الواو، والياء ألفا في الفعل قُلِبَتَا همزة في اسم الفاعل. (شرح ألفية)

(٢) تقول: قَسَاوِر و مَقَاوِر. (شرح ألفية)

(٣) أصله: أَوَاوِل، جمع (أَوِل)، إذا: وقعت ألف (مَفَاعِل) بين واوين، نقلت الثانية همزة. (شرح ألفية للحازمي)

(٤) و نيائف، أصله: نيائف، وقعت الألف بين ياءين، فَقُلِبَت الياء الثانية همزةً وقيل: نيائف، إذا: وقعت الألف هنا (مَدَّ مَفَاعِل) بين حرفي عِلَّة و هما ياءان، قُلِبَت الثانية همزةً. (شرح ألفية للحازمي)

(٥) هذه أربعة مواضع تُبَدَّل فيها الياء والواو همزة:

الموضع الأول: إذا وقعت آخرًا إثر ألف زائدة.

الموضع الثاني: إذا وقعت بعد ألف فاعل .. اسم فاعل، وقد أعلت عينه في الماضي.

الموضع الثالث: أن تكون مدَّةً ثالثةً زائدةً في المفرد ويجمع على (فَعَائِل).

الموضع الرابع: أن تقع مدَّة (مَفَاعِل) بين لَيْتَيْن، حينئذٍ إذا وقعت كذلك قُلِبَت الثانية الواو أو الياء همزةً. (شرح ألفية للحازمي)

او همزَ ذا افتَحْ^(١) و اردَدَنْ يا في المُعَلِّ لاما و واوْ في هَراوي للثقل: ثم بعد إبدال ثاني اللينين همزة يجب فتح الهمزة للتخفيف، و تبدل ياء فيما لامة ياء ك: هَدِيَّةٌ و هَذَايا^(٢)، أو واوا لم تسلم في الواحد ك: مَطِيَّةٌ و مَطَايا^(٣)، أو همزة ك: خطينة و خطايا^(٤)، و تبدل واوا فيما لامة واو سلمت في الواحد ك: هراوة و هراوا^(٥). و كيفية تطرف ذلك و بيان الاعمال التي دخلتها شهيرة.

(١) قوله (و همزَ ذا افتَحْ) اي إذا اعتل لام ما استحق أن يبدل منه ما بعد ألف الجمع همزة يخفف بإبدال الكسرة فتحة، ثم إبدال الهمزة ياء إن لم تكن اللام واوا سلمت في الواحد نحو: قضية و قضايا، و أصله (قضائي) وإلا فتبدل الهمزة واوا نحو: هراوة، و هراوي، و أصله (هراوي). (ابن القره داغي)

(٢) "هَدِيَّةٌ" تقول في الجمع: هَذَايا، والأصل: هَذَايِي، ثم أُبدلت الياء الأولى همزة، فصارت: هَذَايِي، ثم أُبدلت كسرة الهمزة فتحةً تخفيفاً، فصارت: هَذَايِي، ثم قُلبت الياء ألفاً؛ لأن ما قبلها مفتوح وهي متحركة، فصارت: هَذَايا، ثم أُبدلت الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين، فصارت: هَذَايا، ولم تُقلب واوا؛ لأن النطق بالياء أخف من الواو. (شرح ألفية)

(٣) مَطِيَّةٌ تقول في الجمع: مَطَايا، والأصل: مَطَايِي، فُقلبت الواو ياء؛ لوقوعها متطرفة بعد كسرة، فصارت: مَطَايِي، ثم قُلبت الياء الأولى كسرة، فصارت: مَطَايِي، ثم أُبدلت كسرة الهمزة فتحةً تخفيفاً، فصارت: مَطَاءِي، ثم قُلبت الياء ألفاً؛ لأن ما قبلها مفتوح وهي متحركة، فصارت: مَطَاءيا، ثم أُبدلت الهمزة ياء؛ لوقوعها بين ألفين، فصارت: مَطَايا. (شرح ألفية)

(٤) خَطِيْنَةٌ: نقول في الجمع: خَطَايا، والأصل: خَطَايِي، ثم أُبدلت الياء همزة، فصارت: خَطَانِي، ثم أُبدلت الهمزة الأخيرة ياء مفتوحة؛ لوقوعها متطرفة بعد همزة، فصارت: خَطَانِي، ثم أُبدلت كسرة الهمزة فتحةً، فصارت: خَطَاءِي، ثم قُلبت الياء ألفاً؛ لأن ما قبلها مفتوح وهي متحركة، فصارت: خَطَاءيا، ثم أُبدلت الهمزة ياء؛ لوقوعها بين ألفين، فصارت: خَطَايا. (شرح ألفية)

(٥) هِراوة، وجمعها (هَراوى) والأصل: هَراوِي، بقلب الألف التي في المفرد همزة بعد ألف الجمع، ثم تُبدل الواو ياء؛ لوقوعها متطرفة بعد كسرة، فصارت: هَرايِي، ثم ثقلب كسرة الهمزة فتحةً، فصارت: هَراءِي، ثم ثقلب الياء ألفاً، فصارت: هَراءيا، ثم قُلبت الهمزة واوا؛ لِإِشَابَةِ الجمعِ مفردَه، فصارت: هَراوَي. (شرح ألفية)

إبدال الواو همزة

١٩٥١ ﴿ وَ هَمْزاً أَبْدِلْ أَوَّلَ الْوَائِينَ فِي بَدْءِ سَوَى وَوَفِي^(١) ﴾

أي: كل كلمة اجتمع في أولها واوان فإنه يجب إبدال أولهما همزة بشرط أن لا تكون الثانية بدلا من ألف فاعل كـ "وُوفِي"^(٢)، لأن اجتماع الواوين فيه عارض نظرا للأصل، وذلك كـ "أواصل" جمع "واصلة"، أصله: وواصل^(٣). و كلامه كالخلاصة في هذه المسألة غير محرر، وقد تكفل في التوضيح بتحريرها كما وفي شرح المسألة السابقة.

إبدال الهمزة مدة تجانس الحركة

٩٥١ ﴿ وَ مَدّاً اقْتَفِ ﴾

٩٥٢ ﴿ عَنْ ثَانِي هَمْزَيْنِ بِكَلِمَةٍ سَكَنَ مِنْ جِنْسٍ مَا قَبْلُ، وَ مَا حُرِّكَ عَنْ ﴾

٩٥٣ ﴿ يَا إِنْ يُكْسَرُ، أَوْ تَلَا إِنْ لَمْ يُضْمَّ أَوْ كَانَ لَاماً، وَ السَّوَى وَآوَأُ يُتِمَّ ﴾

الهمزة من حروف الحلق، ففي النطق بها عسر، فإذا اجتمعت مع أخرى في كلمة كان النطق بهما أعسر، ثم لا يخلو إما أن تكون الثانية ساكنة، أو متحركة:

فإن كانت ساكنة أبدلت من جنس حركة ما قبلها^(٤)، فتبدل ألفا بعد الفتحة كـ آتى، وياء بعد الكسرة كـ إيتنا، و آوا بعد الضمة كـ أوتمن^(٥).

(١) قوله (أول الواوين) أي: إذا اجتمع واوان في أول الكلمة أبدلت الأولى همزة ما لم تكن الثانية بدلا من ألف فاعل نحو: وُوفِي مجهول (وافي). (ابن القره داغي)

(٢) فإن كانت الثانية مدّة، وكانت بدلا من ألف فاعل لم يجب الإبدال، نحو: وُوفِي، وُورِي، أصلهما: وَاَفَى، وَاَرَى، فلما بُنِيَ للمجهول ضُمَّت الواو، وأبدلت الألف واوا. (شرح ألفية)

(٣) أواصل، أصله جمع واصله، والأصل: وواصل، بواوين: الأولى فاء الكلمة التي هي في المفرد (واصلة)، والثانية: بدل من ألف (فَاعِلَةٌ) فلما اجتمعت واوان في بدء الكلمة قُلِبَت الأولى همزة فقالوا: أواصل. (شرح ألفية للحازمي)

(٤) هذا معنى قوله: (و مدا اقتف عن ثاني همزين بكلمة سكن من جنس ما قبل). + أي: اجعل مدا بدلا عن ثاني همزين كانتا بكلمة، أي في كلمة واحدة، وسكن الثاني منهما، وذلك المد من جنس حركة ما قبل الثاني إن فتحاً فألفاً، أو ضمّاً فواواً، أو كسراً فياء. (ابن القره داغي)

(٥) بالبناء للمفعول، أصله: "أوتمن" بهمزيّن، مضمومة فساكنة، قلبت الهمزة الثانية، واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها. (شرح التصريح)

و إن كانت متحركة أبدلت ياء:

- إن كانت مكسورة^(١)، سواء انكسر ما قبلها كما إذا بنيت مثل "إئِمِد" من "أَم"، فتقول: إَأِمِم، ثم تنقل حركة أول المثليين للهمز الساكن، ثم تبدل الثانية ياء. أو انفتح ك: أَيْمَّة جمع إمام^(٢). أو انضم ك: "أَيْنَ" مضارع أَأْنَتْهُ، أي جعلته يَتَيْنُ^(٣).
- وكذا إن تلت [كسرا] وهي غير مضمومة^(٤)، سواء كانت مفتوحة كما إذا بنيت مثل "إَصْبَع" بكسر الهمزة وفتح الباء من (أَمَّ)^(٥)، أو مكسورة^(٦) كما سبق.
- وكذا إن كانت لا ما^(٧)، سواء كانت بعد سكون، أو فتح، أو كسر، أو ضم، كما إذا بنيت من "قَرَأَ" وزن قِمَطَر، أو جَعَفَر، و زَبْرَج، و بُزْنُ^(٨).

(١) هذا معنى قوله (و ما حرك عَنِّي يا إن يكسر).

(٢) أَيْمَّة، في جمع: إمام، أصله: أَائِمَّة، فَتَقِلَّتْ حركة الميم إلى الهمزة الساكنة، وَ أَدْعَمَتِ الميم في الميم فصار: أَيْنَم، يعني: الأولى مفتوحة و الثانية مكسورة، فَأَبْدِلْتَ الهمزة الثانية ياء. (شرح ألفية للحازمي)

(٣) أَيْنُ، من: أَن، يعني: أنت به وهو من: أَن .. يَتَيْنُ، أصله: مضارع (أَأْنَتْ) بمعنى: جعلته يَتَيْنُ، فدخله النقل والإدغام، ثُمَّ حُفِّفَ بإبدال ثاني همزتيه من جنس حركتها فصار: أَيْنُ، أصله: أَفْ بِضَمِّ الثانية، ثُمَّ قُلِبَت الثانية ياء، صار: أَيْنُ - هذا كله من باب التمارين -. (شرح ألفية للحازمي)

(٤) هذا معنى قوله (أو تلا إن لم تضم).

(٥) فتقول: إَيْمَم، والأصل: إئِمَم، فَتَقِلَّتْ حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة التي قبلها، وأدغمت الميم في الميم، فصار: إئِمَم، ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء، فصار: إَيْمَم. (شرح ألفية)

(٦) ولا يصدق عدم الضم هنا على المكسور إذ دخل في قوله أولاً: (لكسر). (المنح الحميدة)

(٧) هذا معنى قوله (أو كان لا ما).

(٨) فتقول في مثال جَعَفَر: قَرَأَيَّ، والأصل: قَرَأَأَ، فَأَبْدِلْتَ الهمزة الثانية ياء: لأنها متطرفة. و تقول في مثال زَبْرَج: قَزْنِي، والأصل: قَزْنِي، فَأَبْدِلْتَ الهمزة الثانية ياء، ثم حُذِفَت الياء كما تُحذف من المنقوص، فصار: قَزْرَة. و تقول في مثال بُزْن: قُزْنِي، والأصل: قُزُوؤ، فَأَبْدِلْتَ الهمزة الثانية ياء، فصار: قُزُوِي، ثم أبدلت الضمة التي قبل الياء كسرة، فصار: قُزْنِي، ثم حُذِفَت الياء كما تحذف في المنقوص، فصار: قُزْرَة. (شرح ألفية)

فإن كانت مفتوحة غير تالية للكسر، أو مضمومة وهي غير طرف أبدلت واوا^(١)، سواء كان ما قبل المفتوحة مفتوحا كـ أَوَادِم، جمع آدم، أصله: أءَادِم، أو مضموما كـ أُوَيْدِم في تصغيره^(٢)، أصله أُوَيْدِم، و سواء كانت المضمومة بعد ضم، كما إذا بنيت من (أَم) وزن أُنْلَم، و بعد فتح كـ أُوْبُّ جمع أب- وهو المَرْعى - أصله أُوْبُّ^(٣)، أو بعد كسر كما إذا بنيت من (أَم) وزن إصْبُع بكسر الهمزة و ضم الباء .
قوله (عَنَّ) أي عرض، و (يا) حال قصره ضرورة. و (إن يكسر) أي: حرك شرط تقدم دليل جوابه. و مفعول (تلا) محذوف لدلالة ما قبله أي: كسرا. (أو كان) عطف على (حرك) المقدّر، و قد عرفت المراد بـ (السوى).

[إبدال الألف ياء]

❖ [٩٥٤] ❖ وَالْأَلْفَ أَقْلِبْ تَلَوْ كَسْرَةً، وَيَا يَاء ❖

تبدل الألف ياء في موضعين:

أحدهما: أن يعرض كسر ما قبلها في الجمع أو في التصغير كمِصْبَاح: و مَصَابِيح، و مُصَيَّبِيح^(٤).

و الثاني: أن تقع قبلها ياء التصغير كـ غَزَال و غُزَيْل^(٥).

قوله (ويا) عطف على (كسرة)، و (ياء) مفعول ثانٍ لـ (اقلب).

(١) أشار إلى هذا بقوله (و السوى واوا يتم)، قال ابن القره داغي: أي سوى ما ذكر وهو ما يكون الثاني غير لام، و مفتوحة بعدها، أو بعد مكسورة تبدل واوا، وحينئذ يتم الأقسام، و عليك بالأمثلة. (ابن القره داغي)

(٢) أي تصغير آدم، فأبدلت الهمزة الثانية واوا في المثالين.

(٣) أُوْبُّ، جمع أَبُّ أصله: أُوْبُّ، على وزن (أَصْبُع) فنقلت حركة الباء إلى الهمزة الساكنة، ثم أدغمت الباء في الأخرى، فصار: أُوْبُّ، ثم أبدلت الثانية (واوا) لأنها من جنس حركتها، فصار: أُوْبُّ. (شرح الفية)

(٤) مَصَابِيح، في جمع: مَصْبَاح، "مُصَيَّبِيح" تصغير مِصْبَاح.

(٥) غُزَيْل في تصغير (غزال)، بإبدال الألف ياء وإدغام ياء التصغير فيها. (شرح ألفية للحازمي)

إبدال الواو ياء

﴿ ٩٥٤ ﴾ كَذَا الْوَاوُ بِنَحْوِ رَضِيَا ﴿

﴿ ٩٥٥ ﴾ وَفِي شَجِيَّةٍ وَغَزِيَانٍ ﴿

أي: يفعل بالواو آخر ما فعل بالألف من إبدالها ياء، لانكسار ما قبلها [في مواضع]:

١- في الفعل كـ "رضي" ^(١).

٢- و الاسم المختوم بتاء التانيث كـ "شَجِيَّة" من الشجوة ^(٢).

٣- أو بزيادتي فعلا كـ غزوان من الغزو ^(٣).

و قوله (بنحو رضى) أحسن مما في الخلاصة لاقتضائها أن الواو المتطرفة تبدل ياء إثر ياء التصغير، وهو وإن كان صحيحا كـ "جَزِي" في تصغير جَزَوْ لكنه يتكرر مع القاعدة الآتية وهي اجتماع الواو والياء و سبقية أحدهما بالسكون، ولذا قال في التسهيل: وكذلك الواقع إثر كسرة متطرفة فاقصر على ذكر الكسرة. و يقرأ قوله (و غَزِيَان) بسكون الزاي للوزن.

إبدال الواو ياء في المصدر، وفي جمع التكسير

﴿ ٩٥٥ ﴾ وَفِي نَحْوِ صِيَامٍ وَثِيَابٍ ذَا يَفِي ﴿

أي: يجيء الاعلال المذكور للواو الواقعة عينا في مصدر الفعل المعل كـ: صام صياما، أصله صواما ^(٤). و ما هنا أحسن مما في الخلاصة، لأن قولها «المعتل» صوابه المعل، كما عرفت، احترازا من نحو لاؤَدَ لوأذا ^(٥).

(١) رضى أصله: رَضَوْ، وقعت الواو مُتَطَرِّفَةً بعد كسرة فَقَلَّيْتُ ياءً فقليل: رضى. (شرح ألفية للحازمي)

(٢) شجوة بتخفيف الياء: اسم فاعل للمؤنث؛ من الشجوة؛ وهو الحزن والهم، وأصلها: شجوة. (ضياء السالك)

(٣) غَزِيَان (مِنَ الْغَزْوِ) والأصل: غَزَوَان. (شرح ألفية)

(٤) صِيَام، والأصل: صِيَام فأبدلت الواو ياء في المصدر؛ لأن الفعل في المصدر معتل العين (صام) والألف فيه منقلبة عن الواو (صَوَمَ) ووقع بعد الواو في المصدر أَلَف (صِيَام). (شرح ألفية)

(٥) إذا كانت الواو في الفعل غير منقلبة عن حرف آخر لم تعتل في المصدر نحو: لاؤَدَ لوأذا، وجَاوَرَ جَوَاراً، فلا إبدال في هذين المصدرين (لِوَادَ، وجَوَار) لأن الواو في فعليهما غير منقلبة عن حرف علة آخر. (شرح ألفية)

و يجيء الإعلال المذكور أيضا في الواو المكسور ما قبلها، و هي عين جمع سكنت في واحده
كثوب و ثياب^(١).

و كان من حقه أن يزيد مثالا لما أعلت الواو في واحده، كدار و ديار، فما في الخلاصة أتم.

[إبدال الواو ياء في الفعل الرباعي، و اسم مفعوله]

﴿ ١٩٥٦ ﴾ وَالْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ^(٢) ﴿.....﴾

إذا تطرفت الواو بعد فتحة و هي رابعة فصاعدا أبدلت ياء، لأن ما هي فيه إذ ذاك لا يعدم نظيرا
يستحق الإعلال، و سواء كانت في اسم ك: الْمُعْطَيَانِ، أصله: المعطوان فاعل حملا لبناء المفعول على
بناء الفاعل، أو فعل ك: يُرْضَيَانِ، أصله يرضوان من الرضوان فاعل حملا على يرضى.

(١) ثياب أصله: ثَوَاب، فَقُلِّبَت الواو ياء في الجمع لانكسار ما قبلها، ومجيء الألف بعدها، مع كونها في الواحد إمَّا مُعْتَلَّةً ك: دار، أو شبيهةً بالمعتل في كونها حرف لين ساكناً ك: ثوب. (شرح ألفية للحازمي)

(٢) إذا وقعت الواو طرفاً رابعةً فصاعداً بعد فتحة قُلِّبَت ياء نحو: أعطيتُ، مثَّل هنا ب: (الْمُعْطَيَانِ) أصله: المعطوان، لَمَّا صارت الواو رابعةً قُلِّبَت ياءً بالحمل على اسم الفاعل: مُعْطَى .. مُعْطَيَانِ، ليس فيه عِلَّةٌ قلب الواو ياءً، بخلاف الـ مُعْطَى، هذا اسم فاعل، وقعت الواو مُتَطَرِّفَةً، (إِثْرُ كَسْرِ) فَقُلِّبَت الواو ياءً: معطى .. مُعْطَوٍ، وَاوُّ مُتَطَرِّفَةٍ قبلها كسرة، وَجَدَتِ الْعِلَّةُ؟ لكن: مُعْطَى، ليس قبلها كسرة، حينئذٍ لماذا قُلِّبَت؟ هم قلبوها سماعاً، لكن قالوا: حملاً لاسم المفعول على اسم الفاعل، إذ الموجب: قلب الواو ياءً موجودٌ في اسم الفاعل، ومفقودٌ في اسم المفعول، فحملاً لاسم المفعول على اسم الفاعل قُلِّبَت الواو ياءً.

و كذلك (يُرْضَيَانِ) أصله: يُرْضَوَانِ، وَاوُّ تَحَرَّكَت وقبلها فتحة، الأصل تُقْلَبُ أَلْفًا مَا تُقْلَبُ ياءً، لكن قُلِّبَت ياءً هنا حملاً على الفاعل فتقول: يُرْضَى، الياء هذه منقلبة عن واو، وَجِدَ موجب القلب: وهو كسر ما قبل الواو. أصله: يُرْضَوَانِ، لَأَنَّهُ مِنَ الرِّضْوَانِ، فَقُلِّبَت واوه بعد الفتحة ياءً، وهذا خلاف الأصل، تَحَرَّكَت الواو وَفُتِحَ ما قبلها .. تُقْلَبُ أَلْفًا هَذَا الْأَصْلُ، لَكِنَّهَا هُنَا قُلِّبَت ياءً: حملاً للمبني للمفعول على المبني للفاعل، لِأَنَّ: يُرْضَى، هذا فعل، (يُرْضَيَانِ) ليس ك: (الْمُعْطَيَانِ) .. (الْمُعْطَيَانِ) هذا اسم، و (يرضى) هذا فِعْلٌ. (شرح ألفية للحازمي)

[إبدال الواو ياء في جمع التكسير]

﴿٩٥٦﴾ وَالْحَيْلُ قَدْ رَجَّحُوا وَصَحَّحُوا نَحْوَ الْجَوْلِ ٥

الجمع الذي أُعِلَّت عين واحدته أو سكنت إنما يجب إعلاله إذا كان بعد عينه ألف، كما سبق في التمثيل، فإن لم تكن: فإن كان على (فَعَلَّة) وجب تصحيحه ك: عَوْد وعَوْدَة، و كَوُز وكَوُزَة. وإن كان على (فَعَلَ) جاز فيه التصحيح والإعلان، وهو أرجح، فالأول ك: حاجة وجَوْج، والثاني ك: حَيْلَة وحَيْل.

واعلم أن (الحيل) لما أُعِلَّت عين واحدته فجر التمثيل به هنا يستفاد حكم القسم الثاني من الجمع، و منه أيضا يعلم شرط الإعلان في الجمع المذكور، لكن فاته التنبيه على حكم فعله، فما في الخلاصة أتم وأبين.

و قد علمت أن الجمع المذكور على ثلاثة أقسام، وعرفت أحكامها^(١).

و أشار بقوله (و صححوها) إلى أن شرط الإعلان في المصدر المتقدم أن تكون الألف بعد عينه ك: صيام، فإن لم تكن وجب التصحيح ك: حال حولا.

(١) جميع ما سكنت عينه من الثلاثي نحو: ثوب، أو أُعِلَّت نحو: دار، إمَّا أن يُجْمَعَ على (فَعَال) أو (فَعَلَّة) أو (فَعَلَ)، إذاً: على ثلاثة أقسام:

أ- إن كان على وزن (فَعَال) وجب الإعلان يبدل الواو ياء - نحو ثوب تقول: ثِيَاب أصله: ثَوَاب، فَقَلِبْتَ الواو ياء في الجمع لانكسار ما قبلها، ومجيء الألف بعدها، مع كونها في الواحد إمَّا مُعْتَلَّة ك: دار، أو شبيهة بالمعتل في كونها حرف لين ساكناً ك: ثوب.

ب- إن كان على وزن (فَعَلَّة) وجب التصحيح - يعني: نطقوا به صحيحاً غير مُعَل، لم تُقَلَّب الواو ياء - مثاله: عَوْد مثل: ثَوْب، إذا جمعته على (فَعَلَّة) قلت: عَوْدَة، صَحَّحت الواو ولم تقلبها ياء لعدم وجود الألف بعدها، و (كَوُز) تقول: كَوُزَة، بتصحيح الواو، جمعته على (فَعَلَّة)، وشذَّ: ثَوْر وثِيْرَة، بقلب الواو ياء.

ت- إن كان على وزن (فَعَلَ) جاز الوجهان: التَّصْحِيح والإعلان، والإعلان أولى. نحو: حَيْلَة وحَيْل، (حَيْل) هذا جمع: حَيْلَة، يُجْمَع على (فَعَلَ)، هو مأخوذ من الحول، هنا حصل الإعلان، حَيْل، على وزن (فَعَلَ) أصله: جَوْل، حينئذٍ قُلِبَتْ الواو ياء في الجمع فقليل: حَيْل، وأمَّا: جَوْج، في جمع: حاجة، فهذه صَحَّحت هنا فقليل: جَوْج، ولم يُقَلَّ: حَيْج. (خلاصة من شرح الفية للحازمي)

[إبدال الألف واوا]

﴿ ٩٥٧ ﴾ وَالْأَلِفَ أَقْلِبْ بَعْدَ ضَمِّ واوا ﴿

أي: يجب إبدال الألف واوا لانضمام ما قبلها، كما تقول في تصغير ضارب: ضَوِيرِب.

[إبدال الياء واوا]

﴿ ٩٥٧ ﴾ والياء فِي كَمْوَقِنِ قَدْ ساوى ﴿

﴿ ٩٥٨ ﴾ كَالْيَاءِ لَامُ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تا أَوْ فِي كَمِثْلِ سَبْعَانَ ﴿

[و الياء فِي كَمْوَقِنِ قَدْ ساوى] أي: يجب إبدال الياء واوا لانضمام ما قبلها إذا كانت ساكنة مفردة في غير جمع، كـ مُوقِنِ أصله: مُيَقِنِ من المُيَقِّقِ، فخرجت المتحركة لتحصلها بحركتها كـ هَيَام، و المدغمة لتحصلها بالادغام كـ حَيَّض جمع حائض. و التي في الجمع و هي غير مدغمة يأتي أحكامها.

[كَالْيَاءِ لَامُ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تا أَوْ فِي كَمِثْلِ سَبْعَانَ]: و تبدل الياء المتحركة واوا لانضمام ما قبلها:

١- إن كانت لَامُ فِعْلٍ كـ "قَضَوُ الرجل" ^(١).

٢- أو لَامُ اسمٍ مبني على التانيث بالتاء كـ: "مَرْمُوءَةٌ" مثل مَقْدَرَةٌ من رمى ^(٢).

فلو كانت التاء ^(٣) عارضة بأن يقدر بناء الكلمة على التذكير ثم يعرض لحاق التاء وجب إبدال الضمة كسرة و تصحيح الياء، كما يجب مع التجريد كَنَوَانٍ مصدر تواني، و هذا التقييد صريح قول الخلاصة: «كتاء بان»، و لعل المصنف أشار له بما يستفاد من البناء على الألف و النون في مسألة المعطوف فكأنه حذف من الأول لدلالة الثاني، و فيه خفاء.

٣- و كذا إن كانت لَامُ اسمٍ مبني على الألف و النون الزائدتين كبناء مثل سَبْعَانَ من الرمي تقول

فيه: رَمُوان ^(٤).

(١) "قَضَوُ الرجل ورمؤ" بمعنى (ما أَقْضَاهُ ! وما أَزْمَاهُ !) وأصل الفعل قبل التحويل: قَضَى يَقْضِي، وَرَمَى يَرْمِي، فلما حُوِّلَ إلى صيغة (فَعْل) بقصد التعجب - أبدلت الياء واوا؛ لأنها لَامُ الفعل، ولأن ما قبلها مضموم. (شرح ألفية)

(٢) نحو: مَرْمُوءَةٌ، تقول في الأصل: مَرْمِيَّةٌ (بكسر الميم الثانية) فلما بُنِيَتْ على وزن مَقْدَرَةٌ صارت الميم مضمومة؛ ولأن الياء هي لَامُ الكلمة أبدلت الياء واوا، فصارت: مَرْمُوءَةٌ. (شرح ألفية)

(٣) في النسخة «لو كانت الياء».

(٤) نحو: رَمُوان، تقول في الأصل: رَمِيَّان (بكسر الميم) فلما بُنِيَتْ على وزن: سَبْعَانَ صارت الميم مضمومة؛ ولأن الياء هي لَامُ الكلمة أبدلت الياء واوا، فصارت: رَمُوان. (شرح ألفية)

[حكم الياء المضموم ما قبلها]

٩٥٨ ﴿..... وَ لِّلَّآ ٥﴾

٩٥٩ ﴿..... فِي الْجَمْعِ كَالْبَيْضِ أَقْرَ، وَ اكْسِرِ ٥﴾

تقدم أن الياء المفردة الساكنة التي انضم ما قبلها لا تبدل في الجمع واوا^(١)، ونبه على حكمه هنا فذكر أن الياء تقرأ ويكسر ما قبلها لمناسبتها، كما تقول في جمع أَهْلِيمَ: هَيْمَ^(٢).

[إبدال الياء واوا إذا وقعت عينا لفعل]

٩٥٩ ﴿..... فِي عَيْنِ فَعْلَى الْوَصْفِ وَجْهَيْنِ اذْكُرِ ٥﴾

و نبه أيضا على الياء المضموم ما قبلها إذا كانت عينا لـ: فَعْلَى وصفا جاز [فيه وجهان]:

١- إقرار الياء و كسر ما قبلها، كما تقول في أَثَى الْأَكْثَى: كَيْسَى.

٢- وإبقاء الضمة فتقلب الياء واوا فتقول: كُوسَى.

و احترز بالوصف من الاسم فإنه تقلب يائه كـ: طُوبَى.

[إبدال الياء واوا في الاسم الذي على وزن فَعْلَى]

٩٦٠ ﴿..... فِي لَامِ فَعْلَى الْإِسْمِ ذَا الْقَلْبِ غَلَبَ ٥﴾

إذا كانت لام فَعْلَى -بفتح الفاء- ياء قلبت واوا في الاسم كالتقوى^(٣)، وأبقيت في الوصف كـ: خَزْيَا، و هذا هو الغالب، و قد يتخلف كما في "طَغْيَا" لولد البقرة الوحشية.

(١) تقدم شرحه في بيت ٩٥٧.

(٢) هَيْم جمع أَهْلِيمَ والأصل: هَيْم فلم تبدل الياء في الجمع، بل قلبت الضمة كسرة لأن الضمة ثقيلة في جمع التكسير قبل الياء الساكنة غير المشددة. (شرح ألفية)

(٣) تقوى أصله: تَقَيًّا؛ لأنه مِنْ تَقَيُّتٍ. ومثلها فَتَوَى. (شرح ألفية)

[إبدال الواو ياء في الوصف الذي على وزن فُعْلَى]

﴿ ٩٦٠ ﴾ وَ لَامِ فُعْلَى الوُصْفِ بِالْعَكْسِ انْقَلَبَ ﴿

وإن كانت لام فُعْلَى -بضم الفاء- واوا قلبت ياء في الوصف ك: دُنْيَا من الدُّنُو. وسلمت في الاسم ك: حُرُوزِي اسم موضع، هذا هو الغالب. وقد يتخلف ك: قُصُوزِي في لغة غير تميم، وأما هي فيقولون: القُصُوزِي على القياس. وقد عرفت معنى العكس في كلامه.

[إبدال الواو ياء إذا اجتمعت الواو ، و الياء في كلمة]

﴿ ٩٦١ ﴾ إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ مُتَّصِلٍ وَاوٍ يََا بَلَا عُرُوزٍ اَقْلَبِ الواو يََا^(١) ﴿

﴿ ٩٦٢ ﴾ وَ ادْغِمِ ﴿

أي: إذا اجتمعت الواو و الياء و سكن سابقهما قلبت الواو ياء و ادغمت في الياء ك: سَيِّد^(٢)، بشرط [الآتي]:

١- أن يتصلا، فلو انفصلا أي: كانا في كلمتين نحو "أبو يوسف" اقرت الواو.

٢- وأن يكون سكنون السابق أصليا، فلو عرض نحو "قَوِي" مخفف (قَوِي) فلا إبدال.

٣- وأن تكون الواو أصلية، فلو عرضت ك: "رُؤْيَا" مخفف (رُؤْيَا) فلا إبدال.

وهذان الشرطان مفهومان من قوله (بلا عروض).

(١) أن سكن السابق من متصلي واو و يا بلا عروض اقلب أي

الواو يا و ادغم
.....

نسخة.

(٢) سَيِّد، والأصل: سَيِّود فاجتمعت الواو، و الياء في كلمة واحدة، وسبقت إحداهما (الياء) بالسكون، فقلبت الواو ياء، فصارت (سَيِّيد) ثم ادغمت الياء في الياء، فصارت: سَيِّد. (شرح ألفية)

[إبدال الواو والياء ألفا]

- [٩٦٢] ﴿..... وَ أُنْبَدِلَ أَلِفَا مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ بِفَتْحٍ اقْتَفَى﴾
 [٩٦٣] ﴿إِنْ حُرِّكَ وَ حُرِّكَ الَّذِي تَلَا وَ صَحَّحَ إِنْ يَسْكُنُ سِوَى اللَّامِ، فَلَا﴾
 [٩٦٤] ﴿مَا لَمْ يَكُنْ تَابِعُهَا يَأْ شُدُّدَا وَ أَلِفَا.....﴾

أي: تبدل الألف من الياء والواو ^(١) بشروط:

١- منها أن يفتح ما قبلها، فإن سكن ك: ضَبِّي و غَزُو، أو انكسر ك: حَيْل و عَوْض، أو انضم ك: زَيْد و ضَوِيرِب فلا.

٢- و منها أن يكون الفتح متصلاً، فلو انفصل ك: بَايَع و قَاوَل فلا، والاتصال هو المتبادر من قوله (اقتفا)، وإن لم يكن صريحاً فيه، فما في الخلاصة أحسن.

٣- و منها أن يحرك، فلو سكنا ك: زَيْد و يَوْم فلا.

٤- و منها أن تكون حركتهما أصلية، فلو عرضتا ك: تَوَم و حَيْلٍ مخففي: تَوَام و حَيْال فلا، ولعله اعتمد في إفادة هذا على أن التحرك عند الإطلاق ينصرف للأصلي، وما في الخلاصة أبين.

٥- و منها أن يتحرك ما بعدهما ك: بَاعَ و قَالَ، أصلهما: قَوْل و يَبَّعَ، فإن سكن صحتا ك: بَيَّان و طَوِيل، إلا أن تكونا لام الكلمة، فإن الساكن الذي بعدهما لا يمنع من إعلالهما ك: يَخْشَوْنَ، أصله: يَخْشَيُون ^(٢).

ثم أعل ما لم يكن الساكن ياء مشددة ك: عَلَوِي، أو ألفا ك: رَمَيَا فيمتنع، أما الأول فلأنه لو أعل لوجب ردّ الألف واوا لما سبق في النسب من وجوب قلب الألف الثالثة فيدور، و أما الثاني فلأنه لو أعل لاجتمع الساكنان فيحذف الأول، ويلتبس الفعل المسند لاثنين بالمسند للواحد.

(١) في النسخة التي بين يدينا «أي تبدل الألف والياء من الواو».

(٢) يَخْشَوْنَ، والأصل: يَخْشَيُون، فأبدلت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها (يَخْشَاوْنَ) ثم حذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين (الألف، والواو) فصارت: يَخْشَوْنَ. (شرح ألفية)

[بقية شروط إبدال الواو و الياء ألفا]

- [٩٦٤] وَ صَحَّ مَاضِي أُغْيِدَا ٥
- [٩٦٥] ٥ وَ مَصْدَرٌ وَ الْوَاوُ عَيْنًا لِفَتْعَل مَعْنَى تَفَاعَلَ أَبَانَ لَمْ يُعَلَّ ٥
- [٩٦٦] ٥ ثَانٍ أَعْلَ إِنْ بِحَرْفَيْنِ اسْتُحِقَّ هَذَا^(١)، وَ عَيْنٌ مَا أَخِيرَهُ لِحَقَّ ٥
- [٩٦٧] ٥ مَا خُصَّ بِالْأَسْمَاءِ ٥

أي: ومن شروط المسألة السابقة:

٦- أن لا تكون الواو و الياء عين فعل الذي اسم فاعله على (أَفْعَلْ)، و إلا صحتا حملا على "أفعل"، لأنه بمعناه ك: غَيَّدَ وَحَوْلَ، و لا عين مصدره، و إلا صحتا أيضا^(٢). قوله (و مصدر) أي: مصدر أغيد، فحذف من الثاني لدلالة الأول، عكس ما في الخلاصة، و لو قال: ماض كاغيد كما في الخلاصة.

٧- و منها و هو خاص بالواو: أن لا تكون عينا لافتعل الذي بمعنى تفاعل ك: "اجتور القوم" بمعنى تجاوزوا، حملا على ما هو بمعناه، فلو لم يكن بمعنى تفاعل أعل ك: اجتاز، بمعنى جاز. و لو كانت الياء عينا لافتعل بمعنى تفاعل أعل ك: استافوا، بمعنى تسايفوا، لأن الياء أشبه بالألف من الواو. و قوله (و الواو) مبتدأ، و جملة (لم يعمل) خبره، و (عينا) حال.

٨- و منها أن لا يؤدي إلى اجتماع إعلالين، و إلا أعل الثاني، لقربه من الطرف ك: الحوى مصدر حَوِيَ إذا اسودَّ، أصله حوو، فكل واحد من الواوين يستحق الإعلال، فلو قلبناهما لاجتمع ألفان^(٣) فيحذف أحدهما ثم الثاني لملاقات التثوين فيأتي الاجحاف فاقتصروا على إعلال الثاني لما سبق.

(١) (ثَانٍ أَعْلَ إِنْ بِحَرْفَيْنِ اسْتُحِقَّ هَذَا) أي: و متى اجتمع في كلمة حرفا علة استحققتا الاعلال لم تعل إلا إحدیهما و الآخر به ثانيهما كالهوى و الحیا. (المواهب الحميدة) + أي: إذا اجتمع في كلمة حرفان و كل منهما متحرك مفتوح ما قبله أعل أحدهما فقط و صحح الآخر ك"الحیا" و "الهوى". (ابن القره داغي)

(٢) فقيل غَيَّدَ غَيَّدَا، حَوَّلَ حَوَّلَا، عَوَّرَ عَوَّرَا. (المطالع السعيدة)

(٣) في النسخة «لا اجتماع ألفان».

٩- و منها أن لا تكون إحداهما عين كلمة آخرها زيادة مختصة بالأسماء وإلا سلمت ك: غليان وتروان لأنه بتلك الزيادة بُعد عن شبهه بما هو الأصل في الإعلال.

[إبدال النون ميما]

[٩٦٧] ❖ وَ النُّونُ إِذَا يَسْكُنُ مِيمًا قَبْلَ بَا أَقْلِبْ كَانْتُذَا ❖

أي: اقلب النون ميما إذا كانت قبل [الباء] ^(١)، لعسر النطق بها بعدها، لاختلاف مخرجهما مع مباينة لين التون وعشها لشدة الباء ^(٢).

وقدّم مفعول الجزاء على الشرط كما حذف الفاء من الأمر للضرورة.

[إبدال الواو والياء تاء في باب الافتعال]

[٩٦٨] ❖ فَالْإِفْتِعَالُ اللَّيْنُ تَا أَبْدِلْ، وَ شَذَّ فِي الْهَمْزِ ❖

فـ (الافتعال) مفعول أول لـ (أبدل)، و (اللين) بدل منه، و (تا) مفعول ثان، ويؤخذ منه أن ما تصرف من الإفتعال له حكمه. وشمل اللين: الواو ك: اتعد من الوعيد ^(٣)، والياء ك: اتسر من اليسر ^(٤).

و إنما أبدلوها لئلا تتلاعب بها الحركات، فتكون بعد الضمة واوا، و بعد الكسرة ياء، و بعد الفتحة ألفا، فأبدلوها حرفا جلدا لا يتغير لما قبله.

(وشذ) مجيء هذا الإبدال (في الهمز) لأنه ليس بلين كقولهم: "اتَّزَّرَ" من الإزار، و "أُتَمِّنَ" من الأمانة.

(١) ما بين القوسين ساقط في النسخة.

(٢) سواء أكانتا منفصلتين (أي: في كلمتين) نحو: مِنْ بَعْدِ، أم كانتا متصلتين (أي في كلمة واحدة) نحو: اتَّبَعَتْ . (شرح ألفية)

(٣) اتَّعَدَ، أصله: أوْتَعَدَ، على وزن (افْتَعَلَ)، قُلِبَتْ الواو تاءً، ثُمَّ أُذْغِمَتِ التاء في التاء . (شرح ألفية للحازمي)

(٤) اتَّسَرَ أصله: ائْتَسَرَ، قُلِبَتْ الياء تاءً، ثُمَّ أُذْغِمَتِ التاء في التاء، لماذا؟ لكونه على وزن (افْتَعَلَ). (شرح ألفية للحازمي)

[إبدال تاء الافتعال طاء بعد حرف الإطباق]

﴿ ٩٦٨ ﴾ و التَّاءُ فِي افْتِعَالٍ تُتَّخَذُ ﴿ ٩٦٨ ﴾

﴿ ٩٦٩ ﴾ طَاءٌ بِإِثْرٍ مُطْبِقٍ ﴿ ٩٦٩ ﴾

ثم تقرأ تاء الافتعال على حالها إلا إذا تقدّمها حرف إطباق، أو دال، أو زاي، أو ذال، فتبدل بعد المطبق - وهو الطاء، و الظاء، و الصاد، و الضاد - طاءً كافتعل من طعن و ظلم و صبر و ضرب ^(١)، لمناسبة حرف الإطباق.

[إبدال تاء الافتعال دالاً]

﴿ ٩٦٩ ﴾ وَ دَالَا إِنَّ تَثْلُهَا ^(٢) أَوْ زَاءٌ أَوْ فَذَالَا ﴿ ٩٦٩ ﴾

و تبدل بعد الثلاثة الأخيرة دالا كافتعال من دان و زجر و ذكر ^(٣).

[الإبدال بالسماع]

﴿ ٩٧٠ ﴾ وَ مَا عَدَا السَّابِقِ دُو تَوْقِيفٍ ﴿ ٩٧٠ ﴾

أي: و ما جاء على خلاف القواعد المقررة في الباب فهو موقوف على النقل لا يقاس كقولهم: "عَوَى الكلبُ عَوَّةً" ^(١) [و القياس "عية"]، [و نحو] ^(٥) ضَيَّوْنَ، و القياس ضَيَّنْ، و كقولهم "غاية" و "ثاية" ياعلال الأول، و القياس إعلال الثاني،

(١) فتقول: اضْطَبَّرَ، و اضْطَجَعَ، و اظْلَعَّ، و اظْطَلَمَ، و الاصل: اضْطَبَّرَ مِنْ: صَبَرَ، و اضْطَجَعَ مِنْ: ضَجَعَ، و اظْلَعَّ مِنْ: طَلَعَ، و اظْطَلَمَ مِنْ: ظَلَمَ. (شرح ألفية)

(٢) أي: دالا.

(٣) تبدل تاء الافتعال دالا: إذا كانت فاء الكلمة أحد الأحرف الآتية: الدال، و الذال، و الزاي؛ فتقول: ادَّانَ، و ادْذَكَرَ، و ادْزَادَ، و الأصل ادْتَانَنْ مِنْ: دَانَ، و ادْتَادَ مِنْ: زَادَ، و ادْتَكَّرَ مِنْ: ذَكَرَ. (شرح ألفية)

(٤) عَوَى الكلبُ عَوَّةً فأبدلت الياء التي هي لام الكلمة واواً، و أدغمت الواو في الواو، فصارت: عَوَّةً، و هو شاذٌ، و القياس: عَيَّْةً، بقلب الواو ياء؛ لأنهما اجتماعاً في كلمة واحدة، و سبقت إحداهما (الواو) بالسكون الأصلي. (شرح ألفية)

(٥) ما بين القوسين [] من زيادتنا و ساقط في النسخة.

و كقولهم: "أمة" بالتخفيف، وكذا اللهم اغفر لي خطاءي بهمزتين مخففتين،
و كقولهم "حنطل" بابدال النون مّا دون باء .
فهذا أعم وأفيد من قول الخلاصة: «و شذ غير ما قد رسما»، و قولها: «و عكس قد يحق» لكنه
مغن عن قوله فيما مر: (و شذ في الهمز).

[أدلة الإبدال]

[٩٧٠] ❦ وَيُعَرَفُ الْإِبْدَالُ بِالتَّضْرِيفِ ❦

و أشار بقوله (و يعرف الابدال بالتصريف) إلى بعض أدلة الإبدال أي: يعرف كون الحرف بدلا غير
أصلي بعدم وجوده في بقية تصاريف الكلمة كقولهم "تراث"^(١) للمال الموروث، فإن قولنا: ورث و وارث
و موروث يدل على أنّ أصله: وراث، و كذا "أوجه" جمع وجه، فإن الوجه و التوجه و المواجهة يدل على
أنّ الواو أصل للهمزة، إلا أن هذا الدليل غير مطرد لما سبق قريبا في الافتعال و فروعه، و يجاب بأن
البدل إنما لزم في تصاريف فرع لا في تصاريف المادة كلها، فالوعد و المواعدة يدلان على الإبدال في
الاتعاد و فروعه، و هذا الشطر مزيد على الخلاصة.

(١) في النسخة «الترات» .

— التراث كغراب: المال الموروث، أصله وراث استقلوا الواو المضمومة في أول الكلمة فأبدلوها تاء إبدالا غير
قياسي (تحقيق ايجاز التعريف في علم التصريف) .

﴿ تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ ﴾

[إبدال الهمزة]

[٩٧١] ﴿ خُفِّفَ هَمْزٌ سَاكِنٌ فَأَبْدَلَا مُجَانِسًا تَحْرِيكَ مَا لَهُ تَلَا ﴾

تقدّم اجتماع الهمزتين، وهذه الترجمة لبيان أحكام الهمزة المفردة، وهي مزيدة على الخلاصة. والهمزة المفردة: إما ساكنة، أو متحركة، فالساكنة تبدل من جنس حركة ما قبلها، فتبدل ألفا بعد الفتحة، و ياء بعد الكسرة، و واواً بعد الضمة، سواء كانت هي و المتحرك الذي قبلها في كلمة كـ "رأس"، و "بِير"، و "سُور"^(١)، أو في كلمتين كقوله تعالى ﴿إِلَى الْهُدَى اتَّيْنَا﴾ [الانعام: ٧٨]، فإن قوله {اتَّيْنَا} أمر من الاتيان قلبت الهمزة الثانية فيه ياء، لسكونها و انكسار ما قبلها، وليس هذا موضع الاستشهاد، ثم اتصل بالهدى فسقطت همزة الوصل، فعادت الهمزة الثانية، لزوال موجب القلب، و التقى ساكنان -ألف الهدى و الهمزة العائدة-، فحذف الأول لأنه آخر الكلمة، و هذا موضع الاستشهاد.

[حذف الهمزة]

[٩٧٢] ﴿ وَ عَكْسُهُ بِحَذْفِهِ وَيُنْقَلُ^(٢) ﴾

عكس الساكن هو المتحرك، و هو إما أن يكون ما قبله متحركاً، أو ساكناً، فإن كان متحركاً فسيأتي، وإن كان ساكناً فإمّا صحيح أو معتل، واو أو ياء أو ألف، فإن كان ألفاً فسيأتي، و إن كان واواً أو ياء فإمّا أصليتان أو مزيدتان لغير اللاحق أو له، فالزائدتان لغير اللاحق تقلب الهمزة بعدهما إليهما، و يدخله الادغام، كـ "خَطِيئَةٍ" و "مَقْرُوءَةٍ"، أصلهما (خطيئة ومقروءة)، و منه "أَفَيْسٌ" يصغر (أفوس) جمع فاس^(٣)، و خففت هنا بالإبدال، لأنه لا يمكن

(١) "رأس" بالألف أصله رأس "ولوم" بالواو أصله لوم "وبير" بالياء أصله بنر. (مراح الأرواح)

(٢) أي: الهمز المحرك بعد الحرف الساكن خفف جوازا بحذفه. (الچورى) + و نقل حركتها إلى الساكن قبلها كقولك في أسأل: سل. (همع الهوامع)

(٣) "أفيس" أصله أفينس تصغير أفوس جمع فأس؛ لأن الياء فيه يشبه المد، و كل ما كان هذا شأنه يقلب و يدغم. (مراح الأرواح)

يُتَن لقربه من الساكن، فيلزم التقاء الساكنين، ولا الحذف بنقل حركتها لما قبلها، لكراهتهم تحريك حرف لا أصل له في الحركة مع الاستغناء عن تحريكه بالقلب الذي هو أولى منه، وهذا القلب والادغام بطريق الجواز.

وإن كان الساكن صحيحا كـ "مسألة" و "الخَبء"، أو واوا أو ياء أصليتين كـ "شيء" و "سوء"، أو زائدتين للإلحاق كـ "جيل" للضبع و "حوب" لماء ملحقين بجعفر، نقلت حركة الهمز بعد حذفه لما قبله، لأن حذفه أبلغ في التخفيف، وقد بقي ما يدل عليه وهي حركته المنقولة، وهذا كله إذا كان الساكن في الكلمة التي فيها الهمزة، فإن لم يكن فيها نقلت حركته بعد حذفه، سواء كان الساكن معتلا أو صحيحا، تقول في "أبو أيوب" و "مَنْ أبوك": (أبو يُوب) و (من بُوْك) ^(١). وقد عرفت ما يفيد به المتن.

[تسهيل الهمزة]

﴿٩٧٢﴾ وَبَعْدَ فَتْحٍ كَيْفَ كَانَ سَهْلُوا ۞

﴿٩٧٣﴾ أَيَّ يَنْبُهَا وَيَنْبُ حَرْفُهَا ^(٢) ۞

المتحركة بعد حركة تسعة أقسام، لأن حركاتها ثلاثة، و حركات ما قبلها كذلك، و ثلاثة في مثلها فتسعة، فإن كان ما قبلها مفتوحا خفف بالتسهيل، و معناه أن تجعل بينه و بين الحرف المجانس لحركتها، و معنى (كيف كان) أي الهمز سواء كان مفتوحا كـ "سَأَل"، أو مكسورا كـ "يُسِّس"، أو مضموما كـ "يَقْرُؤُهُ"، فتجعل في الأول بين الهمزة و الألف، و في الثاني بين الهمزة و الياء، و في الثالث بين الهمزة و الواو .

(١) جاء في المراح: و أبو يوب "أصله أبو أيوب إهـ جاء في شرحه الفلاح: وقوله: "وأبو يوب" مثال للضرب الثاني من القسم الثاني؛ أي لما يكون الهمزة في كلمة وما قبلها في كلمة أخرى؛ لأن أصله أبو أيوب يثبت همزة مفتوحة وما قبلها حرف أصلي، وهو الواو الساكنة فخففوا الهمزة بالإسكان والحذف ونقل فتحها إلى الواو وقالوا: أبو يوب بنقل اللسان من الواو المفتوحة إلى الياء المشددة المضمومة من غير حاجز بينهما.

(٢) و إن كان (بعد فتح) أي: بعد متحرك مفتوح، و لا تبالي كيف كانت تلك الهمزة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (سهلواها)، (أي) تفسيرية، تجعل (بينها) أي الهمزة و (بين حرفها) أي الحرف المجانس لحركتها، فتجعل في سأل بين الهمزة و الألف (المنح الحميدة)

اموضع أخرى في تسهيل الهمزة

﴿٩٧٣﴾ وَ ضَمَّ وَ أَلِفٍ وَ الْكَسْرِ تُكْسَرُ أَوْ تُضَمُّ ﴿٥﴾

عطف على (فتح) أي: و سهلوا بين بين بعد ضم و بعد الكسرة حالة كون الهمزة تكسر أو تضم في لسان الناطق. و سكن الفعلين للضرورة^(١). فهذه أربع صور تسهل فيها الهمزة أيضا، وهي الهمزة المكسورة و المضمومة بعد ضم كـ "سُئِلَ"، و "يُؤْذَى" مضارع وَضاً أي: حَسَنَ، و المكسورة و المضمومة بعد كسر كباء {ربكم} و {سنقرنك}، هذا حكم الهمزة الواقعة بعد ألف مطلقا أي: سواء كانت مفتوحة كـ "جاءكم"، أو مكسورة نحو "من نسانكم"، أو مضمومة نحو ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ [بقرة ٢٢٣]، و لم يمتنع هنا جعلها بين بين مع سكون الألف و قرب همزة بين بين من الساكن، لأن خفاء الألف سهل ذلك فكانه ليس قبلها شيء. فقلوه (تكسر أو تضم) لا يرجع لمسألة الألف^(٢).

[قلب الهمزة ياء و واوا]

﴿٩٧٤﴾ وَ ذَاتُ فَتْحٍ قُلِبَتْ يَاءً وَلَا كَسْرٍ وَ واوًا تَلَوَّ ضَمٌّ فَأُقْبِلَا ﴿٥﴾

أي: و الهمزة المفتوحة الموائية للكسر تقلب ياء نحو "لا يستهزين"، و المفتوحة الموائية للضم تقلب واوا كـ "موجل".

و لم يجعلوها في هاتين الصورتين بين بين لقرب بين بين مع الفتح من الألف، و الألف لا تقع بعد الكسرة و لا بعد الضمة.

قوله: (ولا) بكسر الواو قصره للضرورة^(٣) حال من نائب فاعل (قلبت).

(١) أي: سكن قول الناظم (تكسر و تضم).

(٢) قوله (تكسر أو تضم) قيد للضم و الكسر لا للألف أيضا، إذ الواقعة بعد الألف كالواقعة بعد الفتحة تسهل كيف كانت. (الجوري)

(٣) قال في الشرح: و قولي (ولا كسر) هو بكسر الواو، و أصله المد، أي: ولاء كسر، أي بعده و تلوه. (المطالع السعيدة)

﴿النَّقْلُ﴾

[مواضع النقل أربعة]

[١ - النقل في الفعل المعتل عينا، و شروطه]

[٩٧٥] ﴿مِنْ عَيْنٍ فِعْلٍ لَا تَعْجِبُ وَلَا مُضَاعَفٍ وَ نَحْوِ أَهْوَى فَأَنْقُلَا﴾

[٩٧٦] ﴿تَخْرِيكُهُ لِسَاكِنٍ صَحَّ ﴾

إذا تحركت عين الفعل و هي لين -أي: واو أو ياء- و قبلها ساكن صحيح و جب نقل حركتها له، لاستثقالها على حرف العلة، ك (يَقُوم) و (يَبِيعُ)، أصلهما: يَقُومُ و يَبِيعُ بضم الواو و كسر الياء، فنقلت حركتهما لما قبلهما، لما ذكر، ثم بعد النقل إن بقي اللين مجانسا للحركة المنقولة منه كما مر فواضح، و إلا أبدل مجانسا لها ك (أقام)، و (أبان).

و احترز بقوله (صح) من المعتل ك: قَاوُل، و بَايَع، و عَوَّق، و بَيَّن، فلا تتقل له الحركة ^(١).

و بقوله (لا تعجب) من نحو ما أَقْوَمَه، و أَقْوَمَ بِهِ، حملا على اسم التفضيل، لأنهما من وادٍ واحد.

و بقوله (و لا مضاعف) من نحو "أَبْيَضُ" و "أَسْوَدُ" لم ينقلوا فيه، لئلا يلتبس بـ (باض) و (ساد)

اسمي فعل من البضاضة و السد ^(٢).

و بقوله (نحو أهوى) من المعتل اللام، فلا يدخله النقل، لئلا يتوالى إعلالان ^(٣).

(١) في (بائع) لا ننقل حركة الياء المتحركة إلى ما قبلها الساكن لكون حرف علة. و (بيّن) عندنا ياء ان الأولى ساكنة والثانية مُتَحَرِّكة، لا ننقل حركة الياء المُتَحَرِّكة إلى ما قبلها السَّاكن لكونه حرف عِلَّة. وكذلك (عَوَّق) اجتمع عندنا واوان الأولى ساكنة والثانية مُتَحَرِّكة، لا ننقل حركة المُتَحَرِّكة إلى ما قبلها، لكونه حرف عِلَّة. (شرح ألفية للحازمي بتغيير جزءي)

(٢) لأن "أبيض" لو نقلت حركة عينه إلى الباء قبلها لانقلبت ألفا، فيصير اباض، ثم تحذف الهمزة لكونها همزة وصل. لعدم الحاجة إليها، لتحرك ما بعدها فيصير باض، فيظن أنه اسم فاعل من البضاضة. (شرح التصريح)

(٣) إعلال العين، وإعلال اللام. (شرح التصريح). + لأن "أهوى" أصله: أَهْوَى، تَحَرَّكَتِ الياء وانفتح ما قبلها فوجب قلبها ألفا، (أَهْوَى) والواو هنا مُتَحَرِّكة وما قبلها صحيح ساكن، لو نُقِلَ لتوالى عليها إعلالان وهذا إجحاف بها. (شرح ألفية للحازمي)

[٢- النقل في الاسم الذي يُشبه المضارع]

[٩٧٦] ﴿..... وَمِنْ إِسْمٍ كَفَعَلٍ مَعَ وَشِمٍ قَدْ زَكَنَ﴾

[٩٧٧] ﴿وَالْمِفْعَلُ الْمِفْعَالُ صَحَّحَ﴾

(و من اسم فعل كفعل مع وسم ق زكن) أي: إن الاسم المشابه للفعل في عدد الحروف و الحركات يدخل فيه النقل المذكور إذا كان فيه وسم^(١) يمتاز به عن الفعل، و ذلك بأن يوافق المضارع في وزنه دون زيادته ك: مَقَام، أصله: مَقْوَم، ثم نقل و أعل^(٢)، وإن زيادته و هي الميم تميزه عن الفعل، أو في زيادته دون وزنه كبناء مثل: تَحْلِيء من البيع تقول فيه: تَبِيع بالنقل^(٣)، لأن وزنه يميزه عن الفعل. فإن لم يكن فيه وسم يميزه بأن يشابه المضارع من كل وجه و جب تصحيحه، لئلا يلتبس بالفعل كأَيُّضو أُتِين منه^(٤).

(و الْمِفْعَلُ الْمِفْعَالُ صَحَّحَ)^(٥) أما وجه تصحيح مِفْعَال ك: مكيال فالساكن، و أما وجه تصحيح مِفْعَل فلأنه مقصور من مفعال عند كثير من أهل التصريف. و وجهه ابن مالك بغير هذا، و ردّ عليه.

(١) (و سم) أي: علامة تبين أنه ليس من قبيل الأفعال. (المنح الحميدة)

(٢) مَقَام، و الأصل: مَقْوَم، و هو على وزن المضارع (يَعْلَم) نُقلت حركة الواو (الفتحة) إلى القاف الساكنة، ثم قلبت الواو ألفاً؛ لأن ما قبلها مفتوح، فصار: مَقَام. (شرح ألفية)

(٣) تَبِيع، نُقلت حركة الياء (الكسرة) إلى الباء الساكنة فصار: تَبِيع. (شرح ألفية)

(٤) "فإن أشبهه بالوزن و الزيادة معاً، أو باينه فيهما معاً، و جب التصحيح"، ليمتاز عن الفعل. "فالأول"، و هو المشبه فيهما معاً، "نحو: أبيض، و أسود" و صنفين فإنهما أشبهها "أكرم" في الوزن و زيادة الهمزة، فلو أعلا ليقول فيهما: "أبيض، و أسود"، فيلتبسان في الفعل. "والثاني"، و هو المبين في الوزن و الزيادة معاً "نحو: مخيط"، بكسر الميم، فإنه مبين للفعل في كسر أوله، و زيادة الميم، "هذا" التوجيه "هو الظاهر"، و لا التفات لمن يكسر حرف المضارعة لقلته. (شرح التصريح)

(٥) أشار إلى أن صِيغَةَ (مِفْعَال) نحو: مِسْوَاك، و مِكْيَال، صِيغَةٌ مُخْتَصَّةٌ بِالأَسْمَاء، فهي مُخَالَفةٌ للفعل المضارع في وزنه، و زيادته معاً؛ و لذلك و جب فيها التصحيح. و أشار إلى أن صِيغَةَ (مِفْعَل) كذلك يجب فيها التصحيح خَمَلًا لَهَا عَلَى (مِفْعَال) لأن مِفْعَلٌ تُشَبَّه مِفْعَالٌ فِي الْمَعْنَى؛ تقول: مِقْوَل، و مِقْوَال (كلاهما في المعنى صيغة مبالغة) و مِخْط، و مِخْيَاط (كلاهما في المعنى اسم آلة). (شرح ألفية)

٣- النقل في المصدر الذي على وزن إفعال ، أو استفعال

[٩٧٧] ﴿..... وَ أَلِفْ إِفْعَالِ الْإِسْتِفْعَالِ لِلنَّقْلِ حُذِفْ﴾

المصدر الذي على وزن (إفعال) و (استفعال) ممّا أعلت عينه يحمل على فعله في النقل و الإعلال كـ "إقامة" و "استقامة" أصلهما: إقوام و استقوام، فنقلت حركة المعتل للساكن، و لمّا تحرك في الاصل و انفتح ما قبله قلب ألفا، فاجتمع ألفان، و حذفت إحداهما على الخلاف المتقدم في أبينة المصادر، و عوض عنها هاء التانيث. لا يقال: الساكن يكفّ إعلال غير اللام، لأن ذلك لعلّة و هي خوف اللبس، كما في بيان و طويل، و ذلك مفقود هنا.

قوله (إفعال) يقرأ بغير تنوين، للوزن، و (الاستفعال) معطوف بحذف الأداة.

٤- النقل ، والحذف في صيغة مفعول المعتل العين

[٨٧٨] ﴿كَوَاوٍ مَّفْعُولٍ، وَقَدْ يُصَحِّحُ ذُو الْيَا وَ فِي ذِي الْوَاوِ ذَا يَزَجُحُ﴾

(كواو مفعول) أي: كما تحذف الألف المتقدمة للنقل تحذف له واو مفعول كـ (مبيع) و (مّصون) أصلهما: مَبْيُوع و مَضُوءٌ، فنقلت الحركة للساكن، و اجتمع واوان في الثاني، فحذفت واو مفعول لزيادتها و قربها من الطرف، فوزنه مَفْعُلٌ، و صارت الياء ساكنة إثر الضمة في الأول، و هي لا تناسبها، فقلبت الضمة كسرة لمناسبتها، و لم تقلب الياء واوا للفرقة بين بنات الياء و بنات الواو، و حذفت واو مفعول للساكنين فوزنه مَفْعِلٌ.

(و قد يصحح ذو اليا^(١))، و في ذي الواو ذا يرجح) و مثال تصحيح ذي الياء قول الشاعر: (و كأنّها نَفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ)^(٢)، و مثال تصحيح ذي الواو قولهم: ثَوْبٌ مَضُوءٌ، و الفرق خفة الياء و الواو.

فقوله (ذا يرجح) إشارة إلى الإعلال، و في بعض النسخ "لا يرجح" أي: التصحيح، و هي لا تدل على أنه مرجوح كما أن الاولى لا تدل على أنه نادر، فما في الخلاصة أصرح.

(١) فيقولون: مَبْيُوع، و مَخْيُوط.

(٢) الشاهد: في مطبوعة، فقد جاء على الأصل، و القياس أن يقال مطبوعة كمبيعة. (ضياء السالك)

[جواز الوجهين في صيغة مفعول المَعْتَل اللام]

﴿ ٩٧٩ ﴾ وَ جَوَّدُوا تَصْحِيحَ مَفْعُولِ عَدَا ﴿

المفعول من الثلاثي الذي ليست عينه واوا و هو على وزن فعل بكسر العين^(١) يجوز فيه [وجهان]:

١- التصحيح حملا على فعل الفاعل فتقول: زيدٌ مَعْدُوٌّ عليه .

٢- والإعلال حملا على فعل المفعول فتقول: مَعْدِيٌّ .

و التصحيح أجود؛ لأن الحمل على فعل الفاعل أولى .

فإن كانت العين واوا كـ (قوي) وجب الإعلال، وإن كان على فعل بالكسر كـ (رضي) يرجح

الإعلال . و ما أحسن لفظ «نحو» في الخلاصة .

[جواز الوجهين في صيغة فُعُول]

﴿ ٩٧٩ ﴾ كَذَا فُعُولٌ لَامُهُ واوًا بَدَا ﴿

و كذا جاز الوجهان^(٢) في فُعُول الذي لامه واوا سواء كان مفردا نحو: عَلَا عَلُوًّا، وَ نَمَا نُمُوًّا، وَ عَتَا

عَتِيًّا، وَ قَسَا قِسِيًّا، أو جمعا نحو: عُصِي، وَ ذُلِّي، [جمع: عَصَا وَ ذُلُّوا]، وَ أَبُو، وَ أَخُو، جمع: أَبٍ وَ أَخٍ،

لكن الاعلال في الجمع أرجح لثقله، و التصحيح في المفرد أرجح لخفته .

و المتن يوهم أرجحية التصحيح مطلقا، و فيه نظر، بخلاف الخلاصة، فإن قولها «ذا وجهين»

يخصص الإشارة و التشبيه، فهو إنما شبه فعول بمفعول عدا في مجيء الوجهين .

و أسقط المصنف مسألة نيم و نيام^(٣) لعدم إطرادهما، و على هذا فتكون مندرجة تحت قوله السابق:

(و ما عدا السابق ذو توقيف).

(١) أي: و لم يكن من باب (فَعِلَ) .

(٢) أي: الإعلال، و التصحيح .

(٣) قال ابن مالك: (وَ شَاعَ نَحْوُ نَيْمٍ فِي نَوْمٍ / وَ نَحْوُ نَيْامٍ شُدُوذُهُ نُمِي) أي: شاع وكثر في جمع التكسير الواوي العين الذي وزنه على "فعل" الإعلال بقلب واوه ياء؛ نحو: نيم في نوم، وهذا إذا لم يكن قبل لامه ألف. فإن كان قبل اللام ألف، وجب التصحيح، و شذ الإعلال؛ نحو: نَيْامٌ فِي نَوَامٍ. (ضياء السالك)

﴿ إِتِقَاءُ السَّاكِنِينَ ﴾

- [٩٨٠] ﴿إِنْ سَاكِنَانِ التَّقْيَا يَمْتَنِعُ نَعَمْ بِتَعْدَادٍ وَوَقْفٍ يَقَعُ﴾
 [٩٨١] ﴿وَمُدْغَمٍ مِنْ بَعْدِ لَيْنٍ وَابْتِدَا بِالْوَصْلِ مَعَ هَمْزٍ وَإِي اللَّهِ وَهَا﴾
 [٩٨٢] ﴿وَذَا فَالْمَدُّ وَالتَّوَكُّيدُ حَذْفًا لَزِمَا﴾

[امتناع التقاء الساكنين]

(إن ساكنان التقيا يمتنع) ظاهر العبارة أنه يمتنع التقائهما بعد وقوعه، وليس بمراد، وإنما المراد أنه إن خيف التقائهما اجتنب وترك ما يؤدي إليه، فالمعنى: إن عرض التقائهما فإنه يمتنع، فيجب اجتناب ما يؤدي إليه، وإنما امتنع لاستثقاله.

[المواضع التي يغتفر فيها التقاء الساكنين]

(نعم بتعداد ووقف يقع): ويستثنى مواضع يغتفر فيها:

- ١- منها التعداد للكلمات ك: دَأَزْ، كِتَابٌ.
- ٢- ومنها الوقف، وقد سبق^(١).
- ٣- (أو مدغم من بعد لين) الثالث من المواضع التي يغتفر فيها التقاءهما: أن يكون أولهما حرف لين أعم من أن يكون مدا ك: دَابَّةٌ، أو لا ك: حُوَيْصَةٌ، و ثانيهما مدغم متصل، لفظا كما مثلها، أو حكما ك: هَلْ تَضْرِبَانِ، بأن نزلا منزلة المتصلين لنلا يحصل لبس بالحذف.
- ٤- (و ابتدا بالوصل مع همز) الرابع: أن تدخل همزة الاستفهام على ما فيه الألف واللام، فإن فيه وجهين: أحدهما تسهيل همزة الوصل بين بين. و ثانيهما: إبدالها ألفا، و يمتنع حينئذ حذفها لنلا يلتبس الاستفهام بالخبر، و قرئ بالوجهين {ءَالَّذِينَ حَرَّمَ} [الأنعام: ١٤٣].
- ٥- (و إِي الله) الخامس: ما ورد عنهم في القسم من قولهم "إي الله" باثبات الياء، و كذلك "ها الله" باثبات الألف.

(١) نحو "بُكَرٌ" و "قَالَ" و "تُوبٌ" و "عَنُرُوْ".

[حذف حرف المد ونون الخفيفة إذا التقيا ساكنًا]

(وذا فالمد والتوكيد حذفًا لزمًا) ^(١): الإشارة لأقرب مذكور وهو (إي الله)، و (المد والتوكيد) عطف عليه، و (لزمًا) خبره، و (حذفًا) مفعوله أي: لزم ما ذكر من الثلاثة الحذف أي للساكن يعني الأول، و اللزوم في الأول باعتبار ما يقتضيه القياس، وإلا فقد ورد الإثبات كما قدمه، ومثال المد ﴿يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: ٥٣]، ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠] ﴿وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاحِلِينَ﴾ [التَّحْرِيم: ١٠] ومثال التوكيد أي نونه الخفيفة قوله (لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ ...) ^(٢) كما سبق.

[تحريك الحرف الأول إذا التقى ساكنان]

[٩٨٢] ﴿..... وَيُكْسَرُ الْأَوَّلُ مِنْ غَيْرِهِمَا﴾

[٩٨٣] ﴿إِلَّا لِاتِّبَاعٍ أَوْ اسْتِثْقَالٍ وَإِنْ بِهِ يُخْتَمُ فَحَرِّكَ تَالِي﴾

(ويكسر الأول من غيرهما) أي: وإذا التقى ساكنان في غير النوعين المتقدمين - وهما النوع الذي يغتفر التقائهما فيه بأقسامه، والنوع الذي يحذف أولهما فيه بأقسامه - كسر الأول منهما أي: في الأعم الأغلب بقريئة ما يأتي، والأصل فيما حرك منهما الكسر ك: أمس و ﴿قُلِ اللَّهُمَّ﴾ [الزمر: ٤٦]، وذلك لأن الكسرة حركة لا توهم اعرابًا إلا مع التنوين أو ما عاقبه، وقيل أصله عند سيبويه الفتح، وفي البسيط ذكر ذلك احتمالًا وليس فيه نقل بذلك.

(إلا لاتباع أو استثقال وإن به يختم فحرك تالي): استثناء من التحريك بالكسر أي: إلا لقصد الاتباع فيحرك الساكن بما يقتضيه، والاتباع إما لمتقدم كمنذ، أو لمتأخر نحو: ولقد استضيء، وإلا للفرار من الاستثقال نحو الم الله و ابي وكيف.

ثم ما تقدم من كسر الأول مقيد بما إذا لم يكن الثاني آخر كلمة وإلا حرك هو أي الثاني بالكسر كأمس وجير، أو الفتح كأمين وكيف. وهذا الفصل مزيد على الخلاصة.

(١) إذا التقى ساكنان في غير ما ذكر حذف الأول إن كان ممدودًا كقوله تعالى {يقولوا التي هي أحسن} أو نون توكيد خفيفة نحو إضربَ القوم تريد اضربن القوم. (المطالع السعيدة)

(٢) حذف الشاعر نون التوكيد في (تُهَيِّنَ)، أصلها: لَا تُهَيِّنَنَّ.

❦ الإدغام ❦

هو لغة: الإدخال، و اصطلاحاً: رفع اللسان بالحرفين دفعة واحدة، و وضعه بهما وضعاً واحداً^(١).

[موضع الادغام]

[٩٨٤] ❦ **أَوَّلُ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي كَلِمَةٍ أَدْغِمَ.....** ❦

أي: ادغم أول مثلين وجوبا في ثانيهما إن تحرك في كلمة واحدة، فعلا كانت ك: رَدَّ و شَدَّ، أو اسما ك: صَبَّ و حَبَّ.

[شروط الادغام]

[٩٨٤] ❦ لا دَدَنَ وَ صُفِّفَ ❦

[٩٨٥] ❦ **وَجُسِّسَ وَ هَيْلِلٌ^(٢) وَ فَعَلٍ أَوْ فَعَلٍ أَوْ عَارِضٍ أَوْ فَعَلٍ** ❦

يريد أن ما ذكره مشروط بشروط:

أولها: أن لا يتصدرا نحو: دَدَنَ، اسم للهو، لأنَّ العرب لا تبتدئ بساكن كما لا تقف على متحرك.

وثانيها: ألا يكون ما هما فيه اسما على (فَعَلٍ) بضم ففتح نحو صُفِّفَ، و لا (فُعَلٍ) بضمين ك: دُئِلَ،

و لا (فِعَلٍ) بكسر ففتح ك: كَلَلْ، و ذلك لأنَّ هذه الأمثلة مخالفة للأفعال في الوزن، و الادغام فرع

الإظهار، فخص بالفعل لفرعيته، و تبع الفعل فيه ما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازنه منها، و لا (فَعَلٍ)

بفتحيتين ك: لَبَّبَ، لخفته، و للتنبيه على فرعية الإدغام في الأسماء حيث أدغم موازنه من الفعل دونه.

وثالثها: أن لا يتصل بأول المثلين مدغم فيه ك: جُسِّسَ، جمع جاس، لنلا يبطل الإدغام السابق.

ورابعها: أن لا يعرض تحريك الثاني ك: اخْصَصَ ابي^(٣)، لعدم الاعتداد بالعارض. و أخذ ما ذكر من

المتن يَبْنِ.

(١) نحو: حَبَّ، والأصل: حَبَّبَ، فالحرمان الأخيران في كل فعل متشابهان ومتحركان؛ ولذا وجب إدغامهما. (شرح الفية)

(٢) شرح قوله (و هيلل) ليس موجودا في النسخة التي بين يدينا، جاء في شرح ألفية: أي: و يشترط أن لا يكون ما هما فيه ملحقاً بغيره؛ فلا إدغام في نحو: هَيْلَلٌ؛ لأنَّ الياء فيه زائدة؛ لإلحاقه في الوزن بنحو (دَخَرَجَ) ومثله: جَلَبَبٌ؛ لأنَّ إحدى باءيه زائدة، ومثلها: قَزَدَدَ، ومَهْدَدَدَ؛ لإلحاقهما بوزن: جَعْفَر. إهـ

(٣) فلا إدغام في نحو: اخْصَصَ ابي؛ لأنَّ حركة حرف الصاد الثانية عارضة، والأصل فيها السكون (اخْصَصَ) فنقلت حركة الهمزة في (أبي) إلى الصاد الساكنة، وحذفت الهمزة، ولم يعتد بالفتحة لأنها عارضة. (شرح ألفية)

[المواضع التي يجوز فيها الإدغام، و الفك]

[٩٨٦] ﴿ وَ حَيِّيْ افْكُكَ وَ ادْغِمْ مَعِ اسْتَنْتَرَّ وَ تَنْجَلِيْ اَوْ عَلٰى تَا يُقْتَصِّرُ ﴾

أي: أجز الوجهين في هذه المواضع الثلاثة:

الأول: ما عينه و لامه يائين متحركتين ^(١)، فمن ادغم نظر إلى اجتماع المثلين فيه كالعارض لاختصاصه بالماضي، و لهذا الوجه لم تقلب العين ألفا مع تحركها و انفتاح ما قبلها، لأن حركتها كالعارضة لذهابها في الإدغام، و من فك و هو الراجح نظر إلى أنهما مثلان متحركا ثانيهما و هو القياس، و من ادغم خص ذلك بما إذا اتصل أولهما بمتحرك نحو ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ ﴾ [الملك: ٨] أو لين نحو ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

[و الثاني: كل فعل مبدوء بتاءين مثل تَنْجَلِيْ، يجوز فيه الفك و الإدغام، فمن فك و هو القياس نظر إلى أن المثلين مُصَدَّرَانِ، و من ادغم أراد التخفيف فيقول أتجلى فيدغم أحد المثلين في الآخر فتسكن إحدى التاءين فيؤتى بهمزة الوصل توَصِّلا للنطق بالساكن] ^(٢).

و الثالث: كل فعل على افتعل اجتمع فيه تاءان ^(٣)، فمن فك و هو القياس أبقى ما قبل المثلين على سكونه، و من ادغم نقل حركة أول المثلين إلى الساكن و أسقط همزة الوصل.

و تبه بقوله (أو على تا يقتصر) على أنه يجوز في النوع الثاني وجه ثالث و هو حذف إحدى التائين ^(٤)، و هي الثانية عند سيبويه و البصريين، خلافاً لهشام.

(١) نحو: حَيِّي، وَعَيِّي (بفك الإدغام) على اعتبار أن حركة الثاني كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع، والأمر. ويجوز الإدغام: فتقول: حَيَّيْ وَعَيَّيْ على اعتبار أن حركة الثاني لازمة، وَحَقُّ ذلك الإدغام. (شرح ألفية)

(٢) و هذا ليس موجودا في النسخة نقلناه من شرح ابن عقيل.

(٣) نحو: اسْتَنْتَرَّ، يجوز الإدغام؛ فتقول: سَتَّرَ. فالقياس فيه الفك (اسْتَنْتَرَّ) وذلك لأن ما قبل المثلين ساكن (وهو حرف السين) و من ادغم نُقِلَ حركة أحد المثلين إلى الساكن، فقال: سَتَّرَ (بحذف همزة الوصل) لأن الساكن تَحَرَّكَ. (شرح ألفية)

(٤) فيقال تَنْجَلِيْ. و يجوز: تَنْجَلِيْ و اتجلى كما سبق.

[أجوب الفك في الفعل المضعف]

[٩٨٧] ﴿وَفَكَّ إِذْ يُسْكَنُ قَبْلَ مُضْمَرٍ رَفَعٍ﴾

تقدّم أنّ شرط الإدغام تحريك المدغم فيه، فإذا أعرض ما يوجب سكونه وجب الفك، وذلك ضمير الرفع، وهو: (نا) و (نون الإناث) و (تاء الضمير) نحو: حَلَلْتُ ما حَلَلْنَاهُ^(١).

[أجواز الفك و الادغام في الجزم و الوقف]

[٩٨٧] ﴿..... وَفِي جَزْمٍ وَشَبْهِ خَيْرٍ﴾

[٩٨٨] ﴿وَ عِنْدَ إِدْغَامٍ فَثَانٍ فَتِحَا وَ الْكَسْرُ وَ الْإِتْبَاعُ أَيْضًا صَحًّا﴾

أي: إذا سكن المدغم فيه للجزم، أو الوقف - وهو المراد بشبه الجزم -^(٢) جاز [وجهان]:

١- الفك وهو الراجع. ٢- و الادغام نحو: لم يَحْلُلْ، و لم يَحُلْ.

و على الادغام فيجوز [ثلاثة أوجه]: ١- فتح المدغم فيه، ٢- و كسره، ٣- و اتباعه لما قبله^(٣)، ما لم يلقيه ساكن فيكسر، أو ضمير غائب فيتبعه في حركته.

و تحقيق هذه المسألة ما تضمنته الحكاية التي اتفقت للراعي^(٤) مع شيخه ابن سمعت:

قال الراعي رحمه الله: كان لي صاحب جندي مجاهد هو ذو مروءة تامة، فسألني يوماً عن الفعل المضارع المجزوم، و عن الأمر منه، فشرعت في الجواب فطمحت نفسه و فهمت أنه كان كالمستخبر

(١) أصله: (حَلَّ) يادغام الأول في الثاني، إذا قلت: (حَلَلْتُ) سَكَنَ آخِرُهُ وَهُوَ اللَّامُ لِكَوْنِهِ اتَّصَلَ بِضَمِيرِ الرَّفْعِ الْمُتَحَرِّكِ كما هو شأن المبني، حينئذٍ فَكَّ الإِدْغَامَ، وهذا معلوم واضح. (شرح ألفية للحازمي)

(٢) قال الأشموني: (وشبه الجزم)، والمراد به الوقف إهـ. قال الصبان: (قوله الراد به الوقف) أي لبناء لا ما قابل الوصل. إهـ + جاء في شرح ألفية للحازمي: والمراد به: (شِبْهِ الْجَزْمِ) سكون الآخر في الأمر نحو: (أَحْلُلْ)، وإن شئت قلت: (حُلْ). كذلك: أَرْدُدُ .. رُدَّ، (رُدَّ) هذا فعل أمر .. بالإدغام، (أَرْدُدُ) بالفك، فأنت مُخَيَّرٌ بين الاثنين.

(٣) فيقال في المضارع: لم يحلّ بالفتح لخفته، و لم يحلّ بالكسر لأنه الأصل، و لم يحلّ بالضم على الاتباع لحركة ما قبله، و في الأمر أيضاً: حُلْ .. حُلْ .. حُلْ.

(٤) الراعي، هو أبو عبد الله شمس الدين محمد بن السهيل الغرناطي سمع من عبد المالك القيسي المتتوري و أجاز له العقباني و ابن الإمام و محمد مرزوق التلسماني (توفي بالقاهرة سنة ٨٥٣ هـ) له ترجمة في نفخ الطيب، و الضوء اللامع و بغية الوعاة.

لي فيها، وأنه غير محتاج للجواب فاعرضت عنه و قطعت الكلام، فأعاد السؤال مراراً فحلفت: ألا أجيبك إلا أن تنزل عن صدر الإيوان و تقعد كما تعقد بين يدي المعلم فردد الأمر في نفسه ساعة، ثم قال: لعن الله الشيطان لا بأس بالذل في طلب الإفادة. و فعل ما طلبت منه، فقلت: يا أبا عبد الله لم تجيء على هذه المسألة رخيصة، و سأحدثك كيف استفدتها رحت لشيخنا و سيد أبي الحسن علي بن محمد بن سمعت، و كان من فقراء البادية و كان أبوه و أخوه يعيشان من نقلة الحطب و الحلقة من الغابة، و كان أبي تاجراً في سوق القماش و كنت مع ذلك أخدمه خدمة العبيد و الموالي الناجحين، فرحت له صبيحة يوم كثير المطر و الثلج شديد البرد و الطين فقلت له ألكم حاجة؟ قال: نعم ليس عندنا من الماء قليل و لا كثير، فأخرج إلي سطل نحاس و قلة فخاريسعان أربعين رطلا من الماء، و الماء من بيته على مسافة بعيدة فاتيته بنحو اثنتي عشرة نقلة من الماء حتى ملأت أواني البيت، ثم سلمت عليه و أردت الخروج و أنا في غاية من التعب و ثيابي قد ابتلت و جرحت من الثلج، فلما رأى ما بي قال: اقعد حتى أعطيتك مسألة عظيمة، فقعدت، فقال لي: ذكر الشيخ القالوسي في كتابه "الدر المكنون"، قال فيه: رحل طالبان من رندة إلى إشبيلية برسم قراءة الحديث على أبي بكر الحافظ فلما قرءا عليه قوله ﷺ "ما لم تصفر الشمس" قال لهما الشيخ: كيف تضبطان الرأ؟ فقالا معا بالفتح، فانشد:

أوردها سعد و سعد مشتمل ما هكذا يا سعد تورد الإبل

ثم التفت إلى أبي علي الشلوين و كان أصغر القوم سنّاً فقال: كيف تقول أنت يا عم؟ فقال: العرب ثلاث فرق: مُتَبِعُونَ، و كاسرون، و فاتحون :

١- (فالمُتَبِعُونَ) يتبعون الحرف المضاعف لحركة الحرف الذي قبله، فإن كان ضمة ضموه نحو لم يرد و رد، و إن كان فتحة أو ألفا فتحوا نحو لم يعرض زيد و عرض عمرا، و في قوله تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ﴾ [البقرة: ٢٣٣] و إن كانت كسرة كسروا نحو لم يفر زيد و فريا عمرو، و يتبعون المضاعف لحركة ما قبله إلا في ثلاثة مواضع [فإنهم] لا يتبعون لما قبل:

أحدها: إذا اتصل بالفعل ضمير مذكر غائب نحو لم يرده و لا ترده و رده، فإن المتبعين يتبعون هاء الضمير فيقولون: لم يفره و فره [بضم الرأ] و لم يعرضه [بضم الضاد] و نحوه، و على هذا يمكن أن يكون قوله تعالى ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩] نفياً و نهياً، و يكون في النهي على لغة المتبعين.

الموضع الثاني: إذا اتصل بالفعل ضمير مؤنث غائب نحو ردها و لم يردها و فرها بفتح المدغم فيه اتباعا لفتحة الهاء، و إنما فعلوا ذلك لخفة الهاء، فلم يعتدوا بها، و كأن الفتحة باشرت الألف، و الضمة باشرت واو الصلة فانتقلوا لذلك.

الموضع الثالث: إذا لقي آخر الفعل الساكن من كلمة أخرى نحو رد القوم و لم يرد القوم، فيرجع المتبعون هنا للكسر، و عليه يقال "ما لم تصفر الشمس" بالكسر.

٢- و الفرقة الثانية -هم الكاسرون- مطلقا لأن أصل في التقاء الساكنين الكسر، فيقولون رد زيدا و لم يعض عمرا، و عليه قوله:

قال ابو ليلى بحمل مده حتى اذا مددته فشده

٣- و أما الفرقة الثالثة -و هم الفاتحون- فهم على قسمين: فصحاء و غير فصحاء، فالفصحاء ينتقلون الى الكسر إذا عارضهم ساكن من كلمة أخرى، فيقولون مد الحبل و شد الحبل، و قياس لغتهم الفتح في الجميع، لكنهم كسروا مع الساكن، فيقولون "ما لم تصفر الشمس" بكسر الراء، و غير الفصحاء لا يزالون على أصلهم من الفتح مطلقا فيقولون "ما لم تصفر" بفتح الراء، و عليه قوله:

فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَغَبًّا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابًا

فلما فرغ الشلوبين أنشد الشيخ:

ذِي الْمَعَالِي فَلْيَعْلَوْنَ مَنْ تَعَالَى هَكَذَا هَكَذَا وَإِلَّا فَلَا

قال: و لم يسألها بعد عن شيء . انتهى.

فلما فرغت قلت لصاحبي: قم الآن و اقعد في مكانك فتعجب الحاضرون و قالوا هكذا تفعل مع أجل أصحابك؟ فقلت لهم: قالت الحكماء ثلاث من لم يرع لها حقها أسرع في مفارقتها و التحول عنه: الملوك و العلماء و النعم. انتهى.

و قد نظم هذا التفصيل شيخنا الامام العلامة المحقق الصالح الشهير سيدي أحمد بن الحاج رحمه الله تعالى و نفعنا به آمين بقوله:

إِنْ جُزِمَ الْفِعْلُ الَّذِي قَدْ شُدَّ آخِرُهُ كَلَّا تَضُرُّ أَحَدًا

فَاكْسَرَهُ مَطْلَقًا لِقَوْمٍ وَافْتَحَا لِآخِرِينَ ثُمَّ إِنَّ الْفَصْحَا

من هؤلاء حيث يلق ساكنا يأتون بالكسر كسر الحازنا
ثالثه اللغات إن يتبع ما يلي فإثر ضمة له أضما
وافتحه بعد فتحة أو ألف وإثر كسرة له الكسري في
إلا بنحو مَشْه وفَره فالضم عندهم كـ لا تمره
ونحو ردها وحبها أفـتحا لصلة وخفة قد وضحا
ونحو عَض الطرف عَض اللحم فأكسره للساكن فابغ العلما

[أجوب الفك في أفعل التعجب، و الادغام في هلم]

[٩٨٩] ﴿ وَفَكَ أَفْعَلْ قاصِداً تَعْجِبَا 》 دُونَ هَلَمْ^(١)

هاذان^(٢) في معرض الاستثناء من شبه الجزم وهو الأمر، لأنه حكم له بالتخير، ثم استثنى أفعل في التعجب، فأمر بفكه، و الأمر حقيقة في الوجوب فأفهم أن ليس فيه سوى ذلك، أما على القول بأنه أمر حقيقة فاستثنائه واضح، و أما على مقابله فباعتبار صورته، و من ذلك قوله:

وَ قَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَ أَحِبُّوا إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّمَا

و أما "هَلَمْ" فاستثنائه مبني على لغة بني تميم، فإنه عندهم أمر لا يتصرف، فالتزموا إدغامه، و أما الحجازيون فهي عندهم اسم فعل بمعنى احضر و أقبل.

(١) ولما ذكر أن فعل الأمر يجوز فيه وجهان نحو احلل وحل استثنى من ذلك شينين:

أحدهما: أفعل في التعجب فإنه يجب فكه نحو أحب بزيد وأشد ببياض وجهه. [فلا يجوز فيه الوجهان كفعل الأمر المتقدم].

الثاني: هَلَمْ فإنهم التزموا إدغامه، [فلم يقل فيه: هَلَمْ بالفك للثقل بالتركيب]. (شرح ابن عقيل)

- إذا: هذا الإدغام على ثلاثة أنواع: واجب الإدغام، و واجب الإظهار، و جائز الوجهين. (شرح الفية للحازمي)

(٢) أي أفعل في التعجب، و هلم.

[ادغام المتقاريين و شروطه]

[٩٨٩] ﴿..... وَ الَّتِي تَقَارِبَا^(١)﴾

[٩٩٠] ﴿يَجُوزُ بِالْقَلْبِ لِأَوَّلٍ، وَلَا يُدْغَمُ إِنْ أَدَّى لِلْبَيْسِ حَصَلَا﴾

يعني: أن إدغام المتقاريين في ثانيهما جائز لا واجب، ويتوصل لذلك بقلب الأول إلى جنس الثاني بشرط:

١- أن يكون ما قبل الأول متحركاً أو ساكناً لينا نحو: ﴿وَيَعَذَّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] بقلب

الباء ميماً، والثاني نحو باب مصر، بخلاف قرب مالك، فإنه لا يدغم، وليس في المتن تنبيه على هذا الشرط، وذكره في التسهيل.

٢- ويشترط أيضاً ألا يكون أول المتقاريين لينا نحو: قصد ياسر، وهذا ظبي واقد، ولا همزة نحو:

قرا هارون، لأنها لا تدغم في مقاربها، ولا ضادا، أو شينا، أو ميماً، أو صفيراً لما في ذلك من الإخلال بوصف الحرف.

٣- ويشترط أيضاً كما في المتن أن لا يؤدي الإدغام إلى التباس مثال بمثال فلا يدغم صنوان و قنوان، لأنه يوهم أن ذلك من المضاعف. وهذه زائد على الخلاصة.

[الادغام والفك للضرورة]

[٩٩١] ﴿وَاللَّضَّرُورَةُ أَدْغَمٌ، أَوْ أَفْصَلُ كَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ﴾

يعني: أنه يقع في ضرورة الشعر الادغام بدون شرطه.

و كذا يقع فيه الفصل أي التفكيك مع توفر شروط لزوم الادغام كقوله (... أني أجود لأقوام وإن ضئوا)^(٢)، وكقوله (الحمد لله العليّ الأجلّ...) ^(٣). وهذه أيضاً زيادة على الخلاصة.

(١) الادغام قسمان: الأول إدغام المثليين فقد تقدم ذكره، والثاني: إدغام المتقاريين ذكره هنا.

(٢) والشاهد فيه: (وإن ضئوا) يريد: ضئوا، فأظهر التضعيف ضرورة. (تحقيق على اللمحة)

(٣) الشاهد فيه "الأجل" حيث لم يدغم مع وجود شرط الادغام لأجل الضرورة. (محمد الكزني)

﴿ ضَرَائِرُ الشُّغْرِ ﴾

[٩٩٢] ﴿ يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ مَا يَمْتَنِعُ فِي الإِخْتِيَارِ حَيْثُ لَا يُتَسَعَّرُ ﴾

[٩٩٣] ﴿ وَآخَرُونَ جَوُزُهُ مُطْلَقًا ﴾

أي: يجوز للشاعر أن يرتكب في الشعر ما لا يجوز ارتكابه في الاختيار، إن لم يجد عنه مندوحة، بأن لم يمكنه الاتيان بعبارة أخرى، هذا رأي ابن مالك .

و قال قوم آخرون منهم ابن جني و ابن هشام يجوز مطلقا أي: وإن لم يضطر إليه؛ لأنه في موضع التفت فيه الضرائر، و استدلوا بقوله: (كم يجوز مُقْرِفٍ نَالَ الْعُولا) حيث فصل بين "كم" و مدخولها بالجار و المجرور، مع وجود المندوحة عن ذلك برفع "مقرف" أو نصبه.

قلت: و تظهر ثمرة الخلاف فيما وجدت فيه المندوحة هل يجوز القياس عليه أو لا؟ فابن مالك يقيس، و لهذا جاز وصل "أل" بالمضارع قليلا، و لم يجعله ضرورة استدلالا بقوله: (مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ ...) قال: و ليس بضرورة، لتمكنه من أن يقول "المرضى حكومته"، و لهذا أيضا لم يشترط في جواز حذف نون مضارع كان ملاقات الساكن استدلالا بقوله (فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرَاةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً ...) قال: و ليس بضرورة، لتمكنه من أن يقول "فإن تكن المرات أخفت".

و أهل المذهب الثاني لا يقيسون على ذلك و شبهه، و يخصونه بالضرورة.

قال أبو اسحاق: ما ذهب إليه ابن مالك في هذه المسألة مذهب واه لخرقه إجماع النحاة، و لتحكمه على العرب في كلامها، و لأنه لو فتح هذا الباب ما بقيت ضرورة، و لهذا سهل بكثير من هجر "واصل بن عطاء الراء" في مناظراته و خطبه لمكان لثقتة حتى وري به الشاعر فقال: و أحسن كل الاحسان

و لما رأيت الشيب راءً بعارضي تبين أن الوصل لي منك واصل

و لأنه قد لا يخطر ببال الشاعر إلا ما قال و لو سلم تكلف الاستدراك ففي مثل حويلات زهير و لأن العبارة التي فيها الضرورة قد تكون أليق بالمقام، انتهى .
و كذا اعترض عليه أيضا أبوحيان، و أقره ابن غازي و غيره.

قلت: و فيه أن ما ذهب إليه ابن مالك هو قول إمام النحو سيبويه رحمه الله، فإنه قال في قول الشاعر
(ثَلَاثَ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا): إن الرفع في "كلهن" على الابتداء، و حذف الضمير في مثله جائز على
السعة، إذ لا ضرورة تلجئه إليه، لإمكان أن يقول "كلهن قتلت" بالنصب.

و انظر لما اعترض عليه الإمام المحقق ابن الحاجب لم يعترض عليه بأنه لم يشترط في الضرورة عدم
المندوحة، بل قال: إن الشاعر مضطر للرفع، لأن كلا المضافة للضمير لا تباشر العوامل، فلا يستعملونها
إلا توكيدا، و لما كان العامل في المبتدأ معنويا لم تخرجها في الصورة عن ما هي عليه، فأجازوه، و لو
نصبها على المفعولية لخرجت عن ذلك. انتهى.

فبين عدم المندوحة الذي اشترط سيبويه في تحقق الضرورة حينئذ، فأين خرق الاجماع، و كلام ابن
مالك ليس في بيان مطلق، فلا يجوز في الضرورة حتى يلزمه التحكم، و ما بعده في بيان الضرورة المانعة
من القياس عن ما ورد فيها في السعة، و لا يلزم من انتفاء الأخص انتفاء الأعم.

ثم نقول: ما ذهب إليه ابن مالك هو الذي يجب أن يكون التعويل عليه، و المصير إليه، و ذلك أن ما لا
مندوحة للشاعر عنه هو الذي يتحقق فيه مانع القياس في اللغة، و أما ما له عنه مندوحة فلا سبيل
للجزم بأنه إنما ارتكبه للشعر، لأن الحكم بامتناعه في النثر دعوى بلا سند، و تخصيص جوازه بالشعر
تخصيص بلا مخصص، و الاستناد إلى وروده في الشعر مصادرة.

و انظر ما يرتضى من قاعدتين:

إحدهما: الأصل أن الشعر موافق للنثر، إذ هو كلام واحد، و لغة واحدة، فما جاز في أحدهما يجوز
في الآخر، إلا إذا قام دليل على أن الواقع في الشعر إنما وقع فيه لخصوصية كونه شعرا، و على هذه
القاعدة ينبني مذهب ابن مالك.

القاعدة الثانية: الأصل أن الشعر مخالف للنثر إلا إذا قام دليل على أن الواقع فيه لم يقع لخصوصية
كونه شعرا، و على هذه ينبني مذهب المقابل.

و بهذا يظهر لك أن القيل الثاني هو الملزوم للتحكم والتحجير، و لكن الشيء إذا اشتهر و جرت
العادة بتلقيه بالقبول تمال الناس على الازدعان إليه تقليدا، و يرحم الله الامام ما أدق نظره.

ثم محل امتناع القياس على ما في الشعر على الخلاف المتقدم النثر، وإلا فيجوز القياس على ما استعمل في الضرورة.

قال ابن علي: كما جاز لنا أن نقيس منشورنا على منشورهم كذلك يجوز أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما لا، فلا. إهـ

[حكم قلب الإعراب في الضرورة]

[٩٩٣] ﴿..... وَ قَلْبُ الْإِعْرَابِ عَلَى مَا يُتَّقَى﴾

أي: ويجوز في الضرورة أيضا قلب الإعراب كرفع المفعول في قوله:

وَإِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقًا لَمْ شُومُ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَيَوْمُ^(١)

و نصب الفاعل في قوله: (كَمْ نَأْلِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمِ ...)

وقيل: لا يجوز ذلك إلا إذا كان ضامن العامل معنى يصح به.

وقيل: يجوز في الكلام اتساعا و اتكالا على فهم المعنى كقولهم: خرق الثوب المسمار، و كسر الزجاج الحجر.

وقيل: غير هذا مما يوقف عليه في كتب الفن.

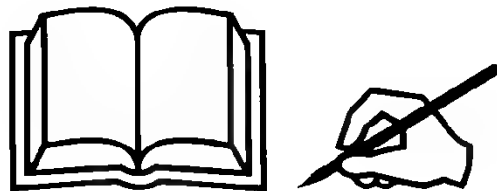
وهذه زيادة على الخلاصة.

(١) الشاهد فيه قوله "صاد عققان وبوم" فإن عققان مفعول صاد مع أنه مرفوع فكان من حقه أن يقول: صاد عققين، فقد أعطي المفعول إعراب الفاعل للضرورة. (محمد الغزني)

﴿ عِلْمُ الْخَطِّ ﴾

في

أَصُولِ الْكِتَابَةِ وَقَوَاعِدِهَا



﴿ خَاتِمَةٌ فِي الْخَطِّ ^(١) ﴾

[تعريف الخط]

- [٩٩٤] ﴿ الْخَطُّ رَسْمٌ لِفُظَةٍ بِأَحْرَفٍ هَجَائِهَا ^(٢) إِنْ تَبَدَّئُ أَوْ تَقِفِ ^(٣) ﴾
- [٩٩٥] ﴿ فَرَّةٌ وَرَحْمَةٌ وَمَجِيءٌ مَعَهَا وَالْيَاءُ فِي الْقَاضِي وَقَاضٍ دُونَهَا ﴾
- [٩٩٦] ﴿ وَنَحْوُ زَيْدًا وَاضْرِبَنَّ بِالْأَلِفِ وَمُدْغَمٌ بِلَفْظِهِ إِذَا يَفِي ﴾
- [٩٩٧] ﴿ مِنْ كَلِمَةٍ لَا كَلِمَتَيْنِ ﴾

الخط تصوير اللفظ المقصود، [و] تصويره برسم حروف هجائه ^(٤) أي لا برسم حروف أسماء هجائه، فإذا قيل: أكتب (زيدا) فإنك تكتب مسمى (زاي، وياء، و دال)، دون حروف أسمائها، ويكون ذلك باعتبار الابتداء باللفظ والوقف عليه وهو معنى قوله: (إن تبدئ أو تقف)، ثم فرع على ذلك فقال: (فـ ره ورحمه و مجيء مه بها) أي: من أجل ما مر كتب نحو "رّة زيدا"، أو "فّة زيدا" بالهاء ^(٥)، وكذا مجيء مه لأنه يوقف عليها بالهاء، بخلاف ما في حتى م و الى م، و على م؛ فإنها تكتب بلا هاء، لأن

(١) وليس علم الخط في علم النحو، وإنما ذكره النحويون في كتبهم لضرورة ما يحتاج إليه المبتدئ في لفظه وفي كتبه لأن كثيرا من الكتابة مبني على أصول نحوية، ففي بيانها بيان لتلك الأصول ككتابة الهمزة على نحو ما تُسهّل به، وهو باب من النحو كبير قاله أبو حيان. (المنح الحميدة)

(٢) (الخط) هو (رسم) كتابة و تصوير (لفظه بأحرف هجائها) المملووظ بها بأن يوافق المنطوق به في ذوات الحروف وعددها لا أسماء الحروف، فإنه يجب الاختصار في كتابتها على أول الكلمة نحو: ق، ر، ص. (المنح الحميدة)

(٣) ومن أجل ذلك كتبوا هَمْزَاتِ الوصل في درج الكلام، وإن لم يُنطق بها، لأنه إذا ابْتُدِيَءَ بالكلمات، التي هي أولها، نُطِقَ بهمزاتها، مثل جاء الحق، وسافر ابنك، فإنك، إن قَدَمْتَ وأَخَرْتَ، فَقُلْتَ "الحقُّ جاء، ابنك سافر"، نَطَقْتَ بالهمزة إلا إذا سبقت "أل" لام الجرّ أو لام الابتداء، فَتَحَذَفَ همزتها، مثل "للرجل، للمرأة، للرجل أقوى من المرأة، وللمرأة أرق عاطفة منه". (جامع الدروس العربية)

(٤) حروف الهجاء: ما تتركب منها الألفاظ من الهمزة إلى الياء. (معجم المعاني)

(٥) كتب بالهاء ما يجب إلحاق هاء السكت به عند الوقف ك (ره) و (رقه) و (عه) و (لم يره). (همع الهوامع)

الوقف عليها بالهاء غير لازم، نعم إذا قصد كتبت بها، و من أجله أيضا كتب نحو "رحمة" بالهاء، لأنه يوقف عليها بها، بخلاف نحو أخت.

(فره) و ما عطف عليه مبتدأ، و الخبر المتعلق بالمخصوص بقرينة ما قبله أي: يرسم و يكتب. و (ها) مقصود لفظه، و ليس ضميرا.

و لأجله كتب باب القاضي بالياء، لأنه يوقف عليه بها على الأفصح، و باب قاض بغير ياء، لأنه يوقف عليه بدونها^(١). و (الياء) مبتدأ أي: تكتب في القاضي. و (قاض) مبتدأ، و (دونها) -أي الياء- خبره.

و الموقوف عليه المنون المنصوب نحو "رأيت زيدا" يكتب بالألف لأن الوقف عليه بالألف، و غير المنصوب بالحذف لأن الوقف عليه به، و المؤكد بالنون الخفيفة بالألف لأن الوقف عليه بها^(٢).

و يكتب المدغم من كلمة بلفظه، أي بحرف واحد^(٣)، من كلمتين اسم المدغم و المدغم فيه اعتبارا بالوقف عليه، و قد اجتمعا في ﴿إِنَّ اللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ الرَّزِقِينَ﴾ [الحج: ٥٨].

(١) هذا معنى قوله (و الياء في القاضي و قاض دونها).

(٢) هذا معنى قوله (و نحو زيدا و اضربن بالألف).

(٣) قال الناظم: و يكتب المدغم من كلمة بلفظه لا بأصله نحو: ردّ. و أما المدغم من كلمتين فيكتب بأصله اعتبارا بالوقف على الكلمة الأولى نحو من مال إهـ و هو معنى قوله هنا (و مدغم بلفظه إذا يفي من كلمة لا كلمتين).

[أحكام الهمزة في الخط]

- ﴿ ٩٩٧ ﴾ وَ اكْتُبِ الهمزُ بِالْأَلِفِ بَدْءاً تُصَبِّ
- ﴿ ٩٩٨ ﴾ وَ وَسْطاً سَاكِنَةً بِحَرْفِ حَرَكَةٍ قَبْلُ وَ عَكْساً تَلْفِي
- ﴿ ٩٩٩ ﴾ بِحَرْفِهَا وَ تِلْوَ تَحْرِيكِ عَلَى تَسْهِيلِهَا وَ طَرَفاً قَدْ خَزَلَا
- ﴿ ١٠٠٠ ﴾ تِلْوَ سُكُونٍ أَوْ بِحَرْفٍ مَا تَلَا

إذا تقرر الضابط المذكور فالنظر بعد ذلك في شيئين:

أحدهما: ما لا صورة له تخصه، وهو الهمزة، وتفصيل ذلك أنها:

إن كانت في الأول كتبت بالألف^(١) مطلقاً، مفتوحة كانت ك: أحد، ومكسورة ك: إبل، أو مضمومة ك: أحد. وهذا معنى قوله (واكتب الهمز بالألف بدءاً تصب).

وإن كانت في الوسط، فإن كانت ساكنة كتبت بحرف حركة ما قبلها فتكتب ألفاً في نحو يأكل، وياء في نحو بنس، وواوا في نحو يؤمن، اعتباراً بتخفيفها. وهذا معنى قوله (ووسطاً ساكنة بحرف حركة قبل).

وإن كانت متحركة، فإن كان ما قبلها ساكن كتبت بحرف حركتها فتكتب ألفاً في نحو يسأل، وياء في نحو يسئم، وواوا في نحو يلوم. وهذا معنى قوله (وعكساً تلفي بحرفها).

وإن كان قبلها متحركاً كتبت بما تسهل به، فتكتب ألفاً في سأل، وياء في نحو فئنة، وواوا في نحو مؤجل. وهذا معنى قوله (وتلو تحريك على تسهيلها).

وإن كانت متطرفة فإن كان ما قبلها ساكن حذفت ولم تثبت في الخط صورة نحو حَبْء ومِلء وجزء. وهذا معنى قوله (وطرفاً قد خزلا)^(٢).

وإن كان قبلها متحركاً كتبت بحرف حركته، فتكتب ألفاً في نحو قرأ، وياء في نحو يُقرئ، وواوا في نحو بطوء. وهذا معنى قوله (أو بحرف ما تلا).

(١) لأن الهمزة تشارك الألف في التخرج وهي أخف حروف اللين، لأن التخفيف يطلب خطأ، وسواء كانت وصلاً أو قطعاً. (الصح الحميدة)

(٢) (طرفاً) أي: آخر ساكن كان أو متحركاً. (خزلاً) أي: حذفت ولم يثبت لها في الخط صورة. (الصح الحميدة)

[حذف همزة الوصل]

﴿ ١٠٠٠ ﴾ وَ اخْذِفْ مِنْ ابْنِ عِلْمَيْنِ اتَّصَلَا ۞

﴿ ١٠٠١ ﴾ وَ بَعْدَ لَامٍ أَلْ كَذَاكَ الْبِسْمَلَةُ ۞

و تحذف الهمزة خطأ [في مواضع]:

١- من "ابن" إذا وقع بين علمين و جعل صفة حال الابتداء و غيره نحو "جاء زيد بن عمرو". قال ابن الحاجب: و القياس كتابة الألف، لأنه يتبدأ بها في النطق، و لكنهم حذفوها اختصارا لكثرة الدوران. و اشترط أن يكون بين علمين، و صفة، لأنه إنما يكثر إذا كان كذلك. و يشترط أن لا يقع أول سطر، لأنه في محل ابتداء به غالبا، لأن القارئ ينتهي إلى آخر السطر ثم يتدنى بأول الذي يليه. و هذا معنى قوله (و ا حذف ...) الخ، و فيه حذف مضاف ارشد له المعنى أي بين علمين.

٢- و تحذف أيضا من التعريفية إذا دخل عليها لام نحو: "للرَّجُلِ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ"، و هذا معنى قوله: (و بعد لام أَل) أي: ا حذف همزة أَل بعد لام بتنوين (لام).

٣- و تحذف أيضا من أول البسملة تخفيفا لكسرة الاستعمال بخلاف غيرها نحو ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾ [العلق: ١] و هذا معنى قوله (كذلك البسملة).

فائدة في الشفا: كان معاوية ^(١) رضي الله عنه يَكْتُبُ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ فقال له النَّبِيُّ ﷺ «أَلْقِ الدَّوَاةَ وَ حَرِّفِ الْقَلَمَ وَ أَقِمِ الْبَاءَ وَ فَرِّقِ السَّيْنَ وَ لَا تُعَوِّرِ الْمِيمَ وَ حَسِّنِ اللَّهَ وَ مُدِّ الرَّحْمَنَ وَ جَوِّدِ الرَّحِيمَ» ^(٢) و قوله "أقم الباء" ظاهره في التطويل، و لكن المنصوص أنه يطول تطويلا لا يبلغ مقدار الألف عرفا. و في الشفا أيضا: «لَا تَمُدُّوا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» ^(٣) قالوا أي لا تمد ياءها أي: لا

(١) سيدنا معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، كان اسلامه عام الفتح، و اتخذ النبي ﷺ كاتباً بعد أن استشار جبريل عليه السلام، فقال: اتخذته فإنه أمين. قال النبي ﷺ: «اللهم اجعله هاديا مهديا و اهد به»، و قد تزوج رسول الله ﷺ أخته أم حبيبة بنت أبي سفيان رضي الله تعالى عنهما فهو صهر رسول الله ﷺ. (الفتح المبين)

(٢) انظر الشفا بتعريف حقوق المصطفى "فصل معارفه و علومه صلي الله عليه وسلم. كما في مسند الفردوس للدليمي.

(٣) قال السيوطي حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما «لا تمد بسم الله الرحمن الرحيم...» لم أجده. (التحقيق على الشفا)

تجعلوه ألفا كاملا. و عنه عليه السلام أنه قال «مَنْ كَتَبَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَلَمْ يَغِمْ المِيمَ وَالْهَاءَ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَلْفَ أَلْفِ حَسَنَةٍ وَمَحَا عَنْهُ أَلْفَ أَلْفِ سَيِّئَةٍ» ^(١).

[أحكام الوصل و الفصل] ^(٢)

- | | |
|--|---|
| وَصِلْ بِخَطِّ كُلِّ حَرْفٍ قَبْلَهُ | ﴿ ١٠٠١ ﴾ |
| مُلَغَاةٌ أَوْ بِالشَّرْطِ لَا مَتَى تَلَوْا | ﴿ ١٠٠٢ ﴾ وَ مُضْمَرِ الْوَصْلِ وَمَا تَكْفُ أَوْ |
| و غَالِبًا بِفِي وَمِنْ إِنْ تُوصَلِ | ﴿ ١٠٠٣ ﴾ وَ كُلَّمَا مَا قَبْلَهَا لَمْ يَغْمَلِ |
| وَصِلْ بِفِي مَنْ إِنْ أَتَى مُسْتَفْهِمَا | ﴿ ١٠٠٤ ﴾ وَ بِهِمَا وَ عَنْ إِذَا مَا اسْتَفْهِمَا |
| شَرْطًا بِلا و ما وَ نُونَهَا أَبْنِ | ﴿ ١٠٠٥ ﴾ وَ مِنْ وَ عَنْ مَوْضُوعَةٍ وَأَنْ وَ إِنْ |

النظر الثاني: فيما خولف فيه الأصل المذكورة، إما بوصل، وإما بزيادة، وإما بنقص، وإما ببدل ^(٣).

أما الوصل:

فتوصل كل كلمة على حرف يقبل الوصل، وذلك أن الأصل في الكلمة أن تكون منفصلة من غيرها، فالقابل كالباء واللام والكاف، بخلاف ما لا يقبله، وهو ستة أحرف: في ما قال شارح الحاوي (الألف، والdal، والذال، والراء، والزاي، والواو). وهذا معنى الشطر الأول ^(٤).

ويوصل الضمير المتصل ^(٥). وتوصل "ما"، حال كونها كافة ك: أئما، أو ملغاة ^(٦)، أو مع أدوات شرط

(١) الأسرار المرفوعة ص (٤٠١). الولؤ المرصوع (٦١٧). المنار المنيف (٤١).

(٢) الأصل فصل الكلمة من الكلمة لأن كل كلمة تدل على معنى غير معنى الكلمة الأخرى فكما أن المعنيين متميزان فكذلك اللفظ المعبر عنهما يكون وكذلك الخط النائب عن اللفظ يكون متميزا بفصله عن غيره و خرج عن ذلك ما كانا كشيء واحد فلا تفصل الكلمة من الكلمة وذلك أشياء شرع الناظم ... (جمع الهوامع و المنح الحميدة)

(٣) سيأتي بحث الزيادة و النقص و البدل.

(٤) اي قوله (وَصِلْ بِخَطِّ كُلِّ حَرْفٍ قَبْلَهُ).

(٥) نحو ضربت.

(٦) نحو: {مِمَّا خَطَبْتَهُمْ} [نوح: ٢٥] (جمع الهوامع).

غير متى ك: أينما. وهذا معنى البيت الأول^(١).

و توصل "كلما" إن لم يعمل فيها ما قبلها وهي الظرفية نحو: كلما جاء زيد أكرمته، بخلاف التي يعمل فيها ما قبلها وهي كل المضافة لما [بعدها] نحو: هذا كل ما أعطيتني، و رردت إليك كل ما أعرتني، وهذا معنى قوله (و كلما ما قبلها لم يعمل).

و توصل ما الموصولة غالبا بفي نحو ﴿فِيمَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: ٣] و بمن نحو {خير مما آتيكم} [النمل: ٣٦]، وهذا معنى قوله (و غالبا بفي و من إن توصل).

و توصل ما الاستفهامية بفي، و من، و عن نحو فيما جنت؟ مما قدومك؟ عما تسأل؟ وهذا معنى قوله (وبهما و عن إذا ما استفهما).

و توصل من الاستفهامية بفي فقط نحو فيمن رغبت؟. و هو معنى قوله (و صل بفي من إن أتى مستفهما).

و توصل من الموصولة بمن، و عن نحو: استعدت ممن قرأت عليه، و رويت عن رويت عنه، و هو معنى قوله (و من و عن موصولة).

و توصل أن الناصبة بلا، و تسقط نونها، فلا تظهر صورة في الخط نحو: أريد ألا تخرج، بخلاف أن المخففة، فإنها تكتب مفصولة نحو: علمت أن لا يقوم.

و توصل إن الشرطية بلا و ما، و تحذف أبدا نونها في الخط نحو ﴿إِلَّا تَضُرُّوهُ﴾ [التوبة: ٤٠] ﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ﴾ [الأنفال: ٥٨]، وإنما حذفت النون خطأ ليتأكد الاتصال، وإنما تحذف لفظا للدغام، فحذفت رسماً ليوافق الخط اللفظ. و هو معنى قوله (و أن و إن شرطاً بلا و ما و نونها أبين).

و لا يوهم رجوع ما لـ "أن" الناصبة لاختصاصها بالفعل، و أما قولهم "أما أنت مطلقاً انطلقت" فموضع مخصوص لا ينقاس، و مدخولها محذوف، و قيل: ان فيه شرطية، و إنه يجوز فتح همزتها^(٢).

(١) أي قوله (و مُضَمَّرَ الْوَصْلِ وَ مَا تَكْسِفُ أَوْ مُلْغَاةٌ أَوْ بِالشَّرْطِ لَا مَتَى تَلَوْا)

(٢) و يوصل المركب المزجي كبعلبك، بخلاف غيره من المركبات كغلام زيد وخمسة عشر وصباح مساء. ذكره في الهمع.

[أحكام الزيادة في الخط]

- ﴿ ١٠٠٦ ﴾ وَالْفَ لَوَاوِ فِعْلٍ جَمْعٍ زِيدَ وَ وَاوٍ فِي أُولَوِ وَالْفَزَعِ ﴿
- ﴿ ١٠٠٧ ﴾ وَ فِي أَوْلَنكَ وَ يَا أَخِي مَعَ عَمُرُو بِلَا نَصْبٍ وَ تَصْغِيرٍ يَقَعُ ﴿

هذه أمثلة مخالفة الأصل بالزيادة:

فتزاد "الألف" بعد واو الجمع المتطرفة في الفعل الماضي، والأمر، والمضارع نحو: جاءوا، و ساروا، و كلوا، و اشربوا، و لم يضربوا، فرقا بينها وبين الواو الأصلية في يدعو و يغزو، بخلاف واو الجمع في الاسم ك: أولو الفضل، و واو الفعل المفرد ك: يدعو، و هذا معنى قوله (و ألف ...) الخ، و هو مبتدأ خبره (زيد)، و اللام في (لواو) بمعنى مع، و إضافة الفعل للجمع باعتبار فاعله.

و تزداد الواو في "أولو" و فروعها و هي أولى، و أولات، و في أولئك، و هو فروع أولو. و فهم أن الكلام في الإشارة بخلاف الألفي الموصولة فإنها تكتب بغير واو. و تزداد أيضا في قولهم: يا أُوخي^(١)، و في "عمرو" حالتي الرفع و الجر، فرقا بينه و بين عُمَرُ، و في هذا يقول بعض الشعراء:

تجنب صديقا مثل ما وأخذز الذي يكون كعمرو بين عرب و أعجم
فإن صديق السوء يزري و شاهدي كما شَرَقْتُ صدر القنّاة من الدّم

أي تعرف صلبة الناقص المحتاج دائما كما الموصولة.

و الذي ينبغي الزيادة دائما كـ "عمرو"، و لا تزداد فيه حالة النصب استغناء بالألف فإنها كافية في الفرق^(٢)، و كذا إذا صغر نحو عمير فلا يزداد فيه.

(١) كتبوا يا أُوخي بالواو لانضمامها وليفرّقوا بين المصغر والمكبر في قولك يا أخي. (اللباب)

(٢) تقول عمراً.

[أحكام الحذف في الخط]

- ١٠٠٨ ﴿ وَ لَامٌ مَوْضُولٌ سِوَى الْمُثْنَى تُحْذَفُ أَوْ فِيهِ ثَلَاثٌ عَنَّا ﴾
 ١٠٠٩ ﴿ وَ أَلِفٌ الرَّحْمَنِ وَ الْإِلَهِ سُبْحَانَ ذَا إِضَافَةٍ وَ اللَّهِ ﴾
 ١٠١٠ ﴿ وَ نَحْوُ ذَلِكَ وَ هَذَا وَ ثَلَاث لَكِنْ وَ الْأَعْلَامُ اِزْتَقَتْ فَوْقَ الثَّلَاثِ ﴾
 ١٠١١ ﴿ مَا لَمْ يَرِ حَذْفٌ كَدَاوُدَ وَ لَا كَعَامِرٍ بِالْحَذْفِ لِنَبَسٍ حَصَلَا ﴾
 ١٠١٢ ﴿ وَ الْوَاوِ مِنْ وَاوَيْنِ ضُمِّ الْأَوَّلِ وَ يَاءِ إِسْرَائِيلَ ﴾

هذه أمثلة مخالفة الأصل بالنقص:

فتحذف اللام من "الذي" وفروعه، سوى المثني، وهو اللذان، واللتان، لتلا يلتبس بصيغة الجمع.^(١)
 وتحذف من كل ما اجتمع فيه ثلاث لامات نحو: "للحم خير من غيره" بلام الإبتداء، وأما ما فيه لامين كالليلة، والليل، والنهوى، واللعب، واللحم ففيه وجهان: الاثبات، والحذف. وهو معنى البيت الاول . و (فيه) صلة لما مقدرة.

وتحذف الألف من الله، والإله، والرحمن، وسبحان مضافا، ما لم يخل الأولان من الألف واللام^(٢) احترازا من نحو: لاه أبوك [ثريد: لله أبوك]، ورحمان الدنيا والآخرة. وهذا معنى البيت الثاني.
 وتحذف من "ذلك"، و"هذا"، و"ثلاث"، و"ثلاثون"، وكذا فروع هذا لا تأتي، ومن "لكن" و"لكن".
 ومن كل علم زائد على ثلاثة أحرف كصالح وإبراهيم وإسماعيل^(٣)، ما لم يحذف منه حرف آخر كذا ورد وإسرائيل، فلا تحذف الألف، حذراً من الاجحاف، وكذا إن حصل بالحذف إلباس، فلا يحذف، كما مر، إذ لو حذفت ألفه لالتبس بعمره. هذا معنى قوله (و نحو ذلك ...) الخ.

(١) تحذف لام التعريف من الذي وجمعه وهو الذين ومن التي وفروعه وهو للتثنية والجمع نحو التان والتين والآتي والآتي كراهة اجتماع مثلين في الخط وثبت في مثني الذي خاصة وهو اللذان والذين فرقا بينه وبينه الجمع ولم يثبت في مثني التي لأنه لا يلتبس بجمعه. (همع الهوامع)

(٢) فإن جرد من الألف واللام كتب بالألف نحو: رحمان الدنيا والآخرة. (همع الهوامع)

(٣) فتكتب: صلح وإسماعيل، وإبراهيم. واحترز من بأعلام من الصفات كرجل صالح، ومما لم يزد على ثلاثة كسام و حام . (المنح الحميدة)

و تحذف الواو عند اجتماع واوين ضمت أولاهما كداوود، و تحذف الياء عند اجتماع يائين كاسرائيل. و هو معنى قوله (و الواو...) الخ.

[أحكام البديل في الخط]

- ❖ [١٠١٢] وَ أَلْيَا تُجَعَلُ ❖
❖ [١٠١٣] فِي أَلْفٍ رَابِعَةٍ فَصَاعِدًا ❖ أَوْ أَضْلُهَا أَلْيَا أَوْ تُمَالُ رَاشِدًا^(١) ❖
❖ [١٠١٤] وَ كُلُّ حَرْفٍ كَتَبُوا غَيْرَ بَلَى ❖ حَتَّى عَلَى بِأَلْفٍ ثُمَّ إِلَى ❖
❖ [١٠١٥] وَ فِي لَدَى خُلْفٍ حَكَاهِ النَّاسُ^(٢) ❖

هذه أمثلة مخالفة الأصل بالبديل:

فكل ألف وقعت رابعة فصاعداً في اسم أو فعل تكتب ياء، سواء كانت مبدلة عن ياء أو واو نحو: اصطفى و مصطفى، و زكى و مُزكى، ما لم يكن قبلها ياء كاللّٰٓنِيا فتكتب ألفاً فراراً من اجتماع يائين. و كذا الثالثة التي أصلها الياء ك: فتى و سعى. و كذا المجهولة الممالة ك: متى.

و أما الثالثة^(٣) التي أصلها الواو ك: غزا، و المجهولة الغير الممالة فيرسمان بالألف. و هذا معنى البيت الأول.

و كل الحروف تكتب بالألف إلا بلى، و حتى، و على، و إلى، فبالياء. و هذا معنى [البيت] الثاني. و اختلفوا في لدى:

فمنهم من كتبها بالألف، لأنها ثالثة مجهولة و لم تمل.

و منهم من كتبها بالياء و جعلها مستثناة من القاعدة السابقة. و هذا معنى قوله (و في لدى...).

(١) (راشدا) تتميم للبيت لا فائدة له. (المنح الحميدة)

(٢) الناس: أئمة النحاة.

(٣) في النسخة «و اما الثانية»، و الصحيح ما أثبتناه.

[رسم المصحف، و القوافي]

﴿ ١٠١٥ ﴾ وَ الْخَطُّ فِي الْمُصْحَفِ لَا يُقَاسُ ﴿

﴿ ١٠١٦ ﴾ وَ مِثْلُ هَذَا أَحْرَفُ الْقَصِيدَةِ ﴿

و خرج عن الأصل المتقدم شينان:

أحدهما: رسم المصحف الشريف^(١)، فإنه كتبت فيه أشياء على خلاف القياس السابق، منها {نعمت} و {سنت} في مواضع بالتاء^(٢)، و كذا {إمرأت}^(٣)، و زيدت فيه الألف بعد واو الفعل المفرد^(٤)، و واو جمع الاسم إلى غير ذلك مما هو مذكور في كتب الرسم اتّباعا لرسم الصحابة رضوان الله عنهم.

و الثاني: رسم القوافي، فإنه يكتب فيه التنوين نونا، والرّؤي إذا كان ألفا ممدودة يكتب بألفين نحو: (لَمَّا رَأَتْ فِي ظَهْرِي انْحِنَاءً)^(٥). و إن كانت القافية فيه مطلقة تكتب في النصب بالألف، و في غيره باثبات الصلة. و هو معنى قوله (و الخط ...).

(١) الرسم: أصله الأثر، والمراد: أثر الكتابة في اللفظ، وهو تصوير الكلمة بحروف هجائها بتقدير الابتداء بها، والوقوف عليها. والمراد بالمصحف: المصاحف العثمانية التي أجمع عليها الصحابة. (رسم المصحف)

(٢) كل ما في كتاب الله - عز وجل من ذكر "النعمة" فهو بالهاء، إلاّ أحد عشر حرفاً: في البقرة {واذكروا نعمت الله عليكم} "٢٣١"، وفي آل عمران {واذكروا نعمت الله عليكم إذ كنتم أعداء} "١٠٣"

و كل ما في كتاب الله - عز وجل - من ذكر "السنة" فهو بالهاء، إلاّ خمسة أحرف، في الأنفال {فقد مضت سنت الأولين} "٣٨" و في فاطر ثلاثة أحرف {إلاّ سنت الأولين} {فلن تجد لسنة الله تبديلاً} . (رسم المصحف)

(٣) كل ما في كتاب الله - عز وجل - من ذكر "المرأة" فهو بالهاء، إلاّ سبعة أحرف: في آل عمران {إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ} "٣٥" و في يوسف {امرات العزيز ترود} "٣٠" . (رسم المصحف)

(٤) و زيادة الألف بعد الفعل المعتل الآخر في قوله تعالى: {وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفوا عن كثير} . فقد زيدت الألف بعد الفعل "يعفوا" للإشارة إلى كثرة عفو الله تعالى واستمراره. (رسم المصحف)

(٥) الشاهد فيه قوله "انحناء" حيث كتبت ألف الممدودة ألفين في الروي. (محمد الغزني)

[الإعلام بتمام الألفية]

١٠١٦] هَذَا تَمَامُ نَظْمِي الْفَرِيدَةِ ٥

١٠١٧] ٥ فَرِيدَةٌ فِي كُلِّ عَقْدٍ دُرَّةٌ فِي جِهَةِ الْمُخْتَصَرَاتِ ^(١) غُرَّةٌ ٥

إعلام بتمام عرضه، و إنقضاء وطره من تأليف القصيدة المسماة بـ "الفريدة".

و (الفريدة) هي: الدرة الكبيرة.

و (فريدة) بدل، و (درة) خبر لمحذوف، أو خبر محذوف، و (درة) حينئذ بدل من (فريدة)، و (في

كل عقد) صفة نكرة قدمت عليها فانتصبت حالا.

تم كتاب المهمات المفيدة في شرح الفريدة



(١) كالألفية، والكافية الحاجبية، والشذور، والفطر، والتوضيح، والكافية الكبرى. (المنح الحميدة)

فهرس المحتويات

٥	المفعول المطلق
٩	أنواعه
١١	ما ينوب عن المصدر
١٤	حذف عامل المصدر و مواضعه
٢٨	المفعول له و شروط نصبه
٣٠	جر المفعول له
٣١	المفعول فيه
٤٢	الظرف المتصرف و غير المتصرف
٤٣	سوى
٤٤	عند
٤٥	لدى
٤٦	لدى
٤٨	مع
٥٠	إذ
٥٥	إذا
٦٢	الآن
٦٤	أمس
٦٥	حيث
٦٦	عوض
٦٦	قط
٦٧	كيف

٦٨	المنصوب على التوسع
٧١	المفعول معه
٧٥	أقسامه
٨٠	المستثنى
٨٢	الاستثناء المتصل والمنقطع
٨٩	تكرر إلا
٩٣	غير و سوى
٩٤	ليس ولا يكون
٩٤	خلا وعدا
٩٥	حاشا
٩٧	يُبد
٩٩	مسألة في استعمال غير وإلا
١٠٢	حذف المستثنى
١٠٣	الحال
١٠٤	الحال المشنق والمنقل
١٠٥	المواضع التي يكثر فيها مجيء الحال جامدة
١٠٧	ورود الحال مصدرا
١٠٩	تكثير الحال
١١١	صاحب الحال
١١٤	تقديم الحال على صاحبه وتأخير
١١٦	تقديم الحال على عامله
١١٧	تقديم الحال إذا كان العامل أفعل التفضيل
١١٨	جواز جعل ما صلح للخبرية حالا

١١٩	تعدد الحال
١٢١	أقسام الحال
١٢٤	وقوع الحال جملة
١٢٧	الضمير في الجملة الحالية
١٢٩	حكم حذف عامل الحال
١٣٠	منع حذف الحال
١٣١	التمييز
١٣٦	جر التمييز بمن
١٤١	تقديم عامل التمييز
١٤٢	حذف التمييز
١٤٣	مسألة في تمييز الأعداد
١٥٣	التأريخ
١٥٥	مسألة
١٥٥	تمييز كم الاستفهامية
١٥٦	تمييز كم الخبرية
١٥٧	تمييز كآين وكذا
١٥٨	نواصب المضارع
١٥٨	كي
١٥٩	لن
١٥٩	أن
١٦٠	إذن
١٦٣	أحوال أن من حيث الإضمار والإظهار
١٦٤	إضمار أن بعد أو

١٦٥	إضمار أن بعد حتى
١٦٦	إضمار أن بعد الفاء و الواو
١٦٨	حكم الفعل بعد الفاء
١٧٢	حذف أن
١٧٣	خاتمة

الكتاب الثالث في المجزورات

١٧٧	عامل الجر
١٧٧	الحروف
١٧٧	إلى
١٧٩	الباء
١٨١	حتى
١٨١	ربّ
١٨٢	على
١٨٣	عن
١٨٤	في
١٨٤	الكاف
١٨٥	كي
١٨٦	اللام
١٨٧	من
١٩٠	مذو ومنذ
١٩٣	حروف القسم
١٩٣	باء القسم
١٩٤	تاء القسم و اللام و الواو

١٩٤	أيمن القسم
١٩٥	جملة القسم
١٩٩	الإضافة
٢٠٦	الإضافة المعنوية
٢٠٨	الإضافة اللفظية
٢١٣	دخول أل على المضاف
٢٢١	أسماء لازمة الإضافة
٢٢٣	كل وبعض
٢٢٤	أي
٢٢٦	حذف المضاف
٢٢٨	مواضع جواز الفصل بين المضاف و المضاف إليه
٢١٣	المضاف إلى ياء المتكلم
٢٣٧	الجر بالمجاورة
٢٤٠	الجوازم
٢٤٨	حذف الشرط
٢٥٥	إعراب أسماء الشرط و أسماء الاستفهام
٢٥٧	مسألة
٢٥٧	لو
٢٦١	أما
٢٦٢	لولا
٢٦٤	لوما
٢٦٥	الحروف غير العاطفة

٢٦٥	الهمزة
٢٦٦	الألف اللينة
٢٦٦	ألا
٢٦٧	أما
٢٦٨	أي
٢٦٨	حروف الجواب
٢٦٩	السين و سوف
٢٧٠	قد
٢٧١	كلّ
٢٧١	كلما
٢٧٢	كلا
٢٧٤	لما
٢٧٥	هل
٢٧٦	نونا التأكيد
٢٨٦	خاتمة في التنوين وأقسامه

الكتاب الرابع في العوامل

٢٩٠	الفعل وأقسامه
٣٠٠	الفعل متصرف و جامد
٣٠١	نعم و بش
٣٠٨	ساء
٣٠٩	فعل
٣٠٩	حبذا
٣١٢	فعلا التعجب

٣١٦	المصدر
٣١٦	شروط عمل المصدر
٣٢١	اسم المصدر
٣٢٣	اسم الفاعل
٣٢٧	صيغ المبالغة
٣٢٨	اسم المفعول
٣٣٠	الصفة المشبهة
٣٣٨	أفعال التفضيل
٣٤٨	أسماء الأفعال
٣٣٥	أسماء الأصوات
٣٥٦	الظرف و المجرور
٣٦١	التنازع في العمل
٣٦٦	الاشتغال

الكتاب الخامس في التوابع

٣٨٢	التوابع
٣٨٤	العامل في التوابع
٣٨٧	النعت
٤٠٧	عطف البيان
٤١٠	التوكيد
٤٢٠	البدل
٤٣٠	حروف العطف
٤٣٠	حرف الواو
٤٣٤	حرف الفاء

٢٣٦	حرف ثَمَ
٢٣٦	حرف حتى
٢٣٧	حرف أم
٢٣٩	حرف أو
٢٤٠	حرف إما
٢٤١	حرف لا
٢٤٢	حرف لكن
٢٤٥	حرف بل
٢٤٦	حرف إلا، وأي، وليس، وأين، وكيف، وهلا
٢٤٨	مسألة
٢٥٢	حذف حرف العاطف
٢٥٦	العطف على اللفظ
٢٥٧	العطف على المحل
٢٥٨	العطف على التوهم
٢٥٩	خاتمة في تابع المنادى

الكتاب السادس في الأبنية

٢٦٦	أبنية الاسم
٢٦٦	أبنية الاسم
٢٦٩	المجرد الرباعي
٢٠٧	المجرد الخماسي
٢٧١	أبنية الفعل
٢٧١	أوزان الفعل الثلاثي المجرد

٤٧٢	وزن الفعل الرباعي المجرد
٤٧٣	أوزان الفعل الثلاثي المزيد فيه
٤٧٤	أوزان الفعل الرباعي المزيد فيه
٤٧٧	الصحيح والمعتل
٤٧٩	المضارع
٤٨٣	الأمر
٤٨٤	بناء فعل المجهول
٤٩٠	بناء التعجب والتفضيل
٤٩٤	بناء المصدر
٤٩٨	مصدر المرة
٤٩٨	مصدر الهيئة
٥٠٣	اسم المصدر والزمان والمكان
٥٠٣	بناء اسم الآلة
٥٠٤	أبنية الصفات
٥٠٥	اسم الفاعل
٥٠٦	اسم المفعول
٥٠٨	أمثلة المبالغة
٥٠٩	التأنيث
٥٢٠	أوزان المقصورة
٥٢٢	أوزان الممدودة
٥٢٣	تعريف المقصورة والممدودة
٥٢٧	بناء التثنية والجمع
٥٣٢	جمع التكسير
٥٣٤	أوزان جمع الكثرة

٥٤٩	التصغير
٥٥٨	النسب
٥٧١	الإمالة
٥٨٠	الوقف
٥٩٠	خاتمة في زيادة همزة الوصل

الكتاب السابع في التصريف

٥٩٧	الميزان الصرفي للكلمة
٥٩٨	طريقة معرفة الحرف الزائد
٦٠٠	حروف الزيادة
٦٠٤	الحذف
٦٠٦	الإبدال
٦٠٦	إبدال الواو والياء همزة
٦٠٩	إبدال الهمزة واوا أو ياء أو ألفا
٦١١	إبدال الألف ياء
٦١٢	إبدال الواو ياء
٦١٥	إبدال الألف والياء واوا
٦١٥	إبدال الياء واوا
٦١٨	إبدال الواو والياء ألفا
٦٢٠	إبدال النون ميمًا
٦٢٠	إبدال الواو والياء تاء
٦٢١	إبدال التاء طاء
٦٢١	إبدال التاء دالا
٦٢٣	تخفيف الهمزة

٦٢٦	النقل
٦٢٠	التقاء الساكنين
٦٣٢	الادغام
٦٣٩	ضرائر الشعر

خاتمة في الخط

٦٤٣	تعريف الخط
٦٤٥	كتابة الهمزة
٦٤٦	حذف همزة الوصل
٦٤٧	احكام الوصل و الفصل
٦٤٩	أحكام الزيادة
٦٥٠	الحذف في الخط
٦٥١	الابدال في الخط
٦٥٢	رسم المصحف
٦٥٣	خاتمة الفريدة